

الاقتراح
في بيان الاصطلاح
وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح

تأليف

نقي الدين محمد بن علي، الشهير بابن رقب العييد
المتوفى سنة ٧٠٢هـ - ١٣٠٢م

إدارة وتحقيق

الأستاذ الدكتور

قطان عبد الرحمن الدفري

عميد كلية الدراسات الفقهية والقانونية
جامعة آل البيت - المملكة الأردنية الهاشمية

دار العلوم

للشروحات والنشر

ردمك ISBN: 9957-29-022-3

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية : (٢٠٠٦/٤/٧٧٠)

الواصفات: /الحديث النبوي//الفقه الإسلامي//الإسلام//السيرة النبوية/
تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولي من قبل دائرة المكتبة الوطنية
العنوان: الاقتراح في بيان الاصطلاح

وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح
المؤلف: تقي الدين محمد بن علي المعروف (بابن دقيق العيد)

تحقيق: أ.د. قحطان عبد الرحمن النوري

عدد الصفحات: ٨٤٥

القياس: ٢٤ x ١٧

الطبعة الأولى

١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م

جميع الحقوق محفوظة

لدار العلوم للنشر والتوزيع

العبدلي - مقابل عمارة جوهرة القدس

تلفاكس: ٥٦٦٤٣٢٨ - ٥٦٢٧٨٢٨ (+ ٩٦٢ ٦)

خلوي: ٥٦٢٨٩٠٨ ٧٩ ٩٦٢ /+ ٧٧ ٧٤٢٣١٠٤ ٧٧ ٩٦٢ +

٥٠٥٠٢٦٠ ٧٩ ٩٦٢ +

ص.ب ٩٢٥٠٣٢ عمان ١١١٩٠الأردن

aloloum@hotmail.com

الاقتراح

في بيان الاصطلاح

وما يضاف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من

تأليف

نقي الدين محمد بن علي، الشهير بابن دقيق العيد
المتوفى سنة ٧٠٢ هـ - ١٣٠٢ م

دراسة وتحقيق

الأستاذ الدكتور

قطان عبد الرحمن الدوري

عميد كلية الدراسات الفقهية والقانونية
جامعة آل البيت - المملكة الأردنية الهاشمية

دار العلوم

للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَقَدِّمَةُ الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلام على رسوله الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ونفد بعد مُدَّة وجيزة.

ورأيتُ المحقِّقين والباحثين قد اعتمدوا كتاب الاقتراح بهذه الطبعة، ولا سيما في عزو الرأي إلى الشيخ تقيِّ الدِّين بن دَقِيق العِند. وقد طَلَبَ مني زملائي من الأساتذة وطلَّبتي إعادة طباعته، للحاجة إليه.

وبعد إجمالة النَّظَر، عزمْتُ على إعادة طبع الكتاب، ودفعني إلى ذلك أمران:

الأمر الأول: حصولي على مخطوطتين أُخريين من كتاب الاقتراح، إحداهما: مُصَوِّرة مكتبة ابن يُوسُف بمُراکش، والأُخرى: مُصَوِّرة مكتبة لاله لي بالمكتبة السُّلَيْمَانِيَّة بِإِسْتَنْبُول.

وبذلك توفَّرت لديّ أربع مخطوطات من هذا الكتاب، ولا أعلم أن هناك نسخة أُخرى منه في مكتبات العالم.

الأمر الثاني: نشر مصادر غير قليلة في مُصْطَلَح الحَدِيث الشَّرِيف وعلم الرجال، بعد طبعة كتاب الاقتراح الأولى، يمكنني الاستفادة منها

في تعضيد المادة العلمية الواردة في الكتاب، ومُقَابَلَة نصوصه.
 وها أنا أقدم (الاقتراح) مُحَلَّى بزيادات كثيرة في قسميه: الدراسة،
 وتحقيق النص، ولم آلُ جُهداً في خِدمته وضبطه وتنقيحه وتدقيقه.
 واخترتُ لهذه الطبعة الحرفَ الجميلَ المشكولَ، بهذا الحجم الواضح،
 الذي لا تتشابهُ فيه الحَرَكَاتُ، وجعلتُ حرفَ مَثْنٍ كتاب (الاقتراح)
 أشدَّ وضوحاً، لِيتميّزَ عن حرفِ المقدمة والهامش.
 والشيخُ الذي أرهقت عينيه السنون يَحْتَاجُ إلى مثلِ هذا الوضوح،
 وإن استخدم النُّظَارَةَ. وسيبلغُ ذو البصرِ الحادِّ مراده منه بأوضح صورة.
 أرجو الله سبحانه أن يجعله عَمَلاً خالصاً لوجهه الكريم، وأن يَنْفَع
 به، إنه هو السَّمِيعُ الْمُجِيبُ.

المَفَرِّقُ المَحْرُوسَةُ

المَمْلَكَةُ الأُرْدُنِّيَّةُ الهاشِمِيَّةُ

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

الأستاذ الدكتور

قحطان عبد الرَّحْمَنِ الدُّورِيّ

عَمِيدُ كَلِيَّةِ الدِّرَاسَاتِ الفِقهِيَّةِ والقانونِيَّةِ

جَامِعَةُ آلِ البَيْتِ - المَمْلَكَةُ الأُرْدُنِّيَّةُ الهاشِمِيَّةُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الْأُولَى

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيِّدنا مُحَمَّد خاتم النبيِّين وعلى آله وصحبه أجمعين.
وبعد:

فإن السُّنَّةَ النبوية هي المصدرُ الثاني للشرعية الإسلامية بعد القرآن الكريم، وهي إمَّا أن تكون سُنَّةً مؤكَّدة ومقرَّرة حُكماً جاء في القرآن الكريم.

وإمَّا أن تكون سُنَّةً مفصَّلة ومفسَّرة ما جاء في القرآن مُجَمَّلاً، أو مقيَّدة ما جاء فيه مُطلقاً، أو مخصَّصة ما جاء فيه عاماً.

وإمَّا أن تكون سُنَّةً مُثَبَّتة ومُنشِئة حُكماً سكت عنه القرآن الكريم.

وأتباع السُّنَّة النبوية واجب كالقرآن الكريم، قال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ - الأحزاب ٣٦ . وقال عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ - الحشر ٧ .

لذلك حرص المسلمون عليها حرصهم على القرآن الكريم، وعُنوا بها عنايةً فائقةً، فحُفظت في الصدور في العصر الأول، وتحرَّروا الصدق، وتشددوا في قبول الرواية.

حتى إذا ظهرت الفِرَق بعد الخمسين والمائة، وانتشرت الثقافات الأجنبية، وظهر من يتعمّد الكذب انتصاراً لمذهبه، اضطر جَهَابُذَةُ العلماء إلى التفتيش عن الرُّوَاة ونقد الأسانيد، كشُعْبَةَ بن الحَجَّاج المُتَوَفَّى سنة ١٦٠هـ، ومَالِك المُتَوَفَّى سنة ١٧٩هـ، وعبد الله بن المُبَارَك المُتَوَفَّى سنة ١٨١هـ، وسُفْيَان بن عُيَيْنَةَ المُتَوَفَّى سنة ١٩٨هـ، وَعَلِيّ بن المَدِينِي المُتَوَفَّى سنة ٢٣٤هـ، وَيَحْيَى بن مَعِين المُتَوَفَّى سنة ٢٣٣هـ، وأحمد بن حنبل المُتَوَفَّى سنة ٢٤١هـ، والبُخَارِي المُتَوَفَّى سنة ٢٥٦هـ، ومُسْلِم المُتَوَفَّى سنة ٢٦١هـ، والتِّرْمِذِي المُتَوَفَّى سنة ٢٧٩هـ، والنَّسَائِي المُتَوَفَّى سنة ٣٠٣هـ... وغيرهم كثير.

فبدلوا في ذلك جُهداً لا نظير له في تاريخ العلوم، حتى عرفوا من تُقبل روايته، ومن تُردّ، ومن يُتوقف في قبول روايته، وبحثوا عن المَرْوِيّ وحال الرُّوَاية، ووضعوا اصطلاحاتهم في مراتب الحديث كالصحيح والحسن والضعيف والمرسل والمنقطع والمُعْضَل والشاذ والغريب...، ونظروا في كيفية أخذ الرُّوَاة بعضهم عن بعض بالقراءة أو الكتابة أو المناولة أو الإجازة...، كما تحدثوا عما يقع في مَثُون الحديث من الغريب أو المُشْكِل أو التصحيف أو المفترق... ونحو ذلك.

حتى إذا نُصِجَت العلوم واستقرّ الاِصْطِلَاح ظهرت المؤلفات في علوم الحديث، كالمُحَدِّث الفَاصِل للِرَّامِهُرْمُزِي المُتَوَفَّى في حدود سنة ٣٦٠هـ، ومعرفة علوم الحديث للحَاكِم المُتَوَفَّى سنة ٤٠٥هـ، وكتب الخَطِيب البَغْدَادِي المُتَوَفَّى سنة ٤٦٣هـ، والإمام للقاضي عِيَاض المُتَوَفَّى سنة ٥٤٤هـ، وأمثال ذلك من التصانيف، إلى أن جاء الحافظ الفقيه أبو عمرو عُثْمَان بن الصَّلَاح الشَّهْرَزُورِي المُتَوَفَّى سنة

٦٤٣هـ، فجمع في كتابه (المُقَدِّمَة) ما تفرَّق في كتب الخطيب وغيره، وبالع في تحرير ما كتب، لذا عكف عليه العلماء، قال ابن حجر: (فلا يُحصى كم ناظم له ومختصر، ومُسْتَدْرِك عليه ومقتصر، ومُعَارِض له ومُنْتَصِر)^(١).

واشتهرت بعده كتب لكبار الأئمة منهم^(٢):

الإمام النَّوَوِيّ المِتَوَفَّى سنة ٦٧٦هـ، وبدر الدِّين بن جَمَاعَة المِتَوَفَّى سنة ٧٣٣هـ، والطَّيْبِيّ المِتَوَفَّى سنة ٧٤٣هـ، وابن كَثِير المِتَوَفَّى سنة ٧٧٤هـ، وبدر الدِّين الزَّرْكَشِيّ المِتَوَفَّى سنة ٧٩٤هـ، وابن المُلَقَّن المِتَوَفَّى سنة ٨٠٤هـ، والبُلْقِينِيّ المِتَوَفَّى سنة ٨٠٥هـ، وزَيْن الدِّين العِرَاقِيّ المِتَوَفَّى سنة ٨٠٦هـ، وابن الوَزِير المِتَوَفَّى سنة ٨٤٠هـ، وابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ المِتَوَفَّى سنة ٨٥٢هـ، والشُّمْنِيّ المِتَوَفَّى سنة ٨٧٢هـ، وابن قُطْلُوبَغَا المِتَوَفَّى سنة ٨٧٩هـ، والكَافِيَجِيّ المِتَوَفَّى سنة ٨٧٩هـ، والسَّخَاوِيّ المِتَوَفَّى سنة ٩٠٢هـ، والشُّيُوطِيّ المِتَوَفَّى سنة ٩١١هـ، وزَكْرِيَّا الأَنْصَارِيّ المِتَوَفَّى سنة ٩٢٦هـ، وَعَلِيّ القَارِيّ المِتَوَفَّى سنة ١٠١٤هـ، والمُنَاوِيّ المِتَوَفَّى سنة ١٠٣١هـ، والْبَيْقُونِيّ المِتَوَفَّى سنة ١٠٨٠هـ، والصَّنْعَانِيّ المِتَوَفَّى سنة ١١٨٢هـ، والقَاسِمِيّ المِتَوَفَّى سنة ١٣٣٢هـ، والجَزَائِرِيّ المِتَوَفَّى سنة ١٣٣٨هـ، وغيرهم كثير.

(١) نَزْهَة النَّظَر لابن حَجَر ص ١٧ .

(٢) انظر قائمة أسماء أهم كتب مُصْطَلَح الحَدِيث لهؤلاء الأعلام وغيرهم في مُقَدِّمَة كتاب الخُلَاصَة للطَّيْبِيّ، التي كتبها مُحَقِّقُه الأستاذ صُبْحِي السَّامِرَائِيّ.

ومن الكتب التي اشتهرت بعده أيضاً: كتاب الاقتراح لتتقي الدين محمد بن علي، المشهور بابن دقيق العيد المتوفى سنة ٧٠٢هـ-١٣٠٢م، الذي نقوم بتحقيقه الآن.

وقد تضمن مادة مختصرة في علوم أصول الحديث في تسعة أبواب، وأودع فيه مؤلفه آراء وملاحظات على ابن الصلاح وغيره، أحلها علماء مُصطلح الحديث الذين جاءوا بعده محل الاعتبار، فأوسعوها مناقشةً، وضمنوها كتبهم، حتى ظهر لنا أن غالب مادة المُصطلح في كتاب الاقتراح قد نُقلت في كتب الذين جاءوا بعده، وقد بينتُ في هوامش الكتاب من نقل عنه ومن ناقشه في الكتب التي تهيأت لي في هذا الباب.

وجعل ابن دقيق العيد رحمته الله خاتمة تلك الأبواب ذكر أحاديث صحيحة منقسمة إلى سبعة أنواع، كل نوع يشتمل على أربعين حديثاً، لها صفة معينة بينها عند إيرادها.

وقطعه بصحتها لا يتم إلا بعد الوقوف على رجال الحديث، وهو يدل على تبحره في هذا الفن.

وها أنذا أقدم هذا الكتاب للقارئ الكريم، ولم أبخل بشيء من الوقت العزيز والجهد المُضني في تحقيق مسائله وأقواله، وتقييد كلماته وأعلامه، وتخرج أحاديثه. يعلم ذلك بشكل جلي كل من وقف على هوامش الكتاب من أهل الدراية والإنصاف، فيوفيه حق قدره، وما أردت بذلك إلا خدمة سنة نبينا محمد صلوات الله عليه وشريعته الحقة.

والحمد لله على أفضاله وإحسانه، وهو البرّ الرؤوف الرحيم الهادي

إلى سواء السبيل.

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا
كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ
وَأَعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ
الْكَافِرِينَ﴾ - البقرة ٢٨٦ .

بَعْدَادِ الْمَحْرُوسَةِ

الْأَعْظَمِيَّة - رَاغِبَةُ خَاتُون

٣ جُمَادَى الْأُولَى ١٤٠٢ هـ

٥ آذَار ١٩٨٢ م

قَحْطَانُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الدُّورِيُّ

الْأُسْتَاذُ الْمُسَاعِدُ فِي كُتَيْبَةِ الشَّرِيعَةِ بِجَامِعَةِ بَعْدَادِ

القِسْمُ الأولُ الدِّرَاسَةُ

يَتَضَمَّنُ هَذَا الْقِسْمُ دِرَاسَةً عَنْ الشَّيْخِ الْإِمَامِ

نَقِيِّ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ
ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ

السُّوْفِيُّ سَنَةِ ٥٧٠٢ هـ - ١٢٠٢ م

عَصْرُهُ

حَيَاتُهُ

كُتُبُهُ،

كِتَابُ الْاِقْتِرَاحِ

عَصْرُ تَقِيِّ الدِّينِ دَقِيقِ الْعَيْدِ

زَحَرَ عَصْرُ المَمَالِيكِ فِي مِصْرَ بِالْعُلَمَاءِ الْأَفْذَاذِ مِنْ أَمْثَالِ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ بْنِ دَقِيقِ الْعَيْدِ، الَّذِينَ أَثَرُوا الْمَكْتَبَةَ بِنَتَاجِهِمُ الرَّائِعِ، وَجَادُوا عَلَى الْأَجْيَالِ بِأَيَادِيهِمُ الْبِيضَاءِ.

وَلَكِنِّي تَتَضَحَّ لَنَا صُورَةُ هَذَا الْعَصْرِ، لَا بُدَّ مِنَ الْوَقُوفِ^(١) عَلَى أَوْضَاعِ دَوْلَةِ الْمَمَالِيكِ السِّيَاسِيَّةِ، وَالْحَرَكَةِ الْعِلْمِيَّةِ فِيهَا، وَالْقَضَاءِ، وَمَا قَدَّمَهُ هَذَا الْعَصْرُ مِنْ حَسَنَاتٍ لِلْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، وَمَا يُؤْخَذُ عَلَيْهِ.

الحياة السياسية في هذا العصر

وُلِدَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ بْنِ دَقِيقِ الْعَيْدِ سَنَةَ ٦٢٥هـ، فِي أَوَاخِرِ أَيَّامِ الدَّوْلَةِ الْإِيُوتِيَّةِ، الَّتِي كَانَتْ تَحْكُمُ مِصْرَ وَالشَّامَ، إِلَّا أَنَّهُ فَتَحَ عَيْنَيْهِ عَلَى الْحَيَاةِ فِي أَيَّامِ دَوْلَةِ الْمَمَالِيكِ، الَّتِي بَدَأَتْ سَنَةَ ٦٤٨هـ، الَّتِي كَانَتْ لَهَا مَعَالِمُ سِيَاسِيَّةٍ وَاضِحَةٍ، لَهَا تَأْثِيرُهَا الْبَالِغُ فِي جَوَانِبِ الْحَيَاةِ الْآخَرَى فِيهِ. وَهَذَا يَدْعُونَا إِلَى التَّعْرِيفِ بِالْمَمَالِيكِ وَدَوْلَتِهِمْ فِي مِصْرَ.

أصل المماليك ودولتهم

كَانَ الرُّقُّ مُمْتَشِراً فِي الْعَصُورِ الْوَسْطَى بَيْنَ جَمِيعِ الشُّعُوبِ، حَتَّى صَارَ أَمْراً لَا غَرَابَةَ فِيهِ. وَمَصْدَرُهُ الرَّئِيسُ هُوَ السَّرْقَةُ وَالسَّبْيُ فِي الْحُرُوبِ. وَتَبَارَى التَّجَارُ وَالْأَمْرَاءُ بِشَرَاءِ الرَّقِيقِ، وَدُفِعَتْ فِي بَعْضِهِمُ الْأَثْمَانُ

(١) الْكَلَامُ عَلَى عَصْرِ الْمَمَالِيكِ، مُسْتَقَى مِمَّا كَتَبْتُهُ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِي (الْكَمَالُ بْنُ الْهَمَامِ) ص ١١-٢١.

العالية جداً، وقد استكثر منهم خلفاء بني العباس والفاطميون والأيتوبيون وغيرهم.

وبعد زوال الدولة الفاطمية على يد صلاح الدين الأيوبي، اتخذ جنوده من الأكراد ومجلوبي المرتزقة، وحذاً خلفاؤه حذوه، حتى جاء الملك الصالح نجم الدين أيوب سنة ٦٣٦هـ، فرأى أن يُثبَّت ملكه، فاستكثر من المماليك الأتراك، ونشأهم تنشئةً عسكريّة، فكانوا عضداً قوياً للملك الصالح، حرسوا ملكه، وأبلوا بلاءً عظيماً في موقعة المنصورة.

وكان الملك الصالح قد مات من مرضه أثناء المعركة، فأخفي موته، لئلا يتخاذل الجند، وقام أمراء المماليك بتدبير الأمور، وأرسلوا إلى ابن الملك الصالح (تُورَانُ شاه)، وكان مقيماً في الشام، وأقاموا عليهم زوجة الملك الصالح (شجرة الدر) أم خليل، يأتمرون بأمرها.

جاء (تُورَانُ شاه)، ونودي له بالسُّلْطَنَة، ولُقِّبَ بالمعظم، وأذيع موت أبيه، واجتمع المماليك تحت صفّه، وعاضده الناس، فشتتوا شمل العدو بالمنصورة، وبلغ قتلى الإفرنج ثلاثين ألفاً، وأسرُوا الكثير، ومنهم ملك فرنسا لويس التاسع سنة ٦٤٧هـ، حتى افتدى نفسه بالمال.

وحين فضّل (تُورَانُ شاه) أخصّاه الوافدين من الشام على المماليك، وكفّ عنهم الخير، وتوعّدهم، ائتمروا به، فقتلوه سنة ٦٤٨هـ، وملّكوا عليهم (شجرة الدر) زوجة أبيه، وعيّنت أتابك العسكر، أي قائد الجند: (عز الدين أيبك)، فكان هو المدبّر لشؤون المملكة، ولما كانت أوّل امرأة مُملّكة في دول الإسلام، ولصعوبة اتصالها بأمرائها، وضعف مشورتها، رأت أن تخلع نفسها من الملك، بعد أن مكثت فيه ثمانين يوماً.

وقمت المَسْورة بسُلْطَنَة الأمير عز الدين أيبك، في سنة ٦٤٨هـ، وتزوج بشجرة الدر، ليكون ذا صلّة بالبيت القديم، فكان أول سلاطين

المماليك بمِصْر، وفي ذلك إعلانُ بزوال دولة الأيوبيين.

وتوالى بعد موت المُعزِّ عَزَّ الدِّين سنة ٦٥٥هـ سلاطينُ المماليك، وظهر منهم رجال أفذاذ كان لهم الأثر الكبير في تاريخ مِصْر، مثل: المُظفَّر قُطز سَيْف الدِّين، وسَلَطَتِه من سنة ٦٥٧هـ إلى سنة ٦٥٨هـ، وهو قاهر الصَّليبيين.

والظَّاهر بَيْبُرس رُكن الدِّين البُنْدُقداريّ، وسَلَطَتِه من سنة ٦٥٨هـ إلى سنة ٦٧٦هـ، وهو الذي أقام الخِلافة العَبَّاسِيَّة^(١)، وصَيَّر القَاهِرَة مركزاً للعالم الإسلامي بعد زوال بَغْدَاد.

والمنصور سَيْف الدِّين قَلَاوون، الذي تَسَلَطَنَ في سنة ٦٧٨هـ إلى سنة ٦٨٩هـ، ويعتبر من أعظم السلاطين، ورَأْسُ أُسْرَةٍ حَكَمَ منها مِصْرَ

(١) تَوَالَّى عَلَى مَنْصِبِ الخِلافة العَبَّاسِيَّة في مِصْر سَنَتَانِ عَشْرَ أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ خَلِيفَةً عَبَّاسِيَّاتٍ، أَوَّلُهُم: الإِمَامُ المُسْتَنْصِر بالله، الذي يُسْقِطُهُ بَعْضُ المؤرِّخِينَ، وَيَجْعَلُ أَوَّلَهُم: الحَاكِم بِأَمْرِ اللَّهِ، وَهُوَ الَّذِي يَلِيهِ، وَآخِرُهُم: المُتَوَكِّل عَلَى اللَّهِ، الَّذِي حَمَلَهُ السُّلْطَانُ سَلِيمٌ مَعَهُ إِلَى القُسْطَنْطِينِيَّة.

وَمَنْصِبُ الخِلافة وَإِنْ كَانَ مَرهُوناً بِيَدِ السُّلْطَانِ، إِلَّا أَنَّ الخِلافةَ لَمْ تَخْرُجْ عَنْ أُسْرَةِ الحَاكِمِ بِأَمْرِ اللَّهِ، وَكَانَ أَهْمُ عَمَلٍ يَقُومُ بِهِ هُوَ مَبَايَعَةُ السُّلْطَانِ الجَدِيدِ وَإِضْفَاءُ صِفَةِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى حُكْمِهِ. كَمَا أَنَّ بَعْضَ المُلُوكِ المُسْلِمِينَ فِي الأَقْطَارِ النَّائِيَةِ يَسْتَمْنَحُونَ الخَلِيفَةَ أَمراً بِوَلَايَتِهِمْ لِتَكُونَ شَرْعِيَّةً، كَمَا حَدَثَ فِي عَهْدِ قَاضِيْبَايَ سَنَةِ ٨٧٦هـ، حِينَ أَرْسَلَ صَاحِبُ الهِنْدِ المَلِكَ غِيَاثُ الدِّينِ بِهَدَايَا إِلَى السُّلْطَانِ وَالخَلِيفَةِ، يَطْلُبُ تَقْلِيداً بِوَلَايَتِهِ عَلَى الهِنْدِ، فَكَتَبَ السُّلْطَانُ لَهُ.

انظر عن انتقال الخِلافة إلى مِصْر وأحوالها في:

عَصْرُ سُلَاطِينِ المَمَالِيك ج ٢ ص ٩ وما بعده، وتاريخ الخلفاء للشَّيْخِ طَيْبٍ ص ٤٧٧ وما بعده، وَحُسْنُ المُحَاضَرَةِ ج ٢ ص ٥٢ وما بعدها.

أربعة عشر ملكاً.

والنَّاصِر مُحَمَّد بن قَلَاوون الذي تولَّى الحكم أوَّل مرة سنة ٦٩٣هـ، وأُخرج من السُّلْطَنَة مرَّتين، وأُعيد إليها، وكان مجموع السنوات التي حَكَم فيها في المرات الثلاث نحو ثلاث وأربعين سنة وثمانية أشهر^(١).

والظَّاهِر سَيْف الدِّين بَرْقُوق العُثْمَانِيّ، الذي تَسَلَّطَنَ في سنة ٧٨٤هـ إلى سنة ٧٩٠هـ، وعاد فحَكَم من سنة ٧٩٢هـ إلى سنة ٨٠١هـ،

(١) عاصر ابن دَقِيق العيد سلاطين المماليك الآتية أسماؤهم:

أ- الملك المُعَزَّز عَزَّ الدِّين أَيْبَك الجاشنكير الصالحى، الذي تولَّى السُّلْطَنَة من سنة ٦٤٨هـ إلى سنة ٦٥٥هـ، وهو أوَّل من تولَّى من المماليك.

ب- المنصور نور الدِّين عَلِيّ بن المُعَزَّز عَزَّ الدِّين أَيْبَك، سنة ٦٥٥هـ-٦٥٧هـ.

ج- المُظَفَّر سَيْف الدِّين قُطُز، سنة ٦٥٧هـ-٦٥٨هـ.

د- الظَّاهِر رُكن الدِّين بِيْبَرُس البُنْدُقْدَارِيّ، سنة ٦٥٨هـ-٦٧٦هـ.

هـ- السَّعِيد نَاصِر الدِّين أَبُو المعالي مُحَمَّد بن الظَّاهِر بِيْبَرُس، سنة ٦٧٦هـ-٦٧٨هـ.

و- العادل بَذر الدِّين سَلَامُش بن الظَّاهِر بِيْبَرُس، سنة ٦٧٨هـ.

ز- المنصور سَيْف الدِّين قَلَاوون، سنة ٦٧٨هـ-٦٨٩هـ.

ح- الملك الأشرف صَلاح الدِّين خليل، سنة ٦٨٩هـ-٦٩٣هـ.

ط- النَّاصِر مُحَمَّد بن قَلَاوون، سنة ٦٩٣هـ-٦٩٤هـ.

ي- العادل زَيْن الدِّين كَتُبْعَا المنصوري، سنة ٦٩٤هـ-٦٩٦هـ.

ك- المنصور حُسَام الدِّين لَاجِيْن المنصوري، سنة ٦٩٦هـ-٦٩٨هـ.

ل- النَّاصِر مُحَمَّد بن قَلَاوون (السُّلْطَنَة الثانية)، سنة ٦٩٨هـ-٧٠٨هـ.

وعَصْرُه شبيه بعَصْرِ النَّاصِرِ مُحَمَّدِ بْنِ قَلَاوُونَ فِي كَثْرَةِ مَنْ عَاشُوا فِيهِ مِنْ الْعُلَمَاءِ وَالْأَفْذَاذِ.

وَابْنُهُ النَّاصِرُ فَرَجٌ، الَّذِي حَكَّمَ مِنْ سَنَةِ ٨٠١ هـ إِلَى سَنَةِ ٨١٥ هـ، وَقَدْ وَلِيَ أَثْنَاءَ هَذِهِ الْفَتْرَةِ أَخُوهُ الْمَنْصُورُ عِزُّ الدِّينِ سَنَةَ ٨٠٨ هـ، وَعُزِّلَ مِنْهَا بَعْدَ قَلِيلٍ. وَكَانَ فَرَجٌ مِنْ أَعْظَمِ السَّلَاطِينِ، لَشَجَاعَتِهِ وَبَطُولَتِهِ فِي الْقِتَالِ، وَمَا جَدَدَهُ مِنْ أَبْنِيَةٍ، وَلَا مِتْلَاءَ عَصْرِهِ بِالْعُلَمَاءِ وَالْأُدْبَاءِ، غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ قَلِيلَ الْحِرْصِ عَلَى الدِّينِ، فَعَانَى مِنْهُ النَّاسُ الطَّغْيَانَ.

وَالْأَشْرَفُ بَرُّسْبَايَ الدُّقْمَاقِيَّ الظَّاهِرِيَّ، الَّذِي حَكَّمَ مِنْ سَنَةِ ٨٢٥ هـ إِلَى سَنَةِ ٨٤١ هـ، وَقَدْ بَنَى الْمَدَارِسَ، وَاشْتَهَرَ بِدَنَانِيرِهِ الْأَشْرَفِيَّةِ، وَغَزَا قُبْرُصَ، وَهَزَمَ مَلِكَهَا، وَأَسَرَ جُنُودَهُ.

وَالظَّاهِرُ جَقْمَقُ أَبُو سَعِيدِ الْعَلَايِّيَّ، الَّذِي تَسَلَّطَنَ سَنَةَ ٨٤٢ هـ، بَعْدَ أَنْ كَانَ أَتَابِكِيًّا أَيَّامَ الْأَشْرَفِ بَرُّسْبَايَ، وَوَصِيًّا عَلَى ابْنِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَبَقِيَ مُلْكُهُ إِلَى سَنَةِ ٨٥٧ هـ، وَقَدْ أَخَذَ الْفَتَنَ، وَعَاشَتْ الْبِلَادُ فِي زَمَنِهِ عَيْشًا هَادئًا بِالنِّسْبَةِ لِسَابِقِيهِ، وَكَانَ كَرِيمًا مَحِبًّا لِلْعُلَمَاءِ.

وَالْأَشْرَفُ إِيْنَالُ الْعَلَايِّيَّ الظَّاهِرِيَّ، الَّذِي تَوَلَّى السَّلْطَنَةَ سَنَةَ ٨٥٧ هـ، وَسَادَ الْهُدُوءَ فِي عَهْدِهِ، وَقَلَّتِ الثُّورَاتُ، وَعُرفَ بِالكَرَمِ وَهُدُوءِ النَّفْسِ، وَامْتَدَّ حُكْمُهُ إِلَى سَنَةِ ٨٦٥ هـ.

وَتَتَابَعَ السَّلَاطِينُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى سَنَةِ ٩٢٣ هـ، حَيْثُ دَخَلَ الْعُثْمَانِيُّونَ مِصْرَ، الَّذِي يُعْتَبَرُ عَامَ انْتِهَاءِ حُكْمِ الْمَمَالِكِ فِي مِصْرَ^(١).

(١) انظر عن سلاطين المماليك:



حَسَنَاتُ الْمَالِكِ وَسَيِّئَاتِهِمْ

قَدَّمَ الْمَالِكُ فِي فِتْرَةِ حُكْمِهِمُ الْكَثِيرَ مِنَ الْحَسَنَاتِ إِلَى الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَامَةً، وَمِصْرَ وَالشَّامِ خَاصَّةً. فَأَهَمُّ تِلْكَ الْحَسَنَاتِ (١):

١- دَفْعُ التَّتَارِ عَنْ اقْتِحَامِ الْبِلَادِ الْمِصْرِيَّةِ.

طَغَتْ سِيُولُ التَّتَارِ مِنْ أَوَاسِطِ آسِيَا إِلَى غَرْبِهَا، فَأَذَاقُوا الْبِلَادَ الذُّلَّ، وَأَرَاقُوا الدَّمَاءَ بِلَا رَوِيَّةٍ، لَا يِبَالُونَ بِالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَبِالْعَالَمِ وَالْجَاهِلِ، فَأَحْرَقُوا بَعْدَادَ، وَقَتَلُوا الْخَلِيفَةَ وَوَلِيَّ عَهْدِهِ، وَمَلَكُوا الْكَثِيرَ مِنْ بِلَادِ الْعِرَاقِ، وَتَاخَمُوا حُدُودَ الْمَمْلَكَةِ الْمِصْرِيَّةِ فِي الشَّامِ وَحَلَبَ، وَمَلَكُوا بَعْضَ تِلْكَ النُّوَاحِي.

فَحَشَدَ الْمَالِكُ جِيُوشَهُمْ، وَهَبَّ النَّاسَ إِلَى التَّبَرُّعِ بِالْمَالِ وَالرِّجَالِ جِهَادًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، لَا سِيَّيَا أَنْ التَّتَارَ وَثَنِيُونَ، وَمِنْهُمْ عَبْدَةُ الشَّمْسِ.

فَانْتَصَرَ الْمَالِكُ عَلَيْهِمْ فِي مَوْقِعَةٍ عَيْنَ جَالُوتَ ٢٥ رَمَضَانَ ٦٥٨ هـ بِقِيَادَةِ السُّلْطَانِ قُطُزَ، وَتَتَبَعُوا التَّتَارَ، وَأَوْقَعُوا بِهِمْ فِي مَعْرَكَةٍ أُخْرَى أُحَرَّرَ مِنْ الْأَوَّلَى فِي بَيْسَانَ، قُتِلَ فِيهَا نِصْفُ التَّتَارِ، وَحَقَّقَ بَعْدَهَا الْمَالِكُ انْتِصَارَاتٍ رَاضِيَةً عَلَى التَّتَارِ فِي:

سَنَةِ ٦٧٠ هـ وَ ٦٧٥ هـ عَلَى يَدِ الظَّاهِرِ بَيْبَرْسَ، وَفِي سَنَةِ ٦٨٠ هـ فِي

➡ الْخِطَطُ لِلْمَقْرِئِيِّ ج ٢ ص ٢٣٦-٢٤٤ وَالنُّجُومُ الزَّاهِرَةُ لِابْنِ تَغْرِي بَرْزِي، مِنْ أَوَّلِ الْجُزْءِ السَّابِعِ إِلَى آخِرِ الْكِتَابِ ج ١٦، وَحُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ لِلشَّيْخِ طَيْيِبِ ج ٢ ص ١٢٢-٣ وَعَصْرُ سُلَاطِينِ الْمَالِكِ لِمُحَمَّدِ بْنِ رِزْقٍ سَلِيمٍ ج ١ ص ١٢ وَمَا بَعْدَهَا.

(١) عَصْرُ سُلَاطِينِ الْمَالِكِ ج ٢ ص ٢٤٧ وَمَا بَعْدَهَا.

عهد المنصور قلاوون، وفي سنة ٧٠٠ و ٧٠٢ و ٧١٢ هـ على عهد الناصر، وفي سنة ٧٨٩ هـ و ٧٩٦ هـ في عهد برقوق، وفي سنة ٨٠٣ هـ على عهد السلطان فرج بن برقوق.

لكن التتار انتصروا في سنة ٦٥٩ هـ أيام بيبرس، وفي سنة ٦٩٩ هـ في عهد الناصر محمد بن قلاوون.

٢- دفع الإفرنج عن ممتلكات مصر، الذين جاءوا امتداداً للحروب الصليبية، وكانوا قد أسسوا موطناً في سواحل البحر المتوسط، وفي داخل بلاد الشام وحلب.

ومن أشهر من قاومهم من السلاطين:

الظاهر بيبرس، الذي انتزع كثيراً من هذه المدن منهم، ومنها: صفد في سنة ٦٦٤ هـ، وأنطاكية سنة ٦٦٦ هـ، وقيسارية سنة ٦٧٥ هـ، وأرسوف، وطبرية، ويافا، والشقيف، والقصير، وبغراس، وحصن الأكراد، والقرين، وحصن عكا، وصافيا، والمركية، وحلب، وبانياس، وطرسوس.

والمنصور قلاوون، الذي فتح طرابلس سنة ٦٨٨ هـ، وفتح حصن المرقب وجبل.

والأشرف خليل بن قلاوون، فاتح عكا سنة ٦٩٠ هـ وجبت وبيرزوت.

والأشرف برسباي، فاتح قبرص سنة ٨٢٩ هـ.

وبعث الغوري عمارة بحرية، لمعاونة ملوك الهند والعرب على

الفرنج العابثين بسواحلهم. وأرسل الغُوريُّ أيضاً رُسله إلى الإفرنج، يلفتهم إلى ضرورة الرِّفق بمسلمي الأندلس، والكفّ عن محاصرة مدنها، نظير أن يعامل رعاياه الفرنجة معاملةً حَسَنَةً، مهدداً بالإساءة إلى هؤلاء الرعايا إذا لم يستجب الإفرنج لندائه، وذلك تلييةً لاستغاثة مسلمي الأندلس به.

٣- المحافظة على استقلال مِصر والشَّام وبَسْط نفوذهما.

ولذلك حاربوا التتار والإفرنج وأمرأء التُّركمَان وملوك فارس وبَغْدَاد وأمرأء الأَرَمَن وعُربَان الحِجَاز... الذين طَمِعُوا في أملاك الدولة.

٤- إنشاء المستشفيات وإعمار البلاد وبناء الأربطة والمدارس والمساجد ورصد الأوقاف عليها من الدُّور والأراضي، وتشجيعهم حركة إحياء العلوم والآداب، وإغداقهم الأموال على الفقراء في العيد والمناسبات.

لَكِن عَصَرَ المَالِيكَ مع تلك الحَسَنَات الجَلِيلَةَ، الَّتِي تُغْتَفَر إِزَاءُهَا كَثِيرٌ مِنَ السَّيِّئَاتِ، تُلَاخِظُ عَلَيْهِ أُمُورٌ عَدِيدَةٌ، وَشَأْنُهُ بِذَلِكَ شَأْنُ أَيْ عَصَرَ، وَإِنْ بَلَغَ أَوْجَ عَظَمَتِهِ فِي مُخْتَلَفِ نَوَاحِي الْحَيَاةِ. فَمِنْ تِلْكَ السَّيِّئَاتِ^(١):

١- إهمال حقوق الشعب السياسية، الذي يَتَجَلَّى فِي عِدَّةِ مَظَاهِرٍ،

منها:

أَنَّ التَّعْلِيمَ العَسْكَرِيَّ مَقْصُورٌ عَلَى طَائِفَةِ المَالِيكَ، فَكَانَتْ هُنَاكَ

(١) عَصَرَ سُلَاطِينُ المَالِيكَ ج ٢ ص ٢٦٧ وما بعدها، و ج ١ ص ٦٥ وما بعدها.

جَفْوَة بين الناس والجيش الذي يحميهم.

والأرض بيد صاحب الإقطاع، وجميع الفلاحين خَدَمٌ لصاحب الإقطاع. على أن السلطان يتصرّف أحياناً في الإقطاع، فيسترده من صاحبه، لدواعٍ من الرضا والغضب، فيمنحه إقطاعاً جديداً، أو يجرمه فينفيه.

وأن السلطان وأُمَرَاءَهُ ومماليكه، هم رجال الحُكْم وأرباب المناصب وأهل الأيدي المسلّحة. ومُؤَهَّلَاتُ الأمير وبلاؤه في الحروب وعَصَبِيَّتُهُ تُرقيهِ إلى المناصب الكبرى، كَأَتَابِكِ العَسْكَر، أو نَائِبِ السُّلْطَنَةِ، الذي قد يُؤَهِّله هذا إلى تَوَلِّي السُّلْطَةِ.

ومبايعة السلطان لا تَتِمُّ إِلَّا بعد تشاور الأُمَرَاءِ فيما بينهم، حتى إذا اتفقوا، ألبسوه شعار السُّلْطَنَةِ في حفلة كبيرة، لها مراسيم خاصة.

وإذا وقع اختيارهم على معهود إليه بالملك من أبيه أو أخيه، أقاموا له رسوم التولية، ولو كان رضيعاً أو صغيراً، ولا يستمرون على طاعته إِلَّا بمقدار ما يجلبه إليهم من نفع، ويقرر من يعاونه أحد كبار الأُمَرَاءِ، وقد يَنْقُضُ عليه الأَتَابِكِيُّ أو نَائِبُهُ، فيصير سلطاناً.

وهناك عنصر آخر في تولية السلطان، هو الخليفة والقُضَاة الشرعيّون، فلا بد من تقدّم الخليفة أولاً في حفلة المبايعة، ثم يتبعه القُضَاة، ثم من بعدهم الأُمَرَاءِ.

أما الشعب فلا رأي له في إدارة بلاده.

٢- فداحة الضرائب، وتعدد أنواعها.

٣- الجور والعسف في معاملة العامة، وتسخيرهم بلا أجر في

الأعمال الحكومية، والتّماس التّهمة عند البريء، وإغفال الجاني، والقسوة في تنفيذ العقوبات.

٤- كثرة الفتن الداخلية، التي تؤدي في حالة نجاح الفتنة أو فشلها إلى قتل شنيع، وتمثيل غريب، وإضاعة الأموال، وإضعاف الجُند. وكلّها عن هوىّ شخصي، وطلب الرّتب العالية.

وهنا نلاحظ ضعف المماليك السياسي^(١)، حين عزلوا الشعب عن ممارسة حقه في سياسة بلاده.

لا سيّما أن الناس يرون أن هؤلاء دُخلاء على البلاد، ممالك يبيعوا في سوق الرقيق، وتسلموا الحُكم فهم ليسوا أهلاً له، ويرون أن نزاعهم الكبير فيما بينهم لم يكن إلّا على السلطة والمال، ليستبدّ السلطان منهم بالحُكم دون غيره.

لذلك لجأ المماليك إلى إرضاء الناس، بفتح المدارس وإنشاء المستشفيات، وغيرها من الأساليب المُختلفة.

الحركة العلمية في هذا العصر

للحركة العلمية في عصر المماليك نشاط واسع النطاق، ضخّم الإنتاج.

وعوامل ذلك نوعان:

١- عوامل خارجية، منها:

(١) ابن حَجَر العسقلاني: د. شاکر محمود عبد المنعم ص ٥٠ .

أ- وقوع كثير من البلاد الإسلامية في يد المَغُول، وزوال الخِلافة العَبَّاسِيَّة، مما دعا المسلمين إلى تَلَمُّس الزعامة المُدَافِعة عنهم. فوجدوا بُغْيَتَهُمْ في مِصْر والمماليك، فدعم العلماء ملكَهُمْ بأهم الوسائل، وهي: إحياء العلوم والمعارف والوعظ والإرشاد.

ب- قتل العلماء وإتلاف الكتب ودُورِها في بَغْدَاد وغيرها. مما دفع الآخرين من العلماء إلى الالتفاف حول السلاطين، وعَدُّوا أَنْفُسَهُمْ مسؤولين أمام الله سبحانه عن دينه وعن إحياء العلوم والقيام بنشرها.

ج- وفود العلماء والأدباء إلى مِصْر والشَّام. وهذه الوِفَادَة كانت إما فِراراً من الطُّغَيان، أو طَمَعاً بإكرام مِصْر لهم، فكان منهم القاضي والشاعر والفقيه... فأفادت مِصْر من علمهم.

٢- عوامل داخلية، منها:

أ- غَيْرَة السلاطين والأمراء الدِّيْنِيَّة؛ لأنهم مسلمون، ولشعورهم بأنهم الدولة الوحيدة المُدَافِعة عن بلاد المسلمين. لا سِيَّما أنهم يَعُدُّون أَنْفُسَهُمْ امتداداً لدولة بني أَيُّوب. وتجلَّت هذه الغَيْرَة في حروبهم للصَّليبيين والتتار، ورعايتهم البيت الحَرَامَ وسُكَّانَ الحِجَاز، وهذا يُجَدِّد للدين شبابه، فيدفع علماءه إلى التعليم والتأليف، ويبعث روحه ونشر رايته.

ب- تعظيمهم لأهل العلم المتفقهين في الدِّين، واستشارتهم في كثير من القضايا، وإجابة ملتمساتهم، وكان السلاطين يَتَوَجَّسُّون خِيفَةً من بعضهم.

وقد كان العلماء قُدُوةً حَسَنَةً، فَرَّغَ الكثيرُ من الناس في طلب

العلم، فكان منهم القاضي والمفتي والمستشار من الأمير الذي لَقِيَ الرعاية والتكرمة من السلطان. ومن هؤلاء العلماء: العز بن عبد السلام، وَتَقِي الدِّين بن تَيْمِيَّة، وَتَقِي الدِّين بن دَقِيقُ الْعِيد، وَتَقِي الدِّين السُّبُكِي، وابن بنت الأعز، وعلاء الدِّين السَّيرامي... وغيرهم كثير.

ج- شعور العلماء بواجبهم، وتنافسهم في أدائه بالتأليف والمناظرات، حين استشرى خطر الوثنية التي جاء بها التتار، وخطر النصرانية التي جاء بها الصليبيون.

د- تنافس العلماء في وصول المناصب العالية في القضاء والفُتْيَا، وموضع الاستشارة وَمَشِيخَة المدارس والخَوَانِق^(١) ونحوها، لذلك كان على كل طالب أن يتفقه، ويدرس على أيدي الشيوخ، ويتدرج، ليؤسس مستقبله.

هـ- تجديد الخِلافة العباسية على يد الظاهر بيبرس في رَجَب سنة ٦٥٩هـ، وقد أصبحت بها القاهرة مركز العالم الإسلامي بعد سقوط بَغْدَاد.

(١) الخَوَانِق: جمع مفردُه خَانِقَاه.

ورد في الخطط للمَقْرِزِي ج ٢ ص ٤١٤: (الخوانك جمع خانكاه، وهي كلمة فارسية معناها بيت، وقيل أصلها خونقاه، أي: الموضع الذي يأكل فيه الملك. والخوانك حدثت في الإسلام في حدود الأربعمئة من سِنِي الهجرة، وجُعِلَتْ لَتَحْلِي الصُّوفِيَّة فيها لعبادة الله تعالى).

ووردت (خانقاه) في تاج العروس، طبعة الكويت، ج ٢٥ ص ٢٧٠ مادة (خنق): بفتح النون وكسرهما. قال الرِّيْدِي: (أصل الخانقاه: بقعة يسكنها أهل الصلاة والخير والصُّوفِيَّة، والنون مفتوحة، مُعَرَّب)، وأورد ما قاله المَقْرِزِي أنفًا: (وقد حدثت في الإسلام... لعبادة الله تعالى).

و- عناية السلاطين باللغة العَرَبِيَّة؛ لأن لغة المحكومين والعالم الإسلامي كله عَرَبِيَّة، فلا بد من كتابة تقاليد، وما يخص القَضَاء والتشريع... بالعَرَبِيَّة.

ز- إنشاء دور التعليم في مختلف أنحاء مِصر والشَّام، فعمَّرت المدارس والمساجد والخَوَانِق وأربطة الصُّوفِيَّة وزواياها، وإلى جوارها معاهد تعليمية تُعنى بتعليم الصُّبِيَّة مبادئ القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن الكريم... وقد رُصدت لها الأوقاف الواسعة، وأُلحقت بها دورُ الكتب، واختير لها أفاضل العلماء.

وسبُل التعليم مفتوحة مَجَّاناً، يَفِدُ إليها الجاهل والعالم، والصغير والكبير، وكان المشايخ والطلبة يجدون من صنوف البرِّ ألواناً شَتَّى، تُعينهم على طلب العلم.

وَيُمنح الطلاب بعد إكْمال دراستهم شهاداتٍ من أعلام العلماء، يشهد فيها الشيخ: أن الطالب الفُلَانِي قرأ عليه كذا وكذا... فأصبح أهلاً للفتْيَا أو للقَضَاء....

فَزَحَرَ هذا العَصْرُ بأَجَلَّة المُحَدِّثِينَ، كَزَيْن الدِّين العِرَاقِي، وابن حَجَر العَسْقَلَانِي، اللذين حافظًا على إسنَاد الحَدِيث إلى النَّبِيِّ ﷺ، بقصد التبرُّك خاصة، في حين أن الرِّوَاية الشفهية كادت تنقرض.

وعكف الكثير منهم على استيعاب كُتُب الحَدِيث الأولى وعلومه، فظهرت كتب الجوامع والأطراف والتخريج والزوائد والشروح المُخْتَلِفَة للصَّحاح وغيرها، وكتب أُصُول الحَدِيث ورجاله.

كما زَحَرَ بعلماء الفقه على المذاهب المُخْتَلِفَة، كالعِز بن

عبد السَّلام، وابن المُنِير الإسْكَندَرَانِي، وابن الرُّفْعَة، والكَمال بن الهَمَام، وتَقِي الدِّين مُحَمَّد بن دَقِيق العَيْد، وسِرَاج الدِّين البُلْقِينِي، وابن حَجَر العَسْكَلَانِي، وابن تَيْمِيَّة، وابن الْقَيْم... وبلغ بعضهم مرتبة الاجتهاد المُطْلَق.

وزَخَر بكبار المؤرِّخين كالذَّهَبِي، وابن الوَرْدِي، وابن خَلْدُون، والمَقْرِيْزِي، وابن تَغْرِي بَرْدِي، والسَّخَاوِي، والسُّيُوطِي.

كما زَخَر بالعلماء الكثرين في علوم اللغة من نحو وبلاغة ومعاجم ولغة، وفي الفَلَك والطَّبِّ والهندسة، والكلام والمنطق والفلسفة والجغرافية... ومختلف الفنون.

ونجد مثلاً في: الدَّرَر الكَامِنَة في أَعْيَان المئة الثامنة لابن حَجَر العَسْكَلَانِي البالغ ستة أجزاء^(١)، والضَّوء اللامع في أَعْيَان القَرْن التاسع للسَّخَاوِي البالغ اثني عشر جزءاً، وغيرهما من كتب التراجم، أخبار هُؤُلَاءِ العلماء الأَعْلَام وأمثالهم، بما يُبْهِر العقل، ويَحَيِّر الألباب، من عظمتهم وضَبْطهم، ودقة تعلُّمهم، وسعة علمهم.

حتى أن بعض السلاطين قد تصدَّر للإقراء والتدريس، كالسلطان بَرْقُوق والسلطان المؤيَّد الذي رَوَى الصحيح عن البُلْقِينِي، وأن ابن حَجَر العَسْكَلَانِي قد سَمِعَ الحَدِيثَ من المؤيَّد، وترجم له في عِدَاد مشايخه في كتابه المَجْمَع المؤسَّس.

واتَّسَع حركة التأليف، وظهور الكُتُب الموسوعية الضخمة، يَدُلُّ على

(١) وهي الطبعة الثانية الهِنْدِيَّة التي اعتمدتُها.

خُصوبة الفكر في هذه الفترة، ومما يدعو إلى الاستغراب اعتبارُ بعض الباحثين عَصْرَ الممالك بأنه: (عَصْرُ جَمْعٍ وشرح وتفسير، لا عَصْرُ إبداع واستنباط) وأنه: (كان عَصْرُ جُمُودٍ عقلي وسياسي، لذلك اشتغل المتأدِّبون فيه بتَوَافِهِ الأُمُور)^(١).

وهذا الرأي لا دليل له من الواقع، لأن الناظر في تلك الموسوعات يجد عدة أمور منها:

حفظها للتراث الفكري السابق، كالكتب التي تُعَدُّ الآن مفقودة. وقد أطلق الأوروبيون على حركة إحياء العلوم القديمة في القرن الثاني عشر الميلادي اسم (النهضة).

ومنها: تصويب هَفَوَاتِ المَصْنُفِينَ القُدَامَى، وبروز النقد والتحليل والموازنة، وشرح الغامض في تلك التصانيف.

وبيان الحُلُولِ لكثير من مشاكل الحياة المستجدة بطريق الاجتهاد، وهذا ظَاهِرٌ في كتب الفقه وأُصُولِهِ بوضوح.

وبذلك استكملت القَاهِرَةُ كُلَّ العناصر اللازمة للنشاط العلمي، فهاجت بالعلماء في كل فرع من فروع المعرفة.

(١) مُقَدِّمَةُ نَظْمِ العِقْيَانِ فِي أَعْيَانِ الأَعْيَانِ للسُّيُوطِيِّ، التي كتبها مُحَقِّقُهُ فيليب حتي ص: خ، ط. وابن حَجَرِ العَسْكَلَانِيِّ السابق ص ٥١ نقلاً عنه.

وانظر ترجمة ابن حَجَرِ العَسْكَلَانِيِّ للملك السلطان المؤيد شيخ بن عبد الله المحمودي الطَّاهِرِيِّ المُتَوَفَّى سنة ٨٢٤هـ، وروايته صحيح البُخَارِيِّ عن سِرَاجِ الدِّينِ البُلْقِينِيِّ في: المَجْمَعِ المُؤَسَّس ج ٣ ص ١٢٧ .

وكانت الكتب الوافرة في مختلف العلوم قد زخرت بها المكتبات، التي لا زال العدد الكبير منها في دور الكتب المنتشرة في أنحاء العالم، وبعضها قد فُقد أو أُحرق أو اندرس، في تلك الولايات والحروب الطاحنة^(١).

القضاء^(٢)

لما كانت المناصب العسكرية بيد المماليك وأرباب السيف، تُركت مناصب الكتابة والقضاء وما إليها إلى أهل العلم ورجال الدين ذوي الخبرة، استرشاداً برأيهم، ليظفروا بكسب الناس ورضاهم.

ومن السلطان يستمد القضاة قوتهم القانونية، وكان الفصل في القضايا والخصومات إليه أولاً، تشبهاً بالسلف الصالح، لكن اتساع الدولة وتشعب أمورها جعل جلوسهم للقضاء متقطعاً حسب الهوى.

ومن جلس للقضاء الظاهر يبئرس، والأشرف خليل بن قلاوون، وأخوه الناصر مُحمَّد، ولكن حين كثر عدد الشكايات اضطر إلى تحويلها إلى المختصين.

والسلطان هو صاحب الكلمة في القضايا العليا، ذات الصبغة الهامة في الدولة، وله وحده الحق في مصادرة أملاك المتهمين من الأمراء أو غيرهم، دون اللجوء إلى حكم قضائي.

(١) انظر عن حركة التأليف في هذه الفترة في:

عصر سلاطين المماليك ج ٣ ص ١٦ وما بعدها، وابن حجر العسقلاني السابق ص ٥٢-٥٣.

(٢) انظر: عصر سلاطين المماليك ج ٢ ص ٤٦ وما بعدها.

وإلى جانب هؤلاء كان حاجب الحُجَّاب أو الحَاجِب الأكبر، الذي ينظر في جميع المنازعات التي تقع بين الممالك فحَسَب، فينصف المظلوم من ظالمه.

وليس للقاضي من النُّوَاب عنه إلَّا من دَعَتْ إليهم الضرورة بغير تدخُّل أحدهم في شؤون القُضَاء، فقد استناب القاضي تاج الدِّين ثلاثة قُضَاة، وقيل: أربعة، واحداً من كل مذهب، وذلك بأمر من الظَّاهر بِبَيْرُس.

ولَبِثَ نظام النُّوَاب مُرَاعَى حتَّى كانت سنة ٦٦٣هـ فتعدد فيها القُضَاة، وصار بِمِصْر أربعة قُضَاة، واحد من كل مذهب، يحكم بأحكام مذهبه، وجعل لهم السلطان أن يُؤَلَّوا في سائر الأعمال المِصْرِيَّة، وكتب لكل منهم تقليداً^(١)، وخلع عليه، لَكِن بَقِيَ القاضي الشَّافِعِي مقدِّماً في مناسبات كثيرة، كالمبايعات والخطابة في الاستسقاء والنَّظَر في مال الأيتام، والمحاكمات المُخْتَصَّة ببيت المال.

وقيل: إِنَّ تعدُّد القُضَاة قد كان قبل عَصْر الظَّاهر بِبَيْرُس، وقد طبق هذا النظام في قُضَاء دِمَشْق في مُحَرَّم سنة ٦٦٤هـ.

ويمكن بهذا التعدد حل المشاكل بما يناسب الظروف من الأحكام، تحقيقاً للعدالة والمصلحة العامة.

والمذاهب الإسلامية^(٢) ما هي إلَّا مدارس فكرية، تَسْتَقِي من مَعِين

(١) التقليد: مكاتبة رسمية على لسان السلطان، موجهة إلى القاضي، يقلده فيها أعماله.

(٢) انظر عن المذاهب الإسلامية وأصُولها في: تاريخ المذاهب الإسلامية للشيخ مُحَمَّد أَبِي زُهْرَةَ، وكتابنا: المدخل إلى الدِّين الإسلامي ص ٢٣٦ وما بعدها.

واحد، وهو كتاب الله وَسُنَّة نَبِيِّهِ ﷺ، بعد أن قَلَبَت النِّصَّ عَلَى مُخْتَلَف وجوهِه.

وِيُخْتَار الْقُضَاةُ عَادَةً مِنْ أَبْرَزِ فُقَهَاءِ كُلِّ مَذْهَبٍ، مِمَّنْ اشْتَهَرُوا بِالْفُضْلِ وَالْفَقْهِ.

وَقَدْ يَنْتَقِلُ الْقَاضِي مِنْ قَضَاءٍ دِمَشْقَ إِلَى مِصْرَ أَوْ بِالْعَكْسِ.

وَقَدْ يَنْتَقِلُ الْقَاضِي مِنَ الْقَضَاءِ إِلَى الْكِتَابَةِ أَوْ بِالْعَكْسِ.

وَقَدْ يَجْمَعُ الْقَاضِي بَيْنَ الْقَضَاءِ وَوِظَيفَةٍ أُخْرَى، كَالْقَاضِي قُطْبِ الدِّينِ الْخُضَيْرِيِّ الَّذِي جُمِعَ بَيْنَ الْكِتَابَةِ وَالْقَضَاءِ بِدِمَشْقَ، فِي عَهْدِ الْأَشْرَفِ إِيْنَالٍ، وَكَالْقَاضِي ابْنِ الْعَدِيمِ الَّذِي جُمِعَ بَيْنَ الْقَضَاءِ وَالْحِسْبَةِ، وَكَالْقَاضِي شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ فَرْفُورٍ الَّذِي جُمِعَ بَيْنَ قَضَاءِ الشَّافِعِيَّةِ بِدِمَشْقَ وَنَظَرِ الْجَيْشِ.

وَتَوَلِيَّةُ الْقَاضِي تَكُونُ بِأَمْرِ السُّلْطَانِ وَحْدَهُ، فَيُخْلَعُ عَلَيْهِ خِلْعَةُ الْمَنْصِبِ الْمُسَمَّاةِ بِالتَّشْرِيفِ، وَعُزْلُهُ مَنُوطٌ بِإِرَادَةِ السُّلْطَانِ أَيْضًا.

وَهَذَا الْمَنْصِبُ وَإِنْ تَهَاوَتْ عَلَيْهِ كَثِيرُونَ، فَقَدْ عَفَّ عَنْهُ الْكَثِيرُ، أَوْ لَمْ يَقْبَلْهُ إِلَّا بَعْدَ إِحْلَاحٍ شَدِيدٍ، كَتَقَيِّ الدِّينِ بْنِ دَقِيقٍ الْعَيْدِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ الَّذِي أَصْبَحَ قَاضِي الْقَضَاءِ.

حياة تقي الدين دقيق العيد

اسمه ونسبه

أبو الفتح تقي الدين محمد، بن أبي الحسن مجد الدين علي، بن أبي العطايا وهب، بن أبي السمع مطيع، بن أبي الطاعة، القشيري، البهزي، المنفلوطي، القوصي، الصعيدي، القاهري، المصري، الينبوعي، الدقيقي، الحاكم، الشافعي والمالكي، الشهير بابن دقيق العيد^(١).

(١) الطالع السعيد للأذفوي ص ٥٦٧ وعن ابن حيان في ص ٤٢٧ و ٥٧٢ وفي ترجمة والده في ص ٤٢٤ .

وانظر:

ملء العيبة لابن رشيد ج ٣ ص ٢٤٥ ونقل في ص ٢٥٨ عن ابن حيان و ج ٥ ص ٣٢٥ .

وبرنامج الشجبي ص ١٤٣ و ١٥٤ .

ومستفاد الرحلة للشجبي ص ١٦ .

والمختصر في أخبار البشر لأبي الفدا مجلد ٢ ج ٧ ص ٦٠ .

وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي ج ٤ ص ٢٦٥ رقم ١١٤٩ .

ورحلة العبدري ص ١٣٨ .

والمعجم الكبير للذهبي ج ٢ ورقة ٥٥ مصورة مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٦٥ مصطفى الحديث - في خزانة الدكتور بشار عواد معروف، ومطبوعته ج ٢ ص ٢٤٩ .

وذيل العبر للذهبي ص ٢١ .



.

- ➔ والمَعِين للذَّهَبِيَّ ص ٢٢٥ رقم ٢٣٢٥ .
- وتَذَكِّرَةُ الحُفَاط للذَّهَبِيَّ ج ٤ ص ١٤٨١ .
- والمُعْجَم المُخْتَصَّص للذَّهَبِيَّ ص ٢٥٠ .
- ودول الإسلام للذَّهَبِيَّ ج ٢ ص ١٥٨ .
- وتَتِمَّةُ المُخْتَصَّر لابن الوَرْدِيَّ ج ٢ ص ٣٦٠ .
- وبرنَامَج الوادي آشي ص ١٣٠ .
- والوافي بالوَفِيَّات لِلصَّفَدِيَّ ج ٤ ص ١٩٣ رقم ١٧٤١ .
- وأَعْيَان العَصْرِ لِلصَّفَدِيَّ ج ٤ ص ٥٧٦ رقم ١٦٦٣ .
- وفَوَات الوَفِيَّات لابن شاکر ج ٣ ص ٤٤٢ رقم ٤٨٦ .
- ومِرَاةُ الجَنَان لِلْيَافِعِيَّ ج ٤ ص ٢٣٦ .
- وطَبَقَات الشَّافِعِيَّةِ لِلسُّبُكِّيَّ ج ٩ ص ٢٠٧ رقم ١٣٢٦ .
- وطَبَقَات الشَّافِعِيَّةِ لِلأُسْتَوِيَّ ج ٢ ص ٢٢٧ رقم ٨٥٠ .
- والبِدَايَةِ والنِّهَايَةِ لابن كَثِير ج ١٤ ص ٢٧ .
- والدِّيْبَاج المُنْذَهَب لابن فَرْحُون ج ٢ ص ٣١٨، وفيه: (أبي العطاء) بدلاً من (أبي العطاء). وفيه أيضاً: كنية مطيع: (أبي السمع).
- والرَّدَّ الوَافِر لابن نَاصِر الدِّين ص ٥٨ .
- والسُّلُوكُ لِلْمَقْرِيْزِيَّ ج ١ قسم ٣ ص ٩٤٧ .
- والمُقَفَّى لِلْمَقْرِيْزِيَّ ج ٦ ص ٣٦٧ .
- وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّةِ لابن قاضي شُهْبَةَ ج ٢ ص ٢٣ .
- والدُّرَرُ الكَامِنَةُ لابن حَجَر العَسْقَلَانِيَّ ج ٥ ص ٣٤٨ رقم الترجمة ١٦٠٣ .
- وكَشَفُ القِنَاعِ المُرْتَنِيَّ لِلْعَيْنِيَّ ص ١٧٠ وأشار إليه في ص ١٨٨ .
- والنُّجُومُ الزَّاهِرَةُ لابن تَغْرِي بَرْدِي ج ٨ ص ٢٠٦ .
- ➔

.....

- ➔ وَفَتَحَ الْمُغِيثَ لِلَسَّخَاوِيِّ ج ١ ص ٩٠ .
- وَحُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ لِلْسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٣١٧ .
- وَطَبَقَاتُ الْحِفَاطِ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٥١٣ رقم ١١٣٦ .
- وَفَتَحَ الْبَاقِي لَزَكْرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ ص ١٠٩ .
- وَبَدَائِعُ الزُّهُورِ لابن إِيَّاس ج ١ ق ١ ص ٤١١ .
- ومفتاح السعادة لطاش كُبْرِي زاده ج ٢ ص ٣٦١ والترجمة فيه مأخوذة من:
(طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبْكِيِّ).
- وَدُرَّةُ الْحِجَالِ لابن القاضي ج ٢ ص ١٥ .
- وَكَشَفُ الظُّنُونِ لحاجي خليفة ص ١٣٥، ١٥٨، ١١٥٧، ١١٦٥، ١١٧٠،
١١٧٦، ١١٨٨، ١٨٥٦ .
- وإيضاح المكنون لحاجي خليفة ج ١ ص ٥٤، ج ٢ ص ١٢٠ .
- وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ لابن العِمَاد ج ٦ ص ٥ .
- وحاشية العُدَّة لِلصَّنْعَانِيِّ عَلَى إِحْكَامِ الْأَحْكَامِ لابن دَقِيقِ الْعَيْنِ ج ١
ص ٥١ ونقل ترجمته من: (طَبَقَاتُ السُّبْكِيِّ).
- وَالْبَذَرُ الطَّالِعُ لِلشُّوْكَانِيِّ ج ٢ ص ٢٢٩ .
- وَالنَّجَاحُ الْمُكَلَّلُ ص ٤٦١ .
- وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ١٤٠ .
- وَالرَّسَالَةُ الْمُسْتَطَرَفَةُ لِلْكَتَّانِيِّ ص ١٨٠ .
- وَجَامِعُ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ ج ١ ص ٢٢٧ .
- وَشَجَرَةُ النُّورِ الرَّكِيَّةُ لِمُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ مَخْلُوفٍ ص ١٨٩ رقم ٦٢٩ وفيه:
(أبي العطاء)، بدلاً من (أبي العطايا).
- ➔ وَالْفَتْحُ الْمُبِينُ لِلْمَرَاغِيِّ ج ٢ ص ١٠٢ وترجمته مأخوذة من: (الدُّرَرُ

.....

➔ الكَامِنَة، وشَذَرَات الذَّهَب، وابن كَثِير، وفَوَات الوَفَيَات، والشَّجَرَة الزَّكِيَّة، وطَبَقَات السُّبُكِي).

وخطَّ مُبَارَك ج ١٤ ص ١٣٥ وترجمته مأخوذة من: (حُسْن المُحَاصِرَة، وطَبَقَات السُّبُكِي، والطَّلَع السَّعِيد، والسُّلُوك).

والأَعْلَام لِلرُّجُلِي ج ٦ ص ٢٨٣ .

ومُعْجَم الأَعْلَام للجاي ص ٧٥٥ .

ومُعْجَم المُؤَلَّفِينَ: عُمَر رِضَا كَحَّالَة ج ١١ ص ٧٠ .

والمُجَدِّدُون فِي الإسلام: عبد المُتَعَال الصَّعِيدِي ص ٢٦٧ .

وتاريخ الأدب العَرَبِي: بروكلمان (الطبعة الأوربية) 66 s, 11: 75 g, 11.

ومُقَدِّمَة كتاب الإمام بأحاديث الأحكام لِمُحَمَّد سَعِيد المولوي ص أ.

ومُحِبِّ الدِّين الخَطِيب فِي مُقَدِّمَة حَاشِيَة العُدَّة لِلصَّنْعَانِي عَلَى إَحْكَام الأَحْكَام لابن دَقِيق العِيد ج ١ ص ٢٠ ولَخَّص ترجمته من: (تَذَكُّرَة الحُفَاط، والدَّرَر الكَامِنَة، والطَّلَع السَّعِيد، وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلسُّبُكِي، والبِدَايَة والنِّهَايَة، وشَذَرَات الذَّهَب، وفَوَات الوَفَيَات، وشَجَرَة النُّور).

وتعليق مُحَمَّد بن الحُسَيْن العِرَاقِي الحُسَيْنِي مُحَقِّق التَّبَصُّرَة والتَّذَكُّرَة وشرحها، وفَتَح البَاقِي ج ١ ص ٥٩-٦٠ (الهامش).

وعَضُر سَلَاطِين المَمَالِيك: د. محمود رِزْق سَلِيم ج ٢ ص ٩٤ وأشار فِي ترجمته إِلَى: (طَبَقَات السُّبُكِي، وَحُسْن المُحَاصِرَة، وفَوَات الوَفَيَات، وابن إِيَّاس، والطَّلَع السَّعِيد، وسُلُوك المَقْرِيْزِي، وَرَفَع الإِصْر). وترجمة أُخْرَى فِي ج ٣ ص ٢٠٩ وأشار إِلَى: (مُصَادِرُه السَّابِقَة: إِلَّا السُّلُوك، وَرَفَع الإِصْر. وَزَاد: تَذَكُّرَة الحُفَاط). وَلِه ذِكْر فِي مَوَاضِع كَثِيرَة مِّنَ الكِتَاب كَمَا هُوَ مَوْضِع فِي فَهَارِس الأَعْلَام بِأَخْر كلِّ جُزْء مِنْهُ.

وابن دَقِيق العِيد، حَيَاتِه وَدِيَوَانِه: عَلِي صَافِي حُسَيْن ص ٦١ وَاسْتَعَانَ ➔

وكان جَدُّ والده قد لُقِّبَ بـ(دَقِيقِ الْعِيدِ)، وسبب ذلك:
أنه كان عليه يوم عيد طَيْلَسَانَ شديدُ البياض، فقال بعضهم: كأنه
دَقِيقُ الْعِيدِ، فَلُقِّبَ بِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١).

فاشتهر تَقِيُّ الدِّينِ ووالده بـ(ابن دَقِيقِ الْعِيدِ) (٢).
وَالْقُشَيْرِيُّ: نسبة إلى قُشَيْرِ بْنِ كَعْبِ بْنِ رَيْبَعَةَ، قبيلة كبيرة،
ينسب إليها كثير من العلماء (٣).

وَالْبَهْزِيُّ: لأنه من ذُرِّيَّةِ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ (٤) بن مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ،

➡ في ترجمته ببعض الكتب السابقة وبعض المخطوطات وهي: (أَعْيَانُ الْعَصْرِ
لِلصَّفَدِيِّ، ومسالك الأبصار لابن فضل الله العُمَرِيِّ، والمُقَفَّى لِلْمَقْرِزِيِّ،
ورُفَعُ الإِصْرِ لابن حَجَرٍ، والمَنْهَلُ الصَّافِي لابن تَغْرِي بَرْدِي).

وسأُضَمِّنُ هذا البحث ما جاء في تلك المخطوطات التي لم أتمكن من
الاطلاع عليها، من تأكيد أو زيادة جدية بالذكر. وطبع بعضها الآن، ورجعت
إلى المطبوع منها أيضاً.

ودائرة المعارف الإسلامية الكبرى ج ٣ ص ٩٢ وقد عاد الكاتب إلى كثير من
المصادر المذكورة.

(١) الطَّالِعُ السَّعِيدُ ص ٤٣٥ في ترجمة والده. وطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ
لابن قَاضِي شُهَبَةَ ج ٢ ص ٢٥ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ٣ ص ٢١٠ لَكِنْ
فيهما: الملقب بذلك جَدَّهُ وَهَبُ.

(٢) الطَّالِعُ السَّعِيدُ ص ٤٢٤ و ٥٦٧ .

(٣) اللَّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ لابن الأَثِيرِ ج ٣ ص ٣٧-٣٨ وَمُسْتَفَادُ الرِّحْلَةِ
ص ٣٦ .

(٤) الدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبُ ج ٢ ص ٣١٨ وَالذَّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ٥ ص ٣٥٠ عَنْ
الْبِرْزَالِيِّ، وَالبَدْرُ الطَّالِعُ ج ٢ ص ٢٣٠ عَنْ الْبِرْزَالِيِّ. ➡

أبي عبد الملك القُشَيْرِيّ البَصْرِيّ.

والمَنْفَلُوطِيّ: نسبة إلى مَنْفَلُوط، لأن والده ولد فيها^(١).

والقُوصِيّ: نسبة إلى قُوص، التي نشأ بها^(٢).

والصَّعِيدِيّ: نسبة إلى الصَّعِيد بِمِصْر^(٣).

➔ بِهِز بن حَكِيم: رَوَى عن أبيه عن جدّه، ورَوَى عنه: سُفْيَان وَحَمَّاد بن زيد وَيَحْيَى الْقَطَّان وغيرهم، وثَقَّه ابن المَدِينِيّ وَيَحْيَى والنَّسَائِيّ، وقال أبو حَاتِم: لا يُحْتَجُّ به، وقال أبو زُرْعَة: صالح، وقال البُخَارِيّ: يختلفون فيه. مات قبل سنة ١٦٠هـ.

ميزان الاعتدال ج ١ ص ٣٥٣ وتهذيب التهذيب ج ١ ص ٤٩٨ وتقريب التهذيب ج ١ ص ١٠٩ والتاريخ الكبير للبُخَارِيّ ج ١ ق ٢ ص ١٤٢.

(١) الطَّالِع السَّعِيد ص ٤٣٤. وفي مِلء العَيِّبَة ج ٥ ص ٣٢٥: أصله من مَنْفَلُوط من بلاد صَعِيد مِصْر. وفي مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص ٣٦: أصله منها. وفي الدَّرر الكَامِنَة ج ٥ ص ٣٤٨: (المَنْفَلُوطِيّ الأصل، القُوصِيّ المنشأ). مَنْفَلُوط: بلدة بالصَّعِيد في غربي النِّيل، بينها وبين شاطئ النِّيل بُعْدٌ. مَرَايِد الاطَّلَاع ج ٣ ص ١٣٢٣.

(٢) قُوص: مَدِينَة كَبِيرَة عَظِيمَة وَاسِعَة، هِيَ قَصَبَة صَعِيد مِصْر.

مَرَايِد لاطَّلَاع ج ٣ ص ١١٣٣ ولطَّلِع لَسَعِيد ص ١٣ وهمشاه.

وذكر ابن دَقِيق العِيد: طِيب فَاكْهَتْهَا، وَعَظْرِيَة رَيَّاحِينْهَا، وَحُسْن رُطْبِهَا.

الطَّلِع السَّعِيد ص ٢٧ والخِطَط للمَقْرِئِيّ ج ١ ص ٢٣٦.

(٣) الصَّعِيد: بلاد واسعة كثيرة، فيها عدة مدن عظام، منها: أُسْوَان وهي أوله من ناحية الجنوب، وقُوص، وقَفْط، وإخْمِيم، والبَهْنَسَا. وتنقسم ثلاثة أقسام: الصَّعِيد الأعلى، وهو من أُسْوَان إلى قرب إِخْمِيم. والأوسط، من إِخْمِيم إلى البَهْنَسَا. والأدنى من البَهْنَسَا إلى قرب الفُسْطَاط. وقال بعض كُتَّاب ➔

وَالْقَاهِرِيّ: نسبة إلى الْقَاهِرَةِ منزله.

وَالْيَنْبُعِيّ: نسبة إلى الْيَنْبُع، بُلَيْدَةٌ مشهورة، بينها وبين مَدِينَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تسعة بُرْد، وهي في طريق مَكَّة شَرَّفَهَا اللَّهُ تعالى^(١).

وَالدَّقِيقِيّ: نسبة إلى (دَقِيقُ الْعَيْدِ)، لَقَبُ جَدِّ والده.

وَالْحَاكِم: لم أَر من لَقَبه بهذا اللقب إِلَّا تلميذه التُّجَيْبِيّ^(٢)،
وَالْحَاكِم هو لَقَبُ من أحاط بجميع الأحاديث المروية^(٣).

أَبَوَاهُ

والده الشيخ أبو الحَسَن مَجْد الدِّين عَلِيّ، جمع بين العلم والعمل
وَالْعِبَادَةِ، وَالْوَرَعَ والتقوى والزَّهَادَةَ. مَالِكِيّ، شيخ أهل الصَّعِيد، نزيل
قُوص. مات سنة ٦٦٧هـ^(٤).

➡ مِصْرُ الْأَعْيَان: الصَّعِيدُ تسعمائة وسبع وخمسون قرية. وهو في جنوب
الْقُسْطَاط.

مَرَاوِدُ الْأَطْلَاع ج ٢ ص ٨٤١-٨٤٢. وانظر عن الصَّعِيد: الطَّالِعُ السَّعِيد ص ٧ وما بعدها
وهوامشها، وَاخْتِطَ لِلْمَقْرِئِيّ ج ١ ص ١٨٩.

(١) مُسْتَفَادُ الرَّحْلَةِ ص ٣٧، وفي ص ١٦: (الْقُشَيْرِيّ النَّسَب، الْمَنْفُلُوطِيّ
الْأَصْل، الْيَنْبُعِيّ الْمَوْلَد، الْقُوصِيّ الْمَرْبِيُّ، الْقَاهِرِيّ الْمَنْزِل).

الْبُرْد: جَمْعُ مَفْرُودٍ بَرِيد. وَالْبَرِيد: اثنا عشر مِيْلًا. / المصباح المنير مادة (البرد).
وَالْمِيل: ثلاثة آلاف ذِرَاع. / المصباح المنير مادة (مال).

(٢) بَرَنَامَجُ التُّجَيْبِيّ ص ١٥٤ وفيه: الدَّقِيقِيّ الْحَاكِم، وورد في ص ١٩٩:
الْحَاكِم.

(٣) الْيَوَاقِيتُ وَالدَّرَر ج ٢ ص ٤٢١ عن المطري.

(٤) ترجمة والده في: الطَّالِعُ السَّعِيد ص ٤٢٤ وَمِرْآةُ الْجَنَان ج ٤ ص ١٦٦ ➡

ووالدته: بنت الشيخ الْمُقْتَرَح^(١).

والمُقْتَرَح: تَقِيّ الدِّين مُظَفَّر بن عبد الله بن عَلِيّ المِصْرِيّ. ولقب بالمُقْتَرَح لأنه كان يحفظه، وهو كتاب في الجدل. كان إماماً كبيراً، له التصانيف في الفقه والأصول والخلاف، ديناً متورعاً، كثير الإفادة، متواضعاً، تخرّج به جماعة بالقاهرة والإسكندرية، ولد سنة ٥٢٦هـ، ومات في شعبان سنة ٦١٢هـ^(٢).

فأصله كريمان، وأبواه عظيمان^(٣).

➡ والنُّجُوم الزَّاهِرَة ج ٧ ص ٢٢٨ وشذرات الذهب ج ٥ ص ٣٢٤ وحُسن المُحَاضَرَة ج ١ ص ٤٥٧ .

(١) الطَّالِع السَّعِيد ص ٥٧١ وتَذَكُّرَة الحُفَاز ج ٤ ص ١٤٨٣ عن قُطْب الدِّين الحَلَبِيّ، وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج ٩ ص ٢١٠ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلْأَسْنَوِيّ ج ٢ ص ٢٢٨ .

(٢) حُسن المُحَاضَرَة ج ١ ص ٤٠٩ . وانظر: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج ٨ ص ٣٧٢ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلْأَسْنَوِيّ ج ٢ ص ٤٤٤ وَوَفَيَات الْأَعْيَان ج ٤ ص ٢٢٥ وَكَشَف الظُّنُون ص ١٧٩٣ .

وكتاب الْمُقْتَرَح فِي الْمُصْطَلَح، فِي الجدل، للشيخ أبي منصور مُحَمَّد بن مُحَمَّد البرُوي الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٥٦٧هـ.

وَوَفَيَات الْأَعْيَان، وَكَشَف الظُّنُون، السابق.

(٣) الطَّالِع السَّعِيد ص ٥٧١ . وانظر:

طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبْكِيّ ج ٩ ص ٢١٠ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلْأَسْنَوِيّ ج ٢ ص ٢٢٧ .

ولادته

ولد الشيخ تقي الدين، ووالده متوجه من قُوص إلى مكة للحج، في البحر المالح (أي: البحر الأحمر) بساحل ينبع^(١).

(١) الطالع السعيد ص ٥٧٠ وطبقات الشافعية للأسنوي ج ٢ ص ٢٢٧ وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣١٧ .

وورد: أنه ولد بساحل مدينة ينبع في الحجاز في: البداية والنهاية ج ١٤ ص ٢٧ والذبيح المذهب ج ٢ ص ٣١٩ وكشف القناع المرئى ص ١٧٠ ودرة الحجال ج ٢ ص ١٥ .

وورد في بدائع الزهور ج ١ ق ١ ص ٤١١: (مولده بساحل ينبع)، ومثله: (ساحل ينبع) في مستفاد الرحلة ص ١٦ عن أبيه مجد الدين.

وقال العبدري في رحلته ص ١٣٩: (وقد لي بخطه مولده، وذكر أنه كان ينبع من البلاد الحجازية).

وقال ابن زشيد في ملء العيبة ج ٣ ص ٢٥٨: وما كتبه بخطه في بعض إجازاته لي: (المولد بساحل ينبع من أرض الحجاز).

وقال الشجيري في مستفاد الرحلة ص ٣٦: كان مولد شيخنا فيما كتب لنا بخط يده ينبع).

وورد: أنه ولد بناحية ينبع في: الوافي بالوفيات ج ٤ ص ١٩٣ وفوات الوفيات ج ٣ ص ٤٤٢ . وفي أعيان العصر ج ٤ ص ٥٨٠: في البحر الملح عند ينبع.

وورد: أنه ولد بناحية ينبع في البحر في: الدرر الكامنة ج ٥ ص ٣٤٨ والبدر الطالع ج ٢ ص ٢٢٩ والتاج المكلل ص ٤٦١ .

وورد: أنه ولد بقرب ينبع من الحجاز في: تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٨١ .

وورد: أنه ولد بمدينة ينبع من أرض الحجاز في: مرآة الجنان ج ٤

ص ٢٣٦ .



وهذا كان يكتب أحياناً (التَّبَجِّي) (١).

وكانت ولادته في يوم السبت الخامس والعشرين من شعبان سنة

وورد ما جاء في المتن أعلاه، عدا (بساحل يَنْبُع) في: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلْسُّبُكِيِّ ج ٩ ص ٢٠٩ .

وورد أنه ولد في ثَبَج البحر بساحل يَنْبُع من الحِجَاز في: شرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ وَفَتْحُ الْبَاقِي ج ١ ص ٢٨١-٢٨٢ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ١ ص ٢٥٠ .

وورد أنه ولد، وأبواه متوجَّهان في بحر المِلْح إلى الحِجَاز، على ثَبَج البحر في: الْمُقَفَّى لِلْمَقْرِئِيِّ ج ٦ ص ٣٦٧ .

(١) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٢٧-٢٢٨ . وفيه أيضاً: (والتَّبَج: الوسط).

وانظر: الطَّلَع السَّعِيد ص ٥٧٠ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلْسُّبُكِيِّ ج ٩ ص ٢٠٩ . وذكر العِرَاقِيُّ في منظومة التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ: (التَّبَجِّي)، وقال في شرحها ج ١ ص ٢٨١: (وربما كان يكتب هذه النسبة في خَطِّه).

وفي أَغْيَان الْعَصْرِ ج ٤ ص ٥٨٠: (ولذلك ربما كتب بخطه: السجِّي). وعلَّق محقق الكتاب بقوله: (كذاء، ولعله يشير إلى سَجَوَ البحر، وهو سكونه وامتداده، وفي الطَّلَع السَّعِيد: «التَّبَجِّي» أي المعَمَّى).

أقول: راجعتُ مخطوط (أَغْيَان الْعَصْرِ) الذي نشره معهدُ تاريخ العلوم العربية والإسلامية، إصدار فؤاد سزكين، مُصَوَّراً عن مخطوط مجموعة عاطف أفندي، مكتبة السُّلَيْمَانِيَّة بِإِسْتَنْبُول سنة ١٤١٠هـ-١٩٩٠م في إطار جَامِعَةِ فرانكفورت - ألمانيا الاتحادية، ج ٣ ص ٦٣، فرأيتُ فيه كلمة (السجِّي) كما أوردها محققو أَغْيَان الْعَصْرِ د. علي أبو زيد ورفاقه، لكنني رأيتها محتملة لأن تُقرأ (التَّبَجِّي)، لأن الناسخ أهمل منها نقاط الثاء والباء. لذلك أرى أن في قراءتها (السجِّي) بُعْداً، لا سِيَّما أن ابن دَقِيق العِيد نفسه والذين أرَّخوا له ذكروا نسبة (التَّبَجِّي) كما أشرتُ إليه آنفاً، ولم يذكر أحدٌ منهم (السجِّي).

خمس وعشرين وستائة، ٢٥ شعبان ٦٢٥هـ^(١)، الموافق ٣٠ جولاي، تموز

(١) مِلءُ الْعَيْبَةِ ج ٣ ص ٢٥٨ وذكر: أنه مما كتبه بخطّه في بعض إجازاته لي، ومُسْتَفَادُ الرَّحْلَةِ ص ٣٦ وذكر: أنه مما كتبه لنا بخطّ يده، وَرَحْلَةُ الْعَبْدَرِيِّ ص ١٣٩ وذكر: أنه مما قيّده لي بخطّه، وَبِرْنَامَجِ الْوَادِي آثِي ص ١٣٠ وَأَعْيَانُ الْعَصْرِ ج ٤ ص ٥٨٠ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٢٨ وَلِلشُّبْكِيِّ ج ٩ ص ٢٠٩ وَالْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ ج ١٤ ص ٢٧ .

وورد في الْمُقَفِّي ج ٦ ص ٣٦٧ وَحُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ ج ١ ص ٣١٧: (ولد في السبت خامس عشرين شعبان).

وورد في الطَّالِعِ السَّعِيدِ السَّابِقِ، وَالسُّلُوكِ ج ١ ق ٣ ص ٩٤٨ وَبِدَائِعِ الزُّهُورِ ج ١ ق ١ ص ٤١١: (خامس عشري شعبان).

وورد في النُّجُومِ الزَّاهِرَةِ ج ٨ ص ٢٠٦: (ولد في عشرين شعبان).
وذكر الشهر والسنة فقط في:

طَبَقَاتُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ ج ٤ ص ٢٦٥ وَتَذَكِرَةُ الْحَفَازِ ج ٤ ص ١٤٨١
وَالْمُعْجَمُ الْكَبِيرُ ج ٢ ورقة ٥٥ ومطبوعته ج ٢ ص ٢٤٩ وَالْمُعْجَمُ الْمُخْتَصَرُ
ص ٢٥١ وَمِرْآةُ الْجَنَانِ ج ٤ ص ٢٣٦ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ لابن قاضي
شُهْبَةَ ج ٢ ص ٢٤ وَالدُّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ٥ ص ٣٤٨ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ ج ١ ص ٩١
وَطَبَقَاتُ الْحَفَازِ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٥١٣ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٦ ص ٥ وَالبَدْرُ
الطَّالِعُ ج ٢ ص ٢٢٩ وَالتَّاجُ الْمُكَلَّلُ ص ٤٦١ .

لَكِنْ فِي رَفْعِ الْإِضْرَ لابن حَجَرٍ: (ولد في مُحَرَّم). وهو تحريف، لإجماع
المتقدمين من مترجمي ابن دَقِيقِ الْعِيدِ على أنه ولد في شعبان، كما أن
الروايات متفقة على أنه ولد وأبواه متوجهان إلى الحج، وذلك لا يكون في شهر
مُحَرَّمٍ عادة. / ابن دَقِيقِ الْعِيدِ ص ٦٥ .

لَا سِيَّما وَأَنَّ ابْنَ حَجَرٍ ذَكَرَ فِي الدُّرَرِ الْكَامِنَةِ أَنَّهُ وَلِدَ فِي شَعْبَانَ، كَمَا تَقْدُمُ أَنْفَاءً.
وذكر السنة فقط في:

الوافي بالوَفَيَّاتِ ج ٤ ص ١٩٣ وَفَوَاتُ الْوَفَيَّاتِ ج ٣ ص ٤٤٢ وَالدِّيْبَاجِ ◀

١٢٢٨م^(١) عند ارتفاع الضحى^(٢).

قال الأذفوي المتوفى سنة ٧٤٨هـ: ذكر والدّه، على ما أخبرني عنه بعض طلبته بقُوص، أنه أخذه على يده وطاف به، ودعا له أن يجعله الله عالماً عاملاً.

وقال الشيخ بهاء الدّين القفطي المتوفى سنة ٦٩٧هـ: لما سمعنا على الشيخ مجد الدّين الحديث - المُسلسل - سمعته يقوله: وأنا دعوتُ به، فاستُجيب لي. فسألناه ما الذي دعوتُ به؟ فقال: دعوتُ الله تعالى، أن يُنشئ ولدي مُحَمّداً عالماً عاملاً^(٣).

وقال التّجيّبي: وأجاب الله تعالى فيه دعاء أبيه الإمام مجد الدّين أبي الحسن عليه السلام، كما أخبرنا الشيخ الفقيه الإمام الفاضل بهاء الدّين

➡ المذهب ج ٢ ص ٣١٩ وهديّة العارفين ج ٢ ص ١٤٠ وشجرة النور الزكية ص ١٨٩.

(١) جدول السنين الهجرية لويستفلد ص ٥٨. وذكر الشهر والسنة فقط في: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان - الطبعة الأوربية - الأصل ج ٢ ص ٧٥.

(٢) مُستفاد الرّحلة السابق.

(٣) الطّالع السعيد ص ٥٧٠-٥٧١ وأعيان العصر للصفدي ج ٤ ص ٥٨٠ وطبقات الشافعية للسبكي ج ٩ ص ٢٠٩-٢١٠ والمقفلي للمقريزي ج ٦ ص ٣٦٧.

لكن الصفدي والسبكي والمقريزي لم ينسبوا القول إلى الأذفوي والقفطي.

الحديث المُسلسل: انظره في الاقتراح: النوع الخامس عشر من قسم الضعيف.

أبو القاسم بن عبد الله بن سيّد الكلّ العذريّ، قال: أخبرني شيخي الإمام العلامة مجّد الدّين قدّس الله روحه وبرّد ضريحه حين حدّثنا بإسناد مُسلسل أن النّبِيَّ ﷺ قال: (الدُّعَاءُ عِنْدَ الْمُلتَزِمِ لَا يُرَدُّ). قال الرّاوي عن النّبِيَّ ﷺ: دعوتُ فاستُجِبَ لي، وقال الرّاوي عنه: دعوتُ فاستُجِبَ لي، وكذلك كل واحد يقول: دعوتُ فاستُجِبَ لي، إلى أن انتهي إلى الشيخ، يعني مجّد الدّين المذكور، فقال: دعوتُ فاستُجِبَ لي، قال: فسألناه ما الذي دعا به؟ قال: وُلِدَ لي هذا الولد، يعني سيّدنا تقيّ الدّين، هو شيخنا أبو الفتح المذكور، في طريق مَكَّة، أو قال: بساحل اليَنبُوع، فسألتُ الله تعالى، يعني في المُلتَزِمِ، أن يجعله فقيهاً عالماً، فكان ذلك.

قال التُّجِيبِيّ: قلتُ: ويأتي ذِكرُ هذا، وما دعا به شيخنا بهاء الدّين المذكور بعد هذا إن شاء الله تعالى في ترجمته عند ذكر مَدِينَةِ قُوص حرسها الله تعالى^(١).

وقال الصَّفَدِيّ في ذلك:

ومن عند الطّوّاف بخير بيتٍ غدا يَدْعُو أبوه له هنالك
بأن يمتاز في عمل وعلمٍ فقل لي: كيف لا يأتي كذلك^(٢)؟

(١) مُسْتَفَاد الرَّحْلَةِ ص ١٦ .

(٢) أَعْيَانُ الْعَصْرِ السَّابِقِ.

نشأته ورحلاته

نشأ بقُوص^(١).

وابتداً بقراءة القرآن العظيم.

ثم رحل في طلب الحديث إلى دِمَشْق والإِسْكَنْدَرِيَّة والحِجَاز وغيرها^(٢).

قال تلميذه الأذْفُويّ: نشأ الشيخ بقُوص على حالة واحدة من الصمت والاشتغال بالعلوم، ولزوم الصيانة والديانة، والتحرُّز في أقواله وأفعاله^(٣).

(١) الطَّالِع السَّعِيد ص ٥٧١ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلشُّبْكِي ج ٩ ص ٢١٠
وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلأَسْنَوِي ج ٢ ص ٢٢٨ والدُّرَر الكَامِنَة ج ٥ ص ٣٤٩
عن البِرْزَالِي، وحُسْن المُحَاضَرَة ج ١ ص ٣١٧ .
وفي مِرَاة الجنان ج ٤ ص ٢٣٦: (نشأ بديار مصر). وهو كلام عام، لا
تحديد فيه.

وفي المنهل الصافي لابن تَغْرِي بَرْدِي: أنه (نشأ بالقاهرة)، وهي رواية لا
يَعَوَّل عليها، لأن مترجميه الأوائل قالوا:

إنه نشأ بقُوص، كما أنه عاش عند أبيه وتلمذ عليه، وأبوه كان مقيماً
بقُوص. / ابن دَقِيق العَيْد ص ٦٧ .

(٢) الطَّالِع السَّعِيد، وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلأَسْنَوِي، وحُسْن المُحَاضَرَة،
السابقة، والدِّيْبَاج المُنْهَب ج ٢ ص ٣١٨ وشَجَرَة النُّور الزُّكِّيَّة ص ١٨٩ .

(٣) الطَّالِع السَّعِيد السابق، والمُقَفِّي ج ٦ ص ٣٦٧ من غير عَزْو، وقريب
منه في: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلشُّبْكِي ج ٩ ص ٢١٠ .

وصرَّح ابن دَقِيق العَيْد أنه يحب السكوت. قال الإمام مُحَمَّد بن ◀

وقال تلميذه ابن سَيِّد الناس: وسمع بِمِصْرَ وَالشَّامَ وَالْحِجَازَ، عَلَى تَحَرٍّ فِي ذَلِكَ وَاحْتِرَازَ، وَلَمْ يَزَلْ حَافِظاً لِّلْسَانِهِ، مُقْبِلاً عَلَى شَانِهِ، وَقَفَ نَفْسَهُ عَلَى الْعُلُومِ وَقَصَرَهَا، وَلَوْ شَاءَ الْعَادُّ أَنْ يَعُدَّ كَلِمَاتِهِ لَحَصَرَهَا^(١).

قال الصَّفَدِيُّ الْمُتَوَفَّى سنة ٧٦٤هـ: وأخبرني الشيخ فَتَحُ الدِّينِ: أَنَّ الشَّيْخَ تَقِيَّ الدِّينِ كَانَ مُغَرِّىً بِالْكِيمِيَاءِ، مَعْتَقِداً صَحَّتْهَا. قال: لِأَنَّهُ اتَّفَقَ لَهُ فِي مَدِينَةِ قُوصٍ - لَمَّا كَانُوا بِهَا - مِنْ صَنَعِهَا بِحُضُورِهِ. وَحَكَى لِي الْوَاقِعَةَ بِطَوْلِهِ^(٢).

➡ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْهَادِي الْمُتَوَفَّى سنة ٧٤٤هـ: (وَاجْتَمَعَ بِهِ - أَي: بِابْنِ تَيْمِيَّةٍ - فِي هَذِهِ السَّنَةِ - أَي: سنة ٧٠٠هـ - الشَّيْخُ تَقِيَّ الدِّينِ بْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ، وَسَمِعَ كَلَامَهُ. وَذَكَرَ أَنَّهُمْ سَأَلُوهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمَجْلِسِ، فَقَالَ: هُوَ رَجُلٌ حَفِظَةٌ. قِيلَ لَهُ: فَهَلَّا تَكَلَّمْتَ مَعَهُ؟ فَقَالَ: هَذَا رَجُلٌ يُحِبُّ الْكَلَامَ، وَأَنَا أُحِبُّ السَّكُوتَ).

الْعُقُودُ الدُّرِّيَّةُ مِنْ مَنَاقِبِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَحْمَدَ بْنِ تَيْمِيَّةٍ لِابْنِ عَبْدِ الْهَادِي ص ١٣٥ .

(١) الطَّلَعُ السَّعِيدُ ص ٥٧٠ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلشُّبْكِيِّ ج ٩ ص ٢٠٨ - ٢٠٩ وَحُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ ج ١ ص ٣١٨ .

وَالْعِبَارَةُ مِنْ: (لَمْ يَزَلْ حَافِظاً... إلخ) فِي: الْمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٧٢ وَالدَّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ٥ ص ٣٥٠ وَالبَدْرُ الطَّلَعُ ج ٢ ص ٢٣١ .

(٢) الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ ج ٤ ص ٢٠٣ - ٢٠٤ وَأَعْيَانُ الْعَصْرِ ج ٤ ص ٥٩٧ .

وَانْظُرْ تَرْجُمَةَ الصَّفَدِيِّ صَاحِبِ الدِّينِ خَلِيلِ بْنِ أَبِيكَ فِي: الدَّرَرِ الْكَامِنَةِ

ج ٢ ص ٢٠٧ رَقْمُ ١٦٥٤ وَمُقَدِّمَةُ الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ ج ١ ص: و-ح.

شيوخه

دَرَسَ الشَّيْخُ ابْنَ دَقِيقِ الْعَيْنِ الْعِلْمَ عَلَى شُيُوخَ كَثِيرِينَ مِنْهُمْ:

١- والده الشيخ مَجْدُ الدِّينِ عَلِيٌّ، المُتَوَفَّى سنة ٦٦٧هـ^(١).
وسمع منه الحديث، وتفقه عليه بمذهب الإمامين مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ،
وقرأ عليه الأصول.

٢- بهاء الدِّينِ أَبُو الْقَاسِمِ هَبَةَ اللَّهِ بن عبد الله بن سَيِّدِ الْكُلِّ
الْعُذْرِيِّ الْقِفْطِيِّ الشَّافِعِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٦٩٧هـ^(٢). أخذ عنه
الحديث وفقه الشَّافِعِيِّ، وكان يقول: البهاء مُعَلِّمِي.

٣- بهاء الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيٌّ بن هَبَةَ اللَّهِ بن سَلَامَةَ الشَّافِعِيِّ
اللَّخْمِيِّ الْمِصْرِيِّ، المعروف بابن الْجُمَيْزِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٦٤٩هـ^(٣).
وحدَّث عنه.

٤- زكي الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدٍ عبد العظيم بن عبد القويِّ المُنْذِرِيِّ
الشَّافِعِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٦٥٦هـ^(٤). وأخذ عنه الحديث.

(١) تقدمت ترجمة والده، مع بعض مصادرها.

(٢) ترجمة بهاء الدِّينِ الْقِفْطِيِّ في: الطَّالِعِ السَّعِيدِ ص ٦٩١ وطَبَقَاتِ
الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبْكِيِّ ج ٨ ص ٣٩١ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٥ ص ٤٣٩ وَحُسْنُ
المُحَاضَرَةِ ج ١ ص ٤٢٠ وطَبَقَاتِ المفسرين للداودي ج ٢ ص ٣٤٨ .

(٣) ترجمة ابن الْجُمَيْزِيِّ في: شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٥ ص ٢٤٦ والنُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ج ٧
ص ٢٤ وطَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبْكِيِّ ج ٨ ص ٣٠١ وَحُسْنُ المُحَاضَرَةِ ج ١
ص ٤١٣ وَغَايَةُ النِّهَايَةِ ج ١ ص ٥٨٣ وَمِرْآةُ الْجَنَانِ ج ٤ ص ١١٩ .

(٤) ترجمة المُنْذِرِيِّ في: تَذَكُّرَةُ الحُفَظِ ج ٤ ص ١٤٣٦ وطَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ ◀

- ٥- صائن الدّين أبو الحسن مُحَمَّد بن الأنجب بن أبي عبد الله ابن عبد الرّحمن الصّوّفيّ البَغْداديّ النّعال، المتوفّى سنة ٦٥٩هـ^(١).
- ٦- أبو عليّ الحسن بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد التّيميّ البكريّ الصّوّفيّ، المتوفّى سنة ٦٥٦هـ^(٢).
- ٧- أبو العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسيّ الحنبليّ، المتوفّى سنة ٦٦٨هـ^(٣).
- ٨- أبو الحسن عبد الوهاب بن الحسن بن مُحَمَّد بن الحسن الدّمشقيّ، المتوفّى سنة ٦٦٠هـ^(٤).
- ٩- أبو الحسن عليّ بن أحمد بن عبد الواحد المقدسيّ الحنبليّ، المتوفّى سنة ٦٩٠هـ^(٥).

- ➡ للأُسويّ ج ٢ ص ٢٢٣ وشذرات الذهب ج ٥ ص ٢٧٧ وطبقات الشافعية للسُّبكيّ ج ٨ ص ٢٥٩ والمُنذريّ وكتابة التكملة د. بشار عوّاد معروف.
- (١) ترجمة النّعال في: الوافي بالوفيات ج ٢ ص ٢٣١ والتّجّوم الزّاهرة ج ٧ ص ٢٠٥ وشذرات الذهب ج ٥ ص ٢٩٩ ومُقَدِّمة مشيخة النّعال البَغْداديّ: د. ناجي معروف و د. بشار عوّاد ص ٤١-٤٣ .
 - (٢) ترجمة البكريّ في: تذكّرة الحُفّاظ ج ٤ ص ١٤٤٤ وشذرات الذهب ج ٥ ص ٢٧٤ وحُسن المُحاضرة ج ١ ص ٣٥٦ .
 - (٣) ترجمة أحمد بن عبد الدائم في: الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ج ٢ ص ٢٧٨ والمَقْصَد الأَرشَد ج ١ ص ١٣٠ رقم ٨٨ وشذرات الذهب ج ٥ ص ٣٢٥ والتّجّوم الزّاهرة ج ٧ ص ٢٣٠ (اسمه ووفاته عن الدّهبيّ).
 - (٤) ترجمة عبد الوهاب بن الحسن في: الدّارس في تَارِيخ المَدَارِس ج ١ ص ١٠٥ وشذرات الذهب ج ٥ ص ٣٠٢ .
 - (٥) ترجمة عليّ بن أحمد المقدسيّ في: شذرات الذهب ج ٥ ص ٤١٤ .

- ١٠- أبو الفضل يحيى بن أبي المعالي محمد بن علي بن محمد القرشي الدمشقي الشافعي، المتوفى سنة ٦٦٨هـ (١).
 ١١- أبو المعالي أحمد بن عبد السلام بن المطهر الشافعي، المتوفى سنة ٦٧٥هـ (٢).
 ١٢- أبو الحسن عبد اللطيف بن إسماعيل بن أبي سعد النيسابوري البغدادى الصوفي، المتوفى سنة ٥٩٦هـ (٣).
 ١٣- رشيد الدين أبو الحسين بن علي العطار المصري المالكي، المتوفى سنة ٦٦٢هـ (٤).
 ١٤- النجيب أبو الفرج، وأخوه العز، الحرانيان (٥).

- (١) ترجمة يحيى بن أبي المعالي محمد بن علي: شذرات الذهب ج ٥ ص ٣٢٧ وميزاة الجنان ج ٤ ص ١٦٩ .
 (٢) ترجمة أبي المعالي أحمد بن عبد السلام بن علي: شذرات الذهب ج ٥ ص ٣٤٥ والدارس في تاريخ المدارس ج ١ ص ١٩٠ .
 (٣) ترجمة أبي الحسن عبد اللطيف بن إسماعيل بن علي: شذرات الذهب ج ٤ ص ٣٢٧ .
 (٤) ترجمة رشيد الدين العطار بن علي: تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٤٢ وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٦ وشذرات الذهب ج ٥ ص ٣١١ والنجوم الزاهرة ج ٧ ص ٢١٧ (اسمه ووفاته عن الذهبي).
 (٥) ترجمة أبي الفرج النجيب عبد اللطيف بن عبد المنعم بن الصيقل الحراني الحنبلي، المتوفى سنة ٦٧٢هـ في: حسن المحاضرة ج ١ ص ٣٨٢ وشذرات الذهب ج ٥ ص ٣٣٦ .
 وترجمة أبي العزّ الدّين عبد العزيز بن عبد المنعم بن الصيقل الحراني، المتوفى سنة ٦٨٦هـ في: حسن المحاضرة ج ١ ص ٣٨٤ وشذرات الذهب ج ٥ ص ٣٩٦ .

١٥- أبو مُحَمَّد عَزَّ الدِّين عبد العَزِيز بن عبد السلام السُّلَمِي الشَّافِعِي، المُتَوَفَّى سنة ٦٦٠هـ^(١). وأخذ عنه الفقه الشَّافِعِي في القَاهِرَة. والشيخ تَقِي الدِّين بن دَقِيق العِيد هو الذي لَقَّبَه^(٢) بسلطان العلماء.

١٦- شمس الدِّين مُحَمَّد بن محمود بن مُحَمَّد الأَصْفَهَانِي العِجْلِي، المُتَوَفَّى سنة ٦٨٨هـ^(٣). وكان ابن دَقِيق العِيد قد حضر عنده لما كان حَاكِماً بِقُوص، هو وَجَمَاعَةٌ، وكان بعضهم يقرأ، والشيخ يسمع.

١٧- شَرَف الدِّين مُحَمَّد بن أَبِي الفَضْل المُرْسِي، المُتَوَفَّى سنة ٦٥٥هـ^(٤). وقرأ عليه العَرَبِيَّة.

(١) ترجمة العَزَّ بن عبد السَّلَام في: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلأُسْنَوِي ج ٢ ص ١٩٧ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلسُّبْكِي ج ٨ ص ٢٠٩ والتَّجُوم الزَّاهِرَة ج ٧ ص ٢٠٨ والمَنْهَل الصَّافِي ج ٧ ص ٢٨٧ .

(٢) تلقب ابن دَقِيق العِيد عَزَّ بِسُلْطَان العُلَمَاء في:

الافْتِرَاح ص ٣٨٨ الآتية. وذكر هذا في: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلأُسْنَوِي ج ٢ ص ١٩٨ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلسُّبْكِي ج ٨ ص ٢٠٩ وَشَذَرَات الذَّهَب ج ٥ ص ٣٠١ وَحُسْن المُحَاضَرَة ج ١ ص ٣١٤ .

(٣) ترجمة شمس الدِّين الأَصْفَهَانِي في: شَذَرَات الذَّهَب ج ٥ ص ٤٠٦ والبِدَايَة وَالنِّهَايَة ج ١٣ ص ٣١٥ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلسُّبْكِي ج ٨ ص ١٠٠ .

(٤) ترجمة شَرَف الدِّين مُحَمَّد المُرْسِي في: بُغْيَة الوُعَاة ج ١ ص ١٤٤ رقم ٢٤١ (مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن أَبِي الفَضْل المُرْسِي، أبو عبد الله شَرَف الدِّين، النُّحْوِي الأديب، المُفَسِّر المُحَدِّث الفقيه الأُصُولِي)، وَشَذَرَات الذَّهَب ج ٥ ص ٢٦٩ .

- ١٨- أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ الْجَبَابِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٤٨هـ^(١).
- ١٩- أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْبَغْدَادِيُّ الْحَنْبَلِيُّ، الشَّهِيرُ بِابْنِ الْمُقَيَّرِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٤٣هـ^(٢). وَتَوَرَّعَ عَنِ الرَّوَايَةِ عَنْهُ لِكَوْنِهِ شَكَّ أَنَّهُ نَعَسَ^(٣)، وَهُوَ أَقْدَمُ مِنْ سَمْعٍ عَلَيْهِ سِنًا^(٤).
- ٢٠- سِبْطُ السَّلَفِيِّ^(٥) جَمَالُ الدِّينِ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
-
- (١) ترجمة أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْجَبَابِ فِي: حُسْنِ الْمُحَاضَرَةِ ج ١ ص ٣٧٨ وَالتَّجْوُمُ الزَّاهِرَةُ ج ٧ ص ٢٢ (اسمه ووفاته عن الذَّهَبِيِّ). وَفِيهِمَا: (الْجَبَابُ) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَفِي مُسْتَفَادِ الرَّحْلَةِ ص ١٩: ابْنُ الْجَبَابِ أَيْضًا.
- لَكِنْ فِي بَرَنَامِجِ الثَّجِيبِيِّ ص ١٥٥: (ابْنُ الْجَبَابِ) بِالْجِيمِ الْمَعْجَمَةِ، وَكَذَلِكَ فِي شَذَرَاتِ الذَّهَبِ ج ٥ ص ٢٤٠.
- وَفِي مِلِّءِ الْعَيْبَةِ ج ٣ ص ٢٥٧: الرَّئِيسُ أَبُو الْفَضْلِ ابْنُ الْمُرتَضَى الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْجَبَابِ. وَكَذَا فِي هَامِشِهِ.
- (٢) ترجمة ابْنِ الْمُقَيَّرِ فِي: التَّجْوُمُ الزَّاهِرَةُ ج ٦ ص ٣٥٥ وَشَذَرَاتِ الذَّهَبِ ج ٥ ص ٢٢٣، وَذَكَرَ سَنَةَ وَفَاتِهِ: الذَّهَبِيُّ فِي تَذَكِرَةِ الْحُقَافِ ج ٤ ص ١٤٣٢.
- (٣) الْمُعْجَمُ الْكَبِيرُ ج ٢ وَرَقَةُ ٥٥، وَفِي مَطْبُوعَتِهِ ج ٢ ص ٢٤٩: (لِكَوْنِهِ شَكَّ أَنَّهُ يَغْشَى)، فَحَرَفَ (نَعَسَ) إِلَى (يَغْشَى)، وَالدُّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ٥ ص ٣٤٩.
- وَانْظُرْ: تَذَكِرَةُ الْحُقَافِ ج ٤ ص ١٤٨١ وَالْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ ج ٤ ص ١٩٣، وَفِي أَعْيَانِ الْعَصْرِ ج ٤ ص ٥٧٧: (لَمْ يَحْدُثْ عَنْ ابْنِ الْمُقَيَّرِ وَابْنِ رَوَّاجٍ، لِأَنَّهُ دَاخَلَ شَكُّ فِي كَيْفِيَةِ التَّحْمُلِ عَنْهُمَا)، وَفِي الْبَذْرِ الطَّالِعِ ج ٢ ص ٢٣٠: (لَمْ يَحْدُثْ عَنْ ابْنِ الْمُنِيرِ...) وَهُوَ تَحْرِيفٌ. وَفِي إِنْخَافِ السَّادَةِ الْمُتَّقِينَ ج ٨ ص ٤٦٨ (ابْنُ الْمَغِيرِ)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ طَبَاعِيٌّ أَيْضًا.
- (٤) مُسْتَفَادِ الرَّحْلَةِ ص ١٩.
- (٥) ترجمة سِبْطِ السَّلَفِيِّ فِي: حُسْنِ الْمُحَاضَرَةِ ج ١ ص ٣٧٩ وَشَذَرَاتِ الذَّهَبِ ج ٥ ص ٢٥٣.

- مَكِّي بن عبد الرَّحْمَنِ الطَّرَائِلِيُّ الإسْكَندَرَانِي، المُتَوَفَّى سنة ٦٥١هـ.
- ٢١- ابن رَوَاج رَشِيد الدِّين أَبُو مُحَمَّد عبد الوَهَّاب بن ظافر الإسْكَندَرَانِي المَالِكِي، المُتَوَفَّى سنة ٦٤٨هـ^(١).
- ٢٢- أبو البقاء الزَّيْن خالِد بن يُوسُف بن سَعْد النَّابِلِيِّ الدَّمَشْقِي، المُتَوَفَّى سنة ٦٦٣هـ^(٢).
- ٢٣- مُحَمَّد بن سلطان القُوصِي، المُتَوَفَّى بعد سنة ٦٧١هـ^(٣).
- ٢٤- أبو حامد مُحَمَّد بن عَلِيّ المحمودي^(٤).
- ٢٥- أبو مُحَمَّد عبد المُحْسِن بن إبراهيم القُوصِي^(٥).

- (١) ترجمة ابن رَوَاج في: حُسْن المُحَاضَرَة ج ١ ص ٣٧٨ ومِلء العَيْبَة ج ٣ ص ٢٥٧ ومُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص ١٩ والمُعْجَم الكبير، المطبوعة ج ٢ ص ٢٤٩ وذكره ابن المُلقِّن في المُقْنَع ج ١ ص ٣١٧ وفي مُقَدِّمَة الأَبْنَسِي ص ٢٢، وكذلك في طَبَقَات علماء الحَدِيث لابن عبد الهادي ج ٤ ص ٢٦٥ .
- ورود (ابن رواج) في كل من: شَذَرَات الذَّهَب ج ٥ ص ٢٤٢ والنُّجُوم الزَّاهِرَة ج ٧ ص ٢٢ (اسمه ووفاته عن الذَّهَبِي).
- (٢) ترجمة الزَّيْن خالِد في: شَذَرَات الذَّهَب ج ٥ ص ٣١٣ والدَّارِس في تَارِيخ المَدَارِس ج ١ ص ١٠٦ .
- (٣) المُقَفَّى للمَقْرِيزِي ج ٥ ص ٦٨٣ .
- (٤) مِلء العَيْبَة ج ٣ ص ٢٥٨ ومُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص ١٩ .
- (٥) مِلء العَيْبَة ج ٣ ص ٢٥٩ عن ابن حَبَّان.
- انظر أسماء شيوخ ابن دَقِيق العِيَد هُؤْلَاء في:
- الطَّالِع السَّعِيد ص ٥٧١-٥٧٢ و٥٧٥ (وفيه أغلب الأسماء المذكورة).
- وذكر بعضهم في:

تدريسه

اشتهر ابن دَقِيقِ العِيد في حياة شيوخه^(١)، وعُيِّن مدرِّساً في عِدَّة

مدارس هي:

١- الفاضليَّة^(٢)، ودرَّس فيها في المذهبين المَالِكِيَّ

➔ مِلء العَيْبَة ج ٣ ص ٢٥٧ وقال: إنه مما كتبه الشيخ تَقِيّ الدِّين بَخَطَه في بعض إجازاته لي. وفي ص ٢٥٩ عن ابن حَيَّان. ومُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص ١٩ وتَذَكُّرَة الحُفَاط ج ٤ ص ١٤٨١-١٤٨٣ والمُعْجَم الكَبِير ج ٢ ورقة ٥٥ ومطبوعته ج ٢ ص ٢٤٩ وطَبَقَات علماء الحَدِيث ج ٤ ص ٢٦٥ والمُعْجَم الْمُخْتَصَر ص ٢٥١ وذِيول العَبَر ص ٢١ والوَافِي بِالْوَفَيَّات ج ٤ ص ١٩٣-١٩٤ وَأَعْيَان العَصْرِ ج ٤ ص ٥٧٦ و٥٧٧ و٥٨٠ وِزْنَامَج الوَادِي أَشِي ص ١٣١ وَقَوَاتِ الوَفَيَّات ج ٣ ص ٤٤٣ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلشُّبْكِي ج ٩ ص ٢٠٩ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلأَسْنَوِي ج ٢ ص ٢٢٨ والذِّبَاج المُنْهَب ج ٢ ص ٣١٨ والرَّدِّ الوَافِر ص ٥٩ والمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٦٨ والذَّرَر الكَامِنَة ج ٥ ص ٣٤٨-٣٤٩ والنُّجُوم الزَّاهِرَة ج ٨ ص ٢٠٧ وحُسْن المُحَاضَرَة ج ١ ص ٣١٧ وطَبَقَات الحُفَاط ص ٥١٣ وَبِدَائِع الزُّهُور ج ١ ص ١٤٧ وشَذَرَات الذَّهَب ج ٦ ص ٥ والبَدْر الطَّالِع ج ٢ ص ٢٢٩ وشَجَرَة النُّور الرُّكِيَّة ص ١٨٩ وعَصْر سلاطين المَالِيك (مواضع متفرقة عديدة: بعضها في ترجمة ابن دَقِيقِ العِيد، وبعضها تُدرَك في فَهَارِس الأَعْلَام).

(١) الوافي بالوفيات ج ٤ ص ١٩٤ وأعيان العصر ج ٤ ص ٥٨٠ وقوات الوفيات ج ٣ ص ٤٤٣ والذَّرَر الكَامِنَة ج ٥ ص ٣٤٩ عن الذَّهَبِي، والبَدْر الطَّالِع ج ٢ ص ٢٢٩ عن الذَّرَر.

(٢) الطَّالِع السَّعِيد ص ٥٩٧ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلأَسْنَوِي ج ٢ ص ٢٢٩ والمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٨٢ والذَّرَر الكَامِنَة ج ٥ ص ٣٤٩ عن البِرْزَالِي، والرَّدِّ الوَافِر ص ٥٩.



والشَّافِعِيَّ (١).

٢- المدرسة المجاورة لِقُبَّةِ الشَّافِعِيَّ من قَرَأَةِ مِصْرَ (٢)، وهي

➔ **الْفَاضِلِيَّة:** مدرسة ملوخيا بالقَاهِرَةِ، بناها القاضي الفاضل عبد الرحيم بن عَلِيَّ البَيْسَانِيَّ، بجوار داره سنة ٥٨٠هـ، ووقفها على طائفتي الفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ والمَالِكِيَّةِ، وجعل فيها قاعة للإقراء، أقرأ فيها الإمام أبو مُحَمَّدَ الشَّاطِبِيَّ ناظم الشَّاطِبِيَّةِ، ووقف بها جملة عظيمة من الكتب، وكانت هذه المدرسة من أعظم مدارس القَاهِرَةِ وأجلَّها، وقد تلاشت لخراب ما حوَّها.

انظر: الحِطُّ لِلْمَقْرِئِيَّ ج ٢ ص ٣٦٦ وهامش الطَّلَع السَّعِيد ص ٢٧٢ .

(١) مِلْءُ الْعَيْبَةِ ج ٣ ص ٢٥٨ عن ابن حَيَّان، والدَّرَرُ الكَامِنَةُ، والرَّدُّ الوَافِرُ، السابقان.

(٢) الطَّلَع السَّعِيد ص ٥٩٧ وطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٢٩ والسُّلُوكُ ج ١ ق ٣ ص ٧٠٠ والمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٧٠ وفي ص ٣٨٢ (... والشَّافِعِيَّ) وطَبَقَاتُ الفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ لابن قاضي شُهْبَةَ ج ٢ ص ٢٤ وشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٦ ص ٥ وعَصْرُ سلاطين المالِك ج ٣ ص ٧٣ .

المدرسة المجاورة لِقُبَّةِ الشَّافِعِيَّ: هي المدرسة الناصِرِيَّة بالقَرَأَةِ، أنشأها السلطان الملك الناصر صلاح الدِّين يُوسُف بن أَيُّوب، ورَتَّب فيها مدرِّساً يدرس الفقه الشَّافِعِيَّ، وأَجْزَلَ له العطاء، وجعل فيها معيدين، وعدَّة من الطلبة، ووقف عليها أوقافاً. وولي تدريسها جَمَاعَةٌ من الأَعْيَان، ثم خلت من مدرِّس ثلاثين سنة، واكْتَفَى فيها بالمعيدين وهم عشرة أنفس، فلما كانت سنة ٦٧٨هـ ولي تدريسها قاضي القُضَاة تَقِيَّ الدِّين مُحَمَّد بن رَزِين بعد عزله، ثم وليها بعد وفاته الشيخ تَقِيَّ الدِّين بن دَقِيق العِيْد.

انظر: الحِطُّ لِلْمَقْرِئِيَّ ج ٢ ص ٤٠٠ .

قال المَقْرِئِيَّ في السُّلُوك السابق: وقد قرر الشيخ تَقِيَّ الدِّين بها في رَجَب سنة ٦٨٠هـ، وهذا مخالف لما أثبتته في المُقَفَّى أَنَّ ذَلِكَ كان سنة ٦٧٩هـ.

المدرسة الناصريّة، وهي أول ما ولي في التدريس، بعد موت قاضي القضاة تقيّ الدين مُحمّد بن رزّين في شهر رَجَب سنة تسع وسبعين وستمائة ٦٧٩هـ، ثم صُرف عن ذلك في عاشر شهر ربيع الأول سنة اثنين وثمانين وستمائة ٦٨٢هـ بالوزير صاحب قاضي القضاة برهان الدّين الحُصْر بن الحَسَن السَّنْجَارِيّ^(١).

٣- الكَامِلِيَّة^(٢).

- (١) الْمُقَفَّى لِلْمَقْرِزِيّ ج ٦ ص ٣٧٠ .
- (٢) الطَّالِع السَّعِيد ص ٥٩٧ ورحلّة العَبْدَرِيّ ص ١٣٨ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلأَسْنَوِيّ ج ٢ ص ٢٢٩ والمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٨٢ وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قاضي شُهْبَة ج ٢ ص ٢٤ والِبْدَايَة والنَّهَايَة ج ١٤ ص ٢٧ وشَذَرَات الذَّهَب ج ٦ ص ٥ . وفي مُسْتَفَاد الرُّحْلَة ص ١٦: أقرأ الحَدِيث بالكَامِلِيَّة. وفي مِلء العَيْبَة ج ٣ ص ٢٥٩ عن ابن حَيَّان: ومدرس الحَدِيث بالكَامِلِيَّة.
- الكَامِلِيَّة: مدرسة بخطّ بين القصرين من القاهرة، وتعرف بدار الحَدِيث الكَامِلِيَّة، أنشأها السلطان الملك الكامل ناصِر الدّين مُحمّد ابن الملك العادل أبي بَكْر بن أَيُّوب بن شادي سنة ٦٢٢هـ، وهي ثاني دار عُمِلَت للحَدِيث، فإن أول من بنى داراً على وجه الأرض الملك العادل نور الدّين محمود بن زنكي بدمشق. ثم بنى الكامل هذه الدار، ووقفها على المشتغلين بالحَدِيث النبوي، ثم من بعدهم على الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة، وما بَرَحَت بيد أَعْيَان الفُقَهَاء إلى أن كانت الحوادث والمحن منذ سنة ٨٠٦هـ، فتلاشت كما تلاشى غيرها. ومن وليها: أبو الخطاب عُمَر بن دَحِيّة، وأخوه، والحافظ المُنْذَرِيّ، وزَيْن الدّين العِرَاقِيّ، وابن المُلَقَّن.

انظر: الخطّط لِلْمَقْرِزِيّ ج ٢ ص ٣٧٥ وحُسْن المُحَاضَرَة ج ٢ ص ٢٦٢ وفيه أسماء شيوخها، وهما مش الطَّالِع السَّعِيد ص ٢٤٣ .

٤- الصَّالِحِيَّة^(١).

٥- دار الحديث بقُوص^(٢).

٦- المدرسة النَّجِيبِيَّة بقُوص^(٣).

٧- المدرسة المَجْدِيَّة بِأَسْنَا. وذلك حين أتى ابنُ دَقِيق العِند من القَاهِرَة لزيارة شيخه البهاء الفِطَيطي بِأَسْنَا، اتفق في ذلك الوقت انتهاء عِمَارَة المدرسة المَجْدِيَّة، فسأله واقفُها أن يدرِّس فيها تَبَرُّكاً ففعل، وكان أول من دَرَّس بها^(٤).

(١) الطَّالِع السَّعِيد ص ٥٩٧ والمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٨٢ . وفي ملء العِيَّة ج ٣ ص ٢٤٥ قال ابن رُشِيد: لقيته أول يوم رأيته بالمدرسة الصَّالِحِيَّة.

الصَّالِحِيَّة: مدرسة بخط بين القصرين من القَاهِرَة، بناها الملك الصالح نجم الدِّين أَيُّوب، ورَّتب فيها دروساً أربعة للفُقَهَاء المتتمين إلى المذاهب الأربعة في سنة ٦٤١هـ، وهو أول من عمل بديار مِصر دروساً أربعة في مكان.

انظر: الخِطَط للمَقْرِزِي ج ٢ ص ٣٧٤ وحُسن المُحَاوَرَة ج ٢ ص ٢٦٣ وهامش الطَّالِع لِسَعِيد ص ١٠٦ .

(٢) الطَّالِع السَّعِيد ص ٥٩٧ .

(٣) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلأَسَنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٢٩ .

المدرسة النَّجِيبِيَّة: نسبة إلى بانيها النَّجِيب بن هِبَة الله القُوصِي، المُتَوَفَّى سنة ٦٢٢هـ. / هامش الطَّالِع السَّعِيد ص ٣٢٢ .

وقد بناها بقُوص سنة ٦٠٧هـ. / الطَّالِع السَّعِيد ص ٤٢٥ .

(٤) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلأَسَنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٢٨ .

تلاميذه

ذاع صِيْتُ ابن دَقِيقِ العِيد، فتوارد عليه الطلبة، وحدث في قُوص ومُضَر وغيرهما، وسمع منه الخلق الكثير، والجَمُّ الغفير، مع قلة تحديته. فممن سمع منه:

١- شمس الدِّين مُحَمَّد بن أبي القَاسِم بن عبد السلام بن جميل التُّونِسِي، المُتَوَفَّى سنة ٧١٥هـ^(١).

٢- شمس الدِّين مُحَمَّد بن أَحْمَد بن حَيْدَرَة الشَّافِعِي أَبُو عبد الله بن القَمَاح، المُتَوَفَّى سنة ٧٤١هـ^(٢).

٣- شمس الدِّين مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن إبراهيم بن عَدْلَان الشَّافِعِي، المُتَوَفَّى سنة ٧٤٩هـ^(٣).

٤- عَلَاء الدِّين عَلِي بن إِسْمَاعِيل بن يُوسُف القُونُوي، المُتَوَفَّى سنة ٧٢٩هـ^(٤).

٥- أَثِير الدِّين أَبُو حَيَّان^(٥) مُحَمَّد بن يُوسُف بن عَلِي بن

(١) ترجمة شمس الدِّين التُّونِسِي في: شَذَرَات الذَّهَب ج ٦ ص ٣٧ وفيه: (شمس الدِّين بن العونسي مُحَمَّد بن أبي القسم بن جميل المَالِكِي).

(٢) ترجمة شمس الدِّين بن حَيْدَرَة في: الدُّرَر الكَامِنَة ج ٥ ص ٢٩ رقم ٨١٥ .

(٣) ترجمة شمس الدِّين بن عَدْلَان في: الدُّرَر الكَامِنَة ج ٥ ص ٦٣ رقم ٨٩١ وحُسْن المُحَاضَرَة ج ١ ص ٤٢٨ وشَذَرَات الذَّهَب ج ٦ ص ١٦٤ .

(٤) ترجمة عَلَاء الدِّين القُونُوي في: أَعْيَان العَصْرِ ج ٣ ص ٢٨٥ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للسُّبُكِّي ج ١٠ ص ١٣٢ والدُّرَر الكَامِنَة ج ٤ ص ٢٩ رقم ٥٤ وشَذَرَات الذَّهَب ج ٦ ص ٩٠ .

(٥) ترجمة أَثِير الدِّين أَبِي حَيَّان في: الوافي بالوَفِيَّات ج ٥ ص ٢٦٧ وأَعْيَان ◀

يُوسُفُ بن حَيَّانِ الْغِرْنَاطِيّ الشَّافِعِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٤٥هـ.

٦- فَخْرُ الدِّينِ عُمَّانُ بن عَلِيٍّ، المعروف بابن بنت أَبِي سَعْدِ الْمِصْرِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧١٧هـ^(١).

٧- تاج الدِّينِ مُحَمَّدُ بن أَحْمَدَ بن عبد الرحمن الدُّشْنَائِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٢٢هـ^(٢).

٨- فَتْحُ الدِّينِ أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بن مُحَمَّدَ بن مُحَمَّدَ بن أَحْمَدَ بن سَيِّدِ النَّاسِ الْيَعْمُورِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٣٤هـ^(٣).

٩- شَرَفُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بن الْقَاسِمِ الْإِخْمِيمِيّ^(٤).

١٠- قُطْبُ الدِّينِ عبد الكريم بن عبد النُّورِ بن مُنِيرِ الْحَلَبِيِّ

➔ الْعَصْرُ ج ٥ ص ٣٢٥ والذَّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ٦ ص ٥٨ رقم ٢١٧٩ وطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبُكِيِّ ج ٩ ص ٢٧٦ وطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ٤٥٧ وَاغَايَةُ النَّهْيَةِ ج ٢ ص ٢٨٥ وطَبَقَاتُ الْمَفْسِرِينَ لِلدَّادِي ج ٢ ص ٢٨٦ وَفَهْرَسُ الْقَهَّارِسِ ج ١ ص ١٥٥ وَأَبُو حَيَّانِ النَّحْوِيِّ: د. خَدِيجَةُ الْحَدِيثِيّ، وَالتَّفْسِيرُ وَالْمَفْسُورُونَ لِلذَّهَبِيِّ ج ١ ص ٣١٧ وَالتَّفْسِيرُ (كِتَابُ لَطَلِبَةِ كُلِّيَّاتِ التَّرْبِيَةِ بِالْعِرَاقِ): د. مُحَسِّنُ عبد الحميد وقحطان عبد الرَّحْمَنِ الدُّورِيِّ ص ٣٧.

(١) ترجمة ابن بنت أَبِي سَعْدِ فِي: الذَّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ٣ ص ٢٥٧ رقم ٢٥٩٧.

(٢) ترجمة تاج الدِّينِ الدُّشْنَائِيّ فِي: أَعْيَانُ الْعَصْرِ ج ٤ ص ٢٦٨ وَالطَّلَعُ السَّعِيدُ ص ٤٨٨ والذَّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ٥ ص ٥١ رقم ٨٦٧.

(٣) ترجمة ابن سَيِّدِ النَّاسِ فِي: تَذَكُّرَةُ الْحِفَاطِ ج ٤ ص ١٥٠٣ وَأَعْيَانُ الْعَصْرِ ج ٥ ص ٢٠١ والذَّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ٥ ص ٤٧٦ رقم ١٩٢٠ وَحُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ ج ١ ص ٣٥٨ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٦ ص ١٠٨.

(٤) شَرَفُ الدِّينِ مُحَمَّدُ الْإِخْمِيمِيّ، صَاحِبُ الْأَذْفُوِيّ، ذَكَرَهُ فِي الطَّلَعِ السَّعِيدِ ص ٥٨٥ أَيْضاً.

الْحَنَفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٣٥هـ^(١).

١١- شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَائِمَاز التُّرْكْمَانِي الدَّمَشْقِي الدَّهَبِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٤٨هـ^(٢). وقال: سمعت من لفظه عشرين حَدِيثًا، وأملَى علينا حَدِيثًا^(٣).

١٢- جمال الدين أبو العلاء رَافِع بن مُحَمَّد بن هِجْرَس السَّلَامِي الشَّافِعِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٧١٨هـ^(٤).

١٣- شمس الدين عبد الرَّحْمَن بن مَسْعُود الحَارِثِي المِصْرِي الحَنْبَلِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٣٢هـ^(٥).

١٤- نجم الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن عَقِيل البَالِسِي الشَّافِعِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٢٩هـ^(٦).

(١) ترجمة قُطْب الدِّين الْحَلَبِي فِي: تَذْكِرَةُ الْحُقَاف ج ٤ ص ١٥٠٢ وَأَعْيَان الْعَصْرِ ج ٣ ص ١٣٥ وَبِرْنَامَج الْوَادِي أَشِي ص ٧٧ وَالدُّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ٣ ص ١٩٨ رَقْم ٢٤٨٤ وَحُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ ج ١ ص ٣٥٨ .

(٢) ترجمة شمس الدين الدَّهَبِي فِي: أَعْيَان الْعَصْرِ ج ٤ ص ٢٨٨ وَالدُّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ٥ ص ٦٦ رَقْم ٨٩٤ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلشُّبُكِيِّ ج ٩ ص ١٠٠ وَالْوَافِي بِالْوَفَايَات ج ٢ ص ١٦٣ وَغَايَةُ النِّهْيَةِ ج ٢ ص ٧١ وَشَذَرَاتُ الذَّهَب ج ٦ ص ١٥٣ .

(٣) تَذْكِرَةُ الْحُقَاف ج ٤ ص ١٤٨٢ .

(٤) ترجمة جمال الدين السَّلَامِي فِي: الدُّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ٢ ص ٢٣٣ رَقْم ١٧١٠ وَحُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ ج ١ ص ٥٠٧ وَشَذَرَاتُ الذَّهَب ج ٦ ص ٥٢ وَالدَّارِس فِي تَارِيخِ الْمَدَارِس ج ١ ص ٩٤ .

(٥) ترجمة شمس الدين عبد الرَّحْمَن بن مَسْعُود فِي: أَعْيَان الْعَصْرِ ج ٣ ص ٤٥ وَالدُّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ٣ ص ١٣٩ رَقْم ٢٣٦٥ وَشَذَرَاتُ الذَّهَب ج ٦ ص ١٠١ .

(٦) ترجمة نجم الدين البَالِسِي فِي: أَعْيَان الْعَصْرِ ج ٤ ص ٥٧٤ وَالْوَافِي ◀

١٥- عَلم الدِّين مُحَمَّد بن أبي بَكْر بن عيسى الإخنائي الشافعي، المتوفى سنة ٧٣٢هـ (١).

١٦- المِزِّي جمال الدِّين يُوسف بن الزَّكي عبد الرَّحْمَن، المتوفى سنة ٧٤٢هـ (٢).

١٧- أبو العلاء الفَرَضِي، شمس الدِّين محمود بن أبي بَكْر البُخاري الكَلاباذي الحنفي، المتوفى سنة ٧٠٠هـ (٣).

١٨- ابن رُشيد مُحَمَّد بن عُمَر بن مُحَمَّد، الفِهري السبتي، أبو عبد الله مُحِب الدِّين، المتوفى سنة ٧٢١هـ-١٣٢١م (٤)، وأجاز له كل ما رواه.

➡ بالوفيات ج ٤ ص ٩٨ والدُّرر الكامنة ج ٥ ص ٣٠١ رقم ١٤٩٣ وحُسن المُحاضرة ج ١ ص ٤٢٥ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للشُّبْكِي ج ٩ ص ٢٥٢ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلأَسْنَوِي ج ١ ص ٢٩٠ والنُّجُوم الرَّاهِرة ج ٩ ص ٢٨٠ وشَذَرَات الذَّهَب ج ٦ ص ٩١ .
(١) ترجمة عَلم الدِّين الإخنائي في: أَعْيَان العَصْرِ ج ٤ ص ٣٦٠ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للشُّبْكِي ج ٩ ص ٣٠٩ والدُّرر الكامنة ج ٥ ص ١٤٥ رقم ١٠٧٩ وشَذَرَات الذَّهَب ج ٦ ص ١٠٣ .

(٢) ترجمة المِزِّي في: الدُّرر الكامنة ج ٦ ص ٢٢٨ رقم ٢٦٠٨ وتَذَكِرَةُ الحُفَاط ج ٤ ص ١٤٩٨ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للشُّبْكِي ج ١٠ ص ٣٩٥ وفي الهامش مجموعة من مصادر ترجمته، ومُقَدِّمة كتابه تهذيب الكمال في أسماء الرجال بقلم محققه الدكتور بَشَّار عَوَّاد معروف.

(٣) ترجمة أبي العلاء الفَرَضِي في: تَذَكِرَةُ الحُفَاط ج ٤ ص ١٥٠٢ وشَذَرَات الذَّهَب ج ٥ ص ٤٥٧ .

(٤) ترجمة ابن رُشيد في: الدُّرر الكامنة ج ٥ ص ٣٦٩ رقم ١٦٥٥ وبُغِيَّة الوُعاة ج ١ ص ١٩٩ والوافي بالوفيات ج ٤ ص ٢٨٤ وشَجَرَةُ النُّور الزُّكِّيَّة ➡

١٩- أبو يحيى أبو بكر بن القاسم بن جماعة الهواريّ الثؤنسيّ، المتوفى سنة ٧١٢هـ^(١).

٢٠- شمس الدين محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن إبراهيم الجزريّ الدمشقيّ، المتوفى سنة ٧٣٩هـ^(٢).

٢١- برهان الدين إبراهيم بن عليّ بن محمد الحنفيّ، الشهير بابن عبد الحق، المتوفى سنة ٧٤٤هـ^(٣).

٢٢- عبد الله بن محمد بن عسكر القيراطيّ، المتوفى سنة ٧٣٩هـ^(٤).

٢٣- محمد بن عبد الوهاب بن عليّ الأسنائيّ، المتوفى سنة ٧٣٩هـ^(٥).

➡ ص ٢١٦ . وذكر ابن رُشيد في كتابه ملء العيّبة: أنه تلقى من ابن دقيق العيد، وكان يلقبه بـ(شيخنا) في مواضع عديدة منه. وقال أيضاً في ملء العيّبة ج ٥ ص ٣٢٧: (وأجاز لنا غير مرة ما حدث به من مسموعاته وجميع ما رواه بالإجازة وما صنّفه وما قاله نظماً ونثراً).

- (١) ترجمة الهواريّ في: شجرة النور الزكية ص ٢٠٥ .
- (٢) ترجمة شمس الدين محمد بن الدّر الكامنة ج ٥ ص ٢٧ رقم ٨٠٦ وشذرات الذهب ج ٦ ص ١٢٤ .
- (٣) ترجمة ابن عبد الحق في: الدّر الكامنة ج ١ ص ٥١ رقم ١٢١ .
- (٤) ترجمة عبد الله القيراطيّ في: الدّر الكامنة ج ٣ ص ٨١ رقم ٢٢٢٤ وأعيان العصر ج ٢ ص ٧٢١ وطبقات الشافعية للشبكيّ ج ١٠ ص ٤٣ .
- (٥) ترجمة محمد الأسنائيّ في: أعيان العصر ج ٤ ص ٥٥٧ وفي هامشه تحقيق سنة وفاته. والدّر الكامنة ج ٥ ص ٢٨٦ رقم ١٤٤٥ .

٢٤- كَمَال الدِّين جَعْفَر بن ثعلب بن جَعْفَر الأُدْفُوِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٤٨هـ (١).

٢٥- نجم الدِّين بن الرُّفْعَة، أبو العَبَّاس أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عَلِيّ الأَنْصَارِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧١٠هـ (٢).

٢٦- عَلِيّ بن إبراهيم بن داود، عَلَاء الدِّين أبو الحَسَن بن المَوْفَّق العَطَّار الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٢٤هـ (٣).

٢٧- عَلِيّ بن هِبَة الله بن أَحْمَد بن إبراهيم الأَسْنَائِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٠٧هـ (٤).

٢٨- تاج الدِّين مُحَمَّد بن سُلَيْمَان بن أَحْمَد، المُتَوَفَّى سنة ٧٣١هـ (٥).

٢٩- سِرَاج الدِّين أبو بَكْر الدرندي مُحَمَّد بن عُثْمَان بن عبد الله، المُتَوَفَّى سنة ٧٣٤هـ (٦).

(١) ترجمة كَمَال الدِّين الأُدْفُوِيّ في: الدَّرَر الكَامِنَة ج ٢ ص ٨٤ رقم ١٤٥٢ وشَذَرَات الذَّهَب ج ٦ ص ١٥٣ وحُسْن المُحَاضَرَة ج ١ ص ٥٥٦ .

(٢) ترجمة ابن الرُّفْعَة في: الدَّرَر الكَامِنَة ج ١ ص ٣٣٦ رقم ٧٣٠ وحُسْن المُحَاضَرَة ج ١ ص ٣٢٠ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلْسُّبُكِيّ ج ٩ ص ٢٤ .

(٣) ترجمة عَلَاء الدِّين بن العَطَّار في: أَعْيَان العَصْرِ ج ٣ ص ٢٤٥ والدَّارِس في تَارِيخ المَدَارِس ج ١ ص ٦٨ وشَذَرَات الذَّهَب ج ٦ ص ٦٣ .

(٤) ترجمة الأَسْنَائِيّ في: أَعْيَان العَصْرِ ج ٣ ص ٥٧١ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلْسُّبُكِيّ ج ١٠ ص ٣٦٨ .

(٥) أَعْيَان العَصْرِ ج ٤ ص ٤٥٩ وفيها ترجمته.

(٦) أَعْيَان العَصْرِ ج ٤ ص ٥٦٨ وفيها ترجمته. ولقبه (الدردني) ورد في النسخة المطبوعة وهي التي أُشير إليها عند الإطلاق، وكذا في صورة النسخة ◀

٣٠- يَحْيَى بن عبد الرحيم بن زكير القُوصِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧١٨هـ (١).

٣١- أَحْمَد بن أَبِي بَكْر بن عَرَّام الإسْكَنْدَرَانِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٢٠هـ (٢).

٣٢- عبد الله بن موسى بن عُمَر الزواوي، المُتَوَفَّى سنة ٧٣٤هـ (٣).

٣٣- عَلِيّ بن مُحَمَّد بن أَبِي بَكْر بن عبد الله بن مفرج الأنصاريّ الإسْكَنْدَرِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٤٠هـ (٤).

٣٤- تَقِيّ الدِّين إبراهيم بن أَحْمَد بن ناشئ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٦٩٢هـ (٥).

٣٥- شمس الدِّين أَحْمَد بن مُحَمَّد بن هِبَة الله الأَرْمَنْتِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٦٦٢هـ (٦).

➡ المخطوطة ج ٣ ص ٥٨ . وَلَكِنَّ لَقَبَهُ ورد في الطَّلَع السَّعِيد ص ٥٨٠: (الدَّنْدَرِيّ). وأشار إليه محقق أَعْيَان العَصْرِ أيضاً.

(١) أَعْيَان العَصْرِ ج ٥ ص ٥٦٦ وفيها ترجمته.

(٢) أَعْيَان العَصْرِ ج ١ ص ١٨٧ وفيها ترجمته.

(٣) أَعْيَان العَصْرِ ج ٢ ص ٧٣٥ وفيها ترجمته.

(٤) أَعْيَان العَصْرِ ج ٣ ص ٤٧٨ وفيها ترجمته، وورد فيها: (سمع من الشيخ تَقِيّ الدِّين بن دَقِيق العِيد، ولازمه، وأملَى عليه شرح الإمام).

(٥) الْمُقَفَّى لِلْمَقْرِيّ ج ١ ص ٩٦ .

(٦) الْمَنْهَل الصافي ج ٢ ص ١٨٣ وفيه: سمع من الشيخ مَجْد الدِّين وولده تَقِيّ الدِّين بن دَقِيق العِيد.

٣٦- عَمَاد الدِّينِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ، بن القَيْسَرَانِي، المُتَوَفَّى سنة ٧٣٦هـ (١).

٣٧- ابنه القاضي ولي الدِّينِ طَلْحَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ بن عَلِيٍّ بن وَهْب، المُتَوَفَّى سنة ٦٩٦هـ (٢).

٣٨- ابنته رُقَيَّةُ بنت مُحَمَّدٍ بن عَلِيٍّ، المُتَوَفَاة سنة ٧٤١هـ، وكانت تَحَدِّث بالقَاهِرَة (٣).

٣٩- ابنه عَامِرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بن عَلِيٍّ، المُتَوَفَّى سنة ٧١١هـ (٤).

٤٠- ابنه مُحِبُّ الدِّينِ عَلِيٍّ بن مُحَمَّدٍ، المُتَوَفَّى سنة ٧١٦هـ (٥).

٤١- الْقَاسِمُ بْنُ يُوسُفَ التُّجِيبِيِّ السَّبْتِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٣٠هـ- ١٣٢٩م، يقول في بَرَنَامَجِه: شيخنا (٦)، وتَحَدَّث في مُسْتَفَاد الرِّحْلَة عن أول ليلة بات فيها بالقَاهِرَة، وأول شيخ لقيه بها هو الشيخ تَقِيّ الدِّين، وكان ذَلِكَ في ليلة السبت ٦ جمادى الأولى ٦٩٦هـ (٧).

وغيرهم كثير.

(١) المَنْهَل الصَّافِي ج ٢ ص ٤٢٤ وَأَعْيَان الْعَصْرِ ج ١ ص ٥١٧ وفيها ترجمته.

(٢) المَنْهَل الصَّافِي ج ٦ ص ٤٣٢ .

(٣) أَعْيَان الْعَصْرِ ج ٢ ص ٣٧٢ وفيها ترجمتها.

(٤) أَعْيَان الْعَصْرِ ج ٢ ص ٦٣٩ وفيها ترجمته.

(٥) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلْسُّبْكِيِّ ج ١٠ ص ٣٦٧ وفيها ترجمته.

(٦) بَرَنَامَج التُّجِيبِيِّ ص ١٤٣ .

(٧) مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص ٢٠ .

انظر تلاميذ ابن دَقِيق العَيْد هُؤْلَاءِ فِي:

الطَّلَع السَّعِيد ص ٥٧٢ (وفيه كثير من الأسماء المذكورة).

وذكر بعضهم في: طَبَقَات علماء الحديث ج ٤ ص ٢٦٥ وتَذَكُّرَة الحَفَاط ◀

إجازته لرواته

وكان ابن دَقِيقِ الْعَيْدِ لَا يُجِيزُ لِأَحَدٍ رُؤَايَهُ شَيْئاً فِي سَمَاعِهِ، إِلَّا مَا حَدَّثَ بِهِ^(١).

قال ابن رُشَيْدٍ: وجرت عادته أن يضبط: ما حَدَّثَتْ بفتحة مقصودة، وإن كان أهمله فيما كتب لي في بعض مكتوباته فقد ضبطه في بعضها. ومقصوده بذلك أن لَا يُرَوِّىَ عنه من المسموعات إِلَّا ما حَدَّثَ بِهِ، إذ يكون في بعض مسموعاته ما لَا يرى التحديث به لكثرة الخلل الواقع في كيفية السَّمَاعِ عندهم، لمكان الصغر، وعدم الضبط، ولحن القارئ، واعتراء النوم من السامع والمسموع عليه. وأكثر ذلك ضرراً وخللاً سرعة القارئ، فلذلك كلُّه ونحوه احتس في الشرط.

➡ ج ٤ ص ١٤٨٢ والوافي بالوَفَيَّاتِ ج ٤ ص ١٩٥ وأَعْيَانُ الْعَصْرِ ج ٤ ص ٥٩٧ والرَّدُّ الْوَافِرُ ص ٥٩ والمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٦٨ والدُّرُّ الْكَامِنَةُ ج ٥ ص ٣٥٢ والنُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ج ٨ ص ٢٠٧ وَدُرَّةُ الْحِجَالِ ج ٢ ص ١٥ وشَجَرَةُ النُّورِ الزُّكِّيَّةِ ص ١٨٩ وَعَصْرُ سُلَاطِينَ الْمَالِكِ فِي مَوَاطِنَ عَدِيدَةٍ تُدْرِكُ فِي فِهْرِسْتِ الْأَعْلَامِ. وابن حَيَّانِ النَّحْوِيِّ ص ٥٦٤ و٥٦٦ والدُّرُّ الْكَامِنَةُ فِي غَالِبِ تَرَاجُمِ هُؤُلَاءِ.

(١) الْمُعْجَمُ الْكَبِيرُ لِلذَّهَبِيِّ ج ٢ ورقة ٥٥ ومطبوعته ج ٢ ص ٢٤٩ والدُّرُّ الْكَامِنَةُ ج ٥ ص ٣٥٠ عَنِ الْبِرْزَالِيِّ، وَالْبَدْرُ الطَّالِعُ ج ٢ ص ٢٣٠ عَنِ الْبِرْزَالِيِّ أَيْضاً.

وَفِي الشَّذَا الْفَيَّاحِ ج ١ ص ٣١٠ قَالَ الْأَبْنَسِيُّ: (وُجِدَ ذَلِكَ بِحَطِّهِ فِي عِدَّةِ إِجَازَاتٍ، لِأَنَّهُ كَانَ يَشْكُ فِي بَعْضِ سَمَاعَاتِهِ فَلَمْ يَحْدَثْ بِهِ وَ لَمْ يُجِزْهُ، وَهُوَ سَمَاعُهُ عَلَى ابْنِ الْمُقْبِرِ. فَمَنْ حَدَّثَ عَنْهُ بِإِجَازَتِهِ مِنْهُ بِشَيْءٍ مِمَّا حَدَّثَ بِهِ مِنْ مَسْمُوعَاتِهِ، فَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ، فَيَنْبَغِي التَّنْبِيهُ لَهُذَا وَأَمْثَالَهُ).

ثم تحدّث عن الإجازة، وما يتصل بها، ورأيه فيما يلزم أن تكون عبارتها^(١).

مكانته العلمية وثناء الأكابر عليه

أثنى على ابن دَقِيق العِند كثيرٌ من أكابر العلماء الذين درسوا عليه، أو الذين أطلعوا على مؤلفاته من بعده، التي هي خير شاهد على علمه الغزير.

فما قاله تلميذه الأذْفُوي: التَّقِيُّ ذاتاً ونَعْتاً، والسالِكُ الطريقَ الذي لا عِوَجَ فيه ولا أَمْتاً، والمحَرِّزُ من صفات الفضل فنوناً مختلفة وأنواعاً شَتَّى، والمتحلِّي بالحالتين الحُسْنَيْنِ صَمْتاً وَسَمْتاً، الشيخ الإمام، عَلامَةُ العلماء الأَعْلَام، وراوِيَةُ فنون الجاهلية وعلوم الإسلام، ذو العلوم الشرعية، والفضائل العقلية، والفنون الأدبية، والمعارف الصُّوفِيَّة، والباع الواسع في استنباط المسائل، والأجوبة الشافية لكل سائل، والاعتراضات الصحيحة التي يجعلها الباحث لتقرير الإشكالات وسائل، والخُطْبُ الصادرة الفصيحة البليغة التي تستفاد منها الرسائل.

إن عَرَضَت الشبهاتُ أذهب جوهرُ ذهنه ما عَرَضَ، أو اعترضت المشكلاتُ أصاب شاكلتها بسهم فهمه فأصاب الغرض.

إن خَطَبَ أَسْهَبَ في البلاغة، وأَطْنَبَ في البراعة، أو كَتَبَ فَوْحِي الكلام ينزل على اليراعة، فله دَرُّهُ إذ ارتفع بنفسه، وإن كان له من أبويه ما يقتضي الارتفاع، وعلا على أبناء جنسه، فكان من رفعة المنزلة

(١) مِلء العَيْبَةِ ج ٣ ص ٢٦٢-٢٦٥ .

في المكان اليَفَاع.

إن ذُكر التفسير، فمُحمَّد فيه محمود المذهب، أو الحديث فالتفسير فيه صاحب الرقم المعلم، والطراز المذهب، أو الفقه فأبو الفتح العزيز الإمام، الذي إليه الاجتهاد ينسب، أو الأصول، فأين ابن الخطيب من الخطيب؟ وهل يُقرن المخطئ بالمصيب؟ أو الآداب فإن اقتصرت، قلت: نابغة زمانه، وإن اختصرت، قلت: حبيب. لم يشغله عن النظر في العلوم كثرة المناصب... .

تمسك من التقوى بالسبب الأقوى، وقام بوظيفة التحقيق والتدقيق التي لا يطيقها غيره من أهل زمانه، ولا عليها يقوى، مع ترك المباهاة بما عليه من الفضائل، والسلامة من الدعوى... .

حتى قال بعض الفضلاء: من مئة سنة ما رأى الناس مثله... .

وبالجملة فالاستغراق في مناقبه يخرج عن الإمكان، ويُحجج إلى توالي الأزمان^(١).

وقال تلميذه الأذفوي أيضاً: سألت شيخنا علاء الدين علي بن مُحمَّد بن خطاب الباجي رَحِمَهُ اللهُ مرة، عن جمع كثير منهم: الأصبهاني، والقرافي، وابن رزين، وابن بنت الأعز، ووالده تاج الدين، فكان يذكر كل شخص، إلى أن ذكرت له الشيخ تقي الدين، فقال: كان عالماً - أو قال - كان فاضلاً صحيح الذهن^(٢).

(١) الطالع السعيد للأذفوي ص ٥٦٨-٥٦٩ .

(٢) الطالع السعيد ص ٥٨١ . وانظر: المُقفى ج ٦ ص ٣٧٥ نقلاً عن الأذفوي.

وقد ترجمه تلميذه الشيخ الإمام العالم الأديب المحدث الكامل فتح الدين محمد اليعمرى - ابن سيد الناس - فقال: لم أر مثله فيمن رأيت، ولا حملت عن أجل منه فيما رأيت ورويت، وكان للعلوم جامعاً، وفي فنونها بارعاً، مقدماً في معرفة علل الحديث على أقرانه، منفرداً بهذا الفن النفيس في زمانه، بصيراً بذلك، شديد النظر في تلك المسالك، بأذكي المعية، وأزكى لودعية، لا يشق له غبار، ولا يجري معه سواه في مضمّار.

إذا قال لم يترك مقالاً لقائل مصيب ولم يثن اللسان على هجر^(١) وقال اليعمرى أيضاً: وكان حسن الاستنباط للأحكام والمعاني من السنة والكتاب، بلّب يسحر الأبواب، وفكر يفتح له ما يستغلق على غيره من الأبواب، مستعيناً على ذلك بما رواه من العلوم، مستبيناً ما هنالك بما حواه من مدارك الفهوم، مبرزاً في العلوم النقليّة والعقليّة، والمسالك الأثرية، والمدارك النظرية.

وكان من العلوم بحيث يُقضى له من كل علم بالجميع^(٢) ووصفه تلميذه ابن رشيّد بقوله: شيخنا الإمام الحافظ، العلامة

(١) الطالع السعيد ص ٥٦٩ وطبقات الشافعية للسبكي ج ٩ ص ٢٠٨ والمقفى ج ٦ ص ٣٧١ ولم يذكر بيت الشعر، وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣١٧ ولم يذكر الشيوطي بيت الشعر أيضاً. وورد قوله (لم أر... بارعاً) في: الدرر الكامنة ج ٥ ص ٣٥٠ والبذر الطالع ج ٢ ص ٢٣١ .

(٢) الطالع السعيد ص ٥٧٠ وطبقات الشافعية للسبكي ج ٩ ص ٢٠٨ والمقفى ج ٦ ص ٣٧١-٣٧٢ ولم يذكر بيت الشعر. وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣١٧-٣١٨ .

الأوحد، مفتي المسلمين، تَقِيّ الدِّين... الإمام العالم، العامل الصدر، مفتي المسلمين، شَرَف العلماء، وفَخَّر الفضلاء، بقية المجتهدين^(١).

ووصفه تلميذه التُّجِيبِيّ بقوله: شيخنا الإمام الأوحد، الفقيه المتفنن، جامع أشات الفضائل، زَيْن المصنِّفين وخاتمة المجتهدين... المعروف بابن دَقِيق العِيد، وما أدراك ما ابن دَقِيق العِيد^(٢).

وقوله: إمام الأئمة العالم العَلَم، العامل الورع الكامل، نُخبة الفضلاء علماً وحِلماً، مُظهر معاني العلوم استنباطاً وفهماً، والمحتوي على عُمْدَة أَصُولها وفروعها حفظاً وحكماً... أحد أئمة المسلمين، المجتمع على إمامته وتقدمه في المعارف كلها، بلغ درجة الاجتهاد أو كاد، حاز السَّبَق في معرفة الفقه والأسانيد والمتون، ووعى جميع الفنون... وحَصَلَ الحظ الوافر من المعقولات والأدبيات وغير ذلك. وقد اتفقت الألسنة على الثناء عليه والمدح له، والناس أكيس من أن يمدحوا رجلاً حتى يروا عنه آثاراً حسناً... ولم أَر في كثير ممن لَقِيتُ مَنْ يقاربه في معارفه، ولا رأيت أجمع لفنون العلم منه، وما وصف لي رجل إلا وجدته دون ما قيل لي إلا تَقِيّ الدِّين هذا، نفع الله به، وكان كما قال الشاعر:

وكان من العلوم بحيث يُقْضَى له في كلِّ علم بالجميع
وجمع مع ذلك كثرة الهيبة، ووقار الشَّيْبَة، وحُسن الهُدي والسَّمْت، والإقبال على الكتب والتصنيف... مع الدِّين المتين والورع الفائق، حتى

(١) مِلء العِيْبَة ج ٥ ص ٣٢٥ .

(٢) بَرَنَامَج التُّجِيبِيّ ص ١٤٣ . وانظر: ص ١٥٤ و ١٧٤ و ١٩٩ .

بلغ في ذلك الغاية، وحاز فيه النّهاية^(١).

وقال زَكِيّ الدِّين عبد العظيم بن أبي الإصْبَع في كتابه البديع: (هو من الذكاء والمعرفة على حالة لا أعرف أحداً في زمني عليها)^(٢). وكان الشيخ تَقِيّ الدِّين قد عاش بعده زيادة على أربعين سنة^(٣).

وقال أبو الفداء: قاضي القضاة الشافعية بالديار المصرية. وكان إماماً فاضلاً^(٤).

وقال نصير الدِّين بن الطباخ للشيخ عزّ الدِّين بن عبد السلام: ما أظن في الصّعيد مثل هذين الشاين: يعني الشيخ جلال الدِّين الدشناوي والشيخ تَقِيّ الدِّين القشيري ابن دقيق العيد. فقال الشيخ ابن عبد السلام: ولا في المدينتين^(٥).

وقال شيخه عزّ الدِّين بن عبد السلام أيضاً: ديار مصر تفتخر برجلين في طرفيها: ابن مُنيّر بالإسكندرية. وابن دقيق العيد بقوص^(٦). وقال تلميذه الحافظ قطب الدِّين الحلبي: كان الشيخ تَقِيّ الدِّين

(١) مُستَفَاد الرُّحْلَة لِلتُّجَيْبِي ص ١٦-١٧ .

(٢) الدُّرَر الكَامِنَة ج ٥ ص ٣٥١ .

(٣) الدُّرَر الكَامِنَة ج ٥ ص ٣٥٢ والبَدْر الطَّالِع ج ٢ ص ٢٣١ .

(٤) الْمُخْتَصَر في أخبار البَشَر، مجلد ٢ ج ٧ ص ٦٠ .

(٥) الطَّالِع السَّعِيد ص ٨٢ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلشُّبْكِي ج ٨ ص ٢١ والمُقَفَّى لِلْمَقْرَبِي ج ١ ص ٤٩٢ .

(٦) طَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قاضي شُهْبَة ج ٢ ص ٢٤ وشَذَرَات الذَّهَب ج ٦ ص ٥ وشَجَرَة النُّور الزُّكِيَّة ص ١٨٨ في ترجمة ابن المُنيّر.

إمام أهل زمانه. وممن فاق بالعلم والزهد على أقرانه. عارفاً بالمذهبين. إماماً في الأصلين. حافظاً متقناً في الحديث وعلومه. ويضرب به المثل في ذلك. وكان آية في الحفظ والإتقان والتحرّي. شديد الخوف. دائم الذكر. لا ينام الليل إلّا قليلاً. ويقطعه فيما بين مطالعة وتلاوة وذكر وتهجد. حتى صار السهر له عادة. وأوقاته كلها معمورة. لم يُرَ في عصره مثله^(١). وقال ابن عبد الهادي: الإمام، الفقيه، الحافظ، العلامة، الأوحد... وكان من أذكى زمانه، واسع العلم، كثير الكتب، مديماً للاشتغال^(٢).

وقال الذهبي: قاضي القضاة بقية الأعلام^(٣).

وقال: الإمام الفقيه، المجتهد المحدث، الحافظ العلامة، شيخ الإسلام^(٤).

وقال أيضاً: كان من أذكى زمانه، واسع العلم، كثير الكتب، مديماً للسهر، مكباً على الاشتغال، ساكناً وقوراً ورعاً، قل أن ترى العيُون مثله... له يد طولى في الأصول والمعقول، وخبرة بعلل المنقول^(٥).

وقال أيضاً: قاضي القضاة بالديار المصيرية، وشيخها وعالمها، الإمام

(١) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٨٢ وطبقات علماء الحديث ج ٤ ص ٢٦٥ والمقفى ج ٦ ص ٣٧١ والدُرر الكامنة ج ٥ ص ٣٤٩ مع اختلاف لفظي سير، وكذا في البدر الطالع ج ٢ ص ٢٣٠. ومختصره في التاج المكلل ص ٤٦١.

(٢) طبقات علماء الحديث ج ٤ ص ٢٦٥.

(٣) دول الإسلام ج ٢ ص ١٥٨.

(٤) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٨١.

(٥) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٨٢. ولهذا في المقفّى ج ٦ ص ٣٧٠ عن ◀

الْعَلَّامَةُ، الْحَافِظُ الْقُدُوءَةُ، الْوَرَعُ شَيْخُ الْعَصْرِ... كَانَ عَلَّامَةً فِي الْمَذْهَبَيْنِ، عَارِفًا بِالْحَدِيثِ وَفَنُونِهِ، سَارَتْ بِمَصْنَفَاتِهِ الرَّكْبَانُ^(١).

وَقَالَ: شَيْخُ الْقَاهِرَةِ وَقَاضِيهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ، كَانَ رَأْسًا فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، عَدِيمَ النَّظِيرِ^(٢).

وَقَدْ اتَّقَى بِهِ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ الْعَبْدَرِيُّ الشُّوسِيُّ الْمَغْرِبِيُّ، وَقَالَ فِي رِحْلَتِهِ:

لَقِيتُ مِنْهُ حَبْرًا يَحِقُّ لَهُ اللَّقَاءُ، وَبَحْرًا مِنْ عِلْمٍ لَا تُكَدِّرُهُ الدَّلَاءُ، وَطَبَّأً أَسِيًّا يَشْفِي بِقَوْلِهِ الدَّاءَ الْعِيَاءَ... وَقَلَّ مَا يُلْفَى لَهُ فِي سَعَةِ الْمَعَارِفِ نَظِيرٍ، أَوْ يَوْجَدُ مِنْ يِمَاتِلِهِ فِي صِحَّةِ الْبَحْثِ وَالتَّنْقِيرِ... يَضْرِبُ فِي كُلِّ فَنٍّ بِسَهْمٍ مُصِيبٍ، وَيَحْظَى مِنْهُ بِأَوْفَرِ نَصِيبٍ... فَهُوَ الْآنَ قُطْبٌ مِضْرٌ وَعَلَمُهَا، لَوْلَا وَسُوسَةُ تَصَحُّبِهِ، وَأَخْلَاقُ يَجِلُّ عَنْهَا مَنْصِبُهُ^(٣).

وَقَالَ ابْنُ حَيَّانٍ لِتَلْمِيزِهِ الصَّفَدِيُّ خَلِيلُ بْنُ أَبِيكَ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٦٤هـ: لَمْ أَرَ بَعْدَ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ أَفْصَحَ مِنْ قِرَاءَتِكَ^(٤).

➡ الشَّهَابُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَضْلِ اللَّهِ.

(١) الْمُعْجَمُ الْكَبِيرُ ج ٢ ورقة ٥٥، وَمَطْبُوعَتُهُ ج ٢ ص ٢٤٩ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ لِابْنِ قَاضِي شُهْبَةَ ج ٢ ص ٢٤ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٦ ص ٥ وَكِلَاهُمَا عَنْ مُعْجَمِ الذَّهَبِيِّ.

(٢) ذِيُولُ الْعِبَرِ ص ٢١ وَالْمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٧١ عَنْ الذَّهَبِيِّ.

(٣) رِحْلَةُ الْعَبْدَرِيِّ ص ١٣٨-١٣٩. وَانْظُرْ: هَامِشُ التَّبْصِرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ج ١ ص ٦٠ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْعِرَاقِيِّ الْحُسَيْنِيِّ مُحَقِّقِ الْكِتَابِ نَقْلًا عَنْ رِحْلَةِ الْعَبْدَرِيِّ.

(٤) الْوَافِي بِالْوَقَايَاتِ ج ٥ ص ٢٦٨ وَنَفْحُ الطَّيِّبِ ج ٢ ص ٥٥٩ عَنْ الْوَافِيِّ، ➡

ووصفه ابنُ حَيَّان أيضاً بقوله: الشيخ الفقيه، الإمام العالم، الأواحد المتقن، مفتي الفريقين، الحافظ الناقد^(١).

وهذه شهادة بيّنة لفصاحة ابن دَقِيق العِيد وجَلالة قدره، من ابن حَيَّان الذي كان يُعرّض به.

ووصفه القاضي عَمَاد الدِّين بن الأثير المُتَوَفَّى سنة ٦٩٩هـ، الذي أُمِلَ عليه ابن دَقِيق العِيد شرح عُمْدَة الأحكام، بأنه: واحد عَصْره، وفريد دهره، واسطة عَقْد الفضائل، مُلْحَق الأواخر بالأوائل، الشيخ العالم الفاضل، الورع الزاهد، حُجَّة العلماء، قُدْوَة البلغاء، أَشْرَف الزهاد، بقية السَّلَف، مفتي المسلمين... العامل بعلمه، المحقق في إفهامه وفهمه، المتبع ما أمر الله به من حكمه، رحمه الله تعالى ونفع به، فإنه الذي فاق النُّظراء والأمثال، واتَّصف من المَحاسِن بما تُضْرَب به الأمثال^(٢).

وقال ابن الوردي: إمام فاضل، زاهد متقشف^(٣).

وقال البرزالي عِلْم الدِّين القَاسِم بن مُحَمَّد الدَّمَشَقِيّ المُتَوَفَّى سنة ٧٣٩هـ: مُجْمَع على غزارة علمه، وجودة ذهنه، وتفننه في العلوم، واشتغاله بنفسه، وقلة مخالطته، مع الدِّين المتين والعقل الرصين... وهو خبير بصناعة الحديث، عالم بالأسماء والمتون، واللغات والرجال، وله اليد الطُولَى في الأصلين والعَرَبِيَّة والأدب... وكان شيخ البلاد، وعالم العصر

➡ وابن حَيَّان النُّحوي ص ٥١٣-٥١٤ .

(١) الطَّالِع السَّعِيد ص ٥٧٢ . وانظر: ص ٤٢٧ ومِلء العَيْبَة ج ٣ ص ٢٥٨ .

(٢) إحكام الأحكام شرح عُمْدَة الأحكام - مُقَدِّمَة ابن الأثير ج ١ ص ٥٠-٥١ .

(٣) تَيْمَّة الْمُخْتَصَر ج ٢ ص ٣٦٠ .

في آخر عمره^(١).

وقال ابن الزمِّلَكَانِي: إمام الأئمة في فنّه، عَلَّامة العلماء في عصره، بل ولم يكن من قبله من سنين مثله في العلم والدين والزهد والورع، تفرد في علوم كثيرة، وكان يعرف التفسير والحديث، وكان يحقق المذهبين تحقيقاً عظيماً، ويعرف الأصلين، والنحو واللغة، وإليه النّهاية في التحقيق والتدقيق، والغوص على المعاني، أقرّ له الموافق والمخالف، وعظّمته الملوك... وكان صحيح الاعتقاد قوياً في ذات الله، وليس الخبر كالعيان^(٢).

وقال الصَّفَدِيّ: كان الشيخ تَقِيّ الدِّين بن تَيْمِيَّة أحد الثلاثة الذين عاصرتهم، ولم يكن في الزمان مثلهم، بل ولا قبلهم من مئة سنة، وهم الشيخ تَقِيّ الدِّين بن تَيْمِيَّة، والشيخ تَقِيّ الدِّين بن دَقِيق العِيد، وشيخنا العلامة تَقِيّ الدِّين الشُّبَكِيّ. وقلتُ في ذلك:

ثلاثةٌ ليس لهم رابعٌ فلا تُكُنْ من ذاك في شكٍّ
وكلهم منتسب للثُّقَى يَقتُصِرُ عنهم وصفٌ من يحكي
فإن تَشَأْ قلتَ ابن تَيْمِيَّة وابن دَقِيق العِيد والشُّبَكِيّ^(٣)

(١) الدُّرَرُ الكَامِنَةُ ج ٥ ص ٣٤٩ والبَدْرُ الطَّالِعُ ج ٢ ص ٢٣٠ .

وترجمة عَلم الدِّين البِرْزَالِيّ في: طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْوَئِيّ ج ١ ص ٢٩٢
والدُّرَرُ الكَامِنَةُ ج ٤ ص ٢٧٧ رقم ٦٠٩ والنُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ج ٩ ص ٣١٩ .

(٢) الدُّرَرُ الكَامِنَةُ ج ٥ ص ٣٥٠ والبَدْرُ الطَّالِعُ ج ٢ ص ٢٣٠ ومُخْتَصَرُهُ في:
التاج المُكَمَّل ص ٤٦١-٤٦٢ .

(٣) أَعْيَانُ الْعَصْرِ ج ١ ص ٢٥٢-٢٥٣ .

وقال أيضاً: وعلى الجملة فكان أمراً غريباً قل أن ترى العيُون مثله زهداً وورعاً وتصميماً وتحرياً واجتهاداً وعبادةً وتوسعاً في العلوم.

فهو الذي بَجَحَ الزمانُ بِذِكره وتزيّنت بِحديثه الأشعار^(١)

وقال الصَّفديّ أيضاً: الإمام العلامة شيخ الإسلام... أحد الأعلام وقاضي القضاة... كان إماماً متفنناً، محدثاً مجوداً، فقيهاً مدققاً، أُصُولياً أديباً، نَحْوِيّاً شاعراً ناثراً، ذكياً غَوَّاصاً على المعاني، مجتهداً وافر العقل، كثير السكينة، بخيلاً بالكلام، تام الورع، شديد التدبّر، مديم السهر، مُكَبِّباً على المطالعة والجمع، قل أن ترى العيُون مثله. وكان سمحاً جواداً، عديم الدعاوى، له اليد الطُولى في الفروع والأصُول، وبَصَرَ بعِلل المنقول والمعقول^(٢).

ونحوه ذكر ابن شاکر الكُتبي^(٣).

وقال اليافعيّ: شيخ القاهرة وقاضيه شيخ الإسلام... كان رأساً في العلم والعمل، عديم النظير، أجل علماء وقته، وأكبرهم قدراً، وأكثرهم ديناً وعلماً وورعاً، واجتهاداً في تحصيل العلم ونشره، والمداومة عليه في ليله ونهاره، مع كبر سنه وشغله بالحكم... برع في علوم كثيرة، لا سيّما في علم الحديث، فاق على أقرانه، وبرز على أهل زمانه، ورحل إليه

(١) أَعْيَان العَصْر ج ٤ ص ٥٨٧ .

بَجَحَ بالشَّيْءِ مِنْ بَابِي نَفَعَ وَتَعَبَ: إِذَا فَخَرَ بِهِ. / الْمِضْبَاح لِمُنِير، مَدَّة (بجج).

(٢) الوافي بالوفيات ج ٤ ص ١٩٣-١٩٤ والتاج المكلّل ص ٤٦١ عن الصّلاح والكُتبيّ. وانظر نحو هذا الوصف في كتابه أَعْيَان العَصْر ج ٤ ص ٥٧٦-٥٧٧ .

(٣) فَوَات الوَفَيَات ج ٣ ص ٤٤٢-٤٤٣ .

الطلبة من الآفاق، ووقع على علمه وزهده وورعه الاتفاق، رَحِمَهُ اللهُ (١).

وقال السُّبُكِيُّ: الشيخ الإمام، شيخ الإسلام، الحافظ الزاهد، الورع الناسك، المجتهد المطلق، ذو الخبرة النامة بعلوم الشريعة، الجامع بين العلم والدِّين، والسالك سبيل السادة الأقدمين، أكمل المتأخرين، وبحر العلم الذي لا تُكَدَّرُهُ الدَّلَاءُ، ومعدن الفضل الذي لقاصده منه ما يشاء، وإمام المتأخرين، كلمة لا يحدونها، وشهادة على أنفسهم يؤدونها، مع وقار عليه سيما الجلال، وهيبة لا يقوم الضُّرْعَامُ عندها لنزال، هذا مع ما أُضيف إليه من أدب أزهي من الأزهار، وأ لعب بالعقول، لا أدري بين يدي هذا الشيخ ما أقول، أستغفر الله من العُقار (٢).

وقال الأُسْنَوِيُّ: التَّقِيُّ لقباً ونعتاً، والولي سِمَةً وَسَمْتاً، وذو الطريقة التي لا عِوَجَ فيها ولا أَمْتاً، فرع تولد بين أصليين زكيين، ونتيجة متقدمين على أعلى الفَرْقَدَيْنِ مقدَّمَتَيْنِ، لم يشتهر أحد في زمانه اشتهاره، ولا حاز قوَّته على الاستنباط واقتداره، شيخ الدهر بلا نزاع، ووجه العَصْرِ بغير دفاع، ذو المناقب المشهورة، والكَرَامَاتِ الماثورة، تمسك بالسبب الأقوى من التقوى، وقام من الاجتهاد بعبء لا يُطِيقُ أَحَدٌ حملَه ولا يَقْوَى، الجامع للعلوم الشرعية، والعقلية واللغوية، حافظ الوقت، خاتمة المجتهدين، صاحب النِّظْمِ الرائق، والنثر الفائق، المُجْمَع

(١) مِرَاةُ الْجَنَانِ ج ٤ ص ٢٣٦ .

(٢) طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبُكِيِّ ج ٩ ص ٢٠٧-٢٠٨ .

ونقل السُّيُوطِيُّ من كلامه في حُسْنِ الْمُحَاصِرَةِ ج ١ ص ٣١٧ إلى: (أكمل المتأخرين).

على كَمَالِهِ في العلم والدِّين، والزهد والورع، مع البلاغة التامة^(١).
وقال ابن كَثِير: أحد علماء وقته، بل أجَلَّهم وأكثرهم علماً وديناً،
وورعاً وتقشُّفاً، ومداومة على العلم في ليله ونهاره، مع كبر السن والشغل
بالحكم، وله التصانيف المشهورة والعلوم المذكورة، برع في علوم كثيرة، لا
سِيَّما في علم الحديث، فاق فيه على أقرانه، وبرز على أهل زمانه، رحلت
إليه الطلبة من الآفاق، ووقع على علمه وورعه وزهده الاتفاق^(٢).

وقال أيضاً: الشيخ الإمام، العالم العَلَّامة، الحافظ قاضي القضاة...
انتهت إليه رئاسة العلم في زمانه، وفاق أقرانه... كان وقوراً، قليل
الكلام، غزير الفوائد، كثير العلوم في دِيانة ونَزَاهة^(٣).

وقال ابن فَرَحُون: تفرَّد بمعرفة العلوم في زمانه والرسوخ فيها، معظماً
في النفوس... له يد طَوْلَى في علم الحديث وعلم الأصول والعَرَبِيَّة
وسائر الفنون^(٤).

وقال ابن نَاصِر الدِّين: الشيخ العَلَّامة، الإمام، أحد شيوخ الإسلام،
قاضي قضاة المسلمين، عُمْدَةُ الْفُقَهَاء والمُحَدِّثِينَ، كان إماماً حافظاً،
فقيهاً ذا تحرير، مَالِكِيّاً شَافِعِيّاً ليس له نظير، وكان يُفتي بالمذهبَيْن،

(١) طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٢٧ .

(٢) طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ لابن قاضي شُهْبَةِ ج ٢ ص ٢٥ وَشَذَرَاتُ الدَّهَبِ
ج ٦ ص ٦ وكلاهما عن طَبَقَاتِ ابن كَثِير.

(٣) الْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ ج ١٤ ص ٢٧ .

(٤) الدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبِ ج ٢ ص ٣١٨ .

وَيَدْرُسُ فِيهَا، وَلَهُ الْيَدُ الطُّوْلَى فِي مَعْرِفَةِ الْأَصْلَيْنِ^(١).

وَحَسْبُكَ شَهَادَةُ هَؤُلَاءِ الْجَهَابِذَةِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَغَيْرِهِمْ، الَّتِي تَدُلُّ عَلَى عِظَمِ مَنْزِلَةِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ بِأَعْيُنِهِمْ، وَمَكَانَتِهِ الْجَلِيلَةِ فِي نَفْسِهِمْ.

تَمَكَّنَهُ فِي الْعِلْمِ وَقَدْرَتُهُ عَلَى الْإِسْتِنْبَاطِ وَفُطْنُهُ

كَانَ الشَّيْخُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ، لَا يَسْلُكُ الْمِرَاءَ فِي بَحْثِهِ، بَلْ يَتَكَلَّمُ بِسَكِينَةٍ كَلِمَاتٍ يَسِيرَةٍ، فَلَا يُرَادُّ، وَلَا يَرَاوَعُ^(٢).

وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى تَمَكُّنِهِ فِي الْعِلْمِ، وَوُثُوقِهِ مِنْ نَفْسِهِ، وَدَقَّتِهِ.

وَمَا يَدُلُّ عَلَى تَقَدُّمِهِ فِي الْعِلْمِ:

أَنَّ زَكِيَّ الدِّينِ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ أَبِي الْإِصْبَعِ صَاحِبَ الْبَدِيعِ ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ فَقَالَ: ذَكَرْتُ لِلْفَقِيهِ الْفَاضِلِ تَقِيِّ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ وَهْبِ الْقُشَيْرِيِّ أَبَقَاهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُوَ مِنَ الذِّكَاةِ وَالْمَعْرِفَةِ عَلَى حَالَةٍ لَا أَعْرِفُ أَحَدًا فِي زَمَنِي عَلَيْهَا، وَذَكَرْتُ لَهُ عِدَّةَ وَجُوهِ الْمُبَالَغَةِ فِيهَا، وَهِيَ

(١) الرَّدُّ الْوَافِرُ ص ٥٨-٥٩ .

وَانْظُرْ مَا جَاءَ مِنْ ثَنَاءٍ عَلَيْهِ فِي:

النُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ج ٨ ص ٢٠٦ و ٢٠٧ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ ج ١ ص ٩٠ وَحُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ ج ١ ص ٣١٧ وَطَبَقَاتُ الْخُفَّازِ ص ٥١٣ وَبَدَائِعُ الزُّهُورِ ج ١ ص ١٤٧ وَدُرَّةُ الْحِجَالِ ج ٢ ص ١٥ وَالبَدْرُ الطَّالِعُ ج ٢ ص ٢٢٩ و ٢٣٢ وَشَجَرَةُ النُّورِ الزَّكِيَّةُ ص ١٨٩ .

(٢) الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ ج ٤ ص ١٩٤ وَأَعْيَانُ الْعَصْرِ ج ٤ ص ٥٨٠ وَالدُّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ٥ ص ٣٤٩ عَنِ الذَّهَبِيِّ، وَالتَّاجُ الْمُكَلَّلُ ص ٤٦١ عَنِ الذَّهَبِيِّ، وَالبَدْرُ الطَّالِعُ ج ٢ ص ٢٢٩ عَنِ ابْنِ حَجَرٍ.

عشرة، ولم أذكرها مفصلة. وغبث عنه قليلاً، ثم اجتمعت به، فذكر لي أنه استنبط فيها أربعة وعشرين وجهاً من المبالغة، يعني في قوله تعالى: ﴿أَيُّودُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّحِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ - البقرة ٢٦٦، فسألته أن يكتبها لي فكتبها بخطه، وسمعتها منه بقراءتي، واعترفت له بالفضل في ذلك. انتهى.

وقد عاش الشيخ تقي الدين بعد ابن أبي الإصبع زيادة على أربعين سنة^(١).

والناظر في كتابه شرح العمدة، يجده ذا باع طويل في العلوم، وتمكن عجيب في استنباط الأحكام من الحديث الشريف، وإدراك فريد لدقائق المسائل، وتحرير رائع لأقوال الفقهاء، ونقد بديع. وهذا شأنه في شرح الإمام، كما سيأتي عند الكلام عنه.

لذلك قال الأدقوي: أما نقده وتدقيقه فلا يُوازى فيه. جرى ذكر ذلك مرة عند الشيخ صدر الدين بن الوكيل، وكان لا يُحبه، وكان

(١) الدرر الكامنة ج ٥ ص ٣٥١-٣٥٢ والبدر الطالع ج ٢ ص ٢٣١ (وفيها: الأصنع بالغين المعجزة في الموضعين). وهو تحريف.

انظر: ترجمة عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر بن أبي الإصبع العدواني البغدادي المصري، صاحب بديع القرآن، وتحرير التحبير، وغيرها، المتوفى سنة ٦٥٤هـ، في: فوات الوفيات ج ٢ ص ٣٦٣ والأعلام ج ٤ ص ٣٠.

وذكر قوة استنباطه في: الطالع السعيد ص ٥٧٠ عن اليعمري، وطبقات الشافعية للسبكي ج ٩ ص ٢٠٨ وطبقات الشافعية للأسنوي ج ٢ ص ٢٢٧ وفتح المغيث ج ١ ص ٩٠ وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣١٧ عن اليعمري ابن سيد الناس.

يتكلم في شيء يتعلق به، ويذكر أنه ليس كثير النقل. فشرعتُ أذكر له شيئاً إلى آخر الكلام، - ذكرتُ بحثاً له -، فقال: لا يا سيّدي، أمّا إذا نقد وحرّر، فلا يوفيه أحد^(١).

وكان حافظاً لمسائل الفقه فطناً، قال ابن رُشَيْد: لَقِيتُهُ أَوَّلَ يَوْمِ رَأَيْتُهُ بِالْمَدْرَسَةِ الصَّالِحِيَّةِ، دخلها لحاجة عرضت له، فسلمتُ عليه وهو قائم، وقد حَفَّ به جمع من طلاب العلم، وعُرضت عليه ورقة سُئِلَ فيها عن البسملة في قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة، وكان السائل في ما ظننته مَالِكِيّاً، فمال الشيخ رحمته في جوابه إلى قراءتها للمَالِكِيّ خروجاً من الخلاف في إبطال الصلاة بتركها، وصحتها مع قراءتها.

فقلت له: يا سيّدي، أذكر في المسألة ما يشهد لاختياركم.

فقال: وما هو؟

فقلت: ذكر أبو حَفْص، وأردتُ أن أقول: المَيَانِشِيّ، فغلطتُ وقلت: ابن شَاهِين، قال: صليتُ خلف الإمام أبي عبد الله المَازَرِيّ، فسمعتَه يقرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ١ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. ﴿١﴾

فلما خلوتُ به، قلتُ له: يا سيّدي سمعتك تقرأ في صلاة الفريضة كذا.

فقال لي: أو قد تَفَطَنْتَ لَذَلِكَ يا عُمَرُ؟

فقلت له: يا سيّدي، أنت إمام في مذهب مَالِك، ولا بد أن تخبرني.

(١) الطَّالِع السَّعِيد ص ٥٨١ . وعنه نقل نقده وتدقيقه في الْمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٧٤ .

فقال لي: اسمع يا عُمَرُ: قولٌ واحدٌ في مذهب مَالِك: إِنَّ مَنْ قرَأ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ في الفريضة لا تَبْطُلُ صلاته، وقول واحد في مذهب الشَّافِعِيِّ: إن من لم يقرأ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بَطَلَتْ صلاته، فأنا أفعل ما لا تَبْطُلُ به صلاتي في مذهب إمامي، وتَبْطُلُ في مذهب الغير، لكي أخرج من الخلاف.

فترَكَنِي شيخنا رحمته، حتى استوفيت الحكاية، وهو مُصْغٍ لذلك. فلما قطعْتُ كلامي قال: هَذَا حَسَنٌ، إِلَّا أَنْ التَّارِيخُ يَأْبَى مَا ذَكَرْتُ، فَإِنَّ ابْنَ شَاهِينَ لَمْ يَلَقَ الْمَازِرِيَّ. فقلتُ: إِنَّمَا أَرَدْتُ الْمَيَّانِسِيَّ.

فقال: الآن صح ما ذكرته.

هَذَا معْنَى مَا جَرَى، وَبِعضُ أَلْفَاظِهِ.

ثم تحدَّثَ ابْنُ رُشَيْدٍ عَنْ حُكْمِ الْبِسْمَلَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَمَسْأَلَةِ الْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ، وَعَرَضَ أَقْوَالَ الْفُقَهَاءِ فِيهَا^(١).

مطالعه وتبعه العلمي

كَانَ الشَّيْخُ كَثِيرَ الْمَطَالَعَةِ، حَرِيصاً عَلَيْهَا، شَعُوفاً بِالْكِتَابِ. قَالَ الْأُدْفُويُّ: حَكَى لِي الشَّيْخُ زَيْنُ الدِّينِ عُمَرُ الدَّمَشْقِيُّ، الْمَعْرُوفَ بِابْنِ الْكَتَّانِيِّ رحمته، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَيْهِ بُكْرَةَ يَوْمٍ، فَنَاولَنِي مَجْلَدَةً، وَقَالَ: هَذِهِ طَالَعْتُهَا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ الَّتِي مَضَتْ.

(١) مِلَّةُ الْعَيْبَةِ ج ٣ ص ٢٤٥-٢٤٧ .

وكان له قدرة على المطالعة، رأيتُ خزانة المدرسة النَّجِيبِيَّةَ بِقُوصٍ، فيها جملةُ كتب، من جملتها: عُيُونُ الْأَدِلَّةِ، لابن القَصَّار، في نحوٍ من ثلاثين مجلِّدَةً، وعليها علاماتٌ له.

وكذلك رأيتُ كتب المدرسة السَّابِقِيَّة، رأيتُ على السُّنَنِ الْكَبِيرِ لِلْبَيْهَقِيِّ فيها، في كل مجلِّدة عَلامَةٌ، وفيها تاريخ الخطيب كذلك، ومُعْجَم الطَّبْرَانِيِّ الْكَبِيرِ، والبسيط للوَاحِدِيِّ، وغير ذلك.

وأخبرني شيخنا الفقيه سِرَاج الدِّين الدَّنْدَرِيِّ: أنه لما ظهر (الشرح الكبير) للرافعي، اشتراه بألف درهم، وصار يصلي الفرائض فقط، واشتغل بالمطالعة، إلى أن أنهاه. وذكر عنده هو والغزالي في الفقه فقال: الرافعي في السماء.

ويقال: إنه طالع كتب (الفاضليَّة) عن آخرها.

وقال: ما خرجتُ من باب من أبواب الفقه، واحتجتُ أن أعود إليه^(١).

وقال الأدفوي أيضاً: وفي تصانيفه من الفروع الغريبة، والوجوه والأقاويل، ما ليس في كثير من المبسوطات، ولا يعرفه كثير من النقلة. ونقلتُ مرةً لقاضي القضاة مُوَفَّق الدِّين الحَنْبَلِيِّ رِوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ، فقال: هذه ما تكاد تُعرف في مذهبنا، ولا رأيتها إلا في كتاب سَمَاء.

(١) الطَّالِع السَّعِيدُ ص ٥٨٠ والمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٧٤ نقلاً عن الأدفوي. وفي طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلْسُّبْكِيِّ ج ٩ ص ٢١١: (ربما استوعب الليلة فطالع فيها المجلد أو المجلدين).

قلت: رأيْتُها في كلام الشيخ^(١).

فكان لا ينام من الليل إلَّا قليلاً، يقطعه فيما بين مطالعة وتلاوة، وذكر وتهجد، حتَّى صار السَّهر له عادة، وأوقاته كلها معمورة^(٢).

وذكر ابن دَقِيق العَيْد بأن فِطْنته وذكائه سبَّبَ تعبهُ، قال:

سحابُ فكري لا يزال هامياً وليلُ همِّي لا أراه راجلاً
قد أتعبتني همَّتي وفِطنتي فليتني كنتُ مهيناً جاهلاً
وهذا ما نقله الصَّفَدِيّ عنه من خَطِّه، ثم عَقَّب عليه بقوله: جاء
في كلام أرسطو: تعبْتُ بعرفاني، فليتني خلقتُ لا أعرف^(٣).

وقال ابن حَجَر: قرأتُ بخطَّ الشيخ الحافظ أبي الحُسَيْن بن أَيْبَك
المِصْرِي: سمعتُ الصَّاحِب شَرَف الدِّين مُحَمَّد بن الصَّاحِب زَيْن
الدِّين أَحْمَد بن الصَّاحِب بهاء الدِّين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان ابن دَقِيق العَيْد
يقيم في منزلنا بِمِصْر في غالب الأوقات، فكنا نراه في الليل، إمَّا مُصَلِّياً،
وإمَّا يمشي في جوانب البيت، وهو مفكِّر إلى طلوع الفجر، فإذا طلع
الفجر صَلَّى الصَّبح، ثم اضطجع إلى ضَحْوَة.

قال الصَّاحِب شَرَف الدِّين: وسمعت الشيخ الإمام شِهَاب الدِّين

(١) الطَّالِع السَّعِيد ص ٥٨١ .

(٢) تَذَكُّرَة الحُفَّاز ج ٤ ص ١٤٨٢ وطَبَقَات علماء الحَدِيث ج ٤ ص ٢٦٦
والذَّرر الكَامِنَة ج ٥ ص ٣٤٩ وكلها عن قُطْب الدِّين الحَلَبِيِّ.

وانظر: الوافي بالوَفَيَات ج ٤ ص ١٩٤ وأَعْيَان العَصْر ج ٤ ص ٥٨١ .

(٣) أَعْيَان العَصْر ج ٤ ص ٥٨٥ .

أحمد بن إدريس القرافي المالكي يقول: أقام الشيخ تقي الدين أربعين سنة لا ينام الليل، إلا أنه كان إذا صَلَّى الصبح، اضطجع على جنبه إلى حيث يتضحى النهار^(١).

وكان ذا حافظة قوية، وإدراك سريع لما يقرؤه، وفهم ثاقب، قال السبكي: كان حافظاً كثيراً، إلا أن الرواية عسرت عليه؛ لقلّة تحديثه، فإنه كان شديد التّحرّي في ذلك^(٢).

وقال الأذفوي: حكى لي القاضي زين الدين إسماعيل قاضي قُوص قال: جاء مرة إلى مصر ثم قصد القاهرة، فقال: أَمَعَ أَحَدٌ مِنْكُمْ (وَسَيْط)؟ فناوله شخص مجلدةً، فنظر صفحة، ثم سقنا معه الدرس، فألقى تلك الصفحة بالمعنى.

وسمعنا على شيخنا أثير الدين أبي حيان، أبقاه الله تعالى في خير، جزءاً أملاه عليه من لفظه فيه عدة أحاديث، رواها بالإسناد، وفيه أشعار وأشياء... .

ورأيتُ له بخزانة الجامع بقُوص عدة مجالس أملاها، وقد حلّاها بجواهر الفوائد، وجلّاها للمتقّي الفرائد.

وقال صاحبنا شمس الدين عليّ بن مُحَمَّد الفوّي: إنه كان يُملي

(١) الدّرر الكامنة ج ٥ ص ٣٥١ والبدر الطالع ج ٢ ص ٢٣١ (حكاية القرافي).

(٢) طبقات الشافعية للسبكي ج ٩ ص ٢١٢ .

وانظر: ما قاله قُطب الدين الحلبي عن حفظه في: تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٨٢ .

عليه شرح الإمام من لفظه، وهو الذي كتبه عنه.
وكذلك حكى لنا أفضى القضاة شمس الدين محمد بن القمّاح
قال: جلسنا عنده غير مرة، وهو يُلمي شرح الإمام من لفظه^(١).
وكان يعرف قدر نفسه والآخرين.

قال الأذفوي: حكى لي شيخنا تاج الدين الدشناوي قال: خلوتُ
به مرة، فقال: يا فقيه فزت برؤية الشيخ زكي الدين عبد العظيم؟
فقلت: وبرؤيتك، فكرر الكلام، وكررتُ الجواب. فقال: كان الشيخ زكي
الدين أدين مني، ثم سكت ساعة، وقال: غير أني أعلم منه^(٢).

تدقيقه وتحقيقه

وكان مدققاً، لا يُثبت شيئاً إلا إذا تحقق من سماعه وذكره.
قال التّجيبّي: وهو من أشد الناس تحفظاً فيما ينقله، فكثيراً ما يقول
في تصانيفه ودروسه إذا حكى قول أحد: أو كما قال، وربما يقول أيضاً:
هذا أو نحوه، أو قريب منه، ويكون قد أتى بالنصر، احتفاظاً منه
ليخرج من العُهدّة. وأحسب أنه اقتدى في قوله: أو كما قال، بأنس بن
مَالِك رضي الله عنه، لأنه كان يقول إذا حدّث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم،

(١) الطّالع السّعيد ص ٥٨١-٥٨٢ . وانظر: المُقَفّي ج ٦ ص ٣٧٥ نقلاً عن
الأذفوي.

والوسيط: كتاب في الفقه الشّافعيّ للإمام الغزاليّ.

(٢) الطّالع السّعيد ص ٥٩٦، وكلامه في زكيّ الدّين المُنذريّ في طبقات
الشّافعيّة للأُسويّ ج ٢ ص ٢٢٣ .

وَبِالْمُغِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأورد التُّجِيبِيُّ حَدِيثَيْنِ بِسَنَدِهِ، أولهما: عن أَنَسٍ وفيه قوله: (أو كما قال). والثاني: عن الْمُغِيرَةِ وفيه قوله: (هَذَا أو نحوه أو ما شاء الله) (١).

وقال قُطُبُ الدِّينِ الْحَلَبِيُّ: أَتَيْتُهُ بِجِزءٍ سَمِعَهُ مِنْ ابْنِ رَوَاجٍ وَالطَّبِيقَةِ بِخَطِّهِ، فَقَالَ: حَتَّى أَنْظُرَ، ثُمَّ عَدْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: هُوَ بِخَطِّي مُحَقَّقٌ، وَلَكِنْ مَا أَحَقَّقَ السَّمَاعُ لَهُ، وَلَا أَذْكَرُهُ (٢). وَلَمْ يَحْدُثْ بِهِ (٣).

وَمِنْ شِدَّةِ تَدْقِيقِهِ وَمِبَالِغَتِهِ فِي التَّحَرِّيِّ:

أَنَّهُ لَمْ يُحْدِثْ عَنْ ابْنِ الْمُقَيَّرِ، مَعَ صَحَّةِ سَمَاعِهِ مِنْهُ، وَتَوَرَّعَ عَنِ الرَّوَايَةِ عَنْهُ، لَكُونِهِ شَكٌّ هَلْ نَعَسَ حَالُ السَّمَاعِ أَمْ لَا؟ (٤).

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا:

أَنَّهُ كَانَ قَلِيلَ الْحَدِيثِ مَعَ وَفُورِ عِلْمِهِ وَتَمَكُّنِهِ وَكَثْرَةِ حِفْظِهِ، إِمْعَانًا فِي

(١) مُسْتَفَادُ الرِّحْلَةِ ص ١٨-١٩ .

(٢) طَبَقَاتُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ ج ٤ ص ٢٦٦ وَالْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ ج ٤ ص ١٩٤ وَأَعْيَانُ الْعَصْرِ ج ٤ ص ٥٨٢ وَالدُّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ٥ ص ٣٤٩ . وَفِي تَذْكِرَةِ الْحِفَظِ ج ٤ ص ١٤٨٣: ابْنُ رَوَاجٍ، وَالبَدْرُ الطَّالِعُ ج ٢ ص ٢٣٠ .

(٣) الدُّرَرُ الْكَامِنَةُ، وَالبَدْرُ الطَّالِعُ، السَّبْقَانِ.

(٤) الْمُعْجَمُ الْكَبِيرُ ج ٢ وَرَقَةُ ٥٥ وَفِي مَطْبُوعَتِهِ ج ٢ ص ٢٤٩: (لَكُونَهُ شَكٌّ أَنَّهُ يَغِشُّ)، فَحَرَفَ (نَعَسَ) إِلَى (يَغِشُّ)، وَالدُّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ٥ ص ٣٤٩ .

وَانْظُرْ: تَذْكِرَةُ الْحِفَظِ ج ٤ ص ١٤٨١ وَالْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ ج ٤ ص ١٩٣ وَأَعْيَانُ الْعَصْرِ ج ٤ ص ٥٧٧ وَالبَدْرُ الطَّالِعُ ج ٢ ص ٢٣٠ . (وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا فِي شَيْوَحِهِ).

التَّحَرِّي والاحتراز، كما تقدم ذلك عن ابن سيّد الناس^(١).

مذهبه الفقهي

وكان الشيخ ابن دَقِيق العِند مَالِكِي المَذْهَب أَوَّلًا، تَفَقَّه به على والده بِقُوص، ثم تَفَقَّه على شيخ الإسلام العِزّ بن عبد السلام بالمَذْهَب الشَّافِعِي، فحَقَّق المَذْهَبَيْنِ^(٢). وأُفْتِيَ فيهما^(٣).

ولذلك يقول فيه الإمام العَلَّامة النَّظَّار رُكن الدِّين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن التُّونِيسِي المَالِكِي، المعروف بابن القُوبَع^(٤) المُتَوَفَّى سنة ٧٣٨هـ:

- (١) انظر عبارة ابن سيّد الناس فيه، التي تقدمت في (نشأته ورحلاته).
(٢) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلشُّبْكِي ج ٩ ص ٢١٠ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلأَسَنَوِي ج ٢ ص ٢٢٨ وَشَذَرَات الذَّهَب ج ٦ ص ٥ .
وقراءته المَذْهَبَيْنِ في:

الطَّلَع السَّعِيد ص ٥٧٥ وَرِحْلَةُ العَبْدَرِيّ ص ١٣٩ والوَافِي بِالْوَفَايَات ج ٤ ص ١٩٤ وَأَغْيَان العَصْرِ ج ٤ ص ٥٨٠ وَفَوَات الوَفَايَات ج ٣ ص ٤٤٣ والدِّيْبَاج المَذْهَب ج ٢ ص ٣١٨ والمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٦٨ وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قاضي شُهْبَة ج ٢ ص ٢٤ والدَّرَر الكَامِنَة ج ٥ ص ٣٤٩ عن قُطْب الدِّين والبِرْزَالِي وابن الزَّمْلَكَانِي، والبَذَر الطَّلَع ج ٢ ص ٢٣٠ عن ابن حَجَر، والنُّجُوم الزَّاهِرَة ج ٨ ص ٢٠٦ والرَّد الوَافِر ص ٥٨ و٥٩ وشَجَرَة النُّور الرُّكْبِيَّة ص ١٨٩ .

- (٣) مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص ١٦ والدِّيْبَاج المَذْهَب، وَشَذَرَات الذَّهَب، السابقن.
(٤) ترجمة ابن القُوبَع، ويروى: (القُوبَع) في: الدَّرَر الكَامِنَة ج ٥ ص ٤٤٥ رقم ١٨٣٨ وحُسْن المُحَاضَرَة ج ١ ص ٤٥٩ .

صَبَا لِلْعِلْمِ صَبًا فِي صَبَاهُ فَأَعْلَلَ بِهِمَّةَ الصَّبِّ الصَّبِيَّ
وَأَتَقَنَ وَالشَّبَابُ لَهُ لِبَاسٌ أَدِلَّةَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ (١)
قال فيه اليَافِعِيُّ: اشتغل أَوَّلًا بمذهب مَالِكٍ... ثم اختار مذهب
الإمام الشَّافِعِيِّ، فاشتغل به، وَتَبَخَّرَ فيه، حتَّى بلغ فيه الغاية، درايةً
وروايةً، وحفظاً واستدلالاً، وتقليداً واستقلالاً، حتَّى قيل: إنه آخر
المجتهدين (٢).

وقال عن نفسه: (وافق اجتهادي اجتهادَ الشَّافِعِيِّ إِلَّا في مسألتين:
إحديهما: أن الابن لا يُزَوِّجُ أمَّهُ، والأُخرى: ... «بياض».)
قال الصَّفَدِيُّ: وَحَسْبُكَ بمن يَتَنَزَّلُ ذَهْنُهُ على ذَهْنِ الشَّافِعِيِّ (٣)،
وقال الصَّفَدِيُّ بعد ذلك: قلتُ: أمَّا مسألة الابن وعدم تزويجه لأمِّه،
فلأنه مُتَفَرِّغٌ عن أصليْن: أحدهما: أبوه، ولا ولاية له في تزويج أمِّه،
والثاني: أمُّه، وما لها أن تزوج ابنها. فَبَطَلَ أن يكون للابن ولاية في
تزويج أمِّه (٤).

(١) طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلشُّبُكِيِّ ج ٩ ص ٢١٠ وطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلأَسْنَوِيِّ
ج ٢ ص ٢٢٨ وَأَعْيَانُ الْعَصْرِ ج ٤ ص ٥٨١ .
والبیتان فی الدَّرَرِ الْكَامِنَةِ ج ٥ ص ٤٤٧-٤٤٨ وفيه: (... فأعلن نية
الصَّبِّ...).

(٢) مِرْآةُ الْجَنَانِ ج ٤ ص ٢٣٦ . وفي كَشْفِ الْقِنَاعِ الْمُرْتَبِ ص ١٧٠: (وكان
مَالِكِيًّا أَوَّلًا، ثم صار شَافِعِيًّا).

(٣) الوافي بالوَفَايَاتِ ج ٤ ص ١٩٤ وَأَعْيَانُ الْعَصْرِ ج ٤ ص ٥٨١ .

(٤) أَعْيَانُ الْعَصْرِ السابق.

ومن اختياراته للأحكام:

أنه صحَّح حَدِيثَ الْقُلَّتَيْنِ، واختار ترك العمل به، لا لمعارض أرجح، بل لأنه لم يثبت عنده بطريق يجب الرجوع إليه شرعاً تعيين لمقدار الْقُلَّتَيْنِ^(١).

الفقيه المجتهد

بعد أن اتَّصَلت دراسات الشيخ تَقِي الدِّين، وبلغ شأواً عظيماً في إدراك العلوم وتمحيص المسائل، وصل درجة الاجتهاد، وأدَّعاه لنفسه، لوثوقه من ذلك، بدليل:

قوله: (وافق اجتهادي اجتهادَ الشَّافِعِيِّ...)، لما مرَّ آنفاً.

وقال الأذْفُوي: كُتِبَ له (بقية المجتهدين)، وقُرِئ بين يديه، فأقَرَّ عليه. ولا شك أنه من أهل الاجتهاد، وما ينازع في ذلك إلا من هو من أهل العناد.

ومن تأمل كلامه علم أنه أكثرُ تحقيقاً وأمتنُ، وأعلمُ من بعض المجتهدين فيما تقدَّم وأتقن.

قال: حكى لنا صاحبنا الفقيهُ الفاضلُ العَدْلُ عَلم الدِّين أَحْمَدُ الأَسْفُونِي، قال: ذكره شيخنا العلامة علاء الدِّين عَلِي بن إسماعيل القُونُوي. فقلتُ له: لَكِنَّه ادَّعى الاجتهاد. فسكت ساعةً مفكراً، وقال: والله ما هو بعيد^(٢).

(١) أَعْيَانُ الْعَصْرِ ج ٤ ص ٦٠١ وطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبُكِيِّ ج ٩ ص ٢٤٥ .

(٢) الطَّالِعُ السَّعِيدُ ص ٥٦٩ . وبعض عباراته في الْمُقَفَّلِي ج ٦ ص ٣٧١ .

وقال الأذفوي أيضاً: وسمعنا على شيخنا أثير الدين أبي حيان، أبقاه الله تعالى في خير، جزءاً أملاه عليه من لفظه، فيه عدة أحاديث، رواها بالإسناد، وفيه أشعار وأشياء، وقال: هو أشبه من رأيناه يميل إلى الاجتهاد^(١).

وقال الشَّجِيبي: بلغ درجة الاجتهاد أو كاد^(٢).

ووصفه الشُّبكي بأنه: المجتهد المطلق^(٣).

وذكر الأسنوي بأنه: قام من الاجتهاد بعِبءٍ، لا يُطبق أحدٌ حَمَلَه. وأنه: خاتمة المجتهدين^(٤).

وذكر اليافعي قولهم: إنه آخر المجتهدين^(٥).

وذكر السَّخاوي: أنَّ له معرفة بطرق الاجتهاد^(٦).

وقال الشُّيوطي: إنه وصل إلى درجة الاجتهاد^(٧).

ولعل هذا هو سبب عدم رضاه عن تسميته بقاضي القضاة

(١) الطَّالِع السَّعِيد ص ٥٨١ . وقول ابن حيان في حُسن المُحَاضَرَة ج ١ ص ٣١٨ .

(٢) مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص ١٦ .

(٣) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلشُّبكي ج ٩ ص ٢٠٧ .

(٤) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلأسنوي ج ٢ ص ٢٢٧ .

(٥) مِرْآة الْجَنَان ج ٤ ص ٢٣٦ .

(٦) فَتْح الْمُغِيث ج ١ ص ٩٠ .

(٧) حُسن المُحَاضَرَة ج ١ ص ٣١٧ .

وذكر أنه من الأئمة المجتهدين في: عَصْر سلاطين المماليك ج ٧ ص ٢٥٤ .

الشَّافِعِي.

قال الصَّفَدِي: وأخبرني فَتَحُ الدِّين: أنه ما كان يُعجبه قولُ من يقول: (قاضي القضاة الشَّافِعِي)، فإذا قلنا: (قاضي القضاة الشَّافِعِيَّة) قال: إيه هذا^(١).

تقي الدين بن دقيق العيد على رأس المئة السابعة

وقد عُدَّ ابن دَقِيقِ العِيد من المجتهدين المُجَدِّدين دينَ الأُمَّة، الذين أشار إليهم رسول الله ﷺ في الحديث الشريف:

عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله ﷺ قال: (إن الله يبعث لهذه الأُمَّة، على رأس كلِّ مئة سنةٍ من يُجدِّدُ لها دينها)^(٢).

وابن دَقِيقِ العِيد عُدَّ العالم المبعوث على رأس المئة السابعة.

(١) الوافي بالوفيات ج ٤ ص ١٩٧ وأعيان العصر ج ٤ ص ٥٨٩ وفي نسخة منه: (إنه هذا).

(٢) حَدِيث: إن الله يبعث... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي داود في: ٣١ كتاب الملاحم، ١ باب ما يُذكَّرُ في قَرْنِ المِئَةِ، ج ٤ ص ٤٨٠.

ورواه الحَاكِم في مُسْتَدْرَكه، والْبَيْهَقِي في المعرفة، وهو حَدِيثٌ صحيح. /
الجامع الصغير للسيوطي بشرح قبض القدير ج ٢ ص ٢٨١.

وانظر: المُسْتَدْرَك للحَاكِم ج ٤ ص ٥٢٢. وذكر الحديث عن المُسْتَدْرَك
السيوطي في الخصائص الكبرى ج ٣ ص ٣٢.

وانظر طرق الحديث ومخرجه أيضاً في: المُجَدِّدون في الإسلام:
عبد المتعال الصعيدي ص ٨-٩.

قال السُّيُوطِي في أَرْجُوزَةٍ سَمَّاها (تُخْفَةُ الْمُهْتَدِينَ بِأَخْبَارِ الْمُجَدِّدِينَ):

وَالسَّابِعُ الرَّاقِي إِلَى الْمَرَاقِي ابْنُ دَقِيقِ الْعَيْدِ بِاتِّفَاقٍ (١)

(١) الْمُجَدِّدُونَ فِي الْإِسْلَامِ لِلصَّعِيدِي ص ١٢ و ٢٥٨، وَالْقَصِيدَةُ أَيْضاً فِي: قَيْضُ الْقَدِيرِ لِلْمُنَاوِي ج ٢ ص ٢٨٢ وَعَوْنُ الْمَعْبُودِ عَلَى سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ج ٤ ص ١٨١ .
وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَسْمِيَةِ الْمُجَدِّدِينَ الَّذِينَ أَشَارَ إِلَيْهِمُ الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ السَّابِقُ.

قال ابن كَثِيرٍ: (ذَكَرَ كُلُّ طَائِفَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي رَأْسِ كُلِّ مِئَةِ سَنَةٍ عَدَافَةً مِنْ عُلَمَائِهِمْ، يُنْزَلُونَ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَيْهِ، وَقَالَ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: الصَّحِيحُ أَنَّ الْحَدِيثَ يَشْمَلُ كُلَّ فَرْدٍ مِنْ أَحَادِ الْعُلَمَاءِ مِنْ هَذِهِ الْأَعْصَارِ، مِمَّنْ يَقُومُ بِفَرْضِ الْكِفَايَةِ فِي آدَاءِ الْعِلْمِ عَمَّنْ أَدْرَكَ مِنَ السَّلَفِ إِلَى مَنْ يَدْرِكُهُ مِنَ الْخَلْفِ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ طَرُقِ مُرْسَلَةٍ وَغَيْرِ مُرْسَلَةٍ: يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمُ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولَهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ). / شَائِلُ الرِّسُولِ لابْنِ كَثِيرٍ ص ٤٩٥ .

وَأُورِدَ عَبْدُ الْمُتَعَالِ الصَّعِيدِي فِي: الْمُجَدِّدُونَ فِي الْإِسْلَامِ ص ١١ قَوْلًا لابْنِ كَثِيرٍ نَحْوَ قَوْلِهِ السَّابِقِ، ذَكَرَهُ الْمُنَاوِي فِي قَيْضِ الْقَدِيرِ ج ٢ ص ٢٨٢ .
وَقَالَ الصَّعِيدِي أَيْضاً: (وَقَالَ فِي جَامِعِ الْأُصُولِ: تَكَلَّمُوا فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَكُلُّ أَشَارٍ إِلَى الْقَائِمِ الَّذِي هُوَ مِنْ مَذْهَبِهِ وَهَلَّ الْحَدِيثُ عَلَيْهِ. وَالْأَوَّلُ الْعَمُومُ، فَإِنْ (مَنْ) تَقَعَ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ، وَلَا يَخْتَصِرُ أَيْضاً بِالْفُقَهَاءِ، فَإِنْ انْتِفَاعُ الْأُمَّةِ يَكُونُ أَيْضاً بِأَوَّلِي الْأَمْرِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَالْقُرَّاءِ وَالْوُعَاظِ، لَكِنَّ الْمَبْعُوثَ يَنْبَغِي كَوْنُهُ مَشَاراً إِلَيْهِ فِي كُلِّ مِنْ هَذِهِ الْفَنُونِ...). / الْمُجَدِّدُونَ فِي الْإِسْلَامِ لِلصَّعِيدِي ص ١١ .

انظر الكلام عن التجديد والمُجَدِّدِينَ فِي الْإِسْلَامِ فِي:

الْمُجَدِّدُونَ فِي الْإِسْلَامِ مِنَ الْقَرْنِ الْأَوَّلِ إِلَى الرَّابِعِ عَشَرَ ١٠٠هـ - ١٣٧٠هـ:
عَبْدُ الْمُتَعَالِ الصَّعِيدِي.



قال الصَّفَدِيُّ: وما أراه إِلَّا مَنْ بعثه الله تعالى على رأس كل مائة؛ لِيَجَدَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ دِينَهُمْ.

فإن الله بعث على رأس المئة الأولى: عُمَرُ بن عبد العَزِيزِ.

وعلى رأس المئة الثانية: الشَّافِعِيُّ.

وعلى رأس المئة الثالثة: ابن سُرَيْجٍ.

وعلى رأس المئة الرابعة: أبا حامد الإسفَرَايِينِي.

وعلى رأس المئة الخامسة: أبا حامد الغَزَالِي.

وعلى رأس المئة السادسة: الإمام فَخْر الدِّين الرَّازِي.

وعلى رأس المئة السابعة: الشيخ تَقِي الدِّين بن دَقِيق العِيد^(١).

➡ والمُجَدِّدون في الإسلام، على أساس كتابي التَّنبِئَة بمن يبعثه الله على رأس كل مئة للشُّيُوطِي، وَبُغْيَة الْمُعْتَدِّين وَمِنْحَة الْمُجَدِّين لِلْمَرَاغِي الجِرْجَاوِي، لأمين الخُولِي - القَاهِرَة، الطبعة الأولى، سنة ١٩٦٥م.

وتاريخ الأستاذ الإمام الشيخ مُحَمَّد عَبْدُه: للسَّيِّد مُحَمَّد رَشِيد رِضَا ج ١ أول المَقْدَمَة، وَفَيْض الْقَدِير لِلْمُنَاوِي ج ١ ص ١٠-١٢ و ج ٢ ص ٢٨١-٢٨٢ وَعَوْن المَعْبُود على سُنَن أَبِي دَاوُد ج ٤ ص ١٧٨-١٨٢ .

وانظر أيضاً: إِتْحَاف السَّادَة الْمُتَّقِينَ ج ١ ص ٢٦ .

(١) الوافي بالوَفَيات ج ٤ ص ١٩٧ .

وفي أَعْيَان العَصْرِ ج ٤ ص ٥٧٧-٥٨٠: (وهو - أي: تَقِي الدِّين بن دَقِيق العِيد - الذي بعثه الله على رأس المئة لِيَجَدَّ لِلْأُمَّةِ أَمْرَ دِينِهَا، وَيَجَدَّ لها ما اشتبه من قواعد شريعتهَا عند تَبَيُّنِهَا. وهؤلاء الذين أشار إليهم رسول الله ﷺ في قوله: «يبعث الله على رأس كل مئة سنة هَذِهِ الْأُمَّةَ مِنْ يَجَدُّ لها أَمْرَ دِينِهَا»، كان الأول على رأس المئة الأولى عُمَرُ بن عبد العَزِيزِ، ➡

.....

➔ وعلى رأس المئة الثانية الشافعي رحمه الله، وعلى رأس المئة الثالثة ابن سريج، وقيل: أبو الحسن الأشعري، ويمكن الجمع بينهما، فإن الأشعري جاء لأصول الدّين، لأن المعتزلة كانوا قد طبقوا الأرض فحجزهم رحمهم الله في قموع السّمسّم، وابن سريج جاء لتقرير الفروع.

وعلى رأس المئة الرابعة أبو حامد الإسفراييني، وقيل: سهل بن أبي سهل مُحَمَّد المَقُول فيه: النّجيب بن النّجيب، كان أحد عطاء الشّافعية الراسخين في الفقه والأصول والحديث والتّصوّف.

وعلى رأس المئة الخامسة حجة الإسلام أبو حامد الغزالي. وعلى رأس المئة السادسة الإمام فخر الدّين الرّازي. وعلى رأس المئة السابعة الشيخ تقي الدّين بن دقيق العيد.

ومن سعادة الشّافعية أن الجميع شافعيّون. فإن قلت: فكيف تعمل في عمّر بن عبد العزيز؟ قلت: ما كانت المذاهب الأربعة ظهرت ذلك الزمان.

وقد أنشد شيخ من أهل العلم في مجلس ابن سريج:

اثنان قد مَضيا فبُوركَ فيهما	عُمَرُ الخليفة ثم حِلَفُ السُّودْدِ
الشّافعيّ الألعِيّ مُحَمَّدٌ	إرثُ النّبوة وابنُ عَمِّ مُحَمَّدِ
أبشر أبا العبّاس إنك ثالثٌ	من بعدهم سَقِيّاً لثَرَبَةِ أَحْمَدِ

فصاح ابن سريج وبكى، وقال: لقد نَعَى إليّ نفسي، ومات في تلك السنة رحمه الله تعالى.

وزاد على ذلك بعضُ الفقهاء فقال:

والرابعُ المشهورُ سهلُ مُحَمَّدٍ	أضحى عظيمًا عند كلِّ مُوحِدٍ
يأوي إليه المسلمون بأسرهم	في العلم إن جاؤوا بخطبِ مُؤبِدٍ
لا زال فيما بيننا خير الورى	للمذهب المختار خير مُجدِّدٍ

وأنشد من لفظه لنفسه مولانا قاضي القضاة تاج الدّين أبو نصر ➔

وقال الشُّبْكِيُّ: لم نُدرِكْ أحداً من مشايخنا يختلف في أن ابن دَقِيقِ العَيْدِ، هو العالمُ المبعوثُ على رأس السبعِمائة، المشار إليه في الحديث

➡ عبد الوَهَّابُ الأنصاريُّ الشُّبْكِيُّ الشَّافِعِيُّ مُكْمَلاً على الآيات الأولى التي في ابن سُرَيْج:

مبعوثٌ للذين القويم الأملد
هَذَا وَعَلِمَهَا اقْرَأَنَّ فَعَدَّدَ
لنظير ذلك في فروع مُحَمَّدٍ
هَذَا وَذَاكَ لِيَهْتَدِيَ مَنْ يَهْتَدِي
يُنِيْنِي رَابِعُهُمْ فَلَا تَسْتَبْعِدِ
حزب الإمام الشَّافِعِيِّ مُحَمَّدٍ
هو حُجَّةُ الإسلام دون تَرَدُّدٍ
هو في أَصُولِ الدِّينِ أَيُّ مُؤَيَّدٍ
فالقَوْمُ بين مُحَمَّدٍ أو أَحْمَدٍ
أصحابنا فافهم وَأَنْصِفْ تَرْشُدِ
أَجْلَى دَلِيلٍ وَاضِحٍ لِلْمُهْتَدِي
دَعُ ذَا التَّعَصُّبِ وَالْمِرَاءِ وَقَلِّدِ
وَالْعَالِمُ المبعوثُ خَيْرٌ مُجَدِّدِ
يَا أَيُّهَا الْمَسْكِينُ لِمَ لَا تَقْتَدِي

ويقال إن الأشْعَرِيَّ الثالثُ الـ
والْحَقُّ لَيْسَ بِمُنْكَرٍ هَذَا وَلَا
هَذَا لِنُصْرَةِ أَصْلِ دِينَ مُحَمَّدٍ
وَضَرُورَةِ الْإِسْلَامِ دَاعِيَةً إِلَى
وَقَضَى أَنَا أَنَّ أَحْمَدَ الْإِسْفَرَا
فكلاهما فَرَدُّ الْوَرَى المَعْدُودُ مِنْ
وَالْخَامِسُ الْخَبَرُ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ
وَابْنُ الْخَطِيبِ السَّادِسُ الْمَبْعُوثُ إِذْ
وَالسَّابِعُ ابْنُ دَقِيقِ عَيْنٍ فَاسْتَمَعَ
وَانْظُرْ لِسِرِّ اللَّهِ أَنَّ الْكَلَّ مِنْ
هَذَا عَلَى أَنَّ الْمَصِيبَ إِمَامُنَا
يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُرِيدُ نَجَاتِهِ
هَذَا ابْنُ عَمِّ الْمُصْطَفَى وَسَمِيئُهُ
وَضَحَّ الْهُدَى بِكَلَامِهِ وَبِهَذِيهِ

ولم يزل الشيخ تَقِيُّ الدِّينِ بن دَقِيقِ العَيْدِ إِلَى أَنْ طُفِيَ سِرَاجُهُ الْوَهَّاجُ،
وَأَنَارَ عَلَيْهِ لَوَاعِجُ الْأَحْزَانِ وَهَاجَ). / انتهى كلام لَصَفِيٍّ فِي أَغْيَانِ الْعَصْرِ ج٤
ص ٥٧٧-٥٨٠ . وقصيدة لَشُبْكِيٍّ فِي كِتَابِهِ طَبَقَاتٍ لَشَّافِعِيَّةٍ ج ١ ص ٢٠٢-٢٠٣ .

وورد في مِرْآةِ الْجَنَانِ ج ٤ ص ٢٣٨: (جعلهم مُجَدِّدًا لِدِينِ الْأُمَّةِ
على رأس المئة السابعة).

المصطفوي النبوي صلى الله على قائله وسلم، وأنه أستاذ زمانه، علماً وديناً^(١).

ولم يرَ الشيخ عبد المتعال الصّعيدي أن يكون ابن دقيق العيد جديراً بلقب (المُجدّد لهذا القرن)، قال:

والذي يقطع عندي في اتفاقهم على أن ابن دقيق العيد كان مُجدّد هذا القرن أمران:

١- ما ذكره في حُطبة شرح الإمام من أنه يجب أن يجعل الرأي هو المأموم، والنصر هو الإمام، فتردّ المذاهب إليه، وتُردّ الآراء المنتشرة حتى تقف بين يديه، ولا يصحّ أن يجعل الرأي الذي هو فرع للنص أصلاً... فابن دقيق العيد في هذا يكاد يذهب إلى الأخذ بحرفية النصوص، وهذه نزعة أصحاب الجمود، وهو في هذا يخالف كل المخالفة الذين يجعلون العقل هو الأصل، ويذهبون إلى أنه لا إمام سوى العقل، فيحملون النص عليه، ولا يحملونه على النص، لأن دلالة النص ظنيّة، ودلالة العقل قطعية، والواجب حمل الظن على القطع، لا حمل القطع على الظن.

(١) طبقات الشافعية للسبكي ج ٩ ص ٢٠٩ . ونقل عنه القول في: طبقات الفقهاء الشافعية لابن قاضي شهبة ج ٢ ص ٢٤ وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣١٨ وعصر سلاطين المماليك ج ٣ ص ١٢٨-١٢٩ .

وهو إلى قوله (السبعائة) في: شذرات الذهب ج ٦ ص ٦ وجامع كرامات الأولياء ج ١ ص ٢٢٨ .

وأشار إلى قول السبكي ابن إياس في بدائع الزهور ج ١ ق ١ ص ٤١٢ .

٢- انتصاره لتلك الْمُخْتَصَرَاتِ المَعْقَدَةِ التي عُرِفَتْ فيما بعد باسم المتون، وكان ابن الحَاجِبِ وأقرانه من المتأخرين أول من سَنَّ هَذِهِ البِدْعَةَ في العلوم... وقد كان ابن دَقِيقِ العِيدِ - فيما أعلم - أول من انتصر لها، ودافع عنها في خُطْبَةٍ شرحه لِمُخْتَصَرِ ابن الحَاجِبِ الذي سماه (الجامع بين الأمهات).

وها نحن الآن نجني الآثار السيئة لهذه الطريقة، فكان هَمُّ العالم والمتعلم من العلم كَشَفِ الغامض من هذه الْمُخْتَصَرَاتِ، وحل المَعْقَدِ من عباراتها، وتضييع زمن التعليم في هذا من غير فائدة.

قال: ولا شك أن ابن دَقِيقِ العِيدِ يُحَمِّلُ وَزْرَ هذه الطريقة، ويتحمل ما جرَّته من ضرر على العلم والتعليم، ويكون بها جديراً في أن يُعَدَّ من أنصار التأخر والجمود، لا من أنصار النهوض والتجديد.

ولكن هذه الطريقة التي دافع عنها ابن دَقِيقِ العِيدِ هي التي قُدِّرَ لها الغَلَبَةُ بعده، وكان أصحابها هم الذين يُعَيِّنُونَ مُجَدِّدِي القرون، ولعل هذا كان من أسباب اتفاقهم على أنه مُجَدِّدُ هذا القرن^(١).

أقول:

ولو جارينا الشيخ الصَّعِيدِيَّ في رأيه هذا، فإننا نرى: أن ابن دَقِيقِ العِيدِ كان عالماً جليلاً، بلغ مرتبة الاجتهاد، وبَرَّ أقرانه، وكتبه خير شاهدٍ على ذلك، ولا يُهمنا بعد ذلك أنه كان مُجَدِّدُ القَرْنِ أو لم يكن.

(١) المُجَدِّدُونَ في الإسلام للصَّعِيدِيَّ ص ٢٧٢-٢٧٤ .

عقيدته

مَذْهَبُ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ بْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي الْعَقِيدَةِ هُوَ مَذْهَبُ
الإمام أبي الحَسَنِ الأشْعَرِيِّ.

وقد عَدَّ السُّبْكِيُّ الشَّيْخَ تَقِيَّ الدِّينِ مِنَ الطَّبَقَةِ السَّابِعَةِ مِنْ
طَبَقَاتِ الْأَشَاعِرَةِ^(١)، وَذَكَرَ السُّبْكِيُّ أَيْضاً انْتِصَارَ الشَّيْخِ ابْنِ دَقِيقِ
الْعِيدِ لِمَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ حِينَ قَرَّطَ الرِّسَالَةَ الْمَسْمُوءَةَ: (زَجَرَ الْمُفْتَرِي عَلَى
أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ)، الَّتِي صَنَّفَهَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ ضِيَاءُ الدِّينِ
أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عُمَرَ بْنِ يُوسُفَ بْنِ عُمَرَ بْنِ
عَبْدِ الْمَنَعِمِ الْقُرْطُبِيِّ، حِينَ وَقَعَ فِي عَصْرِهِ مِنْ بَعْضِ الْمُبْتَدِعَةِ هَجْوٍ فِي
أَبِي الْحَسَنِ (الْأَشْعَرِيِّ)، فَالَّفَهَا رَدّاً عَلَى الْهَاجِي الْمَذْكُورِ، وَبَعَثَ بِهَا إِلَى
شَيْخِ الْإِسْلَامِ تَقِيِّ الدِّينِ أَبِي الْفَتْحِ بْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ إِمَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ،
وَقَدْ كَانَتْ بَيْنَهُمَا صِدَاقَةٌ، لِيَقِفَ عَلَيْهَا. مِنْهَا:

أَسِيرَ الْهَوَى ضَلَّتْ خُطَاكَ عَنْ الْقَصْدِ فَهَا أَنْتَ لَا تُهْدَى لْخَيْرٍ وَلَا تُهْدِي
أَيُّجَحِدُ فَضْلَ الْأَشْعَرِيِّ مُوَحِّدُ وَمَا زَالَ يُهْدِي مِنْ مَعَانِيهِ مَا يُهْدِي
فَوَاللَّهِ لَوْلَا الْأَشْعَرِيُّ لَقَادْنَا ضَلَّالُكُمْ الْهَادِي إِلَى أَسْوَأِ الْقَصْدِ
وَكُتِبَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ تَقِيَّ الدِّينِ بْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ رِسَالَةٌ، تَضَمَّنَتْ
تَقْرِيطَ هَذِهِ الرِّسَالَةِ، مَادِحاً وَمُنْتَصِراً لِمَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ وَمَا فِيهَا:

فَلَا عَدِمَ الْإِسْلَامُ مِثْلَكَ سَاعِياً لَهُ رَاعِياً مَا اللَّهُ يَرَعَى وَيَطْلُبُ
إِذَا أَجْمَعَ الْبِدْعَى فِي الْعَيِّ أَمْرَهُ وَأَبْصَرَ مَا يُمْلِيهِ فَهُوَ الْمَذْبُذِبُ

(١) طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبْكِيِّ ج ٣ ص ٣٧٣ .

أَبِي لِي أَنْ يُسْتَهْزَمَ الْحَقُّ جَهْرَةً وَيُخَذَلَ أَنْصَارُ لَذَاكَ وَمَغْرِبُ
أُولَئِكَ قَوْمِ نَصْرٍ، أَنَّ ظُهُورَهُمْ عَلَى الْحَقِّ مَا دَامُوا، النَّبِيُّ الْمُقَرَّبُ^(١)
ويذهب الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد مذهب أهل السلف
في تركه التأويل، قال:

تجاوزت حدَّ الأكثرين إلى العُلَى وسافرت واستبقيتهم في المفاوزِ
وخضت بحاراً ليس يُعرفُ قدرُها وألقيت نفسي في فسيح المفاوزِ
ولججت في الأفكار ثم تراجع اختياري إلى استحسان دين العجائز^(٢)
واستحسان دين العجائز، كلمة ردَّدها قبله إمام الحرمين أبو
المعالي عبد الملك الجويني المتوفى سنة ٤٧٨ هـ.

قال أبو الفتح الطبري الفقيه: دخلنا على أبي المعالي في مرضه
فقال: (اشهدوا عليّ أني رجعت عن كل مقالة يخالف فيها السلف،
وأنى أموت على ما يموت عليه عجايز نيسابور)^(٣).

وعدم التأويل هو مذهب الإمام الأشعري في كتابه الإبانة^(٤).

(١) انظر رسالة (زجر المفتري)، وتقرئها لابن دقيق العيد في: طبقات الشافعية للسبكي ج ٣ ص ٤٢٣ وما بعدها.

(٢) الوافي بالوفيات ج ٤ ص ٢٠٨ وأعيان العصر ج ٤ ص ٦٠٠ .

(٣) طبقات الشافعية للسبكي ج ٥ ص ١٩١ في ترجمة الجويني. وانظر كلمة له في معناها في ص ١٨٥ .

(٤) للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري قولان في الألفاظ المؤهمة للتشبيه الواردة في القرآن والسنة مثل:

اليد، في قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ^٥﴾ - الفتح ١٠ .



.....

➔ والوجه، في قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ - الرَّحْمَنُ ٢٧ .

والاستواء، في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ - طه ٥ .

والنزل، في قوله ﷺ: (يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ، فيقول: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، وَمَنْ يَسْأَلُنِي فَأَعْطِيَهُ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ)^(١).

هذان القولان هما:

القول الأول: عدم التأويل، فله سبحانه يد تليق بذاته الكريمة، لكن ليست يدًا جارحة كأيدي المخلوقين، فيدّه تعالى يد صفة، وكذلك وجهه وجه صفة كالسمع والبصر^(٢). فاليد والوجه صفات خبرية ورد السمع بها فوجب الإقرار به كما ورد^(٣)، وكذلك الاستواء والنزل، هما صفة من صفاته، وفعل فعله في العرش يسمى الاستواء^(٤).

وهذا هو الذي قرره في كتابه الإبانة^(٥). وهي طريقة ➔

(١) حَدِيث: يَنْزِلُ رَبُّنَا... إلخ، في:

صحيح البخاريّ في: ١٩ كتاب التهجد، ١٤ باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، رقم ١١٤٥ . وفي: ٨٠ كتاب الدعوات، ١٤ باب الدعاء نصف الليل، رقم ٦٣٢١ . وفي: ٩٧ كتاب لتوحيد، ٣٥ باب قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ﴾ - لفتح ١٥، رقم ٧٤٩٤ . وصحيح مسلم، واللفظ له، في: ٦ كتاب صلاة المسافرين، ٢٤ باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل ولإجابة فيه، رقم ٧٥٨ . وكلها عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه ومالك وأحمد... وغيرهم. / شرح العقيدة الطحاوية، هامش ص ٢٦٩ .

(٢) تبيين كذب المفتري لابن عسكّر ص ١٥٠ .

(٣) الملل والنحل للشهرستاني ج ١ ص ١٣٢ والخطط للمقريزي ج ٢ ص ٣٦٠ .

(٤) تبيين كذب المفتري لابن عسكّر السابق.

(٥) قل الأشعري في الإبانة ص ٢١-٢٢: (وأن الله استوى على العرش على الوجه الذي قلناه، ➔

.

➡ السِّلَف (١).

فكان وَسْطاً بين: الْمُعْتَزِلَةِ الذين يقولون بالتأويل، فاليده معناها يد القدرة والنعمة، والاستواء بمعنى الاستيلاء، والنزول بمعنى نزول بعض آياته وملائكته. وبين الْمُشَبَّهَةِ الذين يقولون بأن يده تعالى هي يد جارحة، ووجهه هو وجه الصورة، والاستواء جلوس على العرش وحُلُول فيه، والنزول نزول ذاته بحركة وانتقال من مكان إلى مكان... (٢).

قال الذَّهَبِيُّ: رأيتُ لأبي الحَسَن أربعةَ تَواويف في الأَصُول، يذكر فيها قواعدَ مذهب السِّلَف في الصفات، وقال فيها: تُمرُّ كما جاءت. ثم قال: وبذلك أقول، وبه أدِين، ولا تُؤوِّل (٣).

القول الثاني: التأويل، أي: تأويل كل لفظ منها على وجه يحتملها ذلك اللفظ.

➡ فَأَوَّلُ اليَدِ بالقُدرة كَالْمُعْتَزِلَةِ (٤).

وبالمعنى الذي أردته، استواء مُنْزَهاً عن المُشَاسَّة والاستقرار والتمكُّن وحُلُول والانتقال... وأن له سبحانه وجهاً بلا كَيْف. كما قال: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلْسِ وَالْإِكْرَامِ﴾ الرَّحْمَن ٢٧. وأن له سبحانه يَدَيْن بلا كَيْف. كما قال سبحانه: ﴿خَلَقْتُ يَدَيْنِ﴾ - ص ٧٥، وكما قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ - لمائدة ٦٤، وأن له سبحانه عَيْنَيْن بلا كَيْف، كما قال سبحانه: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ - القمر ١٤.

- (١) المِلَل والنَّحْل للشَّهْرَسْتَانِي لسابق، وفيه: (ووصفوه إلى طريقة السِّلَف من ترك التعرُّض للتأويل).
- (٢) تَبْيِين كَذِب المُفْتَرِي لابن عَسَاكِر السَّيِّق.
- (٣) سِير أَعْلَام النُّبَلَاء لِلذَّهَبِيِّ ج ١٥ ص ٨٦.
- (٤) تاريخ المذاهب لإسلامية لأبي زُهْرَةَ ص ١٧٠ وذكر أن هُذ هو الذي قرره في (اللَّمْع)، لِكِنِّي لم أجده في كتاب اللَّمْع.

وذكر الشَّهْرَسْتَانِي في المِلَل والنَّحْل ج ١ ص ١٣٢ أن لَلْأَشْعَرِيَّ قولاً بجواز التأويل.

➡ وذكر لإيجي في لِمَوْفٍ ج ٨ ص ١١٠ و ١١١ أن التأويل أحد قولَي الشَّيْخ الأشْعَرِيَّ.

أدبه

تميّز ابن دَقِيق العِيد بأنه كان ذا أُسْلُوب جميل وشعر رقيق، مع بلوغه رتبة الاجتهاد في الأحكام الشرعية.

وتكفي في إقامة الدليل على صحة هذا القول نظرةٌ يسيرة في كتبه لا سيَّما مُقَدِّمة الكتاب، وفي أشعاره، التي سنورد طَرَفًا منها.

لذلك قال ابن سيّد الناس:

(له أدبٌ وَسَاعٌ... حتى لقد كان محمود الكاتب، المحمود في تلك

لذلك افترق الأشاعرة في تلك الألفاظ إلى قولين: أولهما لا يُؤوّل، والثاني يُؤوّل^(١).

ونقله الزَّيْدِيّ في إتحاف السَّادة المُتَّقِينَ ج ٢ ص ٤ عن ابن كَثِير القائل: (ذكروا للشيخ أبي حَسَن الأشْعَرِيّ ثلاثة أحوال: أوها: حال الاعتزل التي رجّع عنها لا مَحَالَّة.

الحال الثاني: إثبات الصفات العقلية السبعة وهي: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، ولبصر، والكلام. وتأويل الجزئية كالوجه واليدين ولقدم والساق ونحو ذلك.

والحال الثالث: إثبات ذلك كله من غير تكييف ولا تشبيه جرياً على مِنْوَال السَّلَف. وهي طريقته في لإبَانَةِ لتي صَنَّفَهَا آخِرًا، وشرحها لِبَاقِلَانِيّ ونقلها ابن عَسَاكِر، وهي لتي مل إليها البَاقِلَانِيّ وإمام الحَرَمَيْنِ وغيرهما من أئمة الأصحاب المتقدمين في أواخر أَقْوَاهِم. والله أعلم).

ونقله د. عبد الرَّحْمَن بن صالح لمحمود في كتبه موقف ابن تَيْمِيَّة من لأشاعرة ج ١ ص ٣٩١-٣٩٢ عن الزَّيْدِيّ، وقال بعده: (هذا النقل غير دقيق، إذ ليس للأشْعَرِيّ في الصفات الخبرية كالوجه واليدين قول بتأويلها).

أقول:

هذا قول مردود بما ذكره هؤلاء لعلماء، والأشاعرة أعلم الناس بقول شيخهم لأشْعَرِيّ، وقد يكون نقلهم عنه من أحد كتبه المفقودة الآن، خاصة وأنَّ ما وصل إلينا منها يسير جداً، كما قدمناه.

(١) حِطَّطَ لِلْمَقْرِيَزِيّ ج ٢ ص ٣٦٠ . ونظر: لمسامرة لابن أبي شَرِيف ص ٣٧ .

المذاهب، المشهود له بالتقدم فيما يشاء من الإنشاء، على أهل المشارق والمغرب، يقول: (لم ترَ عيني أدبَ منه)^(١).
قال الصَّفديّ: (وناهيك بمن يقول شهاب الدّين محمود في حقه هذا)^(٢).

وقال الصَّفديّ أيضاً: (قال لي الشيخ فَتَح الدّين بن سيّد الناس - وكان به خَصِيصاً -: كان الشيخ تَقِيّ الدّين مُمتعاً، إذا فَتَح له باب انقضت تلك الليلة في تلك المادة، حتى في شعر المتأخّرين

(١) الطّالع السّعيد ص ٥٧٠ والمُفَقَّى ج ٦ ص ٣٧٢ .

وهذا القول ذكره الصَّفديّ فقال: أخبرني الشيخ الإمام شهاب الدّين أبو الشّاء محمود قال: (ما رأيت في أهل الأدب مثله). / الوافي بالوفّيات ج ٤ ص ١٩٥ وأعيان الغُصْر ج ٤ ص ٥٩٠ .

وذكر كلام ابن سيّد الناس أيضاً بتصرّف يسير مع المحافظة على نصّ محمود الكاتب في: طَبَقَات الشّافعيّة للسُّبُكِّي ج ٩ ص ٢٠٩ وحُسن المُحَاَصَرة ج ١ ص ٣١٨ والدُّرَر الكَامِنَة ج ٥ ص ٣٥٠-٣٥١ والبَدْر الطّالع ج ٢ ص ٢٣١ . ونقل قول الشّهاب فقط بلفظ: (ما رأيت أعرف منه بصناعة الأدب) في: طَبَقَات الشّافعيّة للأُسْتَوَيّ ج ٢ ص ٢٢٧ .

وترجمة محمود الكاتب، أبي الشّاء شهاب الدّين محمود بن سلمان - أو سُليمان - بن فُهد الحنْبلِيّ الدَّمَشْقِيّ، كاتب السر، وعلامة الأدب، المُتَوَقَّى بِدَمَشْق سنة ٧٢٥هـ في: فَوَات الوَفّيات ج ٤ ص ٨٢ والذيل على طَبَقَات الحنابلة ج ٢ ص ٣٧٨ والنُّجُوم الرّاهِرة ج ٩ ص ٢٦٤ وشَذَرَات الدّهَب ج ٦ ص ٦٩ والبَدْر الطّالع ج ٢ ص ٢٩٥ وهامش الطّالع السّعيد ص ٥٧٠ .

(٢) الوافي بالوفّيات ج ٤ ص ١٩٥ وأعيان الغُصْر ج ٤ ص ٥٩٠ .

وَالْعَصْرَيْنِ^(١).

ولو لم يكن له إلّا ما تَضَمَّنَتْهُ خُطْبَةُ شَرْحِ الْإِلْمَامِ لِشَهِدِ لَهُ مِنَ الْأَدَبِ بِأَوْفَرِ الْأَقْسَامِ، وَقَوْلِهِ فِيهَا: (الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ). وَبَعْدُ: فَإِنَّ الْفَقْهَ فِي الدِّينِ مَنْزِلَةٌ لَا يَخْفَى شَرَفُهَا وَعُغْلَاهَا، وَلَا يَحْتَجِبُ عَنِ الْعُقُولِ طَوَالُهَا وَأَضْوَاهَا، وَأَرْفَعُهَا بَعْدَ فَهْمِ كِتَابِ اللَّهِ الْمَنْزِلَ الْبَحْثُ عَنْ مَعَانِي حَدِيثِ نَبِيِّهِ الْمُرْسَلِ، إِذْ بِذَلِكَ تَثَبَّتِ الْقَوَاعِدُ، وَيَسْتَقِرُّ الْأَسَاسُ، وَعَنْهُ يَقُومُ الْإِجْمَاعُ وَيَصْدُرُ الْقِيَاسُ، وَمَا تَقَدَّمَ شَرْعاً تَعَيَّنَ تَقْدِيمُهُ شَرْعاً، وَمَا كَانَ مَحْمُولاً عَلَى الرَّأْسِ لَا يَحْسُنُ أَنْ يُجْعَلَ مَوْضُوعاً.

لَكِنْ شَرَطَ ذَلِكَ عِنْدَنَا أَنْ يَحْفَظَ هَذَا النِّظَامَ، وَيُجْعَلَ الرَّأْيُ هُوَ الْمَأْمُومُ وَالنَّصُّ هُوَ الْإِمَامُ، وَتُرَدُّ الْمَذَاهِبُ إِلَيْهِ، وَتُضْمُ الْآرَاءُ الْمُنْتَشِرَةُ حَتَّى تَقِفَ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَأَمَّا أَنْ يُجْعَلَ الْفِرْعُ أَصْلاً يُرَدُّ النَّصُّ إِلَيْهِ بِالتَّكْلُفِ وَالتَّحْيِيلِ، وَيُحْمَلُ عَلَى أَبْعَدِ الْمَحَامِلِ بِلُطَافَةِ الْوَهْمِ وَسَعَةِ التَّخْيِيلِ، وَيُرْتَكَبُ فِي تَقْرِيرِ الْآرَاءِ الصَّعْبُ وَالذَّلُولُ، وَيُحْمَلُ عَلَى التَّأْوِيلَاتِ مَا تَنْفَرُ مِنْهُ النُّفُوسُ، وَتَسْتَنْكِرُهُ الْعُقُولُ، فَذَلِكَ عِنْدَنَا مِنْ أَرْدَى الْمَذَاهِبِ وَأَسْوَأِ طَرِيقَةٍ، وَلَا يُعْتَقَدُ أَنَّهُ تَحْصُلُ مَعَهُ النَّصِيحَةُ لِلدِّينِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَكَيْفَ يَقَعُ أَمْرٌ مَعَ رُجْحَانٍ مُنَافِيَةٍ؟ وَأَنْتَى يَصِحُّ الْوِزْنُ بِمِيزَانٍ مَالٍ أَحَدُ الْجَانِبَيْنِ فِيهِ؟ وَمَتَى يُنْصَفُ حَاكِمٌ مَلَكَتْهُ غَضَبِيَّةُ الْعَصْبِيَّةِ؟ وَأَيْنَ يَقَعُ الْحَقُّ مَنْ خَاطَرٍ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْحَمِيَّةِ؟ وَإِنَّمَا يَحْكُمُ بِالْعَدْلِ عِنْدَ تَعَادُلِ

(١) الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ السَّابِقِ.

الطرفين، ويظهرُ الجور عند تقابل المنحرفين... إلخ^(١).

وله النظم الفائق^(٢)، المشتغل على المعنى البديع، واللفظ الرائق، السهل الممتنع، والمنهج المستعذب المنيع، والذي يصبو إليه كل فاضل، ويستحسنه كل أديب كامل^(٣).

ومن مشهور شعره:

يَهيمُ قلبي طرباً عندما أَسْتَلِمُحُ البرقَ الحِجَازِيَا
ويستخفُّ الوجدُ قلبي وقد أَصْبَحَ لي حُسْنُ الحِجَى زِيَا
يا هَلْ أَقْضِي حاجتي من مَنَى وَأَنْحَرُ البُزْلَ المَهَارِيَا
وَأَرْتَوِي من زَمَزَمٍ فهو لي أَلَدُّ من رِيْقِ المَهَا رِيَا^(٤)

(١) الطالع السعيد ص ٥٨٧-٥٨٨ وطبقات الشافعية للشبكي ج ٩ ص ٢٣٠-٢٣١ .

وانظر إنشاءه الرفيع فيما كتبه إلى قاضي القضاة شهاب الدين أحمد بن الخليل الخويي، شافعاً ومتشوقاً، في: الوافي بالوفيات ج ٤ ص ١٩٧-١٩٨ وأعيان العصر ج ٤ ص ٥٩٠-٥٩١ . وانظر أيضاً: خطبة شرح مختصر ابن الحاجب في طبقات الشافعية للشبكي ج ٩ ص ٢٣١ .

(٢) تحدث عن شعره وبلاغته، وجمع ديوانه، السيد علي صافي حسين في كتابه: ابن دقيق العيد - حياته وديوانه. ص ١٠٩ وما بعدها.

(٣) الطالع السعيد ص ٥٨٩ . وانظر: البدايات والنهيات ج ١٤ ص ٢٧ وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣١٨ .

(٤) الطالع السعيد ص ٥٩١ والمقفى ج ٦ ص ٣٧٨ . والأبيات مع اختلاف يسير في: الوافي بالوفيات ج ٤ ص ٢٠١ وأعيان العصر ج ٤ ص ٥٩٥ وفوات الوفيات ج ٣ ص ٤٤٤ وبداية الزهور ج ١ ق ١ ص ٤١٢ .



ومن شعره:

تَمْنِيْتُ أَنَّ الشَّيْبَ عَاجِلَ لِمَتِّي وَقَرَّبَ مِنِّي فِي صَبَايَ مَزَارَهُ
لَاخُذَ مِنْ عَصْرِ الشَّبَابِ نَشَاطَهُ وَأَخَذَ مِنْ عَصْرِ الْمَشِيبِ وَقَارَهُ^(١)
ومنه:

وَقَائِلَةٌ مَاتَ الْكَرَامُ فَمِنْ لَنَا إِذَا عَضْنَا الدَّهْرَ الشَّدِيدُ بِنَابِهِ
فَقُلْتُ لَهَا مَنْ كَانَ غَايَةً قَصْدَهُ سَوَالًا لِمَخْلُوقٍ فَلَيْسَ بِنَا بِهِ
لَئِنْ مَاتَ مِنْ يُرْجَى فَمُعْطِيهِمُ الَّذِي يُرْجَوْنَهُ بَاقٍ فَلُوْذِي بِنَا بِهِ^(٢)
ومنه:

وَمُسْتَعِيدٌ قَلْبَ الْمُحِبِّ وَطَرَفَهُ بِسُلْطَانِ حُسْنٍ لَا يُنَازَعُ فِي الْحُكْمِ
➔ الجُزْل: جمع بازل، وهو البعير.

الإبل المَهْرِيَّة: بفتح الميم: منسوبة إلى مَهْرَة بن حَيْدَان، أب لقبيلة،
والجمع مَهَارِي. / لسان العرب مادة (مهر).

المَهَا: بقر الوحش، مفردة مَهَاة. / لسان العرب مادة (مها). والمراد هنا: الغَوَانِي.

(١) الطَّلَع السَّعِيد ص ٥٩٣ ومِلء العَيْبَة ج ٥ ص ٣٢٦ والوَافِي بِالْوَفَايَات
ج ٤ ص ٢٠١ وَأَعْيَان الْعَصْرِ ج ٤ ص ٥٩٥-٥٩٦ وَرِحْلَة الْعَبْدَرِيِّ ص ١٤٥
وَفَوَاتُ الْوَفَايَات ج ٣ ص ٤٤٥ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّة لِلْسُّبُكِيِّ ج ٩ ص ٢١٤
وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّة لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٣١ وَشَذَرَاتُ الدَّهَب ج ٦ ص ٦
والتاج المُكَلَّل ص ٤٦١ عن آثار الأدهار.

وفي مُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص ٣٥ ذكر البيت، وورد (في الشباب) بدلاً من (في
صباي) وقال: أنشدنا في أول ليلة رأيته.

(٢) الطَّلَع السَّعِيد ص ٥٩٠ والوَافِي بِالْوَفَايَات ج ٤ ص ٢٠٤ وَأَعْيَان الْعَصْرِ
ج ٤ ص ٥٩٤ وَالْمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٧٧.

متينُ الثَّقَى عَفُ الضميرِ عن الحَنَا
يناولُني مِسْوَأكَه فأظنُّه
وقال الشيخ تَقِي الدِّين:

كم ليلةٍ فيك وصلنا السُّرَى
قد كَلَّتِ العِيسُ فَجَدَّ الهَوَى
وكادتِ الأنفُسُ مِمَّا بها
واختلف الأصحابُ ماذا الذي
فَقِيلَ: تَعْرِيسُهُمْ سَاعَةً
قال الصَّفَدِي: ما أعرف لأحد من المتقدمين ولا من المتأخرين
حُسْنَ هذا المَخْلَص (٢).

وهو قول يُدُلُّ على شدة إعجابه، ولا يخلو من مبالغة.

ونظم في بعض الوزراء قوله:

مُقْبِلٌ مُدِيرٌ، بعيدٌ قريبٌ
مُحْسِنٌ مُذِنٌ، عدوٌّ حَبِيبٌ
عَجَبٌ من عجائب البرِّ والبرِّ
حر، ونوعٌ فردٌ، وشكلٌ عَجِيبٌ (٣)

(١) الطَّالِع السَّعِيد السابق. والوافي بالوَفَيَات ج ٤ ص ٢٠٥ وأَعْيَان العَصْرِ. والمُقَفَّى، السابقان.

(٢) الوافي بالوَفَيَات ج ٤ ص ٢٠٣ وأَعْيَان العَصْرِ ج ٤ ص ٥٩٢. وذكرت الأبيات في: قَوَات الوَفَيَات ج ٣ ص ٤٤٧، وهي إِلَّا الثاني والثالث في طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلشُّبْكِيِّ ج ٩ ص ٢١٤ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلأُسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٣١.

(٣) الطَّالِع السَّعِيد ص ٥٩٤ والوافي بالوَفَيَات ج ٤ ص ٢٠٥ وأَعْيَان ◀

وَحُلَاصَة ذَلِك مَا قَالَه الصَّفَدِي: (وشعره في غاية الحُسْن في الانسجام والعدوبة، وصحة المَقاصِد، وغوص المعاني، وجزالة الألفاظ، ولطف التركيب)^(١).

نقده الأدبي

للشيخ لَفَتَات نقدية بارعة، تُدُلُّ على ذكائه وبراعته في الأدب وغيره. قال القاضي شَهَاب الدِّين محمود: قال لي الشيخ تَقِيّ الدِّين بن دَقِيق العِند يوماً، قول أبي الطَّيِّب:

أَوْ كَانَ صَادَفَ رَأْسَ عَازَرَ سَيْفِهِ فِي يَوْمِ مَعْرَكَةٍ لَأَعْيَى عَيْسَى
فِي هَذَا شَيْءٍ غَيْرِ إِسَاءَةِ الْأَدَبِ؟ فَأَفَكَّرْتُ سَاعَةً، ثُمَّ قُلْتُ: نَعَمْ كُنِ
الْمَوْتُ مَا يَتَفَاوَتُ إِنْ كَانَ بِالسَّيْفِ أَوْ غَيْرِهِ، فَالْإِحْيَاءُ مِنَ الْمَوْتِ سَبِيلُ
وَاحِدَةٍ. فَقَالَ: أَحَسَنْتَ يَا فَقِيهَهُ، أَوْ كَمَا قَالَ.

قال الصَّفَدِي: وَهَذِهِ الْمَوَاحِظُ لَا تَصُدُّرُ إِلَّا مِنْ أَدِيبٍ كَبِيرٍ
كَالْجَاحِظِ أَوْ غَيْرِهِ^(٢).

خفة روحه

كَانَ خَفِيفَ الرُّوحِ لَطِيفاً، عَلَى نُشْكٍ وَوَرَعٍ، وَدِينٍ مَتَّبِعٍ، يُنْشِدُ

➡ العَصْر ج ٤ ص ٥٩٥ وَفَوَاتِ الْوَفَيَّاتِ ج ٣ ص ٤٤٨ .

(١) الوافي بِالْوَفَيَّاتِ ج ٤ ص ١٩٥ .

وَانْظُرْ قَوْلَ الشُّوْكَانِيِّ فِي الْبَدْرِ الطَّالِعِ ج ٢ ص ٢٣٢ .

(٢) الوافي بِالْوَفَيَّاتِ ج ٤ ص ١٩٥ وَأَعْيَانُ الْعَصْرِ ج ٤ ص ٥٨٩-٥٩٠ .

الشعر والموشح والزجل والبليق والمواليا، وكان يستحسن ذلك^(١).

وَرَعَهُ وَمَحَاسِبَتَهُ نَفْسَهُ

كان ديناً تقياً ورعاً، كثير المحاسبة لنفسه.

قال الأذفوي: حكى لي الشيخ ضياء الدين منتصر، قال: حكى لي القاضي معين الدين أحمد بن نوح قاضي أسوان وأذفو - وكان ثقةً -، قال: قرأ الشيخ ليلة، فاستمعتُ له، فقرأ إلى قوله: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ - المؤمنون ١٠١، فما زال يكررها إلى مطلع الفجر^(٢).

وكان الشيخ يقول: ما تكلمتُ كلمةً، ولا فعلتُ فعلاً، إلّا وأعددتُ

(١) الطالع السعيد ص ٥٨٣ وأورد أمثلة من الشعر على ذلك، والمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٧٥ نقلاً عن الأذفوي.

(٢) الطالع السعيد ص ٥٧٩ والمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٧٤ نقلاً عن الأذفوي، وأعيان العصر ج ٤ ص ٥٨٣ وطبقات الشافعية للسبكي ج ٩ ص ٢١١ وطبقات الشافعية للأسنوي ج ٢ ص ٢٣٠، والثلاثة بلا عزو.

وورد ذكر تقواه وورعه في:

تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٨٢ عن قُطْبِ الدِّينِ الْحَلْبِيِّ، وَطَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٢٧ والوافي بالوفيات ج ٤ ص ١٩٤ وفوات الوفيات ج ٣ ص ٤٤٣ ومِرْآةُ الْجَنَانِ ج ٤ ص ٢٣٦ وَشَذَرَاتُ الدَّهَبِ ج ٦ ص ٦ عن طَبَقَاتِ ابْنِ كَثِيرٍ، وَالدَّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ٥ ص ٣٤٩-٣٥٠ عن قُطْبِ الدِّينِ وَابْنِ الْبَرَزَالِيِّ وَابْنِ الزَّمْلَكَانِيِّ وَابْنِ سَيِّدِ النَّاسِ، وَابْنُ الدَّرَرِ الطَّالِعِ ج ٢ ص ٢٣٠ عن الدَّرَرِ.

له جواباً بين يدي الله عَزَّ وَجَلَّ (١).

وقال الأذفوي: وأخبروني بقُوص أنه لعب الشُّطرنج في صباه، مع زوج أخته الشيخ تقي الدين ابن الشيخ ضياء الدين، فأذّنوا بالعشاء فقاما فصلّيا، ثم قال الشيخ: نعود، فقال صهره: إن عادت العقربُ عُدنا لها. فلم يعدّ يلعبها (٢).

وقال ابن رُشيد: وشيخنا هذا رحمته الله قديم النجابة والإنابة، وجاور مَدَّة مَدِيدَة بِمَكَّة - شَرَفَهَا اللهُ -

وقال: أنشدني القاضي أبو العباس الغُمَارِيّ لنفسه، يمدح تقي الدين هذا، وخاطب بذلك أباه مَجْدُ الدِّين:

هُنَّتْ بِالْبَرِّ التَّقِيّ وَمَنْ يَكُنْ بَرًّا تَقِيًّا مِثْلَ ذَلِكَ يُنْتَجُ
إِنَّ الْمُقَدِّمَتَيْنِ مَهْمَا كَانَا صَدَقَا فَمِثْلُهَا النَتِيجَةُ تَهْرُجُ

وحكى لنا بعض أصحابنا، عن أبي العباس هذا، أن سبب قوله هذين البيتين أنهما كانا في زمن درسهما للعلم يحضران معاً، أعني أبا الفتح وأبا العباس الغُمَارِيّ، فوجده يوماً كَسِلاً، وكان عهده به دائم النشاط. فقال له: من أين لك الكسل يا تقيّ؟

فقال: ما أدري ما سببه، غير أنني فَوْتُ العشاء الآخرة عن وقتها.

(١) طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبْكِيِّ ج ٩ ص ٢١٢ وَأَعْيَانُ الْعَصْرِ ج ٤ ص ٥٨٣
وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ لِابْنِ قَاضِي شُهْبَةَ ج ٢ ص ٢٤ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ
لِلسَّخَاوِيِّ ج ١ ص ٩٠ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٦ ص ٥ وَجَامِعُ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ
ج ١ ص ٢٢٨ .

(٢) الطَّلَاعُ السَّعِيدُ ص ٥٨٢ .

لا أدري أذكر: بنوم، أو عذر غيره.

فقال أبو العباس هذين البيتين، يهنئ أباه برغي الثقي لأوقاته وجعله الكسل نتيجة لإخراج الفرض عن ميقاته، زاده الله تقى، وأمتع المسلمين ببقائه بمنّ الله تعالى^(١).

تشده

كان الشيخ تقي الدين متحرّراً في أقواله وأفعاله، متشدداً في البعد عن النجاسة^(٢).

وقد غلب عليه الوسواس في أمر المياه والنجاسات^(٣)، وله في ذلك أخبار ووقائع عجيبة^(٤).

قال قُطْبُ الدِّين: وبلغني أن جدّه لأُمّه الشيخ الإمام المحقق

(١) ملء العيبة ج ٣ ص ٢٦٥-٢٦٦ .

(٢) الطالع السعيد ص ٥٧١ وطبقات الشافعية للشبكي ج ٩ ص ٢١٠ .

(٣) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٨٢ والوافي بالوفيات ج ٤ ص ١٩٤ وأعيان العصر ج ٤ ص ٥٨٢ وفوات الوفيات ج ٣ ص ٤٤٣ والمقفى ج ٦ ص ٣٦٧ ونقل ذلك في ص ٣٧١ عن الشهاب أحمد بن يحيى بن فضل الله، والنجوم الزاهرة ج ٨ ص ٢٠٧ والدّرر الكامنة ج ٥ ص ٣٤٨ عن الذهبي، وطبقات علماء الحديث ج ٤ ص ٢٦٥ والتاج المكلّل ص ٤٦١ عن الصّلاح الصّفيدي والكُتبي والذهبي، والبدر الطالع ج ٢ ص ٢٢٩ عن ابن حجر، وهامش شرح التّبصرة والتذكرة ج ١ ص ٦٠ عن العبدري.

(٤) الوافي بالوفيات، وأعيان العصر، وفوات الوفيات، والنجوم الزاهرة، والدّرر الكامنة، والبدر الطالع، السابقة.

تَقِيّ الدِّين بن المُقْتَرَح، كان يشدد في الطهارة وبيالغ^(١).

وشكا الشيخ ابن دَقِيق العِيد إلى بعض الفقراء من أرباب القلوب وَسُوسَةً يجدها في الصلاة، فقال له: أَفْ لِقَلْبٍ يكون فيه غير الله. فقال ابن دَقِيق العِيد - وقد ذكر هذا الفقير المذكور - هو عندي خيرٌ من ألف فقيه^(٢).

واستمر تشدده به منذ صغره، فقد حكّت زوجة أبيه، أمّ أخيه الشيخ تاج الدِّين، بنت التيفاشي، قالت: بنى عَلَيّ والدّه، والشيخ تَقِيّ الدِّين ابن عشر سنين، فرأيتّه ومعه هاؤُن، وهو يغسله مرّاتٍ زمنًا طويلاً، فقلت لأبيه: ما هذا الصغيرُ يفعلُ؟

فقال له: يا مُحَمَّدُ، أي شيء تعملُ؟

فقال: أريد أن أُرْكَبَ حَبْرًا، وأنا أغسل هذا الهاؤُن^(٣).

قال التَّحِيْبِيّ: وقد التزم التشديد والتضييق على نفسه في العبادات، وبالغ في ذلك حتى ربما أفضى به الأمر إلى وَسْوَاسٍ يَعْتَرِيهِ في خاصّة نفسه، لا يفتي به الناس، فتلحقه منه مشقّة عظيمة.

(١) تَذَكُّرَةُ الْحَفَاط ج ٤ ص ١٤٨٣ وفيه: (وكان يشدد)، وهذه الواو مَزِيدَة من نسخة التَذَكُّرَةِ الْمَكِّيَّة، والأوّل حذفها، لورود القول في الدَّرَرِ الْكَامِنَةِ بلا واو في ج ٥ ص ٣٤٨، والسياق يقتضي حذفها. ولأن إثباتها يحوّل الكلام إلى معنى آخر.

(٢) مِرْآة الْجَنَان ج ٤ ص ٢٣٧.

(٣) الطَّلَع السَّعِيد ص ٥٧١ وَطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلْسُّبْكِيِّ ج ٩ ص ٢١٠ . وانظر: الْمُقَفِّي ج ٦ ص ٣٦٧ .

وقال: رأيته يوماً وقد قام لصلاة العَصْرِ، فلمّا أراد أن يرفع يديه ليكبّر تكبيرة الإحرام لم يَقْدِرْ إلّا بعد الجهد إجلالاً لاسم الله تعالى فيها أحسب، فارتعدت فرائضه، حتى دُعِرْتُ من حاله، وهالني أمره، وأشفقتُ منه^(١).

وقال العَبْدَرِيّ: ومن جملة ما يصحبه من الوَسْوَاسِ أنه لا يُمَسُّ منه عضو ولا لباس، بل يقتصر الوارد عليه على الإشارة بالسلام إليه وحطّ الرأس، على العادة الذميمة، بين يديه^(٢).

وقال التَّجِيبِيّ: ولقد غلب عليه هذا الأمر - الوَسْوَاسِ - في كثير من حاله، فلا يكاد يَمَسُّ ثوبه ثوبَ غيره لَفَرَطِ تحفُّظه^(٣).

وقال الصَّفَدِيّ: وكان من شدة وَسْوَاسِهِ ما يجلس على جُؤْخ ولا يقربه. وكان في بعض الأيام طلع إلى السلطان حُسام الدّين، وهو جالس على طَرَاة جُؤْخ، فجلس معه عليها، وقضى شغله، وعاد إلى بيته، ونزع كل ما عليه وغسله، فقالوا له: يا سَيِّدِي، لا كنتَ جلستَ عليها، فقال: فَكَّرْتُ إن جلستُ دونه أكن قد أهنتُ منصبَ الشرع، وهو أمر ما يزول، فجلستُ معه وغسلتُ ما عَلَيَّ فزال^(٤).

وقال التَّجِيبِيّ: ولا تطيب نفسه بالجلوس في موضع جلس فيه غيره، إلّا أن يُبَسِّطَ له فيه بساط يَخْصُه. ورأيْتُ حاجبه يضع له

(١) مُسْتَفَاد الرُّحْلَة ص ١٧ .

(٢) رِحْلَة العَبْدَرِيّ ص ١٣٩ .

(٣) مُسْتَفَاد الرُّحْلَة السابق.

(٤) أَعْيَان العَصْرِ ج ٤ ص ٥٨٦-٥٨٧ .

حَصِيراً طَوِيلًا يَمْتَدُّ مِنْ بَابِ الْقَاعَةِ الَّتِي يَسْكُنُ بِهَا فِي الْكَامِلِيَّةِ، إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي يَقْعُدُ فِيهِ لِلِاقْتِاعِ الدَّرْسِ، وَلَا يَمْشِي عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَيُضَعُّ لَهُ عِنْدَ آخِرِهِ سَجَّادًا، وَيُخْرَجُ هُوَ فَيُضَعُّ عَلَى السَّجَّادَةِ سَبْنِيَّةَ يَمَنِيَّةٍ، وَحِينَئِذٍ تَطِيبُ نَفْسَهُ بِالْقَعْدِ عَلَيْهِ^(١).

وَقَالَ الْعَبْدَرِيُّ: حَدَّثَنِي عَنْهُ بَعْضُ مَنْ أَثِقَ بِهِ: أَنَّهُ يَأْتِي إِلَى جَانِبِ الْمَاءِ فِي شِدَّةِ الْبَرْدِ فَيَنْغَمِسُ فِيهَا بِثِيَابِهِ لِأَقْلٍ وَشَوْسَةٍ تَعْتَرِيهِ، حَتَّى أَثَرُ ذَلِكَ فِي ضَعْفِ قُوَّتِهِ، وَلاَحَ أَثَرُهُ فِي اخْتِلَالِ صِحَّتِهِ. وَقَالَ: وَرَأَيْتُهُ وَهُوَ يُمْلِي عَلَيَّ مِنْ حَدِيثِهِ، يُمَسِّكُ الْكِتَابَ بَعُودَيْنِ، وَلَا يَمَسُّهُ بِيَدِهِ، وَيَعَانِي تَصَفُّحَهُ كَذَلِكَ، فَيُكَابِدُ مِنْهُ شِدَّةً، لَهَبُّهَا يُضْرَمُ، وَحَبْلُ الرَّاحَةِ لِأَجْلِهَا يُضْرَمُ، وَيَحِلُّ بِالْكِتَابِ مِنْهُ الْعَذَابُ الْمُهِينُ وَالْبَلَاءُ الْمُبْرَمُ^(٢).

وَقَالَ التُّجِيبِيُّ: وَأَنَيْتُهُ الَّتِي يَشْرَبُ مِنْهَا مَحْمِيَّةٌ عَنْ غَيْرِهِ. طَلَبْتُ يَوْمًا مِنْ خَادِمِهِ أَنْ يَنَاولَنِيهَا لِأَسْكُبَ مِنْهَا مَا أَضْحَجُ بِهِ دَوَاتِي، قَبْلَ أَنْ أَعْلَمَ مِنْ حَالِهِ مَا عَلِمْتُ، فَلَمْ يَفْعَلْ خَوْفًا مِنْهُ، وَأَفْرَغَ لِي مِنْهَا فِي دَوَاتِي مِنْ غَيْرِ أَنْ يَلصِقَهَا بِهَا. وَكَذَلِكَ أَنَيْتُهُ الَّتِي يَتَوَضَّأُ مِنْهَا مَمْنُوعَةٌ مِنْ سِوَاهُ، لَا يَشَارِكُهُ فِي اسْتِعْمَالِهَا أَحَدٌ.

وَأَمَرَنِي يَوْمًا أَنْ أَبْرِيَ لَهُ قَلَمًا، وَلَمَّا بَرَيْتُهُ دَفَعْتُهُ إِلَيْهِ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَحُطَّهُ بِالْأَرْضِ، حَتَّى جَاءَ خَادِمُهُ الْمُخْتَصَّصُ بِهِ، الْمُؤْتَمَنُ عِنْدَهُ لِهَذَا الشَّانِ، فَأَمَرَهُ بِغَسْلِهِ، وَحِينَئِذٍ تَنَاوَلَهُ، مَعَ اعْتِقَادِ طَهَارَةِ يَدِي وَبَدَنِي، لِأَنِّي لَمْ أَبْرَحْ مِنْ ذَلِكَ الْمَجْلِسِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ حَتَّى حَضَرْتُ وَقْتُ صَلَاةٍ مِنْ

(١) مُسْتَفَادُ الرَّحْلَةِ السَّابِقِ.

(٢) رَحْلَةُ الْعَبْدَرِيِّ ص ١٣٩.

الفرائض، فأمرني أن أتقدّم للصلاة به، فلم أفعل.

وكثيراً ما يعتري هذا الوسواس الفضلاء، نعوذ بالله منه، فقد ذكر أن الشيخ الفقيه الإمام الحافظ أبا القاسم بن عساكر مؤرخ الشام كان يعتريه عند افتتاح الصلاة أمر عظيم. وكذلك الشيخ الفقيه الإمام الفاضل أبو الحسن بن الفضل المقدسي، شيخ بعض أسياننا، كان لا يدخل في الصلاة إلا بأمر شديد^(١).

تصفه وكرامات

سلك الشيخ تقي الدين طريق التّصوّف، وجرت على يده الكرامات. قال اليعمريّ ابن سيّد الناس: له بالتجريد تخلّق، وبكرامات الصالحين تحقّق^(٢).

وقال الأذفوي: وكان له نصيب مما ينسب إلى الصالحين من الكرامات، وما يعزى إليهم من المكاشفات، حكى لي الشيخ المحدث شهاب الدين أحمد بن أبي بكر الزبيري، قال: كان فلان - وسمّاه - سمع كتاب صحيح مسلم، وفاته ميعاد، فقال للتّقيّ العمريّ: أعذ لي الميعاد. فقال: ما يُعاد إلا أن تطعمنا كذا، فدعانا، وهياً لنا ما ذكرنا، وحضرنا عنده، ثم غاب زمناً طويلاً، ثم حضر، فقلنا: أبطأت. قال:

(١) مُسْتَفَاد الرُّحْلَة ص ١٧-١٨ .

(٢) الطّالِع السَّعِيد ص ٥٧٠ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلْسُّبُكِيِّ ج ٩ ص ٢٠٩ والمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٧٢ والدُّرَر الكَامِنَة ج ٥ ص ٣٥٠ وحُسْن المُحَاضَرَة ج ١ ص ٣١٨ والبَذَر الطّالِع ج ٢ ص ٢٣١ والتّاج المُكَمَّل ص ٤٦٢ .

كنت عند الصاحب زَيْن الدِّين، ووالي مِصر عنده، فحضر بريدي، وناول الوالي كتاباً، فقال: اطلبوا المقدم. فقال له الصاحب: ما بالك؟ فقال: طلب أن يُقرأ البُخاري بسبب التتار، وذكر أمر الجيش. قال له الصاحب: وما تريد بالمقدم؟ فقال: يجمع المُحدِّثين. فقال الصاحب: المقدم ما يقوم بهذا، أنا أَتكفل لك بهذه القضية، وأخرج البُخاري في اثني عشر مجلداً، وذكر الجماعة فواعدنا، واجتمعنا، وقرأنا البُخاري، وبقي ميعادُ آخرناه حتى نختِمه يوم الجمعة.

فلما كان يوم الجمعة، رأينا الشيخ تقي الدِّين بالجامع، فسألنا عليه، فقال: ما فعلتم ببُخاريكم؟ قلنا: بقي ميعادُ آخرناه؛ لنكمله اليوم، فقال: انفصل الحال من أمس العصر، ويات المسلمون على كذا...، فقلنا: نخبر عنك؟ فقال: نعم.

فجاء الخبر بعد أيام بذلك.

قال: فقال الشيخ فَتَح الدِّين مُحَمَّد بن سيِّد الناس: وأخبرني بذلك صاحبنا الفقيه كَمال الدِّين مُحَمَّد بن عَلِي بن عبد القادر الهمداني، وذكر أن ذلك كان في سنة ثمانين (أي: وستائة) بعدما عاث التتار في البلاد، وساق الحكاية، وزاد فيها: أن كَمال الدِّين قال للشيخ: هذا بيقين؟ وأنه قال له: أو يقال هذا عن غير يقين؟ قال: فقلتُ له: عن معينة، أو بخبر؟ فقال: بل عن خبر.

ولقد كنا بقُوص نُخبرُ بأخبارهم في وقعة (عين جالوت) منزلةً منزلةً، في قدومهم وذهابهم^(١).

(١) الطَّالِع السَّعِيد ص ٥٧٧-٥٧٨. وانظر مُختَصَرها في: أَعْيَان العَصْر ج ٤ ◀

قال الأذفوي: وأخبرني أيضاً الزُّبَيْرِي: أنه لما خرج الأمير عَلم الدِّين الدَّوَادَارِيّ مسافراً، توجَّه إليه الجَمَاعَةُ مودِّعين، منهم أبو عَمْرُو بن سَيِّد الناس وأمثاله، ودعوا له، وقالوا: نراك في خير إن شاء الله تعالى وعافية، فقال: لهذا الشيخ متاعكم ابن دَقِيق العِيْد يقول: إني ما أرجع. فقالوا: يكذبون عليه.

فلما حضروا إلى الشيخ أخبروه، قال: نعم ما بقى يرجع، فلم يرجع^(١). ومن كَرَامَاتِهِ ما ذكره الشُّبْكِي في طبقاته: المشي على الماء^(٢). وله كَرَامَاتٌ أُخْرَى^(٣)، كلها تُدُلُّ على صفاء نفسه، وتقواه وورعه، فإن الكَرَامَةَ لا تُنال إلا بالصَّلاح وقوة الإيمان بالله عزَّ وجلَّ. قال اليافعي: وكان له اعتقاد حَسَن في المشايخ وأهل الصَّلاح، حتى بلغني أنه كان يزور بعض المشايخ، فإذا بلغ إلى بابه نزل عن البَعْلَةِ، ونزع الطَّيْلَسَانَ والعِمَامَةَ، ودخل عليه بطَاقِيَّة على رأسه^(٤).

➡ ص ٥٨٣ وطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلشُّبْكِي ج ٩ ص ٢١١ وطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلأُسْتَوِيِّ ج ٢ ص ٢٣٠ والمُفَقِّ ج ٦ ص ٣٧٣ والدُّرَرُ الكَامِنَةُ ج ٥ ص ٣٥٠ عن ابن سَيِّد الناس، وجامع كَرَامَاتِ الأولياء ج ٢ ص ٢٢٧-٢٢٨.

(١) الطَّالِعُ السَّعِيدُ ص ٥٧٨. وأشار إلى هذه الكَرَامَةِ: الصَّفَدِيّ في أَعْيَانِ العَصْرِ، والشُّبْكِيّ في طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ، والمُفَقِّ، السابقة.

(٢) طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلشُّبْكِيّ ج ٢ ص ٣٣٩. ونقله عنه النُّبْهَانِيّ في جَامِعِ كَرَامَاتِ الأولياء ج ١ ص ٤٩.

(٣) ورد بعضها في: المصادر السابقة، وطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلأُسْتَوِيِّ ج ٢ ص ٢٣٠ ومِرْآةُ الجَنَانِ ج ٤ ص ٢٣٧ وجامع كَرَامَاتِ الأولياء ج ١ ص ٤٩ و٢٢٨.

(٤) مِرْآةُ الجَنَانِ ج ٤ ص ٢٣٦-٢٣٧.

عزة نفسه

كان عَزِيزَ النفس. لما وصل الشيخ شَرَفُ الدِّينِ المُرْسِي إلى قُوص، قرؤوا عليه شَيْئاً من النَّحو، فسألهم عن سؤال فسكتوا، فقال: أراني أتكلّم مع حمير؟ فلم يَعِدِ الشيخُ تَقِيَّ الدِّينِ إليه بعدها^(١).

تحريه الصدق

كان الشيخ متَحَرِّياً للصدق دائماً. ومن ذَلِكَ التَّحَرِّي أنه كان يخاطب عامة الناس، السلطانَ فَمَنْ دُونَهُ: يا إنسانُ.

وإن كان المخاطب فقيهاً كبيراً قال: يا فقيهُ. وتلك كلمة لا يسمح بها إلا لابن الرِّفْعَةِ ونحوه.

وكان يقول للشيخ علاء الدِّينِ البَاجِي: يا إمامُ. ويخصُّه بها^(٢).

كرمه

كان كريماً جَوَاداً سَخِيّاً.

قال الأذْفُوي: أَخْبَرَنَا شيخنا العَلَامَةُ علاء الدِّينِ القُونَوِي رَحِمَهُ اللهُ: أنه كان يُعْطِيهِ في كثير من الأوقات الدراهمَ والذَّهَبَ.

وحكى الشيخ نجم الدِّينِ مُحَمَّد بن عقيل البَالِسِي: أنه قدم في الجفل، فحضر عنده، وتكلم، فأرسل إليه مائتي درهم، ثم وَلَّاه النِّيَابَةَ

(١) الطَّالِع السَّعِيد ص ٥٨٢ .

(٢) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلْسُّبْكِي ج ٩ ص ٢١٢ . وانظر خطابه عامة الناس في: جامع كَرَامَات الأولِيَاء ج ١ ص ٢٢٨ .

بمضر.

وحكى صاحبنا مُحَمَّد بن الحواسيني الفَرَضِي القُوصِي - وكان من طَلَبَة الحَدِيث، وأقام بالقَاهِرَة مَدَّة في زمن الشيخ - قال: كان الشيخ يُعطيني في كل وقت شيئاً، فأصبحت يوماً مفلساً، فكتبت ورقة وأرسلتها إليه، فيها:

(المملوك مُحَمَّد القُوصِي أصبح مضروباً)، فكتب لي بشيء.

ثم ثاني يوم كتبت: (المملوك ابن الحواسيني)، فكتب لي بشيء.

ثم ثالث يوم كتبت: (المملوك مُحَمَّد).

فطلبني، وقال لي: من هو ابن الحواسيني؟ فقلت: المملوك.

قال: ومن هو القُوصِي؟ قلت: المملوك.

قال: تُدَلِّس عَلَيَّ تَدْلِيسَ الْمُحَدِّثِينَ؟ قلت: الضرورة.

فتبسم وكتب لي.

وسمعت كُلاً من الشيخين العالمين شمس الدين مُحَمَّد بن عَدْلَان، وشمس الدين مُحَمَّد بن القَمَّاح يقولان: سمعناه يقول: (ضابط ما يُطلب مني أن يجوز شرعاً، ثم لا أَبْخُلُ)^(١).

وكرمه الكثير غالباً ما يُوقعه في فاقة شديدة، يحتاج بها إلى الاستدانة

(١) الطَّالِع السَّعِيد ص ٥٧٦-٥٧٧. ونقل في المُقَفَّى ج ٦ ص ٣٧٢ عن الأذفوي - أي: صاحب الطَّالِع السَّعِيد - قصة ابن الحواسيني، لكن الاسم فيه هو مُحَمَّد الجواشني، بدلاً من مُحَمَّد بن الحواسيني.

وقوله: (ضابط ما يطلب مني...) في فَتْح المُغِيث لِلْسَّخَاوِي ج ١ ص ٩٠.

من الآخرين.

قال الأذفوي: حكى لي شيخنا قاضي القضاة أبو عبد الله مُحَمَّد بن جَمَاعَة أنه كان عنده أمين الحكم بالقاهرة، وكان فيه اجتهاد في تحصيل مال الأيتام. قال شيخنا: فأحضر عندي مرة الشيخ تقي الدين، وادعى بدين عليه للأيتام، فتوسطت بينهما. وقررت معه أن تكون جامكية (الكاملية) للدين، و(الفاضلية) لكلفه. ثم قلت: أنا أشح عليك بسبب الاستدانة، فقال: ما يوقعني في ذلك إلا محبة الكتب.

وحكى لي شيخنا تاج الدين مُحَمَّد بن أَحْمَد الدُّشَنَوي قال: حضرت عنده ليلة، وهو يطلب شمعة فلم يجد معه ثمنها، فقال لأولاده: فيكم من معه درهم؟ فسكتوا، وأردت أن أقول: معي درهم، فخشيت أن ينكر عليّ، فإنه كان إذ ذاك قاضي القضاة. فكرر الكلام، فقلت: معي درهم. فقال: ما سكوئك؟

وكان الشيخ تاج الدين تلميذه وتلميذ أبيه وابن صاحبه. والشيخ تقي الدين والشيخ جلال الدين - والد شيخنا تاج الدين - تزوجا بنتي البرهان ابن الفقيه نصر.

وحكى القاضي شهاب الدين بن الكويك التاجر الكارمي رحمه الله قال: اجتمع به مرة فرأيتُه في ضرورة، فقلت: يا سيّدنا ما تكتب ورقة لصاحب اليمَن؟ اكتبها وأنا أقضي فيها الشغل، فكتب ورقة لطيفة، فيها هذه الأبيات:

تجادل أرباب الفضائل إذ رأوا بضاعتهم موكوسة الحظ في الثمن

فقالوا عَرَضْنَاهَا فَلَمْ نُلَفِّ طَالِباً وَلَا مَنْ لَهُ فِي مِثْلِهَا نَظَرٌ حَسَنٌ
وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا رَفْضُهَا وَاطِّرَاحُهَا فَقُلْتُ لَهُمْ: لَا تَعْجَلُوا، السُّوقُ بِالْيَمَنِ
وَأَرْسَلَهَا إِلَيْهِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ مَائَتِي دِينَارٍ، وَاسْتَمَرَ يَرْسُلُهَا كُلَّ سَنَةٍ إِلَى
أَنْ مَاتَ - يَعْنِي صَاحِبَ الْيَمَنِ - .

وحصل له مرةً ضرورةً، فسافر إلى الصَّعِيدِ، وتوجَّه إلى أَسْنَا للشيخ
بهاء الدِّين، فأعطاه دراهم وكتباً، وأعطاه شمسُ الدِّين أَحْمَدُ بنَ السَّديد
شيئاً له صورة^(١).

وقد صور حاله عند شدة فقره، بقوله رَحِمَهُ:

لَعَمْرِي لَقَدْ قَاسَيْتُ بِالْفَقْرِ شِدَّةً وَقَعْتُ بِهَا فِي حَيْرَةٍ وَشَتَاتٍ
فَإِنْ بُحْتُ بِالشَّكْوَى هَتَكْتُ مَرُوءَتِي وَإِنْ لَمْ أَبْحُ بِالصَّبْرِ خِفْتُ مَمَاتِي
فَأَعْظُمَ بِهِ مَنْ نَازَلَ بِمُلَمَّةٍ يُزِيلُ حَيَائِي أَوْ يُزِيلُ حَيَاتِي^(٢)

وفاته لأصحابه

كان الشيخ ابن دَقِيقِ العِيدِ باراً بأصحابه، وفيّاً لهم، حتى بعد
وفاتهم.

(١) الطَّالِعُ السَّعِيدُ ص ٥٩٤-٥٩٦، والمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٨١ نقلاً عن
الأدْفُوِّيِّ مُخْتَصَرًا.

وحكاية ابن الكُوَيْكِ نقلها عن الأَدْفُوِّيِّ: الصَّفْدِيُّ في الوافي بالوَفَيَّاتِ ج ٤
ص ٢٠٦ وفي أَعْيَانِ العَصْرِ ج ٤ ص ٥٩٧ .

(٢) الوافي بالوَفَيَّاتِ ج ٤ ص ٢٠٢ وَأَعْيَانِ العَصْرِ ج ٤ ص ٥٩٦ وَفَوَاتِ
الوَفَيَّاتِ ج ٣ ص ٤٤٥-٤٤٦ .

قال ابن حَجَرٍ: قرأت بخط مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَنِ العُثْمَانِي قاضي صَفَد، أخبرني الأمير سَيْف الدِّين بَلْبَانَ الحُسَامِي قال: خرجت يوماً إلى الصحراء، فوجدتُ ابن دَقِيق العِيْد في الجَبَّانة واقفاً، يقرأ ويدعو ويبكي، فسألته، فقال: صاحب هذا القبر كان من أصحابي، وكان يقرأ عَلَيَّ فمات، فرأيتُه البارحة، فسألته عن حاله، فقال: لما وضعتُموني في القبر، جاءني كلب أنفط كالسَّبُع، وجعل يُرَوِّعني فارتعبت، فجاء شخص لطيف في هيئة حَسَنَة، فطرده، وجلس عندي يؤنسني، فقلت: من أنت؟ فقال: أنا ثواب قراءتك سورة الكهف يوم الجمعة^(١).

تسامحه

كان عديمَ البطش قليلَ الإساءة.

ومن مشهور حكاياته في ذلك: قضية قُطْب الدِّين بن الشَّامِيَّة، وأنَّه كلَّمه بحضرة الناس كلاماً تألَّم منه. وقام من المجلس، وظن الناس أنه يقابله، فلم يفعل، وسألوه عن ذلك، فقال: خشيت أن يُعَيَّر بذلك. ومات الشيخ، وحصل لابن الشَّامِيَّة من الأمير رُكْن الدِّين بِبَرَس ما حصل. فكان كثيرٌ من الناس العارفين يجعلونه مقابلة له عن الشيخ. وقال الأُدْفُوِّي أيضاً: وحكى لي صاحبنا الفقيه العَدْل شَرَف الدِّين مُحَمَّد الإخْمِيْمِي المعروف بابن القَاسِم، قال: كنَّا بين يديه، والموقعون، وهو، بمجلس الحكم بالكَامِلِيَّة، وإذا بشخص هجم وقصده،

(١) الدَّرَر الكَامِنَة ج ٥ ص ٣٥٢ والبَذَر الطَّالِع ج ٢ ص ٢٣١-٢٣٢ عن ابن حَجَرٍ.

ومنعهُ الرُّسُلَ منعاً عَنِيفاً، فرماهم بيده، وقال بصوت قوي: من هذا حتّى تمنعوني منه؟ أخليفة هذا؟ فنظر الشيخُ إلى ذلك الشخص لحظة، وعمل بيده، فأقبل يأتني، وفتح أصابعه.

وأخبرني برهان الدّين المِصْرِيّ الحَنْفِيّ الطيّب، وكان قد استوطن قُوصَ سنين، قال: كنت أباشر وَقُفّاً، فأخذه مني شمس الدّين مُحَمَّد، ابن أخي الشيخ، وولّاه لآخر، فعزّ عَلَيّ، ونظمتُ أبياتاً في الشيخ فبلّغته، فأنا أمشي مرة خلفه، وإذا به قد التفت إليّ، وقال: يا فقيه بلّغني أنك هجوتني، فسكتُ زماناً. فقال: أنشدني، وألح عَلَيّ، فأنشدته: وَلَيْتَ فَوَلَّى الرُّهُدُ عَنْكَ بَأْسُهُ وَبَانَ لَنَا غَيْرُ الَّذِي كُنْتَ تُظْهِرُ
رَكَتَ إِلَى الدُّنْيَا وَعَاشَرْتَ أَهْلَهَا وَلَوْ كَانَ عَنْ جَبْرِ لَقَدْ كُنْتَ تُعَذِّرُ
فسكت زماناً، وقال: ما حَمَلَكَ عَلَى هَذَا؟ فقلت: أنا رجل فقير، وأنا أباشرُ وَقُفّاً أخذه مني فلان. فقال: ما علمتُ بهذا، أنت على حالك. فباشرتُ الوُقُوفَ مدةً، وخطر لي الحجُّ، فجئتُ إليه أستاذُهُ، فدخلتُ خلفه، فالتفت إليّ، وقال: أَمَعَكَ هَجْوٌ آخَرُ؟ فقلت: لا، ولكني أريد الحج، وجئتُ أستاذن سَيِّدِي، فقال: مع السلامة ما نغير عليك.

وقال لي عبد اللطيف بن القُفْصِيّ: هَجَوْتُهُ مرةً فبلّغه، فلقيته بالكَامِلِيَّة، فقال: بلّغني أنك هجوتني، أنشدني، فأنشدته (بُلَيْقَةً) أوّلها:
قَاضِي القُضَاةَ عَزَلَ نَفْسَهُ لَمَّا ظَهَرَ لِلنَّاسِ نَحْسَهُ
إلى آخرها، فقال: هَجَوْتُ جَيِّداً^(١).

(١) الطَّالِع السَّعِيد ص ٥٨٥-٥٨٦ . وَمُخْتَصَر ذَلِكَ فِي الْمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٧٦-٣٧٧ نقلاً عنه. ونقل عنه أيضاً الصَّفْدِيُّ حِكَايَةَ عبد اللطيف بن ◀

وحكى لي القاضي سِرَاجُ الدِّينِ يُؤَنِّسُ الْأَرْمَنِيَّ، قاضي قُوص، قال: جئتُ إليه مرَّةً، وأردتُ الدخولَ، فمَنعني الحَاجِبُ، وجاء الجَلَّالُ العسَلُوجِيُّ فأدخله وغيَّره، فتألَّمتُ، وأخذتُ ورقةً، وكتبتُ فيها:

قل لِلتَّقِيِّ الَّذِي رَعِيَّتُهُ راضون عن علمه وعن عمله
انظر إلى بابك يلوِّحُ من حَلَلِهِ
بَاطِنُهُ رَحْمَةٌ وَظَاهِرُهُ يأتي إليك العذابُ من قِبَلِهِ

ثم دخلتُ، وجعلتُ الورقةَ في الدواة، وظننتُ أنه ما رأي، وقمتُ. فقال: اجلس، ما في هذه الورقة؟ فقلتُ: يقرؤها سيِّدنا. فقال: اقرأها أنت، فكررتُ عليه، وهو يَرُدُّ عَلَيَّ، فقرأتُها. فقال: ما حَمَلَكَ على هذا؟ فحكيتُ له، فقال: وقف عليها أَحَدًا؟ فقلتُ: لا. فقال: قَطَّعُهَا^(١).

وكان إذا أغضبه شخص، فَوَضَّ أمره لله تعالى، ومن ذلك مُبَاهِلَتُهُ التي ذكرها الصَّفَدِيُّ بقوله: (ولقد وقفتُ له على جواب طويل، كتبه في دُرُجٍ إلى الأمير سَيْفِ الدِّينِ مَنكُوتَمُرَ نائِبِ السَّلْطَنَةِ الحُسَامِ الدِّينِ لَاجِئِن، وكان عند أستاذه الجزء الذي لا يتجزأ. وقد كتب فيه بعد

➔ القُفْصِيَّ في: الوافي بالوَفَيَّاتِ ج ٤ ص ٢٠٦ وأَعْيَانُ العَصْرِ ج ٤ ص ٥٩٨ .
والرَّوَايَةُ في أَعْيَانِ العَصْرِ: ... أعزلُ نفسو... للناس نحسو.

وحكاية برهان الدِّينِ المِصْرِيِّ أيضاً في: الوافي بالوَفَيَّاتِ ج ٤ ص ٢٠٧
وأَعْيَانُ العَصْرِ ج ٤ ص ٥٩٩-٦٠٠ .

البُلَيْقَةُ: نوع من الشُّعْرِ. وتقدم ذكره في (خفة روحه).

(١) الطَّالِعُ السَّعِيدُ ص ٥٨٦-٥٨٧ . ونقلها عنه الصَّفَدِيُّ في: الوافي بالوَفَيَّاتِ ج ٤ ص ٢٠٧ وأَعْيَانُ العَصْرِ ج ٤ ص ٥٩٩ .

البَسْمَلَةَ: وردَ على العبد الفقير مُحَمَّد بن عَلِيّ مخاطبةُ الأمير الكبير سَيْف الدِّين، ووقف عليها، وعجب منها لأمرين، ثم إنه يذكر كل فصل ويحييه عنه، إلى أن قال في آخر ذلك: فكتب الأمير إليّ كتاباً يُكْتَب إلى من ليس عنده من الدِّين شيء. ولو كان الأمير عَرَف مني ارتكاب الكبائر المؤبقات ما زاد على ما فعل.

وعلى الجملة: فإن الله تعالى أمر نبيّه بالمباهلة والملاعنة في الدِّين، فقال لأهل الكتاب: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ - آلِ عِمْرَانَ ٦١، فتمثل أمر الله لرسوله، ونقول:

اللهم يا شديد البطش، يا جباراً، يا قهاراً، يا حَكِيم، يا قَوِي، يا عَزِيزاً، يا قَوِي، يا عَزِيزاً، قد نُسِبْتُ إلى أكل الحرام من مال المدارس الغائبة، وإلى أمور أنت عالم بسرّها، فإن كان ذلك في علمك صحيحاً، فاجعل لعنتك ولعنة ملائكتك والناس أجمعين عَلَيَّ. وإن لم يكن صحيحاً، فاجعلها على من افترى عَلَيَّ بها. وإن كان الولد قد فعل ما قيل من أخذ البراطيل فاجعلها عليه، وإن لم يكن فاجعلها على من افترى عليه.

فهذا إنصاف وامتنال لما أمر الله به ورسوله، وربك بالمرصاد، والشكوى إلى الله الحكيم العدل.

قيل: إنه لم يلبث بعد ذلك إلا أسبوعاً أو قريباً منه، حتى قتل السلطان أستاذه، وقتل هو أيضاً^(١).

(١) الوافي بالوفيات ج ٤ ص ٢٠٨-٢٠٩. وهذا الجواب في أعيان العصر ج ٤ ص ٥٨٥-٥٨٦ باختلاف لفظي يسير.

بين الشيخ ابن دَقِيق العِيد وبين أبي حَيَّان

تقدم أن الشيخ أَثِير الدِّين أبا حَيَّان النَّحْوِيَّ درَسَ على الشيخ تَقِيَّ الدِّين بن دَقِيق العِيد، لَكِنْ حَدَّثَ أَمْرٌ جعل أبا حَيَّان كثيراً ما يَحْطُ من شيخه، وذلك الأمر أوضحه الصَّفَدِيُّ بقوله:

أَمَّا ما كان يقع من الشيخ أَثِير الدِّين في حقه، فله سببٌ أخبرني به الشيخ فَتْح الدِّين، قال: كان الشيخ تَقِيَّ الدِّين قد نزل عن تدريس مدرسة لولده - نَسِيْتُ أنا المدرسة واسم ابنه -، فلما حضر الشيخ أَثِير الدِّين درَسَ قاضي القُضاة تَقِيَّ الدِّين بن بنت الأعز، قرأ آية يفسرها درس ذلك اليوم، وهي قوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ... الآية﴾ - الأنعام ١٤٠، فبرز أبو حَيَّان من الحلقة، وقال: يا مولانا قاضي القُضاة، قَدَّمُوا أولادهم، قَدَّمُوا أولادهم، يكرر ذلك. فقال قاضي القُضاة: ما معنى هذا؟ قال: ابن دَقِيق العِيد نزل لولده فُلان عن تدريس المدرسة الفُلانيَّة.

فنقل المجلس إلى الشيخ تَقِيَّ الدِّين بن دَقِيق العِيد فقال: أَمَّا أبو حَيَّان ففيه دُعابة أهل الأندلس ومُجُونهم، وأما أنت يا قاضي القُضاة فَيُبَدِّل القرآن في حضرتك، وما تُنكر هذا الأمر؟

فما كان إلَّا عن قليل حتى عُزل ابن بنت الأعز من القضاء بابتن دَقِيق العِيد.

فكان إذا خلا شيء من الوظائف التي تليق بالشيخ أَثِير الدِّين أبي حَيَّان، يقول الناس: هذه لأبي حَيَّان، يُخرجها الشيخ تَقِيَّ الدِّين لغيره. فهذا هو السَّبب الموجب لَحْطُ أبي حَيَّان وشنَاعته عليه. وأهل

العَصْرَ لَا يُرْجَعُ إِلَى جَرْحِهِمْ، بَعْضُهُمْ لِمِثْلِ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ وَأَمْثَالِهَا.
 إِنَّ الْعَرَانَيْنِ تَلْقَاهَا مُحَسَّدَةٌ وَلَا تَرَى لِلنَّاسِ حُسَادًا^(١)
 وَمَا قَالَ ابْنُ حَيَّانَ عَنْ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ: إِنَّهُ لَمْ يَقْرَأِ النَّحْوُ، وَقَرَأَ
 مِنْهُ نَزْرًا يَسِيرًا عَلَى مُبْتَدئٍ فِي النَّحْوِ.

قال ناظر الجيش مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الدَّائِمِ
 الْحَلَبِيِّ^(٢)، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٧٨ هـ رَاذًا عَلَى أَبِي حَيَّانَ: (هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي
 أَشَارَ إِلَيْهِ هُوَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ الْمَشْهُورُ بِابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ رَحِمَهُ اللَّهُ
 تَعَالَى، وَهُوَ الرَّجُلُ الَّذِي يَعْتَرِفُ بِفَضْلِهِ الْحَاضِرُ وَالْبَادِي، وَالدَّانِي
 وَالْقَاصِي، وَالصَّدِيقُ وَالْعَدُوُّ، لَمْ يُنَازِعْ فِي عِلْمِهِ أَحَدٌ، بَلْ كَانَ فِي زَمَنِ
 فِيهِ رُؤُوسُ الْعُلَمَاءِ الْمَعْتَبَرِينَ، وَالرَّاسِخُونَ فِي الْفُنُونِ، وَالْكُلُّ خَاضِعُونَ
 لَهُ، مَائِلُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ، يَتَلَقُونَ مِنْهُ مَا يَقُولُهُ، مُعْتَرِفُونَ بِأَنَّهُ أَوْحَدُ أَهْلِ
 وَقْتِهِ. وَيَدُلُّكَ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ مَا أَبْرَزَهُ مِنْ مَصْنَفَاتِهِ. وَالنَّاظِرُ إِذَا وَقَفَ
 عَلَى كَلَامِهِ وَتَأَمَّلَهُ، عَلِمَ أَنَّهُ فَوْقَ مَا ذَكَرْنَا، وَكَيْفَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ، وَلَهُ
 اسْتِنْبَاطَاتٌ أَحْكَامٌ مِنَ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ انْفَرَدَ بِهَا، وَلَقَدْ اسْتَنْبَطَ مِنْ حَدِيثِ

(١) الوافي بالوفيات ج ٤ ص ١٩٥-١٩٦ . وَأَعْيَانُ الْعَصْرِ ج ٤ ص ٥٨٧-٥٨٨
 وفيه: (أخبرني شيخنا الحافظ أَبُو الْفَتْحِ الْيَعْمُرِيُّ...) وَأَبُو الْفَتْحِ هُوَ
 فَتْحُ الدِّينِ مُحَمَّدُ الْيَعْمُرِيُّ بْنُ سَيِّدِ النَّاسِ. وَفِي التَّجْوِمِ الزَّاهِرَةِ ج ٨
 ص ٢٠٧: (وَكَانَ أَبُو حَيَّانَ النَّحْوِيُّ يُطَلِّقُ لِسَانَهُ فِي حَقِّ قَاضِي الْقَضَاةِ
 الْمَذْكُورِ. وَقَدْ أَوْضَحْنَا ذَلِكَ فِي تَرْجُمَتِهِ فِي الْمَنْهَلِ الصَّافِي بِاسْتِيعَابِ).

(٢) ترجمة ناظر الجيش في: الدُرَرُ الْكَامِنَةُ ج ٦ ص ٤٥ رقم ٢١٥٨ وَأَنْبَاءُ الْعُمَرِ
 ج ١ ص ٢٢٥ وَيُغْنِيَةُ الْوَعَاةِ ج ١ ص ٢٧٥ وَحُسْنُ الْمُحَاصَرَةِ ج ١ ص ٥٣٧ .

واحد من الأحاديث التي أوردتها في كتابه: (الإمام) أربعمائة وستة وثلاثين حُكماً. أترى من له هذه القوة والتمكُّن يقال عنه: إنه لم يقرأ النَّحو، وإنه قرأ منه نَزْراً يسيراً على مُبتدئ؟ وكيف يصل من يستنبط الأحكام الشرعية إلى ما يقصده، دون تَضَلُّع بعلم العَرَبِيَّة والأُصُول وغيرهما مما يتبعهما؟ أَوْ لا يبعد أَنَّ غَضَّ الشيخ منه، له سبب مخرج، أوجب له إن تكلم بذلك؟

ويُحكى أن قضيةً جرت بين الشيخ تقي الدِّين وبينه، وَلَكِنِّي لم أتُحقق أنها وقعت، فما أمكنني تسطيرها. وبعدُ، فرحمهم الله تعالى أجمعين بمنه وكرمه^(١).

وذكر الأذفوي: كان الشيخ ابن حَيَّان سيِّئ الظن بالناس كافة. وتعلَّقه الصَّفديُّ بأنه لم يسمع منه في حق أحد من الأحياء ولا الأموات إلَّا خيراً.

قال: وكان يبلُغني أنه كان يحُطُّ على ابن دَقِيق العِيد، لَكِنْ لم أسمع منه في ذَلِكَ شَيْئاً^(٢).

مقامه

ولمزلته الكبيرة وعُلُوّ مقامه، كان يَهَابُه الناس والأُمراء، وَيَطْلُبُون وُدَّهُ وِرْضَاه.

(١) أبو حَيَّان النَّحويُّ ص ٥٦١ عن تمهيد القواعد.

(٢) الدَّرر الكَامِنَة ج ٦ ص ٦٤، وَنَفْح الطَّيِّب ج ٢ ص ٥٤٢ عن أَعْيَان العَصْرِ لِلصَّفديِّ. وانظر: أبو حَيَّان النَّحويُّ ص ٥٥.

قال الأذفوي: وأخبرني الشيخ عماد الدين محمد بن حرمي الدميّطي: أنه رأى الأمير (الجوكندار) أتى إليه، فتحرّك له تحريكة لطيفة، وسكت زماناً، ثم قام إليه، وقال: لعل للأمير حاجة؟

وحكى الشيخ شمس الدين بن عدلان أنه كان عنده، وكان متكئاً، فحضر الكماليّ (أمير حاجب) برسالة، فكشّف عن وجهه، فسمعها، وقال له: هذا ما ينعمل. فوقف الحاجب زماناً، ثم قال: يا سيّدي ما الجواب؟ فقال: عجب، ما سمعت الجواب؟ وغطّى وجهه.

ولما عزل نفسه ثم طُلب ليؤلّي، قام السلطان الملك المنصور (لاجين) له واقفاً لمّا أقبل، فصار يمشي قليلاً قليلاً، وهم يقولون له: السلطان واقف، فيقول: أديني أمشي. وجلس معه على الجوخ حتى لا يجلس دونه، ثم نزل فغسل ما عليه واغتسل، وقبّل السلطان يده، فقال: تنتفع بهذا... حكاة جماعة منهم الشيخ شمس الدين بن عدلان، عمّن حضر المجلس، والقاضي مجد الدين بن الخشاب^(١).

وقال الحافظ قطب الدين الحلبي: (بلغني أن السلطان حسام الدين، لما طلع إليه الشيخ قام ليلتيه، وخرج عن مرتبه)^(٢).

وقال الأسنوي: (وطلب يوماً للحضور في مجلس السلطان لاجين،

(١) الطالع السعيد ص ٥٨٢ .

(٢) طبقات علماء الحديث ج ٤ ص ٢٦٦ وتذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٨٣ والوافي بالوفيات ج ٤ ص ١٩٤ وأعيان العصر ج ٤ ص ٥٨٢ والمقفى ج ٦ ص ٣٧١ والذّرر الكامنة ج ٥ ص ٣٤٩ عن الذهبي، والبذر الطالع ج ٢ ص ٢٣٠ عن الذهبي.

وكان به بعض مرض، فلما حضر، قام إليه السلطان وَقَبَّلَ يده، فلم يزدَه على قوله: أرجوها لك بين يدي الله عَزَّ وَجَلَّ^(١).

ولرفعة منزلته اصطحبه معه النَّاصِرُ مُحَمَّدُ بْنُ قَلَاوُونَ سنة ٦٩٩ هـ إلى الشَّامِ، حين خرج لمحاربة التتار، فشهِدَ مَوْقِعَةَ سَلَمِيَّةَ^(٢).

تخليصه ابن بنت الأعز من الموت

وكانت كلمته نافذة عند الحُكَّام وغيرهم، لِعُلُوِّ مقامه عندهم. ولذلك ما خلَّص ابن بنت الأعز من ضرب العُنُق إلا ابن دَقِيق العِيد؛ لأن الوَزِيرَ شمس الدِّين بن السَّلْعُوس لما عمل على ابن بنت الأعز وعزله، وسعى في عمل مَحَاضِر بكفره، وأخذ خَطَّ الجَمَاعَةِ على المَحَاضِر، ولم يبقَ إلا خَطُّ ابن دَقِيق العِيد، أرسل إليه المَحَاضِر مع نُقَبَاء، وقال: يا مولانا الساعة تَضَعُ خَطَّكَ على هَذِهِ المَحَاضِر، فأخذها وشرع يتأملها واحداً بعد واحدٍ، والنُّقَبَاء يتواتر ورودهم بالحث والطلب، والإزعاج، وأن الوَزِيرَ في انتظار ذلك، والسلطان قد حثَّ في الطلب، وهو لا ينزعج، وكلما فَرَّغَ مَحَضراً دفعه إلى الآخر، فقال: ما أَكْتُبُ فيها شيئاً.

قال الشيخ فَتَحُ الدِّين: فقلت له: يا سَيِّدِي لأجل السلطان

(١) طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأُسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٣٠ وحُسنُ المَحَاضِرَةِ ج ٢ ص ١٦٨-١٦٩ عن الْأُسْنَوِيِّ. وخبر نزول السلطان لِأَجِينٍ له عن سريه وتقبيل يديه، في: الدَّرَرُ الكَامِنَةُ أَيْضاً ج ٥ ص ٣٥٠ عن ابن الزُّمَلْكَانِي، وكذلك في البَدْرُ الطَّالِع ج ٢ ص ٢٣٠.

(٢) عَصْرُ سلاطين المماليك ج ٢ ص ٩٦.

والوزير.

فقال: أنا ما أدخل في إراقة دم مُسَلِّم.

قال: فقلتُ له: كنتَ تكتبَ خَطَّكَ بِذَلِكَ، وبما يَخْلَصُ فيه.

فقال: يا فقيه، ما عقلي عقلك، هم ما يدخلون إلى السلطان، ويقولون: قد كتب فلانُ بها يخالف خطوط الباقيين، وإنما يقولون قد كتب الجماعة، وهذا خطُّ ابن دَقِيقِ العِيد، فأكون أنا السبب الأقوى في قتله.

قال: فأبطل إبطاله سعيهم، وأطفأ من شِوَاظِ نارهم^(١).

مدح الشعراء له

ومناقب الشيخ كثيرة، وفضائله مشهورة، امتلأت بها المجالس، وسارت بها الرُكبان، فكان ذلك مَدْعَاةً لمديحه من العلماء والأدباء والنُجَبَاء.

ولما كان يَخْطُبُ بِقُوص، سمعه الأديبُ أبو الحُسَيْنِ الجَزَّار، فأنشده مادحاً له:

يا سَيِّدَ العلماء والشعراء وال	أدباء والخُطَبَاء والخُفَّاءِ
شَنَنْتَ أَسْمَاعَ الأَنام بِخُطْبَةٍ	كسَتِ المعاني رَوْنَقَ الألفاظِ
أَبَكْتَ عُيُونَ السامعين فصولُها	فزَكَتِ على الخُطَبَاء والوُعَّاءِ
وعجبتُ منها كيف حازت رِقَّةً	مَعَ أَنَّها في غايَةِ الإغلاظِ

(١) الوافي بالوفيات ج ٤ ص ١٩٦-١٩٧ وأعيان العصر ج ٤ ص ٥٨٨-٥٨٩ .

ستقول مضرٌ إذ رأيتك لغيرها ما الدهرُ إلا قِسْمَةٌ وأحاطي
ويقول قومٌ إذ رأوك خطيبهم أنسيَتنا قساً بسوق عكاظ
قال الأذفوي: وبلغني أنه أعطاه شيئاً، له صورة^(١).
وقال الصَّفدي فيه:

فهو الذي بَجَحَ الزمانُ بِذكره وتَزَيَّنَتْ بِحديثه الأخبارُ^(٢)
توليه القضاء

منصب القضاء عند الله تعالى خطير، فالرسول ﷺ يقول: (مَنْ وَلِيَ
القَضَاءَ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِّينَ)، وهو دليل على التحذير من ولاية
القَضَاءِ والدخول فيه، كأنه يقول: من تولَّى القضاء فقد تعرض لذب
نفسه، فليحذره وليتوقَّه^(٣).

والشيخ ابن دَقِيقِ العِيدِ رَحِمَهُ اللهُ يُدْرِكُ هَذَا جيداً، فلما مات القاضي
تَقِيّ الدِّين بن بنت الأعز سنة ٦٩٥هـ، في عهد السلطان العادل
كُتِبَ عَنِ المنصوري، سألوه في القضاء فامتنع، فنحلوا عليه، فقالوا له عن
شخصين، لا يصلحان عنده للقضاء: إن فلاناً وفلاناً قد انحصر الأمر

(١) الطَّالِع السَّعِيد ص ٥٩٤ .

(٢) الوافي بالوفيات ج ٤ ص ١٩٥ . وفي أَعْيَان العَصْرِ ج ٤ ص ٥٨٧: ...
بَحْدِيثِهِ الأشعار.

(٣) سُبُل السَّلام لِلصَّنْعَانِي ج ٤ ص ١١٦ وفيه: حَدِيث: مَنْ وَلِيَ القضاء... إلخ،
عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَوَاهُ أَحْمَدُ والأربعة وَصَّحَّه ابنُ خُزَيْمَةَ وابنُ حِبَّانَ.

فيهما إن لم تقبل، والظاهر أنه كان كذلك، فرأى أن قد وجب عليه القبول، فقبل حينئذ^(١)، بعد إباء شديد^(٢)؛ لأنه لم يكن راضياً عن حالة الحكم في عصره^(٣).

فولي قضاء القضاة الشافعية^(٤) بالديار المصرية^(٥)، في يوم السبت الثامن عشر من جمادى الأولى سنة خمس وتسعين وستمائة ٦٩٥هـ^(٦)، واستمر فيه إلى أن مات^(٧).

(١) طبقات الشافعية للأسنوي ج ٢ ص ٢٢٩ وحسن المحاضرة ج ٢ ص ١٦٨ عن الأسنوي، وعصر سلاطين المماليك ج ٢ ص ٩٥ و ٧٢. وانظر: المقفى ج ٦ ص ٣٧٠.

(٢) طبقات الشافعية للشبكي ج ٩ ص ٢١٢.

(٣) المجددون في الإسلام للصعدي ص ٢٦٧.

(٤) مستفاد الرحلة ص ١٦ وطبقات الشافعية للشبكي السابق، والديباج المذهب ج ٢ ص ٣١٩ والسلوك ج ١ ق ٣ ص ٩٤٧ والتجوم الزاهرة ج ٨ ص ٢٠٦ وبدايع الزهور ج ١ ص ١٤٧ وشجرة النور الزكية ص ١٨٩. وفي أعيان العصر ج ٤ ص ٥٨١: ولايته قضاء القضاة.

(٥) مستفاد الرحلة السابق، وتذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٨٢ وأعيان العصر السابق، والبداية والنهاية ج ١٤ ص ٢٧ وشذرات الذهب ج ٦ ص ٥ وطبقات الحفاظ ص ٥١٣ والدُرر الكامنة ج ٥ ص ٣٥١ عن البرزالي، والبدر الطالع ج ٢ ص ٢٣١ عن البرزالي، والتجوم الزاهرة، والديباج المذهب، وشجرة النور الزكية، السابقة.

(٦) أعيان العصر السابق، والمقفى للمقريزي ج ٦ ص ٣٧٠ والدُرر الكامنة ج ٥ ص ٣٥١ عن تاريخ البرزالي، والبدر الطالع ج ٢ ص ٢٣١ عن البرزالي. وذكرت السنة فقط في: البداية والنهاية ج ١٤ ص ٢٧.

(٧) تذكرة الحفاظ، والسلوك، والمقفى، والدُرر الكامنة، والبدر الطالع، ←

فكانت ولايته القضاة ثمانين سنين^(١)، غير أنه عزل نفسه غير مرة، ثم يُسأل ويُعاد^(٢).

وكان قبل ذلك قد تولّى قضاء قُوص عن المالكية مدة، لما كانت المذاهب الثلاثة تشارك المذهب الشافعي في التولية في المدن الكبار كالمحلة وقُوص^(٣).

قال الأذفوي: وكان يقول: والله ما خار الله لمن بُلي بالقضاء. وأخبرني الشيخ شمس الدين بن عدلان أنه قال له ذلك مرة، وقال: يا فقيه: لو لم يكن إلا طول الوقوف للسؤال والحساب لكفى^(٤). ودخل عليه بعض أصحابه يوماً فرآه، وهو حزين مفكر، فسأله عن

➔ السابقة، والتاج المكلّل ص ٤٦٢ عن ابن حجر، وفتح المغني للسخاوي ج ١ ص ٩١.

(١) المعجم الكبير ج ٢ ورقة ٥٥، ومطبوعته ج ٢ ص ٢٤٩ وطبقات الفقهاء الشافعية لابن قاضي شهبة ج ٢ ص ٢٤ وشذرات الذهب ج ٦ ص ٦ وكلاهما عن الذهبي.

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٨٣ وطبقات علماء الحديث ج ٤ ص ٢٦٦ والمُقفى ج ٦ ص ٣٧١ وكلها نقلت عن قُطب الدين الحلبي، والوافي بالوفيات ج ٤ ص ١٩٤ وأعيان العصر ج ٤ ص ٥٨٢ وطبقات الشافعية للشُبكي ج ٩ ص ٢١٢ وحُسن المُحاضرة ج ٢ ص ١٦٨ عن الشُبكي، والطالع السعيد ص ٥٩٦ وفتح المغني ج ١ ص ٩٠. وفي أعيان العصر ج ٤ ص ٥٨٧: وكان قد عزل نفسه في شهر ربيع الآخر سنة سبع وتسعين وستائة، ثم إنه أُعيد إلى القضاء وحُلع عليه.

(٣) طبقات الشافعية للأُسُوي ج ٢ ص ٢٢٩.

(٤) الطالع السعيد ص ٥٩٦.

ذُلك، فقال: يا فُلان من أراد الله له بالقضاء، ما أراد له خيراً.

ورآه بعض خيار أصحابه في المنام، وهو في مسجد، فسأله عن حاله، فقال: أنا مُعَوَّقُها هنا بسبب نُؤَابي^(١).

وتوليه القضاء هو الذي حَطَّ عند أهل المعارف والأقدار من عُلوِّ قدره، - كما قال الأذفوي - وَحَسَّنَ الظَّنَّ ببعض الناس، فدخل عليه الباس، وحصل له من المَلَامَةِ نصيب، والمجتهد يُخطئ ويصيب.

ولو حِيلَ بينه وبين القضاء، لكان عند الناس أَحْمَدَ عَصْرِهِ، وَمَالِكَ دَهْرِهِ، وَثَوْرِيَّ زَمَانِهِ، والمتقدم على كثير ممن تقدَّم، فكيف على أقرانه؟^(٢). لَكِنَ مع ذُلك كان في قضائه محمود السيرة مشكور الطريقة، على ما ذكره الشَّجِينِي^(٣).

(١) طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلأُسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٢٩ وَحُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ ج ٢ ص ١٦٩ عن الأُسْنَوِيِّ. وانظر: بَدَائِعُ الزُّهُور ج ١ ق ١ ص ٤١٢ وأشار إلى بعض المؤرخين والأُسْنَوِيِّ.

النُّؤَاب: هم نُؤَابُ الحُكَّام، وهم القُضاة.

(٢) الطَّلَعُ السَّعِيدُ ص ٥٩٦. والمُقَفِّي ج ٦ ص ٣٨٢ عن الأذفوي. وقال ابن سيّد الناس: لو لم يدخل في القضاء، لكان ثَوْرِيَّ زَمَانِهِ، وَأَوْرَاعِيَّ أَوَانِهِ. / الدُّرَرُ الكَامِتَةُ ج ٥ ص ٣٥١ والبدر الطَّلَعُ ج ٢ ص ٢٣١ والتج المَكْتَلُ ص ٤٦٢.

والمراد بأحمد: هو أحمد بن حنبل، وبمالك: هو مالك بن أنس، وبالثوري: هو سُفْيَانُ الثَّوْرِيَّ، وبالأوراعي: هو إمام الشَّام المعروف.

(٣) مُسْتَفَادُ الرِّحْلَةِ ص ١٦.

آثاره في القضاء

قام الشيخ بعبء قاضي القضاة، وكان ذكياً عادلاً حكيماً، فكانت له في القضاء آثار حسنة منها:

انتزاع أوقاف كانت أخذت، واقتطعت لمقطعين.

وأن القضاة كان يُخلع عليهم الحرير، فخلع على الشيخ الصوف فاستمر.

ورتب مع الأوصياء (مباشراً) من جهته.

وكان يكتب إلى النواب يُذكّرهم ويحذّرهم.

وما اشتهر من كتبه (كتابته) إلى المخلص البهنسي قاضي إخميم، وكان من القضاة في زمنه، كتاباً أوله بعد البسملة:

﴿يَنَاطِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاطٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ - التحريم ٦ .

هذه المكاتبة إلى فلان الدين، وفقه الله تعالى لقبول النصيحة، وآتاه لما يقربه إليه قصداً صالحاً ونيةً صحيحة، أصدرها إليه بعد حمد الله الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، ويُمهل حتى يلتبس الإمهال بالإهمال على المغرور، تُذكّره بأيام الله تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ - الحج ٤٧، وتُحدّره صفقة من باع الآخرة بالدنيا، فما أحدٌ سواه مغبون، عسى الله أن يرشده بهذا التذكّار وينفعه، وتأخذ هذه النصائح بحجزه من النار، فإني أخاف أن يتردى

فيها، فيجَرَّ من ولَّاه - والعياذ بالله - معه.

والمقتضي لإصدارها ما لَمَحْنَاهُ من الغفلة المستحكمة على القلوب، ومن تقاعد الهِمَم عن القيام بما يجب للربِّ على المربوب، ومن أنسهم بهذه الدار وهم عنها يُزعجون، وعلمهم بما بين أيديهم من عَقَبَةِ كَوُود، وهم منها لا يتخلصون، ولا سِيَمَا القُضَاة الذين تحمَّلوا الأمانة على كواهل ضعيفة، وظهروا بصورٍ كبار وهَمَم نحيفة، ووالله إن الأمرَ لعظيم، وإن الخطْبَ لجسيم، ولا أرى مع ذلك أَمناً ولا قراراً ولا راحة، اللهم إلَّا رجلاً نبذ الآخرة وراءه، واتَّخذَ إلهه هواه، وقصرَ همَّه وهِمَّتَه على حَظِّ نفسه ودنياه، فغايَهُ مطلبه حبُّ الجاه، والمنزلةُ في قلوب الناس، وتحسينُ الزِّيِّ والملبس، والركبة والمجلس، غير مستشعرِ خِسَّةِ حاله، ولا رِكَائِكَ مقصده، فهذا لا كلامَ معه، فإنك لا تُسمعُ الموتى، وما أنت بمُسمعٍ مَن في القبور، فاتَّقِ الله الذي يراك حين تقوم، واقصر أَمَلَك عليه، فإن المحروم من فضله غيرُ مرحوم. وما أنا وأنتم أيها النَّفَرُ إلَّا كما قال حَبِيبُ العَجَمِيِّ، وقد قال له قائل: يا ليتنا لم نُخلَق، قال: قد وقعتُم فاحتالوا.

فإن خفي عليك بعدُ هذا الخطرُ، وشغلَّتكَ الدنيا أن تقضي من معرفتها الوَطَرَ، فتأمل كلامَ النبوة: (القُضَاةُ ثلاثة)، وقول النَّبِيِّ ﷺ لبعض أصحابه مشفقاً عليه: (لا تَأْمَرَنَّ على اثنين، ولا تَلِينَنَّ مَالَ يَتِيمٍ)....

إلى قوله: ومما يُعينك على هذا الأمر الذي قد دعوتك إليه، وتزوِّدك في سفرك للعرض عليه، أن تجعل لك وقتاً تعمُرُه بالتذكُّر

والتفكر، وأياماً تجعلها لك مُعَدَّة لجلاء قلبك، فإنه متى استحکم صداه صَعَبَ تلافيه، وأعرض عنه من هو أعلم بما فيه، فاجعل أكبر همك الاستعداد للمعاد، والتأهب لجواب الملك الجواد، فإنه يقول: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١﴾ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ - الحجر ٩٢-٩٣، ومهما وجدت من همتك قصوراً، واستشعرت من نفسك عمّا بدا لها نفوراً، فاجأز إليه، وقف باباه، فإنه لا يُعرض عمّن صدق، ولا يعزّب عن علمه خفاء الضمائر، ألا يعلم مَنْ خلق؟

وهذه نصيحتي إليك، وحجّتي بين يدي الله - إن فرطت - عليك، أسأل الله لي ولك قلباً واعياً، ولساناً ذاكراً، ونفساً مطمئنة بمنّه وكرمه (١).

وكان يشترط على نوابه ألا يستنيبوا إلا من اشتهر عنه معرفة الفروع (٢).

وكان كثير الشفقة على المشتغلين، كثير

(١) الطّالِع السَّعِيد ص ٥٩٧-٥٩٩ . والرسالة في حُسْن المُحَاضَرَة ج ٢ ص ١٦٩-١٧١. ونقل في المُقَفَّى ج ٦ ص ٣٨٢ انتزاعه الأوقاف وخِلع القُضاة. وخبر نبد الشيخ خِلعة القاضي الحريرية، ولبسه الصوف، وأمره نوابه بلبسه في: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلأُسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٣٠ وحُسْن المُحَاضَرَة ج ٢ ص ١٦٨ عن الأُسْنَوِيِّ.

وكتابه إلى نوابه ومبالغته في وعظهم في: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلأُسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٢٩ وحُسْن المُحَاضَرَة ج ٢ ص ١٦٩ عن الأُسْنَوِيِّ، والمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٧٩.

(٢) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلأُسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٢٩ .

البرّ لهم^(١).

وكان يقدم المصلحة العامة على المصلحة الفردية.

قال الأذفوي: حكى لي القاضي سراج الدّين يُونس الأزمَنْتي قاضي قُوص، قال: ولّى الشيخ السّفطيّ بُلبيس، وولّاني بعد ذلك البهنّسا، وقال: يا فقيه، أنا أوّلِي الرجل الصغير العمل الكبير، وأوّلِي الرجل الكبير العمل الصغير.

فقلت: إن كان سيّدنا يتصرّف لنفسه فيعمل ما يشاء، وإن كان يتصرّف للمسلمين فما يخفى ما في هذا^(٢).

وهو أول من عمل المودّع الحكمي، وقرر أن من مات وله وارث، إن كان كبيراً قبض حصته، وإن كان صغيراً عمل المال في المودّع، وإن كان للميت وصي خاص ومعه عُدُول يندبهم القاضي، لينضبط أصل المال على كل تقدير.

واستمر الحال على ذلك^(٣).

(١) تذكّرة الحُفّاز ج ٤ ص ١٤٨٣ وطبّقات علماء الحديث ج ٤ ص ٢٦٦ والمُفَقّي ج ٦ ص ٣٧١ والدّرر الكامنة ج ٥ ص ٣٤٩ والبدر الطّالع ج ٢ ص ٢٣٠ وكلها عن قُطب الدّين الحلبيّ، والوافي بالوَفَيّات ج ٤ ص ١٩٤ وأعيان العَصْر ج ٤ ص ٥٨٢.

(٢) الطّالع السّعِيد ص ٥٨٧.

(٣) الدّرر الكامنة ج ٥ ص ٣٥٢. وانظر: المُفَقّي ج ٦ ص ٣٨٧.

صلايته في الحق وبعض مواقفه

كان الشيخ صُلْباً في القيام بالحق، لا يُحَابِي أحداً، بل إذا تَحَاكَم إليه أحد من أهل الدولة بِالْعَ في التشدد والتثبُّت، فإن سمع ما يكرهه عزل نفسه، فعل ذلك مراراً ثم يُعاد^(١). وكان شُجَاعاً مَهِيْباً، لا يخاف في الله لَوَمَةً لائم، نافذ الكلمة، يحترمه السلطانُ فمن دونه، ويخطُّبون وُدَّه.

ففي سَلْطَنَةِ الملك النَّاصِرِ مُحَمَّد بن قَلَاوون سنة تسع وتسعين وستمائة ٦٩٩هـ، وبعد أن هُزم جيشه أمام التتار بقيادة غازان، ونهبت بلاد الشَّام، (أخذ السلطان النَّاصِر في التَّجْهُّز للمسير إلى الشَّام ثانياً، وشرع الأُمَرَاء في الاهتمام بأمر السفر، وجمعوا صُنَّاع السلاح للعمل، وأخذ الوَزِير في جمع الأموال للنفقة، وكتب إلى أعمال مِصر بطلب الخيل والرماح والسيوف من سائر الوجهين القبلي والبحري...).

واستدعي مَجْد الدِّين عِيسَى بن الخَشَّاب نائب الحِسْبَةِ، ليأخذ فتوى الفُقَهَاء بأخذ المال من الرعيَّة للنفقة على العَسَاكِر، فأحضر فتوى الشيخ عَزَّ الدِّين عبد العَزِيز بن عبد السلام للملك المُظَفَّر قُطُز، بأن يؤخذ من كل إنسان دِينَار.

فرسم له سَلَّار^(٢) بأخذ خَطِّ الشيخ تَقِيَّ الدِّين مُحَمَّد بن دَقِيق العِيد، فأبى أن يكتب بذلك. فشَقَّ هذا على سَلَّار، واستدعاه، وقد

(١) فَتَح المَغِيث لِلْسَّخَاوِي ج ١ ص ٩٠ .

(٢) سَلَّار: هو نائب السَّلْطَنَةِ. / الْمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٨٥ .

حضر عنده الأمراء، وشكا إليه قلة المال، وإن الضرورة دعت إلى أخذ مال الرعيّة لأجل دفع العدو، وأراد منه أن يكتب على الفتوى بجواز ذلك فامتنع. فاحتجّ عليه ابن الحشّاب بفتوى ابن عبد السّلام.

فقال: لم يكتب ابن عبد السّلام للملك المظفر قُطر حتى أحضر سائر الأمراء ما في ملكهم من ذهب وفضة وحليّ نسائهم وأولادهم، ورآه، وحلّف كلّاً منهم أنه لا يملك سوى هذا، وكان ذلك غير كاف، فعند ذلك كتب بأخذ الدّينار من كل واحد. وأما الآن فيبلغني أن كلّاً من الأمراء له مال جزيل، وفيهم من يُجَهّز بناته بالجواهر واللاّلي، ويعمل الإناء الذي يستنجي منه في الخلاء من فضة، ويرصّع^(١) مِدَاسَ زوجته بأصناف الجواهر. وقام عنهم^(٢).

وفي سنة سبع وتسعين وستائة: بعث منكوتمر - نائب السّلطنة الذي تحكّم تحكّمه الملوك في جميع أمور المملكة - إلى قاضي القضاة تقيّ الدّين مُحَمَّد بن دَقِيق العَيد، يُعَلِّمه أن تاجراً قد مات، وترك أخاً، ولم يخلف غيره ممن يرثه، وأراد أن يثبت استحقاقه الإرث بمجرد هذا الإخبار عنه، فلم يوافق قاضي القضاة على ذلك، وترددت الرسل بينهما، فخرج منكوتمر من ذلك، وبعث إليه الأمير كُرْت الحَاجِب.

فلما دخل كُرْت وقف بعدما سلّم، فقام له القاضي نصف قومة، وردّ عليه السلام، وأجلسه. وأخذ كُرْت يتلطف به في إثبات أخوة التاجر بشهادة منكوتمر.

(١) يريد بذلك الجاشنكير الأمير بيبرس. / المُقَفَّى ج ٦ ص ٣٨٥-٣٨٦.

(٢) السُّلُوك للمَقْرِيزيّ ج ١ ق ٣ ص ٨٩٧-٨٩٨ والمُقَفَّى السابق.

فقال له قاضي القضاة: وماذا ينبغي على شهادة منكوثمُر؟

فقال له: يا سيدي ما هو عندكم عدل؟

فقال: سبحان الله! ثم أنشد:

يقولون هذا عندنا غير جائزٍ ومن أنتم حتى يكون لكم عند
وكرر ذلك ثلاث مرات، ثم قال: والله متى لم تقم عندي بيئة
شرعية ثبتت عندي، وإلا فلا حكمٌ له بشيء. باسم الله^(١).

فقام كُرت وهو يقول: والله هذا هو الإسلام.

وعاد إلى منكوثمُر، واعتذر إليه، بأن هذا الأمر لا بد فيه من
اجتماعك بالقاضي إذا جاء إلى دار العدل.

فلما كان يوم الخدمة، ومرَّ القاضي على دار النيابة بالقلعة،
ومنكوثمُر جالس في الشباك، تسارعت الحجاب واحدًا بعد آخر إلى
القاضي، وهم يقولون: يا سيدي الأمير وَلَدُكَ يختار الاجتماع بك
لخدمتك.

فلم يلتفت إلى أحد منهم، فلما ألحوا عليه قال لهم: قولوا له ما
وجبت طاعتك عليّ. والتفت إلى من معه من القضاة، وقال: أشهدكم
أني عزلت نفسي. باسم الله، قولوا له يؤلّ غيري.

وعاد إلى داره وأغلق بابه. وبعث نقباءه إلى النّوّاب في الحكم
وعُقِّدَت الأُنكحة يمنعهم من الحكم وعقد الأُنكحة.

(١) قوله: (باسم الله): يعني: قُمْ. / الْمُقَمَّى لِلْمُفَرِّغِي ج ٦ ص ٣٨٤.

فلما بلغ السلطان^(١) ذَلِكَ أنكر على مَنْكُوتُمْر، وبعث إلى القاضي يعتذر إليه ويستدعيه، فأبى واعتذر عن طلوعه، فبعث إليه الشيخ نجم الدين حُسَيْن بن مُحَمَّد بن عبود، والطَّوَاشِي مرشداً. فما زالا به، حتى صعدا به إلى القلعة، فقام إليه السلطان وتلقاه، وعزم عليه أن يجلس في مَرْتَبَتِهِ، فبسط منديله - وكان خِرْقَةً كَثَّانَ خَلِقة - فوق الحرير قبل أن يجلس، كراهة أن ينظر إليه، ولم يجلس عليه. وما برح السلطان يتلطف به حتى قَبِلَ الْوَلَايَةَ، ثم قال له: يا سَيِّدِي: هذا وَلَدُكَ مَنْكُوتُمْر، خاطرك معه، ادعوا له، وكان مَنْكُوتُمْر ممن حضر. فنظر إليه قاضي الْقُضَاة ساعة، وصار يفتح يده ويقبضها وهو يقول: مَنْكُوتُمْر لا يجيء منه شيء. وكررها ثلاث مرات، وقام.

فأخذ السلطان الْخِرْقَةَ التي وضعها على الْمَرْتَبَةِ تبركاً بها، وتفرَّقها الْأُمَرَاءُ قطعة قطعة؛ لِيَدْخُروها عندهم رجاء بَرَكَتِهَا^(٢).

وفي سنة سبعمائة: حين امتدت أيدي الْعَامَّة إلى كَنَائِس الْيَهُود والنصارى - بعد إيدائهم للمسلمين وصدور مراسيم السلطان بحقهم - فهدموها بفتوى الشيخ الفقيه نجم الدين أَحْمَد بن مُحَمَّد بن الرُّفْعَةِ، فطلب الْأُمَرَاءُ الْقُضَاةَ وَالْفُقَهَاءَ لِلنَّظَرِ في أمر الكنائس، فصرح ابن الرُّفْعَةِ بوجوب هدمها، وامتنع من ذَلِكَ قاضي الْقُضَاة تَقِيّ الدين مُحَمَّد بن دَقِيق الْعِيد، واحتج بأنه: إذا قامت الْبَيِّنَةُ بأنها أُحْدِثَتْ في

(١) السلطان هو الملك المنصور حُسام الدين لَاجِين. / الْمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٨٤ .

(٢) السُّلُوكُ لِلْمَقْرِيزِيِّ ج ١ ق ٣ ص ٨٤٨-٨٤٩ . وهو في: الْمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٨٤-٣٨٥ .

الإسلام تُهدم، وإلا فلا يُتعرَّض لها، ووافقه البقية على هذا وانفضوا^(١).

بيته

كان كثير التَّسَرِّي والتمتُّع، وله عدة أولاد ذكور بأسماء الصَّحابة العشرة^(٢).

وفات

توفي الشيخ تقيِّ الدِّين مُحَمَّد بن دَفِيق العِيد رَحِمَهُ اللهُ فِي: يوم الجمعة حادي عشر صفر عام اثنين وسبعمئة، ١١ صفر ٧٠٢هـ^(٣)، الموافق ٥ تشرين الأول - أكتوبر

-
- (١) السُّلُوك ج ١ ق ٣ ص ٩١٢ والمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٨٦ .
- (٢) الوافي بالوَفَيَّات ج ٤ ص ١٩٤ وأَعْيَان العَصْر ج ٤ ص ٥٨٢ وفَوَات الوَفَيَّات ج ٣ ص ٤٤٣ . وانظر كلام الشَّهاب بن فضل الله في تَسَرِّيهِ فِي: الْمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٨٢-٣٨٣ .
- (٣) الطَّلَع السَّعِيد ص ٥٩٩ والوافي بالوَفَيَّات ج ٤ ص ١٩٣ وأَعْيَان العَصْر ج ٤ ص ٥٨٠ وِبَرَنَامَج الوادي آشي ص ١٣١ ومُسْتَفَاد الرِّحْلَة ص ٣٦ نقلاً عن ابن رُشِيد عن ابن حَيَّان، وفَوَات الوَفَيَّات ج ٣ ص ٤٤٢ والِبِدَايَة والنُّهْيَة ج ١٤ ص ٢٧ والسُّلُوك ج ١ ق ٣ ص ٩٤٨ والمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٧٠ والنُّجُوم الزَّاهِرَة ج ٨ ص ٢٠٧ وحُسْن المُحَاضَرَة ج ١ ص ٣١٨ وبَدَائِع الزُّهُور - الطبعة المحققة ج ١ ق ١ ص ٤١١ .
- ولم يذكر يوم الجمعة وذكر التاريخ الباقي فِي: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلسُّبُكِي ج ٩ ص ٢١٢ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلأَسَنَوِي ج ٢ ص ٢٣٠ ومُعْجَم المُؤَلِّفِينَ ج ١١ ص ٧٠ .

وذكر الشهر والسنة فقط فِي: طَبَقَات علماء الحَدِيث ج ٤ ص ٢٦٦ ◀

سنة ١٣٠٢ للميلاد^(١).

➡ وتَذْكِرَةُ الحُفَاط ج ٤ ص ١٤٨٣ ودول الإسلام ج ٢ ص ١٥٨ والمُعْجَم الكبير ج ٢ ورقة ٥٥ ومطبوعته ج ٢ ص ٢٤٩ والمُعْجَم المُخْتَصَر ص ٢٥١ وذكر سنة ٧٠٣ هـ هكذا بالرقم وهو خطأ مطبعي قطعاً، وذيول العِبر ص ٢١ وطَبَقَاتُ الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قاضي شُهَبَةَ ج ٢ ص ٢٥ وكَشَفُ القِنَاعِ المُرْتَنَى ص ١٧٠ وَفَتْحُ المُغِيثِ للسَّخَاوِيِّ ج ١ ص ٩١ وحُسْنُ المُحَاضَرَةِ ج ٢ ص ١٧١ وطَبَقَاتُ الحُفَاط ص ٥١٣ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٦ ص ٦ والرسالة المُسْتَطَرَفَةُ ص ١٨٠ .

وذكرت السنة فقط في: المُخْتَصَر في أخبار البشر مجلد ٢ ج ٧ ص ٦٠ وَتَيْمَةُ المُخْتَصَر ج ٢ ص ٣٦٠ والإعلام بوقفيات الأعلام للذهبي ص ٢٩٤ والدِّيْبَاجُ المَذْهَبِ ج ٢ ص ٣١٩ ومِرْآةُ الجَنَانِ ج ٤ ص ٢٣٦ والرَّدُّ الوَافِرُ ص ٥٩ وكَشَفُ الظُّنُونِ ص ١٣٥، ١٥٨، ١١٥٧، ١١٧٠، ١١٧٦، ١١٨٨، ١٨٥٦، وَدُرَّةُ الحِجَالِ ج ٢ ص ١٥ وإِيضَاحُ المَكْنُونِ ج ١ ص ٥٤ وَهَدِيَّةُ العَارِفِينَ ج ٢ ص ١٤٠ وَجَامِعُ كَرَامَاتِ الأولِيَاءِ ج ١ ص ٢٢٩ عن المُتَاوِي، وَشَجَرَةُ التَّوَرِ الزُّكِّيَّةُ ص ١٨٩ والأعلام ج ٦ ص ٢٨٣ والمُجَدِّدُونَ في الإسلام للصَّعِيدِيَّ ص ٢٦٧ .

أقول: جميع مترجمي الشيخ تَقِيَّ الدِّينِ أجمعوا على وفاته هذه السنة، إلا أنه ورد في المُعْجَم المُخْتَصَر المشار إليه آنفاً: (توفي سنة ٧٠٣ هـ) وهو خطأ، لمخالفته ما ورد في كتب الذَّهَبِيِّ الأربعة الأخرى المذكورة آنفاً.

وورد أيضاً في بَدَائِعِ الرُّهُورِ طبعة بولاق ج ١ ص ١٤٧: (توفي سنة ٧٠٤ هـ). وهو خطأ ظاهراً، صوابه في طبعته المحققة التي أشرنا إليها آنفاً.

ثم ورد في التاج المُكَمَّلِ ص ٤٦٢ أنه (مات سنة ٧٠٤ هـ)، وهو خطأ قطعاً، وربما يكون مطبعياً، لأنه مخالف لكل من سبقه في ذلك، لا سيَّما وأن مؤلفه صِدِّيقُ حَسَنِ خان المُتَوَفَّى سنة ١٣٠٧ هـ ناقل عن سابقه.

(١) جدول السنين الهجرية: ويستفد ص ٦٦ . وذكر الشهر والسنة فقط في: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان - الأصل ج ٢ ص ٧٥ .

وَعُمُرُهُ سَبْعَ وَسَبْعُونَ سَنَةً^(١).

وَصُلِّيَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ الْمَذْكُورِ بِسُوقِ الْخَيْلِ^(٢).

وُدْفَنَ يَوْمَ السَّبْتِ بِسَفْحِ الْمُقَطَّمِ^(٣)، بِالْقَرَأَةِ^(٤) الصُّغْرَى^(٥)، إِلَى جَانِبِ شَيْخِهِ عَزَّ الدِّينُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ^(٦)، فِي بَسْتَانٍ ظَاهِرِ الْقَاهِرَةِ عَلَى يَمِينِ السَّالِكِ مِنْ بَابِ الْخَرْقِ إِلَى بَابِ اللَّوْقِ، وَقَفَ عَلَى الْمَدْرَسَةِ الشَّرِيفِيَّةِ، فَعَرَفَ بَغِيْطَ الْعِدَّةِ^(٧).

(١) ذِيُولِ الْعَبْرِ، وَدَوَلِ الْإِسْلَامِ، وَمِرَاةُ الْجَنَانِ، وَالسُّلُوكِ، السَّابِقَةُ.

(٢) الْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ ج ١٤ ص ٢٧.

(٣) الطَّلَاعُ السَّعِيدُ ص ٥٩٩ وَالْمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٧٠. وَفِي جَامِعِ كَرَامَاتِ الْأَوَّلِيَاءِ ج ١ ص ٢٢٩: (بِسَفْحِ الْمُقَطَّمِ). وَفِي بَرَنَامَجِ الْوَادِي آشِي ص ١٣١: (وُدْفَنَ مِنَ الْغَدِ بِالْقَرَأَةِ).

(٤) بَرَنَامَجِ الْوَادِي آشِي السَّابِقِ، وَالْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ ج ١٤ ص ٢٧ وَالذِّيْبَاجُ الْمُنْهَبُ ج ٢ ص ٣١٩ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ لِابْنِ قَاضِي شُهْبَةَ ج ٢ ص ٢٥ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ ج ١ ص ٩١ وَدُرَّةُ الْحِجَالِ ج ٢ ص ١٥ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٦ ص ٦ وَشَجَرَةُ النُّورِ الزُّكِّيَّةِ ص ١٨٩.

(٥) الْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ، وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ، السَّابِقَانِ.

(٦) بَدَائِعُ الزُّهُورِ ج ١ ق ١ ص ٤١١.

(٧) طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٣٠، وَقَالَ بَعْدَهَا: (وَهُوَ الْآنَ حَكْرُ مَنَازِلَ، وَبَقِيَتِ الْمَنْظَرَةُ عَلَى حَالِهَا). وَفِي بَرَنَامَجِ الْوَادِي آشِي ص ١٣١: (بِبَسْتَانِ ظَاهِرِ الْقَاهِرَةِ).

وَفِي الْمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٧٠: (فِي بَسْتَانٍ خَارِجِ بَابِ اللَّوْقِ ظَاهِرِ الْقَاهِرَةِ).

وَفِي كَشَفِ الْقِنَاعِ الْمُرْتَنَى ص ١٧٠: (بِبَسْتَانٍ عِنْدَ بَابِ اللَّوْقِ).



وكان ذلك يوماً مشهوداً، عَزِيزاً مثله في الوجود، سارع الناس إليه، ووقف جيشٌ ينتظر الصلاة عليه^(١)، ومن حضر جنازته نائبُ السَّلْطَنَةِ والأُمراءِ^(٢).

رثاؤه

وقد رثاه جَمَاعَةٌ من الفضلاء والأدباء بالقاهرة وقُوص، منهم شُعَيْب بن أَبِي شُعَيْب، والأمير مُجِير الدِّين بن اللَّمَيطي عُمَر بن عَيْسَى بن نَضْر، وشَرَف الدِّين النَّصِيبِيّ مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَيْسَى^(٣).

قال شَرَف الدِّين النَّصِيبِيّ من قصيدة طويلة:

➔ قال الفقيرُ إلى رحمته تعالى قَحْطَانُ محَقُّ هذا الكتاب:

قبره المتواضع المَطْلِيّ بِالْجِصِّ لا زال إلى الآن لم يَنْدَرِسْ، وهو ماثِلٌ جِوَار مسجد ابن عطاء الله السَّكَنْدَرِيّ بِالْقَرَاةِ، وقد وقفتُ عنده رَجْعَتَهُ سنة ١٩٨٤م، وزرْتُ مجاوريه، منهم: الكَمَال بن الهَمَام وقبره في أصل جدار المسجد، وابن أبي جَمْرَة، وابن سَيِّد الناس.

وكان ذلك اليوم عظيماً في نفسي، حيث قَضَيْتُهُ مع أولئك الأعلام الذين ضَمَّتْهُمْ مقبرةُ القَرَاةِ على طولها، وهم الذين افتخرت بهم مِصْر على مَرِّ الزمان، وانتفع المسلمون بعلومهم مدى الدهور، سقاهم الله وإبل رحمته، وأمطر عليهم شَائِبَ رِضْوَانِهِ، إنه سميعٌ مُجِيبُ الدُّعَاءِ.

(١) الطَّالِع السَّعِيد ص ٥٩٩ والمُقَقَّص ج ٦ ص ٣٧٠ . وفي جامع كَرَامَات الأولياء ج ١ ص ٢٢٩: وأغلقت حوانيت مِصْر للصلاة عليه.

(٢) البِدَايَةِ وَالنَّهَايَةِ ج ١٤ ص ٢٧ .

(٣) الطَّالِع السَّعِيد ص ٥٩٩ .

سيطوُّ بعدك في الطُّلُولِ وقُوفي أروي الثَّرى من مدمعي المذروفِ
أبكي على فَقْدِ العلومِ بأُسْرِها والمكرُماتِ بناظرٍ مطروفٍ^(١)
والقصائد في رثائه عديدة.

(١) الطَّالع السَّعيد ص ٦١٨ في ترجمة شَرَف الدِّين النَّصِيبِيِّ القُصَيِّ.
وحُسْن المُحَاضَرَة ج ١ ص ٣١٨-٣٢٠ .

كُتُبُ تَقِيَّةِ الدِّينِ دَقِيقِ الْعِيدِ

ترك ابنُ دَقِيقِ الْعِيدِ رَحِمَهُ اللهُ عِدَّةَ مَوْلفَاتٍ فِي فَنُونٍ عَدِيدَةٍ تَدُلُّ عَلَى تَبَحُّرِهِ فِي الْعِلْمِ. وَهِيَ:

١- إَحْكَامُ الْأَحْكَامِ شَرْحُ عُمْدَةِ الْأَحْكَامِ:

عُمْدَةُ الْأَحْكَامِ: لِلْإِمَامِ مُحَدِّثِ الْإِسْلَامِ تَقِيَّ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْغَنِيِّ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَقْدِسِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الْحَنْبَلِيِّ الْجَمَاعِيِّ، صَاحِبِ التَّصَانِيفِ، وَلَدَ سَنَةَ ٥٤١هـ، كَانَ كَثِيرَ الْعِبَادَةِ وَرِعاً مَتَمَسِّكاً بِالسُّنَّةِ عَلَى قَانُونِ السَّلَفِ. مَاتَ سَنَةَ ٦٠٠هـ، وَدُفِنَ بِالْقَرَافَةِ بِثُرْبَةِ الْحَنَابِلَةِ^(١).

وشرحهُ: إَحْكَامُ الْأَحْكَامِ لِابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ.

كَانَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ رَحِمَهُ اللهُ يُمْلِي شَرْحَ الْحَدِيثِ عَلَى الشَّيْخِ الْقَاضِي عِمَادِ الدِّينِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ تَاجِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْأَثِيرِ الْحَلَبِيِّ الشَّافِعِيِّ، الَّذِي وَلِيَ كِتَابَةَ مِصْرَ، ثُمَّ تَرَكَهَا تَوْرُعاً. مَاتَ سَنَةَ ٦٩٩هـ^(٢)، فَكَانَ الْقَاضِي عِمَادُ الدِّينِ يَكْتُبُ عَنْهُ.

لِذَلِكَ قَالَ الصَّنْعَانِيُّ: فَمَا رَأَيْتُهُ مِنَ الْاضْطِرَابِ فِي بَعْضِهَا، وَالْاِخْتِلَافِ فِي نَسْخِهَا، فَمِنْ قَبْلِ الْمُسْتَمْلِي - أَيِ: الْقَاضِي عِمَادِ الدِّينِ -، فَإِنَّ الْإِمْلَاءَ لَيْسَ كَالْكَتْبِ، حَتَّى سَرَى ذَلِكَ

(١) الْعُدَّةُ لِلصَّنْعَانِيِّ ج ١ ص ٤٩-٥٠.

(٢) الْعُدَّةُ ج ١ ص ٥٢-٥٣ و ص ٢٩. وَفِي أَعْيَانِ الْعَصْرِ ج ٤ ص ٥٨٢: أَمْلَاهُ عَلَى ابْنِ الْأَثِيرِ فَاضِلِ الْعَصْرِ.

الاضطراب إلى الخُطْبَةِ، ومن ذلك زيادة في ألفاظ الخُطْبَةِ هنا يوجد في بعض النسخ، دون بعض منها^(١).

قال الشيخ القاضي عِمَاد الدِّين في مُقَدِّمَةِ إْحْكَامِ الْأَحْكَامِ: الحمد لله مُنَوِّرُ البصائر بحقائق معارفه، ومصوِّرُ الخواطر خزائن لدقائق لطائفه... فاخترْتُ حفظَ الكتاب المعروف بـ(العُمْدَةِ) للإمام الحافظ عبد الغني رحمه الله تعالى، الذي رَتَّبَهُ على أبواب الفقه، وجعله خمسمائة حَدِيثٍ، فوجدتُ الأحاديث كل لفظة منها تحتاج إلى بحث وتدقيق، وتفتقر إلى كَشْفٍ وتحقيق... فاخترْتُ أن أعلم معاني الأحاديث التي أوردتها صاحب العُمْدَةِ، وأسندتها إلى الإمامين البُخَارِيِّ ومُسْلِمٍ رحمهما الله، فلم أجد من علماء الوقت من يعرف هذا الفن، إلَّا واحدَ عَصْرِهِ وفريد دهره... أبا الفَتْح تَقِيَّ الدِّين مُحَمَّدُ ابن الشيخ مَجْدِ الدِّين أَبِي الحُسَيْن عَلِيَّ بن وَهْب بن مُطِيع القُشَيْرِيِّ رَحِمَهُمُ... فوجهتُ وجه آمالي إليه، وعَوَّلْتُ في فهم معاني هذا الكتاب عليه، وعَرَفْتُه القَصْدَ مما أريد، وَأَصْغَيْتُ لما يُبْدي فيه من القول وما يُعِيد، فَأَمَلْتُ عَلَيَّ من معانيه كل فنٍّ غريب، وكل معنى بعيد على غيره أن يخطر بباله وهو عليه قريب. فعلقْتُ ما أوردته، وَحُمْتُ على مَنْهَلِ فضله، رجاء أن أَرِدَ ما وَرَدَهُ... وسميتُ ما جمَعْتُهُ من فوائده، والتقطتُهُ من فرائده بـ(إْحْكَامِ الْأَحْكَامِ في شرح أحاديث سَيِّدِ الْأَنْامِ) صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وشَرَّفَ وكرَّم...^(٢).

(١) العُمْدَةُ ج ١ ص ٥٢ .

(٢) العُمْدَةُ ج ١ ص ٤٤-٥٣ .

قال الصَّنْعَانِي: قوله (فعلقت ما أورده)، أقول فيه إعلام أن ابن دَقِيقِ الْعِيدِ، كان يُملي هذه الأبحاث، ويُعلِّقها عنه^(١).

وقد طُبِعَ إحكام الأحكام لابن دَقِيقِ الْعِيدِ بمجلدين.

وطُبِعَ أيضاً مع حاشيته (العُدَّة) بأربعة مجلدات، بالمطبعة السَّلفِيَّة بِالْقَاهِرَةِ سنة ١٣٧٩هـ، حَقَّقَهُ وَصَحَّحَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ فَضِيلَةُ الشَّيْخ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهِنْدِيِّ.

وقد ذكر شرح العُمْدَةِ كثيرون من مترجمي تَقِيِّ الدِّينِ بْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ^(٢). وأثنى عليه الأُدُفُوِيّ فقال: لو لم يكن له إلا ما أملاه

(١) العُدَّة ج ١ ص ٥٢ .

وفي فِهْرِسِ الْفَهَّارِسِ ج ١ ص ٥١٤ ذكر حاشية العُدَّة للصَّنْعَانِي على شرح العُمْدَةِ لابن دَقِيقِ الْعِيدِ، عند ترجمته الإمام الصَّنْعَانِي.

(٢) الطَّلَاعُ السَّعِيدُ ص ٥٧٥ وَبَرْنَامَجُ الْوَادِي آثِي ص ١٣١ ومِلْءُ الْعَيْبَةِ ج ٣ ص ٢٥٩ عن ابن حَيَّان، وَمُسْتَفَادُ الرُّحْلَةِ ص ٢٠ وَتَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ ج ٤ ص ١٤٨٢ وَذِيُولُ الْعَبَرِ ص ٢١ وَالْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ ج ٤ ص ١٩٣ وَأَعْيَانُ الْعَصْرِ ج ٤ ص ٥٨٢ وَفَوَاتُ الْوَفَايَاتِ ج ٣ ص ٤٤٣ وَمِرَاةُ الْجَنَانِ ج ٤ ص ٢٣٦ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلشُّبْكِيِّ ج ٩ ص ٢١٢ وَالذِّيْبَاجُ الْمُذْهَبُ ج ٢ ص ٣١٨-٣١٩ وَكَرَّرَهُ الْمَقْرِيْزِيُّ فِي الْمُقَفَّيْ ج ٦ ص ٣٦٩ وَنَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُ عَلِيُّ صَافِي فِي كِتَابِهِ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ ص ١٠٣ مِمَّا يُوْهِمُ أَنَّهُ كِتَابَانِ، وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ لِابْنِ قَاضِي شُهْبَةِ ج ٢ ص ٢٥ وَحُسْنُ الْمُحَاصِرَةِ ج ١ ص ٣١٨ وَطَبَقَاتُ الْحَفَاطِ ص ٥١٣ وَبَدَائِعُ الرُّهُورِ ج ١ ق ١ ص ٤١٢ وَكَشَفُ الظُّنُونِ ص ١١٦٥ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٦ ص ٥ وَالبَدْرُ الطَّلَاعُ ج ٢ ص ٢٢٩ وَإِيضًا الْمَكْنُونُ ج ٢ ص ١٢٠ وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ١٤٠ وَالتَّاجُ الْمُكَلَّلُ ص ٤٦١ وَالرَّسَالَةُ الْمُسْتَطَرَفَةُ ص ١٨٠ وَشَجَرَةُ النُّورِ ◀

على العُمدة، لكان عُمدة في الشهادة بفضلها، والحكم بعلوّ منزلته في العلم ونُبْلُه^(١).

وذكره ابن فرحون بقوله: شرح العُمدة في الأحكام، أملاه إملاءً على ابن الأثير، أبان فيه عن علم واسع، وذهن ثاقب، ورسوخ في العلم^(٢).

وعلى شرح ابن دقيق العيد حاشية لشمس الدّين السّخاويّ مُحمّد بن عبد الرّحمن^(٣)، أسماها: (القول المفيد في إيضاح شرح العُمدة لابن دقيق العيد)، كتب منه اليسير من أوله^(٤).

ولعله من الوهم قول حاجي خليفه^(٥) وإسماعيل باشا^(٦) أن: لابن دقيق العيد شرحاً على العُمدة في فروع الشّافعيّة لأبي بكر مُحمّد بن أحمد الشّاشيّ الفقيه الشّافعيّ، المتوفّى سنة ٥٠٧هـ.

وذلك: لعدم ذكر هذا الشّرح من قبل المتقدّمين من مترجمي ابن

➡ الزّكيّة ص ١٨٩ والأعلام ج ٦ ص ٢٨٣ وتاريخ الأدب العربيّ لبروكلمان - الذيل ج ٢ ص ٦٦ وفي الطبعة العربيّة ج ٦ ص ١١٦ و١٨٦، وبَيّن مواطن مخطوطاته.

(١) الطّالع السّعيد ص ٥٧٥ .

(٢) الدّيباج المذهب ج ٢ ص ٣١٨-٣١٩ . ومثله في شجرة النور الزّكيّة ص ١٨٩ .

(٣) إيضاح المكنون ج ٢ ص ١٢٠ .

(٤) الضوء اللامع للسّخاويّ ج ٨ ص ١٦ . وذكره الكتّانيّ في فهرس الفهارس ج ٢ ص ٩٩٠ .

(٥) كُشف الظُّنون ص ١١٦٩-١١٧٠ .

(٦) هديّة العارفين ج ٢ ص ١٤٠ .

دَقِيقُ الْعِنْدِ. وقد يكون ذلك من الالتباس، حيث تصوّروا (شرح
العُمْدَة) الذي هو شرح عُمْدَة الأحكام، أنه شرح عُمْدَة الشاشي.
ونراه في هذا الكتاب:

يُورد حَدِيثُ عُمْدَة الأحكام. ثم يشرع بشرحه، فيذكر ترجمة
الصَّحَابِيِّ رَاوِي الْحَدِيثِ. ويقول بعدها: والكلام على هذا الْحَدِيثِ من
وجوه، أو يقول: فيه مسائل، أو: وفي الْحَدِيثِ فوائد... ونحو ذلك.

ثم يبدأ بذكر ما يستنبطه من مسائل، ويضع لها أرقاماً، بأسلوب
واضح سَهْل سَلِيم من التعقيد، مع دقة التعبير وغزارة العلم.

وتراه يُرَجِّح الرأي الذي يختاره، ففي حَدِيثِ (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ
بِالنِّيَّاتِ...) قال: (الرابع: ما يتعلق بالجوارح وبالقلوب قد يطلق عليه
عمل، ولكن الأسبق إلى الفهم تخصيص العمل بأفعال الجوارح، وإن كان
ما يتعلق بالقلوب فعلاً للقلوب أيضاً.

ورأيتُ بعض المتأخِّرين من أهل الخِلاف خَصَّصَ الأعمال بما لا
يكون قولاً، وأخرج الأقوال من ذلك، وفي هذا عندي بُعْدٌ. وينبغي أن
يكون لفظ (العمل) يعمُّ جميع أفعال الجوارح. نعم لو كان خصص
بذلك لفظ (الفعل) لَكِن أقرب. فإنهم استعملوها متقابلين، فقالوا:
الأفعال والأقوال. ولا تردَّدَ عندي في أن الْحَدِيثِ يتناول الأقوال أيضاً.
والله أعلم^(١).

ويُجيب على مسائل نَحْوِيَّة، قد يعترض بها على الْحَدِيثِ، فيقول في

(١) إحصاء الأحكام شرح عُمْدَة الأحكام ج ١ ص ٦٨-٧١.

الحديث السابق: (الثامن: المتقرر عند أهل العَرَبِيَّة: أن الشرط والجزاء، والمبتدأ والخبر، لا بد وأن يتغيرا، وههنا وقع الاتحاد في قوله: (فمن كانت هِجْرته إلى الله ورسوله فهِجْرته إلى الله ورسوله). وجوابه: أن التقدير: فمن كانت هِجْرته إلى الله ورسوله نِيَّةً وَقْصُداً، فهِجْرته إلى الله ورسوله حُكْماً وَشَرْعاً^(١)).

ويتعرض لمذاهب الفقهاء أبي حنيفة والشافعي وأحمد ومالك، ويوازن بينها.

انظر لذلك مثلاً: مسألة تنجيس الماء الراكد، عند شرحه حديث: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، الذي لا يجري، ثم يغتسل منه)^(٢). وكثيراً ما يتعرض لمسائل أُصُولِيَّة منها:

كلامه في إثبات القياس وردّه على ابن حزم الظاهري، في شرحه حديث عَمَّار بن ياسر رضي الله عنهما في التيمم^(٣). وعلى كل حال:

فإن الناظر في هذا الكتاب يجد قوة حُجَّة ابن دَقِيق العِيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وعظيم فهمه للنصوص، وعجيب استنباطه للمسائل منها، وسعة أفقه، ووفرة علمه.

(١) المصدر السابق ج ١ ص ٨٠ .

(٢) المصدر السابق ج ١ ص ١٢١ .

(٣) المصدر السابق ج ١ ص ٤٣١ .

٢- الإمام بأحاديث الأحكام:

أ- منزلة الكتاب:

قال الأذْفُويّ: قال لي أَقْضَى الْقُضَاةِ شمس الدّين مُحَمَّد بن أَحْمَد بن إبراهيم بن حَيْدَرَة، الشَّهْر بَابن الْقَمَّاح: سمعتُ الشَّيْخ يقول: أنا جازم أَنه ما وُضِعَ في هَذَا الفن مثله.

ووافق على ذَلِكَ الشَّيْخ الإمام الحافظ تَقِيّ الدّين أَحْمَد بن تَيْمِيَّة الحَنْبَلِيّ، فيما أَخْبَرَنِي به بعض من سَمِعَهُ من الثَّقَات الأَثْبَات.

وقال لي قاضي الْقُضَاة مَوْفَّق الدّين عبد الله الحَنْبَلِيّ: سمعتُ الشَّيْخ تَقِيّ الدّين بن تَيْمِيَّة يقول: هو كتاب الإسلام.

وقال لي الشَّيْخ فَخْر الدّين التَّوَيْرِيّ: سمعته يقول: ما عمل أَحَدٌ مثله، ولا الحافظُ الضيَاء، ولا جَدِّي أَبُو الْبَرَكَات.

وكذلك قال لي صاحبُنَا الْعَدْلُ الْفَاضِلُ جَمَال الدّين الزَّوْلِيّ: إن ابن تَيْمِيَّة قال له ذَلِكَ.

وكان كتابه (الإمام) حاز على صِغَرِ حَجْمِهِ من هَذَا الفنِّ جَمَلَةً من علمه^(١).

(١) الطَّالِع السَّعِيد ص ٥٧٥-٥٧٦ .

وذكر اسم الكتاب فقط في: تَذْكِرَة الْحُفَّاز ج ٤ ص ١٤٨٢ وذيول الْعَبَر ص ٢١ والوافي بالوفيات ج ٤ ص ١٩٣ وفَوَات الْوَفَيَات ج ٣ ص ٤٤٣ ومِرَاة الْجَنَان ج ٤ ص ٢٣٦ وَطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلسُّبْكِيّ ج ٩ ص ٢١٢ وَطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلْأَسْنَوِيّ ج ٢ ص ٢٢٩ وَالرَّدُّ الْوَافِر ص ٥٩ وَطَبَقَات الْفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قاضي شُهْبَة ج ٢ ص ٢٥ وَالدَّرَر الْكَامِنَة ج ٥ ص ٣٤٨ ◀

ب- إِكْمَالُهُ:

قال الأذْفُوِيّ أَيْضاً: لم يَكْمُلْ، ولو كَمَلَتْ نَسَخَتْه في الوجود، لأَغْنَتْ عن كل مصَنَّف في ذَلِكَ موجود^(١).

ونحن نعلم أن الكتاب كامل، وهو مطبوع، وسيأتي وصفه بعد قليل، وأرى أن المراد من قول الأذْفُوِيّ إنه (لم يَكْمُلْ)، هو ما بَيْنَهُ السُّبُكِيُّ بقوله: (واعلم أن الشيخ تَقِيَّ الدِّينِ رحمته الله تُوَفِّي، ولم يُبَيِّضْ كتابه «الإمام»، فلذلك وقعت فيه أَمَازُ على وجه الوَهْم وسَبَق الكلام^(٢)).

منها: قال في حَدِيثِ مُطَرِّفٍ عن أبيه: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلّى الله عليه وآله يَصَلِّي وفي صدره أَرِيزُ كَأَرِيزِ الْمِرْجَلِ مِنَ الْبَكَاءِ»: إِنَّ مُسْلِمًا أَخْرَجَهُ^(٣),

➡ وَحُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ ج ١ ص ٣١٨ وَطَبَقَاتُ الْحَفَّازِ ص ٥١٣ وَبَدَائِعُ الرَّهْوَرِ ج ١ ق ١ ص ٤١٢ وَكُشْفُ الظُّنُونِ ص ١٥٨ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٦ ص ٥ وَالبُذْرُ الطَّالِعُ ج ٢ ص ٢٢٩ وَالتَّاجُ الْمُكَلَّلُ ص ٤٦١ وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ١٤٠ وَالرِّسَالَةُ الْمُسْتَطَرَفَةُ ص ١٨٠ وَشَجَرَةُ النُّورِ الزَّكِيَّةُ ص ١٨٩ وَالأَعْلَامُ ج ٦ ص ٢٨٣ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١١ ص ٧٠ وَتَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ لِبَرْوَكِلْمَانَ - الْأَصْلُ ج ٢ ص ٧٥ وَالذِّيلُ ج ٢ ص ٦٦ . وفي مُسْتَفَادِ الرَّحْلَةِ ص ٢٠: (المُخْتَصَرُ الْمُسَمَّى بِالْإِلْمَامِ في معرفة أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ).

(١) الطَّلَاعُ السَّعِيدُ ص ٥٧٥ .

(٢) عبارة السُّبُكِيِّ في: طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ ج ٩ ص ٢٤٦، وذكرها ابن قاضي شُهْبَةَ في طَبَقَاتِهِ ج ٢ ص ٢٥ .

(٣) الإلمام في: ٢ كتاب الصلاة، ٣ باب شروط الصلاة، رقم ٢١٠، ص ٩٣ . ولم يُنَبِّهْ عَلَيْهِ السَّيِّدُ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ.

وَحَدِيثُ مُطَرِّفٍ في: كتاب الاهتمام ص ١٢١ رقم ٢٤٠ عن عبد الله بن ➡

وليس هو في مُسْلِمٍ، وإنما أخرجه النَّسَائِيّ وَالتِّرْمِذِيّ في السَّائِلِ، ولأبي داود: كَأَزِينِ الرَّحَى.

ومنها: في حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ في السَّهْوِ^(١): جعل لفظَ مُسْلِمٍ لفظَ أبي داود، ولفظَ أبي داود لفظَ مُسْلِمٍ.

ومنها: حَدِيثُ الصَّعْبِ بنِ جَثَّامَةَ: «لَا حِمَى إِلَّا لله وَلِرَسُولِهِ»، ذكر أنه مُتَّفَقٌ عليه^(٢)، وليس هو في مُسْلِمٍ وإنما هو من أفراد البُخَارِيِّ... إلخ.

ومنها مواضع كثيرة، نَبَّهَ عليها الحافظ قُطُبُ الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدٍ عبد الكريم بن عبد النُّور بن مُنِيرِ الحَلَبِيِّ رَحِمَهُ اللهُ، وَلَخَّصَ كتاب

➡ الشُّخَيْرِ (أبي مُطَرِّف). وقال: أخرجه التِّرْمِذِيّ في السَّائِلِ برجال موثوقين، ولفظه: (ولجوفه أَزِين).

(١) الإلمام في: ٢ كتاب الصلاة، ٦ باب سجود السَّهْوِ، رقم ٢٨٨، ص ١٢٦ .

وَلَمْ يُنَبِّهْ عَلَيْهِ السَّيِّدُ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ.
وانظر الحديث في:

صحيح مُسْلِمٍ في: ٥ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ١٩ باب السَّهْوِ في الصلاة والسجود له، رقم ٩١، ج ١ ص ٤٠١ .

وُسِّنَ أَبِي داود في: ٢ كتاب الصلاة، ١٩٦ باب إذا صَلَّى خَمْسًا، رقم ١٠١٩، ج ١ ص ٦١٩ .

(٢) الإلمام في: ٦ كتاب البيوع، ٢٦ باب إحياء المَوَاتِ، رقم ٩٥٥، ص ٣٦١ .
وَيَبِّينُ السَّيِّدُ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ: أَنَّ الْحَدِيثَ (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ لَا حِمَى إِلَّا لله وَلِرَسُولِهِ، ج ٢ ص ٣٥)، وَسَكَتَ.

وَالْحَدِيثُ فِي: الْإِهْتِمَامِ ص ٤٢٦ رقم ١٠٩٨، وقال: (وَلِلْبُخَارِيِّ عَنْ الصَّعْبِ بنِ جَثَّامَةَ).

الإمام، في كتاب سماه «الاهتمام»، حسن خالٍ من الاعتراضات الواردة على الإمام، مع الإثبات لما فيه^(١).

ج- طبعه:

طُبِعَ هذا الكتاب بعُنوان: (الإمام بأحاديث الأحكام)، في دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م، وراجعهُ وعلّق عليه الأستاذ مُحَمَّد سَعِيد المولوي، وأرجع كثيراً من أحاديثه إلى مظانّها.

وقدّم له بمُقدّمة ذكر فيها نُبذة عن حياة تَقِيّ الدِّين بن دَقِيق العِيد، ووصف النسخ المخطوطة الثلاث المحفوظة في المكتبة الظَاهِرِيّة بدمشق، التي اعتمدها في التحقيق، وهي:

الأولى: برقم ح ٢٩٤، فرغ من نسخها آخر ذي الحِجّة سنة خمس وعشرين وسبعمائة بدمشق.

والثانية: برقم ح ٢٩٦، فرغ من نسخها الإثنين ٢٧ جُمادى الأولى سنة ثلاث وسبعمائة.

والثالثة: برقم ح ٢٩٥، فرغ من نسخها في ١٩ ربيع الأول سنة اثنتي عشرة وسبعمائة.

وهذه النسخ الثلاث كُتبت بعد وفاة المؤلف بقليل.

وقد بيّن ابن دَقِيق العِيد في مقدّمته، طريقته فيه، فقال: (... الحمد لله منزل الشرائع والأحكام، ومفصلّ الحلال والحرام... وبعد،

(١) انظر قول السُّبْكِيّ، والأحاديث التي ذكر الاعتراض عليها في: طَبَقَات الشَّافِعِيّة له ج ٩ ص ٢٤٦-٢٤٩ .

فهذا مُخْتَصَرٌ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، تَأَمَّلْتُ مَقْصُودَهُ تَأْمُلًا، وَلَمْ أَدْعُ الْأَحَادِيثَ إِلَيْهِ الْجَفَلًا، وَلَا أَلَوْتُ فِي وَضْعِهِ مُحَرَّرًا، وَلَا أَبْرَزْتَهُ كَيْفَ اتَّفَقَ تَهَوُّرًا، فَمَنْ فَهَمَ مَعْنَاهُ شَدَّ عَلَيْهِ يَدَ الضَّنَانَةِ، وَأَنْزَلَهُ مِنْ قَلْبِهِ وَتَعْظِيمِهِ الْأَعَزَّيْنِ مَكَانًا وَمَكَانَةً، وَاسْمِيَتِهِ: (كِتَابُ الْإِمَامِ بِأَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ).

وَشَرَطِي فِيهِ: أَنْ لَا أُورِدَ إِلَّا حَدِيثٌ مَن وَثَّقَهُ إِمَامٌ مِنْ مُزَكِّي رِوَاةِ الْأَخْبَارِ، وَكَانَ صَحِيحًا عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْحُقَافِ، أَوْ أئِمَّةِ الْفَقْهِ النَّظَّارِ، فَإِنْ لَكُلِّ مِنْهُمْ مَغْزَى قَصْدِهِ وَسُلُكِهِ، وَطَرِيقًا أَعْرَضَ عَنْهُ وَتَرَكَهُ، وَفِي كُلِّ خَيْرٍ...).

وَاشْتَمَلَ الْكِتَابُ عَلَى ١٤٧١ حَدِيثًا، وَكُلَّ حَدِيثٍ مَذْكُورٍ مَعَ مُخَرَّجِهِ، وَمَجْرَدٍ مِنَ الْأَسَانِيدِ.

وَفِي آخِرِهِ: تَمَّ الْإِمَامُ بِأَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ.

كَمَا اشْتَمَلَ عَلَى أَحَادِيثٍ فِي الْكُتُبِ الْآتِيَةِ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ، الصَّلَاةِ، الزَّكَاةِ، الصِّيَامِ، الْحَجِّ، الْبُيُوعِ، الْفَرَائِضِ، النِّكَاحِ، الْجِرَاحِ، الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ، الْجَمَاعِ وَفِيهِ: جَمَلٌ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

وَتَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْكُتُبُ الْأَبْوَابُ الْفَقْهِيَّةَ عَمُومًا.

وَقَدْ تَمَّ طَبْعُ الْكِتَابِ بِ ٥٤٢ صَفْحَةً.

وَالَّذِي يَبْدُو أَنَّ السَّيِّدَ الْمُحَقِّقَ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى مَا قَالَهُ الشُّبْكِيُّ فِي طَبَقَاتِهِ حَوْلَ الْكِتَابِ، وَلَمْ يَطَّلِعْ عَلَى تَنْبِيهِ الْحَافِظِ قُطْبِ الدِّينِ الْحَلَبِيِّ عَلَيْهِ، مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي مُقَدِّمَةِ الْكِتَابِ أَنَّهُ اطَّلَعَ عَلَى تَرْجُمَةِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ لِلشُّبْكِيِّ.

وطبع أيضاً كتاب (الإمام بأحاديث الأحكام) في دار المعراج الدولية للنشر - الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، بتحقيق وتخرج حُسَيْن إسماعيل الجمل، دبلوم الدراسات العليا في الوثائق قسم المكتبات - جَامِعَةُ الْقَاهِرَةِ، طبعه بمجلدين، بلغت صفحاتها ٨٣٨ صفحة.

وكان آخر حَدِيث فيه يحمل رقم ١٦٣٢، فاختلف ترقيم أحاديثه عن طبعة الأستاذ مُحَمَّد سَعِيد المولوي.

وقدم الأستاذ المحقق له مُقَدِّمَةً، تضمنت: بُدَّةً عن حياة ابن دَقِيق العِيد، ثم تعريفاً بكتاب الإمام، ووصف النسخ الخطية الخمس التي اعتمدها في التحقيق، وهي مصورات المخطوط الثلاث المحفوظة في المكتبة الظَاهِرِيَّة التي اعتمدها الأستاذ مُحَمَّد سَعِيد المولوي، وزاد عليها نسخة محفوظة بمكتبة الإسكَنْدَرِيَّة (المكتبة البلدية سابقاً) تحت رقم ١١٩٤/ ب، ونسخة مكتبة الإسكوريال تحت رقم ١٠٨٦ .

وذكر المحقق أن مطبوعة الأستاذ مُحَمَّد سَعِيد المولوي فيها كثير من التصحيف والزيادة والسقط، وله عليها مؤاخذات، وجعلها نسخة سادسة في التحقيق.

د- الاعتناء به:

اعتنى العلماء بهذا الكتاب لمنزلته الكبيرة.

فشرحه: شمس الدِّين مُحَمَّد بن ناصِر الدِّين مُحَمَّد الدَّمَشَقِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٤٢هـ.

ولخصه: قُطُب الدِّين عبد الكريم بن عبد النُّور الحَلَبِيّ،

الْمُتَوَفَّى سنة ٧٣٥هـ، وسماه (الاهتمام بتلخيص كتاب الإمام).

وطُبع كتاب (الاهتمام بتلخيص كتاب الإمام) بتحقيق حُسام رياض، في مركز السُّنَّة للبحث العلمي التابع لمكتبة السُّنَّة بالقاهرة، وشارك في تحرير أحاديثه الأستاذ حُسَيْن الجمل، في مؤسَّسة الكتب الثقافية في بَيْرُوت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، بمجلد واحد، بلغت عدد صفحاته ٦٨٠ صفحة.

ولخَّصه أيضاً: شمس الدِّين مُحَمَّد بن أَحْمَد الشهير بابن قُدَّامَة المَقْدِسِيّ الحَنْبَلِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٤٤هـ، وسماه (المُحَرَّر).

وعلى هذا الملخَّص شرح للقاضي جمال الدِّين يُوسُف بن حَسَن الحمَوِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٠٩هـ.

ولخَّص الإمام أيضاً: عَلَاء الدِّين عَلِيّ بن بَلْبَانَ الْقَارِسِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٣٩هـ^(١).

(١) كَشَفُ الظُّنُون ص ١٥٨ . لَكِنْ ورد فيه: (لَخَّصَهُ قُطْبُ الدِّين عبد الكريم ابن عبد النُّور الحَلَبِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٣٥هـ، وسماه: الاهتمام بتلخيص كتاب الإمام...، ولخَّص الإمام أيضاً عَلَاء الدِّين عَلِيّ بن بَلْبَانَ الْقَارِسِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٣١هـ).

والظَّاهِر أن كلمة (الإمام) في الموضعين محرَّفة، صوابها: (الإمام)، لأن الكلام مُنْصَبٌّ عليه.

وتاريخ وفاة عَلَاء الدِّين عَلِيّ بن بَلْبَانَ سنة ٧٣٩هـ من التَّجْوِمِ الرَّاهِرَةِ ومُعْجَمِ الْمُؤَلَّفِينَ.

٣- الإمام:

قال الأذفوي: تضمّن الأحكام، واشتمل على الفوائد النقلية، والقواعد العقلية، والأنواع الأدبية، والنكت الخلافية، والمباحث المنطقية، واللطائف البيانية، والمواد اللغوية، والأبحاث النحوية، والعلوم الحديثية، والمُلح التاريخية، والإشارات الصوفية^(١).

والكتاب لم يَتِمَّ^(٢).

لكنه أكمل تسويده، وبَيَضَ منه قطعة^(٣)، ولو كَمُلَ تصنيفه وتبييضه لجاء في خمسة عشر مجلداً^(٤)، أو خمسة وعشرين مجلداً^(٥).
ولو كَمُلَ لم يكن للإسلام مثله^(٦).

(١) الطَّالِع السَّعِيد ص ٥٧٥، ومثله في الْمُقَفَّى للمَقْرِيزِي ج ٦ ص ٣٦٩، ونقله عن الْمُقَفَّى عَلِي صافي في: ابن دَقِيق العِيد ص ١٠٣ .

(٢) تَذَكُّرَةُ الحُفَظ ج ٤ ص ١٤٨٢ وعن قُطْب الدِّين الحَلَبِيِّ أَيْضاً، والوافي بالوَفَيَات ج ٤ ص ١٩٣ وأَعْيَان العَصْرِ ج ٤ ص ٥٨١ والمُقَفَّى السابق، وكَشَف الطُّنُون ص ١٥٨ والرسالة المُسْتَطَرَفَة ص ١٨٠ وشَجَرَةُ النُّور الرُّكِيَّة ص ١٨٩ .

(٣) تَذَكُّرَةُ الحُفَظ ج ٤ ص ١٤٨٢ عن قُطْب الدِّين الحَلَبِيِّ.

(٤) تَذَكُّرَةُ الحُفَظ ج ٤ ص ١٤٨٢ والرسالة المُسْتَطَرَفَة ص ١٨٠ عن الذَّهَبِيِّ.

(٥) الوافي بالوَفَيَات ج ٤ ص ١٩٣ وأَعْيَان العَصْرِ ج ٤ ص ٥٨٢ .

(٦) المصدران السابقان، وفي الْمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٦٩: لو كَمُلَ لأغنى عن كل مصنف في هذا المعنى. وانظر الثناء على هذا الكتاب في:

تَذَكُّرَةُ الحُفَظ ج ٤ ص ١٤٨٢ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلسُّبُكِيِّ ج ٩ ص ٢١٢
والذَّيْبَاج المَذْهَب ج ٢ ص ٣١٩ والمُقَفَّى السابق عن ابن القَمَّاح وابن ◀

قال الأُسْنَوِيُّ: (كان رَحِمَهُ اللهُ قَدْ أَكْمَلَ كِتَابَهُ الْكَبِيرَ الْعَظِيمَ الشَّانَ الْمَسْمُومَ بِ«الإمام» بِهَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ بَعْدَهَا مِيمٌ، وَهُوَ الَّذِي اسْتَخْرَجَ مِنْهُ كِتَابَهُ الْمُخْتَصَرَ الْمَسْمُومَ بِ«الإمام» بِهَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ بَعْدَهَا مِيمٌ، بِزِيَادَةِ اللَّامِ. فَحَسَدَهُ عَلَيْهِ بَعْضُ كِبَارِ هَذَا الشَّانِ مِمَّنْ فِي نَفْسِهِ مِنْهُ عَدَاوَةٌ، فَدَسَّ مِنْ سَرَقِ أَكْثَرِ هَذِهِ الْأَجْزَاءِ وَأَعْدَمَهَا، وَبَقِيَ مِنْهَا الْمَوْجُودُ عِنْدَ النَّاسِ الْيَوْمَ، وَهُوَ نَحْوُ أَرْبَعَةِ أَجْزَاءٍ، فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. كَذَا سَمِعْتُهُ مِنَ الشَّيْخِ شَمْسِ الدِّينِ بْنِ عَدْلَانَ رَحِمَهُ اللهُ، وَكَانَ عَارِفًا بِحَالِهِ^(١)).

واختلفوا في الإمام^(٢) على أقوال:

القول الأول: إنه شرح الإمام^(٣).

➡ تَيْمِيَّةٌ، وَالذُّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ٥ ص ٣٤٨ والتاج الْمُكْمَلُ ص ٤٦١ عن ابن حَجَرٍ، وَحُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ ج ١ ص ٣١٨ وَكَشَفُ الظُّنُونِ ص ١٥٨ والرسالة الْمُسْتَطَرَفَةُ ص ١٨٠. وانظر أيضاً: ثناء ناظر الجيش - وسيأتي - في (أبو حَيَّانِ النَّحْوِيِّ) ص ٥٦١ عن تمهيد القواعد.

(١) طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلأُسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٢٩ وَطَبَقَاتُ الْمُفَقِّهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ لابن قَاضِي شُهْبَةَ ج ٢ ص ٢٥ عن الأُسْنَوِيِّ، وَكَشَفُ الظُّنُونِ ص ١٥٨ عن الْبَقَاعِيِّ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ. وَقَالَ الْوَادِي آشِي فِي بَرْنَامَجِهِ ص ١٣٠: لَهُ فِي الْحَدِيثِ كِتَابُ الْإِمَامِ فِي مَعْرِفَةِ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ، وَاخْتَصَرَهُ. وَفِي مُسْتَفَادِ الرَّحْلَةِ ص ٢٠: الْإِمَامُ فِي مَعْرِفَةِ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ.

(٢) عَزَيَّ كِتَابُ الْإِمَامِ إِلَى ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ أَيْضاً فِي: ذُبُولِ الْعَبَرِ ص ٢١ وَفَوَاتِ الْوَفَايَاتِ ج ٣ ص ٤٤٣ وَمِرْآةُ الْجَنَانِ ج ٤ ص ٢٣٦ وَطَبَقَاتُ الْحُفَاطِ ص ٥١٣ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٦ ص ٥ وَإِيضَاحُ الْمَكْتُونِ ج ٢ ص ١٢٠ وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ١٤٠.

(٣) الطَّلَاعُ السَّعِيدُ ص ٥٧٥ و٥٨١ عَنِ الْفَوَّيِّ وَ ص ٥٨٢ عَنِ ابْنِ ◀

ويرجّحه قوله في مُقَدِّمَةِ شرح الإمام: (... هذا ولمّا برز ما أبرزته من كتاب «الإمام»، وكان وضعه مقتضياً للتّساع، ومقصوده موجِباً لامتداد الباع، عدل قومٌ عن استحسان إطابته، إلى استخشان إطالته، ونظروا إلى المعنى الحامل عليه، فلم يقضوا بمناسبته ولا إخالته، فأخذت في الإعراض عنهم بالرأي الأحزم، وقلتُ عند سماع قولهم: شَنِشْنَةُ أَعْرِفُهَا من أَخْزَم. ولم يكن ذلك مانعاً لي من وُضِلَ ماضيه بالمستقبل، ولا موجِباً لأن أقطع ما أمر الله به أن يُوصَلَ^(١)).

القول الثاني: إنه كتاب في الأحكام كبير، استخرج منه كتاب (الإمام)^(٢).

➔ القَمَّح و ص ٥٨٧، والمُقَفِّي للمَقْرِئِزِي ج ٦ ص ٣٦٩ وأَعْيَان العَصْرِ لِلصَّفَدِيِّ ج ٤ ص ٥٨١ ونقله عَلِيّ صافي عن المُقَفِّي وأَعْيَان العَصْرِ في: ابن دَقِيق العِيد ص ١٠٣، والوافي بالوَفَيَات ج ٤ ص ١٩٣ وحُسْن المُحَاضَرَةِ ج ١ ص ٣١٨ وكَشَف الطُّنُون ص ١٥٨ وشَذَرَات الدَّهَب ج ٦ ص ٥ والعُدَّة لِلصَّنْعَانِي ج ١ ص ١٣١ و١٤٧ وإِيضاح المَكْنُون ج ٢ ص ١٢٠ وهَدِيَّة العَارِفِينَ ج ٢ ص ١٤٠ والرسالة المُسْتَطَرَفَةُ ص ١٨٠ وشَجَرَةُ النُّور الزُّكِيَّة ص ١٨٩ والأَعْلَام ج ٦ ص ٢٨٣، وفي الدِّيْبَاج المُنْهَب ج ٢ ص ٣١٩: (ألف كتاب الإمام في أحاديث الأحكام، وشرحه شرحاً عظيماً لم يكْمُل). وكلمة (الإمام) محرّفة، صوابها: (الإمام) كما هو ظاهر.

(١) المُقَدِّمَةُ في الطَّالِع السَّعِيد ص ٥٨٨ .

(٢) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٢٩، والرسالة المُسْتَطَرَفَةُ ص ١٨٠ (فيه القولان).

قال ابن حَجَر في كتابه رَفَع الإِصْر عن قُضَاة مِصْر: (وصاحبنا جمال الدِّين لم يفرّق بين الإمام وبين شرح الإمام، كأنه كغيره من الطلبة يظن أن الإمام شرح الإمام، وليس كذلك، فالإمام كتاب في أحاديث ➔

القول الثالث: الإمام وشرح الإمام كتابان متغايران.

وهو الذي يُفهم من كلام قُطْب الدِّين الحَلَبِيِّ، حيث قال: (كَمَل تسويد كتاب الإمام، وَبَيَّض منه قطعة، ... وشرح بعض الإمام شرحاً عظيماً)^(١).

ومن كلام التَّجِيبِيِّ في مُسْتَفَاد الرِّحْلَةِ: من تصانيفه: (كتاب الإمام... والمُخْتَصَر المسمى بالإمام... وشرح هذا المُخْتَصَر مطوّلاً ولم يَتِمَّ، ويقدَّر تمامه بعشرين مجلداً)^(٢).

ويُفهم كذلك من عبارة الشُّبْكِيِّ، حيث قال: (ومن مصنفاته: كتاب الإمام في الحَدِيث، وهو جليل حافل، لم يُصنَّف مثله. وكتاب الإمام، وشرحه، ولم يُكْمَل شرحه)^(٣).

وكذلك من عبارة ابن حَجَر، حيث قال: (شرع في شرح الإمام فخرج منه أحاديث يسيرة في مجلدين، أتى فيهما بالعجائب، الدالة على سَعَةِ دائرته في العلوم، خصوصاً في الاستنباط، وجمع كتاب الإمام في عشرين مجلدةً، عُدِمَ أكثرُه بعده)^(٤).

➡ الأحكام على الأبواب الفقهية، وكان استمداد الإمام منه، والموجود منه قطعة نحو الربع ولكنها مفرقة... / ابن دَقِيق العِيْد ص ١٠٤ .

(١) تَذَكُّرَةُ الحُقَاط ج ٤ ص ١٤٨٢ وطَبَقَات علماء الحَدِيث ج ٤ ص ٢٦٦ .

(٢) مُسْتَفَاد الرِّحْلَةِ ص ٢٠ .

(٣) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للشُّبْكِيِّ ج ٩ ص ٢١٢، وفي بَدَائِع الزُّهُور ج ١ ق ١ ص ٤١٢: (له الإمام في الحَدِيث وشرحه).

(٤) الدَّرَر الكَامِنَةُ ج ٥ ص ٣٤٨ والبَذَر الطَّالِع ج ٢ ص ٢٢٩ عن ابن حَجَر.

وكتاب (الإمام) مخطوط، الجزء الأول منه في المكتبة الأزهرية^(١).
أقول:

أُطْلِعَني المُحَدِّثُ الشَّيْخُ حَمْدِي عَبْدَ الْمَجِيدِ السَّلَفِيَّ^(٢) حفظه الله، على مُصَوَّرَةٍ مخطوطة الجزء الأول من (الإمام) لابن دَقِيقِ العَيْدِ، فيها عدة أختام وتملُّك، لم أتبين شيئاً منها، لعدم دقة التصوير، وكتب على الصفحة الأولى بِحَطِّ حَدِيثٍ معتاد: (الإمام لابن دَقِيقِ العَيْدِ).

وهي ناقصة من أولها، تبدأ في أثناء المسألة الثالثة المستنبطة من الحديث الأول. كما أنها ناقصة من الأخير.

وهذه المُصَوَّرَةُ تقع في ١٧٧ ورقة (ذات الصفحتين)، عدا الورقة الأولى والأخيرة، ففيها صفحة واحدة.

وكنْتُ قد شككتُ في نسبة هذه المخطوطة إلى ابن دَقِيقِ العَيْدِ، لورود عبارة فيه في ورقة ١٩ب: (فَأَمَّا حَدِيثُ الْقُلَّتَيْنِ فقد بسطنا القول فيه في كتاب الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، والذي يلخصه ها هنا أنه يعترض على التمسك به من جهة الإسناد والمتن...).

(١) الأعلام ج ٦ ص ٢٨٣ .

(٢) الشَّيْخُ حَمْدِي عَبْدَ الْمَجِيدِ السَّلَفِيَّ، من عُلَمَاءِ الْأَكْرَادِ بِشِمَالِ الْعِرَاقِ، ولد في ٢١ نيسان ١٩٣١م، مُحَقِّقٌ، فَاضِلٌ، له جهود علمية مشكورة، منها: تحقيق كتاب جَامِعِ التَّحْصِيلِ في أَحْكَامِ الْمَرَّاسِيلِ لَصَلَّاحِ الدِّينِ بن كَيْكَلْدِي، وتحقيق الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ لِلطَّبْرَانِيِّ، طبعتهما وزارة الأوقاف العراقية، وأعماله مستمرة، أطال الله عمره.

وَلَكِنْ تَبَدَّدَ هَذَا الشَّكُّ حِينَ عَدْتُ - لِلتَّأَكُّدِ - إِلَى النُّصُوصِ الَّتِي
يَنْقُلُهَا الصَّنْعَانِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْعُدَّةِ عَلَى إِحْكَامِ الْأَحْكَامِ لِابْنِ دَقِيقِ
الْعَيْدِ مِنْ كِتَابِ (الإمام) لِابْنِ دَقِيقِ الْعَيْدِ نَفْسَهُ، وَذَلِكَ حِينَ يَشْرَحُ
عِبَارَةَ إِحْكَامِ الْأَحْكَامِ.

فَرَأَيْتُ تِلْكَ النُّصُوصَ الَّتِي نَقَلَهَا الصَّنْعَانِيُّ مِنْ كِتَابِ (الإمام)
مَوْجُودَةً بِحُرُوفِهَا فِي هَذِهِ الْمَخْطُوطَةِ، مِمَّا أَكَّدَ لِي أَنَّ هَذِهِ الْمَخْطُوطَةُ هِيَ
الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْ كِتَابِ (الإمام) لِابْنِ دَقِيقِ الْعَيْدِ.

وَمِثَالُ ذَلِكَ: ٤ أَسْطَرِ نَقَلَهَا الصَّنْعَانِيُّ فِي الْعُدَّةِ ج ١ ص ١١٩ عَنْ
ابْنِ دَقِيقِ الْعَيْدِ. وَهِيَ فِي الْإِمَامِ ص ١٩ مِنَ الْمَخْطُوطَةِ.

و ١٩ سَطْرًا نَقَلَهَا الصَّنْعَانِيُّ فِي الْعُدَّةِ ج ١ ص ١٣١ عَنْ شَرْحِ
الْإِمَامِ. وَهِيَ فِي الْإِمَامِ ص ٢٣ مِنَ الْمَخْطُوطَةِ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ مَوَاضِعٌ عَدِيدَةٌ أُخْرَى.

فَضْلًا عَنْ أَنَّ أُسْلُوبَهُ فِي كِتَابِ (الإمام) هُوَ كَأُسْلُوبِهِ فِي كِتَابِ
(إِحْكَامِ الْأَحْكَامِ).

لِذَلِكَ فَإِنْ عِبَارَتُهُ فِي (الإمام) الْآنِفَةِ الذِّكْرُ: (فَقَدْ بَسَطْنَا الْقَوْلَ فِيهِ
فِي كِتَابِ الْإِمَامِ فِي مَعْرِفَةِ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ)، إِمَّا خَطَأً مِنَ النَّاسِخِ
وَصُوبِهِ: (كِتَابِ الْإِحْكَامِ شَرْحُ عُمْدَةِ الْأَحْكَامِ)، لِأَنَّهُ تَحَدَّثَ فِيهِ عَنْ
حَدِيثِ الْقُلَّتَيْنِ ج ١ ص ١٢٥. وَهَذَا احْتِمَالٌ أَسْتَبَعْدُهُ، لِأَنَّ كَلَامَهُ فِي
(الْإِحْكَامِ) مُخْتَصَرٌ.

وَإِمَّا يَرِيدُ أَنَّهُ بَسَطَهُ فِي (الإمام) فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْهُ، أَثْنَاءَ شَرْحِهِ،

لأن حَدِيثِ الْقُلَّتَيْنِ غير مذكور في (الإمام)، ليجعله رأس موضوع، وهذا هو الذي أُرَجِّحه.

فكأنه قد قال: (فقد بسطنا القول فيه في هذا الكتاب).

وبعد النَّظَر في كتاب (الإمام) ومقارنته بكتاب (الإمام) تبين لي:
أن كتاب (الإمام) هو شرح لكتاب (الإمام)، فهو يُورِدُ الْحَدِيثَ كما أوردته في (الإمام) ويبدأ ببيان وجوه الكلام عنه.
وعليه فإن القول الأول من الأقوال المتقدمة في كتاب الإمام هو الراجح لَدَيَّ.

ولو اتفق الناقلون على أن (الإمام) كامل، لقلنا باحتمال أن يكون (الإمام) قد أخذ منه، كما هو عليه القول الثاني.
أمَّا القول بأنهما كتابان متغايران، فهو أمر بعيد عند ملاحظة الكتابين. وعليه فيحمل قول من قال به على ما يوافق أحد القولين الأولين.

وعلى أية حال:

فكتاب (الإمام) عظيم الشأن، جليل القدر، يَدُلُّ على أن ابن دَقِيق العَيْنِد رَحِمَهُ اللهُ إمامٌ في فنون عديدة، محقق بارع، وأستاذ عظيم.
والمخطوطة التي بين يدي، المحتوية على ١٧٧ ورقة، هي في شرح اثني عشر حَدِيثاً الأولي من كتاب الإمام.

وطريقة الشيخ ابن دَقِيق العَيْنِد فيه هي: أن يورد حَدِيثَ (الإمام)، وبعده يقول: (الكلام عليه من وجوه)، ويلتزم بها عموماً، وقد يَزِيد

عليها أو يُنقص منها، تَبَعاً لما يمكن أن يتضمنه الْحَدِيث من هذه الوجوه، وَذَلِكَ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

الوجه الأول: في التعريف بِمَنْ ذَكَر. فيُورِد فيه تَرَاجُمُ الرُّوَاة.

الوجه الثاني: في مُخَرَّجِه. فيذكر كتب الْحَدِيث التي أخرجته.

الوجه الثالث: في شيء من مفرداته. فيُورِد المفردات، ويتكلم عنها لغةً وَاصْطِلَاحاً.

الوجه الرابع: في شيء من الْعَرَبِيَّة. فيُورِد بعض المباحث النَّحْوِيَّة.

الوجه الخامس: في شيء من المسائل البلاغية.

الوجه السادس: في الفوائد والمباحث. فيتعرض للمسائل الفقهية، وخلافات الْفُقَهَاء.

وفي هذا الوجه الأخير تضمن شرح الْحَدِيث مسائل كثيرة^(١)، دَلَّتْ

(١) كانت أعداد تلك المسائل التي استنبطها على النَّحْوِ الْآتِي:

رقم الورقة في المخطوطة	رقم الْحَدِيث	عدد مسأله
- باب الطهارة	١	٥١
١٦	٢	٢٤
٣٢	٣	١٩
٣٧	٤	٢١
٤٢	٥	٢١
٤٨	٦	٢٢
٥٤	٧	٨٠
٧٦	٨	٦
٧٩	٩	٢٤
٨٦	١٠	٣٠
٩٣	١	٤١٠
١٧٢	٢	الموجود قسم من المسألة ١٢ .

على طول باع الشيخ ابن دَقِيقِ العِيدِ رَحِمَهُ اللهُ، ومبلغ علمه، وحِدَّةُ ذهنه.

٤- الأربعون في الرواية عن ربِّ العالمين^(١):

والأربعون لم يذكر فيها إلَّا عن عالم^(٢).

وهي أربعون حَدِيثاً تُسَاعِيَّةً خَرَّجَهَا لِنَفْسِهِ^(٣)، حَدَّثَ فِيهَا عَنْ ابْنِ الْجُمَيْزِيِّ وَنَحْوِهِ^(٤).

قال التَّجِيبِيُّ: تخريج شيخنا... من عالي حَدِيثِهِ، سمعت جميعها عليه بدار الحَدِيثِ الْكَامِلِيَّةِ مِنَ الْقَاهِرَةِ الْمُعَزِّزَةِ حاضرة الديار الْمِصْرِيَّةِ، بقراءة صاحبنا الإمام الفاضل نور الدِّين أبي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ

(١) تَذْكِرَةُ الْحُفَاطِ ج ٤ ص ١٤٨٢ وَطَبَقَاتُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ ج ٤ ص ٢٦٦ وكلاهما عن قُطْبِ الدِّينِ الْحَلَبِيِّ، والوافي بِالْوَفَايَاتِ ج ٤ ص ١٩٤ وَأَعْيَانُ الْعَصْرِ ج ٤ ص ٥٨٢ وَفَوَاتُ الْوَفَايَاتِ ج ٣ ص ٤٤٣ وَالرَّدُّ الْوَافِرُ ص ٥٩ وَالْمُقَفَّى لِلْمَقْرِيزِيِّ ج ٦ ص ٣٧٠ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ لابن قاضي شُهْبَةَ ج ٢ ص ٢٥ وَإِيضًا الْمَكْنُونُ ج ١ ص ٥٤ وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ١٤٠.

(٢) تَذْكِرَةُ الْحُفَاطِ ج ٤ ص ١٤٨٢ عَنْ قُطْبِ الدِّينِ الْحَلَبِيِّ.

(٣) طَبَقَاتُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ ج ٤ ص ٢٦٥ وَتَذْكِرَةُ الْحُفَاطِ ج ٤ ص ١٤٨٢ والوافي بِالْوَفَايَاتِ ج ٤ ص ١٩٣ وَأَعْيَانُ الْعَصْرِ ج ٤ ص ٥٧٧ وَبِرْتَامَجِ التَّجِيبِيِّ ص ١٥٤ وَبِرْتَامَجِ الْوَادِي أَشْبِي ص ١٣١ وَمُسْتَفَادُ الرِّحْلَةِ ص ٢١ وَالدِّيْبَاجُ الْمَذْهَبُ ج ٢ ص ٣١٩ وَالْمُقَفَّى لِلْمَقْرِيزِيِّ ج ٦ ص ٣٦٩ وَنَقْلُهُ عَنْهُ عَلِيُّ صَافِي فِي: ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ ص ١٠٣، وتكرار الْمَقْرِيزِيِّ لهما يوم أنه كتابان، والدُّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ٥ ص ٣٤٨ وَالتَّجْوُمُ الرَّاهِرَةُ ج ٨ ص ٢٠٧ وَطَبَقَاتُ الْحُفَاطِ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٥١٣.

(٤) الدُّرَرُ الْكَامِنَةُ السَّابِق.

جَابِرُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُوسَى الْقُرَشِيُّ الْهَاشِمِيُّ^(١).

وذكر ابن مَخْلُوف^(٢) وإِسْمَاعِيلُ بَاشَا^(٣) أن الأربعين هي سُبَاعِيَّةٌ وهو تحريف، لما يأتي:

أ- إن الْمُؤَلَّفَيْنِ متأخران، وهما ينقلان عن المتقدمين، والمتقدمون قالوا بأن الأربعين تُسَاعِيَّةٌ، كما هو مبين، لا سِيِّمًا وأن ابن مَخْلُوف ينقل عن الدُّيْبَاجِ الْمُذْهَبِ، وصاحب الدُّيْبَاجِ يقول: بأنها تُسَاعِيَّةٌ.

ب- إن ابن دَقِيقِ الْعِيدِ يقول في الاقتراح عند كلامه على الْعُلُوِّ بالنسبة إلى قلة الوسائط بينه وبين الرسول ﷺ في الباب الخامس في معرفة العالي والنازل: (وغالب ما يقع من هذا لمشايخنا اليوم بالأسانيد الجيدة ثمانية رجال ولنا تسعة) ... إلخ.

وذكر بروكلمان^(٤) والزركلي^(٥) أن له شرحاً للأربعين حديثاً النَّوَوِيَّةَ، وهو وَهْمٌ أَيْضاً، إذ لم يذكر له هذا الشرح عند المتقدمين، ولعلمهم حسبوا هذا الكتاب شرحاً للأربعين النَّوَوِيَّةَ.

(١) بَرْتَنَامَجُ التَّجِيْبِيِّ ص ١٥٤ . وانظر نحوه في مُسْتَفَادِ الرِّحْلَةِ ص ٢١ وأورد فيه جملة من تلك الأحاديث رواها عنه بالسَّند، وبيَّن ما كان منها عالياً أو غيره.

(٢) شَجَرَةُ النُّورِ الزُّكِّيَّةِ ص ١٨٩ .

(٣) هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ١٤٠ .

(٤) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان - الدليل ج ٢ ص ٦٦ .

(٥) الأعلام للزركلي ج ٦ ص ٢٨٣، وذكر أنه مخطوط.

٥- إملاء على مُقَدِّمة كتاب عبد الحَقِّ (١):

وقد ذكره في الاقتراح بقوله: (وقد ذكرت مواضع من ذلك فيما أَمَلَيْتُهُ على مُقَدِّمة شرح الأحكام الصغرى لأبي مُحَمَّد عبد الحَقِّ رحمه الله تعالى) (٢).

والأحكام الصغرى في الحديث، للشيخ أبي مُحَمَّد عبد الحَقِّ بن عبد الرَّحْمَنِ بن خَرَّاط الإشبيلي الأزدي، المُتَوَفَّى سنة ٥٨٢ هـ ببجاية. وللشيخ عبد الحَقِّ كتاب (الأحكام الكبرى في الحديث) أيضاً، وهو كتاب كبير في نحو ثلاث مجلدات، انتقاه من كتب الأحاديث (٣).

(١) الطَّالِع السَّعِيد ص ٥٧٦ . وفي مِلء العَيْبَةِ ج ٣ ص ٢٦١: (له إملاء على مُقَدِّمة كتاب الأحكام الصغرى لأبي مُحَمَّد عبد الحَقِّ رَحِمَهُ اللهُ). قال محقق الطَّالِع: (لعله عبد الحَقِّ بن غالب المعروف بابن عَطِيَّة)، وهو تخمين ليس بصواب.

ولعل هذا الإملاء هو الذي قصده الوادي آشي في بَرَنَامَجِه ص ١٣١ بقوله: (وله الأُمالي التي أملاها بدار الحديث الشَّافِعِيَّة بِقُوص). وذكره المَقْرِيَزِي في المَقَفَّى ج ٦ ص ٣٦٩ وفيه: وهو شرح مُقَدِّمة في أُصُول الفقه.

وفي مُسْتَفَاد الرُّحْلَةِ ص ٢٠: (الأُمالي التي أملاها بدار الحديث السابقة بِقُوص) بدلالة ما في بَرَنَامَج الوادي آشي المذكور آنفاً.

(٢) الاقتراح ص (٤ب).

(٣) كَشَف الظُّنُون ج ١ ص ١٩-٢٠ .

ورد في المُقَدِّمة التي كتبها مُحِبِّ الدِّين الحَطِيب لكتاب العُدَّة للصَّنْعَانِي على إحكام الأحكام لابن دَقِيق العِيد ص ٢٨: (لابن دَقِيق ◀

٦- تصنيف في أُصُول الدِّين^(١):

قال حاجي خليفة: (عقيدة ابن دَقِيق العِيد. أولها: الحمد لله العالم... إلخ.

وشرحها العَلَامَةُ برهان الدِّين إبراهيم بن أبي شَرِيف القُدْسِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٩٢٣هـ، وسماه: العِقدُ النَّضِيدُ، أوله: الحمد لله المُتَعَالِي في جَلال قُدسه)^(٢).

وقد وصف إسماعيل باشا عَقيدة ابن دَقِيق العِيد بأنها مشهورة^(٣).

➡ العِيد «إملاء على مُقَدِّمة كتاب عبد الحق» بلغ فيه إلى باب الحج. قال الحافظ الذَّهَبِيُّ: لم أرَ في كتب الفقه مثله).

أقول: إثبات قوله (بلغ فيه... إلخ) لهذا الكتاب، خطأ مطبعي، لأنه يعود إلى الكتاب المذكور في السطر الذي يليه، وهو (شرح مُختَصَر ابن الحَاجِب في فقه المَالِكِيَّة).

وقد تقدمت عبارة الذَّهَبِيِّ عند ذكره قبل قليل.

(١) الطَّلَع السَّعِيد ص ٥٧٦ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلسُّبُكِيِّ ج ٩ ص ٢١٢ والمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٦٩ وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قاضي شُهْبَة ج ٢ ص ٢٥ وحُسن المُحَاصَرَة ج ١ ص ٣١٨ والأَعْلَام ج ٦ ص ٢٨٣ .

(٢) كَشَفُ الظُّنُون ص ١١٥٧ . وانظر: هَدِيَّة العَارِفِينَ ج ١ ص ٢٥ وفيه ورد ضمن مؤلفات ابن أبي شَرِيف اسمان، هما: (العِقدُ النَّضِيدُ في شرح عَقيدة ابن دَقِيق العِيد، عُنْوَان العطاء والْفَتْح في شرح عَقيدة ابن دَقِيق العِيد أبي الفَتْح)، ولعلهما اسمان لمؤلف واحد.

(٣) هَدِيَّة العَارِفِينَ ج ٢ ص ١٤٠ .

٧- شرح بعض مُختَصَر ابن الحَاجِب في الفقه المَالِكِي^(١):

(١) تَذَكُّرَةُ الْحُقَاط ج ٤ ص ١٤٨٢ وطَبَقَاتُ عِلْمَاءِ الْحَدِيث ج ٤ ص ٢٦٦ وكلاهما عن قُطْبِ الدِّينِ الْحَلَبِيِّ، ومِلَّةُ الْعَيْبَةِ ج ٣ ص ٢٥٩ عن ابن حَيَّان، وطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبُكِيِّ ج ٩ ص ٢١٢ وطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٢٩ وَالذَّيْبَاجِ الْمُذْهَبِ ج ٢ ص ٣١٨ وطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ لابن قَاضِي شُهَبَةَ ج ٢ ص ٢٦ وَالذَّرَرَ الْكَامِنَةَ ج ٥ ص ٣٤٨ وَالْبَدْرَ الطَّالِعَ ج ٢ ص ٢٢٩ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٦ ص ٥ وَشَجَرَةُ النُّورِ الزُّكِّيَّةِ ص ١٨٩ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١١ ص ٧٠ .

وفي بَرْنَامَجِ الْوَادِي آثِي ص ١٣١: (شرح كتاب أبي عمرو بن الحَاجِب). وفي مُسْتَفَادِ الرَّحْلَةِ ص ٢٠: (شرح كتاب أبي عمرو... ابن الحَاجِبِ الْمَالِكِيِّ، ولم يتم أيضاً، ويُقدَّرُ تمامه بعشرين مجلداً أيضاً). لَكِنَّهُ لَمْ يُعَيَّنِ الْكِتَابُ الْفَقْهِي أَوْ الْأُصُولِي.

واكتفى في الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ ج ٤ ص ١٩٤ وَقَوَاتِ الْوَفَايَاتِ ج ٣ ص ٤٤٣ بِالْقَوْلِ: (شرح بعض مُختَصَر ابن الحَاجِبِ)، وفي أَعْيَانِ الْعَصْرِ ج ٤ ص ٥٨٢: (شرح ابن الحَاجِبِ في فروع المَالِكِيَّةِ). وفي الْمُتَقَفَّى لِلْمَقْرِيزِيِّ ج ٦ ص ٣٧٠: (شرح كتاب ابن الحَاجِبِ في الفقه على مذهب مَالِكٍ)، ونقله عنه عَلِيٌّ صَافِي فِي كِتَابِهِ: ابن دَقِيقِ الْعَيْدِ ص ١٠٣ .

ابن الحَاجِبِ: جَمَالُ الدِّينِ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ عَمَرَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْكُرْدِيُّ الْمَالِكِيُّ، تَنَقَّلَ بَيْنَ الْقَاهِرَةِ وَدِمَشْقَ وَالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ، وَتَوَفَّى بِهَا سَنَةَ ٦٤٦هـ. أَكْبَرُ الْخَلْقِ عَلَى الْإِشْتَغَالِ عَلَيْهِ وَالتَّزَمُّ لِهَمِّ الدُّرُوسِ. لَهُ الْكَافِيَةُ فِي النَّحْوِ، وَالشَّافِيَةُ فِي الصَّرْفِ، وَلَهُ فِي الْفَقْهِ وَالْأُصُولِ.

وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٣ ص ٢٤٨ وَغَايَةُ النَّهْيَةِ فِي طَبَقَاتِ الْقُرَّاءِ ج ١ ص ٥٠٨ وَالطَّلَعُ السَّعِيدُ ص ٣٥٢ وَحُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ ج ١ ص ٤٥٦ وَبُغْيَةُ الْوُعَاةِ ج ٢ ص ١٣٤ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٥ ص ٢٣٤ وَمِرَاةُ الْجَنَانِ ج ٤ ص ١١٤ وَالبُلْغَةُ فِي تَارِيخِ أُمَّةِ اللَّغَةِ ص ١٤٠ وَالنُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ج ٦ ص ٣٦٠ وَمِفْتَاحُ السَّعَادَةِ ج ١ ص ١٣٨ .

قال قُطْبُ الدِّينِ الْحَلَبِيِّ: لم أَر في كتب الفقه مثله^(١).

وقد وصل فيه إلى باب الحج^(٢).

قال ابن فَرَحُون: وذكر لي شيخنا أبو عبد الله بن مرزوق أنه بلغه: أن الشيخ تَقِيَّ الدِّينِ وصل في شرح ابن الحَاجِب إلى كتاب الحج. والذي وقع لي منه إلى آخر التيمم في مجلد خرمًا، وأظنه بلغ إلى كتاب الصلاة^(٣).

٨- شرح مُخْتَصَر أَبِي شُجَاعٍ فِي فقه الشَّافِعِيَّة^(٤):

وأبو شُجَاعٍ أَحْمَدُ بنُ الْحُسَيْنِ (الحَسَن) بنُ أَحْمَدِ الْأَصْفَهَانِيِّ الشَّافِعِيِّ الْقَاضِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٤٨٨هـ، وقيل: سنة ٥٠٠هـ، وقيل: سنة ٥٩٣هـ. ومُخْتَصَرُهُ هو (التقريب)، أو المسمَّى بـ(غاية الاختصار)^(٥). ولعل شرح ابن دَقِيقِ الْعِيد هو الذي ذكره بروكلمان^(٦)

-
- (١) تَذَكُّرَةُ الْحِفَاط ج ٤ ص ١٤٨٢ وطَبَقَاتُ عُلَمَاءِ الْحَدِيث ج ٤ ص ٢٦٦ .
 - (٢) شَجَرَةُ النُّورِ الرُّكْبَى ص ١٨٩ .
 - (٣) الدِّيْبَاجُ الْمُذْهَب ج ٢ ص ٣١٨ .
 - (٤) طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٢٩ وطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ لابن قَاضِي شُهْبَةَ ج ٢ ص ٢٦ .
 - (٥) ترجمة أَبِي شُجَاعٍ فِي: طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلسُّبُكِيِّ ج ٦ ص ١٥ وَكُشِفَ الظُّنُونُ ص ١١٨٩ و١٦٢٥ وحاشية البَاجُورِيِّ على شرح ابن قَاسِمِ الْغَزِّيِّ على مُخْتَصَرِ أَبِي شُجَاعٍ ج ١ ص ١٠ وحاشية البُجَيْرِمِيِّ على شرح الْخَطِيبِ الشَّرِيفِيِّ المعروف بالإقناع فِي حَلِّ أَلْفَافِ أَبِي شُجَاعٍ ج ١ ص ١٢ .
 - (٦) تاريخ الأدب الْعَرَبِيِّ لبروكلمان - الأَصْل ج ٢ ص ٧٥ .

وَالزَّرْكَلِيُّ^(١) بِاسْمِ: (تُحْفَةُ اللَّيْبِ فِي شَرْحِ التَّقْرِيبِ).

وَذَكَرَ الزَّرْكَلِيُّ بِأَنَّهُ: مَطْبُوعٌ. وَلَمْ أَفِفْ عَلَيْهِ.

٩- شَرْحُ عَلَى مُخْتَصَرِ التَّبْرِيزِيِّ فِي فِقْهِ الشَّافِعِيَّةِ^(٢):

وَمُخْتَصَرُ التَّبْرِيزِيِّ فِي فُرُوعِ الشَّافِعِيَّةِ، لِأَمِينِ الدِّينِ مُطَفَّرِ بْنِ أَحْمَدَ التَّبْرِيزِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٢١هـ، لَخَّصَهُ مِنَ الْوَجِيزِ^(٣).

١٠- شَرْحُ عُيُونِ الْمَسَائِلِ:

وَعُيُونُ الْمَسَائِلِ فِي نِصُوصِ الشَّافِعِيِّ، لِأَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ حُسَيْنِ ابْنِ سَهْلٍ الْفَارِسِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٠٥هـ^(٤).

وَلَمْ أَرَأْ أَحَدًا مِنْ مُرْجَمِي ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ الْمُتَقَدِّمِينَ قَدْ ذَكَرَهُ.

١١- شَرْحُ كِتَابِ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي الْأُصُولِ^(٥):

وَذَكَرَ حَاجِي خَلِيفَةَ: أَنَّ الشَّيْخَ تَقِيَّ الدِّينِ بْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ شَرَحَ بَعْضَ مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ: (مُنْتَهَى السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ

(١) الْأَعْلَامُ ج ٦ ص ٢٨٣ .

(٢) طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلشُّبْكِيِّ ج ٩ ص ٢١٢ وَأَعْيَانُ الْعَصْرِ ج ٤ ص ٥٨٢ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ لِابْنِ قَاضِي شُهْبَةَ ج ٢ ص ٢٦ . وَوَرَدَ فِي الطَّلَعِ السَّعِيدِ ص ٥٧٦: (شَرْحُ عَلَى التَّبْرِيزِيِّ فِي الْفِقْهِ). وَمِثْلُ مَا فِي الطَّلَعِ وَرَدَ فِي الْمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٦٩ .

(٣) كَشَفُ الظُّنُونِ ص ١٦٢٦ .

(٤) كَشَفُ الظُّنُونِ ص ١١٨٨ وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ١٤٠ .

(٥) الْمُقَفَّى لِلْمَقْرِيزِيِّ ج ٦ ص ٣٧٠ وَنَقَلَهُ عَنْهُ عَلِيُّ صَافِي فِي كِتَابِهِ: ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ ص ١٠٣ .



فِي عِلْمِي الْأُصُولِ وَالْجَدَلِ^(١).

وقال إسماعيل باشا: من تصانيفه: شرح مُنْتَهَى السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ، لابن الْحَاجِبِ^(٢).

١٢- شرح مُقَدِّمَةِ الْمُطَرِّزِيِّ فِي أُصُولِ الْفَقْهِ^(٣):

ولعله هو كتابه الذي ذكره بعضهم باسم: شرح الْعُنُونِ فِي أُصُولِ الْفَقْهِ^(٤).

➡ وفي أَغْيَانِ الْعَصْرِ ج ٤ ص ٥٨٢: (شرح بعض مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ). ويريد الصَّفَدِيُّ بِالْمُخْتَصَرِ الْمُخْتَصَرِ الْأُصُولِيَّ، لأنه ذكر بعده: (وشرح ابن الْحَاجِبِ فِي فُرُوعِ الْمَالِكِيَّةِ).

(١) كَشَفُ الظُّنُونِ ص ١٨٥٦ .

(٢) هَدْيَةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ١٤٠ .

(٣) الطَّلَاعُ السَّعِيدُ ص ٥٧٦ . وَتَذَكُّرَةُ الْحِفَاطِ ج ٤ ص ١٤٨٢ وَطَبَقَاتُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ ج ٤ ص ٢٦٦ وَكِلَاهُمَا عَنْ قُطْبِ الدِّينِ الْحَلَبِيِّ، وَالوَافِي بِالْوَفَايَاتِ ج ٤ ص ١٩٤ وَأَغْيَانِ الْعَصْرِ ج ٤ ص ٥٨٢ وَفَوَاتُ الْوَفَايَاتِ ج ٣ ص ٤٤٣ وَالدَّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ٥ ص ٣٤٨ وَالبَدْرُ الطَّلَاعُ ج ٢ ص ٢٢٩ وَهَدْيَةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ١٤٠ وَالْأَغْلَامُ ج ٦ ص ٢٨٣ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١١ ص ٧٠ .

وفي الْمُقَفِّي لِلْمَقْرِزِيِّ: (له شرح الْمُطَرِّزِيَّةِ فِي النَّحْوِ) نقله عَلِيُّ صَافِي فِي كِتَابِهِ: ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ ص ١٠٣، وَفِي الْمَطْبُوعَةِ مِنَ الْمُقَفِّي ج ٦ ص ٣٦٩: (شرح المطرز فِي النَّحْوِ). وَفِي كِلَيْهِمَا وَهَمُّ ظَاهِرٌ، لِخِلَافِهِ إِجْمَاعُ الْمُتَقَدِّمِينَ.

(٤) طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبْكِيِّ ج ٩ ص ٢١٢ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٢٩ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ لابْنِ قَاضِي شُهْبَةَ ج ٢ ص ٢٥ وَحُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ ج ١ ص ٣١٨ وَالْمُزْهَرُ لِلْسِّيُوطِيِّ ج ١ ص ٢٤ وَبَدَائِعُ الرُّهُورِ ج ١ ص ١٢٤ وَتَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ لِبُرُوكْلَمَانَ - الذَّيْلُ ج ٢ ص ٦٦ .

قال حاجي خليفة: (عُنْوَانُ الوصول في الْأُصُول - في أُصُولِ الفقه، شرحه الشيخ تَقِيّ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنِ عَلِيٍّ بنِ دَقِيقِ الْعِيد... أوله: الحمد لله ذي العظمة والجَلَال... إلخ، قال: فهذه فصول مشتملة على تعريفات ومسائل، لا غُنْيَةَ عنها للفقهاء في معرفة الأحكام، أوردتها على سبيل الإيجاز، مقتصرًا على رؤوس المسائل، مكتفياً بالأنموذج من نُكَّتِ الدلائل، جَرَّدْتُهَا للمبتدئين في الفن. وهو عشر ورقات) (١).

١٣- اقتناص السوانح:

أتى فيه بأشياء غريبة، ومباحث عجيبة، وفوائد كثيرة، ومواد غزيرة (٢).

١٤- ديوان خُطْب، مفرد معروف (٣):

وخطبه بليغة مشهورة، أنشأها لَمَّا كان خَطِيباً بقُوص (٤).

(١) كَشَفُ الظُّنُون ص ١١٧٦ .

(٢) الطَّلَع السَّعِيد ص ٥٧٦ والمُقَفَّى ج ٦ ص ٣٦٩ والأَعْلَام ج ٦ ص ٢٨٣ .

(٣) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلشُّبْكِيِّ ج ٩ ص ٢٣٠ . وانظر: الطَّلَع السَّعِيد ص ٥٧٦ وبرنامج الوادي آشي ص ١٣١ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٣٠ والدُّيْبَاج المَذْهَب ج ٢ ص ٣١٩ وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة لابن قاضي شُهْبَةَ ج ٢ ص ٢٦، وفي المُقَفَّى ج ٦ ص ٣٧٠: (له خُطْب)، وحُسن المُحَاصِرَةِ ج ١ ص ٣١٨ وبَدَائِع الزُّهُور ج ١ ص ١٢٤ وشَذَرَات الذَّهَب ج ٦ ص ٦ عن الأَسْنَوِيِّ. وشَجَرَةُ النُّور الرُّكِّيَّة ص ١٨٩ ومُعْجَم المُؤَلِّفِينَ ج ١١ ص ٧٠ .

(٤) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلأَسْنَوِيِّ، وشَذَرَات الذَّهَب، السابقان. وفي مُسْتَفَاد الرُّحْلَةِ ص ٢٠: (ديوان خُطْب جمعة).

- ١٥- جَمَعَ كُلٌّ مِنْ سُمِّيَ بِحَافِظٍ^(١).
- ١٦- فَوَائِدُ حَدِيثِ بَرِيرَةَ. قَرِيباً مِنْ مَائَتِي فَائِدَةٍ^(٢).
- ١٧- التَّشْدِيدُ فِي الرَّدِّ عَلَى غُلَاةِ التَّقْلِيدِ^(٣).
- ١٨- لَهُ تَعَالِيْقُ كَثِيرَةٌ^(٤).
- ١٩- قَالَ الْأَذْفُوِيّ: أَخْبَرَنِي قَاضِي الْقُضَاةِ نَجْمُ الدِّينِ أَحْمَدُ الْقَمُوْلِيُّ: أَنَّهُ أَعْطَاهُ دِرَاهِمَ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهَا وَرَقاً وَيَجْلِدُهُ أَبْيَضَ، قَالَ: فَاشْتَرَيْتُ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ كُرَّاساً، وَجَلَدْتُهَا وَأَحْضَرْتُهَا إِلَيْهِ، وَصَنَّفْتُ تَصْنِيفاً وَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَظْهَرُ فِي حَيَاتِهِ^(٥).
- ٢٠- الْاِقْتِرَاحُ:
- وهو هَذَا الْكِتَابُ الَّذِي نَقُومُ بِتَحْقِيقِهِ، وَكَانَ الْعُلَمَاءُ قَدْ اِهْتَمُّوا بِهِ كَثِيراً لَعُلَّوْا مَنَزَلَتَهُ بَيْنَ كُتُبِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، وَمَنَزَلَةَ مُؤَلَّفِهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ. وَقَدْ ذُكِرَتْ لِلْكِتَابِ أَسْمَاءٌ مُتَعَدِّدَةٌ، أَبَيَّنَّا عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:
- (الْاِقْتِرَاحُ فِي بَيَانِ الْأَصْطِلَاحِ، وَمَا أُضِفَ إِلَى ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَعْدُودَةِ مِنَ الصَّحَاحِ). وَهَذَا الْاِسْمُ هُوَ الْمَذْكُورُ فِي الْمَخْطُوطَةِ،
-
- (١) الْمُقَفَّيُّ ج ٦ ص ٣٧٠. وَفِي مِلِّءِ الْعَيْبَةِ ج ٣ ص ٢٥٩: عَنْ ابْنِ حَيَّانَ: لَهُ كِتَابُ الْحِفَافِ. وَفِي مُسْتَفَادِ الرَّحْلَةِ ص ٢٠: كِتَابُ طَبَقَاتِ الْحِفَافِ، وَذَكَرَ لِي أَنَّهُ فِي مَجْلَدَيْنِ.
- (٢) طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيِّ لَابْنِ قَاضِي شُهْبَةِ ج ٢ ص ٢٥.
- (٣) مِلِّءُ الْعَيْبَةِ ج ٣ ص ٢٥٩ عَنْ ابْنِ حَيَّانَ، وَمُسْتَفَادُ الرَّحْلَةِ ص ٢٠.
- (٤) الطَّلَعُ السَّعِيدُ ص ٥٧٦، وَالْمُقَفَّيُّ السَّابِقُ.
- (٥) الطَّلَعُ السَّعِيدُ ص ٥٧٦.

وهو نفسه في: بَرْنَامَجِ التَّجِيبِي (١) ومُسْتَفَادِ الرِّحْلَةِ (٢) لَكِنْ فِيهِمَا: (في الصَّحَاح)، بدلاً من: (من الصَّحَاح).

- (الافْتِرَاح في بيان الاضْطِلَاح، وما أُضِيفَ إِلَى ذَلِكَ من الأحاديث الصَّحَاح). وهذا الاسم ورد في: بَرْنَامَجِ الوادي آشي (٣) والدِّيَبَاجِ المَذْهَبِ (٤)، وشَجَرَةِ النُّورِ الزَّكِيَّةِ (٥).

- (الافْتِرَاح في بيان الاضْطِلَاح). وهذا الاسم ورد في: المَقْفَى (٦) وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٧) والأعلام (٨).

- (الافْتِرَاح في معرفة الاضْطِلَاح). وهذا الاسم ورد في: الطَّالِعِ السَّعِيدِ (٩) والمَقْفَى (١٠). وتكرار المَقْرِيزِيِّ الاسمَ بهذين العُنُوتَيْنِ في

(١) بَرْنَامَجِ التَّجِيبِي ص ١٤٣ .

(٢) مُسْتَفَادِ الرِّحْلَةِ ص ٢١ .

(٣) بَرْنَامَجِ الوادي آشي ص ١٣١ .

(٤) الدِّيَبَاجِ المَذْهَبِ ج ٢ ص ٣١٩ .

(٥) شَجَرَةِ النُّورِ الزَّكِيَّةِ ص ١٨٩، وبه خطأ مطبعي: (الاصْلَاح) بدلاً من (الاضْطِلَاح).

(٦) المَقْفَى للمَقْرِيزِيِّ ج ٦ ص ٣٧٠ ونقل عَلِيّ صَافِي فِي كِتَابِهِ: ابن دَقِيقِ العِيدِ ص ١٠٣ عن المَقْفَى اسْمَهُ: (الافْتِرَاح في معاني الاضْطِلَاح)، بدلاً من (الافْتِرَاح في بيان الاضْطِلَاح)، ولعله من مخطوطة اعتمدها، لم يَقِفْ مُحَقِّقُ المَقْفَى عَلَى الخِلافِ المذكورِ فِي العُنُوتِ.

(٧) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان - الأصل ج ٢ ص ٧٥ . وقال: مخطوطة في برلين ١٠٦٣، وهي التي اعتمدناها في التحقيق.

(٨) الأعلام ج ٦ ص ٢٨٣، وذكر أنه مخطوط.

(٩) الطَّالِعِ السَّعِيدِ ص ٥٧٦ .

(١٠) المَقْفَى ج ٦ ص ٣٦٩ .

المُقَفَّى قد يوهم أنها كتابان.

- (الاقْتِرَاح). وهذا الاسم ورد في: أَلْفِيَّةَ الْعِرَاقِيِّ^(١)، وَطَبَقَاتِ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ^(٢) وَالدَّرَرِ الْكَامِنَةِ^(٣)، وَالضَّوءِ الْلَامِعِ^(٤)، وَطَبَقَاتِ الْحُفَّازِ لِلشَّيْطُونِيِّ^(٥)، وَحُسْنِ الْمُحَاضَرَةِ^(٦)، وَبَدَائِعِ الزُّهُورِ^(٧)، وَكَشَفِ الظُّنُونِ^(٨)، وَشَذَرَاتِ الذَّهَبِ^(٩)، وَالبَدْرِ الطَّالِعِ^(١٠)، وَالتَّاجِ

➡ وفي مُسْتَفَادِ الرَّحْلَةِ ص ٢٠: (كتاب الاقْتِرَاح في معرفة الاصطلاح وما أُضيف إليه من الأحاديث المعدودة في الصَّحاح).

(١) أَلْفِيَّةَ الْعِرَاقِيِّ حيث قال:

ولأبي الفتح في الاقْتِرَاح أن افراد الحسن ذو اصطلاح
انظر: شرح التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ، وَفَتْحُ الْبَاقِي ج ١ ص ١٠٩ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ
لِلشَّخَاوِيِّ ج ١ ص ٩١ . وقد ورد (الاقْتِرَاح) في هذه الشروح كثيراً.

(٢) طَبَقَاتِ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ لابن قاضي شُهَبَةَ ص ٢٥ وذكر أنه في اختصار علوم ابن الصَّلَاح.

(٣) الدَّرَرِ الْكَامِنَةِ ج ٥ ص ٣٤٨ .

(٤) الضَّوءِ الْلَامِعِ لِلشَّخَاوِيِّ ج ١ ص ٣٤٣ و ج ٤ ص ١٧٣ .

(٥) طَبَقَاتِ الْحُفَّازِ لِلشَّيْطُونِيِّ ص ٥١٣ .

(٦) حُسْنِ الْمُحَاضَرَةِ ج ١ ص ٣١٨ .

(٧) بَدَائِعِ الزُّهُورِ ج ١ ق ١ ص ٤١٢: (الاقْتِرَاح في مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ)، وقال أيضاً: (وكتاب أُصُولِ الْحَدِيثِ). وهذا يوهم أنها كتابان في مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، وليس ذلك بصواب، إذ له كتاب واحد في مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ هو الاقْتِرَاح.

(٨) كَشَفِ الظُّنُونِ ص ١٣٥ .

(٩) شَذَرَاتِ الذَّهَبِ ج ٦ ص ٥ .

(١٠) البَدْرِ الطَّالِعِ ج ٢ ص ٢٢٩ .

المُكَلَّل^(١)، وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ^(٢)، وَمُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ^(٣)، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان^(٤) أيضاً.

لكن ورد في شذرات الذهب: (الاقتراح في أصول الدين وعلوم الحديث)، وظاهر أن كلمة (أصول الدين) مقحمة هنا، لأنها تعني العقائد، والاقتراح هو في أصول أو مُصطلح أو علوم الحديث.

وورد أن لابن دقيق العيد كتاباً في علوم الحديث دون ذكر اسمه، في: تَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ^(٥)، والوافي بالوفيات^(٦)، وأعيان العصر^(٧)، وفوات الوفيات^(٨).

قال التَّجِيبِي فِي بَرَنَامَجِهِ: سَمِعْتُ جَمِيعَهُ مِنْ فَلَقٍ فِيهِ - أَي: مِنْ فَمِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَجْلِسَيْنِ اثْنَيْنِ، أَحَدُهُمَا: مُتَّصِلُ الْقِرَاءَةِ، وَالثَّانِي: فَصَّلَ بَيْنَ أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ وَضَوْءُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَصَلَاةُ الْعَصْرِ. وَكَانَ الْمَجْلِسُ الْأَوَّلُ بَدَارَ الْحَدِيثِ الْكَامِلِيَّةِ، وَالثَّانِي بِأَعْلَى جَامِعِ الْحَاكِمِ الْعَبِيدِيِّ مِنَ الْقَاهِرَةِ الْمُعَزِّيةِ حَاضِرَةِ الدِّيارِ

(١) التاج المُكَلَّل ص ٤٦١ وفيه: (الاقتراح في علوم الحديث).

(٢) هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ٢ ص ١٤٠ .

(٣) مُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ١١ ص ٧٠ .

(٤) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان - الذيل ج ٢ ص ٦٦ .

(٥) تَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ ج ٤ ص ١٤٨٢ .

(٦) الوافي بالوفيات ج ٤ ص ١٩٣ .

(٧) أَعْيَانُ الْعَصْرِ ج ٤ ص ٥٨٢ .

(٨) فَوَاتُ الْوَفَيَاتِ ج ٣ ص ٤٤٣ .

المِصْرِيَّة، في جُمَادَى الْأُولَى من سنة ست وتسعين وستائة^(١).

أ- مضمون كتاب الاقتراح:

ذكر الأدفوي بأنه: كتاب مفيد في علوم الحديث^(٢).

وقال حاجي خليفة: (وهو مُختَصَر ذكره الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المُنَوَّفِي سنة ٨٠٦هـ في أَلْفِيَّتِهِ، وأنه نظمه)^(٣). وقد سبق أنفاً بيت الألفية المشار إليه.

وذكر بروكلمان: أن منظومة العراقي للاقتراح في مكتبة لاله لي ٣٩٢

"Weisw. 18"^(٤).

ويقع نظم عبد الرحيم العراقي للاقتراح في ٤٢٧ بيتاً^(٥).

(١) بَرْنَامَج التَّجْنِيبِي ص ١٤٤ . وحدد ذلك الأخذ في مُسْتَفَاد الرُّحْلَةِ ص ٢١ بقوله: وكان هذا الثاني في يوم الجمعة الثاني عشر لجمادى الأولى من سنة ست المذكورة.

(٢) الطالِع السَّعِيد ص ٥٧٦ .

(٣) كَشَفُ الظُّنُون ص ١٣٥ . قال ابن حَجَر في المَجْمَع المُؤَسَّس ج ٢ ص ١٨٣ في ترجمة الحافظ زين الدين العراقي، له: (نظم الاقتراح لابن دقيق العيد).

وقال السَّخَاوِي في الضوء اللامع ج ٤ ص ١٧٣ حين ترجم فيه للحافظ العراقي: (ومن تصانيفه... نظم الاقتراح لابن دقيق العيد).

(٤) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان - الذيل ج ٢ ص ٦٦ .

(٥) انظر ترجمة الحافظ العراقي التي كتبها مُحَمَّد بن الحسين العراقي الحسيني المدرس بكليّة القرويين وأمين خزانة، في مُقَدِّمَةِ شرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ الذي قام بتحقيقه ج ١ ص ١٨ .

وشرح قطعةً من هذا النَّظْم ولده الوليُّ أبو زُرْعَة أَحْمَد بن عبد الرحيم العِراقِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٢٦هـ، قال السَّخَاوِيّ في الضوء اللامع: وقفتُ على أماكن منه^(١).

وللسَّخَاوِيّ أيضاً شرح نَظْم الاقتِرَاح في الاصطِلاح سماه (الإيضاح) في مجلد لطيف^(٢).

وللسَّخَاوِيّ أيضاً: الإيضاح في شرح نَظْم العِراقِيّ للاقتِرَاح في مجلد لطيف^(٣).

وبَيَّن ابنُ دَقِيق العِند رَضِيَ اللهُ عَنْهُ سببَ تأليفه هذا الكتاب بقوله في آخره: (فهذا ما أردنا ذِكره من بيان مُصْطَلَحَات عند أهل الحديث على حسب ما اقترح ذلك، مع ما أضفتُ إليه من ذكر أحاديث صِحَاح).
ويبدو أن هذا هو السبب في تسمية الكتاب بالاقتِرَاح.

وقد قدَّم ابن دَقِيق العِند رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كتابه الاقتِرَاح بقوله بعد الحمد:

(١) الضوء اللامع ج ١ ص ٣٤٣. قال ابن حَجَر في المَجْمَع المُؤَسَّس ج ٣ ص ٥٠: (له من شرح نَظْم الاقتِرَاح قِطْعَةٌ). وقال بَقِيَّة الدِّين بن فهد في لحظ الأُلُحَاط ص ٢٨٨: (وشرح قِطْعَةً متفرقة من نَظْم الاقتِرَاح لوالده). وقال السَّخَاوِيّ في الضوء اللامع ج ١ ص ٣٤٣: (وشرح نَظْم والده للاقتِرَاح في الاصطِلاح، وقفتُ على أماكن منه). وأشار إليهما محقق المَجْمَع المُؤَسَّس في هامش الصفحة المذكورة.

وترجمة الوليِّ العِراقِيّ في: المَجْمَع المُؤَسَّس ج ٣ ص ٤٢-٥٠ والضوء اللامع للسَّخَاوِيّ ج ١ ص ٣٣٦-٣٤٤.

(٢) فِهْرِس الفَهَارِس ج ٢ ص ٩٩٠.

(٣) الضوء اللامع ج ٨ ص ١٦.

(هذه نُبَذَ من فنون مهمة في علوم الحديث، يُستعان بها على فهم مُصْطَلَحَاتِ أهله ومراتبهم على سبيل الاختصار والإيجاز، ليكون كالمدخل إلى التوسع في هذا الفن إن شاء الله تعالى).

وقد تَضَمَّنَ تسعة أبواب في: شرح ألفاظ متداولة تتعلق بهذه الصناعة، كالصحيح والحسن ونحو ذلك، والتمييز بين ألفاظ الأداء في المصطلح: حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا...، وكيفية السَّماع والتَّحْمُّل وضبط الرواية وأدائها، وآداب المُحَدِّث، وآداب كتابة الحديث، ومعرفة العالي والنازل، وبيان الفرق بين الغريب والعَرِيز، وبيان المُدَبِّج والمُؤْتَلَف والمُخْتَلَف...، ومعرفة الثقات والضعفاء من الرواة، وذكرَ طَرَفًا من الأسماء المُخْتَلَفَة.

وجعل خاتمة تلك الأبواب التسعة: ذِكرَ أحاديث صحيحة منقسمة إلى سبعة أنواع، كل نوع يشتمل على أربعين حَدِيثًا، لها صفة معينة بيَّنها عند إيراده إياها.

وقَطَّعُه بصحتها لا يَتِمُّ إِلَّا بعد الوقوف على رجال الحديث، وهو يَدُلُّ على تبخُّره في علم الرجال.

وأوضح في آخر الكتاب: أَنَّ لفظ الحديث هو لمن ذكره أولاً من المُخَرِّجين إذا تعدَّدوا، فقال: (وما قلتُ منها فيه أخرجه فلان وفُلان، فاللفظ للمذكور أولاً، وذلك بحسب ما انتهى إلينا).

وأهمل تحريج بعض الأحاديث، فرأيتُ بعد رجوعي إلى كتب الحديث أنه بلفظه في سُنَنِ أبي داود، وأثبتُ ذلك في الهامش.

ويبدو في هذا الكتاب بشكل واضح تبخُّر ابن دَقِيق العِيد في هذا

الفن، فنراه يناقش كبار العلماء كالحطّابيّ والتّرمذيّ في الكلام عن الحَسَن مثلاً.

وقد بينتُ ما عَقَّب العلماء به على كلام ابن دَقِيق العِند في اعتراضاته.

وهو يُورد بعض الألفاظ الدالة على اجتهاده فيقول مثلاً: (وأقول، والأوّلَى عندنا، وليس هذا عندي بمتعيّن، قلتُ: ويشترط أن يكون، وأختار أنا في ذلك، وهذا عندنا شديد، وإنما كرهنا ذلك فيما إذا، والأحسن عندي أن يقول، فهو عندي الذي أَضَرَّ بالصَّنعة، ونحن نرى أن أهمها، ومن الخطأ...، بل أقول إنه أوّلَى مطلقاً، وهذا كلام يحتاج إلى تحقيق وبحث...) وغير ذلك.

ولا أحتاج إلى سرد أقواله، والفوائد التي ذكرها في الكتاب، مكتفياً بما ذكرتُ في الهوامش، حين عزوتُ الأقوال إلى أصحابها، وحين ذكرتُ من اقتبس من العلماء قولَ ابن دَقِيق العِند رَحِمَهُ اللهُ، أو ناقشه.

ب- نُسَخ الاقتراح:

١- نسخة م:

وهي في مكتبة المتحف البريطاني برقم ٨٧٦ .

وكتب عُنْوَانها خطأ: (كتاب النُّبذ في علوم الحَدِيث. للشيخ الإمام العَلَّامة مفتي المسلمين آخر المجتهدين تَقِيّ الدِّين مُحَمَّد بن دَقِيق العِند رَحِمَهُ اللهُ).

وسبب ذلك فيما أظن أن عُنْوَان الكتاب الأصلي (الاقتراح) قد

سقط، فأثبت الناسخ لهذا العُنْوَان اجتهداً من مُقَدِّمَةِ الكتاب (هذه نُبَذَ من فنون مهمة في علوم الحَدِيث...).

وذكرها بروكلمان في تاريخ الأدب العَرَبِيِّ - الأصل ج ٢ ص ٧٥ باسم (نُبَذَةٌ في علوم الحَدِيث)، لَكِنَّه لم يبين أَنه هو الاقتراح. وتقع هذه النسخة في ١٢٦ مائة وست وعشرين صفحة. في كل صفحة ١٧ سبعة عشر سطرًا.

ومعدّل كلمات السطر الواحد ١٠ عشر كلمات. خطُّها نَسْخِيٌّ واضح، ومشكول غالباً، لكنَّ بعض التشكيل غير صحيح، ولم أَشِرْ في الهامش إليه لوضوحه، مكثفياً بتصويبه. والنسخة مقابلة على نسخة أُخرى، بدليل:

- ١- وجود كلمات في هامش بعض صفحاتها تُدُلُّ على المقابلة، مثل: (بلغ مقابلة)، و(بلغ)، وكلمات مصححة ومعها كلمة (صح).
- ٢- بعد غالب جملها أو فقراتها دائرة في وسطها نقطة، وهذه تُدُلُّ على المقابلة في اصطلاح أهل الحَدِيث. قال ابن دَقِيق العَيْنِ في الاقتراح - الباب الرابع في آداب كتابة الحَدِيث: (وقالوا ينبغي أن يُجعل بين كل حَدِيثَيْن دائرة يفصل بينهما. وقيل: ينبغي أن تكون الداراتُ غُفْلاً، فإذا عارضَ وقرأَ نقطَ فيها نقطة، أو خَطَّ في وسطها خطًّا يكون علامة الفراغ من القراءة أو العَرَض).

- ٣- في هامش بعض صفحاتها كلمات، وبجانبها علامة (ح)، وهي تُدُلُّ على أن تلك الكلمة مثبتة في نسخة أُخرى. كما جاء في اصطلاح

كثير من أهل الحديث، قال ابن دَقِيق العِيد في الاقتراح - الباب الرابع في آداب كتابة الحديث: (ولقد قرأتُ جزءً على بعض الشيوخ، فكان كاتبه يعمل على الكاف علامةً شبيهة بالخاء، التي تكتب على الكلمات دلالة على أنها نسخة أخرى...).

وكتب في الصفحتين الأوليين منها مسألة في الميراث.

وكتب فوق عنوان الكتاب: (كتاب في اصطلاحات الحديث)، وفوق العنوان أيضاً وبجانبه كلمات متفرقة، وتحته: (لا تجوز الغيبة إلا في ستة...) ومسألة في الميراث.

أما في آخر النسخة فقد كُتب ما يأتي:

آخره والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

وافق الفراغ من تعليقه على يد أضعف عباد الله، وأحوجهم إلى غفرانه، مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عَلِيّ الشَّافِعِيّ، عفا الله عنه، وغفر له. وذلك يوم السبت أول يوم من جُمَادَى الآخِر سنة ست عشرة وسبعمئة بالمدرسة البَادَرَايِيَّة^(١) بدمشق حماها الله وسائر بلاد الإسلام وأهله.

(١) المدرسة البَادَرَايِيَّة تقع داخل باب الفَرَادِيس والسلامة، شمالي جيرون، شرقي النَّاصِرِيَّة الجَوَانِيَّة. وفي المُخْتَصَر: إنها على باب الجامع الأمويّ الشرقي المؤدي إلى العمارة، اه، أنشأها الإمام العَلَامَة نجم الدِّين أبو مُحَمَّد عبد الله بن أبي الوفاء مُحَمَّد بن الحَسَن الشَّافِعِيّ البَادَرَايِيّ (رويت بالذال المُعْجَمَة وبالمهملَة نسبة إلى بادرايا من أعمال واسط بالعراق) البَغْدَادِيّ الفَرَضِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٦٥٥هـ، كان فقيهاً ديناً، درّس بالنُّظَامِيَّة، وكان رسول الخِلافة إلى ملوك الآفاق في الأمور المهمة.

انظر: الدَّارِس للنُّعَيْمِيّ ج ١ ص ٢٠٥ ومُنَادِمَة الأطلال ص ٨٧ وخطّ الشَّام لمُحَمَّد كُرْد

عَلِيّ ج ٦ ص ٧٦ .

والحمد لله وحده، وصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ.
 من كتب فقير رحمة ربه المَنَّانُ عُثْمَانُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ.
 ثم كتب حَدِيثًا: قال رسول الله: ثلاثة يُظْلَهُمُ اللهُ تَحْتَ ظِلِّهِ... إلخ.
 وإلى جانب هذه الصفحة الأخيرة من الكتاب، كتب: هذه
 الأحاديث مائتين وثمانين حَدِيثًا (كذا) وصوابه:
 مائتان وثمانون حَدِيثًا إِلَّا حَدِيثًا واحدًا، لأن القسم السادس نَقَصَ
 منه الْحَدِيثُ الأربعون.

٢- نسخة ل:

وهي في مكتبة برلين، بألمانيا الغربية برقم ١٠٦٣ .
 وعُنوانها: كتاب الاقتراح في بيان الاصطلاح، وما أُضيف إلى ذلك
 من الأحاديث المعدودة من الصَّحاح.
 تأليف الشيخ الإمام، العَلَّامة الحافظ، المحقِّق المدقِّق، قاضي القضاة،
 خَطِيب المسلمين، شيخ شيوخ الطريقة، كاشف أسرار الحقيقة،
 تَقِيُّ الدِّين أبي الفتح مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ وَهْبِ بْنِ مطيع القُشَيْرِيِّ،
 المعروف بابن دَقِيقِ الْعِيدِ، رحمه الله تعالى ولسائر المسلمين أجمعين.
 وذكرها بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب الْعَرَبِيِّ - الأصل ج ٢
 ص ٧٥ .

وهي في ١١٧ مائة وسبع عشرة صفحة.

في كل صفحة ١٧ سبعة عشر سطرًا.

ومَعْدَلُ كلمات السطر ١٠ عشر كلمات.

خَطُّهَا نَسْخِيٌّ وَاضِحٌ، وَمَشْكُولٌ غَالِبًا، لَكِنَّ التَّشْكِيلَ فِي مَوَاضِعَ
مُتَعَدِّدَةٍ غَيْرِ صَحِيحٍ، وَلَمْ أُشِرْ فِي الْهَامِشِ إِلَيْهِ لَوُضُوحِهِ، فَاكْتَفَيْتُ
بِتَصْوِيْبِهِ.

وَالنَّسْخَةُ مُقَابِلَةٌ عَلَى نَسْخَةٍ أُخْرَى، بِدَلِيلٍ:

١- وجود كلمات في هامش بعض صفحاتها تُدُلُّ عَلَى الْمُقَابِلَةِ مِثْلُ:
(بَلَّغَ مُقَابِلَةً)، (بَلَّغَ)، وَكَلِمَاتُ مَصْحُوحَةٍ وَمَعَهَا كَلِمَةٌ (صَح).

٢- بَعْدَ غَالِبِ جَمْلِهَا أَوْ فِقْرَاتِهَا دَائِرَةٌ فِي وَسْطِهَا نَقْطَةٌ، وَهَذِهِ تُدُلُّ
عَلَى الْمُقَابِلَةِ فِي اضْطِرَاحِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، كَمَا تَقْدُمُ.

٣- فِي هَامِشِ بَعْضِ صَفَحَاتِهَا كَلِمَاتٌ، وَبِجَانِبِهَا عَلاَمَةُ (ح)، وَهِيَ
تُدُلُّ عَلَى أَنَّ تِلْكَ الْكَلِمَةَ مُثَبَّتَةٌ فِي نَسْخَةٍ أُخْرَى، كَمَا تَقْدُمُ.

وَكُتِبَ فِي الصَّفْحَةِ الْأُولَى تَحْتَ الْعُنْوَانِ أَسْمَاءُ بَعْضِ الرِّسَالِ
وَالْكِتَابِ، يَبْدُو أَنَّهَا مِنَ الْمَجْمُوعِ الَّذِي يَبْدَأُ بِكِتَابِ الْاِقْتِرَاحِ.

وَكُتِبَ فِي الصَّفْحَةِ الْآخِرَةِ مِنَ الْكِتَابِ:

(تَمَّ الْكِتَابُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ، فِي الْعَشْرِ الْأَوْسَطِ مِنْ
شَهْرِ جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةِ سِتِّ عَشَرَ - وَرَبَّمَا تَقْرَأُ: سِتِّ عَشْرِينَ -
وَسَبْعِمِائَةٍ).

وَهَذِهِ النُّسْخَةُ كَانَتْ قَدْ تَفَضَّلَ الْأَخُ الدُّكْتُورُ سَعْدُونُ مُحَمَّدُ السَّامُوكُ
الْمُدْرِسُ بِقِسْمِ الدِّينِ فِي كُلِّيَّةِ الْأَدَابِ بِجَامِعَةِ بَغْدَادَ بِإِحْضَارِهَا لِي فِي
صَيْفِ سَنَةِ ١٩٧٩مَ مِنْ فِرَانْكَفُورْتِ، وَكَانَ قَدْ التَّمَسَ الْأُسْتَاذَ الْكَبِيرَ
الدُّكْتُورَ رُودَلْفَ زَهْلَايْمَ أُسْتَاذَ الدِّرَاسَاتِ الشَّرْقِيَّةِ فِي جَامِعَةِ فِرَانْكَفُورْتِ

بألمانيا الغربية، ليطلب تصويرها.

وللأستاذين الفاضلين جزيل شكري وعظيم تقديري.

٣- نسخة س:

وهي في مكتبة ابن يونس بمراكش رقم ٦٤٣ .

وصورها قسم تصوير المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بتاريخ ١٦/١١/١٤٠١هـ، والمصور هو عبد الرحيم محمود محمد.

وعنوانها: (كتاب الاقتراح في بيان الاصطلاح، للشيخ الحافظ الضابط الناقد أعلم علماء الأنام برهان الحق وحجة الإسلام العالم المفيد أبي الفتح بن دقيق العيد تغمده الله بالرحمة والرضوان وأسكنه أعالي غرف الجنان. أمين).

وهذه النسخة تقع في ٢٠ عشرين صفحة.

في كل صفحة ١٧ سبعة عشر سطراً.

ومعدل كلمات السطر ١٠ عشر كلمات.

خطها نسخي واضح جداً، غير مشكول.

ناقصة الأخير، حيث ذكر بعض الباب الثاني، فكان آخرها قوله:

(وربما زاد فيه يقرأه - وصوابه: بقراءة - فلان أو بتخريج فلان وإن لم). ولم يذكر ما يفيد تاريخ نسخها، أو مكانه، أو اسم ناسخها.

وقد طلبت تصوير هذه المخطوطة من عمادة شؤون المكتبات

بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة

والسلام، فتفضل الأستاذ الدكتور عَطِيَّة بن عَطِيَّة الله الْمُزَيْنِي عَمِيد شؤون المكتبات بإرسال مُصَوَّرتها لي بتاريخ ١٤٢٢/٧/٨هـ، فله مني جزيل الشكر وعظيم التقدير.

وفي ذات الوقت كان الأخ الدكتور فضل الله الأمين فضل الله الإمام، الأستاذ في كليتنا: كُليَّة الدراسات الفقهية والقانونية بجامعة آل البيت، قد التمس زميله الدكتور عبد الرَّحْمَن الصالح الأستاذ في الجامعة الإسلامية بالمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ ليصوِّرها لي، فتفضل الأستاذ الدكتور عبد الرَّحْمَن الصالح بإرسال مُصَوَّرتها لي بتاريخ ١٤٢٢/٧/١٣هـ، فلهما مني كل التقدير والاحترام.

٤- نسخة ب:

وهي في مكتبة لاله لي في مجموع رقم ٣٩٢ بالمكتبة السُّلَيْمَانِيَّة بإستانبول. وعُنْوَانُهَا: (الافْتِرَاح للشيخ الإمام العالم العَلَّامَةِ رُحْلَةَ الطالبين بَقِيَّة السَّلَف الصالحين تَقِي الدِّين، أعاد الله علينا وعلى المسلمين بركته، آمين يا رب العالمين، صلى الله على خير خلقه سَيِّدنا مُحَمَّد وآله وصحبه وسلم). وغالب هذه الكلمات غير منقوطة.

وكتب الناسخ فوق العُنْوَان بيت شعر هو:

كُلُّ ابنِ أنثى وإن طالت سلامته يوماً على آلهِ حَدْبَاءَ محمولٌ

وكتب تحت العُنْوَان:

ألا كُلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ وكلُّ نعيمٍ لا مَحَالَةَ زائلٌ

وبيتين آخرين:

قَفِي قَبْلَ وَشِكِ الْبَيْنِ يَا ابْنَةَ مَالِكٍ وَلَا تَحْرِمْنِي نَظْرَةً مِنْ جَمَالِكِ
والبيت الثاني لم يتبين لي.
ونسخة الاقتراح في هذا المجموع من الورقة رقم ٤٦ إلى الورقة
رقم ٦٣ .

تقع هذه النسخة في ٣٣ ثلاث وثلاثين صفحة.
في كل صفحة منها ٢١ واحد وعشرون سطراً.
ومعدل كلمات السطر ١٣ ثلاث عشرة كلمة.
وخطها نسخي واضح، غير مشكول إلا قليلاً. وغالب كلماتها غير
منقوطة.

وقد ينقط الألف المقصورة مثل: روى، أعلى، فيجعلها: روي، أعلى.
وقد يحذف رأس الكاف.
ويخفف الهمزة، فيكتب قراءة: قرأة، والعقائد: العقايد، والقبائل:
القبائل، والإملاء: الإملا.

وفي صفحة العنوان ختم لم تتضح لي كلماته.
وفي هامش الورقة ٥٩ ختم فيه: (هذا وقف سلطان الزمان الغازي
سلطان سليم خان ابن السلطان مصطفى خان عفى عنهما الرحمان
١٢١٧).

وهذه النسخة ناقصة الأخير، حيث وصل إلى قوله: (ولنقتصر على
هذا القدر من هذا النوع، والله أعلم).

وهو نهاية الباب التاسع من الكتاب، ولم ترد فيه الخاتمة، وهي

الأحاديث الصحيحة المنقسة على أقسام الصحيح: المُتَّفَق عليه والمُخْتَلَف فيه.

وقد كتبتُ إلى السيّد مدير المكتبة السُّلَيْمَانِيَّة بِإِسْتَانْبُول، مستعيناً بِلُغَةِ الأستاذ الدكتور فاضل بيات من قسم التاريخ في كُليَّة الآداب والعلوم بِجَامِعَةِ آل البيت، وبالدكتور مصطفى قورت أستاذ اللغة التركية في مركز اللغات بِجَامِعَةِ آل البيت، ولهما مني جزيل الشكر والامتنان، فوصلتني بالبريد مُصَوَّرَةٌ هَذِهِ المخطوطة على شريط المايكروفلِم.

وقد ضَمَّ هَذَا الشريط: (نَظْم كتاب الاقتراح لابن دَقِيق العِيد للحافظ زَيْن الدِّين عبد الرحيم بن العِرَاقِيّ)، وَهَذَا النِّظْم يبدأ بالورقة رقم ١، وينتهي بالورقة رقم ٩ من المجموع المذكور.

ويقع هَذَا النِّظْم في ١٥ خمسَ عشرةَ صفحة، فيها ٤٢٧ سبعة وعشرون وأربعمائة بيت، وتتفاوت الصفحات في عدد أبياتها. وَخَطُّهَا مقروء.

وعليها أختام وتملّكات سبعة، الذي تبين لي منها:
- في نوبة الفقير لربه الكريم عبد الحليم بن أَحْمَد الحليمي الفَيُّومِي عفى عنهما.

- من ممتلكات الفقير الحاج مصطفى صدقي غفر له.
- تملكه الفقير مُحَمَّد أمين حَقِّي.
- خَتَم باسم حامد نعمت.
- خَتَم فيه: هَذَا وَقَف سلطان الزمان الغازي سلطان سَلِيم خان

ابن السلطان مصطفى خان عفى عنهما الرحمان ١٢١٧ . وهذا الختم
تكرر في الورقة رقم ٨ .

ويبدو أن عناوين هذا النظم قد كتب باللون الأحمر.

وفي صفحة عنوان النظم ما يأتي:

(قال ابن النازم وَلِيّ الدِّين أَحْمَدُ فِي تَرْجُمَةِ وَالِدِهِ الشَّيْخِ
زَيْنِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْعِرَاقِيِّ لَمَّا عَدَدَ مَصْنَفَاتِهِ قَالَ: وَنَظَّمُ الْاِقْتِرَاحَ
لِلشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي أَرْبَعِمِائَةٍ وَسَبْعَةٍ وَعَشْرِينَ بَيْتًا،
وَكُنْتُ شَرَحْتُ مِنْهُ مَوَاضِعَ مُتَفَرِّقَةً عِنْدَمَا حَضَرَتْ بَحْثُهُ عَلَيْهِ. قُلْتُ: وَقَدْ
تَتَبَعْتُ أَنَا هَذِهِ الْقَطْعَ الْمَفْرُقَةَ مِنْ شَرْحِهِ، وَكُتِبَتْ مِنْهَا مَا تيسر لي مِنْ
خَطِّهِ، وَأَرْجُو أَنَّ اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ تَمَامَ شَرْحِهِ سَالِكًا طَرِيقَتَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى). وبعض كلماتها غير منقوطة.

٥- النسخة المستخرجة من كتب مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ:

رأيتُ أن غالب مادة مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ فِي كِتَابِ الْاِقْتِرَاحِ قَدْ نَقَلَهَا
الْعُلَمَاءُ الَّذِي كَتَبُوا فِي الْمُصْطَلَحِ بَعْدَ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ، كَالْإِمَامِ
الْعِرَاقِيِّ وَابْنِ حَجَرٍ وَالْأَنْصَارِيِّ وَالسَّخَاوِيِّ وَالشُّيُوطِيِّ وَالْقَارِي
وغيرهم، فَعَقَّبُوا عَلَيْهَا، أَوْ اسْتَشْهَدُوا بِهَا، أَوْ نَقَدُوهَا.

ورأيتُ فِي مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ الَّتِي حَقَّقْتُهَا أَجَلَ تَحْقِيقِ الدُّكْتُورَةِ
الْفَاضِلَةِ عَائِشَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (بنت الشاطي) هَوَاشٍ كَانَتْ قَدْ نَقَلَتْهَا
مِنْ حَوَاشٍ مَكْتُوبَةٍ عَلَى النُّسخَةِ الْخَطِيَّةِ الْمَغْرِبِيَّةِ (غ) مِنْ مُقَدِّمَةِ ابْنِ
الصَّلَاحِ، الْمَوْرَّخَةِ سَنَةَ ٧١٣هـ، وَالْمَوْثُوقَةِ بِخُطُوطِ الْأَعْلَامِ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

والدكتورة جزاها الله خيراً، وإن لم تُسَرَّ إلى صاحب هذه النصوص ابن دَقِيق العِيد، فهي بإثباتها تلك الهوامش كتعليقات على كلام ابن الصَّلَاح، قد قَدَّمْتُ لنا جزءً من كتاب الاقتِرَاح، نقله أولئك العلماء الأَعْلَام.

فأشرتُ إلى تلك الهوامش، وإلى ما نقله العلماء عن ابن دَقِيق العِيد، في جميع المواضع التي تشكل جزءاً كبيراً من كتاب الاقتِرَاح، مبيناً ما اختلف فيها من اللفظ، ومرجّحاً ما أراه راجحاً، فأثبتُّه في المتن.

عملي في التحقيق:

يتلخص عملي في تحقيق الكتاب وتوثيقه فيما يأتي:

- ١- قابلتُ النسخَ الخَطِّيَّة، وما نقله العلماء في كتب مُصْطَلَح الحديث من الاقتِرَاح، وأشرتُ إلى الفروق في الهامش. وأثبتُّ في المتن ما ترجَّح لديّ أنه العبارة السَّليمة لابن دَقِيق العِيد، رَحِمَهُ اللهُ.
- ٢- أشرتُ إلى رقم الآية، والسورة الكريمة.

- ٣- قمتُ بتخريج الأقوال الواردة في الكتاب من مراجعها الأصلية. وأرجعتُ مسائل الكتاب إلى مظانها، وما جاء فيه مقتضياً يحتاج إلى بيان أوضحته، مبيناً المصادر التي اعتمدتها في ذلك الإيضاح.

ولذلك أثقلتُ الهامش بالتعليقات ومصادرها، وليس في ذلك ما يَضِير، كي يتضح رأيُ ابن دَقِيق العِيد رَحِمَهُ اللهُ الخاص به، ومدى إدراكه لهذا الفن.

٤- ترجمتُ لجميع الأعلام الواردة في متن الكتاب ترجمةً مقتضبةً، وعَرَفْتُ بأسماء الأماكن، مبيناً بعض مصادرها المعتمدة.

٥- خَرَجْتُ جميع الأحاديث النبوية الشريفة التي وردت في القسم الأول منه تخريجاً مفصلاً.

أما الأحاديث الواردة في القسم الثاني فقد اكتفيت بالرجوع إلى كتب الحديث التي ذكرها ابن دَقِيقُ الْعِيدِ في التخريج، غير ملتفتٍ إلى الكتب الأخرى التي أخرجته، لئلا يخرج عن مقصود التحقيق.

ولما كان ابن دَقِيقُ الْعِيدِ - وهو المُحَدِّثُ الجَهْدَ - يقول في آخر الاقتراح: (وما قلتُ منها فيه: أخرجه فلان وفلان فاللفظ للمذكور أولاً، وذلك بحسب ما انتهت إلينا)، فلا بدَّ من أن نعتمد رواية الحديث التي انتهت إليه. ورأيتُ أن مرجع بعض الاختلاف هو تفاوت نسخ كتاب الحديث، مما دعاني إلى الرجوع إلى الطبعات التي أثبتت الفروق بين تلك النسخ، ككتاب صحيح البخاري الذي ذكرت جميع الروايات المنقولة في بعض ألفاظه سنداً ومثنياً في إرشاد الساري للقسطلاني، كما ذكر هذا في مقدمته ج ١ ص ٤١، وطبعة صحيح البخاري السلطانية التي طبعت بالمطبعة الأميرية ببُؤلاق سنة ١٣١٣هـ التي اعتمدت إرشاد الساري في إثبات الخلافات بين النسخ في هامشها، وإلى فتح الباري لابن حجر، وعمدة القاري للعيني.

وككتاب عون المعبود بشرح سنن أبي داود، وتُحْفَةُ الأَحْوَذِيِّ بشرح صحيح الترمذي المطبوعين في الهند، فإن الناسخ كتبت في الهامش بعض روايات الألفاظ، وغير ذلك.

وهنا رأيتُ أن النسخة التي اعتمدها ابن دَقِيق العِند متفقة مع بعض ما ذكر في هامش أو متن كتاب الحَدِيث الذي خُرِّج منه، وأحياناً غير متفقة، فأثبتُ ذلك في المتن أو الهامش. وما كان من خطأ واضح عَزَوُّته إلى الناسخ.

وكتبتُ عند تخريج الحَدِيث: اسم كتاب الصحيح أو السُّنَن، ثم الكتاب ورقمه، ثم الباب ورقمه، ثم رقم الحَدِيث، إن وُجدت الأرقام، ثم الجزء والصفحة. ليكون الوصول إلى الحَدِيث يسيراً في آية طبعة من كتب الحَدِيث.

٦- أوضحتُ في الهامش أسماء الكتب التي استقت من الاقتراح أو أشارت إليه، وأثبتُ الاختلاف في اللفظ المنقول، للتأكد من عبارة ابن دَقِيق العِند رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ولأبَيِّن أن العلماء قد اعتمدوه كتاباً أساسياً في هذا العلم، وأحلُّوا رأيه المكانة اللائقة به، ولا عَرَوَ فإن ابن دَقِيق العِند قد بلغ مرتبة الاجتهاد.

٧- أمَّا ما وضعته بين قوسين [] هُكْذا، فليس من الاقتراح، أردتُ به التَّوضيح. وهو قليل ورد في بعض عناوين.

نماذج من صور المخطوطات

الشَّامِ بِنِ الْفَتْوَى تَرْسَمُ رُبَّ نَجِيبٍ مِنْ بَنِيهِ مَنْ
 حِينَ عَمَّاهُ بِنِ عَمْرٍو مَنِ اللَّهُ عَمَّاهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَرْسَمُوا بَنِي بَنِيكُمْ بَنِيكُمْ
 أَبَدًا وَذَلِكَ بِأَنَّكُمْ تَرْسَمُونَ بَنِيكُمْ بَنِيكُمْ
 يَعْصِيكُمْ بَنِيكُمْ لَا تَرْسَمُوا بَنِيكُمْ بَنِيكُمْ
 الشَّامِ بِنِ الْفَتْوَى تَرْسَمُ رُبَّ نَجِيبٍ مِنْ بَنِيهِ مَنْ
 عَمَّاهُ بِنِ عَمْرٍو مَنِ اللَّهُ عَمَّاهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَرْسَمُوا بَنِيكُمْ بَنِيكُمْ
 أَبَدًا وَذَلِكَ بِأَنَّكُمْ تَرْسَمُونَ بَنِيكُمْ بَنِيكُمْ
 يَعْصِيكُمْ بَنِيكُمْ لَا تَرْسَمُوا بَنِيكُمْ بَنِيكُمْ
 الشَّامِ بِنِ الْفَتْوَى تَرْسَمُ رُبَّ نَجِيبٍ مِنْ بَنِيهِ مَنْ
 عَمَّاهُ بِنِ عَمْرٍو مَنِ اللَّهُ عَمَّاهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَرْسَمُوا بَنِيكُمْ بَنِيكُمْ
 أَبَدًا وَذَلِكَ بِأَنَّكُمْ تَرْسَمُونَ بَنِيكُمْ بَنِيكُمْ
 يَعْصِيكُمْ بَنِيكُمْ لَا تَرْسَمُوا بَنِيكُمْ بَنِيكُمْ

أَتَمَّ الْإِنشَاءَ وَأَمَّا الْمَوْقِفُ فَحَسْبُهُ وَتَمَّ حَسْبُهُ
 بِمِ الْكَلَامِ عَمَّاهُ وَتَمَّ حَسْبُهُ وَتَمَّ حَسْبُهُ
 فِي الْعَمَلِ وَالْإِنشَاءِ وَتَمَّ حَسْبُهُ وَتَمَّ حَسْبُهُ
 سَمِعْتُ عَمَّاهُ
 أَحْسَنُ عَمَّاهُ وَتَمَّ حَسْبُهُ وَتَمَّ حَسْبُهُ
 وَالْعَمَلِ وَالْإِنشَاءِ وَتَمَّ حَسْبُهُ وَتَمَّ حَسْبُهُ
 وَتَمَّ حَسْبُهُ وَتَمَّ حَسْبُهُ وَتَمَّ حَسْبُهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَبِحُجُوهِهِ نَسْتَعِثُّ وَبُيُوتِ آيَتِهِ
 نَعْرِفُ الْحَقَّ وَنَسْتَعِثُّ وَبِآيَاتِهِ نَسْتَعِثُّ وَبِأَيِّ سَيِّدٍ نَا
 حُولُ حَائِمْ النَّفْسِ وَعَلَى اللَّهِ وَحْدِهِ اجْتَمَعَتْ هَلْ
 مِنْ رَبِّكَ تَجِي مَوْرُثُ مَهْمَةٍ فِي غُلُومِ الْحَدِيثِ يَسْتَعِثُّ بِوَيْ
 عَلَى نَفْسٍ مَضَى إِلَى آتِ أَهْلِهِ وَمِنْ جَسَدِهِ وَمِنْ رَأْسِهِ
 سَبِيلُ الْإِحْتِضَارِ وَالْإِحْيَاءِ لَتَكُونَ كَالْمَدْحَلِ أَنْ
 التَّوْبِخِ فِي صَدَا الْقِرَانِ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ مُرِيدُ
 مَدَنِيَّةٍ دَلِي إِنْ بَابِ الْبَابِ الْأَوَّلِ فِي الْفَاتِحَةِ
 تَعْلُقُ بِهَذِهِ الصَّنَاعَةِ اللَّطِيفَةِ الْمَوْزَلِ الصَّحِيحِ
 وَمَدَارُهُ مُتَقَنَّى أَصُولِ الْفَتْوَا وَالْأَصُولِ يُعَيِّنُ عَلَى مَدَارِهِ
 عَدَالَةُ الرَّادِي فِي الْأَفْعَالِ مِنْ التَّنْظِيرِ الْعَدَالَةِ الْمَشْرِ
 قِي تَبْوَلِ الشَّهَادَةِ عَلَى مَا قُرِرَ فِي الْقُرْآنِ وَفِي الْقُرْآنِ
 الْمُرْسَلِ بِهِمْ رَأَى فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْدًا وَرَأَى
 أَهْلِيَّ الْحَدِيثِ أَنْ لَا يَكُونَ شَادًّا وَلَا مُتَدَلًّا وَبِهِ
 مَدِينِ الشَّرْطَيْنِ نَظَرٌ عَلَى مَقْتَضَى نَظَرِ الْفَقَاحَةِ وَأَنْ خَيْرَ أَمْرٍ
 الْعِلَلُ الَّذِي سَلَلَ بِهِ الْمَحْدُوثُونَ الْحَدِيثَ لَا يَجْرِي عَلَى أَمْرٍ

هذا ما وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل
الشيخ الفاضل

قلت السامي يخرج في بعض الكتب المشهورة
فهذا ما اردنا ذكره من بيان نصطالحات عند
اهل الحديث على حسب ما اقترح ذلك مع ما
اضفت اليه من ذكر احاديث صحاح وما قلت
من انبه اخرجه فلان ولان واللفظ للمذكور اولاً

باب من
والله
وسمى

وذلك حسب ما انتهى اليها والله الموفق برحمته
اخوه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
وافق الفواعل من تطبيقه على يد اصف بن برخيا
واخوه جعفر بن عفران محمد بن احمد بن علي الشافعي
عنا الله عنه وخبراه وذلك يوم السبت اربع يوم
من جمادى الاخر سنة ست عشر وسبعمائة بالدرية
بلك البادر ابيه بل مشق حياها الله وسائر بلاد
الاسلام والله والحمد لله وحده وصلى الله على

هذا ما وجدته في نسخة

قال الشيخ
في نسخة
في نسخة
في نسخة

من كتب فقير رجوة بياضان
عثمان بن محمد بن عثمان

هذا ما وجدته في نسخة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه الاستعانة
الحمد لله رب العلمين وبحولته نتعين وبهدايته نعرف الحق ونستبين
واباه نسأل ان يصلي على سيدنا محمد خاتمه النبيين وعلى آله واصحابه
اجمدين هذه نبذة من فنون مهمه في علوم الحديث يستعان بها
على فهم مضطحات اهلها ومراسمهم على سبيل الاختصار والامجاز
ليكون كالمدخل الى النوسع في هذا القرآن شا الله تعالى وهو مرتب على
ابواب الباب

الى معارف مع
المتن

في مدلولات الفاظ شغل هذه الصاعه اللطيفه الاولى
الصحيح وسماه مقتضى اصول الفقهاء والاصوليين على حداله الراوي
العداله المتشرطه في قبول السناد وعلى ما قور في الفقه من لم يقبل
المسند منهم زاد في ذلك ان يكون سندا وزاد اصحاب الحديث ان
يكون شاذ ولا معطلا وفي هذين الشرطين نظر على مذهب الفقهاء
فان كثيرا من القليل التي تعلل بها المحدثون الحديث لا تحرى على
اصول الفقهاء ومقتضى ذلك حد الحديث الصحيح بانه الحديث المسند
الذي اتصل بسنده بنقل اعدال لضابط الى منتهاه ولا يكون شاذ
ولا معطلا ولا قبيح في هذا الحد الصحيح المجمع على صحته هوذا اولها
اخرها كان حتما لان من لا يشرط بعض هذه الشروط لا يحصى الصحيح في
هذه الاوساط ومن شرط الحد ان يكون جامعاً مانعاً وقد اختلف رباب الحديث
في اصح الاسانيد فذهب البخاري الى اصح الاسانيد مالك عن ابي
وعمر يحيى بن معين اجودها الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله عن
عمر بن علي اصح الاسانيد محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي بن قيس

صورة
عمر بن الخطاب

المرامطة وفتح ثاني الحروف وتثنية آخر حروف مكسور اوله سيد الله
 ربيعة من صحابه وربيعة كبير ابراهيم بن زياد ففتح الزاوة وتثنية آخر الحروف
 واقل من زياد كالاول بن ابي هند الداري حدث عن ابي زياد واما ابراهيم
 ابن زياد فجماعة مسلم بن صبح نضرا الصاد وفتح الباء ابو الصبح تابعي ثوري
 منه او شاره في هذه النسبة غيره واما مسلم بن صبح ففتح الصاد و
 البا فلو في ايضا حدث عن ابيه روي عنه محمد بن المفتر اجرم بالحكم والبر انا هس
 ابن عفرس في خمر صباح بن عتيك بن سلم بن بدر بن عمار بن ابي في النسبة بضم الصاد
 الملهة وفتح ثاني الحروف بضم الصاد المعجم بن الحكم بن الخرج في الانصار والباقي
 صحرويت بن عمرو بن القوت في النسبة العين الملهة واما عنت العين المعجم و
 نون فابن فنان الحمد بن محمد بن عدنان بن عيسى بن مسعود بن ابي اسدي
 ابن اكرم في طي وفيها علي بن رباح بن قصر الفخي مصري بضم العين ويقال له
 كان يحج علي بن بصرى عباداه بفتح العين وبضم الصاد والحمد بن عباداه الواسط
 وهو ابن عباداه بن الفخري ابو جعفر العجلي روي عنه البخاري وقيل الضاحي بن
 زياد الاسدي سمع اياه ونصر من مراحم عيسى بن محمد بن ابي زيد اليك ثور عن عوف بن عمار
 والد راودي واسحق بن سري في دار الوزير بلقي من قبايل فهو غم بالعين النون الاثم
 ابن الرقة بن شاذان بن قيس بن حمزة فانه بالعين النون اموي بن قيس بضم الفاء وفتح الراء
 الملهة واخره راودي عن عيسى بن عبد الله الهاشمي قال الخطيب حدثته نكوة معوية بن
 مفصل بن ابي القيس بن علقمة بن مالك بن ثابته بن الفتن بن حنن بن قضاة في كتاب
 الوزير ورجل في العرب عاويه الحمد بن الميم ربيعة بن مالك بن زيد مناة والحمد
 بن الميم بن عمرو بن ابي ربيعة فانه بالعين النون الاثم ربيعة بن مالك بن زيد مناة والحمد
 بن الميم بن عمرو بن ابي ربيعة فانه بالعين النون الاثم ربيعة بن مالك بن زيد مناة والحمد
 بن الميم بن عمرو بن ابي ربيعة فانه بالعين النون الاثم ربيعة بن مالك بن زيد مناة والحمد

بسم الله الرحمن الرحيم
 قال الشيخ الامام العالم العلامة شيخ الاسلام ومفتي
 الانام بقية السلف وعدة آخلف تقي الدين
 ابو الفتح محمد بن الشيخ الامام العالم الزاهد مجد الدين ابي الحسن
 علي بن وهب القشيري رحمه الله تعالى ورضي عنه
 الحمد لله رب العالمين

وعجوله نستعين وهدايته نعرف الحق ويستبين
 نسأل ان يصلي على محمد خاتم النبيين وعلى اله وصحبه اجمعين
 هذه نبذة

في فنون مهمة في علوم الحديث يستعان بها على فهم
 مصطلحات اهلها ومقاصدهم ومرايتهم على سبيل الاختصار
 والايجاز ليكون كالدخل الى التوسع في هذا الفن ان شاء الله تعالى
 الباب الاول

في الفاظ متداولة تتعلق بهذه الصناعة . اللفظ الاول
 الصحيح ومداره بمقتضى اصول الفقهاء والاصوليين على صفة -

عدالة

صورة الصفحة الأولى من مخطوطة مكتبة ابن يوسف بمراكش (س)

المتأخرين ان اذا روى كتاب مصنف بيتا وبينه وساطة
 تفرقوا في اسماء الرواة وقلبوها على انواع الى ان يصلوها الى
 المصنف فاذا وصلوا اليه تبعوا الفظه من غير تعبير وهذا فيه
 بحثان . احدهما انه ينبغي ان تحفظ فيه شروط الرواية بالمعنى
 فقد رأينا من يعبر في هذه الرواية بعبارات لعل المروي ^{يستخرج}
 عنه لو اراد التعبير عنه لم يستخرج ذلك او لم يستحسنه ف هذا
 خارج عن الرواية بالمعنى فلا يراد ذلك مثاله ان يقول الشيخ
 اخبرنا فلان بن فلان فيقول الراوى عنه اخبرنا فلان قال
 انبأ الامام العلامة اوحد الزمان الى غير ذلك من الفاظ التعظيم
 التي لو عرضت على الشيخ قد لا يختارها ولا يرى المروي عنه اهلا
 لها فكيف يسوغ ان يحمل عليه ما لا يجوز ان يراه ثم ان هذه شهادة
 لذلك الشخص بهذه المرتبة وقد اخبر هذا الراوى عن شيخه بهذه
 المرتبة وانه شاهد بها ومن ذلك ان ارباب الاصول اشتراطوا
 الرواية بالمعنى عدم الزيادة والنقصان بالنسبة الى الترجمة
 والمترجم عنه ونرى بعض اهل الحديث لا يلتزم ذلك فيذكر
 الرواية عن شخص ويزيد فيه تاريخ السماع اذا كان يعلمه
 وان لم يذكره الشيخ وربما زاد فيه يقرأه فلان او تخبرهم فلان

والله

القِسْمُ الثَّانِي

تَحْقِيقُ نَصِّ كِتَابِ

الْاِقْتِرَاحِ فِي بَيَانِ الْأَمْطِلَاحِ

وَمَا أُضِيفَ إِلَى ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَعْدُودَةِ مِنَ الصَّحَاحِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وما توفيقِي إِلَّا بِاللَّهِ (١).

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَبِحَوْلِهِ نَسْتَعِينُ، وَبِهَدَايَتِهِ
نَعْرِفُ الْحَقَّ وَنَسْتَبِينُ (٢)، وَإِيَّاهُ نَسْأَلُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيَّ سَيِّدَنَا
مُحَمَّدَ (٣) خَاتَمَ النَّبِيِّينَ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ (٤) أَجْمَعِينَ.
هَذِهِ نُبْذَةٌ (٥) مِنْ فُنُونٍ (٦) مُهِمَّةٍ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ،

(١) ل: رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِزِّ يَا كَرِيمُ، بَدَلًا مِنْ: وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ.

ب: وَبِهِ الْإِعَانَةُ، بَدَلًا مِنْ: وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ.

س: قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ، الْعَالِمُ الْعَلَّامَةُ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ، وَمُفْتِي الْأَنْامِ، بَقِيَّةُ
السَّلَفِ وَعُمْدَةُ الْخَلْفِ، تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ
الْعَالِمِ الزَّاهِدِ مَجْدِ الدِّينِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ وَهْبِ الْقُشَيْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
وَرَضِيَ عَنْهُ: .

(٢) س: وَيَسْتَبِينُ. وَلَمْ تَتَضَحَّ (وَأَيَّاهُ).

(٣) س: يُصَلِّيْ عَلَيَّ مُحَمَّدًا.

(٤) س: وَصَحْبِهِ.

(٥) ب: نُبْذَةٌ.

(٦) س: نُبْذَةٌ فِي فُنُونٍ.

يُستعانُ بها على فَهْم مُصْطَلَحَات أَهْلِهِ وَمَرَاتِبِهِمْ^(١) عَلَى
 سَبِيلِ الْاِخْتِصَارِ وَالْإِيْجَازِ، لِتَكُونَ^(٢) كَالْمَدْخَلِ إِلَى التَّوَسُّعِ
 فِي هَذَا الْفَنِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.
 وَهُوَ مُرْتَّبٌ عَلَى أَبْوَابِ^(٣):

-
- (١) م س: وَمَقَاصِدُهُمْ وَمَرَاتِبُهُمْ. وَشَطَبَ فِي م عَلَى: مَقَاصِدُهُمْ.
 ب: وَمَرَاتِبُهُمْ.
 (٢) ل س ب: لِيَكُونَ.
 (٣) سَقَطَ مِنْ س: وَهُوَ مُرْتَّبٌ عَلَى أَبْوَابِ.

الباب الأول

في مدلولات^(١) ألفاظ تتعلق بهذه الصناعة

اللفظ الأول: الصحيح

وَمَدَارُهُ بِمُقْتَضَى أُصُولِ الْفُقَهَاءِ وَالْأُصُولِيِّينَ عَلَى^(٢)
عَدَالَةِ الرَّائِي الْعَدَالَةِ الْمَشْرُطَةِ فِي قَبُولِ الشَّهَادَةِ عَلَى مَا
قُرِّرَ فِي الْفَقْهِ.

فَمَنْ لَمْ يَقْبَلِ الْمُرْسَل^(٣) مِنْهُمْ زَادَ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ

(١) ل م س: ألفاظ متداولة، وشطبت كلمة (متداولة) في: ل م، وصححت في
الهامش: مدلولات ألفاظ.

(٢) ل م س: على صفة عدالة الرَّائِي في الأفعال مع التيقظ العدالة
المشترطة...، وشطب على (صفة، مع التيقظ) في: ل م. أما (في الأفعال) فقد
شطب عليها في ل فقط.

(٣) الْمُرْسَل: أن يقول التَّابِعِي، سواء كان كبيراً أم صغيراً: قال رسول الله ﷺ
كذا، أو فَعَلَ كذا، أو فُعِلَ بحضرته كذا.

وهو مردود عند أصحاب الحديث، كما حكاه ابن عبد البرّ، للجهل بحال
المحذوف، لأنه يحتمل أن يكون صَحَابِيّاً أو تَابِعِيّاً، ولا حُجَّة في المجهول.

واحتج به مَالِكٌ وأبو حَنِيفَةَ وأصحابهما في طائفة، ومَحْكِيٌّ عن الإمام
أَحْمَدَ في رِوَايَةٍ.



مُسْنَدًا^(١).

وزاد أصحاب الحديث أن لا يكون شاذًّا^(٢) ولا
مُعَلَّلًا^(٣).

➡ اختصار علوم الحديث والنبأ لحديث عليه ص ٤٨ ونزومة لنظر ص ٤٣ .

وانظر الكلام على المرسل تفصيلاً في:

مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ مع مَحَاسِنِ الاضْطِلَاحِ ص ١٣٠ ومع التَّفْهِيمِ والإيضاح ص ٧٠ والمنهَلِ
الرَّوِّيِّ ص ٤٢ والمُوقِفَةُ ص ٣٨ وشرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ مع فَتْحِ البَاقِي ج ١ ص ١٤٤ والشَّاذَّ
الْفَيَّاحِ ج ١ ص ١٤٧ والمُفْنِعِ ج ١ ص ١٢٩ وتقريب النَّوَاوِيِّ مع تَدْرِيبِ الرَّاوِي ج ١ ص ١٩٥
والتَّنَكُّتِ ج ١ ص ٥٠٦ و ج ٢ ص ٥٤٠ وما بعدها، وَفَتْحُ الْمُغِيثِ لِلشَّخَاوِيِّ ج ١ ص ١٢٨
وَالْخُلَاصَةُ ص ٦٥ وَتَنْقِيحُ الْأَنْظَارِ وشرحه تَوْضِيحُ الْأَفْكَارِ ج ١ ص ٢٨٣ وَالْيَوَاقِيتُ وَالذَّرَرُ ج ١
ص ٤٩٨ وَجَامِعُ التَّخْصِيصِ فِي أَحْكَامِ الْمَرَايِلِ لِحَلِيلِ بْنِ كَيْكَلْدِي الْعَلَايِي. وسيأتي تعريف
المرسل قريباً عند ذكره في: اللفظ الرابع.

(١) المُسْنَدُ: قال الحَاكِمُ: ما اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وقال الحَاطِيبُ: هو ما اتَّصَلَ إِلَى مُنْتَهَاهَا، (فيدخل فيه الموقوف على
الصَّحَابَةِ والمَرْوِيِّ عَنِ التَّابِعِينَ إِذَا رُوي بِسَنَدٍ).

وحكى ابن عبد البر: أَنَّهُ المَرْوِيُّ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سواء كان مُتَّصِلاً
أَمْ مُنْقَطِعاً.

اختصار علوم الحديث والنبأ لحديث عليه ص ٤٤ ومُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ١١٩ .

(٢) الشَّاذُّ: ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أَوَّلِيُّ مِنْهُ، وهذا هو المعتمد في تعريفه
بحسب الاضْطِلَاحِ.

نُزْمَةُ النَّظَرِ ص ٣٧ ومُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ١٧٣ . وسيأتي تعريف الشَّاذِّ في: اللفظ الثاني
عشر.

(٣) المُعَلَّلُ: هو الذي أُطْلِعَ فِيهِ عَلَى ما يقدح في صحته، مع أن ظاهره ➡

وفي (١) هَذِينَ الشَّرْطَيْنِ نَظَرٌ عَلَى مُقْتَضَى نَظَرِ (٢) الْفُقَهَاءِ، فَإِنْ كَثُرَ مِنَ الْعِلَلِ الَّتِي يُعَلَّلُ بِهَا الْمُحَدِّثُونَ

➔ السلامة منه، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الجامع لشروط الصحة ظاهراً، ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي ولمخالفة غيره له، مع قرائن تُنبئ العارف على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم، أو غير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه. فكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه من الحديث

ومعرفة علل الحديث من أجل علومه وأدقها، وإنما يتمكن من ذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب.

الخلاصة ص ٧٠ . ونظر: مُقَدِّمَةُ ابْنِ لَصَّاح ص ١٩٤ .

(١) العبارة (وفي هذين الشرطين... أصول الفقهاء)، عدا كلمة (الحديث)، نقلها عن ابن دقيق العيد كل من: العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ج ١ ص ١٣ والتقييد والإيضاح ص ٢٠ وابن الملقن في المقتنع ج ١ ص ٤٢ وابن حجر في النكت ج ١ ص ٢٣٥ والسخاوي في فتح المغيث ج ١ ص ١٩ ونقلها السيوطي عن العراقي في تدريب الراوي ج ١ ص ٦٤ ونقلها ابن الوزير عن ابن دقيق العيد في تنقيح الأنظار ج ١ ص ١٣، وتصرّف فيها الأبناسي في الشذذ الفياح ج ١ ص ٦٨ . وذكرها المناوي دون ذكر ابن دقيق العيد في اليواقيت والذّرر ج ١ ص ٣٤٥ .

(٢) ل م: شطب المصحح على كلمة (نظر) وذكر في الهامش: (مذهب)، وبجانبها إشارة التصحيح (صح).

ب: الشرطين نظر على مذهب الفقهاء.

والصواب ما أثبتناه (نظر) كما في الأصل، ولورودها في المصادر السابقة جميعاً التي اقتبست نصّ العبارة، إلا المقتنع ففيه (مذهب) بدلاً من (نظر). ➔

الحَدِيثَ لَا تَجْرِي (١) عَلَى أَصُولِ الْفُقَهَاء (٢).

وَبِمُقْتَضَى ذَلِكَ حُدَّ (٣) الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ بِأَنَّهُ:

(الْحَدِيثُ الْمُسْنَدُ الَّذِي يَتَّصِلُ (٤) إِسْنَادُهُ بِنَقْلِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ عَنِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ إِلَى مُنْتَهَاهُ، وَلَا يَكُونُ شَاذًا وَلَا مُعَلَّلًا) (٥).

➔ وَفِي تَوْضِيحِ الْأَفْكَارِ ج ١ ص ١٣ شَرَحَ الصَّنْعَانِيُّ الْعِبَارَةَ بِقَوْلِهِ: («فِي هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ نَظَرُ»: أَيِ فِي ذِكْرِهِمَا فِي رِسْمِ الصَّحِيحِ. «عَلَى مُقْتَضَى نَظَرِ الْفُقَهَاء»: لَا عَلَى مُقْتَضَى نَظَرِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ صَرَحَ بِهَذَا الْمَفْهُومَ بِقَوْلِهِ: «إِنْ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ زَادُوا ذَلِكَ فِي حَدِّ الصَّحِيحِ. «فَإِنْ كَثُرَ مِنَ الْعِلَلِ الَّتِي يُعَلَّلُ بِهَا الْمُحَدِّثُونَ لَا تَجْرِي عَلَى أَصُولِ الْفُقَهَاء» فَلَيْسَتْ عِنْدَهُمْ شَرْطًا فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ).

(١) س: لَا يَجْرِي.

(٢) مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا: مَا إِذَا أُثْبِتَ الرَّأْيُ عَنْ شَيْخِهِ شَيْئًا فَتَفَاهَ مِنْهُ أَوْ أَحْفَظَ أَوْ أَكْثَرَ عَدَدًا أَوْ أَكْثَرَ مَلَاذِمَةً مِنْهُ، فَإِنَّ الْفَقِيهَ وَالْأُصُولِيَّ يَقُولَانِ: الْمُثْبِتُ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي فَيَقْبَلُ، وَالْمُحَدِّثُونَ يَسْمُونَهُ شَاذًا، لِأَنَّهُمْ فَسَرُوا الشُّذُوزَ الْمَشْرُوطَ نَفْيِهِ هُنَا بِمُخَالَفَةِ الرَّأْيِ فِي رَوَايَتِهِ مَنْ هُوَ أَرْجَحُ مِنْهُ عِنْدَ تَعَسُّرِ الْجَمْعِ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ... إلخ. / فَتَحَ الْمُغِيثُ لِلشَّخْوَی ج ١ ص ١٩ .

(٣) س: وَمُقْتَضَى ذَلِكَ حَدُّوهُ.

ب: حَدُّوهُ.

(٤) ب: اتَّصَلَ.

(٥) هَذَا التَّعْرِيفُ فِي مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٨٢ . وَانْظُرْ: الْيَوَاقِيتُ وَالذُّرَرُ ج ١ ص ٣٣٥ .

ولو قيل في هذا: الْحَدِيثُ^(١) الصَّحِيحُ الْمُجْمَعُ عَلَى صَحْتِهِ هُوَ كَذَا وَكَذَا إِلَى آخِرِهِ، لَكَانَ حَسَنًا.

لَأَنَّ مَنْ لَا يَشْتَرِطُ مِثْلَ^(٢) هَذِهِ الشَّرُوطِ، لَا يَحْصُرُ الصَّحِيحَ فِي هَذِهِ الْأَوْصَافِ^(٣). وَمَنْ شَرَطَ الْحَدَّثَ أَنْ يَكُونَ

(١) ب: في هذا الحد.

ل: كلمة (الْحَدِيثُ) مكررة، وقد شطب المصحح عليها معاً، وأبقى منها كلمة (الحد).

وفي م: حذف المصحح من كلمة الْحَدِيثِ آخرها (يث)، فأبقى منها (الحد)، ووضع عليها إشارة التصحيح (صح).

فَأَثَرْتُ إِبْقَاءَ كَلِمَةِ الْحَدِيثِ كَمَا فِي الْأَصْلِ، مُؤَيِّدًا بِمَا فِي شَرْحِ التَّبْصِرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ص ١٤، فَقَدْ اقْتَبَسَ الْعِرَاقِيُّ الْعِبَارَةَ مِنْ قَوْلِهِ: (لَوْ قِيلَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ... جَامِعًا مَانِعًا).

واقْتَبَسَهَا أَيْضاً ابْنُ الْوَزِيرِ فِي تَنْقِيحِ الْأَنْظَارِ ج ١ ص ١٦ بِنَصْرُفٍ يَسِيرٍ.

(٢) م: مثل بعض، ووضع المصحح على كلمة بعض إشارة (خ)، وكأنَّهَا إِشَارَةٌ إِلَى نَسْخَةِ أُخْرَى.

ل: شطبت كلمة (مثل). وأشار المصحح في الهامش إلى أن تكون (بعض).

س ب: بعض. والصواب ما أثبتناه (مثل)، لورودها في العبارة التي اقتبسها بنصها الإمام الْعِرَاقِيُّ فِي شَرْحِ التَّبْصِرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ، الْمَشَارِ إِلَيْهَا أَنْفَاءً.

(٣) قَالَ الْإِمَامُ الصَّنْعَانِيُّ فِي تَنْقِيحِ الْأَفْكَارِ ج ١ ص ١٦ مَبْنِئاً: (يُرِيدُ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: إِنَّ رِسْمَ ابْنِ الصَّلَاحِ الَّذِي سَبَقَ اعْتِرَاضُهُ لَهُ رِسْمٌ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الْمُتَّفَقِ عَلَى صَحْتِهِ لَكَانَ حَسَنًا، لِأَنَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ لَا يَشْتَرِطُ مَا ذَكَرَ مِنَ الشَّرُوطِ فِيمَا يَجْعَلُهُ صَحِيحًا، فَيَكُونُ هَذَا صَحِيحًا عِنْدَهُ، لِأَنَّهُ حَوَى مَا شَرَطَهُ وَزِيَادَةً).

جَامِعاً مانعاً^(١).

(١) علّق الإمام العِرَاقِيّ على اعتراض ابن دَقِيقِ العِيد، بعد أن نقل عبارته في الاقتراح، فقال: (والجواب: أن من يُصنّف في علم الحديث إنما يذكر الحدّ عند أهله لا من عند غيرهم من أهل علم آخر، وفي مُقدّمة مُسلم: «أن المُرسّل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحُجّة». وكون الفقهاء والأصوليين لا يشترطون في الصحيح هذين الشرطين، لا يفسد الحدّ عند من يشترطهما، على أن المصنف - ابن الصّلاح - قد احترز عن خلافهم، وقال بعد أن فرغ من الحدّ وما يحترز به عنه: «فهذا هو الحديث الذي يُحكّم له بالصحة، بلا خوف بين أهل الحديث. وقد يُختلفون في صحة بعض الأحاديث لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف فيه، أو لاختلافهم في اشتراط بعض هذه الأوصاف كما في المُرسّل». فقد احترز المصنف - ابن الصّلاح - عما اعترض به عليه، فلم يبقَ للاعتراض وجه).

التّفنيد والإيضاح ص ٢٠ . ونقله بتصرّف يسير السّيوطي في تدرّب الراوي ج ١ ص ٦٥ عن العِرَاقِيّ.

وبين الصّنعانيّ في توضيح الأفكار ج ١ ص ١٣ هذا الأمر بقوله: (إن بعض المُحدّثين يردون الحديث بالعلل سواء كانت قاذحة أو غير قاذحة، كما صرّح به الحافظ ابن حَجَر في نُكته على ابن الصّلاح حيث قال: وأما الفقهاء فلا يردونه إلّا بالعلّة القاذحة. كما ذكره الشيخ تقي الدّين بقوله: فإن كثيراً من العلل... إلى قوله: لا تجري على أصول الفقهاء، فإن فيه ما يدلّ أن قليلاً منها تجري على أصولهم، وهي العلل القاذحة لا غير القاذحة.

قال الحافظ: وأما العلل التي يُعلّل بها كثير من المُحدّثين، ولا تكون قاذحة، أي: عند الفقهاء، فكثيرة، منها:

أن يروي العدل الضابط عن تابعي مثله عن صحابي حديثاً، فيرويه عدلّ ضابط مثله مساوٍ له في عدالته وضبطه وغير ذلك من الصفات العلية عن ذلك التابعي بعينه عن صحابي آخر، فإن هذا يسمى علّة عندهم، أي: ◀

.....

➡ المحدثين، لوجود الاختلاف على ذلك التَّابِعِي في شيخه، ولكنها غير قاذحة لجواز أن يكون التَّابِعِي سمعه من الصَّحَابِيِّين معاً، ومن هذا جملة كثيرة. اهـ). وهذا النص في الثَّنَكْت لابن حَجَر ج ١ ص ٢٣٥-٢٣٦ .

ثم قال الصَّنْعَانِي مجيباً على اعتراض الشيخ تَقِي الدِّين بن دَقِيق العِيَد في ص ١٤: (قلت: كلام الشيخ تَقِي الدِّين تنظير على شرطي السلامة من الشُّدُوذ ومن العِلَّة، ولم يبين وجه النِّظَر إلَّا في اشتراط السلامة من العِلَّة دون الشُّدُوذ، فالعِلَّة قاصرة عن المدعى. ثم لا يخفى أنه قد حصل مما ذكر أن اصطلاح الفقهاء في صحة الحديث غير اصطلاح المحدثين. إذ المحدثون يشترطون خُلُوه من العِلَّة مطلقاً، والفقهاء يشترطون خُلُوه من العِلَّة القاذحة، فهو باصطلاحهم أَخَصُّ منه باصطلاح الفقهاء، وإذا كان كذلك فلا يَتِم جمع الخاص والعام في رسم واحد. فاعتراض الشيخ تَقِي الدِّين على رسم المحدثين بأنه غير موافق لاصطلاح الفقهاء غير وارد، بل لا بد من مخالفة الرسمين لاختلاف الاصطلاحين)....

وقد اعترض الإمام الصَّنْعَانِي على الزَّين العراقي حين قيَّد العِلَّة بالقاذحة، لأنه يُصَيِّر الرسم على اصطلاح الفقهاء. ويبيِّن أن ابن الصَّلَاح كان مُتَقِناً في رسمه وجَرَّبه على اصطلاح أئمة الحديث من غير ملاحظة لاصطلاح غيرهم. فالقيود المعتبرة عند أئمة الحديث هي: ثلاثة ثبوتية وهي: اتصال السَّنَد، وعدالة الناقل، وضبطه. وقيدان عدميان هما: عدم الشُّدُوذ، والعِلَّة القاذحة وغير القاذحة.

وانتهى إلى أن اعتراض الشيخ تَقِي الدِّين على ابن الصَّلَاح ليس في محله. ثم قال في ص ١٧ حاملاً عبارة ابن دَقِيق العِيَد مَحْمَلاً آخر: (ويحتمل أن يراد بقوله: «ومن شرط الحد... إلى آخره» الاعتراض على الحد بأنه لم يَشْمَل كل أفراد الصحيح على اصطلاح الفقهاء، فلم يكن جامعاً. فإن أراد هذا فجوابه ما سَلَف أنه بصدد رسمه على اصطلاح المحدثين، ومعناه أَخَصُّ ➡

وقد اختلف أرباب^(١) الحديث في أصح الأسانيد:
فمذهب البخاري: أن أصح الأسانيد: مالك عن
نافع عن ابن عمر^(٢).

➡ من معناه عند الفقهاء، ولا يتم جمع الأخص والأعم في حد. وقد أفصح ابن الصلاح عن مراده من بيان معناه عند الفقهاء بما نقله عنه المصنف - أي: ابن الوزير - من قوله: فقال ابن الصلاح: هذا صحيح باتفاق أهل الحديث، ولفظ ابن الصلاح: فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث).

(١) ل: أين.

م: أئمة.

وما أثبتناه (أرباب) من هامشها، وعليها علامة ح (أي: في نسخة).

(٢) مذهب البخاري وسنده أصح الأسانيد في: معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٥٣ ومقدمة ابن الصلاح ص ٨٥ واختصار علوم الحديث ص ٢٢ وألفية العراقي التبصرة والتذكرة ص ١٥ وشرحها، والمفنع ج ١ ص ٤٦ وتفتيح الأنظار وشرحه توضيح الأفكار ج ١ ص ٣٠ واليواقيت والذرر ج ١ ص ٣٥٧. وتسمى هذه السلسلة بسلسلة الذهب، لاجتماع الأئمة الثلاثة في هذه الترجمة. / فتح المغني للسخاوي ج ١ ص ٢٣ وتدريب الراوي ج ١ ص ٧٨ وقال السيوطي: وهو أمر عيل إليه النفوس، وتجذب إليه القلوب.

البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، ولد سنة ١٩٤ هـ ببخاري، له رحلات واسعة بحثاً في الحديث، حتى صار إماماً فيه. له الجامع الصحيح أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، وله التاريخ وغيرهما، توفي سنة ٢٥٦ هـ.

تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٥٥٥ رقم ٥٧٨ وطرح الثريب ج ١ ص ١٠٠ وهدي الساري مقدمة فتح الباري ص ٤٧٧ وإرشاد الساري للقسطلاني ج ١ ص ١٩.



وَعَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: أَجُودُهَا: الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ
عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (١).

➔ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ الْأَصْبَحِيُّ الْحِمْيَرِيُّ، إِمَامُ دَارِ الْمَجْرَةِ، وَأَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، إِلَيْهِ يَنْسَبُ الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ. وَلَدَ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، وَتَوَفَّى فِيهَا سَنَةَ ١٧٩هـ، لَهُ كِتَابُ الْمُوْطَأَ وَغَيْرِهِ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٦٧ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ لِلْقَاضِي عِيَّاضِ ج ١ ص ١٠٢ وَالِاتِّقَاءُ لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ ص ٩ وَتَذْكِرَةُ الْحُفَاطِ ج ١ ص ٢٠٧ وَطَرَحُ الثَّرْبُوبِ ج ١ ص ٩٣ وَمَالِكُ لِلشَّيْخِ أَبِي زُهْرَةَ.

نَافِعُ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، كَانَ مِنْ سَبِيهِ أَبِرْسَهِمْ، وَهِيَ (نَيْسَابُورُ)، مِنَ الْمُتَقِينِ، ثِقَّةٌ ثُبَّتْ فُقَيْهِه. مَاتَ سَنَةَ ١١٩هـ.

مَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ لِابْنِ جَبَّانٍ ص ٨٠. وَانْظُرْ: تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٩٦ وَتَذْكِرَةُ الْحُفَاطِ ج ١ ص ٩٩ وَطَرَحُ الثَّرْبُوبِ ج ١ ص ١١٧ وَتَهْذِيبُ الْكَمَلِ ج ٧ ص ٣١٣ رَقْم ٦٩٦٨.

ابْنُ عُمَرَ: هُوَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، صَحَابِيُّ، نَشَأَ فِي الْإِسْلَامِ، هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ مَعَ أَبِيهِ، أَفْتَى سِتِينَ سَنَةً، مِنْ مَشَاهِدِهِ: الْخَنْدَقَ وَمُؤْتَةَ وَالْيَرْمُوكَ وَمِصْرَ وَإِفْرِيقِيَّةَ. تَوَفَّى بِمَكَّةَ سَنَةَ ٧٣هـ.

الاسْتِعَابُ ج ٢ ص ٣٤١ وَالْإِصَابَةُ ج ٢ ص ٣٤٧ وَأُسْدُ لُغَاةِ ج ٣ ص ٢٢٧ وَتَذْكِرَةُ الْحُفَاطِ ج ١ ص ٣٧.

(١) مَذْهَبُ ابْنِ مَعِينٍ، وَسَنَدُهُ أَجُودُ الْأَسَانِيدِ فِي: مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ لِلْحَاكِمِ ص ٥٤ وَمُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٨٤ وَالْمُقْنَعِ ج ١ ص ٤٥. وَوَرَدَ فِي شَرْحِ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذْكِرَةِ ج ١ ص ٢٨ (أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ)، وَكَذَا فِي تَقْرِيبِ النَّوَاوِيِّ وَشَرْحِهِ تَذْرِيبُ الرَّائِي ج ١ ص ٧٧ وَاخْتِصَارُ عُلُومِ الْحَدِيثِ ص ٢٢ وَتَنْقِيحُ الْأَنْظَارِ وَشَرْحُهُ تَوْضِيحُ الْأَفْكَارِ ج ١ ص ٣٢.

قَالَ السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ١ ص ٢٤ و ٢٥: (وَلَا فَرْقَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ - أَصَحُّ وَأَجُودُ - اصْطِلَاحًا).



.

➔ **يَحْيَى بن مَعِين**، أَبُو زَكَرِيَّا الْمُرِّي مَوْلَاهُم الْبَغْدَادِي، سَيِّدُ الْحِفَاطِ، ثِقَّةٌ، إِمَامُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَلَدَ سَنَةَ ١٥٨ هـ، قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: انْتَهَى عِلْمُ النَّاسِ إِلَى يَحْيَى بن مَعِين، تَوَفِيَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٢٣٣ هـ.

تَذْكِرَةُ الْحِفَاطِ ج ٢ ص ٤٢٩ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٦ ص ١٣٩ وَطَبَقَاتُ الْخَنَابِلَةِ ج ١ ص ٤٠٢ وَالتَّلَبُّبُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٣ ص ٢٠١ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٣٥٨ .

الْأَعْمَشُ: سُلَيْمَانُ بن مِهْرَانَ الْأَسَدِيُّ الْكَاهِلِيُّ مَوْلَاهُم الْكُوفِيُّ، رَأَى أَنَسَ بن مَالِكٍ وَحَفِظَ عَنْهُ، ثِقَّةٌ ثَبَتَ، قَالَ سُفْيَانُ بن عُيَيْنَةَ: كَانَ الْأَعْمَشُ أَقْرَاهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَحْفَظُهُمْ لِلْحَدِيثِ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالْفَرَائِضِ. تَوَفِيَ سَنَةَ ١٤٨ هـ.

تَذْكِرَةُ الْحِفَاطِ ج ١ ص ١٥٤ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١١١ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٢٢٢ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١ ص ٢٢٠ وَالتَّلَبُّبُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٣ ص ٧٩ .

إِبْرَاهِيمُ بن يَزِيدَ بن قَيْسِ النَّخَعِيِّ، أَبُو عِمْرَانَ، رَوَى عَنْ عَلْقَمَةَ وَمَسْرُوقٍ، وَدَخَلَ عَلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهُوَ صَبِيٌّ، أَخَذَ عَنْهُ حَمَادُ بن أَبِي سُلَيْمَانَ وَغَيْرُهُ، ثِقَّةٌ، قَالَ الْأَعْمَشُ: كَانَ صَيْرَفِيًّا فِي الْحَدِيثِ. مَاتَ سَنَةَ ٩٥ هـ وَهُوَ مُتَوَارٍ مِنَ الْحِجَابِ، وَدُفِنَ لَيْلًا.

تَذْكِرَةُ الْحِفَاطِ ج ١ ص ٧٣ وَالتَّارِيخُ الْكَبِيرُ لِلْبُخَارِيِّ ج ١ ق ١ ص ٣٣٣ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٤٦ وَأَسْمَاءُ التَّابِعِينَ لِلدَّارَقُطَنِيِّ رَقْم ١٦ وَالتَّطَبُّقَاتُ لِابْنِ سَعْدٍ ج ٦ ص ٢٧٠ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٠١ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ١ ص ٢٥ .

عَلْقَمَةُ بن قَيْسِ النَّخَعِيِّ الْكُوفِيُّ، أَبُو شَيْبَلٍ، كَانَ مِنْ أَشْبَهُهُمْ بِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَهُوَ خَالَ إِبْرَاهِيمِ النَّخَعِيِّ، وَكَانَ قَدْ غَزَا خُرَاسَانَ، وَأَقَامَ بِخُورَزْمٍ سَنَتَيْنِ، وَدَخَلَ مَرَّةً. مَاتَ سَنَةَ ٦٢ هـ، كَانَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، فَقِيهًا عَالِمًا إِمَامًا ثِقَّةً ثَبَتًا.

مَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٠٠ وَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ ج ٣ ق ١ ص ٤٠٤ وَتَذْكِرَةُ الْحِفَاطِ ج ١ ص ٤٨ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١ ص ٧٠ وَالتَّلَبُّبُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٣ ص ٣٠٤ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٣١ .



وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ عَلِيٍّ: أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ: مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ عَنْ عَبْدِ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ (١).

➔ عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي، من أكابر الصحابة علماء، وشهد المشاهد كلها مع النبي ﷺ، وبعثه عمر رضي الله عنه إلى الكوفة، وفي خلافة عثمان رضي الله عنه قدم المدينة، وتوفي بها سنة ٣٢ هـ.

الاستيعاب ج ٢ ص ٣١٦ والإصابة ج ٢ ص ٣٦٨ وأشد الغابة ج ٣ ص ٢٥٦ وطبقات الفقهاء للسييراني ص ٤٣ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٣ واللباب في تهذيب الأنساب ج ٣ ص ٣٨٣ .

(١) مذهب عمرو بن علي الفلاس، وسنده أصح الأسانيد في: معرفة علوم الحديث ص ٥٤ ومقدمة ابن الصلاح ص ٨٤ وشرح التبصرة والتذكرة ج ١ ص ٢٧ والمقنع ج ١ ص ٤٥ وفتح المغيب للسخاوي ج ١ ص ٢٤ واختصار علوم الحديث ص ٢٢ وتقريب النواوي وتدريب الراوي عليه ج ١ ص ٧٧ وتنقيح الأنظار وشرحه توضيح الأفكار ج ١ ص ٣٢ واليواقيت والدرر ج ١ ص ٣٥١ .

عمرو بن علي بن بحر بن كنيز، أبو حفص الفلاس، الصيرفي، الباهلي البصري، ثقة حافظ. مات سنة ٢٤٩ هـ.

تقريب التهذيب ج ٢ ص ٧٥ وتذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٤٨٧ وتهذيب التهذيب ج ٨ ص ٨٠ .
وفي هامش ل: (حاشية: عمرو بن علي هو الفلاس بالفاء، كان يبيع الفلوس).

وفي هامش س: (عمرو بن علي هو الفلاس الحافظ، كان يبيع بالفلوس).

محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر بن أبي عمرة، البصري، ثقة ثبت عابد، كبير القدر، مولى أنس بن مالك، من سبني عين التمر. مات سنة ١١٠ هـ.

تقريب التهذيب ج ٢ ص ١٦٩ والمعارف لابن قتيبة ص ٤٤٢ وطبقات لفقهاء للسييراني ➔

ثم قيل: أَيُّوبُ عن مُحَمَّدٍ.
وقيل: ابن عَوْن عن مُحَمَّدٍ (١).

➡ ص ٨٨ وتَذَكُّرَةُ الحُفَظَ ج ١ ص ٧٧ ومشاهير علماء الأمصار ص ٨٨ .

عَبِيدَةُ بن عَمْرٍو السَّلْمَانِيُّ المُرَادِيُّ الكُوفِيُّ، أبو عَمْرٍو، الفقيه العَلَمُ
الثَّقَّةُ الثَّابِتُ، أخذ عن عَلِيِّ وابن مَسْعُودٍ، قال ابن سِيرِينَ: ما رأيتُ رجلاً
أَشَدَّ تَوَقُّباً من عَبِيدَةَ، وكان مُكْثِراً عنه. مات سنة ٧٢ هـ على الصحيح.

تَذَكُّرَةُ الحُفَظَ ج ١ ص ٥٠ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٥٤٧ .

عَلِيّ بن أَبِي طالب بن عبد المُطَّلِبِ، ابن عم النَّبِيِّ ﷺ وَخَتَنَهُ، رابع
الخلفاء الراشدين، قاضي الأُمَّة وفارسها، شَهِدَ له النَّبِيُّ ﷺ بالجنة، الفقيه
الجليل، ذو المناقب الكبرى. استشهد سنة ٤٠ هـ.

الاستيعاب ج ٣ ص ٢٦ والإصابة ج ٢ ص ٥٠٧ وأسد الغابة ج ٤ ص ١٦ وتاريخ الخلفاء
للشُّيُوطِيِّ ص ١٦٦ وطَبَقَاتُ الفُحَّه للشيْرَازِيِّ ص ٤١ وتَذَكُّرَةُ الحُفَظَ ج ١ ص ١٠ .

(١) في شرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ ج ١ ص ٢٨: (إن ابن المَدِينِي قال: أجودها -
أي الأسانيد - عبد الله بن عَوْن عن ابن سِيرِينَ عن عَبِيدَةَ عن عَلِيٍّ،
وقال سُلَيْمَان بن حَرْب: أصحابها أَيُّوب عن ابن سِيرِينَ عن عَبِيدَةَ عن
عَلِيٍّ).

وانظر نحوه في: فَتْحُ المُنْغِيثِ للسَّخَاوِيِّ ج ١ ص ٢٥ وتَدْرِيبُ الرَّاوِي ج ١
ص ٧٧ ومُقَدِّمَةُ ابن الصَّلَاح ص ٨٤ وتَنْفِيحُ الأنظار وشرحه تَوْضِيحُ الأفكار
ج ١ ص ٣٢ .

أَيُّوبُ أبو بَكْر بن أَبِي تَمِيمَةَ كَيْسَانَ السَّخْتِيَانِي البَصْرِيّ، الحافظ الثَّقَّةُ،
الثَّابِتُ الحُجَّةُ، أحد الأَعْلَامِ، من المَوَالِي، سمع الرِّيَاحِيَّ وسَعِيدَ بن جُبَيْرٍ
وابن سِيرِينَ، قال ابن عُيَيْنَةَ: لم أَلَقْ مثله. مات سنة ١٣١ هـ.

تَذَكُّرَةُ الحُفَظَ ج ١ ص ١٣٠ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٨٩ ومشاهير علماء الأمصار ص ١٥٠
وشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١ ص ١٨١ ومِرْآةُ الجَنَانِ ج ١ ص ٢٧٣ وأَسْمَاءُ التَّابِعِينَ للذَّارِقُطِيِّ رقم ٨٣. ➡

اللفظ الثاني: الحسن

وفي تحقيق معناه اضطراب^(١).

فقال الخطَّابِيُّ^(٢): الْحَسَنُ مَا عُرِفَ

➔ وفي هامش ل: (حاشية: هو السَّخْتِيَانِي).

وفي هامش س: (أَيُّوبُ هو السَّخْتِيَانِي، وهو ابن أبي تَمِيمَةَ).

عبد الله بن عَوْنُ بن أَرْطَبَانَ، مَوْلَى مُزَيْنَةَ، كنيته أبو عَوْنُ، من مشاهير أتباع التَّابِعِينَ بالبَصْرَةِ، ورع ثِقَّة، ثُبَّتْ فاضل. مات سنة ١٥٠هـ على الصحيح.

تقريب لتهديب ج ١ ص ٤٣٩ ومشهير علماء الأمصار ص ١٥٠ وتَذَكُّرَةُ الحُفَاطِ ج ١ ص ١٥٦ .

وفي هامش س: (ابن عَوْنُ هو عبد الله).

ب: وقيل عَوْنُ.

(١) م: اظطراب. وهو خطأ.

(٢) الخطَّابِيُّ: أَبُو سُلَيْمَانَ حَمْدُ بن مُحَمَّدَ بن إِبْرَاهِيمَ البُسْتِي، من ذُرِّيَّةِ زَيْدِ بن الخطَّابِ أَخِي عُمَرَ بن الخطَّابِ، رحل كثيراً، وممن رَوَى عنه الحَاكِمُ وأبو حامد الإسفَرَايِينِي وأبو ذَرَّ الهَرَوِي، كان ثِقَّةً متنبِّئاً، من أوعية العلم، له: غريب الحديث، ومعالم السُّنَنِ، وغيرهما. توفي ببُسْتٍ من بلاد كَابُل سنة ٣٨٨هـ.

تَذَكُّرَةُ الحُفَاطِ ج ٣ ص ١٠١٨ ومُخْتَصَرُ طَبَقَاتِ المُفَقَّهَاءِ لِلنَّوَوِيِّ ص ٤١١ رقم ١٦٧ وطَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ لِلأَسَنَوِيِّ ج ١ ص ٤٦٧ وطَبَقَاتِ المُفَقَّهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ لِلعَبَّادِيِّ ص ٩٤ وطَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ لِلسُّبْكِيِّ ج ٣ ص ٢٨٢ وطَبَقَاتِ المُفَقَّهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ لِابْنِ قَاضِي شُهْبَةَ ج ١ ص ١٣٢ رقم ١١٦ وَبُغْيَةُ الوُعَاةِ ج ١ ص ٥٤٦ والنُّجُومُ الرَّاهِرَةُ ج ٤ ص ١٩٩ والْأَنْسَابُ ج ٥ ص ١٤٥ وَاللُّبَّابُ فِي تَهْدِيبِ الْأَنْسَابِ ج ١ ص ١٥١ .

مَخْرَجُهُ^(١)، واشتهر رجاله. وعليه مدارُّ أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء^(٢).

(١) مَخْرَجُه: بفتح الميم والراء، بمعنى محل خروجه، وهو رجاله الراوون له، لأنه خرج منهم. / قواعد التحديث ص ٢١٩.

(٢) (ويستعمله - أي يعمل به - عامة الفقهاء) هذا الكلام فهمه العراقي زائداً على الحد، فأخر ذكره، وفصله عنه، وقال البلقيني: بل هو من جملة الحد، ليخرج الصحيح الذي دخل فيه ما قبله، بل والضعيف أيضاً. تذييب الراوي ج ١ ص ١٥٤. وانظر: محاسن الاصلاح للبلقيني ص ١٠٣.

أقول: تأخير العراقي لهذا الكلام كان في المنظومة، لكنه ذكر الحد كاملاً في شرح التبصرة والتذكرة ج ١ ص ٨٤ عند أول كلامه عن الحسن، وانظر: ص ٩٠.

ونص تعريف الخطابي في: مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٣ والمؤقظة ص ٢٦ واختصار علوم الحديث ص ٣٧ وشرح التبصرة والتذكرة ج ١ ص ٨٤ والمفنع ج ١ ص ٨٣ والتقريب للنووي ج ١ ص ١٥٣-١٥٤ وتنفيع الأنظار لابن الوزير ج ١ ص ١٥٤ وتوجيه النظر للجرائري ص ١٤٥.

وورد في الخلاصة ص ٣٨ إلى قوله: مدار أكثر الحديث. وكذا في الدباج المذهب وشرحه ص ٢٣-٢٤ والمنهل الروي ص ٣٥.

وورد في الزرقاني على البيهقي ص ٢٢ إلى قوله: واشتهرت رجاله.

قال ابن الملقن في المفنع ج ١ ص ٨٣ معلقاً على تعريف الخطابي: (قلت: كذا نقله الشيخ عن الخطابي، والموجود بخطه إنما هو «استقرت حاله» بقاف، من الاستقرار، وتحث الحاء علامة الإهمال، كذا نقله أبو عبد الله بن رُسَيْد. وهو حد مدخول، فإن الصحيح أيضاً قد عُرف مَخْرَجُه واشتهر رجاله، والضعيف أيضاً قد يُعرف مَخْرَجُه ويشتهر رجاله، لكن بالضعف).

لكن في الشذا الفياح ج ١ ص ١٠٨: (قوله: واشتهر رجاله، هو ◀

وهذه عبارة^(١) ليس فيها كبير تلخيص، ولا هي أيضاً

➡ المعروف، ولا عبرة بما وُجد بخط أبي علي الجيّاني: «ما عُرف مخرجه واستقرّ حاله» بالسين المهملة والقاف والحاء المهملة دون راء في أوله.

(١) أورد العراقي من قول ابن دقيق العيد: (ليس في عبارة الخطابي كبير تلخيص، وأيضاً فالصحيح قد عُرف مخرجه واشتهرت رجاله، فدخل الصحيح في حدّ الحسن، قال: وكأنه يريد مما لم يبلغ درجة الصحيح)، في شرح التبصرة والتذكرة ج ١ ص ٨٤، وأورد هذه العبارة إلى قوله (في حدّ الحسن) في التقييد والإيضاح ص ٤٤، وتصرّف في لفظها الدهبي في المؤقظة ص ٢٦ والأبناسي في الشذا الفياح ج ١ ص ١٠٨ والسخاوي في فتح المغني ج ١ ص ٦٣ وابن الوزير في تنقيح الأنظار ج ١ ص ١٥٥.

وأورد العراقي بعده اعتراض الشيخ التبريزي عليه فقال: (قال الشيخ تاج الدين التبريزي فيه نظر، لأنه - أي: ابن دقيق العيد - ذكر من بعد: أن الصحيح أخص من الحسن، قال: ودخول الخاص في حدّ العام ضروري، والتقييد بما يخرج منه مخل للحد). قال العراقي: (وهو اعتراض متجه).

هكذا في شرح التبصرة والتذكرة ج ١ ص ٨٥ والتقييد والإيضاح ص ٤٤. وانظر: تدریب الراوي ج ١ ص ١٥٣ وتنقيح الأنظار ج ١ ص ١٥٥ وفتح المغني للسخاوي ج ١ ص ٦٣ وقال السخاوي بعد ذلك: (وبه أيضاً اندفع الاعتراض، وحاصله: أن ما وجدت فيه هذه القيود كان حسناً، وما كان فيه معها قيد آخر يصير صحيحاً، ولا شك في صدق ما ليس فيه على ما فيه إذا وجدت قيود الأول، لكن قال شيخنا - أي: ابن حجر -: إن هذا كله بناء على أن الحسن أعم مطلقاً من الصحيح، أمّا إذا كان من وجه كما هو واضح ممن تدبره فلا يرد اعتراض التبريزي، إذ لا يلزم من كون الصحيح أخص من الحسن من وجه، أن يكون أخص منه مطلقاً، حتى يدخل الصحيح في الحسن. اهـ.

وبيان كونه وجيهاً فيما يظهر: أنها يجتمعان فيما إذا كان الصحيح لغيره ➡

على صناعة الحدود والتعريفات. فإنَّ الصحيح أيضاً قد عُرِفَ مَخْرَجُهُ واشتَهَرَ رجَالُهُ، فیدخلُ الصحيحُ في حَدِّ الحَسَنِ.

وكانه يريدُ بهذا الكلام، ما عُرِفَ مَخْرَجُهُ، واشتَهَرَ رجَالُهُ، مما لم يبلُغْ درجةَ الصحيح.

وأما ما قيل من أنَّ الحَسَنَ يُخْتَجُّ (١) به ففیه

➡ والحَسَنُ لذاته، ويفترقان في الصحيح لذاته والحَسَنُ لغيره، ويعبر عنه بالمباينة الجزئية.

ثم رجع شيخنا فقال: والحق أنها متباينان، لأنها قسمان في الأحكام فلا يصدق أحدهما على الآخر البتَّة.

قلت: ويتأيد التباين بأنهما وإن اشتركا في الضبط فحقيقته في أحدهما غير الأخرى، وهو مثل من جعل المباح من جنس الواجب، لكون كل منهما مأذوناً فيه، وغفل عن فصل المباح وهو عدم الذم لتاركه، فإن من جعل الحَسَنَ من جنس الصحيح للاجتماع في القبول غفل عن فضل الحَسَنَ، وهو قصور ضبط راويه.

على أنه نقل عن شيخنا - مما لم يصح عندي - الاعتناء بابن دَقِيقِ العِندِ بأنه إنما ذكر أن الصحيح أَخْصُ استطراداً وبحشاً، بخلاف مناقشته مع الخطَّابي، فهي أصل الباب، وما يكون في بابهِ هو المعتمد وليس بظاهراً، بل الكلامان في باب واحد) اهـ.

وانظر أيضاً كلام ابن الوَزيز وشرحه للصَّنْعَانِي في تَوْضِيحِ الأفكار ج ١ ص ١٥٦ في دفع اعتراض التَّبْرِيزِي على ابن دَقِيقِ العِندِ.

(١) اختلفوا في الاحتجاج بالحديث الحَسَنَ والعمل به على أقوال منها: ➡

إشكال^(١). وذلك: أَنَّ هُهنا أوصافاً، يجب معها قبولُ
الرَّوَايَةِ إذا وُجِدَتْ في الرَّاوي.

فأمَّا أن يكون هذا الحَدِيثُ المسمَّى بالحَسَنِ مما قد
وُجِدَتْ فيه هذه الصفاتُ على أَقَلِّ الدَّرَجَاتِ التي يَجِبُ
معها القَبُولُ، أو لا، فَإِنْ وُجِدَتْ فذلك حَدِيثٌ صحيحٌ،

➔ الأول: يُحْتَجُّ به كالصحيح، وهو قول عامَّة الفقهاء والعلماء من
المُحَدِّثِينَ والأَصُولِيِّين، كما ذكر الخطَّابِيُّ وغيره، لذا أدرجته طائفةٌ مع
الصحيح كالحاكم وابن جَبَّان وابن خُزَيْمَةَ، مع قولهم بأنه دون الصحيح.
ولهذا هو المعتمد.

الثاني: لا يُحْتَجُّ به، وهو قول أبي حَاتِمِ الرَّازِيّ.

انظر: فَتْحُ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ١ ص ٦٨ وفيه تفصيل لمن أراد المزيد. وتَذَرِيبُ الرَّاوي ج ١
ص ١٥٤ و ١٦٠ وقواعد التَّحْدِيثِ ص ١٠٦-١٠٧ .

(١) قال السَّخَاوِيُّ في فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ١ ص ٦٩: (وكلام ابن دَقِيقِ العَيْدِ
أيضاً يشير إلى التوقف في إطلاق الاحتجاج بالحَسَنِ، وذلك أنه قال في
الافتِرَاح - وجاء بعباراته مع اختلاف لفظي يسير التي هي - : أن هُهنا
أوصاف... إن وجدت فذلك صحيح... التي يجب معها قبول... فأعلاها هو
الصحيح وكذلك أوسطها وأدناها الحَسَنُ وحيثُ يرجع الأمر... إلى قوله: في
تلك الأحاديث).

ونقل السُّيُوطِيُّ في تَذَرِيبِ الرَّاوي ج ١ ص ١٦٠ من قوله: (ما قيل من
أن الحَسَنَ يحتج به فيه إشكال... إلى قوله: صحيحاً في الحقيقة) مع شيء من
التصرف والاختصار.

وأشار ابن المُلقِّن في المُقْنَعِ ج ١ ص ٨٤ إلى تنبيه ابن دَقِيقِ العَيْدِ.

وذكرها المُنَاوِيُّ في اليَوَاقِيتِ والدُّرَرِ ج ١ ص ٣٩١ .

وإن لم تُوجد فلا يجوز الاحتجاج به، وإن سُمِّيَ حسناً.
 اللهم إلا أن يُردَّ هذا إلى أمر اصطلاحِيٍّ، وهو: أن
 يُقال: إنَّ الصفات التي يجب قبول الرواية معها لها
 مراتب ودرجات:

فأعلاها هي التي يُسمَّى^(١) الحديث الذي اشتمل
 رواته^(٢) عليها صحيحاً، وكذلك أوسطها أيضاً^(٣) مثلاً.
 وأدناها هو الذي نُسمِّيه^(٤) حسناً.

وحينئذ يرجع الأمر في ذلك إلى الاصطلاح، ويكون
 الكل صحيحاً في الحقيقة. والأمر في الاصطلاح قريب،
 لكن مَنْ أراد هذه الطريقة، فعليه أن يعتبر ما سمَّاهُ
 أهل الحديث حسناً، وتَحَقُّق^(٥) وجود الصفات التي
 يجب معها قبول الرواية في تلك الأحاديث.

(١) س: تسمى.

(٢) سقطت من ب: رواته.

(٣) م ل: شطب على كلمة (أيضاً). وسقطت من س ب كلمة (أيضاً).

(٤) ب: يسميه.

(٥) م س: ويحقق.

فَهَذَا مَا يَتَعَلَّقُ مِنَ الْبَحْثِ عَلَى (١) كَلَامِ الْخَطَّابِيِّ.

وَقَالَ أَبُو عِيْسَى التِّرْمِذِيُّ: إِنَّهُ يُرِيدُ بِالْحَسَنِ (٢): أَنْ لَا يَكُونَ فِي إِسْنَادِهِ مِنْ يُتَّهَمُ بِالْكَذِبِ، وَلَا يَكُونَ حَدِيثًا شَاذًا، وَيُرَوَّى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ نَحْوِ ذَلِكَ (٣).

(١) ب: فِي كَلَامِ.

(٢) س: الْحَسَنُ أَيُّ مَا لَا يَكُونُ.

(٣) أَبُو عِيْسَى مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى بْنُ سَوْرَةَ السُّلَمِيُّ التِّرْمِذِيُّ، الْحَافِظُ الضَّرِيرُ، أَحَدُ الْأُتَمَّةِ السَّتَةِ فِي الْحَدِيثِ، طَافَ الْبِلَادَ، ثِقَّةٌ، آيَةٌ فِي الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ. مَاتَ سَنَةَ ٢٧٩ هـ بِتِرْمِذٍ، وَهِيَ مَدِينَةٌ عَلَى طَرَفِ نَهْرِ جِيحُونِ (بَلُخ).

طَرَحَ التُّرَيْبُ ج ١ ص ١٠٦ وَتَذْكِرَةُ الْحَفَظِ ج ٢ ص ٦٣٣ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٢ ص ١٧٤ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٩٨ وَوَفَيَاتُ الْأَغْيَانِ ج ٤ ص ٢٧٨ وَالْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ وَالْمُوازَنَةُ بَيْنَ جَامِعِهِ وَبَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ. د. نَوْرُ الدِّينِ عَتَر.

وَقَوْلُ أَبِي عِيْسَى التِّرْمِذِيِّ فِي الْحَدِيثِ الْحَسَنِ هُوَ فِي: سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ - كِتَابُ الْعِلَالِ ج ٩ ص ٤٥٧: (قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَمَا ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ حَدِيثَ حَسَنٍ، فَإِنَّمَا أَرَدْنَا حَسَنَ إِسْنَادِهِ عِنْدَنَا، كُلُّ حَدِيثٍ يُرَوَّى لَا يَكُونُ فِي إِسْنَادِهِ مِنْ يُتَّهَمُ بِالْكَذِبِ، وَلَا يَكُونُ الْحَدِيثُ شَاذًا، وَيُرَوَّى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ نَحْوِ ذَلِكَ، فَهُوَ عِنْدَنَا حَدِيثٌ حَسَنٌ).

وَنَقَلَهُ الْعِرَاقِيُّ فِي شَرْحِ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذْكِرَةِ ج ١ ص ٨٥ وَالتَّقْيِيدُ وَالْإِيضَاحُ ص ٤٥ وَالْقَاسِمِيُّ فِي قَوَاعِدِ التَّحْدِيثِ ص ١٠٥.

وَنَصْرُ قَوْلِ التِّرْمِذِيِّ الَّذِي أَوْرَدَهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعَيْدِ هُوَ فِي مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ١٠٣ وَالْمَنْهَلُ الرَّوِّيُّ ص ٣٥ وَالْمُقْنَعُ ج ١ ص ٨٤. وَانْظُرْ: تَذْرِيبُ الرَّاوي ج ١ ص ١٥٤ وَالْخُلَاصَةُ ص ٣٨ وَالْمُوقِظَةُ ص ٢٧ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ١ ص ٦٤.

وهذا يُشكِّلُ عليه^(١) ما يُقالُ فيه: إِنَّهُ حَسَنٌ، مع أنه ليس له مَخْرَجٌ إِلَّا من وجهٍ واحد.

وقال بعضهم: الْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ ضَعْفٌ قَرِيبٌ مُحْتَمَلٌ هو الْحَسَنُ، وَيَصْلُحُ لِلْعَمَلِ بِهِ^(٢).

وهذا فيه من البحث ما قَدَّمناه من الكلام على قَبُولِ الْحَسَنِ، مع أَنَّ قوله: (فيه ضَعْفٌ قَرِيبٌ مُحْتَمَلٌ)^(٣) ليس مضبوطاً بضابط يَتَمَيَّزُ به الْقَدْرُ الْمُحْتَمَلُ من غيره.

وإذا اضطرب هذا الوصفُ لم يَحْصُلِ التعريفُ

(١) س: فهذا يشكِّلُ عليها يقال فيه.

(٢) في مُقَدِّمَةِ ابن الصَّلَاح ص ١٠٤: (وقال بعض المتأخرين: الْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ ضَعْفٌ قَرِيبٌ مُحْتَمَلٌ، هو الْحَدِيثُ الْحَسَنُ، وَيَصْلُحُ لِلْعَمَلِ بِهِ).

وانظر: الْخُلَاصَةُ ص ٣٨ وشرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ ج ١ ص ٨٧ وفتح الْمُعْغِثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ١ ص ٦٦ وتَذْرِيبُ الرَّائِي ج ١ ص ١٥٤.

وأراد ابن دَقِيقِ الْعِيدِ وقبلة ابن الصَّلَاح (بعضهم): ابن الْجَوَازِيِّ في كتابيه: الموضوعات، والعِلَلُ المتناهية.

انظر: فَتْحُ الْمُعْغِثِ لِلْسَّخَاوِيِّ، وشرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ، السابقين، وفتح الْبَاقِي ج ١ ص ٨٧ والتَّقْيِيدُ والإيضاح ص ٤٥ وتَذْرِيبُ الرَّائِي ج ١ ص ١٥٧.

(٣) س: يَحْتَمَلُ.

المُمَيِّزُ لِلْحَقِيقَةِ (١).

وَذَكَرَ الْفَقِيهَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللهُ (٢):
أَنَّهُ تَنَقَّحَ لَهُ وَاتَّضَحَ أَنَّ الْحَدِيثَ الْحَسَنَ قَسَمَانِ:

(١) قول ابن دَقِيقِ الْعِيدِ: (ليس مضبوطاً بضابط... إلى قوله: المُمَيِّزُ لِلْحَقِيقَةِ) نقله الْعِرَاقِي فِي التَّقْيِيدِ وَالْإِيضَاحِ ص ٤٦ وشرح التَّبَصُّرَةَ وَالتَّنْذِيرَةَ ج ١ ص ٨٧ .

وإلى قوله: (... المحتمل من غيره) في: تَدْرِيبُ الرَّاوي ج ١ ص ١٥٧ .
وتصرف فيه الْأَبْنَسِيُّ فِي الشَّدَا الْفِيَّاحِ ج ١ ص ١٠٩ .

(٢) سقطت من ب: رحمه الله.

أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ: تَقِيَ الدِّينَ عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ الْكُرْدِيَّ الشَّهْرَزُورِيَّ، الْفَقِيهَ الشَّافِعِيَّ، وَلَدَ سَنَةَ ٥٧٧ هـ بِشَرْخَانَ مِنْ أَعْمَالِ أَرْبِلَ قَرْيَةٍ مِنْ شَهْرَزُورَ فِي شِمَالِ الْعِرَاقِ، دَرَسَ عَلَى وَالِدِهِ الصَّلَاحِ الَّذِي كَانَ مِنْ جُلَّةِ مَشَايِخِ الْأَكْرَادِ، أَحَدِ فُضَلَاءِ عَصْرِهِ فِي التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ وَالرِّجَالِ وَاللُّغَةِ، مِنْ كُتُبِهِ: الْمُقَدِّمَةُ فِي أُصُولِ الْحَدِيثِ. مَاتَ بِدِمَشْقَ سَنَةَ ٦٤٣ هـ.

وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٣ ص ٢٤٣ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبُكِيِّ ج ٨ ص ٣٢٦ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسَنَوِيِّ ج ٢ ص ١٣٣ وَشَذَرَاتُ الذَّمِّ ج ٥ ص ٢٢١ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِابْنِ هِدَايَةَ ص ٢٢٠ وَتَذَكُّرَةُ حُقَاقِ ج ٤ ص ١٤٣٠ .

وقول ابن الصَّلَاحِ مِنْ: (تَنَقَّحَ وَاتَّضَحَ أَنَّ الْحَدِيثَ الْحَسَنَ قَسَمَانِ... إِلَى قَوْلِهِ: سَلَامَتُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُعَلَّلًا) فِي: مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ: مَعَ التَّقْيِيدِ وَالْإِيضَاحِ ص ٤٦ وَمَعَ مَحَاسِنِ الْأَصْطِلَاحِ ص ١٠٤، وَشرح التَّبَصُّرَةَ وَالتَّنْذِيرَةَ ج ١ ص ٨٨ عَنِ الْمُقَدِّمَةِ. وَخِلَاصَتُهُ فِي الْمُوقِظَةِ ص ٢٨ .

أحدهما: الحديث الذي لا يخلو^(١) رجال إسناده من مستور لم تتحقق^(٢) أهليته، غير أنه ليس مغفلاً^(٣) كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي: لم يظهر منه تعمّد^(٤) الكذب في الحديث، ولا سبب آخر مفسّق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرف، بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر، حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه^(٥) على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه^(٦). فيخرج^(٧)

(١) م: تخلو.

(٢) س: يتحقق.

(تحقق) هكذا في مُقدّمة ابن الصّلاح المطبوعة مع التّقييد والإيضاح ص ٤٦ وشرح التّبصرة والتّدكرة ج ١ ص ٨٨ عن ابن الصّلاح.
لكن في مُقدّمة ابن الصّلاح المطبوعة مع محاسن الاضطلاح، والتي أقصدها حين أُشير إلى المُقدّمة ص ١٠٤ وردت (تحقق).

(٣) س: معتلاً.

(٤) س: تعمده.

(٥) م: رواية.

(٦) سقطت من ب: بنحوه.

(٧) (فيخرج) هكذا في مُقدّمة ابن الصّلاح مع التّقييد والإيضاح ص ٤٦ وشرح التّبصرة والتّدكرة ج ١ ص ٨٨ عن ابن الصّلاح.
لكن في مُقدّمة ابن الصّلاح المطبوعة مع محاسن الاضطلاح ص ١٠٤ وردت (فخرج).

بذلك عن (١) أن يكون شاذاً ومُنكَراً (٢).

القسم الثاني: أن يكون رَؤْيَاهُ (٣) من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أَنَّهُ لم يَبْلُغْ درجة رجال الصحيح، لكونه يَقْصُرُ عنهم في الحفظ والإتقان. وهو مع ذلك يَرْتَفِعُ عن حال (٤) مَنْ يُعَدُّ ما يَنْفَرِدُ به من حَدِيثِهِ مُنْكَراً.

ويعتبر (٥) في كل هذا مع سلامة الحديث من (٦) أن يكون شاذاً ومُنكَراً (٧)، سلامته من أن يكون مُعَلَّلاً (٨).

(١) سقطت من ب: عن.

(٢) س: أو منكرأ.

زاد ابن الصّلاح بعد قوله (ومُنْكَراً)، قوله: (وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل).

(٣) م: رواه.

(٤) س: مرتفع عن رجال من.

(٥) ب: أو يعتبر.

(٦) سقطت من س: من.

(٧) ل: منكرأ أو شاذأ. وفي شرح التّبصّرة والتّذكّرة ص ٨٩: (شاذاً أو مُنْكَراً)، وما أثبتناه من (م) موافق لما في مُقَدِّمَةِ ابن الصّلاح بطبعيتها.

(٨) زاد ابن الصّلاح بعد قوله (مُعَلَّلاً)، قوله: (وعلى القسم الثاني يتنزل كلام الخطّابي).

وهذا كلامٌ فيه مباحثات^(١) ومناقشاتٌ على بعض الألفاظ^(٢).

وذكر هذا الحافظ^(٣) إشكالاً على قولهم: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، لأن الحسنَ قاصرٌ عن الصحيح، ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمعٌ بين نفي ذلك القصور وإثباته.

(١) ب: مباحث.

(٢) عبارة ابن دَقِيقِ العِيد: (فيه مباحثات... الألفاظ) نقلها عنه السَّخَاوِيُّ في فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ١ ص ٦٧، وابن المُلَقَّن في الْمُقْنَعِ ج ١ ص ٨٦ وفيه: (...) على بعض هذه الألفاظ). وفي المُوقِظَةِ ص ٢٨: (فهذا عليه مؤاخذات). وفي التَّقْيِيدِ والإيضاح ص ٤٦-٤٧: (وما ذكره المصنّف - أي: ابن الصّلاح - من كون الحديث الحسن على قسمين إلى آخر كلامه، قد أخذ عليه فيه الشيخ تَقِيّ الدِّين في الاقتراح إجمالاً، فقال بعد أن حكى كلامه: وعليه فيه مؤاخذات ومناقشات). وذكر الشُّيُوطِيُّ في تَدْرِيبِ الرَّائِي ج ١ ص ١٥٩ بعد إيراده كلام ابن الصّلاح: (قال ابن دَقِيقِ العِيد: وعليه مؤاخذات ومناقشات). وانظر من تلك المناقشات في المصادر المذكورة آنفاً.

(٣) المقصود بالحافظ هو ابن الصّلاح.

وفي مُقَدِّمَةِ ابن الصّلاح ص ١١٣-١١٤: (في قول التَّرمِذِيِّ وغيره «هذا حديث حسن صحيح» إشكال، لأن الحسن قاصر عن الصحيح... إلى قوله: دون المعنى الاصطلاحى الذي نحن بصدد).

وانظر الكلام عن القول: (حسن صحيح) في: شرح علل التَّرمِذِيِّ لابن رَجَب ص ٢٨٩-٢٩١.

وَأَجَابَ: بِأَنْ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى الْإِسْنَادِ، فَإِذَا رُويَ الْحَدِيثُ الْوَاحِدُ بِإِسْنَادَيْنِ: أَحَدُهُمَا: إِسْنَادٌ حَسَنٌ، وَالْآخَرُ: إِسْنَادٌ^(١) صَحِيحٌ، اسْتِقَامَ أَنْ يَقَالَ فِيهِ: إِنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. أَيُّ أَنَّهُ^(٢): حَسَنٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى إِسْنَادٍ، صَحِيحٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى إِسْنَادٍ.

قَالَ: عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ، أَرَادَ بِالْحَسَنِ مَعْنَاهُ اللَّغْوِيُّ، وَهُوَ: مَا تَمِيلُ^(٣) إِلَيْهِ النَّفْسُ^(٤)، وَلَا يَأْبَاهُ الْقَلْبُ دُونَ الْمَعْنَى الْاِصْطِلَاحِيِّ الَّذِي نَحْنُ بِصَدَدِهِ.

وَأَقُولُ^(٥): أَمَّا^(٦) الْأَوَّلُ: فَيَرِدُ^(٧) عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي

(١) س: إِسْنَادُهُ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ س: أَنَّهُ.

(٣) ب: يَمِيلُ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ ب: النَّفْسُ.

(٥) نَصَّ كَلَامَ ابْنِ دَقِيقِ الْعَيْدِ فِي تَعْقِيهِ مِنْ قَوْلِهِ: (أَمَّا الْأَوَّلُ فَتَرَدُّ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ... لَهُ إِلَّا مَخْرُجٌ وَاحِدٌ)، (وَفِي كَلَامِ التِّرْمِذِيِّ فِي مَوَاضِعَ يَقُولُ... إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ) فِي: التَّقْيِيدُ وَالْإِيضَاحُ ص ٥٩ وَشَرْحُ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ج ١ ص ١٠٨ مَعَ اخْتِصَارٍ قَلِيلٍ، وَانْظُرْهُ مَعَ تَصَرُّفٍ يَسِيرٍ فِي: تَذْرِيبُ الرَّاوي ج ١ ص ١٦٢.

(٦) ب: وَأَمَّا.

(٧) فِي ل: إِلَى جَانِبِ (فَتَرَدُّ) بِالْهَامِشِ، كَتَبْتُ عِبْرَةَ (بَلْغَ مُقَابَلَةٍ).

قيل فيها^(١): حَسَنٌ صَحِيحٌ، مع أنه ليس لها إِلَّا مَخْرَجٌ واحدٌ ووجهٌ واحدةٌ^(٢). وإنما يُعتبرُ اختلافُ الأسانيدِ بالنسبة إلى المخارج.

وهذا موجودٌ في^(٣) كلام أبي عيسى^(٤) الترمذي في مواضع، يقول: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مَنْ هَذَا الـ_____ وجهه^(٥)، أو لَا

(١) س: فيها حديث حسن.

(٢) س: وجه واحد.

ب: وجه واحدة.

(٣) سقطت من س: موجود في.

(٤) سقطت من ب: أبي عيسى.

(٥) بعد أن أورد العِراقي قول ابن دَقِيقِ العِيد، قال في التَّقْيِيد والإيضاح ص ٥٩-٦٠:

(وقد أجاب بعض المتأخرين عن ابن الصَّلَاح: بأنَّ التَّرمِذِيَّ حيث قال هذا، يريد به تفرُّد أحد الرُّوَاة به عن الآخر، لا التفرُّد المطلق. قال: ويوضح ذلك ما ذكره في الفتن، من حَدِيثِ خَالِدِ الحَدَّاء عن ابن سِيرِينَ عن أبي هُرَيْرَةَ يرفعه: «من أشار إلى أخيه بحديدة» الحديث، قال فيه هكذا: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غريبٌ من هذا الوجه، فاستغربه من حَدِيثِ خَالِدٍ لَا مطلقاً. انتهى.

قال العِراقي: وهذا الجواب لا يمشي في المواضع التي يقول فيها: لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا من هذا الوجه، كَحَدِيثِ العَلَاء بن عبد الرَّحْمَنِ عن أبيه عن أبي هُرَيْرَةَ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا بقي نصفٌ من شَعْبَانِ فلا تصوموا». قال ◀

نَعْرِفُهُ^(١) إِلَّا مِنْ حَدِيثِ فُلَانٍ. وَقَدْ ذَكَرْتُ مَوَاضِعَ مِنْ ذَلِكَ^(٢) فِيهَا أَمَلَيْتُهُ عَلَى مُقَدِّمَةِ شَرْحِ الْأَحْكَامِ الصَّغْرَى لِأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْحَقِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى^(٣).

وَأَمَّا إِطْلَاقُ الْحَسَنِ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ، فَيَلْزَمُ عَلَيْهِ^(٤): أَنْ يُطْلَقَ عَلَى الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ، إِذَا كَانَ حَسَنَ اللَّفْظِ: أَنَّهُ حَسَنٌ^(٥)، وَذَلِكَ لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ إِذَا جَرَوْا عَلَى اضْطِلَاحِهِمْ^(٦).

➡ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ.

وَانْظُرْ هَذَا مَعَ تَصَرُّفٍ يَسِيرٍ فِي تَدْرِيبِ الرَّاَوِي ج ١ ص ١٦٢ .

(١) ب: لَا يَعْرِفُهُ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ ب: مِنْ ذَلِكَ.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ س: تَعَالَى.

وَسَقَطَتْ مِنْ ب: رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وَتَقْدِمُ الْكَلَامَ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ، عِنْدَ الْحَدِيثِ عَنْ آثَارِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ.

(٤) س: فَيَلْزَمُ مِنْهُ.

(٥) ب: إِذَا كَانَ لَفْظُهُ حَسَنًا وَذَلِكَ لَا يَقُولُهُ.

(٦) فِي التَّقْيِيدِ وَالْإِيضَاحِ ص ٦٠: (وَرَدَّ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ الْجَوَابَ الثَّانِي: بِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى الْحَدِيثِ... عَلَى اضْطِلَاحِهِمْ). وَهُوَ فِي تَدْرِيبِ الرَّاَوِي ج ١ ص ١٦٣ . وَفِيهِمَا (أَحَدٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ). وَهُوَ مَعَ شَيْءٍ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي: فَتَحَ الْمُغِيثُ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ١ ص ٨٩ وَالْمَوْقِفَةُ ص ٣٠. ➡

.....

➡ وانظره إلى قوله: (أنه حسن) في: شرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ ج ١ ص ١٠٨ .

وفي السُّدَا الفَيَّاح ج ١ ص ١٢٤: (يلزم عليه... لا يقوله أحد). وفي الْمُقْنَع ج ١ ص ٩٠: (يلزم من هذا أن يطلق... أحد في الاصطلاح).

قال العِرَاقِيُّ في التَّقْيِيد والإيضاح ص ٦٠-٦١: (قلت: قد أطلقوا على الحديث الضعيف بأنه حسن، وأرادوا حسن اللفظ لا المعنى الاصطلاحي، فرَوَى ابن عبد البرّ في كتاب بيان آداب العلم حديث مُعَاذ بن جَبَل مرفوعاً: (تعلموا العلم فإنّ تعلمه ذلك لله خشية، وطلبه عبادة... إلى آخر الحديث) قال ابن عبد البرّ: وهو حديث حسن جداً، ولكن ليس له إسناد قوي. انتهى كلامه.

فأراد بالحسن حسن اللفظ قطعاً، فإنه من رواية مُوسَى بن مُحَمَّد البَلْقَاوِيِّ عن عبد الرحيم بن زيد العمّي، والبلقَاوِيِّ هذا كذاب، كذبه أبو زُرْعَةَ وأبو حَاتِم، ونسبه ابن حَبَّان والعُقَيْلِيُّ إلى وضع الحديث. والظاهر أن هذا الحديث مما صنعت يده، وعبد الرحيم بن زيد العمّي متروك الحديث أيضاً.

روينا عن أُمَيَّة بن خالد قال: قلت لشُعْبَةَ: تُحدِّث عن عُبيد الله العَرَزَمِيِّ، وتَدْعُ عبد الملك بن أبي سُلَيْمَانَ، وقد كان حسن الحديث؟ قال: من حسنها فررت). قال السُّيُوطِيُّ: يعني أنها مُنْكَرَةٌ.

وانظر مُخْتَصَر هذا الكلام في: تَذْرِيب الرَّاوي ج ١ ص ١٦٢-١٦٣ .

وعَقَّب ابن حَجَر في النُّكْت ج ١ ص ٤٧٥ على قول العِرَاقِيِّ بقوله: (وهو عجيب، فإن ابن دَقِيق العِيد قد قيّد كلامه بقوله: إذا جرّوا على اصطلاحهم، وهنا لم يَجْرِ ابن عبد البرّ في ذلك الحكم على اصطلاح المُحدِّثين باعترافه بعدم قوة إسناده، فكيف يحسن التعقّب بذلك على ابن دَقِيق العِيد؟).

والذي أقول في جواب هذا السؤال^(١): إنه لا يُشترط في الحسن قيد القصور عن^(٢) الصحيح، وإنما يجيئه القصور، ويفهم ذلك فيه، إذا اقتصر على قوله: حسن. فالقصور يأتيه^(٣) من قيد الاقتصار، لا من حيث

(١) أشار إلى جواب ابن دقيق العيد، الأبناسي في الشذا الفياح ج ١ ص ١٢٥.

قال العراقي في التقييد والإيضاح ص ٦١: (ولما ضعف ابن دقيق العيد ما أجاب به ابن الصلاح عن الاستشكال المذكور أجاب عنه بما حاصله: أن الحسن لا يشترط فيه قيد القصور عن الصحيح، وإنما يجيئه القصور حيث انفرد الحسن، وأما إذا ارتفع إلى درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة تبعاً للصحة، لأن وجود الدرجة العليا وهي الحفظ والإتقان لا ينافي وجود الدنيا كالصدق، فيصح أن يقال: حسن باعتبار الصفة الدنيا، صحيح باعتبار الصفة العليا، قال: ويلزم على هذا أن يكون كل صحيح حسناً، ويؤيده قولهم: حسن في الأحاديث الصحيحة، وهذا موجود في كلام المتقدمين).

وهذا الكلام نفسه أورده العراقي مع بعض الاختلافات اللفظية في شرح التبصرة والتذكرة ج ١ ص ١٠٩-١١٠، وعبارات شرح التبصرة في تدريب الراوي ج ١ ص ١٦٣-١٦٤ بتصرف يسير.

وأورد البلقيني في محاسن الاطِّالاح ص ١١٤-١١٥ كلام ابن دقيق العيد، وكذلك أورده السخاوي في فتح المغني ج ١ ص ٩١، وقد تصرفا فيه قليلاً. وتصرف فيه أيضاً الذهبي في الموقظة ص ٣١-٣٢.

(٢) س: على.

ب: هذا القصور عن الصحيح. وصححه في الهامش: قيد.

(٣) ب: ثابتة.

حَقِيقَتُهُ^(١) وذاته.

وشرح هذا وبيانه:

أَنَّ هُنَا صِفَاتٍ لِلرُّوَاةِ تَقْتَضِي قَبُولَ الرِّوَايَةِ.

ولتلك^(٢) الصفات درجاتٌ بعضها فوق بعض، كالْتَقِظِ والحفظ والإتقان مثلاً، فوجودُ الدرجة الدنيا كالصدق مثلاً، وعدمُ التُّهْمَةِ بالكذب، لا يُنافيه^(٣) وجودُ ما هو أعلى منه كالحفظ والإتقان.

فإذا وُجِدَتِ الدرجةُ العُلْيَا، لم يُنَافِ ذَلِكَ وجودَ الدنيا، كالحفظ مع الصدق^(٤). فَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فِي هَذَا: إِنَّهُ حَسَنٌ بِاعْتِبَارِ وجودِ الصِّفَةِ الدُّنْيَا وَهِيَ الصِّدْقُ مَثَلًا، صَحِيحٌ بِاعْتِبَارِ الصِّفَةِ الْعُلْيَا وَهِيَ الْحِفْظُ وَالْإِتْقَانُ. ويلزُمُ عَلَى هَذَا: أَنْ يَكُونَ كُلُّ صَحِيحٍ حَسَنًا.

(١) ب: حقيقته.

(٢) ل: (وكذلك). وقد أثبتنا (لتلك) من: م، ومن مَحَاسِنِ الاِصْطِلَاحِ، وَفُتِحَ الْمُغِيثُ، الْمُتَقَدِّمِينَ.

(٣) ب: تنافيه.

(٤) س: كالصدق مع الحفظ.

وَيُلْتَزَمُ ذَلِكَ، وَيُؤَيِّدُهُ: وَرُودُ قَوْلِهِمْ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَهَذَا^(١) موجود في كلام الْمُتَقَدِّمِينَ^(٢).

(١) ب: وذلك.

(٢) س: والله أعلم.

نقل ابن المُلقِّن في المُقْنِع ج ١ ص ٩٥-٩٦ من قول ابن دَقِيق العِيد: (والذي أقول في جواب هذا... إلى قوله: كلام المتقدمين) مع اختلاف يسير هو: (في جواب هذا أنه لا يشترط... حقيقته وذاته... وجود الدنيا كالصحة مع الحُسْن فيصَحَّ أن يقال... ويؤيده قولهم...).

سبق ابن دَقِيق العِيد إلى نحو ذلك الحافظُ أبو عبد الله المَوَاق فقال في كتابه (بُغْيَةُ النِّقَاد): (لَمْ يَخُصَّ التِّرْمِذِيُّ الْحَسَنَ بِصِفَةٍ تَمِيزُهُ عَنِ الصَّحِيحِ، فَلَا يَكُونُ صَحِيحاً إِلَّا وَهُوَ غَيْرُ شَاذٍّ، وَلَا يَكُونُ صَحِيحاً حَتَّى تَكُونَ رَوَاتُهُ غَيْرَ مَتَّهِمِينَ بَلْ ثِقَاتٍ، قَالَ: فَظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْحَسَنَ عِنْدَ أَبِي عِيْسَى صِفَةٌ لَا تَخُصُّ هَذَا الْقِسْمَ، بَلْ قَدْ يَشْرِكُهُ فِيهَا الصَّحِيحُ. قَالَ: كُلُّ صَحِيحٍ عِنْدَهُ حَسَنٌ، وَلَيْسَ كُلُّ حَسَنٍ صَحِيحاً).

التَّقْيِيدُ وَالْإِيضَاحُ ص ٦١ . وانظر: فَتْحُ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ١ ص ٩١ وَفَتْحُ الْبَاقِي ج ١ ص ١١٠ وَالنُّكْتُ ج ١ ص ٤٧٦ وَالشُّدَا الْفَيَّاحُ ج ١ ص ١٢٦ .

وجاء في شرح التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ج ١ ص ١١٠ من قول ابن المَوَاق: (كل صحيح عند التِّرْمِذِيِّ حَسَنٌ، وَلَيْسَ كُلُّ حَسَنٍ صَحِيحاً).

وفي هذه المصادر: إيراد أبي الفَتْحِ اليَعْمُورِيِّ ابن سَيِّدِ النَّاسِ عَلَى ابن المَوَاق، وإجابته، انظرها إن شئت، وراجع في ذَلِكَ أَيْضاً تَوْضِيحُ الْأَفْكَارِ ج ١ ص ١٦٨ .

وانظر الكلام عَلَى الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَسَنِ وَالصَّحَةِ وَمناقشة ابن دَقِيق العِيد في تَنْقِيحِ الْأَنْظَارِ وَشرحه تَوْضِيحُ الْأَفْكَارِ ج ١ ص ٢٣٦ .

[اللفظ] الثالث: الضعيف

وهو ما نَقَصَ عن درجةِ الحَسَنِ^(١).

وقد قَدَّمنا في قسم الصحيح الكلامَ على أَصَحِّ الأسانيد.

وقد ذَكَرَ الحافظ ابن نُعَيْم^(٢) الكلامَ على أَوْهَى

(١) في مُقَدِّمَةِ ابن الصَّلَاح ص ١١٧: (الضعيف: كل حَدِيثٍ لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن، المذكورات فيما تقدم).

ومثله في: الخلاصة ص ٤٤ واختصار علوم الحديث ص ٤٤ .

وعقَّبَ عليه العِرَاقِيُّ في شرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ ص ١١١-١١٢ بأن: (ذكر الصحيح غير محتاج إليه، لأن ما قَصُرَ عن الحَسَنِ فهو عن الصحيح أقصر).

لذا عَرَفَهُ بأنه: (ما قَصُرَ عن رُتْبَةِ الحَسَنِ).

وانظر مثله أيضاً في: فَتْحُ الْمُغِيثِ لِلسَّخَاوِيِّ ج ١ ص ٩٣ .

وفي تقريب النَوَاوِيِّ: (الضعيف: وهو ما لم يجمع صفة الصحيح أو الحسن)، قال السُّيُوطِيُّ معلقاً في تَدْرِيبِ الرَّائِي ج ١ ص ١٧٩: (جمعها تَبَعاً لابن الصَّلَاح، وإن قيل: إن الاختصار على الثاني أولى، لأن ما لم يجمع صفة الحسن فهو عن صفات الصحيح أبعد، ولذلك لم يذكره ابن دَقِيقِ الْعِيدِ).

وفي الْمُؤَقِّطَةِ ص ٣٣: (الضعيف ما نقص عن درجة الحسن قليلاً).

وفي الْمُقْنَعِ ج ١ ص ١٠٣: (الضعيف هو كل حَدِيثٍ لم تجتمع فيه صفات الصحيح ولا الحسن). وانظر: اليَوَاقِيتُ والدُّرَرُ ج ١ ص ٤٨٢ .

(٢) م س ب: أبو نعيم. وهو تحريف.



الأسانيد، فقال في معرفة علوم الحديث: القول في الأسانيد الواهية^(١):

فأوهى^(٢) أسانيد^(٣) أهل البيت: عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحارث الأعور عن علي^(٤).

➔ ابن نُعيم: مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن حَمْدُوَيْه بن نُعيم بن الحَكَم، أبو عبد الله، الضَّبِّي النَّيسَابُورِي الحافظ، المعروف بابن البَيْع، وبالحاكم، برع في فنون الحديث، وأتقن الفقه الشَّافِعِي، إمام ثقة. من كتبه: المُستَدْرَك على الصحيحين في الحديث، لكن فيه أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة، بل فيه أحاديث موضوعة، نبّه عليها الذَّهَبِي في تلخيصه. مات سنة ٤٠٥هـ.

غاية النهاية ج ٢ ص ١٨٤ وتذكرة الحفاظ ج ٣ ص ١٠٣٩ وميزان الاعتدال ج ٣ ص ٦٠٨ وطبقات الشافعية للصبكي ج ٤ ص ١٥٥ وشذرات الذهب ج ٣ ص ١٧٦ والنجوم الزاهرة ج ٤ ص ٢٣٨ ووفيات الأعيان ج ٤ ص ٢٨٠-٢٨١ وتبيين كذب المفتري ص ٢٢٧ وتاريخ بغداد ج ٥ ص ٤٧٣ .

(١) انظر هذه الأسانيد الواهية في معرفة علوم الحديث للحاكم (ابن نُعيم) ص ٥٦-٥٨ .

ونقلها عن الحاكم أيضاً: ابن الملقن في المقتنع ج ١ ص ١٠٥ والسُّيُوطِي في تدريب الراوي ج ١ ص ١٨٠-١٨١ . ونقلها ابن حجر في النكت ج ١ ص ٤٩٥ عن الاقتراح عن الحاكم.

(٢) ل: أوهى.

(٣) ب: الأسانيد.

(٤) عمرو بن شمر الجعفي الكوفي الشيعي أبو عبد الله، يروي عن جعفر ابن مُحَمَّد وجابر الجعفي والأعمش. روى عباس عن يحيى: أنه ليس ◀

وَأَوْهَى أَسَانِيدِ الصَّدِّيقِ: صَدَقَةُ الدَّقِيقِيِّ عَنْ فَرْقَدِ السَّبَخِيِّ عَنْ مُرَّةِ الطَّيِّبِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ^(١).

➡ بشيء. وقال الجَوْزْجَانِيُّ: زانغ كذاب. وقال البُخَارِيُّ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وقال ابن حِبَّانَ: يَرَوِي الْمَوْضُوعَاتِ عَنْ الثَّقَاتِ. وقال النَّسَائِيُّ وَالذَّارِقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُمَا: مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.

ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٢٦٨ ولسان الميزن ج ٤ ص ٣٦٦ .

جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ الْحَارِثِ الْجُعْفِيُّ الْكُوفِيُّ أَحَدُ عُلَمَاءِ الشَّيْعَةِ، اخْتَلَفُوا فِي تَوْثِيقِهِ كَثِيرًا. مَاتَ سَنَةَ ١٦٧هـ.

ميزان الاعتدال ج ١ ص ٣٧٩ . وفي تقريب التهذيب ج ١ ص ١٢٣: (مات سنة ١٢٧ وقيل سنة ١٣٢هـ). وتهذيب التهذيب ج ٢ ص ٤٦ .

الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَمْدَانِيُّ الْأَعْمُرُ، مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ التَّابِعِينَ عَلَى ضَعْفٍ فِيهِ، يَكْنَى أَبُو زُهَيْرٍ، رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ. وَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَرَى أَنَّ عَامَةً مَا يَرَوِي عَنْ عَلِيٍّ بَاطِلٌ، لَيْسَ لَهُ عِنْدَ النَّسَائِيِّ سِوَى حَدِيثَيْنِ. مَاتَ سَنَةَ ٦٥هـ.

ميزان الاعتدال ج ١ ص ٤٣٥ وتقريب التهذيب ج ١ ص ١٤١ .

عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام. تقدمت ترجمته.

(١) الصَّدِّيقُ: هُوَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِّيقُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قُحَافَةَ، وَاسْمُ أَبِي قُحَافَةَ عُثْمَانُ بْنُ عَامِرِ التَّنِيمِيِّ الْقُرَشِيِّ، أَوَّلُ مَنْ آمَنَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الرِّجَالِ، وَرَفِيقُهُ فِي الْغَارِ، مِنْ أَغْنِيَاءِ قُرَيْشٍ وَسَادَاتِهَا، شَهِدَ الْغَزَوَاتِ كُلَّهَا، أَوَّلُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ. مَاتَ سَنَةَ ١٣هـ.

الاستيعاب ج ٢ ص ٢٤٣ وأسد الغابة ج ٣ ص ٢٠٥ وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٧ وطبقات الفقهاء للشَّيْزَانِيِّ ص ٣٦ وأبو بَكْرٍ الصَّدِّيقُ - عَلِيٌّ الطَّنْطَوِيُّ.

س: أَسَانِيدُ الصَّدَقِ. وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

صَدَقَةُ بْنُ مُوسَى الدَّقِيقِيِّ الْبَصْرِيِّ، أَبُو الْمُغِيرَةِ، ضَعَّفَهُ ابْنُ مَعِينٍ ➡

وأَوْهَى أَسَانِيدِ الْعُمَرِيِّينَ: مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
جَدِّهِ (١).

➡ والنسائي وغيرهما، يروي عن أبي عمران الجوزي وثابت. وقال أبو حاتم:
يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَيْسَ بِقَوِيٍّ.

ميزان الاعتدال ج ٢ ص ٣١٢ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣٦٦ وتهذيب التهذيب ج ٤ ص ٤١٨ .

فَرَقَدَ السَّبَخِيُّ: أَبُو يَعْقُوبَ، أَحَدُ زُهَادِ الْبَصْرَةِ، رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ
جُبَيْرٍ وَمُرَّةِ الطَّيِّبِ، وَقِيلَ هُوَ مِنْ سَبْحَةِ الْكُوفَةِ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَيْسَ
بِقَوِيٍّ. وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: ثِقَّةٌ. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: فِي حَدِيثِهِ مَنَاقِيرُ. وَقَالَ
النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِثِقَّةٍ. مَاتَ سَنَةَ ١٣١ هـ.

ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٣٤٥ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ١٠٨ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١ ص ١٨١
وَمُرَّةُ الْجَنَانِ ج ١ ص ٢٧٦ .

مُرَّةُ الطَّيِّبِ: هُوَ مُرَّةُ بْنُ شَرَّاحِيلَ الْمَمْدَانِيِّ، أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْكُوفِيُّ، ثِقَّةٌ،
وَسُمِّيَ طَبِيباً لِكَثْرَةِ عِبَادَتِهِ، رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَأَبِي ذَرٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ.
مَاتَ سَنَةَ ٧٦ هـ وَقِيلَ بَعْدَ ذَلِكَ.

تقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٣٨ وَتَذَكُّرَةُ الْخَفَاطِ ج ١ ص ٦٧ وَمَشْهُرُ عِلْمِ الْأُمَمِ ص ١٠٢
وَاللَّبَّابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَسْنَابِ ج ٢ ص ٢٩٤ .

س: مرة الطيب. وهو تحريف.

أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ آنِفًا.

(١) (مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ... إلخ) هُكْذَا فِي
مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ ص ٥٧، لَكِنْ فِي تَدْرِيبِ الرَّائِي ج ١ ص ١٨٠: (مُحَمَّدُ
ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُمَرَ... إلخ).

وهذا التقديم من التحريف، لأن الحاكم قال بعد ذلك: (فإن مُحَمَّدًا ➡

فَإِنَّ مُحَمَّدًا وَالْقَاسِمَ وَعَبْدَ اللَّهِ لَا يُحْتَجُّ بِهِمْ.

➡ وَالْقَاسِمَ وَعَبْدَ اللَّهِ لَا يُحْتَجُّ بِهِمْ، هُكَذَا بِالترتيب.

وقوله: (... عَاصِمٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ): هُكَذَا فِي تَدْرِيبِ الرَّاوي أَيْضاً ج ١ ص ١٨٠، لَكِنْ فِي مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ ص ٥٧: (عَاصِمٌ بْنُ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ).

الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْعُمَرِيُّ الْمَدَنِيُّ، رَوَى عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ وَغَيْرِهِمَا. رَمَاهُ أَحْمَدُ بِالْكَذِبِ. وَقَالَ يَحْيَى: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَقَالَ مَرَّةً: كَذَّابٌ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَالنَّسَائِيُّ: مَتْرُوكٌ. وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: ضَعِيفٌ. مَاتَ بَعْدَ سَنَةِ ١٦٠هـ.

تهذيب التهذيب ج ٨ ص ٣٢٠ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ١١٨ وميزان الاعتدال ج ٣ ص ٣٧١ والطَّبَقَاتُ لَخَلِيفَةَ ص ٢٧٢ وَلِسَانُ الْمِيزَانِ ج ٧ ص ٥١٤ .

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْعُمَرِيُّ الْمَدَنِيُّ، صَدُوقٌ، فِي حِفْظِهِ شَيْءٌ. قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: عَبْدُ اللَّهِ ضَعِيفٌ. وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: كَانَ مِمَّنْ غَلَبَ عَلَيْهِ الصَّلَاحُ وَالْعِبَادَةُ حَتَّى غَفَلَ عَنْ حِفْظِ الْأَخْبَارِ وَجُودَةِ الْحِفْظِ لِلْآثَارِ، فَلَمَّا فَحَسَّ خَطْؤَهُ اسْتَحَقَّ التَّرْكَ. مَاتَ سَنَةَ ١٧٣هـ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

ميزان الاعتدال ج ٢ ص ٤٦٥ وتهذيب التهذيب ج ٥ ص ٣٢٦ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٤٣٤-٤٣٥ والطَّبَقَاتُ لَخَلِيفَةَ ص ٢٧١ .

عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ. أُمُّهُ مَيْمُونَةُ بِنْتُ دَاوُدَ ابْنِ كُليبِ بْنِ آسَادٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَهُوَ مِنَ الطَّبَقَةِ الرَّابِعَةِ مِنْ بَنِي عَدِيٍّ، مِنْ الْفُقَهَاءِ الْمُحَدِّثِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بَعْدَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

الطَّبَقَاتُ لَخَلِيفَةَ ص ٢٦٣ .

حَفْصُ بْنُ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْعُمَرِيُّ. قَالَ النَّسَائِيُّ وَأَبُو زُرْعَةَ وَالْعِجْلِيُّ: ثِقَّةٌ. وَقَالَ هِبَةُ اللَّهِ الطَّبْرِيُّ: ثِقَّةٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ. ➡

وأَوْهَى أَسَانِيدُ أَبِي هُرَيْرَةَ: السَّرِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ
دَاوُدَ بْنِ يَزِيدَ الْأَوْدِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (١).

➔ تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٤٠٢ وتقريب التهذيب ج ١ ص ١٨٦ ومشاهير علماء الأمصار ص ٧٣
والطبقات لخليفة ص ٢٤٦ .

عَاصِمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَبُو حَفْصٍ، مِنْ عَقْلَاءِ قُرَيْشٍ وَعُبَّادِ
التَّابِعِينَ، وَلِدَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ. مَاتَ سَنَةَ سَبْعِينَ، وَقِيلَ بَعْدَهَا. أَخْرَجَ
حَدِيثَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ.
مشاهير علماء الأمصار ص ٦٦ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣٨٥ .

عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بْنُ نُفَيْلٍ الْقُرَشِيُّ الْعَدَوِيُّ، أَبُو حَفْصٍ، ثَانِي الْخُلَفَاءِ
الرَّاشِدِينَ، مَضْرَبُ الْمَثَلِ بِالْعَدْلِ، كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ أَبْطَالِ قُرَيْشٍ
وَأَشْرَافِهِمْ، قَتَلَهُ أَبُو لُؤْلُؤَةَ الْفَارِسِيُّ الْمَجُوسِيُّ سَنَةَ ٢٣هـ.

الاستيعاب ج ٢ ص ٤٥٨ والإصابة ج ٢ ص ٥١٨ وأسد الغابة ج ٤ ص ٥٢ وتاريخ
الخلافة للسيوطي ص ١٠٨ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٣٨ وتاريخ عمر بن الخطاب
لابن الجوزي.

(١) أَبُو هُرَيْرَةَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَخْرٍ الدَّوْسِيُّ، أَسْلَمَ عَامَ خَيْبَرَ سَنَةَ سَبْعٍ،
كَانَ عَرِيفَ مَسَاكِينِ الصُّفَّةِ، حَفِظَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْكَثِيرَ، وَكَانَ مَثْبِتًا ذَكِيًّا،
صَاحِبَ صِيَامٍ وَقِيَامٍ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: رَوَى عَنْهُ ثَمَانِيَةَ نَفْسٍ أَوْ أَكْثَرَ. مَاتَ
بِالْحَقِيقِ، وَقِيلَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٥٧هـ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

الاستيعاب ج ٤ ص ٢٠٢ والإصابة ج ٤ ص ٢٠٢ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣٢ والرياض المستطبة
ص ٢٧٠ واللُّبَّابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ١ ص ٥١٣ وَأَبُو هُرَيْرَةَ: عَجَاجُ الْخَطِيبِ، وَدَفَعَ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ: عَبْدُ الْمَنَعِمِ صَالِحُ الْعَلِيِّ.

السَّرِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ، ابْنُ عَمِّ الشَّعْبِيِّ، وَلِيَ الْقَضَاءِ.
قَالَ النَّسَائِيُّ: مَتْرُوكٌ. وَقَالَ غَيْرُهُ: لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَقَالَ أَحْمَدُ: تَرَكَ النَّاسُ ◀

وَأَوْهَى أَسَانِيدِ عَائِشَةَ: نَسْخَةٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ عَنِ
الْحَارِثِ بْنِ شِبْلٍ عَنْ أُمِّ النُّعْمَانَ عَنْ عَائِشَةَ (١).

➡ حَدِيثُهُ.

ميزان الاعتدال ج ٢ ص ١١٧ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٢٨٥ .

داود بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي الكوفي، أبو يزيد الأعرج. ضَعَفَهُ
أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ. وَقَالَ الْفَلَّاسُ: كَانَ يَحْيَى وَابْنُ مَهْدِيٍّ لَا يَحْدِثَانِ عَنْهُ.
وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَيْسَ بِقَوِيٍّ. وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: ضَعِيفٌ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ
بثِّقَةً. مَاتَ سَنَةَ ١٥١ هـ.

ميزان الاعتدال ج ٢ ص ٢١ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٢٣٥ .

يزيد بن عبد الرحمن بن الأسود الأودي، أبو داود، مقبول، وذكره ابن
جَبَّانَ فِي الثَّقَاتِ، رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَدِيٍّ بْنِ حَاتِمٍ وَغَيْرِهِمْ،
وَرَوَى عَنْهُ ابْنَاهُ إِدْرِيسُ وَدَاوُدُ وَغَيْرُهُمَا. مَاتَ بَعْدَ الْمِائَةِ.

تقريب التهذيب ج ٢ ص ٣٦٨ وتهذيب التهذيب ج ١ ص ٣٤٥ .

س ب: الأزدي، بدلاً من الأودي. وهو تحريف.

(١) عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، أَفْقَهُ نِسَاءِ
الْمُسْلِمِينَ، تَكُنَّى بِأُمِّ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أُخْتِهَا أَسَاءَ، كَانَتْ أَحَبَّ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ
إِلَيْهِ. تُوُفِّيَتْ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٥٧ هـ وَقِيلَ سَنَةَ ٥٨ هـ، وَدُفِنَتْ بِالْبَقِيعِ.

الاستيعاب ج ٤ ص ٣٥٦ والإصابة ج ٤ ص ٣٥٩ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢٧ وأشد لغابة ج ٥
ص ٥٠١ وطبقات الفقهاء للشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٤٧ والرياض المستطابة ص ٣١٠ .

ونسخة عند البصريين: في الهامش: (نسخة: عبارة عن أن تروى أحاديث
كثيرة بإسناد واحد).

وسياقي الكلام على النسخ في المسألة السادسة من الباب الثاني من هذا
الكتاب.

الْحَارِثُ بْنُ شِبْلٍ، بَصْرِيٌّ، يَرْوِي عَنْ أُمِّ النُّعْمَانَ الْكِنْدِيَّةِ. قَالَ ➡

وَأَوْهَى أَسَانِيدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: شَرِيكَ عَنْ أَبِي
فَزَّارَةَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ^(١).

➡ يَحْيَى: لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَضَعْفُهُ الدَّارِقُطْنِي. وَقَالَ الْبُخَّارِيُّ: لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ. شَذَّ
ابْنُ فَيَاضٍ، حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ شَيْبَلٍ، عَنْ أُمِّ النُّعْمَانَ، عَنْ عَائِشَةَ: كُنْتُ
أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ كَأَنَّا طَيْرَانِ. وَقَدْ سَأَلَ لَهُ ابْنُ عَدِيٍّ
بِهَذَا السَّنَدِ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ، ثُمَّ قَالَ: وَهِيَ غَيْرُ مُحْفُوظَةٍ.

مِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ ج ١ ص ٤٣٤ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ١٤١ وَتَهْذِيبُ لَتَهْذِيبِ ج ٢ ص ١٤٣ -

١٤٤ .

أُمُّ النُّعْمَانَ الْكِنْدِيَّةُ: هَكَذَا فِي مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ ص ٥٧ .

(١) شَرِيكَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ، الْقَاضِي بِوَاسِطٍ ثُمَّ
الْكُوفَةِ، رَوَى عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ وَأَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيْعِيِّ وَعَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ
عُمَيْرٍ وَأَبِي فَزَّارَةَ رَاشِدَ بْنَ كَيْسَانَ وَسِمَاكَ بْنَ حَرْبٍ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ
مَهْدِيٍّ وَوَكَيْعٌ وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ وَغَيْرِهِمْ، صَدُوقٌ، يُخْطِئُ كَثِيرًا، تَغَيَّرَ حِفْظُهُ
مِنْذُ وَلِيَ قَضَاءَ الْكُوفَةِ، وَكَانَ عَادِلًا فَاضِلًا عَابِدًا، شَدِيدًا عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ.
قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: صَدُوقٌ ثِقَّةٌ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا خَالَفَ فَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْهُ. وَقَالَ
يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: صَدُوقٌ ثِقَّةٌ سَيِّئُ الْحِفْظِ جَدًّا. مَاتَ سَنَةَ ١٧٧هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٣٣٣ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٥١ وَمِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ ج ٢ ص ٢٧٠
وَتَذْكِرَةُ الْحِفَافِ ج ١ ص ٢٣٢ رَقْم ٢١٨ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٨٦ وَطَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ
(دَارُ صَادِر) ج ٦ ص ٣٧٨ .

أَبُو فَزَّارَةَ: رَاشِدُ بْنُ كَيْسَانَ الْعَبْسِيُّ الْكُوفِيُّ، رَوَى عَنْ أَنَسٍ وَأَبِي زَيْدٍ
مَوْلَى عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ: الشُّوْرِيُّ
وَجَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ وَشَرِيكَ وَغَيْرِهِمْ. وَثِقَّةُ ابْنِ مَعِينٍ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَالِحٌ.
وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: ثِقَّةٌ كَيِّسٌ. وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ إِذَا كَانَ فَوْقَهُ
وَدُونَهُ ثِقَّةٌ، فَأَمَّا مِثْلُ أَبِي زَيْدٍ مَوْلَى عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ الَّذِي لَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ
الْعِلْمِ فَلَا.



وَأَوْهَى أَسَانِيدِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: دَاوُدُ بْنُ الْمُحَبَّرِ بْنِ قَحْذَمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ عَنْ أَنَسٍ (١).

➡ تهذيب التهذيب ج ٣ ص ٢٢٧ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٢٤٠ وميزان الاعتدال ج ٢ ص ٣٥ .
ووثقه الحاكم معرفة علوم الحديث ص ٥٧ .

أَبُو زَيْدٍ: الْمَخْزُومِيُّ، مَوْلَى عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، لَيْسَ لَهُ رَأْيٌ غَيْرُ أَبِي قَزَازَةَ. قَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا يَصِحُّ حَدِيثُهُ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: مَجْهُولٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ أَبَا زَيْدٍ مَجْهُولٌ، وَحَدِيثُهُ مُنْكَرٌ.

تهذيب التهذيب ج ١٢ ص ١٠٢ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٤٢٥ وميزان الاعتدال ج ٤ ص ٥٢٦ .
عبد الله: هو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وفي معرفة علوم الحديث زيادة: (إِلَّا أَنَّ أَبَا قَزَازَةَ رَاشِدٌ بَنُ كَيْسَانَ كُوفِي ثِقَّةٌ).

(١) أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ بَنُ النَّضْرِ الْأَنْصَارِيِّ النَّجَّارِيِّ، خَادِمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاحِدُ الْمَكْثَرِينَ مِنَ الرَّوَايَةِ عَنْهُ. مَاتَ بِالْبَصْرَةِ، وَدُفِنَ بِهَا سَنَةَ ٩١ هـ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، وَكَانَ آخِرَ الصَّحَابَةِ مَوْتًا.

لاستيعاب ج ١ ص ٧١ والإصابة ج ١ ص ٧١ وأشد الغابة ج ١ ص ١٢٧ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٤٤ وطرح الثرئيب ج ١ ص ٣٥ .

دَاوُدُ بْنُ الْمُحَبَّرِ بْنِ قَحْذَمٍ: هَكَذَا فِي مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ ص ٥٧ أَيْضًا (وَفِيهِ: بَاءُ الْمُحَبَّرِ مُشَدَّدَةٌ مَكْسُورَةٌ). وَفِي تَدْرِيبِ الرَّائِي ج ١ ص ١٨٠: (دَاوُدُ بْنُ الْمَحْبَرِّ عَنْ قَحْذَمٍ) وَقَدْ حَرَفْتُ (ابْنَ) إِلَى (عَنْ).

دَاوُدُ بْنُ الْمُحَبَّرِ (بِمُهْمَلَةٍ وَمُوحَّدَةٍ مُشَدَّدَةٍ مَفْتُوحَةٍ) بَنُ قَحْذَمٍ (بَفَتْحٍ الْقَافِ وَسُكُونِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْمُعْجَمَةِ)، الثَّقَفِيُّ الْبَكْرَاوِيُّ، أَبُو سُلَيْمَانَ الْبَصْرِيُّ، نَزِيلُ بَغْدَادَ، وَأَكْثَرُ كِتَابِ الْعَقْلِ الَّذِي صَنَّفَهُ مَوْضُوعَاتٌ. قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَدْرِي مَا الْحَدِيثُ. وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: ذَهَبَ حَدِيثُهُ. وَقَالَ أَبُو ◀

وَأَوْهَى أَسَانِيدِ الْمَكِّيِّينَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَيْمُونٍ
الْقَدَّاحُ عَنْ شَهَابِ بْنِ خِرَاشٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ
الْخُوزِيِّ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(١).

➡ زُرْعَةُ وَغَيْرُهُ: ضَعِيفٌ. وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: مَتْرُوكٌ. وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: ثِقَّةٌ شَبَّهَ
الضَّعِيفَ. مَاتَ سَنَةَ ٢٠٦ هـ.

تهذيب التهذيب ج ٣ ص ١٩٩ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٢٣٤ وميزان الاعتدال ج ٢ ص ٢٠ .
وفي الْمُغْنِيِّ لِلْفَقَّانِيِّ ص ٢٢٢: مُحَبَّرٌ كَمُحَمَّدٍ.

س: دَاوُدُ بْنُ الْمَحْبَرِّ بْنِ قَحْطَرَمٍ. وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

مُحَبَّرٌ بْنُ قَحْطَرَمٍ، وَالِدُ دَاوُدَ، يَرْوِي عَنْ أَبِيهِ، ضَعِيفٌ.

ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٤٤١ .

أَبَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ، فَيَرُورُ الْبَصْرِيُّ، أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْعَبْدِيُّ، رَوَى عَنْ
أَنْسٍ فَأَكْثَرَ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ. قَالَ الْفَلَّاسُ: مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَهُوَ رَجُلٌ
صَالِحٌ. وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ حَدِيثُهُ بِشَيْءٍ، وَقَالَ مَرَّةً: ضَعِيفٌ، وَقَالَ مَرَّةً:
مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ. وَكَذَا قَالَ النَّسَائِيُّ وَالْدارَقُطْنِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ وَزَادَ: وَكَانَ رَجُلًا
صَالِحًا وَلَكِنَّهُ بُلِيَ بِسُوءِ الْخِفْظِ. مَاتَ فِي حُدُودِ سَنَةِ ١٤٠ هـ.

تهذيب لتهذيب ج ١ ص ٩٧ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣١ وميزان الاعتدال ج ١ ص ١٠ .

س: ابَانُ بْنُ عِيَّاشٍ. وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

أَنْسٌ: هُوَ أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. مَرَّتْ تَرْجُمَتُهُ آتِفًا.

(١) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحُ الْمَحْزُومِيُّ مَوْلَاهُمُ الْمَكِّيُّ. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ:
مَتْرُوكٌ. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: ذَاهِبُ الْحَدِيثِ. وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْتَجَّ
بِمَا انفرد به. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: وَاهِي الْحَدِيثِ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.

ميزان الاعتدال ج ٢ ص ٥١٢ وتهذيب التهذيب ج ٦ ص ٤٩ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٤٥٥ .

شَهَابُ بْنُ خِرَاشٍ بْنُ حَوْشَبِ الشَّيْبَانِيِّ، أَبُو الصَّلْتِ الْوَاسِطِيُّ، ➡

وَأَوْهَى أَسَانِيدَ الْيَمَانِيِّينَ: حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْعَدَنِيِّ
عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(١).

➡ صَدُوقٌ مشهور، له ما يستنكر، قال ابن حبان في الضعفاء: يُخطئ كثيراً.
وقال ابن المبارك: ثِقَّةٌ. وكذلك قال ابن معين في رواية عنه. وقال أحمد:
لا بأس به. نزل الكوفة.

ميزان الاعتدال ج ٢ ص ٢٨١ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣٥٥ .

إبراهيم بن يزيد الخوزي الأموي، أبو إسماعيل المكي، مولى عمر بن
عبد العزيز. قال أحمد والنسائي: متروك. وقال ابن معين: ليس بثقة. وقال
البخاري: سكتوا عنه. كان يسكن شعب الخوز بمكة. توفي سنة ١٥١هـ.

ميزان الاعتدال ج ١ ص ٧٥ وتهذيب التهذيب ج ١ ص ١٧٩ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٤٦ .

عكرمة بن عبد الله، مولى ابن عباس، أصله بزربري، ثقة، ثبت، عالم
بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا يثبت عنه بدعة. مات سنة
١٠٧هـ وقيل قبل ذلك، تكلم فيه لرايه لا لحفظه، فاثمهم برأي الخوارج.

تقريب التهذيب ج ٢ ص ٣٠ وتهذيب التهذيب ج ٧ ص ٢٦٣ وميزان الاعتدال ج ٣ ص ٩٣ .

ابن عباس: هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي،
ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، وكان ابن ثلاث عشرة سنة حين توفي رسول الله
ﷺ، دعا له رسول الله عليه الصلاة والسلام فقال: (اللهم علّمه الحكمة
وتأويل القرآن). وفي رواية: (اللهم فقهه في الدين وعلّمه التأويل). فكان
حبر الأمة، شهد مع علي رضي الله عنه الجمل وصفيين. مات سنة ٦٨هـ
بالطائف.

لاستيعاب ج ٢ ص ٣٥٠ والإصابة ج ٢ ص ٣٣٠ وأسد الغابة ج ٣ ص ١٩٢ وتذكرة الحفاظ

ج ١ ص ٤٠ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٤٨ .

(١) حَفْصُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْمُونٍ الْعَدَنِيِّ، الملقّب بالفَرخ، رَوَى عَنْ ثَوْرِ بْنِ
يَزِيدٍ وَالْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ وَغَيْرِهِمَا. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَيْسَ الْحَدِيثُ. وَقَالَ ابْنُ

وَأَوْهَى أَسَانِيدِ الْمِصْرِيِّينَ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ
الْحَجَّاجِ بْنِ رِشْدِينَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ قُرَّةَ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيَوِيلَ عَنْ كُلِّ مَنْ رَوَى عَنْهُ، فَإِنَّهَا
نَسْخَةٌ كَبِيرَةٌ (١).

➡ عَدِي: عَامَّةٌ مَا يَرَوِيهِ غَيْرَ مُحْفُوظٍ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِثِقَةٍ.

ميزان الاعتدال ج ١ ص ٥٦٠ وتهذيب التهذيب ج ٢ ص ٤١٠ وتقريب التهذيب ج ١ ص ١٨٨ .

ب: حفص بن عامر.

وعبارة: (وَأَوْهَى أَسَانِيدِ الْيَمَانِيِّينَ... إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ) أَلْحَقْتُ بِالْهَامِشِ.
وَوَضَعَ النَّاسِخَ فِي آخِرِهَا كَلِمَةً صَح.

الْحَكَمُ بْنُ أَبَانَ الْعَدَنِيُّ، أَبُو عَيْسَى، صَدُوقٌ عَابِدٌ، لَهُ أَوْهَامٌ. وَثَّقَهُ ابْنُ
مَعِينٍ وَالنَّسَائِيُّ. وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: ثِقَّةٌ صَاحِبُ سُنَّةٍ. رَوَى عَنْ طَاوُسٍ
وَعِكْرَمَةَ. مَاتَ سَنَةَ ١٥٤ هـ.

ميزان الاعتدال ج ١ ص ٥٦٩ وتهذيب التهذيب ج ٢ ص ٤٢٣ وتقريب التهذيب ج ١ ص ١٩٠ .

س: الْحَكَمُ عَنْ أَبَانَ. وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

ل: عَنْ عَبَّاسٍ. وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَصَوَّبْنَاهُ مِنْ م، وَمِنْ كِتَابِ مَعْرِفَةِ عُلُومِ
الْحَدِيثِ ص ٥٧ وَتَذْرِيبِ الرَّاوي ج ١ ص ١٨١ .

وَفِي تَذْرِيبِ الرَّاوي جَاءَ بَعْدَهُ: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ فِيهَا: لَعَلَّهُ أَرَادَ إِلَّا
عِكْرَمَةَ، فَإِنَّ الْبُخَارِيَّ يَحْتَجُّ بِهِ، قُلْتُ: لَا شَكَّ فِي ذَلِكَ. وَأَمَّا أَوْهَى أَسَانِيدِ
ابْنِ عَبَّاسٍ مَطْلَقًا: فَالْشُّدِّي الصَّغِيرُ مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ عَنِ الْكَلْبِيِّ عَنْ أَبِي
صَالِحٍ عَنْهُ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - يَرِيدُ بِهِ ابْنَ حَجَرٍ -: هَذِهِ سِلْسَلَةُ الْكُذْبِ
لَا سِلْسَلَةَ الذَّهَبِ).

(١) أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَجَّاجِ بْنِ رِشْدِينَ. هَكَذَا فِي تَذْرِيبِ الرَّاوي أَيْضًا
ج ١ ص ١٨١، لَكِنْ فِي مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ ص ٥٧: (... بَنَ رِشْدِينَ بَنَ ➡

.....

➡ سَعْد (...).

وفي ميزان الاعتدال ج ١ ص ١٣٣: (أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَجَّاجِ بْنِ رِشْدِ بْنِ سَعْدٍ «وصوابه: رِشْدَيْنِ بْنِ سَعْدٍ كَمَا فِي نَسَبِ أَبِيهِ وَجَدَهُ فِي الْمِيزَانِ». أَبُو جَعْفَرٍ الْمِصْرِيُّ، قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: كَذَّبُوهُ، وَأَنْكَرَتْ عَلَيْهِ أَشْيَاءُ).
مُحَمَّدُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ رِشْدَيْنِ الْمَهْرِيِّ، يَرُوي عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ. قَالَ الْعُقَيْلِيُّ: فِي حَدِيثِهِ نَظَرٌ. رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ. تَوَفَّى سَنَةَ ٢٤٢هـ.

ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٥١٠ ولسان الميزان ج ٥ ص ١١٨ .

حَجَّاجُ بْنُ رِشْدَيْنِ بْنِ سَعْدِ الْمِصْرِيِّ، يَرُوي عَنْ أَبِيهِ وَحَيُّوهُ بْنُ شَرِيحٍ، ضَعَّفَهُ ابْنُ عَدِيٍّ. مَاتَ سَنَةَ ٢١١هـ.

ميزان الاعتدال ج ١ ص ٤٦١ ولسان الميزان ج ٢ ص ١٧٦ .

ورد في لسان الميزان ج ٥ ص ١١٨: (قال ابن عدي: كأن بيت رِشْدَيْنِ خُصُّوا بِالضَّعْفِ، رِشْدَيْنِ ضَعِيفٌ، وَابْنُهُ حَجَّاجٌ ضَعِيفٌ، وَلِلْحَجَّاجِ ابْنٌ يُقَالُ لَهُ مُحَمَّدٌ ضَعِيفٌ. قُلْتُ - أَي: ابْنِ حَجَّرٍ -: وَابْنُ مُحَمَّدٍ أَحْمَدٌ ضَعِيفٌ، ... وَيُقَالُ لَهُ: أَحْمَدُ رِشْدَيْنِ يَنْسَبُ إِلَى جَدِّهِ الْأَعْلَى).

ب: ابن رشيد. وهو تحريف.

قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيَوَيْلٍ. هُكَذَا فِي مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ ص ٥٧، لَكِنْ لَمْ يَذْكُرْ فِي تَذْرِيبِ الرَّائِي ج ١ ص ١٨١ (بَنَ حَيَوَيْلٍ).

س: عبد الرحمن بن جبريل.

قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيَوَيْلٍ (بِمُهْمَلَةٍ مَفْتُوحَةٍ ثُمَّ تَحْتَانِيَّةٍ، وَزَنَ جَبْرِثِيلٍ)، وَيُقَالُ: ابْنُ حَيَوَيْلٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْمِصْرِيُّ الْمَعَاوِرِيُّ، رَوَى عَنْ الزُّهْرِيِّ وَرَبِيعَةَ وَبَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ وَغَيْرِهِمْ. قَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ عَنْ أَحْمَدَ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ جَدًّا. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَالنَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِقَوِيٍّ. وَقَالَ ➡

وَأَوْهَى أَسَانِيدِ الشَّامِيِّينَ: مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ
الْمَصْلُوبُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُحْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ
عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ (١).

➡ يَحْيَى: ضَعِيفُ الْحَدِيثِ. مَاتَ سَنَةَ ١٤٧هـ.

تهذيب التهذيب ج ٨ ص ٣٧٢ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ١٢٥ وميزان الاعتدال ج ٣ ص ٣٨٨
وتهذيب الكمال ج ٦ ص ١١٧ رقم ٥٤٦٠ وفيه (خَيْرٌ) فقط.

(١) مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ الْمَصْلُوبُ، نَسَبَ إِلَى جَدِّهِ، هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ
حَسَّانَ بْنِ قَيْسِ الْأَسَدِيِّ الشَّامِيِّ الْمَصْلُوبِ، قَلَبُوا اسْمَهُ عَلَى وَجْهِ كَثِيرَةٍ
لِيُخْفَى. قَالَ أَحْمَدُ: قَتَلَهُ الْمَنْصُورُ عَلَى الزُّنْدَقَةِ وَصَلَبَهُ. وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ:
مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: وَضَعَ أَرْبَعَةَ آلَافِ حَدِيثٍ. وَقَالَ
الْحَاكِمُ: هُوَ سَاقِطٌ، لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ النُّقْلِ فِيهِ.

تهذيب التهذيب ج ٩ ص ١٨٤ و ٤١٥ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ١٦٤ وميزان الاعتدال ج ٣
ص ٥٦١.

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زُحْرٍ. هَكَذَا فِي مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ ص ٥٨، لَكِنْ فِي
تَدْرِيبِ الرَّاوي ج ١ ص ١٨١: (عُبَيْدُ بْنُ زُحْرٍ). وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زُحْرٍ الضَّمُرِيُّ مَوْلَاهُمُ الْإِفْرِيقِيُّ، وَلَدَ بِإِفْرِيقِيَّةٍ، وَدَخَلَ
الْعِرَاقَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، رَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدِ الْأَلْهَانِيِّ نَسَخَةً وَخَالِدُ بْنُ
أَبِي عِمْرَانَ وَالْأَعْمَشَ وَجَمَاعَةً. قَالَ أَحْمَدُ: ضَعِيفٌ. وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ
بِشَيْءٍ، كُلُّ حَدِيثِهِ عِنْدِي ضَعِيفٌ. وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وَقَالَ
أَبُو زُرْعَةَ: لَا بَأْسَ بِهِ صَدُوقٌ. وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: (يُرْوَى الْمَوْضُوعَاتُ عَنْ
الْأَثْبَاتِ فَإِذَا رَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ أَتَى بِالطَّائِمَاتِ. وَإِذَا اجْتَمَعَ فِي إِسْنَادِ
خَبَرِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زُحْرٍ وَعَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ وَالْقَاسِمِ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَمْ يَكُنْ مَتْنٌ
ذَلِكَ الْخَبَرُ إِلَّا مِمَّا عَمَلْتَهُ أَيْدِيهِمْ). وَقِيلَ: صَدُوقٌ يُخْطِئُ.

تهذيب لتهذيب ج ٧ ص ١٢ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٥٣٣ وميزان الاعتدال ج ٣ ص ٦ ➡

.....

➡ واللُّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٢ ص ٢٦٤ .

ب: عبيد الله زحر.

عَلِيّ بن يَزِيد. هكذا في معرفة علوم الحديث ص ٥٨ أيضاً. لَكِنْ فِي تَذْرِيبِ الرَّاوي ج ١ ص ١٨١: (عَلِيّ بن زيد). وهو مُحَرَّف.

عَلِيّ بن يَزِيد الأَلْهَانِي، أَبُو عبد الملك الدَّمَشَقِيّ، رَوَى عَنْ الْقَاسِمِ بن عبد الرَّحْمَنِ صاحب أبي أَمَامَةَ نسخة كبيرة وعن مَكْحُول الشَّامِي، وَرَوَى عَنْهُ عُبَيْدُ الله بن زُحْر وَعُثْمَانُ بن أَبِي الْعَاتِكَةِ. قَالَ يَحْيَى بن مَعِين: عَلِيّ بن يَزِيد عن الْقَاسِمِ عن أبي أَمَامَةَ ضَعِيفٌ كُلُّهَا. وَقَالَ يَعْقُوبُ: وَاهِي الْحَدِيثُ كَثِيرُ الْمُنْكَرَاتِ. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ ضَعِيفٌ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِثِقَةٍ. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: لَيْسَ بِالْقَوِيّ. وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيّ: مَتْرُوكٌ. مَاتَ سَنَةَ بَضْعَ عَشْرَةٍ وَمِثْنَةٍ.

تهذيب التهذيب ج ٧ ص ٣٩٦ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٤٦ وميزان الاعتدال ج ٣ ص ١٦١ .

الْقَاسِمِ بن عبد الرَّحْمَنِ الشَّامِيّ، أَبُو عبد الرَّحْمَنِ الدَّمَشَقِيّ، رَوَى عَنْ عَلِيّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَثَمِيمِ الدَّارِيّ وَأَبِي أَمَامَةَ وَغَيْرِهِمْ، وَقِيلَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا مِنْ أَبِي أَمَامَةَ، رَوَى عَنْهُ عَلِيّ بن يَزِيد الأَلْهَانِي وَغَيْرُهُ. قَالَ أَحْمَدُ: رَوَى عَنْهُ عَلِيّ بن يَزِيدُ أَعَاجِيبٌ، وَمَا أَرَاهُ إِلَّا مِنْ قَبْلِ الْقَاسِمِ. وَثَقَّهُ ابْنُ مَعِينٍ مِنْ وَجْهِهِ عَنْهُ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: ثِقَةٌ. وَقَالَ يَعْقُوبُ ابْنُ شَيْبَةَ: مِنْهُمْ مَنْ يَضَعُفُهُ. مَاتَ سَنَةَ ١١٢ هـ.

ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٣٧٣ وتهذيب التهذيب ج ٨ ص ٣٢٢ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ١١٨ .

أَبُو أَمَامَةَ: هُوَ صُدَيّ (بِالتَّصْغِيرِ) بن عَجَلَانَ الْبَاهِلِيّ، مشهور بكنيته، رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَمُعَاذٍ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ أَبُو سَلَامٍ الْأَسْوَدُ وَمُحَمَّدُ بن زِيَادِ الأَلْهَانِيّ وَالْقَاسِمِ بن عبد الرَّحْمَنِ وَمَكْحُولُ وَآخَرُونَ، سَكَنَ حِمَصَ بِالشَّامِ. وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: كَانَ مَعَ عَلِيٍّ بِصِفَيْنَ. مَاتَ سَنَةَ ٨٦ هـ.

➡

وَأَوْهَى أَسَانِيدِ الْخُرَاسَانِيِّينَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُلَيْحَةَ عَنْ نَهْشَلِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ
الضَّحَّاكِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَابْنُ مُلَيْحَةَ وَنَهْشَلٌ نَيْسَابُورِيَّانُ^(١).

➔ الإصابة ج ٢ ص ١٨٢ والاستيعاب ج ٢ ص ١٩٨ و ج ٤ ص ٤ وأسد الغابة ج ٣ ص ١٦ و ج ٥ ص ١٣٨ .

(١) عبد الله بن عبد الرحمن بن مُلَيْحَةَ. هكذا في معرفة علوم الحديث ص ٥٨ أيضاً، لكن في تَذْرِيبِ الرَّاوي ج ١ ص ١٨١: (عبد الرحمن بن مُلَيْحَةَ)، بإسقاط (عبد الله).

عبد الله بن عبد الرحمن بن مُلَيْحَةَ النَّيْسَابُورِيّ، رَوَى عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: الْغَالِبُ عَلَى رَوَايَاتِهِ الْمَنَاكِرُ.

ميزان الاعتدال ج ٢ ص ٤٥٤ .

نَهْشَلُ بْنُ سَعِيدِ الْبَصْرِيِّ، رَوَى عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاحِمٍ وَغَيْرِهِ. قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيٍّ: كَانَ كَذَّابًا. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَالنَّسَائِيُّ: مَتْرُوكٌ. وَقَالَ يَحْيَى بْنُ الدَّارَقُطْنِيِّ: ضَعِيفٌ. سَكَنَ خُرَاسَانَ.

ميزان الاعتدال ج ٤ ص ٢٧٥ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٣٠٧ .

ب: نهشل بن سعد.

الضَّحَّاكُ بْنُ مُزَاحِمِ الْبَلْخِيِّ الْمُفَسِّرِ، أَبُو الْقَاسِمِ كَنَاءُ ابْنُ مَعِينٍ، وَأَمَّا الْفَلَّاسُ فَكَنَاهُ أَبُو مُحَمَّدٍ. وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: الضَّحَّاكُ ضَعِيفٌ عِنْدَنَا. لَكِنْ وَثَّقَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو زُرْعَةَ. مَاتَ سَنَةَ ١٠٥ هـ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

ميزان الاعتدال ج ٢ ص ٣٢٥ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣٧٣ .

اللفظ (١) الرابع: المُرْسَل

والمشهور فيه: أَنَّهُ ما سقط من انتهاء ذِكْرِ الصَّحَابِيِّ،
بأن يقول التَّابِعِيُّ: قال رسولُ الله ﷺ (٢).

[اللفظ الخامس: الْمُعْضَل]

فإن سقط اثنان فهو الْمُعْضَل (٣).

وقد يكونُ ذَلِكَ فيما سقط منه اثنان دون الصَّحَابِيِّ
أيضاً (٤). وهذا هو اللفظ الخامس.

(١) سقط من س ب: اللفظ.

(٢) تقدم في بِدَايَةِ الباب الأول، الكلام عن المُرْسَل، وبيان بعض المصادر التي
تحدث عنه.

وانظر تفضيل الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة تعريف ابن دَقِيق العِيد هذا
على غيره في هامش ص ٣٨ من المُوقِظَة.

(٣) س ب: معضل.

(٤) في مُقَدِّمَةِ ابن الصَّلَاح ص ١٤٧: (المُعْضَل عبارة عما سقط من إسناده
اثنان فصاعداً). قال العِرَاقِيُّ في التَّقْيِيد والإيضاح ص ٨١: (أطلق
المُصَنِّف - أي: ابن الصَّلَاح - اسم المُعْضَل على ما سقط منه اثنان
فصاعداً، ولم يفرِّق بين أن يسقط ذَلِكَ من موضع واحد أو من موضعين،
وليس المراد بذلك إلا سقوطهما عن موضع واحد، فأما إذا سقط راوٍ من مكان
ثم راوٍ من موضع آخر فهو مُنْقَطِع في موضعين، وليس مُعْضَلًا في) ◀

[الْفِظُ السَّادِسُ: الْمُنْقَطِعُ]

وَقَدْ يُطْلَقُ بَعْضُ الْقُدَمَاءِ^(١) الْمُرْسَلُ عَلَى مَا سَقَطَ

➔ الْأَصْطِلَاحُ. وَهَذَا مَرَادُ الْمُصَنَّفِ، وَيُوضَّحُ مَرَادَهُ الْمَثَالُ الَّذِي مَثَّلَ بِهِ بَعْدَ، وَهُوَ قَوْلُهُ: وَمِثَالُهُ: مَا يَرَوِيهِ تَابِعُ التَّابِعِيِّ، قَائِلاً فِيهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ...

إِنْخ). وَزَادَهُ تَوْضِيحاً فِي شَرْحِ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ج ١ ص ١٦٠ فَقَالَ: (وَالْمُعْضَلُ مَا سَقَطَ مِنْ إِسْنَادِهِ اثْنَانِ فَصَاعِداً مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ، سِوَاءِ سَقَطِ الصَّحَابِيِّ وَالتَّابِعِيِّ، أَوْ التَّابِعِيِّ وَتَابِعِهِ، أَوْ اثْنَانِ قَبْلَهُمَا، لَكِنْ بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ سَقُوطُهُمَا مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، أَمَّا إِذَا سَقَطَ وَاحِدٌ مِنْ بَيْنِ رَجُلَيْنِ ثُمَّ سَقَطَ مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ مِنَ الْإِسْنَادِ وَاحِدٌ آخَرُ فَهُوَ مُنْقَطِعٌ فِي مَوْضِعَيْنِ، وَلَمْ أَجِدْ فِي كَلَامِهِمْ إِطْلَاقَ الْمُعْضَلِ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ ابْنُ الصَّلَاحِ أَطْلَقَ عَلَيْهِ سَقُوطَ اثْنَيْنِ فَصَاعِداً فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى هَذَا).

وَانْظُرِ الْكَلَامَ عَنِ الْمُعْضَلِ أَيْضاً فِي:

الْمَهْلُ الرَّوِّيَّ ص ٤٧ وَالْمَوْقِفَةَ ص ٤٠ وَالشَّدَا الْفَيَّاحَ ج ١ ص ١٥٩ وَالْمُنْعَجَ ج ١ ص ١٤٥ وَالنُّكْتَ ج ٢ ص ٥٧٥ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ لِلشَّخَاوِيِّ ج ١ ص ١٥١ وَتَقْرِيبُ النَّوَاوِيِّ عَلَيْهِ تَدْرِيبُ لِرَوِيِّ ج ١ ص ٢١١ وَالْيَوَاقِيتُ وَالدُّرَرُ ج ٢ ص ٣ .

(١) مِنَ الْقَائِلِينَ بِهَذَا: الْخَطِيبُ فِي الْكِفَايَةِ، حَيْثُ قَالَ: (الْمُرْسَلُ هُوَ مَا انْقَطَعَ إِسْنَادُهُ، بِأَنْ يَكُونَ فِي رَوَاتِهِ مَنْ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ فَوْقِهِ، إِلَّا أَنْ أَكْثَرَ مَا يَوْصَفُ بِالْإِرْسَالِ مِنْ حَيْثُ الِاسْتِعْمَالُ مَا رَوَاهُ التَّابِعِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ).

الْكِفَايَةُ ص ٥٨ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ ج ١ ص ١٣٠ نَقْلاً عَنِ الْكِفَايَةِ.

وَانْظُرِ هَذَا الْقَوْلَ وَمَنْ قَالَ بِهِ فِي: مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ١٣٢-١٣٣ وَشَرْحِ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ وَفَتْحِ الْبَاقِي ج ١ ص ١٤٦ وَتَقْرِيبِ النَّوَاوِيِّ وَتَدْرِيبِ الرَّاوِي عَلَيْهِ ج ١ ص ١٩٥ وَفَتْحِ الْمُغِيثِ السَّابِقِ.

منه رجلٌ مطلقاً، وإن كان في أثائه^(١).

وما سقط منه رجلٌ في أثائه يُسمَّى: بالْمُنْقَطِع^(٢).
وهو السادس عند الجمهور، وهو غير المقطوع.

[اللفظ السابع: المقطوع]

وهو^(٣): ما رُوِيَ عن مَنْ دون الصَّحَابِيِّ، وقطع
عليه^(٤). وهذا هو اللفظ السابع.

(١) م: إثباته. وهو تحريف، وسقطت (في أثائه) الأخرى.

(٢) ب: المنقطع.

الْمُنْقَطِع: الصحيح الذي ذهب إليه الفقهاء والخطيب وابن عبد البر وغيرهم من المُحَدِّثِينَ: أن الْمُنْقَطِع ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، سواء كان الساقط منه الصَّحَابِيُّ أو غيره، فهو والمرسل واحد. وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التَّابِعِيِّ عن الصَّحَابِيِّ.

التقريب وتدريب الراوي عليه ج ١ ص ٢٠٧ .

وانظر الكلام على صور الْمُنْقَطِع في:

لكفاية ص ٥٨ ومقدمة ابن الصلاح ص ١٤٤ وشرح التبصرة وللتذكرة وفتح الباقي ج ١ ص ١٥٨ والمفني ج ١ ص ١٤١ وفتح المغني للسخاوي ج ١ ص ١٤٩ والخلاصة ص ٦٨ ومعرفة علوم الحديث ص ٢٧ واختصار علوم الحديث ص ٥٠ والمنهر الروي ص ٤٦ والنكت ج ٢ ص ٥٧٢ وتفتيح الأنظار وشرحه توضح الأفكار ج ١ ص ٣٢٣ واليوافيت والذرر ج ٢ ص ٣ .

(٣) سقطت من ب: هو.

(٤) الْمَقْطُوع: هو ما جاء عن التَّابِعِينَ موقوفاً عليهم من أقوالهم ◀

[اللفظ] الثامن: الموقف

وهو ما أُسْنِدَ إِلَى الصَّحَابِيِّ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ فَعَلِهِ^(١).
ويقابله:

[اللفظ التاسع: المرفوع]

المرفوع، وهو التاسع، وهو: مَا ذُكِرَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ،

➡ وَأَفْعَالُهُمْ. وهو غير المُنْقَطِع.

مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ١٢٥ .

وانظر لكلام على المقطوع في:

الْمَهْلُ الرَّوِّيَّ ص ٤٢ وَالشَّدَا الْفَيَّاحَ ج ١ ص ١٤١ وَالْمُقْنِعَ ج ١ ص ١١٦ وَالتَّقْرِيبَ لِلنُّوَاوِيِّ
وَتَدْرِيبَ الرَّاوِي عَلَيْهِ ج ١ ص ١٩٤ وَشَرْحَ التَّبْصِيرَةِ وَالتَّذْكِرَةِ وَفَتْحَ الْبَاقِي ج ١ ص ١٢٤ وَفَتْحَ
لُمُغِيثِ السَّخَاوِيِّ ج ١ ص ١٠٥ وَخِصَصَ عِلْمَ الْحَدِيثِ ص ٤٦ وَخُلَاصَةَ ص ٦٥ وَتَنْقِيحَ
لِأَنْظَارٍ وَشَرْحَهُ تَوْضِيحَ الْأَفْكَارِ ج ١ ص ٢٦٥ وَالْبَيَوَاقِيتِ وَالذَّرَرَ ج ٢ ص ٢٢٤ .

(١) الْمَوْقُوفُ: هُوَ مَا يُرَوَّى عَنْ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنْ أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ
وَنَحْوِهَا، فَيُوقَفُ عَلَيْهِمْ وَلَا يُتَجَاوَزُ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ١٢٣ .

وانظر لكلام على الموقف في:

الْمَهْلُ الرَّوِّيَّ ص ٤٠ وَالْمَوْقِفَةَ ص ٤١ وَالشَّدَا الْفَيَّاحَ ج ١ ص ١٤٠ وَالْمُقْنِعَ ج ١ ص ١١٤
وَالنُّكْتَةَ ج ١ ص ٥١٢ وَالتَّقْرِيبَ وَتَدْرِيبَ الرَّاوِي عَلَيْهِ ج ١ ص ١٨٤ وَشَرْحَ التَّبْصِيرَةِ وَالتَّذْكِرَةِ
وَفَتْحَ لِبَاقِي ج ١ ص ١٢٣ وَفَتْحَ لُمُغِيثِ السَّخَاوِيِّ ج ١ ص ١٠٣ وَخِصَصَ عِلْمَ الْحَدِيثِ
ص ٤٥ وَخُلَاصَةَ ص ٦٤ وَتَنْقِيحَ الْأَنْظَارِ وَشَرْحَهُ تَوْضِيحَ الْأَفْكَارِ ج ١ ص ٢٦١ وَالْبَيَوَاقِيتِ وَالذَّرَرَ
ج ٢ ص ١٨٧ .

فُنُسِبَ إِلَيْهِ قَوْلٌ أَوْ فَعْلٌ أَوْ تَقْرِيرٌ^(١).

ومن هذا يقال: رواه فُلَانٌ موقوفاً، ورواه فُلَانٌ مرفوعاً.

[اللفظ] العاشر: الموصول

وهو ما سَلِمَ من الانقطاع^(٢).

(١) اختلف في حد الحديث المرفوع، فالمشهور: أنه ما أُضيف إلى النبي ﷺ قولاً له أو فعلاً، سواء أضافه إليه صحابي أو تابعي أو من بعدهما، سواء اتَّصل إسناده أم لا. فعلى هذا يدخل فيه: المُتَّصِل والمُرْسَل والمُنْقَطِع والمُعْضَل.

شرح النَّبْصَةِ والتَّذْكَرَةِ ج ١ ص ١١٦ .

وانظر الكلام على المرفوع في:

مُقَدِّمَةُ ابن لُصْلَاح ص ١٢٢ ولتقريب وتدريب لروِي ج ١ ص ١٨٣ وللمنهل الروي ص ٤٠ وللمؤظفة ص ٤١ والشذ الفائح ج ١ ص ١٣٩ والمُتَّع ج ١ ص ١١٣ والتَّكْت ج ١ ص ٥١١ وفَتْح الباقِي ج ١ ص ١١٦ وفَتْح المَغِيث للسَّخَاوِي ج ١ ص ٩٨ واختصار علوم الحديث ص ٤٥ والخلاصة ص ٤٦ وتَنْقِيح لأَنْظَار وشرحه تَوْضِيح الأفكار ج ١ ص ٢٥٤ واليَوَاقِيت وَلُذَر ج ٢ ص ١٧٦ .

(٢) المَوْصُول: ويقال فيه أيضاً: (المُتَّصِل)، وهو: ما اتَّصل إسناده إلى النبي ﷺ أو إلى واحد من الصَّحَابَةِ حيث كان ذلك موقوفاً عليه. وأما أقوال التَّابِعِينَ إذا اتَّصلت الأسانيد إليهم فلا يُسمَّونها مُتَّصِلَةً... قال العِرَاقِيُّ: وإنما يمتنع اسم المُتَّصِل في المقطوع في حالة الإطلاق، أما مع التَّقْيِيد فجائز واقع في كلامهم، كقولهم: هذا مُتَّصِل إلى سَعِيد بن المُسَيَّب أو إلى الزُّهْرِيِّ أو إلى مَالِك ونحو ذلك.

شرح النَّبْصَةِ والتَّذْكَرَةِ ج ١ ص ١٢١ .



[اللفظ] الحادي عشر: المُسند

وهو ما اتَّصَلَ سَنَدُهُ^(١) إِلَى ذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ.

وقيل: هو ما ذكر فيه النَّبِيُّ ﷺ، وإن كان مُنْقَطِعاً في أَثْنائِهِ^(٢).

➔ وانظر الكلام على المُتَّصِل في:

مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاح ص ١٢١ والتقريب وتدريب الرَّاوِي ج ١ ص ١٨٣ ولمَنْهَلِ الرُّوْيِ ص ٤٠
والمُؤَقَّطَةُ ص ٤٢ والشَّدَا الفَيَّاح ج ١ ص ١٣٨ والمُفَنِّع ج ١ ص ١١٢ والنُّكْتُ ج ١ ص ٥١٠ وفَتَّح
الْبَاقِي ج ١ ص ١٢١ وفَتَّح المُبْعِثُ لِلسَّخَاوِي ج ١ ص ١٠٢ واختِصَّار علوم الحديث ص ٤٥
والخُلَاصَةُ ص ٤٦ وتَنْقِيحُ الْأَنْظَار وشرحه تَوْضِيحُ الْأَفْكَار ج ١ ص ٢٦٠ .

(١) س: بسنده.

(٢) ب: في اثباته. وهو تحريف.

في حَدِّ المُسْنَدِ أَقْوَال:

١- قال الحَاكِم: هو ما اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٢- وقال الخَطِيب: هو ما اتَّصَلَ إِلَى مُنْتَهَاهُ، فَيَدْخُلُ الْمَوْقُوفُ عَلَى الصَّحَابَةِ وَمَا رُوِيَ عَنِ التَّابِعِينَ إِذَا رُوِيَ بِسَنَدٍ.

٣- وقال ابن عبد البر: إنه المروي عن رسول الله ﷺ، سواء كان مُتَّصِلاً أَوْ مُنْقَطِعاً.

اختِصَّار علوم الحديث ولباعث الحثيث عليه ص ٤٤-٤٥ .

وانظر الكلام على المُسْنَدِ في:

معرفة علوم الحديث ص ١٧ والكفاية ص ٥٨ ومُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاح وَمَحَاسِنُ الْأَصْطِلَاح
ص ١١٩ والمُفَنِّع ج ١ ص ١٠٩ وأشار إلى رأي ابن دَقِيقِ الْعَيْنِ. والتَّفْقِيدُ لِإِيضَاح ص ٦٤
وشرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ وفَتَّح لِبَاقِي ج ١ ص ١١٨ والنُّكْتُ ج ١ ص ٥٠٥ وأشار إلى رأي ➔

[اللفظ] الثاني عشر: الشاذّ

وهو ما خالف رواية الثقات، أو ما انفرد به من لا
يَحْتَمِلُ حاله أن يُقْبَلَ ما تَفَرَّدَ به^(١).

➡ ابن دَقِيقٍ لِبَعِيدٍ في ص ٥٠٧ . وَفَتَحَ الْمُغِيثُ لِلسَّخَاوِيِّ ج ١ ص ٩٩ وَلِتَقْرِيبٍ وَتَدْرِيبٍ لِرَوَيْ ج ١ ص ١٨٢ وَالْخُلَاصَةُ ص ٤٥ وَالْمَنْهَلُ الرَّوِّيُّ ص ٣٩ وَالْمَوْقُظَةُ ص ٤٢ وَالشَّدَا لَفْيَاحُ ج ١ ص ١٣٧ وَنُزْهَةُ النَّظَرِ ص ٥٩ وَتَنْفِيجُ الْأَنْظَارِ وَشَرْحُهُ تَوْضِيحُ الْأَفْكَارِ ج ١ ص ٢٥٨ وَالْيَوْفِيتِ وَلُدَّرَ ج ٢ ص ٢٢٨ .

وقد رُجِّحَ القول الأول - قول الحاكم -، وهو الذي حكاه ابن عبد البر عن قوم من أهل الحديث، قال الشُّيُوطِيُّ: وهو الأصح، وليس ببعيد من كلام الخطيب، وبه جزم ابن حجر في النُّخْبَةِ.

تَدْرِيبُ الرَّاوي ج ١ ص ١٨٢-١٨٣ .

وصَحَّحَهُ كَذَلِكَ السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ١ ص ١٠٠ تَبَعاً لابن حجر وقال: (وأشعر به تمرّض ابن دَقِيقٍ الْعِيدَ الْأَوَّلَ وتقديمه لهذا عليه).

(١) ب: من لا يحمل حاله... انفرد به.

اختلفوا في صفة الحديث الشاذّ على أقوال هي:

أ- الشاذّ: أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس، وليس الشاذّ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره. وهو قول الشافعي ومحمكي عن جماعة من أهل الحجاز.

ب- الشاذّ: ما ليس له إلا إسناد واحد، يشدُّ بذلك شيخ، ثقة كان أو غير ثقة، فما كان من غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه، ولا يحتجُّ به، وهو ما عليه حفاظ الحديث.

ج- الشاذّ: هو الحديث الذي انفرد به الثقة، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة. وهو قول الحاكم.

➡

[اللفظ] الثالث عشر: المُنْكَر

وهو كالشَّاذِّ.

➔ قال ابن الصَّلَاح: أما ما حَكَمَ الشَّافِعِيُّ عليه بالشُّذُودِ، فلا إشْكَالَ في أَنه شَاذٌّ غير مقبول. وأما ما حكيناه عن غيره فيشكل بما ينفرد به العَدْلُ الحافظ الضابط كحَدِيثِ (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ)، فإنه حَدِيثُ فَرْدٍ، تفرَّدَ به عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم تفرَّدَ به عن عُمَرَ: عَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ، ثم عن عَلْقَمَةَ: مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثم عنه: يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَلَى مَا هُوَ الصحيح عند أهل الحَدِيثِ... إلخ.

وانتهى بعد ذَلِكَ إلى تفصيلٍ حاصلُهُ: ما خالفَ مفردَهُ أَحْفَظُ منه وَأَضْبَطُ فَشَاذٌّ مردود، وإن لم يخالفْ وهو عَدْلٌ ضابط فصحيح، أو غير ضابط ولا يبعد عن درجة الضابط فحَسَنٌ، وإنْ بَعُدَ فَشَاذٌّ مُنْكَرٌ.

وخرَجَ ابن الصَّلَاح من ذَلِكَ التفصيل، أَنَّ الشَّاذَّ المردود قسمان:

أ- الحَدِيثُ الفَرْدُ المخالف.

ب- الفَرْدُ الذي ليس في رَاوِيهِ من الثِّقَّةِ والضبط ما يقع جَابِرًا لما يوجبه التفرُّد والشُّذُود من النكارة والضعف.

مُقَدِّمَةُ ابن الصَّلَاح ص ١٧٣ واختصار علوم الحَدِيث ص ٥٦ والخلاصة ص ٦٩ .

وانظر الشَّاذَّ أَيْضًا في:

مَحَابِسِ الاضْطِلَاح ص ١٧٤ وَالتَّحْقِينِ وَالإِيضَاح ص ١٠٠ ومعرفة علوم الحَدِيث ص ١١٩
وَالشَّذَّ الْفَتَاح ج ١ ص ١٨٠ وَلِمُقْنِع ج ١ ص ١٦٥ وَالْمَنْهَلُ الرَّوِّي ص ٥٠ وَالْمَوْظُفَّة ص ٤٢
وَالنُّكْت ج ٢ ص ٦٥٢ وَشرح التَّبَصُّرَةِ وَلِتَذْكِرَةِ وَفَتْحِ الْبَاقِي ج ١ ص ١٩٢ وَفَتْحِ لِمُعَيْثٍ
لِلسَّخَاوِيِّ ج ١ ص ١٨٥ وَالتَّقْرِيبُ لِلنَّوَاوِيِّ وَتَذْرِيبُ الرَّاوِي عَلَيْهِ ج ١ ص ٢٣٢ وَنُزْهَةُ النَّظَرِ
ص ٣٦ وَتَنْقِيحُ الْأَنْظَارِ وَشرحه تَوْضِيحُ الْأَفْكَار ج ١ ص ٣٧٧ وَالْيَوَاقِيتُ وَالدَّرَر ج ٢ ص ١٦٣ .

وقيل: هو ما انفرد به الرَّاوي^(١). وهو منقوض بالأفراد الصحيحة^(٢).

(١) س: قيل هو ما تفرد الراوي به.

(٢) المُنكر: قال الحافظ البردنجي: إنه الحديث الذي ينفرد به الرجل، ولا يُعرف مثله من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجه آخر.

قال ابن الصلاح: فأطلق البردنجي ذلك ولم يفصل، وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ، موجود في كلام كثير من أهل الحديث. والصواب فيه: التفصيل الذي بيناه آنفاً في شرح الشاذ، وعند هذا نقول:

المُنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فإنه بمعناه:

الأول: المنفرد المخالف لما رواه الثقات، وجاء بمثال له.

الثاني: الفرد الذي ليس في روايه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده، وجاء بمثال له.

مقدمة ابن لصلاح ص ١٨٠ .

وانظر عن المُنكر في:

اختصار علوم الحديث ص ٥٨ والتقييد والإيضاح ص ١٠٥ والمنهل الروي ص ٥١ والمؤظفة ص ٤٢ والشذ الفتح ج ١ ص ١٨٥ والمفتح ج ١ ص ١٧٩ والنكت ج ٢ ص ٦٧٤ وشرح النبصرة ولتذكرة وفتح الباقي ج ١ ص ١٩٧ وفتح لمغيث السخاوي ج ١ ص ١٩٠ ولتقريب وتدريب الراوي عليه ج ١ ص ٢٣٨ والخلاصة ص ٧٠ وتنتيخ الأنظار وشرحه توضيح الأفكار ج ٢ ص ٣ والبيواقيت والذرر ج ٢ ص ٦٢ .

لكن قال السيوطي في تدريب الراوي ج ١ ص ٢٤٠: صريح كلام ابن الصلاح أن الشاذ والمُنكر بمعنى، وقال شيخ الإسلام - ابن حجر -: إن الشاذ والمُنكر يجتمعان في اشتراط المخالفة، ويفترقان في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق، والمُنكر راويه ضعيف، قال: وقد غفل من سوى بينهما.

وانظر قول ابن حجر في نزهة النظر ص ٣٧ ونقله عنه أيضاً السخاوي في فتح المغيث ج ١ ص ١٩١ .

[اللفظ] الرابع عشر: الغريب

وهو تارة تَرْجِعُ غرابته إلى اللفظ.

وتارة تَرْجِعُ^(١) إلى الإسناد.

ثم تارة يكونُ غريباً مطلقاً، بأن ينفردَ راوٍ بإسناده كله،
وتارة يكونُ غريباً عن شخصٍ معيّن، ويكونُ معروفاً عن
غيره.

فإذا قيل: هذا غريبٌ من حَدِيثِ فُلَانٍ عن فُلَانٍ^(٢)،
احتمل الوجهين جميعاً^(٣).

وكذلك إذا قلنا: تَفَرَّدَ به فُلَانٌ عن فُلَانٍ، احتمل أن
يكون تَفَرَّدًا^(٤) مطلقاً، واحتمل أن يكونَ تَفَرَّدَ به عن هذا
المعيّن، ويكون مرويّاً من غير جهة ذلك المعيّن. فتنبّه
لذلك، فإنه قد تقع^(٥) فيه المؤاخذه على قوم من المتكلّمين

(١) سقطت من ب: ترجع.

(٢) سقط من س ب: عن فُلَانٍ.

(٣) س: الوجهين معا.

(٤) م: منفردا.

س: مفردا.

(٥) م ل: يقع.

على الأحاديث، ويكون له وجهٌ كما ذكرناه الآن^(١).

(١) قال ابن الصّلاح: (الحديث الذي ينفرد به بعض الرّواة، يوصفُ بالغريب، وكذلك الحديث الذي ينفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره، إمّا في متنه وإمّا في إسناده....).

ثم إن الغريب ينقسم إلى صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح، وإلى غير صحيح، وذلك هو الغالب على الغرائب....
وينقسم الغريب أيضاً من وجه آخر:

فمنه ما هو غريبٌ متناً وإسناداً، وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راوٍ واحد.

ومنه ما هو غريبٌ إسناداً لا متناً، كالحديث الذي متنه معروف مرّويٌّ عن جماعة من الصحابة، إذا تفرد بعضهم بروايته عن صحابي آخر كان غريباً من ذلك الوجه، مع أن متنه غير غريب، ومن ذلك غرائب الشيوخ في أسانيد المتن الصحيحة، وهو الذي يقول فيه الترمذي: غريب من هذا الوجه....).

مقدمة ابن الصّلاح ص ٣٩٥ .

وسمي غريب المتن والإسناد معاً غريباً مطلقاً.

شرح التبصرة والتذكرة وفتح الباقي ج ٢ ص ٢٧١ وفتح المغني للسخاوي ج ٣ ص ٣٣ .

وانظر الكلام عن الغريب، إضافة إلى المصادر المذكورة في:

لتقييد والإيضاح ص ٢٧٣ والتقريب وتدريب الراوي عليه ج ٢ ص ١٨٠ ولمنهل الروي

ص ٥٥ والمؤقظة ص ٤٣ واختصار علوم الحديث ص ١٦٦ والخلاصة ص ٥١ والشذا الفياح ج ٢

ص ٤٤٦ والمفتح ج ٢ ص ٤٤١ ونزهة النظر ص ٢٧ ومعرفة علوم الحديث ص ٩٤ .

[اللفظ] الخامس عشر: المُسَلْسَل

وهو ما كان إسناده على صفة واحدة في طبقاته^(١).
فتارة^(٢) يكون في جميعها^(٣)، كما إذا كان كله بصيغة:
سمعتُ فلاناً يقول إلى آخره^(٤).

(١) التسلسل من نعوت الأسانيد، وهو عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردهم فيه، واحداً بعد واحد، على صفة أو حالة واحدة.

والتسلسل ينقسم إلى ما يكون:

أ- صفة للرؤية والتحمّل، ومثاله: ما يتسلسل ب: سمعتُ فلاناً، قال: سمعتُ فلاناً، إلى آخر الإسناد، أو ليسلسل ب: حدّثنا أو أخبرنا إلى آخره، ومن ذلك: أخبرنا والله فلان، قال: أخبرنا والله فلان... إلى آخره.

ب- أو صفة للرؤية وحالة لهم، ومثاله: إسناده حديث: اللهم أعني على شكرك وذكرك وحسن عبادتك، المتسلسل بقولهم: إني أحبك فقل. وحديث التشبيك باليد... إلخ.

مُقدِّمة ابن الصّلاح ص ٤٠١-٤٠٢ .

(٢) ل ب: وتارة.

(٣) قد يتسلسل الحديث من أوله إلى آخره، وقد ينقطع بعضه من أوله أو آخره.

اختصار علوم الحديث ص ١٦٩ . وانظر: مُقدِّمة ابن الصّلاح ص ٤٠٢-٤٠٣ .

(٤) في معرفة علوم الحديث ص ٢٩ ومثاله ما: (سمعتُ أبا الحسين بن عليّ الحافظ يقول: سمعتُ عليّ بن سالم الأصبهاني يقول: سمعتُ أبا سعيد يحيى بن حكيم يقول: سمعتُ عبد الرحمن بن مهدي يقول: سمعتُ ◀

وتارةً يكونُ في أكثره، مثل الحديث المُسَلَّس بقولهم: وهو (١) أَوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْهُ. فَإِنَّ سِلْسِلَتَهُ تَقِفُ عَلَى الرَّاوي عن (٢) سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وهو عبد الرَّحْمَنِ بْنُ بَشْرٍ عَلَى الصَّحِيحِ، وَرَفَعَهَا أَبُو نَصْرِ الْوَزِيرِيُّ إِلَى مُنْتَهَاهُ (٣).

➡ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا عَوْنٍ الثَّقَفِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ شَدَّادٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: الْوَضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارَ، قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِمَرْوَانَ أَوْ ذَكَرَ لَهُ، فَأَرْسَلَ أَوْ أَرْسَلَنِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَحَدَّثَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ، فَاتَّشَلْ عِظْمًا، أَوْ أَكَلَ كِتِفًا، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

(١) سقط من م ل: وهو.

(٢) س: غير. وهو تحريف.

(٣) الْمُسَلَّسُ الَّذِي مُنْقَطِعُ تَسْلِسِلِهِ فِي أَوَاخِرِهِ كَالْمُسَلَّسِ بِأَوَّلِ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ، أَي: يَقُولُ الصَّحَابِيُّ: أَوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ هَذَا، وَيَقُولُ التَّابِعِيُّ: أَوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنَ الصَّحَابِيِّ هَذَا، وَهُوَ يَرْوِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ... وَهَلُمَّ جَرًّا، وَلَا يَسْلَمُ هَذَا الْقَيْدُ فِي الْأَوَاخِرِ.

لِخَلَاصَةِ ص ٥٥ .

كَحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو (الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ) الْمُسَلَّسُ بِالْأَوَّلِيَّةِ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَصِحُّ التَّسْلِسُ فِيهِ إِلَى سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَانْقَطَعَ التَّسْلِسُ بِالْأَوَّلِيَّةِ فِي سَمَاعِ سُفْيَانَ مِنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، وَفِي سَمَاعِ عَمْرٍو مِنْ أَبِي قَابُوسَ، وَفِي سَمَاعِ أَبِي قَابُوسَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَفِي سَمَاعِ عَبْدِ اللَّهِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ وَقَعَ لَنَا بِإِسْنَادٍ مُتَّصِلٍ التَّسْلِسُ إِلَى آخِرِهِ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ.

شرح لِبُصَيْرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ وَفَتْحَ الْبَاقِي ج ٢ ص ٢٨٩ ونحوه في: فَتْحُ الْمُغِيثِ لِلشَّخَاوِيِّ ➡

.....

➔ ج ٣ ص ٥٦ وَتَدْرِيبُ الرَّاَوِي ج ٢ ص ١٨٩ وَأَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ حَجَرٍ فِي نَزْهَةِ النَّظَرِ ص ٦٤ وَكَذَا فِي الْبَيَوَاقِيْتِ وَالدَّرَرِ ج ٢ ص ٢٨٥ .

وَانْظُرْ هَذَا الْحَدِيثَ الْمُسْلَسَلَ بِالْأَوَّلِيَّةِ فِي الطَّلَاعِ السَّعِيدِ ص ٤٢٦، وَثَلَاثُ السَّلْسَلَةِ فِيهِ: وَالِدُ ثَقِيٍّ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ وَهْبٍ بْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ. وَلِلْسَخَاوِيِّ فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ كَلَامٌ رَدٌّ فِيهِ مَنْ وَصَلَ الْحَدِيثَ، وَبَيَّنَّ مَنْ جَمَعَ طَرَقَهُ، فَجَاعِلُهُ إِنْ شَتَّ.

وَالْمُسْلَسَلُ بِالْأَوَّلِيَّةِ، أَيُّ: الْمَنْسُوبُ لِلْأَوَّلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلَّ رَاوٍ إِنَّمَا يَرْوِيهِ إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئاً مِنَ الْأَحَادِيثِ. وَمِثَالُهُ: حَدِيثُ: (الرَّاهِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ...) فَيَقُولُ الرَّاَوِي: سَمِعْتُ حَدِيثَ الرَّحْمَةِ الْمُسْلَسَلِ بِالْأَوَّلِيَّةِ مِنْ شَيْخِي فُلَانٍ، وَهُوَ أَوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْهُ، وَيَقُولُ شَيْخُ شَيْخِهِ: سَمِعْتُ مِنْ شَيْخِي وَهُوَ أَوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْهُ، وَهَكَذَا إِلَى تَمَامِ السَّلْسَلَةِ مِنْ جِهَةِ الصَّعُودِ. فَأَوَّلُ حَدِيثٍ تَأْخُذُهُ عَنِ الشَّيْخِ يُقَالُ لَهُ: حَدِيثُ الْأَوَّلِيَّةِ. لَفْظُ الدَّرَرِ ص ١٣٦ .

وَالْحَدِيثُ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٣٥ كِتَابِ الْأَدَبِ، ٦٦ بَابُ فِي الرَّحْمَةِ، رَقْم ٤٩٤١، ج ٥ ص ٢٣١: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُسَدَّدٌ، الْمَعْنَى، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي قَابُوسَ مَوْلَى لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ: (الرَّاهِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، اِرْحَمُوا أَهْلَ الْأَرْضِ يَرْحَمَكُمُ مَنْ فِي السَّمَاءِ)، لَمْ يَقُلْ مُسَدَّدٌ: مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ.

وَفِي سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: ٢٨ أَبْوَابُ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ، ١٦ بَابُ مَا جَاءَ فِي رَحْمَةِ النَّاسِ، رَقْم ١٩٢٥، ج ٦ ص ١٧٢: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي قَابُوسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الرَّاهِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، اِرْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمَكُمُ مَنْ فِي السَّمَاءِ، الرَّحِمُ شُجْنَةٌ - بَضْمُ الشَّيْنِ وَكُسْرُهَا: عُرُوقُ الشَّجَرِ الْمُشْتَبِكَةِ - مِنْ ➔

.....

➡ الرَّحْمَنُ، فَمَنْ وصلها وصله الله، وَمَنْ قطعها قطعه الله). قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بْنِ مَيْمُونِ الْهَلَالِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ، رَوَى عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَمُحَمَّدَ بْنِ عَقْبَةَ وَأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيَّ وَعَمْرُو بْنَ دِينَارٍ وَجَعْفَرَ الصَّادِقَ وَغَيْرَهُمْ كَثِيرٌ، وَرَوَى عَنْهُ الْأَعْمَشُ وَابْنُ جُرَيْجٍ وَشُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَابْنُ مَعِينٍ وَالْقَلَّاسُ وَغَيْرُهُمْ، قَالَ الْعِجْلِيُّ: ثِقَةٌ ثَبَّتَ فِي الْحَدِيثِ، وَكَانَ حَسَنَ الْحَدِيثِ، يُعَدُّ مِنْ حُكَمَاءِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَوْلَا مَالِكُ وَسُفْيَانُ لَذَهَبَ عِلْمُ الْحِجَازِ. وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى الْإِحْتِجَاجِ بِهِ. انْتَقَلَ مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى مَكَّةَ سَنَةَ ١٦٣ هـ فَاسْتَمَرَ بِهَا إِلَى أَنْ مَاتَ سَنَةَ ١٩٨ هـ.

تهذيب الكمال ج ٣ ص ٢٢٣ وتهذيب التهذيب ج ٤ ص ١١٧ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣١٢ وطرح الثرؤب ج ١ ص ٥٤ وميزان الاعتدال ج ٢ ص ١٧٠ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢٦٢ وجليّة الأولياء ج ٧ ص ٢٧٠ وتهذيب الأسماء واللغات ج ١ ص ٢٢٤ ووفيات الأعيان ج ٢ ص ٣٩١ وطبقات ابن سعد ج ٥ ص ٤٩٧ ومشاهير علماء الأنصار ص ١٤٩ .

عبد الرَّحْمَنُ بْنُ بِشْرِ بْنِ الْحَكَمِ الْعَبْدِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ النَّيْسَابُورِيُّ، رَوَى عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ وَعَبْدِ الرَّزَاقِ بْنِ هَمَّامٍ وَيَحْيَى الْقَطَّانَ، وَرَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهٍ وَصَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَسَدِيُّ وَابْنُ خُرَيْمَةَ وَأَبُو عَوَانَةَ وَآخَرُونَ. ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثِّقَاتِ، صَدُوقٌ ثِقَةٌ. مَاتَ سَنَةَ ٢٦٠ هـ.

تهذيب الكمال ج ٤ ص ٣٧٥ وتهذيب التهذيب ج ٦ ص ١٤٤ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٤٧٣ .

س: أبو نصر الوريدي. وهو تحريف.

أَبُو نَصْرِ الْوَزِيرِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ، رَوَى عَنْ أَبِي حَامِدٍ بْنِ بِلَالٍ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ الْمُسَلَّسَ بِالْأَوَّلِيَّةِ، فَزَادَ تَسْلُسَهُ إِلَى مُنْتَهَاهُ، فَطَعَنُوا فِيهِ لِذَلِكَ.



ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٥٨٦ ولسان الميزان ج ٥ ص ٢٠٧ .

وقد يُسَلِّسِلُون بِأَطْعَمَنِي وَسَقَانِي، وَبَحَدَّثَنِي^(١) وَيَدُّهُ عَلَى كَتِفِي^(٢).

وفائدة المُسَلِّسَلِ أمران:

أحدهما: أنه قد يكونُ فيه^(٣) اقتداءً بالنَّبِيِّ ﷺ فيما فعله.

والثاني: أن يكونَ مُفيداً^(٤) للاتِّصال^(٥) الروايةِ وعدمِ

➡ وهو مُفسِّر أديب نيسابوريّ، كثير العلوم فصيح اللسان، سمع الحديث الكثير من أبي حامد بن بلال البزار وأبي عليّ الثَّقَفِيّ وعبد الله بن مُحَمَّد بن الشَّرْقِيّ وأقرانهم، وسمع منه الحَاكِم أبو عبد الله، كان حَنَفِيّاً وَتَحَوَّلَ شَافِعِيّاً، توفي في رَمَضَانَ سنة ٣٦٥هـ.

اللباب في تهذيب لأَنَسَاب ج ٣ ص ٣٦٥ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلسُّبُكِيِّ ج ٣ ص ١٧٥ وطَبَقَات المفسرين للداودي ج ٢ ص ١٥٥ .

(١) س: وحدثني.

(٢) ذكر الحَاكِم في معرفة علوم الحديث ص ٢٩ ثمانية أنواع للمُسَلِّسَلِ الدالة على الاتِّصال، لا مطلق المتسلسل، كالمُسَلِّسَلِ بسمعت، والمُسَلِّسَلِ بقولهم: قُمْ فَصَبَّ عَلَيَّ حَتَّى أُرِيكَ وَضَوْءُ فَلَان... إلى آخر الأنواع الثمانية.

وذكر العِرَاقِيّ في شرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ ج ٢ ص ٢٨٨ والتَّحْفِيْد والإيضاح ص ٢٧٧ من أمثلة المُسَلِّسَلِ التي لم يذكرها الحَاكِم، المُسَلِّسَلِ بقوله: أَطْعَمَنَا وَسَقَانَا، والمُسَلِّسَلِ بقوله: أَضَافَنَا بِالْأَسْوَدَيْنِ التمر والماء، والمُسَلِّسَلِ بقوله: أَخَذَ فَلَانُ بِيَدِي... إلخ.

(٣) سقطت من س: فيه.

(٤) ب: مقيدا.

(٥) م: لا يصال.

انقطاعها، إذا كانت السلسلة تقتضي ذلك، كقوله: سمعتُ
فُلاناً^(١)، وكأطعمني وسقاني، وكأول حديث سمعته
منه^(٢)، وغير ذلك^(٣).

[اللفظ] السادس عشر: المَعْنَعَن

من الحديث وهو: ما كان صيغة روايته فُلانٌ عن
فُلانٍ^(٤).

(١) سقطت من س: فُلاناً.

(٢) سقطت من س: وكأول حديث سمعته منه.

(٣) هذه العبارة (وفائدة المُسَلَّسَل ... إلى قوله: وكأطعمني وسقاني) منقولة عن
ابن دَقِيقِ العِيد في هامش النسخة المَغْرِبِيَّة (غ) من مُقَدِّمَةِ ابن الصَّلَاح
ص ٤٠٢ بتصرف يسير.

ومُقَاد العبارة ذكره السَّخَاوِيُّ في فَتَحِ المَغِيث ج ٣ ص ٥٥ معزواً إلى ابن
دَقِيقِ العِيد.

ثم إن الفائدة اقتصر عليها ابن الصَّلَاح في مُقَدِّمته ص ٤٠٢ .

وانظر الكلام على الحديث المُسَلَّسَل إضافة إلى المصادر المتقدمة في:

الْمَنْهَلُ الرَّوِّي ص ٥٧ والمُوقِفَةُ ص ٤٣ والشَّدَا الفَيَاح ج ٢ ص ٤٥٦ والمُنْعَج ج ٢ ص ٤٤٧
وشرح الدُّيْنَانِج المَذْهَب ص ٣٨ وَعَلِيّ القَارِي على شرح نُجَّةِ الفِكر ص ٢٠٩ وتَنْقِيحُ الأَنْظَارِ
وشرحه تَوْضِيحُ الأفكار وتعليق مُحَمَّدٍ محيي الدِّين عبد الحميد ج ٢ ص ٤١٤ واليَوَاقِيتُ والدُّرَرُ
ج ٢ ص ٢٨١ .

(٤) هكذا ورد تعريف المَعْنَعَن في مُقَدِّمَةِ ابن الصَّلَاح ص ١٥٢ ◀

فمن الناس من قال^(١): لا يُقبلُ حتى يثبتَ لقاءُ
الرّآوي لشيخه، ولو مرّةً.

ومنهم: من اكتفى بمجرد إمكان اللقاء^(٢) في
الزمن، وهذا مذهبُ مُسلم^(٣). وقد أطنبَ

➡ والخلاصة ص ٤٧ .

وورد في شرح التَّنْبِيْرة والتَّذْكِرَة وَفَتْح البَاقِي ج ١ ص ١٦٢ وَفَتْح
المُغْنِيْث للسَّخَاوِي ج ١ ص ١٥٥ وَتَدْرِيب الرّآوِي ج ١ ص ٢١٤: أَنَّ الحَدِيثَ
المُعْتَنَ هُوَ: (المروي بلفظ عن، من غير بيان للتَّحْدِيث أو الإخبار أو
السَّماع). والزيادة موضحة.

(١) سقطت من ب: قال.

(٢) س: اللقي.

(٣) اختلفوا في الحَدِيث المُعْتَن على قولين:

الأول: هو من قبيل المُرْسَل والمُنْقَطِع، حتى يبين اتصاله بغيره. وهو
قول البعض.

الثاني: هو من قبيل الإسناد المُتَّصِل، وإلى هذا ذهب الجماهير من أئمة
الحَدِيث وغيرهم، وهو الصحيح والذي عليه العمل، وأودعه المشترون
للصحيح في تصانيفهم فيه وقبلوه، وكاد أبو عُمَر بن عبد البرّ يدّعي إجماع
أئمة الحَدِيث على ذلك، وأدّعى أبو عَمْرُو الدَّانِي المُقَرَّر الحافظ إجماع أهل
النقل على ذلك، وذلك بشرط: أن يكون الذين أُضيفت العَنَنَة إليهم قد
ثبتت ملاقاتُ بعضهم بعضاً، مع براءتهم من وَصْمَة التَّدْلِيْس، فحينئذٍ يُحمل
على ظاهِر الاتِّصال، إلّا أن يظهر فيه خِلافٌ ذلك.

مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص ١٥٢ .



في الردِّ على الأول في مُقَدِّمَة

وفي اشتراط ثبوت لقاء الشيخ وطول الصُّحْبَة ومعرفة بالرواية عنه خلاف:

أ- الاكتفاء بإمكان اللقاء، وعُبر عنه بالمعاصرة، وهو مذهب مُسلم بن الحجاج، وأدعى الإجماع عليه.

ب- اشتراط اللقاء وحده، وهو قول البخاري وابن المديني والمحققين من أئمة أهل العلم، قيل: إلا أن البخاري لا يشترط ذلك في أصل الصحة، بل التزمه في جامعهم، وابن المديني يشترطه فيهما.

ج- اشتراط طول الصُّحْبَة بينهما، وعدم الاكتفاء بثبوت اللقاء، وهو قول أبي المُظَفَّر السَّمْعَانِي.

د- اشتراط معرفته بالرواية عنه، وهو قول أبي عمرو الداني.

هـ- إدراكه إدراكاً بيناً، وهو قول أبي الحسن القابسي.

التقريب وتدريب الراوي عليه ج ١ ص ٢١٥ .

ولكلام عن المُعَنَّع في:

مُقَدِّمَة ابن الصَّلاح ومَحَاسِن الاِصْطِلَاح للبلقيني ص ١٥٢ والمَنْهَل الرَّوِّي ص ٤٨ والمُوقِظَة ص ٤٤ والتَّقْيِيد والإيضاح ص ٨٣ وشرح التَّبَصُّرَة والتَّذِكْرَة وفتح الباقي ج ١ ص ١٦٢ وفتح المغني للسَّخَاوِي ج ١ ص ١٥٥ واختصار علوم الحديث ص ٥٢ والخلاصة ص ٤٧ وتَنْقِيح الأنظار وشرحه تَوْضِيح الأفكار ج ١ ص ٣٣٠ .

مُسلم بن الحجاج بن مُسلم القُشَيْرِي، أبو الحُسَيْن النَّيْسَابُورِي، رَوَى عن القَعْنَبِي وأحمد بن يُونس وإسماعيل بن أبي أُويس وسعيد بن منصور وغيرهم. له كتابه المشهور الصحيح، أحد الصحيحين المعول عليهما، كان مُسلم من أوعية العلم، ثِقَّة جليل القدر، من الحُفَظ. مات سنة ٢٦١هـ.

تهذيب لتهذيب ج ١٠ ص ١٢٦ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٤٥ وتذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٥٨٨ وطرح التَّشْرِيْب ج ١ ص ١١١ وطَبَقَات الحنابلة ج ١ ص ٣٣٧ وَوَفِيَّات الأَعْيَان ج ٥ ص ١٩٤ وَشَدْرَات الدَّهَب ج ٢ ص ١٤٤ وتاريخ بغداد للخَطِيب ج ١٣ ص ١٠٠ والمَقْصَد الأَرشَد ج ٣ ص ٣١ رقم ١١٤٧ والأَعْلَام ج ٧ ص ٢٢١ .

كِتَابِهِ (١).

ثُمَّ الرَّاوي بِالْعَنْعَنَةِ عَنْ شَيْخِهِ إِذَا لَقِيَهِ، وَاکْتَفِينَا (٢)
بِمَجْرَدِ إِمْكَانِ لِقَائِهِ، عَلَى اخْتِلَافِ الْمَذْهَبِينَ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ
مُدَلِّسًا أَوْ لَا.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ، حَمَلْنَا الرِّوَايَةَ عَلَى الْاِتِّصَالِ وَالسَّمَاعِ.
وَإِنْ كَانَ مُدَلِّسًا، فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا يُحْمَلُ عَلَى السَّمَاعِ
حَتَّى يُبَيَّنَ (٣) الرَّاوي ذَلِكَ. وَمَا لَمْ يُبَيَّنْ (٤) فَهُوَ
كَالْمُنْقَطِعِ فَلَا يُقْبَلُ.

وَهَذَا جَارٍ عَلَى الْقِيَاسِ.

إِلَّا أَنَّ الْجَرِي (٥) عَلَيْهِ فِي تَصَرُّفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ
وَتَخْرِيجَاتِهِمْ (٦) صَعْبٌ عَسِيرٌ، يُوجِبُ اطِّرَاحَ كَثِيرٍ مِنْ

(١) انظر ردّ مُسْلِمٍ فِي مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ، ٦ بَابُ صَحَّةِ الْاِحْتِجَاجِ بِالْحَدِيثِ
الْمُعَنْعَنِ، ج ١ ص ٢٩ .

(٢) ل س ب: أَوْ اِكْتَفِينَا.

(٣) س: يَتَبَيَّنُ.

ب: بَيْنَ.

(٤) س: يَتَبَيَّنُ.

(٥) ب: التَّجْرِي.

(٦) س: وَبِحُرُكَاتِهِمْ. وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

الأحاديث التي صحَّحوها، إذ^(١) يَتَعَذَّرُ علينا إثباتُ
سَمَاعِ المُدَلِّس^(٢) فيها من شيخه.

اللهمَّ إِلَّا أن يَدَّعِي مُدَّع: أَنَّ الأوَّلِينَ اطَّلَعُوا على
ذَلِكَ، ولم^(٣) نَطَّلِعْ نحن عليه، وفي ذَلِكَ نَظَر^(٤).

(١) س: أو. وهو تحريف.

(٢) ب: المدلسين.

(٣) س: وإن لم.

(٤) سقط من س: وفي ذَلِكَ نظر.

في هامش النسخة المَغْرِبِيَّة (غ) من مُقَدِّمَةِ ابن الصَّلَاح ص ١٥٦ كلام
ابن دَقِيقِ العَيْد مع بعض التصرُّف، وهو: (قال الشيخ تَقِي الدِّين: إذا كان
الرَّوَاي غير مُدَلِّس حملنا الرُّوَايَةَ على الاتِّصال... كالمُنْقَطِع فلا يقبل، وهذا
جارٍ على كثير من الأحاديث التي صحَّحوها، إذ يتعذر علينا إثبات سَمَاع...
اطَّلَعُوا على ذَلِكَ وإن لم يطلع عليه).

وورد في فَتْحِ المُغِيثِ لِلسَّخَاوِيِّ ج ١ ص ١٧٦ نصُّ كلام ابن دَقِيقِ
العَيْد من قوله: (وهذا جارٍ على القياس... إلى قوله: وفي ذَلِكَ نظر).

قال أبو بَكْر الشَّافِعِيُّ الصَّيْرَفِيُّ: كل من عُلِمَ له سَمَاعٌ من إنسان
فَحَدَّثَ عنه، فهو على السَّمَاعِ، حتَّى يُعْلَمَ أنه لم يسمع منه ما حكاه، وكل
من عُلِمَ له لقاء إنسان فَحَدَّثَ عنه، فحكمُهُ هذا الحكم.

قال ابن الصَّلَاح: وإنما قال هذا فيمن لم يظهر تَدْلِيلُسه، ومن الحُجَّةِ في
ذَلِكَ وفي سائر الباب: أنه لو لم يكن قد سمعه منه لكان بإطلاقه الرواية عنه
من غير ذِكْرِ الواسطة بينه وبينه مُدَلِّسًا. والظَّاهِرُ السلامة من وَصْمَةِ
التَّدْلِيلِيس، والكلام فيمن لم يُعرف بالتَّدْلِيلِيس.

مُقَدِّمَةُ ابن الصَّلَاح ص ١٥٦ وَفَتْحِ المُغِيثِ لِلسَّخَاوِيِّ ج ١ ص ١٥٥ - ◀

[اللفظ] السابع عشر: التَّدْلِيسُ

وهو أن يروي الرَّاوي حَدِيثاً عن من لم يسمعه منه (١).

فإن كانت صيغة روايته تقتضي سَماعه منه نصّاً، فهذا كَذِبٌ، لا يُسمّى بالتَّدْلِيسِ، وإن لم يقتضِ (٢) ذلك نصّاً، كما كان المتقدمون يقولون: فلان عن فلان، ولا يقولون: أَخْبَرَنَا ولا حَدَّثَنَا.

وكذلك إذا قال: قال فلان، أو روى (٣) فلان، أو غيرهما من الألفاظ التي لا تُصرِّحُ باللقاء، فهذا هو التَّدْلِيسُ (٤).

➡ ١٥٦ . ونقل السَّخَاوِيُّ بعد ذلك عبارة الحَاكِم وهي: الأحاديث المُعْتَنَة التي ليس فيها تَدْلِيسٌ مُتَّصِلَةٌ بإجماع أئمة النقل، وعبارة الخطيب وابن عبد البر وغيرهم.

وتقدم آنفاً في هامش الحديث المُعْتَن أنه من قبيل الإسناد المُتَّصِل.

(١) سقطت من ب: منه.

(٢) م: فأن لم يقتضِ. والتحريف ظاهر.

(٣) ب: روي فلان أو غيرها.

(٤) التَّدْلِيس ثلاثة أقسام، هي:

الأول: تَدْلِيسُ الإسناد: وهو أن يروي عَمَّن لقيه ما لم يسمعه منه ➡

.....

➡ موهماً أنه سمعه منه، أو عمّن عاصره ولم يلقه موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه، ثم قد يكون بينهما واحدٌ وقد يكون أكثر. ومن شأنه أن لا يقول في ذلك: أَخْبَرَنَا فُلَانٌ وَلَا حَدَّثَنَا وما أشبههما، وإنما يقول: قال فُلَان، أو عن فُلَان ونحو ذلك.

وهذا القسم مكروه جداً ذمّه أكثر العلماء.

واختلفوا في قبول رواية من عُرف بهذا التذليس، فجعله فريق من أهل الحديث والفقهاء مجروحاً مردود الرواية، بيّن السماع أو لم يبيّن. والصحيح التفصيل، وأن ما رواه المُدلس بلفظ محتمل، لم يبين فيه السماع والاتصال، حكمه حكم المُرسَل وأنواعه.

وما رواه بلفظ مبين للاتصال نحو: سمعتُ وحَدَّثنا وأخبرنا، فهو مقبول محتج به.

الثاني: تذليس الشيوخ: وهو أن يروي شيخ حديثاً سمعه منه، فيسميه أو يُكنيه، أو ينسبه أو يصفه بما لا يُعرف به، كي لا يُعرف. وكراهة هذا القسم أخف من الأول، وسببها: تضييع للمروي عنه، وتوغير لطريق معرفته، على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته، ويختلف الحال في كراهة ذلك بحسب الغرض الحامل عليه، فقد يحمله على ذلك: كونُ شيخه الذي غيرَ سمته غيرَ ثقة، أو كونه متأخر الوفاة قد شاركه في السماع منه جماعةٌ دونه، أو كونه أصغر سناً من الراوي عنه، أو كونه كثير الرواية عنه، فلا يُحبُّ الإكثار من ذكر شخص واحد على صورة واحدة. ويسمح الخطيب وغيره بهذا.

وهذه لقسان ذكرهما ابن الصلاح في مُقدّمته ص ١٦٥ .

الثالث: تذليس التسوية: ولم يذكره ابن الصلاح، وصورته: أن يروي حديثاً عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة، فيأتي المُدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول، فيسقط الضعيف الذي في ➡

وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ أَغْرَاضٌ:

بَعْضُهَا مَذْمُومٌ قَادِحٌ فَيَمْنُ فَعَلَهُ لَذَلِكَ الْغَرَضُ عَالِماً
بِهِ، وَهُوَ أَنْ يَتْرَكَ ذِكْرَ الرَّاَوِي، لِأَنَّهُ لَوْ صَرَّحَ بِهِ لَعُرِفَ

➔ السَّنَدُ، وَيَجْعَلُ الْحَدِيثَ عَنْ شَيْخِهِ الثَّقَّةَ عَنْ الثَّقَّةِ الثَّانِي بَلْفِظٍ مُحْتَمَلٍ،
فَيَسْتَوِي الْإِسْنَادُ كُلَّهُ ثِقَاتٌ.

وَهَذَا شَرُّ أَقْسَامِ التَّدْلِيلِ، لِأَنَّ الثَّقَّةَ الْأَوَّلَ قَدْ لَا يَكُونُ مَعْرُوفاً
بِالتَّدْلِيلِ، وَيَجِدُهُ الْوَاقِفُ عَلَى السَّنَدِ كَذَلِكَ بَعْدَ التَّسْوِيَةِ قَدْ رَوَاهُ عَنْ ثِقَّةٍ
آخَرَ، فَيَحْكُمُ لَهُ بِالصَّحَّةِ، وَفِي هَذَا غُرُورٌ شَدِيدٌ.

شرح التَّنْبِيْهِ والتَّذْكِرَةِ ج ١ ص ١٩٠ .

وَنَظَرَ التَّدْلِيلُ إِضَافَةً إِلَى الْمَصْدَرَيْنِ السَّابِقَيْنِ فِي:

الْمَنْهَلُ الرَّوِّيُّ ص ٧٢ وَالْمَوْقِفَةُ ص ٤٧ وَالنُّكْتُ ج ٢ ص ٦١٤ وَمَخَاسِنُ الْأَصْطِلَاحِ ص ١٦٧
وَالْتَفْيِيدُ وَالْإِيضَاحُ ص ٩٥ وَالشُّذُوذُ الْفَيَّاحُ ج ١ ص ١٧٣ وَالْمُقْنَعُ ج ١ ص ١٥٤ وَالْخُلَاصَةُ ص ٧٤
وَفَتْحُ الْبَاقِي ج ١ ص ١٧٩ وَالتَّغْرِيبُ وَتَدْرِيبُ الرَّاَوِي عَلَيْهِ ج ١ ص ٢٢٣ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ
ج ١ ص ١٦٩ وَاخْتِصَارُ عُلُومِ الْحَدِيثِ وَعَلَيْهِ الْبَاعِثُ الْحَثِيثُ ص ٥٣ وَنُزْهَةُ النَّظَرِ ص ٤٥ وَعَلَيَّ
الْقَارِي عَلَى شَرْحِ نُجْبَةِ الْفِكْرِ ص ١١٥ وَالْبَوَاقِيَّتُ وَالذَّرَرُ ج ٢ ص ١٠ وَلَقَطُ الذَّرَرِ ص ٧٦
وَالزُّرْقَانِيُّ عَلَى الْبَيْقُورِيَّةِ ص ٥٩ وَجَامِعُ التَّحْصِيلِ فِي أَحْكَامِ الْمَرَايِلِ ص ١١٠ وَتَنْقِيحُ الْأَنْظَارِ
وَشَرْحُهُ تَوْضِيحُ الْأَفْكَارِ ج ١ ص ٣٤٦ .

فِي هَامِشٍ (غ) النُّسخَةُ الْمَغْرِبِيَّةُ مِنْ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ١٦٦: (قَالَ
الشَّيْخُ - وَيَقْصِدُ ابْنَ دَقِيقِ الْعِيدِ -: مَتَى قَالَ - أَيُّ: الرَّاَوِي - صِيغَةُ
تَقْتَضِي سَمَاعِهِ مِنْهُ، فَهُوَ كَذِبٌ وَلَيْسَ تَدْلِيلِيًّا).

وَفِي شَرْحِ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذْكِرَةِ ج ١ ص ١٨٠: (التَّدْلِيلُ أَنْ يُحَدِّثَ الرَّجُلُ
عَنْ الرَّجُلِ بِمَا لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ بَلْفِظٍ لَا يَقْتَضِي تَصْرِيحاً بِالسَّمَاعِ وَإِلَّا لَكَانَ
كَذِباً)، قَالَ الْعِرَاقِيُّ تَعْقِيْباً عَلَى كَلَامِ أَوْرَدَهُ لَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ.
وَانْظُرْ: نُزْهَةُ النَّظَرِ وَعَلَيْهَا حَاشِيَةُ لَقَطِ الذَّرَرِ ص ٧٧ .

ضعفه^(١)، ولم يُقبل حديثه.

وإنما قلنا: إنه قاذح؛ لما فيه من عدم النصح، وترويج الباطل.

وأكثر مقصود المتأخرين في التَّدْلِيس، طَلَبُ^(٢) العُلُوِّ، أو إيهام كثرة المشايخ^(٣). كما إذا روى عن شيخ^(٤) باسمه المشهور، ثُمَّ نَسَبَهُ مَرَّةً أُخْرَى إِلَى جَدِّ^(٥)

(١) س: صفته. وهو تحريف.

(٢) ب: طلبو.

(٣) نقلت هذه العبارات في هامش النسخة المَغْرِبِيَّة (غ) من مُقَدِّمَةِ ابن الصَّلَاح وهي: (قال الشيخ - ويقصد ابن دَقِيقِ الْعِيد -: بعض هذه الأغراض مذموم قاذح... لو صرح به لعلم ضعفه... إلى قوله: كثرة المشايخ. وقال بعدها:

وهذه أمثلة ذكرها الشيخ فاختصر عن نقلها. ثم قال بعد ذلك: فهذا كله إذا كان تَدْلِيساً في نفس الأمر فليس بكذب، وإنما المقصود منه الإغراب).

مُقَدِّمَةِ ابن الصَّلَاح ص ١٧٢ الهامش.

وقول ابن دَقِيقِ الْعِيد: (أكثر مقصود المتأخرين في التَّدْلِيس طلب العلو)، نقله عنه السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمُغِيث ج ١ ص ١٧٤ بتصرف في العبارة.

(٤) في هامش ل: شخص ح (أي: في نسخة)، لتكون بدلاً من (شيخ).

وفي س: شخص.

(٥) سقط من س: جد له أعلى، ثم ذكره مرة أُخْرَى بكنيته، ثم نسبته مرة أُخْرَى.

له أعلى، ثم ذكره مَرَّةً أُخْرَى بِكُنْيَتِهِ، ثُمَّ نَسَبَهُ مَرَّةً أُخْرَى إِلَى مَوْضِعٍ لَا تَشْتَهَرُ^(١) نِسْبَتُهُ إِلَيْهِ، أَوْ ذَكَرَ لَفْظاً مُشْتَرِكاً يَنْطَلِقُ فِي الْمَشْهُورِ عَلَى غَيْرِ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَرَادَهُ، كَمَا إِذَا قَالَ: حَدَّثَنِي فُلَانٌ بِالْعِرَاقِ، وَيُرِيدُ^(٢) مَوْضِعاً بِإِخْمِيمٍ. أَوْ حَدَّثَنِي بَزْبِيدٌ، وَيُرِيدُ مَوْضِعاً بِقُوصٍ. أَوْ بِحَلَبٍ، وَيُرِيدُ مَوْضِعاً مُتَّصِلاً بِالْقَاهِرَةِ. أَوْ بِهَا وَرَاءَ النَّهْرِ، وَيُرِيدُ: أَنَّهُ انْتَقَلَ مِنْ أَحَدِ جَانِبَيْ بَغْدَادَ إِلَى الْآخَرِ، وَالنَّهْرُ دِجْلَةُ.

فَهَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ صَحِيحاً فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَلَيْسَ بِكَذِبٍ^(٣)، إِنَّمَا الْمَقْصُودُ مِنْهُ الْإِغْرَابُ.

(١) ل: يشتهر.

(٢) س: وهو يريد.

(٣) هَذِهِ الْعِبَارَاتُ: مِنْ قَوْلِهِ (إِذَا رَوَى عَنْ شَيْخٍ بِاسْمِهِ الْمَشْهُورِ... إِلَى قَوْلِهِ: فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَلَيْسَ بِكَذِبٍ)، وَرَدَّتْ بِمَعْنَاهَا، وَبَعْضُهَا بِنَصِّهَا فِي: فَتَحُ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ١ ص ١٨٤ بَلَا عَزْوٍ، وَتَدْرِيبِ الرَّائِي ج ١ ص ٢٣١. وَأَشَارَ السُّيُوطِيُّ فِيهِ إِلَى الْاِفْتِرَاحِ لِابْنِ دَقِيقِ الْعَيْدِ، وَأَشَارَ الْمُنَاوِيُّ إِلَى الْاِفْتِرَاحِ أَيْضاً فِي التَّوَقِّفِ وَالذَّرَرِ ج ٢ ص ١٩. وَانْظُرْ أَيْضاً: إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ لِلْأَمِيدِيِّ ج ٢ ص ٨١ وَجَمْعُ الْجَوَامِعِ لِابْنِ الشُّبْكِيِّ بِحَاشِيَةِ الْبَتَّانِيِّ ج ٢ ص ١٦٥.

الْعِرَاقُ: الْمَشْهُورُ هُوَ مَا بَيْنَ حَدِيثَةِ الْمُؤَصِّلِ إِلَى عِبَادَانَ طَوِلاً، وَمَا بَيْنَ عَذِيبِ الْقَادِسِيَّةِ إِلَى حُلُوفَانِ عَرَضاً.



وقد يكون التَّذْلِيْسُ خَفِيًّا جَدًّا، ولذلك مثالان:
أحدهما: أنهم اختلفوا في سَمَاعِ الحَسَنِ من أَبِي هُرَيْرَةَ.
فَوَرَدَ في بعض الروايات عن الحَسَنِ: حَدَّثَنَا أَبُو (١)
هُرَيْرَةَ، فَقِيلَ: إِنَّهُ أَرَادَ (٢) حَدَّثَ أَهْلَ بَلَدِنَا (٣).

➔ والعِرَاقُ أَيْضاً: مَحَلَّةٌ كَبِيرَةٌ عَظِيمَةٌ بِمَدِينَةِ إِخْمِيمٍ بِمِصْرَ.

مَرَاوِدُ الاطَّلَاعِ ج ٢ ص ٩٢٦ وَمُعْجَمُ البُلْدَانِ ج ٤ ص ٩٣ .

إِخْمِيمٌ: بَلَدٌ بِصَعِيدِ مِصْرَ عَلَى شَاطِئِ النِّيلِ، فِيهِ عَجَائِبُ كَثِيرَةٌ.

مَرَاوِدُ الاطَّلَاعِ ج ١ ص ٤٣ وَمُعْجَمُ البُلْدَانِ ج ١ ص ١٢٣ .

زَيْبِدٌ: مَدِينَةٌ مَشْهُورَةٌ بِالْيَمَنِ، بِأَزَائِهَا سَاحِلٌ غَلَفِيَّةٌ وَسَاحِلُ الْمَنْدَبِ.

مَرَاوِدُ الاطَّلَاعِ ج ٢ ص ٦٥٨ وَمُعْجَمُ البُلْدَانِ ج ٣ ص ١٣١ .

قُوصٌ: مَدِينَةٌ كَبِيرَةٌ عَظِيمَةٌ وَاسِعَةٌ هِيَ قَصَبَةُ صَعِيدِ مِصْرَ، بَيْنَهَا وَبَيْنَ
الْفُسْطَاطِ اثْنَا عَشَرَ يَوْمًا، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ قِفْطٍ قَرَسَخٌ.

مَرَاوِدُ الاطَّلَاعِ ج ٣ ص ١١٣٣ وَمُعْجَمُ البُلْدَانِ ج ٤ ص ٤١٣ .

حَلَبٌ: مَدِينَةٌ مَشْهُورَةٌ بِالشَّامِ، وَاسِعَةٌ كَثِيرَةُ الْخَيْرَاتِ، طَيِّبَةُ الْهَوَاءِ،
وَهِيَ قَصَبَةُ جُنْدٍ قِنْسَرِينَ.

مَرَاوِدُ الاطَّلَاعِ ج ١ ص ٤١٧ وَمُعْجَمُ البُلْدَانِ ج ٢ ص ٢٨٢ .

وَحَلَبٌ أَيْضاً: مَحَلَّةٌ كَبِيرَةٌ فِي شَارِعِ الْقَاهِرَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفُسْطَاطِ.

مُعْجَمُ البُلْدَانِ ج ٢ ص ٢٩٠ .

(١) سَقَطَ مِنْ س: حَدَّثَنَا أَبُو.

(٢) ل: أَرَادَ أَنَّهُ حَدَّثَ.

م: بَلَدُهُ.

(٣) س: بَلَدُهُ.

وهذا إن لم يَقُمْ^(١) دليلٌ قاطعٌ على أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة لم يَجُزْ أن يُصَارَ إليه.

الثاني: قول أبي إسحاق: ليس أبو عُبَيْدَةَ ذَكَرَهُ، وَلَكِنْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ^(٢) عَنْ الْأَسْوَدِ^(٣) عَنْ أَبِيهِ، فَظَاهِرُهُ: أَنَّ الْمُرَادَ سَمَاعَهُ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ؛ لَعُدُولِهِ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ. فَقِيلَ: إِنَّهُ تَدْلِيلٌ^(٤)، كَمَا لَوْ قَالَ ابْتِدَاءً: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ، وَلَمْ يَقُلْ قَبْلَهُ: لَيْسَ أَبُو عُبَيْدَةَ ذَكَرَهُ.

وَلِلتَّدْلِيلِ^(٥) مَفْسَدَةٌ، وَفِيهِ مَصْلَحَةٌ^(٦).

أَمَّا مَفْسَدَتُهُ: فَإِنَّهُ قَدْ يَخْفَى، وَيَصِيرُ الرَّاويُّ مَجْهُولًا، فَيَسْقُطُ الْعَمَلُ بِالْحَدِيثِ؛ لَكُونَ الرَّاويِّ مَجْهُولًا عِنْدَ السَّامِعِ مَعَ كَوْنِهِ عَدْلًا مَعْرُوفًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. وَهَذِهِ جِنَايَةٌ

(١) ب: يفهم.

(٢) سقط من س: بن الأسود.

(٣) سقط من ب: عن الأسود.

(٤) س: (ليس). فسقط (تد).

(٥) ب: والتدليس.

(٦) سقطت من ب: مصلحة.

عُظْمَى وَمَفْسَدَةٌ كَبْرَى.

وَأَمَّا (١) مصلحته: فامتحان الأذهان في استخراج التَّدْلِيسَات، وإلقاء ذلك إلى من يُرادُّ اختبارُ حفظه ومعرفته بالرجال.

ووراء ذلك مفسدةٌ أُخرى يُراعيها أربابُ الصَّلاح والقلوب، وهو ما في التَّدْلِيس من التزيُّن. وقد تنبَّه لذلك ياقوتةُ العلماءِ المُعَافَى بنِ عِمْرَانَ المَوْصِلِيِّ، وكان من أكابر العلماء والصُّلحاء (٢).

(١) ب: فاما.

(٢) في هامش النسخة المَغْرِبِيَّة (غ) من مُقَدِّمَةِ ابنِ الصَّلاح مع خلاف يسير أدوته فيما يأتي: (قال الشيخ - ويريد تَقْيِي الدُّيْن بن دَقِيق العِيد -: قد يكون التَّدْلِيس خفياً جداً... ولهذا إن لم يكن دليل قاطع... ولكن عبد العَزِيز أو عبد الرَّحْمَن بن الأسود عن أبيه، فظاهره... كما لو ابتدأ بذكر عبد الرَّحْمَن... فإنه يُخْفَى... فأما مصلحته... وتنبه لذلك... العلماء والصُّلحاء).

مُقَدِّمَةُ ابنِ الصَّلاح ص ١٦٧ بالهامش.

وفي نقله: (ولكن عبد العَزِيز أو عبد الرَّحْمَن) تحريف، لأن الثابت في الحديث هو عبد الرَّحْمَن كما بيَّناه.

ونقل ابن رُشِيد في مِلء العَيْبَةِ ج ٥ ص ٣٢٢ النص من قوله: (وللتَّدْلِيس مفسدة... إلى قوله: العلماء والصُّلحاء). وفيه: فأما مصلحته، وتنبه لذلك.

وذكر ابن المُلقِّن في المُقْنَع ج ١ ص ١٥٩-١٦٣ كلام الاقْتِرَاح من ◀

.

➔ قوله: (فهذا كله إذا كن صحيحاً... العلماء والصلحاء) . مع اختلاف يسير هو: (... عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه... بعدوله عن أبي عبيدة...).

ونقل العِراقي في شرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ ج ٢ ص ٢٦ والسَّخَاوِيُّ في فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٢ ص ١٩ والسُّيُوطِيُّ في تَدْرِيبِ الرَّاوي ج ٢ ص ٩ قول ابن دَقِيقِ العِيد: (وهذا إذا لم يَقم دليل... لم يَجز أن يَصار إليه).

ونقل السَّخَاوِيُّ في فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ١ ص ١٨١ بتصرُّف يسير، قول ابن دَقِيقِ العِيد في بيان المصلحة في تَدْلِيسِ الشَّيْخِ الثَّقَّة.

وانظر مَحَاسِنِ الاَصْلَاحِ ص ١٧١ .

وقال ابن حَجَر في النُّكْت ج ٢ ص ٦٢٧: (وما أَحَسَّن ما قال ابن دَقِيقِ العِيد: إن في تَدْلِيسِ الثَّقَّة مصلحة...)، فأورد المصلحة والمفسدة الأولى، متصرِّفاً ببعض ألفاظها.

ثم عَقَّب ابنُ حَجَر في النُّكْت ج ٢ ص ٦٢٨ على قول ابن دَقِيقِ العِيد بقوله: (قلْتُ: وقد نازعته في كونه يصير مجهولاً عند الجميع، لكن من مفسدته أن يوافق ما يُدَلَّس به شهرة راوٍ ضعيفٍ يمكن ذلك الراوي الأخذ عنه، فيصير الحديث من أجل ذلك ضعيفاً وهو في نفس الأمر صحيح، وعكس هذا في حق من يُدَلَّس الضعيف، ليخفي أمره، فينتقل عن رتبة من يُرَدَّ خبره مطلقاً إلى رتبة من يتوقف فيه، فإن صادف شهرة راوٍ ثَقَّة يمكن ذلك الراوي الأخذ عنه فمفسدته أشد، كما وقع لَعَطِيَّة العَوْفِيِّ في تَكْنِيته مُحَمَّد بن السائب الكَلْبِيِّ أبا سَعِيد، فكان إذا حدث عنه يقول: حدثني أبو سَعِيد، فيوهم أنه أبو سَعِيد الخُدْرِيُّ الصَّحَابِيُّ رضي الله عنه، لأن عَطِيَّة كان لقيه ورؤى عنه. ولهذا أشد ما بلغنا من مفسدة تَدْلِيسِ الشيوخ).

ونقله الصَّنْعَانِيُّ في تَوْضِيحِ الأفكار ج ١ ص ٣٧٢ عن ابن حَجَر.

وذكر السَّخَاوِيُّ في فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ١ ص ١٨٠ المفسدة التي يراعيها ➔

.

➔ أرباب الصَّلاح... إلخ بتصرف يسير، ولم يذكر معها ابن دَقِيق العِيد، لَكِنْ ذكر تنبُّه ياقوثة العلماء المُعافَى بن عِمْران.

الحَسَن بن يَسَار البَصْرِيّ، مَوْلَى الأنصار، ولد لستين بَقِيتا من خِلافة عُمَر، ونشأ بوادي القُرَى، سَيِّد التَّابِعِينَ في زمانه بالبَصْرَة، رَأَى عَلِيّاً وَطَلْحَةَ وَعَائِشَةَ، رَوَى عن خَلْقٍ من الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ. قال ابن سَعْد: كان جَامِعاً عالماً رفيعاً فقيهاً ثِقَةً مأموناً عابداً ناسكاً كثير العلم فصيحاً جميلاً وَسِيماً. مات سنة ١١٠ هـ.

تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٢٦٣ وميزان الاعتدال ج ١ ص ٥٢٧ وتَذَكُّرة الحُفَظ ج ١ ص ٧١ ومشاهير علماء الأمصار ص ٨٨ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَان ج ٢ ص ٦٩ والطَّبَقَاتُ الكَبْرَى لابن سَعْد (دار صادر) ج ٧ ص ١٥٦ .

والذي عليه العمل أن الحَسَن لم يسمع من أَبِي هُرَيْرَةَ شَيْئاً، ولم يَرَهُ. والقول بسَماعه منه ضعيف، ذكره العِرَاقِيّ في شرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ ج ٢ ص ٢٦ . وانظر: السَّخَاوِيّ في فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٢ ص ١٨ .

وفي تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٢٦٧: (قال شُعْبَة: قلت لِيُوْنُس بن عُبَيْد: سمع الحَسَن من أَبِي هُرَيْرَةَ؟ قال: ما رآه قَطُّ، وكذا قال ابن المَدِينِيّ وأبو حَاتِم وأبو زُرْعَة، زاد: ولم يَرَهُ، قيل له: فمن قال: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، قال: يخطئ. قال ابن أبي حَاتِم: سمعتُ أَبِي يقول - وذكر حَدِيثاً حَدَّثَهُ مُسْلِم بن إبراهيم قال: ثنا رَبِيعَة بن كُثُوم، قال: سمعتُ الحَسَن يقول: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ - قال أَبِي: لم يعمل رَبِيعَة شَيْئاً، لم يسمع الحَسَن من أَبِي هُرَيْرَةَ شَيْئاً، قلت لأبي: إن سالماً الخياط رَوَى عن الحَسَن قال: سمعتُ أبا هُرَيْرَةَ، قال: هذا مما يبين ضعف سالم).

وقول (أبي إسحاق... إلى قوله: عن أبيه)، وَرَكَدَ في:

صحيح البُخَارِيّ في: ٤ كتاب الوضوء، ٢١ باب لا يُسْتَنْجَى بِرَوْث، رقم ١٥٦ . / فَتْحُ البَارِي ج ١ ص ٢٥٦ ونصّه: ➔

.....

➡ (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: لَيْسَ أَبُو عُبَيْدَةَ ذَكَرَهُ، وَلَكِنْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسودَ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ الْغَائِطَ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ، وَالتَّمَسْتُ الثَّلَاثَ فَلَمْ أَجِدْهُ، فَأَخَذْتُ رَوْثَةً فَأَتَيْتُهَا بِهَا، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ، وَقَالَ: هَذَا رِكْسٌ.

وقال إبراهيم بن يونس عن أبيه عن أبي إسحاق: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ).
وُسِّنَ النَّسَائِيُّ فِي: كِتَابِ الطَّهَارَةِ، الرَّخْصَةِ فِي الْإِسْطَابَةِ بِحَجَرَيْنِ، ج ١ ص ٣٩، وفيه: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ... وَسَاقَ سِنْدَ الْبُخَارِيِّ بَلْفَظَهُ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ فِي الْمَتْنِ.

وُسِّنَ ابْنُ مَاجَهَ فِي: ١ كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَوُسِّنَهَا، ١٦ بَابِ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْحِجَارَةِ وَالنَّهْيِ عَنِ الرَّوْثِ وَالرَّمَّةِ، رَقْم ٣١٤، ج ١ ص ١١٤، وفيه:
حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ، ثنا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنْ زُهَيْرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: لَيْسَ أَبُو عُبَيْدَةَ ذَكَرَهُ، وَلَكِنْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسودَ، عَنْ الْأَسودَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ... إلخ، وَذَكَرَ مَتْنَ الْحَدِيثِ بَلْفَظٍ آخَرَ.

وَمُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ج ١ ص ٤١٨ بِنَحْوِ لَفْظِ الْبُخَارِيِّ.
وَالْمُعْجَمُ الْكَبِيرُ لِلطَّبْرَانِيِّ ج ١٠ ص ٧٤، رَقْم ٩٩٥٣ بَلْفَظٍ مُقَارِبٍ لِلْفَظِ الْبُخَارِيِّ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي ج ١ ص ٢٥٧: (وَإِنَّمَا عَدَلَ أَبُو إِسْحَاقَ عَنِ الرَّوْثَةِ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ إِلَى الرَّوْثَةِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - مَعَ أَنَّ رِوَايَةَ أَبِي عُبَيْدَةَ أَعْلَى لَهُ - لَكُونِ أَبِي عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ عَلَى الصَّحِيحِ، فَتَكُونُ مُنْقَطِعَةً، بِخِلَافِ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَإِنَّهَا مُوَصُولَةٌ.

وَرِوَايَةُ أَبِي إِسْحَاقَ لِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ الثَّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ عَنْ أَبِي ➡

.

➡ إسحاق. فمراد أبي إسحاق هنا بقوله: (ليس أبو عُبَيْدَةَ ذكره) أي: لست أرويه الآن عن أبي عُبَيْدَةَ، وإنما أرويه عن عبد الرحمن).

وقال في ص ٢٥٨: (وقوله: «وقال إبراهيم بن يُوسُف عن أبيه» يعني يُوسُف بن إسحاق بن أبي إسحاق السَّيِّعِي «عن أبي إسحاق» وهو جَدُّه قال: «حدَّثني عبد الرحمن» يعني ابن الأسود بن يَزِيد بالاسناد المذكور أولاً).

وأراد البُخَارِيُّ بهذا التعليق الرَّدَّ على من زعم أن أبا إسحاق دَلَّسَ هذا الخبر، كما حكى ذَلِكَ عن سُلَيْمَانَ الشَّاذُكُونِيِّ حيث قال: لم يسمع في التَّدْلِيس بأخفى من هذا. قال: ليس أبو عُبَيْدَةَ ذكره ولكن عبد الرحمن، ولم يقل: ذكره لي، انتهى. وقد استدل الإسماعيلي أيضاً على صحة سماع أبي إسحاق لهذا الحديث من عبد الرحمن بكون يَحْيَى القَطَّان رواه عن زُهَيْر، فقال بعد أن أخرجه من طريقه: والقَطَّان لا يرضى أن يأخذ عن زُهَيْر ما ليس بسماع لأبي إسحاق، وكأنه عرف ذَلِكَ بالاستقراء من صنع القَطَّان، أو بالتصريح من قوله، فانزاحت عن هذه الطرق عِلَّة التَّدْلِيس).

أبو إسحاق السَّيِّعِي: عَمَرُو بن عبد الله بن عُبَيْد الكُوفِي، رَوَى عن عَلِيِّ والْبَرَاء بن عَازِب وجابر بن سَمُرَةَ والأسود بن يَزِيد النَّخَعِي وابنه عبد الرحمن بن الأسود وآخرين. ورَوَى عنه الثَّوْرِي وَفَتَادَةُ والأَعْمَشُ وزُهَيْر بن مُعَاوِيَةَ وغيرهم، وثَقَّهُ ابْنُ مَعِين والنَّسَائِي والعِجْلِي، وأبو حَاتِم. وقال ابن حِبَّان في كتاب الثَّقَات: كان مُدَلِّساً، وذكره في المُدَلِّسِينَ حُسَيْن الكَرَابِيسِي وأبو جَعْفَر الطَّبْرِي. مات سنة ١٢٦هـ، وقيل غيره، اختلط بآخره.

تهذيب التهذيب ج ٨ ص ٦٣ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٧٣ ومشاهير علماء الأمصار ص ١١١
وجامع التَّحْصِيل في أحكام المَرَايِيل ص ١٢٤ والجَرْح والتَّعْبِيل ج ٣ ق ١ ص ٢٤٢ وميزان
الاعتدال ج ٣ ص ٢٧٠ وحِلْيَةُ الأَوَّلِيَاء ج ٤ ص ٣٣٨ وإرشاد السَّارِي ج ١ ص ٢٤٢ والنُّبَاب في
تهذيب الأَسْأَاب ج ٢ ص ١٠٢ .



.....

➔ أبو عُبَيْدَةَ بن عبد الله بن مَسْعُودٍ، لم يَسْمَعْ من أبيه، ولا يُعرف اسمه.
سُئِلَ التِّرْمِذِيُّ في: كتاب الطهارة، ١٣ باب ما جاء في لاستنجاء بالحجرين، ج ١ ص ٣٠.
وقيل: اسمه عامِر.

إرشاد السَّارِي ج ١ ص ٢٤٣.

عبد الرَّحْمَنِ بن الأسود بن يَزِيد بن قَيْس النَّخَعِيِّ، أبو حَفْص. الفقيه،
أدرك عُمر، وَرَوَى عن أبيه وَعَمَّ أبيه عَلْقَمَةُ بن قَيْس وَعَائِشَةُ وَأَنَس
وغيرهم، وَرَوَى عنه أبو إِسْحَاق السَّبْعِيُّ وأبو إِسْحَاق الشَّيْبَانِيُّ والأَعْمَش
وغيرهم، وَثَقَّهُ ابْنُ مَعِينٍ والنَّسَائِيُّ والعِجْلِيُّ وابن خِرَاش، وذكره ابن حِبَّان
في الثَّقَات. مات سنة ٩٩هـ.

تهذيب التهذيب ج ٦ ص ١٤٠ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٤٧٣ ومشاهير علماء الأمصار ص ١٠٢
وتهذيب لکمال ج ٤ ص ٣٧٢ رقم ٣٧٤٦.

الأسود بن يَزِيد بن قَيْس النَّخَعِيِّ، أبو عَمْرٍو، رَوَى عن أبي بَكْرٍ وَعُمَر
وعَلِيٍّ وابن مَسْعُودٍ وغيرهم، وَرَوَى عنه ابنه عبد الرَّحْمَنِ وأخوه عبد الرَّحْمَنِ
وابن اخته إبراهيم بن يَزِيد النَّخَعِيِّ، وأبو إِسْحَاق السَّبْعِيُّ وغيرهم، وَثَقَّهُ
أَحْمَدُ وَيَحْيَى وابن سَعْدٍ والعِجْلِيُّ. توفي بالكُوفَةِ سنة ٧٥هـ.

تهذيب لتهذيب ج ١ ص ٣٤٢ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٧٧ ومشاهير علماء الأمصار ص ١٠٠.

المُعَافَى بن عُمَرَان المَوْصِلِيُّ الأَزْدِيُّ الفَهْمِيُّ، أبو مَسْعُودٍ، الفقيه
الزاهد، رَوَى عن الثَّوْرِيِّ والأَوْزَاعِيِّ وَحَرِيز بن عُثْمَانَ وغيرهم، وَرَوَى عنه
بَقِيَّةُ وَمُوسَى بن أَغْيَنٍ وابن المُبَارَكِ وَبِشْر الحَافِي، وكان فاضلاً عالماً
شَرِيفاً كريماً عاقلاً، وَثَقَّهُ ابْنُ مَعِينٍ وأبو حَاتِمٍ والعِجْلِيُّ وابن خِرَاش وابن
سَعْدٍ وَوَكَيْع، وقال ابن حِبَّان: من العُبَّاد المتقشفين وأهل الفضل في الدِّين،
وكان الثَّوْرِيُّ يسميه الياقوت. مات سنة ١٨٥هـ.

تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ١٩٩ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٥٨ ومشاهير علماء الأمصار
ص ١٨٦ وميزان الاعتدال ج ٤ ص ١٣٤ وتهذيب لکمال ج ٧ ص ١٤٦ رقم ٦٦٣٤.

[اللفظ] الثامن عشر: الْمُضْطَرِبُ^(١)

وهو ما رُوِيَ من^(٢) وجوه مختلفة.

وهو أحد أسباب التعليل عندهم، وموجبات الضَّعْفِ^(٣) للحديث^(٤).

(١) م: المظطرب. وهو خطأ.

(٢) أشار المصحح في هامش ل (على) وكتب معها ح أي في نسخة، وإلى جانبها صح.

ووضع المصحح فوق (من) في نسخة م: (عن) وكتب معها ح.

س: عن.

ب: على.

(٣) م: الضعيف.

ب: ومن موجبات الضعف.

(٤) الْمُضْطَرِبُ من الحديث: هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر. مخالف له، وإنما نسميه مُضْطَرِباً إذا تساوت الروايتان. أما إذا ترجّحت إحداها بحيث لا تقاومها الأخرى، بأن يكون راوياً أحفظاً أو أكثر صحةً للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذٍ وصفُ الْمُضْطَرِبِ، ولا له حكمه.

ثم قد يقع الاضطراب في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد، وقد يقع ذلك من راوٍ واحد، وقد يقع بين رُوَاةٍ له جماعة.

والاضطراب موجبٌ ضعف الحديث، لإشعاره بأنه لم يُضْبَطْ، ثم مثل له....



وَالْأَمْرُ فِيهِ مَنْقَسِمٌ:

فإذا^(١) كان أَحَدُ الوجوهِ مَرْوِيًّا مِنْ^(٢) وَجْهِ ضَعِيفٍ،
وَالْآخَرُ مِنْ وَجْهِ قَوِيٍّ، فَلَا تَعْلِيلَ، وَالْعَمَلُ بِالْقَوِيِّ
مَتَعَيِّنٌ.

وإن^(٣) لم يكنْ كَذَلِكَ، فَإِنْ أُمِكنَ الْجَمْعُ بَيْنَ تِلْكَ
الْجُوهِ، بَحِثْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمُتَكَلِّمُ مُعَبِّرًا بِاللِّفْظَيْنِ
الْوَارِدَيْنِ عَنْ^(٤) مَعْنَى وَاحِدٍ فَلَا إِشْكَالَ أَيْضًا، مِثْلُ:

أَنْ يَكُونَ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ قَدْ قَالَ الرَّاوي: عَنْ رَجُلٍ،

➔ وَاَنْظُرْ لِمُضْطَرَبٍ أَيْضًا فِي:

الْمَهْلُ الرَّوِّيُّ ص ٥٢ وَالْمَوْقِفَةُ ص ٥١ وَالشَّدَا الْفَيَّاحُ ج ١ ص ٢١٢ وَالْمُقْنَعُ ج ١ ص ٢٢١
وَمَحَاسِنُ الْأَصْطِلَاحِ ص ٢٠٥ وَالتَّغْيِيدُ وَالْإِيضَاحُ ص ١٢٤ وَالنُّكْتُ ج ٢ ص ٧٧٢ وَشَرْحُ التَّبَصُّرَةِ
وَالْتَذَكُّرَةِ وَفَتْحُ الْبَاقِي ج ١ ص ٢٤٠ وَالْخُلَاصَةُ ص ٧٦ وَاخْتِصَارُ عُلُومِ الْحَدِيثِ وَالْبَاعِثُ الْحَدِيثُ
عَلَيْهِ ص ٧٢ وَلِتَقْرِيبِ وَتَدْرِيبِ الرَّاوي عَلَيْهِ ج ١ ص ٢٦٢ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ١ ص ٢٢١
وَنُزْهَةُ النَّظَرِ وَعَلَيْهَا لَفْظُ الدُّرَرِ ص ٩٣ وَعَلَيْهِ الْقَارِي عَلَى شَرْحِ نُحْبَةِ الْفِكَرِ ص ١٤٠ وَلِبَيَوَاقِيَّتِ
وَالدُّرَرِ ج ٢ ص ٩٥ وَالْأَجْهُورِيُّ عَلَى الرَّزَقَانِيِّ عَلَى الْبَيْهَقُونِيَّةِ ص ٧٢ وَتَنْفِيحُ الْأَنْظَارِ وَشَرْحُهُ
تَوْضِيحُ الْأَفْكَارِ ج ٢ ص ٣٤ .

(١) س ب: فإن.

(٢) م: عن. لَكِنْ وَضَعَ فَوْقَهَا (مَنْ).

(٣) ب: فان.

(٤) ب: علي.

وفي الوجه الآخر سمى رجلاً، فهذا يُمكن أن يكون ذلك المُسمّى هو ذلك المبهّم، فلا تعارض.

وإن لم يكن كذلك، بأن يُسمّى^(١) مثلاً الراوي باسم معيّن في رواية، ويُسمّى^(٢) آخر باسم آخر في رواية أخرى فهذا محلّ نظر^(٣)، إذ يتعارض فيه أمران:

أحدهما: أنه يجوز أن يكون الحديث عن الرجلين معاً. والثاني: أن يغلب على الظن أن الراوي واحد، اختلف فيه، فهنا لا يخلو^(٤) أن يكون الرجلان معاً ثقتين أو لا:

فإن كانا ثقتين، فهنا مقتضى مذاهب الفقهاء والأصوليين أن لا يضرّ هذا الاختلاف؛ لأنه إن كان الحديث عن هذا المعين فهو عدل، وإن كان عن الآخر فهو عدل، فكيفما انقلبنا، انقلبنا إلى^(٥) عدل، فلا

(١) س: سمى.

(٢) س: وسمى الآخر.

(٣) س: النظر.

(٤) س: لا يخلو إما أن.

(٥) س ب: فكيفما انقلبنا فإلى عدل.

يُضَرُّ هَذَا الْاِخْتِلَافُ.

وغيرهم قد^(١) يقول: إِنَّ الاضطرابَ في الحديث دليلٌ على عدم ضبطه في الجملة.

وهذا إنما يتَّوَجَّه: إذا كان لا دليل لنا على أنَّ الحديثَ عنهما جميعاً^(٢).

أَمَّا إِنْ دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ فَلَا اخْتِلَافَ، مِثْلُ: أَنْ يَرْوِيَ إِنْسَانٌ حَدِيثًا عَنْ رَجُلٍ تَارَةً^(٣)، وَيَرْوِيَ ذَلِكَ الْحَدِيثَ عَنْ آخَرَ تَارَةً أُخْرَى، ثُمَّ يَرْوِيهِ عَنْهُمَا مَعًا^(٤) فِي مَرَّةٍ ثَالِثَةٍ.

وَأَمَّا إِنْ كَانَ أَحَدُ الرَّاَوِيَيْنِ ضَعِيفًا، فَقَدْ تَرَدَّدَ الْحَالُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ عَنِ الْقَوِيِّ أَوْ عَنِ الضَّعِيفِ أَوْ عَنْهُمَا.

وَهُوَ عَلَى أَحَدِ هَذِهِ التَّقْدِيرَاتِ غَيْرُ حُجَّةٍ، وَهُوَ مَا إِذَا

(١) سقط من ب: قد.

(٢) س: جمعاً.

(٣) ب: إنسان عن رجل حديثاً.

س: (أن يروي إنسان حديثاً عن رجل تارة وعن رجل تارة لم يروه عنهما معاً في مرة ثالثة). وفي هذه العبارة سقط ظاهر.

(٤) سقطت من ب: معاً.

كان عن الضعيف. وهذا بشرط^(١): أن لا يكون الطريقان مختلفين، بل يكونان^(٢) عن رجل واحد، ومع ذلك فيجوز أن يكون قد رواه عنها جميعاً.

فمن يعتمد مجرد الجواز لا يلتفت إلى هذا التعليل، ولا يغفلن في جميع هذا عن طلب الترجيح عند الاختلاف، فإنَّ النَّظَرَ إِنَّمَا هو عند التساوي أو^(٣) التفاوت^(٤).

(١) س: شرط.

ب: الشرط.

(٢) س: يكونا.

(٣) س: و.

(٤) نقل كلام ابن دَقِيقِ الْعَيْدِ فِي الْمُضْطَرِبِّ، دون الإشارة إلى اسمه، على هامش (غ) النسخة المَغْرِبِيَّة من مُقَدِّمَةِ ابْن الصَّلَاح ص ٢٠٤ مع خلاف يسير أدونه فيما يأتي: (الأمر في الْمُضْطَرِبِّ منقسم: فإن كان أحد الوجوه مروياً... من وجه قوي فلا اضطراب والعمل بالقوي... ويسمى باسم آخر... فكيف ما انقلبنا فلإلى عدل... وغيرهم يقول... إن دل دليل فلا اختلاف... حَدِيثاً من رجل... عن آخر تارة ثم يرويه... غير حُجَّة وهذا بشرط... التساوي أو التفاوت).

لكن وضع بين (غير حُجَّة)، وبين (وهذا بشرط) ست نقاط..... وهذا دليل على ما سقط.

[اللفظ] التاسع عشر: المُدْرَج

وهو (١) أَلْفَاظٌ تَقَعُ (٢) مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ مُتَّصِلَةٌ بِلَفْظِ الرِّسُولِ ﷺ، وَيَكُونُ ظَاهِرُهَا أَنَّهَا مِنْ لَفْظِهِ، فَيَدُلُّ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا مِنْ لَفْظِ الرَّاوي (٣).

وَكثِيرًا مَا يَسْتَدِلُّونَ عَلَى ذَلِكَ، بِأَنْ يَرِدَ الْفَصْلُ

(١) ل: وهي.

(٢) س: تبع. وهو تحريف.

(٣) المُدْرَج: وهو أقسام:

منها: مَا أُدْرَجَ فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ رَوَاتِهِ، بِأَنْ يَذَكَرَ الصَّحَابِيُّ أَوْ مَنْ بَعْدَهُ، عَقَبَ مَا يَرْوِيهِ مِنَ الْحَدِيثِ، كَلَامًا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، فَيَرْوِيهِ مَنْ بَعْدَهُ مُوَصَّلًا بِالْحَدِيثِ غَيْرَ فَاصِلٍ بَيْنَهُمَا بِذِكْرِ قَائِلِهِ، فَيَلْتَبِسُ الْأَمْرُ فِيهِ عَلَى مَنْ لَا يَعْلَمُ حَقِيقَةَ الْحَالِ، وَيَتَوَهَّمُ أَنَّ الْجَمِيعَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. ومنها: ... إلخ.

مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٢٠٨ .

وَانْظُرِ الْكَلَامَ عَنِ الْمُدْرَجِ وَأَنْوَاعِهِ فِي:

الْمَنْهَلُ الرَّوِّي ص ٥٣ وَالْمَوْقِفَةُ ص ٥٣ وَمَخَارِجُ الْأَصْطِلَاحِ ص ٢١٠ وَالتَّقْيِيدُ وَالْإِيضَاحُ ص ١٢٧ وَالتَّذْكَرَةُ لِفَتْحِ ج ١ ص ٢١٦ وَالْمُقْنِعُ ج ١ ص ٢٢٧ وَالتَّقْرِيبُ وَتَذْرِيبُ الرَّوْيِ عَلَيْهِ ج ١ ص ٢٦٨ وَلِخُلَاصَةِ ص ٤٩ وَخِصَّاصِ عِلْمِ الْحَدِيثِ وَلِبَنَائِثِ الْحَدِيثِ عَلَيْهِ ص ٧٣ وَشَرْحِ التَّبْصُرَةِ وَالتَّذْكَرَةِ وَفَتْحِ الْبَاقِي ج ١ ص ٢٤٦ وَمَعْرِفَةِ عِلْمِ الْحَدِيثِ ص ٣٩ وَنُزْهَةِ النَّظَرِ مَعَ لُقْطِ الدُّرَرِ ص ٨٨ وَالتَّنَكُّتِ ج ٢ ص ٨١١ وَشَرْحِ نُحْبَةِ الْفِكْرِ لِعَلِيِّ الْقَسْرِيِّ ص ١٣٣ وَالْأَجْهُورِيِّ عَلَى الرَّزَقَانِيِّ عَلَى الْبَيْهَقُونِيِّ ص ٧٣ وَتَنْقِيحِ الْأَنْظَارِ وَشَرْحِهِ تَوْضِيحِ الْأَفْكَارِ ج ٢ ص ٥٠ وَالْيَوَاقِيتِ وَالدُّرَرِ ج ٢ ص ٦٨ وَالْفَصْلَ لِبَوْضَلِ الْمُدْرَجِ فِي النَّقْلِ لِلْحَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ.

بين^(١) كلام الرسول ﷺ وكلام الراوي مبيّناً في بعض الروايات^(٢).

وهذا طريقٌ ظنيٌّ قد يَقْوَى قوّةُ صالحةٍ في^(٣) بعض المواضع، وقد يَضْعُف.

فَمِمَّا يَقْوَى فيه: أن يكونَ كلامُ الراوي أتمَّ^(٤) بعد

(١) س: من.

(٢) مثاله: ما ذكره ابن الصّلاح في مُقَدِّمته ص ٢٠٨-٢٠٩: (ما رُوِّيناه في الشَّهَد عن أبي خَيْثَمَةَ زُهَيْر بن مُعَاوِيَةَ عن الحَسَن بن الحُرِّ، عن القَاسِم ابن مُخَيَّمَرَة، عن عَلْقَمَة، عن عبد الله بن مَسْعُود: أَنَّ رَسولَ اللَّهِ ﷺ علَّمَهُ الشَّهَدَ في الصَّلَاة فَقَالَ: «قُل: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ» - فذكر الشَّهَدَ، وفي آخِرِهِ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ اللَّهِ - «فَإِذَا قُلْتَ هَذَا فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ، إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ». هَكَذَا رَوَاهُ أَبُو خَيْثَمَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُرِّ، فَأَدْرَجَ فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ: «فَإِذَا قُلْتَ هَذَا... إِلَى آخِرِهِ»، وَإِنَّمَا هَذَا مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَسْعُودَ، لَا مِنْ كَلَامِ رَسولِ اللَّهِ ﷺ.

ومن الدليل عليه: أَنَّ الثَّقَّةَ الزَاهِدَ عبدَ الرَّحْمَنِ بنَ ثَابِت بنِ ثَوْبَانَ، رَوَاهُ عَنِ رَاوِيهِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُرِّ كَذَلِكَ، وَاتَّفَقَ حُسَيْنُ الْجُعْفِيِّ وَابْنُ عَجَلَانَ وَغَيْرُهُمَا فِي رَوَايَتِهِمَا عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُرِّ عَلَى تَرْكِ ذِكْرِ هَذَا الْكَلَامِ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ، مَعَ اتِّفَاقِ كُلِّ مَنْ رَوَى الشَّهَدَ عَنْ عَلْقَمَةَ وَعَنْ غَيْرِهِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودَ عَلَى ذَلِكَ، وَرَوَاهُ سَبَابَةُ عَنْ أَبِي خَيْثَمَةَ فَقَصَلَهُ أَيْضاً).

(٣) س: من.

(٤) ب: إما.

انقضاء كلام النبي ﷺ مُتَّصِلًا بآخره.

ومما قد يَضْعُفُ فيه^(١): أن يكونَ مُدْرَجًا في أثناء لفظ الرسول ﷺ. لا سِيَّما إن كان مُقَدِّمًا على اللفظ المَرْوِي، أو معطوفاً عليه بواو العطف، كما لو قال: (مَنْ مَسَّ أَنْثِيَّهْ وَذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ)، بتقديم لفظ^(٢) الْأُنْثِيَّيْنِ على الذَّكَرِ، فههنا يَضْعُفُ الإدراج، لما فيه من اتِّصال هذه اللفظة بالعامل، الذي هو من لفظ الرسول ﷺ^(٣).

(١) فيه: أي الإدراج. / الْمُوقِفَةُ، هامش ص ٥٤ .

(٢) س: ذكر.

(٣) نص عبارة ابن دَقِيقِ الْعِيدِ من قوله: (ومما قد يَضْعُفُ فيه أن يكون مُدْرَجًا... إلى آخر كلامه عن المُدْرَج: الذي هو من لفظ الرسول ﷺ) في: الشَّدَا الْفَيَّاح ج ١ ص ٢٢٠ وفيه: (ومما يضعف فيه... مُدْرَجًا ولا سِيَّما... معطوفاً عليه كما لو قال... بتقديم الْأُنْثِيَّيْنِ... ضعف الإدراج...).

وشرح عَلِيّ الْقَارِي على شرح نُحْبَةِ الْفِكَر ص ١٣٦ لَكِنْ فيه: (ومما يضعف أن يكون... هذه اللفظة بالقائل الذي...).

وفي شرح التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ج ١ ص ٢٥٢ لَكِنْ فيه: (ومما يضعف... أَنْثِيَّهْ أو ذَكَرَه...).

وأشار إلى تضعيف ابن دَقِيقِ الطَّرِيق إلى الحكم بالإدراج في هذا: الْعِرَاقِيُّ فِي التَّقْيِيدِ وَالْإِيضَاح ص ١٣٠ وَالسَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ١ ص ٢٢٩ وَالسُّيُوطِيُّ فِي تَذْرِيبِ الرَّاوي ج ١ ص ٢٧١ .

قال الْعِرَاقِيُّ فِي شرح التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ج ١ ص ٢٥٠: (رَوَى ◀

.

➔ الدَّارِقُطْنِيّ في سُنَنِهِ من رِوَايَةِ عبد الحميد بن جَعْفَرٍ عن هِشَام بن عُرْوَةَ عن أبيه عن بُسْرَةَ بنت صَفْوَانَ قالت: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: من مَسَّ ذَكَرَهُ أو أُنْثِيَهُ أو رُفِعَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ. قال الدَّارِقُطْنِيّ: كذا رواه عبد الحميد عن هِشَام، ووهم في ذكر الأُنْثِيَيْنِ والرُّفْعِ، وإدراجهُ ذَلكَ في حَدِيثِ بُسْرَةَ، قال: والمحموظ أن ذَلكَ من قول عُرْوَةَ غير مرفوع، وكذلك رواه الثَّقَاتُ عن هِشَام منهم: أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيّ وَحَمَّادُ بن زيد وغيرهما، ثم رواه من طريق أَيُّوبَ بلفظ: من مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ، قال: وكان عُرْوَةَ يقول: إذا مَسَّ رُفْعِيهِ أو أُنْثِيَهُ أو ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ.

وقال الخطيب: تفرَّد عبد الحميد بذكر الأُنْثِيَيْنِ والرُّفْعَيْنِ، وليس من كلام رسول الله ﷺ، وإنما هو قول عُرْوَةَ بن الزُّبَيْرِ، فأدرجه الرَّاوِي في متن الحديث، وقد بيَّن ذَلكَ حَمَّادُ وَأَيُّوبُ.

قلت: لم ينفرد به عبد الحميد، فقد رواه الطَّبْرَانِيّ في المُعْجَم الكبير من رواية أبي كامل الجَحْدَرِيّ عن يَزِيد بن زُرَّيعٍ عن أَيُّوبَ عن هِشَام عن أبيه عن بُسْرَةَ بلفظ: إذا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ أو أُنْثِيَهُ أو رُفِعَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ، وعلى هَذَا فقد اختلف فيه على يَزِيد بن زُرَّيعٍ.

ورواه الدَّارِقُطْنِيّ أيضاً من رِوَايَةِ ابن جُرَيْجٍ عن هِشَام عن أبيه عن مَرْوَانَ عن بُسْرَةَ بلفظ: إذا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ أو أُنْثِيَهُ، ولم يذكر الرُّفْعَ، وزاد في السَّنَدِ مَرْوَانَ بن الحَكَمِ).

وانظر الكلام على هَذَا الْحَدِيثِ في: الفَصْل للوَصْل للخطيب ج ١ ص ٣٧٣-٣٧٧ وفتح المُغِيثِ للسَّخَاوِيّ ج ١ ص ٢٢٨ وتَدْرِيبُ الرَّاوِي ج ١ ص ٢٧٠ .

قال العِرَاقِيّ تعقيماً على قول ابن دَقِيقِ العِيدِ: (قلت: ولا يُعرف من طرق الحديث تقديم الأُنْثِيَيْنِ على الذَّكَرِ، وإنما ذكره الشيخ مثلاً، فليعلم ذَلكَ). / شرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ ج ١ ص ٢٥٢ .

[اللفظ] العشرون: في التمييز بين ألفاظ الأداء في المصطلح

فما قيل فيه: حَدَّثْنَا، فهو ما سُمِعَ من لفظ الشيخ. واصطلحوا أن يُقال ذلك فيما^(١) حَدَّثَ به الشيخُ جَمَاعَةً هو^(٢) فيهم.

وأن يُقال: حَدَّثَنِي، فيما حَدَّثَ به الرَّاوي وحده. وإن جاز في هذا من حيث اللغة أن يقول^(٣): حَدَّثْنَا^(٤).

(١) س: مما.

(٢) ب: وهو.

(٣) م: تقول.

وسقط من ب: أن يقول.

(٤) قال الحَاكِم: الذي أخَّاره في الرَّوَاية وعهدتُ عليه أكثر مشايخي وأئمة عَصْرِي أن يقول في الذي يأخذه من المُحَدَّث لفظاً وليس معه أحد: حَدَّثَنِي فُلَان، وما يأخذه عن المُحَدَّث لفظاً مع غيره: حَدَّثْنَا فُلَان.

معرفة علوم الحديث ص ٢٦٠ .

وانظر: شرح التَّبَصُّرَة والتَّذَكُّرَة ج ٢ ص ٤٠ وفيه أيضاً: رَوَاية التُّرْمِذِي في العِلَل عن ابن وهب أيضاً المتضمنة لما ذكرناه، وقول الحَاكِم وابن وهب في: فَتَح المُنْغِيث للسَّخَاوِي ج ٢ ص ٣٨ والتقريب وتذريب الرَّاوي ج ٢ ص ٢٠ وفتح الباقي ج ٢ ص ٤٠ .

وأورد السَّخَاوِي في فَتَح المُنْغِيث ج ٢ ص ٣٩ معنى كلام ابن دَقِيق العِيد، حيث قال: (قال ابن دَقِيق العِيد: اصطلحوا للمنفرد حَدَّثَنِي بالِإِفراد وإن جاز فيه لغة حَدَّثْنَا بالجمع)، وأورد معه قول أَحْمَد بن صالح وأَحْمَد وغيرهم.

ومن الناس من أجاز: حَدَّثْنَا، فيما يَقْرؤُهُ الرَّاوي على الشيخ^(١). وهو بعيدٌ من^(٢) الوَضْع اللُّغوي.

وَأَمَّا: أَخْبَرْنَا، فهو لفظ صالح لما حَدَّثَ به الشيخ، ولما^(٣) قُرئَ عليه، فأَقَرَّ به^(٤).

(١) انظر مذاهب العلماء (المنع، والجواز، والتفصيل) في قولهم (حَدَّثْنَا) فيما يَقْرؤُهُ الرَّاوي على الشيخ في:

مُقَدِّمَةُ ابن الصَّلَاح ص ٢٥٠ وشرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ ج ٢ ص ٣٤ وفتح المَغِيثِ للسَّخَاوِيِّ ج ٢ ص ٢٩ والتقريب وتذريب الرَّاوي عليه ج ٢ ص ١٦ .

وأورد السَّخَاوِيُّ في فَتْحِ المَغِيثِ ج ٢ ص ٣١ قولَ ابن دَقِيقِ العِيدِ متصرفاً فيه قليلاً فقال: (قال ابن دَقِيقِ العِيدِ: حَدَّثْنَا - يعني في العَرَض - بعيد من الوضع اللغوي، بخلاف أنبأنا فهو صالح لما حَدَّثَ به... أعم من التَّحْدِيث... إخبار ولا ينعكس). ونقله عَلِيُّ القَارِي في شرحه على نُحْبَةِ الفِكْرِ ص ٢١١ .

لَكِن في فَتْحِ المَغِيثِ: (بخلاف أنبأنا)، وصوابه ما أثبتناه في المتن (أَخْبَرْنَا) من: ل، ومما نقله عَلِيُّ القَارِي. والمحتمل أن أصل الكلمة في فَتْحِ المَغِيثِ (أنا) فكتبها الأستاذ مُحَقِّقُ الكتاب (أنبأنا) مع أنها (أَخْبَرْنَا).

وأورد الصَّنْعَانِيُّ في تَوْضِيحِ الأفكار ج ٢ ص ٣٠٦ من كلام ابن دَقِيقِ العِيدِ بتصرف: (وقال ابن دَقِيقِ العِيدِ: حَدَّثْنَا في العَرَضِ بعيد من الوضع اللغوي بخلاف أَخْبَرْنَا فهو صالح... عليه فأخبر به... فكل حَدِيثٍ إخبار ولا ينعكس).

(٢) ل ب: عن.

(٣) ب: الشيخ أو قرئ.

(٤) ل: بعد كلمة (فأَقَرَّ به) إشارة إلى الهامش الذي كتب فيه: (أو بأن ←

فلفظُ^(١) الإخبارِ أَعَمُّ من لفظ^(٢) التَّحْدِيثِ، فكلُّ
تَحْدِيثٍ إخبارٌ ولا ينعكس.

ومن الناس^(٣) من سَوَّى بينهما^(٤).

والكلامُ في أَخْبَرْنَا وأَخْبَرَنِي، كما قلناه^(٥) في حَدَّثْنَا
وَحَدَّثَنِي^(٦).

➡ يقول القَارِئُ أخبرك به فُلَانٌ؟ فيقول: نعم).

س: (ما قر به). وهو تحريف، وأورد بعده: (أي بأن يقول القَارِئُ: أخبرك
به فُلَانٌ؟ فيقول: نعم).

وهذه العبارة غير موجودة في م ل وفيما اقتبسه السَّخَاوِيُّ الذي أَشْرَفَ إليه
أَنفًا.

(١) م: ولفظ. وما أثبتناه (لفظ) موافق لما نقله السَّخَاوِيُّ والقَارِئُ والصَّنْعَانِيُّ،
كما مر أَنفًا.

(٢) سقط من س ب: لفظ.

(٣) ب: الناس وهو مالك من سوى.

(٤) س: ورد بعد (بينهما) جملة: (وهو على المذهب الذي قدمناه).

(٥) س: قلنا.

سقط من ب: قلناه.

(٦) قال القاضي عِيَّاض: لا خلاف أنه يجوز في السَّمَاعِ من لفظ الشيخ أن
يقول السامع منه: حَدَّثْنَا وأَخْبَرْنَا وأنبأنا... .

الإمام ص ٦٩ وشرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ وَفُتِحَ البَقِيَّةُ ج ٢ ص ٢٤ وَفُتِحَ الْمُغِيثُ لِلسَّخَاوِيِّ

ج ٢ ص ١٧ .

وقال الحَاكِمُ: (وما قُرِئَ على المُحَدِّثِ بنفسه: أخبرني فُلَانٌ، وما ➡

.....

➡ قُرئ على المُحدِّث وهو حاضر: أَخْبَرَنَا فُلَان).

قال ابن الصَّلَاح: وهو حَسَن رائق.

ورَوَى التِّرْمِذِيُّ فِي الْعِلَلِ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ: (...) وَمَا قُلْتُ أَخْبَرَنَا فَهُوَ مَا قُرئَ عَلَى الْعَالَمِ وَأَنَا شَاهِدٌ، وَمَا قُلْتُ: أَخْبَرَنِي، فَهُوَ مَا قُرأتَ عَلَى الْعَالَمِ).

قال الْعِرَاقِيُّ: وَفِي كَلَامِ الْحَاكِمِ وَابْنِ وَهْبٍ: أَنَّ الْقَارِئَ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي، سِوَاءَ سَمِعَ مَعَهُ غَيْرُهُ أَمْ لَا.

شرح التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ وَفُتِحَ الْبَاقِي ج ٢ ص ٤٠ .

وقول الْعِرَاقِيِّ بِحُرُوفِهِ فِي الْمُقْنَعِ لابْنِ الْمُثَنَّنِ ج ١ ص ٣٠٤ وزاد: (وقال صاحب الاقتراح: الْقَارِئُ إِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ يَقُولُ: أَخْبَرَنَا).

وانظر: فَتْحُ الْمُعَيْثِ لِلسَّخَاوِيِّ ج ٢ ص ٣٨-٣٩ وَتَذْرِيبُ الرَّائِي ج ٢ ص ٢١ عَنِ الْعِرَاقِيِّ.

ثُمَّ قَالَ السَّخَاوِيُّ: لَكِنْ قَدْ قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي الْاِقْتِرَاحِ: (إِنْ الْقَارِئُ إِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ يَقُولُ أَنَا - وَصَوَابُهُ: أَخْبَرَنَا، كَمَا فِي الْاِقْتِرَاحِ وَالْمُقْنَعِ وَتَذْرِيبُ الرَّائِي وَالتَّقْيِيدُ وَالْإِيضَاحُ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِكَلِمَةِ: التَّحْدِيثِ وَالْإِخْبَارِ الْآتِيَةِ، وَفِي شَرْحِ التَّبَصُّرَةِ: أَنَا - بِالْجَمْعِ، فَسَوَّى بَيْنَ مَسْأَلَتِي التَّحْدِيثِ وَالْإِخْبَارِ).

قال السَّخَاوِيُّ: يَعْنِي: فَإِنَّهُ إِذَا سَمِعَ جَمَاعَةً مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ يَقُولُ كُلُّ مِنْهُمْ حَدَّثَنَا، وَفِي التَّسْوِيَةِ نَظَرًا، وَإِنْ قَالَ بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ: إِنَّهُ قِيَاسٌ ظَاهِرٌ.

وَفِي الشَّدَا الْقِيَّاحِ ج ١ ص ٢٨٨: (قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي الْاِقْتِرَاحِ: إِنْ الْقَارِئُ إِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ يَقُولُ «أَنَا» فَسَوَّى بَيْنَ مَسْأَلَتِي التَّحْدِيثِ وَالْإِخْبَارِ).

وَنَقَلَ قَوْلَ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ الْمَذْكُورَ: الْعِرَاقِيُّ فِي شَرْحِ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ج ٢ ص ٤٠ وَاخْتَصَرَهُ فِي التَّقْيِيدِ وَالْإِيضَاحِ ص ١٧٣، وَنَقَلَهُ السِّيُوطِيُّ فِي تَذْرِيبِ الرَّائِي ج ٢ ص ٢١ . وَانْظُرْ: الْيَوَاقِيتُ وَالدَّرَرُ ج ٢ ص ٢٩١ .

وَأَمَّا أَنْبَاءُنَا، فَاَلْمُتَقَدِّمُونَ يُطْلَقُونَهَا بِمَعْنَى أَخْبَرْنَا، أَوْ حَدَّثْنَا (١).

وَالْمُتَأَخَّرُونَ يُطْلَقُونَهَا عَلَى الْإِجَازَةِ (٢).
وَهُوَ بَعِيدٌ مِنَ الْوَضْعِ (٣) اللَّغْوِي، إِلَّا أَنْ يُوضَعَ
اصْطِلَاحًا.

وَأَمَّا الْعِبَارَةُ عَنِ الْإِجَازَةِ، فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُطْلَقُ فِيهَا:
أَخْبَرْنَا، وَهُمْ قَوْمٌ مِنْ (٤) الْمَغَارِبَةِ.

(١) ب: حدثنا وأخبرنا.

(٢) تقدم قول القاضي عيَّاض في جواز أن يقول السامع من الشيخ: حَدَّثْنَا وَأَخْبَرْنَا وَأَنْبَأْنَا.

ومثل السَّمَاع من الشيخ القراءة عليه. انظر: الإلماع ص ٧١ وشرح التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ج ٢ ص ٣٣ .

وجاء في مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاح ص ٢٨٥: (واصطلح قوم من المتأخرين على إطلاق «أنباءنا» في الإجازة، وهو اختيار الوليد بن بَكْر «الوجازة في الإجازة». وقد كان «أنباءنا» عند القوم فيما تقدم بمنزلة «أَخْبَرْنَا»، وإلى هذا نحا الحافظ المتقن أبو بَكْر البَيْهَقِيُّ إذ كان يقول: أنبأني فلان إجازة. وفيه أيضاً رعاية لاصْطِلَاحِ المتأخرين).

وانظر: نُزْهَةُ النَّظَرِ بهامش لَفْظِ الدَّرَرِ ص ١٣٩-١٤٠ .

(٣) س: الموضع. وهو تحريف.

(٤) سقط من ب: قوم من.

ومنها من يقول: أخبرنا إجازةً. ويشترطُ البيان^(١).
والذي أراه^(٢):

أن لا يُستعملَ فيها: أخبرنا، بالإطلاق، ولا
بالتقييد؛ لبُعْدِ دلالة لفظ الإجازة عن الإخبار؛ إذ
معناها في الوُضْع^(٣) الإِذْنُ في الرواية^(٤).

(١) في إطلاق (أخبرنا) في الإجازة قولان:

الأول: يجوز إطلاقها فيها. وهو قول أبي نُعَيْمٍ الأصبهاني وأبي عبد الله
المرزباني. وحكاه القاضي عياض عن ابن جُرَيْجٍ وجماعة من المتقدمين،
وحكى الوليد بن بكر أنه مذهب مالك وأهل المدينة، وصححه إمام
الحرمين، قال السيوطي: ولا مانع منه.

الثاني: لا يجوز إطلاقها، بل لا بد من تخصيصها بعبارة تبين الواقع، فيقال:
أخبرنا إجازة. وهو قول الجمهور وأهل التحري والورع، وصححه واختاره ابنُ
الصلاح والعراقي والنووي والسخاوي.

انظر: التقریب وتدريب الراوي عليه ج ٢ ص ٥١ والإلماع ص ١٢٨ وشرح التبصرة والتذكرة
ج ٢ ص ٩٨ ومقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٤ وفتح المغيث للسخاوي ج ٢ ص ١١٢ وتنبیح الأنظار
وشرحه توضیح لأفكار ج ٢ ص ٣٣٦ .

وانظر ألفاظ الأداء المتقدمة في: المؤظفة ص ٥٥ .

(٢) س: نراه.

(٣) م: الموضع.

(٤) نقل عبارة ابن دقيق العيد: (والذي أراه أن لا يستعمل فيها... إلى ◀

[اللفظ] الحادي والعشرون: الموضوع

من الحديث، أي: المُخْتَلَق^(١).

وأهل الحديث كثيراً ما يحكمون بذلك باعتبار أمورٍ ترجعُ إلى المَرْوِيِّ وألفاظ الحديث.

وحاصله يرجعُ إلى أنه حصلت لهم لكثرة محاولة ألفاظ

➡ قوله: (الإذن في الرواية): السَّخَاوِيُّ في فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٢ ص ١١٦، لكن فيه: (... أَخْبَرَنَا لَا بِالْإِطْلَاقِ...).

ونقله السُّيُوطِيُّ في تَدْرِيبِ الرَّاوي ج ٢ ص ٥٢ بتصرف.

إلا أن السَّخَاوِيَّ عَقَّبَ على رأي ابن دَقِيقِ الْعِيدِ بقوله: (وليس ما قاله مُتَّفَقاً عليه).

(١) س: المختلف. وهو تحريف.

الموضوع: هو المَخْتَلَقُ المصنوع.

انظر لكلام عنه في:

مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٢١٢ وَمَحَاسِنُ الاِصْطِلَاحِ ص ٢١٤ وَالْمَنْهَلُ الرَّوِّيُّ ص ٥٣ وَالْمَوْقِفَةُ ص ٣٦ وَالشَّيْبَانِيُّ وَالْإِبْطَاحُ ص ١٣٠ وَالتَّقْرِيبُ وَتَدْرِيبُ الرَّاوي عَلَيْهِ ج ١ ص ٢٧٤ وَالْخُلَاصَةُ ص ٧٧ وَخِصَارُ عُلُومِ الْحَدِيثِ وَالبَّعْثُ لِحَيْثُ عَلَيْهِ ص ٧٨ وَشرح لَتَبْصِرة وَالتَّذَكِّرة وَفَتْحُ الْبَاقِي ج ١ ص ٢٦١ وَالْمُقْنِعُ ج ١ ص ٢٣٢ وَالنُّكْتُ ج ٢ ص ٨٣٨ وَالشَّدَا الْفَيْحُ ج ١ ص ٢٢٣ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيَّ ج ١ ص ٢٣٤ وَشرح عَلِيِّ الْقَادِي عَلَى نُزْهَةِ النَّظَرِ ص ١٢٣ وَلَقَطُ الدَّرَرِ عَلَى نُزْهَةِ النَّظَرِ ص ٨١ وَتَنْقِيحُ الْأَنْظَارِ وَشرحهُ تَوْضِيحُ الْأَفْكَارِ ج ٢ ص ٦٨ .

الرسول ﷺ هيئة^(١) نفسانية، أو مَلَكة^(٢) يَعْرِفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبي ﷺ، وما لا يجوز أن يكون من ألفاظه. كما سُئل بعضهم:

كيف تَعْرِفُ^(٤) أَنَّ الشَّيْخَ كَذَّابٌ؟

فقال: إِذَا رَوَى: لَا تَأْكُلُوا^(٥) الْقَرْعَةَ حَتَّى

(١) م ل: هِبَة.

سقط من ب: هيئة نفسانية... إلى قوله: أن يكون من ألفاظه.

(٢) قال البُلْقَيْنِي: (ولهم - أي: لأئمة الحديث - طرق في معرفة ذلك، ومَلَكة يعرفون بها الموضوع، وشاهدُه: أَنَّ إنساناً لو خدم إنساناً سنين، وعرف ما يحب وما يكره، فجاء إنسان ادَّعى أنه يكره شيئاً يعلم ذلك أنه يُحِبُّه، فبمجرد سَماعه يبادر إلى تكذيب من قال: إنه يكرهه).

مَخَاسِنِ الاضْطِلَاح ص ٢١٥ .

ورَوَى الْخَطِيبُ وغيره من طريق الرَّبِيعِ بن خُثَيْمِ التَّابِعِيِّ الْجَلِيلِ قال: (إِنَّ لِلْحَدِيثِ ضَوْءَ كَضَوْءِ النَّهَارِ يُعْرِفُ، وَظُلْمَةٌ كَظُلْمَةِ اللَّيْلِ تُنْكِرُ).

فُتْحُ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ١ ص ٢٤٩ . وانظر: شرح التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ وَفُتْحُ الْبَاقِي ج ١

ص ٢٨٠ وتنزيه الشريعة ج ١ ص ٧ .

(٣) س: ألفاظ الرسول وما لا يجوز.

(٤) س: يعرف.

سقط من ب: أن.

(٥) س: لا يأكلوا القرعة حتى يدعوه.

تَذَبَّحُوهَا^(١)، عَلِمْتُ أَنَّهُ كَذَابٌ^(٢).

وَكَذَلِكَ رُبَّمَا حَكَمُوا بِهِ بِنَاءً عَلَى قَرَأْنٍ فِي حَالِ^(٣)
الرَّأَوِي، كَمَا قَالُوا فِي غِيَاثِ^(٤) الَّذِي دَخَلَ عَلَى الْمَهْدِيِّ

(١) ب: يذبحوها.

(٢) قول ابن دَقِيقِ الْعِيد: (كثيْرًا مَا يَحْكُمُونَ... إِلَى قَوْلِهِ: كَذَابٌ)، فِي: النُّكْت ج ٢ ص ٨٤٣ مَعَ بَعْضِ التَّصْرُفِ هُوَ: (... بِاعْتِبَارِ يَرْجِعُ... بِكَثْرَةِ مَحَاوِلَةِ أَلْفَاظِ النَّبِيِّ... وَمَلَكَةِ... مِنْ أَلْفَاظِهِ وَمَا لَا يَجُوزُ كَمَا سَأَلَ... كَيْفَ يَعْرِفُ...)، ثُمَّ مِثْلُ لَقْرِينَةِ حَالِ الرَّأَوِي بِقِصَّةِ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ مَعَ الْمَهْدِيِّ.
وَعَقَّبَ بَعْدَ ذَلِكَ ابْنُ حَجَرٍ بِقَوْلِهِ: وَهَذَا أَوَّلُ مِنَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ مَعْرِفَةُ الْوَضْعِ مِنْ قَرِينَةِ حَالِ الْمُرَوِّي أَكْبَرَ مِنْ قَرِينَةِ حَالِ الرَّأَوِي.

وَقَوْلُ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيد: (وَكثيْرًا مَا يَحْكُمُونَ... إِلَى قَوْلِهِ: وَمَا لَا يَجُوزُ)، فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ١ ص ٢٤٩ مَعَ بَعْضِ التَّصْرُفِ هُوَ: (... لِهَيْئَةِ نَفْسَانِيَّةٍ وَمَلَكَةِ قَوِيَّةٍ... أَلْفَاظِ النُّبُوَّةِ...)، وَإِثْبَاتِ اللَّامِ فِي (لِهَيْئَةِ) خَطَأً مَطْبَعِي.
وَنَقَلَ الْأَنْصَارِيُّ فِي فَتْحِ الْبَاقِي ج ١ ص ٢٨١ مَعَ بَعْضِ التَّصْرُفِ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي: (أَنْ يَحْصُلَ لِلْمَحْدَثِ لَكثْرَةٌ... هَيْئَةُ نَفْسَانِيَّةٍ وَمَلَكَةُ قَوِيَّةٍ يَعْرِفُ بِهَا... وَمَا لَا يَجُوزُ).

وَنَقَلَ ابْنُ عَرَّاقٍ فِي تَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ ج ١ ص ٦ مِنْ قَوْلِهِ: (وَكثيْرًا مَا يَحْكُمُونَ... إِلَى قَوْلِهِ: عَلِمْتُ أَنَّهُ كَذَابٌ). لَكِنْ فِيهِ: (... لَكثْرَةُ مَزَاوِلَةِ أَلْفَاظِ... هَيْئَةُ نَفْسَانِيَّةٍ وَمَلَكَةُ قَوِيَّةٍ... يَكُونُ مِنْ أَلْفَاظِ النُّبُوَّةِ وَمَا لَا يَجُوزُ، كَمَا سَأَلَ بَعْضُهُمْ...).

(٣) س: رجال.

(٤) س: عياث. وهو تحريف.



فَرَوَى لَهُ: (لَا سَبَقَ^(١) إِلَّا فِي نَضْلِ أَوْ خُفٍّ^(٢)) أَوْ حَافِرٍ
(أَوْ جَنَاحٍ)؛ لِأَجْلِ أَنَّ الْمَهْدِيَّ كَانَ مُشْتَغَلًا بِالطَّيُورِ
عِنْدَمَا دَخَلَ عَلَيْهِ^(٣).

➡ غِيَاثُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، رَوَى عَنْ الْأَعْمَشِ وَغَيْرِهِ، قَالَ أَحْمَدُ: تَرَكَ
النَّاسَ حَدِيثَهُ، وَقَالَ يَحْيَى: لَيْسَ بِثِقَةٍ، وَقَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ: كَانَ فِيهَا سَمْعٌ
غَيْرٌ وَاحِدٌ يَقُولُ: يَضَعُ الْحَدِيثَ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: تَرَكَهُ.

ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٣٣٧ .

(١) س: سبؤ.

(٢) م: أَوْ حَافِرٍ أَوْ خَف.

(٣) س م ل: إِلَيْهِ.

مثال الحكم بالوضع بناء على قرائن في حال الراوي، قصة غياث مع
الخليفة المهدي.

تنزيه الشريعة ج ١ ص ٦ .

وانظر القصة في:

تنزيه الشريعة ج ١ ص ١٤ عن تاريخ ابن أبي حنيفة ج ٢ ص ٢٣٩ ونزهة النظر ص ٤٧
والخلاصة ص ٨٠ عن جامع ابن الأثير، وشرح التبصرة والتذكرة وفتح الباقي ج ١ ص ٢٦٥
وتدريب الراوي ج ١ ص ٢٨٥ وفتح المغيب للسخاوي ج ١ ص ٢٤٠ وميزان الاعتدال ج ٣
ص ٣٣٨ والمنهل الروي ص ٥٤ والبتواتر والذرر ج ٢ ص ٤١ . وذكر ابن الملقن في المقتنع
ج ١ ص ٢٣٥ أن القصة وقعت مع الرشيد. وصوابه مع المهدي لما تقدم.

الْحَدِيثُ: لَا سَبَقَ إِلَّا فِي نَضْلِ أَوْ خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ:

بهذا اللفظ رواه الترمذي في سننه وحسنه في: ٢٤ كتاب الجهاد، ٢٢ باب
الرّهان والسبق، رقم ١٧٠٠، ج ٦ ص ٢٣ .

والنسائي في: كتاب الخيل، باب السبق، ج ٦ ص ٢٢٦ .



وقد ذكر فيه^(١) إقرار الرّآوي بالوَضْع، وهذا كافٍ في ردّه، لكنّه ليس بقاطع في كونه موضوعاً، لجواز أن يَكْذِبَ

➡ وروي بالفاظ متقاربة هي:

(لا سَبَقَ إِلَّا في خُفٍّ أو في حافر أو نَضْلٍ) رواه أبو داود في: ٩ كتاب الجهاد، ٦٧ باب في السَّبَق، رقم ٢٥٧٤، ج ٣ ص ٦٣ .

و(لا سَبَقَ إِلَّا في نَضْلٍ أو حافر أو خُفٍّ) رواه النَّسَائِيّ في: كتاب الخيل، باب السَّبَق، ج ٦ ص ٢٢٦ .

و(لا سَبَقَ إِلَّا في خُفٍّ أو نَضْلٍ أو حافر) رواه أَحْمَدُ في مُسْنَدِهِ ج ٢ ص ٤٧٤ .

و(لا سَبَقَ إِلَّا في خُفٍّ أو حافر) رواه أَحْمَدُ ج ٢ ص ٢٥٦ و٣٥٨ و٤٢٥ .
ورواه النَّسَائِيّ في: كتاب الخيل، باب السَّبَق، ج ٦ ص ٢٢٧ . ورواه ابن مَاجَه في: ٢٤ كتاب الجهاد، ٤٤ باب السَّبَق والرَّهَان، رقم ٢٨٧٨، ج ٢ ص ٩٦٠ .

و(لا يَحِلُّ سَبَقٌ إِلَّا على خُفٍّ أو حافر) رواه النَّسَائِيّ في: كتاب الخيل، باب السَّبَق، ج ٦ ص ٢٢٧ .

وكلهم رَوَوْا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

السَّبَقُ: هو ما يجعل للسابق على سَبَقِهِ من المال، ومعنى الْحَدِيثُ: لا يَحِلُّ أَخْذُ الْمَالِ بِالْمُسَابَقَةِ إِلَّا في هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، وهي السَّهَامُ وَالْخَيْلُ وَالْإِبِلُ، وقد أُلْحِقَ بِهَا ما بمعناها من آلة الْحَرْبِ، لأن في الْجُعْلِ عَلَيْهَا تَرْغِيباً في الْجِهَادِ وَتَحْرِيزاً عَلَيْهِ . / حَاشِيَةُ السُّنَدِيّ عَنِ النَّسَائِيّ .

و(غِيَاث) زاد كلمة: (أو جناح) على الْحَدِيثِ، حين رأى الْمَهْدِيّ منشغلاً بِالْحَمَامِ، وهي ليست موجودة في الْحَدِيثِ .

(١) س: زيادة: (أي في أسباب معرفة الوضع).

في هذا الإقرار بعينه^(١).

(١) استشكل ابن دَقِيق العَيْد الحكم بالوضع بإقرار الواضع - أي: بمجرد اعترافه من غير قرينة -، وعبارته: (وهذا كافٍ في رده... بعينه) في: فَتْح الْمُغِيثِ لِلسَّخَاوِيِّ ج ١ ص ٢٥١ .

ووردت أيضاً في:

التَّقْيِيدُ وَالْإِيضَاح ص ١٣١ وشرح التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ج ١ ص ٢٨١ وَتَنْقِيحُ الْأَنْظَارِ ج ٢ ص ٩٥ وَتَدْرِيبُ الرَّاوي ج ١ ص ٢٧٥ لَكِنْ فِي الْأَرْبَعَةِ الْآخِرَةِ: (... لَكِنْ لَيْسَ بِقَاطِعٍ...).

ونقلها ابن المُلَقَّن فِي الْمُقْنَعِ ج ١ ص ٢٣٥ بلفظ: (فقال: قول واضح ليس بقاطع بوضعه، لجواز كذبه فيما أقرَّ به).

وتصرَّف في العبارة قليلاً: الْأَنْصَارِيُّ فِي فَتْحِ الْبَاقِي ج ١ ص ٢٨١، وكذا الذَّهَبِيُّ فِي الْمُوقِظَةِ ص ٣٧، وأشار إليها ابن حَجَرٍ فِي التُّكْتِ ج ٢ ص ٨٤٠، وذكرها بمعناها الْإِنْسَائِي فِي الشَّدَا الْفَيَّاح ج ١ ص ٢٢٤ وَالْمُنَاوِيُّ فِي الْيَوَاقِيَّتِ وَالذُّرَرِ ج ٢ ص ٣٩ .

والواضع قد يكذب في اعترافه، لقصد التنفير عن هذا المَرُوي، أو لغير ذلك مما يورث الرُّبِّيَّة.

فَتَحْ لُمُغِيث، وَفَتَحْ لِبَاقِي، لِسَابِقَان. وَمَحَاسِنُ لِاصْطِلَاح ص ٢١٤ .

وعَقِبَ السُّيُوطِيُّ فِي تَدْرِيبِ الرَّاوي عَلَى ذَلِكَ بقوله: (قيل: وهذا ليس باستشكال منه إنما هو تَوْضِيحٌ وَبَيَانٌ، وهو أن الحكم بالوضع بالإقرار ليس بأمر قطعي موافق لما في نفس الأمر، لجواز كذبه في الإقرار، على حدٍّ ما تقدم أن المراد بالصحيح والضعيف ما هو الظَّاهِرُ، لا ما في نفس الأمر، ونحَا الْبُلْقَيْنِيِّ فِي مَحَاسِنِ الْاصْطِلَاح قَرِيباً مِنْ ذَلِكَ).

وانظر: مَحَاسِنِ الْاصْطِلَاح ص ٢١٥ وَفَتَحِ الْمُغِيثِ ج ١ ص ٢٥١ .

لَكِنْ ذَكَرَ ابْنُ حَجَرٍ: (وَقَدْ يُعْرَفُ الْوَضْعُ بِإِقْرَارِ وَاضِعِهِ، قَالَ ابْنُ دَقِيقٍ ◀

[اللفظ] الثاني والعشرون: المقلوب

وهو أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ مَعْرُوفًا بِرِوَايَةِ (١) رَجُلٍ مُعَيَّنٍ،
فَيُرَوَّى عَنْ غَيْرِهِ، طَلَبًا لِلْإِعْرَابِ، وَتَنْفِيْقًا لِسُوقِ تِلْكَ

➡ الْعِيْدُ: لَكِنْ لَا يَقْطَعُ بِذَلِكَ الْاِحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ كِذْبٌ فِي ذَلِكَ الْاِقْرَارِ. اهـ.
وَفِيْهِمْ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ - كَابْنُ الْجَزَرِيِّ - أَنَّهُ لَا يُعْمَلُ بِذَلِكَ الْاِقْرَارِ أَصْلًا،
وَلَيْسَ ذَلِكَ مَرَادَهُ، وَإِنَّمَا نَفَى الْقَطْعَ بِذَلِكَ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الْقَطْعِ نَفْيُ
الْحُكْمِ، لِأَنَّ الْحُكْمَ يَقَعُ بِالظَّنِّ الْغَالِبِ، وَهُوَ هُنَا كِذْبٌ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا سَاغَ
قَتْلُ الْمُقَرَّرِ بِالْقَتْلِ، وَلَا رَجْمُ الْمُعْتَرِفِ بِالزَّانَا، لِاِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ كَاذِبِينَ فِيمَا
اعْتَرَفَا بِهِ).

شرح نُحْبَةِ الْفِكْرِ بهامش لَفْظِ الدَّرَجَةِ ص ٨٢ واليَوَاقِيتِ والدَّرَجَةِ ج ٢ ص ٣٩ وَفَتْحِ الْمَغْنِثِ
ج ١ ص ٢٥١ نَقْلًا عَنْ ابْنِ حَجَرٍ. وَانْظُرْ فِي ذَلِكَ أَيْضًا: ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّكْتِ ج ٢ ص ٨٤٠-٨٤١
وَالْمَوْقُظَةُ السَّابِقَةُ.

قَالَ السَّخَاوِيُّ: (زَادَ - أَي: ابْنُ حَجَرٍ - فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَكَذَا حَكَمَ
الْفُقَهَاءُ عَلَى مَنْ أَقْرَأَ أَنَّهُ شَهِدَ الزُّورَ بِمُقْتَضَى اعْتِرَافِهِ).

وَقَالَ أَيْضًا رَدًّا عَلَى مَنْ تَوَقَّفَ فِي كَلَامِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ، فَقَالَ فِيهِ بَعْضُ
مَا فِيهِ، وَنَحْنُ لَوْ فَتَحْنَا بَابَ التَّجْوِيزِ وَالْاِحْتِمَالِ لَوَقَعْنَا فِي الْوَسْوَسةِ وَغَيْرِهَا،
مَا نَصَهُ:

لَيْسَ فِي هَذَا وَسْوَسةٌ بَلْ هُوَ فِي غَايَةِ التَّحْقِيقِ، وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ نَفَى
الْقَطْعَ بِكَوْنِهِ مَوْضُوعًا بِمَجْرَدِ ذَلِكَ، لَا الْحُكْمَ بِكَوْنِهِ مَوْضُوعًا، لِأَنَّهُ إِذَا أَقْرَأَ
يُؤَاخِذُ بِاِقْرَارِهِ، فَيَحْكُمُ بِكَوْنِ الْحَدِيثِ مَوْضُوعًا، أَمَا أَنَّهُ يَقْطَعُ بِذَلِكَ (فَلَا).

وَانْظُرْ مِنْ ذَلِكَ فِي تَوْضِيْحِ الْأَفْكَارِ ج ٢ ص ٩٥ .

(١) س: بِرَاوِيهِ.

الرَّوَايَةِ.

مثلاً: أن يكونَ معروفًا برواية مَالِك عن نَافِع عن ابن عُمَرَ، فيرويه^(١) عن مَالِك عن عبد الله^(٢) بن دِينَار عن ابن عُمَرَ.

وهذا فيه على طريقة الفُقهاء: أنه يجوز أن يكونَ عنها جميعاً.

لكن يقوم عند^(٣) المُحدثين قَرَائِنُ وظُنُونٌ، يحكمون بها على الحديث بأنه مقلوبٌ.

وقد يُطلق على راويه أنه يسرق^(٤) الحديث.

وقد يُطلق المقلوبُ على اللفظِ بالنسبة إلى الإسناد، والإسنادِ بالنسبة إلى اللفظ^(٥).

(١) س: (مروية). وهو خطأ.

(٢) سقط من ب: عبد الله.

(٣) س: عنده للمحدثين.

(٤) س: يسوق.

(٥) سقط من ب: وقد يطلق المقلوب... إلى اللفظ.

عبارة الافتراح: (وهذا فيه على طريقة الفُقهاء... بالنسبة إلى اللفظ) نقلها ابنُ المُلَقَّن في المُقَنِّع ج ١ ص ٢٤٣ مع تصرُّف يسير هو: (وهذا النوع ←

.

➡ على طريقة الفقهاء يجوز... عنهما جميعاً... لكن تقوم...).

المقلوب قسماً:

الأول: أن يكون الحديث مشهوراً براً، فيجعل مكانه آخر في طبقة، نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع، ليُرغَب فيه، لغرابته، أو عن مالك جعل عن عُبَيْد الله بن عُمَرَ.

ومن كان يفعل ذلك من الوضّاعين، حمّاد بن عمرو النَّصِيبِيّ، وأبو إسماعيل إبراهيم بن أبي حَيَّةِ الْيَسَعِ، ويُهْلِلول بن عُبَيْد الْكِنْدِيّ. قال ابن دَقِيق الْعَيْد: (وهذا هو الذي يطلق على راويه أنه يسرق الحديث)... .

وقد يكون القلبُ في الإسناد، نحو: كَعْب بن مُرّة ومُرّة بن كَعْب.

وفي المتن نحو: حديث مُسْلِم في السبعة الذين يُظْلَهُم الله: ورجل تصدّق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تُنفق شماله، قال ابن حجر: فهذا مما انقلب على أحد الرّواة، وإنما هو: حتى لا تعلم شماله ما تُنفق يمينه، كما في الصحيحين.

الثاني: أن يؤخذ إسناد متن فيجعل على متن آخر وبالعكس، وهذا قد يُقصد به أيضاً الإغراب، فيكون كالوضع، وقد يُفعل اختباراً لحفظ المُحدّث أو لقبوله التلقين، وقد قلب أهل بغداد على البخاريّ لما جاءهم مئة حديث امتحاناً، فردّها على وجوهها، فأذعنوا بفضله. قال العراقيّ: وفي جواز هذا الفعل نظر، لأنه إذا فعله أهل الحديث لا يستقر حديثاً.

تدريب الراوي ج ١ ص ٢٩١ ٢٩٤ .

وانظر الكلام على المقلوب في:

مُقَدِّمَة ابن الصّلاح ص ٢١٦ والمَنْهَل الرَّوِّيّ ص ٥٣ والمُؤَفِّظَة ص ٦٠ والخُلَاصَة ص ٧٦ واختصار علوم الحديث والباعث الحثيث ص ٨٧ وشرح الثبيرة والتذكيرة وفتح الباقي ج ١ ص ٢٨٢ والمُفْتَح ج ١ ص ٢٤١ وفتح المغني للسخاويّ ج ١ ص ٢٥٣ والسّذّا الفياح ج ١ ص ٢٣٠ ولنكت ج ٢ ص ٨٦٤ وشرح غلبي القاري على نُحْبَة الْفِكْر ص ١٣٨ وحاشية لفظ ➡

الباب الثاني

في كيفية السماع والتحمل وضبط الرواية وأدائها^(١)

وفيه مسائل:

[المسألة الأولى]

تَحْمُلُ الْحَدِيثَ^(٢) لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ أَهْلِيَّةُ الرَّوَايَةِ. فلو
سَمِعَ فِي حَالِ^(٣) صِغَرِهِ، أَوْ حَالِ كُفْرِهِ، أَوْ فِسْقِهِ، ثُمَّ

➡ الدَّرَرُ عَلَى شَرْحِ نُحْبَةِ لِفَكْرٍ ص ٩١ والأَجْهُوْرِيُّ عَلَى لِرُزْقَانِيٍّ عَلَى الْبَيْقُورِيَّةِ ص ٦٤ وَتَنْقِيحُ
الْأَنْظَارِ وَشَرْحُهُ تَوْضِيحُ لَأَفْكَارٍ ج ٢ ص ٩٨ وَالْيَوَاقِيتُ وَالْدَّرَرُ ج ٢ ص ٨٦ .

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ دِينَارِ الْعَدَوِيِّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَدَنِيِّ، مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ،
رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَنْسَ وَنَافِعِ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُهُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَمَالِكُ وَسَلِيمَانُ بْنُ بِلَالٍ وَشُعْبَةُ وَغَيْرُهُمْ. وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ
وَأَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ وَالنَّسَائِيُّ وَالْعِجْلِيُّ، قَالَ الدَّهَبِيُّ:
حُجَّةٌ بِالْإِجْمَاعِ. مَاتَ سَنَةَ ١٢٧هـ.

تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٢٠١ وتقريب لتهذيب ج ١ ص ٤١٣ ومشاهير علماء لأمصّر ص ٧٩
وميزان الاعتدال ج ٢ ص ٤١٧ .

- (١) س: وأدائها.
- (٢) س: تحمل الرواية.
- (٣) سقط من ل س ب: حال.

رَوَى^(١) بعد بلوغه أو إسلامه أو عدالته قُبَل^(٢).

ومما عُلِمَ أَنَّ الصَّحَابِيَّ تَحَمَّلَهُ قَبْلَ الْإِسْلَامِ^(٣)، ثم رواه بعد الإسلام، حَدِيثُ جُبَيْرِ^(٤) بن مُطْعِمٍ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ^(٥).

(١) ب: روي.

(٢) انظر: مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٢٤١ واختصار علوم الحديث ص ١٠٨ وشرح التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ وَفَتْحُ الْبَاقِي ج ٢ ص ١٤ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ٢ ص ٤ وَالتَّقْرِيبَ وَتَذْرِيبَ الرَّاوي عَلَيْهِ ج ٢ ص ٤ وَالحُلَاصَةَ ص ٩٨ وَشرح نُحْبَةِ الْفِكْرِ وَلَقَطُ الدُّرَرِ عَلَيْهِ ص ١٧٤ وَالْيَوَاقِيتِ وَالدُّرَرِ ج ٢ ص ٤٢٤ و٤٢٦ .

(٣) س: تحمله في حال الكفر ثم رواه بعد الإسلام.

ب: تحمله في حال كفره ثم رواه بعد الإسلام.

(٤) سقط من س: جُبَيْرِ.

(٥) العبارة في الْمُفْنَعِ ج ١ ص ٢٨٨ نقلها ابنُ الْمُكَلَّنِ عن الْاِقْتِرَاحِ بِتَصْرُفٍ يسير هو: (ومما علم... تحمله في حال الكفر، ثم رواه بعد إسلامه... بِالطُّورِ).

قال الْعِرَاقِيُّ: (من تَحَمَّلَ قَبْلَ دُخُولِهِ فِي الْإِسْلَامِ، وَرَوَى بَعْدَهُ، قُبَلُ ذَلِكَ مِنْهُ، مِثَالُهُ: حَدِيثُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ الْمُتَّفَقُ عَلَى صِحَّتِهِ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ، وَكَانَ جَاءَ فِي فِدَاءِ أَسَارَى بَدْرَ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ. وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: وَذَلِكَ أَوَّلُ مَا وَقَرَ الْإِيْمَانُ فِي قَلْبِي).

شرح لَتَبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ج ٢ ص ١٤ ١٥ . وانظر: لِمَوْقِظَةِ ص ٦١ وَالشَّدَّ الْقَيَّاحِ ج ١ ص ٢٧٥ .

وانظر: الْحَدِيثُ فِي:



[المسألة الثانية]

اصطلح أهل الحديث على أن يجعلوا ما سَمِعَهُ الصَّبِيُّ لخمس سنين سَمَاعاً، وما سَمِعَهُ لِذَوْنِ ذَلِكَ حُضُوراً^(١). وتأنَّسُوا في ذَلِكَ بِحَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ:

➡ صحيح البخاري في: ٦٤ كتاب المغازي، ١٢ باب شهود الملائكة بذراً، رقم ٤٠٢٣ . / فتح الباري ج ٧ ص ٣٢٣ .

وصحيح مسلم في: ٤ كتاب الصلاة، ٣٥ باب القراءة في الصُّبح، رقم ٤٦٣، ج ١ ص ٣٣٨ .

والأموال لأبي عُبَيْدِ القَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ ص ١٦٤ والشَّقَا للقاضي عِيَّاض ج ١ ص ٢٧٤ .

جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ بْنُ عَدِيٍّ بْنُ نَوْفَلٍ بْنُ عَبْدِ مَنَافٍ النَّوْفَلِيُّ، مِنْ أَكْبَارِ قُرَيْشٍ وَعِلْمَاءِ النَّسَبِ، قَدِمَ كَافِراً فِي فِدَاءِ أَسَارَى بَدْرَ فَسَمِعَهُ يَقْرَأُ بِالطُّورِ، فَكَانَ أَوَّلَ مَا دَخَلَ الْإِيمَانَ فِي قَلْبِهِ، وَقَالَ لَهُ ﷺ - كَمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ: (لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بْنُ عَدِيٍّ حَيًّا، ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّتْنَى لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ)، أَسْلَمَ بَيْنَ الْحَدِيثِيَّةِ وَالْفَتْحِ. مَاتَ سَنَةَ ٥٧هـ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

الإصابة ج ١ ص ٢٢٥-٢٢٦ والاستيعاب ج ١ ص ٢٣٠ وصحيح البخاري السابق.

(١) قال ابن الصَّلَاح: (التَّحْدِيدُ بِخَمْسٍ هُوَ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ عَمَلُ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَيَكْتُبُونَ لِابْنِ خَمْسٍ فِصَاعِدًا: سَمِعَ، وَلَمْ يَبْلُغْ خَمْسًا: حَضَرَ أَوْ أَحْضَرَ.

والذي ينبغي في ذَلِكَ أَنْ نَعْتَبِرَ فِي كُلِّ صَغِيرٍ حَالَهُ عَلَى الْخُصُوصِ... وَأَمَّا حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ فَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ مِنْ ابْنِ خَمْسٍ مِثْلَ مُحَمَّدٍ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ الصَّحَّةِ فِيمَا لَمْ يَكُنْ ابْنُ خَمْسٍ، وَلَا عَلَى الصَّحَّةِ فِيمَنْ ◀

(أَنَّهُ عَقَلَ^(١) مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِهِ، وَهُوَ ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ مِنْ دَلْوٍ).

وَهَذَا لَيْسَ بِدَلِيلٍ^(٢) عَلَى أَنَّ هَذَا السِّنَّ وَقْتُ صَحَةِ السَّمَاعِ، وَمَا دُونَهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، لَكِنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الْأَصْطِلَاحِ مِنَ الْمَتَأَخِّرِينَ.

وَالْمَعْتَبَرُ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ أَهْلِيَّةُ الْفَهْمِ وَالتَّمْيِيزِ حَيْثُ وُجِدَتْ^(٣).

➡ كَانَ ابْنُ خَمْسٍ وَلَمْ يَمِيزْ تَمِيزَ مُحَمَّدٍ ﷺ).

مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٢٤٣-٢٤٤ .

وَنَظَرُ: شَرْحُ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ وَفَتْحُ الْبَاقِي ج ٢ ص ١٩ وَتَذْرِيبُ الرَّأْيِ ج ٢ ص ٥ وَالْإِلْمَاعُ ص ٦٢ وَلِكْفَايَةِ ص ١٠٣ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ لِلْخَاوِي ج ٢ ص ٩ وَلَمَنْهَلُ الرَّوِيِّ ص ٧٩ وَالْمَوْقِفَةُ ص ٦١ وَالْمُفْنَعُ ج ١ ص ٢٩١ وَلَشَدُّ الْفَيْحِ ج ١ ص ٢٧٦ وَتَوْضِيحُ الْأَفْكَارِ ج ٢ ص ٢٩٢ وَالْيَوَاقِيتُ وَالدَّرَرُ ج ٢ ص ٤٢٤ وَإِنْحَافُ السَّادَةِ الْمُتَّقِينَ ج ٨ ص ٤٦٦ .

(١) ب: عقل مجة من النبي ﷺ مجها.

(٢) ل: ليس فيه دليل.

(٣) عبارة ابن دَقِيقِ الْعِيدِ مِنْ قَوْلِهِ: (وَتَأَنَسُّوْا... إِلَى قَوْلِهِ: وَالتَّمْيِيزِ حَيْثُ وَجِدَتْ) وَرَدَتْ - بِتَصَرُّفٍ - فِي طُرَّةٍ عَلَى هَامِشِ النُّسخَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ مِنْ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٢٤٣ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي: (قَالَ: هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي تَأَنَسَّ بِهِ الْمُحَدِّثُونَ لَيْسَ بِدَلِيلٍ عَلَى هَذَا السِّنِّ وَقْتُ صَحَةِ السَّمَاعِ، وَمَا دُونَهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، لَكِنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الْأَصْطِلَاحِ... وَالْمَعْتَبَرُ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ أَهْلِيَّةُ الْفَهْمِ وَالتَّمْيِيزِ، فَحَيْثُ وَجِدَتْ صَحِ السَّمَاعِ).



.

➡ تَأَنَسَّ بِهِ وَاسْتَأْنَسَ بِهِ: إِذَا سَكَنَ إِلَيْهِ الْقَلْبُ وَلَمْ يَنْفِرْ. / المصباح المنير مادة (أنست).

محمود بن الرَّبِيع بن سُرَاقَةَ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزْرَجِيِّ، قَالَ ابْنُ حِبَّانَ: أَكْثَرُ رَوَايَتِهِ عَنِ الصَّحَابَةِ. مَاتَ سَنَةَ ٩٩ هـ. وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ: قَالَ تَوَفَّى النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ. وَرَوَى أَنَّهُ عَقَلَ مَجَّةً مَجَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَجْهِهِ مِنْ دَلْوٍ مَعْلَقٍ فِي بَثْرِهِمْ.

لاستيعاب ج ٣ ص ٤٢١ وأسد الغابة ج ٤ ص ٣٣٢ والإصابة ج ٣ ص ٣٨٦ .

وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: (حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُسْهَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنِي الرَّبِيعِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ، قَالَ: عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِهِ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ مِنْ دَلْوٍ).

في: ٣ كتاب العلم، ١٨ باب متى يَصِحُّ سَمَاعُ الصَّغِيرِ، رقم ٧٧ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ١ ص ١٧٢ .

وانظر الحديث أيضاً في:

صحيح البخاري في:

٤ كتاب الوُضُوءِ، ٤٠ باب استعمال فَضْلِ وَضُوءِ النَّاسِ، رقم ١٨٩ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ١ ص ٢٩٥ .

و ١٠ كتاب الأذان، ١٥٤ باب مَنْ لَمْ يَزِرْ رَدَّ السَّلَامَ عَلَى الْإِمَامِ، رقم ٨٣٩ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ٢ ص ٣٢٣ .

و ١٩ كتاب التَّهَجُّدِ، ٣٦ بابُ صَلَاةِ النَّوَافِلِ جَمَاعَةً، رقم ١١٨٥ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ٣ ص ٦٠ .

و ٨٠ كتاب الدَّعَوَاتِ، ٣١ باب الدُّعَاءِ لِلصَّبَّيَّانِ بِالْبَرَكَةِ، رقم ٦٣٥٤ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ١١ ص ١٥١ .



[المسألة الثالثة]

قد ذكرنا طَرَفاً مِنْ^(١) كيفية أداء الرَّاوي عن الشيخ،
الذي سمع^(٢) منه مِنْ: حَدَّثَنَا أو^(٣) أَخْبَرْنَا أو أَنْبَأْنَا أو
أجاز لنا.

وممَّا^(٤) وقع في اصطلاح المتأخرين^(٥): أَنَّهُ إِذَا رُوِيَ

➡ ٨١ كتاب الرِّقَاق، ٦ باب العمل الذي يُبْتَغَى به وجهُ الله، رقم
٦٤٢٢ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٢٤١ .

وصحيح مُسْلِم في: ٥ كتاب المساجد، ٤٧ باب الرُّخْصَة في التَّخْلُف عن
الْجَمَاعَة بَعْدُ، رقم ٢٦٥ (...)، ج ١ ص ٤٥٦ .

وُسْنَن ابن مَاجَه في: ١ كتاب الطهارة، ١٣٦ باب المَجَّ في الإناء، رقم
٦٦٠، ج ١ ص ٢١٦ .

٤ كتاب المساجد، ٨ باب المساجد في الدور، رقم ٧٥٤، ج ١ ص ٢٤٩ .
وَمُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَد ج ٥ ص ٤٢٧ و ٤٢٩ والكفاية لِلْخَطِيب ص ١٠٦ .
وفي عُمْدَة الْقَارِي لِلْعَيْنِي ج ٢ ص ٧٢: رواه النَّسَائِي في العلم وفي اليوم
والليلة.

(١) س: في.

(٢) م: سمعه.

(٣) ب: وأخبرنا.

(٤) ب: مما.

(٥) كلام ابن دَقِيق الْعِيد من قوله: (ومما وقع في اصطلاح المتأخرين أَنَّهُ إِذَا
روى... إلى قوله: سواء رويناها فيها أو نقلناها منها). أي إلى آخر المسألة ➡

كِتَابُ مُصَنَّفٍ، بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ وَسَائِطُ، تَصَرَّفُوا فِي أَسْمَاءِ الرُّوَاةِ، وَقَلَّبُوها عَلَى أَنْوَاعٍ، إِلَى أَنْ يَصِلُوا^(١) إِلَى الْمُصَنَّفِ، فَإِذَا وَصَلُوا إِلَيْهِ تَبِعُوا لَفْظَهُ^(٢) مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ^(٣).

وهذا فيه بحثان:

➡ الثالثة، نقله العِرَاقِيُّ فِي التَّقْيِيدِ وَالْإِيضَاحِ ص ١٧٦ متصرفاً فيه قليلاً وَمُخْتَصِراً كَمَا يَأْتِي: (... تَغْيِيرٌ وَهنا بحثان فذكر الأول - ولم ينقل العِرَاقِيُّ شَيْئاً مِنْ هَذَا الأول - ثم قال: البحث الثاني... اصطلاح على سبيل الأولى، وفي كلام بعضهم ما يشير إلى أنه... كلام له فيه... تَغْيِيرُ التَّصْنِيفِ المتقدم...).

وبعضه في شرح التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ج ٢ ص ٤٤: (وهذا كلام فيه ضعف... فيما ينقل عن... بأنه ليس فيه تَغْيِيرُ التَّصْنِيفِ... جارياً على الاصطلاح).

وكلام ابن دَقِيقِ الْعِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ: (ومما وقع في اصطلاح المتأخرين... إلى قوله: أو نقلناها منها). المتقدم، منقول كله في طَرَّةٍ بِنَسْخَةٍ (غ) النسخة المَعْرَبِيَّةُ مِنْ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣٣١ مع تصرف يسير هو: (قال الشيخ: ومما وقع في اصطلاح المتأخرين... فيقول الراوي عنه أنا فلان، قال أنا الإمام... يجوز أنه لا يراه؟ ثم إن هذه إشارة لذلك الشخص... أهل الحديث قد لا يلتزم... شخص ويزيد فيه... زيادة عما يحمله لفظاً ومعنى فلا... الأصول. البحث الثاني... اصطلاح على سبيل الأول... ما يشعر بأنه... من الصفات المتقدمة... تَغْيِيرُ التَّصْنِيفِ المتقدم... جارياً على الاصطلاح على أن لا تَغْيِير...).

(١) س: يصلوها.

(٢) م: الفظ. (هكذا).

(٣) س: تعبير. وهو تحريف.

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُحْفَظَ^(١) فِيهِ شُرُوطُ الرَّوَايَةِ
بِالْمَعْنَى.

فَقَدْ رَأَيْنَا مِنْ يُعْبَّرُ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ بِعِبَارَاتٍ، لَعَلَّ
الْمَرْوِيَّ عَنْهُ لَوْ أَرَادَ التَّعْيِيرَ عَنْهُ، لَمْ يَسْتَجِزْ ذَلِكَ، أَوْ^(٢)
لَمْ يَسْتَحْسِنْهُ.

فَهَذَا خَارِجٌ عَنِ الرَّوَايَةِ بِالْمَعْنَى، فَلْيُرَاعَ ذَلِكَ.
مِثَالُهُ: أَنْ يَقُولَ الشَّيْخُ: أَخْبَرَنَا فُلَانٌ بِنِ^(٣) فُلَانٍ.
فَيَقُولَ الرَّاوي عَنْهُ: أَخْبَرَنَا فُلَانٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا^(٤) الْإِمَامُ
الْعَلَّامَةُ أَوْحَدُ الزَّمَانِ^(٥)، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَلْفَاظِ
التَّعْظِيمِ، الَّتِي لَوْ عُرِضَتْ عَلَى الشَّيْخِ قَدْ لَا يَخْتَارُهَا، وَلَا
يَرَى الْمَرْوِيَّ عَنْهُ أَهْلًا لَهَا.

(١) س: تحفظ.

(٢) م: و.

(٣) فِي هَامِشٍ ل: (عَنْ) حَ أَيِّ فِي نَسْخَةٍ، لِتَكُونَ عَوْضًا عَنْ (بِنِ).

(٤) س: أَنبَأَ.

(٥) أَشَارَ السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٢ ص ٢٥٠ إِلَى هَذَا الْأَصْطِلَاحِ مِنَ
الْمُتَأَخِّرِينَ وَإِلَى مَنْعِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ لَهُ.

فكيف^(١) يَسُوغُ أن يحمل عليه ما يجوز أن لا يراه^(٢)؟
ثم إنَّ هذه شهادة لذلك الشخص بهذه المَرْتَبَةِ، وقد
أخبر هذا الرَّاوي عن شيخه بهذه المَرْتَبَةِ، وأنه شاهدٌ
بها.

ومن ذلك: أن^(٣) أرباب الأُصُول اشتراطوا في الرواية
بالمعنى عدم الزيادة والنقصان بالنسبة إلى التَّرجمة
والمُترجم عنه.

ونرى بعض أهل الحديث لا يلتزم ذلك، فيذكر
الرواية عن شخص، فيزيده^(٤) فيه تاريخ السَّماع^(٥) إذا
كان يعلمه، وإن لم يذكره الشيخ، وربما زاد فيه: بقراءة^(٦)

(١) ل: فكيف أن يسوغ.

(٢) س: ما لا يجوز أن يراه.

(٣) سقطت من ب: أن.

(٤) س ب: ويزيد.

(٥) في تَدْرِيب الرَّاوي ج ٢ ص ١١٤ من عبارة ابن دَقِيق العَيْد مع التصرف:
(قال في الاقتراح: ومن الممنوع أيضاً أن يَزِيد تاريخ السَّماع إذا لم يذكره
الشيخ، أو يقول بقراءة فُلان، أو بتخريج فُلان حيث لم يذكره).

وانظر: فَتْح المَغِيث للسَّخَاوِي ج ٢ ص ٢٥٠.

(٦) س: يقرأه.

فُلَانٍ، أو بتخريج فُلَانٍ، وإن لم^(١) يسمع ذلك أو لم يقرأه.

وكلُّ هذا^(٢) زيادة على ما تَحَمَّلَه لفظاً^(٣) ومعنى، ولا^(٤) يجري على قانون أهل الأصول، فَلَيْتَنَبَّهُ لذلك.

البحث الثاني: الذي اصطَلَحُوا عليه من عدم التغير للألفاظ بعد وصولهم إلى المصنَّف، يَنْبَغِي أن يُنْظَرَ فيه: هل هو على سبيل الوجوب، أو هو اصطِلَاح على سبيل الاستحسان^(٥)؟

وفي كلام بعضهم: ما يُشعر أنه ممتنع؛ لأنه وإن كان له الرِّوَايَةُ بالمعنى، فليس له تغير التصنيف. وهذا كلامٌ فيه ضَعْفٌ:

(١) س: (وإن لم). هذا آخر ما ورد في مخطوطة س.

ب: وان لم يشرح ذلك.

(٢) ب: وكل ذلك زيادة.

(٣) ل: لفظاً أو معنى.

(٤) ب: فلا.

(٥) ل: على سبيل الاستحسان. وفي الهامش: على سبيل الأولى. ح (أي: في نسخة).

ب: على سبيل الأولى.

وأقلُّ ما فيه أنه يقتضي تجويزَ هذا فيما يُنقلُ من المصنَّفات المتقدمة^(١) إلى أجزاءنا وتخارجنا^(٢)، فإنَّه ليس فيه تغيير للتصنيف المتقدم. وليس هذا جارياً على الاضطِّلاح؛ فإنَّ الاضطِّلاح على أن لا تغير^(٣) الألفاظ بعد الانتهاء إلى الكتب المصنَّفة، سواء روينها فيها، أو نقلناها منها^(٤).

(١) م: المصنفة.

(٢) ب: تخارجنا.

(٣) م: يغير.

(٤) قال ابن الصَّلاح: (رؤينا عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل رحمته الله أنه قال: اتبع لفظ الشيخ في قوله: حَدَّثَنَا، وحدثني، وسمعتُ، وأخبرنا، ولا تعدّه.

قال الشيخ ابن الصَّلاح: ليس لك فيما تجده في الكتب المؤلفة من روايات مَنْ تَقَدَّمَكَ، أن تُبدِّلَ في نفس الكتاب ما قيل فيه: أَخْبَرَنَا بِ«حَدَّثَنَا» ونحو ذلك، وإن كان في إقامة أحدهما مقام الآخر خلافٌ وتفصيلٌ سبق، لاحتمال أن يكون من قل ذلك ممن لا يرى التسوية بينهما، ولو وجدت من ذلك إسناداً عرفت من مذهب رجاله التسوية بينهما، فإقامتك أحدهما مقام الآخر من باب تجويز الرواية بالمعنى، وذلك وإن كان فيه خلاف معروف، فالذي نراه الامتناع من إجراء مثله في إبدال ما وُضع في الكتب المصنَّفة والمجموع المجموعة... وما ذكره الخطيب أبو بكر في «كفايته» من إجراء ذلك الخلاف في هذا، فمحمولٌ عندنا على ما يسمعه الطالب من لفظ المُحدِّث غير موضوع في كتاب مؤلَّف).



.....

➡ وكلام ابن الصَّلَاح هذا، هو الذي ضَعَفَه ابن دَقِيق العِيد في هذا البحث - أي الثاني -.

وقد أشار إلى كلام ابن الصَّلَاح وتضعيف ابن دَقِيق العِيد له: العِرَاقِيُّ في شرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ ج ٢ ص ٤٤ والتَّقْيِيد والإِبْصَاح ص ١٧٦ والشيخ زَكْرِيَّا في فَتْح البَاقِي ج ٢ ص ٤٤ والسَّخَاوِي في فَتْح المُنْغِيث ج ٢ ص ٤١ و ٢١٩ .

وفي المَوْقِظَةِ ص ٦٢: (ولا يَسُوعُ إذا وَصَلَتْ إلى الكتاب أو الجزء أن تتصرَّف في تغيير أسانيده ومثونه، ولهذا قال شيخنا ابن وَهْب - أي ابن دَقِيق العِيد في الاقتراح - : ينبغي أن يُنظَرَ فيه: هل يجبُ أو هو مُسْتَحْسَنٌ؟ وقَوَّى بعضهم الوجوب مع تجويزهم الرِّوَايَةَ بالمعنى، وقالوا: ما لَهُ أن يُغَيَّرَ التصنيف. وهذا كلام فيه ضعف.

أما إذا نقلنا من «الجزء» شيئاً إلى تصانيفنا وتَحَارِيجنا، فإنه ليس في ذلك تغييرٌ للتصنيف الأول.

قال الذَّهَبِيُّ: قلتُ: ولا يَسُوعُ تغييرُ ذلك إلَّا في تقطيع حَدِيثٍ، أو في جَمْعِ أَحَادِيثٍ مَفْرَقَةٍ، إسنَادُها واحد، فيقال فيه: وبِهِ إلى النَّبِيِّ ﷺ).

ونقل ابنُ المُلَقَّن في المُقْنَع ج ١ ص ٣٠٦-٣٠٧ قولَ صاحب الاقتراح من قوله: (هذا كلام فيه ضعف... إلى قوله: أو نقلناها منها)، وفيه: (تغيير التصنيف... أن لا يَغَيَّرَ الألفاظ...).

ونقل الأَبْنَسِيُّ في الشَّدَا الفَيَّاح ج ١ ص ٢٨٩ تضعيف ابن دَقِيق العِيد من قوله: (وأقل ما فيه أنه يقتضي... تغيير التصنيف... جارياً على الاصطلاح). وعلَّق عليه.

وبعد أن نقل العِرَاقِيُّ قول ابن دَقِيق العِيد في التَّقْيِيد والإِبْصَاح ص ١٧٦: (... وهذا كلام فيه ضعف... إلخ) عَقَّبَ عليه بقوله: (وما ذكره من أنه يقتضي تجويزه فيما ينقل من المصنِّفات المتقدمة إلى أجزائنا ➡

المسألة الرابعة

من المتأخرين مَنْ يتسامح^(١) ويقول: سَمِعْتُ فُلَانًا

➡ وتُخَارِجِنَا، ليس بمسَلَّم، بل آخر كلام ابن الصَّلَاح يُشعر أنه إذا نُقل حَدِيث من كتاب وَعُزِّيَ إليه لا يجوز فيه الإبدال سواء نقلناه في تأليف لنا أو لفظاً). ومثله في شرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ ج ٢ ص ٤٤ . وانظر: فَتَحُ الْمُغِيثِ ج ٢ ص ٢١٩ .

وكتب الناسخ في الهامش: (لَزَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ: قُلْتُ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَقْتَضِي جَوَازَ التَّغْيِيرِ فِيهَا نَقْلُنَاهُ إِلَى تَخَارِجِنَا، بَلْ لَا يَجُوزُ نَقْلُهُ عَنْ ذَلِكَ الْكِتَابِ إِلَّا بِلَفْظِهِ دُونَ مَعْنَاهُ سَوَاءً فِي مَصْنَفَاتِنَا وَغَيْرِهَا. عَنْهُ سَنَةُ ٨٠٦).

(١) كلام ابن دَقِيقِ الْعِيدِ (من المتأخرين من يتسامح... إلى قوله: بَسْمَاعُهُ مِنْ لَفْظِهِ)، فِي هَامِش (غ) النسخة المَغْرِبِيَّة مِنْ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٢٥٢ بتصرف يسير واختصار كما يأتي: (من المتأخرين من يتسامح... فيما قرأ عليه أو سمعه... وهو أن يقع الاصطلاح عاماً فقد... سمعت فُلَانًا قراءة عليه وفُلَانًا... «بياض بالمتقول» بَسْمَاعُهُ مِنْ لَفْظِهِ. نَعَمْ وَقَعَ الْإِصْطِلَاحُ الْعَامُ مِنْ أَرْبَابِ التَّوَارِيخِ أَنْ يَقُولُوا عَمَّنْ يَتَرْجَمُونَ بِاسْمِهِ: سَمِعَ فُلَانًا وفُلَانًا، وَلَا يَرِيدُونَ بِذَلِكَ السَّمَاعَ مِنْ لَفْظِهِ، بَلْ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ).

وأخذ بعضها السَّخَاوِيُّ فِي فَتَحِ الْمُغِيثِ ج ٢ ص ٢٩ متصرفاً: (وهو كما قال ابن دَقِيقِ الْعِيدِ فِي اقْتِرَاحِهِ: تَسَامَحٌ خَارِجٌ عَنِ الْوَضْعِ لَيْسَ لَهُ وَجْهٌ. قَالَ: وَلَا أَرَى جَوَازَهُ لِمَنْ اصْطَلَحَهُ لِنَفْسِهِ، نَعَمْ، إِنْ كَانَ اصْطِلَاحاً عَاماً فَقَدْ لَقَرَبَ «يَقْرَبُ» الْأَمْرَ فِيهِ، قَالَ: وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِصْطِلَاحَ وَقَعَ عَلَى قَوْلِ الْمُؤَرِّخِينَ فِي التَّرَاجُمِ سَمِعَ فُلَانًا وفُلَانًا مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِسَمَاعِهِ مِنْ لَفْظِهِ)، وَقَالَ: (وَرَبِمَا قَرَّبَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنْ يَقُولَ سَمِعْتُ فُلَانًا قِرَاءَةً عَلَيْهِ).

ونقل الصَّنْعَانِيُّ فِي تَوْضِيحِ الْأَفْكَارِ ج ٢ ص ٣٠٥ قول ابن دَقِيقِ الْعِيدِ: (وهو تسامح خارج عن الوضع ليس له وجه).

يقول، فيما قرأه^(١) عليه، أو سمعه من القارئ عليه^(٢).

وهذا تسامحٌ خارجٌ عن الوَضْع، ليس له وجهٌ، إلاَّ أن يكونَ بتغيير اصطلاح. وهو أن يقع الاصطلاح^(٣) على أن يُعبَّرَ بهذه اللفظة عن هذا المعنى.

فإن كان هذا الاصطلاح عامًّا، فقد يقرَّب الأمرُ فيه. وإن وضعه هذا الراوي بنفسه، فلا أرى^(٤) ذلك جائزاً.

وربما قرَّبه بعضهم، بأن يقول: سمعتُ فلاناً

(١) ب: قرا.

(٢) اختلفوا في استعمال لفظ (سمعت) في العَرَض على قولين:

الأول: لا يجوز. وصرح به أحمد بن صالح، وصححه القاضي أبو بكر الباقلاني، وصححه أيضاً العراقي في شرح التَّبَصُّرَة والتَّذَكُّرَة، والسَّخَاوِي في فَتْح المَغِيث.

الثاني: يجوز. قال القاضي عياض: وهو قول رُؤْي عن مَالِك والسُّفْيَانَيْن الثَّوْرِي وابن عُيَيْنَة، واستعمله بعض المتأخرين. وهذا القول هو الذي قصده ابن دَقِيق العَيْد بقوله: وهذا تسامح خارج عن الوضع... إلخ.

شرح للتَّبَصُّرَة وللتَّذَكُّرَة ج ٢ ص ٣٤ وفتح المَغِيث للسَّخَاوِي ج ٢ ص ٢٩. وانظر: فتح الباقي ج ٢ ص ٣٤ والمُوقِظَة ص ٦٣ والمُفْنَع ج ١ ص ٢٩٩.

(٣) ب: اصطلاح على أن يغير هذه اللفظة.

(٤) م: أرا. وهو تحريف.

بقراءتي^(١) عليه.

ولا شكَّ أَنَّ الاضطِّلاح واقعٌ على قول المؤرِّخين في التراجُم: سَمِعَ فُلَاناً وفُلَاناً، من غير تَقْيِيدٍ^(٢) بِسَمَاعِهِ من لفظه.

المسألة الخامسة

جرت^(٣) عادةُ المتقدمين^(٤) إذا رَووا كتاباً عن شيخ

(١) في هامش ل: قراءة، ومعها صح، وكان المصحح قد شطب كلمة (بقراءتي) من الأصل. ولعله اعتمد نسخة أخرى بدليل ما تقدم من النقل في النسخة المَعْرِبِيَّة من مُقَدِّمَةِ ابن الصَّلَاح، ومن فَتَح المُغِيث لِلسَّخَاوِيِّ.
ب: فُلَاناً قراه عليه.

(٢) ل: تقييده.

(٣) كلام ابن دَقِيق العَيْد من: (جرت عادة المتقدمين... إلى قوله: أو يعني فُلَان، في آخر المسألة)، في هامش (غ) النسخة المَعْرِبِيَّة من مُقَدِّمَةِ ابن الصَّلَاح ص ٣٤٦ بتصرُّف يسير، حيث ورد: (طُرَّة، من أمالي الشيخ: جرت عادة المتقدمين إذا كتبوا كتاباً... في أول صفحة ثم درجوا عليه اسمه بأن يقولوا... أنا - أنبأنا - فُلَان، لا ينسبونه، فهل يجوز لمن رَوَى هذا عن الرَّاوي... أو يعني فُلَان).

(٤) قال ابن الصَّلَاح في مقدمته ص ٣٤٦: (ليس له أن يَزِيد في نسب مَنْ فوق شيخه من رجال الإسناد على ما ذكره شيخه مُدْرَجاً عليه من غير فضل مُمَيِّز، فإن أتى بِفَضْلِ جاز، مثل أن يقول: هو ابن فُلَان الفُلَانِي، أو يعني: ابن فُلَان، ونحو ذلك... .



نسبوه في أول حَدِيثٍ، ثم أدرجوا عليه اسمَه^(١)، بأن يقول^(٢) في بَقِيَّةِ الأحاديث: أَخْبَرَنَا فُلَانٌ، ولا ينسبه، فهل يجوزُ لمن رَوَى عن هذا الرَّاوي أن ينسبه في بَقِيَّةِ الأحاديث؟ إِنْ منعنا الرَّوَايةَ بالمعنى، لم يَجُزْ، وَإِنْ

➔ وَأَمَّا إِذَا كَانَ شَيْخُهُ قَدْ ذَكَرَ نَسَبَ شَيْخِهِ أَوْ صَفَّتَهُ فِي أَوَّلِ كِتَابٍ أَوْ جُزْءٍ عِنْدَ أَوَّلِ حَدِيثٍ مِنْهُ، وَاقْتَصَرَ فِيهَا بَعْدَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ عَلَى ذِكْرِ اسْمِ الشَّيْخِ أَوْ بَعْضِ نَسَبِهِ - مِثَالُهُ: أَنْ أَرَوِيَ جُزْءً عَنِ «الْفَرَاوِيِّ» وَأَقُولُ فِي أَوَّلِهِ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ الْمَنَعَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْفَرَاوِيِّ، قَالَ: أَنْبَأَنَا فُلَانٌ، وَأَقُولُ فِي بَاقِي أَحَادِيثِهِ: أَنْبَأَنَا مَنْصُورٌ... أَنْبَأَنَا مَنْصُورٌ، فَهَلْ يَجُوزُ لِمَنْ سَمِعَ ذَلِكَ الْجُزْءَ مِنِّي أَنْ يَرَوِيَ عَنِّي الْأَحَادِيثَ الَّتِي بَعْدَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ مُتَفَرِّقَةً، وَيَقُولَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا: أَنْبَأَنَا فُلَانٌ، قَالَ: أَنْبَأَنَا أَبُو بَكْرٍ مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ الْمَنَعَمِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْفَرَاوِيِّ، قَالَ: أَنْبَأَنَا فُلَانٌ، وَإِنْ لَمْ أَذْكَرْ لَهُ ذَلِكَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا اعْتِمَاداً عَلَى ذِكْرِي لَهُ أَوَّلًا؟

فَهَذَا قَدْ حَكَى الْخَطِيبُ الْحَافِظُ عَنْ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ أَجَازُوهُ.
وَعَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: يَعْنِي ابْنُ فُلَانٍ... .
وَأُورِدَ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَقْوَالاً ثُمَّ قَالَ بَعْدَهَا: (قُلْتُ: جَمِيعُ هَذِهِ الْوُجُوهِ جَائِزٌ، وَأَوَّلَاهَا: أَنْ يَقُولَ: هُوَ ابْنُ فُلَانٍ أَوْ: يَعْنِي ابْنُ فُلَانٍ...).

وَقَوْلُ الْخَطِيبِ الْمَشَارِإِلِيهِ هُوَ فِي الْكَفَايَةِ ص ٣٢٢-٣٢٣ .
وَانْظُرْ فِي ذَلِكَ أَيْضاً: شَرْحُ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ وَفَتْحُ الْبَاقِي ج ٢ ص ١٨٦
وَفَتْحُ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ٢ ص ٢٤٩ وَالتَّقْرِيبُ وَتَدْرِيبُ الرَّاوي ج ٢ ص ١١٣ .

(١) سقط من ب: اسمه.

(٢) أشار في م إلى نسخة أخرى: يقولوا.

أَجَزْنَاهَا فَقَدْ يُمْكِنُ جَوَازُهُ.

وَحَكَى الْخَطِيبُ^(١) عَنْ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ أَجَازُوهُ^(٢).

وَالأَوَّلُ عِنْدَنَا أَنْ يُقَالَ فِيهِ: هُوَ فُلَانٌ ابْنُ فُلَانٍ، أَوْ
يَعْنِي: فُلَانٌ ابْنُ فُلَانٍ.

المسألة السادسة

لَأَهْلِ الْحَدِيثِ نُسْخٌ^(٣) بِإِسْنَادٍ وَاحِدٍ،

(١) الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ ثَابِتٍ، صَاحِبُ تَارِيخِ
بَغْدَادٍ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَصْنُفَاتِ، مِنَ الْحَفَازِ الْمُتَقِينَ، وَالْعُلَمَاءِ الْمُتَبَحِّرِينَ، تَوَفَّى
بِبَغْدَادٍ سَنَةَ ٤٦٣ هـ.

وَفِيَتْ لِأَعْيَانِ ج ١ ص ٩٢ وَتَبَيَّنَ كَذِبُ الْمُفْتَرِي ص ٢٦٨ وَتَذَكُّرَةُ الْحَفَازِ ج ٣ ص ١١٣
وَسُدْرَاتُ الذَّهَبِ ج ٣ ص ٣١١ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ٢٠١ . وَانْظُرْ مُرَاجِعَهُ الْكَثِيرَةَ
فِي: الْأَعْلَامِ ج ١ ص ١٧٢ وَمُعْجَمَ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٢ ص ٣ .

(٢) ب: أَجَازُوهَا الْأَوَّلُ عِنْدَنَا.

(٣) فِي مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣٤٨: (النَّسْخُ الْمَشْهُورَةُ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى أَحَادِيثَ
بِسَنَدٍ وَاحِدٍ كَنَسْخَةِ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ
مَعْمَرٍ، عَنْهُ. ... مِنْهُمْ مَنْ يَجِدُّ ذِكْرَ الْإِسْنَادِ فِي أَوَّلِ كُلِّ حَدِيثٍ مِنْهَا.
وَيُوجَدُ هَذَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَصُولِ الْقَدِيمَةِ، وَذَلِكَ أَحْوَطُ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتَفِي
بِذِكْرِ الْإِسْنَادِ فِي أَوَّلِهَا عِنْدَ أَوَّلِ حَدِيثٍ مِنْهَا، أَوْ فِي أَوَّلِ كُلِّ مَجْلَسٍ مِنْ مَجَالِسِ
سَمَاعِهَا. وَيُدْرَجُ الْبَاقِي عَلَيْهِ، وَيَقُولُ فِي كُلِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ: «وَبِالْإِسْنَادِ»، أَوْ: ◀

.

➔ «وبه» وذلك هو الأغلب الأكثر.

وإذا أراد من كان سَماعه على هذا الوجه تفريق تلك الأحاديث، ورواية كل حديث منها بالإسناد المذكور في أولها، جاز له ذلك عند الأكثرين، منهم: وكيع بن الجراح، ويحيى بن معين، وأبو بكر الإسماعيلي... .

ومن المُحدِّثين من أبى أفراد شيء من تلك الأحاديث المُدرَّجة بالإسناد المذكور أولاً، ورآه تَدْلِيْساً... كالأستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني. وعلى هذا من كان سماعه على هذا الوجه، فطريقه أن يُبَيِّنَ ويحكي ذلك كما جرى، كما فعله مُسلم في صحيحه في صحيفة هَمَّام بن مُنَبِّه، نحو قوله: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَنبَأَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، وَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: (وقال رسول الله ﷺ: «إِنْ أَدْنَى مَقْعَدٍ أَحَدِكُمْ فِي الْجَنَّةِ أَنْ يَقُولَ لَهُ: تَمَنَّ...» الْحَدِيثُ. وهكذا فعل كثير من المؤلِّفين).

وانظر هذا أيضاً في: الْمُقْنَعُ ج ١ ص ٣٨٦ وشرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ وَفَتْحُ الْبَاقِي ج ٢ ص ١٨٨ والتقريب وتَذْرِيبُ الرَّاوي ج ٢ ص ١١٦ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ٢ ص ٢٥٢ .

وانظر الحديث في:

صحيح مُسلم، ١ كتاب الإيمان، ٨١ باب معرفة طريق الرؤية، رقم ٣٠١ (...)، ج ١ ص ١٦٧ .

هَمَّامُ بْنُ مُنَبِّهٍ بْنُ كَامِلٍ، أَبُو عُقْبَةَ الصَّنَعَانِيُّ، رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَمَعَاوِيَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ أَخُوهُ وَهَبُ بْنُ مُنَبِّهٍ وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ وَغَيْرُهُمَا، وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْعَجَلِيُّ. مات سنة ١٣٢ هـ على الصحيح.

تهذيب التهذيب ج ١١ ص ٦٧ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٣٢١ ومشاهير علماء الأمصار ص ١٢٣ وصرح الثَّورِيْبُ ج ١ ص ١٢٠ .

تشمّل^(١) على أحاديثٍ عديدةٍ، فإذا أراد أن يروي منها واحداً، فهل له إفراده من بين ما معه من الأحاديث، أم لا^(٢)؟

مثاله: نسخة هَمَّام بن مُنَبِّه عن أبي هُرَيْرَةَ، فمُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ إِذَا أَوْصَلَ الْإِسْنَادَ إِلَى هَمَّامٍ، وَقَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ مُسْلِمٌ: فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وهذا عندنا^(٣) من باب الأولى، ولو أفرد بعضها لم يمتنع، إذا كانت العبارة هكذا.

[المسألة السابعة]

اِخْتِصَارُ الْحَدِيثِ هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا^(٤)؟

(١) م ب: يشتمل.

(٢) سقط من ل ب: أم لا.

(٣) عبارة ابن دَقِيقِ الْعِيدِ رَحِمَهُ اللهُ: (وهذا عندنا من باب... العبارة هكذا)، في هامش (غ) النسخة المَغْرِبِيَّة من مُقَدِّمَةِ ابن الصَّلَاح ص ٣٤٩ بتصرف يسير، حيث وردت: (من شرح الشيخ: وهذا عندنا على طريق (...)) من باب الأولى... إذا كانت العبارة كعبارة مُسْلِمٍ).

(٤) في مُقَدِّمَةِ ابن الصَّلَاح ص ٣٣٤: (هل يجوز اختصار الحديث الواحد) ◀

إِنْ كَانَ اخْتِصَارُهُ مِمَّا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى لَوْ لَمْ يُخْتَصَرْ لَمْ يَجُزْ.

وإن لم يُغَيِّرِ الْمَعْنَى، مِثْلُ: أَنْ يَذْكَرَ لَفْظَيْنِ مُسْتَقْلَيْنِ فِي مَعْنَيَيْنِ، فَيَقْتَصِرُ عَلَى أَحَدِهِمَا، فَلِأَقْرَبِ الْجَوَازِ؛ لِأَنَّ عُمْدَةَ الرَّوَايَةِ فِي التَّجْوِيزِ هُوَ الصَّدْقُ، وَعُمْدَتُهَا فِي التَّحْرِيمِ هُوَ (١) الْكَذِبُ، وَفِي مِثْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ الصَّدْقُ حَاصِلٌ فَلَا وَجْهَ لِلْمَنْعِ.

➡ وروايةُ بعضه دون بعض؟ اختلف أهل العلم فيه:

فمنهم من منع ذلك مطلقاً بناءً على القول بالمنع من النقل بالمعنى مطلقاً. ومنهم من منع من ذلك مع تجويزه النقل بالمعنى، إذا لم يكن قد رَوَاهُ عَلَى التَّمَامِ مَرَّةً أُخْرَى، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ غَيْرَهُ قَدْ رَوَاهُ عَلَى التَّمَامِ. ومنهم من جَوَّزَ ذَلِكَ وَأَطْلَقَ وَلَمْ يُفْصِّلْ

والصحيح: التفصيل، وأنه يجوز ذلك من العالم العارف، إذا كان ما تركه متميزاً عما نقله، غير متعلق به، بحيث لا يختل البیان، ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه، فهذا ينبغي أن يجوز، وإن لم يجز النقل بالمعنى، لأن الذي تركه - والحالة هذه - بمنزلة خبرين منفصلين في أمرين لا تعلّق لأحدهما بالآخر... إلخ).

وانظر أيضاً: شرح التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ وَفَتْحُ الْبَاقِي ج ٢ ص ١٧١ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ لِلشَّحَاوِيِّ ج ٢ ص ٢٢١ وَالتَّقْرِيبَ وَتَدْرِيبَ الرَّأْيِ عَلَيْهِ ج ٢ ص ١٠٣ وَاخْتِصَارَ عُلُومِ الْحَدِيثِ ص ١٤٤ وَالْخُلَاصَةَ ص ١١٩ . وانظر: الْمُؤَقِّطَةُ ص ٦٤ وَالْبَيَقِيَّتُ وَالنُّزْرُ ج ٢ ص ١١١ . ولينظر كلامَ بَنِ دَقِيقٍ الْعَيْدِ مَعَ مَا ذَكَرَهُ بَنُ الصَّلَاحِ فِي الْقَوْلِ الرَّابِعِ لَدِي صَحِّحِهِ.

(١) سَقَطَ مِنْ ب: هُوَ.

فإن احتاج ذلك إلى تغيير لا يُخلُّ بالمعنى، فهو خارج على جواز الرواية بالمعنى^(١).

[المسألة الثامنة]

تارة يُقدِّمون^(٢) مَثَنَ الحديث على إسناده، بأن يذكر لفظه، ثم يقول: أَخْبَرَنَا بِهِ فُلَانٌ، وَيَسُوقُ السَّنَدَ، ثم

(١) كلام ابن دَقِيقِ الْعِيدِ رَحِمَهُ اللهُ: (إن كان اختصاره مما يغير المعنى... إلى قوله: خارج على جواز الرواية بالمعنى) آخر المسألة، في هامش (غ) النسخة المَغْرِبِيَّة من مُقَدِّمَةِ ابن الصَّلَاح ص ٣٣٤ مع تصرُّف يسير كما يأتي: (من أملي الشيخ: [قال الشيخ: إن كان اختصار الحديث... لم يختصر، فلا يجوز... في التحريم الكذب... خارج عن جواز...]).

وفي المُقْنَع ج ١ ص ٣٧٧ نقل كلام ابن دَقِيقِ الْعِيدِ ببعض التصرُّف هو: (إن كان يغيّر المعنى لو اختُصِر لم يجز اختصاره، وإن لم يغيّر مثلاً... لأنَّ عهدة الرواية في التجويز هو الصدق وفي التحريم هو الكذب. والصدق حاصل... الرواية بالمعنى).

واقْتَبَس السَّخَاوِيُّ في فَتْحِ الْمُغِيث ج ٢ ص ٢٢٥ من قول ابن دَقِيقِ الْعِيد: (عُمْدَةُ الرواية في التجويز... إلى آخر المسألة) متصرفاً فيها قليلاً كما يأتي: (فعُمْدَةُ الرواية... الكذب وفي ما ذكرناه... ذلك إلى تعبير - وصوابه تغيير - لا يُخلُّ بالمعنى...).

(٢) انظر هذه المسألة في:

مُقَدِّمَةُ ابن الصَّلَاح وَمَحَاسِنِ الاِصْطِلَاح ص ٣٥٠-٣٥١ وشرح التَّبَصُّرَةِ والشُّذُكِرَةِ وَفَتْحِ الْبَاقِي ج ٢ ص ١٩٠ وَفَتْحِ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ٢ ص ٢٥٥ والتفريب وتدريب الراوي عليه ج ٢ ص ١١٨.

يَقُولُ بِذَلِكَ فِي آخِرِهِ.

وَتَارَةً لَا يُقَالُ بِذَلِكَ.

فَهَلْ يَجُوزُ لِمَنْ سَمِعَهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، أَنْ يَذْكُرَ
الْإِسْنَادَ أَوَّلًا، وَيُتْبِعَهُ ^(١) بِذَلِكَ اللَّفْظَ؟

قِيلَ عَنْ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ: إِنَّهُ جَوَّزَهُ، وَهُوَ خَارِجٌ عَلَى
الرُّوَايَةِ بِالْمَعْنَى إِنْ لَمْ تُخَلَّ بِهِ ^(٢).

[المسألة التاسعة]

إِذَا أَخْرَجَ الشَّيْخُ الْكِتَابَ، وَقَالَ: أَخْبَرَنَا فُلَانٌ،
وَيَسُوقُ السَّنَدَ، فَهَلْ يَجُوزُ لِسَامِعٍ ^(٣) ذَلِكَ مِنْهُ أَنْ يَقُولَ:
أَخْبَرَنَا فُلَانٌ، وَيَذْكُرُ الْأَحَادِيثَ كُلًّا أَوْ بَعْضًا؟

الَّذِي أَرَاهُ أَنَّهُ ^(٤) يَجُوزُ مِنْ جِهَةِ الصَّدَقِ، فَإِنَّهُ تَصْرِيحٌ
بِالْإِخْبَارِ بِالْكِتَابِ.

(١) ب: ثم يتبعه.

(٢) في هامش ل كتب: (بلغ مقابلة). وفي م: وهو خارج على جواز الرواية
بالمعنى إن لم يخل به.

(٣) م: السامع.

(٤) م: أن... بالإخبار وبالكتاب.

وغاية ما في الباب: أَنَّهُ إِبْخَارٌ جُمْلِيٌّ، وَلَا فَرْقَ فِي
مَعْنَى الصَّدَقِ بَيْنَ الْإِجْمَالِ وَالتَّفْصِيلِ.

نَعَمْ، فِيهِ نَظَرٌ مِنْ حَيْثُ:

إِنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةً بِأَنْ لَا يُطْلَقَ الْإِبْخَارُ إِلَّا فِيمَا قُرِئَ،
وَيُسَمَّى مِثْلَ هَذَا: مُنَاوَلَةً. وَلَيْسَ هَذَا عِنْدِي بِالْمُتَعَيَّنِ
مِنْ جِهَةِ الصَّدَقِ، فَإِنْ أَوْقَعَ تَهْمَةً، فَقَدْ يَمْنَعُ^(١) مِنْهُ مِنْ
هَذَا الْوَجْهِ^(٢).

[المسألة العاشرة]

إِذَا رَوَى الْحَدِيثَ بِإِسْنَادٍ، وَأَتْبَعَهُ بِإِسْنَادٍ آخَرَ، وَقَالَ:
مِثْلُهُ.

(١) ب: منع.

(٢) نقل السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٢ ص ١١٩ نَصَّ الْمَسْأَلَةَ التَّاسِعَةَ كُلَّهَا،
لَكِنْ فِيهِ: (...) وَقَالَ أَخْبَرَنَا فُلَانٌ وَسَاقَ السَّنَدَ... وَغَايَةُ مَا فِيهِ أَنَّ إِبْخَارَ حَمَلِي
«كَذَا»... يَمْنَعُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ).

وَفِي تَدْرِيبِ الرَّاوي ج ٢ ص ٥٢: (قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعَيْنِ: وَلَوْ سَمِعَ الْإِسْنَادَ
مِنَ الشَّيْخِ، وَنَاوَلَهُ الْكِتَابَ، جَازَ لَهُ إِطْلَاقُ أَخْبَرَنَا، لِأَنَّهُ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ
بِالْكِتَابِ، وَإِنْ كَانَ إِبْخَاراً جَهْلِيّاً، فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّفْصِيلِ).

وَنَقَلَ الْمَسْأَلَةَ التَّاسِعَةَ الثُّجَيْبِيَّ فِي مُسْتَفَادِ الرَّحْلَةِ ص ٣٤ عَنْ ابْنِ دَقِيقِ
الْعَيْنِ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ إِلَى الْاِقْتِرَاحِ.

فهل يجوز أن يروى هذا الثاني بلفظ الأول؟

الظاهر أنه لا يجوز، وهو محكي عن شعبة^(١)، أنه كان لا يجيز ذلك^(٢).

وحكي عن بعضهم: أنه يجيزه^(٣) إذا عرف أن المحدث ضابط متحفّظ يذهب إلى تمييز الألفاظ وعدّ الحروف، فإذا لم يُعرف ذلك منه لم يجز ذلك^(٤).

(١) شعبة بن الحجاج بن الورد الأزدي مؤلّاهم، أبو بسطام الواسطي ثم البصري، قال ابن مهدي: كان الثوري يقول: شعبة أمير المؤمنين في الحديث. وقال أحمد: كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن، يعني: في الرجال، وبصره في الحديث، وثبته، وتنقيته للرجال. وقال الحاكم: شعبة إمام الأئمة في معرفة الحديث بالبصرة، رأى أنس بن مالك وعمرو بن سلمة الصحابيين، وسمع من أربعمائة من التابعين. مات سنة ١٦٠هـ بالبصرة.

تهذيب التهذيب ج ٤ ص ٣٣٨ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣٥١ ومشاهير علماء الأمصار ص ١٧٧ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٩٣ وحلية الأولياء ج ٧ ص ١٤٤.

(٢) سقط من ب: أنه كان لا يجيز ذلك.

(٣) ل ب: يجوز.

(٤) انظر هذا في مقدمته ابن الصلاح ص ٣٥٢. وجاء في شرح التبصرة والتذكرة ج ٢ ص ١٩١: (إذا روى حديثاً بإسناد له، وذكر متن الحديث، ثم أتبعه بإسناد آخر، وحذف متنه، وأحال به على متن الأول بقوله: مثله أو نحوه، فهل لمن سمع منه ذلك أن يقتصر على السند الثاني، ويسوق لفظ حديث السند الأول، فيه ثلاثة أقوال:



قلت: ويُشترط أن يكونَ ممن يُفرَّق بين مدلول قوله: مثله: وبين مدلول قوله: أو نحوُه^(١).

فإنَّه^(٢) قد^(٣) يتسامح بعض الناس في ذلك، وكثيراً ما

➡ أظهرها: منع ذلك. وهو قول شُعْبَةَ. (ذكر السَّخَاوِيُّ: أنه رأى ابن الصَّلَاح ومن تبعه كالتَّوَوِّيَّ وابن دَقِيق العِيد).

والثاني: جواز ذلك إذا عرف أن الرَّاويَ لذلك ضابط متحفِّظ، يذهب إلى تمييز الألفاظ وعدَّ الحروف، فإن لم يعرف ذلك منه لم يجوز. حكاه الخطيب عن بعض أهل العلم، وعن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: قال فلان عن فلان: مثله، يجوز. وإذا قال: نحوُه، فهو حديث.

والثالث: أنه يجوز في قوله: مثله، ولا يجوز في قوله: نحوُه. وهو قول يَحْيَى بن مَعِين، وعليه يدلُّ كلام الحَاكِم، قال الخطيب: وهذا على معنى مذهب من لم يُجزِ الرَّوَايةَ على المعنى، وأما على مذهب من أجازها فلا فرق بين مثله ونحوه، قال: وهذا هو الذي اختاره.

وانظر أيضاً: الكفاية ص ٣١٩ وفَتْح الباقِي ج ٢ ص ١٩١ واختصار علوم الحديث ص ١٤٨ ولتقريب وتدریب لراوي عليه ج ٢ ص ١١٩ ولمؤقظة ص ٦٤ وفَتْح المُغِيث للسَّخَاوِيِّ ج ٢ ص ٢٥٨. وانظر تعقيب لبُلُقَيْنِي على استظهار ابن لَصَّاح في: مَحَاسِن الاِصْطِلَاح ص ٣٥٢.

(١) م ل: مثله ونحوه.

لكن في هامش ل أشار المصحح إلى أن العبارة الصحيحة هي: (مثله وبين مدلول قوله ونحوه).

سقط من ب: أو.

(٢) سقط من ب: فانه.

(٣) ب: وقد.

يُعْبَرُونَ^(١) عَنْ مِثْلِ هَذَا، بِأَنْ يَقُولُوا: مِثْلَ حَدِيثٍ قَبْلَهُ.
وَأَخْتَارُ أَنَا فِي ذَلِكَ، إِذَا قَالَ: وَبِإِسْنَادِهِ، أَنْ يَذْكُرَ
الْإِسْنَادَ الْأَوَّلَ، فَإِذَا انْتَهَى إِلَى اللَّفْظِ قَالَ: فَذَكَرَ حَدِيثًا،
ثُمَّ قَالَ: وَبِإِسْنَادِهِ، وَيَذْكُرُ^(٢) الْمَثْنَ.
وَأَمَّا فِي الصُّورَةِ الْأُولَى فَأَخْتَارُ أَنْ يَذْكُرَ الْإِسْنَادَ الثَّانِي،
فَإِذَا وَصَلَ إِلَى مُنْتَهَاهُ قَالَ: وَقَالَ مِثْلُهُ. يَعْنِي: مِثْلَ حَدِيثٍ
قَبْلَهُ، وَيَذْكُرُ الْمَثْنَ الْأَوَّلَ.

[المسألة] الحادية عشرة

إِذَا كَانَ السَّمَاعُ عَلَى صِفَةٍ فِيهَا بَعْضُ الْوَهْنِ^(٣)، مِثْلَ
مَا يُحَدَّثُ بِهِ فِي حَالَةِ الْمَذَاكِرَةِ، فَلْيَقُلْ: حَدَّثَنَا فُلَانٌ
مُذَاكِرَةً؛ لِأَنَّ الْحِفْظَ وَالْمَذَاكِرَةَ تَقَعُ فِيهِمَا الْمُسَاهَلَةُ^(٤).

(١) سقط من ب: يعبرون عن مثل هذا بأن يقولوا. وورد محلها: وكثيراً ما يقولون مثل حديث قبله.

(٢) هامش م: ويسوق. ومعها صح. يريد تغيير كلمة (ويذكر) بـ (ويسوق).
وفي هامش ل: ثم يسوق، ومعها ح، أي في نسخة، وصح.
ب: ثم يسوق المتن.

(٣) ب: الوهم.

(٤) انظر لهذا في مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣٥٦. قال الْعِرَاقِيُّ فِي شَرْحِ ◀

وقريبٌ من هذا: ما إذا سَمِعَ ولم يُقَابِلْ^(١)، فَلْيُبَيِّنْ

➔ التَّبَصُّرَةُ والتَّذْكَرَةُ ج ٢ ص ١٩٥: (إذا سمع من الشيخ من حفظه في حالة المذاكرة فعليه بيان ذلك بقوله: حَدَّثَنَا مذاكرة، أو في المذاكرة، ونحو ذلك، لأنهم يتساهلون في المذاكرة، والحِفْظُ خَوَّانٌ، ولهذا كان أَحْمَدُ يمتنع من رِوَايَةِ ما يحفظه إلَّا من كتابه، وقد منع عبد الرَّحْمَنِ بن مَهْدِيٍّ وابن الْمُبَارَكِ وأبو زُرْعَةَ الرَّازِيَّ أن يحمل عنهم في المذاكرة شيء. هكذا قال ابن الصَّلَاح: إن عليه بيان ما فيه بعض الوهن... وفي كلام الخطيب أنه ليس بحثم، فإنه قال: واستحب أن يقول: حَدَّثَنَا في المذاكرة).

وقال أيضاً: (إذا كان في سَماعه نوع من الوهن - أي الضعف - فإن عليه بيانه، كأن يسمع من غير أصل، أو كان هو أو شيخه يتحدث في وقت القراءة عليه، أو ينسخ، أو ينعس، أو كان سماع شيخه أو سماعه هو بقراءة مُصَحَّفٍ أو لَحَّانٍ، أو كتابة التسميع بخط من فيه نظر، ونحو ذلك، فإن في إغفال ذلك، وترك البيان نوعاً من التَّدْلِيس).

وانظر: فَتْحُ الْبَاقِي ج ٢ ص ١٩٥ وَفَتْحُ الْمُغِيث ج ٢ ص ٢٦٥ وَتَذْرِيبُ الرَّاوي ج ٢ ص ١٢٣ وَالْمَوْقِظَةُ ص ٦٤ .

(١) على الطالب مُقَابَلَةَ كتابه بأصل سَماعه، وكتاب شيخه الذي يرويه عنه، وإن كان إجازة... .

أما إذا لم يعارض كتابه بالأصل، ففي جواز روايته من كتابه ذاك قولان: الأول: لا تجوز. وهو القول المعتمد بين المتقدمين، وبه قال القاضي عياض، فإن الفكر يذهب، والقلب يسهو، والنظر يزيغ، والقلم يطغى، واختاره من المتأخرين ابن أبي الدم.

الثاني: يجوز. بشروط ثلاثة هي: أن يبين عند الرواية أنه لم يعارض، وكان النسخ لذلك الفرع من أصل معتمد، وكان الناقل صحيح النقل قليل السقط. وهو قول أبي إسحاق الإسفرائيني، وآباء بكر الإسماعيلي والبرقاني والخطيب، وابن الصَّلَاح، ولهم قول في تلك الشروط. ➔

ذَلِكَ، وَلِيَقُلْ مَثَلًا: أَخْبَرْنَا فُلَانٌ مَعَ الْحَاجَةِ إِلَى الْمُقَابَلَةِ
أَوْ (١) الْمُعَارَضَةِ.

فَإِنْ (٢) لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ:

فَإِنْ عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ (٣) كَثْرَةَ النِّسْيَانِ وَالْخَطَأِ لَمْ يَرَوْ
ذَلِكَ بَوَاحٍ إِلَّا بَعْدَ الْمُقَابَلَةِ، أَوْ بَعْدَ بَيَانٍ آخَرَ، لِكَثْرَةِ
الْخَطَأِ فِي الْكِتَابَةِ.

وَإِنْ كَانَ تَغْلِبُ الصَّحَةِ عَلَى الْكِتَابَةِ، فَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ

➔ انظر: مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ وَمَخَابِسُ الْأَصْطِلَاحِ ص ٣١٠-٣١٢ وشرح التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ وَفَتْحُ
الْبَاقِي ج ٢ ص ١٣٣-١٣٦ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ٢ ص ١٧٠ وَالتَّقْرِيبُ وَتَدْرِيبُ الرَّاوي ج ٢
ص ٧٧-٧٩ وَالْإِلْمَاعُ ص ١٥٨ .

وَانْظُرْ عَنِ الْمُقَابَلَةِ أَيْضًا فِي: الْمُحَدَّثَاتِ الْفَاصِلِ ص ٥٤٤ وَالْكَفَايَةِ ص ٣٥٠ وَالْمَنْهَرُ الرَّوِّي
ص ٩٤ وَالْمَوْقِفَةُ ص ٦٤ وَشَرْحُ نُحْبَةِ لِفَكَّرَ مَعَ لَقَطِ الدَّرَرِ ص ١٧٦ وَبِشْرَحِ عَلِيِّ لِقَارِي
ص ٢٦٤ .

(١) ب: و.

(٢) فِي هَامِش (غ) النسخة المَغْرِبِيَّةُ مِنْ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣١٢ نَقَلَ
قَوْلَ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ بِتَصْرُفٍ: (طَرَّةٌ عَلَى هَامِش (غ) يَظْهَرُ أَنَّهَا مِنْ إِمْلَاءِ
ابْنِ الصَّلَاحِ - وَالصَّوَابُ أَنَّهَا مِنْ كَلَامِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ -: (فَإِنْ لَمْ يَبِينِ
ذَلِكَ، فَإِنْ عَلِمَ كَثْرَةَ الْخَطَأِ لَمْ يَرَوْ ذَلِكَ... بَعْدَ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهَا فِي الْأَصْلِ...
ذَلِكَ بِالْمُقَابَلَةِ).

(٣) سَقَطَ مِنْ ب: مِنْ نَفْسِهِ.

الظاهرَ عدمَ التغييرِ والمخالفةِ بعدَ الاطلاع^(١) على ما في الأصل، ويكونُ البيانُ مُستَحَسَنًا^(٢).

وقد يُقالُ: إِنَّ الْأَصْلَ عدمُ وقوعِ هذا المكتوبِ على وَفْقِ الْأَصْلِ، حتَّى يَتَحَقَّقَ ذَلِكَ بالمقابلة.

[المسألة] الثانية عشرة

إذا رَوِيَ الْحَدِيثُ عَنْ شَخْصَيْنِ^(٣)، ولم يُمَيِّزْ لَفْظُ أَحَدِهِمَا عن الآخرِ في أثناءِ الْحَدِيثِ:

فإن كانا ثِقَتَيْنِ فلا بأس^(٤)؛ فإنَّ الْحُجَّةَ قائِمةٌ بِرِوَايَةِ الْعَدْلِ، ولا تَضُرُّنا^(٥) جهالته^(٦) بعينه بعد معرفة ثقته.

(١) ب: الاصطلاح. وهو تحريف.

(٢) ل ب: مستحباً.

(٣) ب: سخين.

(٤) أقحم الناسخ بعد كلمة (فلا بأس)، ما ورد في المسألة الثالثة من الباب الثالث الآتي من قوله: (في بلد من هو أولى منه... إلى قوله: أطلق الراوي الإخبار). وبينت ذلك في موضعه.

(٥) ل: يضرنا.

(٦) م: جهالة.

وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَجْرُوحاً لَمْ يُحْتَجْ بِلَفْظٍ مُعَيَّنٍ؛
لَا حَتَّى أَنْ يَكُونَ عَنِ الْمَجْرُوحِ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢).

(١) إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ عَنْ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا مَجْرُوحٌ، فَلَا يَسْتَحْسِنُ إِسْقَاطُ
الْمَجْرُوحِ مِنَ الْإِسْنَادِ وَالْاِقْتِصَارُ عَلَى ذِكْرِ الثَّقَّةِ، خَوْفاً مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ عَنِ
الْمَجْرُوحِ شَيْءٌ لَمْ يَذْكُرْهُ الثَّقَّةُ، قَالَ نَحْواً مِنْ ذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَالْخَطِيبُ
أَبُو بَكْرٍ.

وَهَكَذَا يَنْبَغِي إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ عَنْ رَجُلَيْنِ ثِقَتَيْنِ، أَنْ لَا يُسْقِطَ أَحَدُهُمَا
مِنْهُ، لِتَطَرُّقِ مِثْلِ الْاِحْتِمَالِ الْمَذْكُورِ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ مَحْذُوراً الْإِسْقَاطُ فِيهِ أَفْلاً.
ثُمَّ لَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ فِي الصَّوْرَتَيْنِ امْتِنَاعَ تَحْرِيمٍ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ اتِّفَاقَ الرَّوَايَتَيْنِ،
وَمَا ذَكَرَ مِنَ الْاِحْتِمَالِ نَادِراً بَعِيداً.

مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣٥٧ .

وَنَظَرْنَا: شَرْحَ التَّبْصِيرَةِ وَلِلتَّذِكْرِ وَفَتَحَ الْبَاقِي ج ٢ ص ١٩٦ وَفَتَحَ لِمُعِيْثٍ لِلْسَخَاوِيِّ ج ٢
ص ٢٦٦ وَلِتَقْرِيبِ وَتَدْرِيبِ الرَّاْوِي عَلَيْهِ ج ٢ ص ١٢٣ وَاخْتِصَارَ عِلْمِ الْحَدِيثِ وَالْبَاعِثِ حَثِيْثٍ
عَلَيْهِ ص ١٥٠ وَالْخُلَاصَةَ ص ١٢٣ .

(٢) فِي هَامِشٍ م: بَلَغَ مُقَابَلَةً.

الباب الثالث

في آداب الحديث، وآداب كتابة الحديث

وفيه مسائل:

[المسألة الأولى]

العُمْدَةُ الْعُظْمَى فِي كُلِّ عِبَادَةٍ تَصَحِيحُ النِّيَّةِ (١).
ومن أَحْسَنَ (٢) مَا يُقْصَدُ فِي هَذَا الْعِلْمِ شَيْئَانِ:

(١) تصحيح نية المُحَدِّثِ وطالب الحديث وأدلته في:

مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣٥٩ وَلِمَنْهَلِ الرَّوِيِّ ص ١٠٥ و ١٠٨ وَلِمُؤَقِّطَةِ ص ٦٥ وَالْمُفْنِعِ ج ١ ص ٣٩٣ وَالشُّدَا الْفَيَّاحِ ج ١ ص ٣٩١ وَشَرْحُ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ وَفَتْحُ الْبَاقِي ج ٢ ص ١٩٩ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ٢ ص ٢٧٣ وَالتَّقْرِيبُ وَتَدْرِيبُ الرَّاوي عَلَيْهِ ج ٢ ص ١٢٧ وَالْخُلَاصَةُ ص ١٤٣ وَشَرْحُ نُحْبَةِ الْفِكْرِ مَعَ لَقَطِ الشُّدْرِ ص ١٦٦ وَعَلَيَّ الْفَارِي ص ٢٥٤ وَالْيَوَاقِيتِ وَالذُّرَرِ ج ٢ ص ٤٢١ وَتَذَكُّرَةُ السَّامِعِ وَالتَّكَلُّمِ ص ١٣ .

(٢) اقْتَبَسَ السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٢ ص ٢٧٦ قَوْلَ ابْنِ دَقِيقِ الْعَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَ تَصَرُّفٍ يَسِيرُ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي: (وَمِنْ أَحْسَنَ مَا يَقْصَدُ... أَحَدُهُمَا تَعَبُدًا... وَيَحْتَاجُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ... اللَّفْظُ وَلَا... لَمْ أَسْمَعْهَا إِلَى الْآنَ).
وَأَكْمَلَ نَقْلَ بَاقِي الْمَسْأَلَةِ فِي ص ٢٧٥: (وَلَا خَفَاءَ... مِنْ الْأَجُورِ لَا سِيَّمَا... فَوْعَاهَا وَأَدَاهَا إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا).

وورد في هامش (غ) النسخة المَغْرِبِيَّة من مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ◀

أَحَدُهُمَا: التَّعَبُّدُ بِكَثْرَةِ الصَّلَاةِ^(١) عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، كُلَّمَا تَكَرَّرَ ذِكْرُهُ. وَيَحْتَاجُ ذَلِكَ إِلَى^(٢) أَنْ يَكُونَ مَقْصُوداً عِنْدَ اللَّفْظِ بِهِ، وَلَا يَخْرُجُ عَلَى وَجْهِ الْعَادَةِ.

وَالثَّانِي: قَصْدُ الْإِنْتِفَاعِ وَالنَّفْعِ لِلْغَيْرِ. كَمَا قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ^(٣) - وَقَدْ اسْتَكْثَرَ

➡ ص ٣٦٥ كلام ابن دَقِيقِ الْعِيدِ مع اختلاف يسير: (على هامش «غ»): [من أَحْسَنَ مَا يَقْصِدُ فِي هَذَا الْعِلْمِ، التَّعَبُّدُ... وَيَحْتَاجُ ذَلِكَ أَنْ... الْعَادَةُ].

وَفِي هَامِشِ (غ) النِّسْخَةُ الْمَغْرِبِيَّةُ أَيْضاً مِنْ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣٧١ فِيهِ بَعْضُ الْإِخْتِصَارِ وَالتَّصَرُّفِ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي: (أَضَافَ عَلَى هَامِشِ «غ» مِنْ إِمْلَاءِ الشَّيْخِ: [قَالَ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينَ: مَنْ أَحْسَنَ مَا يَقْصِدُ فِي هَذَا الْعِلْمِ قَصْدُ الْإِنْتِفَاعِ... الَّتِي مِنْهَا نَجَاتِي لَمْ أَسْمَعْهَا إِلَى الْآنَ - أَوْ كَمَا يُقَالُ، وَلَا خِفَاءً... الْعِلْمُ مِنَ الْأَجْرِ لَا سِيَّماً... إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا]).

(١) فِي مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ فِي نَوْعِ (كِتَابَةِ الْحَدِيثِ) ص ٣٠٦: (يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُحَافِظَ عَلَى كُتْبِهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذِكْرِهِ، وَلَا يَسْأَمُ مِنْ تَكَرُّرِ ذَلِكَ عِنْدَ تَكَرُّرِهِ، فَإِنْ ذَلِكَ مِنْ أَكْبَرِ الْفَوَائِدِ الَّتِي يَتَعَجَّلُهَا طَلَبُهُ الْحَدِيثِ وَكَتَبَتُهُ، وَمَنْ أَغْفَلَ ذَلِكَ حُرِّمَ حِظّاً عَظِيماً... وَمَا يَكْتَبُهُ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ دَعَاءٌ يُثْبِتُهُ، لَا كَلَامٌ يَرُويهِ، فَذَلِكَ لَا يَتَّقِدُ فِيهِ بِالرُّوَايَةِ، وَلَا يَقْتَصِرُ فِيهِ عَلَى مَا فِي الْأَصْلِ...).

وَفِي ص ٣٧٠: (وَلَيْسَتْ تَعْمَلُ مَا يَسْمَعُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ بِالصَّلَاةِ وَالتَّسْبِيحِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، فَذَلِكَ زَكَاةُ الْحَدِيثِ).

(٢) سَقَطَ مِنْ م: إِلَى. وَشَطَبَتْ مِنْ ب.

(٣) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ بْنِ وَاضِحِ الْحَنْظَلِيِّ التَّمِيمِيِّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو ◀

كثرة^(١) الكتابة منه - : (لعلَّ الكلمة التي فيها نَجَاتِي لم أَسْمَعْهَا إِلَى الْآنَ).

وَلَا خَفَاءَ بَمَا فِي تَبْلِيغِ الْعِلْمِ مِنَ الْأَجُورِ، لَا^(٢) سِيِّمًا وَبِرَوَايَةِ الْحَدِيثِ يَدْخُلُ الرَّائِي فِي دَعْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ قَالَ: (نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا، سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاها، ثُمَّ^(٣) أَدَاها إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا)^(٤).

➡ عبد الرَّحْمَنِ الْمَرْوُزِي، قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: كَانَ فَقِيهًا عَالِمًا عَابِدًا زَاهِدًا شَيْخًا شُجَاعًا شَاعِرًا. وَقَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: الْأَثَمَةُ أَرْبَعَةٌ: الشُّورِيُّ وَمَالِكٌ وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَابْنُ الْمُبَارَكِ. وَقَالَ شُعْبَةُ: مَا قَدِمَ عَلَيْنَا مِثْلَهُ، وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ، رَجُلٌ صَالِحٌ، وَكَانَ جَامِعًا لِلْعِلْمِ. وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: مَاتَ بِهِيْتُ مُنْصَرِفًا مِنَ الْغَزْوِ سَنَةَ ١٨١هـ.

تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٣٨٢ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٤٤٥ ومشاهير علماء لأمصا ص ١٩٤ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢٧٤ ومقدمة كتاب الزهد والرقائق الذي حققه الشيخ المحدث حبيب الرحمن الأعظمي ص ٣٥ ٦١ وجليّة الأولياء ج ٨ ص ١٦٢ .

(١) ب: لكثرة.

(٢) م: ولا سيما.

(٣) م: فأدّاها، وأشار المصحح في الهامش إلى أنها: ثم أدّاها.

(٤) نَضَرَ اللَّهُ: دُعَاءٌ لَهُ بِالنَّصَارَةِ، وَهِيَ النِّعْمَةُ وَالْبَهْجَةُ، يُقَالُ: بِتَخْفِيفِ الضَّادِ وَتَثْقِيلِهَا، وَأَجُودُهُمَا التَّخْفِيفُ. / انظر: معالم السنن للخطّابي بهامش سنن أبي داود ج ٤ ص ٦٨ .

وَحَدِيثُ: نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتِي... إلخ، ورد بألفاظ متعددة منها: ➡

.

➔ ما ورد في سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٩ كِتَابِ الْعِلْمِ، ١٠ بَابِ فَضْلِ نَشْرِ الْعِلْمِ، رَقْم ٣٦٦٠، ج ٤ ص ٦٨: (عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنْهُ حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ، فَرُبَّ حَامِلٍ فَقِيهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلٍ فَقِيهِ لَيْسَ بِفَقِيهِ).
وَانْظُرِ الْفَافِظَ هَذَا الْحَدِيثِ الْأُخْرَى فِي:

مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَد ج ٥ ص ١٨٣ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.
وَسُنَنِ التِّرْمِذِيِّ فِي: ٤٢ أَبْوَابِ الْعِلْمِ، ٧ بَابِ مَا جَاءَ فِي الْحَثِّ عَلَى تَبْلِيغِ السَّمَاعِ، رَقْم ٢٦٥٨، ج ٧ ص ٣٠٦ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَنْسٍ. وَرَقْم ٢٦٥٩ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَقْم ٢٦٦٠ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.
وَسُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ فِي: الْمُقَدِّمَةِ، ١٨ بَابِ مَنْ بَلَغَ عِلْمًا، رَقْم ٢٣٠، ج ١ ص ٨٤ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ. وَرَقْم ٢٣١، ج ١ ص ٨٥ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ. وَرَقْم ٢٣٢ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ. وَرَقْم ٢٣٦، ج ١ ص ٨٦ عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ. وَفِي: ٢٥ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ، ٧٦ بَابِ الْخُطْبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ، رَقْم ٣٠٥٦، ج ٢ ص ١٠١٥ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ.

وَسُنَنِ الدَّارِمِيِّ ج ١ ص ٧٤-٧٥ بَابِ الْاِقْتِدَاءِ بِالْعُلَمَاءِ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَ ص ٧٦ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ.
وَجَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلُهُ لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ج ١ ص ٤٦ و ٤٧. وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ج ١ ص ٤٧ و ٤٨. وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ج ١ ص ٤٩. وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ ج ١ ص ٥٠.

وَالْجَامِعُ الصَّغِيرُ ج ٢ ص ١٨٧ قَالَ الشَّيْخُوطِيُّ: رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حَبَّانَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَهُوَ صَحِيحٌ، وَأُورِدَ لَفْظًا آخَرَ لِلْحَدِيثِ وَقَالَ: رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالضَّيَاءُ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَهُوَ صَحِيحٌ.
➔

[المسألة الثانية]

متى احتيج إلى الشخص في روايته، فَلْيَتَصَدَّ لذلك.
ويختلف ذلك بحسب الزمان والمكان^(١)، فَرُبَّ بلادٍ مهجورةٍ يقع إليها من يحتاج إلى روايته هناك، ولا يحتاج إلى روايته في البلاد التي يكثر فيها^(٢) العلماء.
واستحبَّ بعضهم^(٣) أَنْ يحدثَ بعدَ استيفاء الخمسين،

➔ وانظر أيضاً: فَتْحُ الْمُغِيثِ لِلسَّخَاوِيِّ ج ٢ ص ٢١٨ والإلماع ص ١٣ و ١٥٣ و ١٧٧ وتخریج محققه السيّد أحمد صقر في ص ١٣ .

ولفظ حديث ابن دَقِيقِ العَيْدِ المذكور في المتن واردٌ في جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ وقُضِلَهُ ج ١ ص ٤٩ وسُنَنُ الدَّارِمِيِّ ص ٧٥ وكلاهما عن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ، لكنَّ فيهما (عبداً) بدلاً من (امراً).

(١) انظر لهذا المعنى ببعض هذه الألفاظ في: فَتْحُ الْمُغِيثِ ج ٢ ص ٢٨١ .

(٢) ل: بها.

(٣) يريد به القاضي الفاضل أبا مُحَمَّدَ الْحَسَنِ بن عبد الرَّحْمَنِ بن خَلَّادِ الرَّائِهُرْمُزِيِّ القائل: (الذي يَصِحُّ عندي من طريق الأثر والنَّظَرِ في الحدِّ الذي إذا بلغه الناقل حَسَنَ به أن يحدث هو أن يستوفي الخمسين، لأنها انتهاء الكُهُولَةِ، وفيها مجتمع الأشُدُّ. قال سُحَيْمُ بن وَثِيل:

أخو خمسين مُجْتَمِعٌ أَشَدِّي وَنَجَّذَنِي مُدَاوِرَةُ الشُّؤُونِ
وقال آخر:

هل كَهْلٌ خمسينَ إن نَابَتْهُ نَائِبَةٌ مُسَفَّةٌ رأيه فيها وَمَسْبُوثٌ

وليس بمسْتَنَكِرٍ «في مُقَدِّمَةِ ابن الصَّلَاحِ وَالْمَنْهَلِ الرَّوِّي: بِمُسْكِرٍ، وفي ➔

وقال: ليس بِمُنْكَرٍ أَنْ يُحَدِّثَ عِنْدَ اسْتِيفَاءِ الْأَرْبَعِينَ.
وَاعْتَرَضَ^(١) عَلَى هَذَا بِجَمْعٍ مِنَ السَّلَفِ الْمُتَقَدِّمِينَ

➡ الإلماح: ينكر - أَنْ يُحَدِّثَ عِنْدَ اسْتِيفَاءِ الْأَرْبَعِينَ، لأنها حَدَّ الاستواءِ وَمُنْتَهَى الْكَمَالِ، نُبِئَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِينَ، وَفِي الْأَرْبَعِينَ تَنْتَاهَى عَزِيمَةُ الْإِنْسَانِ وَقُوَّتُهُ، وَيتوفر عقله، وَيَجُودُ رَأْيُهُ، وقال:

فِي الْأَرْبَعِينَ إِذَا مَا عَاشَهَا رَجُلٌ مَا أَوْضَحَ الْحَقَّ وَالتَّبَيَانَ لِلرَّجُلِ
وَفِي هَذَا الْمَعْنَى شَعْرٌ كَثِيرٌ... إلخ).

انظر: الْمُحَدَّثَاتُ الْفَصِلُ لِلرَّامَهُزْمِيِّ ص ٣٥٢ .

ونظر: مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣٥٩ وإلماح ص ٢٠٠ وَلِمَنْهَلُ الرَّوِيِّ ص ١٠٦ وَالْمُنْفَعُ ج ١ ص ٣٩٥ وَشَرْحُ لَتَبْصِرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ وَفَتْحُ لِبَاقِي ج ٢ ص ٢٠٢ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ ج ٢ ص ٢٨٢ وَتَذَرِيبُ لِرَوِيِّ ج ٢ ص ١٢٧ وَالْيَوَاقِيتُ وَالدُّرَرُ ج ٢ ص ٤٢٧ وَكُلُّهُمْ نَقَلُوا رَأْيَ لِرَّامَهُزْمِيِّ.

(١) الْمُعْتَرِضُ هُوَ: الْقَاضِي عِيَّاضُ فِي الْإِلْمَاحِ ص ٢٠٠ إِذْ تَعَقَّبَ الرَّامَهُزْمِيُّ بِقَوْلِهِ: (وَاسْتَحْسَانَهُ هَذَا لَا يَقُومُ لَهُ حُجَّةٌ بِمَا قَالَ، وَكَمْ مِنَ السَّلَفِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ مَنْ لَمْ يَنْتِهَ إِلَى هَذَا السَّنِ، وَلَا اسْتَوْفَى هَذَا الْعُمُرَ وَمَاتَ قَبْلَهُ، وَقَدْ نَشَرَ مِنَ الْحَدِيثِ وَالْعِلْمِ مَا لَا يُحْصَى. هَذَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ تَوَفَّى وَلَمْ يُكْمَلِ الْأَرْبَعِينَ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ لَمْ يَبْلُغِ الْخَمْسِينَ، وَكَذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَهَذَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ قَدْ جَلَسَ لِلنَّاسِ ابْنُ ثَيْفٍ وَعَشْرِينَ، وَقِيلَ: ابْنُ سَبْعِ عَشْرَةَ سَنَةً، وَالنَّاسُ مُتَوَافِرُونَ، وَشِوْخُهُ أَحْيَاءُ: رَبِيعَةُ وَابْنُ شَهَابٍ وَابْنُ هُرْمُزٍ وَنَافِعٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدَرِ وَغَيْرُهُمْ، وَقَدْ سَمِعَ مِنْهُ ابْنُ شَهَابٍ حَدِيثَ الْفُرَيْعَةِ، وَتَوَفَّى ابْنُ شَهَابٍ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ وَمِائَةً، وَسَنَّ مَالِكُ حِينَ مَوْتِهِ نَحْوَ الثَّلَاثِينَ، وَحَدَّثَ ابْنُ شَهَابٍ عَنْهُ قَبْلَ هَذَا. وَكَذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ قَدْ أَخَذَ عَنْهُ الْعِلْمَ فِي سِنِّ الْحَدَاثَةِ، وَانْتَصَبَ لَذَلِكَ فِي آخِرِينَ مِنْ أُمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالتَّأَخِّرِينَ).

وانظر: مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣٦٠ وَالْمَنْهَلُ الرَّوِيِّ ص ١٠٦ وَشَرْحُ ➡

وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، مِمَّنْ^(١) لَمْ يَنْتَهِ إِلَى هَذَا السَّنِّ، وَمَاتَ قَبْلَهُ.

وقيل: إِنَّهُ يَنْبَغِي^(٢) إِمْسَاكُ الْمُحَدِّثِ عَنِ التَّحْدِيثِ

➔ التَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ وَفَتْحَ الْبَاقِي ج ٢ ص ٢٠٢ وَفَتْحَ الْمُغِيثِ لِلَسَّخَاوِيِّ ج ٢ ص ٢٨٣ وَتَذْرِيبُ الرَّاوي ج ٢ ص ١٢٧ وَكُلُّهُمْ نَقَلُوا اعْتِرَاضَ الْقَاضِي عِيَّاضٍ. لَكِنْ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي مُقَدِّمَتِهِ ص ٣٥٩-٣٦٠ قَالَ مَعْقِباً عَلَى كَلَامِي الرَّامِهُرْمُزِيِّ وَعِيَّاضٍ:

(وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي السَّنِّ الَّذِي إِذَا بَلَغَهُ، اسْتَحَبَّ لَهُ التَّصَدِّي لِإِسْعَاقِ الْحَدِيثِ، وَالِاتِّصَابُ لِرَوَايَتِهِ.

وَالَّذِي نَقُولُهُ: إِنَّهُ مَتَى احتِيجَ إِلَى مَا عِنْدَهُ اسْتَحَبَّ لَهُ التَّصَدِّي لِرَوَايَتِهِ وَنَشَرُهُ فِي أَيِّ سَنٍ كَانَ... قُلْتُ: مَا ذَكَرَهُ ابْنُ خَلَّادٍ غَيْرَ مُسْتَنَكَّرٍ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ قَالَهُ فَيَمُنُّ بِتَصَدِّيِّ لِلتَّحْدِيثِ ابْتِدَاءً مِنْ نَفْسِهِ، مِنْ غَيْرِ بَرَاعَةٍ فِي الْعِلْمِ تَعَجَّلْتُ لَهُ قَبْلَ السَّنِّ الَّذِي ذَكَرَهُ، فَهَذَا إِنَّمَا يَنْبَغِي لَهُ ذَلِكَ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ السَّنِّ الْمَذْكُورِ، فَإِنَّهُ مَظَنَّةُ الْاحتِياجِ إِلَى مَا عِنْدَهُ.

وَأَمَّا الَّذِينَ ذَكَرَهُمْ عِيَّاضٌ مِمَّنْ حَدَّثَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ لِبَرَاعَةٍ مِنْهُمْ فِي الْعِلْمِ تَقَدَّمَ، ظَهَرَ لَهُمْ مَعَهَا الْاحتِياجُ إِلَيْهِمْ فَحَدَّثُوا قَبْلَ ذَلِكَ، أَوْ لِأَنَّهُمْ سَأَلُوا ذَلِكَ، إِمَّا بِصَرِيحِ السُّؤَالِ وَإِمَّا بِقَرِينَةِ الْحَالِ).

(١) ب: مِنْ.

(٢) قَوْلُهُ: (يَنْبَغِي إِمْسَاكُ الْمُحَدِّثِ... إِلَى قَوْلِهِ. إِذَا خِيفَ مِنْهُ التَّخْلِيطُ) مُخْتَصَرٌ مِنْ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣٦١.

وَقَوْلُ ابْنِ خَلَّادٍ هُوَ فِي كِتَابِهِ الْمُحَدَّثُ الْفَاصِلُ ص ٣٥٤ قَالَ: (فَإِذَا تَنَاهَى الْعُمُرُ بِالْمُحَدَّثِ، فَأَعْجَبُ إِلَيَّ أَنْ يُمَسَّكَ فِي الثَّانِينَ، فَإِنَّهُ حَدُّ الْهَرَمِ، وَالتَّسْبِيحِ وَالِاسْتِغْفَارِ وَتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ أَوَّلَى بِأَبْنَاءِ الثَّانِينَ، فَإِنْ كَانَ عَقْلُهُ ثَابِتاً ➔

في السنّ الذي يُخشى عليه من الهرم والخرف،
ويُخاف^(١) عليه أن يُخلط، ويروي ما ليس من حديثه.
قال ابن خَلّاد: (أعجب إليّ أن يُمسك في الثمانين).

➡ ورأيه مجتمعاً، يعرف حديثه ويقوم به، وتحرّى أن يُحدّث احتساباً رجوت له خيراً، كالحضرمي وموسى وعبدان).

وانظر أيضاً: الإلماع ص ٢٠٤ والمنهل الروي ص ١٠٦ والمؤقظة ص ٦٦
والمُفنع ج ١ ص ٣٩٥ وشرح التّبصرة والتذكّرة ص ٢٠٦ وفُتح المُغيث
للسّخاوي ج ٢ ص ٢٨٥ والتقريب وتذريب الراوي ج ٢ ص ١٢٨ واختصار
علوم الحديث ص ١٥٢ .

وفي هذه المصادر: التعقيب على ابن خَلّاد، وذكر من حدّث بعد الثمانين
كأنس وحكيم بن حزام وسهل بن سعد وعبد الله بن أبي أوفى من
الصّحابة، وشريح ومجاهد والشّعبي ومالك بن أنس والليث بن سعد وابن
عُيَينة... وغيرهم من التّابعين ومن بعدهم.

ابن خَلّاد هو أبو مُحَمَّد الحَسَن بن عبد الرّحمن بن خَلّاد الرّامهرمزيّ،
نسبة إلى رامهرمز، إحدى كُور الأهواز من بلاد خُوزستان، في الجنوب
الغربي من إيران، رحل كثيراً، وكان فاضلاً شاعراً كثيراً من الحديث، قال
ياقوت: (كان القاضي الخَلّاديّ من أقران القاضي التّنوخيّ)، له مجالس أدبية
مع ابن العميد وكبار الأدباء والعلماء والكتاب في عصره. كان ثقة مأموناً
حافظاً تقيّاً كريماً الخلق. توفي في حدود سنة ٣٦٠هـ برامهرمز.

تذكّرة الحفظ ج ٣ ص ٩٠٥ واللّبب في تهذيب الأنساب ج ٢ ص ١٠ وشذرات الذّهب ج ٣
ص ٣٠ وبيمة الدهر ج ٣ ص ٤٢٣، وله ترجمة واسعة في مُقدّمة كتابه المُحدّث الفاصل لمحقّقه د.
مُحمّد عجاج الخطيب.

(١) ب: ويخشى، بدلاً من: ويخاف.

وهذا^(١) عندما يُظْهَرُ أَمارة^(٢) الاختلال، ويُخاف منها^(٣). فَأَمَّا مَنْ لَمْ يُظْهَرِ ذَلِكَ فِيهِ فَلَا يَنْبَغِي الْامْتِنَاعُ، لِأَنَّهُ هَذَا الْوَقْتُ أَحْوَجُ مَا يَكُونُ النَّاسُ إِلَى بَيَانِ^(٤) رَوَايَتِهِ.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْأَعْمَى، إِذَا خِيفَ مِنْهُ التَّخْلِيطُ.

[المسألة الثالثة]

يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يُحَدَّثَ ببلدٍ^(٥) فِيهِ مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ

(١) اقتبس السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٢ ص ٢٨٥ عبارة ابن دَقِيقِ الْعَيْنِدِ مع اختلاف يسير هو: (وهذا - أي التقييد بالسن - عندما يظهر منه أَمارة الاختلال... ينبغي له الامتناع لأن... إلى روايته).

وَاتَّبَعَهُ بِقَوْلِهِ: (يعني كما وقع لَجَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ).

(٢) ل: أمارات.

(٣) في هامش ل: (منه) مع علامة التصحيح صح. ولعله من نسخة.

ب: أو يخاف منها.

(٤) سقط من ل: بيان.

(٥) ب: في بلد.

وَمِنْ هُنَا بَدَأَ مَا أَقْحَمَهُ النَّاسُخَ بَعْدَ كَلِمَةِ (فَلَا بِأَس) الْوَارِدَةِ قَبْلَ الْبَابِ الثَّالِثِ بِبُضْعَةِ أَسْطَر.

وَيَبْدُو أَنَّ هَذَا الْمَقْدَارَ الْمُقْحَمَ كَانَ فِي النِّسْخَةِ الْمَنْقُولِ مِنْهَا فِي صَفْحَةٍ ◀

لِسِنِّهِ، أَوْ لغير^(١) ذَلِكَ، هَكَذَا قَالُوا^(٢).

وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُشْرُوطاً بِأَنْ لَا يُعَارِضَ هَذَا
الْأَدَبُ مَا هُوَ مُصْلِحَةٌ رَاجِحَةٌ عَلَيْهِ.

وَمِنَ الْأَدَابِ الْمَذْكُورَةِ:

أَنَّهُ إِذَا التَّمَسَّ^(٣) مِنْهُ مَا يَعْلَمُهُ^(٤) عِنْدَ غَيْرِهِ، بِإِسْنَادٍ
أَعْلَى مِنْ إِسْنَادِهِ^(٥)، أَوْ^(٦) أَرْجَحَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، أَنْ يُعْلِمَ

➡ وَاحِدَةً، فَتَقَدَّمَ بِالتَّجْلِيدِ، فَحَسَبَ نَاسِخَ النِّسْخَةِ (ب) أَنْ تَسْلُسِلَهَا هُوَ هَذَا،
لَأَنَّ الْمَكَانَ الَّذِي انْتَهَتْ فِيهِ هَذِهِ الصَّفْحَةُ مُتَّصِلٌ بِمَا بَعْدَهُ وَهُوَ: (قَائِلاً أَخْبَرَنَا
فُلَانٌ...).

(١) ل ب: غير.

(٢) قَوْلُهُمْ بِاسْتِجَابِ ذَلِكَ، فِي:

مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣٦٢ . وَانْظُرْ: الْمَنْهَلُ الرَّوِّيَّ ص ١٠٧ وَالْمَوْقُظَةُ ص ٦٦ وَالْمُقْنَعُ
ج ١ ص ٣٩٦ وَشَرْحُ التَّبْصِيرَةِ وَالتَّذْكِيرَةِ وَفَتْحُ الْبَاقِي ج ٢ ص ٢٠٨ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ٢
ص ٢٨٨ وَالتَّقْرِيبُ وَتَذْرِيبُ الرَّائِي عَلَيْهِ ج ٢ ص ١٢٩ وَالْخُلَاصَةُ ص ١٤٤ وَاخْتِصَارُ عُلُومِ الْحَدِيثِ
ص ١٥٣ .

(٣) قَوْلُهُ: (إِذَا التَّمَسَّ مِنْهُ مَا يَعْلَمُهُ... إِلَى قَوْلِهِ: وَيُرْشِدُهُ إِلَيْهِ نَصْحاً)، مُخْتَصَرٌ
مِنْ كَلَامِ ابْنِ الصَّلَاحِ فِي مُقَدِّمَتِهِ ص ٣٦٢ .

(٤) ب: مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ عِنْدَ.

(٥) ب: مِنْ إِسْنَادٍ أَوْ رَاجِحٍ مِنْ وَجْهِ.

(٦) م: وَأَرْجَحَ.

الطالب به ويُرشدهُ إليه نُصحاً^(١).

وهذا أيضاً يُفَصِّلُ الحال فيه:

وينبغي^(٢) أن يكون عند الاستواء فيما عدا الصفة المرجحة، أمّا مع التفاوت^(٣): بأن يكون الأعلى إسناداً عامياً لا معرفة له بالصّنع، والأنزل إسناداً عارفاً ضابطاً^(٤)، فهذا يتوقّف فيه بالنسبة إلى الإرشاد المذكور؛ لأنه قد يكون في الرواية عن هذا الشخص العامّي ما يُوجبُ خلاً.

(١) أي: لأن الدّين النصيحة.

(٢) نقل كلام ابن دَقِيق العِند هذا مع بعض التصرّف كلّ من:

السَّخَاوِيّ في فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٢ ص ٢٨٨ قال: (على أن ابن دَقِيق العِند خَصَّ ذَلِكَ بما إذا حصل الاستواء فيما عدا... الأعلى عامياً... والأنزل عارفاً... عن هذا العالي ما يوجب خلاً).

والسُّيُوطِيّ في تَدْرِيبِ الرَّاوي ج ٢ ص ١٢٩ قال: (ينبغي أن يكون هذا... عامياً والأنزل عارف ضابط فقد يتوقف في الإرشاد إليه، لأنه قد يكون في الرواية عنه ما يوجب خلاً).

وذكره الشيخ أَحْمَدُ مُحَمَّدُ شَاكِر في الْبَاعِثِ الْحَثِيثِ ص ١٥٣ وقال: (وهذا قيد صحيح).

(٣) ب: التقارب.

(٤) ب: عارف ضابط.

ومن آدابه:

أَنْ يُحَدِّثَ عَلَى طَهَارَةٍ^(١) وَوَقَارٍ وَهَيْبَةٍ وَتَمَكُّنٍ.
وَرُويَ عَنْ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٢): أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ لِلْحَدِيثِ،
وَيَتَبَخَّرُ، وَيَتَطَيَّبُ. فَإِنْ رَفَعَ أَحَدٌ صَوْتَهُ فِي مَجْلِسِهِ
زَبَرَهُ^(٣)، وَقَالَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا
تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾^(٤).

(١) قول ابن دَقِيقِ الْعِيد: (أَنْ يُحَدِّثَ عَلَى طَهَارَةٍ... إِلَى قَوْلِهِ: فَوْقَ
صَوْتِ النَّبِيِّ) مُسْتَفَادٌ مِنْ حَالِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ
فِي مُقَدِّمَتِهِ ص ٣٦٣ بِسَنَدِهِ إِلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ.

وَانْظُرْ: التَّقْرِيبَ وَتَذْرِيبَ الرَّاوي عَلَيْهِ ج ٢ ص ١٣١ وَاخْتِصَارَ عُلُومِ
الْحَدِيثِ ص ١٥٣ وَالْخُلَاصَةَ ص ١٤٤ وَالْمَنْهَلَ الرَّوِّيَّ ص ١٠٧ وَالْمُوقِفَةَ
ص ٦٦ وَالْمُقْنِعَ ج ١ ص ٣٩٨ وَشَرَحَ نُحْبَةَ الْفِكْرِ وَعَلِيَّ الْقَارِي عَلَيْهِ
ص ٢٥٥ وَأَدَبَ الْإِمْلَاءِ وَالْإِسْتِمْلَاءِ ص ٢٦-٢٧.

(٢) سَقَطَ مِنْ ب: رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) زَبَرَهُ: هُكَذَا أَيْضاً فِي: الْمَنْهَلِ الرَّوِّيِّ، وَالْمُوقِفَةِ، وَالْمُقْنِعِ، وَالتَّقْرِيبِ،
وَتَذْرِيبِ الرَّاوي، وَمُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ مَعَ التَّقْيِيدِ وَالْإِيضَاحِ ص ٢٤٦،
وَاخْتِصَارَ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَدَبَ الْإِمْلَاءِ وَالْإِسْتِمْلَاءِ. وَالْمُرَادُ بِهِ: انْتَهَرَهُ وَزَجَرَهُ.

وَفِي مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ الْمَطْبُوعِ بِهَامِشِهَا مَحَاسِنُ الْإِصْطِلَاحِ، وَالْمَشَارِ إِلَىهَا
عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ص ٣٦٣: زَجَرَهُ.

وَانْظُرْ هَذَا الْمَعْنَى فِي الْمِصْبَاحِ الْمُئَيَّرِ، مَادَّةُ (زَبَرَهُ).

(٤) مِنْ سُورَةِ الْحُجُرَاتِ - آيَةِ ٢.

وَلْيُقْبَلْ عَلَى الْقَوْمِ^(١) بوجهه، ولا يُورد^(٢) الحديثَ سَرْدًا يَمْنَعُ السَّامِعَ مِنْ إدْرَاكِ بَعْضِهِ^(٣).

ولقد تسامح^(٤) الناسُ في هذه الأعصار، فيستعجلُ القُرَّاءُ استعجالاً يَمْنَعُ مِنْ إدْرَاكِ حُرُوفِ كَثِيرَةٍ، بل كلمات.

وهذا عندنا شديدٌ؛ لَأَنَّ عُمْدَةَ الرَّوَايَةِ: الصَّدْقُ،

(١) م: الناس.

(٢) ب: يسرد.

(٣) قول ابن دَقِيقِ الْعِيدِ: (وليقبل على القوم... إلى قوله: إدراك بعضه)، مُسْتَفَادٌ مِنْ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣٦٣ .

(٤) قول ابن دَقِيقِ الْعِيدِ: (ولقد تسامح الناس... وانتفتت الريبة من كل وجه)، منقول في هامش (غ) النسخة المَغْرِبِيَّةُ مِنْ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٢٥٩ مع اختلاف يسير هو: (من هامش «غ» حاشية. من أمالي الشيخ: [ولقد تسامح... حروف كثيرة وهذا عندنا... وأنا أسمع، أو: أنا فلان قراءة... من غير بيان؛ هذا تسامح... عن معنى الإخبار بل هاهنا أمر آخر، وهو... المتقدمون على مثل هذا التساهل... أن يستقرى الشيخ... قائلاً: أنا فلان من غير أن يقول: قرأه عليه، لأننا قد بينا... يسمع الجزء واصلاً...]).

ونقل السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٢ ص ٢٩٢ الجمل الثلاث الأولى من قول ابن دَقِيقِ الْعِيدِ، أي: إلى قوله: بل كلمات. بتصرف يسير.

وانظر الكلام عن القراءة السَّرِيعَةِ والمُدْغَمَةِ فِي: فَتْحِ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ٢

ص ٤٥ والمؤظفة ص ٦٧ .

ومطابقة^(١) ما يُخْبَرُ به للواقع.

وإذا قال^(٢) السامعُ على هذا الوجه: قرأه^(٣) عَلَيَّ
فُلَانٌ وأنا أسمعُ، أو^(٤) أَخْبَرَنَا فُلَانٌ قراءةً عليه وأنا
أسمعُ، فهذا إخبارٌ غيرُ مطابق، فيكون كذباً.

وما قيل في هذا من أنه: يدخل في الإجازة المقرونة
بالسَّماع، ويكون ذلك روايةً لبعض الألفاظ بالإجازة من
غير بَيان، فهذا تسامحٌ لا أرضاه؛ لما أشرنا إليه من بعد
لفظ الإجازة من معنى الاخبار.

بل ههنا أمرٌ زائد^(٥)، وهو دلالةُ اللفظِ على أنه سمع
جميعَ ما يرويه من^(٦) الشيخ، ولم يكن المتقدمون على
هذا التساهل. هذا أبو عبد الرحمن النسائي^(٧) يقول فيما

(١) ب: فيطابقه.

(٢) ب: قيل.

(٣) م: اقراه.

(٤) ل ب: وَأَخْبَرَنَا.

(٥) سقط من ب: زائد.

(٦) ب: عن.

(٧) النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي، القاضي ◀

لا يُحْصَى من المواضع في كتابه: وذكر كلمة معناها كذا وكذا.

والذي أراه في مثل هذا أن يَسْتَقَرَّ الشَيْخُ برواية جميع الجزء، فإذا وقع مثل هذا في السَّمَاع، أطلق الرَّاوي الإخبار^(١) قائلاً: أَخْبَرَنَا فُلَانٌ، من غير أن يقول: قراءة عليه^(٢).

لأنَّا قد بَيَّنَّا أَنَّ الإخبارَ الجُمْلِيَّ في هذا كافٍ لمطابقة الواقع^(٣)، وكونه على قانون الصدق.

➡ الحافظ، صاحب كتاب السُّنَنِ، قال أبو عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيُّ: كان من أئمة المسلمين، والإمام في الحديث بلا مدافعة، قال ابن يُونُسَ: كان ثِقَةً ثَبَتاً حَافِظاً. توفي بِفِلَسْطِينَ سنة ٣٠٣هـ. والنَّسَائِيُّ نسبة إلى (نَسَاء) مَدِينَةٍ بِخُرَّاسَانَ.

تهذيب التهذيب ج ١ ص ٣٦ وتقريب التهذيب ج ١ ص ١٦ وتذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٦٩٨ ومِرْآة الْجَنَّة ج ٢ ص ٢٤٠ .

وذكر قول النَّسَائِيِّ في الْمُؤَقَّطَةِ ص ٦٧ .

(١) م: والإخبار. وأشار المصحح في الهامش إلى أن تكون: عند الإخبار. ووضع معها صح.

ب: إلى هنا انتهى ما أقحمه الناسخ بعد كلمة (فلا بأس) الواردة قبل الباب الثالث بيضعة أسطر. وأشارت إلى سبب هذا الإقحام آنفاً.

(٢) سقط من ل: عليه.

(٣) م: الواقعة.

وغاية^(١) ما في الباب، أن يكونَ بعضُ تلك الألفاظ التي لم يسمَعْها داخلةً في هذا الإخبار الجُمليِّ، وذلك صدقٌ.

وإنما كرهنا ذلك فيما إذا لم يُسمَعْ الجزء أصلاً لمخالفته العادة^(٢)، أو^(٣) لكونه قد يُوقَعُ تُهْمَةٌ، إذا عُلِمَ أنه لم يسمع الجزء من الشيخ، وهذا معدوم في هذه^(٤) الصورة. لا سيَّما إذا أثبت السَّماعُ بغير خَطِّه، وانتفت الرِّيْبَةُ من كلِّ وجه.

واستحبوا^(٥) أيضاً عقدَ مجلسِ الإملاء، تأسياً بالسَّلف الماضين، ولأنه لا يقومُ بذلك إلاَّ أهلُ المعرفة، ولأنَّ

(١) ل ب: غاية.

(٢) ب: للعادة.

(٣) م: ولكونه.

(٤) م: هذا. وهو تحريف.

(٥) استحباب عقد مجلس الإملاء، في:

مُقَدِّمَةُ ابنِ لَصَّاح ص ٣٦٤. وهو أيضاً في: لَمَنْهَل لِرَوِيَّ ص ١٠٧ والمُفْنَع ج ١ ص ٤٠١ والتقريب وتَدْرِيب لِرَوِيَّ ج ٢ ص ١٣٢ وشرح التَّبَصُّرَة والتَّذَكِّرَة وفَتْح لِبَاقِي ج ٢ ص ٢١١ وفَتْح لِمُعْثِث ج ٢ ص ٢٩٤.

وانظر من استحبه من السَّلف في أدب الإملاء والاستملاء للسَّمْعَانِيَّ ص ١٣ وما بعدها.

السَّمَاعَ يَكُونُ مُحَقَّقًا مُتَبَيِّنَ الْأَلْفَاظِ، مَعَ الْعَادَةِ فِي قِرَاءَتِهِ لِلْمُقَابَلَةِ بَعْدَ الْإِمْلَاءِ.

وقد قال الحافظُ أبو طاهرٍ السَّلَفِيُّ شِعْرًا^(١) فيه:

فَأَجَلُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ بِأَسْرِهَا

مَا يَكْتُبُ الْإِنْسَانُ فِي الْإِمْلَاءِ^(٢)

ومن آدابه:

افتتاحُ الكلام بحمد الله تعالى، والصلاة على

(١) ب: شعر. وسقط: فيه.

(٢) ب: من إملاء.

البيت في أدب الإملاء والاستملاء للسَّمْعَانِيِّ ص ١١ من بيتين ذكرهما بسنده إلى السَّلَفِيِّ. وفيه: فَأَجَلُ أَنْوَاعِ السَّمَاعِ بِأَسْرِهَا....

أبو طاهر السَّلَفِيُّ عِمَادُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَصْبَهَانِيُّ الشَّافِعِيُّ، رَحَلَ كَثِيرًا، وَسَمِعَ مَا لَا يُوصَفُ كَثْرَةً، قَالَ السَّمْعَانِيُّ: (ثِقَةٌ وَرَعٌ مُتَقِنٌ ثَبَتَ فِهِمْ حَافِظٌ، لَهُ حَظٌّ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ كَثِيرَ الْحَدِيثِ حَسَنَ الْبَصِيرَةِ فِيهِ). لَهُ مُعْجَمُ ثَلَاثَةِ: مُعْجَمُ لَمْشِيخَةِ أَصْبَهَانَ، وَمُعْجَمُ لَمْشِيخَةِ بَغْدَادَ، وَمُعْجَمُ لِبَاقِي الْبِلَادِ، سِوَاهُ مُعْجَمِ السَّفَرِ. وَلَدَ بِأَصْبَهَانَ، وَاسْتَوطنَ الْإِسْكَنْدَرِيَّةَ حُسًّا وَسِتِينَ سَنَةً. وَمَاتَ فِيهَا سَنَةَ ٥٧٦هـ.

تَذْكِرَةُ الْخُفَاطِ ج ٤ ص ١٢٩٨ وَوَفَيَاتُ الْأَغْنِيَانِ ج ١ ص ١٠٥ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلشُّبْكِيِّ ج ٦ ص ٣٢ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٤ ص ٢٥٥ وَحُسْنُ الْمُخَاصَرَةِ ج ١ ص ٣٥٤ وَمِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ج ١ ص ١٥٥ وَالنُّجُومُ الرَّاهِرَةُ ج ٦ ص ٨٧ وَغَايَةُ النُّهَيْيَةِ ج ١ ص ١٠٢ وَمُقَدِّمَةُ كِتَابِهِ مُعْجَمُ السَّفَرِ الَّذِي حَقَّقَتْهُ د. بَهِيَّةُ الْحَسَنِيَّةِ، وَقَدْ ظَهَرَ مِنْهُ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ فَقَطْ.

رسول الله ﷺ.

ومن عاداتهم: أن يقول المُسْتَمْلِي: مَنْ ذَكَرْتَ أَوْ مَا ذَكَرْتَ، رَحِمَكَ اللَّهُ أَوْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ، أَوْ مَا أَشَبَّهُهُ مِنَ الدُّعَاءِ^(١).

والأَحْسَنُ عِنْدِي^(٢)، أن يقول: مَنْ حَدَّثَكَ، أَوْ مَنْ

(١) في مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاح ص ٣٦٥: (ويستحب افتتاح المجلس بقراءة قارئ لشيء من القرآن العظيم، فإذا فرغ استنصت المُسْتَمْلِي أهل المجلس إن كان فيه لَعَطٌ، ثم يُبَسِّمِل، وَيَحْمَدُ الله تبارك وتعالى، وَيُصَلِّي على رسول الله ﷺ، ويتحرى الأبلغ في ذلك، ثم يُقْبِل على المُحَدِّث، ويقول: من ذكرت أَوْ ما ذكرت، رَحِمَكَ اللهُ، أَوْ غَفَرَ اللهُ لَكَ، أَوْ نحو ذلك).

وانظر هذا في: المَنْهَلِ الرَّوِّي ص ١٠٧ والمُقْنَع ج ١ ص ٤١٤ وشرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ وَفَتْحُ الْبَاقِي ج ٢ ص ٢١٤ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ لِلشَّخَاوِي ج ٢ ص ٢٩٨ والتَّقْرِيبِ وَتَذْرِيبِ الرَّاوي ج ٢ ص ١٣٤ والخُلَاصَةِ ص ١٤٤ واختِصَارِ علوم الحديث ص ١٥٣ وأدب الإملاء والاستملاء للسَّمْعَانِي ص ٥٢-٥٣.

وفي الشَّدَا الفَيَّاح ج ١ ص ٣٩٤: (ثم يُقْبِل على الشيخ قائلاً له: مَنْ ذَكَرْتَ، أَي: من الشيوخ، أَوْ ما ذكرت، أَي: من الأحاديث. وقال يَحْيَى بن أَكْثَم: «نلتُ القَضَاء، وَقَضَاءُ القَضَاء، والوَرَاة، وكذا وكذا، ما سُرِرْتُ بشيء مثل قول المُسْتَمْلِي: مَنْ ذَكَرْتَ، رَحِمَكَ اللهُ»).

(٢) نقل الشَّخَاوِيُّ في فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٢ ص ٢٩٨-٢٩٩ قول ابن دَقِيقِ العِيد من الاقتراح متصرفاً فيه: (والأَحْسَنُ أن يقول... إن لم يقدم الشيخ ذكر أحد إلا أن يكون الأول عادة... أُولَى).



أخبرك، إن لم يكن تقدّم من الشيخ لأحد^(١) ذكر، إلا أن تكون^(٢) هذه العبارة، أعني قوله: مَنْ ذَكَرْتَ، عادةً للسلف مستمرة، فالاتباع أولى.

وليُشَن^(٣) على شيخه في حال الرواية عنه^(٤) بما هو أهل، ولا يتجاوز^(٥) إلى أن يأتي في ذلك بما لا يستحقّه الشيخ^(٦)؛ فإن معرفة مراتب الرواة من المهمّات.

➡ ونقل ابن المُلقّن في المُقنّع ج ١ ص ٤٠٤ العبارة بتصرّف هو: (قال الشيخ تقيّ الدّين القُشَيْرِيّ: الأحسن أن يقول: من حدثك، أو: من أخبرك، إن لم يقدّم الشيخ ذكر أحد).

(١) ب: ذكر لأحد.

(٢) ل: يكون.

(٣) ب: وليثني. وهو تحريف، لأنه فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة.

الثناء على الشيخ في حال الرواية بما هو أهل له، في:

مُقَدِّمَةُ ابن الصّلاح ص ٣٦٥ . وانظر: المَنْهَلُ الرَّوِّيّ ص ١٠٧ وشرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ وفتح الباقي ج ٢ ص ٢١٦ والتقريب وتدريب الراوي عليه ج ٢ ص ١٣٦ ولخلاصة ص ١٤٤ واختصار علوم الحديث ص ١٥٣ وفتح المغيث للسخاوي ج ٢ ص ٣٠٠ .

(٤) سقط من ل: في، عنه.

(٥) في فتح المغيث للسخاوي ج ٢ ص ٣٠١: (وليحذر من التجاوز إلى ما لا يستحقّه الشيخ، كأن يصفه بالحفظ وهو غير حافظ، لما يترتب على ذلك من الضرر).

(٦) سقط من ب: الشيخ.

فمتى وَصَفَ غَيْرَ الْحَافِظِ بِالْحِفْظِ فَقَدْ نَزَّلَهُ مَنْزِلَةً
يَتَرْتَبُ عَلَيْهَا حُكْمٌ.

ومتى انتهى^(١) إِلَى ذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ، قيل: يرفع
الصوت.

ومن الآداب:

إِذَا جَمَعَ بَيْنَ جَمَاعَةٍ مِنْ شُيُوخِهِ فِي الرَّوَايَةِ^(٢) عَنْهُمْ،
أَنْ يُقَدِّمَ مَنْ يَسْتَحِقُّ التَّقْدِيمَ الْأَعْلَى إِسْنَاداً وَالْأَحْفَظَ^(٣).
وَتَقْدِيمُ الْأَحْفَظِ وَالْأَتَقَنِ أَوْلَى.

واختاروا في الانتقاء ما علا^(٤) سَنَدُهُ، وَقَصَّرَ مَتْنُهُ.

وكان^(٥) الحُفَاطُ الْمُتَقَدِّمُونَ يَخْتَارُونَ مَا فِيهِ فَائِدَةٌ

(١) فِي مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣٦٥: (وَكَلِمَا انْتَهَى إِلَى ذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ صَلَّى
عَلَيْهِ، وَذَكَرَ الْخَطِيبُ: أَنَّهُ يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِذَلِكَ).

(٢) فِي هَامِشِ ل: بِالرَّوَايَةِ ح، أَي: فِي نَسْخَةٍ.

ب: بِالرَّوَايَةِ.

(٣) تَقْدِيمُ الْأَعْلَى إِسْنَاداً أَوْ الْأَوَّلَى مِنْ وَجْهِ آخَرٍ، فِي:

مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣٦٦. وَنَظَرُ: شَرَحَ لَتَبْصِيرَةٍ وَالتَّذَكُّرَةِ وَفَتَحَ لِبَاقِي ج ٢ ص ٢١٩.

(٤) م ل: عَلَى سَنَدِهِ. وَلَيْسَ بِصَوَابٍ.

(٥) ب: كَانَ.

تَخَصُّهُ بالنسبة إلى غيره، كزيادة في المتن، أو غرابة في السند، أو بتبيين^(١) لمُجْمَل.

ولهذا كان يُختار للانتقاء^(٢) الحُفَاطُ.

وَيُتَجَنَّبُ في الإملاء ما لا تحتمله عقول الحاضرين، أو^(٣) ما يقع لهم فيه شُبْهَةٌ أو إشكال^(٤).

وينبغي أن يَتَخَيَّرَ لجمهور الناس أحاديث^(٥) فضائل الأعمال وما يناسبها، وللمُتَفَقِّهَةِ^(٦) أحاديث الأحكام. وَلِيَجْتَنِبَ^(٧) الموضوعات، فإن كان ولا بُدَّ، فَمَعَ بَيَانِ أَمْرِهَا.

(١) ب: تبين.

(٢) م ب: الانتقاء. وهو تحريف.

(٣) م: و.

(٤) ب: وإشكال.

قول ابن دَقِيقِ الْعِيدِ رحمته الله: (واختاروا في الانتقاء... إلى قوله: شبهة أو إشكال)، انظر نحوه وأخصر منه في: مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣٦٦.

(٥) سقط من ب: أحاديث.

(٦) ب: وللمتفقه.

(٧) ب: وليجنب.

ومن عاداتهم: خَتْمُ مَجَالِسِ^(١) الإِمْلاءِ بالحكايات والأشعار، فإن كانت مناسِبَةً لما تقدَّم من الأحاديث فهو أَحْسَنُ.

هذه آدابُ الْمُحَدِّثِ.

وأما آدابُ الطَّالِبِ:

فبَعْدَ حُسْنِ النِّيَّةِ^(٢) التي هي رأسُ المال. أن يأخذ نفسه بالأخلاقِ الزَّكِيَّةِ، والآدابِ المَرْضِيَّةِ.

وَلْيَجِدْ في الاجتهاد^(٣)، ويبدأ بالسَّماعِ من شيوخ

(١) ختم مجالس الإِمْلاءِ بالحكايات والأشعار، في:

مُقَدِّمَةُ ابنِ الصَّلَاحِ ص ٣٦٦. وانظر: المَنْهَلُ الرَّوِّيَّ ص ١٠٨ وشرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ وَفَتْحُ البَاقِي ج ٢ ص ٢٢٢ وَفَتْحُ المَغِيثِ لِلشَّخَاوِيِّ ج ٢ ص ٣٠٨ والتَّقْرِيبُ وَتَدْرِيبُ الرَّاوي ج ٢ ص ١٣٨ وأدب الإِمْلاءِ والاستملاء ص ٦٨-٧٠.

(٢) حُسْنُ نِيَّةِ طَالِبِ الْحَدِيثِ مع الأدلَّة، في:

مُقَدِّمَةُ ابنِ الصَّلَاحِ ص ٣٦٨ وَلَمَنْهَلُ الرَّوِّيَّ ص ١٠٨ والمُنْتَقِيعُ ج ١ ص ٤٠٨ وشرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ وَفَتْحُ لِبَاقِي ج ٢ ص ٢٢٤ وَفَتْحُ لَمَغِيثِ لِلشَّخَاوِيِّ ج ٢ ص ٣١٢ ولتقريب وتدريب الرَّوِّيَّ ج ٢ ص ١٤٠ والخُلَاصَةُ ص ١٤٣ وشرح نُحْبَةِ لِفَكْرٍ مع لَفْظِ الدُّرَرِ ص ١٦٦ وبِحَاشِيَةِ عَلِيِّ لِقَدْرِي ص ٢٥٤ واليَتَرَاقِيَتِ وَالدُّرَرُ ج ٢ ص ٤٢١ وتَذَكُّرَةُ لِسَمْعٍ وَالمُتَكَلِّمُ ص ٦٨.

وقول ابنِ دَقِيقِ العِيدِ: (بعد حُسْنِ النِّيَّةِ... إلى قوله: لِلأَوَّلَى فالأَوَّلَى)، مُخْتَصَرٌ من مُقَدِّمَةِ ابنِ الصَّلَاحِ ص ٣٦٨-٣٦٩.

(٣) ب: اجتهاد.

أهل مِصْرِهِ، مُقَدِّمًا لِلأَوَّلَى^(١) فالأَوَّلَى.

والناسُ اليومَ مِنْهُمْ يَكُونُ عَلَى طَلَبِ الْعَالِي، فَهُوَ عِنْدِي
الَّذِي^(٢) أَضَرَّ بِالصَّنْعَةِ، فَإِنَّهُ اقْتَضَى الْإِضْرَابَ عَنْ طَلَبِ
الْمُتَقِينَ وَالْحَفَاطَ، وَلَمْ^(٣) يَكُنْ فِيهِ إِلَّا الْإِعْرَاضُ عَنْ مَنْ
طَلَبَ الْعِلْمَ بِنَفْسِهِ وَضَبَطَهُ بِتَمْيِيزِهِ^(٤) إِلَى مَنْ أُجْلِسَ فِي
الْمَجْلِسِ^(٥) صَغِيرًا لَا تَمْيِيزَ لَهُ وَلَا ضَبْطَ وَلَا فَهْمَ، طَلَبًا
لِلْعُلُوِّ بِقَدَمِ السَّمَاعِ.

فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ^(٦) أَهْلِ مِصْرِهِ فَلْيَرْحَلْ إِلَى غَيْرِهِمْ^(٧)،

(١) ب: الأولى.

(٢) سقط من م: الذي.

(٣) م ل ب: ولو لم يكن فيه. وما أثبتناه موافق للسياق. ويؤكد: ما نقله
السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٣ ص ١٩ عَنْ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ مُتَصَرِّفًا فِي
عِبَارَتِهِ قَلِيلًا قَالَ: (قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا الْإِعْرَاضُ... بِنَفْسِهِ
بِتَمْيِيزِهِ إِلَى مَنْ أُجْلِسَ صَغِيرًا... لِلْعُلُوِّ وَتَقَدُّمِ السَّمَاعِ).

وَسَيَأْتِي رَأْيُ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ هَذَا، عِنْدَ كَلَامِهِ فِي الْبَابِ الْخَامِسِ فِي مَعْرِفَةِ
الْعَالِي وَالنَّازِلِ.

(٤) ب: تميزه.

(٥) ب: صغيراً في المجلس لا منزلة ولا ضبط.

(٦) قول ابن دَقِيقِ الْعِيدِ: (فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ أَهْلِ مِصْرِهِ... إِلَى قَوْلِهِ: الْمَرْغَبَةُ فِي
الْخَيْرِ)، مُخْتَصَرٌ مِنْ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣٦٩-٣٧٠.

(٧) م ب: غيره.

ولا يتساهل في التَّحْمُلِ والسَّمَاعِ. ويستعمل ما يسمعه من الأحاديث المرغوبة في الخير، ما لم تكن موضوعة، أو تقتضي إثبات شيء من الأحكام لا على الوجه.

وَلْيُعَظِّمَ^(١) الشَّيْخَ، وَلَا يُثَقِّلْ، وَلَا يُطَوِّلَ تطويلاً يُضْجِرُ.

ولا يستعمل ما قاله بعض الشعراء:

أَعْنَتِ^(٢) الشَّيْخَ بالسَّوَالِ تَجِدُهُ

سَلِساً يَلْتَقِيكَ بِالرَّاحَتَيْنِ

(١) قول ابن دَقِيقِ الْعِيدِ: (وليُعَظِّمِ الشَّيْخَ... إلى قوله: تطويلاً يُضْجِرُ)، مُسْتَفَادٌ مِنْ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣٧٠ .

(٢) الْعَنْتُ: المشقة الشديدة، لقاء الشدة. والإعنات: تكليف غير الطاقة.

تاج العروس مادة (عنت).

وفي هامش ل: الإعنت: الإلحاح، وقد حرف الناسخ (الإعنات) إلى (الإعنت).

في الْمُحَدَّثِ الْفَاصِلِ لِلرَّامِهُرْمُزِيِّ ص ٣٦١: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ هَارُونَ الْبَرْدِيجِيُّ، ثنا أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الشَّامِيُّ، ثنا أَبُو نُعَيْمَةَ يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ قَالَ: جَلَسْتُ يَوْمًا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، فَرَأَيْتُ سَاكِنًا لَا أَسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَ: مَا لَكَ لَا تَسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ؟



وَإِذَا لَمْ تَصِحَّ صِيَاخُ الشَّكَايِ

رُحْتَ عَنْهُ وَأَنْتَ صِفْرُ الْيَدَيْنِ

وَلْيُفِدِ^(١) الطَّلَبُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَلَا يَمْنَعُ السَّمَاعُ، وَلَا

➔ إِنْ تَعَلَّيْتُ عَنْ سَوْأِكَ عَبْدَ اللَّهِ تَرْجِعْ إِذَنْ بِخُفْيِ حُنَيْنٍ
فَاعْتِ الشَّيْخَ بِالسَّوَالِ تَجِدُهُ سَلِسًا يَلْتَقِيكَ بِالرَّاحَتَيْنِ
وَإِذَا لَمْ تَصِحَّ صِيَاخُ الشَّكَايِ رَحْتَ عَنْهُ وَأَنْتَ صِفْرُ الْيَدَيْنِ
وَفِي جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ لَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ ج ١ ص ١٠٨: (أَخْبَرَنِي
عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ
أَيُّوبَ بْنِ أَبِي حَجَرٍ قَالَ: قَدِمَ رَجُلٌ عَلَى ابْنِ الْمُبَارَكِ وَعِنْدَهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ،
فَاسْتَحَى يَسْأَلُ، وَجَعَلَ أَهْلُ الْحَدِيثِ يَسْأَلُونَهُ، قَالَ: فَنَظَرَ ابْنُ الْمُبَارَكِ إِلَيْهِ،
فَكَتَبَ بَطَاقَةً، وَأَلْقَاهَا إِلَيْهِ، فَإِذَا فِيهَا:

إِنْ تَلَبَّسْتَ عَنْ سَوْأِكَ عَبْدَ اللَّهِ تَرْجِعْ غَدًا بِخُفْيِ حُنَيْنٍ
فَاعْتِ الشَّيْخَ بِالسَّوَالِ تَجِدُهُ سَلِسًا يَلْتَقِيكَ بِالرَّاحَتَيْنِ
وَإِذَا لَمْ تَصِحَّ صِيَاخُ الشَّكَايِ قَمْتَ عَنْهُ وَأَنْتَ صِفْرُ الْيَدَيْنِ
وَالْبَيْتَانِ فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٢ ص ٣٢٢: (أَغَثَ الشَّيْخُ... رَجَعْتَ عَنْهُ
وَأَنْتَ...)، مَعَ النَّهْيِ عَنْ اسْتِعْمَالِ مَا قَالَهُ. وَالتَّحْرِيفُ ظَاهِرٌ فِي (أَغَثَ،
وَرَجَعْتَ).

ب: اغتث. وبعد البيتين: الاعتاث الإلحاح.

(١) قول ابن دَقِيقِ الْعِيدِ: (وَلْيُفِدِ الطَّلَبُ بَعْضُهُمْ... إِلَى قَوْلِهِ: عَلَى التَّمَامِ وَلَا
يَتَخَبَّرُ)، مُحْتَصَرٌ مِنْ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣٧١-٣٧٢ .

وَانْظُرْ: فَتَحَ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ٢ ص ٣٢٣-٣٢٨ .

(لَا يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلَا مُسْتَكْبِرٍ) كَلِمَةٌ قَالَهَا مُجَاهِدٌ، كَمَا ➔

يَمْنَعُهُ الْحَيَاءُ وَالْكِبَرُ^(١) عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الطَّلَبِ؛ فَ(لَا يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلَا مُسْتَكْبِرٍ)، وَ(مَنْ رَقَّ وَجْهُهُ، رَقَّ عِلْمُهُ).

وَلْيَكُتُبْ مَا يَسْتَفِيدُهُ، وَلَوْ أَنَّهُ مِمَّنْ دُونَهُ.

وَيَسْمَعِ الْأَجْزَاءَ وَالْكُتُبَ عَلَى التَّمَامِ.

وَلَا يَنْتَخِبْ إِذَا أَمَكَّنَهُ ذَلِكَ، فَإِذَا اتَّسَعَ مَسْمُوعُهُ، بَحِثْ يَكُونُ كِتَابَةُ الْكُتُبِ كَامِلَةً كَالْتَكْرَارِ فَلْيَنْتَخِبْ مَا يَسْتَفِيدُ^(٢).

وكَذَلِكَ إِذَا قَلَّتْ ذَاتُ يَدِهِ، أَوْ قَلَّ الزَّمَنُ عِنْدَ^(٣) أَخْذِ الْكُتُبِ كَامِلَةً^(٤) فَلْيَنْتَخِبْ. وَقَدْ كَانَ النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ.

➡ عَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ عَنْهُ.

(مَنْ رَقَّ وَجْهُهُ رَقَّ عِلْمُهُ) كَلِمَةٌ قَالَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَابْنُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣٧١ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ لِلشَّخَاوِيِّ ج ٢ ص ٣٢٢ .

وَانْظُرْ قَوْلَ مُجَاهِدٍ أَيْضًا فِي: صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، ٣ كِتَابِ الْعِلْمِ، ٥٠ بَابُ الْحَيَاءِ فِي الْعِلْمِ. / فَتْحُ الْبَارِي ج ١ ص ٢٢٨ .

(١) ب: أَوِ الْكِبَرِ.

(٢) ب: فَلْيَحِبْ. وَسَقَطَ: مَا يَسْتَفِيدُ.

(٣) م ب: عَنْ.

(٤) ب: كَامِلًا.

وَلْيُقَدِّمَ^(١) العناية بالكُتُبِ السِّتَّةِ، ومقدِّمها^(٢) الصحيحان، ثم كُتِبَ الْمَسَانِيدُ، وَكُتِبَ الْعِلَلُ، وَكُتِبَ الضَّبْطُ لِمُشْكِلِ الْأَسْمَاءِ، وَالْمُؤْتَلَفُ^(٣) وَالْمُخْتَلَفُ.

وَلْيُثَبِّتْ مَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ، وَلْيُذَكِّرْ بِمَا عِنْدَهُ، وَيَشْتَغِلْ بِالتَّصْنِيفِ وَالتَّخْرِيجِ؛ فَهُوَ مِنْ^(٤) أَعْظَمِ الْأَشْيَاءِ عَوْنًا لَهُ

(١) قول ابن دَقِيقِ الْعِيدِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وليقدم العناية بالكتب الستة... إلى قوله: عوناً له على الحفظ)، مُخْتَصَرٌ مِنْ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣٧٣-٣٧٤.

وانظر: فَتْحُ الْمُغِيثِ لِلسَّخَاوِيِّ ج ٢ ص ٣٣٢-٣٣٩ وفيه تفصيل كبير.

والكتب الستة: على رأسها الصحيحان (صحيح البخاري وصحيح مسلم)، ثم تليها كتب السُّنَنِ الأربعة وهي: سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيِّ، وَالنَّسَائِيِّ، وَابْنِ مَاجَةَ.

وكتب المسانيد: مثل: مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، وَعَبْدِ ابْنِ حُمَيْدٍ، وَالْحَمِيدِيِّ... .

وكتب العِلَلِ: ومن أجودها: كتاب الْعِلَلِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَكِتَابُ الْعِلَلِ عَنْ الدَّارَقُطْنِيِّ... .

وكتب الضبط لِمُشْكِلِ الْأَسْمَاءِ، وَالْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ: ومن أهمها كتاب الْإِكْمَالِ لابْنِ مَآكُولَا.

(٢) ل ب: وأقدمها.

(٣) في هامش ل: (من) ومعها: صح، مشار إليها بسهم فوق واو (وَالْمُخْتَلَفِ) وشطب الواو. فتكون: (وَالْمُؤْتَلَفِ مِنَ الْمُخْتَلَفِ).

ب: وَالْمُؤْتَلَفِ مِنَ الْمُخْتَلَفِ.

(٤) في هامش ل: أعون ح، أي: في نسخة، لتكون: من أعون الأشياء ➡

على الحفظ.

وَلْتَكُنْ عِنَايَتُهُ^(١) بِالْأَوَّلَىٰ فَالْأَوَّلَىٰ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ.
ونحن نرى أَنَّ أَهَمَّهَا مَا يُؤَدِّي إِلَى مَعْرِفَةِ صَحِيحِ
الْحَدِيثِ.

ومن الخطأ الاشتغالُ بِالتَّيَمَّاتِ وَالتَّكْمِلَاتِ مِنْ هَذِهِ
الْعُلُومِ وَغَيْرِهَا مَعَ تَضْيِيعِ الْمُهْمَّاتِ.

➡ على الحفظ.

ب: فهو من أعون الأشياء له على الحفظ.

(١) قول ابن دَقِيقِ الْعِيدِ: (ولتكن عِنَايَتُهُ... إِلَى قَوْلِهِ: مَعَ تَضْيِيعِ الْمُهْمَّاتِ)، نَقَلَهُ
السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمَغْنِثِ ج ٢ ص ٣٤٥ لَكِنْ حَذَفَ مِنْهُ: (مِنْ عِلْمِ
الْحَدِيثِ) وَ(مِنْ هَذِهِ الْعُلُومِ وَغَيْرِهَا).

الباب الرابع في آداب كتابة الحديث

ينبغي الإتيان والضبط فيما يُكتب مطلقاً^(١)، لا سيما هذا الفن؛ لأنه بين إسناده ومثني.

والمثني لفظ رسول الله ﷺ. وتغييره^(٢) يُؤدّي إلى أن يُقال عنه ما لم يقل، أو يُثبت حكم من الأحكام الشرعية بغير طريقه.

وأما الإسناد ففيه أسماء الرواة الذي لا يدخله القياس، ولا^(٣) يُستدل عليه بسياق الكلام، ولا بالمعنى الذي يدل عليه باللفظ.

(١) على كتبة الحديث وطلّبه الإتقان والضبط فيما يكتبونه، في:

مُقَدِّمَةُ بَن لَصْلَاح ص ٣٠٣ ٣٠٤ .

وبعض عباراته إلى قوله: عليه باللفظ، في: فَتْحُ الْمُغِيثِ لِلسَّخَاوِيِّ ج ٢ ص ١٤٩ دون عَزْو.

(٢) ب: وتغييره.

(٣) سقط من م: ولا.

وقد اختلف^(١) الناسُ: هل الأولى ضبطٌ كلُّ ما يُكتبُ، أو يُخَصُّصُ^(٢) الضبطُ بما يُشكِلُ؟

ف قيل: يُضبطُ الكلُّ؛ لأنَّ الإشكالَ يَختلفُ باختلاف الناسِ، فقد يكونُ الشيءُ غيرَ مُشكِـلٍ عندَ الكاتبِ ويكونُ مُشكِـلاً عندَ مَنْ يقفُ عليه ممَّن ليس له معرفةٌ.

وقيل: إنما يُشكَلُ ما يُشكِـلُ؛ فإنَّ في^(٣) ضبط الكلِّ عَناءٌ، وقد يكون بعضُه لا فائدةَ فيه.

ومن عادةِ^(٤) المُتَقِنِينَ أن يُبالغوا في إيضاح

(١) الاختلاف المذكور في:

مُقَدِّمَةُ بِنِ الصَّلَاحِ ص ٣٠٣ . ونظر: لالِماع ص ١٤٩ والمُحَدَّثُ لِقَاصِصِ ص ٦٠٨ وشرح لُبَّصِرَةِ والتَّذَكِّرَةِ وفتح الباقي ج ٢ ص ١١٩ وفتح المُغِيثِ لِلَسَّخَاوِي ج ٢ ص ١٤٦ والتقريب وتَدْرِيبُ الرَّاوي عليه ج ٢ ص ٦٨ .

(٢) ب: ويختص بكل ما يشكَل قيل.

(٣) سقط من ب: في.

(٤) عبارة ابن دَقِيقِ العِيدِ: (ومن عادة المتقنين... إلى قوله: حرفاً حرفاً)، نقلها بحروفها كلٌّ من: العِرَاقِي في التَّقْيِيدِ والإيضاح ص ٢٠٥ وشرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكِّرَةِ ج ٢ ص ١٢١ وابن المُلَقَّن في المُفْنَعِ ج ١ ص ٣٤٨ والأَبْنَسِي في الشَّدَا الفَيَّاحِ ج ١ ص ٣٣٤ والسَّخَاوِي في فَتَحِ المُغِيثِ ج ٢ ص ١٤٩ والسُّيُوطِي في تَدْرِيبِ الرَّاوي ج ٢ ص ٧٠ .

وانظر صفة كتابة الحديث في: اليَوَاقِيتِ والدَّرَرِ ج ٢ ص ٤٢٩ .

المُشَكِّل، فيُفَرِّقُوا حُرُوفَ الْكَلِمَةِ فِي الْحَاشِيَةِ، وَيَضْبِطُوهَا^(١) حرفاً حرفاً.

ورأيتُ بعضهم إذا تكررت^(٢) كلماتٌ أو كلمةٌ يَكْتُبُ عددها في الحاشية بحروف الجُمْلِ^(٣).

ورُبَّما كتبوا^(٤) ما يدلُّ على الضبط بألفاظٍ كاملة دالةٍ

(١) م: يضبطونها. وهو تحريف.

ب: ويضبطونها. وسقط: حرفاً حرفاً.

(٢) ب: تكرر.

(٣) قول ابن دَقِيقِ الْعِيدِ: (رأيتُ بعضهم... الجُمْلِ)، نقله السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٢ ص ١٧٧ بنصه.

حساب الجُمْلِ (كسُكَّر) هي الحروف المقطعة على أبي جاد، قال ابن دُرَيْدٍ: لا أحسبه عَرَبِيًّا. وقد يخفف، قاله بعضهم، قال ابن دُرَيْدٍ: ولست منه على ثِقَةٍ.

تاج العروس مادة (جمل).

وهو طريقة يستخدمها المنجِّمون، وتستعمل فيها الأرقام بدلاً من الحروف، فالحرف أ يمثله الرقم ١، والباء ٢، وهكذا طبقاً لترتيب حروف: أَبْجَدْ هُوز حُطِّي كَلَمُنْ سَعَفْز قَرَشَتْ ثَخَذْ ضَطْعْ، وفيها حرف الباء يقابل ١٠، ويليه الكاف ٢٠، وهكذا حتى القاف ١٠٠، ثم الراء ٢٠٠، حتى الغين تساوي ١٠٠٠. أما الأرقام الأخرى فيعبر عنها بتركيب هذه الحروف. (مثل: شمط أي: ٣٤٩).

انظر: الموسوعة العَرَبِيَّة الميسرة ص ٧١٦ والمُعْجَم العَرَبِيَّ الأساسي مادة (أبجد) ص ٦٥.

(٤) قول ابن دَقِيقِ الْعِيدِ رَحِمَهُ اللهُ: (وربما كتبوا ما يدل... كاملة دالة عليه)، ←

عليه.

وَمِنْ أَشَدِّ مَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَنَى بِهِ ^(١) أَسْمَاءُ الْبِلَادِ
الْأَعْجَمِيَّةِ وَالْقَبَائِلِ الْعَرَبِيَّةِ ^(٢).

وَقَدْ كَرِهُوا ^(٣) الْخَطَّ الدَّقِيقَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ، وَكَذَلِكَ
التَّعْلِيقَ وَالْمَشَقَّ. وَجَعَلُوا عِلَامَاتٍ لِلْإِهْمَالِ ^(٤) وَالْإِعْجَامِ.

➡ نَقَلَهَا السَّخَاوِيُّ بِحُرُوفِهَا فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٢ ص ١٥٥ .

(١) الْعِنَايَةُ بِكُتَابَةِ أَسْمَاءِ الْبِلَادِ الْأَعْجَمِيَّةِ وَالْقَبَائِلِ الْعَرَبِيَّةِ فِي:

فَتْحِ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ٢ ص ١٤٩ .

(٢) ب: الْغَرِيبَةُ.

(٣) قَوْلُ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ: (وَقَدْ كَرِهُوا الْخَطَّ الدَّقِيقَ... إِلَى قَوْلِهِ: عَنْ عَادَةِ
النَّاسِ)، مُخْتَصَرٌ مِنْ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣٠٤-٣٠٥ .

وَانْظُرْ كَلَاماً وَاسِعاً عَنْ هَذَا فِي: فَتْحِ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ٢ ص ١٥٠-

١٥٧ .

وَالْعُذْرُ الْمَذْكُورُ هُوَ مِثْلُ أَنْ لَا يَجِدُ فِي الْوَرَقِ سَعَةً، أَوْ يَكُونُ رَحَالاً يَحْتَاجُ
إِلَى تَدْقِيقِ الْخَطِّ، لِيَخِفَّ عَلَيْهِ مَحْمَلُ كُتَابِهِ، وَنَحْوُ هَذَا.

مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣٠٤ .

وَالْكَرَاهَةُ هِيَ كَرَاهَةُ تَنْزِيهِهِ.

فَتْحِ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ٢ ص ١٥٠ .

التَّعْلِيقُ: هُوَ خِلْطُ الْحُرُوفِ الَّتِي يَنْبَغِي تَفْرِيقُهَا.

الْمَشَقُّ: هُوَ سُرْعَةُ الْكُتَابَةِ مَعَ بَعْثَرَةِ الْحُرُوفِ.

فَتْحِ لِبَقِي ج ٢ ص ١٢٢ وَفَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٢ ص ١٥١ .

(٤) ب: الْإِهْمَالُ.

وينبغي في هذا كُله أن لا يَصْطَلِح الإنسان مع نفسه
اضْطِلَاحاً لا يَعْرِفه غَيْرُهُ، يَخْرُجُ به عن عادة الناس.

ولقد قرأت^(١) جزءاً على بعض الشيوخ، فكان كاتبه
يَعْمَلُ على الكاف عَلامَةً شبيهةً بالخاء، التي تُكْتَبُ على
الكلمات دَلَالَةً على أنها نسخةٌ أُخرى، وكان الكلامُ
يُسَاعَدُ على إسقاط الكلمة وإثباتها في مواضع، فقرأتُ
ذلك على أنها نسخةٌ، وبعد فراغ الجزء، تَبَيَّنَ لي
اضْطِلَاحُهُ، فاحتجْتُ إلى إعادة قراءة الجزء.

وقالوا^(٢): ينبغي أن يجعلَ بين كلِّ حَدِيثَيْنِ

(١) نقل السَّخَاوِيُّ في فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٢ ص ١٥٦ قولَ ابن دَقِيقِ العِيدِ:
(ولقد قرأت جزءاً... إلى قوله: إعادة قراءة الجزء)، لَكِنْ فيه بعض التحريف
المطبعي هو: (ولقد قرأت خيراً... شبيهة بالخاء التي يكتب...).

(٢) قول ابن دَقِيقِ العِيدِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (وقالوا ينبغي أن يجعل... إلى قوله: من القراءة
أو العَرَض)، مُحْتَصَرٌ من مُقَدِّمَةِ ابن الصَّلَاح ص ٣٠٦، وفيها: من الأئمة
الذين قالوا بجعل دائرة بين كلِّ حَدِيثَيْنِ: أبو الرِّئَادِ وأحمد بن حَنْبَلٍ
وإبراهيم بن إسحاق الحَرَبِيُّ ومُحَمَّد بن جَرِيرِ الطَّبَرِيُّ. والقائل باستحباب
أن تكون الدارات غُفْلاً، لِيَنْقُطَ أو يُخَطَّ وَسَطُهَا بعد المَعَارِضَةِ، هو
الْحَطِيبُ الحَافِظ.

وانظر: فَتْحِ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ٢ ص ١٥٧ وفيه: ينبغي استحباباً، وشرح
التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ وَفَتْحِ البَاقِي ج ٢ ص ١٢٥ والمَنْهَلُ الرُّوِّيُّ ص ٩٣.

دائرة (١) تفصيل (٢) بينهما.

وقيل: ينبغي أن تكون الدَّاراتُ غُفْلًا، فإذا عارضَ
أو قرأ، نَقَطَ فيها نُقْطَةً، أو خَطَّ في وَسْطِها خَطًّا يكونُ
عَلَامَةً الفراغ من القراءة أو العَرَض.

وإذا كَتَبَ: فُلان بن فُلان، وكان الأوَّل من الأسماء (٣)
المُعَبَّدة كعبد الله وعبد الرَّحْمَن، فالأَدَبُ (٤) أن لا يجعلَ

(١) ب: دارة.

(٢) ل: يفصل.

(٣) ب: أسماء.

(٤) أشار العراقي في شرح التَّبَصُّرة والتَّذَكُّرة ج ٢ ص ١٢٦ وفي التَّقْيِيد
والإيضاح ص ٢٠٨ وابن المُلَقَّن في المُفْنَع ج ١ ص ٣٥١ والسَّخَاوِي في
فَتْح المُغِيث ج ٢ ص ١٥٩ إلى رأي ابن دَقِيق العِيد أن ذَلِكَ من الأدب،
لا من باب الوجوب.

وانظر أيضاً: السُّيُوطِي في تَدْرِيب الرَّائِي ج ٢ ص ٧٤ .

ومن أوجب اجتناب مثل ذَلِكَ: ابن بطة والخَطِيب.

وذهب إلى كراهة ذَلِكَ: ابن الصَّلَاح في مُقَدِّمته ص ٣٠٦، وحملها العراقي
على التحريم، وحملها السَّخَاوِي على التنزيه.

وقول ابن دَقِيق العِيد: (احترازاً عن قَبَاحَةِ الصورة وإن كان غير
مقصود): نقله السَّخَاوِي - بلا عَزْو - في فَتْح المُغِيث ج ٢ ص ١٥٨ .
وإلى قوله: (الصورة) في فَتْح الباقي ج ٢ ص ١٢٦ .

غُفْل: ما لا عَلَامَةَ فيه. / القاموس المحيط مادة (غفل).

اسم الله تعالى في أوّل سطرٍ، والتَّعْبِيدُ^(١) في آخر ما قبله، احترازاً عن قَبَاحَةِ الصُّورَةِ، وإنْ كان غيرَ مقصودٍ.

وكذلك الحُكْمُ في قوله: رسول الله ﷺ، لا تجعل رسول في آخر سطرٍ، واسم الله مع الصلاة في أوّل^(٢) الثاني.

وإذا فُقدت الصلاة على النبي ﷺ من الرُّوَايَةِ، فلا ينبغي أن يتركها لفظاً. وهل له أن يكتبها؟

أجازه بعضهم^(٣) ولم يَتَوَقَّفْ في إثباته على كونه

(١) ب: والتعبد.

(٢) سقط من م: أول.

(٣) يريد ب(بعضهم) من وافقهم ابن الصّلاح في مُقدِّمته ص ٣٠٧-٣٠٩ إذ قال: (وما يكتبه من ذلك فهو دعاء يُثْبِتُهُ، لا كلامٌ يرويه، فلذلك لا يتقيّد فيه بالرُّوَايَةِ، ولا يقتصر فيه على ما في الأصل... وروي عن عليّ بن المَدِينِيّ وعَبَّاس بن عبد العظيم العنبريّ قالا: ما تركنا الصلاة على رسول الله ﷺ في كل حَدِيث سمعناه، وربما عَجَلْنَا فنبَيِّض الكتاب في كل حَدِيث، حتّى نرجع إليه).

وابن دَقِيق العِيد برأيه هذا - وهو التقيّد بالرُّوَايَةِ - يميل إلى ما فعله الإمام أحمد بن حنبل من إغفال ذلك عند ذكر اسم النبي ﷺ، ووجه ابن الصّلاح ما فعله الإمام أحمد بقوله: (فلعل سببه أنه كان يرى التقيّد في ذلك بالرُّوَايَةِ، وعزّ عليه اتصالها في ذلك في جميع من فوقه من الرُّوَاة، قال الخطيب أبو بكر: وبلغني أنه كان يصلي على النبي ﷺ نطقاً لا خطأ، قال: وقد خالفه غيره من الأئمة المتقدِّمين في ذلك).

مَرْوِيًّا.

وَالَّذِي نَمِيلُ إِلَيْهِ^(١): أَنْ يَتَّبَعَ^(٢) الْأُصُولَ وَالرَّوَايَاتِ؛
فَإِنَّ الْعُمْدَةَ فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ أَنْ يَكُونَ الْإِخْبَارُ مُطَابِقًا
لِمَا فِي الْوَاقِعِ.

فَإِذَا دَلَّ هَذَا^(٣) اللَّفْظُ عَلَى أَنَّ الرَّوَايَةَ هَكَذَا، وَلَمْ يَكُنْ

(١) نقل السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٢ ص ١٦٢ كَلَامَ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ مِنْ
قَوْلِهِ: (وَالَّذِي نَمِيلُ إِلَيْهِ... إِلَى قَوْلِهِ: لَا حَاكِيًّا عَنْ غَيْرِهِ)، وَفِيهِ بَعْضُ
الْاِخْتِلَافِ وَالتَّحْرِيفِ الْمَطْبَعِيِّ عَلَى مَا يَأْتِي: (... الْوَاقِعُ فَإِذَا أَوَّلَ اللَّفْظُ عَلَى
أَنْ... مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ فِي الْأَصْلِ فَيَنْبَغِي أَنْ تَصَحِّبَهَا... بَعْدَ أَنْ كَانَ يَقْرَأُ
فِيهِ وَيُنَوِّي بِقَلْبِهِ...).

وَنَقَلَ الْعِرَاقِيُّ فِي شَرْحِ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ج ٢ ص ١٢٩ مِنْهُ مَا يَأْتِي مَعَ
بَعْضِ التَّصْرِفِ: (وَالَّذِي نَمِيلُ إِلَيْهِ أَنْ نَتَّبِعَ الْأُصُولَ وَالرَّوَايَاتِ). وَقَوْلُهُ: (إِذَا
ذَكَرَ الصَّلَاةَ لَفْظًا... مِنْ كَوْنِهِ... النَّظَرُ فِي الْكِتَابِ وَيُنَوِّي بِقَلْبِهِ... حَاكِيًّا عَنْ
غَيْرِهِ).

وَنَقَلَ السُّيُوطِيُّ فِي تَذْرِيبِ الرَّاوي ج ٢ ص ٧٦ بَعْضَهَا مُتَصَرِّفًا فِيهَا:
(يَنْبَغِي أَنْ تَصَحِّبَهَا قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، كَرَفَعِ رَأْسَهُ عَنِ النَّظَرِ فِي الْكِتَابِ
وَيُنَوِّي بِقَلْبِهِ، أَنَّهُ هُوَ الْمَصْلِيُّ لَا حَاكٍ لَهَا عَنْ غَيْرِهِ).

وَنَقَلَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ فِي فَتْحِ الْبَاقِي ج ٢ ص ١٣١ بَعْضَهَا مُتَصَرِّفًا:
(إِذَا ذَكَرَ الصَّلَاةَ لَفْظًا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ... ذَلِكَ كَكَوْنِهِ... الْكِتَابِ وَيُنَوِّي
بِقَلْبِهِ... عَنْ غَيْرِهِ).

(٢) م: تُتَّبَعُ.

(٣) سَقَطَ مِنْ م ب: هَذَا.

الأمر كذلك، لم تكن الرواية مطابقة لما في الواقع.
ولهذا أقول: إذا ذَكَرَ الصلاةَ لفظاً من غير أن تكون
في الأصل، فينبغي أن يصحبها قرينة تدلُّ على ذلك،
مثل كونه يرفع رأسه عن النَّظَر في الكتاب، بعد أن كان
يقرأ فيه.

وكذلك أرى إذا كان لم تكن^(١) في الأصل وذكره، أن
ينوي بقلبه أنه هو المصلي، لا حاكياً عن غيره.

والمُقَابَلَةُ بأصل السَّماع من المهمَّات^(٢)، والأفضل^(٣)
أن تكون في حالة السَّماع حين يُحَدِّثُ الشيخ، أو يُقْرَأُ

(١) سقط من ب: لم تكن.

(٢) تقدمت الإشارة إلى المصادر التي ذكرت المُقَابَلَةَ وأهميتها في ص ٣٤٦-٣٤٧.

(٣) في مُقَدِّمَةِ ابن الصَّلَاح ص ٣١١: (إن أفضل المعارضة أن يعارض الطالب
بنفسه كتابه بكتاب الشيخ مع الشيخ في حال تَحْدِيثِهِ إياه من كتابه، لما يجمع
ذلك من وجوه الاحتياط والإتقان من الجانبين، وما لم يجتمع فيه هذه
الأوصاف، نقص من مرتبته بقدر ما فاتته منها).

وبعد أن نقل السَّخَاوِيُّ في فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٢ ص ١٦٧ قول ابن الصَّلَاح
المتقدم قال: (وقيد ابن دَقِيقِ العِيدِ في الاقْتِرَاحِ الخيرية بتمكّن الطالب مع
ذلك من التثبّت في القراءة أو السَّماع وإلا فتقديم العَرَضِ حيثنذ أُولَى).

ثم جاء بقول ابن دَقِيقِ العِيدِ: «بل أقول... إلى قوله: لم يقرأ على ذلك
الوجه»، لكن فيه خلاف يسير، به أخطاء مطبعية أو من الناسخ، وهو: ◀

عليه، إِنْ كَانَ ذَلِكَ مَتَسَرًّا؛ لِتَثَبُّتِ^(١) الرَّاوي فِي الْقِرَاءَةِ، وَإِلَّا فَتَقْدِيمُ^(٢) الْمُقَابَلَةِ أَوْلَى.

بَلْ أَقُولُ: إِنَّهُ أَوْلَى مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا قُبِلَ أَوَّلًا^(٣) كَانَ حَالَةُ السَّمَاعِ أَيْسَرَ.

وَأَيْضًا: فَإِنْ وَقَعَ إِشْكَالٌ كُشِفَ عَنْهُ وَضُبِطَ، فَقُرِئَ عَلَى الصَّحَةِ. وَكَمْ مِنْ جُزْءٍ قُرِيَ بَغْتَةً، فَوَقَعَ فِيهِ أَغَالِيطٌ وَتَصْحِيفَاتٌ، لَمْ يَتَبَيَّنْ صَوَابُهَا إِلَّا بَعْدَ الْفَرَاغِ فَأُصْلِحَتْ، وَرَبَّمَا كَانَ ذَلِكَ عَلَى خِلَافِ مَا وَقَعَتِ الْقِرَاءَةُ عَلَيْهِ، فَكَانَ^(٤) كَذِبًا إِنْ قَالَ قَرَأْتُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْرَأْ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ.

➡ «بلى أقول: إنه أولى مطلقاً... وقرئ بغتة... كان كذلك على خلاف...».

ونقل الشيخ زكريّا الأنصاري في فَتْحِ الْبَاقِي ج ٢ ص ١٣٤ رأي ابن دقيق العيد فقال: (وقال ابن دقيق العيد: الأولى العَرَضُ قَبْلَ السَّمَاعِ، لِأَنَّهُ أَيْسَرُ لِلْسَّمَاعِ).

(١) ب: التثبت.

(٢) ب: فتقدم.

(٣) ب: أولى.

(٤) ل ب: وكان.

وسقط من ب: (عليه)، و(إن قال قرأت... على ذلك الوجه).

وإذا وقع^(١) في الرواية خللٌ في اللفظ فالذي اضطلح عليه أن لا يُغيّر حسماً للمادة؛ إذ غيّر قوم الصواب بالخطأ، ظناً منهم أنه الصواب.

وإذا بقي على حاله ضُرب عليه، وكُتب الصواب في الحاشية.

وسمعتُ من شيخنا أبي مُحَمَّد بن عبد السلام، وكان أحد سلاطين العلماء، يرى في هذه المسألة بما لم أَرَهُ لأحدٍ، وهو أن هذا اللفظ المُختل^(٢) لا

(١) قول ابن دَقِيق العِيد رحمته الله: (وإذا وقع في الرواية خلل في اللفظ... إلى قوله: الصواب في الحاشية)، مُستفاد من كلام ابن الصّلاح في مُقدّمته ص ٣٣٩ .

التَّضْيِيب: ويسمى: التَّمْرِيطُ، يجعل على ما صح وروده كذلك من جهة النقل، غير أنه فاسدٌ لفظاً أو معنى، أو ضعيف، أو ناقص، مثل أن يكون غير جائز من حيث العَرَبِيَّةُ، أو يكون شاذّاً عند أهلها يأباه أكثرهم، أو مصحفاً، أو ينقص من جملة الكلام كلمة أو أكثر، وما أشبه ذلك، فيُمدُّ على هذا سبيله خط، أوَّلُه مثل الصاد.

مُقدِّمة بن الصّلاح ص ٣١٥ وفيها كلام أطول من هذا.

(٢) م: المختل، أيضاً، لكن يبدو أن المصحح صيّرهما (المحتمل)، وهو موافق لما في شرح التَّبَصُّرَةِ وَمَحَاسِنِ الاضْطِلَاحِ المشار إليه في الهامش الآتي. والراجح ما أثبتناه في المتن من ل. ولأنه يوافق ما بدأ به المسألة بقوله: (وإذا وقع في الرواية خلل...).

يُرَوَّى^(١) عَلَى الصَّوَابِ، وَلَا عَلَى الْخَطَأِ:

(١) إذا وقع في روايته لَحْنٌ أو تحريف، فقد اختلفوا فيه على أقوال:

الأول: يرويه على الخطأ كما سمعه، وهو مذهب مُحَمَّد بن سِيرِينَ وعبد الله بن سَخْبَرَةَ.

وهذا غُلُوٌّ في مذهب اتباع اللفظ والمنع من الرِّوَايَةِ بالمعنى.

الثاني: يرويه على الصواب فيصلحه، وهو مَرْوِيٌّ عن الأَوْزَاعِيِّ وابن المُبَارَكِ، وهو مذهب المحصّلين والعلماء من المُحَدِّثِينَ.

مُقَدِّمَةُ ابن الصَّلَاح ص ٣٣٨ . وانظر: اختصار علوم الحديث ص ١٤٥ وشرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكِرَةِ وفَتْح البَاقِي ج ٢ ص ١٧٦ وفَتْح المُغِيثِ لِلسَّخَاوِيِّ ج ٢ ص ٢٣٣ ولتقريب وتدريب الرَّاوِي عليه ج ٢ ص ١٠٧ .

الثالث: لا يرويه عن شيخه أصلاً، وهو الذي رواه ابن دَقِيقِ العَيْدِ عن شيخه العِزِّ بن عبد السلام. واستحسنه بعض المتأخّرين كما ذكر السَّخَاوِيُّ.

وعبارة ابن دَقِيقِ العَيْدِ في الْاِفْتِرَاحِ: (وسمعت من شيخنا أبي مُحَمَّد... إلى قوله: أو قريب منه)، ذكرها العِزَّاقِيُّ في شرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكِرَةِ ج ٢ ص ١٧٦ مع بعض التصرّف هو: (سمعت أبا مُحَمَّد... العلماء كان يروى... ما لم أره لأحد أن هذا اللفظ المحتمل... فإنه لم يسمع... فلأن سَيِّدَنَا رسول الله... كذلك وهذا... أو قريباً منه).

ونقلها البُلْقِينِي في مَحَاسِنِ الاَصْطِلَاحِ ص ٣٤٠ مع اختلاف يسير هو: (سمعت أبا مُحَمَّد... يذكر في هذه المسألة ما... اللفظ المحتمل... من الشيخ ذلك... فلأن سَيِّدَنَا سَيِّدُ المَخْلُوقِينَ ﷺ...).

ونقلها ابن المُلَقَّنِ في الْمُقْنَعِ ج ١ ص ٣٧٩ مع اختلاف لفظي، ونقلها أيضاً الأَبْنَسِيُّ في الشَّدَا الفَيَّاحِ ج ١ ص ٣٦٩ مع اختلاف لفظي يسير.

وذكر معناها السَّخَاوِيُّ في فَتْحِ المُغِيثِ ج ٢ ص ٢٣٤ ببعض ألفاظها، وكذلك السُّيُوطِيُّ في تَدْرِيبِ الرَّاوِي ج ٢ ص ١٠٧ .



أَمَّا عَلَى الصَّوَابِ؛ فَلَأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مِنَ الشَّيْخِ كَذَلِكَ.
وَأَمَّا عَلَى الْخَطَأِ؛ فَلَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (١) ﷺ لَمْ يَقُلْهُ
كَذَلِكَ.

هَذَا مَعْنَى مَا قَالَهُ أَوْ قَرِيبَ (٢) مِنْهُ.

➡ وذكر معناها أيضاً ابن كثير في اختصار علوم الحديث ص ١٤٥ ولم يذكر
قائله.

أَبُو مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ السَّلَامِ: هُوَ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ
عَبْدِ السَّلَامِ الدَّمَشَقِيُّ السُّلَمِيُّ، كَانَ شَيْخاً لِلْإِسْلَامِ، عَالِماً مُجْتَهِداً وَرِعاً
زَاهِداً مُجَاهِداً أَمِيراً بِالْمَعْرُوفِ وَنَاهِياً عَنِ الْمُنْكَرِ، قَرَأَ الْفِقْهَ عَلَى ابْنِ عَسَاكِرَ،
وَالْأُصُولَ عَلَى الْأَمْدِيِّ، وَكُنِيَ خُطَابَةً دِمَشْقَ فَتَعَرَّضَ لِلسُّلْطَانِ فِي خُطْبَتِهِ،
فَحَصَلَ لَهُ تَشْوِيشٌ، انْتَقَلَ بِسَبَبِهِ إِلَى مِصْرَ، فَوَلَّاهُ الْمَلِكُ نَجْمَ الدِّينِ أَيُّوبَ
الْقَضَاءِ وَالْخُطَابَةَ وَمَكَّنَهُ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَاسْتَقَرَّ بِتَدْرِيسِ الصَّالِحِيَّةِ
بِالْقَاهِرَةِ، لَهُ مَوَاقِفٌ جَلِيلَةٌ. مَاتَ سَنَةَ ٦٦٠ هـ. مِنْ كُتُبِهِ: قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ فِي
مَصَالِحِ الْأَنْامِ، وَالتَّفْسِيرِ، وَالْإِمَامِ فِي أُدُلَّةِ الْأَحْكَامِ وَغَيْرِهَا.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلشُّبْكِيِّ ج ٨ ص ٢٠٩ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلأُسْنَوِيِّ ج ٢ ص ١٩٧
وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِابْنِ هَدَايَةَ ص ٢٢٢ وَمِرْآةُ الْجَنَانِ ج ٤ ص ١٥٣ وَشَدَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٥ ص ٣٠١
وَالنُّجُومُ لِزَاهِرَةَ ج ٧ ص ٢٠٨ وَحُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ ج ١ ص ٣١٤ وَأَعْلَامُ ج ٤ ص ٢١ .
وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ هُوَ الَّذِي لَقَّبَ شَيْخَهُ الْعِزَّ بْنَ عَبْدِ السَّلَامِ بِسُلْطَانِ
الْعُلَمَاءِ.

انظر: طَبَقَاتُ الشُّبْكِيِّ، وَالْأُسْنَوِيُّ، وَشَدَرَاتُ الذَّهَبِ، وَحُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ، السَّابِقَةُ.

(١) ب: الرسول.

(٢) م ب: قريباً.



وَأَمَّا مُقَابَلَةُ الشَّخْصِ بِنَفْسِهِ لِفَرْعِهِ بِالْأَصْلِ، فَقَدْ قِيلَ (١): إِنَّهُ أَصْدَقُ الْمُعَارَضَةِ (٢).

وعندي: أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الشَّخْصِ:

➔ نقل التَّجِيبِيَّ القول: (إذا وقع في الرَّوَاية خلل في اللفظ... إلى: أو قريب منه) في مُسْتَفَاد الرِّحْلَةِ ص ٣٤ مما سَمِعَهُ من أَبِي دَقِيقِ الْعَيْدِ، ولم يذكر الاقتراح.

(١) القائل هو: أَبُو الْفَضْلِ الْجَارُودِيُّ الْحَافِظُ الْهَرَوِيُّ، وقوله هو: (أصدق المعارضة مع نفسك).

مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣١١ .

وحكى القاضي عِيَّاضُ فِي الْإِمْلَاعِ ص ١٥٩ عن بعض أهل التحقيق: (لا يصح مقابله مع أحد غير نفسه...).

وقال ابن الصَّلَاحِ فِي مُقَدِّمَتِهِ ص ٣١٢: (وهذا مذهب متروك، وهو من مذاهب أهل التشديد المرفوضة في أعصارنا).

قال السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٢ ص ١٦٨ بعد أن حكى الأقوال المتقدمة: (والحق كما قال ابن دَقِيقِ الْعَيْدِ، وذكر قوله: (إن ذلك يختلف... إلى قوله: مع الغير أولى) بتصرُّفٍ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي: (إن ذلك يختلف فَرُبَّ مَنْ عَادَتِهِ - يعني لمزيد يقظته وحفظه - عدم السهو عند نظره فيها، فهذا مقابله بنفسه أولى. أو عادته - يعني لجمود حركته وقلة حفظه - السهو، فهذا مقابله مع غيره أولى).

وعقَّبَ الشَّيْخُ عَلِيُّ الْقَارِي فِي شَرْحِ نُحْبَةِ الْفِكْرِ ص ٢٦٤ عَلَى مَا نَقَلَهُ السَّخَاوِيُّ مِنْ ابْنِ دَقِيقِ الْعَيْدِ بِقَوْلِهِ: (قلت: وهذا هو الغالب على أكثر الناس في معظم الأحوال).

(٢) ب: أصدق المقابلة.

فَمَنْ كَانَ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ لَا يَسْهُوَ عِنْدَ نَظَرِهِ فِي الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ، فَهَذَا يُقَابِلُ بِنَفْسِهِ.

وَمَنْ عَادَتُهُ لِقَلَّةِ حِفْظِهِ أَنْ يَسْهُوَ، فَمُقَابِلَتُهُ مَعَ الْغَيْرِ أَوْلَى أَوْ أُوجِبُ.

وَإِذَا قَابَلَ بِأَصْلِ شَيْخٍ^(١) شَيْخِهِ^(٢) لَا بِأَصْلِ سَمَاعِهِ مِنْ شَيْخِهِ، فَهَلْ يُكْتَفَى بِذَلِكَ؟

تَسَامَحَ فِي ذَلِكَ قَوْمٌ مِنَ الْمَغَارِبَةِ وَبَعْضُ الْمَشَارِقَةِ. وَأَبَاهُ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ مَشَائِخِنَا؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الَّذِي يَرِيدُ^(٣) أَنْ يَرُوِيَهُ غَيْرَ مَسْمُوعٍ لَهُ، وَإِنْ كَانَ فِي

(١) م: بأصل شيخ أو شيخه. وهو تحريف.

(٢) فِي التَّقْرِيبِ وَتَدْرِيبِ الرَّأْيِ عَلَيْهِ ج ٢ ص ٧٨: (وَيَكْفِي مُقَابِلَتُهُ بِأَصْلِ أَصْلِ الشَّيْخِ الْمُقَابِلِ بِهِ أَصْلُ الشَّيْخِ، لِأَنَّ الْغَرَضَ مُطَابَقَةُ كِتَابِهِ لِأَصْلِ شَيْخِهِ، فَسَوَاءٌ حَصَلَ ذَلِكَ بِوَسْطَةِ أَوْ غَيْرِهَا)، وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣١١.

وَانْظُرْ: شَرْحُ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ وَفَتْحُ الْبَاقِي ج ٢ ص ١٣٣ وَ ص ١٦٥ .
وَأَشَارَ السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٢ ص ١٦٧ إِلَى قَوْلِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ،
وَانْظُرْ فِيهِ ص ٢٠٩ .

(٣) سَقَطَ مِنْ ب: الَّذِي يَرِيدُ.

أصل شيخ الشيخ، فيكون في روايته^(١) له مبلغاً ما لم يتحمل^(٢).

وقد رَوَى كِتَابُ الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ ثَلَاثَةَ مَشَايخَ عَنِ الْفَرَبْرِئِيِّ^(٣)، وَأَخَذَهُ عَنْهُمْ الْحَافِظُ أَبُو ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ^(٤)،

(١) ب: فتكون روايته.

(٢) ل ب: يحمل.

(٣) الْفَرَبْرِئِيُّ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ مَطَرٍ، رَاوِيَةٌ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْهُ، وَهُوَ آخِرُ وَأَحْسَنُ مَنْ رَوَاهُ عَنْهُ، رَحَلَ إِلَى النَّاسِ، وَاسْمَعُوا مِنْهُ هَذَا الْكِتَابَ، كَانَ ثِقَةً وَرِعاً. وَنَسَبُهُ إِلَى فَرَبْرِ (بَكْسَرِ الْفَاءِ وَفَتْحُهَا)، وَهِيَ بَلَدَةٌ عَلَى طَرَفِ جَيْحُونَ مِمَّا يَلِي بُخَارَى. مَاتَ سَنَةَ ٣٢٠ هـ.

وَقِيَّتِ الْأَعْيَانُ ج ٤ ص ٢٩٠ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٢ ص ٢٨٦ وَمُعْجَمُ الْبُلْدَانِ لِيَاقُوتِ ج ٤ ص ٢٤٥ وَاللُّبَّابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَسْنَابِ ج ٢ ص ٤١٨ وَالْأَعْلَامُ ج ٧ ص ١٤٨ .

(٤) أَبُو ذَرٍّ، عَبْدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَالِكِيُّ الْهَرَوِيُّ الْأَنْصَارِيُّ، ابْنُ السَّمَاكِ، شَيْخُ الْحَرَمِ، ثِقَةٌ دَيِّنٌ حَافِظٌ إِمَامٌ ضَابِطٌ، رَحَلَ كَثِيراً، وَحَجَّ وَجَاوَرَ، ثُمَّ تَزَوَّجَ فِي الْعَرَبِ، وَسَكَنَ السَّرَّوَاتِ، فَكَانَ يَحْجُ كُلَّ عَامٍ، وَيَحْدُثُ وَيَرْجِعُ. لَهُ مُعْجَمٌ شَيْوُخُهُ، وَكِتَابٌ كَبِيرٌ مَخْرُجٌ عَلَى الصَّحِيحِينَ، وَكِتَابُ السُّنَّةِ وَالصِّفَاتِ وَغَيْرِهَا، وَأَصْلُهُ مِنْ هَرَاةَ، وَهُوَ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَأَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ. مَاتَ سَنَةَ ٤٣٤ هـ.

تَذَكُّرَةُ الْحَفَظِ ج ٣ ص ١١٠٣ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ٤ ص ٦٩٦ وَتَبْيِينُ كَذِبِ الْمُفْتَرِيِّ ص ٢٥٥ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٣ ص ٢٥٤ وَمِرَاةُ الْجَنَانِ ج ٣ ص ٥٥ وَشَجَرَةُ النُّورِ الرَّكْبَةُ ص ١٠٤ وَالْأَعْلَامُ ج ٣ ص ٢٦٩ .

وقد رَوَى أَبُو ذَرٍّ صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ عَنْ ثَلَاثَةِ مِنْ أَصْحَابِ الْفَرَبْرِئِيِّ، وَهُمْ: الْمُسْتَمْلِيُّ وَالْكُشْمِيهَنِيُّ وَالسَّرْحَسِيُّ. / إِرْشَادُ السَّارِيِّ شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ ج ١ ص ٣٩-٤٠ .

وَضَبَطَ اختلافهم فكان كثيراً على ما هو معروفٌ في روايته، وكلُّهم عن شخصٍ واحدٍ.

فلو كان أبو ذَرٍّ اكتفى بالمُقَابَلَةِ على أصلِ الفِرْبَرِيِّ مثلاً، لكان قد حَمَلَ كُلَّ (١) واحد من شيوخه ما لم يَرَوْه له.

وإذا وقع سَقَطٌ (٢)، فالمختار من الاصطلاح أن يُخَرَّجَ له من بين الأسطر تخريجاً لا يُمدَّ كثيراً، ثم يكون في قُبَالَةِ ذَلِكَ الساقط مكتوباً على جهة اليمين إلى الناحية العليا.

فإن وقع شيء في السطر بعينه كُتِبَ في الجهة (٣)

(١) سقط من ب: كل.

(٢) أهل الحديث والكتابة يسمون ما سقط من أصل الكتاب، فَلَحِقَ بالحاشية أو بين السطور: اللَّحَق.

وقول ابن دَقِيقِ الْعِيدِ رَحِمَهُ اللهُ: (وإذا وقع سقط... إلى قوله: إلى أسفل لاختلط بالثاني)، مُسْتَفَاد من مُقَدِّمَةِ ابن الصَّلَاح ص ٣١٣-٣١٤.

وانظر: شرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ وَفَتْحُ الْبَاقِي ج ٢ ص ١٣٨-١٣٩ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ٢ ص ١٧٢ وَالْمَنْهَلُ الرَّوِّيُّ ص ٩٤ وَالْمُقْنِعُ ج ١ ص ٣٥٧.

(٣) ل: جهة.

الْيُسْرَى. وَهَذَا فَائِدَةٌ كَوْنِ الْأَوَّلِ عَلَى الْيُمْنَى^(١).

وفائدة كونه على^(٢) الجهة العليا: الحذر من أن يقع شيء آخر أسفل من الموضع الأول، فلو كتب الأول إلى أسفل لاختلط بالثاني.

وليس من الحسن أن يُكرّر^(٣) الكلمة^(٤) في المُخَرَّجِ

(١) ب: اليمين.

(٢) ب: إلى.

(٣) تكرار الكلمة في المخرج مع ما في الأصل، حكاه القاضي عياض عن اختيار بعض أهل الصنعة من المغاربة.
وقال الرامهرمزي: إنه أجود.

وقال ابن الصلاح: إنه ليس بمرضي.

وقال القاضي عياض، وتبعه ابن دقيق العيد: إنه ليس بحسن.

واحتج القاضي عياض: بأن الكلمة قد تحيىء في الكلام مكررة مرتين وثلاثاً لمعنى صحيح، فإذا كررنا الحرف آخر كل لَحَقٍ لم يؤمن أن يوافق ما يتكرر حقيقة، أو يُشكَل أمره فيوجب ارتياباً وزيادة إشكال.

المُحَدَّثُ الْفَاصِلُ ص ٦٠٦ والإلماع ص ١٦٢ ومُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣١٣ وشرح التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ج ٢ ص ١٤١ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ٢ ص ١٧٤ .

وذكر السَّخَاوِيُّ رَأْيَ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ الْمَذْكُورِ، فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ السَّابِقِ.

ل: تكرر.

(٤) ب: كلمة.

مع ما في الأصل، ثم يقول:

التَّصْحِيحُ^(١) كتابةُ (صَحَّ)، وهو فيما يَصِحُّ رِوَايَةٌ ومعنى، ويفعله المتقنون عندما تقع الشُّبْهَةُ أو الشَّكُّ فيه، مثل: أن تكون الكلمة متكررة، يتوهم أن أحد اللفظين ساقطٌ لتكراره، فيكتب عليه صح. أو تكون اللفظة غريبة، وقد^(٢) خُولِفَ فيها فيُنَبَّه على صحتها.

والتَّمْرِیْضُ^(٣) حيثُ تكون اللفظة^(٤) صحيحةً في الرواية دون المعنى، فيكتب عليها صورة^(٥) صَادٍ صغيرة ممدودة^(٦) نصف صح، إيداناً بأن الصحة لم تكْمُلْ فيه.

(١) قول ابن دَقِيقِ الْعِيد: (التَّصْحِيحُ كتابة صح... إلى قوله: أو الشك فيه)، مُسْتَفَاد من مُقَدِّمَةِ ابن الصَّلَاح ص ٣١٥ .

(٢) ب: قد.

(٣) قول ابن دَقِيقِ الْعِيد: (والتَّمْرِیْضُ حيث تكون... إلى قوله: الصحة لم تكمل فيه)، مُسْتَفَاد من مُقَدِّمَةِ ابن الصَّلَاح ص ٣١٥-٣١٦ .

وقد تقدم بيان المقصود بالتَّضْيِيب وهو التَّمْرِیْضُ آنفاً في ص ٣٨٨ .

(٤) سقط من ل: اللفظة.

(٥) سقط من ب: صورة.

(٦) ب: كأنها نصف صح.

الباب الخامس

في معرفة العالي والنازل^(١)

وقد^(٢) عَظُمَتْ رَغْبَةُ المتأخِّرين في طَلَبِ العُلُوِّ، حتَّى
كان ذلك سبباً لخللٍ كثيرٍ في الصَّنعة.
وقالوا^(٣): العُلُوُّ قُرْبٌ من الله تعالى.
وهذا كلامٌ يحتاجُ إلى تحقيقٍ وبحث.

(١) ل: مقابل العُنْوَان في الهامش كتب: (بلغ مقابلة).

(٢) كلام ابن دَقِيقِ العِيدِ رحمته الله: (وقد عظمت رغبة... إلى قوله: كثير في الصنعة)، نقله السَّخَاوِيُّ بحروفه في فَتَحِ المَغِيثِ ج ٣ ص ١٩ .

(٣) في مُقَدِّمَةِ ابن الصَّلَاح ص ٣٨١: (عن مُحَمَّد بن أسْلَم الطُّوسِيّ الزاهد العالم رحمته الله أنه قال: «قُرْبُ الإسنادِ قُرْبٌ، أو قُرْبِيَّةٌ، إلى الله عَزَّ وَجَلَّ»، قال ابن الصَّلَاح: وهذا كما قال، لأن قُرْبَ الإسنادِ قُرْبٌ إلى رسول الله صلوات الله عليه، والقُرْبُ إليه قُرْبٌ من الله عَزَّ وَجَلَّ).

ونقل السَّخَاوِيُّ في فَتَحِ المَغِيثِ ج ٣ ص ٧ قولَ ابن دَقِيقِ العِيدِ بتصرُّف هو: (وقولهم العُلُوُّ قرب من الله يحتاج إلى تحقيق وبحث).

وعقَّب عليه بقوله: (وكأنه لما لعله يتضمن من إثبات الجهة وذلك غير مراد، ولأنه يجب على الرَّاوي أن يجتهد في معرفة جَرَحٍ من يروي عنه وتعديله، والاجتهاد في أحوال رُؤَاة النازل أكثر فكان الثواب فيه أوفر).

وقال (١) بعض الزُّهَّاد: طَلَبُ الْعُلُوِّ من زينة الدنيا.
وهذا كلام واقع، وهو الغالب على الطالبين (٢) لذلك،
ولا (٣) أعلم وجهاً جيِّداً لترجيح الْعُلُوِّ إِلَّا أنه أقرب إلى
الصحة وقلة الخطأ؛ فإنَّ الطالبين يتفاوتون في الإتيان،
والغالب عدمُ الإتيان في أبناء الزمان.
فإذا كَثُرَتِ الوسائطُ وقعَ من كلِّ واسطة تساهلٌ ما،

(١) قول ابن دَقِيقِ الْعَيْدِ: (وقال بعض الزُّهَّاد... إلى قوله: الطالبين لذلك) في
فَتْحِ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ٣ ص ٧ بتصرف هو: (إن الْعُلُوَّ - كما قال بعض
الزُّهَّاد - من زينة الدنيا، قال ابن دَقِيقِ الْعَيْدِ: وهو كلام واقع، فالغالب على
الطالبين ذلك).

(٢) ب: طالبين.

(٣) قول ابن دَقِيقِ الْعَيْدِ: (لا أعلم وجهاً جيداً... إلى قوله: الوسائط قل)،
ذكره السَّخَاوِيُّ في فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٣ ص ٨ مع اختلاف يسير هو: (... أقرب
الصحة... عدم الإتيان فإذا كثرت الوسائط ووقع...). قال: وهو نحو قول ابن
الصَّلَاح: (الْعُلُوَّ يبعد الإسناد من الخلل، لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن
يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً، ففي قلتهم قلّة جهات الخلل، وفي
كثرتهم كثرة جهات الخلل، وهذا جليٌّ واضح).

وانظر: مُقَدِّمَةُ ابن الصَّلَاح ص ٣٨٠ .

وذكر الصَّنْعَانِيُّ في تَوْضِيحِ الْأَفْكَار ج ٢ ص ٤٠٠: (قال ابن دَقِيقِ الْعَيْدِ:
ولا أعلم وجهاً جيداً... عدم الإتيان فإذا كثرت الوسائط ووقع... الوسائط
قل).

كَثَّرَ الْخَطَا وَالزَّلَلَ.

وَإِذَا قَلَّتِ الْوَسَائِطُ قَلَّ (١).

فَإِنْ كَانَ (٢) النَّزُولُ فِيهِ إِتْقَانًا، وَالْعُلُوُّ (٣) بَضْدهُ، فَلَا تَرَدُّدَ فِي أَنَّ النَّزُولَ أَوْلَى.

وَمِنَ النَّاسِ (٤) مَنْ رَجَّحَ (٥) النَّزُولَ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَثُرَتِ الْوَسَائِطُ وَجَبَ كَثْرَةُ الْبَحْثِ عَنْ كُلِّ وَاسِطَةٍ مِنْهَا، وَإِذَا كَثُرَ الْبَحْثُ كَثُرَتِ الْمَشَقَّةُ، فَعَظُمَ الْأَجْرُ.

وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ (٦) كَثْرَةَ الْمَشَقَّةِ لَيْسَتْ مَطْلُوبَةً

(١) سَقَطَ مِنْ ب: قُلْ.

(٢) أَشَارَ السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٣ ص ٨ إِلَى رَأْيِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ، وَفِيمَا نَقَلَهُ بَعْضُ التَّصَرُّفِ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي: (إِذَا انْضَمَّ إِلَى النَّزُولِ الْإِتْقَانُ وَكَانَ الْعُلُوُّ بَضْدهُ لَا تَرَدُّ، وَكَمَا قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي أَنَّ النَّزُولَ أَقْوَى). وَالْخَطَا الْمَطْبَعِيُّ ظَاهِرٌ فِي وَاوٍ (وَكَمَا)، إِذْ إِنَّمَا الدَّالُ الثَّانِيَةُ لِكَلِمَةِ (تَرَدَّدَ).

(٣) ب: فَالْعُلُو.

(٤) هَذَا الْقَوْلُ وَهَذِهِ الْحُجَّةُ ذَكَرَهَا عَنْ بَعْضِ أَهْلِ النَّظَرِ الرَّامَهُرْمِزِيُّ فِي الْمُحَدَّثَاتِ الْفَاصِلِ ص ٢١٦، وَنَقَلَهَا عَنْهُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي مُقَدِّمَتِهِ ص ٣٨٨ وَضَعَّفَهُ.

(٥) ب: يَرْجَحُ.

(٦) عِبَارَةُ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي التَّضْعِيفِ وَحِجَّتُهُ: (لِأَنَّ كَثْرَةَ الْمَشَقَّةِ... إِلَى ◀

لنفسها، ومراعاة المعنى المقصود من الرواية وهو الصحة أولى.

وقد^(١) ظهر أنَّ قِلَّةَ الوسائطِ أقربُ إلى الصحة.
والعلوُّ أنواع^(٢):

➡ قوله: وهو الصحة أولى، نقلها بحروفها كلُّ من: العِراقِيّ في شرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكِّرَةِ والأنصاريّ في فَتْحِ البَاقِي ج ٢ ص ٢٥٣ والأبْنَسِيّ في الشَّدَا الفَيَّاح ج ٢ ص ٤٢٢ والسَّخَاوِيّ في فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٣ ص ٧ . وكذلك نقلها ابن الوَيزِر في تَنْقِيحِ الْأَنْظَارِ ج ٢ ص ٤٠٠ لَكِنْ فِيهَا: (...) وهي الصحة أولى.

(١) م: فقد.

(٢) أنواع العلوِّ خمسة:

- ١- القرب من رسول الله ﷺ بإسناد نظيف غير ضعيف.
 - ٢- القرب من إمام من أئمة الحديث.
 - ٣- العلوُّ بالنسبة إلى رِوَايَةِ الصَّحِيحِينَ أو أَحَدَهُمَا أو غَيْرَهُمَا من الكُتُبِ المعروفة المعتمدة.
 - ٤- العلوُّ المُسْتَفَاد من تقدم وفاة الرَّاوي.
 - ٥- العلوُّ المُسْتَفَاد من تقدم السَّماع.
- وهذه الأنواع في:

مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاح ص ٣٨١ والمُنْهَلُ الرَّوِّيّ ص ٦٩ والمُفْنِع ج ٢ ص ٤٢٢ والخُلَاصَةُ ص ٥٣ والتقريب وتذريب الراوي عليه ج ٢ ص ١٦١ وشرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكِّرَةِ وَفَتْحِ البَاقِي ج ٢ ص ٢٥٣ وَفَتْحِ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيّ ج ٣ ص ٩ واختصار علوم الحديث ص ١٦١ . وانظر: اليَوَاقِيتُ والتَّذَرُّر ج ٢ ص ٢٣٢ .



أَحَدُهَا: الْعُلُوُّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى قَلَّةِ الْوَسَائِطِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الرَّسُولِ ﷺ.

وْغَالِبُ مَا يَقَعُ مِنْ هَذَا لِمَشَايَخِنَا الْيَوْمَ بِالْأَسَانِيدِ الْجَيِّدَةِ ثَمَانِيَّةٍ رِجَالٍ، وَلَنَا ^(١) تِسْعَةٌ. وَقَدْ يَقَعُ أَقَلُّ مِنْ هَذَا، فَيَكُونُ لَنَا ثُمَانِيًّا. وَقَدْ يَقَعُ أَقَلُّ مِنْهُ ^(٢)، فَيَكُونُ لَنَا سُبَاعِيًّا، وَلَكِنْ لَيْسَ فِي دَرَجَةِ الْأَوَّلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى جَوْدَةِ الرِّجَالِ.

وِثَانِيهَا: الْعُلُوُّ إِلَى إِمَامٍ مِنْ أُمَّةِ الْحَدِيثِ، كَمَالِكَ

➔ قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي شَرْحِ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ج ٢ ص ٢٦٣: (جَعَلَ ابْنُ طَاهِرٍ وَتَبَعَهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعَيْدِ - الْقَسَمِينَ الرَّابِعَ وَالْخَامِسَ - قِسْمًا وَاحِدًا).

وَجَاءَ مِثْلُ هَذَا فِي: فَتْحُ الْبَاقِي ج ٢ ص ٢٦٣ وَتَذْرِيبُ الرَّاوي ج ٢ ص ١٦٩ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ ج ٣ ص ٢٢ .

(١) قَالَ الْعَبْدَرِيُّ فِي رِحْلَتِهِ ص ١٤٣: (وَحَدَّثَنِي - أَي: ابْنُ دَقِيقِ الْعَيْدِ - إِمْلَاءً بِلَفْظِهِ مِنْ كِتَابِهِ... وَسَاقَ سَنَدَهُ التُّسَاعِيَّ وَحَدِيثًا... قَالَ الشَّيْخُ: هَذَا مِنَ الْعَوَالِي الَّتِي تَسْمُو هِمَمُ أَهْلِ الْحَدِيثِ إِلَيْهَا، وَتَتَهَافَتُ رَغْبَةُ الطُّلُبَةِ عَلَيْهَا، وَهُوَ تُسَاعِيَّ الْإِسْنَادِ... قَالَ الْعَبْدَرِيُّ: قُلْتُ: لَيْسَ الْعُلُوُّ بِكَوْنِهِ تُسَاعِيَّ الْإِسْنَادِ مُسْتَغْرَبًا لِمِثْلِهِ مِنَ الشُّيُوخِ، وَقَدْ رَأَيْنَا مِنْ يَرْوِي الثُّمَانِيَّاتِ، وَأَمَّا التُّسَاعِيَّاتُ فَهِيَ الْغَالِبُ مِنَ عُُلُوِّ السَّنَدِ فِي زَمَانِنَا هَذَا، وَقَدْ جَمَعَ شَيْخُنَا الْفَقِيهَ الْحَافِظَ الْحَافِلَ أَبُو زَيْدٍ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَيْرَوَانِيَّ جُزْءًا مِنْ تُسَاعِيَّاتِهِ).

(٢) ب: أَقَلُّ مِنْ هَذَا فَيَكُونُ لَنَا سَبَاعِيًّا لَكِنْ.

وُسُفَيَانُ^(١) وَاللَّيْثُ^(٢) وَالْأَعْمَشُ وَغَيْرِهِمْ.

وَأَعْلَى مَا وَقَعَ لَنَا إِلَى مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٣) سِتَّةُ رِجَالٍ،
وَأَكْثَرُ مِنْهُ سَبْعَةٌ.

وَوَقَعَ لَنَا^(٤) إِلَى سُفَيَانَ سِتَّةٌ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ،
بِسَبَبِ طَوْلِ عَمْرِهِ وَتَأْخِيرِهِ^(٥) بَعْدَ مَالِكٍ

(١) سُفَيَانُ: سُفَيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (وقد تقدمت ترجمته)، وسُفَيَانُ الثَّوْرِيُّ،
وكلاهما من أئمة الحديث.

سُفَيَانُ الثَّوْرِيُّ هو: ابن سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، أبو عبد الله الكُوفِيُّ، قال
شُعْبَةُ وسُفَيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وأبو عَاصِمٍ وابن مَعِينٍ وغير واحد من العلماء:
سُفَيَانُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ. وقال ابن مَهْدِيٍّ: كَانَ وَهَبٌ يَقْدِّمُ سُفَيَانَ
فِي الْحِفْظِ عَلَى مَالِكٍ، تَوَفَّى بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ١٦١هـ.

تهذيب التهذيب ج ٤ ص ١١١ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣١١ ومشاهير علماء الأمصار ص ١٦٩
وتهذيب الأسماء واللغات ج ١ ص ٢٢٢ .

(٢) اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ بن عبد الرَّحْمَنِ الْقَهْمِيّ، أبو الْحَارِثِ، الإمام المِصْرِيُّ،
قال ابن سَعْدٍ: كَانَ قَدْ اشْتَغَلَ بِالْفَتْوَى فِي زَمَانِهِ، وَكَانَ ثِقَةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ
صَحِيحَهُ، وَكَانَ سَرِيًّا مِنَ الرِّجَالِ نَبِيلاً سَخِيًّا، وَقَالَ أَحْمَدُ: ثِقَةٌ ثُبَّتْ، كَثِيرُ
الْعِلْمِ، صَحِيحُ الْحَدِيثِ. مَاتَ سَنَةَ ١٧٥هـ.

تهذيب التهذيب ج ٨ ص ٤٥٩ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ١٣٨ ومشاهير علماء الأمصار ص ١٩١
واللُّبَّابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَسْبَابِ ج ٢ ص ٤٤٨ .

(٣) سَقَطَ مِنْ ب: رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٤) سَقَطَ مِنْ ب: لَنَا.

(٥) م: وَتَأْخِيرِهِ.

رحمهما (١) الله تعالى (٢).

وثالثها (٣): العُلُوُّ إلى صاحبي الصحيحين، ومصنفي الكتب المشهورة.

وأعلى ما وقع لنا إلى البخاري رَحِمَهُ اللهُ (٤) خمسة رجال،
وأعلى ما وقع لنا إلى أبي داود (٥) خمسة أيضاً، والأكثر في
هذا ستة.

ورابعها (٦): عُلُوُّ التنزيل (٧).

(١) م: رحمه.

(٢) سقط من ب: تعالى.

(٣) ل ب: الثالث.

(٤) سقط من ب: رحمه الله.

(٥) أبو داود سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ بْنِ شَدَّادِ السَّجِسْتَانِيِّ، صاحب السُّنَنِ، قال ابن جَبَّان: هو أحد أئمة الدنيا فقهاً وعِلْماً، وحفظاً ونُسْكَاً وإِتْقَاناً، جمع وصنّف ودبّب عن السُّنَنِ. توفي بالبَصْرَةِ سنة ٢٧٥هـ.

تهذيب الأسماء واللغات ج ٢ ص ٢٢٤ وتَذْكِرَةُ الحُفَاطِ ج ٢ ص ٥٩١ والمَقْصَدُ الْأَرشَدُ ج ١ ص ٤٠٦ رقم ٤٣٧ وتهذيب التهذيب ج ٤ ص ١٦٩ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣٢١.

(٦) ل ب: وثالثها. وهو خطأ.

(٧) ذكر العِرَاقِيِّ في شرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذْكِرَةِ ج ٢ ص ٢٥٥ والأنصاري في فَتْحِ الْبَاقِي ج ٢ ص ٢٥٧ والسُّيُوطِيُّ في تَذْرِيبِ الرَّاوي ج ٢ ص ١٦٥: أن ابن دَقِيقِ الْعَيْدِ سَمَّى الْقِسْمَ الثَّالِثَ - وهو العُلُوُّ المقيّد بالنسبة إلى رِوَايَةِ ◀

وهو الذي يُولَّعون به. وذلك أن يُنظرَ إلى عدد الرجال بالنسبة إلى غايةٍ: إمَّا إلى النَّبِيِّ ﷺ، أو إلى بعض رُؤَاة الحديث.

ويُنظرُ العددُ بالنسبة إلى هؤلاء الأئمة وتلك الغاية، فيتَنَزَّلُ بعضُ الرُّؤَاةِ من الطريق التي تُوصلُنا إلى المصنِّفين منزلةً^(١) بعضُ الرُّؤَاةِ من الطريق التي ليست من جهتهم، لو أردنا تخريجَ^(٢) الحديث من جهتهم، فيحصل بذلك علوٌّ.

مثالُه: أن يكون بيننا وبين النَّبِيِّ ﷺ تسعةُ أنفُسٍ، ويكونَ أحدُ هؤلاء المصنِّفين بينه وبين النَّبِيِّ ﷺ سبعة مثلاً، فيتَنَزَّلُ هذا المصنِّفُ بمنزلة شيخ شيخنا، فإن اتَّفَقَ

➡ الصحيحين وبقية الكتب الستة - بعُلوُّ التنزيل.

وذكر ذلك أيضاً السَّخَاوِيُّ في فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٣ ص ١٨. ونقل بعض عباراته - بعد حذف قسم منها - وهي: (وعُلوُّ التنزيل هو الذي يولَّعون به، بأن يكون بيننا وبين النَّبِيِّ ﷺ تسعة... فينزل هذا المصنِّف منزلة شيخ شيخنا). قال السَّخَاوِيُّ: (وسماه تنزيلاً لما فيه من تنزيل راوٍ مكان آخر).

(١) ب: إلى المصنِّفين لو أردنا تخريج الحديث من جهتهم منزلة بعض الرُّؤَاة من الطريق التي ليست من جهتهم، فيحصل بذلك علوٌّ. مثاله.

(٢) م: نُخْرِجُ.

أَنْ يَتَنَزَّلَ مَنْزِلَةً شَيْخِنَا، وَكَأَنَّا سَمِعْنَا ذَلِكَ الْحَدِيثَ مِنْ ذَلِكَ الْمَصْنَفِ سَمَّوَهُ مُصَافَحَةً^(١).

وْخَامِسُهَا^(٢): الْعُلُوُّ بِقَدَمِ السَّمَاعِ وَإِنْ اسْتَوَى الْعَدَدُ.

كَمَا إِذَا رَوَى شَيْخٌ مِنْ شِيُوخِنَا حَدِيثًا عَنْ شَيْخٍ قَدِيمِ الْوَفَاةِ، كَالْحَافِظِ أَبِي الْحَسَنِ الْمَقْدِسِيِّ^(٣) عَنْ السَّلَفِيِّ، وَرَوَيْنَا نَحْنُ ذَلِكَ الْحَدِيثَ عَنْ مَنْ تَأَخَّرَتْ وَفَاتُهُ كَابْنِ بِنْتِ السَّلَفِيِّ^(٤)، فَإِنَّ الْمَقْدِسِيَّ تُوُفِّيَ سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ

(١) انظر المصافحة في:

مُقَدِّمَةُ بَنِ الصَّلَاحِ ص ٣٨٥ وَالْمُقْنِعُ ج ٢ ص ٤٢٣ وَشَرْحُ التَّبَصُّرَةِ وَلِتَذْكِرَةُ وَفَتْحُ الْبَاقِي ج ٢ ص ٢٥٩ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ لِلشَّخَاوِيِّ ج ٣ ص ١٦ وَالتَّقْرِيبُ وَتَدْرِيبُ الرَّوِيِّ عَلَيْهِ ج ٢ ص ١٦٧ .

(٢) ل ب: ورابعها. وهو خطأ.

(٣) أَبُو الْحَسَنِ شَرْفُ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عَلِيِّ اللَّخْمِيِّ الْمَقْدِسِيِّ الْإِسْكَنْدَرَانِيَّ، الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْمُفْتِي، الْفَقِيهَ الْمَالِكِيَّ، تَفَقَّهَ عَلَى أَبِي طَالِبِ صَالِحِ ابْنِ بِنْتِ مُعَاذِيٍّ، وَأَكْثَرَ إِلَى الْغَايَةِ عَنْ السَّلَفِيِّ، سَكَنَ أَوَاخِرَ عَمْرِهِ بِمِصْرَ، وَدَرَسَ بِالصَّاحِبِيَّةِ، وَصَنَّفَ التَّصَانِيفَ الْحَسَنَةَ. مَاتَ سَنَةَ ٦١١ هـ.

شَدَّرَاتُ الدَّمَبِ ج ٥ ص ٤٧ وَتَذْكِرَةُ الْحَفَاطِ ج ٤ ص ١٣٩٠ .

(٤) السُّبُطُ جَمَالُ الدِّينِ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَكِّيٍّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّرَابُلُسِيِّ الْمَغْرِبِيِّ ثُمَّ الْإِسْكَنْدَرَانِيَّ، سَمِعَ مِنْ جَدِّهِ السَّلَفِيِّ الْكَبِيرِ وَمِنْ غَيْرِهِ، وَانْتَهَى إِلَيْهِ عُلوُّ الْإِسْنَادِ بِالْأَيْدِي الْمِصْرِيَّةِ. تُوُفِّيَ بِمِصْرَ سَنَةَ ٦٥١ هـ.

شَدَّرَاتُ الدَّمَبِ ج ٥ ص ٢٥٣ وَالتَّجْوُمُ الزَّاهِرَةُ ج ٧ ص ٣١ .

وستمائة، وتُوفِّي السَّبْطُ^(١) سنة إحدى وخمسين، فالعددُ بالنسبة إلى السَّلَفِيّ واحدٌ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ أَقْدَمُ فَهَذَا يَعُدُّونَهُ عُلُوًّا، وَيُثَبِّتُونَ لَهُ مَزِيَّةً فِي الرَّوَايَةِ.

ومن الناس^(٢) مَنْ يَعُدُّ الْعُلُوَّ^(٣) الْإِتْقَانَ وَالضَّبْطَ وَإِنْ كَانَ نَازِلًا فِي الْعَدَدِ، وَهَذَا عُلُوٌّ^(٤) مَعْنَوِيٌّ، وَالْأَوَّلُ صُورِيٌّ، وَرِعَايَةُ الثَّانِي^(٥) إِذَا تَعَارَضَا أَوَّلَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) م: الصَّبْط. وهو تحريف.

(٢) فِي مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣٨٧-٣٨٨: (وَأَمَّا مَا رَوَيْنَاهُ عَنْ الْحَافِظِ أَبِي طَاهِرِ السَّلَفِيِّ رَحِمَهُ مِنْ قَوْلِهِ فِي آيَاتٍ لَهُ:

بَلْ عُلُوُّ الْحَدِيثِ بَيْنَ أَوَّلِي الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ صِحَّةُ الْإِسْنَادِ

وَمَا رَوَيْنَاهُ عَنْ الْوَزِيرِ نِظَامِ الْمُلْكِ مِنْ قَوْلِهِ: «عِنْدِي أَنَّ الْحَدِيثَ الْعَالِيَّ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ بَلَغَتْ رَوَاتُهُ مِائَةً»، فَهَذَا وَنَحْوُهُ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْعُلُوِّ الْمُتَعَارَفِ إِطْلَاقُهُ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا هُوَ عُلُوٌّ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَحَسَبَ).

وَانْظُرْ تَفْصِيلَ ذَلِكَ فِي: فَتْحُ الْمُغِيثِ ج ٣ ص ٢٣.

(٣) ل: أضاف المصحح كلمة (هو) بعد كلمة (الْعُلُو).

(٤) ب: علم.

(٥) ب: ورعاية المعنوي إذا تعارضا أولى من الصوري. وسقط منها: والله أعلم.

الباب السادس في معرفة بقايا من الاصطلاح سوى ما تقدم في الباب الأول

وذلك في أمور^(١):

الأول: في الفرق بين الغريب والعزّيز^(٢).

الغريب: قد ذكرنا أولاً ما يُشير إليه.

وأما^(٣) العزّيز: فعن ابن منّده^(٤) أنه قال: (الغريبُ

(١) في هامش م: بلغ مقابلة.

(٢) ب: العزيز والغريب.

(٣) ب: فأما.

(٤) ابن منّده: هو مُحَمَّد بن إِسحاق بن يَحْيَى بن منّده، أبو عبد الله العبدِيّ الأصْبَهَانِيّ، الحافظ الجَوَال، كان من دُعاة السُّنّة وحُفَاط الأَثَر، إمام الأئمة في الحديث. مات سنة ٣٩٥هـ.

ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٤٧٩ ولسان الميزان ج ٥ ص ٧٠ وتذكّرة الحُفَظ ج ٣ ص ١٠٣١ وطَبَقَات لحنابلة ج ٢ ص ١٦٧ والأعلام ج ٦ ص ٢٩ .

وقول ابن منّده الذي ذكره ابن دَقِيق العَيْد هو في مُقَدِّمة ابن الصَّلَاح ص ٣٩٥ بحروفه، حيث جاء فيها: (رُؤِينَا عن أَبِي عبد الله بن منّده ◀

من الحديث، كحديث الزُّهْرِيِّ وقَتَادَةَ وشَبْهَهُمَا من الأئمة مِمَّنْ يُجْمَعُ حَدِيثُهُمْ، إِذَا انفردَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ^(١) بالحديث يُسَمَّى غَرِيبًا.

فَإِذَا رَوَى عَنْهُمْ رَجُلَانِ وَثَلَاثَةٌ وَاشْتَرَكُوا فِي حَدِيثٍ، يُسَمَّى عَزِيزًا.

فَإِذَا رَوَى الْجَمَاعَةُ عَنْهُمْ حَدِيثًا يُسَمَّى^(٢) مَشْهُورًا.

➡ الحافظ الأصبهاني أنه قال: الغريب من الحديث... إلى قوله: مشهوراً).

لكن فيها: وأشباهها بدلاً من: وشبهها.

وانظر الغريب والعزیز والمشهور في:

اختصار علوم الحديث ص ١٦٥ والمنهل الروي ص ٥٥ والشذائخ ج ٢ ص ٤٣٤ و٤٤٦
والتقييد والإيضاح ص ٢٦٣ واليواقيت والذرر ج ١ ص ٢٥٠ وتنفيع الأنظار وشرحه توضيح
الافكار ج ٢ ص ٤٠١ .

(١) ل: عنهم.

ب: انفرد عنهم الرجل.

(٢) ل ب: سمى.

وسقط من ب: حديثاً.

الزُّهْرِيُّ: أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شِهَابِ الْقُرَشِيِّ الْمَدَنِيِّ، حَدَّثَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَنْسَ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَحَدَّثَ عَنْهُ الْأَوْزَاعِيُّ وَاللَّيْثُ وَمَالِكٌ وَغَيْرُهُمْ، قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: لَمْ يَبْقَ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِسُنَّةِ مَاضِيَةِ مِنَ الزُّهْرِيِّ. وَقَالَ مَالِكٌ: بَقِيَ ابْنُ شِهَابٍ وَمَا لَهُ فِي الدُّنْيَا نَظِيرٌ. مَاتَ سَنَةَ ١٢٤ هـ.



وثانيها: معرفة المُدَبِّج.

وهو^(١) رِوَايَةُ الْأَقْرَانِ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ. وَهُمْ

→ تَذْكِرَةُ الْخُفَاطِ ج ١ ص ١٠٨ وتهذيب وتهذيب ج ٩ ص ٤٤٥ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٠٧ ومشهير علماء لأمصار ص ٦٦ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٦٣ وَجَلِيَّةُ الْأَوْلِيَاءِ ج ٣ ص ٣٦٠ وَطَرَحُ الشَّرِيبِ ج ١ ص ١٠٨ .

قَتَادَةَ بْنِ دِعَامَةَ بْنِ قَتَادَةَ بْنِ عَزِيزٍ، أَبُو الْخَطَّابِ السَّدُومِيُّ الْبَصْرِيُّ، الْحَافِظُ الْعَلَامَةُ، الضَّرِيرُ الْأَكْمَهُ الْمُفَسِّرُ، حَدَّثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسٍ وَأَنْسَ بْنِ مَالِكٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَرَوَى عَنْهُ: مِسْعَرُ وَشُعْبَةُ وَمَعْمَرُ وَأَبُو عَوَانَةَ، ثِقَّةٌ ثَبَتَ، قَالَ قَتَادَةُ: مَا قَلْتُ لِمَحْدِثٍ قَطُّ: أَعَدَّ عَلَيَّ، وَمَا سَمِعْتُ أَذْنَايَ قَطُّ شَيْئاً إِلَّا وَعَاهُ قَلْبِي. قَالَ أَحْمَدُ: قَتَادَةُ عَالِمٌ بِالتَّفْسِيرِ وَبِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، وَوَصَفَهُ بِالْحَفِظِ وَالْفَقْهِ وَأَطْنَبَ فِي ذِكْرِهِ. مَاتَ بِوَأَسِطَ فِي الطَّاعُونَ سَنَةَ ١١٨ هـ.

تَذْكِرَةُ الْخُفَاطِ ج ١ ص ١٢٢ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٨٩ وتهذيب التهذيب ج ٨ ص ٣٥١ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ١٢٣ ومشهير علماء لأمصار ص ٩٦ وَلِلْبَابِ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٢ ص ١٠٩ .

(١) كَلَامُ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ (مَعْرِفَةِ الْمُدَبِّجِ... إِلَى قَوْلِهِ وَعَلَيَّْ بْنِ الْمَدِينِيِّ)، مُسْتَفَادٌ مِنْ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٤٦٢ .

وَقَدْ مَثَلَ بَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، لِرِوَايَةِ الْأَقْرَانِ مِنَ الصَّحَابَةِ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ.

وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالزُّهْرِيِّ، لِرِوَايَةِ الْأَقْرَانِ مِنَ التَّابِعِينَ.

وَمَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ، لِرِوَايَةِ الْأَقْرَانِ مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ.

وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَعَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ، لِرِوَايَةِ الْأَقْرَانِ مِنْ أَتْبَاعِ الْأَنْبَاءِ.

وَانْظُرِ الْكَلَامَ عَنْ الْمُدَبِّجِ فِي:



المتقاربون في السنن والطبقة، يروى كل واحد

➔ اختصار علوم الحديث ص ١٩٧ وشرح التَّبَصُّرَة والتَّذَكُّرَة وفتح الباقي ج ٣ ص ٦٧ والمنهل
الروى ص ٧٣ والمفنيح ج ٢ ص ٥٢١ والشَّدَا الفَيَّاح ج ٢ ص ٥٤١ وفتح المغنيح للسَّخَاوِي ج ٣
ص ١٦٠ والتقريب وتذريب الراوي ج ٢ ص ٢٤٦ وشرح نُحْبَة الفِكر مع لُقْط الدُّرر ص ١٢٨
وتنقيح الأنظار وشرحه توضيح الأفكار ج ٢ ص ٤٧٥ واليوقيت والدُّرر ج ٢ ص ٢٥١ .

عُمَر بن عبد العزيز بن مَرْوَان بن الحَكَم الأموي، أبو حفص، ولي
الحُكَم بعد سُليمان بن عبد الملك سنة ٩٩هـ، كان صالحاً عادلاً، إماماً
فقيهاً، مجتهداً ثبّتاً، عارفاً بالسنن، وأُمّه بنت عاصم بن عُمَر بن الخطَّاب
رضي الله عنهم، قال سُفيان الثَّورِي: الخلفاء خمسة: أبو بكر وعُمَر وعُثمان
وعلي وعُمَر بن عبد العزيز، أخرجه أبو داود في سننه. مات سنة ١٠١هـ.

تَذَكُّرَة الحُفَاط ج ١ ص ١١٨ وطبقات الفقهاء للشَّيْزَانِي ص ٦٤ وتاريخ الخلفاء للشَّيْزَانِي
ص ٢٢٨ وتهذيب لتهذيب ج ٧ ص ٤٧٥ ومشاهير علماء لأمصار ص ١٧٨ وسيرة عُمَر بن
عبد العزيز لابن عبد الحَكَم.

الأَوْزَاعِي عبد الرَّحْمَن بن عَمْرُو بن يُحْمَد الدَّمَشَقِيّ الحافظ، أبو عمرو،
شيخ الإسلام، ولد ببعلبك، ورَبِّيَ يتيماً، قال ابن حِبَّان: هو أحد أئمة الدنيا
فقيهاً، وعِلْماً، وورِعاً، وحِفْظاً، وفضلاً، وعبادةً، وضبطاً، مع زهادة. مات
ببَيْرُوت مُرَابِطاً سنة ١٥٧هـ.

مشاهير علماء الأمصار ص ١٨٠ وتَذَكُّرَة الحُفَاط ج ١ ص ١٧٨ وطبقات المُفْهَم للشَّيْزَانِي
ص ٧٦ وتهذيب الأسماء واللغات ج ١ ص ٢٩٨ وفقه الإمام الأَوْزَاعِي: د. عبد الله مُحَمَّد الجُبُورِي،
والإمام الأَوْزَاعِي: عبد الرزاق الصَّفَّار.

أَحْمَد بن مُحَمَّد بن حَنْبَل، أبو عبد الله الشَّيْبَانِيّ المَرْوَزِيّ البَغْدَادِيّ،
قال الشَّافِعِيّ: (أَحْمَد إمام في ثمان خصال: إمام في الحديث، إمام في الفقه،
إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفقر، إمام في الزُّهد، إمام في الورع،
إمام في السنّة)، صنّف المُسْنَد في ستة مجلدات، وسيرته أفردتها البيهقي في
مجلد، وأفردتها كذلك ابن الجوزي وشيخ الإسلام الأنصاري. مات سنة ٢٤١هـ ➔

منهما^(١) عن الآخر، كعائشة وأبي هريرة، وعمر بن عبد العزيز والزهرري، ومالك والأوزاعي، وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني.

فإن تباعدت الطبقة والريبة^(٢)، فليس من ذلك، بل يكون^(٣) من رواية^(٤) الأكابر عن الأصاغر.

➡ ٢٤١هـ ببغداد، وإليه يُنسب المذهب الحنبلي.

طبقات الحنبلة لابن أبي يعلى ج ١ ص ٤ وتذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٤٣١ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٩١ وتهذيب التهذيب ج ١ ص ٧٢ وشذرات الذهب ج ٢ ص ٩٦ وتاريخ بغداد ج ٤ ص ٤١٢ والأعلام ج ١ ص ٢٠٣ ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي.

أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي مؤلأهم، ابن المديني البصري، صاحب التصانيف، قال البخاري: (ما استصغرث نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني)، ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلمه، قال النسائي: كأد الله خلقه للحديث. أصله من مدينة رسول الله ﷺ، ونسبته إليها، وولد بالبصرة، ومات سنة ٢٣٤هـ بسامراء.

تهذيب التهذيب ج ٧ ص ٣٤٩ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٣٩ وتهذيب الأسماء واللغات ج ١ ص ٣٥٠ والتاريخ الكبير ج ٣ ق ٢ ص ٢٨٤ والللب في تهذيب الأئسب ج ٣ ص ١٨٤ وتهذيب الكمال ج ٥ ص ٢٦٩ رقم ٤٦٨٥ .

(١) ل: منهم.

(٢) ب: والمرتبة. وكأنها صححت: والريبة.

(٣) ب: يكونوا.

(٤) رواية الأكابر عن الأصاغر في:

مقدمة ابن الصلاح ص ٤٥٩ . وانظر أيضاً: اختصار علوم الحديث والباعث لحديث ➡

وثالثها: معرفة المؤتلف والمختلف.

وهو (١) أن يشترك اسمان (٢) في صورة الخط، ويختلفا (٣) في النطق.

كحيّان وحبّان: الأول بالياء آخر الحروف، والثاني بالباء ثانيها.

وكبشِير وبُشِير (٤): الأول بفتح الباء، والثاني بضمّها.

➡ ص ١٩٥ والخلاصة ص ٩٩ والمنهل الروي ص ٧٧ والشذّا الفياح ج ٢ ص ٥٣٥ والمقنع ج ٢ ص ٥١٨ وشرح التبصرة والتذكرة وفتح الباقي ج ٣ ص ٦٤ وفتح المغني للسخاوي ج ٣ ص ١٥٧ والتقريب وتدريب الراوي ج ٢ ص ٢٤٣ وشرح نخبة الفكر مع لفظ الدرر ص ١٢٩ واليوقيت و الدرر ج ٢ ص ٢٥٥ وتنفيع لأنظر وشرحه توضيح لأفكر ج ٢ ص ٤٧٣ .

(١) المؤتلف والمختلف... إلى آخر الأمر في: مقدّمة ابن الصّلاح ص ٥٢٨ .

وانظر الكلام عنه أيضاً في: المنهل الروي ص ١٢١ والموقظة ص ٩٢ ومحاسن الاصلاح مع مقدّمة ابن الصّلاح، واختصار علوم الحديث والبايع الحديث ص ٢٢٣ والشذّا الفياح ج ٢ ص ٦١٧ والمقنع ج ٢ ص ٥٩٢ وشرح التبصرة والتذكرة وفتح الباقي ج ٣ ص ١٢٨ وفتح المغني للسخاوي ج ٣ ص ٢١٣ والتقريب وتدريب الراوي عليه ج ٢ ص ٢٩٧ والخلاصة ص ١٣١ وشرح نخبة الفكر بحاشية لفظ الدرر ص ١٤٧ ومع شرح عليّ القاري ص ٢٢٤ واليوقيت و الدرر ج ٢ ص ٣٢٢ والمؤتلف والمختلف للدارقطني.

(٢) م: اثنان. وذكر المصحح في الهامش (اسمان)، ووضع فوقها (ن) أي: في نسخة.

(٣) ل: يختلفان. وهو تحريف.

(٤) ب: كبشَر وبُشَر.

إِلَى أَمْثَالِ (١) ذَلِكَ.

ورابعها: معرفة الْمُتَّفِقِ وَالْمُفْتَرِقِ.

وهو (٢) أَنْ يَشْتَرِكَ اثْنَانِ أَوْ أَكْثَرُ فِي الْاسْمِ وَاسْمِ الْأَبِ وَالْجَدِّ مِثْلًا، وَيَفْتَرِقَا (٣) فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْتَرِكُ. وَهُوَ فَنٌّ مِهْمٌّ؛ لِأَنَّهُ (٤) قَدْ يَقَعُ الْغَلَطُ، فَيُعْتَقَدُ أَنَّ أَحَدَ الشَّخْصَيْنِ (٥) هُوَ الْآخَرُ. وَرَبَّمَا كَانَ أَحَدُهُمَا ثِقَةً وَالْآخَرُ ضَعِيفًا. فَإِذَا غَلِطَ مِنَ الضَّعِيفِ إِلَى الْقَوِيِّ،

(١) م: مثال.

(٢) قوله: (الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ... إِلَى قَوْلِهِ: وَهَذَا هُوَ الْمَشْتَرِكُ)، وَقَوْلِهِ: (وَقَدْ يَقَعُ هَذَا فِي الْأَنْسَابِ... إِلَى قَوْلِهِ: مِنْ غَيْرِ تَسْمِيَةٍ)، مُسْتَفَادٌ مِنْ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٥٥٢-٥٦٠. وَفِيهَا: (هَذَا النُّوعُ مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطَأً... وَهَذَا مِنْ قَبِيلِ مَا يُسَمَّى فِي أَصُولِ الْفَقْهِ الْمَشْتَرِكُ).

وَانْظُرِ الْمُتَّفِقَ وَالْمُفْتَرِقَ فِي: الْمَنْهَلِ الرَّوِّيِّ ص ١٢٧ وَاجْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ وَالبَّاعِثِ الْحَدِيثِ ص ٢٢٧ وَالشَّذَا الْفَيَّاحَ ج ٢ ص ٦٦٢ وَالْمُنْفَعِ ج ٢ ص ٦١٤ وَشَرْحِ التَّبْصِيرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ وَفَتْحِ الْبَاقِي ج ٣ ص ٢٠٠ وَفَتْحِ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ٣ ص ٢٤٥ وَالتَّقْرِيبِ وَتَذْرِيبِ الرَّاَوِيِّ ج ٢ ص ٣١٦ وَشَرْحِ نُجْبَةِ الْفِكْرِ بِحَاشِيَةِ لُفْظِ الذَّرَرِ ص ١٤٥ وَالْيَوَاقِيتِ وَالدَّرَرِ ج ٢ ص ٣١٨.

(٣) ل ب: ويفترقان. وهو تحريف.

(٤) أهمية فَنِّ الْمُتَّفِقِ وَالْمُفْتَرِقِ هَذِهِ، ذَكَرَهَا السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٣ ص ٢٤٥ بَعْضُ هَذِهِ الْأَلْفَافِ، وَلَمْ يَعْرِضْهَا إِلَى أَحَدٍ.

(٥) ب: الشيخين.

صَحَّحَ مَا لَا^(١) يَصِحُّ. وَإِذَا غَلِطَ مِنَ الْقَوِيِّ إِلَى الضَّعِيفِ أَبْطَلَ مَا يَصِحُّ.

وقد يقعُ هذا في الأَنَسَابِ، كما يقعُ في الأَسْمَاءِ. ويقعُ الإشْكَالُ فيه إذا أُطْلِقَ النَّسَبُ من غير تسمية.

وخامسها: الألقاب.

وهو^(٢) ما وُضِعَ لتعريفِ ذاتٍ معينةٍ، لا على سبيل الاسمِيَّةِ العَلَمِيَّةِ. وهذا قد يُحْتَاجُ إليه في المعرفة بحال الرجل إذا أردنا الكَشْفَ عنه، ويكونُ مشهوراً بِلَقْبِهِ، فيذكر به في الإسناد.

(١) ب: ما لم.

(٢) في مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٥٢١: (معرفة أَلْقَابِ الْمُحَدِّثِينَ ومن يذكر معهم، وفيها كثرة، ومن لا يعرفها يوشك أن يظنها أسامي، وأن يجعل مَنْ ذُكِرَ باسمه في موضع وبلقبه في موضع شخصين، كما اتفق لكثير ممن ألف... وهي تنقسم إلى ما يجوز التعريف به، وهو ما لا يكرهه الملقَّب، وإلى ما لا يجوز وهو ما يكرهه الملقَّب... وجاء بنماذج منها...).

وانظر: المَنْهَلُ الرَّوِّيَّ ص ١١٨ والمُفَنِّعُ ج ٢ ص ٥٨٣ وشرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ وفَتْحُ البَاقِي ج ٣ ص ١٢٤ وفَتْحُ الْمُغِيثِ لِلشَّخَاوِي ج ٣ ص ٢٠٦ والتقريب وتَدْرِيبُ الرَّاوي ج ٢ ص ٢٨٩.

وفيها الكلام على ما يكره الملقَّب من الألقاب وما لا يكرهه، وقد تحدثت هذه المصادر عن هذا أيضاً في أواخر آداب المُحَدِّثِ.

فإذا أردنا كَشْفَه من كُتُب التواريخ مثلاً التي رُتِّبَت^(١) على الأسماء والحروف، فطلبناه في الحرف الذي هو أَوَّل في اللَّقَب، لم نجدُه مذكوراً بلَقَبه، فطلبناه في كُتُب الألقاب فوجدنا اسمه فيها، فَرَجَعْنَا إلى التواريخ، فعرَفْنَا حاله منها^(٢).

وكذلك بالعكس إذا كان مشهوراً بنَسَبِه، فذكرناه بلَقَبه في الإسناد. فإن لم نعرف أنه لَقَبُه، لم نَهْتَدِ^(٣) إلى الكَشْف عن حاله.

وقد نُهي عَنِ التَّنَابُزِ بِالْأَلْقَابِ، بقوله^(٤): ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾^(٥)، ونزلت^(٦) حين قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ

(١) ب: كتبت... وطلبناه في الحروف.

(٢) م: شطب المصحح على قوله: (مذكوراً بلقبه... إلى قوله: حاله فيها)، كذا (فيها) وليس (منها)، وذكر محله في الهامش: (فحتاج إلى معرفة اسمه ليُطلب من مَضِنَّته في الكتب المرتبة على الأسماء).

ب: (لم نجدُه فحتاج إلى معرفة اسمه ليطلب من مظنته في الكتب المرتبة على الأسماء، وكذلك بالعكس إذا كان مشهوراً باسمه فذكر بلقبه...).

(٣) ب: يهتد.

(٤) ب: لقوله تعالى.

(٥) سورة الحجرات - الآية ١١ .

(٦) أخرج أحمد وعبد بن حميد والبخاري في الأدب وأبو داود ◀

المَدِينَةَ، وللرجل منهم اللَّقَبُ واللَّقَبَانِ.

غير أنه قد سُومَحَ بِذَلِكَ، إذا كان التعريفُ بالشخص متوقِّفاً عليه لشهرته^(١).

فإن كان بحيثُ يتأدَّى به، ولا يتوقَّفُ^(٢) التعريفُ عليه، فهو داخلٌ تحتِ النهي، مع عدمِ المعارِضِ.

➡ والتَّرمِذِيُّ والنَّسَائِيُّ وابنُ مَاجَه وأبو يَعْلَى وابنُ جَرِير وابنُ المُنْذِر والبَغَوِيُّ في مُعْجَمِهِ وابنُ حِبَّان والسَّيْرَازِيُّ في الأَلْقَاب والطَّبْرَانِيُّ وابنُ السُّنِّي في عَمَلِ الْيَوْمِ والليْلة والحَاكِم وصَحَّحَهُ وابنُ مَرْدُؤَيْهِ والبَيْهَقِيُّ في شُعَبِ الْإِيمَانِ عَنْ أَبِي جَبِيْرَةَ بْنِ الصَّحَّاحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

فِينَا نَزَلَتْ، فِي بَنِي سَلَمَةَ ﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ﴾، قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَلَيْسَ فِينَا رَجُلٌ إِلَّا وَلَهُ اسْمَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ، فَكَانَ إِذَا دُعِيَ أَحَدُهُمْ بِاسْمٍ مِنْ تِلْكَ الْأَسْمَاءِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ يَكْرَهُ هَذَا الْاسْمَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ﴾.

الدَّرْ لَمَنْشُور فِي التَّفْسِيرِ بِالْمَأْثُورِ لِلشُّيْطِيِّ ج ٦ ص ٩١ .

بَنُو سَلَمَةَ: بَطْنٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، لَيْسَ فِي الْعَرَبِ بِكَسْرِ اللَّامِ إِلَّا هُمْ. /
الْفَامُوسُ الْمَحِيطُ مَادَّةُ (السلم).

ل: فَتَزَلَتْ.

(١) م: بِشَهْرَتِهِ.

(٢) ب: يَتَوَقَّفُ بِهِ التَّعْرِيفُ.

وسادسها: الموائقات.

وهو^(١) أن يرويَ حَدِيثاً^(٢) من غير طُرُق الأئمة المشهورين إلى أن يُوصلَ بشيخٍ أحدهم، فيكون مُوَافَقَةً في شيخه.

وقد كَثُرَ حِرْصُ المتأخّرين على ذلك. وإنما يَحْرِصُونَ عليه بشرط أن يعلوَ إسناده على الطريق التي يروونها إلى الإمام.

مثاله: إنَّ أَكْثَرَ ما يَقَعُ لمُشاخِنا العُلُوُّ إلى الأئمة المشهورين كالْبُخَارِيِّ ومُسْلِمٍ وغيرهما، بأن يرووا عن خمسةٍ إليه.

فإذا رَوَوْا من غير طريق ذلك الإمام عن خمسةٍ إلى شيخه، كان ذلك عالياً مُوَافَقاً^(٣)، كرواية البُخَارِيِّ

(١) انظر نحو تعريف الموائقة هذا في: مُقَدِّمَةُ ابن الصَّلَاح ص ٣٨٤ .

وانظر أيضاً: المُفْتَح ج ٢ ص ٤٢٢ وشرح التَّبَصُّرَة والتَّذَكُّرَة وَفَتْح الباقِي ج ٢ ص ٢٥٧ وَفَتْح المُعَيْثِ لِلشَّحَاوِيِّ ج ٣ ص ١٣ والتَّقْرِيب وَتَذْرِيب الرَّاوِي ج ٢ ص ١٦٥ وشرح نُجْبَةِ الفِكر مع لَفْظ الدُّرَر ص ١٢٥ وَخِصَصَر علوم الحديث ص ١٦١ واليَوْقِيَت وَلِذَرَر ج ٢ ص ٢٤٠ .

(٢) ل: حديث.

ب: يروى حديث.

(٣) ب: موافقة.

وَمُسْلِمٌ عَنْ قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ^(١). فَإِذَا رَوَوْا عَنْ خَمْسَةٍ إِلَى قُتَيْبَةَ، كَانَ عَلَى الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ فِي الْعُلُوفِ وَالْمُؤَافَقَةِ.

وَمِنْ غَرِيبٍ مَا وَقَعَ فِي ذَلِكَ وَنَادِرِهِ^(٢) حَدِيثٌ وَاحِدٌ، فِيهِ مُؤَافَقَةٌ لِلْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٌ مَعًا، مَعَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا رَوَى عَنْ شَيْخٍ غَيْرِ شَيْخِ الْآخِرِ، وَهُوَ حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَخْلَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، فِي فَضِيلَةِ

(١) قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ جَمِيلٍ بْنِ طَرِيفِ الثَّقَفِيِّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو رَجَاءٍ. رَوَى عَنْ مَالِكٍ وَاللَّيْثِ وَابْنِ لَهْيَعَةَ وَرِشْدِينَ بْنِ سَعْدٍ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ الْجَمَاعَةُ سِوَى ابْنِ مَاجَةَ، وَرَوَى عَنْهُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَالْحُمَيْدِيُّ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَالسَّرَّاجُ. أَتْنَى عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَوَقَّعَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو حَازِمٍ وَالنَّسَائِيُّ. مَاتَ سَنَةَ ٢٤٠ هـ، رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ ٣٠٨ أَحَادِيثَ، وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْهُ ٦٦٨ حَدِيثًا.

تهذيب الكمال ج ٦ ص ١٠٥ وتهذيب التهذيب ج ٨ ص ٣٥٨ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ١٢٣ .

(٢) الْمُؤَافَقَةُ النَّادِرَةُ الَّتِي وَقَعَتْ لِكُلِّ مِنَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، مَعَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا رَوَاهُ عَنْ شَيْخٍ غَيْرِ شَيْخِ الْآخِرِ، رَوَاهَا السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٣ ص ١٣-١٤، وَرَوَى حَدِيثَ الصَّوْمِ: (إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَابًا، يُقَالُ لَهُ الرِّيَّانُ) بِسَنَدِهِ فِيهِمَا.

وَأَشَارَ فِي ص ١٤ إِلَى قَوْلِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي الْمُؤَافَقَةِ الْمَتَسَرِّعَةِ، حَيْثُ قَالَ: (وَأَمَّا مَا تَقَعُ الْمُؤَافَقَةُ فِيهِ فِي شَيْخِ يَرْوِيَانِ عَنْهُ، فَكَمَا قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: كَثِيرٌ، يَعْنِي لَا تَفَاقَهُمَا...).

الصوم (١).

(١) حَدِيثُ فَضِيلَةِ الصَّوْمِ فِي: صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ فِي: ٣٠ كِتَابِ الصَّوْمِ، ٤ بَابِ الرَّيَّانِ لِلصَّائِمِينَ، رَقْمُ ١٨٩٦ . / فَتَحَ الْبَارِي ج ٤ ص ١١١: (حَدَّثَنَا خَالِدُ ابْنِ مَخْلَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ: الرَّيَّانُ، يَدْخُلُ مِنْهُ الصَّائِمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَا يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ، يُقَالُ: أَيْنَ الصَّائِمُونَ؟ فَيَقُومُونَ، لَا يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ، فَإِذَا دَخَلُوا أُغْلِقَ، فَلَمْ يَدْخُلْ مِنْهُ أَحَدٌ).

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ فِي: ١٣ كِتَابِ الصِّيَامِ، ٣٠ بَابِ فَضْلِ الصِّيَامِ، رَقْمُ ١١٥٢، ج ٢ ص ٨٠٨: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ «هُوَ الْقَطَّوَانِيُّ» عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلٍ ابْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ الرَّيَّانُ... الْحَدِيثُ).

خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ الْبَجَلِيُّ مَوْلَاهُمُ، الْقَطَّوَانِيُّ الْكُوفِيُّ، (وَقَطَّوَانُ مَوْضِعٌ بِالْكُوفَةِ)، رَوَى عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ وَمَالِكٍ وَغَيْرِهِمَا، وَرَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: صَدُوقٌ لَكِنَّهُ يَتَشَبَّعُ. مَاتَ سَنَةَ ٢١٣هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٣ ص ١١٦ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٢١٨ وَمِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ ج ١ ص ٦٤٠ .
سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ التَّيْمِيُّ الْقُرَشِيُّ مَوْلَاهُمُ، أَبُو مُحَمَّدٍ وَأَبُو أَيُّوبَ الْمَدَنِيُّ، رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ وَصَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ وَأَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَخَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ وَغَيْرُهُمَا، وَثَّقَهُ كَثِيرُونَ. مَاتَ سَنَةَ ١٧٧هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ١٧٥ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٢٢ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٤٠ .
أَبُو حَازِمٍ سَلَمَةُ بْنُ دِينَارٍ، الْأَعْرَجُ التَّمَّارُ الْمَدَنِيُّ، مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سُفْيَانَ الْمَخْزُومِيِّ، رَوَى عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَأَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ وَسَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ الزُّهْرِيُّ وَابْنُ إِسْحَاقَ وَمَالِكُ ◀

فإنَّ مُسْلِمًا رَوَاهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ،
وَالْبُخَارِيُّ رَوَاهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَخْلَدٍ. فَوَقَعَ مُوَافَقَةً لَهَا
مَعَ اخْتِلَافٍ شَيْخَهِمَا. وَهُوَ عَزِيزٌ.

وَأَمَّا الْمُوَافَقَةُ لَهَا^(١) مَعًا فِي شَيْخٍ وَاحِدٍ يَرْوِيَانِ عَنْهُ،
فَمَوْجُودٌ مُتَيَسِّرٌ.

وَقَدْ صَنَّفَ فِي هَذَا الْفَنِّ خَلْقٌ كَثِيرٌ، وَحَرَصَ عَلَيْهِ
الْمُتَأَخِّرُونَ. وَجَاءَ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ عَسَاكِرِ

➡ وَالسُّفْيَانَانِ وَسُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ وَغَيْرِهِمْ، ثِقَةً عَابِدًا، كَانَ قَاضِيًا أَهْلَ الْمَدِينَةِ.
مَاتَ فِي خِلَافَةِ أَبِي جَعْفَرِ الْمَنْصُورِ بَعْدَ سَنَةِ ١٤٠هـ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

تهذيب التهذيب ج ٤ ص ١٤٣ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣١٦ ومشاهير علماء الأمصار ص ٧٩ .
سَهْلُ بْنُ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزْرَجِيُّ، أَبُو الْعَبَّاسِ، لَهُ وَلَئِيهِ
صُحْبَةٌ، رَوَى عَنْهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالزُّهْرِيُّ وَأَبُو حَازِمٍ بْنُ دِينَارٍ. مَاتَ بِالْمَدِينَةِ
سَنَةَ ٨٨هـ.

أَشَدُّ الْعَبَاةِ ج ٢ ص ٣٦٦ والاستيعاب ج ٢ ص ٩٥ والإصابة ج ٢ ص ٨٨ وتهذيب التهذيب ج ٤
ص ٢٥٢ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣٣٦ ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٥ .

أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ هُوَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ
عُثْمَانَ الْعَبْسِيِّ مَوْلَاهُمُ، الْكُوفِيُّ الْحَافِظُ، رَوَى عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ وَابْنِ
الْمُبَارَكِ وَشَرِيكَ وَوَكَيْعٍ وَابْنِ مَهْدِيٍّ وَالْقَطَّانَ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ
وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَغَيْرُهُمْ، وَثَقَّهُ كَثِيرُونَ. مَاتَ سَنَةَ ٢٣٥هـ.

تهذيب التهذيب ج ٦ ص ٢ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٤٤٥ .

(١) سقط من ب: لهما.

الدَّمَشَقِيّ، فَصَنَّفَ^(١) فِي ذَلِكَ كِتَاباً ضَخْماً، أَنْبَأَ عَنْ تَبَحُّرِهِ فِي هَذَا الْفَنِّ.

وسابعها: الأَبْدَال.

وهو^(٢) أَنْ يَرَوِيَ أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْمُصَنِّفِينَ عَنْ شَيْخٍ

(١) أَشَارَ السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٣ ص ١٧ إِلَى كِتَابِ ابْنِ عَسَاكِرَ، وَقَالَ: (وَهُوَ ضَخْمٌ، أَنْبَأَ عَنْ تَبَحُّرِهِ فِي هَذَا الْفَنِّ).

وَفِي تَذَكُّرَةِ الْحَفَازِ ج ٤ ص ١٣٢٩-١٣٣٠: (مَنْ كَتَبَهُ: الْمَوَافَقَاتُ فِي سِتْ مَجْلَدَاتٍ، وَالْجَوَاهِرُ فِي الْأَبْدَالِ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءَ).

ابْنُ عَسَاكِرَ هُوَ: أَبُو الْقَاسِمِ ثِقَّةُ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ هَبَةِ اللَّهِ الدَّمَشَقِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ، مُحَدِّثُ الشَّامِ، فَخْرُ الْأَئِمَّةِ، مُتَقِنٌ، دَيِّنٌ، خَيْرٌ، حَسَنُ السَّمْتِ، رَحَلَ كَثِيراً، عَدَدَ شَيْوْخِهِ أَلْفٌ وَثَلَاثُمِائَةٍ شَيْخٌ وَنَيْفٌ وَثَمَانُونَ امْرَأَةً، لَهُ تَارِيخُ دِمَشْقَ فِي ثَمَانِينَ مَجْلَدًا، وَغَيْرِهِ مِنَ التَّصَانِيفِ الدَّالَّةِ عَلَى تَبَحُّرِهِ، وَلَدَ سَنَةَ ٤٩٩ هـ، وَمَاتَ بِدِمَشْقَ سَنَةَ ٥٧١ هـ، وَصَلَّى عَلَيْهِ السُّلْطَانُ صَلَاحُ الدِّينِ.

تَذَكُّرَةُ الْحَفَازِ ج ٤ ص ١٣٢٨ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٢١٦ وَوَقَايَاتُ الْأَغْيَانِ ج ٣ ص ٣٠٩ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٧ ص ٦٩ وَمُقَدِّمَةُ تَنْبِيْهِنَ كَذِبِ الْمُفْتَرِي.

(٢) انْظُرْ نَحْوَ تَعْرِيفِ الْبَدَلِ هَذَا فِي: مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٣٨٤ .

وَانْظُرْ أَيْضًا: الْمُقْنَعُ ج ٢ ص ٤٢٣ وَشَرْحُ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةُ وَفَتْحُ الْبَاقِي ج ٢ ص ٢٥٨ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ٣ ص ١٣ وَالتَّقْرِيبُ وَتَذْرِيبُ الرَّاوِي ج ٢ ص ١٦٥ وَشَرْحُ نُحْبَةِ الْفِكَرِ مَعَ لَفْظِ الدَّرَرِ ص ١٢٥ وَاخْتِصَارُ عِوَمِ الْحَدِيثِ ص ١٦١ وَالْيَوَاقِيتُ وَالدَّرَرُ ج ٢ ص ٢٤٢ .

آخَرَ، فَيُرَوَّى هَذَا الْحَدِيثُ ^(١) بَعَيْنِهِ عَنْ غَيْرِ شَيْخِ ذَلِكَ
الْإِمَامِ عَنْ ذَلِكَ الْآخَرِ.

مثاله: أَنْ يَرَوِيَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثًا عَنْ قُتَيْبَةَ عَنْ
مَالِكٍ، فَيُرَوَّى الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي
مُضْعَبٍ ^(٢) عَنْ مَالِكٍ. فَيَكُونُ أَبُو مُضْعَبٍ بَدَلًا ^(٣) مِنْ
قُتَيْبَةَ.

وَمِنْ شَرْطِهِمْ فِي ذَلِكَ أَيْضًا الْعُلُوُّ.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) ب: عَنْ شَيْخٍ عَنْ آخَرٍ فَيُرَوَّى ذَلِكَ الْحَدِيثُ.

(٢) أَبُو مُضْعَبٍ: هُوَ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَاسْمُهُ الْقَاسِمُ بْنُ الْحَارِثِ، الزُّهْرِيُّ
الْمَدَنِيُّ، رَوَى عَنْ مَالِكِ الْمُوَطَّأَ وَالْدَّرَاوَزْدِيَّ وَابْنَ أَبِي حَازِمٍ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى
عَنْ الْجَمَاعَةِ لَكِنْ النَّسَائِيُّ بِوَسْطَةِ خِيَّاطِ السُّنَّةِ، وَرَوَى عَنْهُ أَبُو إِسْحَاقَ
الْهَاشِمِيُّ رَاوِيَةَ الْمُوَطَّأِ عَنْهُ. صَدُوقٌ فَقِيهٌ مَتَقَشِّفٌ عَالِمٌ بِمَذَاهِبِ أَهْلِ
الْمَدِينَةِ. مَاتَ سَنَةَ ٢٤٢ هـ.

تهذيب التهذيب ج ١ ص ٢٠ وتقريب التهذيب ج ١ ص ١٢ .

(٣) سقط من ب: بدلاً.

الباب السابع

في معرفة الشِّقَاتِ مِنَ الرِّوَاةِ

وَلَا خَفَاءَ بِشُرُوطِ الْعَدَالَةِ^(١) الَّتِي يَجِبُ مَعَهَا قَبُولُ
الرِّوَايَةِ وَالشَّهَادَةِ، وَلِزِيَادَةِ الضَّبْطِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحَدِيثِ
مَزِيدٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الشَّهَادَةِ.

(١) فِي مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٢١٨: (أَجْمَعَ جَمَاهِيرُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ عَلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيمَنْ يُحْتَجُّ بِرَوَايَتِهِ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا ضَابِطًا لِمَا يَرَوِيهِ. وَتَفْصِيلُهُ: أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا، بِالْغَا، عَاقِلًا، سَالِمًا مِنْ أَسْبَابِ الْفِسْقِ وَخَوَارِمِ الْمَرْوَةِ، مَتَّقِيًّا غَيْرَ مُغْفِلٍ، حَافِظًا إِنْ حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، ضَابِطًا لِكِتَابَتِهِ إِنْ حَدَّثَ مِنْ كِتَابَتِهِ. وَإِنْ كَانَ يُحَدِّثُ بِالْمَعْنَى اشْتَرَطَ فِيهِ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَا يُحِيلُ الْمَعْنَى).

وَانْظُرْ شُرُوطَ الْعَدَالَةِ وَالضَّبْطِ أَيْضًا فِي:

الْمَنْهَلُ الرَّوِّيُّ ص ٦٣ وَالْمُقْنِعُ ج ١ ص ٢٤٤ وَشَرْحُ لَتَبْصَرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ وَفَتْحُ الْبَقِي ج ١ ص ٢٩٢ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ١ ص ٢٦٨ وَتَدْرِيبُ الرَّاوي ج ١ ص ٣٠٠ وَاخْتِصَارُ عُلُومِ الْحَدِيثِ وَالبَاعِثُ الْحَثِيثُ ص ٩٢ وَتَنْقِيحُ الْأَنْظَارِ وَشَرْحُهُ تَوْضِيحُ الْأَفْكَارِ وَتَعْلِيقاتُ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ حَمِيْدِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ج ٢ ص ١١٤ .

قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ مُحَمَّدُ شَاكِرٌ فِي الْبَاعِثِ الْحَثِيثِ: (الرِّوَايَةُ تَخَالَفُ الشَّهَادَةَ فِي شَرْطِ الْحَرِيَّةِ وَالذِّكُورَةِ وَتَعَدُّدِ الرَّاويِ)، وَأَشَارَ إِلَى كِتَابِ (الْفُرُوقِ) لِلْقَرَفِيِّ، حَيْثُ عَقَدَ فِيهِ فِصْلًا بَدِيعًا لِلْفُرُوقِ بَيْنَ الشَّهَادَةِ وَالرِّوَايَةِ.

انْظُرْهُ فِي الْفُرُوقِ ج ١ ص ٤ وَمَا بَعْدَهَا.

وقد (١) فهم من (٢) بعض أرباب الحديث أنه يُطلق اسم الثقة على مَنْ لم يظهر فيه جرحه مع زوال الجهالة عنه. وهذا هو المَسْتُور (٣) الحال. وزوال الجهالة يرجع (٤) إلى العين.

وقد يكون الشخص غير مجهول العين، ويكون مجهول الحال (٥).

(١) سقط من ب: قد.

(٢) م: عن.

(٣) المَسْتُور: مَنْ يكون عذلاً في الظاهر، ولا تُعرف عدالة باطنه.

احتج بروايته بعض السافعيين وبه قطع الإمام سليم بن أيوب الرازي، والمختار قبله، وعليه العمل في أكثر كتب الحديث المشهورة فيمن تقدم عهدهم، وتعدرت معرفتهم؛ لأن أمر الأخبار مبني على حسن الظن بالراوي المسلم، ونشر الأحاديث مطلوب كل أحد، ومعرفة الباطن متعذرة، بخلاف الشهادة، فإنها تكون عند الحُكَّام، ولا يتعذر عليهم ذلك، فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن.

مُقدِّمة ابن الصلاح ص ٢٢٥ والخلاصة ص ٩٣ . وانظر: شرح التَّبَصُّرَة ولتَذِكْرَة ج ١ ص ٣٢٨ .

(٤) ل ب: ترجع.

(٥) مجهول الحال في العدالة ظاهراً وباطناً، مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه، فيه أقوال:

الأول: روايته غير مقبولة، وهو قول الجماهير كما حكاه ابن الصلاح.

الثاني: تُقبل مطلقاً.



فَمَنْ كَانَ يَرَى هَذَا الْمَذْهَبَ^(١)، فَتَزَكِيَّتُهُ لِلرَّائِي
بِكَوْنِهِ ثِقَةً لَا يَكْفِي^(٢) عِنْدَ مَنْ لَا يَقْبَلُ رِوَايَةَ الْمَسْتُورِ.
وَأَمَّا مَنْ لَا يَرَى هَذَا الْمَذْهَبَ، فَإِذَا قَالَ: فَلَانٌ ثِقَةً،
كَفَى ذَلِكَ إِنْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ رِوَايَةَ مِثْلِ هَذَا
الشَّخْصِ.

وَإِنْ أَطْلَقَ هَذَا اللَّفْظَ مَنْ لَا يُعْلَمُ مَذْهَبُهُ فِي هَذَا
فَالْأَقْرَبُ أَنْ يُنَزَّلَ قَوْلُهُ: فَلَانٌ ثِقَةً عَلَى أَنَّهُ مَعْرُوفُ
الْحَالِ عِنْدَهُمْ، لَا عَلَى كَوْنِهِ مَسْتُوراً بِالتَّفْسِيرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.
وَلِمَعْرِفَةِ كَوْنِ الرَّائِي ثِقَةً طُرُقُ^(٣) مِنْهَا:

إِيرَادُ أَصْحَابِ التَّوَارِيخِ أَلْفَاظَ الْمَزْكِينِ فِي الْكُتُبِ الَّتِي

➡ **الثَّالِثُ:** إِنْ كَانَ الرَّائِيَانِ أَوْ الرُّوَاةُ عَنْهُمْ فِيهِمْ مَنْ لَا يَرَوِي عَنْ غَيْرِ عَدَلٍ
قُبُلٍ وَإِلَّا فَلَا.

شرح لَنَبْصِرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ج ١ ص ٣٢٨ . وانظر: مُقَدِّمَةُ ابْنِ نَصَّلَاحِ ص ٢٢٥ .

(١) م: أَضَافَ الْمَصْحُوحَ بَعْدَ كَلِمَةِ (الْمَذْهَبِ): (لَا). وَكُتِبَ بِهَا مَشْهَاهَا: نَسْخَةٌ.
وَهِيَ إِضَافَةٌ لَيْسَتْ مُسْتَقِيمَةً.

(٢) ب: تَكْفِي.

(٣) نقل السُّيُوطِيُّ هَذِهِ الطُّرُقَ فِي تَدْرِيبِ الرَّائِي ج ٢ ص ٣٧١ عَنِ الْاِفْتِرَاحِ
بِاخْتِصَارٍ.

صُنِّفَتْ عَلَى أَسمَاء الرجال، ككتاب تاريخ^(١) البُخَارِيِّ وابن أبي حَاتِم^(٢) وغيرهما.

(١) سقط من ب: تاريخ.

(٢) ابن أبي حَاتِم: هو أبو مُحَمَّد عبد الرَّحْمَنِ بن أبي حَاتِم مُحَمَّد بن إدْرِيس الرَّازِي، الحافظ الثَّبَت ابن الحافظ الثَّبَت، يروي عن أبي سَعِيد الأشَّجِ وَيُونُس بن عبد الأعلى وطبقتهما، وكان ممن جمع عُلُوَّ الرِّوَايَةِ ومعرفة الفنِّ، وله الكتب النافعة، ككتاب الجَرْح والتَّعْدِيل، والتفسير الكبير، وكتب العِلَل. مات سنة ٣٢٧هـ، كان زاهداً، وَيَعُدُّ من الأبدال.

ميزان الاعتدال ج ٢ ص ٥٨٧ وطَبَقَاتُ الحَنَابِلَةِ ج ٢ ص ٥٥ وتَذَكُّرَةُ الحُفَاطِ ج ٣ ص ٨٢٩ ومِرَاةُ الْجَنَان ج ٢ ص ٢٨٩ والتَّجْوِزُ الرَّاهِرَةِ ج ٣ ص ٢٦٥ .

تاريخ البُخَارِيِّ الكبير: جمع فيه أَسَامِي من رُوِيَ عنه الحَدِيث من زمن الصَّحَابَةِ إلى زمنه، فبلغ عددهم قريباً من أَرْبَعِينَ ألفاً بين رجل وامرأة، وضعيف وثقة، لَكِنْ جمع الحَاكِم من ظهر جَرْحُه من جملة الأَرْبَعِينَ ألفاً، فلم يَزِيدُوا على مئة وستة وعشرين رجلاً، قال فيه التاج السُّبُكِيُّ: إنه لم يُسَبِّقْ إليه، ومن أَلَفَ بعده في التاريخ أو الأسماء أو الكُنَى فَعِيَالٌ عليه. وله أيضاً التاريخ الوسط والصغير.

لرسالة المُسْتَطَرَفَةِ ص ١٢٨ .

لَكِنْ تاريخ البُخَارِيِّ خالٍ في الغالب من التصريح بالحُكْم على الرِّوَاة بالتَّعْدِيل أو الجَرْح، فحرَّص ابن أبي حَاتِم على استيعاب جميع أحكام أئمة الجَرْح والتَّعْدِيل في الرِّوَاة إلى عَصْرِهِ، ينقل كل ذلك بالأسانيد الصحيحة المُتَّصِلَة، فكان كتابه (الجَرْح والتَّعْدِيل) أمَّ كُتُب هذا الفنِّ، ومنه يستمد جميع من بعده كالإمام المِرْزِي في تهذيبه.

مُقَدِّمَةُ كتاب الجَرْح والتَّعْدِيل التي كتبها عبد الرَّحْمَنِ بن يَحْيَى المُعَلِّمِي.

والكتابان - تاريخ البُخَارِيِّ الكبير، والجَرْح والتَّعْدِيل لابن أبي حَاتِم - ◀

ومنها: تَخْرِيجُ الشَّيْخَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا فِي الصَّحِيحِ^(١)
لِلرَّائِي^(٢)، مُحْتَجِّينَ بِهِ.

وهذه درجة عالية؛ لما فيها من الزيادة على الأول،
وهو^(٣) إطباق^(٤) جُمهورِ الأُمَّةِ أَوْ كُلِّهِمْ عَلَى تسميةِ

➡ مطبوعان بالهند، وقد اعتمدتُهما في تحقيق هذا الكتاب.

والملاحظ أنَّ في التاريخ الكبير للبُخَّاريِّ مع باب الكُنَى منه ٤٦٥٣
ترجمة.

(١) انظر هذه الطريقة في: مُقَدِّمَةُ ابن الصَّلَاحِ وَمَحَاسِنِ الاِصْطِلَاحِ ص ٢٢٢ .

(٢) م: الراوي.

(٣) نقل السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ١ ص ٢٧٨ من قول ابن دَقِيقِ العَيْدِ:
(إطباق جمهور الأُمَّة... إلى قوله: وهذا عند وقوع التعارض)، بتصرُّفٍ على
النَّحْوِ الآتِي: (أنا والتقي بن دَقِيقِ العَيْدِ أَنَّ إطباق جمهور الأُمَّةِ أَوْ كُلِّهِمْ
على كتابيهما يستلزم إطباقهم أَوْ أَكْثَرَهُمْ عَلَى تَعْدِيلِ الرُّوَاةِ الْمُحْتَجِّ بِهِمَا
اجْتِمَاعاً وَانْفِرَاداً. قال: مع أَنَّهُ قَدْ وُجِدَ فِيهِمْ مِنْ تَكَلُّمٍ فِيهِ.

ولَكِنْ كَانَ الْخَافِظُ أَبُو الْحَسَنِ بْنِ الْمُفَضَّلِ شَيْخَ شَيْوْخِنَا يَقُولُ فِيهِمْ: إِنَّهُمْ
جَازَاوُ الْقَنْطَرَةِ، يَعْنِي أَنَّهُ لَا يُلْتَفَتُ إِلَى مَا قِيلَ فِيهِمْ.

قال التَّقِيّ: وَهَكَذَا نَعْتَقِدُ وَبِهِ نَقُولُ... غَلْبَةُ الظَّنِّ عَلَى مَا قَدَّمَاهُ مِنْ
اسْتِلْزَامِ الْاِتِّفَاقِ.

ثم قال التَّقِيّ: نَعَمْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لِلتَّرْجِيحِ... قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ وَإِنْ اشْتَرَكَا
فِي كَوْنِهِمَا مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحِ).

ونقل السَّخَاوِيُّ نَحْوَهُ عَنِ الذَّهَبِيِّ وَابْنِ حَبَرٍ.

(٤) فِي الْهَامِشِ: إِطْلَاقُ ح (أَي: فِي نَسْخَةِ). وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ مِنْ م ل، ◀

الكتابين بالصحيحين، والرجوع إلى حُكْم الشيخين بالصحة.

وهذا معني لم يحصل لغير^(١) مَنْ خُرِّجَ عنه في الصحيح، فهو بِمَثَابَةِ إطباقِ الأُمَّةِ أو أكثرهم على تعديل مَنْ ذُكِرَ فيهما.

وقد وُجِدَ في هؤلاء الرجال المُخَرَّج عنهم في الصحيح مَنْ تَكَلَّمَ فيه بعضهم.

وكان شيخُ شيوخنا الحافظُ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل يُخَرَّج عنه في الصحيح^(٢): هَذَا جَازَ الْقَنْطَرَةَ.

يعني بذلك: أَنه لَا يُلْتَفَتُ إِلَى مَا قِيلَ فِيهِ. وَهَكَذَا يَعْتَقَدُ، وَبِهِ^(٣) نَقُولُ^(٤)، وَلَا نَخْرُجُ عَنْهُ إِلَّا بَيَانِ شَافٍ

➡ مُؤَيَّدًا بِمَا نَقَلَهُ السَّخَاوِيُّ عَنْهُ.

ب: اطلاق. وسقط من ب: (جمهور الأمة... بالصحيحين والرجوع إلى).

(١) ب: الغير.

(٢) ب: الرجل الذي خرج عنه في الصحيح.

(٣) ب: فيه.

(٤) نقل التَّجِيبِي فِي مُسْتَفَادِ الرَّحْلَةِ ص ٣٤ قول ابن دَقِيقِ الْعَيْد: (وكان شيخ شيوخنا... إلى: وبه نقول) مما سمعته منه، ولم يذكر الاقتراح.

وَحُجَّةٍ ظَاهِرَةٍ، تَزِيدُ^(١) فِي غَلْبَةِ الظَّنِّ عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي قَدَّمْنَاهُ، مِنْ اتِّفَاقِ النَّاسِ بَعْدَ الشَّيْخَيْنِ^(٢) عَلَى تَسْمِيَةِ كِتَابَيْهِمَا بِالصَّحِيحَيْنِ.

وَمِنْ لَوَازِمِ ذَلِكَ تَعْدِيلُ رُؤَايَاهُمَا.

نَعَمْ، يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لِلتَّرْجِيحِ مَدْخَلٌ عِنْدَ تَعَارُضِ الرُّوَايَاتِ، فَيَكُونُ مَنْ لَمْ يُتَكَلَّمْ فِيهِ أَصْلًا رَاجِحًا عَلَى مَنْ قَدْ تُكَلَّمْ فِيهِ، وَإِنْ كَانَا جَمِيعًا مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحِ، وَهَذَا عِنْدَ وَقُوعِ التَّعَارُضِ^(٣).

(١) ب: يزيد.

(٢) ب: بعد الشخصين.

(٣) نقل ابن رُسَيْدٍ فِي مِلْءِ الْعَيْبَةِ ج ٥ ص ٣٢٧-٣٢٨ عَنِ الْاِقْتِرَاحِ مِنْ قَوْلِهِ: (وَلَعَرَفَةُ كَوْنِ الرَّاويِ ثِقَةً... إِلَى قَوْلِهِ: وَهَذَا عِنْدَ وَقُوعِ التَّعَارُضِ)، بِتَصَرُّفٍ يَسِيرٍ، هُوَ: (كَكِتَابِ الْبُخَارِيِّ وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَمِنْهَا تَخْرِيجٌ... وَهُوَ بِمِثَابَةِ إِطْبَاقِ الْأُمَّةِ أَوْ أَكْثَرِهِمْ عَلَى مَنْ ذَكَرَ فِيهِمَا... الرَّجُلُ الَّذِي يُخْرِجُ عَنْهُ... وَهَكَذَا نَعْتَقِدُ... لَتَزِيدُ فِي غَلْبَةِ الظَّنِّ...).

ثُمَّ عَلَّقَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ:

وَكَانَ هَذَا الْمَنْزَعُ الَّذِي نَزَعَهُ شَيْخُ وَالِدِهِ أَبُو الْحَسَنِ الْمُقَدِّسِي مِنْ قَوْلِهِ: (هَذَا جَازُ الْقَنْطَرَةِ) تَبَعَ فِيهِ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرِ الْمُقَدِّسِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فِي عَمَلِهِ كِتَابَهُ الَّذِي جَمَعَهُ فِي أَسْمَاءٍ مِنْ اِحْتَوَى عَلَيْهِ الصَّحِيحَانِ مِنَ الرِّجَالِ، حَيْثُ اِكْتَفَى فِي ذَلِكَ بِالتَّعْرِيفِ بِأَسْمَائِهِمْ، وَكُنَاهُمْ، وَأَنْسَابِهِمْ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ، وَمَوَالِدِهِمْ، وَوَفَيَاتِهِمْ، وَمَنْ رَوَى عَنْهُ، وَمِنْ ◀

.....

➡ روى عنهم، من غير تعرض لكلام من تكلم في بعضهم، أو تعديل من اتفق على تعديله منهم، غير أنه أَلَمَّ بيسير من تعليل بعض الحديث المتكلم في علته. انتهى.

وقد سلك الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح رحمته الله، نحواً من هذا المسلك، وضيّق على نفسه بما لا يخلص معه في مخنق الاعتراض الذي أوردناه عليه. فلنورد كلامه بنصه، ثم نذكر ما عنده في ذلك ممّا ظهر لنا. وبه يظهر أنّ كلام شيخنا أبي الفتح أظهر من كلام الإمام أبي عمرو بن الصلاح رحمته الله، ونص ما قال رحمته الله في النوع الأول من أنواع علوم الحديث، بعد أن قسم الحديث الصحيح أقساماً ما نصّه:

هذه أمّهات أقسامه، وأعلامها الأول. وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيراً: صحيح مُتَّفَقٌ عليه، يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاريّ ومُسْلِمٍ لا اتفاق الأئمة عليه، لكن اتفاق الأئمة لازم من ذلك وحاصل معه لاتفاق الأئمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول. وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النَّظَرِيّ واقع به، خلافاً لقول من نفى ذلك محتجاً بأنه لا يفيد في أصله إلّا الظن. وإنما تلقته الأئمة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن، والظن قد يخطئ. وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قوياً، ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولاً هو الصحيح، لأنّ ظنّ من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأئمة في إجماعها معصومة من الخطأ. ولهذا كان الإجماع المبني على الاجتهاد حُجَّةً مقطوعاً بها، وأكثر إجماعات العلماء كذلك. وهذه نُكْتَةٌ نفيسة نافعة. ومن فوائد القول بأن ما انفرد به البخاريّ أو مُسْلِمٌ مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأئمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره. وهي معروفة عند أهل هذا الشأن. والله أعلم.

انتهى ما أوردناه من كلام الإمام أبي عمرو رحمته الله، وأن أن نذكر ما ➡

.

➡ عندنا في ذَلِكَ فنقول - والله المرشد - :

هَذَا الَّذِي سَلَكَ شَيْخُنَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنَ الْاعْتِمَادِ عَلَى مَا فِي الصَّحِيحِينَ هَذَا الْمَسْلُوكُ مِنَ الظَّنِّ الرَّاجِحِ فِيهِ ذِكْرَهُ أَوْ أَحَدَهُمَا عَلَى مَا خَرَّجَهُ غَيْرُهُمَا هُوَ أَرْجَحُ الْمَذَاهِبِ وَأَحْسَنُهَا، وَهُوَ أَظْهَرُ مِنْ دَعْوَى ابْنِ الصَّلَاحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْإِجْمَاعَ عَلَى صِحَّةِ مَا فِيهِمَا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا بِنَاءً عَلَى قَوْلِهِ إِنَّ الْأُمَّةَ ظَنَّتْ صَحَّتْهُمَا، وَظَنَّ الْأُمَّةَ مَعْصُومٌ، فَإِنَّ الْارْتِهَانَ فِي الْإِجْمَاعِ صَعْبٌ، وَغَايَتُهُ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّهُ إِجْمَاعٌ اسْتِقْرَائِيٌّ. وَحَاصِلُهُ شَهَادَةُ عَلَى النَّفْسِ بِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ أَحَدًا مِنَ الْأُئِمَّةِ مُطْعَمًا فِيهِمَا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا إِلَّا فِي تِلْكَ الْأَحْرَفِ الْيَسِيرَةِ الَّتِي هِيَ خَارِجَةٌ عَنِ هَذَا الْإِجْمَاعِ، وَهِيَ الَّتِي تَكَلَّمَ عَلَيْهَا الدَّارَقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ مِمَّا هُوَ مَعْلُومٌ عِنْدَ أَهْلِ هَذَا الشَّأْنِ. وَيَلْزَمُ مِنْ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ عَلَى صِحَّةِ مَا فِيهِمَا أَنْ يَكُونَ مَا فِيهِمَا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا مَا عَدَا تِلْكَ الْأَحْرَفَ مُقْطُوعًا بِنَسْبَتِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَالْمُقْطُوعُ بِهِ لَا يُمْكِنُ التَّرْجِيحُ بَيْنَ آحَادِهِ، وَإِنَّمَا يَبْقَى التَّرْجِيحُ فِي مَفْهُومَاتِهِ. وَنَحْنُ نَجِدُ عُلَمَاءَ الشَّأْنِ يَعْرِضُونَ لِأَحَادِيثِ كِتَابِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وَيَرْجِحُونَ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ بِاعْتِبَارِ مَنْ سَلَّمَ رَجَالَهُمَا مِنَ التَّكَلُّمِ فِيهِ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْلَمْ، وَبِغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ التَّرْجِيحَاتِ الثَّقِيلَةِ، وَلَوْ كَانَ الْجَمِيعُ مُقْطُوعًا بِهِ مَا بَقِيَ مَسْلُوكٌ لِلتَّرْجِيحِ.

فَهَذَا يَعَارِضُ الْإِجْمَاعَ الَّذِي اسْتَقْرَاهُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ، فَهِيَ مَسْأَلَةٌ نَفِيسَةٌ جَدًّا تَمَسُّ الْحَاجَةَ إِلَيْهَا. وَعَلَى مَا قَرَّرَهُ الشَّيْخُ أَبُو الْفَتْحِ يَصَحُّ التَّرْجِيحُ لِأَنَّهُمَا مَسَالِكُ ظَنِّيَّةٌ.

تَنْبِيهِ: بَنَى ابْنُ الصَّلَاحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَلَامَهُ عَلَى أَنَّ الْأُمَّةَ إِذَا ظَنَّتْ شَيْئًا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَاقِعًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَيَكُونُ عِنْدَهُ مَدْلُولُ الظَّنِّ الْمَجْمَعِ عَلَيْهِ يَصِيرُهُ الْإِجْمَاعُ مَعْلُومًا، وَإِلَّا لَمْ يَتِمَّ لَهُ قَصْدٌ.

وَلَنَا أَنْ نَنَازِعَ فِي ذَلِكَ وَنَقُولَ: إِنَّمَا ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى أَنَّهُ إِذَا أَجْمَعْتَ عَلَى شَيْءٍ أَنَّهُ مَظْنُونٌ فَظَنُّهَا مَعْصُومٌ، بِمَعْنَى أَنَّ ذَلِكَ الشَّيْءَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَشْكُوكًا وَلَا مَعْلُومًا وَلَا مَجْهُولًا. وَإِذَا أَخَذْنَاهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَلْزَمْ مَا قَالَهُ ابْنُ ➡

ومنها^(١): تَخْرِجُ من خَرَجَ الصحيح بعد الشيخين،
وَمَنْ خَرَجَ على كتابيهما.

➔ الصَّلَاحُ رَحِمَهُ اللهُ.

تنبيه ثان: من أئمة الشأن من سلك مذهباً أضيق ممّا سلكه الشيخ الإمام أبو الفتح رَحِمَهُ اللهُ، وقال: إنّه لا يجوز التقليد في التصحيح والتسقيم، لأنّا في اتباع من حكم بالصحة أو السقم على حَدِيثٍ وتقليده في ذلك كاتِّباعنا لمن قال: الحكم في هذه المسألة التحريم أو التحليل، لأن كل واحد منهما أخبر عن ظنّه، ولا يلزمنا تقليد أحد.

وهذا المسلك مسلك صحيح واضح لا ينسَدُ إلّا بما ادّعاه الإمام ابن الصَّلَاح من الإجماع. فإنّ متّبع الإجماع ليس بمقلّد، ولكن هذا الإجماع كما بيّناه مصادم بعمل العلماء في أعمال الترجيح. وقد سلّم الإمام ابن الصَّلَاح ما يدل على هذا المعنى ويتقصر عليه في قوله في الفائدة الثالثة من هذا الباب فقال: إن كتاب البخاريّ أصحّ الكتابين صحيحاً.

وأيّ ترجيح يكون مع القطع بصحة الجميع وبأنه رَحِمَهُ اللهُ قاله.

وكأنّ ابن الصَّلَاح قال هذا قبل أن يظهر له ما قرّره بعد من أنّ عصمة ظنّ الأئمة يلزم عنها القطع بالمظنون، أو يتأوّل قوله: أنه أراد أصحّ صحيحاً من حيث الرجال ووجود الشروط المُتَّفَق عليها مستوفاة أو أكثرها لا من حيث المتن، ولكنّه خلاف الظاهر. فتفهّم هذا كلّّه فإنه مهم خاف، والحاجة إليه ماسّة، والسالكون مضيق التحقيق أفذاذ قليلون، والكثير يسلك المسلك السهل الرحب، وَيَنْكُبُ عن الصَّعْب الضيق. والله المرشد لواصلح السبيل بمنّه.

ملء لَعْنَةُ لابن رُشَيْد ص ٣٢٨-٣٣٠ .

(١) ذكر السَّخَاوِيّ في فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٣ ص ٣١٦ هذه الطريقة والتي بعدها، نقلاً عن ابن دَقِيقِ الْعِيدِ رَحِمَهُ اللهُ، مع تصوّف كبير بالعبرة.

فِيُسْتَفَادَ مِنْ ذَلِكَ جَمْلَةٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الثَّقَاتِ، إِذَا كَانَ
الْمُخَرَّجُ قَدْ سَمَّى^(١) كِتَابَهُ بِالصَّحِيحِ، أَوْ ذَكَرَ^(٢) لَفْظًا
يَدُلُّ عَلَى اشْتِرَاطِهِ لِذَلِكَ، فَلْيَتَنَبَّهُ لِذَلِكَ^(٣).

وَيَعْنِي^(٤) بِالْفَافِ هَؤُلَاءِ الْمُخَرَّجِينَ، الَّتِي تَدُلُّ عَلَى
شُرُوطِهِمْ فِيهَا خَرَجُوهُ.

وَمِنْهَا: أَنْ يَتَّبَعَ^(٥) رِوَايَةً مَنِ رَوَى عَنْ شَخْصٍ فَزَكَاهُ
فِي رِوَايَتِهِ، بِأَنْ يَقُولَ: حَدَّثَنَا فُلَانٌ، وَكَانَ ثِقَةً مِثْلًا.

وَهَذَا يَوْجَدُ مِنْهُ مَلْتَقَطَاتٌ، يُسْتَفَادُ بِهَا مَا لَا يُسْتَفَادُ
مِنْ^(٦) الطَّرُقِ الَّتِي قَدَّمَانَهَا، وَيَحْتَاجُ إِلَى عِنَايَةٍ وَتَتَبُّعٍ.

(١) ل: ذكر المصحح في الهامش أنها (يسمى) وفوقها ن، ومعها: صح.

ب: يسمى.

(٢) ل ب: وذكر.

(٣) سقط من ل ب: لذلك.

ب: فلتنبه.

(٤) ل: وتعتني.

(٥) في هامش م: تتسع. في نسخة.

(٦) م: في.

والوجوه التي ذكرناها كُلُّها راجعةٌ إلى ما ذكرناه من وجود التَّزْكِيَةِ، لكنَّها طُرُقٌ مختلفة في معرفة التَّزْكِيَةِ، التي (١) يُستفادُ بالتنبيه عليها تيسيرُ معرفةِ الثَّقَاتِ، والسَّيْلِ إلى حَضْرِهِمْ وَجَمْعِهِمْ، واللَّهُ أَعْلَمُ (٢).

(١) سقطت من ب: التي.

(٢) سقطت من ب: والله أعلم.

الباب الثامن في معرفة الضعفاء

وهو من الأسباب^(١) والعلوم الضرورية في هذا الفن،
إذ به يزول ما لا يُحتجُّ به من الأحاديث.

وقد اختلف^(٢) الناس في أسباب الجرح. ولأجل ذلك
قال من قال: إنه لا يُقبلُ إلَّا مُفسِّراً.

(١) انظر هذه الأهمية في: مُقَدِّمَةُ ابن الصَّلَاح ص ٥٨٨ .

(٢) في مُقَدِّمَةِ ابن الصَّلَاح ص ٢٢٠: (التَّعْدِيلُ مقبول من غير ذكر سببه،
على المذهب الصحيح المشهور، لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها... وأما الجرح
فإنه لا يُقبلُ إلَّا مُفسِّراً مُبَيَّنَ السبب، لأنَّ الناس يختلفون فيما يجرح وما لا
يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس
الأمر، فلا بد من بيان سببه ليُنظَرَ فيه: أهو جرح أم لا؟ وهذا ظاهر مقرر
في الفقه وأصوله، وذكر «الخطيب» الحافظ أَنَّهُ مذهب الأئمة من حُفَظ
الحديث ونقَّاه، مثل: البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ وغيرهما... وعقد «الخطيب» باباً في
بعض أخبار من استُفسر في جرحه، فذكر ما يصلح جارحاً...).

وانظر: الكفاية للخطيب ص ١٧٩، وفيه من قال: لا يُقبلُ الجرح إلَّا مُفسِّراً.

وانظر الكلام على عدم قبول الجرح إلَّا مُفسِّراً في: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكبرى للسُّبُكِّي في
ترجمة أحمد بن صالح البصري: قاعدة في الجرح والتَّعْدِيل ج ٢ ص ٩ وما بعدها، ونقلها عنه
الزَّيْبِيدِي في إِنْحَاف السَّادَةِ ج ١ ص ٥١-٥٣ .

وقد عَقَدَ الحافظُ الإمامُ أبو بَكْرَ الخَطِيبُ باباً^(١) فيمن جَرَحَ^(٢)، فاستُفْسِرَ، فذكر ما ليس بجَرَحٍ، هَذَا أو معناه.

وفي بعض ما يُذكر^(٣) في هَذَا ما يمكن توجيهه.
وهَذَا البابُ تَدْخُلُ فيه^(٤) الآفَةُ من وجوه^(٥):
أَحَدُهَا: وهو شَرُّهَا، الكلامُ بسبب الهوى والغَرَضِ^(٦)
والتحاملِ.

(١) انظر هَذَا الباب في: الكفاية للخطيب ص ١٨١ .

ل: الإمام الحافظ.

(٢) م: خرج. وهو تصحيف.

(٣) ل: نذكر.

(٤) ب: الآفة فيه.

(٥) ذكر هَذِهِ الوجوه الخمسة مقتصرًا على عُنْوَانِ كل وجه كَلِّ من:

العِرَاقِيَّ في شرح التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ ج ٣ ص ٢٦٢ ثم عَقَّبَ عليه بقوله:
(وهَذَا واضح جَلِيٍّ)، والأَبْنَاسِيَّ في الشَّدَا الفَيَّاح ج ٢ ص ٧٤٣ والسُّيُوطِيَّ
في تَذْرِيبِ الرَّأْيِ ج ٢ ص ٣٧٠ وَعَلِيَّ القَارِيَّ في شرح نُحْبَةِ الفِكْرِ ص ٢٣٩
وعبد الله العَدَوِيِّ في لَقَطِ الدَّرَرِ ص ١٥٧ .

وذكر غالبَ نصوص هَذِهِ الوجوه، السَّخَاوِيُّ في فَتْحِ المَغِیْثِ، على ما
سَيَأْتِي بيانه.

(٦) وجه الهوى والغَرَضِ، نقله السَّخَاوِيُّ في فَتْحِ المَغِیْثِ ج ٣ ص ٣٢٩-٣٣٠
عن الاقتراح لابن دَقِيقِ العِيدِ.

وهذا مُجَانِبٌ لِأَهْلِ الدِّينِ وَطَرَائِقِهِمْ.

وهذا وَإِنْ كَانَ تَنْزَهُ^(١) عَنْهُ الْمُتَقَدِّمُونَ؛ لِتَوْفُرِ^(٢) أَدْيَانِهِمْ، فَقَدْ تَأَخَّرَ أَقْوَامٌ، وَوَضَعُوا^(٣) تَوَارِيخَ، رُبَّمَا وَقَعَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْفَلَتَاتِ^(٤) مِنَ الْأَنْفُسِ، لَا يُدْعَى^(٥) الْعِصْمَةُ مِنْهَا؛ فَإِنَّهُ رُبَّمَا حَدَثَ غَضَبٌ لِمَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ التَّقْوَى، فَبَدَرَتْ مِنْهُ بَادِرَةٌ لَفِظٍ.

وقد ذكر أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(٦) الْحَافِظُ أُمُورًا كَثِيرَةً

(١) ل: ينزه.

(٢) ب: لتوافر.

(٣) ب: وضعوا.

(٤) قوله: (لأنَّ الْفَلَتَاتِ... إلى قوله: ببيان هذا أو معناه): أوردته السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٣ ص ٣٢٨ فِي مَوَاضِعٍ مُتَفَرِّقَةٍ مِنَ الصَّفْحَةِ نَفْسِهَا، بِغَالِبِ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ، دُونَ عَزْوِ إِلَى ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

الْفَلَتَاتِ: جَمْعٌ مَفْرُودٌ: فَلْتَةٌ، مَعْنَاهَا: هَفْوَةٌ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ. / الْمُعْجَمُ الْعَرَبِيُّ الْأَسَاسِيُّ مَادَّةُ (فَلَت).

(٥) ب: ندعى. وسقطت كلمة (منها).

(٦) أَبُو عُمَرَ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ النَّمَرِيِّ الْقُرْطُبِيُّ، إِمَامٌ عَصَرَهُ فِي الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا، قَالَ الْبَاجِي: أَبُو عُمَرَ أَحْفَظُ أَهْلِ الْمَغْرِبِ. مِنْ تَصَانِيفِهِ: الْاِسْتِيعَابُ، وَالْاِسْتِذْكَارُ شَرْحُ الْمُوْطَّأِ، وَالدُّرَرُ فِي اخْتِصَارِ الْمَغَازِي وَالسِّيَرِ، وَجَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ، وَغَيْرُهَا. تَوَفِيَ سَنَةَ ٤٦٣ هـ بِمَدِينَةِ شَاطِبَةِ شَرْقِ الْأَنْدَلُسِ.

عن أقوام من المتقدمين وغيرهم، حَكَمَ بأنه لا يُلتَفَتُ إليها، وَحَمَلَ بعضها على أَنَّهَا خَرَجَتْ عن غَضَبٍ وَحَرَجٍ^(١) من قائلها. هذا أو قريبٌ منه.

ومن رأيه: أَنَّ مَنْ اشتهر بِحَمْلِ الْعِلْمِ، فلا يُقْبَلُ فيه جَرْحٌ إِلَّا ببيان هذا أو معناه.

وثانيها: المخالفةُ في العقائد^(٢).

فإنَّهَا أَوْجَبَتْ تكفيرَ الناسِ بعضهم لبعض، أو تَبْدِيعَهُمْ. وَأَوْجَبَتْ^(٣) عَصِيَّةً اعتقدوها^(٤) دِيناً يَتَدَيَّنُونَ

➡ وَفِيَتِ الْأَعْيَانُ ج ٧ ص ٦٦ وترتيب لَمَذَارِكُ ج ٤ ص ٨٠٨ وَتَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ ج ٣ ص ١١٢٨ وَتَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٣ ص ٣١٤ وَمِرَاةُ الْجَنَانِ ج ٣ ص ٨٩ وَالْأَعْلَامُ ج ٨ ص ٢٤٠ .

انظر كلام ابن عبد البرِّ في حكم قول العلماء بعضهم في بعض في كتابه: جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلُهُ ج ٢ ص ١٨٦ وما بعدها.

(١) ب: وخرج عن.

(٢) قول ابن دَقِيقِ الْعَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (المخالفة في العقائد... إلى قوله: المتوسطة من المتقدمين)، نقله عنه السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٣ ص ٣٢٩ مع اختلاف يسير هو: (المخالفة في العقائد... يتدينون ويتقربون...)، ونقله الذَّهَبِيُّ فِي الْمُؤَفَّظَةِ ص ٨٥ بتصرف عنه: (قال شيخنا ابن وَهْب). ويريد به ابن دَقِيقِ الْعَيْنِ فِي الْأَقْتِرَاحِ.

(٣) ب: وأوجب.

تَبْدِيعُهُمْ: نسبتهُم إِلَى الْبِدْعِ. / لِمُعْجَمٍ لِعَرَبِيِّ الْأَسَاسِي مادة (بدع).

(٤) م: اعتقدونها. وهو تحريف.

به، ويتقربون به إلى الله تعالى. ونشأ من ذلك: الطعن^(١) بالتكفير أو التبديع.

وهذا موجودٌ كثيراً في الطبقة المتوسطة من المتقدمين. والذي^(٢) تقررَ عندنا: أنه لا تُعتبر^(٣) المذاهب في الرواية؛ إذ لا نُكفر^(٤) أحداً من أهل القبلة، إلا بإنكار

(١) ل: الظن بالتكفير والتبديع.

ب: الظن بالتكفير أو التبديع، وسقط بعده: (موجود كثيراً... إلى قوله: تقرر عندنا أنه).

(٢) قول ابن دَقِيقِ الْعِيد (الذي تقرر عندنا... إلى قوله: شهادة أهل الأهواء)، نقله عنه السَّخَاوِيُّ في فَتْحِ الْمُغِيث ج ١ ص ٣١٠ بتصرفٍ على النحو الآتي: (الذي تقرر... لا نعتبر... إلا إنكار قطعي من الشريعة، فإذا اعتبرنا ذلك وانضم إليه الورع والتقوى، فقد حصل معتمد الرواية، وهذا مذهب الشافعي، حيث يقبل شهادة أهل الأهواء).

ونقله الصَّنْعَانِيُّ أيضاً في تَوْضِيحِ الْأَفْكَار ج ٢ ص ٢٣٦ بنحو تصرف السَّخَاوِيِّ.

ونقله الذَّهَبِيُّ بتصرفٍ في الْمُوقِظَة ص ٨٥ .

(٣) م: يعتبر.

(٤) في العقيدة الطَّحَاوِيَّة: (ولا نُكفر أحداً من أهل القبلة بذنب، ما لم يستحلّه).

انظر: شرح العقيدة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العزّ ص ٣٥٥ .

والعقيدة الطَّحَاوِيَّة هي: العقيدة التي أَلْفَهَا الإمام أبو جَعْفَر أَحْمَد بن مُحَمَّد بن سَلَامَة الطَّحَاوِيُّ الْأَزْدِيُّ الْحَجَرِيُّ الْمِصْرِيُّ الْحَنْفِيُّ، الْمُتَوَفَّى ◀

مُتَوَاتِرٍ مِنْ (١) الشَّارِعَةِ.

فَإِذَا عَتَقْنَا ذَلِكَ، وَانْصَمَّ إِلَيْهِ التَّقْوَى وَالْوَرَعُ وَالضَّبْطُ
وَالْخَوْفُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَقَدْ حَصَلَ مُعْتَمَدُ الرَّوَايَةِ، وَهَذَا
مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ (٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيمَا حُكِيَ عَنْهُ (٣)، حَيْثُ

➡ بِمِصْرَ سَنَةِ ٣٢١ هـ، وَهِيَ الَّتِي تَلَقَّاهَا الْعُلَمَاءُ سَلَفًا وَخَلَفًا بِالْقَبُولِ، وَجُمْهُورِ
الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ يُقَرُّونَهَا، كَمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْوَهَّابِ السُّبْكِيُّ فِي كِتَابِهِ:
مُعِيدُ النِّعَمِ وَمُعِيدُ النِّقَمِ.

مُقَدِّمَةُ شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ السَّابِقِ ص ٣ .

(١) ل: ذَكَرَ الْمَصْحُوحُ فِي الْهَامِشِ أَنَّهَا: عَنْ صَاحِبِ الشَّارِعَةِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ.
وَكُتِبَ بِجَانِبِهَا صَح.

ب: مُتَوَاتِرٍ عَنْ صَاحِبِ الشَّرْعِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ.

(٢) الشَّافِعِيُّ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ
شَافِعِ الْمُطَّلِبِيِّ الْقُرَشِيِّ، وَلَدَ سَنَةِ ١٥٠ هـ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ
سَلَامٍ: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا قَطُّ أَكْمَلَ مِنَ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: كَانَ
الشَّافِعِيُّ مِنْ أَشْعَرِ النَّاسِ وَأَعْلَمِهِمْ بِالْقِرَاءَاتِ. اهـ. إِلَيْهِ يَنْسَبُ الْمَذْهَبُ
الشَّافِعِيُّ. مَاتَ سَنَةِ ٢٠٤ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٩ ص ٢٥ وَطَبَقَاتُ الْمُفْهَمَاءِ لِلشُّبْرَاوِيِّ ص ٧١ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ
ج ١ ص ١١ وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ج ١ ص ٤٤ وَطَبَقَاتُ الْمُفْهَمَاءِ الشَّافِعِيَّةِ لِلْعَبَّادِيِّ ص ٦
وَإِدَابُ الشَّافِعِيِّ وَمَنَاقِبُهُ لِابْنِ أَبِي خَاتِمِ الرَّازِيِّ، وَمَنَاقِبُ الشَّافِعِيِّ لِلْبَيْهَقِيِّ. وَانْظُرْ مِنْ مَصَادِرِ
تَرْجُمَتِهِ الْكَثِيرَةِ فِي: تَارِيخِ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ لِبروكلمان - الطَّبَعَةُ الْعَرَبِيَّةُ ج ٣ ص ٢٩٢ وَمُعْجَمُ
الْمُؤَلِّفِينَ ج ٩ ص ٣٢ وَالْأَعْلَامُ ج ٦ ص ٢٦ .

(٣) سَقَطَ مِنْ ب: فِيمَا حُكِيَ عَنْهُ.

يَقُولُ^(١): (أَقْبَلُ شَهَادَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْخَطَّابِيَّةَ مِنَ الرِّوَاغِضِ).

وَعِلَّةُ ذَلِكَ: أَنَّهُمْ يَرَوْنَ^(٢) جَوَازَ الْكَذِبِ لِنُصْرَةِ مَذْهَبِهِمْ.

وَنُقِلَ ذَلِكَ أَيْضاً^(٣) عَنْ بَعْضِ الْكَرَّامِيَّةِ^(٤).

(١) فِي الْكِفَايَةِ لِلْخَطِيبِ ص ١٩٤: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ: (وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْخَطَّابِيَّةَ مِنَ الرَّافِضَةِ، لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ الشَّهَادَةَ بِالزُّورِ لِمُوَافِقِهِمْ).

وَوُرِدَ بِلَفْظِ (أَقْبَلُ شَهَادَةَ...) فِي: مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٢٢٩ وَالْمُقْنِعِ ج ١ ص ٢٦٦ وَتَدْرِيبِ الرَّائِي ج ١ ص ٣٢٥ وَاخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ ص ٩٩ وَشَرْحِ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ج ١ ص ٣٣٠، وَنَقَلَ الْأَبْنَسِيُّ فِي الشَّدَا الْقِيَّاحِ ج ١ ص ٢٥٤ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ عَنِ الْكِفَايَةِ لِلْخَطِيبِ.

الْخَطَّابِيَّةُ: أَتْبَاعُ أَبِي الْخَطَّابِ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي زَيْنَبِ الْأَسَدِيِّ مَوْلَاهُمْ، يَقُولُونَ: إِنَّ الْإِمَامَةَ كَانَتْ فِي أَوْلَادِ عَلِيٍّ، إِلَى أَنْ انْتَهَتْ إِلَى جَعْفَرِ الصَّادِقِ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ الْأَيْمَةَ آلُهُ، وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّ جَعْفَرًا إِلَهُ، فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ جَعْفَرًا لَعَنَهُ وَطَرَدَهُ، وَالْخَطَّابِيَّةُ يَرَوْنَ شَهَادَةَ الزُّورِ لِمُوَافِقِهِمْ عَلَى مَخَالِفِهِمْ.

الْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ٢٤٧. وَانْظُرْ: اعْتِقَادَاتُ فِرَقِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ لِلرَّائِي ص ٨٧ وَالتَّبَصُّيرُ فِي الدِّينِ ص ١٠٥ و١١١ وَالفِرَقُ الْإِسْلَامِيَّةُ لِلْكَرْمَنِيِّ ص ٤٠ وَمَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ج ١ ص ٧٥ وَالْمِلَلُ وَالتَّخَلُّلُ لَشَهْرِبَنْتَانِي ج ٢ ص ١٥.

(٢) ب: أَنَّهُمْ يَجُوزُونَ الْكَذِبَ.

(٣) سَقَطَ مِنْ ب: أَيْضاً.

(٤) الْكَرَّامِيَّةُ: وَهُمْ أَتْبَاعُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ كَرَّامِ السَّجِسْتَانِيِّ، وَهُمْ ◀

نَعَمْ، هُنَا نَظَرٌ فِي أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ هَلْ تُقْبَلُ رِوَايَةُ الْمُبْتَدِعِ^(١) فِيمَا يُؤَيِّدُ
بِهِ^(٢) مَذْهَبَهُ أَمْ لَا؟

➡ فِرَقٌ كَثِيرَةٌ، وَكُلُّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جِسْمٌ وَجَوْهَرٌ وَمَحَلٌ لِلْحَوَادِثِ، وَيُثَبِّتُونَ لَهُ جِهَةً وَمَكَانًا، وَلَهُمْ فِي الْفُرُوعِ أَقْوَالٌ عَجِيبَةٌ. وَمَدَارُ أَمْرِهِمْ عَلَى الْمَخْرَقَةِ وَالتَّزْوِيرِ وَإِظْهَارِ التَّزْهُدِ.

اعْتِقَادَاتُ فِرَقِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ لِلرَّازِي ص ١٠١ . وَانْظُرِ الْكَلَامَ عَلَى هَذِهِ الْفِرْقَةِ فِي: التَّبْصِيرِ فِي الدِّينِ ص ٩٩ وَالْفَرْقِ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ٢١٥ وَالْفِرَقِ الْإِسْلَامِيَّةِ لِلْكَرْمَانِيِّ ص ٩٣ وَالْمِلَلِ وَالنَحْلِ لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ ج ١ ص ١٤٤ وَمَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ ج ١ ص ٢٠٥ وَبَحْثُ: نَشْوءَ مَذْهَبِ الْكَرَامِيَّةِ فِي خُرَاسَانَ لِلدَّكْتُورِ أَدْمُونْدِ بوزورث، تَرْجَمَةُ: الدَّكْتُورِ عَوْدَ الْأَعْظَمِيِّ، وَلِتَجَسِّمَ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ (مَذْهَبَ الْكَرَامِيَّةِ): سَهْرُ مُحَمَّدٍ مَخْذَر.

(١) انْظُرِ حُكْمَ رِوَايَةِ الْمُبْتَدِعِ الدَّاعِيَةِ إِلَى بَدْعَتِهِ وَغَيْرِ الدَّاعِيَةِ إِلَيْهَا فِي:

مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٢٢٨ وَالْمَنْهَلُ الرَّوِّيَّ ص ٦٧ وَشَرْحُ التَّبْصِيرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ وَفَتْحُ الْبَاقِي ج ١ ص ٣٢٩ وَفَتْحُ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ١ ص ٣٠٣ وَالتَّقْرِيبُ وَتَذْرِيبُ الرَّائِي ج ١ ص ٣٢٤ وَشَرْحُ نُحْبَةِ الْفِكْرِ مَعَ لَفْظِ الدُّرَرِ ص ١٠٢ وَمَعَ شَرْحِ عَلِيِّ الْقَارِي ص ١٥٦ وَالْيَوَاقِيتُ وَالدُّرَرُ ج ٢ ص ١٤٩ .

وَأَشَارَ السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ١ ص ٣٠٤ و ٣٠٦ و ٣٠٧ إِلَى رَأْيِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي الْمُبْتَدِعِ، وَنَقَلَ الذَّهَبِيُّ خُلَاصَةً ذَلِكَ عَنْ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي الْمُؤَقِّظَةِ ص ٨٧-٨٨ . وَأُورِدَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْفَنَاحِ أَبُو عُذَّةٍ فِي آخِرِ (الْمُؤَقِّظَةِ) التَّمَتَةَ الْخَامِسَةَ فِي تَجْلِيَةِ مَسْأَلَةِ تَكْفِيرِ أَهْلِ الْبَدْعِ وَالْأَهْوَاءِ، مِنْ كَلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي كِتَابِهِ مِنْهَاجِ السُّنَّةِ.

وَذَكَرَ الصَّنْعَانِيُّ فِي تَوْضِيحِ الْأَفْكَارِ ج ٢ ص ٢٣٤ رَأْيَ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ نَاقِلًا بَعْضَ كَلَامِهِ، وَانْظُرْ فِيهِ أَيْضًا ص ٢٧٩ .

(٢) سَقَطَتْ مِنْ ب: بِهِ.

هَذَا مَحَلُّ نَظَرٍ. فَمَنْ يَرَى رَدَّ الشَّهَادَةِ بِالثُّهْمَةِ
فِيَجِيءُ عَلَى مَذْهَبِهِ أَنَّ لَا يَقْبَلُ ذَلِكَ.

الثَّانِي: أَنَا نَرَى أَنَّ مَنْ كَانَ دَاعِيَةً لِمَذْهَبِهِ الْمُبْتَدِعِ^(١)،
مُتَعَصِّباً لَهُ، مُتَجَاهِراً^(٢) بِبَاطِلِهِ، أَنَّ تُشْرَكَ الرَّوَايَةُ عَنْهُ،
إِهَانَةً لَهُ، وَإِخْمَاداً لِبِدْعَتِهِ^(٣)؛ فَإِنَّ تَعْظِيمَ الْمُبْتَدِعِ تَنْوِيهٌ
لِمَذْهَبِهِ^(٤) بِهِ.

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْحَدِيثُ غَيْرَ مَوْجُودٍ لَنَا، إِلَّا
مِنْ جِهَتِهِ، فَحِينَئِذٍ تُقَدَّمُ مَصْلَحَةُ حِفْظِ^(٥) الْحَدِيثِ عَلَى
مَصْلَحَةِ إِهَانَةِ الْمُبْتَدِعِ.

(١) الْمُبْتَدِعُ، غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي م ل. وَإِنَّمَا هِيَ وَارِدَةٌ فِي هَامِشِ ل، وَبِجَانِبِهَا
كُتِبَ الْمَصْحُوحُ صَح.

(٢) ب: مُهَاجِراً.

(٣) م ل: لِمَذْهَبِهِ. وَصَحَّحْتُ فِي هَامِشِهَا: لِبِدْعَتِهِ، فَأَثْبَتْنَا التَّصْحِيحَ، مُؤَيِّداً بِمَا
فِي فَتْحِ الْمُغْنِي ج ١ ص ٣٠٤ الَّذِي نَقَلَ عَنْهُ.

(٤) ل: عَمِلْتُ يَدَ الْمَصْحُوحِ فِي هَاتَيْنِ، حَيْثُ حَكَّهَمَا وَصَيَّرَهُمَا (لَهُ)، وَبَقِيَتْ
الْآثَارُ، وَأَشَارَ فِي الْهَامِشِ إِلَى (لِبِدْعَتِهِ) وَبِجَانِبِهَا كَلِمَةُ (صَح)، ثُمَّ شَطَبَ كَلِمَةَ
الْهَامِشِ.

سَقَطَ مِنْ ب: لِمَذْهَبِهِ بِهِ.

(٥) ب: مَصْلَحَةُ ضَبْطِ الْحَدِيثِ.

ومن هذا الوجه - أعني: وجه الكلام بسبب^(١) المذاهب - يجب أن تتفق مذاهب الجارحين^(٢) والمزكين مع مذاهب^(٣) من تكلموا فيه، فإن رأيها مختلفة، فتوقف عن^(٤) قبول الجرح غاية التوقف، حتى يتبين وجهه بياناً لا شبهة فيه.

وما كان مطلقاً^(٥) أو غير مفسر^(٦)، فلا يجرح^(٧) به. فإن كان المجروح موثقاً من جهة أخرى، فلا تحفلن بالجرح المبهم من خالفه. وإن كان غير موثق، فلا تحكمن بجرحه ولا بتعديله^(٨).

(١) ب: أعني الكلام على المذاهب.

(٢) م: الخارجين. وهو تصحيف.

(٣) م: مذهب.

(٤) ب: على. وشطبت وصححت بالهامش: عن.

(٥) ب: مطابقاً.

(٦) م ل: مقيّد. وشطبها المصحح في ل، وكتب بهامشها (مفسّر) ومعها صح.

(٧) م: يخرج به وإن.

(٨) ل ب: تعديله.

فاعتبر ما قلتُ لك في هؤلاء المُختَلِفِينَ كائناً من كانوا.

وثالثُها: الاختلاف^(١) الواقع بين المُتَصَوِّفَةِ وأصحاب العلوم الظَّاهِرة.

فقد وقعَ بينهم تنافرٌ، أوجبَ كلامَ بعضهم في بعض. وهذه غَمْرَةٌ لا يَخْلُصُ منها إلَّا العالمُ الوافي^(٢) بشواهد الشريعة.

ولا أَحْصُرُ ذَلِكَ في العلم بالفروع المذهبيَّة؛ فإنَّ كثيراً

(١) قول ابن دَقِيقِ العِيد في هذا الوجه: (الاختلاف الواقع بين المُتَصَوِّفَةِ... إلى قوله: حبة خردل)، نقله عنه السَّخَاوِيُّ في فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٣ ص ٣٢٩ بحروفه، لَكِن فيه (ما) بدلاً من (مما) الواردة في (... الباطل ما يسمعه...) وهو تحريف، ولعله خطأ مطبعي.

ونقله عن ابن دَقِيقِ العِيد الذَّهَبِيُّ في المُوقِظَةِ ص ٨٨ بتصرُّف. وأشار إليه السُّبُكِيُّ في طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ ج ٢ ص ١٩. وفي اليَوَاقِيتِ والدُّرَرِ لِلْمُنَاوِيِّ ج ٢ ص ٣٨٠ عن ابن دَقِيقِ العِيد: (الخلافاً الواقع كثيراً بين الصُّوفِيَّةِ والمُحَدِّثِينَ).

(٢) هامش م ل: الوافر بقواعد. وفي م: كتب معها: صح. وفي ل: ح إشارة إلى أنها في نسخة.

ب: الوافر بقواعد الشريعة.

وما أثبتناه مُؤَيَّد بما نقله السَّخَاوِيُّ عنه.

من أحوال المحققين^(١) من الصُوفِيَّة لا يفي^(٢) بتمييز^(٣) حَقُّه من باطله علمُ الفروع، بل لا بُدَّ مع ذلك من معرفة القواعدِ الأُصُولِيَّة، والتمييز^(٤) بين الواجب والجائز والمستحيل العَقْلِيَّ والمستحيل العَادِيَّ^(٥)؛ فقد يكونُ

(١) (المُحَقِّقِينَ): هُكْذَا بِقَافَيْنِ، وَرَدَتْ فِي نَسْخِ الْاِفْتِرَاحِ الْمَخْطُوطَةِ الثَّلَاثِ، وَكَذَا فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ وَالْمَوْقِظَةِ اللَّذَيْنِ نَقَلَا النَّصَّ عَنِ الْاِفْتِرَاحِ.

لَكِنَّ الْأُسْتَاذَ الشَّيْخَ عَبْدِ الْفَتَّاحِ أَبُو غُدَّةٍ عَلَّقَ عَلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي هَامِشٍ ص ٨٨ مِنَ الْمَوْقِظَةِ، وَأَشَارَ إِلَى الْاِفْتِرَاحِ وَإِلَى فَتْحِ الْمُغِيثِ بِطَبْعَاتِهِ، فَقَالَ: صَوَابُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ هُوَ (الْمُحَقِّقِينَ) جَمْعُ مُحِقٍّ، وَهُوَ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ أَحَقَّ الرَّجُلُ إِذَا قَالَ حَقًّا. بِدَلِيلٍ: مَا وَرَدَ فِي الْاِفْتِرَاحِ بَعْدَ أُسْطَرِ (الْمُحِقِّ مِنَ الصُّوفِيَّةِ)، فَلَا دَخَلَ لَوْصَفِ (الْمُحَقِّقِينَ) فِي هَذَا الْمَقَامِ أَبَدًا، وَلَكِنْ لَشِوَعُ هَذَا اللَّفْظِ وَقَلَّةُ ذَلِكَ تُقْبَلُ هَذَا التَّحْرِيفُ بِقَبُولِ حَسَنِ وَتَنَاقُلِهِ.

وَهِيَ التَّفَاتَةُ مِنْ عَالِمٍ جَلِيلٍ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

(٢) م: تَفِي.

(٣) ب: بتمييز حقه من باطل علم الفروع.

(٤) والتمييز.

(٥) الْحُكْمُ: هُوَ إِثْبَاتُ أَمْرٍ لِأَمْرٍ، أَوْ نَفْيُهُ عَنْهُ، بِوَاسِطَةِ: الشَّرْعِ أَوْ الْعَادَةِ أَوْ الْعَقْلِ. فَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

١- الْحُكْمُ الشَّرْعِي: وَسِيلَةُ إِثْبَاتِهِ الشَّرْعُ، كإِثْبَاتِ الْوُجُوبِ لِلصَّلَاةِ.

٢- الْحُكْمُ الْعَادِي: وَسِيلَةُ إِثْبَاتِهِ الْعَادَةُ وَالتَّجَرِبَةُ، كإِثْبَاتِ الْإِحْرَاقِ لِلنَّارِ.

٣- الْحُكْمُ الْعَقْلِي: وَسِيلَةُ إِثْبَاتِهِ الْعَقْلُ، كإِثْبَاتِ الزَّوْجِيَّةِ لِلْعَدَدِ ٢، ٤.

وَيَنْتَسِمُ الْحُكْمُ الْعَقْلِي إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: وَاجِبٌ وَمُسْتَحِيلٌ وَمُمْكِنٌ: ←

المتميِّزُ في الفقه جاهلاً بذلك، حتَّى يَعُدَّ المستحيلَ عادةً مستحيلاً عقلاً.

وهذا المقام^(١) خطرٌ شديدٌ؛ فإنَّ القادَحَ في المُحِقِّ من الصُّوفِيَّةِ مُعَادٍ لأَوْلِيَاءِ الله تعالى، وقد قال^(٢) فيما أَخْبَرَ عنه نبيُّه ﷺ: (مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ بَارَزَنِي

➡ أ- الواجب: هو ما لا يُتصور في العقل عدمه. كوجوب القدرة لله تعالى، وكوجوب الزوجية للعدد ٢ .

ب- المستحيل: هو ما لا يُتصور في العقل وجوده. كإثبات شريك لله تعالى، وكنقْذُم الابن على أبيه في الوجود.

ج- الممكن (الجائز): هو ما يَصِحُّ في العقل وجوده وعدمه على السواء. ولا يوجد إلَّا بمرجِّح. كوجودك في هذا المكان.

انظر كتابنا: أُصُول الدِّين الإسلامي ص ٧٠، والبَاجُورِي على السُّنُوسِيَّة ص ١٠-١٤ والمُعْتَقَد المُتَّقَد ص ١٣-١٥ .

والمستحيل العقلي تقدم آنفأ، أما المستحيل العادي فهو كالطيران من الإنسان (بلا واسطة) وحمله الجبل.
المُعْتَقَد المُتَّقَد ص ٨٠ .

(١) ل: شطبت كلمة (المقام)، وأشار المصحح في الهامش إلى أنها: (المكان مقام)، وذكر معها: صح.

ب: وهذا المكان خطر. وسقطت: شديد.
وما أثبتناه من: م، مُؤَيِّدًا بما نقله السَّخَاوِيُّ عنه.

(٢) ب: وقد قال سبحانه فيها أخبر به نبيه محمد.

بالمُحَارَبَةِ^(١).

والتاركُ لإنكار الباطل مما يسمعه عن بعضهم تاركٌ للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عاصٍ لله تعالى بذلك. فإن لم يُنكِرْ^(٢) بقلبه، فقد دخل تحت قوله عَلَيْهِ السَّلَام:

(١) حَدِيث: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْمُحَارَبَةِ، فِي:

صحيح البخاريّ في: ٨١ كتاب الرِّقَاق، ٣٨ باب التواضع، رقم ٦٥٠٢ / .
فَتَحَ الْبَارِي ج ١١ ص ٣٤٠: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ. وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ (فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ ج ٨ ص ١٣١: افترضتُ) عليه... إلخ.

قال ابن حجر في فَتْحِ الْبَارِي ص ٣٤٢: (فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِيْنِي: فَقَدْ آذَنْتُهُ بِحَرْبٍ، وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا، وَفِي رِوَايَةِ لِأَحْمَدَ: مَنْ آذَى لِي وَلِيًّا، وَفِي أُخْرَى لَهُ: مَنْ آذَى، وَفِي حَدِيثِ مَيْمُونَةَ مِثْلُهُ: فَقَدْ اسْتَحَلَّ مُحَارِبَتِي، وَفِي رِوَايَةِ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ مَوْقُوفًا: قَالَ اللَّهُ: مَنْ أَهَانَ وَلِيِّي الْمُؤْمِنَ فَقَدْ اسْتَقْبَلَنِي بِالْمُحَارَبَةِ، وَفِي حَدِيثِ مُعَاذٍ: فَقَدْ بَارَزَ اللَّهُ بِالْمُحَارَبَةِ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ وَأَنَسٍ: فَقَدْ بَارَزَنِي).

وَفِي سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ فِي: ٣٦ كِتَابِ الْفِتَنِ، ١٦ بَابِ مَنْ تُرْجَى لَهُ السَّلَامَةُ مِنَ الْفِتَنِ، رَقْم ٣٩٨٩، ج ٢ ص ١٣٢٠: وَهُوَ قِسْمٌ مِنْ حَدِيثِ رَوَاهُ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (إِنَّ يَسِيرَ الرِّيَاءِ شِرْكٌ، وَإِنَّ مَنْ عَادَى لِلَّهِ وَلِيًّا فَقَدْ بَارَزَ اللَّهَ بِالْمُحَارَبَةِ... إلخ).

قال في الزوائد: في إسناده عبد الله بن لهيعة، وهو ضعيف.

(٢) ب: ينكره.

(وليس وراء ذلك من الإيمان حَبَّةُ خَرْدَلٍ) (١).

ورابعها (٢): الكلامُ بسبب الجهل بالعلوم ومراتبها، والحقُّ والباطل منها.

وهذا مُحْتَاجٌ إليه في المتأخِّرين أكثر مما يُحْتَاجُ إليه في المتقدِّمين؛ وذلك لأنَّ النَّاسَ انتشرت بينهم أنواعٌ من العلوم المتقدِّمة والمتأخِّرة حتى علوم الأوائل.

(١) قوله ﷺ: وليس وراء ذلك من الإيمان حَبَّةُ خَرْدَلٍ، بهذا اللفظ في:

صحيح مُسْلِمٍ في: ١ كتاب الإيمان، ٢٠ باب بيان كون النهي عن المُنْكَر من الإيمان...، رقم ٨٠ (٥٠)، ج ١ ص ٧٠ عن عبد الله بن مَسْعُودٍ، أن رسول الله ﷺ قال: (ما من نَبِيٍّ بعثه الله في أُمَّةٍ قَبْلِي، إلَّا كان له من أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ وَأَصْحَابٌ. يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ. يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بقلبه فهو مُؤْمِنٌ، وليس وراء ذلك من الإيمان حَبَّةُ خَرْدَلٍ).

(٢) قول ابن دَقِيقِ الْعِيدِ في هذا الوجه: (الكلام بسبب الجهل بالعلوم... إلى قوله: الأمور في زمانهم)، نقله عنه السَّخَاوِيُّ في فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٣ ص ٣٢٧ مع بعض التصرُّف والاختلاف اليسير هو: (الجهل بالعلوم ومراتبها والحق والباطل منها، أحد الأوجه الخمسة التي تدخل الآفة منها في ذلك، كما ذكره ابن دَقِيقِ الْعِيدِ، وقال: إنه محتاج إليه في المتأخِّرين أكثر لأن النَّاسَ... فمن الحق... فيحتاج القادح بسبب ذلك أن... استراحوا من هذا لعدم... زمانهم).

ونقله أيضاً الذَّهَبِيُّ في الْمُوقِظَةِ ص ٩١ باختصار.

وقد عَلِمَ أَنَّ علومَ الأوائلِ قد انقسمتْ إلى حَقٍّ وباطلٍ:

ومن الحقِّ: علمُ الحساب والهندسة والطبِّ.

ومن الباطل: ما يقولونه في (١) الطبيعيات، وكثير من الإلهيات وأحكام النجوم.

وقد تَحَدَّثَ في هذه الأمور أقوامٌ.

ويحتاجُ القادحُ بسبب ذلك إلى أن يكون مُميِّزاً بين الحقِّ والباطل؛ لئلا يكفِّرَ من ليس بكافر، أو يقبلَ رواية الكافر.

والمتقدِّمون قد استراحوا من هذا الوجه؛ لعدم شيوع هذه الأمور في زمانهم.

وخامسها: الخلُّ الواقع بسبب عدم (٢) الورع والأخذ

(١) م: في الطغيان الطبيعيات. وهو سهو من الناسخ.

(٢) قول ابن دَقِيقِ الْعَيْدِ في هذا الوجه: (عدم الورع والأخذ بالتوهم... إلى قوله: الضعيف فيما أنكره)، نقله عنه السَّخَاوِيُّ في فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٣ ص ٣٣٠ مع بعض التصرُّف هو: (عدم الورع والأخذ بالتوهم والقرائن التي تتخلف (من) الخمسة الأوجه التي ذكر ابن دَقِيقِ الْعَيْدِ في الاقتراح أنها التي تدخل الآفة في هذا الباب منها. وقال في خامسها: إِنَّ من فعل ذلك أي أخذ ←

بِالتَّوَهُّمِ وَالْقِرَائِنِ الَّتِي قَدْ تَتَخَلَّفُ (١).

فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ دَخَلَ تَحْتَ قَوْلِهِ ﷺ: (إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ؛ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ) (٢).

➡ بِالتَّوَهُّمِ وَالْقِرَائِنِ فَقَدْ دَخَلَ تَحْتَ قَوْلِهِ ﷺ... وَأَخَذَهُ بِالتَّوَهُّمِ... فَقَالَ بِمَكَّةَ... وَقَالَ إِنَّهُ كَانَ صَاحِبِي وَلَوْ جَاءَ... فِيهَا أَنْكَرَهُ.

وَنَقَلَهُ الذَّهَبِيُّ فِي الْمُؤَقَّطَةِ ص ٩١ بِاخْتِصَارٍ.

(١) م: تَخَلَّفَ. وَشَطَبَ عَلَيْهَا الْمَصْحُوحَ، وَكُتِبَ بِالْهَامِشِ: تَخْتَلَفُ، وَمَعَهَا صَح. ب: تَخْتَلَفُ.

(٢) قَوْلُهُ ﷺ: إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي:

- صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ فِي: ٥٥ كِتَابُ الْوَصَايَا، ٨ بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ. - النِّسَاءُ ١١. / فَتْحُ الْبَارِي ج ٥ ص ٣٧٥.

و ٦٧ كِتَابُ النِّكَاحِ، ٤٥ بَابُ لَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَدْعَ، رَقْم ٥١٤٣. / فَتْحُ الْبَارِي ج ٩ ص ١٩٨.

و ٧٨ كِتَابُ الْأَدَبِ، ٥٧ بَابُ مَا يُنْهَى عَنِ التَّحَاسُدِ وَالتَّدَابُرِ، رَقْم ٦٠٦٤. / فَتْحُ الْبَارِي ج ١٠ ص ٤٨١.

و ٧٨ كِتَابُ الْأَدَبِ، ٥٨ بَابُ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ، - الْحُجُرَاتُ ١٢، رَقْم ٦٠٦٦. / فَتْحُ الْبَارِي ج ١٠ ص ٤٨٤.

و ٨٥ كِتَابُ الْفَرَائِضِ، ٢ بَابُ تَعْلِيمِ الْفَرَائِضِ، رَقْم ٦٧٢٤. / فَتْحُ الْبَارِي ج ١٢ ص ٤.

- وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ فِي: ٤٥ كِتَابُ الْبِرِّ، ٩ بَابُ تَحْرِيمِ الظَّنِّ وَالتَّجَسُّسِ، رَقْم ٢٥٦٣، ج ٤ ص ١٩٨٥.



وهذا ضرره عظيم، فيما إذا كان الجارح معروفاً بالعلم، وكان قليل التقوى؛ فإنَّ علمه يقتضي أن يُجعل أهلاً لسماع قوله وجرحه، فيقع الخلل بسبب قلة ورعه وأخذه بالوهم.

ولقد^(١) رأيت رجلاً لا يختلف أهل عصرنا في سماع قوله^(٢) إن جرح، ذكر له إنسان أنه سمع من شيخ، فقال له: أين سمعت منه؟ فقال له^(٣): بمكة، أو قريباً

- ➡ - وسنن الترمذي في: ٢٨ أبواب البر والصلة، ٥٦ باب ما جاء في ظن السوء، رقم ١٩٨٩، ج ٦ ص ٢٠٥ . وقال: حديث حسن صحيح.
- والموطأ في: ما جاء في المهاجرة. / تنوير الحوالك ج ٢ ص ٢١٣ .
- ومسنن الإمام أحمد في: ج ٢ ص ٢٨٧، ٣١٢، ٣٤٢، ٤٦٥، ٤٨٢، ٤٩٢، ٥٠٤، ٥١٧ .

وقد ورد تمام الحديث بألفاظ متعددة منها:

حديث البخاري في: كتاب النكاح (المشار إليه قبل قليل): (إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث، ولا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تباغضوا وكونوا إخواناً).

- (١) ب: وقد.
- (٢) شطب كلمة (قوله) في ل، وأشير بالهامش إلى أن تكون: (حكمه)، ومعها صح. ولعلها في نسخة.
- ب: حكمه. وما أثبتناه موافق لما في م وفتح المغيث.
- (٣) ب: أين سمعت منه؟ أو قريباً من هذا، فقال له: بمكة.

من هَذَا، وَقَدْ كَانَ جَاءَ إِلَى مِصْرَ. يَعْنِي: فِي طَرِيقِهِ
لِلْحَجِّ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ، وَقَالَ: ذَاكَ صَاحِبِي لَوْ جَاءَ إِلَى مِصْرَ
لَا جَمَعَ بِي. أَوْ كَمَا قَالَ.

فَانْظُرْ إِلَى هَذَا التَّعْلُقِ^(١) بِهَذَا الْوَهْمِ الْبَعِيدِ، وَالْخِيَالِ
الضَّعِيفِ فِيهِمَا أَنْكَرَهُ.

وَلِصُعُوبَةِ اجْتِمَاعِ هَذِهِ الشَّرَائِطِ، عَظُمَ الْخَطَرُ فِي الْكَلَامِ
فِي الرِّجَالِ، لِقَلَّةِ اجْتِمَاعِ هَذِهِ الْأُمُورِ فِي الْمَزْكِينِ.
وَلِذَلِكَ قُلْتُ:

أَعْرَاضُ^(٢) الْمُسْلِمِينَ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ

(١) م: التعليق.

(٢) قول ابن دَقِيقِ الْعِيدِ: (أَعْرَاضُ الْمُسْلِمِينَ... إِلَى قَوْلِهِ: الْمُحَدِّثُونَ
وَالْحُكَّامُ)، نَقَلَهُ عَنْهُ بِحُرُوفِهِ كُلِّ مَنْ:

الْعِرَاقِيِّ فِي شَرْحِ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ، وَالْأَنْصَارِيِّ فِي فَتْحِ الْبَاقِي ج ٣
ص ٢٦٠ وَقَالَ: (وَلَقَدْ أَحْسَنَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ بْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ بِقَوْلِهِ:
أَعْرَاضُ...)، وَالسَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ١ ص ٣١٠ وَالزَّيْبِيدِيُّ فِي إِتْحَافِ
السَّادَةِ ج ١ ص ٥٢ وَالصَّنْعَانِيُّ فِي تَوْضِيحِ الْأَفْكَارِ ج ٢ ص ٢٣٦ لَكِنَّهُ نَقَلَهَا:
(وَأَعْرَاضُ النَّاسِ حُفْرَةٌ...).

وَنَقَلَهَا التَّجِيبِيُّ فِي مُسْتَفَادِ الرَّحْلَةِ ص ٣٥ عَمَّا سَمِعَهُ مِنْ ابْنِ دَقِيقِ
الْعِيدِ، وَلَمْ يَغْزُهَا إِلَى الْاِقْتِرَاحِ.

النار^(١)، وقفَ على شَفِيرِها طائفتان من الناس:
المُحَدِّثُونَ والحُكَّامُ.

ونقلها السُّبُكِيُّ في طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى ج ٢ ص ١٨ عن ابن دَقِيقِ العَيْدِ وفيه: (أعراض الناس حفرة من حفر النار، وقف عليها المُحَدِّثُونَ والحُكَّامُ).

ونقلها عن الاقْتِرَاحِ الْمُتَاوِيَّ في الْيَوَاقِيتِ وَالذَّرَجِ ج ٢ ص ٣٧٥ ولم يذكر منها (من الناس).

شَفِيرُ الشَّيْءِ: حَرْفُهُ وَجَانِبُهُ. وفي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ: (حتى وقفوا على شَفِيرِ جَهَنَّمَ)، أي: جانبها وحرفها. وَجَمْعُ شَفِيرٍ: أَشْفَارُ. / نظر: الْمُعْجَمُ الْعَرَبِيُّ الْأَسَاسِي مادة (شَفَرَ).

(١) ب: حفرة من حفره وقف.

الباب التاسع

فِي ذِكْرِ طَرَفٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُؤْتَلِفَةِ وَالْمُخْتَلِفَةِ^(١)

وَهُوَ^(٢) فَنَّ وَاسِعٌ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ فِي دَفْعِ مَعَرَّةِ
التَّصْحِيفِ^(٣).

وفيه مصنَّفاتٌ كثيرة^(٤)، والذي نذكره الآن^(٥) شيءٌ
مِمَّا^(٦) قَلَّتْ فِيهِ الْمَخَالَفَةُ مِنْ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ. حَتَّى

(١) تقدم الكلام عن الْمُؤْتَلِفِ وَالْمُخْتَلِفِ وذكر شيء من مصادره في: الباب السادس.

(٢) قول ابن دَقِيقِ الْعِيدِ: (وهو فَنَّ وَاسِعٌ ... إلى قوله: مَعَرَّةُ التَّصْحِيفِ)، ضَمَّنَهُ السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ ج ٣ ص ٢١٣ فِي كَلَامِهِ وَلَمْ يَعْزُهُ.

(٣) فِي هَامِشٍ م: أَوْضَحَ الْمَصْحَحَ (التَّصْحِيفَ) بِكَلِمَةِ (الْحَنَ) وَوَضَعَ فَوْقَهَا (ن).

(٤) فِي مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ ص ٥٢٨: (وَقَدْ صُنِّفَتْ فِيهِ كُتُبٌ مَفِيدَةٌ، وَمِنْ أَكْمَلِهَا الْإِكْمَالُ لِأَبِي نَصْرِ بْنِ مَأْكُولَا، عَلَى إِعْوَازِ فِيهِ).
وَانْظُرْ أَسْمَاءَ هَذِهِ الْمَصْنُفَاتِ مِمَّا تَقْدُمُ عَلَى الْإِكْمَالِ، وَمِمَّا اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ، وَتَأَخَّرَ عَنْهُ فِي:

شرح التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ج ٣ ص ١٢٨ وَشرح نُجَّةِ الْفِكْرِ مَعَ لَفْظِ الدُّرَرِ ص ١٤٨ وَتَدْرِيبِ الرَّاوِي ج ٢ ص ٢٩٧ وَفَتْحِ الْمُغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ج ٣ ص ٢١٣ .

(٥) م: شَطَبَ الْمَصْحَحَ (الْآنَ)، وَذَكَرَ فِي الْهَامِشِ: عَلَى قِسْمَيْنِ أَحَدَهُمَا.

(٦) سَقَطَ مِنْ ب: مِمَّا.

أَنَّ بَعْضَهُ لَا يُخْتَلَفُ فِيهِ^(١) إِلَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ،
مِثْلُ:

أَجْمَدُ بْنُ عُجَيَّانَ^(٢): فَأَجْمَدُ بِالْجِمِّ فَرْدٌ. وَبَاقِي
الرُّوَاةُ: أَحْمَدُ.

أَبِي اللَّحْمِ^(٣): مَمْدُودُ الْهَمْزَةِ عَلَى صِيغَةِ الْفَاعِلِ^(٤)، مِنْ

(١) سقط من ل: فيه.

(٢) فِي تَبْصِيرِ الْمُنتَبِهِ بِتَحْرِيرِ الْمُشْتَبِهِ لِابْنِ حَجَرٍ ج ١ ص ٣: (وَبِالْجِمِّ:
أَجْمَدُ بْنُ عُجَيَّانَ، شَهِدَ فَتَحَ مِصْرَ، وَأَبُوهُ بُوَزْنُ عُثْمَانَ، وَقِيلَ: وَزَنَ
عُلَيَّانَ).

وَضَبَطَهُ ابْنُ مَأْكُولَا فِي الْإِكْمَالِ ج ١ ص ١٧ بُوَزْنُ عُلَيَّانَ.

وَتَرْجَمْتُهُ فِي: أَسَدُ الْغَابَةِ ج ١ ص ٥٢ .

فِي مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ: (أَجْمَدُ بْنُ عُجَيَّانَ الْهَمْدَانِيُّ، بِالْجِمِّ، صَحَابِيٌّ
ذَكَرَهُ ابْنُ يُونُسَ. وَعُجَيَّانُ: كُنَّا نَعْرِفُهُ بِالتَّشْدِيدِ، عَلَى وَزْنِ عُلَيَّانَ، ثُمَّ وَجَدْتُهُ
بِخَطِّ ابْنِ الْفُرَاتِ، وَهُوَ حُجَّةٌ، عُجَيَّانُ، بِالتَّخْفِيفِ، عَلَى وَزْنِ سُفْيَانَ).

(٣) الْإِكْمَالُ لِابْنِ مَأْكُولَا ج ١ ص ٣ .

وَفِي تَبْصِيرِ الْمُنتَبِهِ ج ١ ص ٥: (أَبِي: وَاضِحٌ. وَبِالْمَدِّ وَكُسْرِ الْمُوَحَّدَةِ
وَتَخْفِيفِ الْيَاءِ: أَبِي اللَّحْمِ الْغِفَارِيُّ، صَحَابِيٌّ).

وَانْظُرْ تَرْجُمَةَ أَبِي اللَّحْمِ فِي: تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ١٨٨ وَأَسَدُ الْغَابَةِ
ج ١ ص ٣٤ وَالْإِصَابَةِ ج ١ ص ١٣ وَالِاسْتِيعَابِ ج ١ ص ١١١ .

(٤) ب: اسم الفاعل.

أَبِي الشَّيْءِ يَأْبَاهُ^(١)، أَحَدُ الصَّحَابَةِ. وَبَاقِي الرُّوَاةِ: أَبِي.
 أَتَش^(٢): بِالتَّاءِ ثَالِثَ الْحُرُوفِ وَالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ،
 مُحَمَّدُ بْنُ حَسَنَ بْنِ أَتَشِ الصَّنْعَانِيِّ. وَبَاقِي الرُّوَاةِ:
 أَنَسٌ.

ثم نقول:

بَحِيرُ^(٣): بِفَتْحِ الْبَاءِ وَكَسْرِ الْحَاءِ، وَالِدُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

(١) ب: ياب.

(٢) الإِكْمَالُ ج ١ ص ١٢ .

وَفِي تَبْصِيرِ الْمُنتَبِهِ ج ١ ص ٢٧: (أَنَسٌ: ظَاهِرٌ...، وَيُمَثِّلُهَا مَفْتُوحَةٌ
 وَمُعْجَمَةٌ: مُحَمَّدُ بْنُ أَتَشِ الصَّنْعَانِيِّ، مِنْ أَقْرَانِ عَبْدِ الرَّزَاقِ).

وَتَرْجُمَةُ مُحَمَّدُ بْنُ أَتَشٍ فِي: تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ ج ٩ ص ١١٣ وَتَقْرِيبِ
 التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٥٤ وَفِيهِ: (بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالْمُثَنَّاةِ، بَعْدَهَا مُعْجَمَةٌ).

لَكِنْ ضَبَطَ فِيهَا (أَتَش) بِالْمَدِّ، وَفِي هَامِشِ تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ: (أَتَش: فِي
 الْخُلَاصَةِ بِمَدِّ الْأَلْفِ وَيُمَثِّلُهَا بَعْدَهَا مُعْجَمَةٌ).

وَفِي هَامِشِ الْإِكْمَالِ قَالَ مَصْحَحُهُ الْمُعَلِّمِيُّ: (ضَبَطَهُ فِي التَّوَضُّيْحِ بِفَتْحِ
 أَوَّلِهِ وَثَانِيهِ، ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ بَضَمَ الْهَمْزَةَ، وَثَقَّلَ بَعْضُهُمْ ثَانِيَهُ مَقْصُورًا.
 وَالْمَعْرُوفُ الْأَوَّلُ، وَأَتَشُ مَعْنَاهُ بِالْفَارْسِيَةِ النَّارُ. أَقُولُ: هِيَ بِالْفَارْسِيَةِ أَتَشُ بِالْمَدِّ).

(٣) فِي تَبْصِيرِ الْمُنتَبِهِ ج ١ ص ٦٠: (بِالْفَتْحِ وَالْإِهْمَالِ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَحِيرِ
 ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ بَحِيرِ بْنِ رَيْسَانَ الْكَلَاعِيِّ، عَنْ مَالِكٍ، وَعَنْهُ
 ابْنُهُ مُحَمَّدٌ، وَمُحَمَّدٌ مَتَّهِمٌ).

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي مِيزَانِ الْاِعْتِدَالِ ج ٣ ص ٦٢١: (مُحَمَّدُ بْنُ ◀

ابن بَحِير بن عبد الله بن مُعَاوِيَةَ بن بَحِير بن رَيْسَان،
رَوَى عنه ابنه مُحَمَّد عن (١) مَالِك، أَحَادِيثٌ مُنْكَرَةٌ.
قالوا: الحَمْلُ فيها على ابنه (٢).

تَزِيد (٣): بَفَتْح التاء ثالث الحروف وكَسْر الزاي، يأتي

➡ عبد الرَّحْمَنِ بن بَحِير بن عبد الرَّحْمَنِ (كذا، وصوابه: عبد الله) بن
مُعَاوِيَةَ بن بَحِير بن رَيْسَان، عن أبيه، عن مَالِك.
أَتَاهُم أَبُو أَحْمَد بن عَدِيٍّ، وقال ابن يُونُس: ليس بثِقَّة، وقال أبو بَكْر
الْحَطِيب: كذاب (...).

وانظرهما في الإكمال ج ١ ص ٢٠٠ والمؤتلف والمختلف ج ١ ص ١٥٦ .

(١) ب: بن. وهو تحريف.

(٢) ب: ابیه. وهو تحريف.

(٣) الإكمال لابن مأكولا ج ١ ص ٢٣١ وتبصير المنتبه ج ٤ ص ١٤٩٠
والمشتبه للذهبي ص ٦٦٨ .

وفي مُخْتَلَف القبائل ومُؤْتَلَفها لابن حَبِيب ص ٩: (في الأنصار تَزِيد بن
جُشَم بن الحَزْرَج بن حارثة، وفي قُضَاعَةَ تَزِيد بن حُلْوَان - وإليه تُنسَب
الْبُرُود التَّزِيدِيَّة من قُضَاعَةَ - بن عِمْرَان بن الحاف بن قُضَاعَةَ، بقاء من
فوق، وسائر الْعَرَب يَزِيد بقاء منقوطة من أسفل).

ونحو ما في مُخْتَلَف القبائل: في الإيناس بعلم الأنساب للوزير
المَغْرِبِي ص ٤٢ وتاج العروس مادة (زيد)، نقله الزبيدي عن كتاب
الإيناس للوزير المَغْرِبِي، وعن الرُّوض للشَّهْلِي.

وانظر الاسم في: المؤتلف والمختلف ج ١ ص ١٨٠ وسبائك الذهب في
معرفة قبائل الْعَرَب ص ٧١ وجمهرة أنساب الْعَرَب لابن خُزَم ص ٣٥٦ .

فِي نَسَبِ الْأَنْصَارِ، وَهُوَ: تَزِيدُ بْنُ جُشَمٍ^(١).

أَوْسُ بْنُ حَجَرٍ^(٢): بَفَتْحِ الْحَاءِ وَالْجِيمِ، شَاعِرٌ^(٣) جَاهِلِيٌّ، يُسْتَشْهَدُ بِشِعْرِهِ. وَأَمَّا أَوْسُ بْنُ حُجْرٍ: بَضَمِّ الْحَاءِ وَسُكُونِ الْجِيمِ: أَبُو^(٤) تَمِيمٍ الْأَسْلَمِيِّ، وَقِيلَ: هُوَ كَالْأَوَّلِ، صَحَابِيٌّ.

حَسِينٌ^(٥): بَفَتْحِ الْحَاءِ وَكَسْرِ

(١) ب: خثيم. وهو تحريف.

(٢) الإكمال ج ٢ ص ٣٨٨ و ٣٩١.

وَفِي تَبْصِيرِ الْمُتَنَبِّهِ ج ١ ص ٤١٢: (حُجْرٌ بِالضَّمِّ وَسُكُونِ الْجِيمِ كَثِيرٌ وَمِنْهُمْ وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ...، وَبِفَتْحَتَيْنِ: أَيُّوبُ بْنُ حَجَرٍ... وَأَوْسُ بْنُ حَجَرٍ التَّمِيمِيُّ، شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ. وَاخْتَلَفَ فِي أَوْسِ بْنِ حَجَرٍ الْأَسْلَمِيُّ الصَّحَابِيُّ، رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ مَالِكٌ، فَقِيلَ: هُوَ بِفَتْحَتَيْنِ، وَقِيلَ: هُوَ كَالْأَوَّلِ. قُلْتُ: صَحَّ ابْنُ مَكْوَلَا أَنَّهُ بِالضَّمِّ، وَأَنَّهُ أَوْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُجْرٍ...).

وَتَرْجَمَةُ أَوْسِ بْنِ حَجَرٍ التَّمِيمِيِّ فِي: الشَّعْرِ وَالشَّعْرَاءِ ص ١٣١ وَالْأَغَانِي ج ١١ ص ٧٠ وَطَبَقَاتُ فَحُولِ الشَّعْرَاءِ لِابْنِ سَلَامٍ ص ٩٧ وَدِيَوَانُهُ بِتَحْقِيقِ مُحَمَّدٍ يُوسُفَ نَجْمٍ، وَالْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ ج ٢ ص ٦٦١.

وَتَرْجَمَةُ أَوْسِ بْنِ حُجْرٍ الْأَسْلَمِيِّ الصَّحَابِيِّ أَبِي تَمِيمٍ فِي: الْإِصَابَةِ ج ١ ص ٨٦ وَالْإِكْمَالِ ج ٢ ص ٣٩١.

(٣) ب: شاعراً. وهو تحريف.

(٤) ب: ابن.

(٥) فِي الْإِيْنَسِ لِلْوَزِيرِ الْمَغْرِبِيِّ ص ٧٢-٧٣: (فِي طَبَيٍّ: حَسِينٌ، بَفَتْحِ ◀

السين^(١)، ابن عمرو بن العَوْث بن طَيِّئ، يأتي في الأنساب. ذكره الوَزِير المَغْرِبِي وقال: ولم أَر حَسِيناً غيره.

صالح بن سَعِيد^(٢): بَضَمَّ السين وفتح العين، شيخُ

➡ الحاء، بوزن فَعِيل، مثل غَرِيم. حَسَن وحَسِين ابن عمرو بن العَوْث بن طَيِّئ. ولم أَر حَسِيناً غيره، والباقي كله حُسَيْن).

وفي تَبْصِير المُنْتَبِه ج ١ ص ٤٤٠: (بَفَتْح ثم كسر: حَسِين بن عمرو في طي، أخو المذكور قَبْل - في ص ٤٣٩ حَسَن بَفَتْح فسكون -، وهما فردان).

وورد في تاج العروس (مادة حَسَن): (الحَسَن والحُسَيْن بطنان في طَيِّئ، نقله الجَوْهَرِي عن الكلْبِي، وهما ابنا عمرو بن العَوْث بن طَيِّئ. قلت: وضبطه غير واحد في هذا البطن الحُسَيْن كأمر).

وانظر: مُخْتَلِف القبائل ص ٤٧ والإكمال ج ٢ ص ٤٦٧ و ٤٦٥ والمُسْتَبِهِ ص ٢٣٥ والمُؤْتَلَف والمُخْتَلِف ج ٢ ص ٦٨٢ وجمهرة أنساب العرب لابن حَزْم ص ٤٠١، لَكِن لم يُقَيَّد اسمهما في الجمهرة.

الوَزِير المَغْرِبِي: أَبُو القَاسِم الحُسَيْن بن عَلِيٍّ، له مُخْتَصَر إصْلَاح المنطق، وكتاب الإيناس، وهو مع صَغَر حجمه كثير الفائدة، وَيَدُلُّ على كثرة اطلاعه، وكتاب أَدَب الخَوَاصِّ، وغيرها. ولد سنة ٣٧٠هـ، له أخبار مع صاحبِي مِصْر ومَكَّة، والإمام القادر بالله. مات بمِيقَاتِ رَقِيقين سنة ٤١٨هـ.

وَفَيَات الأَغْنِيَان ج ٢ ص ١٧٢ وَشَذَرَات الذَّهَب ج ٣ ص ٢١٠ .

(١) سقط من ب: بَفَتْح الحاء وَكَسَّر السين.

(٢) في الإكمال للأمير ابن مَأْكُولَا ج ٤ ص ٣٠٤: (صالح بن سَعِيد، يروي

عن عَمَر بن عبد العَزِيز، رَوَى عنه سَعِيد بن السائب. وقيل: صالح بن سَعِيد بالْفَتْح، والصواب: بالضم).



يُروى عن عُمَرَ بن عبد العَزِيز. وأَمَّا صالح بن سَعِيد: فغير واحد.

رُبَيْعَة^(١): بَضَمُّ الرَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحُ ثَانِي الْحُرُوفِ وَتَشْدِيدُ آخِرِ الْحُرُوفِ مَكْسُوراً، والدُّ عبد الله بن رُبَيْعَة من الصَّحَابَةِ^(٢). ورُبَيْعَة: كثيرٌ.

إِبْرَاهِيمُ بن زِيَاد^(٣): بَفَتْحِ الزَّايِ وَتَشْدِيدِ آخِرِ

➡ وانظر: تَبْصِيرُ الْمُنتَبِه ج ٢ ص ٦٨٢ نقلاً عن الإكمال.

وترجمة صالح بن سَعِيد في: تهذيب التهذيب ج ٤ ص ٣٩٢ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣٦٠ .

(١) الإكمال ج ٤ ص ٢٢-٢٣ .

وفي تَبْصِيرِ الْمُنتَبِه ج ٢ ص ٥٩٢: (رُبَيْعَة: الجَادَّةُ، وبالتصغير مثقلاً: عبد الله بن رُبَيْعَة السُّلَمِيّ، صَحَابِيٌّ. قلتُ: اختلف في صحبته، وحديثه في السُّنَنِ، واسم جده فَرَقْدَ).

وانظر ترجمة عبد الله في: تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٢٠٨ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٤١٤ وأسد الغابة ج ٣ ص ١٥٥ والمُؤْتَلَف والمُخْتَلَف ج ٢ ص ١٠٢٦ .

(٢) ب: حروف مكسوراً ولد عبد الله بن ربيعة من صحابة.

(٣) في تَبْصِيرِ الْمُنتَبِه ج ٢ ص ٦٤٦: (زِيَاد: كثيرٌ. وبالتثقيـل مع فتح أوله: زِيَاد بن أَبِي هِنْد الدَّارِيّ، عن أبيه، وعنه حفيده زِيَاد بن فايد بن زِيَاد... قلت: ... وقد حَدَّثَ من آل أَبِي هِنْد الدَّارِيّ: فايد بن زِيَاد بن أَبِي هِنْد، وسعيد بن زِيَاد بن فايد، وأخوه إِبْرَاهِيم، وسلامة بن سعيد المذكور. ذكرهم الأمير).

وانظر: الإكمال للأمير ابن مَأْكُولَا ج ٤ ص ١٩٩ .

الحروف، ابن فايد^(١) بن زيّاد - كالأول - ابن أبي هند الدّاريّ، حَدَّثَ عن أبي زيّاد. وأما إبراهيم بن زيّاد: فجماعة.

مُسْلِم بن صُبَيْح^(٢): بضمّ الصاد وفتح الباء، أبو الضُّحَى^(٣)، تَابِعِيّ كُوفِيّ مشهور^(٤). وشاركه في هذه النسبة غيره. وأما مُسْلِم بن صَبِيح: بفتح الصاد وكسر

(١) ب: وافد.

(٢) مُسْلِم بن صُبَيْح (بالتصغير)، أبو الضُّحَى الكُوفِيّ العَطَّار، تَابِعِيّ، وثقه ابن مَعِين وأبو زُرْعَة وابن حَبَّان والعِجْلِيّ والنَّسَائِيّ. مات سنة ١١٠هـ.

تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ١٣٢ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٤٥ والإكمال ج ٥ ص ١٦٩ .
واسمه فقط في تَبْصِيرِ الْمُتَنَبِّهِ ج ٣ ص ٨٣٢ وفي الْمُتَنَبِّهِ ص ٤٠٩ .

ومن شاركه في هذه النسبة:

اثنان كلاهما مُسْلِم بن صُبَيْح، ذكرهما الأمير في الإكمال ج ٥ ص ١٧٠ .
وفي هامش الإكمال ج ٥ ص ١٦٩: (وفي التَّوْضِيح: أما مُسْلِم بن صَبِيح الكُوفِيّ، عن أبيه، وعنه مُحَمَّد بن الْمُنتَشِر الطَّائِيّ، فاسم أبيه صَبِيح، بفتح أوله وكسر الموحدة).

مُحَمَّد بن الْمُنتَشِر بن الأجدع الهمدانيّ الكُوفِيّ، رَوَى عن أبيه وعن ابن عُمر وعائشة وغيرهم، ثقة.

تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٤٧١ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٢١٠ .

(٣) ب: أبو الصبحي.

(٤) ب: مشهوراً. وهو تحريف.

الباء، فَكُوفِيٍّ أَيضاً، حَدَّثَ عَنْ أَبِيهِ، رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْتَشِرِ (١).

أَجْرَمَ (٢): بِالْجِيمِ وَالرَّاءِ، ابْنُ نَاهِسِ بْنِ عِفْرِسٍ، فِي

(١) ب: المفسر. وهو تحريف.

(٢) فِي مُخْتَلَفِ الْقَبَائِلِ لابْنِ حَبِيبٍ ص ٢٧: (فِي خَثْعَمِ أَجْرَمَ، وَهُوَ مَعُويَّةُ بْنُ نَاهِسِ بْنِ عِفْرِسٍ). وَمِثْلُهُ فِي الْإِنْسَانِ ص ٣١ وَقِيْدُهُ بِقَوْلِهِ: أَجْرَمَ بِالْجِيمِ وَالرَّاءِ.

وَفِي مُخْتَلَفِ الْقَبَائِلِ لابْنِ حَبِيبٍ أَيضاً ص ٣٧: (وَفِي خَثْعَمِ مَعُويَّةَ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَسَكُونِ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَهُوَ أَجْرَمُ بْنُ نَاهِسِ بْنِ عِفْرِسٍ بْنِ حَلْفِ بْنِ أَفْتَلِ بْنِ أَنْهَارٍ). وَانْظُرْ: الْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ ج ٤ ص ٢٠٠٦ .

وَفِي الْإِكْمَالِ ج ١ ص ٣٩: (أَجْرَمُ بِالْجِيمِ وَالرَّاءِ وَهُوَ مَعُويَّةُ بْنُ نَاهِسِ بْنِ عِفْرِسٍ بْنِ حَلْفِ بْنِ أَفْتَلٍ، وَهُوَ خَثْعَمُ، عَلَى مَا ذَكَرَهُ حَبِيبٌ). وَهَذَا النِّسْبُ فِي جَمَهْرَةِ أَنْسَابِ الْعَرَبِ لابْنِ حَزْمٍ ص ٣٩٠ .

وَفِي الْمُشْتَبِهِ ص ١٥ وَتَبْصِيرِ الْمُنتَبِهِ ج ١ ص ٩: (أَجْرَمُ: بَطْنٌ مِنْ خَثْعَمٍ). وَكَذَا فِي تَاجِ الْعُرُوسِ مَادَّةُ (جَرَمَ)، وَقِيْدُهُ بِالْقَامُوسِ الْمَحِيطِ (كَأَحْمَدٍ) قَالَ الزَّيْدِيُّ: وَهَكَذَا نَقَلَهُ الْحَافِظُ أَيضاً. اهـ. وَيُرِيدُ بِالْحَافِظِ: ابْنَ حَجَرَ.

وَخَثْعَمُ (كَجَعْفَرٍ) بْنُ أَنْهَارٍ بْنُ أَرَّاشَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَوْتِ مِنَ الْيَمَنِ وَاسْمُهُ أَفْتَلٌ، وَهُوَ أَبُو قَبِيلَةٍ، وَخَثْعَمُ لِقَبِهِ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَيُقَالُ لَهُمْ مِنْ مَعَدَّ بْنِ عَدْنَانَ، وَصَارُوا مِنَ الْيَمَنِ. / تَاجُ الْعُرُوسِ مَادَّةُ (خَثْعَمُ).

وَفِي نِهَايَةِ الْأَرْبِ فِي مَعْرِفَةِ أَنْسَابِ الْعَرَبِ لِلْقَلَقَشْنَدِيِّ ص ٨٣ و ٢٢٩: (حَيٍّ مِنْ كَهْلَانَ مِنَ الْقَحْطَانِيَةِ...).

وَفِي تَبْصِيرِ الْمُنتَبِهِ ج ٤ ص ١٣٠٧: (مَعُويَّةُ: فِي خَثْعَمٍ، وَهُوَ أَجْرَمُ بْنُ نَاهِسٍ).

خَشَعَم.

صَبَاح^(١) بن عَتِيكَ بن أَسْلَم بن يَذْكُر بن عَنَزَة:
يأتي في النَّسَب^(٢)، بَضَمَّ الصَّاد الْمُهِمَلَة وَفَتَح ثاني
الحروف.

ضَجْر^(٣): بالضاد الْمُعْجَمَة ثم بالجيم، ابن الخَزْرَج،
في الْأَنْصَار. والباقي: صَخْر.

عَيْث^(٤) بن عَمْرُو بن الْعَوْث. في النَّسَب، بِالْعَيْن

(١) مُخْتَلَف القبائل ص ٣٨ والإكمال ج ٥ ص ١٦١ والمؤتلف والمختلف ج ٣ ص ١٤٤٦. وانظر: تَبْصِير الْمُتَنَبِّه ج ٣ ص ٨٢٨.

(٢) ب: النسبة.

(٣) في مُخْتَلَف القبائل ص ٤٩: (في الْأَنْصَار ضَجْر بن الخَزْرَج، وسائر
العَرَب صَخْر). ومثله في الإيناس ص ١٤٠ وقيدَه بقوله: ضَجْر بالجيم.

وفي تَبْصِير الْمُتَنَبِّه ج ٣ ص ٨٣٤: (في الإيناس للوزير ابن المَغْرَبِي:
جميع ما في العَرَب صَخْر - بالخاء الْمُعْجَمَة - إِلَّا في ضَجْر بن الخَزْرَج،
فهو بالضاد الْمُعْجَمَة والجيم).

وانظر أيضاً هامش ص ١٧٥ من ج ٥ من الإكمال، عن كتاب ابن حَبِيب،
والإيناس، والتَّوَضُّيْح.

(٤) في الإيناس ص ١٤١: (في طي: عَيْث بن عَمْرُو بن الْعَوْث. - وَعَلَّق
مَحَقَّق الكتاب بقوله: عَيْث كذا في أصلي المخطوط. وفي الْمُخْتَلَف والجَمْهَرَة
غيث بالغين، وفي القاموس عَيْث كَكَيْس -.

وفي تَمِيم عَيْث، ساكن، وهو حَبِيب بن عَامِر بن الهَجِيم - وَعَلَّق ◀

الْمُهْمَلَة. وَأَمَّا

➔ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ بِقَوْلِهِ: عَيْثُ كَذَا فِي الْمُخْتَلَفِ، وَفِي الْقَامُوسِ غَيْثُ بِالْغَيْنِ -.

وَفِي عَبَسَ: عَيْثُ، سَاكِنٌ، ابْنُ مُرَيْطَةَ بْنِ مَحْزُومٍ بْنِ مَالِكِ بْنِ غَالِبِ بْنِ قُطَيْعَةَ - وَعَلَّقَ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ بِقَوْلِهِ: عَيْثُ كَذَا فِي الْمُخْتَلَفِ. وَالَّذِي فِي الْقَامُوسِ غَيْثُ بِالْغَيْنِ (-).

وَفِي الْإِيْنَاسِ ص ١٦٤: (فِي طَبِئَ: غَيْثُ، مُشَدَّدُ الْيَاءِ آخِرُ الْحُرُوفِ، ابْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَوْثِ بْنِ طَبِئَ).

وَفِي الْإِعْلَامِ لِابْنِ نَاصِرِ الدِّينِ الدَّمَشَقِيِّ ص ٣٨٤-٣٨٥: قَالَ - أَي: الدَّهَبِيِّ فِي الْمُشْتَبِه - (وَفِي طَبِئَ: غَيْثُ بْنُ عَمْرٍو).

قُلْتُ - أَيِ ابْنِ نَاصِرِ الدِّينِ - كَذَا وَجَدْتُهُ بِحَطِّ الْمَصْنُفِ بِفَتْحِ أَوَّلِهِ مُعْجَماً وَسَكُونِ ثَانِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ بِتَشْدِيدِ ثَانِيهِ مَكْسُوراً، وَقَيَّدهُ ابْنُ حَبِيبٍ بِالْمُهْمَلَةِ وَالتَّشْدِيدِ فَقَالَ: «فِي طَبِئَ غَيْثُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَوْثِ بْنِ طَبِئَ»، كَذَا ذَكَرَهُ فِي بَابِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ مِنْ تَبْوِيبِ الْقَاضِي أَبِي الْوَلِيدِ الْكِنَانِيِّ وَإِصْلَاحِهِ، وَحَكَاهُ عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ الدَّارَقُطْنِيِّ، وَتَبِعَهُ ابْنُ مَكْوَلًا بِالتَّشْدِيدِ أَيْضاً لَكِنْ بِإِعْجَامِ أَوَّلِهِ فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: «ذَكَرَ ابْنُ حَبِيبٍ فِي طَبِئَ غَيْثُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَوْثِ بْنِ طَبِئَ» اهـ.

قَالَ - أَي: الدَّهَبِيِّ فِي الْمُشْتَبِه - (وَبِمُهْمَلَةٍ: عَيْثُ بَطْنٍ مِنْ تَمِيمٍ، وَعَيْثَةُ عَدَّةٌ قَرَى، وَبَنُونَ: عَنَثٌ فِي كِنَانَةٍ).

قُلْتُ: كَذَا وَجَدْتُهُ بِحَطِّ الْمَصْنُفِ، وَفِي الْآخِرِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ عَطَفَهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَهُوَ بِالْمُهْمَلَةِ، فَالْآخِرُ عِنْدَهُ كَذَلِكَ وَيَحْقِّقُهُ أَنَّ الْمَصْنُفَ أَطْلَقَ أَوَّلَهُ مُهْمَلاً وَهُوَ تَصْحِيفٌ، إِنَّمَا هُوَ بِالْمُعْجَمَةِ، كَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ مَكْوَلًا، وَقَبْلَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَقَبْلَهُمَا ابْنُ حَبِيبٍ، وَغَيْرُهُمْ.

وَالثَّانِي: قَوْلُهُ: (فِي كِنَانَةٍ) فِيهِ إِهْمَامٌ، لِأَنَّ بَنِي كِنَانَةٍ بَنُ خُزَيْمَةٍ كَثِيرُونَ مِنْهُمْ: عَبْدُ مَنَاةَ، وَعَامِرٌ، وَالْحَارِثُ، وَعَمْرٍو، وَسَعْدٌ، وَعَوْفٌ، وَغَنَمٌ، ➔

غَنْث^(١): بالغين الْمُعْجَمَة وبعدها نون، فابن

➡ ومخرمة، وجرول، وملكان، ومالك، وغنث المذكور نسب إلى مالك هذا، ولم يكن من أنفسها فقال ابن حبيب: «في بني مالك بن كنانة غنث، وهو ابن أفيان بن القحم - بالقاف - بن معد بن عدنان». يعني بقوله: «في بني مالك» أنهم دخلوا فيهم وصاروا معهم، قاله أبو الوليد الكناني. ووثق المحقق معلوماته من عدة مصادر.

وفي تبصير المنتبه ج ٣ ص ٩٢٨: (وفي طي: غيث بن عمرو - وهو بتثقيب الياء).

وفي هامشه قال السيد محقق الكتاب: (في المُشْتَبِه: غيث، وفي هوامش ابن ناصر الدين عليه: هذا وجدته بخط المصنف: غيث بن عمرو، مُقَيِّداً بفتح أوله وسكون ثانيه، وإنما هو بالتشديد، قيده ابن حبيب بالمهملة والتشديد فقال في طي: غيث بن عمرو بن الغوث، هكذا ذكره في باب العين المهملة من تبويب القاضي أبي الوليد هشام بن أحمد، وحكاها الدارقطني. وتبعه ابن مأكولا بالغين الْمُعْجَمَة عن ابن حبيب، فقال: غيث بن عمرو. والذي في مُخْتَلَف القبائل لابن حبيب ص ٣٨ في طي: غيث مشدد الياء آخر الحروف. وكذلك هو بالغين الْمُعْجَمَة في جُمُهرَة أنساب العرب ص ٤٠١). وانظر: الإكمال ج ٧ ص ٤١.

أقول: جاء في تاج العروس مادة (غيث): (وغيث ككيس، ابن عمرو بن العوث بن طي، بطن).

وقيده في المُشْتَبِه ص ٤٤٣ (غيث)، وعلّق عليها المحقق بما تقدم.

(١) في الإكمال ج ٧ ص ٤١: (وأما غنث بنون ساكنة، فقال ابن حبيب: في مالك بن كنانة: غنث بن أفيان بن القحم بن معد بن عدنان). وكذا في تاج العروس مادة (غنث) عن ابن حبيب. والذي في مُخْتَلَف القبائل لابن حبيب ص ٣٨: (... ابن أفسان...).

وفي الإيناس ص ١٦٤: (في بني مالك بن كنانة: غنث بالغين، وهو ➡

رَبَاح^(١) بن قَصِير اللَّخْمِيّ، مِصْرِيٌّ، بَضَمَ الْعَيْنَ وَفَتَحَ
الْلامَ، ثِقَّةٌ^(٢). ويقال: إِنَّ^(٣) ابْنَهُ مُوسَى كَانَ يُحَرِّجُ عَلَى
مَنْ يُصَغِّرُ عَلِيًّا.

عَبَادَةُ^(٤): بَفَتْحَ الْعَيْنَ وَتَخْفِيفَ الْبَاءِ، وَالِدُ مُحَمَّدَ بْنَ

➡ وأورد من اسمه عَلِيٌّ فِي قِبَائِلٍ أُخْرَى.

وانظر: الْإِكْمَالُ لابن مَأكُولَا ج ٦ ص ٢٥٠ وفيه: (كان اسمه عَلِيًّا فَصَغَّرَ،
وكان يُحَرِّجُ عَلَى مَنْ سَمَاهُ بِالتَّصْغِيرِ... رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ مُوسَى... وكان يكره
تصغير اسم أبيه أيضاً).

وفي تهذيب الكمال ج ٥ ص ٢٤٧ رقم ٤٦٥٦: أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يُحَرِّجُ عَلَى مَنْ
سَمَاهُ بِالتَّصْغِيرِ مِنْ رِوَايَةِ الدَّارِقُطْنِيِّ، وَقُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ
سَعْدٍ، وَسَلَمَةَ بْنِ شَيْبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِي.

وفي الهامش قال محقق الكتاب د. بشار عَوَّاد معروف: (فِي تَقْيِيدِ الْمَهْمَلِ:
إِنَّهُ مِنْ قَوْلِ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ).

وانظر: تَبْصِيرُ الْمُنتَبِه ج ٣ ص ٩٦٧ وَالْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ ج ٣ ص ١٥٦٠ .

ترجمة عَلِيٍّ بْنِ رَبَاحٍ فِي: تَهْذِيبِ الْكَمَالِ السَّابِقِ، وَتَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ ج ٧ ص ٣١٨
وَتَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٣٦ . وَهُوَ تَابِعِيٌّ ثِقَّةٌ. مَاتَ سَنَةَ بَضْعَ عَشْرَةَ وَمِئَةً.

(١) ب: رباح بن قصر.

(٢) سقط من ب: وفتح اللام ثقة.

(٣) سقط من ب: إن.

(٤) الْإِكْمَالُ ج ٦ ص ٢٧ .

وانظر: تَبْصِيرُ الْمُنتَبِه ج ٣ ص ٨٩٥ وَالْمُشْتَبِه ص ٤٣٠ وَالْمُؤْتَلِفُ

وَالْمُخْتَلِفُ ج ٣ ص ١٥١٥ .



عَبَادَةُ الْوَاسِطِيِّ وَهُوَ مُحَمَّدٌ (١) بن عَبَادَةَ بن الْبَحْثَرِيِّ،
أَبُو جَعْفَرِ الْعِجْلِيِّ، رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ. وَقِيلَ أَيْضًا:
مُحَمَّدُ بن عَبَادَةَ بن زِيَادِ الْأَسَدِيِّ، سَمِعَ أَبَاهُ وَنَصَرَ بن
مُزَاحِمٍ.

عُتِّقَ يُق (٢) ب —————

➔ تَرْجَمَةُ مُحَمَّدُ بن عَبَادَةَ بن الْبَحْثَرِيِّ الْوَاسِطِيِّ فِي: تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ ج ٩
ص ٢٤٦ وَتَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٧٤ وَتَهْذِيبِ الْكَمَالِ ج ٦ ص ٣٦٣ رَقْم
٥٩١٦. وَهُوَ صَدُوقٌ فَاضِلٌ ثِقَّةٌ، رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ
وغيرهم.

تَرْجَمَةُ عَبَادَةَ (وَيُسَمَّى عِبَاد) بن زِيَادِ بن مُوسَى الْأَسَدِيِّ فِي: تَهْذِيبِ
التَّهْذِيبِ ج ٥ ص ٩٤ وَتَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٩٢، وَفِيهِمَا: عِبَادُ، وَقِيلَ:
عَبَادَةَ، وَهُوَ صَدُوقٌ.

نَصَرَ بن مُزَاحِمِ الْكُوفِيِّ، قَالَ أَبُو حَيْثَمَةَ: كَانَ كَذَابًا، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ:
وَاهِي الْحَدِيثِ مَتْرُوكٌ، وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: ضَعِيفٌ. لَهُ كُتُبٌ مِنْهَا وَقْعَةٌ صِفِّيْنِ.
مَاتَ سَنَةَ ٢١٢ هـ.

مِيزَنَ لَا عِتْدَالَ ج ٤ ص ٢٥٣ وَلِسَانَ الْمِيزَانِ ج ٦ ص ١٥٧ وَلِأَعْلَامِ ج ٨ ص ٢٨.

(١) سَقَطَ مِنْ ب: مُحَمَّدٌ.

(٢) الْإِكْمَالُ ج ٦ ص ١١٢ وَفِيهِ: (عُتِّقَ بن مُحَمَّدُ بن سَعِيدٍ، أَبُو بَكْرٍ
الْحَرَشِيُّ، نَيْسَابُورِيٌّ، حَدَّثَ عَنْ عَوْنِ بن عُمَارَةَ وَأَبِي حُدَيْفَةَ إِسْحَاقَ بن
بِشْرِ وَعَمِيْسَى بن مُوسَى غُنْجَارَ وَابْنِ عُيَيْنَةَ وَمَرْوَانَ بن مُعَاوِيَةَ وَعَبْدَ الْعَزِيزِ
الدَّرَاوَرْدِيَّ وَأَبِي مُعَاوِيَةَ. حَدَّثَ عَنْهُ إِسْحَاقُ بن هَمْدَانَ الْبَلْخِيُّ... وَابْنُ
خُزَيْمَةَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ. تَوَفَّى فِي شَعْبَانَ سَنَةِ ٢٥٥ هـ. نَقَلْتُ ذَلِكَ مِنْ تَارِيخِ
نَيْسَابُورِ).



مُحَمَّد، أَبُو^(١) بَكْر النَّيْسَابُورِيّ عَنْ عَوْنِ بْنِ عُمَارَةَ
وَالدَّرَاوَزْدِيّ وَإِسْحَاقَ بْنِ بِشْرٍ.

وفي كتاب الوزير: كُلُّ شَيْءٍ مِنْ قِبَائِلِ الْعَرَبِ فَهُوَ:
غَنَمٌ، بِالْغَيْنِ وَالنُّونِ، إِلَّا عَثَمُ بْنُ الرَّبْعَةِ بْنِ رَشْدَانَ بْنِ

➡ وانظر: تَبْصِيرُ الْمُتَنَبِّهِ ج ٣ ص ٩٣١ والمُشْتَبِه ص ٤٤٥ .
(١) ل: أَبِي.

ب: محمد بن أبي بكر.

عَوْنُ بْنُ عُمَارَةَ الْعَبْدِيُّ الْقَيْسِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ،
ضَعِيفٌ. مات سنة ٢١٢هـ.

تهذيب الكمال ج ٥ ص ٥١٣ رقم ٥١٤٣ وتهذيب لتهذيب ج ٨ ص ١٧٣ وتقريب التهذيب ج ٢
ص ٩٠ وميزان الاعتدال ج ٣ ص ٣٠٦ .

الدَّرَاوَزْدِيُّ: عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَدِينِيُّ، مَوْلَى جُهَيْنَةَ،
رَوَى عَنْهُ سُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ وَهُمَا أَكْبَرُ مِنْهُ، وَابْنُ إِسْحَاقَ وَهُوَ مِنْ شَيْوَخِهِ،
وَالشَّافِعِيُّ وَابْنُ مَهْدِيٍّ، صَدُوقٌ ثِقَّةٌ، إِذَا حَدَّثَ مِنْ كُتُبٍ غَيْرِهِ أَخْطَأَ. مات
سنة ١٨٧هـ.

تهذيب التهذيب ج ٦ ص ٣٥٣ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٥١٢ واللُّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ١
ص ٤٩٦ .

إِسْحَاقُ بْنُ بِشْرٍ: أَبُو حُذَيْفَةَ الْبُخَارِيُّ، صَاحِبُ كِتَابِ الْمَبْتَدَأِ، تَرْكُوهُ،
وَكُذِّبَ عَلَيْهِ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ. وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: لَا يَحِلُّ حَدِيثُهُ إِلَّا عَلَى جِهَةِ
التَّعَجُّبِ، وَقَالَ الدَّرَقُطَنِيُّ: كَذَابٌ مَتْرُوكٌ... مات بِبُخَارَى سنة ٢٠٦هـ،
أَرْخَاهُ عُنجَارٌ.

ميزان الاعتدال ج ١ ص ١٨٤ .

قَيْسُ بْنُ جُهَيْنَةَ، فَإِنَّهُ بِالْعَيْنِ وَالْثَاءِ^(١).

(١) الإِيْتِاسُ لِلْوَزِيرِ الْمَغْرِبِيِّ ص ١٦٣ وفيه: (كل شيء... إلّا غنم بن الرّبعة... فإنه بالعَيْنِ والْثَاءِ).

لَكِنْ فِي الْإِكْمَالِ ج ٧ ص ٣٤: (عَنَّم بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةُ وَالنُّون... وَأَمَّا عَنَّمُ بَعَيْنٍ مَهْمَلَةٌ وَثَاءٌ مُعْجَمَةٌ بَثَلَاثَ فَهُوَ عَنَّمُ بْنُ الرَّبْعَةِ بْنُ رَشْدَانَ...)

وَفِي مُخْتَلَفِ الْقِبَائِلِ ص ٤٢: (كل شيء في قبائل الْعَرَبِ فَهُوَ عَنَّمُ بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَالنُّون، إلّا عَنَّمُ بْنُ الرَّبْعَةِ بِإِسْكَانِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ ابْنِ رَشْدَانَ بْنِ قَيْسِ بْنِ جُهَيْنَةَ فَإِنَّهُ بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالْثَاءِ الْمَثْلَثَةِ).

وَفِي الْاِسْتِيعَابِ ج ٣ ص ١٨٢: (عَنَّمُ بْنُ الرَّبْعَةِ الْجُهَيْنِيُّ، وَقَدْ عَلِيَ النَّبِيُّ ﷺ وَكَانَ اسْمُهُ عَبْدَ الْعُزَّى، فَغَيَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ). وَنَقْلَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْإِصَابَةِ ج ٣ ص ١٦٢ وَقَالَ: (كَذَا أَوْرَدَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، فَوَهَّمَهُمَا فَاحْشَاءُ، نَبَتْهُ عَلَيْهِ الرِّشَاطِيُّ فِي الْأَنْسَابِ، فَقَالَ: صَحَّفَ اسْمَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ غَنَمٌ بَغَيْنٌ مُعْجَمَةٌ وَنُونٌ، وَالَّذِي غَيَّرَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَحْفَادِهِ... وَأَشَارَ إِلَى ابْنِ الْكَلْبِيِّ فِي أَنْسَابِ قُضَاعَةَ... وَقَدْ تَمَّ هَذَا الْوَهْمُ عَلَى ابْنِ الْأَثِيرِ، وَمَنْ تَبِعَهُ كَالذَّهَبِيِّ وَزَادَ عَلَى مَنْ تَقَدَّمَ وَهْمًا آخَرَ، فَإِنَّهُ سَمَاهُ عَثْمَةً، وَغَايَرَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَنَّمُ الْجُهَيْنِيِّ، الَّذِي اخْتَلَفَ فِي الْحَرْفِ الَّذِي بَعْدَ الْعَيْنِ فِي اسْمِهِ هَلْ هُوَ مَثْلَثٌ أَوْ نُونٌ).

وَكَانَ ابْنُ الْأَثِيرِ قَدْ قَالَ فِي أَسَدِ الْغَابَةِ ج ٣ ص ٣٧٠: (عَنَّمُ بْنُ الرَّبْعَةِ الْجُهَيْنِيُّ، وَقَدْ عَلِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ اسْمُهُ عَبْدَ الْعُزَّى، فَغَيَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. أَخْرَجَهُ أَبُو عُمَرَ مُحْتَضَرًا).

وَذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْقَامُوسِ وَالتَّاجِ مَادَّةَ (عَنَّمُ)، وَصَوَّبَ الرَّيْزِيُّ أَنَّهُ جَاهِلِي قَدِيمٌ. وَانْظُرْ: الْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ ج ٤ ص ١٧٩٨ .

ل: (عَنَّمُ بِالْغَيْنِ).

م: (عَنَّمُ بِالْعَيْنِ)، وَالْاِضْطِرَابُ فِي م وَاضِحٌ.

ب: إلّا غَنَمُ بْنُ الرَّبْعَةِ... فَإِنَّهُ بِالْغَيْنِ وَالْثَاءِ.

وَأَثَبْنَا مَا وَرَدَ فِي الْمَصَادِرِ الْآتِفَةِ الذِّكْرُ.

مُوسَى بن قُرَيْر^(١): بَضَمَ القاف وفتح الراء المُهملة
وآخره راء. عن عيسى^(٢) بن عبد الله الهاشمي. قال
الخطيب: في حديثه نكرة.

مَعْوِيَة^(٣): مثل مَفْعَلَة، ابنُ امرئ القيس بن

(١) في الإكمال ج ٧ ص ١٠٨: (مُوسَى بن قُرَيْر شيخ كالمجهول، حدث عن
عيسى بن عبد الله الهاشمي، روى عنه مُحَمَّد بن عبد الله الدغشي، وفي
حديث مُحَمَّد هذا نكرة).

وفي المُستَبه ص ٥٢٥ وتَبْصِير المُنتَبه ج ٣ ص ١١٢٩: (قُرَيْر: قبيلة منها
شيخ لا يُعرف، حدث عن عيسى بن عبد الله الهاشمي).

وورد في المُغْنِي في الضعفاء للذهبي ج ٢ ص ٥٩٨ رقم ٥٦٧٩ وفي ميزان
الاعتدال للذهبي ج ٣ ص ٦٠٤: (مُحَمَّد بن عبد الله الدغشي، عن
مُوسَى بن قُرَيْر، قال الخطيب: في حديثه نكرة).

(٢) ب: روى عن عيسى.

(٣) النص من: (مَعْوِيَة مثل مَفْعَلَة... إلى قوله: إِلَّا مَعْوِيَة لهذا). في الإيناس
للوزير المغربي ص ١٧٥.

وفي مُخْتَلَف القبائل ص ٣٧: (كل شيء في العرب مَعْوِيَة، إِلَّا مَعْوِيَة
بَفَتْح الميم وسكون العين غير مُعْجَمَة، ابن امرئ القيس بن ثعلبة بن
مالك بن كنانة بن القين بن جسر في قُضَاعَة). وانظر: المُؤْتَلَف
والمُخْتَلَف ج ٤ ص ٢٠٠٥ نقلاً عن ابن حبيب.

وانظر الإكمال ج ٧ ص ٢٦٥ وقَيِّده بَفَتْح الميم وسكون العين المُهملة
وكَسْر الواو، وأشار إلى ابن حبيب.

وفي تَبْصِير المُنتَبه ج ٤ ص ١٣٠٨: (بَفَتْح الميم وبالعين المهملة).

وفي تاج العروس مادة (عوى): (ومَعْوِيَة - بالفَتْح وسكون العين ◀

ثُعْلَبَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ كِنَانَةَ بْنِ الْقَيْنِ^(١) بْنِ جَسْرِ بْنِ قُضَاعَةَ.

فِي كِتَابِ الْوَزِيرِ: كُلُّ^(٢) شَيْءٍ فِي الْعَرَبِ مُعَاوِيَةٌ^(٣) إِلَّا مَعْوِيَةٌ^(٤) هَذَا.

الْمِجْرَ^(٥): بَكْسَر

➡ وكسر الواو - ابن امرئ القيس بن ثعلبة بن مالك بن كنانة بن القين بن جسر، أبو بطن في قضاة، وكل ما في العرب معاوية بضم الميم وعين مفتوحة إلا هذا).

ل: مُعْوِيَةٌ مثل مُفْعِلَةٍ (بضم الميم في الكلمتين). وهو تحريف، صوّبناه مما تقدّم.

ب: مثل مفصل. وهو تحريف.

(١) ب: الفتن. وهو تحريف.

(٢) ب: وكل. وسقط: إِلَّا مَعْوِيَةٌ هَذَا.

(٣) ل: رسمت: (معوية).

وقيدّها في مُخْتَلِفِ الْقَبَائِلِ ص ٣٧ ورسمها (مُعْوِيَةٌ).

ومن المعلوم أن ألف مُعَاوِيَةَ تسقط في الرسم كثيراً، كما ورد في تاج العروس مادة (عوى)، ولذلك رسمناها بما هو مألوف الآن.

(٤) ل: (مُعْوِيَةٌ)، بضم الميم أيضاً، وقد صوّبناه آناً بفتح الميم.

(٥) ب: المجد. وهو تحريف.

فِي الْإِنْسَانِ لِلْوَزِيرِ الْمَغْرِبِيِّ ص ١٧٦-١٧٧: (فِي أَسَدِ الْمَجَرِّ - مُشَدِّدًا -
ابن نُكْرَةَ بْنِ الصَّيْدَاءِ



الم

➔ وفي كِنْدَةَ: بنو المَجْر - خفيف - وهو سَلَمَة بن عَمْرُو بن أَبِي كَرِب بن رَبِيعَة بن مُعَاوِيَة. وقال غير ابن حَبِيب: الذي في كِنْدَةَ: المَجْر - ثَقِيل -، لأنه من أَجَر الرُّمَح في نَحْرِهِ. والأسَدِي: مَجْر - خفيف - لأنه من غير هذا المعنى.

وفي تَمِيم: المَجْر - بالكسر - ابن رَبِيعَة بن مَالِك بن زَيْد مَنَاء. وفي الإعلام لابن نَاصِر الدِّين الدَّمَشَقِي ص ٤٦٣: قال - أي: الذَّهَبِي في المُشْتَبِه -: «المَجْرُ بن سَلَمَة: بطن من كِنْدَةَ».

قلت - أي: ابن نَاصِر الدِّين -: كذا فتح المصنف الميم وسكن الجيم فيما وجدته بخطه، وهو خطأ إنما هو بضم الميم، ولم أَر أحدًا فتحها، وأما الجيم فهي ساكنة والراء بعدها مكسورة عند ابن حَبِيب فقال: «وفي كِنْدَةَ بنو المَجْر خفيف». وحكى أبو الوليد الكِنَانِي في «تهذيب كتاب ابن حَبِيب» قولين آخرين أحدهما: رفع الراء مع سكون الجيم، والثاني: تشديد الراء مع فتح الجيم، ولم يعرِّج على ما ذكره ابن الكَلْبِي في «الجمهرة» وهو الأشبه بالصواب، فقال: «المَجْر - خفيف الراء - بطن لأنه طعن فَأَجَر الرُّمَح، هم مسجد بالكُوفَة» اهـ.

وفيه وَهم آخر وهو قوله: «ابن سَلَمَة» إنما هو سَلَمَة نفسه كذا سماه ابن الكَلْبِي والنسابة، والمَجْرُ لقبه، فهو سَلَمَة بن عَمْرُو بن أَبِي كَرِب بن رَبِيعَة بن مُعَاوِيَة.

وفي تَبَصِير المُنْتَبِه ج ٤ ص ١٢٥٦: (المَجْر بن سَلَمَة: بطن من كِنْدَةَ، وهو بضم الميم وسكون الجيم.

قلت: المَجْر هو سَلَمَة نفسه، وهو ابن عَمْرُو بن أَبِي كَرِب بن رَبِيعَة، ذكره ابن الكَلْبِي. اهـ.



وبكسر ثم فتح وتشديد الراء: مَجْر بن رَبِيعَة في تَمِيم).

ابن^(١) رَبِيعَةَ بن مَالِك بن زَيْد مَنَاة.

والمُجَرَّ^(٢): بالضَّمِّ، سَلَمَةَ بن عَمْرٍو بن أَبِي كَرِب،
في كِنْدَةَ. وقيل: إنه بالثَّقِيل.

ولْنَقْصِرْ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ مِنْ هَذَا النُّوعِ^(٣).

➡ وفي مُخْتَلَفِ الْقَبَائِلِ ص ٣٦: (في كِنْدَةَ بنو المُجَرِّ - مخفف - وهو
سَلَمَةَ بن عَمْرٍو بن أَبِي كَرِب بن رَبِيعَةَ بن مُعَاوِيَةَ.

وفي بني تَمِيمِ المَجَرُّ بن رَبِيعَةَ بن مَالِك بن زَيْد مَنَاة بن تَمِيمِ.
ويقال: الذي في بني تَمِيمِ المَجَرُّ ساكن الجيم).

(١) سقط من ب: ابن.

(٢) ب: والمحبر.

(٣) ب: فيه زيادة: (والله أعلم، تم الكتاب بحمد الله تعالى وعونه وصلى الله
على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَام).

وهذه هي نِهَآيَةُ المَخْطُوطَةِ ب.

[الخاتمة]

وَنَخْتِمُ الْكِتَابَ بِذِكْرِ أَحَادِيثَ صَحِيحَةٍ مَنْقُوسَةٍ عَلَى
أَقْسَامِ الصَّحِيحِ: الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ وَالْمُخْتَلَفِ فِيهِ^(١).

(١) م: ذكر في الهامش: بلغ مقابلة.

الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ: المراد بموافقة مُسْلِمَ لِلْبُخَارِيِّ، موافقته على تخريج أصل
الْحَدِيثِ عَنْ صَحَابِيَّهِ، وإن وقعت بعض المخالفة في بعض السياقات. وهذا
ما قرره الحافظ ابن حجر.

الْأَوَّلُ وَالْمَرْجَانُ، الْمُقَدِّمَةُ، صفحة ص.

وقد استعنتُ بكتاب (الْأَوَّلُ وَالْمَرْجَانُ فِيمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانُ) للشيخ
مُحَمَّدُ فَوَادٍ عَبْدَ الْبَاقِي، لبيان حَدِيثِ الْبُخَارِيِّ الَّذِي يَتَّفَقُ مَعَ حَدِيثِ
مُسْلِمٍ.

وَأَثَبْتُ فِي الْهَامِشِ مَا لَمْ يَرِدْ فِي الْأَوَّلِ وَالْمَرْجَانِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُتَّفَقِ
عَلَيْهَا الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ.

القسم الأول

الْمُتَّفَقُ عَلَى إِخْرَاجِهِ فِي صَحِيحِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى،
وَاللَّفْظُ فِيما نُورِدُهُ ^(١) لِرِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ

الحديث الأول:

عن عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ
بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى. فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى
اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ. وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ
إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى مَا
هَاجَرَ إِلَيْهِ ^(٢).

(١) ل: كتب المصحح في الهامش زيادة (فيه) بعد لفظة (نورده)، ومعها: صح.

(٢) حَدِيث: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ٨٣ كتاب الأيمان والنذور، ٢٣ باب النية في الأيمان،
رقم ٦٦٨٩ / فَتْحُ الْبَارِي شرح صحيح البخاري لابن حَجَرِ الْعَسْقَلَانِي
ج ١١ ص ٥٧٢ .

وصحيح مُسْلِمٍ في: ٣٣ كتاب الإمامة، ٤٥ باب قوله ﷺ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ
بِالنِّيَّةِ، رقم ١٩٠٧، ج ٣ ص ١٥١٥ .

وَاللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ص ٤٩٦ رقم ١٢٤٥ .

ولكل امرئ ما نوى: هكذا في م ل، وهي رواية حكاها الْقُسْطَلَانِيُّ ◀

[الْحَدِيثُ] الثَّانِي:

عن ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ^(١).

[الْحَدِيثُ] الثَّالِث:

عن أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ: قَالُوا يَا

➡ في إرشاد السَّارِي ج ٩ ص ٤٠١ . والرُّوَايَةُ المشهورة هي: وإِنَّمَا لَامَرْتُ.

والبُخَارِيُّ أَخْرَجَ حَدِيثَ النَّبِيِّ فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ، سَرَدَهَا مُحَمَّدُ فُؤَادُ عَبْدِ الْبَاقِي فِي مُقَدِّمَةِ اللَّوْلُو وَالْمَرْجَانِ صَفْحَةً ق، وَذَكَرَ أَرْقَامَهَا حِينَ رَقَمَ أَحَادِيثَ الْبُخَارِيِّ فِي طَبْعَةِ السَّلَفِيَّةِ لِفَتْحِ الْبَارِي ج ١ ص ٩، وَلَمْ يُوَافِقْ نَصَّ غَيْرِ هَذَا مَعَ حَدِيثِ مُسْلِمٍ.

وطريق الحديث في صحيح البخاري هو: (... أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِي يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ...).

(١) حَدِيثُ: بُنِيَ الْإِسْلَامُ... إلخ، فِي:

صحيح البخاري في: ٢ كتاب الإيمان، ٢ باب دُعَاؤُكُمْ إِيْمَانُكُمْ، رقم ٨ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ١ ص ٤٩ .

وصحيح مُسْلِمٍ فِي: ١ كتاب الإيمان، ٥ باب بَيَانُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، رقم ٢٢-١٦، ج ١ ص ٤٥ .

وَاللَّوْلُو وَالْمَرْجَانُ ص ٣ رقم ٩ .

رسول الله: أَيُّ الإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟ قال: مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ
من لسانه ويده^(١).

[الحديث الرابع:]

عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا يُؤْمِنُ

(١) حَدِيث: مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ٢ كتاب الإيمان، ٥ باب أَيُّ الإِسْلَامِ أَفْضَلُ، رقم
١١ . / فَتَحَ الْبَارِي ج ١ ص ٥٤ .

وصحيح مسلم في: ١ كتاب الإيمان، ١٤ باب بيان تفاضل الإسلام وأَيُّ
أُمُورِهِ أَفْضَلُ، رقم ٤٢، ج ١ ص ٦٦ .
وَاللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ص ٩ رقم ٢٥ .

لم ترد في صحيح البخاري لفظة (الْأَشْعَرِي) بجميع نُسَخِهِ، حيث لم يذكر
الْقِسْطَلَانِي في إرشاد الساري ج ١ ص ٩٤ خلافًا فيه.

م: عن أبي موسى قال. وم أثبتته هو في ل، وهو في صحيح البخاري
بلا خلاف بين نُسَخِهِ كما في إرشاد الساري.

ل: من يده ولسانه. وهو تحريف، حيث لم يرد فيها خلاف في إرشاد
الساري.

أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِي: عبد الله بن قَيْس، أَسْلَمَ بِمَكَّةَ، وَهَاجَرَ إِلَى
الْحَبَشَةِ، وَلَاهَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبَصْرَةَ، فَافْتَتَحَ الْأَهْوَازَ، وَاسْتَعْمَلَهُ
عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْكُوفَةِ. مَاتَ بِمَكَّةَ وَقِيلَ بِالْكُوفَةِ سَنَةَ ٤٢ هـ وَقِيلَ غَيْرَ
ذَلِكَ. وَهُوَ أَحَدُ الْحَكَمَيْنِ اللَّذَيْنِ وَلَّاهُمَا عَلِيٌّ وَمُعَاوِيَةُ، وَكَانَ مِنْ أَجَلَاءِ
فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ.

الاستيعاب ج ٤ ص ١٧٣ والإصابة ج ٢ ص ٣٥٩ وطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ رَازِي ص ٤٤ .

أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ (١).

[الْحَدِيثُ] الْخَامِسُ:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا (٢).

(١) حَدِيثٌ: لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ في: ٢ كِتَابُ الْإِيمَانِ، ٧ بَابُ مِنَ الْإِيمَانِ أَنَّ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ، رَقْمُ ١٣ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ١ ص ٥٧ .
وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ في: ١ كِتَابُ الْإِيمَانِ، ١٧ بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مِنْ خِصَالِ الْإِيمَانِ أَنَّ يُحِبَّ لِأَخِيهِ الْمُسْلِمَ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ مِنَ الْخَيْرِ، رَقْمُ ٤٥، ج ١ ص ٦٧ .

وَاللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ص ١٠ رَقْمُ ٢٨ .

م: عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ

(٢) حَدِيثٌ: مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ في: ٥٦ كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ، ٣٦ بَابُ فَضْلِ الصَّوْمِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، رَقْمُ ٢٨٤٠ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ٦ ص ٤٧ .
وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ في: ١٣ كِتَابُ الصِّيَامِ، ٣١ بَابُ فَضْلِ الصِّيَامِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ...، رَقْمُ ١٦٨-١١٥٣، ج ٢ ص ٨٠٨ .
وَاللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ص ٢٥٦ رَقْمُ ٧٠٩ .

أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ سِنَانِ الْخَزْرَجِيِّ، صَحَابِيُّ جَلِيلٍ،
أَوَّلُ مُشَاهِدِهِ الْخُنْدَقِ، كَانَ مِنْ نُجَبَاءِ الْأَنْصَارِ وَعُلَمَائِهِمْ وَفَضْلَائِهِمْ. تَوَفَّى ◀

[الحديث السادس:]

عن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم سُئِلَ:
 أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: إِيمَانُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ.
 قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.
 قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: حَجٌّ مَبْرُورٌ^(١).

➡ سنة ٧٤هـ، وقيل غير ذلك.

لاستيعاب ج ٢ ص ٤٧ والإصابة ج ٢ ص ٣٥ .

في صحيح البخاري: عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت
 النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يقول: من صام

م ل: (بعد). وهو تحريف، وما أثبتناه (بعد) هو من صحيح البخاري.
 حيث لم يذكر القسطلاني في إرشاد الساري ج ٥ ص ٦٤ خلافاً فيه.
 لكن وردت (بعد) في مسلم.

(١) حَدِيث: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: إِيمَانٌ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ٢ كتاب الإيمان، ١٨ باب من قال إن الإيمان هو
 العمل، رقم ٢٦ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ١ ص ٧٧ .

وصحيح مسلم في: ١ كتاب الإيمان، ٣٦ باب بيان كون الإيمان بالله تعالى
 أفضل الأعمال، رقم ٨٣، ج ١ ص ٨٨ .
 واللؤلؤ والمرجان ص ١٥ رقم ٥٠ .

م ل: أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل

م ل: أي الأعمال. وهو تحريف، وما أثبتناه (رسول الله، العمل) هو من
 صحيح البخاري، حيث لم يذكر القسطلاني في إرشاد الساري ج ١ ➡

[الْحَدِيثُ] السَّابِعُ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أُوتِيَ خَانَ ^(١).

[الْحَدِيثُ] الثَّامِنُ:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

➔ ص ١١٠ خِلَافاً فِيهِ.

وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ... وَلَمْ يَذْكُرِ الْقِسْطَ لَانِّي خِلَافاً فِيهِ.

وَالْحَدِيثُ وَرَدَ فِي الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي: ٢٥ كِتَابِ الْحَجِّ، ٤ بَابِ فَضْلِ الْحَجِّ الْمَبْرُورِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٥١٩ بَلْفِظِ (الْأَعْمَالِ)، لَكِنْ فِيهِ: (جِهَادٌ) بَدَلَ (الْجِهَادِ). / فَتْحُ الْبَارِي ج ٣ ص ٣٨١ .

لَكِنْ وَرَدَتْ (الْأَعْمَالُ) فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ.

(١) حَدِيثٌ: آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ... إلخ، فِي:

صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ فِي: ٢ كِتَابِ الْإِيمَانِ، ٢٤ بَابِ عِلَامَةِ الْمُنَافِقِ، رَقْمُ ٣٣ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ١ ص ٨٩ .

وَصَحِيحِ مُسْلِمٍ فِي: ١ كِتَابِ الْإِيمَانِ، ٢٥ بَابِ بَيَانِ خِصَالِ الْمُنَافِقِ، رَقْمُ ٥٩، ج ١ ص ٧٨ .

وَاللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ص ١٢ رَقْمُ ٣٨ .

فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَلَمْ يَذْكُرِ الْقِسْطَ لَانِّي فِي إِرْشَادِ السَّارِي ج ١ ص ١١٨ خِلَافاً فِيهِ.

قال: سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ^(١).

[الْحَدِيثُ] التاسع:

عن جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ^(٢).

(١) حَدِيثُ: سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ٢ كتاب الإيمان، ٣٦ باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، رقم ٤٨ / فَتْحُ الْبَارِي ج ١ ص ١١٠ .

وصحيح مسلم في: ١ كتاب الإيمان، ٢٨ باب بيان قول النَّبِيِّ ﷺ: سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ، رقم ٦٤، ج ١ ص ٨١ .
وَاللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ص ١٣ رقم ٤٣ .

في صحيح البخاري: ... عن زُبَيْدٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا وَائِلَ عَنِ الْمُرْجَةِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ولم يذكر القسطلاني في إرشاد الساري ج ١ ص ١٣٧ خلافاً فيه.

(٢) حَدِيثُ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ٢ كتاب الإيمان، ٤٢ باب قول النَّبِيِّ ﷺ: الدِّينُ النَّصِيحَةُ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ...، رقم ٥٧ من طريق مُسَدَّدٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ جَرِيرٍ . / انظر: فَتْحُ الْبَارِي ج ١ ص ١٣٧ .

وصحيح مسلم في: ١ كتاب الإيمان، ٢٣ باب بيان أَنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ، رقم ٥٦، ج ١ ص ٧٥ من طريق أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَأَبِي أُسَامَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسٍ عَنْ جَرِيرٍ.

وورد في اللؤلؤ والمرجان ص ١٢ رقم ٣٥ حَدِيثُ جَرِيرٍ بلفظ آخر من موضعين آخرين من البخاري ومسلم.



[الحديث] العاشر:

عن عبد الله بن مَسْعُودٍ رضي الله عنه قال: قال النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم:
لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً، فَسَلَّطَ عَلَى
هَلَكَتِهِ فِي الْحَقِّ. وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ، فَهُوَ يَقْضِي
بِهَا وَيُعَلِّمُهَا^(١).

➔ جرير بن عبد الله بن جابر البجلي، أبو عمرو، صحابي جليل مشهور،
كان سيّد قومه، وكان له في الحروب بالعراق - القادسيّة وغيرها - أثرٌ
عظيم. مات سنة ٥١هـ.

أشد الغابة ج ١ ص ٢٧٩ والاستيعاب ج ١ ص ٢٣٢ وإصابة ج ١ ص ٢٣٢ والأنساب ج ٢
ص ٨٥ .

(١) حديث: لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ... إلخ، في:

صحيح البخاريّ في: ٣ كتاب العلم، ١٥ باب الاغتباط في العلم
والحكمة، رقم ٧٣ . / فتح الباري ج ١ ص ١٦٥ .

وصحيح مسلم في: ٦ كتاب صلاة المسافرين وقصرها، ٤٧ باب فضل من
يقوم بالقرآن ويعلمه...، رقم ٨١٦، ج ١ ص ٥٥٩ .
واللؤلؤ والمرجان ص ١٥٦ رقم ٤٦٧ .

م: لم تذكر رضي الله عنه، وهي غير موجودة في هذا الحديث بالبخاري، لكنها
موجودة في بعض مواضع الأخرى.

م: فسلطه. وهما روايتان في هذا الحديث ذكرهما القسطلاني في إرشاد
الساري ج ١ ص ١٧٢: (فسلط: لأبي ذرّ، فسلطه: لغير أبي ذرّ).

[الحديث] الحادي عشر:

عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ليس الشَّدِيدُ بالصُّرْعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ^(١).

[الحديث] الثاني عشر:

عن رِبْعِيِّ بن حِرَاشٍ قال: سَمِعْتُ عَلِيًّا رضي الله عنه يقول: قال النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَلِجِ النَّارَ^(٢).

(١) حَدِيث: ليس الشَّدِيدُ بالصُّرْعَةِ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ٧٨ كتاب الأدب، ٧٦ باب الحذر من الغضب، رقم ٦١١٤ / فتح الباري ج ١٠ ص ٥١٨ .

وصحيح مسلم في: ٤٥ كتاب البرِّ والصَّلة والأدب، ٣٠ باب فضل من يملك نفسه عند الغضب...، رقم ٢٦٠٩، ج ٤ ص ٢٠١٤ .

واللؤلؤ والمرجان ص ٧٠٧ رقم ١٦٧٦ .

الصُّرْعَةُ: الذي يصرع الناس كثيراً بقوَّته. / فتح الباري السابق.

في صحيح البخاري: عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:

(٢) حَدِيث: لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ٣ كتاب العلم، ٣٨ باب إثم من كَذَبَ على النَّبِيِّ ﷺ، رقم ١٠٦ / فتح الباري ج ١ ص ١٩٩ .



[الْحَدِيثُ] الثالث عشر:

عن عبد العزيز بن صُهَيْب: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ:
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ
بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ^(١).

➡ وصحيح مُسْلِم في: الْمُقَدِّمَة، ٢ باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ،
رقم ١، ج ١ ص ٩ .

وَاللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ص ١ رقم ١ .

في صحيح البُخَارِيِّ: ... أَخْبَرَنِي مَنْصُورٌ قَالَ: سَمِعْتُ رُبْعِيَّ بْنَ حِرَاشٍ
يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ... . وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَسْطَلَانِيُّ فِي إِرْشَادِ السَّارِي ج ١
ص ٢٠١ خِلَافًا فِيهِ.

رُبْعِيَّ بْنَ حِرَاشٍ بْنِ جَحْشٍ الْعَبْسِيِّ، أَبُو مَرْيَمَ الْكُوفِيِّ، مِنْ كِبَارِ
التَّابِعِينَ، وَمِنْ عُبَادِ أَهْلِ الْكُوفَةِ، قَالَ الْعِجْلِيُّ: تَابِعِي ثِقَّةٌ مِنْ
خِيَارِ النَّاسِ، لَمْ يَكْذِبْ كِذْبَةً قَطُّ. مَاتَ سَنَةَ ١٠٠ هـ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

تهذيب التهذيب ج ٣ ص ٢٣٦ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٢٤٣ ومشاهير علماء الأمصار ص ١٠٢
وإرشاد الساري السابق.

(١) حَدِيثُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ ... إلخ، في:

صحيح البُخَارِيِّ في: ٤ كتاب الوُضوء، ٩ باب ما يقول عند الْخَلَاءِ،
رقم ١٤٢ . / فَتَحُ الْبَارِي ج ١ ص ٢٤٢ .

وصحيح مُسْلِم في: ٣ كتاب الحيض، ٣٢ باب ما يقول إذا أَرَادَ دُخُولَ
الْخَلَاءِ، رقم ٣٧٥، ج ١ ص ٢٨٣ .
وَاللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ص ٧٧ رقم ٢١١ .

في صحيح البُخَارِيِّ: عن عبد العزيز بن صُهَيْب قال: سَمِعْتُ ➡

.

➡ أنساً... . ولم يذكر القسطلاني في إرشاد الساري ج ١ ص ٢٣٣ خلافاً فيه.

ورد في ل: عبد الله بن صهيب. وهو تحريف، وصوابه: عبد العزيز، من م ومن صحيح البخاري ومسلم.

عبد العزيز بن صهيب البنانى مؤلأهم، البصري الأعمى، مؤلى أنس بن مالك، روى عنه وعن غيره، قال أحمد: ثقة ثقة. مات سنة ١٣٠هـ.

تهذيب التهذيب ج ٦ ص ٣٤١ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٥١٠ ومشاهير علماء الأمصار ص ٩٧ .

قال العبدري في رحلته ص ١٤١-١٤٢: (وحدثني - أي: تقي الدين بن دقيق العيد - إملأء من كتابه قال: قرأت على والدي الفقيه مجد الدين أبي الحسن وكان مفتياً متفنناً نفع الله به في العلم أمة من الناس... وساق سنداً إلى حماد بن زيد وعبد الوارث بن عبد العزيز عن أنس بن مالك قال: «كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء»، قال عن حماد: «اللهم إني أعوذ بك»، وقال عن عبد الوارث: «إني أعوذ بالله من الخبث والخبائث». قال الشيخ: - أي: تقي الدين - هكذا في الأصل الذي بخط والدي «من الحُبث» بإسكان الباء، وقد عُدَّ ذلك من غلط المحدثين، وله وجه يصح به، فسألته عنه، فقال لي: هو إسكان العين في كل ما جاء على فُعْل في لسان العرب. قلت: المنكر للإسكان هو الإمام أبو سليمان الخطابي رحمه الله، وليس ممن يُقَعَّقُ له بالشَّنان، ولا يُقَابِلُ تحقيقه بزخرفة لسان، وذلك أنه إن أريد بالحُبث هنا المصدر من حُبث تفاوت نَسَق الكلام، واضطرب منه نظام الانتظام، كما لو قيل: أعوذ بالله من أن أكون خبيثاً ومن إناث الشياطين، وسماجة هذا الوصف مما لا يحق. وإن أريد بالحُبث جمع خبيث، وحُفِف من الحُبث بالضم كما زعم الشيخ هنا، وجب أن يُمنع، لأن التخفيف إنما يطرد في ما لا يُلبس مثل عُتُق وأذن من المفرد ورُسُل وسُبُل ونُدُر من الجمع، ولا يطرد فيما يُلبس مثل حصر وحصر، فإن التخفيف ➡

[الْحَدِيثُ] الرَّابِعُ عَشَرَ:

عن عبد الله بن أبي قَتَادَةَ عن أبيه قال: قال رسولُ الله ﷺ: إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ، وَإِذَا أَتَى الْخَلَاءَ فَلَا يَمَسُّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَمَسَّحُ بِيَمِينِهِ (١).

➡ في حر يلبس بجمع أَحْمَر وحمراء وفي الحصر بالمفرد والحصر احتباس النَّجْو، ولذلك قُرئ في السَّبْع: رسلنا وسبلنا ونذرا والأذن بالأذن كل ذلك بالتخفيف، ولم يقرأ في السَّبْع: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ﴾ - المدثر ٥٠ إِلَّا بضم الميم، فكذلك ينبغي أن لا يخفف الخبث إِلَّا مسموعاً من الْعَرَب لثلا يلبس بالمصدر. ومن هذا امتناعهم من إدغام ما يلبس إدغامه نحو: وتَدّ وعدت وشاة زنهاء، وأدغموا في همرش واحوا لما أمِنوا اللبس، والإدغام وجه من التخفيف فهم كما ترى لا يُخَفَّفُونَ إِلَّا حيث يأمنون اللبس وهو هنا غير مأمون، ألا ترى أن أبا عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بن سَلَام على إمامته قد فسّر الخبث هنا بالشر لما رواه بإسكان الباء، والصواب ضمها كما قال أبو سُلَيْمَانَ رَحِمَهُ اللهُ.

(١) حَدِيث: إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ... إلخ، في:

صحيح البُخَارِيِّ في: ٤ كتاب الوضوء، ١٨ باب النهي عن الاستنجاء باليمين، رقم ١٥٣. / فَتْحُ الْبَارِي ج ١ ص ٢٥٣.

وصحيح مُسْلِمٍ في: ٢ كتاب الطهارة، ١٨ باب النهي عن الاستنجاء باليمين، رقم ٢٦٧، ج ١ ص ٢٢٥.

وَاللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ص ٦١ رقم ١٥١.

لَا يَتَمَسَّحُ: لَا يَسْتَنْجِ. / فَتْحُ الْبَارِي السَّابِق.

أَبُو قَتَادَةَ: هُوَ الْحَارِثُ بن رَبِيعٍ، وَقِيلَ اسْمُهُ: عَمْرُو، وَقِيلَ: ◀

[الحديث] الخامس عشر:

عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ التَّيْمَنَ مَا اسْتَطَاعَ، فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ، فِي طُهُورِهِ وَتَرَجُّلِهِ وَتَنَعُّلِهِ (١).

➡ النُّعْمَان، الْأَنْصَارِيُّ الْخَزَرَجِيُّ، فارس رسول الله ﷺ، أَوَّلُ مشاهده أُحْد. مات سنة ٥٤ هـ على الصحيح.

فَتْح الْبَارِي ج ١ ص ٢٥٣ وَعُمْدَةُ الْقَارِي ج ٢ ص ٢٩٤ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١٢ ص ٢٠٤ وَأَشَدُّ الْغَنَاءِ ج ١ ص ٣٢٧ .

عبد الله بن أبي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ، أَبُو إِبْرَاهِيمَ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ، وَعَنْ يَحْيَى وَغَيْرِهِ. مات سنة ٩٥ هـ، ثِقَّةٌ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ.

عُمْدَةُ الْقَارِي ج ٢ ص ٢٩٤ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٥ ص ٣٦٠ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٤٤١ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٦٨ .

(١) حَدِيثٌ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ التَّيْمَنَ... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ في: ٨ كتاب الصلاة، ٤٧ باب التَّيْمَنُ في دخول المسجد وغيره، رقم ٤٢٦ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ١ ص ٥٢٣ .

وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ في: ٢ كتاب الطهارة، ١٩ باب التَّيْمَنُ في الطُّهُورِ وغيره، رقم ٢٦٨، ج ١ ص ٢٢٦ .

وَانْظُر: اللَّوْلُو وَالْمَرْجَانُ ص ٦١ رقم ١٥٢ لَكِنَّهُ أَشَارَ إِلَى:

حَدِيثُ الْبُخَارِيِّ في: ٤ كتاب الوضوء، ٣١ باب التَّيْمَنُ في الوضوء والغُسْلِ، رقم ١٦٨، وهو بلفظ غير اللفظ الذي أورده ابن دَقِيقِ الْعِيدِ، مع أن الطريق في الجميع واحد من شُعْبَةٍ إِلَى عَائِشَةَ.

التَّيْمَنُ: الْإِبْتِدَاءُ بِالْأَفْعَالِ بِالْيَدِ الْيُمْنَى وَالرَّجْلِ الْيُمْنَى وَالْجَانِبِ الْيُمْنَى. ◀

[الحديث] السادس عشر:

عن حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُورُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ (١).

➔ تَنَعَّلَهُ: لُبَّسَهُ النَّعْلَ.

تَرَجَّلَهُ: تَسْرِيحَ شَعْرِهِ وَدَهْنَهُ.

طَهَّرَهُ: تَطَهَّرَهُ.

انظر: فَتْحُ الْبَارِي لِسَابِقِ.

في صحيح البخاري: عن عَائِشَةَ قَالَتْ... . ولم يذكر القَسْطَلَانِيُّ في إرشاد الساري ج ١ ص ٤٢٩ خلافاً فيه.

(١) حَدِيثُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ٤ كتاب الوضوء، ٧٣ باب السَّوَاكِ، رقم ٢٤٥ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ١ ص ٣٥٦ .

وصحيح مُسْلِمٍ في: ٢ كتاب الطهارة، ١٥ باب السَّوَاكِ، رقم ٤٧-٢٥٥، ج ١ ص ٢٢١ .

وَاللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ص ٥٩ رقم ١٤٤ .

في صحيح البخاري: عن حُذَيْفَةَ قَالَ. ولم يذكر القَسْطَلَانِيُّ في إرشاد الساري ج ١ ص ٣١١ خلافاً فيه.

يَشُورُ: يَدْلُكُ أَوْ يَغْسِلُ أَوْ يَحْكُ. / فَتْحُ الْبَارِي لِسَابِقِ.

حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ الْعَبْسِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، واسم الْيَمَانِ: حُسَيْلُ بْنُ جَابِرٍ. من كبار الصَّحَابَةِ، وصاحب سِرِّ الرِّسُولِ ﷺ. شَهِدَ نَهَاوُنْدَ، فلما قُتِلَ النُّعْمَانُ بْنُ مُقَرَّرٍ أَخَذَ الرَّايَةَ، وكان فَتْحُ هَمْدَانَ وَالرَّيِّ وَالْدَّيْنَوْرَ عَلَى يَدِهِ. مات سنة ٣٦هـ.

الاستيعاب ج ١ ص ٢٧٧ والإصابة ج ١ ص ٣١٧ وتقريب التهذيب ج ١ ص ١٥٦ .

[الحديث السابع عشر:]

عن نافع عن عبد الله: استفتى عُمَرُ النَّبِيُّ ﷺ،
أَيَنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قال: نعم، إذا تَوَضَّأَ^(١).

[الحديث الثامن عشر:]

عن ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال النَّبِيُّ ﷺ:
اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَاءَ^(٢).

(١) حَدِيث: استفتى عُمَرُ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ٥ كتاب الغسل، ٢٧ باب الجُنُب يَتَوَضَّأُ ثم ينام،
رقم ٢٨٩ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ١ ص ٣٩٣ .

وصحيح مُسْلِم في: ٣ كتاب الحيض، ٦ باب جواز نوم الجُنُب
واستحباب الوضوء له...، رقم ٢٤٢٣-٣٠٦، ج ١ ص ٢٤٩ .

وفي اللُّؤْلُؤ والمَرْجَان الحديث بلفظ مقارب في ص ٦٨ رقم ١٧٧ .

في صحيح البخاري: ... عن عبد الله قال استفتى... . ولم يذكر
القَسْطَلَانِي في إرشاد السَّارِي ج ١ ص ٣٣٧ خلافاً فيه.

(٢) حَدِيث: اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَاءَ، في:

صحيح البخاري في: ١٤ كتاب الوتر، ٤ باب ليجعل آخر صلاته وتراً،
رقم ٩٩٨ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ٢ ص ٤٨٨ .

وصحيح مُسْلِم في: ٦ كتاب صلاة المسافرين وقصرها، ٢٠ باب صلاة
الليل مثنى مثنى والوتر ركعة...، رقم ١٥١-٧٥١، ج ١ ص ٥١٨ .

واللُّؤْلُؤ والمَرْجَان ص ١٤٤ رقم ٤٣٣ .



[الحديث] التاسع عشر:

عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: لا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ في الثوبِ الواحدِ، ليس على عَاتِقَيْهِ شَيْءٌ (١).

➔ في صحيح البخاري: عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:
ولأبي ذَرٍّ والأصيلي: عن عبد الله بن عُمَرَ عن النبي. / إرشاد الساري
ج ٢ ص ٢٣٢ .

(١) حَدِيث: لا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ في الثوبِ الواحدِ... إلخ، في:
صحيح البخاري في: ٨ كتاب الصلاة، ٥ باب إذا صَلَّى في الثوب الواحد
فَلْيَجْعَلْ على عَاتِقَيْهِ، رقم ٣٥٩ . / فَتْح الباري ج ١ ص ٤٧١ .
وصحيح مُسْلِم في: ٤ كتاب الصلاة، ٥٢ باب الصلاة في ثوب واحد
وصفة لُبْسِهِ، رقم ٥١٦، ج ١ ص ٣٦٨ .
واللؤلؤ والمرجان ص ١٠٣ رقم ٢٩٥ .
في صحيح البخاري: عن أبي هُرَيْرَةَ قال: قال... . ولم يذكر القسطلاني
فيه خلافاً.

قال رسول الله: هذه اللفظة لأَبَوَي ذَرٍّ والوَقْتُ، والأصيلي. ولغيرهم: قال
النبي صلى الله عليه وسلم. / إرشاد الساري ج ١ ص ٣٩٠ .

ورد في م ل: (على عاتقه منه شيء). وما أثبتناه (على عاتقيه شيء) هو من
صحيح البخاري، ولم يُشَرِّ القسطلاني في إرشاد الساري ج ١ ص ٣٩٠ إلى
ما جاء في م ل، لكنه ذكر أن في رواية أبي ذَرٍّ والأصيلي وابن عساکر: (على
عاتقه شيء).

[الحديث] العشرون:

عن قتادة رضي الله عنه قال: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: البُزَاقُ في المسجدِ خطيئةٌ، وكفَّارتُها دَفْنُهَا (١).

[الحديث] الحادي والعشرون:

عن أبي قتادة السلمي رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا دخل أحدكم المسجدَ فليركع ركعتين قبل أن يجلس (٢).

(١) حديث: البُزَاقُ في المسجد... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ٨ كتاب الصلاة، ٣٧ باب كفارة البُزَاق في المسجد، رقم ٤١٥ / فتح الباري ج ١ ص ٥١١ .

وصحيح مسلم في: ٥ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ١٣ باب النهي عن البُصَاق في المسجد...، رقم ٥٥٢، ج ١ ص ٣٩٠ .

واللؤلؤ والمرجان ص ١١٢ رقم ٣٢٤ .

في صحيح البخاري: ... حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ. ولم يذكر القسطلاني في إرشاد الساري ج ١ ص ٤٢١ خلافاً في ذلك.

ورد في هامش م: رسول الله. أي: بدلاً من النبي، ومعها ح، أي: في نسخة.

(٢) حديث: إذا دخل أحدكم المسجد... إلخ، في:



[الْحَدِيثُ] الثاني والعشرون:

عن عبد الله بن عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الَّذِي تَفَوُّثُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ فكَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ^(١).

➔ صحيح البخاري في: ٨ كتاب الصلاة، ٦٠ باب إذا دَخَلَ المسجدَ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ، رقم ٤٤٤ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ١ ص ٥٣٧ .

وصحيح مُسْلِمٍ في: ٦ كتاب صلاة المسافرين وقصرها، ١١ باب استحباب تحية المسجد بركعتين...، رقم ٧١٤، ج ١ ص ٤٩٥ .
وَاللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ص ١٤٠ رقم ٤١٤ .

في صحيح البخاري: ... السَّلَامِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ولم يذكر القسطلاني في إرشاد الساري ج ١ ص ٤٣٩ خلافاً فيه.

(١) حَدِيثُ: الَّذِي تَفَوُّثُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ٩ كتاب مواقيت الصلاة، ١٤ باب إثم من فاتته العصر، رقم ٥٥٢ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ٢ ص ٣٠ .

وصحيح مُسْلِمٍ في: ٥ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٣٥ باب التغليظ في تفويت صلاة العصر، رقم ٦٢٦، ج ١ ص ٤٣٥ .
وَاللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ص ١٢٢ رقم ٣٦٤ .

في صحيح البخاري: ... عن ابن عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وقال القسطلاني في إرشاد الساري ج ١ ص ٤٩٤: لأَبُو ذَرٍّ وَالْوَقْتُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ... .

فكَأَنَّمَا: كَذَا فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ، وَسَقَطَ الْفَاءُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ.

وُتِرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ: هُوَ بِالنَّصْبِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ ثَانٍ لَوُتِرَ، ➔

[الحديث] الثالث والعشرون:

عن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ. وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ ^(١).

[الحديث] الرابع والعشرون:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ

➡ وَأَضْمَرَ فِي وَتَرِ مَفْعُولٍ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَهُوَ عَائِدٌ عَلَى الَّذِي فَاتَتْهُ، فَاَلْمَعْنَى: أُصِيبَ بِأَهْلِهِ وَمَالِهِ. وَهُوَ مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ. / فَتَحَ الْبَارِي ج ٢ ص ٣٠.

(١) حَدِيثٌ: مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً... إلخ، فِي:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ فِي: ٩ كِتَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، ٢٨ بَابُ مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رَكْعَةً، رَقْم ٥٧٩. / فَتَحَ الْبَارِي ج ٢ ص ٥٦.

وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ فِي: ٥ كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، ٣٠ بَابُ مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ تِلْكَ الصَّلَاةَ، رَقْم ٦٠٨. / صَحِيحُ مُسْلِمٍ ج ١ ص ٤٢٤.

وَكُلُُّ مِنْهُمَا أَخْرَجَ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، وَعَنْ بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، وَعَنْ الْأَعْرَجِ، يَحْدِّثُونَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهم.

وَلَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْحَدِيثَ فِي اللَّوْلُو وَالْمَرْجَانِ.

فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ... وَلَمْ يُشِرْ الْقَسْطَلَانِيُّ فِي إِرْشَادِ السَّارِيِّ ج ١ ص ٥٠٨ إِلَى خِلَافِ فِيهِ.

ﷺ يقول: لا صلاة بعد الصُّبْحِ حتى ترتفع الشمس، ولا صلاة بعد العَصْرِ حتى تغيب الشمس^(١).

[الحديث] الخامس والعشرون:

عن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ^(٢).

(١) حَدِيث: لا صلاة بعد الصُّبْحِ ... إلخ، في: صحيح البخاري في: ٩ كتاب مواقيت الصلاة، ٣١ باب لا يتحرر الصلاة قبل غروب الشمس، رقم ٥٨٦. / فَتْحُ الْبَارِي ج ٢ ص ٦١. وصحيح مسلم في: ٦ كتاب صلاة المسافرين وقصرها، ٥١ باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها، رقم ٨٢٧، ج ١ ص ٥٦٧. واللؤلؤ والمرجان ص ١٥٩ رقم ٤٧٤. في صحيح البخاري: ... أخبرني عطاء بن يزيد الجندعي: أنه سمع أبا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: ... ولم يذكر القسطلاني خلافاً فيه. ل: تغرب بدلاً من تغيب. وهو تحريف، لأنه أشار في الهامش إلى أنها في نسخة: تغيب. ثم إن القسطلاني لم يذكر في إرشاد الساري ج ١ ص ٥١٠ خلافاً في (تغيب).

(٢) حَدِيث: إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ فَقُولُوا ... إلخ، في: صحيح البخاري في: ١٠ كتاب الأذان، ٧ باب ما يقول إذا سمع المنادي، رقم ٦١١. / فَتْحُ الْبَارِي ج ٢ ص ٩٠. وصحيح مسلم في: ٤ كتاب الصلاة، ٧ باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه...، رقم ٣٨٣، ج ١ ص ٢٨٨. ←

[الحديث] السادس والعشرون:

عن عبد الله بن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةَ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً^(١).

[الحديث] السابع والعشرون:

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَرَاحَ، أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ نُزُلًا مِنَ الْجَنَّةِ، كُلَّمَا

➡ وَاللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ص ٧٨ رقم ٢١٥ .

في صحيح البخاري: عن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ولم يذكر الْقَسْطَلَانِيُّ فِي إِرْشَادِ السَّارِي ج ٢ ص ٧ خِلَافًا فِيهِ.

(١) حَدِيث: صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ١٠ كتاب الأذان، ٣٠ باب فضل صلاة الجماعة، رقم ٦٤٥ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ٢ ص ١٣١ .

وصحيح مُسْلِمٍ في: ٥ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٤٢ باب فضل صلاة الجماعة...، رقم ٦٥٠، ج ١ ص ٤٥٠ .

وَاللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ص ١٢٨ رقم ٣٨١ .

في صحيح البخاري: عن عبد الله بن عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ...، ولغير الْأَصْبَلِيِّ وَابْنِ عَسَاكِرَ: عن ابن عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ . / إِرْشَادُ السَّارِي ج ٢ ص ٢٦ .

غَدَاً أَوْ رَاحَ^(١).

[الْحَدِيثُ] الثَّامِنُ وَالْعَشْرُونَ:

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:
لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ^(٢).

(١) حَدِيثٌ: مَنْ غَدَاَ إِلَى الْمَسْجِدِ وَرَاحَ... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ فِي: ١٠ كِتَابُ الْأَذَانِ، ٣٧ بَابُ فَضْلِ مَنْ غَدَاَ إِلَى الْمَسْجِدِ وَمَنْ رَاحَ، رَقْمٌ ٦٦٢ . / فَتْحُ الْبَارِيِّ ج ٢ ص ١٤٨ .

وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ فِي: ٥ كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، ٥١ بَابُ الْمَشْيِ إِلَى الصَّلَاةِ تُمَحَّى بِهِ الْخَطَايَا وَتُرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتُ، رَقْمٌ ٦٦٩، ج ١ ص ٤٦٣ .
وَاللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ص ١٣٢ رَقْمٌ ٣٩٠ .

فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ... . وَلَمْ يُشِرِ الْقَسْطَلَانِيُّ فِي إِرْشَادِ السَّارِيِّ ج ٢ ص ٣٣ إِلَى خِلَافٍ فِيهِ.

نُزْلاً: كَذَا فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِيِّ. / إِرْشَادُ السَّارِيِّ السَّابِقُ، وَفِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ أَيْضاً. / فَتْحُ الْبَارِيِّ ج ٢ ص ١٤٨ . وَرِوَايَةُ الْآخَرِينَ (نُزْلُهُ).

ل: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... فِي الْجَنَّةِ. وَأَشَارَ فِي الْهَامِشِ إِلَى أَنَّ (فِي) هِيَ (مِنْ). لَكِنْ ذَكَرَ فِي إِرْشَادِ السَّارِيِّ أَنَّ (فِي الْجَنَّةِ) هِيَ رِوَايَةُ ابْنِ عَسَاكِرَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَسْطَلَانِيُّ خِلَافاً فِي (أَنَّ النَّبِيَّ).

(٢) حَدِيثٌ: لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فِي:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ فِي: ١٠ كِتَابُ الْأَذَانِ، ٩٥ بَابُ وَجُوبِ الْقِرَاءَةِ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ...، رَقْمٌ ٧٥٦ . / فَتْحُ الْبَارِيِّ ج ٢ ص ٢٣٧ .

وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ فِي: ٤ كِتَابُ الصَّلَاةِ، ١١ بَابُ وَجُوبِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ...، رَقْمٌ ٣٩٤، ج ١ ص ٢٩٥ .



[الحديث] التاسع والعشرون:

عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ، وَلَا يَكْفَ شَعْرًا، وَلَا ثَوْبًا: الْجَبْهَةَ، وَالْيَدَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَالرَّجْلَيْنِ (١).

➡ وَاللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ص ٨٠ رقم ٢٢٢ .

في صحيح البخاري: عن عُبَادَةَ بن الصَّامِتِ أن... . ولم يذكر القَسْطَلَانِي في إرشاد السَّارِي ج ٢ ص ٨٥ خِلَافًا فِي ذَلِكَ.

عُبَادَةُ بن الصَّامِتِ بن قَيْسِ الْخَزْرَجِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، كَانَ نَقِيبًا، وَشَهِدَ الْعَقَبَةَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ، وَشَهِدَ بَذْرًا وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا، وَجَّهَهُ عُمَرُ إِلَى الشَّامِ قَاضِيًا وَمُعَلِّمًا، فَأَقَامَ بِحِمَصَ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى فِلَسْطِينَ وَمَاتَ بِهَا، وَدُفِنَ بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ سَنَةَ ٥٣٤هـ.

الاستيعاب ج ٢ ص ٤٤٩ والإصابة ج ٢ ص ٢٦٨ وتهذيب الكمال ج ٤ ص ٦١ .

(١) حَدِيث: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ١٠ كتاب الأذان، ١٣٣ باب السجود على سبعة أعظم، رقم ٨٠٩ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ٢ ص ٢٩٥ .

وصحيح مُسْلِمٍ في: ٤ كتاب الصلاة، ٤٤ باب أعضاء السجود والنهي عن كَفِّ الشَّعْرِ...، رقم ٤٩٠، ج ١ ص ٣٥٤ .

وَاللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ص ٩٩ رقم ٢٧٦ .

في صحيح البخاري: عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ... . ولم يذكر القَسْطَلَانِي في إرشاد السَّارِي ج ٢ ص ١١٩ خِلَافًا فِيهِ.

[الْحَدِيثُ] الثَّلَاثُونَ:

عن عبد الله بن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ^(١).

[الْحَدِيثُ] الْحَادِي وَالثَّلَاثُونَ:

عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: صَلَّيْتُ يَا فَلَانُ؟ فَقَالَ: لَا. قَالَ: قُمْ فَارْكَعْ^(٢).

(١) حَدِيثٌ: إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ، فِي:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ فِي: ١١ كِتَابُ الْجُمُعَةِ، ٢ بَابُ فَضْلِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، رَقْمُ ٨٧٧. / فَتْحُ الْبَارِي ج ٢ ص ٣٥٦.

وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ فِي: ٧ كِتَابُ الْجُمُعَةِ، أَوَّلُ الْكِتَابِ، رَقْمُ ٨٤٤، ج ٢ ص ٥٧٩.

وَاللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ص ١٦٣ رَقْمُ ٤٨٥.

(٢) حَدِيثٌ: جَاءَ رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ... إلخ، فِي:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ فِي: ١١ كِتَابُ الْجُمُعَةِ، ٣٢ بَابُ إِذَا رَأَى الْإِمَامَ رَجُلًا جَاءَ وَهُوَ يَخْطُبُ...، رَقْمُ ٩٣٠. / فَتْحُ الْبَارِي ج ٢ ص ٤٠٧.

وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ فِي: ٧ كِتَابُ الْجُمُعَةِ، ١٤ بَابُ التَّحِيَّةِ وَالْإِمَامِ يَخْطُبُ، رَقْمُ ٨٧٥، ج ٢ ص ٥٩٦.

وَكُلُُّ مِنْهَا أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.



[الحديث الثاني والثلاثون:

عن عبد الله بن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ رَكَعَتَيْنِ، وَبَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ، وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ، وَبَعْدَ الْعِشَاءِ رَكَعَتَيْنِ، وَكَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ (١).

➡ ولم يذكر هذا الحديث في اللُّؤْلُؤِ وَالْمَرْجَانِ، بل ذكر الذي بعده في الصحيحين وهو بمعناه.

في صحيح البخاري: عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ

صليت: كذا في رواية أَبِي ذَرٍّ وَالْأَصْبَلِيِّ وَابْنِ عَسَاكِرٍ. والباقون: أصليت، بهمزة الاستفهام.

فقال لا: كذا في رواية أَبِي ذَرٍّ، والباقون: قال لا. / إرشاد السَّارِي ج ٢ ص ١٨٧ .

جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيِّ السَّلَمِيِّ، شَهِدَ الْعَقَبَةَ الثَّانِيَةَ مَعَ أَبِيهِ وَهُوَ صَغِيرٌ، كَانَ مِنَ الْمُكْثَرِينَ الْحَفَاطِ لِلسُّنَنِ، وَكُفَّ بَصْرُهُ آخِرَ عَمْرِهِ، وَتَوَفَّى بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٧٤هـ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

الاستيعاب ج ١ ص ٢٢١ والإصابة ج ١ ص ٢١٣ وأشد الغاية ج ١ ص ٢٥٦ وتهذيب التهذيب ج ٢ ص ٤٢ .

(١) حَدِيث: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ رَكَعَتَيْنِ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ١١ كتاب الجمعة، ٣٩ باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها، رقم ٩٣٧ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ٢ ص ٤٢٥ .



[الحديث] الثالث والثلاثون:

عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُلَّ اللَّيْلِ أُوتِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَانْتَهَى وَتَرُهُ إِلَى السَّحَرِ (١).

➔ وصحيح مُسْلِمٍ في: ٦ كتاب صلاة المسافرين وقصرها، ١٥ باب فَضْلِ السُّنَنِ الرَّابَةِ...، رقم ٧٢٩، ج ١ ص ٥٠٤ .

وَكُلُّ مِنْهَا أَخْرَجَ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

وَفِي اللَّوْلُوِّ وَالْمَرْجَانِ ص ١٤٢ رَقْم ٤٢٣ ذَكَرَ لَفْظَ حَدِيثِ الْبُخَارِيِّ فِي: ١٩ كِتَابِ التَّهَجُّدِ، ٢٩ بَابِ التَّطَوُّعِ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ فَقَطْ، رَقْم ١١٧٢ . / فَتَحَ الْبَارِي ج ٣ ص ٥٠، وَأَشَارَ إِلَى حَدِيثِ مُسْلِمٍ الْمَذْكُورِ.

فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ... . وَلَمْ يَذْكُرِ الْقُسْطَلَانِيُّ فِي إِرْشَادِ السَّارِيِّ ج ٢ ص ١٩٣ خِلَافاً فِيهِ، لَكِنْ فِيهِ رِوَايَةُ ابْنِ عَسَاكِرَ وَهِيَ: عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ... .

(١) حَدِيثٌ: كُلَّ اللَّيْلِ أُوتِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ... إلخ، فِي:

صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ فِي: ١٤ كِتَابِ الْوُتْرِ، ٢ بَابِ سَاعَاتِ الْوُتْرِ، رَقْم ٩٩٦ . / فَتَحَ الْبَارِي ج ٢ ص ٤٨٦ .

وصحيح مُسْلِمٍ في: ٦ كتاب صلاة المسافرين وقصرها، ١٧ باب صلاة الليل وعدد ركعات النَّبِيِّ ﷺ فِي اللَّيْلِ...، رقم ٧٤٥، ج ١ ص ٥١٢ .
وَاللَّوْلُوِّ وَالْمَرْجَانِ ص ١٤٤ رَقْم ٤٣١ .

فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ... .

م ل: فَانْتَهَى. وَمَا أَثْبَتْنَاهُ (وَانْتَهَى) هُوَ مِنَ الْبُخَارِيِّ بغيرِ خِلَافٍ فِيهِ. انْظُرْ: إِرْشَادِ السَّارِيِّ ج ٢ ص ٢٣١ . وَفِيهِ أَيْضاً: (كُلُّ: بِالنَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، أَوْ بِالرَّفْعِ مَبْتَدَأً، خَبَرُهُ مَا بَعْدَهُ).

[الحديث الرابع والثلاثون:

عن عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عن عَمِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
اسْتَسْقَى، فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ وَقَلَبَ رِذَاءَهُ^(١).

[الحديث الخامس والثلاثون:

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي

(١) حَدِيث: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ١٥ كتاب الاستسقاء، ١٨ باب صلاة الاستسقاء
ركعتين، رقم ١٠٢٦ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ٢ ص ٥١٤ .

وصحيح مسلم في: ٩ كتاب صلاة الاستسقاء، أول الكتاب، رقم ٨٩٤
(٢)، ج ٢ ص ٦١١ .

وَكُلُُّ مِنْهُمَا أَخْرَجَ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ.

وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَدِيثَ فِي اللَّوْلُو وَالْمَرْجَانِ.

عَبَّادُ بْنُ تَمِيمٍ بْنُ غَزِيَّةِ الْأَنْصَارِيِّ، الْمَازِنِيُّ الْمَدَنِيُّ، ثِقَّةٌ، حَدَّثَ عَنْ
عَمِّهِ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٩١ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٥ ص ٩١ .

وَأَسْمَ عَمِّهِ هُوَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ كَعْبٍ، الْأَنْصَارِيُّ
الْمَازِنِيُّ، وَهُوَ أَخُو أَبِيهِ الْأُمِّ، صَحَابِيُّ شَهِيرٌ، يُقَالُ: إِنَّهُ هُوَ الَّذِي قَتَلَ
مُسَيْلَمَةَ الْكَذَّابَ، وَاسْتُشْهِدَ بِالْحَرَّةِ سَنَةَ ٦٣ هـ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٩١ وَ ٤١٧ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٥ ص ٢٢٣ وَفَتْحُ الْبَارِي ج ٢ ص ٤٩٢
وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٣ ص ١٦٧ .

الْجُمُعَةِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ: ﴿الْم ﴿١﴾ تَنْزِيلُ﴾ السَّجْدَةِ،
و﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾^(١).

[الْحَدِيثُ] السَّادِسُ وَالثَّلَاثُونَ:

عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه قال: رأيتُ
النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ^(٢).

(١) حَدِيثُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ١١ كتاب الجمعة، ١٠ باب ما يُقرأ في صلاة
الفجر يوم الجمعة، رقم ٨٩١ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ٢ ص ٣٧٧ .
وصحيح مُسْلِم في: ٧ كتاب الجمعة، ١٧ باب ما يُقرأ في يوم الجمعة،
رقم ٨٨٠، ج ٢ ص ٥٩٩ .

وَاللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ص ١٦٨ رقم ٥٠٤ .

(٢) حَدِيثُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ١٨ كتاب تقصير الصلاة، ٧ باب صلاة التطوع
على الدوابِّ وحيثما توجَّهَتْ بِهِ، رقم ١٠٩٣ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ٢
ص ٥٧٣ .

وصحيح مُسْلِم في: ٦ كتاب صلاة المسافرين وقصرها، ٤ باب جواز
صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجَّهَتْ، رقم ٧٠١، ج ١ ص ٤٨٨ .
وفي اللؤلؤ والمرجان ص ١٣٨ رقم ٤٠٧ أشار إلى حَدِيثِ مُسْلِمِ هَذَا.

وذكر حَدِيثُ الْبُخَارِيِّ الْوَارد في: ١٨ كتاب تقصير الصلاة، ١٢ باب من
تَطَوَّعَ فِي السَّفَرِ...، رقم ١١٠٤، ج ٢ ص ٥٧٨، والذي هو بنحو لفظ صحيح
مُسْلِم.

[الحديث] السابع والثلاثون:

عن مَسْرُوقٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَيُّ الْعَمَلِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: الدَّائِمُ. قُلْتُ: مَتَى كَانَ يَقُومُ؟ قَالَتْ: كَانَ يَقُومُ إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ (١).

➡ (عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ) فِي نَسْخَةِ أَبِي ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ، وَالْباقُونَ بِحَذْفِ (بَنِ رَبِيعَةَ). / إرشاد السَّارِي ج ٢ ص ٢٩٦ .

عبد الله بن عامر بن ربِيعَةَ العَنَزِيّ، أَبُو مُحَمَّدَ المَدَنِيّ، وُلِدَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَغَيْرُهُمْ. وَرَوَى عَنْهُ الزُّهْرِيُّ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُمْ. وَثَّقَهُ الْعَجَلِيُّ وَالْوَاقِدِيُّ وَأَبُو زُرْعَةَ. مَاتَ سَنَةَ بضعَ وَثَمَانِينَ.

تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٢٧٠ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٤٢٥ .

عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكِ العَنَزِيّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، كَانَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، شَهِدَ بَدْرًا وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا، رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَغَيْرُهُمْ. مَاتَ سَنَةَ ٣٢ هـ.

تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٦٢ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣٨٧ وأُسنَدُ الْعَتَابَةِ ج ٣ ص ٨٠ .

(١) حَدِيثٌ: أَيُّ الْعَمَلِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ... إلخ، فِي:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ فِي: ١٩ كِتَابُ التَّهَجُّدِ، ٧ بَابُ مَنْ نَامَ عِنْدَ السَّحَرِ، رَقْمُ ١١٣٢ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ٣ ص ١٦ .

وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ فِي: ٦ كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا، ١٧ بَابُ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَعَدَدُ رَكَعَاتِ النَّبِيِّ ﷺ فِي اللَّيْلِ...، رَقْمُ ٧٤١، ج ١ ص ٥١١ .

وَاللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ص ١٤٣ رَقْمُ ٤٢٩ .



[الحديث] الثامن والثلاثون:

عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ يُصَلِّي إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ بِالصُّبْحِ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ (١).

➔ إلى رسول الله: كذا في رواية أبي ذرٍّ والأصيلي. ورواية الباقرين: النبي. قالت كان يقوم: كذا في رواية أبي ذرٍّ. ورواية الباقرين: قالت يقوم. والمراد بالدائم: الذي يستمر عليه عامله، والمراد بالدوام العرفي لا شمول الأزمنة لأنه متعذر.

والصارخ: هو الديك لأنه يُكثر الصياح في الليل.

إرشاد الساري ج ٢ ص ٣١٥ .

م: سألت عائشة أي العمل... . وما أثبتناه (رضي الله عنها) هو من ل ومن صحيح البخاري بلا خلاف بين نسخته كما في إرشاد الساري.

م: بعد كلمة الصارخ (هو الديك)، ثم شطب عليها.

مَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ بْنِ مَالِكِ بْنِ أُمَيَّةَ الْهَمْدَانِيِّ الْكُوفِيِّ، الْعَابِدِ، أَبُو عَائِشَةَ الْفَقِيهِ، رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وَمُعَاذٍ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ أَخِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْتَشِرِ بْنِ الْأَجْدَعِ وَالشَّعْبِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ. ثِقَّة. مات سنة ٦٢ هـ وقيل غيره.

تهذيب لتهذيب ج ١٠ ص ١٠٩ وتقريب لتهذيب ج ٢ ص ٢٤٢ ومشاهير علماء الأمصار ص ١٠١ وللباب في تهذيب الأنساب ج ٣ ص ٣٩١ .

(١) حَدِيث: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ١٩ كتاب التَّهَجُّد، ٢٨ باب ما يُقرأ في ركعتي الفجر، رقم ١١٧٠ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ٣ ص ٤٥-٤٦ .



[الحديث] التاسع والثلاثون:

عن عَمْرٍو: سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
قال: قال النَّبِيُّ ﷺ: الْحَرْبُ خُدْعَةٌ^(١).

➡ وصحيح مُسْلِم في: ٦ كتاب صلاة المسافرين وقصرها، ١٧ باب صلاة الليل وعدد ركعات النَّبِيِّ ﷺ في الليل...، رقم ٧٣٧، ج ١ ص ٥٠٨-٥٠٩ . وكل منهما أخرج الحديث عن عُرْوَةَ بن الزُّبَيْر عن عَائِشَةَ.

وظاهر الحديثين مختلف. انظر الجمع بينهما في فَتْح الْبَارِي ج ٣ ص ٢١ . ولم أجد في اللَّوْزُ وَالْمَرْجَان، وإنما ورد حديث مقارب عن عَائِشَةَ في ص ١٤٣ رقم ٤٢٧ هو في صحيح الْبُخَارِيِّ في: ١٩ كتاب التَّهَجُّد، ١٠ باب كيف كان صلاة النَّبِيِّ ﷺ...، رقم ١١٤٠، ج ٣ ص ٢٠ لَكِنَّهُ مِنْ طَرِيق حَنْظَلَةَ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ، مشيراً به إلى حديث صحيح مُسْلِم في الباب المذكور رقم ١٢٨ (٧٣٨)، ج ١ ص ٥١٠ . ل: سقط منها (قالت).

(١) حَدِيث: الْحَرْبُ خُدْعَةٌ، في:

صحيح الْبُخَارِيِّ في: ٥٦ كتاب الْجِهَاد، ١٥٧ باب الْحَرْبُ خُدْعَةٌ، رقم ٣٠٣٠ . / فَتْح الْبَارِي ج ٦ ص ١٥٨ .

وصحيح مُسْلِم في: ٣٢ كتاب الْجِهَاد وَالسَّيْر، ٥ باب جَوَاز الْخِدَاعِ فِي الْحَرْبِ، رقم ١٧٣٩، ج ٣ ص ١٣٦١ . وَاللَّوْزُ وَالْمَرْجَان ص ٤٣٧ رقم ١١٣٤ .

م ل: جابر بن عبد الله قال. وما أثبتناه (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) من صحيح الْبُخَارِيِّ. ولم يذكر الْقَسْطَلَانِيُّ في إرشاد السَّارِي ج ٥ ص ١٥٦ خلافاً فيه.

[الْحَدِيثُ] الأربعون:

عن أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه: أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم:
عَلَّمَنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي.

قال: قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا
يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ،

ل: قال رسول الله. وفي متن م كذلك، لكن المصحح شطبها، وكتب
بالهامش النبي، ومعها (خ) أي في نسخة، فأثبتناها لأنها في البخاري باتفاق
نُسَخه.

سقط من ل: وسلم.

عَمْرُو بْنُ دِينَارِ الْمَكِّيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَثَرَمِ، الْجُمَحِيُّ مَوْلَاهُمْ، أَحَدُ
الْأَعْلَامِ، رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ
وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ قَتَادَةُ وَأَيُّوبُ وَابْنُ جُرَيْجٍ وَجَعْفَرُ
الصَّادِقُ وَالسُّفْيَانَانِ وَغَيْرِهِمْ، ثِقَّةٌ ثَبَتَ صَدُوقٌ عَالِمٌ، كَانَ مُفْتِيَّ أَهْلِ مَكَّةَ.
مات سنة ١٢٦هـ.

تهذيب التهذيب ج ٨ ص ٢٨ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٦٩ ومشاهير علماء الأمصار ص ٨٤
وإرشاد السري ج ٥ ص ١٥٦ .

خدعة: بفتح الْمُعْجَمَةِ وبضمها مع سكون الْمُهِمَلَةِ فيهما، وبضم أوله
وفتح ثانيه. قال النَّوَوِيُّ: عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَى أَفْصَحُ، حَتَّى قَالَ ثَعْلَبٌ: بَلَّغْنَا أَنَّهَا
لُغَةُ النَّبِيِّ ﷺ. وبذلك جزم أَبُو ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ وَالْقَزَاز. / فَتْحُ الْبَارِي ج ٦
ص ١٥٨ .

وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ^(١).

-
- (١) حَدِيث: عَلَّمَنِي دُعَاءَ أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي... إلخ، في: صحيح البخاريّ في: ١٠ كتاب الأذان، ١٤٩ باب الدعاء قبل السلام، رقم ٨٣٤ . / فَتَحَ الْبَارِي ج ٢ ص ٣١٧ .
وصحيح مُسْلِم في: ٤٨ كتاب الذِّكْر والدعاء والتوبة والاستغفار، ١٣ باب استحباب خفض الصوت بالذِّكْر، رقم ٢٧٠٥، ج ٤ ص ٢٠٧٨ .
وكلُّ منهما أخرج الحديث بإسناد واحد من أوله إلى آخره.
وَاللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَان ص ٧٣٥ رقم ١٧٢٩ .
ورد في م ل: يا رسول الله علمني. وهو تحريف، لأن هذه الزيادة (يا رسول الله) لم تَرِدْ في صحيح البخاريّ على اختلاف نسخه، حيث لم يذكرها القسطلانيّ في إرشاد الساري ج ٢ ص ١٣٢ .

القِسْمُ الثَّانِي

فِي أَفْرَادِ الْبُخَارِيِّ^(١) مِنْ مَسَانِيدِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ^(٢)

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ:

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ. قُلْتُ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ؟ قَالَ: يُجْزِي أَحَدَنَا الْوُضُوءُ مَا لَمْ يُحْدِثْ^(٣).

الْحَدِيثُ الثَّانِي:

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: (اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا

(١) م: البخاري عن مسلم.

(٢) في هامش ل: بلغ. أي: بلغ مقابلة.

(٣) حَدِيثٌ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ٤ كتاب الوضوء، ٥٤ باب الوضوء من غير حَدِيثٍ، رقم ٢١٤. / فَتْحُ الْبَارِي ج ١ ص ٣١٥.

في صحيح البخاري: عن أَنَسٍ قَالَ. وفي رِوَايَةِ الْأَصْبَلِيِّ: أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ. / إرشاد الساري ج ١ ص ٢٨٥.

محموداً الذي وَعَدْتُهُ) حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(١).

الْحَدِيثُ الثَّالِثُ:

عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ الزُّرْقِيِّ قَالَ: كُنَّا يَوْمًا نُصَلِّي وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، قَالَ رَجُلٌ وَرَاءَهُ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ.

فَلَمَّا انصَرَفَ قَالَ: مَنْ الْمُتَكَلِّمُ؟ قَالَ: أَنَا. قَالَ: رَأَيْتُ بِضْعَةً وَثَلَاثِينَ مَلَكًا يَبْتَذِرُونَهَا أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا أَوَّلًا^(٢).

(١) حَدِيثٌ: مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ١٠ كتاب الأذان، ٨ باب الدعاء عند النداء، رقم ٦١٤ / فَتْحُ الْبَارِي ج ٢ ص ٩٤ .

في صحيح البخاري: عن جابر بن عبد الله أَنَّ. ولم يذكر الْقِسْطَلَانِي في إرشاد الساري ج ٢ ص ٨ خلافاً في ذلك.

م: عن جابر أَنَّ.

(٢) حَدِيثٌ: كُنَّا نُصَلِّي وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ١٠ كتاب الأذان، ١٢٦ باب (لم يسم) وهو بعد باب فضل اللهم رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، رقم ٧٩٩ / فَتْحُ الْبَارِي ج ٢ ص ٢٨٤ .

في صحيح البخاري: الزُّرْقِيُّ. وهي غير موجودة في ل م.

ل م: قال كنا نصلي. وسقطت كلمة (يوماً)، وما أثبتناه هو مما ورد في

صحيح البخاري. ولم يذكر الْقِسْطَلَانِي في إرشاد الساري ج ٢ ص ١١٠ ←

الحديث الرابع:

عن أنس رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ، يَعْنِي: الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ^(١).

➔ خلافاً في ذلك.

ل: وقال رجل. وزيادة الواو تحريف.

ل م: (ربنا لك الحمد). وسقطت (الواو). والصواب إثباتها من البخاري باتفاق نسخته.

م: مباركاً طيباً. وفوق كل من الكلمتين حرف (م) علامة تبديلها، فتكون موافقة للأصل.

أولاً: هكذا في م وفي هامش (ل) ومعها كلمة (صح)، أشار إليها الناسخ بسهم بعد كلمة (يكتبها).

وفي صحيح البخاري (أول) قال القسطلاني في إرشاد الساري ج ٢ ص ١١٠-١١١: (أول: بالبناء على الضم لنية الإضافة، ويجوز أن يكون معرباً بالنصب على الحال، وهو غير منصرف، والوجهان في فرع اليونينية).

رفاعة بن رافع بن مالك الزرقعي الأنصاري الخزرجي، أبو معاذ، شهيد العقبة، وشهد بذراً وأحدًا والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ. مات سنة ٤١ أو ٤٢ هـ.

أسد الغابة ج ٢ ص ١٧٨ والإصابة ج ١ ص ٥١٧.

(١) حديث: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ١٨ كتاب تقييد الصلاة، ١٤ باب هل يؤذن أو يُقيم إذا جمع بين المغرب والعشاء، رقم ١١١٠. / فتح الباري ج ٢ ص ٥٨١.



الحديث الخامس:

عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَدْعُ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ (١).

الحديث السادس:

عن جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمُ عِيدٍ خَالَفَ الطَّرِيقَ (٢).

➡ في صحيح البخاري: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ... . ولم يذكر القسطلاني في إرشاد الساري ج ٢ ص ٣٠٢ خلافاً فيه.

م: عن أنس أن.

(١) حَدِيث: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَدْعُ أَرْبَعًا... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ١٩ كتاب التَّهَجُّد، ٣٤ باب الرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، رقم ١١٨٢ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ٣ ص ٥٨ .

في صحيح البخاري: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ. ولم يذكر القسطلاني في إرشاد الساري ج ٢ ص ٣٤٠ خلافاً فيه.

ل: بعد الغداة، وشطب الناسخ (بعد) وصححها في الهامش (قبل).

(٢) حَدِيث: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمُ عِيدٍ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ١٣ كتاب الْعِيدَيْنِ، ٢٤ باب مَنْ خَالَفَ الطَّرِيقَ إِذَا رَجَعَ يَوْمَ الْعِيدِ، رقم ٩٨٦ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ٢ ص ٤٧٢ .

م: عن جابر قال... . وهو كذلك في صحيح البخاري. ولأبي ذر وابن عَسَاكِرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ. / إرشاد الساري ج ٢ ص ٢٢٦ .

الحَدِيثُ السَّابِعُ:

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ، وَفِي رِوَايَةٍ: وَيَأْكُلُهُنَّ وَثَرًا^(١).

الحَدِيثُ الثَّامِنُ:

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ إِهْلَالَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ^(٢).

(١) حَدِيثٌ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ فِي: ١٣ كِتَابُ الْعِيدَيْنِ، ٤ بَابُ الْأَكْلِ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْخُرُوجِ، رَقْمُ ٩٥٣ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ٢ ص ٤٤٦ .

م: عَنْ أَنَسٍ قَالَ... . وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْبُخَارِيِّ. وَفِي الْبُخَارِيِّ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَغْدُو. وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَسْطَلَانِيُّ فِي إِرْشَادِ السَّارِي ج ٢ ص ٢٠٧ خِلَافًا فِيهِ.

ل: كَرَّرْتُ كَلِمَةَ (يَأْكُلُ). وَهُوَ وَهْمٌ.

ل: يَأْكُلُهُنَّ. وَالصَّوَابُ بِالْوَاوِ (وَيَأْكُلُهُنَّ). وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَسْطَلَانِيُّ خِلَافًا فِيهِ. وَقَوْلُهُ: وَفِي رِوَايَةٍ: هِيَ رِوَايَةُ مُرْجَأَ بْنِ رَجَاءٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. عَلَى مَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ.

(٢) حَدِيثٌ: أَنَّ إِهْلَالَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ فِي: ٢٥ كِتَابُ الْحَجِّ، ٢ بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ...﴾ - لِحَجِّ ٢٧-٢٨، رَقْمُ ١٥١٥ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ٣ ص ٣٧٩ .

م: عَنْ جَابِرِ بْنِ أَنَسٍ.



الحديث التاسع:

عن ثُمَامَةَ قَالَ: حَجَّ أَنَسٌ عَلَى رَحْلٍ وَلَمْ يَكُنْ شَحِيحاً.

وَحَدَّثَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَّ عَلَى رَحْلٍ وَكَانَتْ زَامِلَتَهُ^(١).

➔ وفي صحيح البخاريّ بلا خلاف بين نُسخه: عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنْ. / إرشاد الساري ج ٣ ص ٩٤ .
ل: الخديفة. بدلاً من الخليفة. وهو سبق قلم.

(١) حَدِيث: حَجَّ أَنَسٌ عَلَى رَحْلٍ، وَلَمْ يَكُنْ شَحِيحاً، وَحَدَّثَ... إلخ، في:
صحيح البخاريّ في: ٢٥ كتاب الحج، ٣ باب الحج على الرَّحْل، رقم
١٥١٧. / فَتْحُ الْبَارِي ج ٣ ص ٣٨٠ .

في صحيح البخاريّ: عن ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ: ... وَحَدَّثَ
أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَجَّ... . ولم يذكر القسطلانيّ في إرشاد الساري ج ٣
ص ٩٥ خلافاً فيه.

زَامِلَتَهُ: أي: الراحلة التي ركبها، وهي وإن لم يجز لها ذكر، لَكِنْ دَلَّ
عليها ذِكْرُ الرَّحْلِ، والزاملة: البعير الذي يحمل عليه الطعام والمتاع. من
الزَّمْل وهو الحِمْل. والمراد: أنه لم تكن معه زاملة تحمل طعامه ومتاعه، بل
كان ذَلِكَ محمولاً معه على راحلته، وكانت هي الراحلة والزاملة. / فَتْحُ الْبَارِي
ج ٣ ص ٣٨١ .

ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيِّ الْبَصْرِيِّ، قاضيهَا، رَوَى
عن جَدِّهِ أَنَسٍ وَابْنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، تَابِعِيَّ ثِقَّةٌ صَدُوقٌ.

تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٢٨ وتقريب التهذيب ج ١ ص ١٢٠ ومشاهير علماء الأمصار ص ٩٣ .

الحديث العاشر:

عن جُوَيْرِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهِيَ صَائِمَةٌ، فَقَالَ: أَصُمْتَ أَمْسٍ؟ قَالَتْ: لَا. قَالَ: تَرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا؟ قَالَتْ: لَا. قَالَ: فَأَفْطِرِي^(١).

[الحديث] الحادي عشر:

عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

(١) حَدِيثُ جُوَيْرِيَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ... إلخ، في: صحيح البخاري في: ٣٠ كتاب الصوم، ٦٣ باب صوم يوم الجمعة...، رقم الحديث ١٩٨٦. / فَتْحُ الْبَارِي ج ٤ ص ٢٣٢. وفيه: عن جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا... تريدان أن تصومين غداً... . لَكِنْ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَالْوَقْتُ وَابْنُ عَسَاكِرَ: (أَنْ تَصُومِي) بِاسْقَاطِ النُّونِ. / إرشاد الساري ج ٣ ص ٤١٥.

جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي ضَرَّارٍ بْنِ حَبِيبٍ، الْخَزَاعِيَّةَ، مِنْ بَنِي الْمُصْطَلِقِ، لَمَّا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ سَبَايَا بَنِي الْمُصْطَلِقِ، وَقَعَتْ فِي سَهْمِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ، فَكَاتَبَتْهُ عَلَى نَفْسِهَا، وَجَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تَسْتَعِينَهُ فِي كِتَابَتِهَا، فَأَدَّى عَنْهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَكَانَتْ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ. ماتت سنة ٥٠هـ.

الإصابة ج ٤ ص ٢٦٥ وأُسدُ الغَابة ج ٥ ص ٤١٩ والاستيعاب ج ٤ ص ٢٥٨ وتهذيب الكمّال

ج ٨ ص ٥٢٤.

مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ
يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ (١).

[الحديث] الثاني عشر:

عنها رَضِيَ اللَّهُ عنها قالت: أنزلت هذه الآية ﴿لَا
يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ في قول الرَّجُلِ: لا
والله، وبلى والله (٢).

(١) حَدِيث: مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ٨٣ كتاب الأيمان والنذور، ٢٨ باب النذر في
الطاعة، رقم ٦٦٩٦. / فَتْحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٥٨١.

ولفظه فيه: عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عنها عن النَّبِيِّ ﷺ قال: من نذر... .

و ٣١ باب النذر فيما لا يملك وفي معصية، رقم ٦٧٠٠. / فَتْحُ الْبَارِي
ج ١١ ص ٥٨٥. ولفظه فيه: عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عنها قالت: قال النَّبِيُّ ﷺ...
ل: أن تطيع الله فليطيعه.

م ل: فلا يعصيه. وهو تحريف، وصوابه ما أثبتناه في هذه الكلمات عن
الْبُخَارِيِّ، ولم يحك الْقَسْطَلَانِيُّ خلافاً فيه.

أن يعصي الله: هكذا في م ل، قال الْقَسْطَلَانِيُّ في إرشاد الساري ج ٩
ص ٤٠٦: وهي رواية أبي ذر. والباقون: (أن يعصيه).

(٢) حَدِيث: أنزلت هذه الآية ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾... إلخ، في:
صحيح البخاري في: ٦٥ كتاب التفسير، ٨ باب ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ
بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ - المائدة ٨٩، رقم ٤٦١٣. / فَتْحُ الْبَارِي ج ٨ ص ١٢٥
طبعة دار الريان الثانية بالقاهرة. ولم ترد فيه كلمة (قالت).



[الحديث] الثالث عشر:

عنها رَضِيَ اللهُ عنها قالت: قال رسولُ الله ﷺ: لا تَسُبُّوا الأمواتَ، فَإِنَّهُمْ قد أَفْضَوْا إلى ما قَدَّمُوا^(١).

[الحديث] الرابع عشر:

عنها رَضِيَ اللهُ عنها قالت: قلتُ يا رسولَ الله، إِنَّ لي جَارَيْنِ، فإِلَى أَيِّهما أُهْدِي؟ قال: إلى أَقْرَبِهما مِنْكَ باباً^(٢).

➡ ونحوه في صحيح البخاري في: ٨٣ كتاب الإيمان والنذور، ١٤ باب ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ - البقرة ٢٢٥، رقم ٦٦٦٣ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٥٤٧ .
م: عنها قالت... وبلا والله.

(١) حَدِيث: لا تَسُبُّوا الأموات... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ٢٣ كتاب الجنائز، ٩٧ باب ما ينهى من سب الأموات، رقم ١٣٩٣ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ٣ ص ٢٥٨ .
في صحيح البخاري: قالت قال النَّبِيُّ ﷺ... .

سقط من م: (رَضِيَ اللهُ عنها) و(قد). ولم يَحْكِ الْقِسْطُ لَانِّي خِلَافاً في إثباتها. / إرشاد الساري ج ٢ ص ٤٧٩ .

والحديث أيضاً في: ٨١ كتاب الرِّقَاق، ٤٢ باب سَكَرات الموت، رقم ٦٥١٦ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٣٦٢، وإرشاد الساري ج ٩ ص ٢٩٩ .

(٢) حَدِيث: قالت: قلتُ يا رسولَ الله، إِنَّ لي جَارَيْنِ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ٧٨ كتاب الأدب، ٣٢ باب حَقَّ الْجَوَارِ فِي قُرْبِ ➡

[الحديث] الخامس عشر:

عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قال: إِنَّ اللَّهَ قَالَ: إِذَا ابْتَلَيْتُ عَبْدِي بِحَبِيبَتَيْهِ ثُمَّ صَبَرَ، عَوَّضْتُهُ مِنْهَا الْجَنَّةَ. يُرِيدُ عَيْنَيْهِ (١).

[الحديث] السادس عشر:

عنه رضي الله عنه عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قال: إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي

➡ الأبواب، رقم ٦٠٢٠ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ١٠ ص ٤٤٧ .

م: عنها قالت. وفي صحيح البخاري: عن عَائِشَةَ قالت. ولم يذكر القسطلاني خلافاً في ذلك. / إرشاد الساري ج ٩ ص ٢٦ .
سقط من ل: قلت.

(١) حَدِيث: إِنَّ اللَّهَ قَالَ إِذَا ابْتَلَيْتُ عَبْدِي... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ٧٥ كتاب المرضى، ٧ باب فضل من ذهب بصره، رقم ٥٦٥٣ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ١٠ ص ١١٦ .

سقط من م: رضي الله عنه.

ل: عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال.

لكن الحديث في البخاري هو: عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قال: سمعتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يقول: إِنَّ اللَّهَ... . ولم يذكر القسطلاني في ذلك خلافاً، فيبدو أن ابن دقيق العيد قد تصرف فيه.

ثم صبر: هكذا في م ل، وهي رواية أبي ذر، والباقون: فصر. / صحيح البخاري ج ٧ ص ١٥١ . وانظر: إرشاد الساري ج ٨ ص ٣٤٦ .

الصَّلَاةِ فَلَيْنَمَ، حَتَّى يَعْلَمَ مَا يَقْرَأُ^(١).

[الْحَدِيثُ] السَّابِعُ عَشَرَ:

عنه رَوَاهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ
 قَالَ: إِذَا تَقَرَّبَ الْعَبْدُ إِلَيَّ شِبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا،
 وَإِذَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا، وَإِذَا أَتَانِي
 مَشْيًا أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً^(٢).

(١) حَدِيثٌ: إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ ... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ فِي: ٤ كِتَابُ الْوُضُوءِ، ٥٣ بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ وَمَنْ
 لَمْ يَرَمْ مِنَ النَّعْسَةِ وَالنَّعَسَتَيْنِ أَوْ الْخَفَقَةِ وَضُوءًا، رَقْمٌ ٢١٣ . / فَتْحُ
 الْبَارِي ج ١ ص ٣١٥ .

م: عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
 وَلَمْ يَذْكُرِ الْقُسْطَلَانِيُّ فِي ذَلِكَ خِلَافًا. / إِرْشَادُ السَّارِي ج ١ ص ٢٨٥ .
 وَوَضَعَ فِي م عَلَى (فِي الصَّلَاةِ) ح، وَكَأَنَّ النَّاسِخَ أَرَادَ أَنَّهَا فِي نَسْخَةٍ. وَلَكِنْ
 لَمْ يَرِدْ فِي إِثْبَاتِهَا خِلَافٌ فِي إِرْشَادِ السَّارِي.

(٢) حَدِيثٌ: إِذَا تَقَرَّبَ الْعَبْدُ إِلَيَّ شِبْرًا ... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ فِي: ٩٧ كِتَابُ التَّوْحِيدِ، ٥٠ بَابُ ذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ
 وَرَوَايَتِهِ عَنْ رَبِّهِ، رَقْمٌ ٧٥٣٦ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ١٣ ص ٥١١-٥١٢ .

م: عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: عَنْ أَنَسٍ رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ قَالَ. وَلَمْ يَذْكُرِ الْقُسْطَلَانِيُّ فِي ذَلِكَ خِلَافًا. / إِرْشَادُ
 السَّارِي ج ١٠ ص ٤٦٤ .

ل م: يَمْشِي. وَفِي هَامِشِهَا: مَشْيًا مَعَ كَلِمَةِ صَح. وَزَادَ فِي ل (ح) أَيِ ◀

[الحديث] الثامن عشر:

عنه رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَيُصِيبَنَّ أَقْوَاماً سَفَعٌ
 مِنَ النَّارِ بِذُنُوبٍ أَصَابُوهَا عُقُوبَةٌ، ثُمَّ يُدْخِلُهُمُ اللَّهُ الْجَنَّةَ
 بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ، يُقَالُ لَهُمُ الْجَهَنَّمِيُّونَ^(١).

➡ في نسخة. وهما روايتان كما في إرشاد الساري.

تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا: هَذِهِ رِوَايَةُ أَبِي الْوَقْتِ، وَالْباقون: تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا. /
 إرشاد الساري.

(١) حَدِيث: لَيُصِيبَنَّ أَقْوَاماً سَفَعٌ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ٩٧ كتاب التوحيد، ٢٥ باب ما جاء في قول
 الله تعالى: ﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ - لأعراف ٥٦، رقم
 ٧٤٥٠. / فتح الباري ج ١٣ ص ٤٣٤.

م: عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم. وفي صحيح البخاري: عن أنس رضي الله عنه عن
 النبي... . ولأبوي ذر والوقت: أن النبي... . / إرشاد الساري ج ١٠
 ص ٤١٤.

ل: أقوام. وهو تحريف، وصوابه ما أثبتناه (أقواماً) من البخاري.

سقطت من ل م: في النار. فأثبتناها من البخاري.

ل م: فيقال. وهو تحريف، وصوابه ما أثبتناه (يقال) من البخاري. ولم
 يذكر القسطلاني خلافاً في ما أثبتناه.

سفع: أثر تغير البشرة ليبقى فيها بعض سواد. / إرشاد الساري ج ١٠

ص ٤١٤.

[الْحَدِيثُ] التاسع عشر:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَشَجَرَةً يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ لَا يَقْطَعُهَا (١).

[الْحَدِيثُ] العشرون:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمْ يَأْكُلِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى خِوَانٍ حَتَّى مَاتَ، وَمَا أَكَلَ خُبْزاً مُرَقَّقاً حَتَّى مَاتَ (٢).

(١) حَدِيثُ: إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَشَجَرَةً... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ٥٩ كتاب بدء الخلق، ٨ باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، رقم ٣٢٥١. / فتح الباري ج ٦ ص ٣١٩.

م: عنه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وفي صحيح البخاري باتفاق نسخته: عن قتادة حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ... .

ل م: شجرة. وصوابه ما أثبتناه (لشجرة) من البخاري بلا خلاف بين نسخته. / إرشاد الساري ج ٥ ص ٢٨٤.

(٢) حَدِيثُ: لَمْ يَأْكُلِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى خِوَانٍ حَتَّى مَاتَ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ٨١ كتاب الرقاق، ١٦ باب فضل الفقر، رقم ٦٤٥٠. / فتح الباري ج ١١ ص ٢٧٣.

م: عنه قال. وليس في ما أثبتناه خلاف. / إرشاد الساري ج ٩ ص ٢٦٠.
الخِوَان: ما يؤكل عليه من الطعام، وهو من دأب المُتَشَرِّفِينَ.
المُرَقَّق: المُلَيَّن المُحَسَّن.

إرشاد الساري السابق.

[الحديث] الحادي والعشرون:

عن قَتَادَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسٍ: أَكَانَتِ الْمُصَافِحَةُ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ (١).

[الحديث] الثاني والعشرون:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نُبَكِّرُ إِلَى الْجُمُعَةِ ثُمَّ نَقِيلُ (٢).

(١) حَدِيث: أَكَانَتِ الْمُصَافِحَةُ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ٧٩ كتاب الاستئذان، ٢٧ باب المُصَافِحَةِ، رقم ٦٢٦٣ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٥٤ .

في صحيح البخاري باتفاق نُسَخه: في أصحاب النَّبِيِّ ﷺ ... / إرشاد الساري ج ٩ ص ١٥٤ .

(٢) حَدِيث: كُنَّا نُبَكِّرُ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ١١ كتاب الجمعة، ١٦ باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس، رقم ٩٠٥ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ٢ ص ٤٤٩ طبعة ١ دار الريان للتراث بالقاهرة ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م .

وفيه: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنَّا نُبَكِّرُ بِالْجُمُعَةِ، وَنَقِيلُ بَعْدَ الْجُمُعَةِ.

وفي إرشاد الساري ج ٢ ص ١٧٣: لِأَبُو ذَرٍّ وَالْوَقْتُ وَالْأَصِيلِي: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ... .

وأيضاً في صحيح البخاري في: ١١ كتاب الجمعة، ٤١ باب القائلة بعد الجمعة، رقم ٩٤٠ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ٢ ص ٤٢٨ .

م: عنه قال. وفي صحيح البخاري، الحديث رقم ٩٤٠: عَنْ حُمَيْدٍ ◀

[الْحَدِيثُ] الثالث والعشرون:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَنْ كَانَتْ الْأَمَّةُ مِنْ إِمَاءِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَتَأْخُذُ بِيَدِ النَّبِيِّ ﷺ فَتَنْطَلِقُ بِهِ حَيْثُ شَاءَتْ (١).

➡ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ... . وَلَأَبِي دَرَّ: عَنْ أَنَسٍ قَالَ. / إِرْشَادُ السَّارِي ج ٢ ص ١٩٥ .

ل م: ثم نقيّل بعدها. والصواب حذف (بعدها)، لأنه لم يذكرها القسطلاني في آية روايته.

(١) حَدِيث: أَنْ كَانَتْ الْأَمَّةُ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ٧٨ كتاب الأدب، ٦١ باب الكبر، رقم ٦٠٧٢ . / فَتَحُ الْبَارِي ج ١٠ ص ٤٨٩ .

م: عنه قال. وفي صحيح البخاري: ... حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: (أَنْ كَانَتْ) هُكْذَا - يَأْتِيَانِ أَنْ - فِي ل م. وفي إِرْشَادُ السَّارِي ج ٩ ص ٥١: (لَأَبِي دَرَّ عَنْ الْكُشْمِينِي «أَنْ كَانَتْ» بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ فِي الْيُونَنِيَّةِ)، وَرَوَايَةُ الْبَاقِينَ هِيَ: (كَانَتْ) بِحَذْفِ (أَنْ).

سقط من ل م: أهل.

وفي صحيح البخاري: لتأخذ بيد رسول الله ﷺ. ولم يذكر القسطلاني خلافاً فيها.

وقد بيّن ابن حجر معنى الحديث فقال في فَتَحُ الْبَارِي ج ١٠ ص ٤٩٠: التعبير بالأخذ باليد إشارة إلى غاية التصرف، حتى لو كانت حاجتها خارج المدينة والتمست منه مساعدتها في تلك الحاجة لمساعد على ذلك، وهذا دالٌّ على مزيد تواضعه وبرّاءته من جميع أنواع الكبر ﷺ.

[الحديث الرابع والعشرون:

عنه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ما من الناس مُسْلِمٌ يَمُوتُ له ثلاثة من الولد لم يَبْلُغُوا الحِنْثَ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ^(١).

[الحديث الخامس والعشرون:

عنه قال: قال رسول الله ﷺ: اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، وَإِنْ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ كَانََ رَأْسُهُ زَيْبَةً^(٢).

(١) حَدِيث: ما من الناس مُسْلِمٌ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ٢٣ كتاب الجنائز، ٩١ باب ما قيل في أولاد المسلمين، رقم ١٣٨١ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ٣ ص ٢٤٤ .

م: عنه قال... ما منكم يموت. وشطب الناسخ كلمة (منكم) وصححها باهامش (من مُسْلِمٍ).

ل: تموت له... أدخله الجنة. وهو تحريف.

وما أثبتناه مؤيد بما في صحيح البخاري. ولم يذكر القسطلاني في إرشاد الساري ج ٢ ص ٤٦٩ خلافاً فيه.

(٢) حَدِيث: اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ٩٣ كتاب الأحكام، ٤ باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، رقم ٧١٤٢ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ١٣ ص ١٢١ .

في صحيح البخاري: عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال... . ولم يذكر القسطلاني في إرشاد الساري ج ١٠ ص ٢١٩ خلافاً فيه.

[الحديث] السادس والعشرون:

عن الزُّبَيْر بن عَدِيٍّ قال: أَتَيْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فَشَكَّوْنَا إِلَيْهِ مَا يَلْقَوْنَ مِنَ الْحَجَّاجِ، فقال: اصْبِرُوا، فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرُّ مِنْهُ، حَتَّى تَلْقُوا رَبَّكُمْ.

سَمِعْتُهُ مِنْ نَبِيِّكُمْ ﷺ (١).

(١) حَدِيث: أَتَيْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فَشَكَّوْنَا إِلَيْهِ... إلخ، في: صحيح البُخَارِيِّ في: ٩٢ كتاب الفِتَنِ، ٦ باب لا يَأْتِي زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرُّ مِنْهُ، رقم ٧٠٦٨. / فَتَحُ الْبَارِي ج ١٣ ص ١٩. لأبي دَرٍّ وَالنَّسْفِيِّ: أَشَرُّ مِنْهُ، وَالْباقون بحذف الألف. / فَتَحُ الْبَارِي السابق.

وعزا القَسْطَلَانِيُّ في إرشاد السَّارِي ج ١٠ ص ١٧٥ رِوَايَةً (أُشِرَ مِنْهُ) إِلَى: أَبِي دَرٍّ وَابْنِ عَسَاكِر.

ل: حَتَّى تَلْقَوْنَ. وهو تحريف.

ما يَلْقَوْنَ: هي رِوَايَةُ أَبِي دَرٍّ وَابْنِ عَسَاكِر. ووردت: ما يَلْقَوَا: لِلأَصِيلِيِّ، وَالْباقون: ما نَلَقَى. / إرشاد السَّارِي السابق.

الزُّبَيْر بن عَدِيٍّ الكُوفِيُّ الهمْدَانِيُّ، ولي قَضَاء الرِّيِّ، وَيُكْنَى أبا عَدِيٍّ، وهو من صِغار التَّابِعِينَ، وليس له في البُخَارِيِّ سوى هَذَا الْحَدِيث. ثِقَّةٌ ثُبَّت. مات بالرِّيِّ سنة ١٣١هـ.

فَتَحُ الْبَارِي ج ١٣ ص ٢٠ وتهذيب التهذيب ج ٣ ص ٣١٧ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٢٥٨

ومشاهير علماء الأمصار ص ١٢٦ وإرشاد السَّارِي السابق.



[الحديث السابع والعشرون:

عنه رضي الله عنه قال: إِنَّكُمْ لَتَعْمَلُونَ أَعْمَالًا هِيَ أَدَقُّ فِي
أَعْيُنِكُمْ مِنَ الشَّعْرِ، إِنْ كُنَّا نَعُدُّهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُؤَبَّاتِ (١).

➔ الْحَجَّاجُ بْنُ يُوسُفَ الثَّقَفِيُّ، أمير الْعِرَاقِ المشهور، الداهية السَّفَاكُ
الْحَطِيب. مات سنة ٩٥ هـ بواسط.

تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٢١٠ وَوَفَّيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٢ ص ٢٩ والأعلام ج ٢ ص ١٦٨ وفيه بعض
مصادره.

(١) حَدِيث: إِنَّكُمْ لَتَعْمَلُونَ أَعْمَالًا... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ٨١ كتاب الرقاق، ٣٢ باب ما يُتَّقَى من مُحَقَّرَاتِ
الذنوب، رقم ٦٤٩٢. / فَتْحُ الْبَارِي ج ١١ ص ٣٢٩.
م: عنه قال.

سقط من ل م: إن. وهي ثابتة في جميع الروايات. / إرشاد الساري ج ٩
ص ٢٨٢، وهي مخففة من الثقيلة للتأكيد. / فَتْحُ الْبَارِي.
ل: نعهدها. وهو تحريف عن كلمة (نعهدها).

و(نَعُدُّهَا): في رواية الكُشْمِيهَنِيِّ. قال ابن حجر في فَتْحِ الْبَارِي: (إن
كنا لنَعُدُّهَا: كذا للأكثر بلام التأكيد، وفي رواية أبي ذَرٍّ عن السَّرْحَسِيِّ
والمُسْتَمْلِيِّ بحذفها وب حذف الضمير أيضاً، ولفظها: إن كنا نَعُدُّ، وله عن
الكُشْمِيهَنِيِّ: إن كنا نَعُدُّها).

على عهد رسول الله: كذا في رواية أبي ذَرٍّ. والباقون: النَّبِيُّ. / إرشاد
الساري السابق، وصحيح البخاري ج ٨ ص ١٢٨ (الهامش).

وتتمة الحديث: (قال أبو عبد الله - أي: البخاري -: يعني بذلك - أي:
بالمؤبقات - المهلِكَات).

[الْحَدِيثُ] الثَّامِنُ وَالْعَشْرُونَ:

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقْسَمْ. فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ (١).

[الْحَدِيثُ] التَّاسِعُ وَالْعَشْرُونَ:

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ مَا تَوَجَّهَتْ، فَإِذَا أَرَادَ الْفَرِيضَةَ نَزَلَ (٢).

(١) حَدِيثُ: قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ فِي: ٣٦ كِتَابُ الشُّفْعَةِ، ١ بَابُ الشُّفْعَةِ فِيمَا لَمْ يُقْسَمْ...، رَقْمُ ٢٢٥٧. / فَتْحُ الْبَارِي ج ٤ ص ٤٣٦.

م: عَنْ جَابِرٍ قَالَ. وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ. عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ.

ل: مَا لَمْ يُقْسَمْ. وَكُتِبَ الْمَصْحُوحُ فَوْقَ (مَا): (لِ)، يُرِيدُ أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ هِيَ (مَا لَمْ يُقْسَمْ)، وَإِضَافَةُ اللَّامِ خَطَأً، حَيْثُ لَمْ يَذْكُرِ الْقِسْطُ لَانِيَّ رَوَاتِهَا. / إِرْشَادُ السَّارِي ج ٤ ص ١٢٣. وَانْظُرْ أَيْضاً: صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ج ٣ ص ١١٤. م: وَصَرَفَتْ. وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) حَدِيثُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ... إلخ، في:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ فِي: ٨ كِتَابُ الصَّلَاةِ، ٣١ بَابُ التَّوَجُّهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ، رَقْمُ ٤٠٠. / فَتْحُ الْبَارِي ج ١ ص ٥٠٣.



[الحديث] الثلاثون:

عنه رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا سَمَحًا إِذَا بَاعَ، وَإِذَا اشْتَرَى، وَإِذَا اقْتَضَى^(١).

[الحديث] الحادي والثلاثون:

عنه رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا نَزَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ﴿قُلْ هُوَ

➡ ويبدو أَنَّ ابن دَقِيقِ الْعِيدِ رحمته الله قد تَصَرَّفَ في بعض الألفاظ، ولفظ الْبُخَارِيِّ: عن مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَنِ عن جَابِر قَالَ: (كان رسولُ الله ﷺ يُصَلِّي على راحلته حيث تَوَجَّهَتْ، فإذا أَرَادَ الفريضة نَزَلَ فاستقبل الْقِبْلَةَ). وللحديث في الْبُخَارِيِّ ألفاظ ثلاثة أخرى هي المرقمة ١٠٩٤، ١٠٩٩، ٤١٤٠. والذي ذكرناه هو أقرب الألفاظ إلى اللفظ الذي ذكره ابن دَقِيقِ الْعِيدِ.

مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَنِ بن ثَوْبَانَ الْعَامِرِيِّ مَوْلَاهُمْ، أبو عبد الله الْمَدَنِيُّ، ليس له في الصحيح عن جَابِر غير هذا الْحَدِيثِ، تَابِعِي ثِقَّةٌ مَتَّقِنٌ.

فَتْح الْبَارِي ج ١ ص ٥٠٣ وتهذيب التهذيب ج ٩ ص ٢٩٤ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ١٨٢ ومشاهير علماء الأمصار ص ٧٨ وتهذيب لِكَمَال ج ٦ ص ٣٩٧.

(١) حَدِيث: رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا سَمَحًا إِذَا بَاعَ... إلخ، في:

صحيح الْبُخَارِيِّ في: ٣٤ كتاب الْبَيْع، ١٦ باب السُّهُولة والسَّمَاحة في الشراء والبيع... إلخ، رقم ٢٠٧٦. / فَتْح الْبَارِي ج ٤ ص ٣٠٦.

م: عنه أَنَّ رسول الله. وفي صحيح الْبُخَارِيِّ بلا خلاف يُذكر في نُسْخه: عن جَابِر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رسول الله ﷺ... / إرشاد السَّارِي ج ٤ ص ٢١.

الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ»، قَالَ: أَعُوذُ بِوَجْهِكَ. ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ قَالَ: أَعُوذُ بِوَجْهِكَ. فَلَمَّا نَزَلَتْ ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾، قَالَ: هَاتَانِ أَهْوَنُ، أَوْ أَيْسَرُ^(١).

[الْحَدِيثُ] الثَّانِي وَالثَّلَاثُونَ:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا إِذَا صَعِدْنَا كَبَّرْنَا، وَإِذَا نَزَلْنَا سَبَّحْنَا^(٢).

(١) حَدِيثٌ: لَمَّا نَزَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ...﴾... إلخ، فِي: صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ فِي: ٩٦ كِتَابُ الْاِعْتَصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، ١١ بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا﴾، رَقْمُ ٧٣١٣ . / فَتْحُ الْبَارِي ج ١٣ ص ٢٩٥ .

م: عَنْهُ قَالَ. وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ بِاتِّفَاقٍ رَوَايَاتُهُ: قَالَ عَمْرُو: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: لَمَّا نَزَلَ... / إِرْشَادُ السَّارِي ج ١٠ ص ٣٢٥ .

ل م: قَالَ فَلَمَّا نَزَلَتْ. وَكَلِمَةُ (قَالَ) مُضَافَةٌ، حَيْثُ لَمْ يَذْكُرْهَا الْقَسْطَلَانِيُّ فِي إِرْشَادِ السَّارِي.

وَالْآيَةُ: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ أَنْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾ - ٦٥ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ.

(٢) حَدِيثٌ: كُنَّا إِذَا صَعِدْنَا كَبَّرْنَا... إلخ، فِي:

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ فِي: ٥٦ كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ، ١٣٢ بَابُ التَّسْبِيحِ ◀

[الحديث] الثالث والثلاثون:

عنه رضي الله عنه قال: كان جِذْعُ يَقُومُ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، فَلَمَّا وُضِعَ لَهُ الْمِنْبَرُ سَمِعْنَا لِلْجِذْعِ مِثْلَ أَصْوَاتِ الْعِشَارِ، حَتَّى نَزَلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ (١).

➡ إذا هَبَطَ وادياً، رقم ٢٩٩٣ . / فَتَحَ الْبَارِي ج ٦ ص ١٣٥ .

م: عنه قال. وفي صحيح البخاري: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال... .

(١) حَدِيث: كَانَ جِذْعُ يَقُومُ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ١١ كتاب الجمعة، ٢٦ باب الخطبة على المنبر، رقم ٩١٨ . / فَتَحَ الْبَارِي ج ٢ ص ٣٩٧ .

م: عنه قال. وفي صحيح البخاري باتفاق نُسَخه: ... أخبرني ابن أنس: أنه سمع جابر بن عبد الله قال: كان جِذْعُ... . / إرشاد الساري ج ٢ ص ١٨٠ .

ل م: (وضع المنبر سمعت أنيه مثل أصوات). وهو تصرّف في الكلام. وما أثبتناه هو عن صحيح البخاري. ولم يذكر القسطلاني فيه خلافاً.

وقد ورد في البخاري بمعناه حديثان عن جابر في: ٦١ كتاب المناقب، ٢٥ باب علامات النبوة في الإسلام، رقم ٣٥٨٤، ٣٥٨٥ مع اختلاف في اللفظ. / فَتَحَ الْبَارِي ج ٦ ص ٦٠١-٦٠٢ .

العِشَار: جمع عُشراء، وهي الناقة الحامل التي مضت لها عشرة أشهر، أو التي معها أولادها. / إرشاد الساري ج ٢ ص ١٨١ .

[الْحَدِيثُ] الرَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ فَلْيُخَالِفْ بَيْنَ طَرَفَيْهِ (١).

[الْحَدِيثُ] الْخَامِسُ وَالثَّلَاثُونَ:

عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَمْ يَبْقَ مِنَ النُّبُوَّةِ إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ. قَالُوا: وَمَا الْمُبَشِّرَاتُ؟ قَالَ: الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ (٢).

(١) حَدِيثٌ: أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ صَلَّى... إلخ، في: صحيح البخاري في: ٨ كتاب الصلاة، ٥ باب إذا صَلَّى في الثَّوْبِ الواحد فَلْيَجْعَلْ عَلَى عَاتِقَيْهِ، رقم ٣٦٠. / فَتْحُ الْبَارِي ج ١ ص ٤٧١. في صحيح البخاري: (... عن عِكْرِمَةَ قَالَ: سَمِعْتُهُ، أَوْ كُنْتُ سَأَلْتُهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَشْهَدُ). ولم يذكر الْقِسْطَلَانِيُّ فِيهِ خِلَافًا. ل م: قال من صَلَّى. وهو تحريف، وصوابه (يقول) وهو من البخاري. ولم يذكر الْقِسْطَلَانِيُّ فِيهِ خِلَافًا.

ل م: في ثوب، وهي رواية الجميع، لكن للكُشْمِينِي (في ثوب واحد). / انظر: فَتْحُ الْبَارِي ج ١ ص ٤٧١ وإرشاد السَّارِي ج ١ ص ٣٩١.

(٢) حَدِيثٌ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَمْ يَبْقَ مِنَ النُّبُوَّةِ إِلَّا... إلخ، في: صحيح البخاري في: ٩١ كتاب التعبير، ٥ باب الْمُبَشِّرَاتِ، رقم ٦٩٩٠. / فَتْحُ الْبَارِي ج ١٢ ص ٣٧٥. ←

[الحديث] السادس والثلاثون:

عنه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: لو تَعَلَّمُونَ ما أَعَلَّمُ لَصَحِحَّتُمْ قَلِيلاً وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيراً^(١).

[الحديث] السابع والثلاثون:

عنه رضي الله عنه: عن النَّبِيِّ ﷺ قال: خَيْرُ الصَّدَقَةِ ما كانَ عن ظَهْرٍ غَنِيٍّ، وابدأ بِمَنْ تَعُولُ^(٢).

➡ م: عنه قال. وفي صحيح البخاري: (...) حدثني سَعِيد بن المُسَيَّب: أن أبا هُرَيْرَةَ قال: سمعتُ... ولم يذكر القَسْطَلَانِيُّ فيه خلافاً. / إرشاد السَّارِي ج ١٠ ص ١٢٨.

م: يبقَى. وهو تحريف، لأنه مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العِلَّة. المُبَشِّرَات: جمع مُبَشِّرَة، وهي من التبشير: إدخال السرور والفرح على المُبَشِّر. / إرشاد لِسَارِي.

(١) حَدِيث: لو تَعَلَّمُونَ ما أَعَلَّمُ لَصَحِحَّتُمْ قَلِيلاً... إلخ، في: صحيح البخاري في: ٨١ كتاب الرِّقَاق، ٢٧ باب قول النَّبِيِّ ﷺ: لو تَعَلَّمُونَ ما أَعَلَّم... رقم ٦٤٨٥. / فَتْح البَّارِي ج ١١ ص ٣١٩.

م: عنه قال. وفي صحيح البخاري: (...) عن سَعِيد بن المُسَيَّب: أن أبا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه كان يقول: قال رسول الله... ولم يذكر القَسْطَلَانِيُّ فيه خلافاً. / إرشاد السَّارِي ج ٩ ص ٢٧٨.

(٢) حَدِيث: خَيْرُ الصَّدَقَةِ ما كانَ عن ظَهْرٍ غَنِيٍّ... إلخ، في: صحيح البخاري في: ٦٩ كتاب النفقات، ٢ باب وجوب النفقة على الأهل والعِيَال، رقم ٥٣٥٦. / فَتْح البَّارِي ج ٩ ص ٥٠٠. ➡

[الحديث] الثامن والثلاثون:

عنه ﷺ قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: وَاللَّهِ
إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ
مَرَّةً^(١).

[الحديث] التاسع والثلاثون:

عنه ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا قَالَ الرَّجُلُ
لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا^(٢).

➡ م: عنه عن النبي. وفي صحيح البخاري: (... عن ابن المسيب عن أبي
هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ...). ولم يذكر القسطلاني فيه خلافاً. / إرشاد
الساري ج ٨ ص ١٩٩ .

م: على ظهر. وصححت في الهامش (عن).

(١) حَدِيث: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ٨٠ كتاب الدَّعَوَات، ٣ باب استغفار النَّبِيِّ ﷺ في
اليوم والليلة، رقم ٦٣٠٧ . / فَتْح الْبَارِي ج ١١ ص ١٠١ .

م: عنه قال. وفي صحيح البخاري: (... قال أبو هُرَيْرَةَ: سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ...) باتفاق نُسَخه. / إرشاد الساري ج ٩ ص ١٧٦ .

(٢) حَدِيث: إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ... إلخ، في:

صحيح البخاري في: ٧٨ كتاب الأدب، ٧٣ باب من أكفر أخاه بغير
تأويل فهو كما قال، رقم ٦١٠٣ . / فَتْح الْبَارِي ج ١٠ ص ٥١٤ .

م: عنه أن رسول الله.



[الحديث] الأربعة:

عنه ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُصِبْ مِنْهُ^(١).

➡ في صحيح البخاري: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ولم يذكر القسطلاني في إرشاد الساري ج ٩ ص ٦٥ خلافاً فيه.

(١) حَدِيث: مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُصِبْ مِنْهُ، في:

صحيح البخاري في: ٧٥ كتاب المرضي، ١ باب ما جاء في كفارة المرض، رقم ٥٦٤٥ . / فتح الباري ج ١٠ ص ١٠٣ .

م: عنه قال. وفي صحيح البخاري: (... سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ) باتفاق النسخ. / إرشاد الساري ج ٨ ص ٣٤٢ .

في هامش م: بلغ مقابلة.

القسم الثالث

في أحاديث انفرَدَ بها مُسْلِمٌ رحمه الله تعالى بحسب مسانيد الصّحابة
رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ (١)

الحديث الأول:

عن ابن عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عن النَّبِيِّ ﷺ قال: إِنَّ
الإسلامَ بَدَأَ غَرِيباً وسيعودُ غَرِيباً كما بَدَأَ، وهو يَأْرِزُ بينَ
المسجدينِ كما تَأْرِزُ الحَيَّةُ إلى جُحْرِها (٢).

الحديث الثاني:

عنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: مَنْ نَزَعَ يَدًا مِنْ
طاعةٍ، فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ

(١) سقط من ل: رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

(٢) حَدِيث: إِنَّ الإسلامَ بَدَأَ غَرِيباً وسيعودُ غَرِيباً كما بَدَأَ... إلخ، في:

صحيح مُسْلِمٍ في: ١ كتاب الإيَّان، ٦٥ باب بيان أن الإسلامَ بَدَأَ
غَرِيباً...، رقم ١٤٦، ج ١ ص ١٣١. وفيه: عن ابن عُمَرَ عن النَّبِيِّ ﷺ...

الحَيَّةُ في جُحْرِها.

يَأْرِزُ: ينضم ويجتمع. / هامش صحيح مُسْلِمٍ.

وهو مُفَارِقٌ لِلْجَمَاعَةِ، فَإِنَّهُ يَمُوتُ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً^(١).

الحَدِيثُ الثَّالِثُ:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ^(٢).

الحَدِيثُ الرَّابِعُ:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ^(٣).

(١) حَدِيثٌ: مَنْ نَزَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ... إلخ، في:

صحيح مُسْلِمٍ في: ٣٣ كتاب الإمارة، ١٣ باب وجوب ملازمة جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ...، رقم ١٨٥١، ج ٣ ص ١٤٧٨. ولفظ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِيهِ هُوَ: (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ، لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ. وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً).

م: عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ.

(٢) حَدِيثٌ: صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا... إلخ، في:

صحيح مُسْلِمٍ في: ١٥ كتاب الحج، ٩٤ باب فضل الصلاة بمسجدي مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، رقم ١٣٩٥، ج ٢ ص ١٠١٣.

م: عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ. وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ: عَنْ ابْنِ عُمرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...

(٣) حَدِيثٌ: لَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فِي: ←

الحديث الخامس:

عنه رضي الله عنه قال: كَانَ مِنْ دُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ، وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ، وَفُجَاءَةِ نِقْمَتِكَ، وَجَمِيعِ سَخَطِكَ^(١).

الحديث السادس:

عنه رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ أَحَبَّ أَسْمَائِكُمْ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ^(٢).

➡ صحيح مُسْلِم في: ٤٥ كتاب الْبِرِّ وَالصَّلَةِ وَالْآدَابِ، ٨ باب تحريم الهجر فوق ثلاث بلا عُذْر شرعي، رقم ٢٥٦١، ج ٤ ص ١٩٨٤ .

م: عنه أن رسول الله... . وفي صحيح مُسْلِم: عن عبد الله بن عُمَر أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...

(١) حَدِيث: كَانَ مِنْ دُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ... إلخ، في: صحيح مُسْلِم في: ٤٨ كتاب الذُّكْرِ والدُّعَاءِ والتَّوْبَةِ والاستِغْفَار، ٢٦ باب أكثر أهل الجنة الفقراء...، رقم ٢٧٣٩، ج ٤ ص ٢٠٩٧ .

م: عنه قال... وفُجَاءَةٍ... . وفي صحيح مُسْلِم: عن عبد الله بن عُمَر قال: كَانَ مِنْ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...

(٢) حَدِيث: إِنَّ أَحَبَّ أَسْمَائِكُمْ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، في: صحيح مُسْلِم في: ٣٨ كتاب الْآدَابِ، ١ باب النهي عن التَّكْنِي بِأَبِي الْقَاسِمِ...، رقم ٢١٣٢، ج ٣ ص ١٦٨٢ .

سقط من م: رضي الله عنه، إن. وفي صحيح مُسْلِم: عن ابن عُمَر قال... .

الحديث السابع:

عنه رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: مَنْ ضَرَبَ غُلَاماً لَهُ حَدّاً لَمْ يَأْتِهِ، أَوْ لَطَمَهُ، فَإِنَّ كَفَّارَتَهُ أَنْ يُعْتِقَهُ^(١).

الحديث الثامن:

عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ^(٢).

الحديث التاسع:

عنه رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: إِذَا دُبِغَ

(١) حَدِيث: مَنْ ضَرَبَ غُلَاماً لَهُ حَدّاً... إلخ، في:

صحيح مُسْلِم في: ٢٧ كتاب الأيمان، ٨ باب صحبة المالك وكفارة من لطم عبده، رقم ١٦٥٧ (٣٠)، ج ٣ ص ١٢٧٩ .

م: عنه أن النبي. وحديث ابن عُمَرَ في صحيح مُسْلِم بلفظ: إني سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول: من ضرب... .

(٢) حَدِيث: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ... إلخ، في:

صحيح مُسْلِم في: ٣٤ كتاب الصيد والذبائح، ٣ باب تحريم أكل كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَكُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ، رقم ١٩٣٤، ج ٣ ص ١٥٣٤ .
وفيه: عن ابن عَبَّاسٍ قَالَ... .

الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ^(١).

الْحَدِيثُ الْعَاشِرُ:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَا تَتَّخِذُوا شَيْئاً فِيهِ الرُّوحُ غَرَضاً^(٢).

[الْحَدِيثُ] الْحَادِي عَشَرَ:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ، وَمَنْ رَأَى رَأَى اللَّهُ بِهِ^(٣).

(١) حَدِيث: إِذَا دُبِعَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ، فِي:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ فِي: ٣ كِتَابُ الْحَيْضِ، ٢٧ بَابُ طَهَارَةِ جُلُودِ الْمَيِّتَةِ بِالذَّبَاغِ، رَقْم ٣٦٦، ج ١ ص ٢٧٧ .

م: عَنْهُ قَالَ... . وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ سَمِعْتُ... .

(٢) حَدِيث: لَا تَتَّخِذُوا شَيْئاً فِيهِ الرُّوحُ غَرَضاً، فِي:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ فِي: ٣٤ كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ، ١٢ بَابُ النَّهْيِ عَنْ صَبْرِ الْبَهَائِمِ، رَقْم ١٩٥٧، ج ٣ ص ١٥٤٩ .

م: عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ... . وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ... .

(٣) حَدِيث: مَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ... إلخ، فِي:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ فِي: ٥٣ كِتَابُ الزُّهْدِ وَالرَّقَائِقِ، ٥ بَابُ مَنْ أَشْرَكَ فِي عَمَلِهِ غَيْرَ اللَّهِ، رَقْم ٢٩٨٦، ج ٤ ص ٢٢٨٩ .

م: عَنْهُ قَالَ. وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ: (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ... وَمَنْ رَأَى) ←

[الحديث الثاني عشر:]

عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِيَمِينٍ وَشَاهِدٍ^(١).

[الحديث الثالث عشر:]

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعَلِّمُهُمْ هَذَا الدُّعَاءَ، كَمَا يُعَلِّمُهُمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: قُولُوا: اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ^(٢).

➡ رَأَى اللَّهُ بِهِ. وَهُوَ كَذَلِكَ فِي مُخْتَصَرِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلْمُنْذِرِيِّ، رَقْم ٢٠٩٠، ص ٥٥٥.

وفي م ل: رايا. وهو من الرياء، جاء في لسان العرب مادة (رأى): (رأى) فُلَانُ النَّاسَ يُرَائِيهِمْ مُرَاةً، وَرَايَاهُمْ مُرَايَاةً، عَلَى الْقَلْبِ، بِمَعْنَى).

(١) حَدِيثٌ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِيَمِينٍ وَشَاهِدٍ، فِي:

صَحِيحِ مُسْلِمٍ فِي: ٣٠ كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ، ٢ بَابِ الْقَضَاءِ بِالْيَمِينِ وَالشَّاهِدِ، رَقْم ١٧١٢، ج ٣ ص ١٣٣٧.

ل: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ. وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

(٢) حَدِيثٌ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعَلِّمُهُمْ هَذَا الدُّعَاءَ... إلخ، فِي:

صَحِيحِ مُسْلِمٍ فِي: ٥ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، ٢٥ بَابِ مَا يُسْتَعَاذُ مِنْهُ فِي الصَّلَاةِ، رَقْم ٥٩٠، ج ١ ص ٤١٣. ➡

[الْحَدِيثُ] الرابع عشر:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: الْإِيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا.
قال: وَرُبَّمَا قَالَ: وَصَمَّتُهَا إِقْرَارُهَا^(١).

➡ م: عنه أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وفي صحيح مُسْلِمٍ: عن ابن عَبَّاسٍ: أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان

سقط من ل م: يقول. وأثبتناه من صحيح مُسْلِمٍ.

م: اللهم إني نعوذ. وهو تحريف.

(١) حَدِيثُ: الْإِيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا... إلخ، في:

صحيح مُسْلِمٍ في: ١٦ كتاب النكاح، ٩ باب استئذان الثَّيِّبِ في النكاح
بالنطق والْبِكْرُ بالسكوت، رقم ١٤٢١ (٦٦، ٦٨)، ج ٢ ص ١٠٣٧ .

م: عنه أن النبي. وفي صحيح مُسْلِمٍ: عن ابن عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وكلمة (قال) الواردة بين (صُمَاتُهَا، وَرُبَّمَا) هي ليست من الحديث، ولكن
هي من ابن دَقِيقِ الْعِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لِلْفَضْلِ بين روايتين للحديث.

فما قبلها: (الْإِيْمُ أَحَقُّ... إلى قوله: وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا) حَدِيثٌ حَدَّثَ بِهِ
مُسْلِمًا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ... بسندهما إلى ابن عَبَّاسٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم، (رقم ٦٦).

وما بعدها: (وَرُبَّمَا قَالَ: وَصَمَّتُهَا إِقْرَارُهَا) تكملة لحديث هو
بمعنى الحديث الأول، حَدَّثَ بِهِ مُسْلِمًا ابْنُ أَبِي عُمَرَ بسنده إلى ابن
عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم، (رقم ٦٨).

[الحديث] الخامس عشر:

عن إياس بن سلمة عن أبيه عن النبي ﷺ قال: مَنْ سَلَ عَلَيْنَا السَّيْفَ فَلَيْسَ مِنَّا^(١).

[الحديث] السادس عشر:

عن أبي بَرزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، عَلَّمَنِي شَيْئاً أَنْتَفَعُ بِهِ، قَالَ: اعْزِلِ الْأَدَى عَنْ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ^(٢).

(١) حَدِيث: مَنْ سَلَ عَلَيْنَا السَّيْفَ فَلَيْسَ مِنَّا، فِي:

صحيح مُسْلِم فِي: ١ كتاب الإيمان، ٤٢ باب قول النبي ﷺ من حمل علينا السلاح فليس منا، رقم ٩٩، ج ١ ص ٩٨.

إِيَّاسُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ الْأَسْلَمِيِّ، أَبُو سَلَمَةَ، وَيُقَالُ أَبُو بَكْرٍ الْمَدَنِيُّ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَابْنِ لِعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنَاهُ سَعِيدٌ وَمُحَمَّدٌ وَعَكْرَمَةُ بْنُ عَمَّارٍ وَغَيْرُهُمْ. وَثَقَّهُ ابْنُ مَعِينٍ وَالْعِجْلِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ سَعْدٍ. مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ١١٩ هـ.

تهذيب التهذيب ج ١ ص ٣٨٨ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٨٧ ومشاهير علماء الأمصار ص ٧٠.

سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ هُوَ: سَلَمَةُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْأَكْوَعِ الْأَسْلَمِيِّ، أَبُو مُسْلِمٍ وَأَبُو إِيَّاسٍ، شَهِدَ بَيْعَةَ الرُّضْوَانِ، كَانَ شُجَاعاً رَامِياً، وَيُقَالُ: كَانَ يَسْبِقُ الْفَرَسَ شَدّاً عَلَى قَدَمَيْهِ، وَكَانَ يَسْكُنُ الرَّبَذَةَ. مَاتَ سَنَةَ ٧٤ هـ بِالْمَدِينَةِ.

تهذيب التهذيب ج ٤ ص ١٥٠ وأسد الغابة ج ٢ ص ٣٣٣ ولإصابة ج ٢ ص ٦٦ ولاستيعاب

ج ٢ ص ٨٧.

(٢) حَدِيث: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، عَلَّمَنِي شَيْئاً... إلخ، فِي:

صحيح مُسْلِم فِي: ٤٥ كتاب البر والصلة والآداب، ٣٦ باب فضل ◀

[الْحَدِيثُ] السَّابِعُ عَشَرَ:

عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:
مُعَقَّبَاتٌ لَا يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ، أَوْ فَاعِلُهُنَّ، ذُبُرَ كُلِّ
صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَسْبِيحَةً، وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ
تَحْمِيدَةً، وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ تَكْبِيرَةً^(١).

➡ إزالة الأذى عن الطريق، رقم ٢٦١٨، ج ٤ ص ٢٠٢١ .

م: عن أبي هريرة. وهو تحريف.

ل: كتبها الناسخ هريرة، ثم حكَّها فصارت برزة.

وفي صحيح مُسْلِم: (... حدثني أبو الوائز، حدثني أبو بَرَزَةَ، قال: قلت
يا نَبِيَّ اللَّهِ، عَلَّمَنِي...).

ل م: يا رسول الله. وما أثبتناه (نَبِيَّ اللَّهِ) هو من هامش م وكتب معها ح
أي: في نسخة، ومن الصحيح.

م: شطب الناسخ على كلمة (عن)، ووضع فوقها (من).

أبو بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيُّ، نَضَلَهُ بَنُ عُبَيْدٍ، صَحَابِيٌّ مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ، أَسْلَمَ قَبْلَ
الْفَتْحِ، وَغَزَا سَبْعَ غَزَوَاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ الْبَصْرَةَ، وَغَزَا خُرَاسَانَ وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ
٦٥ هـ عَلَى الصَّحِيحِ.

تقريب التهذيب ج ٢ ص ٣٠٣ وأشد الغابة ج ٥ ص ١٩ والإصابة ج ٣ ص ٥٥٦ .

(١) حَدِيثُ: مُعَقَّبَاتٌ لَا يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ... إلخ، في:

صحيح مُسْلِم في: ٥ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٢٦ باب استحباب
الدُّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَبَيَانُ صِفَتِهِ، رقم ٥٩٦، ج ١ ص ٤١٨ . وفيه: عَنْ
كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ.



[الحديث الثامن عشر:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا، وَلَا يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثُّومِ^(١).

[الحديث التاسع عشر:

عنه عن النبي ﷺ قال: إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا

➡ سقط من ل م: مكتوبة. وهي غير موجودة في الرواية التي تلي الحديث المذكور المقاربة في لفظها. وأثبتناها من صحيح مسلم.

مُعَقَّبَات: قال الهروي: قال سَمُرَة: معناه تسيحات تُفعل أعقاب الصلوات، وقال أبو الهيثم: سُمِّيَتْ مُعَقَّبَات لأنها تُفعل مرةً بعد أخرى. ومُعَقَّبَاتٌ مبتدأ، وجملة لا يَخِيب قائلهن صفته، وثلاث وثلاثون خبره. / هامش صحيح مسلم لسابق.

كَعْب بن عُجْرَة بن أُمَيَّة بن عَدِيٍّ، أبو مُحَمَّد، انتسب في الأنصار، وتأخر إسلامه، ثم أسلم، وشهد المشاهد كلها، رَوَى عنه ابن عُمَر وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عَمْرٍو وابن عَبَّاس وابن أبي لَيْلَى وأولاده وغيرهم، سكن الكوفة. توفي بالمدينة سنة ٥١ هـ وقيل غير ذلك.

أُسَدُ الغَابَةِ ج ٤ ص ٢٤٣ والإصابة ج ٣ ص ٢٩٧ .

(١) حَدِيث: مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا... إلخ، في:

صحيح مسلم في: ٥ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ١٧ باب نهي من أكل ثوماً أو بصلاً أو كُرْثاً أو نحوها، رقم ٥٦٣، ج ١ ص ٣٩٤ . وفيه: عن أبي هريرة قال... ولا يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثُّومِ.

صَلَاةٌ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ^(١).

[الْحَدِيثُ] العَشْرُونَ:

عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَيْنَ الْمُتَحَابُّونَ بِجَلَالِي؟ الْيَوْمَ أُظِلُّهُمْ فِي ظِلِّي، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلِّي^(٢).

[الْحَدِيثُ] الْحَادِي وَالْعَشْرُونَ:

عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: كَافِلُ الْيَتِيمِ لَهُ أَوْ لغيره، أَنَا وَهُوَ كَهَاتَيْنِ فِي الْجَنَّةِ. وَأَشَارَ الرَّائِي بِالسَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى^(٣).

(١) حَدِيثٌ: إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ، فِي:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ فِي: ٦ كِتَابِ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا، ٩ بَابِ كِرَاهَةِ الشُّرُوعِ فِي نَافِلَةٍ بَعْدَ شُرُوعِ الْمُؤَذِّنِ، رَقْمٌ ٧١٠ (٦٣، ٦٤)، ج ١ ص ٤٩٣ .

(٢) حَدِيثٌ: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَيْنَ الْمُتَحَابُّونَ بِجَلَالِي؟ ... إلخ، فِي:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ فِي: ٤٥ كِتَابِ الْبِرِّ وَالصَّلَاةِ وَالْأَدَابِ، ١٢ بَابِ فِي فَضْلِ الْحُبِّ فِي اللَّهِ، رَقْمٌ ٢٥٦٦، ج ٤ ص ١٩٨٨ .

م: اِنْ لِّلّٰه تَعَالٰى.

بِجَلَالِي: أَي: بِعَظَمَتِي وَطَاعَتِي، لَا لِلدُّنْيَا. / هَامِشُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ.

(٣) حَدِيثٌ: كَافِلُ الْيَتِيمِ لَهُ أَوْ لغيره، أَنَا وَهُوَ كَهَاتَيْنِ ... إلخ، فِي:

صَحِيحُ مُسْلِمٍ فِي: ٥٣ كِتَابِ الزُّهْدِ وَالرِّقَاقِ، ٢ بَابِ الْإِحْسَانِ إِلَى ◀

[الحديث] الثاني والعشرون:

عنه قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشُّغَارِ (١).

[الحديث] الثالث والعشرون:

عنه قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ بَيْعِ الْحَصَاةِ وَعَنِ بَيْعِ الْغَرَرِ (٢).

[الحديث] الرابع والعشرون:

عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ

➡ الأرملة والمسكين واليتيم، رقم ٢٩٨٣، ج ٤ ص ٢٢٨٧ .

ل م: الراوي. لَكِنْ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ: (وَأُشَارَ مَالِكُ بِالسَّبَابَةِ)، وَمَالِكٌ هُوَ رَاوِي الْحَدِيثِ.

له أو لغيره: فالذي له: أن يكون قريباً له كجده وأمه وجدته وأخيه وعمه وغيرهم من أقاربه، والذي لغيره: أن يكون أجنبياً. / هامش صحيح مسلم.

(١) حَدِيثٌ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشُّغَارِ، فِي:

صَحِيحِ مُسْلِمٍ فِي: ١٦ كِتَابِ النِّكَاحِ، ٧ بَابِ تَحْرِيمِ نِكَاحِ الشُّغَارِ وَبَطْلَانِهِ، رَقْم ١٤١٦، ج ٢ ص ١٠٣٥ .

الشُّغَارُ: أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ، عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ ابْنَتُهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ. / حَدِيثُ مُسْلِمٍ الَّذِي قَبْلَهُ، رَقْم ١٤١٥ .

(٢) حَدِيثٌ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ بَيْعِ الْحَصَاةِ وَعَنِ بَيْعِ الْغَرَرِ، فِي:

صَحِيحِ مُسْلِمٍ فِي: ٢١ كِتَابِ الْبَيْعِ، ٢ بَابِ بَطْلَانِ بَيْعِ الْحَصَاةِ وَالْبَيْعِ الَّذِي فِيهِ غَرَرٌ، رَقْم ١٥١٣، ج ٣ ص ١١٥٣ .

فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا
فَلْيَطْعَمْ (١).

[الْحَدِيثُ] الخامس والعشرون:

عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: لَأَنْ أَقُولَ: سُبْحَانَ اللَّهِ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا
طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ (٢).

[الْحَدِيثُ] السادس والعشرون:

عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: اثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا
بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ (٣).

(١) حَدِيث: إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ... إلخ، في:

صحيح مُسْلِم في: ١٦ كتاب النكاح، ١٦ باب الأمر بإجابة الداعي إلى
دعوة، رقم ١٤٣١، ج ٢ ص ١٠٥٤ .

(٢) حَدِيث: لَأَنْ أَقُولَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ... إلخ، في:

صحيح مُسْلِم في: ٤٨ كتاب الذِّكْر والدعاء والتوبة والاستغفار، ١٠ باب
فضل التهليل والتسبيح والدعاء، رقم ٢٦٩٥، ج ٤ ص ٢٠٧٢ .

(٣) حَدِيث: اثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ... إلخ، في:

صحيح مُسْلِم في: ١ كتاب الإيمان، ٣٠ باب إطلاق اسم الكفر على
الطعن في النسب والنيّاحة، رقم ٦٧، ج ١ ص ٨٢ .

[الحديث السابع والعشرون:

عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ^(١).

[الحديث الثامن والعشرون:

عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ، دِقَّةً، وَجِلَّةً، وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ، وَعَلَانِيَتَهُ وَسِرَّهُ^(٢).

[الحديث التاسع والعشرون:

عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ^(٣).

(١) حَدِيث: أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ، فِي: صحيح مُسْلِم فِي: ٤ كتاب الصلاة، ٤٢ باب ما يقال فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، رقم ٤٨٢، ج ١ ص ٣٥٠.

(٢) حَدِيث: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ... إلخ، فِي: صحيح مُسْلِم فِي: ٤ كتاب الصلاة، ٤٢ باب ما يقال فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، رقم ٤٨٣، ج ١ ص ٣٥٠.

(٣) حَدِيث: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ، فِي:

صحيح مُسْلِم فِي: ٢١ كتاب البيوع، ١٧ باب كِرَاءِ الْأَرْضِ، رقم ◀

[الحديث] الثلاثون:

عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ رُفْقَةً فِيهَا كَلْبٌ وَلَا جَرَسٌ^(١).

[الحديث] الحادي والثلاثون:

عنه: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّياً بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعاً^(٢).

➡ ١٥٤٥، ج ٣ ص ١١٧٩ .

المُحَافَلَةُ: أَنْ يُبَاعَ الزَّرْعُ بِالْقَمْحِ، وَاسْتِكْرَاءُ الْأَرْضِ بِالْقَمْحِ.
الْمُرَابَنَةُ: أَنْ يُبَاعَ ثَمَرُ النَّخْلِ بِالثَّمَرِ.

هَذَا التفسير وارد في حديث سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ فِي: ٢١ كِتَابِ الْبَيْعِ، ١٤
بَابِ تَحْرِيمِ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالثَّمَرِ إِلَّا فِي الْعَرَابِ. رَقْم ١٥٣٩، ج ٣ ص ١١٦٨ .

(١) حَدِيث: لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ رُفْقَةً فِيهَا كَلْبٌ وَلَا جَرَسٌ، فِي:

صَحِيحِ مُسْلِمٍ فِي: ٣٧ كِتَابِ اللِّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ، ٢٧ بَابِ كِرَاهَةِ الْكَلْبِ
وَالْجَرَسِ فِي السَّفَرِ، رَقْم ٢١١٣، ج ٣ ص ١٦٧٢ .

(٢) حَدِيث: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّياً بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعاً، فِي:

صَحِيحِ مُسْلِمٍ فِي: ٧ كِتَابِ الْجُمُعَةِ، ١٨ بَابِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ، رَقْم
٨٨١ (٦٩)، ج ٢ ص ٦٠٠ . وَفِيهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

مَنْ كَانَ

[الحديث] الثاني والثلاثون:

عنه: عن رسول الله ﷺ قال: مَنْ أَخَذَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ طَوَّقَهُ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ^(١).

[الحديث] الثالث والثلاثون:

عنه قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ الشَّكَالَ مِنَ الْخَيْلِ^(٢).

(١) حَدِيث: مَنْ أَخَذَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ طَوَّقَهُ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ:

لفظ هذا الحديث رواه مُسْلِمٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه، قَبْلَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وَهُوَ الْمَرْقُومُ ١٦١٠ (١٣٩)، وَلَكِنْ مَعَ زِيَادَةِ (ظُلْمًا) بَعْدَ كَلِمَةِ (الْأَرْضِ).

أَمَّا لَفْظُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه فَهُوَ: (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ، إِلَّا طَوَّقَهُ اللَّهُ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ).

انظر: صحيح مُسْلِمٍ فِي: ٢٢ كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ، ٣٠ بَابُ تَحْرِيمِ الظُّلْمِ وَغَضَبِ الْأَرْضِ وَغَيْرِهَا، رَقْمُ ١٦١١، ج ٣ ص ١٢٣١.

(٢) حَدِيث: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ الشَّكَالَ مِنَ الْخَيْلِ، فِي:

صحيح مُسْلِمٍ فِي: ٢٣ كِتَابُ الْإِمَارَةِ، ٢٧ بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنْ صِفَاتِ الْخَيْلِ، رَقْمُ ١٨٧٥، ج ٣ ص ١٤٩٤. وَمُخْتَصَرُ صحيح مُسْلِمٍ لِلْمُنْذِرِيِّ ص ٢٩٢، رَقْمُ ١١٠٧.

ل م: فِي الْخَيْلِ. وَشَطَبَتْ فِي ل (فِي) وَكُتِبَتْ (مِنْ).

الشَّكَالُ: فُسِّرَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَاقِ فِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ لِلْحَدِيثِ ◀

[الْحَدِيثُ] الرابع والثلاثون:

عنه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا، فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا. فَلْيَسْتَقِلَّ أَوْ لْيَسْتَكْثِرْ^(١).

[الْحَدِيثُ] الخامس والثلاثون:

عنه رضي الله عنه: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^(٢).

➡ السابق، بأن يكون الفَرَسُ في رجله اليمنى بياض وفي يده اليسرى، أو في يده اليمنى ورجله اليسرى. وله تفسيرات أخرى. / انظر: هامش صحيح مسلم السابق.

(١) حَدِيث: مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا... إلخ، في:

صحيح مسلم في: ١٢ كتاب الزكاة، ٣٥ باب كراهة المسألة للناس، رقم ١٠٤١، ج ٢ ص ٧٢٠ .

م: عنه قال. وفي صحيح مسلم: عن أبي هريرة قال.

(٢) حَدِيث: لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، في:

صحيح مسلم في: ١١ كتاب الجنائز، ١ باب تلقين الموتى: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، رقم ٩١٧، ج ٢ ص ٦٣١ .

م: عنه عن النبي... . وفي صحيح مسلم: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: لَقِّنُوا... .

[الحديث] السادس والثلاثون:

عنه ﷺ قال: قال النَّبِيُّ ﷺ: بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا،
وَسَيَعُودُ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ (١).

[الحديث] السابع والثلاثون:

عنه ﷺ قال: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: ادْعُ عَلَى الْمَشْرِكِينَ.
قال: إِنِّي لَمْ أُبْعَثْ لَعَنَاءً، وَإِنَّمَا بُعِثْتُ رَحْمَةً (٢).

(١) حَدِيث: بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ، فِي:
صَحِيح مُسْلِم فِي: ١ كِتَاب الْإِيمَان، ٦٥ بَاب بَيَان أَنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ
غَرِيبًا...، رَقْم ١٤٥، ج ١ ص ١٣٠ .
م: عَنْهُ قَالَ. وَفِي صَحِيح مُسْلِم: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ ...
ل م: فَطُوبَى.

(٢) حَدِيث: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: ادْعُ عَلَى الْمَشْرِكِينَ... إلخ، فِي:
صَحِيح مُسْلِم فِي: ٤٥ كِتَاب الْبِرِّ وَالصَّلَةِ وَالْأَدَاب، ٢٤ بَاب النَّهْي عَنْ
لَعْنِ الدَّوَابِّ وَغَيْرِهَا، رَقْم ٢٥٩٩، ج ٤ ص ٢٠٠٧ .
م: عَنْهُ قَالَ. وَفِي صَحِيح مُسْلِم: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قِيلَ...
ل م: ادْعِ اللَّهَ عَلَى الْمَشْرِكِينَ. وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ غَيْرُ مُوجُودٍ فِي صَحِيح مُسْلِم،
وَلَا فِي مُخْتَصَرِهِ لِلْمُنْذِرِيِّ ص ٤٨١ رَقْم ١٨٢٢ .

[الْحَدِيثُ] الثَّامِنُ وَالثَّلَاثُونَ:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَفْتَحْ صَلَاتَهُ بِرُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ^(١).

[الْحَدِيثُ] التَّاسِعُ وَالثَّلَاثُونَ:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَاسْتَعْجَمَ الْقُرْآنُ عَلَى لِسَانِهِ فَلَمْ يَدْرِ مَا يَقُولُ فَلْيَضْطَجِعْ^(٢).

(١) حَدِيثٌ: إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ ... إلخ، في:

صحيح مُسْلِمٍ في: ٦ كتاب صلاة المسافرين وقصرها، ٢٦ باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم ٧٦٨، ج ١ ص ٥٣٢ .

م: عنه قال. وفي صحيح مُسْلِمٍ: عن أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا قَامَ

ل م: فليفتح الصلاة. وما أثبتناه (صلاته) هو من صحيح مُسْلِمٍ.

(٢) حَدِيثٌ: إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَاسْتَعْجَمَ الْقُرْآنُ عَلَى ... إلخ، في:

صحيح مُسْلِمٍ في: ٦ كتاب صلاة المسافرين وقصرها، ٣١ باب أمر من نَعَسَ فِي صَلَاتِهِ، أَوْ اسْتَعْجَمَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ ... إلخ، رقم ٧٨٧، ج ١ ص ٥٤٣ .

م: عنه قال. وفي صحيح مُسْلِمٍ: ... هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ

[الحديث] الأربعون:

عنه رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَتُؤَدَّنَ الْحُقُوقَ إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يُقَادَ لِلشَّاةِ الْجَلْحَاءِ مِنَ الشَّاةِ الْقَرْنَاءِ (١).

(١) حَدِيث: لَتُؤَدَّنَ الْحُقُوقَ إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ... إلخ، في:

صحيح مُسْلِم في: ٤٥ كتاب البرِّ والصَّلة والآداب، ١٥ باب تحريم الظلم، رقم ٢٥٨٢، ج ٤ ص ١٩٩٧ .

م: عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وفي صحيح مُسْلِم: عن أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ.

الْجَلْحَاءُ: هِيَ الْجَمَاءُ الَّتِي لَا قَرْنَ لَهَا. / هامش صحيح مُسْلِم.

القسم الرابع

في أحاديث رواها من أخرج له الشيخان في صحيحهما، ولم يُخرجا تلك الأحاديث، وذلك بحسب مسانيد الصحابة رضي الله عنهم أجمعين

الحديث الأول:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَزُورُ أُمَّ سُلَيْمَ، فَتُذِرُكَ الصَّلَاةُ أَحْيَانًا، فَيُصَلِّي عَلَى بَسَاطٍ لَنَا، وَهُوَ حَصِيرٌ نَنْضَحُهُ بِالْمَاءِ^(١).

الحديث الثاني:

عنه رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ

(١) حَدِيث: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَزُورُ أُمَّ سُلَيْمَ... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢ كتاب الصلاة، ٩٢ باب الصلاة على الحَصِيرِ، رقم ٦٥٨، ج ١ ص ٤٣٠. ونسخة عَوْنُ المَعْبُود ج ١ ص ٢٤٩. وفيه: عن أنس ابن مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ... .

أُمُّ سُلَيْمٍ: هي بنت مِلْحَانَ بن خَالِدِ الْأَنْصَارِيَّةِ، والدة أنس بن مَالِكٍ، يقال: اسمها سَهْلَةٌ، أو رُمَيْلَةٌ، أو مُلَيْكَةٌ، وقيل غير ذلك. وكانت من الصَّحَابِيَّاتِ الفاضلات. ماتت في خِلَافَةِ عُثْمَانَ رضي الله عنه.

تقريب التهذيب ج ٢ ص ٦٢٢ وتهذيب التهذيب ج ١٢ ص ٤٧١ وأشد الغاية ج ٥ ص ٥٩١ وتهذيب الكمال ج ٨ ص ٥٩٦.

فَأَتَوْهُ بِسَمْنٍ وَتَمْرٍ، فَقَالَ: رُدُّوْا هَذَا فِي وَعَائِهِ، وَهَذَا فِي سِقَائِهِ، فَإِنِّي صَائِمٌ.

ثم قام فصَلَّى بنا رَكَعَتَيْنِ تَطَوُّعًا، فَقَامَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ وَأُمُّ حَرَامٍ خَلْفَنَا. قَالَ ثَابِتٌ: وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ: أَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ عَلَى بَسَاطِهِ^(١).

(١) حَدِيثٌ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ فَأَتَوْهُ بِسَمْنٍ ... إلخ، في: سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢ كِتَابُ الصَّلَاةِ، ٧٠ بَابُ الرَّجُلَيْنِ يَوْمُ أَحَدُهُمَا صَاحِبُهُ كَيْفَ يَقُومَانِ، رَقْمُ ٦٠٨، ج ١ ص ٤٠٦ .
م: عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ. وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: ... أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

م: وَأُمُّ حَزَامٍ (بِالزَّايِ). وَهُوَ تَحْرِيفٌ.
إِلَّا قَالَ أَقَامَنِي: كَلِمَةٌ (قَالَ) سَقَطَتْ مِنْ ل م، وَهِيَ زِيَادَةٌ مِنْ أَبِي دَاوُدَ.
بَسَاطُهُ: كَذَا فِي ل م. لَكِنَهَا فِي أَبِي دَاوُدَ: بَسَاطٌ. وَلَمْ يُذَكَّرْ فِي نَسْخَةِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ١ ص ٢٣٥ خِلَافٌ فِي ذَلِكَ.

أُمُّ حَرَامٍ: هِيَ بِنْتُ مِلْحَانَ بْنِ خَالِدِ الْأَنْصَارِيَّةِ، خَالَةُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، صَحَابِيَّةٌ مَشْهُورَةٌ، قِيلَ اسْمُهَا: الرُّمَيْصَاءُ، وَقِيلَ: الْعُمَيْصَاءُ. مَاتَتْ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَقْبُرُصٍ، بَعْدَ خُرُوجِهَا مَعَ زَوْجِهَا عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ فِي بَعْضِ غَزَوَاتِ الْبَحْرِ.

تَهْذِيبٌ لِكَمَالِ ج ٨ ص ٥٨٩ وَتَقْرِيبٌ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٦٢٠ وَتَهْذِيبٌ التَّهْذِيبِ ج ١٢ ص ٤٦٢ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٥ ص ٥٧٤ .

ثَابِتُ بْنُ أَسْلَمَ الْبُنَانِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ، رَوَى عَنْ أَنَسٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ وَابْنَ عُمَرَ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ حُمَيْدُ الطَّوِيلُ وَشُعْبَةُ وَجَرِيرُ بْنُ ◀

الحديث الثالث:

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: لا تمنعوا نساءكم المساجد، وبيوتهن خير لهن^(١).

الحديث الرابع:

عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: ليس لولي مع الثيب أمر، واليتيمة تستأمر، وصمتها إقرارها.

أخرجه النسائي^(٢).

➡ حازم والحمّادان وآخرون. قال العجلي: ثقة رجل صالح، وقال أبو حاتم: أثبت أصحاب أنس الزهري ثم ثابت ثم قتادة، وقال ابن عدي: أروى الناس عنه حمّاد بن سلمة. مات سنة ١٢٧هـ وقيل غيره.

تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٢ وتقريب التهذيب ج ١ ص ١١٥ وميزان الاعتدال ج ١ ص ٣٦٢ وجلية الأولياء ج ٢ ص ٣١٨ .

(١) حديث: لا تمنعوا نساءكم المساجد، وبيوتهن خير لهن، في:

سنن أبي داود في: ٢ كتاب الصلاة، ٥٣ باب ما جاء في خروج النساء إلى المسجد، رقم ٥٦٧، ج ١ ص ٣٨٢ . وفيه: عن ابن عمر قال... .

(٢) حديث: ليس لولي مع الثيب أمر... إلخ، في:

سنن النسائي في: كتاب النكاح، استئذان البكر في نفسها، ج ٦ ص ٨٥ . وفيه: عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: ليس للولي... فصمتها... .

الحديث الخامس:

عن عبد الله، وهو ابن مسعود رضي الله عنه: في رجل تزوج امرأة فمات عنها، ولم يدخل بها، ولم يفرض لها، فقال: لها الصداق كاملاً، وعليها العدة، ولها الميراث.

فقال معقل بن سنان: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى به في بزوع بنت واشق.

أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وصححه الترمذي^(١).

(١) حديث ابن مسعود رضي الله عنه: في رجل تزوج امرأة فمات عنها... إلخ، في: سنن أبي داود في: ٦ كتاب النكاح، ٣٢ باب فيمن تزوج ولم يسّم صداقاً حتى مات، رقم ٢١١٤، ج ٢ ص ٥٨٨، وهذا لفظه.
ل: عن عبد الله بن مسعود. وفي سنن أبي داود: (عن عبد الله في رجل... ولم يفرض لها الصداق فقال...)، وجعل كلمة (الصداق) بين قوسين أي أنها في نسخة، وفي نسخة عون المعبود ج ٢ ص ٢٠٢ كتب فوقها (ن) أي واردة في نسخة.

م: قضا، بريع. وفوق الأخيرة كلمة (صح). وهو تحريف في الموضعين.

وأخرج الحديث أيضاً:

الترمذي في سننه، في: ٩ كتاب النكاح، ٤٤ باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها، رقم ١١٤٥، ج ٤ ص ١١١.
وقال: حديث حسن صحيح.



الحديث السادس:

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: مَنْ كَانَتْ

➔ والنسائي في سننه، في: كتاب النكاح، إباحة التزوج بغير صداق، ج ٦ ص ١٢١ .

وابن ماجة في سننه، في: ٩ كتاب النكاح، ١٨ باب الرجل يتزوج ولا يفرض لها فيموت على ذلك، رقم ١٨٩١، ج ١ ص ٦٠٩ .

مَعْقِل بن سنان الأشجعي، أبو مُحَمَّد، شَهِدَ الفَتْحَ، وكان حامل لواء قومه، سكن الكوفة ثم المدينة، وكان مع أهل الحرّة، وقُتِلَ يومئذٍ وذلك سنة ٦٣هـ، وهو الذي رَوَى قصة تزويج بَرُوع بنت وَاشِقٍ.

تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٢٣٣ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٦٤ وأشد لغابة ج ٤ ص ٣٩٧ وتهذيب لكمال ج ٧ ص ١٧٤ .

بَرُوع بنت وَاشِقٍ الرُّؤَاسِيَّةُ الْكِلَابِيَّةُ أو الْأَشْجَعِيَّةُ، زوج هِلَال بن مُرَّة، لها ذِكْرٌ في حَدِيثِ مَعْقِلِ الْأَشْجَعِيِّ وغيره الذي أخرجه أصحاب السُّنَنِ.

الإصابة ج ٤ ص ٢٥١ .

وفي القاموس المحيط مادة (برع): (بَرُوعٌ كَجَرُولٍ، ولا يُكسر، بنت وَاشِقٍ، صَحَابِيَّةٌ).

وفي حاشية السُّنَدِيِّ على سُنَنِ النَّسَائِيِّ ج ٦ ص ١٢١: (بروع: بكسر الباء وجوز فتحها، قيل: الكسر عند أهل الحديث، والفتح عند أهل اللغة أشهر).

ابن مَاجَه: هو مُحَمَّد بن يَزِيدَ الرَّبْعِيِّ مَوْلَاهُم، أبو عبد الله الْقَرْوِينِي الحافظ، رحل كثيراً، قال الخليلي: ثِقَّةٌ كبيرٌ مُتَّفَقٌ عليه، مُحْتَجٌّ به، له معرفة بالحديث، له السُّنَنِ، ومصنّفات في التفسير والتاريخ. مات سنة ٢٧٣هـ، وقيل سنة ٢٧٥هـ.

تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٥٣٠ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٢٠ وتَذَكُّرَةُ الْحَفَازِ ج ٢ ص ٦٣٦ وطَرَحُ الشُّرَيْبِ ج ١ ص ١١٠ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٤ ص ٢٧٩ وَشَدْرَاتُ الذَّهَبِ ج ٢ ص ١٦٤ .

له امرأتانِ فَمَالَ إلى إحداهُما، جاء يومَ القِيامةِ، وشقُّهُ مائلٌ.

أخرجه الأربعة المذكورون^(١).

الحديث السابع:

عن أنس رضي الله عنه قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا دَخَلَ الخلاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ.

أخرجه أبو داود والترمذي وصحَّحه، وجعله أبو داود مُنْكَرًا^(٢).

(١) حَدِيث: مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا... إلخ، في:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٦ كِتَابِ النِّكَاحِ، ٣٩ بَابُ فِي الْقِسْمِ بَيْنَ النِّسَاءِ، رَقْم ٢١٣٣، ج ٢ ص ٦٠٠. وَهَذَا لَفْظُهُ. وَفِيهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ...

م: أَحَدُهُمَا. وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

وَأَخْرَجَ الْحَدِيثَ أَيْضًا:

الْتِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: ٩ كِتَابِ النِّكَاحِ، ٤٢ بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الضَّرَائِرِ، رَقْم ١١٤١، ج ٤ ص ١٠٨.

وَالنَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: كِتَابِ عِشْرَةِ النِّسَاءِ، مَبْلِ الرَّجُلِ إِلَى بَعْضِ نِسَائِهِ دُونَ بَعْضٍ، ج ٧ ص ٦٣.

وَابْنُ مَاجَهَ فِي سُنَنِهِ فِي: ٩ كِتَابِ النِّكَاحِ، ٤٧ بَابُ الْقِسْمَةِ بَيْنَ النِّسَاءِ، رَقْم ١٩٦٩، ج ١ ص ٦٣٣.

(٢) حَدِيث: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ، فِي: ◀

الحَدِيثُ الثَّامِنُ:

عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُشِيرُ فِي الصَّلَاةِ (١).

الحَدِيثُ التَّاسِعُ:

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا غِرَارَ فِي الصَّلَاةِ وَلَا تَسْلِيمٍ (٢).

➡ سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١ كِتَابُ الطَّهَارَةِ، ١٠ بَابُ الْخَاتَمِ يَكُونُ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى يَدْخُلُ بِهِ الْخَلَاءُ، رَقْمُ ١٩، ج ١ ص ٢٥ . وَاللَّفْظُ لَهُ.
قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

م: عَنْ أَنَسٍ قَالَ. وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: ٢٥ كِتَابُ اللَّبَاسِ، ١٦ بَابُ مَا جَاءَ فِي لِبَاسِ الْخَاتَمِ فِي الْيَمِينِ، رَقْمُ ١٧٤٦، ج ٦ ص ٦٢ . قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

(١) حَدِيثٌ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُشِيرُ فِي الصَّلَاةِ، فِي:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢ كِتَابُ الصَّلَاةِ، ١٧٤ بَابُ الْإِشَارَةِ فِي الصَّلَاةِ، رَقْمُ ٩٤٣، ج ١ ص ٥٨٠، بِهَذَا اللَّفْظُ.

(٢) حَدِيثٌ: لَا غِرَارَ فِي الصَّلَاةِ وَلَا تَسْلِيمٍ، فِي:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢ كِتَابُ الصَّلَاةِ، ١٧٠ بَابُ رَدِّ السَّلَامِ فِي الصَّلَاةِ، رَقْمُ ٩٢٨، ج ١ ص ٥٦٩، بِهَذَا اللَّفْظُ. وَفِيهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ

وَفَسَّرَ أَبُو دَاوُدَ الْحَدِيثَ بِقَوْلِهِ بَعْدَهُ: (قَالَ أَحْمَدُ: يَعْنِي - فِيمَا أَرَى - أَنْ لَا تُسَلِّمَ وَلَا يُسَلِّمَ عَلَيْكَ، وَيُعَرِّزُ الرَّجُلُ بِصَلَاتِهِ فَيَنْصَرِفُ، وَهُوَ فِيهَا شَاكٌّ).

وَانْظُرْ بِهَامِشِ السُّنَنِ تَفْسِيرَ الْخُطَّابِيِّ لِكَلِمَةِ (الْغَرَارُ).
◀

الحديث العاشر:

عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: رُصُّوا صُفُوفَكُمْ، وَقَارِبُوا بَيْنَهَا، وَحَاذُوا بِالْأَعْنَاقِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَرَى الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ مِنْ خَلَلِ الصَّفِّ كَأَنَّهُا الْحَذَفُ.

وَالْحَذَفُ بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهِمْلَةِ وَالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ: غَنَمٌ صِغَارٌ (١).

➡ وكتب في هامش ل: (الغرار: أن يخرج من الصلاة وهو شاك في تمامها).

الصلاة: هكذا في ل م، وفي نسخة سُتْنُ أَبِي دَاوُدَ بِشَرْحِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ١ ص ٣٤٨.

لَكِنْ وَرَدَتْ: (صلاة) فِي عَوْنِ الْمَعْبُودِ عِنْدَ الشَّرْحِ بِأَسْفَلِ الصَّفْحَةِ، وَفِي سُتْنِ أَبِي دَاوُدَ الْمَذْكُورِ أَعْلَاهُ.

(١) حَدِيثٌ: رُصُّوا صُفُوفَكُمْ، وَقَارِبُوا بَيْنَهَا... إلخ، فِي:

سُتْنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢ كِتَابِ الصَّلَاةِ، ٩٤ بَابِ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ، رَقْمٌ ٦٦٧، ج ١ ص ٤٣٤ بِهَذَا اللَّفْظِ. وَفِيهِ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ.

كُتِبَ النَّاسِخُ بِهَامِشِ ل م: (بَيْنَ الْأَعْنَاقِ) عِنْدَ كَلِمَةِ (بِالْأَعْنَاقِ)، وَمَعَهَا ح أَي: فِي نَسْخَةٍ، وَلَمْ يُشْرَإِ إِلَيْهَا فِي نَسْخَةِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ١ ص ٢٥١. م: لِأَرَا. وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

وَتَفْسِيرُ الْحَذَفِ الْمَذْكُورِ هُوَ مِنْ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي مَعَالِمِ السُّنَنِ شَرْحُ سُتْنِ أَبِي دَاوُدَ: (الْحَذَفُ: غَنَمٌ صِغَارٌ، يُقَالُ إِنَّهَا أَكْثَرُ مَا تَكُونُ بِالْيَمَنِ).

[الحديث] الحادي عشر:

عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَتِ الْمَرْأَةُ تَكُونُ مِقْلَاةً، فَتَجْعَلُ عَلَى نَفْسِهَا إِنْ عَاشَ لَهَا وَلَدٌ أَنْ تَهْوَدَهُ، فَلَمَّا أُجْلِيَتْ بَنُو النَّضِيرِ كَانَ فِيهِمْ أَبْنَاءُ الْأَنْصَارِ، فَقَالُوا: لَا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾.

وقال: المِقْلَاةُ التي لا يعيش لها ولدٌ.

أخرجه النَّسَائِيُّ (١).

(١) حَدِيث: كَانَتِ الْمَرْأَةُ تَكُونُ مِقْلَاةً... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٩ كتاب الجهاد، ١٢٦ باب فِي الْأَسِيرِ يُكْرَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، رَقْم ٢٦٨٢، ج ٣ ص ١٣٢، واللفظ له. وفيه: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ... فِيهِمْ مِنْ أَبْنَاءِ... قَالَ أَبُو دَاوُدَ: الْمِقْلَاةُ... والآية ٢٥٦ من سورة البقرة.

ل: النظر. م: بني النضير. وكلاهما تحريف.

وهذا الحديث وإن أخرجه أبو داود بهذا اللفظ، فقد نسبته ابنُ دَقِيقِ الْعِيدِ إِلَى النَّسَائِيِّ.

ونسبه المُنْذِرِيُّ إِلَى النَّسَائِيِّ أَيْضاً، كَمَا وَرَدَ فِي عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ٣ ص ١١ وَذَكَرَهُ مُحَقِّقُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي الْهَامِشِ.

وَفِي تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ ج ١ ص ٣١٠ عِنْدَ تَفْسِيرِ الْآيَةِ: رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ... وَقَالَ السُّيُوطِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ الدَّرَّ الْمُنْثُورِ ج ١ ص ٣٢٩: (أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ...).



[الحديث] الثاني عشر:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: إن كانت المرأة لتُجِيرُ على المسلمين فيجوز^(١).

[الحديث] الثالث عشر:

عن عبد الله بن بُرَيْدَةَ عن أبيه رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: مَنْ استعملناه على عملٍ فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا، فما أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ فهو غُلُولٌ^(٢).

➡ لَكِنِّي لم أجده في سُنَنِ النَّسَائِيِّ المطبوعة التي أعزرو إليها هنا، وهي السُّنَنُ الصَّغْرَى (المُجْتَبَى).

إِلَّا أَنَّنِي وجدتهُ في السُّنَنِ الْكُبْرَى لِلنَّسَائِيِّ، كتاب التفسير، ٤٥ قوله تعالى: ﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾، رقم ١١٠٤٩ / ١، ج ٦ ص ٣٠٥ وفيه: (عن ابن عَبَّاس قال: كانت المرأة تجعل على نفسها... كان فيهم من أبناء الأنصار قالوا: لا ندع... الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ). وورد بلفظ مقارب في الحديث الذي قبله في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾، رقم ١١٠٤٨ / ١ .

(١) حَدِيث: إِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ لِتُجِيرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَيَجُوزُ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ في: ٩ كتاب الجهاد، ١٦٧ باب في أمان المرأة، رقم ٢٧٦٤، ج ٣ ص ١٩٤ . وفيه: عن عائشة قالت... على المؤمنين فيجوز.
م: فتجوز. وهو تحريف.

ونسبه المُنْذِرِيُّ لِلنَّسَائِيِّ. / عَوْنُ المَعْبُودِ ج ٣ ص ٣٩ وهامش سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ.

(٢) حَدِيث: مَنْ استعملناه على عملٍ فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا... إلخ، في: ➡

[الْحَدِيثُ] الرابع عشر:

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا أُوتِيَكُمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا أَمْنَعُكُمْوهُ، إِنْ أَنَا إِلَّا خَازِنٌ أَضَعُ حَيْثُ أُمِرْتُ (١).

[الْحَدِيثُ] الخامس عشر:

عن بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّهُ سَمِعَ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ

➔ سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٤ كِتَابُ الْخَرَاجِ وَالْإِمَارَةِ وَالْفَيْءِ، بَابُ فِي أَرْزَاقِ الْعَمَالِ، رَقْمُ ٢٩٤٣، ج ٣ ص ٣٥٣، واللفظ له. وفيه: عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ...

سَقَطَ مِنْ م: عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحُصَيْنِ الْأَسْلَمِيِّ، أَبُو سَهْلٍ الْمَرْوَزِيُّ، قَاضِي مَرْو، ثِقَّةٌ. مَاتَ سَنَةَ ١٠٥ هـ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ، وَقَبْرُهُ بِقَرْيَةٍ مِنْ قُرَى مَرْو.

تَقْرِيبٌ لَتَهْذِيبِ ج ١ ص ٤٠٣ وَتَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ ج ٥ ص ١٥٧ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٢٥ .

بُرَيْدَةُ بْنُ الْحُصَيْنِ الْأَسْلَمِيِّ، صَحَابِيُّ، أَسْلَمَ قَبْلَ بَدْرٍ، سَكَنَ الْمَدِينَةَ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى الْبَصْرَةِ، ثُمَّ إِلَى مَرْو، وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ ٦٣ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٤٣٢ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٩٦ وَأَشْدُ الْغَابَةِ ج ١ ص ١٧٥ .

(١) حَدِيثٌ: مَا أُوتِيَكُمْ مِنْ شَيْءٍ... إلخ، فِي:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٤ كِتَابُ الْخَرَاجِ وَالْإِمَارَةِ وَالْفَيْءِ، ١٣ بَابُ فِيمَا يَلْزَمُ الْإِمَامَ مِنْ أَمْرِ الرَّعِيَّةِ، رَقْمُ ٢٩٤٩، ج ٣ ص ٣٥٧، بهذا اللفظ. وفيه: ... عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ...

م: خَازِنُهُ أَضَعُهُ. وَصَحَّحَتْ فَوْقَهَا: خَازِنٌ أَضَعُ. وَبِجَانِبِهَا ح.

النَّبِيِّ ﷺ قالوا، فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ، يَعْنِي حَدِيثًا تَقَدَّمَ،
 قَالَ: فَكَانَ النِّصْفُ سِهَامَ الْمُسْلِمِينَ، وَسَهْمَ رَسُولِ اللَّهِ
 ﷺ، وَعَزَلَ النِّصْفَ لِلْمُسْلِمِينَ لِمَا يَنْوِبُهُمْ مِنَ الْأُمُورِ
 وَالنَّوَائِبِ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي حُكْمِ أَرْضِ خَيْبَرَ.
 وَهُوَ كَالَّذِي قَبْلَهُ (١).

(١) حَدِيثُ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارَ: أَنَّهُ سَمِعَ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ... إلخ، فِي:
 سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٤ كِتَابِ الْخَرَاجِ وَالْإِمَارَةِ وَالْفَيْءِ، ٢٤ بَابُ مَا جَاءَ فِي
 حُكْمِ أَرْضِ خَيْبَرَ، رَقْمُ ٣٠١١، ج ٣ ص ٤١١ .
 ل: عَنْ بَشَرَ. وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

يَعْنِي حَدِيثًا تَقَدَّمَ: هَذَا مِنْ كَلَامِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ مُوَضَّحًا.
 وَالْحَدِيثُ الَّذِي تَقَدَّمَ هُوَ: (عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارَ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ
 قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ نِصْفَيْنِ: نِصْفًا لِنَوَائِبِهِ وَحَاجَتِهِ، وَنِصْفًا بَيْنَ
 الْمُسْلِمِينَ، قَسَمَهَا بَيْنَهُمْ عَلَى ثَمَانِيَةِ عَشَرَ سَهْمًا)، رَقْمُ ٣٠١٠، ص ٤١٠ مِنْ
 سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ.

وَانْظُرْ كَلَامَ الْخَطَّابِيِّ فِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ.

ل م: وَغَزَلَ النِّصْفَ. وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

هُكَذَا فِي ل م: يَنْوِبُهُمْ. وَفِي السُّنَنِ: يَنْوِبُهُ. وَهِيَ كَذَلِكَ فِي نَسْخَةِ عَوْنِ
 الْمَعْبُودِ ج ٣ ص ١٢٠ .

سَقَطَ مِنْ م: وَهُوَ كَالَّذِي قَبْلَهُ. وَهِيَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

بُشَيْرُ بْنُ يَسَارَ الْحَارِثِيُّ الْأَنْصَارِيُّ مَوْلَاهُمُ الْمَدَنِيُّ، رَوَى عَنْ أَنَسٍ ◀

[الحديث] السادس عشر:

عن عُمَرَ رضي الله عنه قال: لولا آخِرُ المُسلمينَ ما فَتَحْتُ قَرْيَةً إِلَّا قَسَمْتُهَا كما قَسَمَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم خَيْبَرَ. وهو كالذي قَبَلَهُ (١).

➡ وجابر وزافع بن خديج، قال ابن سعد: كان شيخاً كبيراً فقيهاً. وقال النسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

تهذيب التهذيب ج ١ ص ٤٧٢ وتقريب التهذيب ج ١ ص ١٠٤ وأسماء التابعين للدارقطني رقم ١٤٣ ولتاريخ كبير للبخاري ج ١ ق ٢ ص ١٣٢ .

خَيْبَر: الموضع المشهور الذي غزاه النبي صلى الله عليه وسلم، على ثمانية بُرْدٍ من المَدِينَةِ من جهة الشَّام، تطلق على الولاية، وكان بها سبعة حُصُون لليهود، وحولها مزارع ونخل. والخَيْبَر بلسان اليهود: الحِصْن.

مرآيد الاطلاع ج ١ ص ٤٩٤ ومُعْجَم البُلْدَان ج ٢ ص ٤٠٩ .

(١) حَدِيث: لولا آخِرُ المُسلمينَ ما فَتَحْتُ قَرْيَةً... إلخ، في:

سُنَن أبي داود في: ١٤ كتاب الخراج والإمارة والقيء، ٢٤ باب ما جاء في حكم أرض خَيْبَر، رقم ٣٠٢٠، ج ٣ ص ٤١٥، بهذا اللفظ. وفيه: عن عُمَرَ قال... .

م: ما فتحنا قرية. وما أثبتناه: (فتحت) من ل وسُنَن أبي داود ونسخة عَوْن المعبود ج ٣ ص ١٢٢ .

وهو كالذي قبله: لهذا من كلام ابن دَقِيق العِيد رضي الله عنه. والحديث الذي قبله هو: (عن ابن شَهَاب قال: حَمَسَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم خَيْبَرَ، ثم قَسَمَ سَائِرَهَا على مَنْ شَهِدَهَا وَمَنْ غَابَ عَنْهَا من أهل الحَدِيثِ).

[الحديث السابع عشر:]

عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي السَّفَرِ وَأَفْطَرَ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (١).

[الحديث الثامن عشر:]

عَنْ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ كَانُوا عَلَى رُؤُوسِهِمُ الطَّيْرُ، فَسَلَّمْتُ ثُمَّ قَعَدْتُ، فَجَاءَ الْأَعْرَابُ مِنْ هُنَا وَهُنَا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْتَدَاوَى؟ فَقَالَ: تَدَاوَوْا، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ دَوَاءً، غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ: الْهَرَمُ (٢).

(١) حَدِيث: صَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي السَّفَرِ وَأَفْطَرَ، فِي:

سُتْنُ ابْنِ مَاجَهَ فِي: ٧ كِتَابُ الصِّيَامِ، ١٠ بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ، رَقْمُ ١٦٦١، ج ١ ص ٥٣١. وَفِيهِ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ...

(٢) حَدِيثُ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، وَأَصْحَابُهُ كَانُوا... إلخ، فِي:

سُتْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢٢ كِتَابُ الطَّبِّ، ١ بَابُ فِي الرَّجُلِ يَتَدَاوَى، رَقْمُ ٣٨٥٥، ج ٤ ص ١٩٢، بِهَذَا اللَّفْظِ. وَفِيهِ: عَنْ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ قَالَ: أَتَيْتُ... .



م: أَنْتَدَاوَا. وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

[الحديث] التاسع عشر:

عن ثابت بن وديعة رضي الله عنه قال: كُنَّا مع النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَيْشٍ فَأَصَبْنَا ضَبَابًا، قَالَ: فَشَوِيتُ مِنْهَا ضَبًّا، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَوَضَعْتُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، قَالَ: فَأَخَذَ عُودًا فَعَدَّ بِهِ أَصَابِعَهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ أُمَّةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مَسِخَتْ دَوَابَّ فِي الْأَرْضِ، وَإِنِّي لَا أَدْرِي أَيُّ الدَّوَابِّ هِيَ؟ فَلَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَنْهَ (١).

➔ وأخرجه بالفاظ مقاربة كُلُّ من:

الترمذي في: ٢٩ كتاب الطَّبِّ، ٢ باب ما جاء في الدواء والحَثُّ عليه، رقم ٢٠٣٩، ج ٦ ص ٢٣٩، وقال: حَسَنَ صحيح.

وابن مَاجَه في: ٣١ كتاب الطَّبِّ، ١ باب ما أنزل الله داء...، رقم ٣٤٣٦، ج ٢ ص ١١٣٧.

أُسَامَةَ بن شَرِيك التَّعَلِيبِيِّ من بني ثَعْلَبَةَ بن سَعْدٍ، له صُحْبَةٌ وَأَحَادِيثُ، تَفَرَّدَ بِالرَّوَايَةِ عَنْهُ زِيَاد بن عِلَاقَةَ عَلَى الصَّحِيح.

تهذيب التهذيب ج ١ ص ٢١٠ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٥٣ وأسد الغابة ج ١ ص ٦٦.

(١) حَدِيث: كُنَّا مع النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَيْشٍ فَأَصَبْنَا ضَبَابًا... إلخ، في:

سُنَن أَبِي دَاوُد في: ٢١ كتاب الأَطْعَمَةِ، ٢٨ باب فِي أَكْلِ الضَّبِّ، رقم ٣٧٩٥، ج ٤ ص ١٥٤، بهذا اللفظ. وفيه: عَنْ ثَابِت بن وَدِيعَةَ قَالَ: كُنَّا مع رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... أَيُّ الدَّوَابِّ هِيَ، قَالَ: فَلَمْ يَأْكُلْ... .

وأخرجه بالفاظ مقاربة كُلُّ من:

النَّسَائِيُّ في: كتاب الصيد، باب الضَّبِّ، ج ٧ ص ١٩٩.



[الحديث] العشرون:

عن إِيَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُزَنِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ (١).

➡ وابن مَاجَه في: ٢٨ كتاب الصيد، ١٦ باب الضَّب، رقم ٣٢٣٨، ج ٢ ص ١٠٧٨ .

ثَابِتُ بْنُ وَدِيعَةَ، ويقال: ابن يَزِيد بن وَدِيعَةَ، الْخَزْرَجِيُّ الْأَنْصَارِيُّ، أَبُو سَعِيدٍ الْمَدَنِيُّ، له ولأبيه صُحْبَةٌ، شَهِدَ خَيْبَرَ، ثُمَّ شَهِدَ صِفِّينَ مَعَ عَلِيٍّ.

تهذيب التهذيب ج ٢ ص ١٧ وتقريب التهذيب ج ١ ص ١١٧ وأشد الغابة ج ١ ص ٢٣٣ وتهذيب الكمال ج ١ ص ٤١١ .

(١) حَدِيث: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ، فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٧ كتاب البيوع والإجازات، ٦٣ باب في بيع فضل الماء، رقم ٣٤٧٨، ج ٣ ص ٧٥١، بهذا اللفظ. وفيه: عَنْ إِيَّاسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى... .

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ، وَبِالْلفظ نفسه وزيادة في:

سُنَنِ النَّسَائِيِّ فِي: كتاب البيوع، بيع فضل الماء، ج ٧ ص ٣٠٧ .

وَأَخْرَجَهُ بَلْفُظٍ مَقَارِبِ التِّرْمِذِيِّ فِي: ١٢ أبواب البيوع، ٤٤ باب ما جاء في بيع فضل الماء، رقم ١٢٧١، ج ٤ ص ٢٧٢، وَقَالَ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

إِيَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُزَنِيِّ، أَبُو عَوْفٍ، لَهُ صُحْبَةٌ، رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ، قَالَ الْأَزْدِيُّ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: تَفَرَّدَ بِالرَّوَايَةِ عَنْهُ أَبُو الْمِنْهَالِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ مُطْعِمٍ، قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي الْمُعْجَمِ: لَا أَعْلَمُهُ رَوَى حَدِيثًا مُسْنَدًا غَيْرَهُ.

تهذيب التهذيب ج ١ ص ٣٨٩ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٨٧ وأشد الغابة ج ١ ص ١٥٦ وتهذيب الكمال ج ١ ص ٣٠١ .

[الحديث] الحادي والعشرون:

عن ابن عَبَّاسٍ عن عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ: أَنَّهُ سَأَلَ
عن قَضِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ في ذَلِكَ، أَي في دِيَةِ الْجَنِينِ، فَقَامَ
حَمَلُ بْنُ مَالِكٍ فَقَالَ: كُنْتُ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ، فَضَرَبْتُ
إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِمِسْطَحٍ فَقَتَلْتُهَا وَجَنِينَهَا، فَقَضَى
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في جَنِينِهَا بِغُرَّةٍ، وَأَنْ تُقْتَلَ (١).

(١) حَدِيث: أَنَّهُ سَأَلَ عن قَضِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ في ذَلِكَ، أَي في دِيَةِ الْجَنِينِ... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ في: ٣٣ كتاب الدِّيَّات، ٢١ باب دِيَةِ الْجَنِينِ، رقم ٤٥٧٢،
ج ٤ ص ٦٩٨، بهذا اللفظ. وفيه: (... عُمَرُ أَنَّهُ سَأَلَ... مَالِكُ بْنُ النَّابِغَةِ...)،
وكذا في نسخة عَوْنِ المَعْبُود ج ٤ ص ٣١٧.

وَالْحَدِيثُ في سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ في: كتاب الدِّيَّات، باب دِيَةِ الْجَنِينِ، رقم
٢٦٤١، ج ٢ ص ٨٨٢ بلفظ مقارب.

أَي في دِيَةِ الْجَنِينِ: هو من كلام ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ رَحِمَهُ اللهُ لِلتَّوَضُّعِ.
في هامش ل، أمام سطر (حَمَلُ بْنُ مَالِكٍ...) كتب الناسخ: النابغة، ومعها
حـ.

المِسْطَحُ: عُوْدٌ من أَعْوَادِ الْخَبَاءِ. ذكره أَبُو دَاوُدَ في السُّنَنِ عن أَبِي عُبَيْدٍ.
حَمَلُ بْنُ مَالِكٍ بن النَّابِغَةِ الْهُذَلِيِّ، أَبُو نَضْلَةَ، صَحَابِيٌّ نَزَلَ الْبَصْرَةَ،
رَوَى عَنْهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ.

تهذيب التهذيب ج ٣ ص ٣٥ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٢٠١ وأسد الغابة ج ٢ ص ٥٢.

[الحديث الثاني والعشرون:]

عن عبد الله بن الحارث بن جزء الرُّبَيْدِيِّ قال: أنا
أَوَّلُ مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يقول: لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ
مُسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةِ. وأنا أَوَّلُ مَنْ حَدَّثَ النَّاسَ بِذَلِكَ^(١).

[الحديث الثالث والعشرون:]

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: مَا كَانَ ضَحِكُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا
تَبَسُّمًا.

أُخْرِجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ^(٢).

(١) حَدِيث: أَنَا أَوَّلُ مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يقول: لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ... إلخ، في:
سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ فِي: ١ كتاب الطهارة وسُنَنِهَا، ١٧ باب النهي عن
استقبال الْقِبْلَةِ بِالْغَائِطِ وَالْبَوْلِ، رقم ٣١٧، ج ١ ص ١١٥، بهذا اللفظ. وفيه:
... عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ جَزْءَ
الرُّبَيْدِيِّ يَقُولُ: أَنَا... .

م: ... ان أول... وان أول... وهو تحريف.

عبد الله بن الحارث بن جزء بن عبد الله بن مَعْدِي كَرِبَ الرُّبَيْدِيِّ، أَبُو
الْحَارِثِ، نَزِيلٌ مِصْرَ، لَهُ صُحْبَةٌ، وَهُوَ آخِرُ مَنْ مَاتَ مِنَ الصَّحَابَةِ بِمِصْرَ
سنة ٨٦ هـ عَلَى الصَّحِيحِ.

تهذيب التهذيب ج ٥ ص ١٧٨ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٤٠٧ وأسد الغابة ج ٣ ص ١٣٧ .

(٢) حَدِيث: مَا كَانَ ضَحِكُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا تَبَسُّمًا، فِي:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ فِي: ٥٠ كتاب المناقب، ٢٢ باب فِي بَشَاشَةِ النَّبِيِّ ﷺ، ◀

[الحديث] الرابع والعشرون:

عن الحارث بن مالك بن البرصاء قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: لَا تُغْزَى هَذِهِ بَعْدَ الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.
أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١).

➡ رقم ٣٦٤٥، ج ٩ ص ٢٥٨ .

م: عنه قال: ما ضحك... وفي سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: ... عن عبد الله بن الحارث بن جزء قال: ما كان...

قال التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

وفي الهامش ذكر المحقق: تَفَرَّدَ بِهِ التِّرْمِذِيُّ (ذ).

(١) حَدِيثٌ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: لَا تُغْزَى هَذِهِ... إلخ، في:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ فِي: ٢٢ كِتَابُ السَّيْرِ، ٤٥ بَابُ مَا جَاءَ مَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: إِنْ هَذِهِ لَا تُغْزَى بَعْدَ الْيَوْمِ، رَقْم ١٦١١، ج ٥ ص ٣٣٣ .

ل: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ... . فِي السُّنَنِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ يَقُولُ... .

قال التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وفي الهامش ذكر المحقق عن الذخائر: تَفَرَّدَ بِهِ التِّرْمِذِيُّ.

الحارث بن مالك بن قيس الليثي، المعروف بابن البرصاء، قيل: هي أمه، وقيل: أم أبيه، أخرج له التِّرْمِذِيُّ حَدِيثاً واحداً هو: لَا تُغْزَى هَذِهِ...، صحابي. توفي أواخر خلافة معاوية.

تهذيب التهذيب ج ٢ ص ١٥٥ وتقريب التهذيب ج ١ ص ١٤٣ وأسد الغابة ج ١ ص ٣٤٥ .

[الحديث] الخامس والعشرون:

عن مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ:
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي صَدْرِهِ أَزِيْرُ كَأَزِيْرِ
الرَّحَى مِنَ الْبُكَاءِ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ (١).

(١) حَدِيثٌ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي صَدْرِهِ أَزِيْرُ كَأَزِيْرِ ... إلخ، في:
سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢ كِتَابُ الصَّلَاةِ، ١٦١ بَابُ الْبُكَاءِ فِي الصَّلَاةِ، رَقْم
٩٠٤، ج ١ ص ٥٥٧، بهذا اللفظ. وفيه: عَنْ مُطَرِّفٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ
وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: كِتَابُ السَّهْوِ، بَابُ الْبُكَاءِ فِي الصَّلَاةِ، ج ٣
ص ١٣، بلفظ مقارب.
وَفِي هَامِشِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: (أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ)، وَذَكَرَ لَفْظَ النَّسَائِيِّ.
وَفِي عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ١ ص ٣٤١: (قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ
وَالنَّسَائِيُّ).

لَكِنِّي لَمْ أَجِدْهُ فِي سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ، وَإِنَّمَا وَجَدْتُهُ فِي الشَّائِلِ الْمُحَمَّدِيَّةِ
لِلتِّرْمِذِيِّ، بَابُ مَا جَاءَ فِي بُكَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ص ١٥٩ .
مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ الْعَامِرِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ، رَوَى
عَنْ أَبِيهِ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَأَبِي ذَرٍّ وَعَمَّارَ وَعَائِشَةَ، ثِقَّةٌ ذُو فَضْلٍ وَوَرَعَ
وَأَدَبٍ. مَاتَ سَنَةَ ٩٥ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١٠ ص ١٧٣ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٥٣ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٨٨ .
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الشَّخِيرِ بْنُ عَوْفٍ الْعَامِرِيُّ، لَهُ صُحْبَةٌ، وَسَكَنَ الْبَصْرَةَ، وَهُوَ
مِنْ مُسْلِمَةِ الْفَتْحِ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٥ ص ٢٥١ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٤٢٢ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٣ ص ١٨٢ .

[الحديث] السادس والعشرون:

عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ أَحْيَى أَرْضاً مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ.

أخرجه التِّرْمِذِيُّ، وقال: حَسَنٌ صَحِيحٌ^(١).

[الحديث] السابع والعشرون:

عن الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ.

قال ابنُ شِهَابٍ: وَبَلَّغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَمَى النَّقِيعَ^(٢).

(١) حَدِيث: مَنْ أَحْيَى أَرْضاً مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ، في:

سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ في: ١٣ كتاب الأحكام، ٣٨ باب ما ذكر في إحياء أرض المَوَات، رقم ١٣٧٩، ج ٥ ص ٦٨ . وفيه: عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ...

ل: أحيا.

م: وقال: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٢) حَدِيث: لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ في: ١٤ كتاب الخَرَج والإِمَارَة وَالْقَيِّء، ٣٩ باب في الأرض يَحْمِيهَا الإِمَامُ أَوْ الرَّجُلُ، رقم ٣٠٨٣، ج ٣ ص ٤٦٠-٤٦١، بهذا اللفظ.

م: عن الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ... وكذا في سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ. ◀

[الحديث] الثامن والعشرون:

عن زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ رضي الله عنه قال: عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مِنْ وَجَعٍ كَانَ بِعَيْنِي (١).

[الحديث] التاسع والعشرون:

عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَدْرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم

➔ النَّفِيعُ: موضع قرب المَدِينَةِ، حَمَاهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم لَخِيْلِهِ.

مَرَايِدُ الاطَّلَاع ج ٣ ص ١٣٨٧ ومُعْجَمُ البُلْدَان ج ٥ ص ٣٠١ .

الصَّعْبُ بْنُ جَثَامَةَ بْنِ قَيْسِ اللَّيْثِيِّ الْحِجَازِيِّ، صَحَابِيٌّ، رَوَى عَنْهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. واسم جَثَامَةَ وَهَبٌ، وَأُمُّهُ فَاحِشَةُ بِنْتُ حَرْبِ بْنِ أُمَيَّةَ، عَاشَ إِلَى خِلَافَةِ عُثْمَانَ عَلَى الْأَصَحِّ.

تهذيب التهذيب ج ٤ ص ٤٢١ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣٦٧ وأسد الغابة ج ٣ ص ١٩ .

ابن شَهَابٍ، هُوَ الْإِمَامُ الزُّهْرِيُّ، تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ. وَهُوَ الَّذِي وَرَدَ اسْمُهُ فِي سِلْسِلَةِ رِوَاةِ هَذَا الْحَدِيثِ.

وانظر: نيل الأوطار ج ٥ ص ٣٢٦ .

(١) حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ رضي الله عنه قَالَ: عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ... إلخ، في:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٥ كِتَابِ الْجَنَائِزِ، ٩ بَابِ فِي الْعِيَادَةِ مِنَ الرَّمَدِ، رَقْم ٣١٠٢، ج ٣ ص ٤٧٧، بِهَذَا اللَّفْظِ. وَفِيهِ: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ قَالَ

زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ بْنُ زَيْدِ الْخَزْرَجِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، أَبُو عَمْرٍو، غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم سَبْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً، وَنَزَلَ الْكُوفَةَ، شَهِدَ مَعَ عَلِيٍّ رضي الله عنه صِفِّينَ. مَاتَ بِالْكُوفَةِ سَنَةَ ٦٨ هـ، وَقِيلَ غَيْرُهُ.

تهذيب التهذيب ج ٣ ص ٣٩٤ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٢٧٢ وأسد الغابة ج ٢ ص ٢١٩ .

فِي ثَوْبٍ حَبْرَةٍ، ثُمَّ أُخِّرَ عَنْهُ (١).

[الْحَدِيثُ] الثَّلَاثُونَ:

عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِدَابَّةٍ، وَهُوَ مَعَ الْجَنَازَةِ، فَأَبَى أَنْ يَرْكَبَهَا، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَتَى بِدَابَّةٍ فَارْكَبَ، فَقِيلَ لَهُ، فَقَالَ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ كَانَتْ تَمْشِي فَلَمْ أَكُنْ لِأَرْكَبَ وَهُمْ يَمْشُونَ، فَلَمَّا ذَهَبُوا رَكِبْتُ (٢).

[الْحَدِيثُ] الْحَادِي وَالثَّلَاثُونَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى

(١) حَدِيثٌ: أُدْرِجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَوْبٍ حَبْرَةٍ، ثُمَّ أُخِّرَ عَنْهُ، فِي: سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٥ كِتَابِ الْجَنَائِزِ، ٣٤ بَابِ فِي الْكَفَنِ، رَقْم ٣١٤٩، ج ٣ ص ٥٠٦، بِهَذَا اللَّفْظِ. وَفِيهِ: عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أُدْرِجَ النَّبِيُّ ﷺ ... م: ثُمَّ أَخْرَجَ عَنْهُ. وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

الْحَبْرَةُ: بوزن عِنَبَةٍ، ضَرْبٌ مِنَ الْبُرُودِ الْيَمَانِيَّةِ. / عَوْنُ الْمَعْبُودِ ج ٣ ص ١٦٩ .

(٢) حَدِيثٌ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِدَابَّةٍ، وَهُوَ مَعَ الْجَنَازَةِ... إلخ، فِي: سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٥ كِتَابِ الْجَنَائِزِ، ٤٨ بَابِ الرُّكُوبِ فِي الْجَنَازَةِ، رَقْم ٣١٧٧، ج ٣ ص ٥٢١، بِهَذَا اللَّفْظِ. وَفِيهِ: عَنْ ثَوْبَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ... ثَوْبَانَ بْنِ بُجْدَدٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْهَاشِمِيُّ، مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ، صَحْبُهُ وَلَا زَمَهُ، وَخَرَجَ بَعْدَهُ إِلَى الشَّامِ، وَمَاتَ بِحِمَصَ سَنَةِ ٥٤ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٣١ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ١٢٠ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ١ ص ٢٤٩ .

جَنَازَةً فَقَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرْنَا وَأُنْثَانَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِيمَانِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ^(١).

[الْحَدِيثُ] الثاني والثلاثون:

عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: كَسُرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكْسَرِهِ حَيًّا^(٢).

(١) حَدِيث: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةٍ فَقَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ... إلخ، في: سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٥ كِتَابُ الْجَنَائِزِ، ٦٠ بَابُ الدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ، رَقْم ٣٢٠١، ج ٣ ص ٥٣٩، بهذا اللفظ. وفيه: عن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ... م: فَتَوَفَّيْتَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ. وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ خِلَافٌ فِي عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ٣ ص ١٨٨.

وأخرجه بالفاظ مقاربة كُلُّ مَنْ:

التِّرْمِذِيُّ فِي: ٨ كِتَابُ الْجَنَائِزِ، ٣٨ بَابُ مَا يَقُولُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ، رَقْم ١٠٢٤، ج ٣ ص ٣٩٩.

وَابْنُ مَاجَةَ فِي: ٦ كِتَابُ الْجَنَائِزِ، ٢٣ بَابُ مَا جَاءَ فِي الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ، رَقْم ١٤٩٨، ج ١ ص ٤٨٠.

(٢) حَدِيث: كَسُرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكْسَرِهِ حَيًّا، فِي:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٥ كِتَابُ الْجَنَائِزِ، ٦٤ بَابُ فِي الْحَفَّارِ يَجِدُ الْعَظْمَ ◀

[الْحَدِيثُ] الثالث والثلاثون:

عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا عَقْرَ فِي الْإِسْلَامِ.

قال عبد الرزّاق: كانوا يَعْقِرُونَ عند القَبْرِ (١).

➡ هل يَتَنَكَّبُ ذَلِكَ المَكان؟، رقم ٣٢٠٧، ج ٣ ص ٥٤٣-٥٤٤، بهذا اللفظ، وفيه: عن عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ... .

وأخرجه ابن مَاجَه من طريق حَدِيثِ أَبِي داود، في: ٦ كتاب الجنائز، ٦٣ باب في النهي عن كسر عظام الميت، رقم ١٦١٦، ج ١ ص ٥١٦، باللفظ نفسه. وفيه: عن عَائِشَةَ قَالَتْ: قال رسول الله ﷺ... .

(١) حَدِيث: لَا عَقْرَ فِي الْإِسْلَامِ... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي داود في: ١٥ كتاب الجنائز، ٧٤ باب كراهية الذَّبْح عند القَبْرِ، رقم ٣٢٢٢، ج ٣ ص ٥٥٠، بهذا اللفظ. وفيه: عن أَنَسٍ قال... عند القَبْرِ بَقْرَةً أو شَاةً.

ل: وكانوا.

ل م: يعقرون على. وشطب الناسخ (على) وكتب في الهامش (عند)، ومعها صح، في النسختين.

ل: على البقر. وشطب الناسخ (البقر) وصححها (القبر) في الهامش.

عبد الرزّاق بن هَمَّام بن نَافِع الحِمِيرِي مَوْلَاهُم، أَبُو بَكْر الصَّنْعَانِي، رَوَى عن أبيه وعمّه وهُب ومَعْمَر والسُّفْيَانَيْن وابن جُرَيْج وغيرهم، ورَوَى عنه أَحْمَد وإسحاق وَعَلِيّ وَيَحْيَى وأبو خَئِثَمَة وَيَحْيَى بن مُوسَى وَخَلْق. ثِقَة حافظ مصَنَّف شهير، عَمِيَ في آخر عمره فتَغَيَّر. مات سنة ٢١١هـ.

تهذيب الكَمَال ج ٤ ص ٤٩٨ وتهذيب التهذيب ج ٦ ص ٣١٠ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٥٠٥ وتَذَكُّرَة الحُفَّاز ج ١ ص ٣٦٤ .

[الحديث الرابع والثلاثون:

عن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ مَصْبُورَةٍ كَاذِبًا، فَلْيَتَّبِعُوا بِوَجْهِهِ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ^(١).

[الحديث الخامس والثلاثون:

عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ امْرَأَةً رَكَبَتِ الْبَحْرَ فَتَذَرَتْ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ أَنْ تَصُومَ شَهْرًا، فَتَجَّاهَا اللَّهُ، فَلَمْ تَصُومْهُ حَتَّى مَاتَتْ، فَجَاءَتْ بَنَتُهَا أَوْ أُخْتُهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَهَا أَنْ تَصُومَ عَنْهَا.

(١) حَدِيث: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ مَصْبُورَةٍ كَاذِبًا، فَلْيَتَّبِعُوا بِوَجْهِهِ... إلخ، في: سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٦ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالتَّوَدُّعِ، ١ بَابُ التَّغْلِيظِ فِي الْإِيمَانِ الْفَاجِرَةِ، رَقْم ٣٢٤٢، ج ٣ ص ٥٦٤، بهذا اللفظ. وفيه: عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ... .

الْيَمِينُ الْمَصْبُورَةُ: هِيَ الْإِلَازِمَةُ لِصَاحِبِهَا مِنْ جِهَةِ الْحُكْمِ، فَيَصْبِرُ مِنْ أَجْلِهَا، أَيْ: يَحْبَسُ. / مَعَالِمُ السُّنَنِ لِلْحَطَّابِيِّ.

عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ بْنُ عُبَيْدٍ بْنُ خَلْفٍ الْخُزَاعِيُّ، أَبُو نُجَيْدٍ، أَسْلَمَ عَامَ حَيْبَرٍ، صَحَابِيُّ جَلِيلٌ، رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ نُجَيْدٌ وَأَبُو رَجَاءٍ الْعُطَارِدِيُّ وَابْنُ سِيرِينَ وَالْحَسَنُ وَغَيْرُهُمْ، نَزَلَ الْبَصْرَةَ وَكَانَ قَاضِيًا بِهَا، وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ ٥٢هـ.

تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ج ٥ ص ٤٨١ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٨ ص ١٢٥ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٨٢ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٤ ص ١٣٧ .

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (١).

[الْحَدِيثُ] السَّادِسُ وَالثَّلَاثُونَ:

عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَرْزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُسَمِّي السَّمَاوَةَ، فَمَرَّ بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَمَّانَا بِاسْمِ هُوَ أَحْسَنُ مِنْهُ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ، إِنَّ الْبَيْعَ يَحْضُرُهُ اللَّغْوُ وَالْحَلْفُ فَشُوبُوهُ بِالصَّدَقَةِ.

أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢).

(١) حَدِيثٌ: أَنَّ امْرَأَةً رَكِبَتْ الْبَحْرَ فَتَذَرَتْ... إلخ، فِي:

سُنَنِ النَّسَائِيِّ فِي: كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ، مِنْ نَذَرٍ أَنْ يَصُومَ ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَصُومَ، ج ٧ ص ٢٠، لَكِنْ بِلَفْظٍ مُقَارِبٍ وَهُوَ:

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ رَكِبَتْ امْرَأَةٌ الْبَحْرَ، فَتَذَرَتْ أَنْ تَصُومَ شَهْرًا، فَمَاتَتْ قَبْلَ أَنْ تَصُومَ، فَأَتَتْ أُخْتُهَا النَّبِيَّ ﷺ، وَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَصُومَ عَنْهَا).

إِلَّا أَنَّ اللَّفْظَ الَّذِي أَوْرَدَهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٦ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ، ٢٥ بَابُ فِي قَضَاءِ النَّذْرِ عَنْ الْمَيِّتِ، رَقْمُ ٣٣٠٨، ج ٣ ص ٦٠٤، وَفِيهِ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ امْرَأَةً... فَلَمْ تَصُومَ... فَجَاءَتْ ابْتِهَا... .

وَفِي نَسْخَةِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ٣ ص ٢٣٤: ابْتِهَا. وَفِي نَسْخَةِ: ابْتِهَا.

م: وَأَخْتَهَا. وَلَيْسَ بِصَوَابٍ.

(٢) حَدِيثٌ: كُنَّا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُسَمِّي السَّمَاوَةَ... إلخ، فِي:

[الحديث السابع والثلاثون:

عن مُحَارِبٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ لِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ دَيْنٌ
فَقَضَانِي وَزَادَنِي.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (١).

➔ سَنَّ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٧ كِتَابَ الْبُيُوعِ، ١ بَابُ فِي التَّجَارَةِ يَخَالِطُهَا الْخَلْفُ
وَاللُّغُو، رَقْم ٣٣٢٦، ج ٣ ص ٦٢٠، هَذَا اللَّفْظُ. وَفِيهِ: عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَرْزَةَ
قَالَ

وَأَخْرَجَهُ بِالْفَاظِ مُقَارِبَةً:

الْثَّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: ١٢ كِتَابَ الْبُيُوعِ، ٤ بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّجَارِ
وَتَسْمِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِيَاهُمْ، رَقْم ١٢٠٨، ج ٤ ص ٢٠٥، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ
صَحِيحٌ.

وَالنَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: كِتَابَ الْإِيمَانِ وَالتُّدُورِ، فِي اللَّغُو وَالْكَذِبِ، ج ٧
ص ١٥ .

وَفِي كِتَابِ الْبُيُوعِ، فِي الْأَمْرِ بِالصَّدَقَةِ لِمَنْ لَمْ يَعْتَقِدِ الْيَمِينَ بِقَلْبِهِ فِي حَالِ
بَيْعِهِ، ج ٧ ص ٢٤٧ .

وَابْنُ مَاجَهَ فِي سُنَنِهِ فِي: ١٢ كِتَابَ التَّجَارَاتِ، ٣ بَابُ التَّوَقُّيِّ فِي التَّجَارَةِ،
رَقْم ٢١٤٥، ج ٢ ص ٧٢٥ .

قَيْسُ بْنُ أَبِي غَرْزَةَ الْغِفَارِيُّ، صَحَابِيُّ نَزَلَ الْكُوفَةَ. تَفَرَّدَ بِالرُّوَايَةِ عَنْهُ أَبُو
وَائِلَ شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٨ ص ٤٠١ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٢٩ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٤ ص ٢٢٣ .

(١) حَدِيثٌ: كَانَ لِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ دَيْنٌ فَقَضَانِي وَزَادَنِي، فِي: ➔

[الحديث] الثامن والثلاثون:

عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله صلَّى الله عليه وآله: مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا أَقَالَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَشْرَتَهُ^(١).

➔ سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٧ كتابُ البُيُوعِ والإِجَارَاتِ، ١١ باب في حَسَنِ الْقَضَاءِ، رَقْم ٣٣٤٧، ج ٣ ص ٦٤٢، بهذا اللفظ. وفيه: ... جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ

وأخرجه بلفظ مقارب:

النَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: كتابُ البُيُوعِ، الزيادة في الوزن، ج ٧ ص ٢٨٣-٢٨٤ .
مُحَارِبُ بْنُ دِينَارٍ بْنُ كُرْدُوسِ السَّدُوسِيِّ، أَبُو دِينَارٍ الْكُوفِيُّ، الْقَاضِي، رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَغَيْرِهِمَا، وَرَوَى عَنْهُ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ وَالْأَعْمَشُ وَشَرِيكٌ وَمِسْعَرٌ وَخَلْقٌ. وَثَّقَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ وَالنَّسَائِيُّ. مَاتَ سَنَةَ ١١٦ هـ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١٠ ص ٤٩ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٣٠ ومشاهير علماء الأمصار ص ١١٠ .

(١) حَدِيث: مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا أَقَالَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَشْرَتَهُ، فِي:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٧ كتابُ البُيُوعِ والإِجَارَاتِ، ٥٤ باب في فَضْلِ الْإِقَالَةِ، رَقْم ٣٤٦٠، ج ٣ ص ٧٣٨، بهذا اللفظ. وفيه: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ... أَقَالَهُ اللهُ عَشْرَتَهُ.

وأخرجه بلفظ مقارب:

ابْنُ مَاجَهَ فِي سُنَنِهِ فِي: ١٢ كتابُ التِّجَارَاتِ، ٢٦ بابُ الْإِقَالَةِ، رَقْم ٢١٩٩، ج ٢ ص ٧٤١ .

[الحديث التاسع والثلاثون:

عن حَكِيم بن حِزَام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا تَيْنِي الرَّجُلُ فَيُرِيدُ مِنِّي الْبَيْعَ لَيْسَ عِنْدِي، أَفَأَتَّاعُهُ لَهُ مِنَ السُّوقِ؟ فَقَالَ: لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ.
أخرجه الأربعة (١).

(١) حَدِيثُ حَكِيم بن حِزَام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا تَيْنِي الرَّجُلُ... إلخ، في: سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ في: ١٧ كتاب البيوع والإجازات، ٧٠ باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، رقم ٣٥٠٣، ج ٣ ص ٧٦٨-٧٦٩ بهذا اللفظ. وفيه: عن حَكِيم بن حِزَام قال... .
وأخرجه بالفاظ مقاربة:

التِّرْمِذِيُّ في سُنَنِهِ في: ١٢ كتاب البيوع، ١٩ باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك، رقم ١٢٣٢، ج ٤ ص ٢٢٨ .
والتَّسَائِي في سُنَنِهِ في: كتاب البيوع، بيع ما ليس عند البائع، ج ٧ ص ٢٨٩ .

وابن مَاجَه في سُنَنِهِ في: ١٢ كتاب التجارات، ٢٠ باب النهي عن بيع ما ليس عندك...، رقم ٢١٨٧، ج ٢ ص ٧٣٧ .

حَكِيم بن حِزَام بن حُوَيْلِد بن أَسَدِ الْأَسَدِيِّ، أَبُو خَالِدِ الْمَكِّي، عَمَّتُهُ حَدِيحَةُ أُمُ الْمُؤْمِنِينَ، أَسْلَمَ يَوْمَ الْفَتْحِ، صَحَابِيُّ فَاضِلٌ، كَانَ مِنْ سَادَاتِ قُرَيْشٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ. مَاتَ سَنَةَ ٥٤هـ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٤٤٧ وتقريب التهذيب ج ١ ص ١٩٤ وأُسْدُ الْغَبَةِ ج ٢ ص ٤٠ واللباب في تهذيب الأنساب ج ١ ص ٥٣ .

[الْحَدِيثُ] الْأَرْبَعُونَ:

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَا تُرْقَبُوا وَلَا تُعْمَرُوا، فَمَنْ أُرْقِبَ شَيْئاً أَوْ أُعْمِرَ فَهُوَ لِوَرَثَتِهِ ^(١).

(١) حَدِيثٌ: لَا تُرْقَبُوا وَلَا تُعْمَرُوا... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٧ كِتَابُ الْبُيُوعِ وَالْإِجَارَاتِ، ٨٨ بَابُ مَنْ قَالَ فِيهِ: وَلِعَقِبِهِ، رَقْمُ ٣٥٥٦، ج ٣ ص ٨٢٠، بِهَذَا اللفظ. وفيه: عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وَأَخْرَجَهُ بَلْفِظٍ مُقَارِبٍ:

النَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: كِتَابِ الْعُمَرَى، ذَكَرَ اخْتِلَافَ أَلْفَاظِ النَّاظِلِينَ لَخَبَرِ جَابِرٍ فِي الْعُمَرَى، ج ٦ ص ٢٧٣ .

القسم الخامس

في أحاديث رواها قومٌ خرَّجَ عنهم البخاريُّ في الصحيح
ولم يُخرِّجْ عنهم مُسلمٌ رحمهما الله (١)
أو خرَّجَ لهم (٢) مع الاقتران بالغير والمراد بهم من دون الصحابة

الحديث الأول:

عن عَمْرِو بْنِ عَبَسَةَ رضي الله عنه قال: صَلَّى بنا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم إلى بَعِيرٍ مِنَ الْمَغْنَمِ، فَلَمَّا سَلَّمَ أَخَذَ وَبَرَةً مِنْ جَنْبِ الْبَعِيرِ، ثُمَّ قَالَ: وَلَا يَحِلُّ لِي مِنْ غَنَائِمِكُمْ مِثْلُ هَذِهِ إِلَّا الْخُمْسَ، وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ فِيكُمْ (٣).

(١) سقط من م: رحمهما الله.

(٢) ل م: لهم، وكتب مصحح م فوقها: عنهم، ومعها خ.

(٣) حَدِيث: صَلَّى بنا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم إلى بَعِيرٍ مِنَ الْمَغْنَمِ... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٩ كتاب الجهاد، ١٦١ باب في الإمام يستأثر بشيء من الفَيء لنفسه، رقم ٢٧٥٥، ج ٣ ص ١٨٨، بهذا اللفظ.

ل م: مثل هذه. لَكِن في سُنَن أَبِي دَاوُدَ: مثل هذا. ولم يُذكر فيه خِلافٌ في نسخة عَوْن المعبود ج ٣ ص ٣٦.

عَمْرِو بْنُ عَبَسَةَ بْنِ عَامِرِ السُّلَمِيِّ، أَبُو نَجِيجٍ، أَسْلَمَ قَدِيمًا بِمَكَّةَ، وَكَانَ أَخَا أَبِي ذَرٍّ لِأُمِّهِ، صَحَابِيٌّ مَشْهُورٌ، نَزَلَ الشَّامَ. تَوَفِيَ فِي أَوَاخِرِ خِلَافَةِ ◀

الحديث الثاني:

عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ
عن الحَسَنِ والحُسَيْنِ كَبْشاً كَبْشاً^(١).

الحديث الثالث:

عن عِيَّاضِ بْنِ حِمَارٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: أَهْدَيْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ
نَاقَةً، فَقَالَ: أَسَلَمْتَ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: إِنِّي نُهَيْتُ عَنْ
زَبْدِ الْمُشْرِكِينَ^(٢).

➡ عُمَانُ بِحِمَصٍ.

تهذيب الكمال ج ٥ ص ٤٣٥ وتهذيب التهذيب ج ٨ ص ٦٩ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٧٣ وأُسْدُ
الغَنَابَةِ ج ٤ ص ١٢٠ .

(١) حَدِيثٌ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كَبْشاً كَبْشاً، فِي:

سُتْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٠ كِتَابُ الْأَصْحَابِ، ٢١ بَابُ فِي الْعَقِيقَةِ، رَقْمُ
٢٨٤١، ج ٣ ص ٢٦١، بِهَذَا اللَّفْظِ، وَفِيهِ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا... . وَكَذَا فِي نَسْخَةِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ
ج ٣ ص ٦٦ .

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الْعَقِيقَةِ ج ٧ ص ١٦٦ بِلَفْظٍ: (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ:
عَقَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِكَبْشَيْنِ كَبْشَيْنِ).
الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ: هُمَا سِبْطَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَبِّحَاتَاهُ، وَلَدَا عَلِيَّ بْنَ أَبِي
طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) حَدِيثٌ: أَهْدَيْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ نَاقَةً... إلخ، فِي:



الحديث الرابع:

عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ أُخْتَ عُقْبَةَ
نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى الْبَيْتِ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَرْكَبَ،
وَتَهْدِيَ هَدْيًا^(١).

➡ سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٤ كِتَابُ الْخَرَاجِ وَالْإِمَارَةِ وَالْفَيْءِ، ٣٥ بَابُ فِي الْإِمَامِ
يَقْبَلُ هُدَايَا الْمَشْرِكِينَ، رَقْمُ ٣٠٥٧، ج ٣ ص ٤٤٢، وفيه: ... فَقُلْتُ (وَفِي نَسْخَةٍ
عَوْنُ الْمَعْبُودِ ج ٣ ص ١٣٨: قُلْتُ) لَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنْ

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ بَلْفِظٍ مُقَارِبٍ فِي: ٢٢ كِتَابُ السَّيْرِ، ٢٤ بَابُ
مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ هُدَايَا الْمَشْرِكِينَ، رَقْمُ ١٥٧٧، ج ٥ ص ٣٠٣، وَقَالَ: حَدِيثٌ
حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

رَبَّدَ الْمُشْرِكِينَ: هَدَايَاهُمْ وَعَطَاؤُهُمْ. / هَامِشُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ.

عِيَّاضُ بْنُ حِمَارٍ الْمُجَاشِعِيُّ التَّمِيمِيُّ، سَكَنَ الْبَصْرَةَ، صَحَابِيٌّ، رَوَى
عَنْهُ مُطَرِّفٌ وَيزِيدُ ابْنَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ وَالْعَلَاءُ بْنُ زِيَادٍ وَالْحَسَنُ
الْبَصْرِيُّ وَغَيْرُهُمْ. عَاشَ إِلَى حُدُودِ الْخَمْسِينَ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٨ ص ٢٠٠ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٩٥ وَأَشَدُّ الْغَايَةِ ج ٤ ص ١٦٢ وَتَهْذِيبُ
الْكَمَالِ ج ٥ ص ٥٣٦ .

(١) حَدِيثٌ: أَنَّ أُخْتَ عُقْبَةَ نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى الْبَيْتِ ... إلخ، فِي:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٦ كِتَابُ الْأَيَّانِ وَالنُّذُورِ، ٢٣ بَابُ مَنْ رَأَى عَلَيْهِ
كَفَّارَةً إِذَا كَانَ فِي مَعْصِيَةٍ، رَقْمُ ٣٢٩٦، ج ٣ ص ٥٩٨، بِهَذَا اللفظ، وفيه: عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ أُخْتَ عُقْبَةَ بِنَ عَامِرٍ نَذَرَتْ وَمِثْلُهُ فِي نَسْخَةِ عَوْنِ
الْمَعْبُودِ ج ٣ ص ٢٣٢ .

عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ بْنُ عَبْسٍ الْجُهَنِيُّ، أَبُو حَمَّادٍ، صَحَابِيٌّ جَلِيلٌ، قَالَ أَبُو
سَعِيدٍ بْنُ يُونُسَ: كَانَ قَارِئًا عَالِمًا بِالْفَرَائِضِ وَالْفَقْهِ، فَصِيحُ اللِّسَانِ، ◀

الحديث الخامس:

عن إبراهيم السَّكْسَكِيِّ عن ابن أبي أَوْفَى: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَّمَنِي شَيْئًا يُجْزِينِي عَنِ الْقُرْآنِ. فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ.

أخرجه أبو مُحَمَّد بن الجارود في المُنْتَقَى، وفيه زيادةٌ بعدَ هذا^(١).

➡ شاعراً كاتباً، وكانت له السابقة والهجرة، وَلِيَّ إمْرَةٍ مِصْرَ لِمُعَاوِيَةَ سنة ٤٤ هـ ثلاث سنين. مات سنة ٥٨ هـ، ودفن بالمُقَطَّم.

تهذيب الكمال ج ٥ ص ١٩٦ وتهذيب التهذيب ج ٧ ص ٢٤٢ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٧ وأسد الغابة ج ٣ ص ٤١٧ واللُّبَاب في تهذيب الأنساب ج ١ ص ٣١٧ .

أُخْتُ عُقْبَةَ هِيَ: أُمُّ حَبَّانَ، كما قاله المُنْذِرِيُّ والقُطْبُ القَسْطَلَانِيُّ والحَلَبِيُّ كما نقلوه عن ابن مَأكُولَا. وَتَعَقَّبَهُ الحَافِظُ ابن حَجَرٍ، فقال: لَا يعرف اسم أُخْتِ عُقْبَةَ هَذَا، وما نسبهُ هُؤُلَاءِ لابن مَأكُولَا وَهُمْ، فإنه إنما نقله عن ابن سَعْدٍ، وابن سَعْدٍ إنما ذكر في طَبَقَاتِ النِّسَاءِ أُمَّ حَبَّانَ بنتَ عَامِرِ بن نَابِي - بنون وموحدة - ابن زيد بن حرام الأَنْصَارِيَّةَ، وأنه شَهِدَ بَذْرًا، وهو مغاير للجَّهَنِيِّ.

إرشاد السَّارِي ج ٣ ص ٣٢٨ .

(١) حَدِيثٌ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَّمَنِي شَيْئًا... إلخ، في:

المُنْتَقَى من السُّنَنِ المُسْنَدَةِ عن رسول الله ﷺ لابن الجارود ص ٧٣، رقم ١٨٩ . وفيه: حَدَّثَنَا ابن المُقَرِّئِ، قال: ثَنَا سُفْيَانُ عن مِسْعَرٍ ➡

الحديث السادس:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ.

➡ عن إبراهيم السَّكْسَكِيِّ، عن ابن أبي أَوْفَى رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا... فقال: قل سبحان الله... والله أكبر. قال سُفْيَانُ: زاد يَزِيدُ أَبُو خَالِدِ الْوَاسِطِيِّ، قال الرَّجُلُ: هَذَا لِرَبِّي فَمَا لِي؟ قال: قُلْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وارْحَمْنِي واهْدِنِي وعافني، قال الرَّجُلُ: أَرَبُّ لِرَبِّي وَأَرَبُّ لِي.

إبراهيم بن عبد الرَّحْمَنِ بن إِسْمَاعِيلَ السَّكْسَكِيِّ، أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْكُوفِيُّ، رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن أَبِي أَوْفَى وَأَبِي بُرْدَةَ بن أَبِي مُوسَى وَأَبِي وَائِلٍ وَغَيْرِهِمْ. قال أَحْمَدُ: ضَعِيفٌ، وَكَانَ شُعْبَةً يُضَعِّفُهُ، وقال النَّسَائِيُّ: ليس بذاك القوي يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وقال ابن عَدِيٍّ: لم أجد له حَدِيثًا مُنْكَرَ الْمُتَنِّ، وهو إلى الصِّدْقِ أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ وَيُكْتَبُ حَدِيثُهُ كَمَا قال النَّسَائِيُّ، وذكره ابن حَبَّانٍ فِي الثِّقَاتِ.

تهذيب التهذيب ج ١ ص ١٣٨ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣٨ وميزان الاعتدال ج ١ ص ٤٥ .

عبد الله بن أَبِي أَوْفَى، واسم أَبِي أَوْفَى: عَلْقَمَةُ بن خَالِدِ بن الْحَارِثِ الْأَسْلَمِيُّ، شَهِدَ الْحَدِيثِيَّةَ، وباع بيعة الرِّضْوَانِ، رَوَى عَنْهُ إِبْرَاهِيمُ بن عبد الرَّحْمَنِ السَّكْسَكِيِّ وَغَيْرُهُ، وهو آخر من مات بِالْكُوفَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ سنة ٨٧هـ.

تهذيب التهذيب ج ٥ ص ١٥١ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٤٠٢ وأسد لغابة ج ٣ ص ١٢١ .

ابن الجارود: هو أَبُو مُحَمَّدٍ عبد الله بن عَلِيِّ بن الجارود النَّيْسَابُورِيُّ، المجاور بِمَكَّةَ، الإمام الحافظ صاحب كتاب الْمُتَقَيُّ فِي الْأَحْكَامِ، كان من العلماء المتقنين المجوِّدين. توفي سنة ٣٠٧هـ.

تَذْكِرَةُ الْحُفَاطِ ج ٣ ص ٧٩٤ والأعلام ج ٤ ص ١٠٤ .

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١).

الْحَدِيثُ السَّابِعُ:

عَنْ أَحْمَرَ بْنِ جَزْءٍ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ جَافَى عَضْدِيهِ عَنْ جَنْبِيهِ حَتَّى نَأْوِيَ لَهُ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ (٢).

(١) حَدِيثٌ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ، فِي:

سُنَنِ النَّسَائِيِّ فِي: كِتَابِ الطَّلَاقِ، بَابِ إِحْلَالِ الْمَطْلُوقَةِ ثَلَاثًا، ج ٦ ص ١٤٩، وَهُوَ جَزْءٌ مِنْ حَدِيثٍ بِهَذَا اللَّفْظِ.

وَسُنَنِ التِّرْمِذِيِّ فِي: ٩ كِتَابِ النِّكَاحِ، ٢٧ بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمُحَلَّلِ وَالْمُحَلَّلِ لَهُ، رَقْم ١١٢٠، ج ٤ ص ٨١، بِلَفْظٍ: (... الْمُحَلَّلُ وَالْمُحَلَّلُ لَهُ)، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(٢) حَدِيثٌ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ جَافَى... إلخ، فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢ كِتَابِ الصَّلَاةِ، ١٥٨ بَابِ صِفَةِ السُّجُودِ، رَقْم ٩٠٠، ج ١ ص ٥٥٥، بِهَذَا اللَّفْظِ.

وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ فِي: ٥ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسُّنَّةِ فِيهَا، ١٩ بَابِ السُّجُودِ، رَقْم ٨٨٦، ج ١ ص ٢٨٧، بِلَفْظٍ آخَرَ.

نَأْوِيَ لَهُ: نَشْفَقُ عَلَيْهِ وَنَرِقُّ لَهُ. / هَامِشُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ.

أَحْمَرَ بْنُ جَزْءٍ، وَيُقَالُ: ابْنُ سَوَاءٍ بَنُ جَزْءٍ، السَّدُوسِيُّ، صَحَابِيُّ، عِدَادُهُ فِي الْبَصَرِيِّينَ، تَفَرَّدَ الْحَسَنُ الْبَصَرِيُّ بِالرِّوَايَةِ عَنْهُ، قَالُوا: لَهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ فِي السُّجُودِ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: قُلْتُ: سَأَقُ لَهُ الْبَارُودِي فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ حَدِيثًا آخَرَ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ١٩٠ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٤٩ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ١ ص ٥٣ .

الحديث الثامن:

عن ابن عباس رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى
عن لَبَنِ الْجَلَّالَةِ.

أخرجه أبو داود (١).

الحديث التاسع:

عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله
ﷺ: إِنَّ بَيْنَ يَدَيَّ السَّاعَةِ فِتْنًا كَقِطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ
يُصْبِحُ الرَّجُلُ فِيهَا مُؤْمِنًا، وَيُمْسِي كَافِرًا، وَيُمْسِي
مُؤْمِنًا، وَيُصْبِحُ كَافِرًا. الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ،
وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، فَكَسِّرُوا قِسِيَّكُمْ، وَقَطَّعُوا
أَوْتَارَكُمْ، وَاضْرِبُوا سُيُوفَكُمْ بِالْحِجَارَةِ، فَإِنْ دُخِلَ - يعني:
على أَحَدٍ مِنْكُمْ - فَلْيَكُنْ كَخَيْرِ ابْنِي آدَمَ.

أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه (٢).

(١) حَدِيث: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لَبَنِ الْجَلَّالَةِ، فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢١ كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ، ٢٥ بَابُ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ الْجَلَّالَةِ
وَأَلْبَانِهَا، رَقْم ٣٧٨٦، ج ٤ ص ١٤٩ . وفيه: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ

الْجَلَّالَةُ: هِيَ الْإِبِلُ الَّتِي يَكُونُ غَالِبُ عَافِهَا الْجِلَّةُ وَهِيَ الْعَذْرَةُ. / مَعَالِمُ السُّنَنِ.

(٢) حَدِيث: إِنَّ بَيْنَ يَدَيَّ السَّاعَةِ فِتْنًا كَقِطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ ... إلخ، فِي: ◀

الحَدِيثُ العَاشِرُ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ خَبَبَ زَوْجَةً امْرِئٍ أَوْ مَمْلُوكَةً فَلَيْسَ مِنَّا.
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (١).

➔ سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢٩ كِتَابُ الْفِتَنِ وَالْمَلَاكِ. ٢ بَابُ فِي النَّهْيِ عَنِ السَّعْيِ فِي الْفِتْنَةِ، رَقْم ٤٢٥٩، ج ٤ ص ٤٥٧، بهذا اللفظ. وفيه: عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ... .
وَأَخْرَجَهُ بِالْفَاظِ مُقَارِبَةً:

التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: ٣٤ كِتَابُ الْفِتَنِ، ٣٣ بَابُ مَا جَاءَ فِي اتِّخَاذِ سَيْفٍ مِنْ خَسَبٍ فِي الْفِتْنَةِ، رَقْم ٢٢٠٥، ج ٦ ص ٣٦٠، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ.

وَابْنُ مَاجَهَ فِي سُنَنِهِ فِي: ٣٦ كِتَابُ الْفِتَنِ، ١٠ بَابُ التَّثْبُتِ فِي الْفِتْنَةِ، رَقْم ٣٩٦١، ج ٢ ص ١٣١٠ .

(١) حَدِيثٌ: مَنْ خَبَبَ زَوْجَةً امْرِئٍ أَوْ مَمْلُوكَةً فَلَيْسَ مِنَّا، فِي:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٣٥ كِتَابُ الْأَدَبِ، ١٣٥ بَابُ فِيمَنْ خَبَبَ مَمْلُوكًا عَلَى مَوْلَاهُ، رَقْم ٥١٧٠، ج ٥ ص ٣٦٥، بهذا اللفظ، وفيه: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ... .
م: أَوْ مَمْلُوكَتَهُ فَلَيْسَ مِنَّا.

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ كَمَا قَالَ الْمُؤَنِّدِيُّ. انْظُرْ: عَوْنُ الْمَعْبُودِ ج ٤ ص ٥٠٨، وَهَامِشُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ.

خَبَبَ: أَفْسَدَ وَخَدَعَ. / مَعَالِمُ السُّنَنِ.

[الحديث] الحادي عشر:

عن عِكْرِمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ بْنَ عَمْرٍو
الْأَنْصَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كُسِرَ أَوْ
عَرِجَ فَقَدْ حَلَّ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ.

قَالَ عِكْرِمَةُ: فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمْ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَا: صَدَقَ.
أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ.

وَفِي رِوَايَةٍ: مَنْ عَرِجَ أَوْ كُسِرَ أَوْ مَرَضَ ^(١).

(١) حَدِيث: مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرِجَ ... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٥ كِتَابُ الْمَنَاسِكِ (الحج)، ٤٤ بَابُ الْإِخْصَارِ، رَقْمُ
١٨٦٢، ج ٢ ص ٤٣٣، بهذا اللفظ. وفيه: ... الْأَنْصَارِيُّ قَالَ... سَأَلْتُ ابْنَ
عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ... .

م: ... وَأَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ... . كَمَا فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ.

وَانْظُرِ الْحَدِيثَ بِالْفَافِ مَقَارِبَةً فِي:

سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ فِي: ٧ كِتَابُ الْحَجِّ، ٩٦ بَابُ مَا جَاءَ فِي الَّذِي يُهْلُ بِالْحَجِّ
فَيُكْسَرُ أَوْ يَعْرَجُ، رَقْمُ ٩٤٠، ج ٣ ص ٣٠٧. وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَسُنَنُ النَّسَائِيِّ فِي: كِتَابُ الْحَجِّ، فِيمَنْ أُخْصِرَ بَعْدَهُ، ج ٥ ص ١٩٨.

وَسُنَنُ ابْنِ مَاجَهَ فِي: ٢٥ كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، ٨٥ بَابُ الْمُحْصَرِّ، رَقْمُ ٣٠٧٧،

ج ٢ ص ١٠٢٨.



[الْحَدِيثُ] الثاني عشر:

عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعَ عُمَرٍ: عُمَرَةً بِالْحُدَيْبِيَّةِ، وَالثَّانِيَةَ حِينَ تَوَاطَعُوا عَلَى عُمَرَةٍ قَابِلٍ، وَالثَّلَاثَةَ مِنَ الْجِعْرَانَةِ، وَالرَّابِعَةَ الَّتِي قَرَنَ مَعَ حَجَّتِهِ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.
وَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ: أَنَّهُ رُوِيَ مُرْسَلًا^(١).

➡ وَرِوَايَةٌ: (مَنْ عَرَجَ أَوْ كُسِرَ أَوْ مَرَضَ) فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٥ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ (الْحَجِّ)، ٤٤ بَابِ الْإِخْصَارِ، رَقْم ١٨٦٣، ج ٢ ص ٤٣٤ بَلْفَظ: مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرَجَ أَوْ مَرَضَ.

وَفِي سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ (رَقْم ٣٠٧٨): (مَنْ كُسِرَ أَوْ مَرَضَ أَوْ عَرَجَ).

الْحَبَّاجُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ عَزِيَّةِ الْأَنْصَارِيِّ الْمَدَنِيِّ الْمَازِنِيِّ، صَحَابِيُّ، رَوَى عَنْهُ ابْنُ أَخِيهِ ضَمْرَةَ بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَافِعٍ، رَوَى لَهُ الْأَرْبَعَةَ حَدِيثًا وَاحِدًا، وَصَرَحَ بِسَمَاعِهِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي أَخْرَجَهُ لَهُ فِي الْحَجِّ. شَهِدَ صَفَيْنَ مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تَهْذِيبٌ لِكَمَالِ ج ٢ ص ٦٢ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٠٤ وَتَقْرِيبٌ لَتَهْذِيبِ ج ١ ص ١٥٣ وَأَشَدُّ الْعَابَةِ ج ١ ص ٣٨٢ .

(١) حَدِيثُ: اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعَ عُمَرٍ... إلخ، فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٥ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ (الْحَجِّ)، ٨٠ بَابِ الْعُمَرَةِ، رَقْم ١٩٩٣، ج ٢ ص ٥٠٦، بِهَذَا اللَّفْظِ، وَفِيهِ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ... عُمَرَةٌ ➡

[الحديث] الثالث عشر:

عنه رضي الله عنه قال: تُؤْفَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ بِعَاشِرِينَ صَاعًا مِنَ الطَّعَامِ، أَخَذَهُ لِأَهْلِهِ.

➡ الْحَدِيثِيَّة... . وكذا في نسخة عَوْن المعبود ج ٢ ص ١٥٣ .
وأخرجه بالفاظ متقاربة:

الترمذي في سُنَّته في: ٧ كتاب الحج، ٧ باب ما جاء كم اعتمر النبي ﷺ؟، رقم ٨١٦، ج ٣ ص ١٦٣ .

وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. ثم قال: (وَرَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ. ولم يذكر فيه: عن ابن عباس).

وهذا معنى قول ابن دَقِيقِ الْعِيدِ رحمته الله: (وذكر الترمذي أنه رَوَى مُرْسَلًا).
وأخرجه أيضاً ابن مَاجَه في سُنَّته في: ٢٥ كتاب المناسك، ٥٠ باب كم اعتمر النبي ﷺ، رقم ٣٠٠٣، ج ٢ ص ٩٩٩ .

الحَدِيثِيَّة: بتخفيف الياء الثانية أو تشديدها، قرية سميت ببئر هناك عند مسجد الشَّجَرَةِ التي بايع رسول الله ﷺ أصحابه عندها، وبينها وبين مَكَّة مرحلة، وبعضها في الحِلِّ، وهي أبعد الحِلِّ من البيت مثل زاوية فيه.

مَرَاوِدُ الْإِطْلَاع ج ١ ص ٣٨٦ ومُعْجَمُ الْبُلْدَان ج ٢ ص ٢٢٩ .

الجِعْرَانَةُ: بكسر أوله إجماعاً، ثم بكسر العين وتشديد الراء، أو بتسكين العين وتخفيف الراء، منزل بين الطائف ومَكَّة، وهي إلى مَكَّة أَقْرَبُ، نَزَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وقسم بها غنائم حُنَيْنٍ، وأحرم منه بِالْعُمْرَةِ، وله فيه مسجدٌ، وبه بِنَارٌ متقاربة.

مَرَاوِدُ الْإِطْلَاع ج ١ ص ٣٣٦ ومُعْجَمُ الْبُلْدَان ج ٢ ص ١٤٢ .

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَالنَّسَائِيُّ^(١).

[الْحَدِيثُ] الرَّابِعُ عَشَرَ:

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ: مَنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا فَلَهُ مِنَ النَّفْلِ كَذَا وَكَذَا.

قَالَ: فَتَقَدَّمَ الْفِثْيَانُ وَلَزِمَ الْمَشِيخَةُ الرَّايَاتِ، فَلَمْ يَبْرَحُوهَا، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِمْ قَالَتِ الْمَشِيخَةُ: كُنَّا رِدَاءَ لَكُمْ، لَوْ اِنْهَزَمْتُمْ لَفِئْتُمْ إِلَيْنَا، فَلَا تَذْهَبُونَ بِالْمَغْنَمِ وَنَبْقَى، فَأَبَى الْفِثْيَانُ، وَقَالُوا: جَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَنَا. فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ

(١) حَدِيثٌ: تُؤْفَى النَّبِيُّ ﷺ، وَدِرْعُهُ مَرهُونَةٌ... إلخ، فِي:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ فِي: ١٢ كِتَابُ الْبُيُوعِ، ٧ بَابُ مَا جَاءَ فِي الرِّخْصَةِ فِي الشِّرَاءِ إِلَى أَجَلٍ، رَقْمُ ١٢١٤، ج ٤ ص ٢١٠-٢١١، بِهَذَا اللَّفْظِ.

م: عَنْهُ قَالَ. وَفِي التِّرْمِذِيِّ: (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ... صَاعًا مِنْ طَعَامٍ...)، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَمِثْلُهُ فِي نَسْخَةِ السُّنَنِ مَعَ عَارِضَةِ الْأَخْوَذِيِّ ج ٥ ص ٢١٩ وَنَسْخَةِ تُحْفَةِ الْأَخْوَذِيِّ ج ٢ ص ٢٢٨-٢٢٩.

قَالَ الشَّوْكَانِيُّ فِي نَبْلِ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٢٤٧: (قَالَ صَاحِبُ الْاِفْتِرَاحِ: هُوَ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ). وَنَقَلَهُ عَنْ الْمُبَارَكْفُورِيِّ فِي تُحْفَةِ الْأَخْوَذِيِّ.

وَفِي سُنَنِ النَّسَائِيِّ فِي: كِتَابُ الْبُيُوعِ، بَابُ مَبَايِعَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ، ج ٧ ص ٣٠٣، بَلْفَظٍ آخَرَ.

الْأَنْفَالُ قُلْ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴿١﴾، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَاذِبُونَ﴾.

يقول: فكان ذلك خيراً لهم، فكذلك أيضاً، فأطيعوني، فإني أعلمُ بعاقبة هذا منكم.
أخرجه أبو داود والنسائي^(١).

(١) حَدِيث: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ: مَنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا... إلخ، في: سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٩ كِتَابُ الْجِهَادِ، ١٥٦ بَابُ فِي النَّفْلِ، رَقْم ٢٧٣٧، ج ٣ ص ١٧٥، بهذا اللفظ.
م: عنه قال... .

وفي سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ: (عن ابن عَبَّاسٍ قال... فلما فتح الله عليهم قال الْمَشِيخَةُ «وفي نسخة عَوْنُ الْمَعْبُودِ ج ٣ ص ٢٩: قَالَتِ الْمَشِيخَةُ... فلا تذهبوا بِالْمَغْنَمِ «وفي نسخة عَوْنُ الْمَعْبُودِ ج ٣ ص ٢٩: فلا تذهبون في نسخة، فلا تذهبوا في نسخة أُخْرَى»... فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ «وفي نسخة عَوْنُ الْمَعْبُودِ ج ٣ ص ٢٩: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى...»).

ل: من فعل يوم بدر. لكن وضع إشارتين فوق (من) و(يوم) دلالة على تبديل مكان أحدهما بالآخر.

سقط من م: ذلك، من قوله: فكان ذلك خيراً لهم. وكان مصحح ل قد استدرکها في الهامش.

وأخرجه النسائي كما قاله المُنْذِرِيُّ. / عَوْنُ الْمَعْبُودِ ج ٣ ص ٣٠، وهامش
سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ السَّابِق.



[الحديث] الخامس عشر:

عنه أيضاً رضي الله عنه قال: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي الْمُكَاتِبِ يُقْتَلُ: يُودَى مَا أَدَّى مِنْ كِتَابَتِهِ دِيَّةَ الْحُرِّ، وَمَا بَقِيَ دِيَّةَ الْمَمْلُوكِ.

أخرجه أبو داود والنسائي^(١).

➔ وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ وَأَصْلُحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١﴾ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٣﴾ أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَاذِبُونَ ﴿٥﴾ ﴿١﴾ هي: الآيات الخمس الأولى من سورة الأنفال.

النَّفْلُ: الْغَنِيمَةُ وَالْهَبَةُ. جَمْعُهَا: أَنْفَالٌ وَنَفَالٌ. / الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ مَادَّةُ (النَّفْل).

الْمَشِيخَةُ: جَمْعُ شَيْخٍ. / عَوْنٌ لِمَعْبُودٍ لِسَابِقٍ.

بَذَر: ماء مشهور بين مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، أَسْفَلَ وَادِي الصَّفْرَاءِ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَارِ، وَهُوَ سَاحِلُ الْبَحْرِ، لَيْلَةً، بِهِ كَانَتْ الْوَاقِعَةُ الْمَشْهُورَةُ بَيْنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَأَهْلِ مَكَّةَ.

مَرَايِدُ الْأَطْلَاعِ ج ١ ص ١٧٠ وَمُعْجَمُ الْبُلْدَانِ ج ١ ص ٣٥٧.

(١) حَدِيث: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي الْمُكَاتِبِ... إلخ، فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٣٣ كِتَابِ الدِّيَّاتِ، ٢٢ بَابُ فِي دِيَّةِ الْمُكَاتِبِ، رَقْم ٤٥٨١، ج ٤ ص ٧٠٦، هَذَا اللفظ.

م: عَنْهُ أَيْضًا قَالَ: وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ... فِي دِيَّةِ الْمُكَاتِبِ... مَا أَدَّى مِنْ كِتَابَتِهِ دِيَّةً... . ➔

[الحديث] السادس عشر:

عنه أيضاً رضي الله عنه: أُثْبِتَ لِلْحُبْلَى وَالْمُرْضِعِ. يعني الفِدْيَةُ فِي الصَّوْمِ (١).

[الحديث] السابع عشر:

عنه رضي الله عنه قال: لَا أَدْرِي أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ أَمْ لَا؟
أَخْرَجَهَا أَبُو دَاوُدَ (٢).

➡ كتابته: هكذا في ل. وهي واردة في نسخة أُشير إليها في هامش نسخة عَوْن المعبود ج ٤ ص ٣١٩.

ووردت هذه الكلمة في م: كتابه. ووردت في النسخ الأخرى من السُّنَنِ: مكاتبه.

وأخرجه التَّسَائِي فِي: كِتَابِ الْقَسَامَةِ، دِيَةِ الْمُكَاتِبِ، ج ٨ ص ٤٥، بلفظ آخر.

(١) حَدِيث: أُثْبِتَ لِلْحُبْلَى وَالْمُرْضِعِ، فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٨ كِتَابِ الصَّوْمِ، ٣ بَابٍ مِنْ قَالَ هِيَ مُثَبَّةٌ لِلشَّيْخِ وَالْحُبْلَى، رَقْم ٢٣١٧، ج ٢ ص ٧٣٨.

م: عَنْهُ أَيْضاً أُثْبِتَ... . وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، أَنَّ عِكْرَمَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: أُثْبِتَ... .

وَالْقَوْلُ: (بِعْنِي الْفِدْيَةُ فِي الصَّوْمِ)، هُوَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ، أَخَذَهُ مِنَ السِّيَاقِ.

(٢) حَدِيث: لَا أَدْرِي أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ أَمْ لَا؟، فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢ كِتَابِ الصَّلَاةِ، ١٣١ بَابِ قَدْرِ الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ ➡

[الْحَدِيثُ] الثَّامِنُ عَشَرَ:

عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَهُوَ فِي قُبَّةٍ مِنْ أَدَمَ، فَسَلَّمْتُ فَرَدَّدَ، وَقَالَ: ادْخُلْ. فَقُلْتُ: أَكُلِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: كُلِّكَ. فَدَخَلْتُ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَرُوِيَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاتِكَةِ قَالَ: إِنَّمَا قَالَ أَدْخُلْ كُلِّي، مِنْ صِغَرِ الْقُبَّةِ (١).

➡ الظَّهْرُ وَالْعَصْرُ. رَقْمُ ٨٠٩، ج ١ ص ٥٠٨ .

م: عَنْهُ قَالَ. وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ

(١) حَدِيثُ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ... إلخ، فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٣٥ كِتَابِ الْأَدَبِ، ٩٢ بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَرْاحِ، رَقْمُ ٥٠٠٠، ج ٥ ص ٢٧١، وَفِيهِ: ... مَالِكُ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ

عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ الْعُطْفَانِيُّ، صَحَابِيُّ مَشْهُورٍ، مِنْ مُسْلِمَةِ الْفَتْحِ، شَهِدَ حَيْبَرَ، وَنَزَلَ حِمَصَ، وَبَقِيَ إِلَى خِلَافَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ. مَاتَ سَنَةَ ٧٣هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٨ ص ١٦٨ وَتَقْرِيبُ لَتَهْذِيبِ ج ٢ ص ٩٠ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٤ ص ١٥٦ .

وَرِوَايَةُ عُثْمَانَ: إِنَّمَا قَالَ أَدْخُلْ كُلِّي، مِنْ صِغَرِ الْقُبَّةِ، فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٣٥ كِتَابِ الْأَدَبِ، ٩٢ بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَرْاحِ، رَقْمُ ٥٠٠١، ج ٥ ص ٢٧٢ .



[الحديث التاسع عشر:]

عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَتْ قُرَيْشٌ لِيَهُودَ أَعْطُونَا شَيْئاً نَسْأَلُ هَذَا الرَّجُلَ، فَقَالُوا: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ. قَالَ: فَسَأَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً﴾. قَالُوا: أُوتِينَا عِلْماً كَثِيراً التَّوْرَةَ، وَمَنْ أُوتِيَ التَّوْرَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً. فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدادًا لَكَلِمَتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَذَ كَلِمَتُ رَبِّي﴾، إِلَى آخِرِ الْآيَةِ (١).

➡ عُمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاتِكَةِ سُلَيْمَانُ الْأَزْدِيُّ، أَبُو حَفْصٍ، قَاصٌّ أَهْلُ دِمَشْقَ ومقرئهم. كَانَ عَلَى قَضَاءِ الشَّامِ، وَثَقَهُ بَعْضُهُمْ، وَقَالَ يَحْيَى: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَنَسَبَهُ دُحَيْمٌ إِلَى الصَّدُقِ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: ضَعِيفٌ، وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا بَأْسَ بِهِ. بَلِيَّتُهُ مِنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ الْأَلْهَانِيِّ. مَاتَ سَنَةَ ١٥٢ هـ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ج ٣ ص ٤٠ ومُشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَرِ ص ١٨٢ وتهذيب التهذيب ج ٧ ص ١٢٤ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ١٠ وتهذيب الكمال ج ٥ ص ١١٥ .

تَبُوكُ: قَرْيَةٌ بَيْنَ وَادِي الْقَرْيِ وَالشَّامِ، بِهَا عَيْنُ مَاءٍ وَنَخْلٌ، وَكَانَ لَهَا حِصْنٌ خَرِبَ، وَابْتِهَا أَنْتَهَى النَّبِيُّ ﷺ فِي غَزْوَتِهِ الْمُنْسُوبَةِ إِلَيْهَا، كَانَ قَدْ بَلَغَهُ أَنَّهُ تَجْمَعُ إِلَيْهَا الرُّومُ وَلَحْمٌ وَجُدَامٌ، فَوَجَدَهُمْ قَدْ تَفَرَّقُوا، وَلَمْ يَلْقَ كَيْدًا، وَأَقَامَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. مَرَاوِدُ الْأَطْلَاعِ ج ١ ص ٢٥٣ وَمُعْجَمُ الْبُلْدَانِ ج ٢ ص ١٤ .

(١) حَدِيثٌ: قَالَتْ قُرَيْشٌ لِيَهُودَ أَعْطُونَا شَيْئاً... إلخ، فِي: ←

.

➔ سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ فِي: ٤٨ كتاب تفسير القرآن، من سورة بني إسرائيل (الإسراء)، رقم ٣١٣٩، ج ٨ ص ٢٩٢، وقال: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وفيه: عن ابن عَبَّاسٍ قال... .

وفي هامشه: تفرَّد به التِّرْمِذِيُّ.

نسأل هذا: كذا في ل م، ونسخة سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ مع عَارِضَةِ الْأَخْوَذِيِّ ج ١١ ص ٢٩٩ .

ووردت (نسأل عنه هذا) في سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ السابق، ونسخة تُحْفَةِ الْأَخْوَذِيِّ ج ٤ ص ١٣٧ .

ل م: الرجل فقالوا. وفي باقي النسخ: فقال.

ل: اسأله عن الروح. وما أثبتناه (سلوه) هو من م وسُنَنُ التِّرْمِذِيِّ بجميع نسخه المذكورة.

قال فسأله: كذا في ل م، ونسخة سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ مع عَارِضَةِ الْأَخْوَذِيِّ.

وسقطت (قال) من: سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ ومن نسخة تُحْفَةِ الْأَخْوَذِيِّ.

سقطت من م ومن نسخة عَارِضَةِ الْأَخْوَذِيِّ: تعالى. التي سبقت: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ...﴾.

علماً كثيراً التوراة: كذا في ل م، ونسخة سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ مع عَارِضَةِ الْأَخْوَذِيِّ.

وفي سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ ونسخة تُحْفَةِ الْأَخْوَذِيِّ: (علماً كبيراً أوتينا التوراة).

وأشار بهامش نسخة تُحْفَةِ الْأَخْوَذِيِّ إلى رِوَايَةٍ: (كثيراً).

م: فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ﴾.

ل: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ﴾. وفي نسخ السُنَنِ: فَأَنْزَلْتُ: ﴿قُلْ لَوْ

كَانَ﴾. وفي نسخ السُنَنِ أيضاً: ﴿لَنَفِدَ الْبَحْرُ﴾. إلى آخر الآية. ➔

[الحديث] العشرون:

عنه عليه السلام: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ النَّاسَ، وَكَانَ عَلَيْهِ عِمَامَةٌ دَسْمَاءٌ.

أخرجه الترمذي في الشمائل (١).

[الحديث] الحادي والعشرون:

عنه عليه السلام قال: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ أَسْلَمَ، ثُمَّ ارْتَدَّ، وَلَحِقَ بِالشُّرْكِ، ثُمَّ تَنَدَّمَ، فَأَرْسَلَ إِلَى قَوْمِهِ سَلُّوا لِي

➡ وقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ في سورة الإسراء - الآية ٨٥ .

وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَذَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ في سورة الكهف - الآية ١٠٩ .

(١) حَدِيثُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ النَّاسَ، وَكَانَ عَلَيْهِ عِمَامَةٌ دَسْمَاءٌ، فِي:

الشمائل المحمّدية للترمذي، باب ما جاء في عِمَامَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

انظر شروح الشمائل: المَوَاهِبُ اللَّدُنِّيَّةُ لِلْبَيْجُورِيِّ ص ٧٤ وجمع الوسائل لِعَلِيِّ الْقَارِي وبهامشه شرح عبد الرؤوف المُنَاوِي عَلَى الشَّمَائِلِ ج ١ ص ١٦٩ . وفي جميع هذه النسخ: (خَطَبَ النَّاسَ وَعَلَيْهِ...).

م: عنه أَنَّ النَّبِيَّ... . وفي نسختي المَوَاهِبِ اللَّدُنِّيَّةِ وشرح المُنَاوِي: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ... وما أثبتناه هو من ل ومن جمع الوسائل.

الدَّسْمَاءُ: السُّوداء، وقيل: الْمُطَطَّخَةُ بِالْدَّسَمِ، لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُكْثِرُ دَهْنَ شَعْرِهِ، فَأَصَابَتْهَا الدُّسُومَةُ مِنَ الشَّعْرِ. / المَوَاهِبُ اللَّدُنِّيَّةُ السَّابِق.

رسول الله ﷺ: هَلْ لِي مِنْ تَوْبَةٍ؟ فجاء قَوْمُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فقالوا: إِنَّ فُلَانًا قَدْ نَدِمَ، وَإِنَّهُ أَمَرَنَا أَنْ نَسْأَلَكَ: هَلْ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ؟ فنزلت: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ﴾... إِلَى قَوْلِهِ ﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَأَسْلَمَ.

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ^(١).

[الْحَدِيثُ] الثاني والعشرون:

عنه ﷺ قال: قال أبو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْكَ قَدْ شَبَّتَ. قال: شَيَّبَتْنِي هُوْدٌ وَالْوَاقِعَةُ وَالْمُرْسَلَاتُ وَعَمَّ يَتَسَاءَلُونَ.

(١) حَدِيث: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ أَسْلَمَ... إلخ، في:

سُنَنِ النَّسَائِيِّ فِي: كِتَابِ تَحْرِيمِ الدَّمِ، تَوْبَةُ الْمُتَرَدِّ، ج ٧ ص ١٠٧ .

م: عَنْهُ قَالَ. وَفِي سُنَنِ النَّسَائِيِّ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ... فَجَاءَ قَوْمُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ... بَعْدَ إِيمَانِهِمْ إِلَى قَوْلِهِ: غَفُورٌ رَحِيمٌ... .

وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (١) أَوَّلَيْكَ جَزَاؤُهُمْ أَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ (٢) خَلِيدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ (٣) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٤) في: سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ - الْآيَاتُ ٨٦-٨٩ .

أخرجه الحافظ أبو بكر البزار في مُسْنَدِه، وذكر فيه
اختلافاً رواه عن أبي كُرَيْب عن مُعَاوِيَةَ بن هِشَام عن
شَيْبَانَ (١).

(١) حَدِيث: قال أبو بكر: يا رسول الله أراك قد شئت... إلخ.

انظره وطرقه المتعددة في:

المَطَالِبِ العالية ج ٣ ص ٣٤٢ رقم ٣٦٥٠ وهامشه، ومَجْمَعُ الزوائد ج ٧
ص ٣٧ والْفَتْحُ الكبير ج ٢ ص ١٧٩ وتفسير الدر المنثور ج ٣ ص ٣١٩
وإتحاف السادة المتقين ج ٦ ص ٥٥٠ وذكر الزبيدي في قول ابن دقيق
العِيد في الاقتراح: إسناده على شرط البخاري. وكل هذه المصادر لم تذكر
البزار بهذا الطريق...

م: عنه أيضاً قال... وعما يتساءلون... هشام عن سفيان.

أبو بكر (الوارد في أول الحديث) هو أبو بكر الصديق (رضي الله عنه). مرت
ترجمته.

أبو بكر البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري، صاحب
المُسْنَدِ الكبير المُعَلَّل، ارتحل آخر عمره إلى أَصْبَهَانَ والشَّامِ والنواحي ينشر
علمه، ذكره الدارقطني فأثنى عليه، وقال: ثِقَةٌ يُحْطَى، وَيَتَّكَلَّ عَلَى حِفْظِهِ.
توفي بالرَّمْلَةِ سنة ٢٩٢هـ.

تَذْكِرَةُ الحُفَاطِ ج ٢ ص ٦٥٣ وميزان الاعتدال ج ١ ص ١٢٤ وشذرات الذهب ج ٢ ص ٢٠٩
وطرح الثريب ج ١ ص ٣٠ والأعلام ج ١ ص ١٨٩.

شَيْبَانُ بن عبد الرَّحْمَنِ التَّمِيمِي مَوْلَاهُمْ، النَّحْوِي، نسبة إلى (نَحْوَة)
بَطْنٍ من الْأَزْدِ، أَبُو مُعَاوِيَةَ البَصْرِي، سكن الكوفة، ثم انتقل إلى بَغْدَادَ،
رَوَى عَنْ: عبد الملك بن عُمَيْرٍ وَقَتَادَةَ وَسِمَاكَ بن حَرْبٍ والأَعْمَشَ والحَسَنَ
البَصْرِي وغيرهم، ورَوَى عنه: أبو داود الطيالسي ومُعَاوِيَةَ بن هِشَام ◀

[الحديث] الثالث والعشرون:

أَنَّ جَارِيَةً بِكَرًّا أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَتْ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ ﷺ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْهُ. وَكَأَنَّهُ رَجَّحَ كَوْنَهُ مُرْسَلًا^(١).

➡ وعبد الرحمن بن مهدي وأبو نعيم وآخرون. ثقة ثبت. مات سنة ١٦٤هـ.

تهذيب الكمال ج ٣ ص ٤١٢ وتهذيب التهذيب ج ٤ ص ٣٧٣ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣٥٦ ومشاهير علماء الأمصار ص ١٧٠ وميزان الاعتدال ج ٢ ص ٢٨٥ واللُّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٣ ص ٣٠١.

مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ الْقَصَّارُ الْأَزْدِيُّ، أَبُو الْحَسَنِ الْكُوفِيُّ، مَوْلَى بَنِي أَسَدٍ، رَوَى عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَشَيْبَانَ النَّحْوِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَآخَرِينَ، وَرَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَغَيْرُهُمْ. ثِقَّةٌ صَدُوقٌ، لَهُ أَوْهَامٌ. مَاتَ سَنَةَ ٢٠٤هـ.

تهذيب الكمال ج ٧ ص ١٦٢ وتهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٢١٨ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٦١ وميزان الاعتدال ج ٤ ص ١٣٨.

أَبُو كُرَيْبٍ، مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ كُرَيْبٍ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ الْحَافِظُ، رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ وَحَفْصَ بْنِ غِيَاثٍ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ هِشَامٍ وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ وَخَلْقٍ كَثِيرٍ. وَرَوَى عَنْهُ الْجَمَاعَةُ وَأَبُو حَاتِمٍ وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيَّانِ وَآخَرُونَ. ثِقَّةٌ حَافِظٌ. مَاتَ سَنَةَ ٢٤٨هـ، وَقِيلَ غَيْرُهُ.

تهذيب الكمال ج ٦ ص ٤٦٦ وتهذيب التهذيب ج ٩ ص ٣٨٥ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ١٩٧.

(١) حَدِيث: أَنَّ جَارِيَةً بِكَرًّا أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ ... إلخ، في:

سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٦ كتاب النكاح، ٢٥ باب في الْبِكْرِ يُزَوَّجُهَا أَبُوهَا ➡

الحديث الرابع والعشرون:

رَوَى سَعِيدٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ: أَعْطِهَا شَيْئًا. قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ. قَالَ: أَيْنَ دِرْعُكَ

➡ ولا يستأمرها، رقم ٢٠٩٦، ج ٢ ص ٥٧٦، وإسناده: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ جَارِيَةَ بِكَرًّا... إلخ).

وذكر أبو داود في الحديث الذي بعده المرقم ٢٠٩٧: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ).

قال أبو داود: لم يذكر ابنَ عَبَّاسٍ، وكذلك رواه الناس مُرْسَلًا معروف). وهذا هو المراد بقول ابن دَقِيقِ الْعِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وكانه رجح كونه مُرْسَلًا).

في هامش م: فحورها، ومعها (خ)، مقابل كلمة (فخيرها). ولم أرَ خِلافًا فيها أثبتناه في نسخة عَوْنِ المعبود ج ٢ ص ١٩٥ .

جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ الْأَزْدِيُّ الْعَتَكِيُّ، أَبُو النَّضْرِ الْبَصْرِيُّ. رَوَى عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ وَأَبِي رَجَاءٍ الْعُطَارِدِيِّ وَالْحَسَنِ وَابْنِ سِيرِينَ وَأَيُّوبَ وَالْأَعْمَشَ وَقَتَادَةَ وَجَمَاعَةً. وَرَوَى عَنْهُ الْأَعْمَشُ وَأَيُّوبُ شَيْخَاهُ وَابْنُهُ وَهُبُ وَحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَآخَرُونَ. ثِقَّةٌ، لَكِنْ إِذَا رَوَى عَنْ قَتَادَةَ فَهُوَ ضَعِيفٌ، وَإِذَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ أَخْطَأَ. مَاتَ سَنَةَ ١٧٠ هـ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

تهذيب الكمال ج ١ ص ٤٤٣ وتهذيب التهذيب ج ٢ ص ٦٩ وتقريب التهذيب ج ١ ص ١٢٧ ومشبه علماء لأمصا ص ١٥٩ .

أَيُّوبُ: هُوَ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ. تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ.

الْحُطْمِيَّةُ؟

أُخْرِجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١).

[الْحَدِيثُ] الخامس والعشرون:

عنه أيضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْطَرَ بِعَرَفَةَ، وَأَرْسَلْتُ

(١) حَدِيثُ: لَمَّا تَزَوَّجَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ... إلخ، في:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٦ كِتَابِ النِّكَاحِ، ٣٦ بَابُ فِي الرَّجُلِ يَدْخُلُ بِأَمْرَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يَنْقُذَهَا شَيْئاً، رَقْمُ ٢١٢٥، ج ٢ ص ٥٩٦ .

م: ... ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ. وَمِثْلُهُ فِي السُّنَنِ.

ل: شَيْئاً. وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَلَمْ أَرَهَا فِي نَسْخَةِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ٢ ص ٢٠٦ .

الْحُطْمِيَّةُ: مَنْسُوبَةٌ إِلَى حُطْمَةٍ، بَطْنٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، وَكَانُوا يَعْمَلُونَ فِي الدُّرُوعِ. وَيُقَالُ: إِنَّهَا الدُّرُوعُ السَّابِغَةُ الَّتِي تَحْطُمُ السِّلَاحَ. / الْحُطَّابِيُّ فِي مَعْلَمِ لُسْنِ شَرْحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ.

سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ مِهْرَانُ الْعَدَوِيِّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو النَّضْرِ الْبَصْرِيُّ، رَوَى عَنْ قَتَادَةَ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَأَيُّوبَ وَأَبِي رَجَاءٍ الْعُطَارِدِيِّ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ وَيَحْيَى الْقَطَّانُ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَعَبْدَةُ وَآخَرُونَ. ثِقَّةٌ مَأْمُونٌ حَافِظٌ، وَكَانَ أَثْبَتَ النَّاسِ فِي قَتَادَةَ، اخْتَلَطَ آخِرَ عَمْرِهِ. مَاتَ سَنَةَ ١٥٦ هـ وَقِيلَ غَيْرُهُ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٦٣ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٠٢ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٥٨ .

فَاطِمَةُ الزَّهْرَاءُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أُمُّهَا حَدِيدَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ، زَوْجُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأُمُّ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. مَاتَتْ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ بَسْتَةَ أَشْهُرٍ وَقِيلَ غَيْرُهُ.

أُسْدُ الْغَابَةِ ج ٥ ص ٥١٩ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١٢ ص ٤٤٠ .

إليه أُمُّ الْفَضْلِ بِلَبَنٍ فَشَرِبَ.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضاً^(١).

(١) حَدِيثُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْطَرَ بِعَرَفَةَ... إلخ، في:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ فِي: ٦ كتاب الصوم، ٤٧ باب ما جاء في كراهية صوم يوم عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ، رقم ٧٥٠، ج ٣ ص ٩٧، بهذا اللفظ، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

م: عنه أيضاً أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ... وفي التِّرْمِذِيِّ: ... عن ابن عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ... وفي هامشه: (حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ تَفَرَّدَ بِهِ التِّرْمِذِيُّ، لَكِنْ مَعْنَاهُ صَحِيحٌ كَمَا جَاءَ فِي الصَّحِيحِينَ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ).

وورد في سُنَنِ النَّسَائِيِّ ج ٥ ص ٢٥٢ في كتاب الْحَجِّ، النهي عن صوم يوم عَرَفَةَ حَدِيثٌ مِنْ طَرِيقٍ غَيْرِهِ (عن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ يَوْمَ عَرَفَةَ وَيَوْمَ النَّحْرِ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ عِيدُنَا - أَهْلُ الْإِسْلَامِ - وَهِيَ أَيَّامٌ أَكُلَ وَشُرِبَ).

أُمُّ الْفَضْلِ الْهَلَالِيَّةُ، لُبَابَةُ الْكُبْرَى بِنْتُ الْحَارِثِ بْنِ حَزْنٍ، زَوْجُ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَهِيَ أُخْتُ مَيْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَخَالَه خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَهِيَ أُولَى امْرَأَةٍ أَسْلَمَتْ بَعْدَ حَدِيثِجَةَ الْكُبْرَى، وَهِيَ أُمُّ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَخُوهُ وَكَانُوا سِتَّةَ نَجَبَاءَ. مَاتَ بَعْدَ الْعَبَّاسِ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

أُسْدُ الْغَنَاءِ ج ٥ ص ٥٣٩ وتهذيب الكمال ج ٨ ص ٥٧٥ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٦١٣ وتهذيب التهذيب ج ١٢ ص ٤٤٩ .

عَرَفَةَ وَعَرَفَاتٍ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْمَوْقِفُ فِي الْحَجِّ، وَحَدَّثَهَا كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: مِنْ الْجَبَلِ الْمُشْرِفِ عَلَى بَطْنِ عُرَّةَ إِلَى جِبَالِهَا إِلَى قَصْرِ آلِ مَالِكٍ وَوَادِي عَرَفَةَ.

مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ ج ٤ ص ١٠٤ وَمَرَايِدُ الْإِطْلَاعِ ج ٢ ص ٩٣٠ .

[الْحَدِيثُ] السادس والعشرون:

عنه أيضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَلْحَظُ فِي الصَّلَاةِ يَمِيناً وَشِمَالاً، وَلَا يَلْوِي عُنُقَهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ.
أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.
وَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ فِيهِ اخْتِلَافاً قَدْ يُعَلَّلُ بِهِ (١).

[الْحَدِيثُ] السابع والعشرون:

عَنِ الْمُغِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الْمَاشِي أَمَامَ الْجَنَازَةِ، وَالرَّاكِبُ خَلْفَهَا، وَالطِّفْلُ يُصَلِّي عَلَيْهِ.
أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ. وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ (٢).

(١) حَدِيثٌ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَلْحَظُ فِي الصَّلَاةِ يَمِيناً وَشِمَالاً... إلخ، في: سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ في: كتاب الصلاة، ٤١٣ باب ما ذكر في الالتفات في الصلاة، رقم ٥٨٧، ج ٢ ص ٣٤٤، وقال: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَذَكَرَ بَعْدَهُ الْاِخْتِلَافَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ دَقِيقِ الْعَيْدِ.

م: عَنْهُ أَيْضاً أَنَّ النَّبِيَّ... قَدْ نَعَلَّ بِه. وَفِي سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... وَمِثْلُهُ فِي تَحْفَةِ الْأَخْوَذِيِّ ج ١ ص ٤٠٦.

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: كِتَابِ السَّهْوِ، بَابِ الرَّخْصَةِ فِي الْاِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ يَمِيناً وَشِمَالاً، ج ٣ ص ٩، بَلْفِظٍ مُقَارِبٍ.

(٢) حَدِيثٌ: الْمَاشِي أَمَامَ الْجَنَازَةِ، وَالرَّاكِبُ خَلْفَهَا... إلخ، في:

الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ، كِتَابُ الْجَنَازَةِ، ج ١ ص ٣٥٥. وَفِيهِ: عَنْ ◀

[الحديث] الثامن والعشرون:

عنه أيضاً رضي الله عنه في قصة ذكرها، قال: فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك عن الخلوة.

أخرجه أبو بكر البزار الحافظ عن محمد بن عبد الرحيم عن زكريا بن عدي عن عبيد الله بن عمرو عن عبد الكريم عن عكرمة عنه^(١).

➡ المغيرة بن شعبة قال... هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه. وأورده الذهبي أيضاً في تلخيص المستدرک وقال: على شرط البخاري.

المغيرة بن شعبة بن مسعود الثقفي، صحابي مشهور، من الدعاة، أسلم قبل الحديبية، وولي إمرة البصرة، ثم الكوفة. مات سنة ٥٠ هـ على الصحيح.

تقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٦٩ وتهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٢٦٢ وأسد الغابة ج ٤ ص ٤٠٦ .

(١) حديث النهي عن الخلوة، في:

مُسْنَدُ الْبَزَّار (كُشِفَ الْأَسْتَارُ فِي زَوَائِدِ الْبَزَّارِ لِلْحَافِظِ الْهَيْثَمِيِّ، رَقْم ٢٠٢٢) ونصه: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، ثنا زَكْرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ، ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ خَيْبَرٍ، فَتَبِعَهُ رَجُلَانِ وَأَخْرَجَ يَتْلُوهُمَا يَقُولُ: ارْجِعَا، حَتَّى أَدْرَكَهُمَا، فَرَدَّاهُمَا. فَقَالَ: إِنَّ هَذَيْنِ شَيْطَانَانِ، فَلَمْ أَزَلْ بِهِمَا حَتَّى رَدَدْتُهُمَا، فَإِذَا أَتَيْتَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَقْرَأْتَهُ السَّلَامَ. قَالَ: فَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخُلُوتِ).

والحديث بلفظ آخر في: مجمع الزوائد، باب ما جاء في الوحدة، ج ٨ ص ١٠٤، وقال بعده: رواه أحمد وأبو يعلى ورجالها رجال الصحيح، والبزار كذلك. ➡

.....

➡ وابن دَقِيقِ الْعِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ (عَنْهُ) لَا يَرِيدُ (عَنْ الْمُغِيرَةِ) كَمَا يَفْهَمُ مِنَ السِّيَاقِ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) إِلْحَاقًا بِالْأَحَادِيثِ الَّتِي سَبَقَتْ حَدِيثَ الْمُغِيرَةِ، بِدَلَالَةِ أَنْ مَا جَاءَ مِنَ الْأَحَادِيثِ بَعْدَهُ بَدَأَتْ بِقَوْلِهِ (عَنْهُ) وَهِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

م: عَنْهُ أَيْضًا فِي قِصَّةِ ذِكْرِهَا قَالَ: نَهَى... .

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ أَبِي زُهَيْرِ الْعَدَوِيِّ، أَبُو يَحْيَى الْبَغْدَادِيُّ الْبَزَّازُ، الْمَعْرُوفُ بِصَاعِقَةَ، قَارِئُ الْأَصْلِ. رَوَى عَنْ أَبِي أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيِّ وَثُوْنُسَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَزَكْرِيَّا بْنِ عَدِيٍّ وَغَيْرِهِمْ، ثِقَّةٌ صَدُوقٌ. مَاتَ سَنَةَ ٢٥٥هـ.

تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٣١١ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ١٨٥ .

زَكْرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ بْنِ زُرَيْقِ التَّيْمِيِّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو يَحْيَى الْكُوفِيُّ، نَزِيلُ بَغْدَادَ، رَوَى عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْقَزَارِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو الرَّقِّيِّ وَغَيْرِهِمْ. وَرَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ فِي غَيْرِ الْجَامِعِ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُويَةَ وَالِدَارِمِيُّ وَغَيْرِهِمْ. ثِقَّةٌ صَالِحٌ صَدُوقٌ. مَاتَ سَنَةَ ٢١٢هـ.

تهذيب التهذيب ج ٣ ص ٣٣١ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٢٦١ .

ل م: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو. وَالصَّوَابُ: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو. كَمَا فِي تَرْجُمَتِهِ وَتَرْجُمَةُ سَابِقِهِ وَلَا حَقَّه، وَكَمَا فِي مُسْنَدِ الْبَزَّازِ السَّابِقِ.

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أَبِي الْوَلِيدِ الْأَسَدِيِّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو وَهْبُ الْجَزْرِيُّ الرَّقِّيُّ، رَوَى عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ وَالْأَعْمَشِ وَأَبِي ثَوْبٍ وَالشَّوْرِيِّ، وَكَانَ أَحْفَظَ مِنْ رَوَى عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ، وَرَوَى عَنْهُ زَكْرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ وَغَيْرُهُ. صَدُوقٌ ثِقَّةٌ، لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يُنَازِعُهُ فِي الْفَتْوَى فِي دَهْرِهِ، رَوَى عَنْهُ أَهْلُ الْجَزِيرَةِ. مَاتَ بِالرَّقَّةِ سَنَةَ ١٨٠هـ.

تهذيب الكمال ج ٥ ص ٥٧ وتهذيب التهذيب ج ٧ ص ٤٢ . وفي تقريب التهذيب ج ١

ص ٥٣٧: سَقَطَتْ وَאו (عَمْرٍو) مِنْ اسْمِ وَالِدِهِ، وَهُوَ خَطَأٌ مَطْبَعِي. ➡

[الحديث] التاسع والعشرون:

عنه أيضاً رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ الْمُجْتَمَةِ وَالْجَلَّالَةِ، وَأَنْ يُشْرَبَ مِنْ فِي السَّقَاءِ.

رَوَاهُ أَيْضاً مِنْ جِهَةِ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْهُ.

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ جِهَةِ سَعِيدٍ وَهَشَامٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْهُ (١).

➡ عبد الكريم بن مَالِكِ الْجَزَرِيِّ، أَبُو سَعِيدٍ الْحَرَّانِيُّ، مَوْلَى بَنِي أُمَيَّةَ، رَوَى عَنْ عَطَاءٍ وَعِكْرِمَةَ وَسَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَآخَرِينَ، وَرَوَى عَنْهُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَّانِيُّ، وَهُوَ مِنْ أَقْرَانِهِ، وَابْنُ جُرَيْجٍ وَمَالِكٌ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو الرَّقِّيُّ وَالسُّفْيَانَانِ وَغَيْرِهِمْ. ثِقَةٌ ثَبَتَ صَدُوقٌ. مَاتَ سَنَةَ ١٢٧ هـ.

تهذيب الكمال ج ٤ ص ٥٤١ وتهذيب التهذيب ج ٦ ص ٣٧٣ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٥١٦ .

(١) حَدِيثُ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ الْمُجْتَمَةِ وَالْجَلَّالَةِ، وَأَنْ يُشْرَبَ مِنْ فِي السَّقَاءِ.

م: عَنْهُ أَيْضاً أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم

فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ ج ٥ ص ٥٠: أورد عن ابن عباس حَدِيثُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي لَحْمِ الْجَلَّالَةِ وَالْبَانِهَا وَظَهْرُهَا يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَفِيهِ: رَوَاهُ الْبَزَّازُ، وَفِيهِ لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ وَهُوَ ثِقَةٌ وَلَكِنَّهُ مُدَلِّسٌ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ.

وَرَوَى الْحَدِيثَ التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: ٢٦ كِتَابِ الْأَطْعَمَةِ، ٢٤ بَابِ مَا جَاءَ فِي أَكْلِ لَحْمِ الْجَلَّالَةِ وَالْبَانِهَا، رَقْمُ ١٨٢٦، ج ٦ ص ١١٧، مِنْ طَرِيقَيْنِ، قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ ◀

[الْحَدِيثُ] الثَّلَاثُونَ:

عنه أيضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ، وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، صُبَّ فِي أُذُنِهِ الْآنُكَ يَوْمَ

➔ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «نَهَى عَنِ الْمُجَثَّمَةِ وَلَبَنِ الْجَلَّالَةِ وَعَنِ الشُّرْبِ مِنْ فِي السَّقَاءِ».

قال مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحوه. وقال التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

ابن أَبِي عَدِيٍّ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ السُّلَمِيُّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو عَمْرِو الْبَصْرِيُّ. رَوَى عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ وَشُعْبَةَ وَسَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ وَغَيْرِهِمْ. وَرَوَى عَنْهُ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَآخَرُونَ. ثِقَّةٌ. مَاتَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ١٩٤ هـ عَلَى الصَّحِيحِ.

تهذيب الكمال ج ٦ ص ٢٠٠ وتهذيب التهذيب ج ٩ ص ١٢ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ١٤١ .

هَشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الدُّسْتُوَائِيُّ، أَبُو بَكْرٍ الْبَصْرِيُّ، وَاسْمُ أَبِيهِ: سَنَبَرُ الرَّبِيعِيِّ، رَوَى عَنْ قَتَادَةَ وَيُونُسَ الْإِسْكَافِيَّ وَأَيُّوبَ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنَاهُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُعَاذُ، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ وَهُوَ مِنْ أَقْرَانِهِ. ثِقَّةٌ ثَبَتَ حُجَّةٌ، وَقَدْ رُمِيَ بِالْقَدَرِ. مَاتَ سَنَةَ ١٥٤ هـ. وَإِنَّمَا عُرِفَ بِالدُّسْتُوَائِيِّ لِأَنَّهُ كَانَ يَبِيعُ الثِّيَابَ الْمَجْلُوبَةَ مِنْ دَسْتَوَاءٍ، وَدَسْتَوَاءٌ مَوْضِعٌ بِالْأَهْوَازِ.

تهذيب الكمال ج ٧ ص ٤٠٥ وتهذيب التهذيب ج ١١ ص ٤٣ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٣١٩ ومشاهير علماء الأمصار ص ١٥٨ وَاللَّبَّابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَسْنَابِ ج ١ ص ٥٠١ .

الْجَلَّالَةُ: الَّتِي تَأْكُلُ الْجِلَّةَ، وَهِيَ الْأَقْدَارُ.

الْمُجَثَّمَةُ: هِيَ الْحَيَوَانُ يَصْبِرُ وَيَجْبَسُ لاصِقًا بِالْأَرْضِ، وَيُرْمَى عَلَيْهِ حَتَّى يَمُوتَ.

هامش سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ.

الْقِيَامَةِ.

أخرجه أيضاً عن ابن المُثَنَّى عن عبد الوهَّاب بن عبد المجيد عن خالد الحذاء عن عكرمة^(١).

(١) حَدِيث: مَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ، وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ... إلخ.

م: عنه أيضاً عن النبي... في أُذُنِهِ الْآنُكَ... .

في مُسْنَدِ الإِمَامِ أَحْمَد ج ١ ص ٢٤٦: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنِي أَبِي: ثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ: أَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ يَسْتَمِعْ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ، وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ صُبَّ فِي أُذُنِهِ الْآنُكَ...).

مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى بْنُ عُبَيْدِ الْعَنْزِيِّ، أَبُو مُوسَى الْبَصْرِيُّ، الْحَافِظُ، رَوَى عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ وَالْقَطَّانِ وَعَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ الْجَمَاعَةُ وَأَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ وَآخَرُونَ. ثِقَّةٌ ثَبَّتَ، احْتَجَّ سَائِرُ الْأَئِمَّةِ بِحَدِيثِهِ. مَاتَ سَنَةَ ٢٥٢هـ.

تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٤٢٥ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٠٤ .

عبد الوهَّاب بن عبد المجيد بن الصَّلْتِ الثَّقَفِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ، رَوَى عَنْ أَيُّوبَ وَخَالِدَ الْحَذَّاءِ وَيَحْيَى بْنَ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ: الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَعَلِيٌّ وَيَحْيَى وَغَيْرِهِمْ. ثِقَّةٌ، اخْتَلَطَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِثَلَاثِ سِنِينَ أَوْ أَرْبَعٍ. مَاتَ سَنَةَ ١٩٤هـ.

تهذيب التهذيب ج ٦ ص ٤٤٩ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٥٢٨ ومشاهير علماء الأمصار ص ١٦٠ .

خَالِدُ الْحَذَّاءُ ابْنُ مِهْرَانَ، أَبُو الْمُتَّازِلِ الْبَصْرِيُّ، رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ وَأَبِي رَجَاءِ الْعُطَّارِيِّ وَعِكْرِمَةَ وَآخَرِينَ، وَرَوَى عَنْهُ الثَّوْرِيُّ وَشُعْبَةُ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ وَغَيْرِهِمْ. لَمْ يَكُنْ بِحَذَّاءٍ، وَإِنَّمَا نُسِبَ إِلَى الْحَذَّائِينَ لِأَنَّهُ كَانَ يَجْلِسُ إِلَيْهِمْ، ثِقَّةٌ ثَبَّتَ، يُرْسَلُ، تَغَيَّرَ حِفْظُهُ لَمَّا قَدِمَ مِنَ الشَّامِ. مَاتَ سَنَةَ ١٤١هـ.

تهذيب الكمال ج ٢ ص ٣٦٩ وتهذيب التهذيب ج ٣ ص ١٢٠ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٢١٩

ومشاهير علماء الأمصار ص ١٥٣ .

[الْحَدِيثُ] الحادي والثلاثون:

عنه أيضاً قال: نَهَى عن الْمُزَاءِ.

أخرجه، وقال: يَعْنِي خَلَطَ التَّمْرَ بالبُسْرِ. رَوَاهُ عن عبد الوارث بن عبد الصَّمَد عن أبيه عن هَمَّام عن قَتَادَةَ عن عِكْرِمَةَ عنه.

وأخرجه الطَّبْرَانِيُّ، فقال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدَ الْقَيْسِ عن الْمُزَاءِ. رَوَاهُ بإسناد صحيح، وفيه زيادة (١).

(١) حَدِيث: نَهَى عن الْمُزَاءِ.

وأخرجه أيضاً الإمام أَحْمَدُ في مُسْنَدِهِ ج ١ ص ٣٣٤ بالطريق نفسه وهو: (حَدَّثَنَا عبد الله، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا عبد الصَّمَد، ثنا هَمَّام، ثنا قَتَادَةَ، عن عِكْرِمَةَ، عن ابن عَبَّاسٍ: أَنَّهُ كَرِهَ نَبِيذَ البُسْرِ وَحْدَهُ، وقال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدَ الْقَيْسِ عن الْمُزَاءِ، فَأَكْرَهَ أَنْ يَكُونَ البُسْرُ وَحْدَهُ).

وأخرجه في ص ٣١٠ من طريق بَهْزٍ عن هَمَّام... إلخ. وفي كتاب الأُشْرية ص ٨٥ رقم ٢١٧ .

والْحَدِيثُ أخرجه من طريق بَهْزٍ أيضاً: الطَّبْرَانِيُّ في الْمُعْجَمِ الكبير ج ١١ ص ٣١١ رقم ١١٨٣٧ قال: (حَدَّثَنَا عبد الله بن أَحْمَدَ بن حَنْبَلٍ حَدَّثَنِي بَهْزُ بْنُ أَسَدٍ ثنا هَمَّامُ عن قَتَادَةَ عن عِكْرِمَةَ عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدَ الْقَيْسِ عن الْمُزَاءِ، وَأَرْهَبُ أَنْ يَكُونَ البُسْرُ)، وهو بنحو لفظ مُسْنَدِ الإمام أَحْمَدَ الوارد في ص ٣١٠ .



.

➡ عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد، أبو عبيدة العنبري البصري، روى عن أبيه وغيره، وروى عنه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم. صدوق. مات سنة ٢٥٢هـ.

تهذيب الكمال ج ٥ ص ١٤ وتهذيب التهذيب ج ٦ ص ٤٤٣ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٥٢٧ .

عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد التميمي العنبري مولاهم، أبو سهل البصري، روى عن أبيه وشعبة وهمام بن يحيى وغيرهم، وروى عنه ابنه عبد الوارث وأحمد وإسحاق وآخرون. صدوق ثقة. مات سنة ٢٠٦هـ.

تهذيب الكمال ج ٤ ص ٥٠٩ وتهذيب التهذيب ج ٦ ص ٣٢٧ وتقريب لتهذيب ج ١ ص ٥٠٧ .

ل م: همام. لكن مصحح م شطب على (همام) وكتب في الهامش (هشام) ومعها صح. والصواب (همام) كما ثبت في مسند أحمد.

همام بن يحيى بن دينار الأزدي العوفي المحملي مولاهم، أبو عبد الله، ويقال: أبو بكر البصري، روى عن عطاء بن أبي رباح وقتادة ونافع مولى ابن عمر وغيرهم، وروى عنه الثوري وابن المبارك وعبد الصمد بن عبد الوارث وآخرون. ثبت ثقة. مات سنة ١٦٤هـ.

تهذيب الكمال ج ٧ ص ٤٢٥ وتهذيب التهذيب ج ١١ ص ٦٧ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٣٢١ واللباب في تهذيب الأنساب ج ٣ ص ١٧٤ .

عبد القيس: هم القوم الذين جاء وفدهم إلى رسول الله ﷺ مسلمين، ومعهم الجارود بن عمرو.

لذر لابن عبد البر ص ٢٧١ .

وفي حديث الإمام أحمد في مسنده ج ١ ص ٣١٠: (نهى رسول الله ﷺ وفد عبد القيس...).

الطبراني: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الحافظ، من مصنفاته: المعجم الكبير والأوسط والصغير في ◀

[الْحَدِيثُ] الثَّانِي وَالثَّلَاثُونَ:

عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: الْحَيَّةُ مِسْحٌ كَمَا مُسِخَتْ الْقِرْدَةُ وَالْخَنَازِيرُ.

أَخْرَجَهُ أَيْضاً عَنْ أَبِي كَامِلٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُخْتَارِ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْهُ.

وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَحْوِهِ أَوْ قَرِيبٍ مِنْهُ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ^(١).

➔ الْحَدِيثُ. ثِقَةٌ. مَاتَ سَنَةَ ٣٦٠ هـ بِأَصْبَهَانَ.

تَذَكُّرَةُ الْحِفَاطِ ج ٣ ص ٩١٢ وَشَدْرَاتُ الدَّهَبِ ج ٣ ص ٣٠ .

وَرَدَ فِي هَامِشٍ م تَفْسِيرُ كَلِمَةِ: الْمُرَّاءُ: (فِي حَدِيثٍ: إِنَّ الْمُرَّاتِ حَرَامٌ، يَعْنِي الْخَمْرَ، وَهِيَ جَمْعُ مُرَّةٍ، وَهِيَ الْخَمْرُ الَّتِي فِيهَا حُمُوضَةٌ، وَيُقَالُ لَهَا: الْمُرَّاءُ، أَيْضاً بِالْمَدِّ، وَقِيلَ هِيَ مِنْ خَلَطِ الْبُسْرِ وَالثَّمَرِ. وَالْمُرَّاءُ بضم الميم وَتَشْدِيدِ الزَّايِ وَبِالْمَدِّ، وَهِيَ فُعْلَاءٌ مِنَ الْمَرَّازَةِ، أَوْ فُعَالٌ مِنَ الْمَرِّ: الْفَضْلُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ).

وَهَذَا الْكَلَامُ مَأْخُوذٌ مِنَ النَّهْيَةِ لِابْنِ الْأَثِيرِ مَادَّةَ (مَزَز) ج ٤ ص ٣٢٤ .

(١) حَدِيثُ: الْحَيَّةُ مِسْحٌ كَمَا مُسِخَتْ الْقِرْدَةُ وَالْخَنَازِيرُ. ➔

.

➡ م: عنه أيضاً أن رسول الله ﷺ

جاء في مجمع الزوائد ج ٤ ص ٤٦: (عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: الحَيَاتِ مِنْهُ الْجِنُّ، كَمَا مُسِخَتْ الْقِرَدَةُ وَالْخَنَازِيرُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ. رواه الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَالْأَوْسَطِ وَالْبَزَّارُ بِالِاخْتِصَارِ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ).

ولفظ هَذَا الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ، هُوَ لَفْظُ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ ج ١١ ص ٣٤١ رَقْم ١١٩٤٦ بِالسَّنَدِ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعَيْدِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

أَبُو كَامِلٍ: فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ طَلْحَةَ الْبَصْرِيِّ الْجَحْدَرِيِّ، رَوَى عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ وَأَبِي عَوَانَةَ وَيَحْيَى الْقَطَّانَ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيقًا وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَأَبُو زُرْعَةَ وَالْبَزَّارُ وَغَيْرُهُمْ. ثِقَّةٌ مَتَّقِنٌ. مَاتَ سَنَةَ ٢٣٧هـ.

تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ج ٦ ص ٤٦ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٨ ص ٢٩٠ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١١٢ .
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ الْأَنْصَارِيِّ، أَبُو إِسْحَاقَ الْبَصْرِيُّ، مَوْلَى حَفْصَةَ بِنْتِ سَيْرَيْنَ، رَوَى عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ وَأَيُّوبَ وَخَالِدِ الْحَذَّاءِ، وَرَوَى عَنْهُ أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنِ الْجَحْدَرِيِّ وَأَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيِّ وَآخَرُونَ. ثِقَّةٌ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٦ ص ٣٥٥ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٥١٢ .
الْحُسَيْنُ بْنُ مَهْدِيٍّ بْنِ مَالِكِ الْأُبُلِّيِّ، أَبُو سَعِيدِ الْبَصْرِيُّ، رَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَحَجَّاجِ بْنِ نَصِيرٍ وَالْفَرِّاجِيِّ وَمُسَدَّدٍ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ وَآخَرُونَ. صَدُوقٌ ثِقَّةٌ. مَاتَ سَنَةَ ٢٤٧هـ.

تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ج ٢ ص ٢٠٤ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٣٧٢ وَتَقْرِيبُ لَتَهْذِيبِ ج ١ ص ١٨٠ .
عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ بْنُ نَافِعِ الصَّنْعَانِيِّ. تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ.

مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ الْأَزْدِيُّ الْحُدَّانِيُّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو عُرْوَةَ بْنُ أَبِي عَمْرٍو ➡

[الْحَدِيثُ] الثالث والثلاثون:

عنه أيضاً رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْخَيْرُ مَعَ أَكَابِرِكُمْ.

رَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ عَسْكَرٍ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ

➡ الْبَصْرِيِّ. سَكَنَ الْيَمَنَ، شَهِدَ جَنَازَةَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، رَوَى عَنْ قَتَادَةَ وَالزُّهْرِيِّ وَأَيُّوبَ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ وَأَيُّوبُ وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّبَّيْعِيُّ وَهُمْ مِنْ شُيُوخِهِ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ وَابْنُ جُرَيْجٍ وَهُمْ مِنْ أَفْرَانِهِ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَابْنُ عُثَيْمٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ. ثِقَّةٌ ثَبَتَ فَاضِلٌ، إِلَّا أَنَّ فِي رَوَايَتِهِ عَنْ ثَابِتٍ وَالْأَعْمَشِ وَهَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ شَيْئاً. مَاتَ سَنَةَ ١٥٤ هـ بِالْيَمَنِ.

تهذيب الكمال ج ٧ ص ١٨١ وتهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٢٤٣ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٦٦ ومشاهير علماء الأمصار ص ١٩٢ .

عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الرحمن، رَوَى عَنْ أَبِيهِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَجَّاجِ السَّامِيِّ وَأَحْمَدَ بْنَ مَنِيعٍ الْبَغَوِيِّ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ النَّسَائِيُّ حَدِيثَيْنِ وَأَبُو الْقَاسِمِ الطَّبْرَانِيُّ وَآخَرُونَ. ثِقَّةٌ. مَاتَ سَنَةَ ٢٩٠ هـ.

تهذيب الكمال ج ٤ ص ٨٤ وتهذيب التهذيب ج ٥ ص ١٤١ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٤٠١ وطبقات الحنابلة ج ١ ص ١٨٠ .

إِبْرَاهِيمَ بْنَ الْحَجَّاجِ بْنِ زَيْدٍ السَّامِيِّ، أَبُو إِسْحَاقَ الْبَصْرِيِّ. ثِقَّةٌ. مَاتَ سَنَةَ ٢٣٣ هـ.

تهذيب التهذيب ج ١ ص ١١٣ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣٣ .

خالد الحذاء عن عكرمة عنه (١).

(١) حَدِيث: الْخَيْرُ مَعَ أَكَابِرِكُمْ، فِي:

مُسْنَدُ الْبَزَّار. انظر: كَشَفُ الْأَسْتَار فِي زَوَائِدِ الْبَزَّار لِلْحَافِظِ الْهَيْثَمِيِّ رَقْم ١٩٥٧، بِهَذَا اللَّفْظِ وَالسَّنَد. ثُمَّ قَالَ الْبَزَّارُ بَعْدَهُ: لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ غَيْرَ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَفِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ ج ٨ ص ١٥: (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْخَيْرُ مَعَ أَكَابِرِكُمْ. رَوَاهُ الْبَزَّارُ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: الْبَرَكَةُ مَعَ أَكَابِرِكُمْ، وَفِي إِسْنَادِ الْبَزَّارِ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، وَثِقَهُ جَمَاعَةٌ، وَفِيهِ ضَعْفٌ، وَبَقِيَّةُ رَجَالِهِ رَجَالُ الصَّحِيحِ).

م: عَنْهُ أَيْضًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ... عَسْكَرُ بْنُ نَعِيمٍ... وَالصَّوَابُ هُوَ (عَنْ نُعَيْمٍ). مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ عَسْكَرِ التَّمِيمِيِّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو بَكْرٍ الْبُخَارِيُّ، الْحَافِظُ الْجَوَالُ، سَكَنَ بَغْدَادَ، رَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَالْفَرِيَّابِيِّ وَآخَرِينَ، وَرَوَى عَنْهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ. ثِقَةٌ. مَاتَ بِبَغْدَادَ سَنَةَ ٢٥١ هـ.

تهذيب الكمال ج ٦ ص ٣٣٦ وتهذيب التهذيب ج ٩ ص ٢٠٧ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ١٦٧. نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْخَزَاعِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَرْوَزِيُّ، سَكَنَ مِصْرَ، كَانَ كَاتِبًا لِأَبِي عِصْمَةَ نُوحَ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، وَهُوَ شَدِيدُ الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ وَأَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَمِنْهُ تَعَلَّمَ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ. صَدُوقٌ ثِقَةٌ، وَتَبَعَ ابْنُ عَدِيٍّ مَا أَخْطَأَ فِيهِ. وَقَالَ: بَاقِي حَدِيثِهِ مُسْتَقِيمٌ. مَاتَ فِي مِحْنَةِ الْقُرْآنِ فِي الْحَبْسِ سَنَةَ ٢٢٨ هـ بِبَغْدَادَ.

تهذيب الكمال ج ٧ ص ٣٥٠ وتهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٤٥٨ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٣٠٥. الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ الْقُرَشِيُّ، مَوْلَى بَنِي أُمَيَّةَ، أَبُو الْعَبَّاسِ الدَّمَشَقِيُّ، عَالِمُ الشَّامِ، رَوَى عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ وَابْنِ جُرَيْجٍ وَالثَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَهُوَ مِنْ شُيُوخِ الْحُمَيْدِيِّ وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقَ بْنَ رَاهُوَيْهَ وَعَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ وَآخَرُونَ. ثِقَةٌ حَافِظٌ، لَكِنَّهُ كَثِيرُ التَّلَدُّيسِ وَالتَّسْوِيَةِ. مَاتَ سَنَةَ ١٩٥ هـ.

تهذيب الكمال ج ٧ ص ٤٨٦ وتهذيب التهذيب ج ١١ ص ١٥١ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٣٣٦.

[الْحَدِيثُ] الرَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ:

عنه أَيضاً: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ قُتَيْلَةَ أُخْتَ
الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُخَيَّرَهَا، فَبَرَّأَهَا اللَّهُ
مِنْهُ.

رَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ
دَاوُدَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْهُ (١).

(١) حَدِيثُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ قُتَيْلَةَ أُخْتَ الْأَشْعَثِ ... إلخ.

ل: رَوَاهُ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى ثُمَّ شَطَبَ النَّاسُ عَلَى
(عِكْرِمَةَ)، وَهُوَ الصَّوَابُ.

قُتَيْلَةُ بِنْتُ قَيْسٍ، أُخْتُ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ، تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ
قَدِمَ وَفَدَ كِنْدَةَ عَلَيْهِ فِي سَنَةِ عَشْرٍ.

تَسْمِيَةُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَوْلَادِهِ لِمُعَمَّرِ بْنِ الْمُثَنَّى ص ٢٧٢ .

وَرَوَى ابْنُ سَعْدٍ بِسَنَدِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (لَمَّا اسْتَعَاذَتْ
أَسْمَاءُ بِنْتُ النُّعْمَانِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، خَرَجَ وَالْغَضَبُ يُعْرِفُ فِي وَجْهِهِ، فَقَالَ
لَهُ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ: لَا يَسُوكُ اللَّهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا أَزُوجُكَ مَنْ لَيْسَ
دُونَهَا فِي الْجَمَالِ وَالْحَسَبِ؟ قَالَ: مَنْ؟ قَالَ: أُخْتِي قُتَيْلَةُ. قَالَ: قَدْ تَزَوَّجْتُهَا.
قَالَ: فَانصَرَفَ الْأَشْعَثُ إِلَى حَضْرَمَوْتَ، ثُمَّ حَمَلَهَا، حَتَّى إِذَا فَصَلَ مِنَ الْيَمَنِ
بَلَغَهُ وَفَاءُ النَّبِيِّ ﷺ، فَرَدَّهَا إِلَى بِلَادِهِ، وَارْتَدَّ وَارْتَدَّتْ مَعَهُ فِيمَنْ ارْتَدَّ،
فَلِذَلِكَ تَزَوَّجَتْ لِفَسَادِ النِّكَاحِ بِالْإِرْتِدَادِ.

طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ ج ٨ ص ١٤٧ .

وَقِيلَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْصَى بِقُتَيْلَةَ أَنْ تُخَيَّرَ إِنْ شَاءَتْ أَنْ تُضْرَبَ ◀

.

➡ عليها الحجاب وتَحْرُم على المؤمنين، ويجري عليها ما يجري على أمهات المؤمنين، وإن شاءت فَلَسْنُكُح من شاءت، فاخترت النكاح فتزوّجها عِكْرَمَةُ بن أبي جَهْل بحَضْرَمَوْت.

تسمية أزواج النَّبِيِّ ﷺ وأولاده لسابق.

ورَوَى ابن سَعْد بسنده عن داود بن أبي هِنْد: أن النَّبِيَّ ﷺ توفي وقد ملك امرأة من كِنْدَةَ يقال لها قَتِيلَة، فارتدت مع قومها، فتزوّجها بعد ذلك عِكْرَمَةُ بن أبي جَهْل، فوجَدَ أبو بَكْر من ذلك وَجْداً شديداً، فقال له عُمَرُ: يا خليفة رسول الله: إنها والله ما هي من أزواجه ما خيّرنا ولا حببنا، ولقد برأها الله منه بالارتداد الذي ارتدت مع قومها.

طبقت ابن سَعْد السابق. ومعناه في تسمية أزواج النَّبِيِّ ﷺ وأولاده السابق.

وسمّاها ابن حَبِيب في الْمُحَبَّر ص ٩٥: قليلة.

وانظر الكلام عليها أيضاً في:

لاستيعاب ج ٤ ص ٣٨٨ وأسد الغابة ج ٥ ص ٥٣٢ والإصابة ج ٤ ص ٣٩٣ .

عبد الأعلى بن عبد الأعلى بن مُحَمَّد السَّامِي الْقُرَشِيّ البَصْرِيّ، أبو مُحَمَّد، رَوَى عن حُمَيْد الطَّوِيل وَعُبَيْد الله بن عُمَر وداود بن أبي هِنْد وخالد الحذاء وابن إسحاق وغيرهم، ورَوَى عنه إسحاق بن رَاهُوَيْه وأبو بَكْر بن أبي شَيْبَة وَعَلِيّ بن المَدِينِي وآخرون. ثِقَة. مات سنة ١٩٨ هـ وقيل غيره.

تهذيب الكمال ج ٤ ص ٣٣٦ وتهذيب التهذيب ج ٦ ص ٩٦ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٤٦٥

ومشاهير علماء الأمصار ص ١٦٠ .

داود بن أبي هِنْد، واسم أبي هِنْد دِينَار بن عُدَاْفِر، الْقُسَيْرِيّ مَوْلَاهُمْ، أبو بَكْر، ويقال أبو مُحَمَّد البَصْرِيّ. رأى أَنَس بن مَالِك، ورَوَى عن عِكْرَمَة والشَّعْبِيّ وأبي العالية وسَعِيد بن الْمُسَيَّب وغيرهم، ورَوَى عنه ➡

[الْحَدِيثُ] الخامس والثلاثون:

عنه أيضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَبْعاً، فَطَافَ سَعِيًّا، وَإِنَّمَا طَافَ سَعِيًّا لِيُرِيَ الْمُشْرِكِينَ قُوَّتَهُ. أخرجه أيضاً عن مُحَمَّد بن المثنى عن عبد الصّمد عن هَمَّام عن قَتَادَةَ عن عِكْرِمَةَ عنه^(١).

[الْحَدِيثُ] السادس والثلاثون:

عنه أيضاً قال: فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ أَنْ لَا يَفِرَّ وَاحِدٌ

➡ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ وَعبد الأَعْلَى بن عبد الأَعْلَى وَيَحْيَى الْقَطَّان وغيرهم. ثِقَّة مات سنة ١٣٩هـ وقيل غيره.

تهذيب التهذيب ج ٣ ص ٢٠٤ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٢٣٥ ومشاهير علماء الأمصار ص ١٥١ .

(١) حَدِيثُ: طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَبْعاً... إلخ.

في مُسْنَدِ الإِمَامِ أَحْمَد ج ١ ص ٢٥٥: (حَدَّثَنَا عبد الله، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا عَفَّان، ثنا هَمَّام، ثنا قَتَادَةَ عن عِكْرِمَةَ عن ابن عَبَّاس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ سَبْعاً، وَطَافَ سَعِيًّا، وَإِنَّمَا سَعَى أَحَبُّ أَنْ يَرَى النَّاسَ قُوَّتَهُ).

وفي مُسْنَدِ الإِمَامِ أَحْمَد ج ١ ص ٣١٠ نحوه من طريق بِهِز عن هَمَّام

وفي مُسْنَدِ الإِمَامِ أَحْمَد ج ١ ص ٣١١: (حَدَّثَنَا عبد الله، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا عبد الصّمد وَعَفَّان، قالا: ثنا هَمَّام، ثنا قَتَادَةَ، عن عِكْرِمَةَ، عن ابن عَبَّاس قال: طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَعِيًّا، وَإِنَّمَا طَافَ لِيُرِيَ الْمُشْرِكِينَ قُوَّتَهُ...).

وفي مُسْنَدِ أَحْمَد ج ٥ ص ٣٨: حَدَّثَنَا عبد الصّمد وَعَفَّان قالا: حَدَّثَنَا هَمَّام، حَدَّثَنَا قَتَادَةَ، عن عِكْرِمَةَ عن ابن عَبَّاس

مِنْ عَشْرَةٍ، وَلَا عَشْرَةٌ مِنْ مِائَةٍ. فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ،
فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿أَلَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ
ضَعْفًا﴾، فَخَفَّفَ عَنْكُمْ.

رَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحِيمِ عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ عَامِرٍ
عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عَنِ الزُّبَيْرِ هُوَ ابْنُ الْخُرَيْثِ عَنْ
عِكْرَمَةَ عَنْهُ (١).

[الْحَدِيثُ] السَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ:

رَوَى الْأَعْمَشُ عَنْ طَلْحَةَ عَنْ هُزَيْلٍ، قَالَ: جَاءَ

(١) حَدِيثُ: فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ أَنْ لَا يَفِرَّ وَاحِدٌ... إلخ.

م: عَنْ أَسْوَدَ بْنِ عَامِرٍ... هُوَ ابْنُ الْخُرَيْثِ. وَهُوَ تَحْرِيفٌ ظَاهِرٌ.

وَالْآيَةُ ٦٦ مِنْ سُورَةِ الْأَنْفَالِ.

الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّامِيُّ، نَزِيلُ بَغْدَادَ، رَوَى عَنْ شُعْبَةَ
وَالثَّوْرِيِّ وَجَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ وَجَمَاعَةٍ، وَرَوَى عَنْهُ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَابْنُ أَبِي
شَيْبَةَ وَالدَّارِمِيُّ وَغَيْرُهُمْ. ثِقَةٌ صَدُوقٌ. مَاتَ سَنَةَ ٢٠٨ هـ.

تهذيب الكمال ج ١ ص ٢٦١ وتهذيب التهذيب ج ١ ص ٣٤٠ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٧٦.

الزُّبَيْرُ بْنُ الْخُرَيْثِ الْبَصْرِيُّ، رَوَى عَنْ نُعَيْمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ وَعِكْرَمَةَ مَوْلَى
ابْنِ عَبَّاسٍ وَمُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ وَغَيْرُهُمْ، وَرَوَى عَنْهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ
وآخَرُونَ. تَابِعِيٌّ ثِقَةٌ.

تهذيب الكمال ج ٣ ص ١٣ وتهذيب التهذيب ج ٣ ص ٣١٤ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٢٥٨.

رَجُلٌ، قَالَ عُثْمَانُ: سَعْدٌ، فَوَقَفَ عَلَى بَابِ النَّبِيِّ ﷺ
يَسْتَأْذِنُ، فَقَامَ عَلَى الْبَابِ، قَالَ عُثْمَانُ: مُسْتَقْبِلُ الْبَابِ،
فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: هَكَذَا عَنْكَ أَوْ هَكَذَا، فَلَمَّا
الاسْتِئْذَانُ مِنَ النَّظَرِ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ جَرِيرٍ وَحَفْصٍ عَنْ
الْأَعْمَشِ. وَرَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ
طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ سَعْدٍ نَحْوَهُ عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ.

فَيُظْهِرُ مِنَ الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ: أَنَّ الرَّجُلَ الْمُبْهَمَ فِيهَا هُوَ
هُزَيْلُ الْمُبَيَّنِّ فِي الْأُولَى، وَأَنَّهُ يَرَوِيهِ عَنْ سَعْدٍ،
وَعُثْمَانَ الْمَذْكُورَ هُوَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١).

(١) حَدِيثُ: جَاءَ رَجُلٌ، قَالَ عُثْمَانُ: سَعْدٌ، فَوَقَفَ عَلَى بَابِ ... إِيخ، فِي:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٣٥ كِتَابُ الْأَدَبِ، ١٣٦ بَابُ فِي الْاسْتِئْذَانِ، رَقْمُ
٥١٧٤، ج ٥ ص ٣٦٧، قَالَ: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ
/ح/، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ
طَلْحَةَ، عَنْ هُزَيْلٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ ... فَلَمَّا الْاسْتِئْذَانُ...).

وَفِي الْحَدِيثِ رَقْمُ ٥١٧٥ قَالَ: (حَدَّثَنَا هَارُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبُو
دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ
رَجُلٍ، عَنْ سَعْدٍ، نَحْوَهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ).



.

ل: وقام على الباب... هو هزيل المسمى في الأولى... .

م: عنك وهكذا. وهي رواية كما في نسخة عون المعبود ج ٤ ص ٥٠٩ .

هكذا عنك أو هكذا: أي: تنح عن الباب إلى جهة أخرى.

الاستئذان من النظر: أي: شرع من أجله، لأن المستأذن لو دخل بغير إذن لرأى بعض ما يكره من يدخل إليه أن يطلع عليه. / عون المعبود ج ٤ ص ٥٠٩ عن فتح الباري.

عثمان بن أبي شيبه هو: عثمان بن محمد بن إبراهيم العباسي مولاهم، أبو الحسن الكوفي، صاحب المسند والتفسير، روى عن هاشم وجريء بن عبد الحميد وحميد بن عبد الرحمن الرؤاسي وغيرهم، وروى عنه الجماعة سوى الثرمذي، وسوى النسائي فروى في اليوم والليلة عن زكريا بن يحيى السجزي عنه. ثقة حافظ شهير، وله أوهام. مات سنة ٢٣٩هـ. وهو أخو أبي بكر عبد الله بن أبي شيبه، الثقة.

تهذيب الكمال ج ٥ ص ١٣٤ وتهذيب التهذيب ج ٧ ص ١٤٩ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ١٣ .

جريء بن عبد الحميد بن قُرط الضبي، أبو عبد الله الرازي، القاضي، ولد بقرية من قرى أصبهان، ونشأ بالكوفة، ونزل الرّي. روى عن عبد الملك بن عمير، وأبي إسحاق الشيباني والأعمش وكثيرين، وروى عنه إسحاق بن راهويه وابن أبي شيبه وعلي بن المديني ويحيى بن معين وغيرهم. ثقة صحيح الكتاب. قال البيهقي في السنن: نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ. مات سنة ١٨٨هـ.

تهذيب الكمال ج ١ ص ٤٤٧ وتهذيب التهذيب ج ٢ ص ٧٥ وتقريب التهذيب ج ١ ص ١٢٧ .

حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي، أبو عمر الكوفي، قاضيها وقاضي بغداد أيضاً. روى عن جده وإسماعيل بن أبي خالد والأعمش والثوري وغيرهم، وروى عنه أحمد وإسحاق وعلي بن أبي شيبه وأبو

.

➔ داود الحَفَرِيُّ وآخرون. ثِقَّةٌ فقيه، تَغَيَّرَ حِفْظُهُ قَلِيلًا فِي الْآخِرِ. مَاتَ سَنَةَ ١٩٤هـ وَقَدْ قَارَبَ الثَّمَانِينَ.

تهذيب الكَمَال ج ٢ ص ٢٣٢ وتهذيب التهذيب ج ٢ ص ٤١٥ وتقريب التهذيب ج ١ ص ١٨٩ ومشاهير علماء الأمصار ص ١٧٢ .

طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ كَعْبٍ الْهَمْدَانِيِّ الْيَامِيّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْكُوفِيِّ، رَوَى عَنْ أَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى وَمُجَاهِدٍ وَغَيْرِهِمْ، رَوَى عَنْهُ أَبُو إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ، وَالْأَعْمَشُ وَهُوَ مِنْ أَقْرَانِهِ، وَابْنُهُ مُحَمَّدٌ وَجَمَاعَةٌ. ثِقَّةٌ قَارِئٌ فَاضِلٌ. مَاتَ سَنَةَ ١١٢هـ.

تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٢٥ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣٧٩ ومشاهير علماء الأمصار ص ١١٠ .

هُزَيْلُ بْنُ شُرَحْبِيلٍ الْأَوْدِيِّ الْكُوفِيِّ الْأَعْمَى. رَوَى عَنْ أَخِيهِ الْأَرْقَمِ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَطَلْحَةَ وَسَعْدَ وَابْنَ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ: أَبُو إِسْحَاقَ السَّبْعِيُّ وَطَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ وَآخَرُونَ. ثِقَّةٌ. يُقَالُ: إِنَّهُ أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ، وَهُوَ مِنْ تَابِعِيٍّ أَهْلُ الْكُوفَةِ. مَاتَ بَعْدَ الْجُمَا حَم.

تهذيب الكَمَال ج ٧ ص ٣٩٥ وتهذيب التهذيب ج ١١ ص ٣١ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٣١٧ وأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٥ ص ٦٠ .

المُرَادُ بِسَعْدٍ هُوَ: سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، كَمَا فِي بَعْضِ نَسَخِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ.

عَوْنُ الْمَعْبُودِ ج ٤ ص ٥٠٩ . وَذَكَرَ اسْمَهُ كَامِلًا فِي هَامِشٍ م.

سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ مَالِكُ بْنُ وَهَيْبٍ بْنُ عَبْدِ مَنَافٍ الزُّهْرِيُّ، أَبُو إِسْحَاقَ، أَحَدُ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، شَهِدَ بَذْرًا وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا. مَاتَ بِالْعَقِيقِ، وَدُفِنَ بِالْمَدِينَةِ بِالْبَقِيعِ سَنَةَ ٥٥هـ عَلَى الْمَشْهُورِ. وَمَنَاقِبُهُ كَثِيرَةٌ.

تهذيب التهذيب ج ٣ ص ٤٨٣ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٢٩٠ وأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٢ ص ٢٩٠ .

المُرَادُ بِسُفْيَانَ هُوَ: الثَّوْرِيُّ، لِأَنَّهُ يَرُوي عَنْ الْأَعْمَشِ، وَيُرُوي عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ.

تهذيب التهذيب ج ٤ ص ١١٢ و ج ٧ ص ٤٥٢ . وَقَدْ تَقَدَّمتُ تَرْجُمَتَهُ.

[الحديث] الثامن والثلاثون:

عن ابن عباس رضي الله عنهما: أَنَّ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: لَعَلَّكَ قَبَّلْتَ أَوْ لَمَسْتَ أَوْ غَمَزْتَ. قَالَ: لَا. قَالَ: فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ لَا يُكْنِي. قَالَ: نَعَمْ. فَأَمَرَ بِرَجْمِهِ.

لفظ رواية الطَّبْرَانِيِّ من حَدِيثِ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ عن عِكْرِمَةَ عنه، وقد أخرجه غيره من الأئمة^(١).

(١) حَدِيث: أَنَّ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ... إلخ، في: الْمُعْجَمَ الْكَبِيرَ لِلطَّبْرَانِيِّ ج ١١ ص ٣٣٨، رقم ١١٩٣٦، بهذا اللفظ والسند.

م: عن ابن عباس أن ماعز... وشطبت فيها كلمة (عِكْرِمَةَ) وكتب فوقها (عروة) ومعها صح. والصواب هو عِكْرِمَةَ، يُؤَيِّدُهُ مَا فِي الْبُخَارِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ. وَالْحَدِيثُ مِنْ طَرِيقِ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بَلْفِظٍ آخِرٍ فِي:

صحيح البخاري في: ٨٦ كتاب الحدود، ٢٨ باب هل يقول الإمام للمُقرِّ: لَعَلَّكَ لَمَسْتَ أَوْ غَمَزْتَ؟ رقم ٦٨٢٤. / فَتْحُ الْبَارِي ج ١٢ ص ١٣٥. وَسُئِنَ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٣٢ كتاب الحدود، ٢٤ باب رجم ماعز بن مالك، رقم ٤٤٢٧، ج ٤ ص ٥٧٩.

قال المُنْذِرِيُّ: وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مُسْنَدًا. / انظر: عَوْنُ الْمَعْبُود ج ٤ ص ٢٥٥

وهامش أبي داود السابق.



[الْحَدِيثُ] التاسع والثلاثون:

عنه رضي الله عنه قال: نَهَى عن طَعَامِ الْمُتَبَارِكِينَ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ
عَنْ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُوسَى عَنْ
الزُّبَيْرِ بْنِ الْخُرَيْتِ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْهُ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ غَيْرُهُ مِنَ الْأُئِمَّةِ الْمَشْهُورِينَ ^(١).

➡ وَلِلْحَدِيثِ طَرُقٌ أُخْرَى عَدِيدَةٌ فِي كُتُبِ الصَّحَاحِ وَغَيْرِهَا، لَا مَجَالَ لَذِكْرِهَا.

مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ الْأَسْلَمِيُّ. قَالَ ابْنُ حِبَّانَ: لَهُ صُحْبَةٌ، وَهُوَ الَّذِي رُجِمَ فِي
عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ اعْتِرَافِهِ بِالزَّنَا، ثَبَتَ ذِكْرُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ
حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَغَيْرِهِمَا، وَجَاءَ ذِكْرُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ
الصَّدِيقِ وَأَبِي ذَرٍّ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَبُرَيْدَةَ بْنِ الْحُصَيْبِ وَابْنِ الْعَبَّاسِ
وَنُعَيْمِ بْنِ هَزَّالٍ وَأَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ وَنَصْرِ الْأَسْلَمِيِّ وَأَبِي بَرْزَةَ، سَمَّاهُ
بَعْضُهُمْ، وَأَبْهَمَهُ بَعْضُهُمْ. وَفِي بَعْضِ طَرَفِهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً
لَوْ تَابَهَا طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي لَأَجَزَأْتُ عَنْهُمْ. وَيُقَالُ: إِنَّ اسْمَهُ غَرِيبٌ، وَمَاعِزٌ
لَقَبْتُ لَهُ.

الإصابة ج ٣ ص ٣٣٧ وأُسْدُ لُغَاةٍ ج ٤ ص ٢٧٠ .

يَعْلَى بْنُ حَكِيمٍ الثَّقَفِيُّ مَوْلَاهُمْ، الْمَكِّيُّ، سَكَنَ الْبَصْرَةَ، وَكَانَ صَدِيقًا
لِأَيُّوبَ، رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعِكْرَمَةَ وَآخَرِينَ، وَرَوَى عَنْهُ سَعِيدُ بْنُ
أَبِي عَرُوبَةَ وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ وَجَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ وَغَيْرُهُمْ. ثِقَّةٌ صَدُوقٌ.

تهذيب الكمال ج ٨ ص ١٨٢ وتهذيب التهذيب ج ١١ ص ٤٠١ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٣٧٨ .

(١) حَدِيثُ: نَهَى عَنْ طَعَامِ الْمُتَبَارِكِينَ، فِي:



.

➔ الْمُعْجَمُ الْكَبِيرُ لِلطَّبْرَانِيِّ ج ١١ ص ٣٤٠، رقم ١١٩٤٢، لَكِنْ طَرِيقَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِهَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ بْنُ أَحْمَدَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَبُو يَحْيَى، ثنا صَاعِقَةُ، ثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ الْخَفَّافُ، ثنا هَارُونُ بْنُ مُوسَى... إلخ).

وأخرجه أبو داود في سُنَنِهِ فِي: ٢١ كتاب الأطعمة، ٧ باب في طعام الْمُتَبَارِكِينَ، رقم ٣٧٥٤، ج ٤ ص ١٣٢ .

وأخرجه الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ أَيْضاً ج ٤ ص ١٢٨ قال: (أخبرني الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ثنا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ... إلخ).

وانظر: الْفَتْحُ الْكَبِيرُ ج ٣ ص ٢٨٠ .

الْمُتَبَارِكِيَانِ: الْمُتَعَارِضَانِ بِفَعْلِهِمَا، يُقَالُ: تَبَارَى الرَّجُلَانِ إِذَا فَعَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِثْلَ فَعَلِ صَاحِبِهِ، لِيُرَى أَيُّهُمَا يَغْلِبُ صَاحِبَهُ، وَإِنَّمَا كُرِهَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فِيهِ مِنَ الرَّيَاءِ وَالْمِبَاهَاةِ، وَلَأنَّهُ دَاخِلٌ فِي جُمْلَةٍ مَا نَهَى عَنْهُ مِنْ أَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ. / معالم السُّنَنِ لِلحَطَّائِيِّ بِهِمْ شُنَنُ أَبِي دَاوُدَ السَّابِقِ.

م: عَنْهُ قَالَ... عَلِيٌّ عَنْ ابْنِهِ... . وَالصَّوَابُ (عَنْ أَبِيهِ).

نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ صُهَبَانَ الْأَزْدِيِّ الْجَهْظَمِيِّ، أَبُو عَمْرٍو، الْبَصْرِيُّ الصَّغِيرُ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى وَوَكَيْعٌ وَغَيْرُهُمْ، وَرَوَى عَنْهُ الْجَمَاعَةُ وَأَبُو زُرْعَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ وَآخَرُونَ. ثِقَّةٌ. مات سنة ٢٥٠هـ.

تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٤٣٠ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٣٠٠ .

عَلِيٌّ بْنُ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ صُهَبَانَ، أَبُو الْحَسَنِ، الْبَصْرِيُّ الْكَبِيرُ. رَوَى عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ وَشُعْبَةَ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَاللَّيْثِ وَآخَرِينَ. وَرَوَى عَنْهُ: ابْنُهُ نَصْرٌ وَوَكَيْعٌ وَأَبُو نُعَيْمٍ وَهُمْ مِنْ أَقْرَانِهِ وَغَيْرُهُمْ. ثِقَّةٌ. مات سنة ١٨٧هـ. ➔

[الْحَدِيثُ] الأربعون:

عن مِقْسَمٍ - هو ابن بُجْرَةَ - عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى خَمْسَ صَلَوَاتٍ بِمِنَى.

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ، وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ^(١).

➡ تهذيب الكمال ج ٥ ص ٣٠٦ وتهذيب التهذيب ج ٧ ص ٣٩٠ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٤٥ .
هارون بن مُوسَى الْأَزْدِيُّ الْعَتَكِيُّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَيُقَالُ: أَبُو إِسْحَاقَ النَّخْوِيُّ الْبَصْرِيُّ الْأَعْوَرُ، صَاحِبُ الْقِرَاءَاتِ، رَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ وَيُذَكِّرُ بْنُ مَيْسَرَةَ وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْحَرِّثِ وَآخَرِينَ، وَرَوَى عَنْهُ: شُعْبَةُ وَرَوَى هُوَ أَيْضاً عَنْهُ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ الْحَدَّادُ وَوَكَيْعٌ وَآخَرُونَ. ثِقَّةٌ، إِلَّا أَنَّهُ رُمِيَ بِالْقَدَرِ.

تهذيب الكمال ج ٧ ص ٣٨٢ وتهذيب التهذيب ج ١١ ص ١٤ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٣١٣ .
(١) حَدِيثٌ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى خَمْسَ صَلَوَاتٍ بِمِنَى، فِي:

المُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحِينَ لِلْحَاكِمِ ج ١ ص ٤٦١، وَفِيهِ: (عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا... هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ). وَأُورِدَهُ الذَّهَبِيُّ أَيْضاً فِي تَلْخِيصِ الْمُسْتَدْرَكِ، وَرَمَزَ لَهُ بِ(خ)، وَلَمْ يُعَقِّبْ عَلَيْهِ.

ل: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

مِقْسَمُ بْنُ بُجْرَةَ، وَيُقَالُ: ابْنُ نَجْدَةَ، أَبُو الْقَاسِمِ، مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ، وَيُقَالُ لَهُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ لِلزُّومَةِ لَهُ. رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ وَعَائِشَةَ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ وَالْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ وَخَصِيفٌ وَآخَرُونَ. صَدُوقٌ، وَكَانَ ➡

.

➡ يُرْسِل. مات سنة ١٠١هـ. له في البُخَارِيِّ حَدِيث واحد.

تهذيب لتهذيب ج ١٠ ص ٢٨٨ وتقريب لتهذيب ج ٢ ص ٢٧٣ والجرح ولتعدیل ج ٤ ق ١ ص ٤١٤ .

قوله: (هو ابن بُجْرَة). هذا من كلام ابن دَقِيق العِيد رَحِمَهُ اللهُ، وليس من الحَاكِم، كما بيناه في السَّنَد. وقد وضع فوقه في ل خَطًّا.

مِنَى: في دَرَج الوادي الذي يَنْزِلُهُ الْحَاجُّ ويرمي فيه الْجِمَار من الْحَرَم، سُمِّيَ بِذَلِكَ لما يُمْنَى فيه من الدماء، أي: يُرَاق. قيل: حَدُّهُ من مَهْبِط الْعَقَبَةِ إِلَى مُحَسَّر، وعليه أَعْلَامٌ منصوبة، وهي في داخل الْحَرَم، ومسجدها مسجد الْخَيْف، بينها وبين مَكَّة فَرَسَخ.

مَرَاوِدِ الاطَّلَاع ج ٣ ص ١٣١٢ ومُعْجَمُ الْبُلْدَان ج ٥ ص ١٩٨ .

القسم السادس

في ذكر أحاديث أخرج مُسْلِمٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (١) عن رجالها في الصحيح
ولم يحتج بهم البخاري

الحديث الأول:

عن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُضْحِي بِكَبْشٍ أَسْوَدَ فَحِيلٍ، يَنْظُرُ فِي سَوَادٍ، وَيَأْكُلُ فِي سَوَادٍ، وَيَمْشِي فِي سَوَادٍ.
أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢).

(١) سقط من ل: رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وكتب في هامش م: بلغ مقابلة بحسب الطاقة.

(٢) حديث: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُضْحِي بِكَبْشٍ أَسْوَدَ... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٠ كتاب الضحايا، ٤ باب ما يُسْتَحَبُّ مِنَ الضَّحَايَا،
رقم ٢٧٩٦، ج ٣ ص ٢٣١، بهذا اللفظ. وفيه: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ... بِكَبْشٍ
أَقْرَن... وكذا في نسخة عَوْنُ الْمَعْبُود ج ٣ ص ٥٢.

وأخرجه بلفظ مقارب:

التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: ٢٠ كتاب الأضاحي، ٤ باب ما جاء ما يُسْتَحَبُّ
مِنَ الْأَضَاحِي، رقم ١٤٩٦، ج ٥ ص ٢٠٧. وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ
غَرِيبٌ.

وَالنَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: كتاب الضحايا، الكَبْشِ، ج ٧ ص ٢٢١. ←

[الحديث الثاني:]

عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا، وَلَوْلا ذَلِكَ لَتَصَدَّقْتُ وَأَعْطَيْتُ، أَفَتَرَى أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: نَعَمْ، تَصَدَّقِي عَنْهَا^(١).

➡ وابن مَاجَه في سُنَّته في: ٢٦ كتاب الأضاحي، ٤ باب ما يُستحب من الأضاحي، رقم ٣١٢٨، ج ٢ ص ١٠٤٦ .

هكذا في ل م: أسود. لكن ورد محلها: (أقرن) في: سُنن أبي داود السابق ونسخة عَوْن المعبود ج ٣ ص ٥٢ .

وفي الترمذي والنسائي وابن مَاجَه جميعاً (أقرن).
أَقْرَن: ذو قَرْنَيْن.

فَحِيل: كامل الخِلْقَة لم تُقَطع أنثياه.

حاشية السُّنْدِيَّ على النَّسَائِيَّ.

يَنْظُرُ في سَوَاد: أي: حول عينيه سَوَاد.

يَأْكُلُ في سَوَاد: أي: فمه أسود.

يَمْشِي في سَوَاد: أي: قوائمه سُود. والحديث دليل على استحباب التضحية بما كان على هذه الصفة.

نِيل الأُطَار، كتاب لِمَنَاسِك، باب ما لا يُضَحَّى به لعيبه وما يُكره وما يُستحب.

(١) حَدِيث: أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي ... إلخ، في:

سُنن أبي داود في: ١٢ كتاب الوصايا، ١٥ باب ما جاء فيمن مات عن

غير وصية يتصدق عنه، رقم ٢٨٨١، ج ٣ ص ٣٠١، بهذا اللفظ. وفيه: عن ➡

[الحديث] الثالث:

عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِمَّا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ خَيْرٌ، فَالْحِجَامَةُ (١).

➡ عَائِشَةُ: أَنْ امْرَأَةً

وكذا في نسخة عَوْن المعبود ج ٣ ص ٧٧ .

هكذا في ل م: أَفْتَرَى، تصدقي. لَكِنْ ورد في سُنَن أبي داود السابق وفي نسخة السُّنَن مع عَوْن المعبود ج ٣ ص ٧٨: (أَفِيْجَزِي) بمحل (أَفْتَرَى)، وورد (فتصدقي) محل (تصدقي).

وأخرجه بلفظ قريب:

النِّسَائِيُّ في سُنَنه في: كتاب الوصايا، إذا مات فَجْأَةً هل يُسْتَحَبُّ لأَهله أَنْ يَتَصَدَّقُوا عنه، ج ٦ ص ٢٥٠ .

وابنُ مَاجَه في سُنَنه في: ٢٢ كتاب الوصايا، باب من مات ولم يُوصَ هل يُتَصَدَّقُ عنه؟، رقم ٢٧١٧، ج ٢ ص ٩٠٦ .

أَفْثُلِسْتُ: عَلَى البناء للمفعول، ماتت فَجْأَةً وَأَخِذَتْ نَفْسَهَا قَلْتَةً. / عَوْن المعبود السابق.

(١) حَدِيث: إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِمَّا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ خَيْرٌ، فَالْحِجَامَةُ، في:

سُنَن أبي داود في: ٢٢ كتاب الطَّبِّ، ٣ باب في الْحِجَامَةِ، رقم ٣٨٥٧، ج ٤ ص ١٩٤، بهذا اللفظ وفيه: عن أبي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

وأخرجه بلفظ مقارب:

ابنُ مَاجَه في سُنَنه في: ٣١ كتاب الطَّبِّ، ٢٠ باب الْحِجَامَةِ، رقم ٣٤٧٦، ج ٢ ص ١١٥١ .

[الحديث الرابع:]

عنه رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا رَفَأَ إِنْسَانًا إِذَا تَزَوَّجَ، قَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، وَبَارَكَ عَلَيْكَ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ^(١).

[الحديث الخامس:]

عن أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: رُمِيَ رَجُلٌ

(١) حَدِيث: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا رَفَأَ إِنْسَانًا... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٦ كِتَابُ النِّكَاحِ، ٣٧ بَابُ مَا يُقَالُ لِلْمَتَزَوِّجِ، رَقْمُ ٢١٣٠، ج ٢ ص ٥٩٨، بهذا اللفظ، وفيه: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ... وفي م: عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ... .

وَرَدَ هُكَذَا فِي ل م: إِنْسَانًا. وَوَرَدَ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَنَسَخَةِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ٢ ص ٢٠٧ (الإنسان).

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ بِطَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ نَفْسَهُ، وَبِالْفِظِ ذَاتَهُ، لَكِنْ فِيهِ: (فِي الْخَيْرِ)، بَدَلًا مِنْ: (فِي خَيْرٍ)، وَذَلِكَ فِي: ٩ كِتَابُ النِّكَاحِ، ٧ بَابُ مَا جَاءَ فِيهَا يُقَالُ لِلْمَتَزَوِّجِ، رَقْمُ ١٠٩١، ج ٤ ص ٤٧، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَخْرَجَهُ بِلَفْظِ مُقَارِبٍ:

ابْنُ مَاجَهَ فِي سُنَنِهِ فِي: ٩ كِتَابُ النِّكَاحِ، ٢٣ بَابُ تَهْنِئَةِ النِّكَاحِ، رَقْمُ ١٩٠٥، ج ١ ص ٦١٤ .

رَفَأَ: هَنَأَهُ وَدَعَا لَهُ. وَكَانَ مِنْ عَادَتِهِمْ أَنْ يَقُولُوا: بِالرَّفَاءِ وَالْبَيْنِ. وَقَدْ رُويَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُقَالَ لِلْمَتَزَوِّجِ بِالرَّفَاءِ وَالْبَيْنِ. / معام السُّنَنِ لِلْخَطَّابِيِّ بِهَامِشِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ السَّابِقِ، وَعَوْنِ الْمَعْبُودِ أَيْضًا.

بَسَمِهِمْ فِي صَدْرِهِ أَوْ فِي حَلْقِهِ فَمَاتَ، فَأُدْرَجَ فِي ثِيَابِهِ كَمَا هُوَ. قَالَ: وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (١).

[الْحَدِيثُ] السادس:

مَنْ رَوَايَةَ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ شَهِدَاءَ أَحَدٍ لَمْ يُغْسَلُوا، وَدُفِنُوا بِدِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ (٢).

(١) حَدِيثٌ: رُمِيَ رَجُلٌ بِسَمِهِمْ فِي صَدْرِهِ... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٥ كِتَابُ الْجَنَائِزِ، ٣١ بَابُ فِي الشَّهِيدِ يُغْسَلُ، رَقْم ٣١٣٣، ج ٣ ص ٤٩٧، بهذا اللفظ، وفيه: ... عَنْ جَابِرٍ قَالَ

أَبُو الزُّبَيْرِ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ تَدْرُسٍ الْأَسَدِيُّ مَوْلَاهُمُ، الْمَكِّيُّ، رَوَى عَنْ الْعَبَادِلَةِ الْأَرْبَعَةِ وَعَنْ عَائِشَةَ وَعَنْ جَابِرٍ وَغَيْرِهِمْ. رَوَى عَنْهُ: عَطَاءٌ وَهُوَ مِنْ شُيُوخِهِ، وَالزُّهْرِيُّ وَأَيُّوبُ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ وَآخَرُونَ. ثِقَّةٌ، صَدُوقٌ، إِلَّا أَنَّهُ يُدَلَّسُ. مَاتَ سَنَةَ ١٢٦ هـ.

تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ج ٦ ص ٥٠٣ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٩ ص ٤٤٠ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٠٧ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٦٧ .

(٢) حَدِيثٌ: أَنَّ شَهِدَاءَ أَحَدٍ لَمْ يُغْسَلُوا... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٥ كِتَابُ الْجَنَائِزِ، ٣١ بَابُ فِي الشَّهِيدِ يُغْسَلُ، رَقْم ٣١٣٥، ج ٣ ص ٤٩٨، بهذا اللفظ. وفيه: ... أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ، أَنَّ ابْنَ شَهَابٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ: أَنَّ شَهِدَاءَ أَحَدٍ

[الحديث السابع:

عنه رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِحَمْزَةٍ وَقَدْ مُثِّلَ بِهِ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الشُّهَدَاءِ غَيْرِهِ^(١).

[الحديث الثامن:

عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا حَدَّثَتْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنَ الْجَنَابَةِ، وَيَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَمِنَ الْحِجَامَةِ، وَغُسْلِ الْمَيِّتِ^(٢).

(١) حَدِيث: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِحَمْزَةٍ... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٥ كِتَابُ الْجَنَائِزِ، ٣١ بَابُ فِي الشَّهِيدِ يُغْسَلُ، رَقْم ٣١٣٧، ج ٣ ص ٥٠٠، بهذا اللفظ. وفيه: عن أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ... .

م: عنه أيضاً أَنَّ النَّبِيَّ... ولم يصلي... وإثبات ياء (يصلي) تحريف، لأنه مضارع مجزوم بحذف حرف العلة.

حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمٍ، أَبُو يَعْلَى وَأَبُو عُمَارَةَ، وَأُمُّ ابْنَةِ عَمِّ أَمْنَةَ بِنْتِ وَهَبِ أُمِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ شَقِيقُ صَفِيَّةَ أُمِّ الرَّبِيرِ، وَعَمُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَخُوهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَرْضَعَتْهُمَا ثَوْبَةُ مَوْلَاةُ أَبِي لَهَبٍ. وَكَانَ حَمْزَةُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسَنَ مَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَتَيْنِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَهُوَ سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ، أَخَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، أَسْلَمَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْمَبْعَثِ، شَهِدَ أَحَدًا وَقُتِلَ بِهَا سَنَةَ ٣ هـ.

أُسْدُ الْغَنَابَةِ ج ٢ ص ٤٦ والاستيعاب ج ١ ص ٢٧١ والإصابة ج ١ ص ٣٥٣ .

(٢) حَدِيث: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْ أَرْبَعٍ... إلخ، في: ←

[الْحَدِيثُ] التاسع:

عن جَابِرِ بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا قَامَ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ لِلَّهِ، إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَكَّةَ أَنْ أَصَلِّيَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ رُكْعَتَيْنِ. فَقَالَ: صَلِّ هُنَا، ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: صَلِّ هُنَا، ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: شَأْنُكَ إِذْنٌ^(١).

[الْحَدِيثُ] العاشر:

عن سِمَاكٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ قَيْسٍ، قَالَ: جَلَبْتُ أَنَا وَمَخْرَفَةُ الْعَبْدِيِّ بَزًّا مِنْ هَجَرَ، فَأَتَيْنَا بِهِ

➡ سُنَنَ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٥ كِتَابِ الْجَنَائِزِ، ٣٩ بَابِ فِي الْغَسْلِ مِنْ غَسْلِ الْمَيِّتِ، رَقْم ٣١٦٠، ج ٣ ص ٥١١، بِهَذَا اللَّفْظِ. وَفِيهِ: ... عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا حَدَّثَتْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ

(١) حَدِيثُ: أَنَّ رَجُلًا قَامَ يَوْمَ الْفَتْحِ ... إلخ، فِي:

سُنَنَ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٦ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذُورِ، ٢٤ بَابِ مَنْ نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، رَقْم ٣٣٠٥، ج ٣ ص ٦٠٢، بِهَذَا اللَّفْظِ، وَفِيهِ: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَجُلًا

ل م: ثُمَّ أَعَادَ فَقَالَ (بِالْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ)، وَلَكِنْ فِي سُنَنَ أَبِي دَاوُدَ وَنَسَخَةِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ٣ ص ٢٣٤: ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ فَقَالَ

م: صَلَّيْ (بِالْمَوْضِعَيْنِ). وَهُوَ تَحْرِيفٌ، لِأَنَّهُ فَعَلَ أَمْرَ مَبْنِي عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ.

مَكَّةَ، فَجَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي، فَسَاوَمَنَا سَرَاوِيلُ،
فَبِغْنَاهُ، وَثُمَّ رَجُلٌ يَزِنُ بِالْأَجْرِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
زِنْ وَأَرْجَحْ.

أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ^(١).

(١) حَدِيث: سُؤِيدُ بْنُ قَيْسٍ، قَالَ: جَلَبْتُ أَنَا وَمَخْرَفَةُ الْعَبْدِيِّ... إلخ، في:
سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٧ كِتَابُ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَاتِ، ٧ بَابُ فِي الرُّجْحَانِ فِي
الْوَزْنِ وَالْوَزْنِ بِالْأَجْرِ، رَقْم ٣٣٣٦، ج ٣ ص ٦٣١، بهذا اللفظ.
م: عَنْ سَمَاكٍ حَدَّثَنِي... . وَفِي السُّنَنِ: عَنْ سَمَاكِ بْنِ حَرْبٍ حَدَّثَنِي
سُؤِيدٌ.... .

سَرَاوِيلُ: هَكَذَا فِي ل م، وَفِي نَسْخَةٍ مِنْ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، أَشَارَ إِلَيْهَا فِي
هَامِشِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ٣ ص ٢٥٠ .
وَوُرِدَتِ الْكَلِمَةُ فِي النِّسْخِ الْأُخْرَى مِنْ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (بَسَرَاوِيلَ). انْظُرْ:
عَوْنِ الْمَعْبُودِ، وَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ السَّابِقِ.
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: هَكَذَا فِي ل م. وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَنَسْخَةِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ:
فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ.

وَأَخْرَجَهُ بِالْفَاظِ مُقَارَبَةً:

التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: ١٢ كِتَابُ الْبَيْعِ، ٦٦ بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّجْحَانِ
فِي الْوَزْنِ، رَقْم ١٣٠٥، ج ٤ ص ٣٠٧ . وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَالنَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: كِتَابُ الْبَيْعِ، الرُّجْحَانِ فِي الْوَزْنِ، ج ٧ ص ٢٨٤ .
وَابْنُ مَاجَهَ فِي سُنَنِهِ فِي: ١٢ كِتَابُ التِّجَارَاتِ، ٣٤ بَابُ الرُّجْحَانِ فِي
الْوَزْنِ، رَقْم ٢٢٢٠، ج ٢ ص ٧٤٧ .

بَرَاءً: أَي: ثِيَابًا. / عَوْنِ الْمَعْبُودِ السَّابِقِ.



[الْحَدِيثُ] الحادي عشر:

عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ غَلَا السَّعْرُ فَسَعَّرْ لَنَا. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يُطَالِبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ

➔ هَجَرَ: مَدِينَةٌ هِيَ قَاعِدَةُ الْبَحْرَيْنِ، وَقِيلَ: نَاحِيَةُ الْبَحْرَيْنِ كُلُّهَا هَجَرَ. أَمَا هَجَرَ الَّتِي يُنْسَبُ إِلَيْهَا الْقِلَالُ فَهِيَ قَرْيَةٌ كَانَتْ مِنْ قُرَى الْمَدِينَةِ تَعْمَلُ بِهَا وَخَرِبَتْ.

مَرَادِدُ الْأَطْلَاعِ ج ٣ ص ١٤٥٢. وانظر: النُّهَيْة لابن الأثير مادة (هجر) ج ٥ ص ٢٤٦-٢٤٧ ومُعْجَمُ الْبُلْدَانِ ج ٥ ص ٣٩٣ والمُسْتَرْكُ وَضْعًا وَالْمُفْتَرَقُ صُفْعًا ص ٤٣٨ .

وَقَطَعَ فِي عَوْنِ الْمَعْبُودِ: أَنْ هَجَرَ بَفَتْحَتَيْنِ مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِنَ الْمَدِينَةِ. سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ بْنُ أَوْسٍ الدُّهْلِيِّ، الْبَكْرِيُّ، أَبُو الْمُغِيرَةِ الْكُوفِيُّ. صَدُوقٌ، وَرَوَاتِهِ عَنْ عِكْرَمَةَ خَاصَةً مُضْطَرِبَّةً، وَقَدْ تَغَيَّرَ بِأَخْرَةٍ. مَاتَ سَنَةَ ١٢٣هـ.

تهذيب التهذيب ج ٤ ص ٢٣٢ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣٣٢ ومشاهير علماء الأمصار ص ١١٠ والكاشف للذهبي ج ١ ص ٤٦٥ والخلاصة للحرزجي ص ١٥٥ .

سُوَيْدُ بْنُ قَيْسٍ، أَبُو صَفْوَانَ وَيُقَالُ أَبُو مَرْحَبٍ. سَكَنَ الْكُوفَةَ، رُوِيَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اشْتَرَى مِنْهُ رَجُلًا سَرَاوِيلَ، وَعَنْهُ بِهِ سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ.

تهذيب لتهذيب ج ٤ ص ٢٧٩ وتقريب لتهذيب ج ١ ص ٣٤١ وأسد الغابة ج ٢ ص ٣٨٠ . مَخْرَفَةُ الْعَبْدِيِّ، رَأَى النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ الَّذِي وَرَدَ ذِكْرُهُ فِي حَدِيثِ سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ سُوَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْمَذْكُورِ.

أَسَدُ الْغَابَةِ ج ٤ ص ٣٣٧ والإصابة ج ٣ ص ٣٩٠ .

ولا مال^(١).

[الحديث الثاني عشر:

عن أبي الزُبَيْر عن جَابِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُتْعَاطَى السَّيْفُ مَسْلُولاً^(٢).

(١) حَدِيث: قال الناس: يا رسول الله عَلَا السَّعْرُ فَسَعَّرْ لَنَا... إلخ، في: سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ في: ١٧ كتاب البُيُوع والإِجَارَات. ٥١ باب في التَّسْعِير. رقم ٣٤٥١، ج ٣ ص ٧٣١. بهذا اللفظ. وفيه: عن أَنَسٍ: قال الناس... وفي نسخة عَوْنُ المَعْبُود ج ٣ ص ٢٨٧: عن أَنَسٍ (بن مَالِك) قال: قال الناس... قال رسول الله: كَذَا في ل، وسُنَنُ أَبِي دَاوُدَ بشرح عَوْنُ المَعْبُود ج ٣ ص ٢٨٧.

وفي م: فقال رسول الله. وأشار إلى هذه الرُّوَايَةِ في هامش عَوْنُ المَعْبُود، وذكر في سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ السابق.

القابض: كتبت في ل م (القابض). وهو خطأ. وأخرجه بالفاظ متقاربة:

التَّرْمِذِيُّ في سُنَنِهِ في: ١٢ كتاب البُيُوع، ٧٣ باب ما جاء في التَّسْعِير، رقم ١٣١٤، ج ٤ ص ٣١٨. وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وابنُ مَاجَهَ في سُنَنِهِ في: ١٢ كتاب التَّجَارَات، ٢٧ باب من كره أن يُسَعَّرَ، رقم ٢٢٠٠، ج ٢ ص ٧٤١.

المَظْلِمَةُ: بكسر اللام، وظَلَامَةٌ كَثْمَامَةٌ: ما تَظَلَّمَهُ الرَّجُلُ. / القاموس المحيط مادة (الظلم).

(٢) حَدِيث: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُتْعَاطَى السَّيْفُ مَسْلُولاً، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ في: ٩ كتاب الجهاد، ٧٣ باب في النهي أن يُتْعَاطَى ◀

[الْحَدِيثُ] الثالث عشر:

عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قال: كُنَّا إِذَا نَزَلْنَا مَنْزِلًا لَا نُسَبِّحُ حَتَّى تُحَلَّ الرَّحَالُ ^(١).

[الْحَدِيثُ] الرابع عشر:

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ عَمْرَو بْنَ أَقْيَشٍ كَانَ لَهُ رِبَاءٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَكَرِهَ أَنْ يُسَلِّمَ حَتَّى يَأْخُذَهُ، فَجَاءَ يَوْمَ

➔ السَّيْفِ مَسْلُوكًا، رَقْم ٢٥٨٨، ج ٣ ص ٧٠، بهذا اللفظ.

وورد بلفظ: (تَهَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتَعَاطَى...) في: سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ في: ٣٤ كتاب الفتن، ٥ باب ما جاء في النهي عن تعاطي السَّيْفِ مَسْلُوكًا، رَقْم ٢١٦٤، ج ٦ ص ٣٣٢، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.
م: يتعاطا.

(١) حَدِيثٌ: كُنَّا إِذَا نَزَلْنَا مَنْزِلًا لَا نُسَبِّحُ حَتَّى تُحَلَّ الرَّحَالُ، في:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ في: ٩ كتاب الجهاد، ٤٨ باب في نزول المنازل، رَقْم ٢٥٥١، ج ٣ ص ٥١، بهذا اللفظ. وفيه: عَنْ حَمْرَةَ الضُّبِّيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا... .

سَقَطَتْ مِنْ ل: لَا. وَأُثْبِتْنَاهَا مِنْ م وَمِنْ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ السَّابِقِ، وَمِنْ السُّنَنِ بِشَرْحِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ٢ ص ٣٢٩ .

ل: الرِّجَالُ. وَلَمْ أَرَهَا فِي نَسْخَةِ أُخْرَى مِنَ السُّنَنِ.

يُرِيدُ بِالْحَدِيثِ: لَا نُصَلِّي سُبْحَةَ الصُّحَى، حَتَّى تُحَطَّ الرَّحَالُ، وَيَجْمَعُ الْمَطْيُ. وَكَانَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَسْتَحِبُّ أَنْ لَا يَطْعَمَ الرَّكَّابُ إِذَا نَزَلَ الْمَنْزِلَ حَتَّى يَعْلِفَ الدَّابَّةَ. / مَعْلَمُ السُّنَنِ لِلْحَطَّابِيِّ عَلَى سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ السَّابِقِ.

أُحْدٍ، فقال: أَيْنَ بَنُو عَمِّي؟ قالوا: بأُحْدٍ. قال: أَيْنَ فُلَانٌ؟ قالوا: بأُحْدٍ. قال: وأَيْنَ فُلَانٌ؟ قالوا: بأُحْدٍ.

فَلَيْسَ لِأُمَّتِهِ، وَرَكِبَ فَرَسَهُ، ثُمَّ تَوَجَّهَ قِبَلَهُمْ، فَلَمَّا رَأَاهُ الْمُسْلِمُونَ، قَالُوا: إِلَيْكَ عَنَّا يَا عَمْرُو. قال: إِنِّي قَدْ آمَنْتُ، فَقَاتَلَ حَتَّى جُرِحَ، فَحُمِلَ إِلَى أَهْلِهِ جَرِيحًا. فجاء سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، فَقَالَ لِأُخْتِهِ: سَلِيهِ، حَمِيَّةً لِقَوْمِكَ، أَوْ غَضَبًا لَهُمْ، أَمْ غَضَبًا لِلَّهِ؟ فقال: بَلْ غَضَبًا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهَاتِ، فَدَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَا صَلَّى لِلَّهِ صَلَاةً.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١).

(١) حَدِيثٌ: أَنَّ عَمْرَو بْنَ أَقْيِشٍ كَانَ لَهُ رِبَاءٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ... إلخ، في: سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٩ كِتَابُ الْجِهَادِ، ٣٩ بَابُ فِيمَنْ يُسْلِمُ وَيُقْتَلُ مَكَانَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، رَقْمٌ ٢٥٣٧، ج ٣ ص ٤٣. وفيه: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ عَمْرُو... .

وَأَيْنَ: هُكَذَا فِي ل م. وفي نسخة السُّنَنِ بِشَرْحِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ٢ ص ٣٢٦: أَيْنَ. وفي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ السَّابِقِ: فَأَيْنَ.

فجاء سعد: هُكَذَا فِي ل م. وورد في سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ بِالنَّسَخَتَيْنِ: فجاءه. سقط من ل م: أَمْ غَضَبًا لِلَّهِ. م: بَلْ غَضِبَ.

ورسوله: هُكَذَا فِي ل م، وإحدى نسخ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ أَشِيرَ إِلَيْهَا فِي ◀

[الحديث] الخامس عشر:

عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: جَاهِدُوا
الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ.
أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (١).

[الحديث] السادس عشر:

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: اشْتَكَى أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ

➔ هامش عَوْن المعبود. لَكِنْ فِي بَاقِي النسخ: ولرسوله.

مَا صَلَّى: هُكَذَا فِي ل م. وَفِي السُّنَنِ بِالنسختين: (وما صلَّى).

اللَّامَةُ: الدَّرْع، أَوْ اسْمٌ لِلسَّلاح كله. / هَمِش سُنَن أَبِي دَاوُد.

عَمْرُو بْنُ أَقِيْشٍ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، وَرَوَى عَنْهُ أَبُو هُرَيْرَةَ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ
أَعْلَاهُ، لَكِنْ فِيهِ: (وَكَانَ لَهُ ثَأْرٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَكَرِهَ أَنْ يُسَلِّمَ حَتَّى يَأْخُذَهُ).

أُسْدُ الْغَابَةِ ج ٤ ص ٨٥ .

سَعْدُ بْنُ مُعَاذِ بْنِ النُّعْمَانِ، أَبُو عَمْرٍو، سَيِّدُ الْأَوْسِ. شَهِدَ بَدْرًا وَأُحُدًا
وَالْخَنْدَقَ، وَرُمِيَ فِيهِ بِسَهْمٍ، فَعَاشَ بَعْدَ ذَلِكَ شَهْرًا، ثُمَّ انْتَفَضَ جُرْحُهُ، فَمَاتَ
مِنْهُ سَنَةٌ ٥٥ هـ. وَمُنَاقِبُهُ كَثِيرَةٌ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٣ ص ٤٨١ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٢٨٩ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٢ ص ٢٩٦ .

(١) حَدِيثٌ: جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ، فِي:

سُنَنُ النَّسَائِيِّ: كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابُ وَجُوبِ الْجِهَادِ، ج ٦ ص ٧ . وَفِيهِ: عَنْ
أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: جَاهِدُوا... .

وَأَنْفُسِكُمْ: هُكَذَا فِي ل م. لَكِنْ فِي سُنَنِ النَّسَائِيِّ: وَأَيْدِيَكُمْ، بِمَحَلٍّ: وَأَنْفُسِكُمْ.

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَشَقَّةَ السُّجُودِ عَلَيْهِمْ إِذَا انْفَرَجُوا،
فَقَالَ: اسْتَعِينُوا بِالرُّكْبِ (١).

[الْحَدِيثُ] السابع عشر:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
أَتِمُّوا الصَّفَّ الْمُقَدَّمَ، ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ، فَمَا كَانَ مِنْ
نَقْصٍ فَلْيَكُنْ فِي الصَّفِّ الْمُؤَخَّرِ (٢).

(١) حَدِيثُ: اشْتَكَى أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَشَقَّةَ... إلخ، في:
سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢ كِتَابُ الصَّلَاةِ، ١٥٩ بَابُ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ،
رَقْمُ ٩٠٢، ج ١ ص ٥٥٦، لَكِنْ لَفْظُهُ فِي السُّنَنِ: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: اشْتَكَى
أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ مَشَقَّةَ السُّجُودِ... إلخ).

وَيَبْدُو أَنَّ ابْنَ دَقِيقِ الْعِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ تَصَرَّفَ فِي أَوَّلِهِ.

وَالْحَدِيثُ بِلَفْظٍ مُقَارِبٍ بِالْإِسْنَادِ نَفْسَهُ فِي:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ فِي: أَبْوَابِ الصَّلَاةِ، ٢١٢ بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِعْتَادِ فِي
السُّجُودِ، رَقْمُ ٢٨٦، ج ١ ص ٣٧٩. وَقَالَ: (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا
مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، مِنْ
حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ).

وَالْمَعْنَى: بَاعِدُوا الْيَدَيْنِ عَنِ الْجَنْبَيْنِ، وَارْفَعُوا الْبَطْنَ عَنِ الْفَخْذَيْنِ فِي
السُّجُودِ. وَمَعْنَى الْإِسْتِعَانَةِ بِالرُّكْبِ: أَيِ وَضْعِ الْمُرَافِقِ عَلَيْهَا حِينَ الرَّفْعِ وَالْخَفْضِ
مِنَ السُّجُودِ وَلِلسُّجُودِ، لَيْسَ هَلْ شَيْءٌ مِنْهُ. / هَامِشُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ.

(٢) حَدِيثُ: أَتِمُّوا الصَّفَّ الْمُقَدَّمَ... إلخ، في:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢ كِتَابُ الصَّلَاةِ، ٩٤ بَابُ تَسْوِيَةِ الصَّفُوفِ، رَقْمُ ◀

[الحديث] الثامن عشر:

عنه عليه السلام: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَتَبَاهَى النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ (١).

➡ ٦٧١، ج ١ ص ٤٣٥، بهذا اللفظ. وفيه: عن أَنَس (بن مَالِك) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

سقط من ل م: (ثم الذي يليه). وأثبتناه من السُّنَنِ.
سقط من ل م: (الصف) من قوله: في الصف المؤخر. وأثبتناه من السُّنَنِ أيضاً.
ولم تُشر نسخة سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ بشرح عَوْنِ المعبود ج ١ ص ٢٥٢ إلى اختلاف في ذَلِكَ.

وأخرجه بلفظ مقارب:

النَّسَائِيُّ في سُنَنِهِ في: كتاب الإمامة، الصف المؤخر، ج ٢ ص ٩٣ .

(١) حَدِيث: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَتَبَاهَى النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ، في:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ في: ٢ كتاب الصلاة، ١٢ باب في بناء المسجد، رقم ٤٤٩، ج ١ ص ٣١١، بهذا اللفظ.

م: عنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ... تَبَاهَى النَّاسُ

وفي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ السابق ونسخة عَوْنِ المعبود ج ١ ص ١٧١: عن أَنَس أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وأخرجه أيضاً:

ابن مَاجَه في سُنَنِهِ في: ٤ كتاب المساجد والجماعات، ٢ باب تشييد المساجد، رقم ٧٣٩، ج ١ ص ٢٤٤ .

وأخرجه بلفظ مقارب:

النَّسَائِيُّ في سُنَنِهِ في: كتاب المساجد، المباهة في المساجد، ج ٢ ص ٣٢ .

[الحديث التاسع عشر:]

عن أبي الزُّبَيْر عن جَابِرٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم اخْتَجَمَ عَلَى وَرِكِهِ مِنْ وَثِيٍّ كَانَ بِهِ.
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١).

[الحديث العشرون:]

عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا فِي دَارٍ، كَثِيرٌ فِيهَا عَدَدُنَا، وَكَثِيرٌ فِيهَا أَمْوَالُنَا، فَنَزَلْنَا إِلَى دَارٍ أُخْرَى، فَقَلَّ فِيهَا عَدَدُنَا،

(١) حَدِيثٌ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم اخْتَجَمَ عَلَى وَرِكِهِ... إلخ، في: سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢٢ كِتَابِ الطَّبِّ، ٥ بَابِ مَتَى تَسْتَحِبُّ الْحِجَامَةَ؟، رَقْم ٣٨٦٣، ج ٤ ص ١٩٧.

وفيه: ... عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ... مِنْ وَثِيٍّ...، وَفِي نَسْخَةِ عَوْنِ الْمَعْبُود ج ٤ ص ٤: ... مِنْ وَثِيٍّ...، وَأُورِدَ الْحَدِيثُ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ وَهُوَ فِي قِطْعِ الْعِرْقِ.

قَالَ فِي الْمِرْقَاةِ: وَثِيٌّ هُوَ بَفَتْحِ الْوَاوِ وَسُكُونِ الْمَثَلَةِ فَهَمْزٌ، أَيْ مِنْ أَجْلِ وَجَعٍ يُصِيبُ الْعَضْوَ مِنْ غَيْرِ كَسْرٍ، وَقِيلَ: هُوَ مَا يَعْزِضُ لِلْعَضْوِ مِنْ جَدَرٍ، وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يُصِيبَ الْعَظْمَ وَهَنٌْ. وَمِنَ الرُّوَاةِ مَنْ يَكْتُبُهَا بِلِيَاءٍ وَيَتْرَكُ الْهَمْزَ، وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ، وَحَاصِلُهُ: أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ كِتَابَةِ الْيَاءِ وَالْهَمْزِ، وَلَا يُقْرَأَ إِلَّا بِالْهَمْزِ، أَوْ يُكْتَفَى بِالْهَمْزِ مِنْ غَيْرِ كِتَابَةِ الْيَاءِ، وَهُوَ أَبْعَدُ مِنَ الْاِشْتِبَاهِ. / عَوْنُ الْمَعْبُودِ السَّابِقِ.

وَقَلَّتْ فِيهَا أَمْوَالُنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ذَرُوهَا ذَمِيمَةً.
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١).

[الْحَدِيثُ] الْحَادِي وَالْعَشْرُونَ:

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ
مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾.
أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢).

(١) حَدِيثٌ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا فِي دَارٍ... إلخ، فِي:
سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢٢ كِتَابِ الطَّبِّ، ٢٤ بَابِ فِي الطَّيْرِ، رَقْم ٣٩٢٤،
ج ٤ ص ٢٣٨. وَفِيهِ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ... .

فَنَزَلْنَا: هُكَذَا فِي ل م. وَوَرَدَتْ بِدَلِّهَا (فَتَحَوَّلْنَا) فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ السَّابِقِ،
وَفِي نَسْخَةِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ٤ ص ٢٩.

(٢) حَدِيثٌ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾، فِي:
سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢٤ كِتَابِ الْحُرُوفِ وَالْقِرَاءَاتِ، ١ بَابِ (الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ
مِنَ الْكِتَابِ)، رَقْم ٣٩٦٩، ج ٤ ص ٢٧٩، بِهَذَا اللَّفْظِ.
وَهُوَ بِالْفَاظِ مُتَقَارِبَةٌ فِي:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ فِي: ٤٨ كِتَابِ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَابِ وَمِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، رَقْم
٢٩٧١، ج ٨ ص ١٦٢، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَسُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ فِي: ٥ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسَّنَةِ فِيهَا، ٥٦ بَابِ الْقِبْلَةِ،
رَقْم ١٠٠٨، ج ١ ص ٣٢٢.

وَقَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ ◀

[الحديث الثاني والعشرون:

عن أبي زُمَيْل قال: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قَالَ: لَمَّا خَرَجَتِ الْحَرُورِيَّةُ أَتَيْتُ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: ائْتِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ، فَلَبِسْتُ أَحْسَنَ مَا يَكُونُ مِنْ حُلْلِ الْيَمَنِ. قَالَ أَبُو زُمَيْلٍ: وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَجُلًا

➡ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. / عَوْنُ الْمَعْبُودِ ج ٤ ص ٥٥ .

ل: عن أنس.

م: عن أنس بن مالك. وما أثبتناه (عن جَابِرٍ) هو من سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ السَّابِقِ وَنَسَخَةِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ٤ ص ٥٥ وَالتِّرْمِذِيِّ وَابْنِ مَاجَه.

أما حَدِيثُ أَنَسٍ فَهُوَ:

(عن أَنَسٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ صَلَّيْنَا خَلْفَ الْمَقَامِ، فَتَزَلَّتْ ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾).

وهذا لفظ التِّرْمِذِيِّ فِي: ٤٨ كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة البقرة، رقم ٢٩٦٢، ج ٨ ص ١٥٦-١٥٧، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وبلفظ مقارب بعده فِي حَدِيثٍ رَقْم ٢٩٦٣، وقال أيضاً: حَدِيثٌ حَسَنٌ

صَحِيحٌ.

وأخرجه ابن مَاجَه فِي سُنَنِهِ فِي: ٥ كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، ٥٦ باب الْقِبْلَةِ، رقم ١٠٠٩، ج ١ ص ٣٢٢ .

فالمقصود بالحديث الذي جاء به ابن دَقِيقُ الْعِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، هو حَدِيثُ جَابِرٍ، الذي رواه الأربعة، لا حَدِيثُ أَنَسٍ.

والآية: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ ١٢٥ من سورة البقرة.

جَمِيلاً جَهِيْرًا. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَأَتَيْتُهُمْ، فَقَالُوا: مَرْحَباً بِكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ. مَا هَذِهِ الْحُلَّةُ؟ قَالَ: مَا تَعِيبُونَ عَلَيَّ؟ لَقَدْ رَأَيْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحْسَنَ مَا يَكُونُ مِنَ الْحُلَلِ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١).

(١) حَدِيثٌ: لَمَّا خَرَجَتِ الْحَرُورِيَّةُ أَتَيْتُ عَلِيّاً ﷺ ... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢٦ كِتَابُ اللِّبَاسِ، ٨ بَابُ لِبَاسِ الْغَلِيْظِ، رَقْمُ ٤٠٣٧، ج ٤ ص ٣١٧. وفيه: ... حَدَّثَنَا أَبُو زُمَيْلٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا خَرَجْتُ ... عَلِيّاً ﷺ فَقَالَ...، وَفِي نَسْخَةِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ٤ ص ٨٠: ... عَلِيّاً فَقَالَ... .

أَبُو زُمَيْلٍ سَمَّاكَ بْنُ الْوَلِيدِ الْحَنْفِيُّ الْيَمَامِيُّ، سَكَنَ الْكُوفَةَ، رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَمَالِكِ بْنِ مَرْثَدٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ زُمَيْلٍ وَعِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ وَشُعْبَةُ وَآخَرُونَ. تَابِعِي ثِقَّةٌ صَدُوقٌ.

تَهْذِيبٌ لَتَهْذِيبِ ج ٤ ص ٢٣٥ وَتَقْرِيبٌ لَتَهْذِيبِ ج ١ ص ٣٣٢ وَمَشْهُورٌ عَلَيْهِ لِأَمْصَارِ ص ١٢٣ وَالْكَاشِفُ لِلدَّهَبِيِّ ج ١ ص ٤٦٦ وَسُنَنُ أَبِي دَاوُدَ السَّابِقِ.

الْحَرُورِيَّةُ: مِنْ أَلْقَابِ الْخَوَارِجِ، وَسُمُّوا بِهِ لِأَنَّهُمْ نَزَلُوا بِحَرَوْرَاءَ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِمْ، وَهِيَ قَرْيَةٌ بِظَاهِرِ الْكُوفَةِ، وَقَدْ خَرَجُوا عَلَى الْإِمَامِ عَلِيٍّ ﷺ بَعْدَ التَّحْكِيمِ فِي صِفَيْنَ، فَكَفَرُوا عَلِيّاً وَمَنْ رَضِيَ بِالتَّحْكِيمِ جَمِيعاً.

مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ج ١ ص ١٩١ وَ ١٥٦ وَتَعْلِيقُ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ الدُّيْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَلَيْهِ، وَالتَّبَصُّيرُ فِي الدُّيْنِ ص ٤٦ .

جَهِيْرٌ: ذُو مَنْظَرٍ بَهِيٍّ. / عَوْنُ الْمَعْبُودِ. وَالْقَامُوسُ الْمَحِيْطُ مَادَّةُ (الْجَهْرَةِ).

[الحديث] الثالث والعشرون:

عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، قال: سألت أبا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ عن الإزار. فقال: على الْخَبِيرِ سَقَطَتْ، قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: إِزْرَةُ الْمُسْلِمِ إِلَى نِصْفِ السَّاقِ وَلَا حَرَجَ، أَوْ لَا جُنَاحَ، فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَعْبَيْنِ، فَمَا كَانَ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ فَهُوَ فِي النَّارِ، مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطْرًا لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ.

أخرجه أبو داود والنسائي^(١).

- (١) حَدِيث: سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ عَنِ الْإِزَارِ... إلخ، في: سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢٦ كِتَابُ اللَّبَاسِ، ٣٠ بَابُ فِي قَدْرِ مَوْضِعِ الْإِزَارِ، رَقْم ٤٠٩٣، ج ٤ ص ٣٥٣، بهذا اللفظ.
- قال المُنْذِرِيُّ: وأخرجه النَّسَائِيُّ وابن مَاجَه. / عَوْنُ الْمَعْبُود ج ٤ ص ١٠٣ .
- فقال على الْخَبِيرِ: هُكْذَا فِي ل م ونسخة عَوْنُ الْمَعْبُود، لَكِنْ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ السَّابِق: قال على الْخَبِيرِ.
- ل: وَلَا جُنَاحَ. وما أثبتناه (أو لَا جُنَاحَ) هو من م ومن نسختي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ.

فَمَا كَانَ: هُكْذَا فِي ل م. وَلَكِنْ فِي نَسْخَتِي السُّنَنِ (مَا كَانَ).

العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقلي، مَوْلَى الْحُرَّةِ مِنْ جُهَيْنَةَ، أَبُو شَبْلٍ الْمَدَنِي، رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَابْنِ عُمَرَ وَأَنَسٍ وَآخَرِينَ، وَرَوَى عَنْهُ: ابْنُ جُرَيْجٍ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَشُعْبَةُ وَالسُّفْيَانَانِ وَغَيْرُهُمْ. صَدُوق، ◀

[الْحَدِيثُ] الرَّابِعُ وَالْعَشْرُونَ:

عَنْ سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلَ يَلْبَسُ لِبْسَةَ الْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةَ تَلْبَسُ لِبْسَةَ الرَّجُلِ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ^(١).

➡ مُتَّفَقٌ، وَرُبَّمَا وَهَمَ. مَاتَ سَنَةَ ١٣٢هـ، وَقِيلَ غَيْرُهُ.

تهذيب التهذيب ج ٨ ص ١٨٦ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٩٢ ومشاهير علماء الأمصار ص ٨٠ .
عبد الرَّحْمَنِ بْنُ يَعْقُوبَ الْجُهَنِّي الْمَدَنِي، رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَآخَرِينَ. وَرَوَى عَنْهُ: ابْنُ الْعَلَاءِ وَغَيْرُهُ. تَابِعِي ثِقَّةٌ.

تهذيب التهذيب ج ٦ ص ٣٠١ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٥٠٣ ومشاهير علماء الأمصار ص ٧٤ .

(١) حَدِيثٌ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلَ يَلْبَسُ ... إلخ، فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢٦ كِتَابِ اللِّبَاسِ، ٣١ بَابِ فِي لِبَاسِ النِّسَاءِ، رَقْم ٤٠٩٨، ج ٤ ص ٣٥٥، بِهَذَا اللَّفْظِ. وَفِيهِ: ... عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ

قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ. / عَوْنٌ لِمَعْبُودٍ ج ٤ ص ١٠٥ .

سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ ذَكْوَانُ السَّمَّانِ، أَبُو يَزِيدَ الْمَدَنِي، رَوَى عَنْ: أَبِيهِ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَالْحَارِثِ بْنِ مُخَلَّدِ الْأَنْصَارِيِّ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ: رَبِيعَةُ وَالْأَعْمَشُ وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ وَسَلِيمَانُ بْنُ بِلَالٍ وَآخَرُونَ. صَدُوقٌ، تَغَيَّرَ حِفْظُهُ بِأَخْرَجَهُ. مَاتَ فِي خِلَافَةِ الْمَنْصُورِ.

تهذيب التهذيب ج ٤ ص ٢٦٣ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣٣٨ .

ذَكْوَانُ أَبُو صَالِحٍ السَّمَّانُ الزَّيَّاتُ الْمَدَنِي، مَوْلَى جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْأَخْمَسِ الْغَطَفَانِي. رَوَى عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَأَبِي ➡

[الحديث] الخامس والعشرون:

عن أبي بكر بن نافع عن أبيه عن صَفِيَّة بنت أبي عُبَيْد: أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ ذَكَرَ الْإِزَارَ: فَالْمَرْأَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: تُرْخِي شِبْرًا. قَالَتْ أُمَّ سَلَمَةَ: إِذْنُ يَنْكَشِفُ عَنْهَا. قَالَ: فَذِرَاعٌ، لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ.

أُخْرِجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (١).

➡ سَعِيدُ الْخُدْرِيِّ وَغَيْرُهُمْ، وَرَوَى عَنْهُ أَوْلَادُهُ سُهِيلٌ وَصَالِحٌ وَعَبْدُ اللَّهِ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ وَالْأَعْمَشُ وَآخَرُونَ. ثِقَّةٌ ثَبَتَتْ. مَاتَ سَنَةَ ١٠١ هـ.

تهذيب التهذيب ج ٣ ص ٢١٩ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٢٣٨ .

(١) حَدِيثٌ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ... إلخ، في:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢٦ كتاب اللباس، ٤٠ باب فِي قَدْرِ الذَّيْلِ، رَقْم ٤١١٧، ج ٤ ص ٣٦٤، بهذا اللفظ.

ل: قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ.

م: وَالْمَرْأَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ.

فَذِرَاعٌ: كَذَا فِي ل م وَنَسَخَةُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ بِشَرْحِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ٤ ص ١١١ . وَفِي نَسَخَةِ أُخْرَى مِنَ السُّنَنِ (فَذِرَاعًا) أَشَارَ إِلَيْهَا فِي هَامِشِ السُّنَنِ بِشَرْحِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ، وَهِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ السَّابِقِ.

وَأُخْرِجَهُ بِلَفْظٍ مُقَارِبٍ:

النَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: كِتَابِ الزَّيْنَةِ، ذِيُولِ النِّسَاءِ، ج ٨ ص ٢٠٩ . ➡

[الْحَدِيثُ] السادس والعشرون:

عن أَبِي رِمَّةَ قَالَ: انْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي نَحْوِ النَّبِيِّ ﷺ
فَإِذَا هُوَ ذُو وَفْرَةٍ، بِهَا رَدْعُ حِنَاءٍ، وَعَلَيْهِ بُرْدَانِ
أَخْضَرَانِ^(١).

➡ أَبُو بَكْرٍ بْنُ نَافِعٍ الْعَدَوِيُّ الْمَدَنِيُّ، مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ. رَوَى عَنْ أَبِيهِ
وَسَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَرَوَيْتَهُ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ مُرْسَلَةً. وَرَوَى
عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ وَمَالِكٍ وَالْدَّرَاوَزْدِيِّ وَآخَرُونَ. صَدُوقٌ ثِقَّةٌ. يُقَالُ: اسْمُهُ
عُمَرُ.

تهذيب التهذيب ج ١٢ ص ٤١ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٤٠٠ .

نَافِعٌ: الْفَقِيه، مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ. تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ.

صَفِيَّةُ بِنْتُ أَبِي عُبَيْدٍ بِنْتِ مَسْعُودِ الثَّقَفِيَّةِ، امْرَأَةُ ابْنِ عُمَرَ، وَهِيَ أُخْتُ
الْمُخْتَارِ، رَأَتْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَرَوَتْ عَنْ حَفْصَةَ وَعَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ
أُمَمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَرَوَى عَنْهَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ
وَآخَرُونَ. قَالَ الْعِجْلِيُّ: مَدَنِيَّةٌ تَابِعِيَّةٌ ثِقَّةٌ.

تهذيب التهذيب ج ١٢ ص ٤٣٠ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٦٠٣ .

أُمُّ سَلَمَةَ هِنْدُ بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ حُدَيْفَةَ، الْمَخْزُومِيَّةُ، زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ،
تَزَوَّجَهَا سَنَةَ أَرْبَعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ عَلَى الصَّحِيحِ، بَعْدَ أَنْ تَوَفَّى زَوْجَهَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ
عَبْدِ الْأَسَدِ الْمَخْزُومِيِّ. تُوَفِّيَتْ سَنَةَ ٦٢ هـ.

تهذيب التهذيب ج ١٢ ص ٤٥٥ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٦٢٢ وأشد الغابة ج ٥ ص ٥٨٨
وتسمية أزواج النبي ﷺ وأولاده لأبي عُبَيْدَةَ مَعْمَرِ بْنِ الْمُثَنَّى ص ٢٥٦ والمُحَبَّرُ ص ٨٣
وطبقات ابن سعد ج ٨ ص ٨٦ .

(١) حَدِيثُ أَبِي رِمَّةَ قَالَ: انْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي نَحْوِ النَّبِيِّ ﷺ... إلخ، فِي: ➡

[الحديث السابع والعشرون:

عنه رضي الله عنه قال: أتيتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَا وَأَبِي، فقال لِرَجُلٍ أَوْ لِأَبِيهِ: مَنْ هَذَا؟ قال: ابْنِي. قال: لَا تَجْنِي عليه. وكان قد لَطَخَ لِحْيَتَهُ بِالْحِنَاءِ (١).

[الحديث الثامن والعشرون:

عن أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَجُلًا زَنَا بِامْرَأَةٍ، فَأَمَرَ

➔ سَنَّ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢٧ كتاب التَّرْجُل، ١٨ باب فِي الْخِضَاب، رقم ٤٢٠٦، ج ٤ ص ٤١٦، بهذا اللفظ.

م: مع أَبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

ل م: جَنَاء. وهو تحريف.

أَبُو رُمَّةَ الْبَلَوِيِّ، وَيُقَالُ التَّمِيمِيُّ، وَيُقَالُ: التَّمِيمِيُّ تَيْمُ الرُّبَاب، قِيلَ: اسْمُهُ رِفَاعَةُ بْنُ يَثْرِبِيٍّ، وَقِيلَ: يَثْرِبِيُّ بْنُ رِفَاعَةَ، وَقِيلَ: حَبِيبُ بْنُ حَيَّانَ، وَقِيلَ غَيْرُهُ. صَحَابِيٍّ. مَاتَ بِأَفْرِيقِيَّةَ.

تهذيب لِكَمَال ج ٨ ص ٣٠٩ وتهذيب التهذيب ج ١٢ ص ٩٧ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٤٢٣ وسَنَّ التِّرْمِذِيُّ ج ٨ ص ٤٠ وأُسَدُ الْغَابَةِ ج ٥ ص ١٩٣ .

رَدُّهُ حِنَاءً: لَطَخَ حِنَاءً. / عَوْنُ الْمَعْبُود ج ٤ ص ١٣٨ .

(١) حَدِيثُ أَبِي رُمَّةَ رضي الله عنه قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَا وَأَبِي... إلخ، فِي:

سَنَّ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢٧ كتاب التَّرْجُل، ١٨ باب فِي الْخِضَاب، رقم ٤٢٠٨، ج ٤ ص ٤١٧، بهذا اللفظ.

م: عنه قال. وفي السُّنَنِ: عَنْ أَبِي رُمَّةَ قَالَ.

م: أَنَا وَأَبِي. وهو سبق قلم.

به النَّبِيُّ ﷺ فَجُلِدَ الْحَدَّ، ثُمَّ أُخْبِرَ أَنَّهُ مُحْصَنٌ، فَأَمَرَ
به فَرُجِمَ (١).

[الحديث التاسع والعشرون:

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا
يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ.

أخرجه أبو داود والتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٢).

[الحديث الثلاثون:

عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ الْمُهَاجِرِينَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ،
ذَهَبَ الْأَنْصَارُ بِالْأَجْرِ كُلِّهِ. قَالَ: لَا، مَا دَعَوْتُمُ اللَّهَ لَهُمْ،

(١) حَدِيث: أَنَّ رَجُلًا زَنَا بِامْرَأَةٍ... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٣٢ كِتَابُ الْحُدُودِ، ٢٤ بَابُ رَجْمِ مَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ،
رَقْم ٤٤٣٨، ج ٤ ص ٥٨٦، بهذا اللفظ.

(٢) حَدِيث: لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٣٥ كِتَابُ الْأَدَبِ، ١٢ بَابُ فِي شُكْرِ الْمَعْرُوفِ، رَقْم
٤٨١١، ج ٥ ص ١٥٧، بهذا اللفظ. وفيه: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ... .

وَأَخْرَجَهُ بَلْفُظٍ مُقَارِبٍ:

التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: ٢٨ أَبْوَابُ الْبِرِّ وَالصَّلَاةِ، ٣٥ بَابُ مَا جَاءَ فِي
الشُّكْرِ لِمَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ، رَقْم ١٩٥٥، ج ٦ ص ١٨٧، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ
صَحِيحٌ.

وَأَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِمْ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (١).

[الْحَدِيثُ] الْحَادِي وَالثَّلَاثُونَ:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ كَلَامُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَلَاماً فَضْلاً يَفْهَمُهُ كُلُّ مَنْ سَمِعَهُ (٢).

[الْحَدِيثُ] الثَّانِي وَالثَّلَاثُونَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا مِنْ قَوْمٍ يَقُومُونَ عَنْ مَجْلِسٍ، لَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ فِيهِ، إِلَّا قَامُوا عَنْ مِثْلِ جِيفَةِ حِمَارٍ، وَكَانَ لَهُمْ حَسْرَةٌ.

(١) حَدِيثٌ: أَنَّ الْمُهَاجِرِينَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ... إلخ، في: سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٣٥ كِتَابُ الْأَدَبِ، ١٢ بَابُ فِي شُكْرِ الْمَعْرُوفِ، رَقْم ٤٨١٢، ج ٥ ص ١٥٨، بهذا اللفظ. وفيه: عَنْ أَنَسٍ أَنَّ الْمُهَاجِرِينَ... قال المُنْذِرِيُّ: وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ. / عَوْنُ الْمَعْبُود ج ٤ ص ٤٠٣. عليه: هُكَذَا فِي ل م. لَكِنْ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ بِالنَّسَخَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ: (وَأَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِمْ).

(٢) حَدِيثٌ: كَانَ كَلَامُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَلَاماً فَضْلاً... إلخ، في: سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٣٥ كِتَابُ الْأَدَبِ، ٢١ بَابُ الْهُدَى فِي الْكَلَامِ، رَقْم ٤٨٣٩، ج ٥ ص ١٧٢، بهذا اللفظ. وفيه: عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ... .

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ^(١).

[الْحَدِيثُ] الثَّالِثُ وَالثَّلَاثُونَ:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: حَسْبُكَ مِنْ صَفِيَّةَ كَذَا وَكَذَا. قَالَ غَيْرُ مُسَدِّدٍ: تَعْنِي قَصِيرَةً. فَقَالَ: لَقَدْ قُلْتَ كَلِمَةً لَوْ مُزِجَتْ بِهَاءِ الْبَحْرِ لَمَزِجَتْهُ. قَالَتْ: وَحَكَيْتُ لَهُ إِنْسَانًا. فَقَالَ: مَا أَحَبُّ أَنِّي حَكَيْتُ إِنْسَانًا، وَأَنَّ لِي كَذَا وَكَذَا.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ^(٢).

(١) حَدِيثٌ: مَا مِنْ قَوْمٍ يَقُومُونَ عَنْ مَجْلِسٍ ... إلخ، في:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٣٥ كِتَابِ الْأَدَبِ، ٣١ بَابِ كِرَاهِيَةِ أَنْ يَقُومَ الرَّجُلُ مِنْ مَجْلِسِهِ وَلَا يَذْكُرَ اللَّهَ، رَقْمٌ ٤٨٥٥، ج ٥ ص ١٨٠، بِهَذَا اللَّفْظِ. وَفِيهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ

قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ. / عَوْنٌ لِمَعْبُودٍ ج ٤ ص ٤١٥ .

عَنْ مَجْلِسٍ: هُكَذَا فِي ل م. وَلَكِنْ وَرَدَ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ بِالنَّسَخَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ: (مِنْ مَجْلِسٍ).

(٢) حَدِيثٌ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: حَسْبُكَ ... إلخ، في:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٣٥ كِتَابِ الْأَدَبِ، ٤٠ بَابِ فِي الْغِيَبَةِ، رَقْمٌ ٤٨٧٥، ج ٥ ص ١٩٢، بِهَذَا اللَّفْظِ. وَفِيهِ: عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ

وَأَخْرَجَهُ بِلَفْظٍ مُقَارِبٍ:

التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: ٣٨ كِتَابِ صِفَةِ الْقِيَامَةِ، ٥٢ بَابِ تَحْرِيمِ ◀

[الحديث] الرابع والثلاثون:

عن أبي الزُّبَيْر عن جَابِرٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: مَنْ تَسَمَّى بِاسْمِي فَلَا يَكْتَنِي بِكُنْيَتِي، وَمَنْ أَكْتَنِي

➡ الغيبة، رقم ٢٥٠٤، ٢٥٠٥، ج ٧ ص ١٩٢-١٩٤، وقال: حسن صحيح.

م: أخرجه الترمذي وأبو داود. وهو تحريف، لأن اللفظ لأبي داود، فيجب أن يقدم، بناء على ما ذكره ابن دَقِيق العَيْد في آخر هذا الكتاب.

صَفِيَّة بنت حُيَيِّ بن أخطب، كانت زوج سَلَام بن مِشْكَم اليهودي، ثم خَلَفَ عليها كِنَانَةُ بن أبي الحَقِيق، وهما شاعران، فَقِيلَ عنها كِنَانَةُ يوم خَيْبَر. رَوَى أَنَس بن مَالِك: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لما افتتح خَيْبَرَ وجمع السَّبْي، أتاه دِحْيَةُ بن خَلِيفَةَ، فقال: أعطني جارية من السَّبْي، قال: اذهب فَخُذْ جاريةً، فذهب فأخذ صَفِيَّة، قيل: يا رسولَ الله إنها سَيِّدة قُرَيْظَةَ والنَّضِير ما تَصْلُحُ إِلَّا لَكَ. فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم خُذْ جاريةً من السَّبْي غيرها، وأخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم، واصطفأها، وحجبها، وأعتقها، وتزوجها، وقسم لها. وكانت من عُقَلَاء النساء. ماتت سنة ٥٢هـ، ودفنت بالبقيع.

أُسَدُ الغَابَةِ ج ٥ ص ٤٩٠ وطَبَقَات ابن سَعْد ج ٨ ص ١٢٠ ولَمْ حَبَّر ص ٩٠ وتسمية أزواج النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ص ٢٦٦ وتهذيب الكَمَال ج ٨ ص ٥٤٥ وتهذيب التهذيب ج ١٢ ص ٤٢٩.

مُسَدَّد بن مُسَرَّهَد بن مُسَرَّبَل البَصْرِيَّ الأَسَدِيَّ، أبو الحسن الحافظ، رَوَى عن عبد الله بن يَحْيَى بن أَبِي كَثِير وهُشَيْم وَزَيْد بن زُرَّيع وغيرهم، وَرَوَى عنه البُخَارِيُّ وأبو داود وآخرون. صَدُوق ثِقَّة. يقال: إنه أَوَّل مَنْ صَنَّفَ المُسَنَدَ بالبصرة. مات سنة ٢٢٨هـ.

تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ١٠٧ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٤٢ والكاشف للذهبي ج ٢ ص ٢٥٦.

ومُسَدَّد هو الذي حَدَّثَ أبا داود بهذا الحديث.

بِكُنْيَتِي فَلَا يَتَسَمَّى بِاسْمِي. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ^(١).

(١) حَدِيثٌ: مَنْ تَسَمَّى بِاسْمِي ... إلخ، في:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٣٥ كِتَابِ الْأَدَبِ، ٧٥ بَابُ مَنْ رَأَى أَنْ لَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، رَقْم ٤٩٦٦، ج ٥ ص ٢٤٩. وفيه: ... عَنْ جَابِرِ بْنِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
وَأَخْرَجَهُ بَلْفُظٍ مُقَارِبٍ:

التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: ٤٤ كِتَابِ الْأَدَبِ، ٦٨ بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ اسْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَكُنْيَتِهِ، رَقْم ٢٨٤٥، ج ٨ ص ٦٠، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

فَلَا يَكْتَنِي: هَكَذَا فِي ل م. وَوَرَدَ فِي السُّنَنِ بِشَرْحِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ٤ ص ٤٤٧: فَلَا يَكْنَى.

وَوَرَدَ أَيْضًا: (فَلَا يَتَكَنَّي) فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ السَّابِقِ، وَفِي نَسْخَةِ أَشِيرٍ إِلَيْهَا فِي هَامِشِ السُّنَنِ بِشَرْحِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ.

وَمَنْ اكَتَنَى: هَكَذَا فِي ل م، وَنَسْخَةُ السُّنَنِ بِشَرْحِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ. أَمَّا فِي النُّسخَةِ الْمَشَارِإِلَيْهَا فِي هَامِشِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فَفِيهِمَا: وَمَنْ تَكْنَى.

م: وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ. ثُمَّ شَطَبَ كَلِمَةً (وَصَحَّحَهُ)، وَهُوَ الصَّوَابُ لِأَنَّهَا لَمْ تَرُدْ فِي التِّرْمِذِيِّ كَمَا تَقْدُمُ.

وَرَدَ فِي عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ٤ ص ٤٤٦: (قَالَ فِي الْمَبَارِقِ شَرْحُ الْمَشَارِقِ: النَّهْيُ لِلتَّنْزِيهِ. وَقِيلَ: لِلتَّحْرِيمِ. وَالظَّاهِرُ مِنَ الْحَدِيثِ: أَنَّ الْمَنْهِيَ عَنْهُ هُوَ التَّكْنَى بِكُنْيَتِهِ مَطْلَقًا. وَقِيلَ: هُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ اسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: مَجْرَدُ التَّكْنَى بِكُنْيَتِهِ مَكْرُوهٌ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ اسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ أَشَدُّ كِرَاهَةً. قَالَ مَالِكٌ: هَذَا الْحُكْمُ كَانَ مُخْتَصًّا بِحَيَاتِهِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: بَلْ بَاقٍ بَعْدَهُ. انْتَهَى. وَتَحْقِيقُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِالْبَسْطِ وَالتَّفْصِيلِ فِي فَتْحِ الْبَارِي).

[الحديث] الخامس والثلاثون:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه كان يقول إذا أصبح: اللهم بك أصبحنا، وبك أمسينا، وبك نحيا، وبك نموت، وإليك النشور.

وإذا أمسى قال: اللهم بك أمسينا، وبك نحيا، وبك نموت، وإليك النشور.

أخرجه أبو داود (١).

[الحديث] السادس والثلاثون:

عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ كان إذا رأى ناسياً في أفق السماء ترك العمل وإن كان في صلاة، ثم يقول: اللهم إني أعوذ بك من شرها، فإن مطر قال: اللهم صيباً هنيئاً.

(١) حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه كان يقول إذا أصبح... إلخ، في:

سُنَن أبي داود في: ٣٥ كتاب الأدب، ١١٠ باب ما يقول إذا أصبح، رقم ٥٠٦٨، ج ٥ ص ٣١١. وفيه: عن أبي هريرة عن النبي ﷺ...

سقط من م: وإذا أمسى قال... إلى قوله: وإليك النشور. وذكر ذلك في

هامش ل.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١).

[الْحَدِيثُ] السَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ:

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَنْ نَصَرَ قَوْمَهُ عَلَى غَيْرِ الْحَقِّ فَهُوَ كَالْبَعِيرِ الَّذِي رُدِّيَ فَهُوَ يُنْزَعُ بِذَنْبِهِ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ هَكَذَا مَوْقُوفًا مِنْ حَدِيثِ زُهَيْرٍ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ. ثُمَّ أَخْرَجَهُ مَرْفُوعًا مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي قُبَّةٍ مِنْ أَدَمٍ. قَالَ: فَذَكَرَ نَحْوَهُ (٢).

(١) حَدِيثٌ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى نَاشِئًا... إلخ، فِي:

سُتْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٣٥ كِتَابِ الْأَدَبِ، ١١٣ بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا هَاجَتْ الرِّيحُ، رَقْمٌ ٥٠٩٩، ج ٥ ص ٣٣٠.

ل: مَطَرَتْ. وَمَا أَثْبَتَاهُ (مُطَرَّ) هُوَ مِنْ م، وَسُتْنُ أَبِي دَاوُدَ السَّابِقُ، وَنَسَخَةُ عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ٤ ص ٤٨٧.

(٢) حَدِيثٌ: مَنْ نَصَرَ قَوْمَهُ... إلخ، الْمَوْقُوفُ فِي:

سُتْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٣٥ كِتَابِ الْأَدَبِ، ١٢١ بَابُ فِي الْعَصَبِيَّةِ، رَقْمٌ ٥١١٧، ج ٥ ص ٣٤٠. وَفِيهِ: (حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَنْ ◀

.

➡ نَصْر...).

زُهَيْرُ بْنُ مَعَاوِيَةَ بْنِ حُدَيْجِ الْجُعْفِيِّ، أَبُو خَيْثَمَةَ الْكُوفِيِّ، سَكَنَ الْجَزِيرَةَ، رَوَى عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ وَسَلِيمَانَ التَّيْمِيِّ وَالْأَعْمَشَ وَسِمَاكَ بْنَ حَرْبٍ وَغَيْرِهِمْ كَثِيرٌ، وَرَوَى عَنْهُ: ابْنُ مَهْدِيٍّ وَالْقَطَّانُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّفِيلِيُّ وَغَيْرِهِمْ. ثَبَتَ، مِنْ مَعَادِنِ الصَّدَقِ، مُتَقِنٌ. مَاتَ سَنَةَ ١٧٣هـ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

تهذيب التهذيب ج ٣ ص ٣٥١ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٢٦٥ ومشاهير علماء الأمصار ص ١٨٦ والخلاصة للخزرجي ص ١٢٣ .

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ الْهُذَلِيُّ الْكُوفِيُّ. رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَالْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ وَغَيْرِهِمْ. وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَمَعْنُ وَسِمَاكَ بْنُ حَرْبٍ وَغَيْرِهِمْ. ثِقَّةٌ صَالِحٌ. مَاتَ سَنَةَ ٧٩هـ.

تهذيب التهذيب ج ٦ ص ٢١٥ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٤٨٨ ومشاهير علماء الأمصار ص ١٠٢ .
يُنَزَّعُ بِذَنْبِهِ: معناه: أَنَّهُ وَقَعَ فِي الْإِثْمِ وَهَلَكَ، كَالْبَعِيرِ إِذَا تَرَدَّى فِي بئر فصار يُنَزَّعُ بِذَنْبِهِ، (أَي: يُجَرَّ مِنْ وَرَائِهِ) وَلَا يُقَدَّرُ عَلَى خَلَاصِهِ. / معالم لُسْنِ اللَّحْطَابِيِّ شَرْحُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، وَعَوْنُ الْمَعْبُودِ ج ٤ ص ٤٩٣ .

وَحَدِيثُ: مَنْ نَصَرَ قَوْمَهُ... إلخ، المرفوع في:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، بَعْدَ الْحَدِيثِ السَّابِقِ، أَي رَقْم ٥١١٨ . وفيه: (حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سِمَاكَ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ فِي قُبَّةٍ مِنْ أَدَمَ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ).

سُفْيَانُ: هُوَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، الَّذِي يَرُوي عَنْ سِمَاكَ، كَمَا فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٢٣٣ فِي تَرْجُمَةِ سِمَاكَ بْنِ حَرْبٍ.

أَدَمَ: بَفَتْحَتَيْنِ، جِلْدٌ. / عَوْنُ الْمَعْبُودِ ج ٤ ص ٤٩٣ . وَفِي الْمِصْبَاحِ الْمُنِيرِ مَادَةٌ (أَدَمْتُ): أَدَمَ: بَفَتْحَتَيْنِ وَ(أَدُمَ) بضمين، جَمْعُ مَفْرُودِهِ أَدِيمٌ. وَهُوَ الْجِلْدُ الْمَذْبُوعُ.

[الْحَدِيثُ] الثَّامِنُ وَالثَّلَاثُونَ:

عَنْ حَمَّادٍ عَنْ سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ اطَّلَعَ فِي دَارِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَفَقَوْوْا عَيْنَهُ فَقَدْ هَدَرَتْ عَيْنُهُ^(١).

[الْحَدِيثُ] التَّاسِعُ وَالثَّلَاثُونَ:

عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: رَسُولُ الرَّجُلِ إِلَى الرَّجُلِ إِذْنُهُ.

أَخْرَجَهُمَا أَبُو دَاوُدَ^(٢).

(١) حَدِيثُ: مَنْ اطَّلَعَ فِي دَارِ قَوْمٍ ... إلخ، فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٣٥ كِتَابِ الْأَدَبِ، ١٣٦ بَابُ فِي الْاِسْتِئْذَانِ، رَقْم ٥١٧٢، ج ٥ ص ٣٦٦، بِهَذَا اللَّفْظِ.

حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ دِرْهَمِ الْأَزْدِيِّ الْجَهْضَمِيِّ، أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْبَصْرِيُّ الْأَزْرَقُ، مَوْلَى آلِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، كَانَ ضَرِيرًا، رَوَى عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ وَأَنْسَ بْنِ سِيرِينَ وَعَاصِمِ الْأَحُولِ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَابْنُ مَهْدِيٍّ وَابْنُ وَهْبٍ وَالْقَطَّانُ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَهُوَ مِنْ أَقْرَانِهِ، وَالشُّورِيُّ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ، وَمُسَدَّدٌ وَغَيْرُهُمْ. ثِقَّةٌ ثَبَتَ فِقْهَهُ. مَاتَ سَنَةَ ١٧٩ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٣ ص ٩ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ١٩٧ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٥٧ .

(٢) حَدِيثُ: رَسُولُ الرَّجُلِ إِلَى الرَّجُلِ إِذْنُهُ، فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٣٥ كِتَابِ الْأَدَبِ، ١٤٠ بَابُ فِي الرَّجُلِ يُدْعَى ◀

[الحديث] الأربعون:

. (١).

➡ أَيْكُونُ ذَلِكَ إِذْنُهُ، رَقْم ٥١٨٩، ج ٥ ص ٣٧٦ . ونسخة عَوْنُ المعبود ج ٤ ص ٥١٣ وفيهما: عن أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ

إِذْنُهُ: أَي: بِمَنْزِلَةِ إِذْنِهِ لَهُ فِي الدَّخُولِ، قَالَ فِي فَتْحِ الْوُدُودِ: أَي لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْإِسْتِئْذَانِ إِذَا جَاءَ مَعَ رَسُولِهِ، نَعَمْ لَوْ اسْتَأْذَنَ احْتِيَاظًا كَانَ حَسَنًا، سَيِّئًا إِذَا كَانَ الْبَيْتَ غَيْرَ مَخْصُوصٍ بِالرِّجَالِ. / عَوْنُ المعبود.

(١) ل: بياض.

م: كذا (كلمة غير واضحة) له، أو نسي في العدد فقط.

القسم السابع

في أحاديث يُصحّحها بعض الأئمة ليست من شرط الشيخين
واللفظ فيها لأبي داود إلا ما بين

الحديث الأول:

عن الحسن عن سُمرة بن جُنْدُب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اقْتُلُوا شُيُوخَ الْمُشْرِكِينَ، وَاسْتَبْقُوا شَرَحَهُمْ.
أخرجه أبو داود والتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١).

(١) حَدِيث: اقْتُلُوا شُيُوخَ الْمُشْرِكِينَ، وَاسْتَبْقُوا شَرَحَهُمْ، فِي:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٩ كتاب الجهاد، ١٢١ باب في قتل النساء، رقم ٢٦٧٠، ج ٣ ص ١٢٢، بهذا اللفظ. وفيه: ... سُمرة بن جُنْدُب قال:

وأخرجه بلفظ مقارب:

التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: ٢٢ كتاب السَّيْرِ، ٢٨ باب ما جاء في النزول على الحُكْم، رقم ١٥٨٣، ج ٥ ص ٣١١، وقال: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

الشَّرْح: جمع شارخ وهو الحديث السَّن، يريد بهم الصبيان ومن لم يبلغ مبلغ الرجال. / معالم السَّن شرح سُنَن أبي داود.

الحَسَن: هو الحسن البَصْرِيُّ تقدمت ترجمته.

سُمرة بن جُنْدُب بن هلال الفَزَارِيُّ، أبو سَعِيد، صَحَابِيٌّ، رَوَى عَنْهُ ابْنَاهُ سُلَيْمَانُ وَسَعْدٌ، وَعَبَدَ اللَّهُ بْنُ بُرَيْدَةَ وَالْحَسَنُ البَصْرِيُّ وَغَيْرُهُمْ. سَكَنَ ◀

الحديث الثاني:

عن سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ رَجُلٍ مِنْ حِمِيرٍ قَالَ: كَانَ بَيْنَ مُعَاوِيَةَ وَبَيْنَ الرُّومِ عَهْدٌ، وَكَانَ يَسِيرُ نَحْوَ بِلَادِهِمْ حَتَّى إِذَا انْقَضَى الْعَهْدُ غَزَاهُمْ، فَجَاءَ رَجُلٌ عَلَى فَرَسٍ أَوْ بِرْذَوْنٍ وَهُوَ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، وَفَاءٌ لَا غَدْرٌ. فَنظَرُوا فَإِذَا هُوَ عَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ مُعَاوِيَةُ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمٍ عَهْدٌ فَلَا يَشُدُّ عُقْدَةً وَلَا يَحُلُّهَا، حَتَّى يَنْقُضِيَ أَمَدَهَا، أَوْ يَنْبِذَ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ، فَارْجَعَ مُعَاوِيَةُ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١).

➡ البَصْرَةَ، وَكَانَ زِيَادٌ يَسْتَخْلِفُهُ عَلَيْهَا، فَلَمَّا مَاتَ زِيَادٌ أَقْرَهُ مُعَاوِيَةَ عَاماً أَوْ نَحْوَهُ ثُمَّ عَزَلَهُ، وَكَانَ شَدِيداً عَلَى الْحَرُورِيَِّّةِ. وَكَانَ الْحَسَنُ وَابْنُ سِيرِينَ وَفَضْلَاءُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ يُنَادُونَ عَلَيْهِ. مَاتَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ٥٨ هـ.

تهذيب التهذيب ج ٤ ص ٢٣٦ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣٣٣ وأسد الغابة ج ٢ ص ٣٥٤ .

(١) حَدِيثٌ: كَانَ بَيْنَ مُعَاوِيَةَ وَبَيْنَ الرُّومِ عَهْدٌ... إلخ، فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٩ كِتَابُ الْجِهَادِ، ١٦٤ بَابُ فِي الْإِمَامِ يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَدُوِّ عَهْدٌ فَيَسِيرُ إِلَيْهِ، رَقْمٌ ٢٧٥٩، ج ٣ ص ١٩٠، بِهَذَا اللَّفْظِ.

فَإِذَا هُوَ عَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ: كَذَا فِي ل م. لَكِنْ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ السَّابِقِ وَنَسَخَةٍ ➡

الحديث الثالث:

عن عُبَيْدِ بْنِ فَيْرُوزَ، قال: سألتُ البراءَ بنَ عازِبٍ: ما لا يجوزُ في الأضاحي؟ فقال: قامَ فينا رسولُ اللهِ ﷺ، وأصابعي أقصرُ من أصابعه، وأناَمِلِي أقصرُ من أناَمِلِه،

➡ عَوْنُ المَعْبُود ج ٣ ص ٣٨: (فإذا عَمَرُوا).

وأخرجه بلفظ مقارب:

التِّرْمِذِيُّ في سُنَنِهِ في: ٢٢ كتاب السَّيَر، ٢٧ باب ما جاء في الغدر، رقم ١٥٨٠، ج ٥ ص ٣٠٧، قال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

ونسبه المُنْذِرِيُّ للنَّسَائِيِّ. / هامش سُنَنِ أَبِي داود السابق.

سُلَيْمُ بْنُ عَامِرٍ الْكَلَاعِيُّ الْخَبَائِرِيُّ، أَبُو يَحْيَى الْحِمَصِيُّ، وَالْخَبَائِرُ مِنْ حِمَيْرٍ، رَوَى عَنْ أَبِي أُمَامَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعَوْفُ بْنُ مَالِكٍ وَعَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ وَآخَرِينَ، وَرَوَى عَنْهُ صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو وَحَرِيزُ بْنُ عُثْمَانَ وَأَبُو الْفَيْضِ الْحِمَصِيُّ وَغَيْرُهُمْ. تَابِعِي ثِقَّةٌ. مات سنة ١٣٠ هـ.

تهذيب الكمال ج ٣ ص ٢٦٠ وتهذيب التهذيب ج ٤ ص ١٦٦ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣٢٠.

مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ صَخْرُ بْنُ حَرْبٍ بْنُ أُمَيَّةَ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأُمَوِيُّ، أَسْلَمَ يَوْمَ الْفَتْحِ، وَقِيلَ قَبْلَ ذَلِكَ، مِنْ كُتَّابِ الْوَحْيِ، رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَأُخْتُهُ أُمُّ حَبِيبَةَ، وَرَوَى عَنْهُ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ وَالسَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ الْكِنْدِيُّ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَمُعَاوِيَةُ بْنُ حُذَيْفٍ وَآخَرُونَ. وَلَأَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الشَّامَ بَعْدَ أَخِيهِ يَزِيدَ، فَأَقَرَّهُ عُثْمَانُ مَدَّةَ وِلَايَتِهِ، ثُمَّ وَلِيَ الْخِلَافَةَ. قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: كَانَ مُعَاوِيَةُ أَمِيرًا عَشْرِينَ سَنَةً، وَخَلِيفَةً عَشْرِينَ سَنَةً. مات سنة ٦٠ هـ.

تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٢٠٧ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٥٩ وأشد الغابة ج ٤ ص ٣٨٥

وتاريخ الخلفاء للسُّيُوطِيِّ ص ١٩٤.

فقال: أَرَبْعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَصَاحِي: الْعَوْرَاءُ بَيْنَ عَوْرَتِهَا،
وَالْمَرِيضَةُ بَيْنَ مَرَضَتِهَا، وَالظَّالِعُ بَيْنَ ظَلْعُهَا،
وَالكَسِيرُ الَّذِي لَا يُنْقِي. قَالَ: قُلْتُ: فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ
يَكُونَ فِي السَّنِّ نَقْصٌ، قَالَ: مَا كَرِهْتَهُ فَدَعُهُ، وَلَا
تُحَرِّمُهُ عَلَى أَحَدٍ.

أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١).

(١) حَدِيثٌ: سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ: مَا لَا يَجُوزُ فِي الْأَصَاحِي؟... إلخ، في:
سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٠ كِتَابِ الضَّحَايَا، ٦ بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الضَّحَايَا، رَقْمُ
٢٨٠٢، ج ٣ ص ٢٣٥، بهذا اللفظ.
وَالضَّالِعُ: هُكَذَا فِي ل م. وَصَوَابُهُ بِالْظَاءِ. وَكُتِبَ النَّاسِخُ فِي هَامِشِ ل:
وَالْعَرَجَاءِ، وَمَعَهَا ح أَيُّ فِي نَسْخَةٍ.
وَوُرِدَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ (وَالْعَرَجَاءِ) فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ السَّابِقِ، وَفِي نَسْخَةِ عَوْنِ
الْمَعْبُودِ ج ٣ ص ٥٤.
ل: ضَلَعُهَا. وَالصَّوَابُ بِالْظَاءِ.
الَّذِي لَا يَنْقِي: هُكَذَا فِي ل م. وَوُرِدَ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ بِالنَّسْخَتَيْنِ: الَّتِي لَا
تَنْقِي.

كَرِهْتَهُ: هُكَذَا فِي ل م. وَوُرِدَ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ بِالنَّسْخَتَيْنِ: كَرِهْتُ.
وَأَخْرَجَهُ بِلَفْظِ مُقَارَبٍ:

التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: ٢٠ كِتَابِ الْأَصَاحِي، ٥ بَابُ مَا لَا يَجُوزُ مِنَ
الْأَصَاحِي، رَقْمُ ١٤٩٧، ج ٥ ص ٢٠٨، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ
حَدِيثِ عُبَيْدِ بْنِ فَيْرُوزَ عَنِ الْبَرَاءِ.



الحديث الرابع:

عن عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ، وَلَا نُصَحِّي بَعُورَاءَ وَلَا مُقَابِلَةَ وَلَا مُدَابِرَةَ وَلَا خَرْقَاءَ وَلَا شَرْقَاءَ. قَالَ زُهَيْرٌ، وَهُوَ ابْنُ مُعَاوِيَةَ: فَقُلْتُ لِأَبِي إِسْحَاقَ، وَهُوَ السَّبَّيْعِيُّ: أَذْكَرَ

➔ وَالنِّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: كِتَابِ الضَّحَايَا، مَا نُهِيَ عَنْهُ مِنَ الْأَضْحَايِ، ج ٧ ص ٢١٤-٢١٥ .

وَابْنُ مَاجَهَ فِي سُنَنِهِ فِي: ٢٦ كِتَابِ الْأَضْحَايِ، ٨ بَابُ مَا يُكْرَهُ أَنْ يُصَحَّحَ بِهِ، رَقْم ٣١٤٤، ج ٢ ص ١٠٥٠ .
ظَلَعُهَا: بِسُكُونِ اللَّامِ وَيَفْتَحُ، عَرَجُهَا.

لَا يُنْقِي: مَنْ أَنْقَى، إِذَا صَارَ ذَا نِقْيٍ، أَي: مُخَّ. وَالْمَعْنَى: الَّتِي مَا بَقِيَ لَهَا مُخٌّ مِنْ غَايَةِ الْعَجْفِ.

حَاشِيَةُ السُّنَدِيِّ عَلَى سُنَنِ النَّسَائِيِّ، وَعَوْنُ الْمَعْبُودِ ج ٣ ص ٥٤ حَاشِيَةُ سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ.
عُبَيْدُ بْنُ فَيْرُوزَ الشَّيْبَانِيُّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو الضَّحَّاكِ الْكُوفِيُّ الْجَزَرِيُّ، رَوَى عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، وَرَوَى عَنْهُ: سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّمَشَقِيُّ الْكَبِيرُ. رَوَى لَهُ الْأَرْبَعَةُ حَدِيثًا وَاحِدًا فِي الْأُضْحِيَّةِ صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ. ثِقَّة.
تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٧ ص ٧٢ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٥٤٤ .

الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ بْنُ الْحَارِثِ الْأَوْسِيُّ، أَبُو عُمَارَةَ، الْمَدَنِيُّ، الصَّحَابِيُّ ابْنُ الصَّحَابِيِّ، نَزَلَ الْكُوفَةَ، وَمَاتَ بِهَا زَمَنَ مُصْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ سَنَةَ ٧٢ هـ، غَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ خَمْسَ عَشْرَةَ غَزْوَةً، وَهُوَ الَّذِي افْتَتَحَ الرَّيَّ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٤٢٥ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٩٤ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ١ ص ١٧١ .

عَضْبَاء؟ قال: لا. قلت: فما الْمُقَابَلَةُ؟ قال: يُقْطَعُ
 طَرْفُ الْأُذُنِ. قلت: فما الْمُدَابَرَةُ؟ قال: يُقْطَعُ مِنْ مُؤَخَّرِ
 الْأُذُنِ. قلت: فما الشَّرْقَاءُ؟ قال: تُشَقُّ الْأُذُنُ. قلت: فما
 الْخَرْقَاءُ؟ قال: تَخْرُقُ أُذُنَهَا السِّمَةُ.
 وهو كالذي قَبَلَهُ^(١).

(١) حَدِيث: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ... إلخ، في:
 سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٠ كتاب الأَضَاحِي، ٦ باب مَا يُكْرَهُ مِنَ الضَّحَايَا،
 رَقْم ٢٨٠٤، ج ٣ ص ٢٣٧، بهذا اللفظ. وفيه: عَنْ عَلِيٍّ قَالَ... .
 وَالْأُذُنُ: هَكَذَا فِي ل م، وَفِي نَسْخَةِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ بِشَرْحِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ٣
 ص ٥٥. وَلَكِنْ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، وَفِي نَسْخَةِ أَشِيرٍ إِلَيْهَا فِي هَامِشِ
 نَسْخَةِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ (وَالْأُذُنِينَ).

السِّمَةُ: هَكَذَا فِي ل م، وَفِي عَوْنِ الْمَعْبُودِ: (وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: السِّمَةُ بِغَيْرِ
 اللَّامِ مَرْفُوعاً عَلَى الْفَاعِلِيَةِ بِنَصَبِ أُذُنِهَا، وَيَكُونُ: تَخْرُقُ عَلَى هَذِهِ النُّسخَةِ بِالْبِنَاءِ
 لِلْفَاعِلِ). وَفِي بَاقِيِ النُّسخِ (لِلسِّمَةِ) أَيِ لِلْعَلَامَةِ، وَيَكُونُ (تَخْرُقُ) بِصِيغَةِ
 الْمَجْهُولِ وَ(أُذُنِهَا) نَائِبٌ فَاعِلٌ.

م: أَذْكَرُ غَضْبًا. وَهُوَ سَبَقَ قَلَمٌ.

قوله: (وَهُوَ ابْنُ مُعَاوِيَةَ، وَهُوَ السَّبْبِيُّ، وَهُوَ كَالَّذِي قَبْلَهُ) هُوَ مِنْ كَلَامِ
 ابْنِ دَقِيقِ الْعَيْدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَيْسَ فِي نَصِّ الْحَدِيثِ.

وَأَخْرَجَهُ بِلَفْظِ مُقَارِبٍ:

التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: ٢٠ كتاب الأَضَاحِي، ٦ باب مَا يُكْرَهُ مِنْ ◀

الحَدِيثُ الْخَامِسُ:

عَنْ أُمِّ كُرْزٍ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَنْ الْغَلَامِ شَاتَانِ، وَعَنْ الْجَارِيَةِ شَاةٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١).

➡ الأضاحي، رقم ١٤٩٨، ج ٥ ص ٢١٠، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَالنِّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: كِتَابِ الضَّحَايَا، الْمُقَابَلَةِ وَالْمُدَابَرَةِ وَالْخَرْقَاءِ
وَالشَّرْقَاءِ، ج ٧ ص ٢١٦-٢١٧ .

وَابْنُ مَاجَهَ فِي سُنَنِهِ فِي: ٢٦ كِتَابِ الْأَضَاحِي، ٨ بَابُ مَا يُكْرَهُ أَنْ
يُضْحَى بِهِ، رَقْم ٣١٤٢ و ٣١٤٣، ج ٢ ص ١٠٥٠ .
أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ: أَي: نَنْظُرُ إِلَيْهِمَا، وَنَتَأَمَّلُ فِي سَلَامَتِهِمَا مِنْ آفَةٍ
تَكُونُ بَهُمَا كَالْعَوَرِ وَالْجَدْعِ.

الْعَضْبَاءُ: الشَّاةُ الْمَكْسُورَةُ الْقَرْنَ.

عَوْنُ الْمَعْبُودِ ج ٣ ص ٥٥ ٥٦ .

وَزُهَيْرٌ وَأَبُو إِسْحَاقَ هُمَا فِي طَرِيقِ حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ مُحَمَّدٍ التُّفَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ
النُّعْمَانَ - كَانَ رَجُلًا صَدِيقًا - عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ... إلخ).
أَبُو إِسْحَاقَ السَّيِّعِيُّ، عَمَرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ.

(١) حَدِيثٌ: عَنْ الْغَلَامِ شَاتَانِ، وَعَنْ الْجَارِيَةِ شَاةٌ، فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٠ كِتَابِ الْأَضَاحِي، ٢١ بَابُ فِي الْعَقِيقَةِ، رَقْم
٢٨٣٥، ج ٣ ص ٢٥٧، بِهَذَا اللَّفْظِ وَزِيَادَةً. وَفِيهِ: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا
سُفْيَانٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سِبَاعِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أُمِّ
كُرْزٍ، قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: أَفْرِوْا الطَّيْرَ عَلَى مَكَانَتِهَا، قَالَتْ: ➡

الحديث السادس:

عن سَمُرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: كُلُّ غُلَامٍ رَهِينَةٌ بِعَقِيقَتِهِ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَيُحْلَقُ، وَيُسَمَّى.
قال أبو داود: وَيُسَمَّى. وهو كالذي قبله^(١).

➡ وسمِعْتُهُ يَقُولُ: عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ، لَا يَضُرُّكُمْ أَذْكَرَانَا كُنَّ أَمْ إِنَاثَا.

وأورد بعده حَدِيثاً رَقْمَهُ ٢٨٣٦ وهو: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدٍ، عَنْ سِبَاعِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أُمِّ كُرَيْزٍ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مِثْلَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ). قال أبو داود: (هَذَا هُوَ الْحَدِيثُ، وَحَدِيثُ سُفْيَانَ وَهُمْ).

وفي عَوْنِ المَعْبُودِ ج ٣ ص ٦٥: «(هَذَا هُوَ الْحَدِيثُ): أَي: حَدِيثُ حَمَّادٍ بِحَذْفٍ عَنْ أَبِيهِ هُوَ الصَّحِيحُ، «وَحَدِيثُ سُفْيَانَ» الَّذِي فِيهِ وَاسِطَةُ أَبِيهِ «وَهُمْ» مُخَالِفٌ لَجَمَاعَةٍ). وذكر قبله قول المِزِّي المتضمن الحَدِيثَيْنِ المذكورين. وهو بلفظ مقارب في:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ فِي: ٢٠ كتاب الأَضَاحِي، ١٧ باب الأَذَانِ فِي أَدْنِ المَوْلُودِ، رَقْم ١٥١٦، ج ٥ ص ٢٣١، وقال: حَسَنٌ صَحِيحٌ.
أُمُّ كُرَيْزٍ الكَعْبِيَّةُ الْخَزَاعِيَّةُ الْمَكِّيَّةُ، لَهَا صُحْبَةٌ، رَوَى عَنْهَا عَطَاءٌ وَطَاوَسٌ وَمُجَاهِدٌ وَسِبَاعُ بْنُ ثَابِتٍ وَغَيْرُهُمْ.

تهذيب التهذيب ج ١٢ ص ٤٧٧ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٦٢٣ وأسد الغابة ج ٥ ص ٦١١ .

(١) حَدِيثُ: كُلُّ غُلَامٍ رَهِينَةٌ بِعَقِيقَتِهِ... إلخ، في:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٠ كتاب الأَضَاحِي، ٢١ باب فِي الْعَقِيقَةِ، رَقْم ٢٨٣٨، ج ٣ ص ٢٦٠ . وفيه: عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ أَنَّ... وهو في ➡

الحديث السابع:

عن عبد الله بن جَعْفَرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: قال: قال رسولُ الله ﷺ: اصْنَعُوا لِإِلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَإِنَّهُ قَدْ أَتَاهُمْ أَمْرٌ شَغَلَهُمْ.

أخرجه أبو داود والتِّرْمِذِيُّ وصَحَّحه (١).

➡ نسخة عَوْن المعبود ج ٣ ص ٦٦ .

وهو بلفظ مقارب في:

سُنَن التِّرْمِذِيِّ في: ٢٠ كتاب الأضاحي، ٢٣ باب ما جاء في العَقِيقَةِ، رقم ١٥٢٢، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صحيح.

ل: يذبح عنه.

وقوله (وهو كالذي قبله) من كلام ابن دَقِيق العِيد.

(١) حَدِيث: اصْنَعُوا لِإِلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَإِنَّهُ قَدْ أَتَاهُمْ أَمْرٌ شَغَلَهُمْ، في:

سُنَن أَبِي داود في: ١٥ كتاب الجنائز، ٣٠ باب صنعة الطعام لأهل الميت، رقم ٣١٣٢، ج ٣ ص ٤٩٧، بهذا اللفظ. وفيه: عن عبد الله بن جَعْفَرٍ قال:

سقطت من ل: (قال)، وبقيت الثانية.

شغلهم: كذا في م وسُنَن أَبِي داود السابق، وأشار إليها في هامش نسخة عَوْن المعبود ج ٣ ص ١٦٤ . ووردت رِوَايَةُ (يشغلهم) في: ل ونسخة السُّنَن بشرح عَوْن المعبود.

وأخرجه بلفظ مقارب:

التِّرْمِذِيُّ في سُنَنه في: ٨ كتاب الجنائز، ٢١ باب ما جاء في الطعام يصنع لأهل الميت، رقم ٩٩٨، ج ٣ ص ٣٧٩، وقال: حَسَنٌ صحيح. ➡

الحديث الثامن:

عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنَّا حَمَلْنَا الْقَتْلَى يَوْمَ أُحُدٍ لِنَدْفِنَهُمْ، فَجَاءَ مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَكُمْ أَنْ تَدْفِنُوا الْقَتْلَى فِي مَضَاجِعِهِمْ وَدِمَاءِهِمْ.

أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١).

➔ عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي، ولد بأرض الحبشة، وله صحبة، أحد الأجداد، روى عن النبي ﷺ وعن أمه أسماء بنت عميس وعمه علي بن أبي طالب وعثمان وعمار، وروى عنه: بنوه معاوية وإسحاق وإسماعيل وابن خالته عبد الله بن شداد بن الهاد وابن أخيه لأمه القاسم بن محمد بن أبي بكر وخالد بن سارة المخزومي وغيرهم. مات سنة ٨٠هـ على الصحيح.

تهذيب التهذيب ج ٥ ص ١٧٠ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٤٠٦ وأسند لغابة ج ٣ ص ١٣٣ .

(١) حَدِيث: كُنَّا حَمَلْنَا الْقَتْلَى يَوْمَ أُحُدٍ... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٥ كِتَابُ الْجَنَائِزِ، ٤٢ بَابُ فِي الْمَيِّتِ يَحْمَلُ مِنْ أَرْضٍ إِلَى أَرْضٍ وَكَرَاهَةُ ذَلِكَ، رَقْم ٣١٦٥، ج ٣ ص ٥١٤، بهذا اللفظ. وفيه: عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ... .

مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: كَذَا فِي ل م. وَوَرَدَ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ السَّابِقِ وَنَسَخَةُ عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ٣ ص ١٧٤: مُنَادِي النَّبِيِّ... .

أَمَرَكُمْ: كَذَا فِي ل م. وَوَرَدَ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ بِالنَّسَخَتَيْنِ: بِأَمَرَكُمْ. ➔

الحديث التاسع:

عن الحسن عن سَمُرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ
الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً.

أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ^(١).

➡ ل: ودماهم. م: ودماهم. والمراد من الرسمين كما هو واضح هو: ودماهم.
لكن ورد في السُّنَنِ بالنسختين: فرددناهم.
والحديث بلفظ مقارب في:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ في: ٢٤ كتاب الجهاد، ٣٧ باب ما جاء في دفن القتيل في
مقتله، رقم ١٧١٧، ج ٦ ص ٣٨، وقال: حَسَنٌ صحيح.

وَسُنَنِ النَّسَائِيِّ في: الجنائز، باب أين يدفن الشهيد، ج ٤ ص ٧٩ .
وَسُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ في: ٦ كتاب الجنائز، ٢٨ باب ما جاء في الصلاة على
الشهداء ودفنهم، رقم ١٥١٦، ج ١ ص ٤٨٦ .

(١) حَدِيث: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً، في:
سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ في: ١٧ كتاب البُيُوعِ وَالْإِجَارَاتِ، ١٥ باب في الحيوان
بالحيوان نَسِيئَةً، رقم ٣٣٥٦، ج ٣ ص ٦٥٢، بهذا اللفظ.

وَسُنَنِ التِّرْمِذِيِّ في: ١٢ كتاب البُيُوعِ، ٢١ باب ما جاء في كراهية بيع
الحيوان بالحيوان نَسِيئَةً، رقم ١٢٣٧، ج ٤ ص ٢٣٣، وقال: حَسَنٌ صحيح.
وَسُنَنِ النَّسَائِيِّ في: كتاب البُيُوعِ، بيع الحيوان بالحيوان نَسِيئَةً، ج ٧
ص ٢٩٢ .

وَسُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ في: ١٢ كتاب التجارات، ٥٦ باب الحيوان بالحيوان
نَسِيئَةً، رقم ٢٢٧٠، ج ٢ ص ٧٦٣ .

الحديث العاشر:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: الخراج بالضمان.

أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه (١).

[الحديث] الحادي عشر:

عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم، عن النبي ﷺ قال: لا يحل لرجل أن يعطي عطية، أو يهب هبة، فيرجع فيها. إلا الوالد فيما يعطي لولده. ومثل الذي يعطي عطية فيرجع فيها كمثل الكلب يأكل، فإذا شبع قاء، ثم عاد في قيئه.

(١) حديث: الخراج بالضمان، في:

سُنن أبي داود في: ١٧ كتاب البيوع والإجازات، ٧٣ باب فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد به عيباً رقم ٣٥٠٨، ج ٣ ص ٧٧٧، بهذا اللفظ.

والحديث بلفظ مقارب في:

سُنن الترمذي في: ١٢ كتاب البيوع، ٥٣ باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيباً، رقم ١٢٨٥، ج ٤ ص ٢٨٤، قال: حسن صحيح.

وسُنن النسائي في: كتاب البيوع، الخراج بالضمان، ج ٧ ص ٢٥٥ .

أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ^(١).

[الْحَدِيثُ] الثَّانِي عَشَرَ:

عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) حَدِيثٌ: لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يُعْطِيَ... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٧ كِتَابُ الْبَيْئَةِ وَالْإِجَارَاتِ، ٨٣ بَابُ الرَّجُوعِ فِي الْهَبَةِ، رَقْمُ ٣٥٣٩، ج ٣ ص ٨٠٨. وَفِيهِ: عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ....

م: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ.

لَوْلَدَهُ: هَكَذَا فِي ل م. وَوَرَدَ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ السَّابِقِ وَنَسَخَةِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ٣ ص ٣١٥: وَلَدَهُ.

يُعْطِي عَطِيَّةً فَيَرْجِعُ فِيهَا: هَكَذَا فِي ل م. وَوَرَدَ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ بِالنَّسَخَتَيْنِ: يُعْطِي الْعَطِيَّةَ ثُمَّ يَرْجِعُ فِيهَا.

ل م: (يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ فَإِذَا ثُمَّ عَادَ...). وَلَمَّا كَانَ التَّحْرِيفُ ظَاهِرًا فِي الْجُمْلَةِ، لِأَنَّهَا لَا تَسْتَقِيمُ إِلَّا بِوُجُودِ كَلِمَةِ (قَاءَ) بَعْدَ (فَإِذَا)، أَثَرْنَا كِتَابَةً مَا وَرَدَ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ بِالنَّسَخَتَيْنِ.

وَأَخْرَجَهُ بِلَفْظٍ مُقَارِبٍ:

التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: ٣٢ كِتَابُ الْوَلَاءِ وَالْهَبَةِ، ٧ بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الرَّجُوعِ فِي الْهَبَةِ، رَقْمُ ٢١٣٣، ج ٦ ص ٣٠٥، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالنَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: كِتَابُ الْهَبَةِ، رَجُوعُ الْوَالِدِ فِيهَا يُعْطِي وَلَدَهُ، ج ٦ ص ٢٦٥.

وَإِبْنُ مَاجَهٍ فِي سُنَنِهِ فِي: ١٤ كِتَابُ الْهَبَاتِ، ٢ بَابُ مَنْ أُعْطِيَ وَلَدَهُ ثُمَّ رَجَعَ فِيهِ، رَقْمُ ٢٣٧٧، ج ٢ ص ٧٩٥.

يقول: ابْغُونِي الضُّعَفَاءَ، فَإِنَّمَا تُرْزُقُونَ وَتُنْصَرُونَ
بِضُّعَفَائِكُمْ.

أخرجه أبو داود والترمذي وصححه (١).

[الحديث] الثالث عشر:

عن مَالِكِ بْنِ يَخَامِرٍ: أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ حَدَّثَهُمْ:
أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
فُوقَ نَاقَةٍ فَقَدْ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ. وَمَنْ سَأَلَ اللَّهَ الْقَتْلَ

(١) حَدِيثُ: ابْغُونِي الضُّعَفَاءَ، فَإِنَّمَا تُرْزُقُونَ وَتُنْصَرُونَ بِضُّعَفَائِكُمْ، فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٩ كِتَابِ الْجِهَادِ، ٧٧ بَابِ فِي الْإِتِّصَارِ بِرُذُلِ الْخَيْلِ
وَالضُّعْفَةِ، رَقْمٌ ٢٥٩٤، ج ٣ ص ٧٣، بهذا اللفظ. وفيه: ... عَنْ جُبَيْرِ بْنِ
نُفَيْرٍ الْحَضْرَمِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الدَّرْدَاءِ يَقُولُ: سَمِعْتُ
وبلفظ مقارب في:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ فِي: ٢٤ كِتَابِ الْجِهَادِ، ٢٤ بَابِ مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِفْتَاكِ
بِضَعَالِيكَ الْمُسْلِمِينَ، رَقْمٌ ١٧٠٢، ج ٦ ص ٢٥، وقال: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

أَبُو الدَّرْدَاءِ: عُوَيْمِرُ بْنُ زَيْدِ بْنِ قَيْسِ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزْرَجِيِّ، مُخْتَلَفٌ فِي
اسْمِ أَبِيهِ، صَحَابِيُّ جَلِيلٌ، أَوَّلُ مُشَاهِدِهِ أُحُدٌ وَأَبْلَى فِيهَا، رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ بِلَالٌ
وَزَوْجَتُهُ أُمُّ الدَّرْدَاءِ وَقَضَالَةُ بْنُ عُبَيْدٍ وَجُبَيْرُ بْنُ نُفَيْرٍ، أَخَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ، مِنْ فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ وَحُكَمَائِهِمْ. تَوَفَّى فِي خِلَافَةِ
عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْأَصْح.

تهذيب التهذيب ج ٨ ص ١٧٥ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٩١ وأسد الغابة ج ٤ ص ١٥٩ .

من نفسه صادقاً، ثم مات أو قُتِلَ فَإِنَّ لَهُ أَجْرَ شَهِيدٍ.
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ هِشَامِ بْنِ خَالِدٍ وَابْنِ الْمُصَفَّى.
قَالَ: وَزَادَ ابْنُ الْمُصَفَّى مِنْ هُنَا: وَمَنْ جُرِحَ جُرْحاً فِي
سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ نُكِبَ نَكْبَةً، فَإِنَّهَا تَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
كَأَغْزَرَ مَا كَانَتْ: لَوْنُهَا لَوْنُ الزَّعْفَرَانِ، وَرِيحُهَا رِيحُ
الْمِسْكِ، وَمَنْ خَرَجَ لَهُ خُرَاجٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَ عَلَيْهِ
طَابَعُ الشُّهَدَاءِ.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١).

(١) حَدِيثٌ: مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فُؤَادَ نَاقَةٍ... إلخ، فِي:
سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٩ كِتَابِ الْجِهَادِ، ٤٢ بَابِ فِيمَنْ سَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى
الشَّهَادَةَ، رَقْمُ ٢٥٤١، ج ٣ ص ٤٦، بِهَذَا اللَّفْظِ.
ل: فَإِنَّهُ تَجِيءُ... خُرَاجٌ يَبْلُغُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.
خَرَجَ لَهُ خُرَاجٌ: هَكَذَا فِي ل م. وَوَرَدَ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، وَنَسَخَةُ عَوْنِ
الْمَعْبُودِ ج ٢ ص ٣٢٧: خَرَجَ بِهِ خُرَاجٌ.
فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَ عَلَيْهِ: هَكَذَا فِي ل م. وَوَرَدَ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ بِالنَّسَخَتَيْنِ:
فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنَّ عَلَيْهِ...
وَأَخْرَجَهُ بِلَفْظِ مُقَارِبٍ:

التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: ٢٣ كِتَابِ فَضَائِلِ الْجِهَادِ، ٢١ بَابِ مَا جَاءَ فِيمَنْ
يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، رَقْمُ ١٦٥٧، ج ٥ ص ٣٧١، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.
وَبَعْضُهُ فِي سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ أَيْضاً فِي: ٢٣ كِتَابِ فَضَائِلِ الْجِهَادِ، ١٩ ◀

.

➡ باب ما جاء فيمن سأل الشهادة، رقم ١٦٥٤، ج ٥ ص ٣٦٩، وقال: حَسَنَ صحيح.

فُؤَاك: ما بين الحَلْبَتَيْنِ، يعني قدر مُدَّتِي الضَّرْع من الوقت، لأنها تُحَلَب ثم تُتْرَك سَوِيْعَةً يَرْضَعُهَا الْفَصِيلُ، لِتُدْرَ، ثم تُحَلَب ثانية.

خُرَاج: ما يخرج في البدن من القروح والدمامل.

عَوْن المعبود ج ٢ ص ٣٢٧ . وانظر: معالم السُّنَنِ بهامش سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ السابق.

مَالِكُ بْنُ يَحْيَى السَّكْسَكِيُّ الْأَلْهَانِيُّ الْحِمِصِيُّ، يقال: لَهُ صُحْبَةٌ، رَوَى عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَعَبْدُ اللَّهِ، وَمُعَاوِيَةُ وَجُبَيْرُ بْنُ نُفَيْرٍ وَمَكْحُولٌ وَآخَرُونَ. شَامِي تَابِعِي ثِقَّة. مات سنة ٥٧٠هـ.

تهذيب الكمّال ج ٧ ص ٢٤ وتهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٢٤ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٢٧ وأسد الغابة ج ٤ ص ٢٩٧ واللُّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَسْبَابِ ج ٢ ص ١٢٣ .

مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أَوْسِ الْخَزْرَجِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَدَنِيِّ، شَهِدَ بَدْرًا وَالْعَقَبَةَ وَالْمَشَاهِدَ، رَوَى عَنْهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ وَابْنُ عَمْرٍو وَابْنُ عُمَرَ وَمَالِكُ بْنُ يَحْيَى السَّكْسَكِيُّ وَغَيْرِهِمْ. كَانَ إِلَيْهِ الْمُنتَهَى فِي الْعِلْمِ بِالْأَحْكَامِ وَالْقُرْآنِ. مَاتَ بِالشَّامِ سَنَةَ ١٨٠هـ. وَمَنَاقِبُهُ كَثِيرَةٌ جَدًّا.

تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ١٨٦ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٥٥ وأسد الغابة ج ٤ ص ٣٧٦ .

هَشَامُ بْنُ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ مَرْوَانَ الْأَزْرَقِ، أَبُو مَرْوَانَ الدَّمَشْقِيِّ، وَيُقَالُ: مَوْكَلِيٌّ بَنِي أُمَيَّةَ، رَوَى عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَبَقِيَّةَ وَالحَسَنِ بْنِ يَحْيَى الْخُسَنِيِّ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَآخَرُونَ. صَدُوقٌ ثِقَّة. مات سنة ٢٤٩هـ.

تهذيب التهذيب ج ١١ ص ٣٧ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٣١٨ وميزان الاعتدال ج ٤ ص ٢٩٨ .

مُحَمَّدُ بْنُ مُصَفًّى بْنِ بُهْلُولِ الْقُرَشِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحِمِصِيُّ الْحَافِظُ. ➡

[الْحَدِيثُ] الرَّابِعُ عَشَرَ:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اِمْتَرَى رَجُلٌ مِنْ بَنِي خُذْرَةَ وَرَجُلٌ مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى. فَقَالَ الْخُدْرِيُّ: هُوَ مَسْجِدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ الْآخَرُ: هُوَ مَسْجِدُ قُبَاء. فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: هُوَ هَذَا، يَعْنِي مَسْجِدَهُ، وَفِي ذَلِكَ خَيْرٌ كَثِيرٌ.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١).

➡ رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَبَقِيَّةِ بْنِ الْوَلِيدِ وَأَبِي صَمْرَةَ وَغَيْرِهِمْ. وَرَوَى عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَآخَرُونَ. صَدُوقٌ، لَهُ أَوْهَامٌ وَكَانَ يُدَلِّسُ. مَاتَ سَنَةَ ٢٤٦ هـ بِمَنَى.

تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٤٦٠ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٠٨ .

(١) حَدِيثٌ: اِمْتَرَى رَجُلٌ مِنْ بَنِي خُذْرَةَ... إلخ، فِي:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ فِي: أَبْوَابِ الصَّلَاةِ، ٢٤١ بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى، رَقْمٌ ٣٢٣، ج ٢ ص ١١، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِيهِ وَفِي نَسْخَةِ عَارِضَةِ الْأَحْوَذِيِّ ج ٢ ص ١٢٠ وَفِي نَسْخَةِ ثُحْفَةِ الْأَحْوَذِيِّ ج ١ ص ٢٦٨: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: اِمْتَرَى.

فَأَتَى: هُكَذَا فِي ل م. وَوَرَدَ فِي نَسْخِ السُّنَنِ الثَّلَاثِ: فَأَتَى.

اِمْتَرَى: الْاِمْتَرَاءُ وَالْمَهَارَةُ: الْمَجَادَلَةُ. وَالْمَعْنَى: أَنَّهُمَا تَنَازَعَا وَاخْتَلَفَا. / ثُحْفَةُ

الْأَحْوَذِيِّ.



[الحديث] الخامس عشر:

عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ: اغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَفْنَةٍ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ لِيَتَوَضَّأَ مِنْهَا أَوْ يَغْتَسَلَ. فَقَالَتْ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ جُنْبًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْنِبُ.

أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١).

➡ قُبَاء (بالضم - مقصور وممدود): قرية قرب المَدِينَةِ. وقُبَا: اسم بئر بها، وهي مساكن بني عَمْرُو بن عَوْفٍ من الْأَنْصَارِ، على ميلين من المَدِينَةِ على يَسَارِ الْقَاصِدِ إِلَى مَكَّةَ. وفيها مسجد التقوى.

مَرَايِدُ الْأَطْلَاعِ ج ٣ ص ١٠٦١ وهامشه، ومُعْجَمُ الْبُلْدَانِ ج ٤ ص ٣٠١.

(١) حَدِيثٌ: اغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١ كتاب الطهارة، ٣٥ باب الماء لَا يُجْنِبُ، رقم ٦٨، ج ١ ص ٥٥. وفيه: عن ابن عَبَّاسٍ قَالَ. سقط من م: منها أَوْ يَغْتَسَلَ.

ل: لِيَغْتَسَلَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ. وما أثبتناه هو من سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَمِنْ نَسْخَةِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ١ ص ٢٦. وأَخْرَجَهُ بَلْفُظٍ قَرِيبٍ:

التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: ١ أبواب الطهارة، ٤٨ باب ما جَاءَ فِي الرِّخْصَةِ فِي ذَلِكَ، رقم ٦٥، ج ١ ص ٦٩، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالنَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: أَوَّلَ كِتَابِ الْمِيَاهِ، ج ١ ص ١٧٣.

وَابْنُ مَاجَهَ فِي سُنَنِهِ فِي: ١ كتاب الطهارة وَسُنَنُهَا، ٣٣ باب الرِّخْصَةِ ➡

[الْحَدِيثُ] السادس عشر:

عن عبد الحميد بن محمود قال: صَلَّيْتُ مع أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَدُفِعْنَا إِلَى السَّوَارِي، فَتَقَدَّمْنَا وَتَأَخَّرْنَا، فَقَالَ أَنَسٌ: كُنَّا نَتَّقِي هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١).

➡ بِفَضْلِ وَضُوءِ الْمَرْأَةِ، رَقْمُ (٣٧٠-٣٧٢)، ج ١ ص ١٣٢ .
الْجُفْنَةُ: قِصَّةٌ كَبِيرَةٌ، جَمْعُهَا: جِفَانٌ.

لَا يُجَنَّبُ: مِنْ أَجْنَبٍ، أَيُّ: لَا يَتَنَجَّسُ بِاسْتِعْمَالِ الْجُنُبِ مِنْهُ، وَلَا يَظْهَرُ فِيهِ أَثَرُ جَنَابَتِهِ.

هَامِشُ ابْنِ مَاجَهَ، وَعَوْنُ الْمَعْبُودِ.

(١) حَدِيثُ: صَلَّيْتُ مع أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ... إلخ، فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢ كِتَابِ الصَّلَاةِ، ٩٥ بَابِ الصَّفُوفِ بَيْنَ السَّوَارِي، رَقْمُ ٦٧٣، ج ١ ص ٤٣٦، بِهَذَا اللَّفْظِ.

يَوْمَ الْجُمُعَةِ: زِيَادَةٌ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي ل م، وَأُثْبِتْنَاهَا مِنْ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَنَسَخَةُ عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ١ ص ٢٥٢ .

وَأَخْرَجَهُ بِلَفْظِ مُقَارِبٍ:

التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: أَبْوَابِ الصَّلَاةِ، ١٦٩ بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الصَّفِّ بَيْنَ السَّوَارِي، رَقْمُ ٢٢٩، ج ١ ص ٣٠٠، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

السَّوَارِي: جَمْعُ سَارِيَةٍ وَهِيَ الْأُسْطُوَانَةُ.

دُفِعْنَا إِلَى السَّوَارِي: أَيُّ: بِسَبَبِ الْمَزَاحِمَةِ.



[الحديث] السابع عشر:

عن جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ إِذَا انْصَرَفَ انْحَرَفَ.

أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه (١).

➡ كُنَّا نَتَّقِي هَذَا: أَي: كُنَّا نَحْتَرِزُ عَنِ الصَّلَاةِ بَيْنَ السَّوَارِي، وَالْعِلَّةُ فِي كِرَاهَتِهِ انْقِطَاعُ الصَّفِّ.

عَوْنُ الْمَعْبُودِ.

قَالَ فِي الْكُوكَبِ الدُّرِّيِّ شَرْحُ التِّرْمِذِيِّ: وَالْأَوْجَهُ أَنْ سَبَبَ ذَلِكَ عَدَمُ اسْتِوَاءِ الصَّفُوفِ مَعَ مَا يَلْزَمُ مِنْ انْقِطَاعِهَا أَيْضاً، فَإِنْ سَوَّارِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ تَكْ مُتَقَابِلَةٌ، وَعَلَى هَذَا فَلَا كِرَاهَةَ فِي غَيْرِ مَسْجِدِهِ ﷺ. / هَامِشُ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ.

عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمِغُولِيُّ الْبَصْرِيُّ، وَيُقَالُ: الْكُوفِيُّ. رَوَى عَنْ أَنَسٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ. وَرَوَى عَنْهُ ابْنَاهُ حَمَزَةُ وَسَيْفٌ. ثِقَّةٌ. لَهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ فِي الصَّلَاةِ إِلَى السَّوَارِي.

تهذيب التهذيب ج ٦ ص ١٢٢ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٤٦٩ .

(١) حَدِيثٌ: صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ إِذَا انْصَرَفَ انْحَرَفَ، فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢ كِتَابُ الصَّلَاةِ، ٧٢ بَابُ الْإِمَامِ يَنْحَرِفُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ، رَقْمٌ ٦١٤، ج ١ ص ٤٠٩، بِهَذَا اللَّفْظِ. وَفِيهِ: ... عَنْ أَبِيهِ قَالَ
وهو بلفظ آخر في:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ فِي: أَبْوَابِ الصَّلَاةِ، ١٦٣ بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَصْلِي ➡

[الْحَدِيثُ] الثَّامِنُ عَشَرَ:

عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
كُلُّ الْمَيِّتِ يُخْتَمُ عَلَى عَمَلِهِ إِلَّا الْمُرَابِطَ، فَإِنَّهُ يَنْمُو
لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَيُؤَمَّنُ مِنْ فَتَانِ الْقَبْرِ.
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١).

➡ وحده ثم يُدْرِكُ الْجَمَاعَةَ، رَقْم ٢١٩، ج ١ ص ٢٨٦، وقال: حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وُسِّنَ النَّسَائِيُّ فِي: كِتَابِ السَّهْوِ، بَابِ الانْحِرَافِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ، ج ٣
ص ٦٧.

انْحَرَفَ: أَي: مَالَ عَنِ الْقِبْلَةِ، وَاسْتَقْبَلَ النَّاسَ. / عَوَّنَ الْمَعْبُودُ ج ١ ص ٢٣٧.
جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ السُّوَائِيِّ، وَيُقَالُ: الْخَزَاعِيُّ. رَوَى عَنْ أَبِيهِ،
وَرَوَى عَنْهُ يَعْلَى بْنُ عَطَاءٍ، قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: لَمْ يَرَوْا عَنْهُ غَيْرُهُ. ثِقَّةٌ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٤٦ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ١٢٣.

يَزِيدُ بْنُ الْأَسْوَدِ الْعَامِرِيِّ السُّوَائِيِّ، مِنْ بَنِي سُوَاءَةَ بْنِ عَامِرِ بْنِ
صَعْصَعَةَ، وَقِيلَ الْخَزَاعِيُّ، أَبُو جَابِرٍ. رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ، وَذَكَرَ ابْنُ
الْأَثِيرِ حَدِيثَ التِّرْمِذِيِّ الْمَشَارَإِلِيهِ آيْنًا.

أُسْدُ الْغَابَةِ ج ٥ ص ١٠٣ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١١ ص ٣١٣.

(١) حَدِيثُ: كُلُّ الْمَيِّتِ يُخْتَمُ عَلَى عَمَلِهِ... إلخ، فِي:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٩ كِتَابِ الْجِهَادِ، ١٦ بَابِ فِي فَضْلِ الرِّبَاطِ، رَقْم
٢٥٠٠، ج ٣ ص ٢٠، بِهَذَا اللَّفْظِ. وَفِيهِ: عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ

وَأَخْرَجَهُ بَلْفُظَ مُقَارِبَ:



[الحديث التاسع عشر:

عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يأكل من أعلى الصَّحْفَةِ، ولكن ليأكل من أسفلها، فإنَّ البركة تنزل من أعلاها^(١).

➡ الترمذي في سننه في: ٢٣ كتاب فضائل الجهاد، ٢ باب ما جاء في فضل من مات مرابطاً، رقم ١٦٢١، ج ٥ ص ٣٤٤، وقال: حسن صحيح.

فضالة بن عبيد بن ناقد، أبو محمد الأنصاري، شهد أحداً وما بعدها، وولاه معاوية العزوة وقضاء دمشق، واستخلفه على دمشق لما غاب عنها، روى عن النبي ﷺ وعن عمر وأبي الدرداء وجماعة، وروى عنه حنش بن عبد الله الصنعاني وأبو علي عمرو بن مالك وآخرون. مات سنة ٥٣هـ على الصحيح، وكان معاوية ممن حمل سريته.

تهذيب التهذيب ج ٨ ص ٢٦٧ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ١٠٩ وأشد لغابة ج ٤ ص ١٨٢ .

(١) حديث: إذا أكل أحدكم طعاماً... إلخ، في:

سنن أبي داود في: ٢١ كتاب الأطعمة، ١٨ باب ما جاء في الأكل من أعلى الصَّحْفَةِ، رقم ٣٧٧٢، ج ٤ ص ١٤٢، بهذا اللفظ. وفيه: عن ابن عباس عن النبي ﷺ

وأخرجه بلفظ آخر:

الترمذي في سننه في: ٢٦ كتاب الأطعمة، ١٢ باب ما جاء في كراهية الأكل من وسط الطعام، رقم ١٨٠٦، ج ٦ ص ١٠٤، وقال: حسن صحيح.

وابن ماجه في سننه في: ٢٩ كتاب الأطعمة، ١٢ باب النهي عن الأكل من ذروة الشريد، رقم ٣٢٧٧، ج ٢ ص ١٠٩٠ .



[الْحَدِيثُ] العَشْرُونَ:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّبُعِ. فَقَالَ: هُوَ صَيْدٌ، وَيُجْعَلُ فِيهِ كَبْشٌ إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرِمُ.

أَخْرَجَهَا الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهَا التِّرْمِذِيُّ (١).

➡ وَنَسَبَهُ الْمُنْذِرِيُّ لِلنَّسَائِيِّ. / عَوْنُ الْمَعْبُودِ ج ٣ ص ٤٠٩ وَهَامِشُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ السَّابِقِ.

الصَّحْفَةُ: إِنَاءٌ كَالْقَصْعَةِ الْمَسْطُورَةِ، وَجَمْعُهَا: صِحَافٌ. / عَوْنُ الْمَعْبُودِ.

(١) حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ... إلخ، فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢١ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ، ٣٢ بَابِ فِي أَكْلِ الضَّبُعِ، رَقْم ٣٨٠١، ج ٤ ص ١٥٨، بِهَذَا اللفظ. وَفِيهِ: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلْتُ... .

أَصَابَهُ: هُكَذَا فِي ل م. وَوَرَدَ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَنَسَخَةِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ٣ ص ٤١٨ (صَادَهُ)، وَأَشَارَ فِي هَامِشِ نَسَخَةِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ إِلَى رِوَايَةِ أُخْرَى هِيَ (أَصَادَهُ)، أَقُولُ: لَعَلَّ تِلْكَ الرِّوَايَةَ مُحَرَّفَةٌ مِنْ (أَصَابَهُ)، فَتَكُونُ مُوَافِقَةً لِمَا فِي ل م.

وَأَخْرَجَهُ بِلَفْظٍ آخَرَ:

التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: ٢٦ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ، ٤ بَابِ مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الضَّبُعِ، رَقْم ١٧٩٢، ج ٦ ص ٩٤، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالنَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: كِتَابِ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ، الضَّبُعِ، ج ٧ ص ٢٠٠.

وَابْنُ مَاجَهَ فِي سُنَنِهِ فِي: ٢٨ كِتَابِ الصَّيْدِ، ١٥ بَابِ الضَّبُعِ، رَقْم ٣٢٣٦،

ج ٢ ص ١٠٧٨.

[الحديث] الحادي والعشرون:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: الطَّيْرَةُ شِرْكٌ، الطَّيْرَةُ شِرْكٌ، ثَلَاثًا، وَمَا مِنَّا إِلَّا، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ.

أخرجه أبو داود وابن ماجة والترمذي وصححه (١).

(١) حَدِيث: الطَّيْرَةُ شِرْكٌ... إلخ، في:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢٢ كِتَابُ الطَّبِّ، ٢٤ بَابُ فِي الطَّيْرَةِ، رَقْم ٣٩١٠، ج ٤ ص ٢٣٠، بِهَذَا اللَّفْظِ. وَفِيهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ...

سَقَطَ مِنْ م: (الطَّيْرَةُ شِرْكٌ) الثَّانِيَةِ. وَكُتِبَتْ فِي هَامِشٍ لٍ وَمَعَهَا صَح.

سَقَطَ مِنْ م: إِلَّا.

وَأَخْرَجَهُ بِلَفْظٍ مُقَارِبٍ:

الْتِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: ٢٢ كِتَابُ السَّيْرِ، ٤٧ بَابُ مَا جَاءَ فِي الطَّيْرَةِ، رَقْم ١٦١٤، ج ٥ ص ٣٣٦، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَابْنُ مَاجَةٍ فِي سُنَنِهِ فِي: ٣١ كِتَابُ الطَّبِّ، ٤٣ بَابُ مَنْ كَانَ يَعْجَبُهُ الْفَالُ وَيَكْرَهُ الطَّيْرَةَ، رَقْم ٣٥٣٨، ج ٢ ص ١١٧٠.

الطَّيْرَةُ: بِكَسْرِ الطَّاءِ وَفَتْحِ الْيَاءِ التَّحْتَانِيَةِ وَقَدْ تَسْكُنُ، هِيَ التَّشَاؤُمُ بِالشَّيْءِ، وَهُوَ مُصْدَرُ تَطَيَّرَ، مِثْلُ تَخَيَّرَ خَيْرَ، وَلَمْ يَجِءْ مِنَ الْمَصَادِرِ هُكَذَا غَيْرَهُمَا. / عَوْنُ الْمَعْبُودِ ج ٤ ص ٢٣.

مَا مِنَّا إِلَّا: قَالَ الْخَطَّابِيُّ: مَعْنَاهُ: إِلَّا مَنْ يَعْتَرِيهِ التَّطَيُّرُ، وَيَسْبِقُ إِلَى قَلْبِهِ الْكَرَاهَةُ فِيهِ، فَحُذِفَ اخْتِصَارًا لِلْكَلَامِ، وَاعْتِمَادًا عَلَى فَهْمِ السَّامِعِ. وَقَالَ ◀

[الْحَدِيثُ] الثَّانِي وَالْعَشْرُونَ:

عَنْ عَاصِمِ بْنِ لَقِيطٍ بْنِ صَبْرَةَ عَنْ أَبِيهِ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ، قَالَ: كُنْتُ وَافِدَ بَنِي الْمُنتَفِقِ، أَوْ فِي وَفْدِ بَنِي الْمُنتَفِقِ، إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، فَقَالَ، يَعْنِي النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَحْسِبَنَّ. وَلَمْ يَقُلْ: لَا تَحْسِبَنَّ.

أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١).

➡ مُحَمَّدٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: كَانَ سُليْمَانُ بْنُ حَرْبٍ يُنْكِرُ هَذَا، وَيَقُولُ: هَذَا الْحَرْفُ لَيْسَ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَأَنَّهُ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. / مَعْلَمُ السُّنَنِ لِلْحَطَّابِيِّ بِهَامِشِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ج ٤ ص ٢٣٠. وَقَالَ مُحَمَّدٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ فِي سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ ج ٥ ص ٣٣٧.

فِي هَامِشٍ م: قَوْلُهُ وَمَا مِنْهُ هُوَ مُدْرَجٌ فِي الْحَدِيثِ مِنْ كَلَامٍ.

(١) حَدِيثٌ: كُنْتُ وَافِدَ بَنِي الْمُنتَفِقِ... إلخ، فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢٤ كِتَابِ الْحُرُوفِ وَالْقِرَاءَاتِ، ١ بَابٍ، رَقْمٌ ٣٩٧٣، ج ٤ ص ٢٨١، بِهَذَا اللَّفْظِ.

سَقَطَ مِنْ م: لَقِيطُ بْنُ صَبْرَةَ (الثَّانِيَّةُ)، وَكُتِبَتْ فِي هَامِشٍ ل، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ.

وَانْظُرِ الْحَدِيثَ فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١ كِتَابِ الطَّهَارَةِ، ٥٥ بَابٍ فِي الْأَسْتِنْشَاقِ، رَقْمٌ ١٤٢، ج ١ ص ٩٧، مِنْ حَدِيثٍ طَوِيلٍ، وَآخِرُهُ: (فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَخْبِرْنِي عَنِ الْوُضُوءِ. قَالَ: أَسْبِغِ الْوُضُوءَ، وَخَلَّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَبَالَغْ فِي الْأَسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا).

وَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٨ كِتَابِ الصَّوْمِ، ٢٧ بَابِ الصَّائِمِ يَصُْبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ ➡

.

➡ من العطش وببالغ في الاستنشاق، رقم ٢٣٦٦، ج ٢ ص ٧٦٩ وفيه: (بالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً).

وسنن الترمذي في: ١ كتاب الطهارة، ٣٠ باب ما جاء في تحليل الأصابع، رقم ٣٨، ج ١ ص ٤٧، وقال: حسن صحيح. واقتصر على تحليل الأصابع.

وسنن الترمذي في: ٦ كتاب الصوم، ٦٩ باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم، رقم ٧٨٨، ج ٣ ص ١٢٩، وقال: حسن صحيح. وفيه آخر حديث أبي داود (أسبغ الوضوء... إلخ).

وسنن النسائي في: ١ كتاب الطهارة، المبالغة في الاستنشاق، ج ١ ص ٦٦. وفيه آخر حديث أبي داود إلا تحليل الأصابع.

وسنن ابن ماجه في: ١ كتاب الطهارة، ٤٤ المبالغة في الاستنشاق والاستنثار، رقم ٤٠٧، ج ١ ص ١٤٢، بلفظ النسائي.

عاصم بن لقيط بن صبرة العُقَيْلي، حجازي، روى عن أبيه لقيط بن صبرة وافد بني المُنْتَفِق، وروى عنه أبو هاشم إسماعيل بن كثير المكي. قال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. له عندهم حديث واحد في المبالغة في الاستنشاق، وغير ذلك.

تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٥٦ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣٨٥ ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٢٤.

لقيط بن صبرة: هو لقيط بن عامر بن صبرة بن عبد الله بن المُنْتَفِق، أبو رزين العُقَيْلي، صحابي مشهور، روى عنه ابنه عاصم وابن أخيه وكيع بن عُدُس وآخرون.

تهذيب التهذيب ج ٨ ص ٤٥٦ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ١٣٨ وأسد الغابة ج ٤ ص ٢٦٦ وسنن الترمذي ج ٧ ص ٥٠.

قوله: (ولا تحسبن) مكسورة السين إنما هو لغة عليا مضر، وتحسبن بفتحها لغة سفلأها، وهو القياس عند النحويين... إلخ. / معالم السنن للخطابي بهامش سنن أبي داود ج ١ ص ٩٨.

[الْحَدِيثُ] الثالث والعشرون:

عن عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ، وَعَنْ لُبْسِ الْقَسِيِّ، وَالْمِثْرَةِ الْحُمْرَاءِ.
وهو كالذي قَبْلَهُ^(١).

(١) حَدِيث: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ... إلخ، في: سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢٦ كِتَابِ اللِّبَاسِ، ١١ بَابِ مَنْ كَرِهَهُ (أَي: الْحَرِيرَ)، رَقْم ٤٠٥١، ج ٤ ص ٣٢٧، بهذا اللفظ.

وهو بلفظ آخر في:

سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ فِي: ٤٤ كِتَابِ الْأَدَبِ، ٤٥ بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ لِبْسِ الْمُعَصِّفَرِ لِلرَّجُلِ وَالْقَسِيِّ، رَقْم ٢٨٠٩، ج ٨ ص ٣٦، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَسُنَنُ النَّسَائِيِّ فِي: كِتَابِ الزَّيْنَةِ، خَاتَمِ الذَّهَبِ، ج ٨ ص ١٦٥ .
وَسُنَنُ ابْنِ مَاجَهَ فِي: ٣٢ كِتَابِ اللِّبَاسِ، ٤٦ بَابِ الْمَيَّائِرِ الْحُمْرِ، رَقْم ٣٦٥٤، ج ٢ ص ١٢٠٥ .

قَوْلُهُ: (وَهُوَ كَالَّذِي قَبْلَهُ)، مِنْ كَلَامِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ، يَرِيدُ بِهِ: (أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ).

الْقَسِيُّ: بِفَتْحِ قَافٍ وَقَدْ تَكْسَرُ وَتَشْدِيدِ سَيْنٍ مُهْمَلَةٍ، نِسْبَةً إِلَى بِلَادٍ يُقَالُ لَهَا الْقَسْ، وَهُوَ ثَوْبٌ يَغْلِبُهُ الْحَرِيرُ.

الْمِثْرَةُ: بِكَسْرِ مِيمٍ وَفَتْحِ ثَلَاثَةٍ، وَطَاءٌ مَحْشُوٌّ يُجْعَلُ فَوْقَ رِجْلِ الْبَعِيرِ تَحْتَ الرَّكَّابِ، وَهُوَ ذَأْبُ الْمُتَكَبِّرِينَ. وَجَمْعُهَا: مَيَّائِرُ.

حَاشِيَةُ السُّنَدِيِّ عَلَى سُنَنِ النَّسَائِيِّ ج ٨ ص ١٦٥ .

[الحديث] الرابع والعشرون:

عن نَبْهَانَ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، عن أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عنها قالت: كنتُ عندَ رسولِ اللَّهِ ﷺ وعندهُ مَيْمُونَةُ، فَأَقْبَلَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، وذلك بعد أن أُمِرْنَا بالحِجَابِ، فقال النَّبِيُّ ﷺ: احْتَجِبَا منه، فقلنا: يا رسولَ اللَّهِ أليس بأعمى لا يُبْصِرُنَا، ولا يَعْرِفُنَا؟ فقال النَّبِيُّ ﷺ: أَفَعَمَيَاوَانِ أَتَمَا؟ أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِهِ؟ (١).

(١) حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عنها قالت: كنتُ عندَ رسولِ اللَّهِ ﷺ... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢٦ كتاب اللباس، ٣٧ باب في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ﴾ - النُّور ٣١، رقم ٤١١٢، ج ٤ ص ٣٦١. سقط من م: عن أُمِّ سَلَمَةَ.

م: ابن أُمِّ مَكْتُومٍ. وهو تحريف.

بأعمى: هكذا في ل م. وكتب في هامش ل: أعمى، ومعها ح أي في نسخة. و(أعمى) وردت في سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ ونسخة عَوْنُ المعبود ج ٤ ص ١٠٩. م: لستما. وهو تحريف.

وهو بلفظ مقارب في:

سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ فِي: ٤٤ كتاب الأدب، ٢٩ باب ما جاء في احتجاب النساء من الرجال، رقم ٢٧٧٩، ج ٨ ص ١٩، وقال: حَسَنٌ صحيح.

وقال المُنْذِرِيُّ: وأخرجه النَّسَائِيُّ. / عَوْنُ المعبود ج ٤ ص ١٠٩.

نَبْهَانَ: مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ ومُكَاتِبُهَا، المَحْزُومِيُّ، أَبُو يَحْيَى المَدَنِيُّ، ◀

[الحديث] الخامس والعشرون:

عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: إذا تعطرت المرأة، فمرت على القوم ليجدوا ريحها فهي كذا وكذا، قال قولاً شديداً.

أخرجه أبو داود، والنسائي ولفظه: فهي زانية، والترمذي وصححه (١).

➡ رَوَى عنها. وَرَوَى عنه الزُّهْرِيُّ وغيره. ذكره ابن حِبَّانَ في الثَّقَاتِ.

تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٤١٦ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٩٧ .

مَيْمُونَةُ بنت الحَارِثِ العَامِرِيَّةُ الهَلَالِيَّةُ، أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، تَزَوَّجَهَا النَّبِيُّ ﷺ سنة ٧هـ. قيل: كان اسمها بَرَّةً، فَسَمَّاها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ. توفيت بِسَرَفِ سنة ٥١هـ على الصحيح، وصلى عليها ابنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

تهذيب التهذيب ج ١٢ ص ٤٥٣ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٦١٤ وأشد الغابة ج ٥ ص ٥٥٠ .
وتسمية أزواج النبي ﷺ وأولاده ص ٢٦٧ والمُحَبَّر ص ٩١ وطبقات ابن سعد ج ٨ ص ١٣٢ .

ابن أُمِّ مَكْتُومٍ: هو عَمْرُو بن قَيْس بن زَائِدَةَ الْقُرَشِيُّ الْعَامِرِيُّ، الْأَعْمَى، الْمُؤَذِّن، وَأُمُّهُ أُمُّ مَكْتُومٍ، وهو ابن خال خَدِيجَةَ بنت خُوَيْلِدٍ، استخلفه رسولُ اللَّهِ ﷺ على الْمَدِينَةِ ثلاثَ عشرةَ مَرَّةً في غَزَوَاتِهِ. قتل بالقَادِسِيَّةِ شهيداً.

أشد الغابة ج ٤ ص ١٢٧ وإصابة ج ٢ ص ٥٢٣ .

(١) حَدِيث: إِذَا تَعَطَّرَتِ الْمَرْأَةُ... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢٧ كتاب التَّرجُل، ٧ باب ما جاء في المرأة تتطيب للخروج، رقم ٤١٧٣، ج ٤ ص ٤٠٠، بهذا اللفظ. ➡

[الحديث] السادس والعشرون:

عن كَبْشَةَ بِنَةَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، وكانت تحت ابنِ أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ دَخَلَ فَسَكَبَتْ لَهُ وَضُوءًا، فَجَاءَتْ هِرَّةً، فَشَرِبَتْ مِنْهُ، فَأَصْغَى لَهَا الْإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَتْ. قَالَتْ كَبْشَةُ: فَرَأَنِي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَتَعْجَبِينَ ابْنَةَ أَخِي؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّهَا

➡ تعطرت: هكذا في ل م. وورد محلها: (استعطرت) في سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ونسخة السُّنَنِ مع عَوْنِ المَعْبُود ج ٤ ص ١٢٨ .

وهو في:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ في: ٤٤ كتاب الأدب، ٣٥ باب ما جاء في كراهية خروج المرأة متعطّرة، رقم ٢٧٨٧، ج ٨ ص ٢٥، وقال: حَسَنٌ صَحِيحٌ، بلفظ: (كل عَيْنَ زَانِيَةٍ، والمرأة إذا استعطرت فمرت بالمجلس فهي كذا وكذا، يعني زانية).
وسُنَنِ النَّسَائِيِّ في: كتاب الرِّئَئَةِ، ما يُكْرَهُ للنِّسَاءِ مِنَ الطِّيبِ ج ٨ ص ١٥٣ بلفظ: (أَيُّمَا امْرَأَةٍ اسْتَعْطَرَتْ فَمَرَّتْ عَلَى قَوْمٍ لِيَجِدُوا مِنْ رِيحِهَا فَهِيَ زَانِيَةٌ).

ل: فوق كلمة (السّادس والعشرون) سهم يشير إلى الهامش، وكتب فيه: (عن عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ. وَبَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَصْحَحُ مِثْلَ هَذَا الْإِسْنَادِ إِذَا ذَكَرَ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو. صح).

ونُصِّ هذا الْحَدِيثُ سِيَّاتِي بَعْدَ قَلِيلٍ، بِرَقْمِ (الثَّامِنِ وَالثَّلَاثِينَ).

ليست بِنَجَسٍ، إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ.
أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ^(١).

(١) حَدِيث: أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ دَخَلَ فَسَكَبَتْ... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١ كتاب الطهارة، ٣٨ باب سُورِ الْهِرَّةِ، رقم ٧٥، ج ١ ص ٦٠، بهذا اللفظ.

ل م: كبشة ابنة كعب. لِكِنَّ القاعدة حذفُ ألف (ابنة). وورد في سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ونسخة عَوْنِ المعبود ج ١ ص ٢٨ (بنت).

م: قال وكانت تحت. وفي هامشها: (عليها) مع كلمة صح، مشار إليها بسهم بعد كلمة (دخل).

أتعجبين ابنة أخي: هكذا في ل م. وفي السُنَنِ بالنسختين: أتعجبين يا ابنة أخي.

وهو بلفظ قريب في:

سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ فِي: ١ كتاب الطهارة، ٦٩ باب ما جاء في سُورِ الْهِرَّةِ، رقم ٩٢، ج ١ ص ١٠١، وقال: حَسَنَ صحيح.

وسُنَنُ النِّسَائِيِّ فِي: كتاب الطهارة، سُورِ الْهِرَّةِ، ج ١ ص ٥٥ .

وسُنَنُ ابْنِ مَاجَهَ فِي: ١ كتاب الطهارة وسُنَنُهَا، ٣٢ باب الوضوء بسُورِ الْهِرَّةِ والرخصة في ذَلِكَ، رقم ٣٦٧، ج ١ ص ١٣١ .

وَضُوءٌ: بفتح الواو، الماء الذي يُتَوَضَّأُ به. / المِصْبَحُ لُمْنِيرٌ، مادة (وَضُوءٌ).

كَبْشَةُ بِنْتُ كَعْبٍ بِنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيَّةِ، رَوَتْ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ - وكانت زوجةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ - فِي الْوُضُوءِ مِنْ سُورِ الْهِرَّةِ. وَرَوَتْ عَنْهَا بِنْتُ أُخْتِهَا حُمَيْدَةَ بِنْتُ عُبَيْدِ بْنِ رِقَاعَةَ زوجة إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ. قال ابن حِبَّانَ: لها صُحْبَةٌ، وَتَبِعَهُ الرَّبِيعُ بْنُ بَكَّارٍ وَأَبُو مُوسَى.

تهذيب التهذيب ج ١٢ ص ٤٤٧ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٦١٢ وأشد الغلبة ج ٥ ص ٥٣٧ .

[الحديث السابع والعشرون:

عن قَسَامَةَ بن زُهَيْر عن أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ مِنْ قَبْضَةٍ قَبَضَهَا مِنْ جَمِيعِ الْأَرْضِ، فَجَاءَ بَنُو آدَمَ عَلَى قَدَرِ الْأَرْضِ، جَاءَ مِنْهُمْ الْأَحْمَرُ، وَالْأَبْيَضُ، وَالْأَسْوَدُ، وَبَيْنَ ذَلِكَ، وَالسَّهْلُ، وَالْحَزْنُ، وَالْخَشْنُ، وَالطَّيِّبُ. أخرجه أبو داود والتِّرْمِذِيُّ وصَحَّحه (١).

(١) حَدِيث: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ مِنْ قَبْضَةٍ... إلخ، في:

سُنَن أَبِي دَاوُدَ فِي: ٣٤ كِتَابُ السُّنَّةِ، ١٧ بَابُ فِي الْقَدَرِ، رَقْم ٤٦٩٣، ج ٥ ص ٦٧، بهذا اللفظ. وفيه: حَدَّثَنَا قَسَامَةُ بن زُهَيْر، قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ، قال: قال رسول الله ﷺ. قال: كُرِّرَتْ فِي ل ثَلَاثًا. وَهُوَ وَهَمٌ.

م: الْأَبْيَضُ وَالْأَحْمَرُ وَالْأَسْوَدُ وَبَيْنَ ذَلِكَ السَّهْلُ.

وَالْخَشْنُ: هُكَذَا فِي ل م. وَوَرَدَ بَدَلُهُ (وَالْخَبِيثُ) فِي: سُنَن أَبِي دَاوُدَ وَنَسَخَةُ عَوْنِ الْمَعْبُود ج ٤ ص ٣٥٨، وَالتِّرْمِذِيُّ.

وَهُوَ فِي سُنَن التِّرْمِذِيِّ فِي: ٤٨ كِتَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَمِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، رَقْم ٢٩٥٨، ج ٨ ص ١٥٤، بهذا اللفظ أَيْضًا إِلَّا فِي قَوْلِهِ: (فَجَاءَ مِنْهُمْ الْأَحْمَرُ)، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قَسَامَةُ بن زُهَيْر المَازِنِيُّ التَّمِيمِيُّ البَصْرِيُّ، رَوَى عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَرَوَى عَنْهُ قَتَادَةُ وَعَوْفُ الْأَعْرَابِيِّ وَآخَرُونَ. بَصْرِيُّ تَابِعِي ثِقَّة. لَهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ حَدِيثُ أَبِي مُوسَى فِي خَلْقِ آدَم. ◀

[الْحَدِيثُ] الثامن والعشرون:

عن أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَا مِنْ شَيْءٍ فِي الْمِيزَانِ أَفْضَلُ مِنْ حُسْنِ الْخُلُقِ.
وهو كالذي قَبْلَهُ^(١).

➡ تُوفِي فِي وَلَايَةِ الْحَبْجَاجِ عَلَى الْعِرَاقِ.

تهذيب لتهذيب ج ٨ ص ٣٧٨ وتقريب لتهذيب ج ٢ ص ١٢٦ .

(١) حَدِيث: مَا مِنْ شَيْءٍ فِي الْمِيزَانِ أَفْضَلُ مِنْ حُسْنِ الْخُلُقِ، فِي:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٣٥ كِتَابِ الْأَدَبِ، ٨ بَابِ فِي حُسْنِ الْخُلُقِ، رَقْم ٤٧٩٩، ج ٥ ص ١٤٩-١٥٠ . وفيه: ... عَنْ عَطَاءِ الْكَيْخَارَانِيِّ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ

أَفْضَلُ: هَكَذَا فِي ل م . وَوَرَدَ مَحَلُّهَا: (أَثْقَلَ) فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ. لَكِنْ فِي إِحْدَى نَسَخِ السُّنَنِ: (فِي الْمِيزَانِ أَثْقَلَ)، أُشِيرَ إِلَيْهَا فِي هَامِشِ عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ٤ ص ٤٠٠ . وَفِي بَاقِي النِّسْخِ: (أَثْقَلَ فِي الْمِيزَانِ).

وهو بلفظ مقارب في:

سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ فِي: ٢٨ كِتَابِ الْبِرِّ وَالصَّلَاةِ، ٦٢ بَابِ مَا جَاءَ فِي حُسْنِ الْخُلُقِ، رَقْم ٢٠٠٣، ج ٦ ص ٢١٣، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وفيه: ... عَنْ يَعْلَى بْنِ مَمْلَكٍ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ

لَكِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ الَّذِي صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ هُوَ مِنْ طَرِيقِ يَعْلَى عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، وَلَيْسَ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ كَمَا فِي أَبِي دَاوُدَ. أَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي بَعْدَهُ وَالرَّقْمُ ٢٠٠٤ فَهُوَ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، لَكِنَّ التِّرْمِذِيَّ قَالَ فِيهِ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

قَوْلُ ابْنِ دَقِيقِ الْعَيْدِ (وَهُوَ كَالَّذِي قَبْلَهُ) يَرِيدُ: أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

[الحديث] التاسع والعشرون:

عن الحسن عن سَمُرَةَ بن جُنْدُبٍ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: لا تَلَاعَنُوا بِلَعْنَةِ اللَّهِ، ولا بِغَضَبِ اللَّهِ، ولا بالنار.

وهو كالذي قَبْلَهُ^(١).

[الحديث] الثلاثون:

عن أبي قَابُوسَ، مَوْلَى لِعَبْدِ اللَّهِ بن عَمْرٍو، عن عبد الله بن عَمْرٍو، يَبْلُغُ به النَّبِيُّ ﷺ قال: الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، ارحموا أهل الأرض يَرْحَمَكُم مَن فِي السَّمَاءِ.

(١) حَدِيث: لا تَلَاعَنُوا بِلَعْنَةِ اللَّهِ، ولا بِغَضَبِ اللَّهِ، ولا بالنار، في:

سُتْنُ أَبِي دَاوُدَ في: ٣٥ كتب الأدب، ٥٣ باب في اللعن، رقم ٤٩٠٦، ج ٥ ص ٢١١، وفيه: عن الحسن عن سَمُرَةَ بن جُنْدُبٍ عن النَّبِيِّ ﷺ قال: لا تَلَاعَنُوا... ومثله في نسخة عَوْن المعبود ج ٤ ص ٤٣٠.

وبلفظ قريب في:

سُتْنُ التِّرْمِذِيِّ في: ٢٨ كتاب البرِّ والصَّلة، ٤٨ باب ما جاء في اللعنة، رقم ١٩٧٧، ج ٦ ص ١٩٩، وقال: حَسَنٌ صحيح.

قوله: وهو كالذي قَبْلَهُ، من كلام ابن دَقِيقِ الْعِيدِ، يريد به: أخرجه أبو داود والتِّرْمِذِيُّ وصَحَّحه.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ أَيْمَنَ مِنْهُ وَصَحَّحَهُ (١).

[الْحَدِيثُ] الْحَادِي وَالثَّلَاثُونَ:

عَنْ وَكَيْعِ بْنِ عُذْسٍ عَنْ عَمِّهِ أَبِي رَزِينٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الرَّؤْيَا عَلَى رَجُلٍ طَائِرٍ مَا لَمْ تُعْبَرْ، فَإِذَا عُبِّرَتْ وَقَعَتْ. قَالَ: وَأَحْسَبُهُ قَالَ: وَلَا تَقْصَّهَا إِلَّا عَلَى وَادٍّ، أَوْ ذِي رَأْيٍ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٢).

(١) حَدِيثُ: الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ... إلخ، في:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٣٥ كِتَابِ الْأَدَبِ، ٦٦ بَابُ فِي الرَّحْمَةِ، رَقْمُ ٤٩٤١، ج ٥ ص ٢٣١، بِهَذَا اللَّفْظِ.

وَأَخْرَجَهُ بَلْفُظٍ مَقَارِبٍ مَعَ زِيَادَةٍ:

التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ فِي: ٢٨ كِتَابِ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ، ١٦ بَابُ مَا جَاءَ فِي رَحْمَةِ النَّاسِ، رَقْمُ ١٩٢٥، ج ٦ ص ١٧٢، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَلَفْظُهُ: (الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، أَرْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمُكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ، الرَّحْمُ شُجْنَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ، فَمَنْ وَصَلَهَا وَصَلَهُ اللَّهُ، وَمَنْ قَطَعَهَا قَطَعَهُ اللَّهُ).

أَبُو قَابُوسٍ، رَوَى عَنْ مَوْلَاهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ بِحَدِيثِ الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، وَتَقَرَّدَ عَنْهُ عَمْرٍو بْنُ دِينَارٍ. مَقْبُولٌ.

تَهْذِيبٌ لِتَهْذِيبِ ج ١٢ ص ٢٠٣ وَتَقْرِبٌ لِتَهْذِيبِ ج ٢ ص ٤٦٣ وَمِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ ج ٤ ص ٥٦٣ .

(٢) حَدِيثُ: الرَّؤْيَا عَلَى رَجُلٍ طَائِرٍ... إلخ، في:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٣٥ كِتَابِ الْأَدَبِ، ٩٦ بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّؤْيَا، رَقْمُ ◀

[الحديث] الثاني والثلاثون:

عن أبي هريرة: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
قال: يا رسول الله مُرْنِي بِكَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ إِذَا أَصْبَحْتُ

➡ ٥٠٢٠، ج ٥ ص ٢٨٣، بهذا اللفظ.

م: أبو رزين. وهو تحريف. وسقطت منها كلمة (قال) التي سبقت لفظة: وأحسبه.

وأخرجه بلفظ مقارب:

الترمذي في سننه في: ٣٥ كتاب الرؤيا، ٦ باب ما جاء في تعبير الرؤيا،
رقم ٢٢٧٩ و٢٢٨٠، ج ٧ ص ٤٩ و٥٠، وقال: حسن صحيح.

وابن ماجه في سننه في: ٣٥ كتاب تعبير الرؤيا، ٦ باب الرؤيا إذا
عُبِّرَتْ وَقَعَتْ، فلا يقصها إلا على واد، رقم ٣٩١٤، ج ٢ ص ١٢٨٨ .

وقال المناوي في فيض القدير ج ٤ ص ٤٧: (وقال في الاقتراح: إسناده
على شرط مسلم). وهو وهم. لأن ابن دقيق العيد ذكره هنا ضمن الأحاديث
الأربعين التي يصحها بعض الأئمة وهي ليست من شرط الشيخين.
واد: مُحِبٌّ.

على رجل طائر: مثل. ومعناه: أنها لا تستقر قرارها ما لم تُعَبَّرَ.

معالم لسنن الخطابي ج ٥ ص ٢٨٣ وعون المعبود ج ٤ ص ٤٦٤ .

وكيع بن عُدُس، ويقال حُدُس، بضم الدال، وقيل بفتحها، أبو مُصْعَب
العُقَيْلِيُّ الطَّائِفِيُّ. رَوَى عَنْ عَمِّهِ أَبِي رَزِينِ الْعُقَيْلِيِّ، وَرَوَى عَنْهُ يَعْلَى بْنُ
عَطَاءٍ. مقبول.

تهذيب الكمّال ج ٧ ص ٤٦٧ وتهذيب التهذيب ج ١١ ص ١٣١ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٣٣١

وميزن الاعتدال ج ٤ ص ٣٣٥ ومشاهير علماء الأمصار ص ١٢٤ .

أبو رزين: هو لَقِيطُ بْنُ صَبْرَةَ. تقدمت ترجمته.

وَإِذَا أَمْسَيْتُ، قَالَ: قُلِ اللَّهُمَّ فَاطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ،
عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، رَبَّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكَهُ، أَشْهَدُ أَنْ
لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ نَفْسِي وَمِنْ شَرِّ
الشَّيْطَانِ وَشِرْكِهِ. قَالَ: قُلْهَا إِذَا أَصْبَحْتَ وَإِذَا أَمْسَيْتَ
وَإِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١).

(١) حَدِيثٌ: قُلِ اللَّهُمَّ فَاطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٣٥ كِتَابُ الْأَدَبِ، ١١٠ بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ، رَقْمُ
٥٠٦٧، ج ٥ ص ٣١٠، بِهَذَا اللَّفْظِ. وَفِيهِ: ... الصَّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وَمِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ: هُكَذَا فِي ل م. وَوَرَدَتْ (وَشَرُّ الشَّيْطَانِ) فِي سُنَنِ أَبِي
دَاوُدَ وَنَسَخَةُ عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ٤ ص ٤٧٦ .

وَهُوَ بَلْفُظٌ مُقَارِبٌ فِي:

سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ فِي: ٤٩ كِتَابُ الدَّعَوَاتِ، ١٤ بَابُ مِنْهُ (مَا يَقَالُ فِي الصَّبَاحِ
وَالْمَسَاءِ)، رَقْمُ ٣٣٨٩، ج ٩ ص ١٠٤، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ. / عَوْنُ الْمَعْبُودِ ج ٤ ص ٤٧٦ وَهَامِشُ سُنَنِ أَبِي
دَاوُدَ السَّابِقِ.

وَشِرْكِهِ: بِكُسْرِ الشَّيْنِ وَسُكُونِ الرَّاءِ، أَيُّ: مَا يَدْعُو إِلَيْهِ مِنَ الْإِشْرَاقِ بِاللَّهِ.
وَيُرْوَى: بِفَتْحَتَيْنِ (وَشِرْكِهِ)، أَيُّ: مَصَائِدُهُ وَحَبَائِلُهُ الَّتِي يَفْتَنُ بِهَا النَّاسَ. / عَوْنُ
الْمَعْبُودِ السَّابِقِ.

[الحديث] الثالث والثلاثون:

عن مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُبَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْنَا فِي لَيْلَةٍ مَطَرٍ وَظُلْمَةٍ شَدِيدَةٍ، نَطْلُبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، لِيُصَلِّيَ بِنَا، فَأَدْرَكْنَاهُ. فَقَالَ: قُلْ، فَلَمْ أَقُلْ شَيْئًا. ثُمَّ قَالَ: قُلْ، فَلَمْ أَقُلْ شَيْئًا. ثُمَّ قَالَ: قُلْ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَقُولُ؟ قَالَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وَالْمُعَوَّذَتَيْنِ، حِينَ تُمْسِي، وَحِينَ تُصْبِحُ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ تَكْفِيكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ تَخْرِيجِهِ (١).

(١) حَدِيث: خَرَجْنَا فِي لَيْلَةٍ مَطَرٍ وَظُلْمَةٍ شَدِيدَةٍ... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٣٥ كِتَابُ الْأَدَبِ، ١١٠ بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ، رَقْم ٥٠٨٢، ج ٥ ص ٣٢٠، بهذا اللفظ.

لِيُصَلِّيَ بِنَا: هَكَذَا فِي ل م. وَوَرَدَ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَنَسَخَةُ عَوْنِ الْمَعْبُود ج ٤ ص ٤٨٣: لِيُصَلِّيَ لَنَا.

قُلْتُ: هَكَذَا فِي ل م، وَفِي بَعْضِ نَسَخِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، أَشَارَ إِلَيْهَا فِي هَامِشِ عَوْنِ الْمَعْبُود ج ٤ ص ٤٨٣. لَكِنْ فِي بَاقِي النِّسْخِ: فَقُلْتُ.

وَالْحَدِيثُ بِلَفْظِ مُقَارِبٍ فِي:

سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ فِي: ٤٩ كِتَابُ الدَّعَوَاتِ، بَابُ (دَعَاءُ يُقَالُ عِنْدَ النَّوْمِ)، رَقْم ٣٥٧٠، ج ٩ ص ٢١٦، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. ←

[الْحَدِيثُ] الرَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ:

عَنْ حَبِيبِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ،
وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا أَحَبَّ الرَّجُلُ
أَخَاهُ فَلْيُخْبِرْهُ أَنَّهُ يُحِبُّهُ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ (١).

➔ مُعَاذُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُبَيْبِ الْجُهَنِيِّ الْمَدَنِيِّ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ، وَأَخِيهِ
عَبْدِ اللَّهِ وَعُقْبَةَ بْنَ عَامِرِ الْجُهَنِيِّ وَابْنَ عَبَّاسٍ وَآخَرِينَ، وَرَوَى عَنْهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
سُلَيْمَانَ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ الْأَسْلَمِيِّ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ وَبُكَيْرُ بْنُ الْأَشَّجِّ وَغَيْرُهُمْ.
ثِقَةٌ، صَدُوقٌ، رُبَّمَا وَهَمَ. مَاتَ سَنَةَ ١١٨ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١٠ ص ١٩١ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٥٦ وَالْخُلَاصَةُ لِلخَزَرَجِيِّ ص ٣٨٠ .
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُبَيْبِ الْجُهَنِيِّ الْأَنْصَارِيُّ الْمَدَنِيُّ، لَهُ صُحْبَةٌ، رَوَى عَنْهُ ابْنَاهُ
عَبْدُ اللَّهِ وَمُعَاذُ، لَهُ عِنْدَ الثَّلَاثَةِ فِي قِرَاءَةِ الْمُعَوَّذَاتِ فِي الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ. قَالَ
ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: إِنَّهُ جُهَنِيُّ حَالَفِ الْأَنْصَارِ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٥ ص ١٩٧ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٤١٢ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٣ ص ١٥٠ .

(١) حَدِيثٌ: إِذَا أَحَبَّ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَلْيُخْبِرْهُ أَنَّهُ يُحِبُّهُ، فِي:

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٣٥ كِتَابِ الْأَدَبِ، ١٢٢ بَابُ إِخْبَارِ الرَّجُلِ بِمَحَبَّتِهِ
إِيَّاهُ، رَقْمٌ ٥١٢٤، ج ٥ ص ٣٤٣، بِهَذَا اللَّفْظِ. وَفِيهِ: ... وَقَدْ كَانَ أَدْرَكَهُ

ل: حَبِيبُ بْنُ عُبَيْدٍ عَنِ الْمِقْدَامِ. وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَصَوَائِبُهُ مَا أَثْبَتْنَاهُ (حَبِيبُ،
الْمِقْدَامُ) مِنْ م وَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَنَسَخَةُ عَوْنِ الْمَعْبُودِ ج ٤ ص ٤٩٥ وَالتِّرْمِذِيُّ.
وَهُوَ بَلْفُظٌ قَرِيبٌ فِي:

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ فِي: ٣٧ كِتَابِ الزُّهْدِ، ٥٤ بَابُ مَا جَاءَ فِي إِعْلَامِ ➔

[الحديث] الخامس والثلاثون:

عن أبي جُرَيْجٍ الهُجَيْمِيِّ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ،
فَقُلْتُ: عَلَيْكَ السَّلَامُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: لَا تَقُلْ عَلَيْكَ
السَّلَامُ، فَإِنَّ عَلَيْكَ السَّلَامُ تَحِيَّةَ الْمَوْتَى.

أخرجه أبو داود، وصححه الترمذي بعد تخرجه (١).

➡ الحب، رقم ٢٣٩٣، ج ٧ ص ١٢٠، وقال: حسن صحيح غريب.
وقال المُنْذِرِيُّ: وأخرجه النَّسَائِيُّ. / عَوْنُ المَعْبُود ج ٤ ص ٤٩٥ وهامش سُنَنُ أَبِي
داود السابق.

حَبِيبُ بْنُ عُبَيْدٍ الرَّحْبِيُّ، أَبُو حَفْصٍ الحِمَصِيُّ، رَوَى عَنْ الْعِرْبَاضِ بْنِ
سَارِيَةَ وَالْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ وَأَبِي أُمَامَةَ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ حَرِيزُ بْنُ
عُثْمَانَ وَثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ وَآخَرُونَ. ثِقَّة.

تهذيب التهذيب ج ٢ ص ١٨٧ وتقريب التهذيب ج ١ ص ١٥٠ ومشاهير علماء الأمصار ص ١١٣ .
المِقْدَامُ بْنُ مَعْدِي كَرِبَ بْنِ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ، أَبُو كَرِيمَةَ
الْكِنْدِيِّ، نَزَلَ حِمَصَ، صَحَابِيُّ، رَوَى عَنْهُ ابْنُ يَحْيَى، وَابْنُ ابْنِهِ صَالِحُ بْنُ
يَحْيَى، وَخَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ وَحَبِيبُ بْنُ عُبَيْدٍ وَغَيْرِهِمْ. مَاتَ سَنَةَ ٨٧ هـ عَلَى
الصَّحِيحِ.

تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٢٨٧ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٧٢ وأشد الغابة ج ٤ ص ٤١١ .

(١) حَدِيث: عَلَيْكَ السَّلَامُ... إلخ، في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٣٥ كِتَابُ الْأَدَبِ، ١٥١ بَابُ كِرَاهِيَةِ أَنْ يَقُولَ: عَلَيْكَ
السَّلَامُ، رَقْم ٥٢٠٩، ج ٥ ص ٣٨٧، بهذا اللفظ. وفيه: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ...
لَكِنْ فِي نَسْخَةِ عَوْنِ المَعْبُود ج ٤ ص ٥٢٠: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ... ➡

[الْحَدِيثُ] السادس والثلاثون:

عن جُرَيْبِ بْنِ كُليبٍ عن عَلِيٍّ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى أَنْ يُضْحَى بِعَضْبَاءِ الْأُذُنِ وَالْقَرْنِ.
أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ^(١).

➡ وقد ورد بلفظ آخر في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ٢٦ كِتَابُ اللَّبَاسِ، ٢٨ بَابُ مَا جَاءَ فِي إِسْبَالِ الْإِزَارِ، رَقْمُ ٤٠٨٤، ج ٤ ص ٣٤٤، مِنْ حَدِيثٍ طَوِيلٍ.

وَسُنَنُ التِّرْمِذِيِّ فِي: ٤٣ كِتَابُ الْأَسْتِذَانِ، ٢٨ بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ أَنْ يَقُولَ: عَلَيْكَ السَّلَامُ، مُبْتَدَأً، رَقْمُ ٢٧٢٢ و ٢٧٢٣، ج ٧ ص ٣٥٢، مُخْتَصَرًا وَمَطُولًا، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

أَبُو جُرَيْبٍ الْهُجَيْمِيُّ، اسْمُهُ جَابِرُ بْنُ سُلَيْمٍ، وَقِيلَ سُلَيْمٌ بْنُ جَابِرٍ، صَحَابِيُّ مَعْرُوفٌ، رَوَى عَنْهُ أَبُو تَمِيمَةَ الْهُجَيْمِيُّ وَغَيْرُهُ. عِدَادُهُ فِي أَهْلِ الْبَصْرَةِ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١٢ ص ٥٤ وَتَقْرِيبُ لَتَهْذِيبِ ج ٢ ص ٤٠٥ وَأَشَدُّ لَغَابَةً ج ٥ ص ١٥٨ وَالتَّارِيخُ الْكَبِيرُ لِلْبُخَارِيِّ ج ١ ق ٢ ص ٢٠٥ .

(١) حَدِيثُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُضْحَى بِعَضْبَاءِ الْأُذُنِ وَالْقَرْنِ، فِي:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٠ كِتَابُ الضَّحَايَا، ٦ بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الضَّحَايَا، رَقْمُ ٢٨٠٥، ج ٣ ص ٢٣٨، بِهَذَا اللَّفْظِ. وَفِيهِ: ... عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

سَقَطَ مِنْ م: عَنْ جُرَيْبِ بْنِ كُليبٍ. وَفِيهَا: أَنْ نَضْحِي.

وَالْحَدِيثُ بِلَفْظِ مُقَارِبٍ فِي:

سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ فِي: ٢٠ كِتَابُ الْأَضْحَايِ، ٩ بَابُ مَا جَاءَ فِي الضَّحِيَّةِ بِعَضْبَاءِ الْقَرْنِ وَالْأُذُنِ، رَقْمُ ١٥٠٤، ج ٥ ص ٢١٧، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. ➡

[الحديث السابع والثلاثون:

عن الحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنهم: أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إن ابن ابني مات، فما لي من ميراثه؟ قال: لك السُدُسُ. فلما أدبر دَعاه، فقال: لك سُدُسٌ آخر، فلما أدبر دَعاه، فقال: إن السُدُسَ الآخر طُعْمَةٌ. قال قتادة: فلا يذرون مع أي شيء ورثته. قال قتادة: أقل شيء ورث الجد السُدُسُ.

➡ وسُنَّ النسائي في: كتاب الضحايا، العَضَباء، ج ٧ ص ٢١٧ .
وسُنَّ ابن ماجه في: ٢٦ كتاب الأضاحي، ٨ باب ما يُكره أن يُضَحَّى به، رقم ٣١٤٥، ج ٢ ص ١٠٥١ .

جُرَيِّ بن كُلَيْب السَّدُوسِي البَصْرِي، رَوَى عن عَلِيٍّ وَبَشِير بن الحَصَاصِيَّة. وَرَوَى عن قَتَادَةَ وَكَانَ يُثْنِي عليه خيراً، وَكَانَ مِنَ الْأَزَارِقَةِ. قَالَ ابْنُ الْمَدِينِي: مَجْهُولٌ مَا رَوَى عَنْهُ غَيْرُ قَتَادَةَ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: شَيْخٌ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ. رَوَى لَهُ الْأَرْبَعَةُ حَدِيثاً وَاحِداً فِي النَّهْيِ عَنِ الْأَضْحِيَّةِ بَعْضُ بَاءِ الْأُذُن. وَقَالَ الْعَجَلِي: بَصْرِي تَابِعِي ثِقَّة، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثَّقَاتِ بِرَوَايَتِهِ عَنْ عَلِيٍّ. وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: جُرَيِّ سَدُوسِي بَصْرِي، لَمْ يَرَوْا عَنْهُ غَيْرَ قَتَادَةَ.

تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٧٨ وتقريب التهذيب ج ١ ص ١٢٨ وميزان الاعتدال ج ١ ص ٣٩٧
وسُنَّ أبي داود.

العَضَباء: مَا قُطِعَ النِّصْفُ مِنْ أَدْنَاهُ أَوْ قَرْنَهُ أَوْ أَكْثَرُ. وَهَذَا هُوَ تَفْسِيرُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، كَمَا ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي يَلِيهِ رَقْمُ ٢٨٠٦. وَانْظُرْ أَيْضاً: هامش سُنَّ أبي داود وَعَوْنُ المَعْبُود ج ٣ ص ٥٥ وسُنَّ التِّرْمِذِي والنَّسَائِي السَّابِقِينَ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١).

(١) حَدِيث: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ ابْنِي مَاتَ... إلخ، في: سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ فِي: ١٣ كِتَابِ الْفَرَائِضِ، ٦ بَابِ مَا جَاءَ فِي مِيرَاثِ الْجَدِّ، رَقْم ٢٨٩٦، ج ٣ ص ٣١٨، بِهَذَا اللفظ. وفيه: ... حُصَيْنٌ أَنَّ رَجُلًا... .
ل: إِنْ ابْنِي. أَيْ: سَقَطَتْ ابْن. وَأَثْبَتْنَاهَا مِنْ م وَسُنَنُ أَبِي دَاوُدَ وَنَسَخَةُ عَوْنِ الْمَعْبُود ج ٣ ص ٨١. وَوَرَدَ فِي سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ ج ٦ ص ٢٧٩ وَنَسَخَةُ عَارِضَةِ الْأَخُوذِيِّ ج ٨ ص ٢٥١ وَنَسَخَةُ تُحْفَةِ الْأَخُوذِيِّ ج ٣ ص ١٨١ (إِنْ ابْنِي)، لَكِنْ عِنْدَ الشَّرْحِ فِي الْعَارِضَةِ وَالتُّحْفَةِ: (إِنْ ابْنِ ابْنِي).
قَالَ لَكَ السَّدَسُ: كَذَا فِي م وَهِيَ رِوَايَةُ نَسَخَةِ عَوْنِ الْمَعْبُود. وَوَرَدَ (فَقَالَ لَكَ السَّدَسُ) فِي ل وَهِيَ رِوَايَةُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ.
وَرَّثَهُ: كَذَا فِي م وَسُنَنُ أَبِي دَاوُدَ بِالنَّسَخَتَيْنِ. وَوَرَدَ فِي ل: وَرِثَ.

وَهُوَ بَلْفُظٌ مُقَارِبٌ فِي:

سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ فِي: ٣٠ كِتَابِ الْفَرَائِضِ، ٩ بَابِ مَا جَاءَ فِي مِيرَاثِ الْجَدِّ، رَقْم ٢١٠٠، ج ٦ ص ٢٧٩، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وفيه: إِنْ ابْنِي مَاتَ... .
وَقَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ. / عَوْنُ الْمَعْبُود ج ٣ ص ٨١، وَهَامِشُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ السَّابِقِ.
قَالَ الطَّيْبِيُّ: (صُورَةُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ الْمَيْتَ تَرَكَ بَنَتَيْنِ وَهَذَا السَّائِلُ، فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ، وَبَقِيَ الثُّلُثُ، فَدَفَعَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ إِلَى السَّائِلِ سُدُسًا بِالْفَرَضِ؛ لِأَنَّهُ جَدُّ الْمَيْتِ، وَتَرَكَهُ حَتَّى ذَهَبَ، فَدَعَا وَدَفَعَ إِلَيْهِ السُّدُسُ الْأَخِيرَ، كَيْ لَا يَظُنَّ أَنَّ فَرَضَهُ الثُّلُثُ. وَمَعْنَى الطُّعْمَةِ هُنَا التَّعْصِيبُ، أَيْ رِزْقُ لَكَ لَيْسَ بِفَرَضٍ، وَإِنَّمَا قَالَ فِي السُّدُسِ الْآخِرِ طُّعْمَةٌ دُونَ الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ فَرَضٌ، وَالْفَرَضُ لَا يَتَغَيَّرُ بِخِلَافِ التَّعْصِيبِ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنِ التَّعْصِيبُ شَيْئًا مُسْتَقَرًّا ثَابِتًا سَمَّاهُ طُّعْمَةً). / عَوْنُ الْمَعْبُود ج ٣ ص ٨١ وَتُحْفَةُ الْأَخُوذِيِّ ج ٣ ص ١٨٠.

الْحَسَنُ: هُوَ الْبَصْرِيُّ.

وَانْظُرِ الْأَقْوَالَ فِي سَمَاعِ الْحَسَنِ مِنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ فِي: تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٦٨ وَانْظُرْ أَيْضًا: تُحْفَةُ الْأَخُوذِيِّ السَّابِقِ.

[الحديث] الثامن والثلاثون:

عن عَمْرُو بن شُعَيْب عن أَبِيهِ عن جَدِّهِ عبد الله بن عَمْرٍو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ قال: قال رسولُ الله ﷺ: لا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى.

أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه.

وبعض أهل الحديث يُصَحِّحُ مِثْلَ هَذَا الإسناد إذا ذَكَرَ فِيهِ عبد الله بن عَمْرٍو (١).

(١) حَدِيث: لا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى، في:

سُنَنُ أَبِي داود في: ١٣ كتاب الفرائض، ١٠ باب هل يرث المسلم الكافر، رقم ٢٩١١، ج ٣ ص ٣٢٨، بهذا اللفظ. وفيه: ... عبد الله بن عَمْرٍو قال: ... هاشم م: شتا. وهي تصحيح لكلمة شَطِبت لم أَتَبَيَّنْهَا وَكَأَنَّهَا (شَيْئًا). و(شَيْئًا) رَوَايَةٌ أُخْرَى وَرَدَتْ فِي هَاشِمِ نَسْخَةِ عَوْنِ المَعْبُود والشرح ج ٣ ص ٨٥ وهاشم سُنَنُ أَبِي داود.

والْحَدِيثُ بلفظ مقارب في:

سُنَنُ ابنِ ماجه في: ٢٣ كتاب الفرائض، ٦ باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك، رقم ٢٧٣١، ج ٢ ص ٩١٢.

وقال المُنْذِرِيُّ: وأخرجه النَّسَائِيُّ. / عَوْنُ المَعْبُود السابق، وهاشم سُنَنُ أَبِي داود السابق.

شَتَّى: صفة أهل، أي: متفرون، وقيل يجوز أن يكون صفة المِلَّتَيْنِ، أي: مُتَفَرِّقَتَيْنِ. / عَوْنُ المَعْبُود السابق.



.

➔ عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ الْقُرَشِيِّ، السُّهْمِيِّ، أَبُو إِبْرَاهِيمَ. رَوَى عَنْ أَبِيهِ، وَجُلُّ رَوَايَتِهِ عَنْهُ، وَعَمَتُهُ زَيْنَبُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ وَزَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ رَبِيبَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَالرَّبِيعِ بِنْتُ مُعَوِّذٍ وَطَاوُسٍ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَمُجَاهِدٍ وَآخَرِينَ. وَرَوَى عَنْهُ: عَطَاءٌ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَهُمَا أَكْبَرُ مِنْهُ، وَالزُّهْرِيُّ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَهَشَامُ بْنُ عُرْوَةَ وَآخَرُونَ. ثِقَّةٌ، صَدُوقٌ. مَاتَ سَنَةَ ١١٨هـ.

تهذيب التهذيب ج ٨ ص ٤٨ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٧٢ وميزان الاعتدال ج ٣ ص ٢٦٣ .

شُعَيْبُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَدْ يُنسَبُ إِلَى جَدِّهِ. رَوَى عَنْ جَدِّهِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَمُعَاوِيَةَ وَآخَرِينَ، رَوَى عَنْهُ ابْنَاهُ عَمْرُو وَعُمَرُ، وَثَابِتُ الْبُنَانِيُّ وَنَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ. ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ جَدِّهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَنَّهُ يَرُوي عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدٌ. ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثَّقَاتِ.

تهذيب التهذيب ج ٤ ص ٣٥٦ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣٥٣ .

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ الْقُرَشِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ، لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِيهِ فِي السِّنِّ سِوَى إِحْدَى عَشْرَةِ سَنَةٍ، وَأَسْلَمَ قَبْلَ أَبِيهِ. أَحَدُ السَّابِقِينَ الْمُكْثَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَكَانَتْ مَعَهُ الرَّايَةُ يَوْمَ الْيَرْمُوكَ، وَكَانَ كَاتِبًا، غَزِيرَ الْعِلْمِ، مَجْتَهِدًا فِي الْعِبَادَةِ. مَاتَ فِي ذِي الْحِجَّةِ لَيْلَى الْحَرَّةِ سَنَةَ ٦٣هـ عَلَى الْأَصْحَى، بِالطَّائِفِ عَلَى الرَّاجِحِ.

تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٣٣٧ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٤٣٦ وأشد الغابة ج ٣ ص ٢٣٣ والرياض المستطبة ج ١٩٦ ومشاهير علماء الأمصار ص ٥٥ .

قَالَ الذَّهَبِيُّ: أَمَّا رِوَايَةُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَمَا عَلِمْتُهَا صَحِّحًا، فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدِيمُ الْوَفَاةِ، وَكَأَنَّهُ مَاتَ شَابًا. / ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٢٦٦ .

فالمراد بجَدِّ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. ➔

[الحديث] التاسع والثلاثون:

عن مُجَاهِدٍ عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبَّلَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ، وَوَضَعَ خَدَّهُ عَلَيْهِ^(١).

➡ قال البخاري: رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وإسحاق بن راهويه وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ما تركه أحد من المسلمين.

تهذيب التهذيب ج ٨ ص ٤٩ . وانظر فيه أقوال المؤثرين الكثيرة في هذه السلسلة، وفي ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٢٦٤ والشذوذ الفتح ج ٢ ص ٥٦٣ .

(١) حديث: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبَّلَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ، وَوَضَعَ خَدَّهُ عَلَيْهِ، في:

المُسْتَدْرَك على الصحيحين للحاكم ج ١ ص ٤٥٦ كتاب المناسك. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يُخرِّجَاه. ولم ترد فيه كلمة (قال). وقال الذهبي في تلخيص المُسْتَدْرَك مُعَقَّباً: (صحيح، وعبد الله بن مسلم بن هُرْمُز «وهو الذي رَوَى الحديث عن مُجَاهِد» هذا ضَعَفَهُ غير واحد، وقال أحمد: صالح الحديث).

مُجَاهِد بن جَبْرِ المَكِّي، أَبُو الْحَجَّاجِ المَخْزُومِي مَوْلَاهُم، رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَالْعَبَادِلَةَ الأربعة وغيرهم، وَرَوَى عَنْهُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِي وَعَطَاءٌ وَعِكْرَمَةُ وآخرون. قال مُجَاهِد: (قرأت القرآن على ابن عَبَّاسٍ ثلاثَ عَرَضَاتٍ، أَقِفْتُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ أَسْأَلُهُ فِيمَ نَزَلَتْ وَكَيْفَ كَانَتْ). هو مَكِّي تَابِعِي ثِقَّة. مات سنة ١٠١ هـ وقيل غير ذلك، بِمَكَّةَ وهو ساجد.

تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٤٢ وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٢٩ ومشاهير علماء الأمصار ص ٨٢ .

الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ: أحد أركان الكعبة، وهو من جهة اليمين. والذي فيه ➡

[الْحَدِيثُ] الأربعون:

عن مُجَاهِدٍ عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: لا صَرُورَةٌ في الإسلامِ.

أخرجهما الحَاكِمُ، وقال في كُلِّ واحدٍ منهما: صحيح الإسناد، ولم يُخَرِّجَاه. قلتُ: الثاني مُخَرَّجٌ في بعض الكتب المشهورة^(١).

➡ الحَجَرُ الرُّكْنُ البَصْرِيُّ، والذي بعده العِرَاقِيُّ، والرَّابِعُ الشَّامِيُّ، كلُّ رُكْنٍ منها منسوبٌ إلى جِهَتِهِ.

مَرَصِدُ الاِطْلَاعِ ج ٢ ص ٦٢٩ ومُنْجَمُ لِبْنُدُن ج ٣ ص ٦٤ .

(١) حَدِيثُ: لا صَرُورَةٌ في الإسلامِ، في:

المُسْتَدْرَكُ لِلْحَاكِمِ ج ٢ ص ١٥٩، كتابُ النِّكَاحِ، وقال: هَذَا حَدِيثٌ صحيحٌ على شرطِ البُخَارِيِّ ولم يُخَرِّجَاه.

وأورده الذَّهَبِيُّ في تلخيصِ المُسْتَدْرَكِ، ورمز له بـ(خ)، ولم يُعَقِّبْ عليه.

وإِسْنَادُ الْحَدِيثِ في المُسْتَدْرَكِ وتلخيصه: عن ابنِ جُرَيْجٍ عن عُمَرَ بنِ عَطَاءٍ عن عِكْرِمَةَ عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً.

م: لا ضرورة. وهو تحريف.

وأخرجه أيضاً:

عن ابنِ جُرَيْجٍ عن عُمَرَ بنِ عَطَاءٍ عن عِكْرِمَةَ عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً بهذا اللفظ:

أبو داود في سُنَنِهِ في: ٥ كتابِ المَنَاسِكِ، ٣ باب لا صَرُورَةٌ في الإسلامِ، رقم ١٧٢٩، ج ٢ ص ٣٤٨ .



فهذا ما أردنا ذكره من بيان مُصْطَلَحَاتٍ عند أهل الحديث على حسب ما اقترح ذلك، مع ما أضفت^(١) إليه من ذكر أحاديث صحاح.

وما قلت منها فيه: أخرجه فلان وفلان، فاللفظ للمذكور أولاً، وذلك بحسب ما انتهى إلينا. والله الموفق برحمته^(٢).

➔ والإمام أحمد في مُسنده ج ١ ص ٣١٢ بالطريق المذكور. والطبراني في المُعْجَم الكبير ج ١١ ص ٢٣٤ رقم ١١٥٩٥ بالطريق المذكور أيضاً.

وانظر أيضاً: الفتح الكبير في صَمِّ الزيادة إلى الجامع الصغير ج ٣ ص ٣٤٥ وفيه: أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم في المُستَدْرَك عن ابن عباس: وفي مَجْمَع الزوائد ج ٣ ص ٢٣٤ عن ابن عباس وفيه: ورجاله ثقات.

الصَّرورة: انقطاع الرَّجُل عن النكاح، وتَبَثُّله على مذهب النصارى. أو: عدم الحُجِّ لمن يستطيعه. / معالم السُّنَنِ لِلْخَطَّابِيِّ بهامش سُنَنِ أَبِي داود السابق. وانظر: النُّهَيْة في غريب الحديث مادة (صرر) ج ٣ ص ٢٢ .

(١) ل: أضيف.

(٢) في هامش م: بلغ مقابلة، والله الحمد والمِنَّة، وهو حَسْبِي ونِعَم الوكيل. وكتب فوقها بالهامش بخط مغاير: هذه الأحاديث مائتين وثمانين حَدِيثًا. (كذا).

وصوابه: مائتان وثمانون حَدِيثًا إِلَّا واحداً؛ لأن القسم السادس نقص منه الحديث الأربعون.



• • • • •

وكتب ناسخ م بعد قوله: (والله الموفق برحمته) ما يأتي:

(آخره والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. وافق الفراغ من تعليقه على يد أضعف عباد الله، وأحوجهم إلى غفرانه، مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عَلِيّ الشَّافِعِيّ، عفا الله عنه وغفر له، وذلك يوم السبت أول يوم من جُمَادَى الآخِر سنة ست عشرة وسبعماية بالمدرسة البَادَرَايِيَّة بِدِمَشْق، حماها الله وسائر بلاد الإسلام وأهله، والحمد لله وحده، وصلى الله على مُحَمَّد وآله وصحبه).
وقد سبق الكلام على المدرسة البَادَرَايِيَّة عند وصف نسخة (م) من الافتراح.

وكتب ناسخ ل بعد قوله: (والله الموفق برحمته) ما يأتي:

(وهو حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيل، تَمَّ الكتاب بحمد الله وعونه وحُسن توفيقه، في العشر الأوسط من شهر جُمَادَى الآخِرَة سنة ست عشر - وَرَبَّمَا تُقْرَأ سنة ست عشرين - وسبعمئة.

أَحْسَنَ اللهُ عَوَاقِبَنَا، وختم لنا بالخير ولسائر المسلمين أجمعين، والصلاة والسلام على سَيِّدِنَا مُحَمَّد سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ وَخَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين).

الفهارس العامة

- ١- فهرس المصَادِر.
- ٢- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
- ٣- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار.
- ٤- فهرس الأعلام والجماعات.
- ٥- فهرس الأمكنة.
- ٦- فهرس الكتب.
- ٧- فهرس الشعر.
- ٨- فهرس الموضوعات.

١- فهرس المصادر (١)

* الإبانة عن أصول الديانة: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق الأشعري، المتوفى سنة ٣٢٤هـ-٩٣٦م.

تقديم وتحقيق وتعليق: د. فوقيّة حسين محمود.

الطبعة الأولى، توزيع دار الأنصار بالقاهرة، مطابع الدجوي بالقاهرة سنة ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

* إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين: السيد أبو الفيض محمد مرتضى بن محمد بن محمد الحسيني الزبيدي الحنفي، المتوفى سنة ١٢٠٥هـ-١٧٩٠م.

وبهامشه:

إحياء علوم الدين: الإمام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الطوسي، حجة الإسلام، المتوفى سنة ٥٠٥هـ-١١١١م.

تعريف الأحياء بفضائل الإحياء: الشيخ عبد القادر بن شيخ بن عبد الله بن شيخ بن عبد الله العبدروس باعلوي، المتوفى سنة ١٠٣٨هـ-١٦٢٨م.

الإملاء في إشكالات الإحياء: الإمام أبو حامد الغزالي، ردّ به على بعض اعتراضات أوردها بعض المعاصرين له على بعض مواضع من الإحياء.

(١) رتبت المصادر بحسب الحروف الهجائية، وأثبتت التواريخ الميلادية على النحو الوارد في كتاب (معجم الأعلام) لبسام عبد الوهاب الجابي، وهو مختصر كتاب (الأعلام) للزركلي، وكذا الوارد في (معجم المؤلفين) لنعمر رضا كحالة، و(تكملة معجم المؤلفين) لمحمد خير رمضان يوسف. وقرنت التاريخين الهجري والميلادي للتأكد، بما ورد في كتب (جدول السنين الهجرية) بلياليها وشهورها، بما يوافقها من السنين الميلادية بأيامها وشهورها (للمستشرق ف. ويستنفلد، الذي ترجمه إلى اللغة العربية د. عبد المنعم ماجد، وعبد المحسن رمضان).

مؤسسة التاريخ العربي ببيروت، لبنان سنة ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، وهي طبعة مصورة على طبعة المطبعة الميمينية بمصر التي انتهت طبعتها سنة ١٣١١هـ.

* الأجهوري على الرزقاني على البيهقي. انظر: حاشية الشيخ عطية الأجهوري.

* إحكام الأحكام: ابن دقيق العيد. انظر: العدة للصنعاني.

* الإحكام في أصول الأحكام: سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد التلبي الأمدي الشافعي، المتوفى سنة ٦٣١هـ-١٢٣٣م.

مؤسسة الحلبي بالقاهرة، دار الاتحاد العربي للطباعة، سنة ١٩٦٧م.

* إحياء علوم الدين: الغزالي. انظر: إتحاف السادة المتقين.

* اختصار علوم الحديث: الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الشافعي الدمشقي، المتوفى سنة ٧٧٤هـ-١٣٧٣م.

بشرح: الباعث الحثيث: أحمد محمد شاكر، المتوفى سنة ١٣٧٧هـ-

١٩٥٨م.

الطبعة الثالثة، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالقاهرة، سنة ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.

* آداب الشافعي ومناقبه: الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم

محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الرازي، المتوفى سنة ٣٢٧هـ-٩٣٨م.

تحقيق وتعليق: الشيخ عبد الغني عبد الخالق، المتوفى سنة ١٤٠٣هـ-

١٩٨٣م.

كتب كلمة عنه في مقدمته: محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري،

المتوفى سنة ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.

الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت، وهي طبعة مصورة على الطبعة التي

طبعت سنة ١٩٥٣م بالقاهرة.

* أدب الإمام والامتلاء: أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور

التميمي السمعاني المروزي الشافعي، المتوفى سنة ٥٦٢هـ-١١٦٦م.

تحقيق: ماكس فايس فايلر.

من منشورات مؤسّسة دخويه، مطبعة بُرَيْل في لَيْدَنْ، سنة ١٩٥٢م.

* إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري: شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني الشافعي، المتوفى سنة ٩٢٣هـ-١٥١٧م.

والبخاري هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، المتوفى سنة ٢٥٦هـ-٨٧٠م.

وبهامشه:

شرح الإمام مخيي الدين يحيى بن شرف بن مري النووي الشافعي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ-١٢٧٧م، على صحيح مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المتوفى سنة ٢٦١هـ-٨٧٥م.

دار الكتاب العربي ببيروت، وهي الطبعة المصوّرة عن الطبعة السابعة التي طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر سنة ١٣٢٣هـ-١٣٢٧هـ.

* الاستيعاب في أسماء الأصحاب: الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ-١٠٧١م.

مطبوع بهامش:

الإصابة في تمييز الصحابة: شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد الكِنَاني، المعروف بابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ-١٤٤٩م.

الناشر: مكتبة المُنْتَى ببغداد، وهي طبعة مُصَوَّرة على الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨هـ المطبوعة بمطبعة السعادة بمصر.

* أَسَدُ الغَايَةِ في معرفة الصحابة: عزّ الدين أبو الحسن عليّ بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، المعروف بابن الأثير، المتوفى سنة ٦٣٠هـ-١٢٣٣م.

الناشر: المكتبة الإسلامية بطهران سنة ١٣٧٧هـ، وهي طبعة مُصَوَّرة على

مطبوعة المطبعة الوهبيّة بمصر سنة ١٢٨٠هـ.

* أسماء التّابعين ومن بعدهم من صحت روايته من الثّقات عند البخاريّ ومسلم، وذكراه في كتابيهما الصحيحين أو أحدهما على حروف المُعْجَم. (القسم الأول). تخريج: الإمام أبي الحسن عليّ بن عمّار الدّارقُطنيّ، المتوفّى سنة ٣٨٥هـ-٩٩٥م.

تحقيق: الدكتور عدنان عبد الرّحمن الدّوريّ.

فُرُوزة من مجلة المَجْمَع العِلْمِيّ العِرَاقِيّ (الجزءان الأول والثاني من المجلد الثاني والثلاثين - كانون الثاني سنة ١٩٨١م).

* الإصابة في تمييز الصّحابة. انظر: الاستيعاب في أسماء الأصحاب.

* أصول الدّين الإسلاميّ: الدكتور قحطان عبد الرّحمن الدّوريّ، والدكتور رُشدي عليّان.

طبعة دار الفكر الثانية في عمّان، الأردنّ، سنة ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، وهي الطبعة السادسة للكتاب.

* اعتقادات فرق المسلمين والمُشركين: فخر الدّين مُحَمَّد بن عمّار بن حُسَيْن القُرشيّ الشّافعيّ، الخطيب الرّازيّ، المتوفّى سنة ٦٠٦هـ-١٢١٠م. مكتبة الكُليّات الأزهرية، شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة، سنة ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

* الأعلام - قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمُسْتَعَرَبِينَ والمُسْتَشْرِقِينَ: خير الدّين بن محمود بن مُحَمَّد الزّركليّ الدّمَشقيّ، المتوفّى بالقاهرة سنة ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

الطبعة الرابعة، دار العِلْم للملايين، سنة ١٩٧٩م.

* الإعلام بما وقع في مُشْتَبِه الدّهبيّ من الأوهام: الحافظ مُحَمَّد بن أبي بكر عبد الله بن مُحَمَّد بن أَحْمَد، المعروف بابن ناصِر الدّين الدّمَشقيّ الشّافعيّ، المتوفّى سنة ٨٤٢هـ-١٤٣٨م.

دراسة وتحقيق: عبد رب النبي مُحَمَّد.

الطبعة الأولى، نشر مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

* الإغلام بوفيات الأغلام: الحافظ شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَائِمَاز التُّرْكْمَانِي الدَّهَبِي الدَّمَشَقِي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ - ١٣٤٨م.

تحقيق: رياض عبد الحميد مراد وعبد الجبار زُكَّار.

من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي.

الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر ببيروت، سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

* أَعْيَان العَصْر وأعوان النَّصْر: صَالِح الدِّين خليل بن أَيُّبَك بن عبد الله الصَّفْدِي، المتوفى سنة ٧٦٤هـ - ١٣٦٣م.

تحقيق: د. عَلِيّ أبو زَيْد، د. نبيل أبو عمشة، د. مُحَمَّد موعد، د. محمود سالم مُحَمَّد.

قدم له: مازن عبد القادر المبارك.

مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي.

الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر ببيروت ودار الفكر بدمشق، سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

* الأغاني: أبو الفرج الأصبهاني عَلِيّ بن الحُسَيْن بن مُحَمَّد، المتوفى سنة ٣٥٦هـ - ٩٦٧م.

ج ١-١٦ صُوِّرت سنة ١٩٦٣م بمطابع كوستاتسوماس بالقاهرة على طبعة دار الكتب المِصْرِيَّة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي - المؤسَّسة المِصْرِيَّة العامة.

ج ١٧-٢٤ طُبعت بمطابع الهيئة المِصْرِيَّة العامة للكتاب، بإشراف مُحَمَّد أبي الفَضل إبراهيم، المتوفى سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، وتحقيق أساتذة متعددين. ج ١٧

سنة ١٩٧٠م، ج ٢٤ سنة ١٩٧٤م.

* الإكمال في رفع الارتفاع عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: أبو نصر سعد الملك علي بن هبة الله بن علي بن جعفر، المعروف بابن مأكولا، المتوفى سنة ٤٧٥هـ-١٠٨٢م.

تصحيح وتعليق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، أمين مكتبة الحرم المكي، المتوفى سنة ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م. ج ١-٦ .
أما الجزء السابع فاعتنى بتصحيحه نايف العباس.

الناشر: محمد أمين دمج - بيروت. والأجزاء الستة الأولى مصورة على طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد التي طبعت في سنة ١٩٦١-١٩٦٧م.
وطبع الجزء السابع في بيروت.

* ألفية العراقي. انظر: شرح التبصرة والتذكرة.

* الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي، المتوفى سنة ٥٤٤هـ-١١٤٩م.

تحقيق: السيد أحمد صقر.

الطبعة الأولى، الناشر: دار التراث بالقاهرة، والمكتبة العتيقة بئونس. مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة، سنة ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م.

* الإلمام بأحاديث الأحكام: تقي الدين محمد بن علي، المعروف بابن دقيق العيد، المتوفى سنة ٧٠٢هـ-١٣٠٢م.

مراجعة وتعليق: محمد سعيد المولوي.

الطبعة الأولى، دار الفكر بدمشق، سنة ١٩٦٣م، وهي الطبعة المعتمدة عند الإحالة.

والطبعة الأولى في دار المعراج الدولية للنشر، الرياض، سنة ١٤١٤هـ-١٩٩٤م. تحقيق وتخرّيج: حسين إسماعيل الجمل.

* الإمام الأوزاعي - حياته وآراؤه وعصره: الدكتور عبد الله محمد الجبوري.

الطبعة الأولى، دار الرسالة للطباعة ببغداد، سنة ١٩٨٠م.

* الإمام الأوزاعي ومنهجه كما يبدو في فقهه: عبد الرزاق قاسم الصفار.

الطبعة الأولى، دار الرسالة للطباعة ببغداد، سنة ١٩٧٦م.

* الإمام الترمذي والموازنة بين جامعيه وبين الصحيحين: الدكتور نور الدين عثر.

الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بمصر، سنة ١٩٧٠م.

* الإملاء في إشكالات الإحياء: الغزالي. انظر: إتحاف السادة المتقين.

* الأموال: الحافظ أبو عبيد القاسم بن سلام، المتوفى سنة ٢٢٤هـ - ٨٣٨م.

تحقيق وتعليق: محمد خليل هراس.

الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الشرق للطباعة بالقاهرة، سنة ١٩٦٩م.

* إنباء الغمر بأبناء الغمر: شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد الكناني، المعروف بابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ - ١٤٤٩م.

طبعة مصورة على مطبوعة دائرة المعارف العثمانية بالهند. بمراقبة: د. محمد عبد المعيد خان.

الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية ببيروت، سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

* الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم، وذكر عيون من أخبارهم وأخبار أصحابهم للتعريف بجلاله أقدارهم: الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر

ابن عاصم النَمَرِيّ القُرْطُبِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٤٦٣هـ-١٠٧١م.

نشر: مكتبة القُدْسِيّ بالقاهرة، مطبعة المعاهد بمِصر، سنة ١٣٥٠هـ.

* الأَنَسَاب: أبو سَعْد عبد الكريم بن مُحَمَّد بن منصور التَّمِيمِيّ

السَّمْعَانِيّ المَرُوزِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٥٦٢هـ-١١٦٦م.

حَقَّق ج ١-٦ عبد الرَّحْمَن بن يَحْيَى المَعْلَمِيّ اليمانيّ، المُتَوَفَّى سنة

١٣٨٦هـ-١٩٦٦م. و ج ٧-٨ مُحَمَّد عَوَّامَة. و ج ٩ مُحَمَّد عَوَّامَة ورياض مراد.

و ج ١٠ عبد الفتاح مُحَمَّد الحُلُو. و ج ١١ رياض مراد ومطيع الحافظ. و ج ١٢ أكرم البوشي.

الناشر: مُحَمَّد أمين دمج، بَيْرُوت، لُبْنَان.

ج ١-٦ الطبعة الثانية سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م. ج ٧ الطبعة الأولى سنة

١٣٩٦هـ-١٩٧٦م. ج ٨ بلا تاريخ ولا طبعة، والجزءان ٧-٨ في مطبعة مُحَمَّد

هَاشِم الكُتَيْبِيّ بِدَمَشَق. ج ٩ الطبعة الثانية سنة ١٤٠١هـ-١٩٨١م. ج ١٠ الطبعة

الأولى سنة ١٤٠١هـ-١٩٨١م. ج ١١ الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م. ج ١٢

الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

* الاهتمام بتلخيص كتاب الإمام: قُطَب الدِّين عبد الكريم بن عبد النُّور

الحَلَبِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٣٥هـ-١٣٣٥م.

والإمام بأحاديث الأحكام، لتقي الدِّين مُحَمَّد بن عَلِيّ، المعروف بابن دَقِيق

العِيد، المُتَوَفَّى سنة ٧٠٢هـ-١٣٠٢م.

تحقيق: حُسام رياض.

الطبعة الأولى، مؤسّسة الكُتُب الثقافية في بَيْرُوت، سنة ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

* إيضاح المَكْنُون في الدَّلِيل على كَشَف الظُّنُون عن أسامي الكُتُب

والفُنُون: إسماعيل باشا بن مُحَمَّد أمين بن مير سَلِيم الباباني أصلاً، والبَغْدَادِيّ

مولداً ومسكناً، المُتَوَفَّى سنة ١٣٣٩هـ-١٩٢٠م.

طبع بعناية: مُحَمَّد شَرَف الدِّين يالتقيا، ورفعت بيلكه الكليسي.

منشورات مكتبة المثنى ببغداد، وهي الطبعة المصورة على طبعة إستانبول سنة ١٩٤٥م.

* الإناس بعلم الأنساب: الوزير المغربي أبو القاسم الحسين بن علي بن الحسين، المتوفى سنة ٤١٨هـ-١٠٢٧م.
تحقيق: إبراهيم الأبياري.

الطبعة الثانية، الناشر: دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري بالقاهرة، دار الكتاب اللبناني ببيروت، مطبعة نهضة مصر، سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

* الباعث الحثيث. انظر: اختصار علوم الحديث.

* بجيرمي على الخطيب: وهي حاشية الشيخ سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي الشافعي، المتوفى سنة ١٢٢١هـ-١٨٠٦م، المسماة: تحفة الحبيب على شرح الخطيب.

وشرح الخطيب، المعروف بالإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، للشيخ محمد الشربيني الخطيب بن أحمد، المتوفى سنة ٩٧٧هـ-١٥٧٠م.

ومتن أبي شجاع شهاب الدنيا والدّين أحمد بن الحسين بن أحمد الأصفهانى، المتوفى سنة ٥٩٣هـ-١١٩٧م، (وفي حاشية الباجوري على ابن قاسم ج ١ ص ١٠ وكشف الظنون ص ١١٨٩ توفي سنة ٤٨٨هـ)، المسمى باسمين هما: التقريب، أو غاية الاختصار.

مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، سنة ١٩٥١م.

* بدائع الزهور في وقائع الدهور: محمد بن أحمد بن إياس الحنفي المصري، المتوفى سنة ٩٣٠هـ-١٥٢٤م.
تحقيق: محمد مصطفى.

الناشر: فرانزشتاينر - فيسبادن، النشرات الإسلامية تصدرها جمعية المستشرقين الألمانية. طبع دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي بالقاهرة. سنة

١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

وهذه الطبعة هي المراجعة عند الإحالة.

وإذا أَحَلْتُ إلى الطبعة الأولى المطبوعة بالمطبعة الكبرى الأميرية ببُولاق مِصر سنة ١٣١١هـ أُشير إليها بطبعة بُولاق، التي ورد فيها اسم الكتاب: (تاريخ مِصر، المشهور ببَدائع الزُّهُور في وقائع الدُّهور).

* البِدَاية والنِّهَاية: الحافظ عِمَاد الدِّين أَبُو الفِدَاء إِسْمَاعِيل بن عُمَر بن كَثِير القُرَشِيُّ الشَّافِعِيُّ الدَّمَشْقِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٧٤هـ-١٣٧٣م.

الناشر: مكتبة المعارف ببَيْرُوت ومكتبة النُّصر بالرياض، سنة ١٩٦٦م، وهي طبعة مُصَوَّرَة على الطبعة الأولى المطبوعة بمِصر.

* البَذَر الطَّالِع بِمَحَاسِن مَنْ بَعْدَ القَرْنِ السَّابِع: مُحَمَّد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الشُّوكَانِيّ، المُتَوَفَّى سنة ١٢٥٠هـ-١٨٣٤م.

الطبعة الأولى، مطبعة السعادة بمِصر، سنة ١٣٤٨هـ.

* بَرَنَامَج التُّجَيْبِي: القَاسِم بن يُوسُف التُّجَيْبِي السَّبْتِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٣٠هـ-١٣٢٩م.

تحقيق: عبد الحفيظ منصور.

الدار العَرَبِيَّة للكتاب، ليبيا - تُونِس، سنة ١٩٨١م.

* بَرَنَامَج الوادي آشي: مُحَمَّد بن جَابِر الوادي آشي الأَصْل، التُّونِسِيّ مولداً، المُتَوَفَّى بَتُونِس سنة ٧٤٩هـ-١٣٣٨م.

تحقيق: مُحَمَّد محفوظ.

الطبعة الثالثة، دار الغرب الإسلامي ببَيْرُوت، سنة ١٩٨٢م.

* بُغْيَة الوُعَاة فِي طَبَقَات اللُّغَوِيْنَ والنُّحَاة: جَلَال الدِّين عبد الرَّحْمَن ابن أَبِي بَكْر السُّيُوطِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٩١١هـ-١٥٠٥م.

تحقيق: مُحَمَّد أبو الفَضْل إِبراهيم، المُتَوَفَّى سنة ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

الطبعة الأولى، مطبعة عِيسَى البَابِي الحَلَبِيّ بمِصر، سنة ١٩٦٤م.

* أبو بكر الصَّدِّيق: عَلِيّ الطَّنْطَاوِي.

الطبعة الثانية، المطبعة السَّلَفِيَّة بالقاهرة، سنة ١٣٧٢هـ.

* البُلْغَة في تاريخ أئمة اللُّغة: مَجْد الدِّين أبو الطَّاهِر مُحَمَّد بن

يَعْقُوب الفَيْرُوزَابَادِي الصَّدِّيقِي الشِّيرَازِي، المَتَوَفَّى سنة ٨١٧هـ-١٤١٥م.

تحقيق: مُحَمَّد المِصْرِي.

منشورات وزارة الثقافة بدمشق، سنة ١٩٧٢م.

* البَيَقُونِيَّة. انظر: حاشية الشيخ عَطِيَّة الأَجْهَوْرِي.

* تاج العَرُوس من جَوَاهِر القَامُوس: السَّيِّد مُحَمَّد مُرْتَضَى بن

مُحَمَّد بن مُحَمَّد الحُسَيْنِي الرِّبِيدِي الحَنَفِي، المَتَوَفَّى سنة ١٢٠٥هـ-١٧٩٠م.

والمراد بالقَامُوس هو القَامُوس المُحِيط لِلْفَيْرُوزَابَادِي، الذي سَيَرِد لاحقاً.

إصدار وزارة الإعلام بالكويت، مطبعة حكومة الكويت، ج ١ سنة

١٩٦٥م - ج ١٩ سنة ١٩٨٠م.

والطبعة التي صَوَّرتها دار مكتبة الحياة ببيروت على الطبعة الأولى التي طُبعت

سنة ١٣٠٦هـ بالمطبعة الخيرية بمِصر.

* التَّاج المُكَمَّل من جَوَاهِر مَآثِر الطُّرَاز الآخِر والأَوَّل: أبو الطَّيِّب

صَدِّيق بن حَسَن بن عَلِيّ بن لُطْف الله الحُسَيْنِي البُخَارِي القَنُوجِي، المَتَوَفَّى

سنة ١٣٠٧هـ-١٨٩٠م.

تصحيح وتعليق: عبد الحكيم شَرَف الدِّين.

الطبعة الثانية، دار اقرأ ببيروت، سنة ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.

* تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، المَتَوَفَّى سنة ١٣٧٥هـ-١٩٥٦م.

الطبعة الأوربية المطبوعة بالألمانية في لَيْدَن - بُرِل. الأصل: ج ١ طبع سنة

١٩٤٣م، و ج ٢ طبع سنة ١٩٤٩م. والدَّيْل: ج ١ طبع سنة ١٩٤٧م، و ج ٢ طبع

سنة ١٩٣٨م، و ج ٣ سنة ١٩٤٢م.

والطبعة العَرَبِيَّة ج ١-٣ بترجمة الدكتور عبد الحليم النجَّار، المُتَوَفَّى سنة ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.

و ج ٤ بترجمة الدكتور يَعْقُوبُ بَكْر والدكتور رَمَضَان عبد التَّوَّاب.

و ج ٥ بترجمة الدكتور رَمَضَان عبد التَّوَّاب، ومراجعة الدكتور يَعْقُوبُ بَكْر.

و ج ٦ بترجمة الدكتور يَعْقُوبُ بَكْر، ومراجعة الدكتور رَمَضَان عبد التَّوَّاب.

دار المعارف بمِصْر، طبعات مختلفة.

* تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ مُحَمَّد عَبْدُهُ، المُتَوَفَّى سنة ١٣٢٣هـ-

١٩٠٥م: السَّيِّد مُحَمَّد رَشِيد رِضَا، المُتَوَفَّى سنة ١٣٥٣هـ-١٩٣٥م.

الجزء الأول: الطبعة الأولى، في مطبعة المنار بمِصْر، سنة ١٩٣١م.

الجزء الثاني: الطبعة الثانية، في مطبعة المنار بمِصْر، سنة ١٣٤٤هـ.

الجزء الثالث: الطبعة الثانية، في دار المنار بمِصْر، سنة ١٣٦٧هـ.

* تاريخ بَغْدَاد أو مَدِينَةُ السَّلَام: الحافظ أَبُو بَكْر أَحْمَد بن عَلِيّ بن

ثَابِت الخَطِيب البَغْدَادِي، المُتَوَفَّى سنة ٤٦٣هـ-١٠٧١م.

الناشر: دار الكتاب العَرَبِيّ ببيروت، وهي الطبعة المَصْوَرة على الطبعة

الأولى التي طبعت بمطبعة السعادة بمِصْر، سنة ١٣٤٩هـ.

* تاريخ الخُلَفَاء: جَلَال الدِّين عبد الرَّحْمَن بن أَبِي بَكْر السُّيُوطِي،

المُتَوَفَّى سنة ٩١١هـ-١٥٠٥م.

تحقيق: مُحَمَّد مُحْيِي الدِّين عبد الحميد، المُتَوَفَّى سنة ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م^(١).

الطبعة الثالثة، مطبعة المَدَنِيَّة بالقاهرة، سنة ١٩٦٤م.

(١) كَتَبَ لَأَسَاز مُحَمَّد عَلِيّ النِّجَّار عَضُو مَجْمَع اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّة فِي لِقَاهِرَةِ تَرْجَمَةً لِلأَسَاز

السَّيِّخ مُحَمَّد مُحْيِي الدِّين عبد حميد، وَذَكَرَ فِيهَا أَنَّهُ وَلِدَ فِي ٢٨ مِنْ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ

١٣١٨هـ - ٢٣ مِنْ سَبْتَمْبَر سَنَةِ ١٩٠٠م، وَأَنَّهُ تُوُفِّيَ فِي ٢٤ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ ١٣٩٢هـ -

٣٠ مِنْ دَيْسَمْبَر سَنَةِ ١٩٧٢م. وَهَذِهِ لَتَرْجَمَةِ وَرَدَتْ فِي مُقَدِّمَةِ الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ كِتَابِ شَرْحِ

* تاريخ عُمَر بن الخطَّاب: الحافظ جمال الدِّين أبو الفَرَج عبد الرَّحْمَنِ ابن عَلِي بن مُحَمَّد بن الجَوْزِي، المُتَوَفَّى سنة ٥٩٧هـ-١٢٠١م.

تقديم وتعليق: أَسَامَة عبد الكريم الرُّفَاعِي.

دار إحياء علوم الدِّين بدمشق، سنة ١٣٩٤هـ.

* التاريخ الكبير: أبو عبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بن إبراهيم البُخَارِي، المُتَوَفَّى سنة ٢٥٦هـ-٨٧٠م.

تصحيح وتعليق: الشيخ عبد الرَّحْمَنِ بن يَحْيَى المُعَلِّمِي اليماني، المُتَوَفَّى سنة ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

الطبعة الثانية، مطبعة دائرة المعارف العُثمانيَّة، حيدر آباد الدكن، سنة ١٩٦٣-١٩٧٨م.

عدا القسم الأول من الجزء الأول - الطبعة الأولى سنة ١٣٦١هـ، والقسم الثاني من الجزء الرابع - الطبعة الأولى سنة ١٣٦٠هـ، والكنى - الطبعة الأولى سنة ١٣٦٠هـ.

* تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية: الشيخ مُحَمَّد بن أَحْمَد أبو زُهْرَة، المُتَوَفَّى سنة ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
دار الفكر العربي بالقاهرة.

* تاريخ مصر، المشهور ببَدَائِع الزُّهُور في وقائع الدُّهور. انظر: بدائع الزُّهُور.

* تاريخ ابن الوردي. انظر: تَيْمَة الْمُخْتَصَر في أخبار البَشَر.

➔ شُدُور الذَّهَب لابن هِشَام، الذي طَبَعَتْهُ المكتبة العَصْرِيَّة ببَيْرُوت سنة ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م بالمطبعة العَصْرِيَّة ببَيْرُوت.

في حين أُرِجَّ وفاته الرَّكْلِي في الأعلام في سنة ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، وأَخَذَهُ منه عُمَر رَضَا كَحَالَةً في مُعْجَم لِمُؤَلِّفِيهِ.

* التَّبَصُّرَةُ والتَّذَكُّرَةُ. انظر: شَرْحُ التَّبَصُّرَةِ والتَّذَكُّرَةِ.

* التَّبَصُّيرُ فِي الدِّينِ وتمييز الفِرَقَةِ النَاجِيَةِ عَنِ الفِرَقِ الهَالِكِينَ: أَبُو الْمُظَفَّرِ عِمَادُ الدِّينِ شَاهَنُور (شَهْفَهْور) بن طاهر بن مُحَمَّدِ الإسْفَرَايِينِي الشَّافِعِي، المُتَوَفَّى سنة ٤٧١هـ-١٠٧٨م.

تعليق: مُحَمَّدُ زَاهِدُ بن الحَسَنِ بن عَلِيِّ الكَوَثَرِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.

الناشر: مكتبة الخانجي بمِصْر ومكتبة المُنْتَى بِبَغْدَاد، القَاهِرَة، سنة ١٩٥٥م.

* تَبَصُّيرُ الْمُتَنَبِّهِ بِتَحْرِيرِ الْمُشْتَبِه: شَهَابُ الدِّينِ أَبُو الفَضْلِ أَحْمَدُ بن عَلِيِّ بن مُحَمَّدِ الكِنَانِيِّ، المعروف بابن حَجَرِ العَسْقَلَانِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٥٢هـ-١٤٤٩م.

تحقيق: عَلِيُّ مُحَمَّدُ البجاوي. ومراجعة: مُحَمَّدُ عَلِيُّ النَّجَّار.

المؤسسة المِصْرِيَّة العامة، مطبعة دار القَوْمِيَّة العَرَبِيَّة للطباعة بالقَاهِرَة، سنة ١٩٦٥م.

* تَبْيِينُ كَذِبِ الْمُفْتَرِي فِيمَا نُسِبَ إِلَى الإِمَامِ أَبِي الحَسَنِ الأشْعَرِيِّ: أَبُو القَاسِمِ عَلِيُّ بن الحَسَنِ بن هَبَةَ الله بن عَسَاكِرِ الدَّمَشَقِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٥٧١هـ-١١٧٦م.

الناشر: دار الكتاب العَرَبِيِّ ببيروت، سنة ١٩٧٩م، وهي طبعة مُصَوَّرَة على الطبعة التي عُنِيَ بِنَشْرِهَا القُدْسِي فِي القَاهِرَة.

* نَتَمَّةُ الْمُخْتَصَرِ فِي أَخْبَارِ البَشَرِ (تاريخ ابن الوردي): زَيْنُ الدِّينِ عُمَرُ بن مُظَفَّرِ بن عُمَرَ، المشهور بابن الوردي، المُتَوَفَّى سنة ٧٤٩هـ-١٣٤٨م. إشراف وتحقيق: أَحْمَدُ رَفْعَتِ البَدْرَاوِي.

الطبعة الأولى، دار المعرفة ببيروت، سنة ١٩٧٠م.

* التَّجَسُّيمُ عِنْدَ المُسْلِمِينَ (مَذْهَبُ الكَرَامِيَّة): سَهيرُ مُحَمَّدُ مختار.

الطبعة الأولى، شركة الإسْكَنْدَرِيَّة للطباعة والنشر، سنة ١٩٧١م.

* نُحْفَةُ الْأَخْوَذِيِّ شَرْحُ جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ، ومعه: مُقَدِّمَةُ نُحْفَةِ الْأَخْوَذِيِّ: أَبُو الْعَلِيِّ مُحَمَّدُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَافِظِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْمُبَارَكُفُورِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٥٣هـ-١٩٣٥م.

الناشر: دار الكتاب العربي ببغروت، وهي طبعة مُصَوَّرة على الطبعة الهندية الحجرية.

* تَذْرِيبُ الرَّائِي فِي شَرْحِ تَقْرِيبِ النَّوَائِي: جَلَالُ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ السُّيُوطِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩١١هـ-١٥٠٥م.

وتقريب النَّوَائِي هو: التقريب والتيسير لمعرفة سُنَنِ الْبَشِيرِ النَّذِيرِ، لِلشَّيْخِ مُحْيِي الدِّينِ يَحْيَى بْنِ شَرْفٍ بْنِ مُرِّي النَّوَوِيِّ أَوْ النَّوَائِي الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٧٦هـ-١٢٧٧م. والتقريب ملخص كتابه الإرشاد، الذي لخص فيه علوم الحديث لابن الصلاح.

تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.

الطبعة الثانية، دار الكتب الحديثة بالقاهرة، مطبعة السعادة بمصر، سنة ١٩٦٦م.

* تَذْكِرَةُ الْحُفَاطِ: الْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قَائِمَازِ التُّرْكُمَانِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الدَّهَبِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٤٨هـ-١٣٤٨م.

ومعه ذُيُولُ تَذْكِرَةِ الْحُفَاطِ لِلدَّهَبِيِّ، وهي:

١- ذَيْلُ تَذْكِرَةِ الْحُفَاطِ: تَلْمِيزُ الدَّهَبِيِّ، أَبُو الْمَحَاسِنِ شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ الْحُسَيْنِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٦٥هـ-١٣٦٤م.

٢- لَحْظُ الْأَلْحَاطِ بِذَيْلِ طَبَقَاتِ الْحُفَاطِ: الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ تَقِيِّ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ، بْنُ فَهْدٍ الْمَكِّيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٧١هـ-١٤٦٦م.

٣- ذَيْلُ طَبَقَاتِ الْحُفَاطِ: جَلَالُ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ السُّيُوطِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩١١هـ-١٥٠٥م.

وهذه الذُّيول الثلاثة مطبوعة بجزء واحد ملحق بتذكرة الحُفَظ للذهبي،
الطبعة الثالثة.

صَحَّحَهَا وَعَلَّقَ عَلَيْهَا: مُحَمَّدُ زَاهِدُ بْنُ الشَّيْخِ حَسَنُ بْنُ عَلِيِّ الْكُوْثَرِيِّ فِي
سنة ١٣٤٧هـ، وهو المُتَوَفَّى سنة ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.

دار إحياء التُّراث العَرَبِيِّ ببيروت، وهي طبعة مُصَوَّرة على الطبعة الثالثة
المطبوعة بدائرة المعارف العُثمانيَّة بحيدر آباد الدكن سنة ١٣٧٥هـ.

* تَذَكُّرَةُ السَّامِعِ وَالْمُتَكَلِّمِ فِي أَدَبِ الْعَالِمِ وَالْمُتَعَلِّمِ: بِذَرِ الدِّينِ
مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْفَضْلِ سَعْدِ اللَّهِ بْنِ جَمَاعَةَ الْكِنَانِيِّ
الْحَمَوِيِّ الْمِصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٣٣هـ-١٣٣٣م.

دار الكتب العِلْمِيَّة ببيروت، وهي مُصَوَّرة على الطبعة الهِنْدِيَّة التي نشرها
السَّيِّدُ مُحَمَّدُ هَاشِمُ النَّدَوِيُّ سنة ١٣٥٤هـ.

* تَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ وَتَقْرِيبُ الْمَسَالِكِ، لمعرفة أَعْلَامِ مَذْهَبِ مَالِكٍ: الْقَاضِي
أَبُو الْفَضْلِ عِيَّاضُ بْنُ مُوسَى بْنِ عِيَّاضِ الْيَحْصِيَّيِّ السَّبْتِيِّ، المُتَوَفَّى سنة
٥٤٤هـ-١١٤٩م.

تحقيق: د. أَحْمَدُ بُكَيْرٌ مُحَمَّدٌ.

منشورات: دار مكتبة الحياة ببيروت ودار مكتبة الفكر بليبيا. لُبَّان، سنة
١٩٦٧م.

* تَسْمِيَةُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَوْلَادِهِ: أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى التَّيْمِيُّ
الْبَصْرِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٢٠٩هـ-٨٢٤م.

تحقيق: الدكتور نِهَادُ الْمُوسَى.

منشور في مجلة معهد المخطوطات العَرَبِيَّة التي يصدرها معهد المخطوطات في
جَامِعَةِ الدَّوْلِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ. المجلد الثالث عشر، الجزء الثاني، نوفمبر
١٩٦٧م، ص ٢٢٥-٢٨٦. مطابع الشركة المِصْرِيَّة للطباعة والنشر - فرع
التوفيقية.

* تعريف الأحياء بفضائل الإحياء: الشيخ عبد القادر العيذرؤوس. انظر: إتحاف السادة المتقين.

* التفسير: الدكتور محسن عبد الحميد، والدكتور قحطان عبد الرحمن الدؤري. هو تأليف في التفسير ومناهج المفسرين، وفق منهج قسم اللغة العربية بكلّيات التربية بجامعة العراق.

الطبعة الأولى، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، دار المعرفة، سنة ١٩٨٠م.

* تفسير القرآن العظيم: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الشافعي الدمشقي، المتوفى سنة ٧٧٤هـ-١٣٧٣م.

دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، بلا تاريخ.

* التفسير والمفسرون: (بحث تفصيلي عن نشأة التفسير وتطوره، وألوانه ومذاهبه، مع عرض شامل لأشهر المفسرين، وتحليل كامل لأهم كتب التفسير من عصر النبي ﷺ إلى عصرنا الحاضر): الشيخ محمد حسين الذهبي، المتوفى سنة ١٩٧٥م.

الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب الحديثة بالقاهرة، طبع ج ١ في مطبعة السعادة بالقاهرة، و ج ٢-٣ في مطابع دار الكتاب العربي بمصر. ج ١-٢ سنة ١٩٦١م، و ج ٣ سنة ١٩٦٢م.

* تقريب التهذيب: شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد الكناني، المعروف بابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ-١٤٤٩م. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.

الطبعة الثانية، دار المعرفة ببيروت، سنة ١٩٧٥م، وهي طبعة مصورة.

* تقريب النواوي. انظر: تدریب الراوي.

* التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن الكردي العراقي، المتوفى سنة

٨٠٦هـ-١٤٠٤م.

والمُقَدِّمَة، لابن الصَّلاح تَقِيَّ الدِّين أبي عَمْرٍو عُثْمَان بن عبد الرَّحْمَنِ بن
عُثْمَان الشَّهْرَزُورِي الكُرْدِي الشَّافِعِي، المعروف بابن الصَّلاح، المُتَوَفَّى سنة
٦٤٣هـ-١٢٤٥م.

تحقيق: عبد الرَّحْمَنِ مُحَمَّد عُثْمَان.

الطبعة الأولى، الناشر: مُحَمَّد عبد المُحْسِن الكُتَيْبِي بالمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ،
ومكتبة القَاهِرَةِ بالقَاهِرَةِ. مطبعة العاصمة بالقَاهِرَةِ، سنة ١٩٦٩م.

* تَكْمِلَة مُعْجَم المُؤَلِّفِينَ: انظر: مُعْجَم المُؤَلِّفِينَ.

* تلخيص المُسْتَدْرَك: الدَّهَبِي. انظر: المُسْتَدْرَك على الصَّحِيحَيْن.

* تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: أبو الحَسَنِ
عَلِي بن مُحَمَّد، ابن عَرَّاق الكِنَانِي، المُتَوَفَّى سنة ٩٦٣هـ-١٥٥٦م.

تحقيق: عبد الوَهَّاب عبد اللطيف، وعبد الله مُحَمَّد الصَّدِّيق.

الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة القَاهِرَةِ، مطبعة عاطف بِمِصْر.

* تَنْقِيحُ الْأَنْظَار. انظر: تَوْضِيحُ الْأَفْكَار.

* تَنْوِيرُ الْحَوَالِكِ شَرْحُ مُوطَأِ الْإِمَامِ مَالِك: جَلَال الدِّين عبد الرَّحْمَنِ بن
أبي بَكْر السُّيُوطِي، المُتَوَفَّى سنة ٩١١هـ-١٥٠٥م.

ويليه:

إِسْعَافُ الْمُبْطَأِ بِرَجَالِ الْمُوطَأِ، لِلْسُّيُوطِي أَيْضًا.

والمُوطَأُ، لِلْإِمَامِ مَالِك بن أَنَس الْأَصْبَحِي، المُتَوَفَّى سنة ١٧٩هـ-٧٩٥م.

المكتبة التجارية الكبرى بِمِصْر.

* تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَات: أبو زَكْرِيَّا مُحْيِي الدِّين يَحْيَى بن شَرْف بن

مُرِّي النَّوَوِي الشَّافِعِي، المُتَوَفَّى سنة ٦٧٦هـ-١٢٧٧م.

الناشر: دار الكتب الْعِلْمِيَّة بَبِئْرُوت، وهي طبعة مُصَوَّرَة على الطبعة

الْمُنِيرِيَّة الْمِصْرِيَّة.

* تهذيب التهذيب: شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد الكِنَانِي، المعروف بابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ-١٤٤٩م.

الناشر: دار صادر ببيروت، سنة ١٩٦٨م، وهي مُصَوَّرة على الطبعة الأولى المطبوعة بمطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن سنة ١٣٢٥هـ.

* تهذيب الكمّال في أسماء الرّجال: الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يُوسُف بن الزكيّ عبد الرّحمن بن يُوسُف المِزّي، المتوفى سنة ٧٤٢هـ-١٣٤١م.

تحقيق وتعليق: الدكتور بشار عوّاد معروف.

الطبعة الأولى، مؤسّسة الرسالة ببيروت، سنة ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

* توجيه النّظر إلى أصول الأثر: طاهر بن صالح بن أحمد الجزائريّ الدّمَشَقِيّ، المتوفى سنة ١٣٣٨هـ-١٩٢٠م.

المكتبة العلميّة بالمدينة المنورة.

* تَوْضِيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: الإمام مُحمّد بن إسماعيل الأمير الصّنْعَانِيّ، المتوفى سنة ١١٨٢هـ-١٧٦٨م.

وتنقيح الأنظار في علوم الآثار، للحافظ مُحمّد بن إبراهيم بن عليّ الصّنْعَانِيّ، المشهور بابن الوزّير، المتوفى سنة ٨٤٠هـ-١٤٣٦م.

تحقيق: مُحمّد مُحْيِي الدين عبد الحميد، المتوفى سنة ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة الخانجي، مطبعة السعادة بمصر، سنة ١٣٦٦هـ.

* جامع بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله: الحافظ أبو عمّر يُوسُف بن عبد الله بن مُحمّد بن عبد البرّ بن عاصم النّمَرِيّ القُرْطُبِيّ، المتوفى سنة ٤٦٣هـ-١٠٧١م.

تحقيق: عبد الرّحمن مُحمّد عثمان.

الطبعة الثانية، الناشر: المكتبة السّلفيّة بالمدينة المنورة، مطبعة العاصمة بالقاهرة، سنة ١٩٦٨م.

* جَامِع التَّخْصِيصِ فِي أَحْكَامِ الْمَرَاثِل: صَلَاحُ الدِّينِ خَلِيلِ بْنِ كَيْكَلْدِي الْعَلَايِي الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٧٦١هـ-١٣٥٩م.

تَحْقِيق: حَمْدِي عَبْدِ الْمَجِيدِ السَّلَفِيِّ.

وَزَارَةُ الْأَوْقَافِ الْعِرَاقِيَّةِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، الدَّارُ الْعَرَبِيَّةُ لِلطَّبَاعَةِ بِبَغْدَادَ، سَنَةَ ١٩٧٨م.

* الْجَامِعُ الصَّغِيرُ فِي أَحَادِيثِ الْبَشِيرِ النَّذِيرِ: جَلَالُ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ الشُّيُوطِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩١١هـ-١٥٠٥م.

وَبِهَامِشِهِ:

كُنُوزُ الْحَقَائِقِ فِي حَدِيثِ خَيْرِ الْخَلَائِقِ، لِلْإِمَامِ مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّؤُوفِ بْنِ تَاجِ الْعَارِفِينَ بْنِ عَلِيٍّ الْمُتَاوِي الْقَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٣١هـ-١٦٢٢م.

الطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ، مَطْبَعَةُ مَصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ، سَنَةَ ١٩٥٤م.
* جَامِعُ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ: يُوسُفُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ النَّبْهَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٥٠هـ-١٩٣٢م.

الطَّبْعَةُ الثَّلَاثَةُ، النَّاشِرُ: الْمَكْتَبَةُ الشَّعْبِيَّةُ بِبَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٩٧٨م، وَهِيَ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الَّتِي حَقَّقَهَا إِبْرَاهِيمُ عَطُودٌ عَوْضٌ، وَطُبِعَتْ فِي مَطْبَعَةِ مَصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ سَنَةَ ١٩٦٢م.

* جَدُولُ السِّنِينَ الْهِجْرِيَّةِ بِأَيَّامِهَا وَشَهُورِهَا بِمَا يُوَافِقُهَا مِنَ السِّنِينَ الْمِيلَادِيَّةِ بِأَيَّامِهَا وَشَهُورِهَا: ف. وَيَسْتَنْفِلِد.

تَرْجَمَةُ: الدُّكْتُورُ عَبْدِ الْمُنْعَمِ مَاجِدٍ، وَعَبْدُ الْمُحْسَنِ رَمَضَانَ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَكْتَبَةُ الْأَنْجَلُو الْمِصْرِيَّةِ، سَنَةَ ١٩٨٠م.

* الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ: أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ الْمُنْذِرِ التَّمِيمِيِّ الرَّازِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٢٧هـ-٩٣٨م.

النَّاشِرُ: دَارُ الْأُمَمِ بِبَيْرُوتَ، وَهِيَ طَبْعَةُ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى الَّتِي

طُبعت سنة ١٩٥٢م بمطبعة دائرة المعارف العُثمانِيَّة بحيدر آباد الدكن.

* جَمْعُ الْجَوَامِع، لتاج الدِّين السُّبْكِي. انظر: حَاشِيَةُ الْبَنَانِي.

* جَمْعُ الْوَسَائِلِ فِي شَرْحِ الشَّائِلِ: عَلِيّ بن سُلْطَانِ مُحَمَّدٍ الْقَارِي
الْهَرَوِيّ الْحَنْفِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٠١٤هـ-١٦٠٦م.

وَالشَّائِلِ الْمُحَمَّدِيَّة، للإمام التِّرْمِذِيّ أَبِي عِيْسَى مُحَمَّدَ بنِ عِيْسَى بن
سُورَةَ، الْمُتَوَفَّى سنة ٢٧٩هـ-٨٩٢م.

وبهامشه:

شَرْحُ الْإِمَامِ الْمُحَدَّثِ الشَّيْخِ مُحَمَّدَ عبدِ الرَّؤُوفِ بنِ تَاجِ الْعَارِفِينَ بنِ
عَلِيّ الْمُنَاوِي الْقَاهِرِيّ الشَّافِعِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٠٣١هـ-١٦٢٢م، عَلَى الشَّائِلِ
الْمُحَمَّدِيَّة.

المطبعة الشَّرَفِيَّة بِمِصْر، سنة ١٣١٨هـ.

* جَمَهْرَةُ أَنْسَابِ الْعَرَبِ: أَبُو مُحَمَّدَ عَلِيّ بنِ أَحْمَدَ بنِ سَعِيدَ بنِ حَزْمٍ
الظَّاهِرِيّ الْأَنْدَلُسِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٤٥٦هـ-١٠٦٤م.

تحقيق وتعليق: عبد السلام مُحَمَّدُ هَارُون، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

الطبعة الرابعة، دار المعارف بِمِصْر، سنة ١٩٧٧م.

* حَاشِيَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ عَلَى شَرْحِ الْخَطِيبِ. انظر: بُجَيْرِمِيّ عَلَى الْخَطِيبِ.

* حَاشِيَةُ الْبَنَانِيّ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ جَادَ اللَّهِ الْمَغْرِبِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة
١١٩٨هـ-١٧٨٤م.

عَلَى شَرْحِ جَلَالِ الدِّينِ مُحَمَّدَ بنِ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ الْمَحَلِّيّ الشَّافِعِيّ،
الْمُتَوَفَّى سنة ٨٦٤هـ-١٤٥٩م.

عَلَى مَثْنِ جَمْعِ الْجَوَامِع، للإمام تاج الدِّينِ أَبِي نَصْرَ عبدِ الْوَهَّابِ بنِ
عَلِيّ بنِ عبدِ الْكَافِي السُّبْكِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٧١هـ-١٣٧٠م.

وبهامشها:

تقرير شيخ الإسلام عبد الرحمن الشَّرْبِينِي بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الشَّافِعِي،
شَيْخ الأزْهَر، المُتَوَفَّى سنة ١٣٢٦هـ-١٩٠٨م.

الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، سنة ١٩٣٧م.

* حاشية الشيخ إبراهيم البَنْجُورِي ابن مُحَمَّد بن أَحْمَد، ويقال له:
البَاجُورِي، شَيْخ الأزْهَر، أتمها سنة ١٢٥٨هـ، وتوفي سنة ١٢٧٧هـ-١٨٦٠م.

على شَرْح العَلَامَةِ شمس الدِّين أبي عبد الله مُحَمَّد بن قَاسِم بن مُحَمَّد
الغَزِّي الشَّافِعِي، المُتَوَفَّى سنة ٩١٨هـ-١٥١٢م، المُسَمَّى بِاسْمَيْنِ هما: فَتْح
الْقَرِيب المُجِيب في شَرْح ألفاظ التقريب، أو: القول المختار في شَرْح غاية
الاختصار.

وَشَرْح الغَزِّي: هو على مَثْن أبي شُجَاع شَهَاب المِلَّة والدِّين أَحْمَد بن
الحُسَيْن بن أَحْمَد الأصفهاني، المُتَوَفَّى سنة ٥٩٣هـ-١١٩٧م، المُسَمَّى بِاسْمَيْنِ
هما: التقريب، أو: غاية الاختصار.

مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، سنة ١٣٤٣هـ.

* حاشية الشيخ إبراهيم البَنْجُورِي ابن مُحَمَّد بن أَحْمَد، ويقال له:
البَاجُورِي، شَيْخ الأزْهَر، المُتَوَفَّى سنة ١٢٧٧هـ-١٨٦٠م.

على مَثْن السَّنُوسِيَّة، للإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يُوسُف
السَّنُوسِي الحَسَنِي، المُتَوَفَّى سنة ٨٩٥هـ-١٤٩٠م.

وبهامشها:

تقرير العَلَامَةِ شمس الأتْبَابِي مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن حُسَيْن الشَّافِعِي،
شَيْخ الأزْهَر، المُتَوَفَّى سنة ١٣١٣هـ-١٨٩٦م.

الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة المَشْهَد الحُسَيْنِي بالقَاهِرَة، لصاحبها
عبد الحميد أَحْمَد حَنَفِي، سنة ١٣٦٩هـ.

* حاشية الشيخ عَطِيبَة بن عَطِيبَة الأَجْهَورِي الشَّافِعِي الأزْهَرِي،
المُتَوَفَّى سنة ١١٩٠هـ-١٧٧٦م.

على شَرْح سَيِّدِي مُحَمَّد بن عبد الباقي بن يُوسُف الرُّزْقَانِي، المُتَوَفَّى سنة ١١٢٢هـ-١٧١٠م.

على المنظومة المُسمَّاة بِالْبَيْقُونِيَّة في مُصْطَلَح الحَدِيث، لَعُمَر بن مُحَمَّد بن فتوح البَيْقُونِي الدَّمَشْقِي الشَّافِعِي، المُتَوَفَّى سنة ١٠٨٠هـ-١٦٦٩م.

مطبعة دار إحياء الكتب العَرَبِيَّة، عِيسَى البَابِي الحَلَبِي بِمِصْر.

* حَاشِيَةُ العُدَّة: الصَّنْعَانِي. انظر: العُدَّة، للصَّنْعَانِي.

* حَاشِيَةُ لَقَط الدَّرَر بِشَرْح مَثْن نُحْبَةِ الفِكْرِ: عبد الله بن حُسَيْن خَاطِر السَّمِين العَدَوِي المَالِكِي الأزْهَرِي. انتهى منها سنة ١٣٠٩هـ-١٨٩٢م.

وَنُحْبَةِ الفِكْرِ في مُصْطَلَح أَهْلِ الأَثَر، لِشَهَاب الدِّين أَبِي الفَضْلِ أَحْمَد بن عَلِي بن مُحَمَّد الكِنَانِي، المعروف بابن حَجَر العَسْقَلَانِي، المُتَوَفَّى سنة ٨٥٢هـ-١٤٤٩م.

الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمِصْر، سنة ١٩٣٨م.

* ابن حَجَر العَسْقَلَانِي، ودراسة مُصَنَّفَاتِهِ ومنهجه وموارده في كتابه الإصَابَة: الدكتور شاكر محمود عبد المنعم.

وزارة الأوقاف العِراقِيَّة، دار الرسالة للطباعة، بَغْدَاد، سنة ١٩٧٨م، (الجزء الأول).

* حُسْن المُحَاضَرَة في تاريخ مِصْر والقَاهِرَة: جَلَال الدِّين عبد الرَّحْمَن ابن أَبِي بَكْر الشُّيُوطِي، المُتَوَفَّى سنة ٩١١هـ-١٥٠٥م.

تحقيق: مُحَمَّد أبو الفَضْلِ إبراهيم، المُتَوَفَّى سنة ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العَرَبِيَّة، عِيسَى البَابِي الحَلَبِي بالقَاهِرَة، سنة ١٩٦٧م.

* حَلِيَّة الأَوْلِيَاء وَطَبَقَات الأَصْفِيَاء: الحافظ أَبُو نَعِيم أَحْمَد بن عبد الله ابن أَحْمَد الأَصْبَهَانِي، المُتَوَفَّى سنة ٤٣٠هـ-١٠٣٨م.

الناشر: دار الكتاب العَرَبِي بِبَيْرُوت، سنة ١٩٦٧م، وهي طبعة مُصَوَّرَة على

طبعة الخانجي الأولى التي طُبعت بمطبعة السعادة بمِصر سنة ١٣٥٧هـ.

* أبو حَيَّان النُّحَوِيُّ: د. خديجة الحَدِيثِي.

الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة النهضة ببغداد، مطابع دار التضامن ببغداد، سنة ١٩٦٦م.

* الخَصَائِصُ الكُبْرَى. أو كِفَايَةُ الطالب اللَّيْبِ فِي خَصَائِصِ الحَيِّب: الحافظ جَلال الدِّين عبد الرَّحْمَنِ بن أبي بَكْر السُّيُوطِي، المُتَوَفَّى سنة ٩١١هـ-١٥٠٥م.

تحقيق: الدكتور مُحَمَّد خليل هراس.

الناشر: دار الكتب الحَدِيثَةُ بالقَاهِرَةِ، مطبعة المَدَنِيَّ بالقَاهِرَةِ، سنة ١٩٦٧م.

* الخِطَطُ التَّوْفِيقِيَّةُ الجَدِيدَةُ لِمِصر القَاهِرَةِ ومُدُنُهَا وبلادها القديمة والشهيرة: عَلِيَّ باشا مُبَارَك، المُتَوَفَّى سنة ١٣١١هـ-١٨٩٢م.

الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية ببُؤلاقِ مِصر، سنة ١٣٠٦هـ.

* خِطَطُ الشَّام: مُحَمَّد بن عبد الرِّزَّاق بن مُحَمَّد كُرْد عَلِيَّ، المُتَوَفَّى سنة ١٣٧٢هـ-١٩٥٣م.

الطبعة الثانية، دار العِلْم للملايين ببَيْرُوت، ج ١ سنة ١٩٦٩م - ج ٦ سنة ١٩٧٢م.

* خِطَطُ مُبَارَك. انظر: الخِطَطُ التَّوْفِيقِيَّةُ.

* خِطَطُ المَقْرِئِيَّ. انظر: المواعظ والاعتبار.

* خُلَاصَةُ تَذْهِيبِ تَهْذِيبِ الكَمالِ فِي أَسْماءِ الرِّجَال: صَفِي الدِّين أَحْمَد بن عبد الله الحَزْرَجِي الأَنْصَارِي، المُتَوَفَّى بعد سنة ٩٢٣هـ.

كَتَبَ مُقَدِّمَتَهَا: الأُسْتَاذُ الشَّيخ عبد الفَتَّاح أبو غُدَّة، المُتَوَفَّى سنة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حَلَب، بَيْرُوت. الطبعة الثالثة سنة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م. وهي مُصَوَّرَةٌ على الطبعة الأولى المطبوعة بالمطبعة الكبرى

المِيرِيَّة بِبُؤْلَاقِ مِصْرَ سَنَةِ ١٣٠١هـ.

* الخُلَاصَةُ فِي أُصُولِ الْحَدِيثِ: شَرَفَ الدِّينِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّيْبِيِّ،
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤٣هـ-١٣٤٢م.

تحقيق: صَبْحِي السَّامَرَايِّي.

رئاسة ديوان الأوقاف، العراق، مطبعة الإرشاد ببغداد، سنة ١٩٧١م.

* دَائِرَةُ الْمَعَارِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْكُبْرَى. بإشراف: كَاطِمِ الْمُؤَسَّسِيِّ
الْبُجْنُورِيِّ.

الطبعة الأولى، الناشر: مركز دائرة المعارف الإسلامية الكبرى، مؤسسة
الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، سنة ١٤١٩هـ-
١٩٩٨م.

* الدَّارِسُ فِي تَارِيخِ الْمَدَارِسِ: عبد القادر بن مُحَمَّد بن عُمَرَ النُّعَيْمِيِّ
الدِّمَشْقِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٢٧هـ-١٥٢١م.

تحقيق: جَعْفَرُ الْحَسَنِيِّ.

من مطبوعات المَجْمَعِ الْعِلْمِيِّ الْعَرَبِيِّ بِدِمَشْقَ، مطبعة التَّرقِّي بِدِمَشْقَ، ج ١
سنة ١٩٤٨م، ج ٢ سنة ١٩٥١م.

* دُرَّةُ الْحِجَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ. وهو ذَيْلٌ وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ: أَبُو الْعَبَّاسِ
أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمِكنَاسِيِّ الشَّهْرِ بَابِنِ الْقَاضِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ
١٠٢٥هـ-١٦١٦م.

تحقيق: مُحَمَّدُ الْأَحْمَدِيُّ أَبُو النُّورِ.

الطبعة الأولى، نشر دار التُّراث بالقاهرة والمكتبة العتيقة بؤنس، دار النَّصْرِ
للطباعة بالقاهرة، سنة ١٩٧٠م.

* الدَّرَرُ فِي اخْتِصَارِ الْمَغَازِي وَالسَّيَرِ: أَبُو عَمَرَ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ بْنِ عَاصِمِ النَّمَرِيِّ الْقُرْطُبِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٦٣هـ-
١٠٧١م.

تحقيق: الدكتور شوقي ضيف.

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، سنة ١٩٦٦م، مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر بالقاهرة، مطابع شركة الإعلانات الشرقية.

* الدُرَرُ الكَامِنَةُ في أَعْيَانِ المِئَةِ الثَامَةِ: شَهَابُ الدِّينِ أَبُو الفَضْلِ أَحْمَدُ بنِ عَلِيٍّ بنِ مُحَمَّدٍ الكِنَانِي، المشهور بابن حَجَرِ العَسْقَلَانِي، المَتَوَفَى سنة ٨٥٢هـ-١٤٤٩م.

الطبعة الثانية، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ج ١ سنة ١٩٧٢م - ج ٦ سنة ١٩٧٦م.

* الدُرَرُ المَثُورُ في التفسير بالمأثور: جَلَالُ الدِّينِ عبد الرَّحْمَنِ بن أَبِي بَكْرٍ السُّيُوطِي، المَتَوَفَى سنة ٩١١هـ-١٥٠٥م.
وبهامشه:

تَنْوِيرُ المِقْبَاسِ تفسير سَيِّدِنَا عبد الله بن عَبَّاس، المَتَوَفَى سنة ٦٨هـ-٦٨٧م، لأبي طاهر مَجْدِ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنِ يَعْقُوبَ الفَيْرُوزِآبَادِي، صاحب القاموس المحيط، المَتَوَفَى سنة ٨١٧هـ-١٤١٥م.

الناشر: مُحَمَّدُ أمين دمج، بَيْرُوت، وهي مُصَوَّرَةٌ على المطبوعة سنة ١٣١٤هـ بالمطبعة الميمنية بالقاهرة.

* دِفَاعُ عن أَبِي هُرَيْرَةَ: عبد المنعم صَالِحُ العَلِيّ العِزِّي.

الطبعة الأولى، دار الشروق ببيروت، مكتبة النهضة ببغداد، سنة ١٩٧٣م.

* ابن دَقِيقِ العِيد - حياته وديوانه: عَلِيٌّ صافي حُسَيْن.

دار المعارف بمصر، سنة ١٩٦٠م.

* دُولُ الإسلام في التاريخ: شمس الدِّينِ أبو عبد الله مُحَمَّدُ بنِ أَحْمَدُ بنِ عُثْمَانَ بنِ قَائِمَازِ التُّرْكْمَنِي الدَّمَشَقِيّ الدَّهَبِيّ، المَتَوَفَى سنة ٧٤٨هـ-١٣٤٨م.

الطبعة الثانية، حيدر آباد الدكن، سنة ١٣٦٤هـ.

* الدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبُ فِي مَعْرِفَةِ أَغْيَانِ الْمَذْهَبِ: ابنُ فَرْحُونِ الْمَالِكِيِّ
بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ فَرْحُونِ الْيَعْمُرِيِّ الْمَدَنِيِّ،
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٩٩هـ-١٣٩٧م.

تحقيق: مُحَمَّدُ الْأَحْمَدِيُّ أَبُو النُّورِ.

مكتبة دار التراث بالقاهرة، طبع الجزء الأول بمطبعة دار النَّصر بالقاهرة،
والجزء الثاني بدار التراث العربي للطباعة.

* ديوان أَوْسَ بْنِ حَجَرَ.

تحقيق وشرح: الدكتور مُحَمَّدُ يُوسُفُ نَجْم.

الطبعة الثانية، دار صادر ودار بيروت، لبنان، سنة ١٩٦٠م.

* ذَيْلُ تَذَكُّرَةِ الْحُفَّاطِ: أَبُو الْمَحَاسِنِ. انظر: تَذَكُّرَةُ الْحُفَّاطِ.

* ذَيْلُ طَبَقَاتِ الْحُفَّاطِ: السُّيُوطِيُّ. انظر: تَذَكُّرَةُ الْحُفَّاطِ.

* ذُبُولُ الْعَبْرِ. انظر: مِنْ ذُبُولِ الْعَبْرِ.

* رِحْلَةُ الْعَبْدَرِيِّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ
الْحِيحِيِّ، الْمُتَوَفَّى بَعْدَ سَنَةِ ٦٨٨هـ-١٢٨٩م، المسماة بِالرَّحْلَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ.

تحقيق: مُحَمَّدُ الْفَاسِي، رئيس جامعة مُحَمَّد الخامس.

من سلسلة الرحلات: حِجَارِيَّة ١. الرِّبَاط، سنة ١٩٦٨م.

* الرَّدُّ الْوَافِرُ: مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ،

المعروف بابن نَاصِرِ الدِّينِ الدَّمَشَقِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٤٢هـ-١٤٣٨م.

تحقيق: زُهَيْرُ الشَّوَيْش.

الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت، سنة ١٣٩٣هـ.

* الرَّسَالَةُ الْمُسْتَطَرَفَةُ لِبَيَانِ مَشْهُورِ كُتُبِ السَّنَةِ الْمُشْرِفَةِ: مُحَمَّدُ بْنُ

جَعْفَرِ الْكَتَّانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٤٥هـ-١٩٢٧م.

بعناية: مُحَمَّدُ الْمُنتَصِرُ بْنُ مُحَمَّدِ الرَّمْزَمِيِّ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ جَعْفَرِ الْكَتَّانِيِّ.

الطبعة الثالثة، دار الفكر بدمشق، سنة ١٩٦٤م.

* الرِّيَاضُ الْمُسْتَطَابَةُ فِي جُمْلَةِ مَنْ رَوَى فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنَ الصَّحَابَةِ:
يَحْيَى بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَامِرِيِّ الْيَمَنِيِّ الْحَرَضِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ
٨٩٣هـ-١٤٨٨م.

ضبطه وصححه: عُمَرُ الدِّيرَاوِيُّ أَبُو حَجَلَةَ.

الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة المعارف ببيروت، سنة ١٩٧٤م.

* الرُّزْقَانِيَّ عَلَى الْبَيْقُونِيَّةِ. انظر: حاشية الشيخ عَطِيَّةُ الْأَجْهَوْرِيِّ.
* الزُّهْدُ وَالرَّقَائِقُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ بْنِ وَاضِحِ الْمَرْوَزِيِّ، الْمُتَوَفَّى
سَنَةَ ١٨١هـ-٧٩٧م.

تحقيق: الشَّيْخُ حَبِيبُ الرَّحْمَنِ الْأَعْظَمِيِّ.

الناشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، ودار الإرشاد بحمص. وهي طبعة مُصَوَّرَةٌ
نشرها مُحَمَّدٌ عَفِيفُ الزُّعْبِيِّ عَلَى الطَّبعةِ الْهِنْدِيَّةِ.

* سُبُلُ السَّلَامِ شَرْحُ بُلُوغِ الْمَرَامِ مِنْ جَمْعِ أدْلَةِ الْأَحْكَامِ: الْإِمَامُ
مُحَمَّدُ بْنُ إِسَاعِيلَ الْأَمِيرِ الصَّنْعَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١٨٢هـ-١٧٦٨م.

وَبُلُوغُ الْمَرَامِ مِنْ جَمْعِ أدْلَةِ الْأَحْكَامِ، لِلْحَافِظِ شَهَابِ الدِّينِ أَبِي الْفَضْلِ
أَحْمَدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيِّ، الْمَعْرُوفِ بِابْنِ حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى
سَنَةَ ٨٥٢هـ-١٤٤٩م.

مراجعة وتعليق: الشَّيْخُ مُحَمَّدُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الْخَوْلِيُّ.

الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، سنة ١٩٥٠م.

* السُّلُوكُ لِمَعْرِفَةِ دُورِ الْمُلُوكِ: تَقِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ
ابْنِ مُحَمَّدٍ الْمَقْرِيظِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٤٥هـ-١٤٤١م.

نشره: مُحَمَّدٌ مُصْطَفَى زِيَادَةَ.

الجزء الأول، القسم الثالث، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة،

سنة ١٩٣٩م.

* سُنَن التِّرْمِذِيِّ، أَبِي عِيسَى مُحَمَّدَ بْنَ عِيسَى بْنِ سَوْرَةَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٧٩هـ-٨٩٢م.

تعلیق: عَزَّتْ عُبَيْدُ الدَّعَاسِ.

الناشر: مكتبة دار الدعوة بحمص، المطبعة الوطنية بحمص، سنة ١٩٦٥م.

* سُنَن الدَّارِمِيِّ، أَبِي مُحَمَّدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ بَهْرَامٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٥٥هـ-٨٦٩م.
طبع بعناية: مُحَمَّدٌ أَحْمَدُ دَهْمَان.

نشرته دار إحياء السُّنَّة النبوية.

* سُنَن أَبِي دَاوُدَ، سُلَيْمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٧٥هـ-٨٨٩م.

ومعه:

مَعَالِمُ السُّنَنِ شَرْحُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، لِلْخَطَّابِيِّ حَمْدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبُسْتِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٨٨هـ-٩٩٨م.

تحقيق: عَزَّتْ عُبَيْدُ الدَّعَاسِ.

الطبعة الأولى، حمص، سنة ١٩٦٩م.

* سُنَن ابْنِ مَاجَه، أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ يَزِيدَ الرَّبِيعِيِّ الْقَزْوِينِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٧٣هـ-٨٨٧م.

تحقيق: مُحَمَّدُ فَوَّادُ عَبْدِ الْبَاقِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

دار إحياء الكتب العربيَّة، عِيسَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ بِمِصْرَ، سنة ١٩٥٢م.

* سُنَن النَّسَائِيِّ، أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبَ بْنِ عَلِيٍّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٠٣هـ-٩١٥م. وهي السُّنَنُ الصُّغْرَى، الْمُسَمَّاةُ بِ(الْمُجْتَبَى)، أَحَدُ الْكُتُبِ السَّيِّئَةِ الْأُصُولِ.

ومعه:

شَرْحُ الْحَافِظِ جَلَّالِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الشُّيُوطِيِّ، الْمُتَوَفَّى

سنة ٩١١هـ-١٥٠٥م.

وحاشية أبي الحسن نور الدين بن عبد الهادي السندي الحنفي، المتوفى سنة ١١٣٨هـ.

دار إحياء التراث العربي ببيروت، وهي طبعة مصورة على الطبعة الأولى التي طبعت بمصر سنة ١٩٣٠م.

* سنن النسائي الكبرى (طبع باسم السنن الكبرى): أحمد بن شعيب بن علي، المتوفى سنة ٣٠٣هـ-٩١٥م.

تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن.

الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ-١٩٩١م، دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان.

* سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الدمشقي الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ-١٣٤٨م.

حقق الجزء الخامس عشر: إبراهيم الزبيق. وأشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه: شعيب الأرتؤوط.

الطبعة العاشرة، مؤسسة الرسالة ببيروت سنة ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

* شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: الشيخ محمد بن محمد بن عمر مخلوف، المتوفى سنة ١٣٦٠هـ-١٩٤١م.

دار الكتاب العربي ببيروت، وهي طبعة مصورة عن الطبعة الأولى التي طبعت في سنة ١٣٤٩هـ بالمطبعة السلفية بمصر.

* الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، المتوفى سنة ٦٤٣هـ-١٢٤٥م: برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأناسي الشافعي، المتوفى سنة ٨٠٢هـ-١٣٩٩م.

تحقيق: صلاح فتحي هلال.

الطبعة الأولى، مكتبة الرشد بالرياض، المملكة العربية السعودية، وشركة الرياض للنشر والتوزيع، سنة ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

* **شَذَرَاتُ الدَّهَبِ فِي أَخْبَارِ مَنْ ذَهَبَ:** أَبُو الْفَلَاحِ عَبْدِ الْحَيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، ابْنُ الْعِمَادِ الْحَنْبَلِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٨٩هـ-١٦٧٩م.

الناشر: دار الآفاق الجديدة ببيروت، وهي طبعة مَصَوَّرَةٌ.

* **شَرْحُ الْإِمَامِ عَبْدِ الرَّوُوفِ الْمُنَاوِيِّ عَلَى الشَّائِلِ الْمُحَمَّدِيَّةِ.** انظر: جَمْعُ الْوَسَائِلِ.

* **شَرْحُ النَّبِصَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ:** وَالتَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ هِيَ مَنْظُومَةٌ أَلْفِيَّةٌ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ. وَالْمَنْظُومَةُ وَشَرْحُهَا، كِلَاهُمَا لِلْحَافِظِ أَبِي الْفَضْلِ زَيْنِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُرْدِيِّ الْعِرَاقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٠٦هـ-١٤٠٤م.

ومعه:

فَتْحُ الْبَاقِي عَلَى أَلْفِيَّةِ الْعِرَاقِيِّ، لِلْحَافِظِ زَيْنِ الدِّينِ أَبِي يَحْيَى زَكْرِيَّا بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الْأَنْصَارِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٢٦هـ-١٥٢٠م.

تصحيح وتعليق: مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْعِرَاقِيِّ الْحُسَيْنِيِّ.

المطبعة الجديدة، فاس، سنة ١٣٥٤هـ.

* **شَرْحُ الدِّيْبَاجِ الْمُذْهَبِ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ:** الشَّيْخُ مُحَمَّدُ مَنَّانُ حَنْفِيٍّ. أَلْفَهُ سَنَةَ ٩٣٥هـ.

تصحيح: عَلِيٍّ مَحْفُوظٍ.

مطبعة مُحَمَّدٍ عَلِيِّ صَبِيحٍ بِالْقَاهِرَةِ.

* **شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ:** عَلِيٌّ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي الْعِزِّ الْحَنْفِيِّ الدَّمَشَقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٩٢هـ-١٣٩٠م.

وَالْعَقِيدَةُ الطَّحَاوِيَّةُ، لِلْإِمَامِ أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ سَلَامَةَ الْأَزْدِيِّ الْحَجَرِيِّ الطَّحَاوِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٢١هـ-٩٣٣م.

تحقيق: جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَخَرَجَ الْأَحَادِيثُ مُحَمَّدُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ.

الطبعة الرابعة، المكتب الإسلامي ببيروت، بيروت، سنة ١٣٩١هـ.

* **شرح علل الترمذي**: الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، المتوفى سنة ٧٩٥هـ-١٣٩٣م.

تحقيق: صبحي جاسم الحميد البدري السامرائي.

وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني ببغداد، سنة ١٣٩٦هـ.

* **شرح علي القاري الهروي الحنفي** بن سلطان محمد، المتوفى سنة ١٠١٤هـ-١٦٠٦م، على نزهة النظر شرح نخبة الفكر.

ونخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر وشرحه نزهة النظر، كلاهما لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد الكناني، المعروف بابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ-١٤٤٩م.

دار الكتب العلمية بيروت، سنة ١٩٧٨م، وهي طبعة مصورة على المطبوعة في إستانبول سنة ١٣٢٧هـ.

* **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**: القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي، المتوفى سنة ٥٤٤هـ-١١٤٩م. وبذيله:

حاشية مزيل الحفاء عن ألفاظ الشفاء، للعلامة أحمد بن محمد بن محمد الشمني، المتوفى سنة ٨٧٢هـ-١٤٦٨م.

المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، الشركة الشرقية للنشر والتوزيع بيروت، سنة ١٩٧١م.

* **الشمالك المحمدية**، للترمذي. انظر: جمع الوسائل.

* **صحيح البخاري**، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي، المتوفى سنة ٢٥٦هـ-٨٧٠م.

دار إحياء التراث العربي، لبنان، طبعة مصورة على الطبعة السلطانية التي طبعت بالمطبعة الأميرية ببؤلاق، مصر سنة ١٣١١هـ-١٣١٣هـ.

وفيهما مقدمة للشيخ أحمد محمد شاكر، المتوفى سنة ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.

* صحيح مُسلم. أبي الحُسَيْن بن الحَجَّاج القُشَيْرِيُّ النِّسَابُورِيُّ،
المُتَوَفَّى سنة ٢٦١هـ-٨٧٥م.

بِغَايَةِ: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، المُتَوَفَّى سنة ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
دار إحياء الثَّرَاثِ العَرَبِيِّ بَبْشُورُوت، سنة ١٩٧٢م، وهي طبعة مُصَوَّرَةٌ عَلَى
الطبعة المِصْرِيَّةِ الأُولَى سنة ١٩٥٥م.

* الصَّوْءُ اللَامِعُ لِأَهْلِ الْقَرْنِ التَّاسِعِ: شمس الدِّين مُحَمَّد بن
عبد الرَّحْمَن بن مُحَمَّد السَّخَاوِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٩٠٢هـ-١٤٩٧م.
منشورات دار مكتبة الحياة بَبْشُورُوت، وهي طبعة مُصَوَّرَةٌ.

* الطَّلَاعُ السَّعِيدُ الْجَامِعُ أَسْمَاءُ نُجَبَاءِ الصَّعِيدِ: أَبُو الْفَضْلِ
كَمَال الدِّين جَعْفَر بن ثَعْلَب الأُدْفُوِّي الشَّافِعِيُّ، المُتَوَفَّى سنة
٧٤٨هـ-١٣٤٧م.

تَحْقِيق: سَعْدُ مُحَمَّد حَسَن. مراجعة: الدكتور طه الحاجري.
الدار المِصْرِيَّة، مطابع سجل العَرَب بالقَاهِرَةِ، سنة ١٩٦٦م.
* الطَّبَقَات: أَبُو عَمْرٍو خَلِيفَةُ بن خَيَّاط بن خَلِيفَةُ العُصْفُورِيِّ
البَصْرِيِّ، الْمَلَقَّبُ بِ(شَبَاب)، المُتَوَفَّى سنة ٢٤٠هـ-٨٥٤م.
رَوَايَةِ: أَبِي عِمْرَانَ مُوسَى بن زَكْرِيَّا التُّسْتَرِيِّ.
تَحْقِيق: د. أَكْرَم ضِيَاء العُمَرِيِّ.

الطبعة الأُولَى، مطبعة العَانِي بِبَغْدَاد، سنة ١٩٦٧م.
* طَبَقَاتُ الْحِفَاط: جَلَال الدِّين عبد الرَّحْمَن بن أَبِي بَكْر السُّيُوطِيُّ،
المُتَوَفَّى سنة ٩١١هـ-١٥٠٥م.
تَحْقِيق: عَلِيّ مُحَمَّد عُمَر.

الطبعة الأُولَى، الناشر: مكتبة وَهْبَة بالقَاهِرَةِ، مطبعة الاستقلال الكبرى
بالقَاهِرَةِ، سنة ١٩٧٣م.

* **طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ:** القاضي أبو الحسين مُحَمَّد بن أبي يَعْلَى مُحَمَّد بن الحسين، المعروف بابن أبي يَعْلَى وبابن الفَرَاء، المُتَوَفَّى سنة ٥٢٦هـ-١١٣١م.

طبعه: مُحَمَّد حامد الفقّي.

مطبعة السُّنَّة المَحْمَدِيَّة بِمِصْر، سنة ١٩٥٢م.

* **طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ.** انظر: **الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى**، لأبي عبد الله مُحَمَّد بن سَعْدٍ.

* **طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّة:** جمال الدِّين عبد الرحيم بن الحسن بن عَلِيّ الأُسْنَوِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٧٢هـ-١٣٧٠م.

تحقيق: عبد الله الجُبُورِيّ.

الطبعة الأولى، رئاسة ديوان الأوقاف، إحياء التُّراث الإسلامي، بَغْدَاد، مطبعة الإرشاد بَبَغْدَاد، سنة ١٩٧٠م.

* **طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّة:** أبو بَكْر بن هِدَايَةَ الله الحُسَيْنِي الكُرْدِي الكوراني، المُلَقَّب بالمُصَنَّف، المُتَوَفَّى سنة ١٠١٤هـ-١٦٠٥م.

تحقيق: عادل نويهض.

الطبعة الأولى، دار الآفاق الجديدة، بَيْرُوت، سنة ١٩٧١م.

* **طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّة الْكُبْرَى:** تاج الدِّين أبو نَصْر عبد الوَهَّاب بن عَلِيّ بن عبد الكافي الشُّبَكِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٧١هـ-١٣٧٠م.

تحقيق: محمود مُحَمَّد الطناحي، وعبد الفتاح مُحَمَّد الحُلُو.

الطبعة الأولى، مطبعة عِيسَى البايي الحَلَبِيّ بالقَاهِرَة، سنة ١٩٦٤-١٩٧٦م.

* **طَبَقَاتُ عِلْمَاءِ الْحَدِيث:** أبو عبد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عبد الهادي الدَّمَشَقِيّ الصَّالِحِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٤٤هـ-١٣٤٣م.

تحقيق: أكرم البوشي، وإبراهيم الزبيق.

الطبعة الثانية، مؤسّسة الرسالة بَبَيْرُوت، سنة ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

* **طَبَقَاتُ فُحُولِ الشُّعَرَاءِ:** مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ الْجُمَحِيُّ البَصْرِيُّ،
المُتَوَفَّى سنة ٢٣١هـ-٨٤٦م.

تحقيق وشرح: محمود مُحَمَّد شاكِر.

مطبعة المَدَنِيِّ بالقَاهِرَة، سنة ١٩٧٤م.

* **طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ:** أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ يُوسُفَ الشَّيْرَازِيِّ
الشَّافِعِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٤٧٦هـ-١٠٨٣م.

تحقيق: د. إِحْسَانُ عَبَّاسٍ.

الناشر: دار الرائد العَرَبِيِّ ببيروت، سنة ١٩٧٠م.

* **طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ:** أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عُمَرَ،
تَقِيَّ الدِّينِ ابْنُ قَاضِي شُهْبَةَ الْأَسَدِيِّ الدَّمَشَقِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٥١هـ-١٤٤٧م.

تحقيق: الدكتور عَلِيٍّ مُحَمَّد عُمَرَ.

الناشر: مكتبة الثقافة الدِّينِيَّة بالقَاهِرَة.

* **طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ:** أَبُو عَاصِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْعَبَّادِي،
المُتَوَفَّى سنة ٤٥٨هـ-١٠٦٦م.

طبعة مُصَوَّرَة على الطبعة التي طُبعت سنة ١٩٤٦م في بَرِئِل - لَيْدَن.

* **الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى:** أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدِ بْنِ مَنِيعِ الزُّهْرِيِّ
البَصْرِيِّ (كاتب الواقدي)، المُتَوَفَّى سنة ٢٣٠هـ-٨٤٥م.

قَدَّمَ لَهُ: الدكتور إِحْسَانُ عَبَّاسٍ.

دار صادر ببيروت، سنة ١٩٦٨م.

وهي الطبعة التي أُشِيرَ إليها عند الإطلاق.

وإذا أُشِرَتْ إلى الطبعة الأوربية ذكرتها. وعنوانها: كتاب الطَّبَقَاتِ الْكَبِيرِ.

عُنِيَ بِتَصْحِيحِهِ وَطَبْعِهِ: إِدْوَارْدُ سَخَوٌ وَجَاعَتِهِ. وَطُبِعَ فِي مَطْبَعَةِ بَرِئِلَ بِمَدِينَةِ
لَيْدَنَ سنة ١٣٢١هـ-١٣٥٩هـ. وَنُشِرَ مُصَوَّرًا مِنْ قَبْلِ مَوْسَسَةِ النَّصْرِ، طِهْرَان،
مطبعة كلشن.

* **طَبَقَاتُ الْمُفَسِّرِينَ:** شمس الدِّين مُحَمَّد بن عَلِي بن أَحْمَد الدَّاوِدِي، المُتَوَفَّى سنة ٩٤٥هـ-١٥٣٨م.

تحقيق: عَلِي مُحَمَّد عُمَر.

الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة وهبة بالقاهرة، مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة، سنة ١٩٧٢م.

* **طَرَحُ التَّثْرِيبِ فِي شَرْحِ التَّقْرِيبِ.**

المَثْن هو: تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد، لأبي الفضل زَيْن الدِّين عبد الرحيم بن الحُسَيْن بن عبد الرَّحْمَنِ الكُرْدِي العِرَاقِي، المُتَوَفَّى سنة ٨٠٦هـ-١٤٠٤م.

والشَّرْح وهو: طَرَحُ التَّثْرِيبِ: له وَلَدُهُ وَلِي الدِّين أَبِي زُرْعَةَ أَحْمَد بن عبد الرحيم العِرَاقِي، المُتَوَفَّى سنة ٨٢٦هـ-١٤٢٣م، أكمله سنة ٨١٨هـ.

الناشر: دار المعارف بسورية، حَلَب، وهي طبعة مُصَوَّرَةٌ على طبعة جمعية النشر الأزهريّة التي طبعت سنة ١٣٥٣هـ.

* **عَارِضَةُ الْأَخُوذِيِّ بِشَرْحِ صَحِيحِ الثُّرْمُذِيِّ:** أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّد بن عبد الله ابن مُحَمَّد بن عبد الله بن أَحْمَد المَعَاوِرِي الإِسْبِيلِي، المعروف بابن العَرَبِيِّ، المَالِكِي، المُتَوَفَّى سنة ٥٤٣هـ-١١٤٨م.

الناشر: دار العلم للجميع ببَيْرُوت، وهي طبعة مُصَوَّرَةٌ.

* **العُدَّة:** مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل الأمير الصَّنْعَانِي، المُتَوَفَّى سنة ١١٨٢هـ-١٧٦٨م.

والْعُدَّة حَاشِيَةٌ على: إْحْكَامِ الْأَحْكَامِ، لَتَقِي الدِّين مُحَمَّد بن عَلِي بن دَقِيقِ الْعِيدِ، المُتَوَفَّى سنة ٧٠٢هـ-١٣٠٢م.

وإِحْكَامِ الْأَحْكَامِ شَرْحٌ على: عُمْدَةِ الْأَحْكَامِ، لَتَقِي الدِّين عبد الغَنِيِّ بن عبد الواحد بن عَلِي المَقْدِسِي الجَمَاعِيلِي، المُتَوَفَّى سنة ٦٠٠هـ-١٢٠٣م.

تحقيق وتعليق: الشيخ عَلِي بن مُحَمَّد الهِنْدِي.

المطبعة السلفيّة بالقاهرة، سنة ١٣٧٩هـ.

* عَصْر سَلَاطِين المَالِكِ وَنَتَاجُهُ الْعِلْمِيّ وَالْأَدَبِيّ: محمود رِزْق سَلِيم.
الناشر: مكتبة الآداب ومطبعتها بالجمايز بالقاهرة. مطابع وتواريخ مختلفة
للأجزاء.

* الْعُقُودُ الدُّرِّيَّةُ مِنْ مَنَاقِبِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَحْمَدَ بْنِ تَيْمِيَّةَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي الدَّمَشَقِيِّ الصَّالِحِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤٤هـ-
١٣٤٣م.

تحقيق: مُحَمَّدُ حَامِدُ الْفَقِي.

دار الكاتب العربيّ ببيروت.

* الْعَقِيدَةُ الطَّحَاوِيَّةُ. انظر: شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ.

* عَلِيّ الْقَارِي عَلَى شَرْحِ نُحْبَةِ الْفِكْرِ. انظر: شَرْحُ عَلِيّ الْقَارِي عَلَى
نُزْهَةِ النَّظَرِ.

* عُمْدَةُ الْقَارِي شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: بَدْرُ الدِّينِ أَبُو الشَّاءِ وَأَبُو
مُحَمَّدَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى الْعَيْنِيِّ الْعَيْنَتَابِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ
٨٥٥هـ-١٤٥١م.

دار إحياء التُّراثِ الْعَرَبِيِّ ببيروت، طبعة مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْمُنِيرِيَّةِ
الْمِصْرِيَّةِ الْمَطْبُوعَةِ سَنَةَ ١٣٤٨هـ.

* عَوْنُ الْمَعْبُودِ عَلَى سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيّ،
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٧٥هـ-٨٨٩م: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ شَرَفُ الْحَقِّ الشَّهِيرُ بِمُحَمَّدَ
أَشْرَفَ بْنِ أَمِيرِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَيْدَرَ الصَّدِّيقِيِّ الْعَظِيمِ أَبَا دِي، الْمُتَوَفَّى بَعْدَ سَنَةِ
١٣١٠هـ-١٨٩٢م.

دار الكتاب العربيّ ببيروت، وهي طبعة مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْهِنْدِيَّةِ
الْحَجَرِيَّةِ.

* غَايَةُ النَّهَايَةِ فِي طَبَقَاتِ الْقُرَّاءِ: شمس الدِّين أبو الخير مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن الجَزَرِي، المُتَوَفَّى سنة ٨٣٣هـ-١٤٢٩م.

بعناية: ج. برجستراسر.

مكتبة الخانجي بمصر، سنة ١٩٣٢-١٩٣٣م.

* فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٢٥٦هـ-٨٧٠م. ومُقَدِّمته: هَـذِي السَّارِي: شَهَاب الدِّين أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الْكِنَانِي، المعروف بابن حَجَر الْعَسْقَلَانِي، المُتَوَفَّى سنة ٨٥٢هـ-١٤٤٩م.

قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً وقابل نُسخَه: عبد العزيز بن عبد الله بن باز. رَقَّم كُتُبَه وأبوابه وأحاديثه، واستقصى أطرافه، ونَبَّه على أرقامها في كل حَدِيث: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، المُتَوَفَّى سنة ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

قام بإخراجه، وتصحيح تجاربه، وأشرف على طبعه: مُحِب الدِّين الْخَطِيب ابن أبي الفَتْح مُحَمَّد عبد القادر، المُتَوَفَّى سنة ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

الناشر: دار المعرفة ببيروت، وهي طبعة مُصَوَّرة على طبعة المكتبة السَّلَفِيَّة بالقاهرة. وهي المراجعة عند الإطلاق.

والطبعة الثانية بدار الريان للتراث بالقاهرة سنة ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، التي إذا عُدَّت إليها ذكرت طبعتها معها.

* فَتْحُ الْبَاقِي عَلَى أَلْفِيَةِ الْعِرَاقِي. انظر: شَرْحُ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ.

* الْفَتْحُ الْكَبِيرُ فِي صَمِّ الزِّيَادَةِ إِلَى الْجَامِعِ الصَّغِيرِ: وَالزِّيَادَةُ وَالْجَامِعُ الصَّغِيرُ، كلاهما لجلال الدِّين عبد الرَّحْمَنِ بن أَبِي بَكْرٍ السُّيُوطِي، المُتَوَفَّى سنة ٩١١هـ-١٥٠٥م.

وقد مَزَجَهما الشَّيْخُ يُوسُفُ بن إِسْمَاعِيلَ النَّبْهَانِي، المُتَوَفَّى سنة ١٣٥٠هـ-١٩٣٢م، وسمَّى كتابه: الْفَتْحُ الْكَبِيرُ.

الناشر: دار الكتاب العربي ببيروت، وهي طبعة مُصَوَّرة على المطبوعة بمطبعة

مصطفى البابي الحلبّي وأولاده بمصر، التي تم طبعتها سنة ١٣٥١هـ.

* الفتح المبين في طبقات الأصوليين: الشيخ عبد الله مصطفى المِراغي.

الطبعة الثانية، الناشر: مُحَمَّد أمين دمج ببيروت، سنة ١٩٧٤م، وهي طبعة مُصوّرة.

* فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: شمس الدين مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد السخاوي، المتوفى سنة ٩٠٢هـ-١٤٩٧م.

وألفية الحديث (التبصرة والتذكرة)، للحافظ أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن الكردي العراقي، المتوفى سنة ٨٠٦هـ-١٤٠٤م.

تحقيق: عبد الرحمن مُحَمَّد عثمان.

الطبعة الثانية، الناشر: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، مطبعة العاصمة بالقاهرة، سنة ١٩٦٨م.

* الفرق الإسلامية. وهو ذيل كتاب شرح المواقف: شمس الدين مُحَمَّد بن يوسف بن علي الكرمانّي البغدادي الشافعي، المتوفى سنة ٧٨٦هـ-١٣٨٥م.

تحقيق: سليمة عبد الرسول.

مطبعة الإرشاد ببغداد، سنة ١٩٧٣م.

* الفرق بين الفرق: أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن مُحَمَّد البغدادي الإسفرائيني التميمي، المتوفى سنة ٤٢٩هـ-١٠٣٧م.

تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، المتوفى سنة ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

الناشر: مكتبة مُحَمَّد عليّ صبيح وأولاده بمصر، مطبعة المدني بالقاهرة.

* الفروق. (أنوار البروق في أنواء الفروق): شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المصري المالكي، المشهور

بالقرافي، المتوفى سنة ٦٨٤هـ-١٢٨٥م.

ومعه:

إدراج الشروق على أنواء الفروق، لسراج الدين أبي القاسم قاسم بن عبد الله بن محمد الأنصاري الإشبيلي، المعروف بابن الشاط، المتوفى سنة ٧٢٣هـ-١٣٢٣م.

وبهامش الكتابين:

تهذيب الفروق والقواعد السننية في الأسرار الفقهية، لمحمد علي بن الشيخ حسين بن إبراهيم، مفتي المالكية، المتوفى سنة ١٣٦٧هـ-١٩٤٨م. الطبعة الأولى، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، سنة ١٣٤٤هـ.

* الفصل في الملل والأهواء والنحل: الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، المتوفى سنة ٤٥٦هـ-١٠٦٤م. وبهامشه:

الملل والنحل، للإمام أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني الشافعي، المتوفى سنة ٥٤٨هـ-١١٥٣م. الناشر: مكتبة المثنى ببغداد، طبعة مصورة على الطبعة المصرية.

* الفصل للوصل المدرج في النقل: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ-١٠٧١م. تحقيق: الدكتور عبد السميع محمد الأنيس.

الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي، الملكة العربية السعودية، سنة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

* فقه الإمام الأوزاعي: الدكتور عبد الله محمد الجبوري.

وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة الإرشاد ببغداد، سنة ١٩٧٧م.

* فهرس الفهارس والأنبات ومفجم المعاجم والمشیحات

والمُسَلَّسَلَات: عبد الحَيِّ بن عبد الكبير الكَثَّانِي، المُتَوَفَّى سنة ١٣٨٢هـ-١٩٦٢م.

باعتناء: الدكتور إحسان عَبَّاس.

الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، بَيْرُوت، لُبْنَان، سنة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
* فَوَات الوَفَيَّات والذَّيْل عليها: مُحَمَّد بن شَاكِر بن أَحْمَد الكُتَيْبِي،
المُتَوَفَّى سنة ٧٦٤هـ-١٣٦٣م.

تحقيق: الدكتور إحسان عَبَّاس.

دار صادر بَيْرُوت، سنة ١٩٧٣م.

* فَيْض القَدِير شَرْح الجامع الصغير: مُحَمَّد عبد الرؤوف بن تاج
العَارِفَيْن بن عَلِي المُنَاوِي القَاهِرِي الشَّافِعِي، المُتَوَفَّى سنة ١٠٣١هـ-١٦٢٢م.

والجامع الصغير في أَحَادِيث البَشِير النَّذِير، لجلال الدِّين عبد الرَّحْمَن بن
أبي بَكْر الشُّيُوطِي، المُتَوَفَّى سنة ٩١١هـ-١٥٠٥م.

الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى مُحَمَّد بِمِصْر، سنة ١٩٣٨م.

* القَامُوس المُحِيط: مَجْد الدِّين الفَيْرُوزَابَادِي أَبُو الطَّاهِر مُحَمَّد بن
يَعْقُوب الصَّدِّيقِي الشَّيرَازِي، المُتَوَفَّى سنة ٨١٧هـ-١٤١٥م.

المكتبة التجارية بِمِصْر، مؤسَّسة فَنّ الطباعة بِمِصْر.

* قواعد التَّحْدِيث من فُنُون مُصْطَلَح الحَدِيث: مُحَمَّد جمال الدِّين بن
مُحَمَّد سَعِيد بن قَاسِم القَاسِمِي، المُتَوَفَّى سنة ١٣٣٢هـ-١٩١٤م.

تحقيق: مُحَمَّد بِهِجَة البَيْطَار.

الطبعة الثانية، دار إحياء الكتب العَرَبِيَّة، عَيْسَى البَابِي الحَلَبِي بِمِصْر، سنة
١٩٦١م.

* الكَاشِف في معرفة مَنْ له رِوَايَة في الكُتُب السَّنَّة: شمس الدِّين أَبُو

عبد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَائِمَاز التُّرْكْمَانِي الدَّمَشْقِي الدَّهَبِي،
الْمُتَوَفَّى سنة ٧٤٨هـ-١٣٤٨م.

وَحَاشِيَتُهُ، للإمام بُرْهَان الدِّين أَبِي الْوَفَاء إبراهيم بن مُحَمَّد سِبْط ابن
العَجَمِي الحَلَبِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٤١هـ-١٤٣٧م.

قَابِلُهُمَا بِأَصْل مُؤَلَّفَيْهِمَا وَقَدَّمَ لَهُمَا وَعَلَّقَ عَلَيْهِمَا: مُحَمَّد عَوَّامَة. وَخَرَّجَ
نُصُوصَهُمَا: أَحْمَد مُحَمَّد نَمِر الخَطِيب.

الطبعة الأولى، دار القِبْلَة للثقافة الإسلامية، جَدَّة. ومؤسسة علوم القرآن،
جَدَّة، المملكة العَرَبِيَّة السُّعُودِيَّة، سنة ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

* كَشَفُ الظُّنُونِ عَنْ أَسَامِي الكُتُبِ والفُنُونِ: مصطفى بن عبد الله،
الشهير بحاجي خَلِيفَة وبكاتب حَلَبِي، الْمُتَوَفَّى سنة ١٠٦٧هـ-١٦٥٧م.

طبع بعناية مُحَمَّد شَرَف الدِّين يالْتَقَايا، ورفعت بيلكه الكليسي.
منشورات مكتبة الْمُثَنَّى ببَغْدَاد، وهي الطبعة الْمُصَوَّرَة على طبعة إستانبول
سنة ١٩٤١م.

* كَشَفُ القِنَاعِ الْمُزْنِي عَنْ مُهِمَّاتِ الأَسَامِي والكُنَى: بَذَر الدِّين
أَبُو الثَّنَاء وَأَبُو مُحَمَّد محمود بن أَحْمَد بن مُوسَى العَيْنِي العَيْنَتَابِي الحَنَفِي،
الْمُتَوَفَّى سنة ٨٥٥هـ-١٤٥١م.

تحقيق: أَحْمَد مُحَمَّد نَمِر الخَطِيب.

الطبعة الأولى، مركز النشر العِلْمِي، جَامِعَة الملك عبد العَزِيز، جَدَّة، المملكة
العَرَبِيَّة السُّعُودِيَّة، مطابع جَامِعَة الملك عبد العَزِيز، سنة ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

* الكِفَايَة فِي عِلْمِ الرِّوَايَة: أَبُو بَكْر أَحْمَد بن عَلِي بن ثَابِت الخَطِيب
البَغْدَادِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٤٦٣هـ-١٠٧١م.

تقديم المُحَدِّث: مُحَمَّد الحافظ التيجاني. ومراجعة الأستاذين: عبد الحليم
مُحَمَّد عبد الحليم، وعبد الرَّحْمَن حَسَن محمود.

الطبعة الأولى، دار الكُتُبِ الحَدِيثَة، مطبعة السعادة بمِصْر، سنة ١٩٧٢م.

* الكَمَال بن الهمَام، المَتَوَفَّى سنة ٨٦١هـ-١٤٥٧م، وتَحْقِيق رِسَالَتِهِ: إعراب قوله ﷺ كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَان... : الدكتور قحطان عبد الرَّحْمَنِ الدُّورِي.

الطبعة الأولى، مطبعة جَامِعَةِ بَغْدَاد، سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

* اللَّوْلُو والمَرَجَان فيما اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَان: جَمَعَهُ: مُحَمَّد فُؤَاد عبد الباقي، المَتَوَفَّى سنة ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
راجعه: الدكتور عبد الستار أبو غُدَّة.

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكُوَيْت، المطبعة العَصْرِيَّة بالكُوَيْت، سنة ١٩٧٧م.

* اللَّبَاب في تهذيب الأَنْسَاب: عَزَّ الدِّين أَبُو الْحَسَنِ عَلِيَّ بن أَبِي الْكَرَم مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الكريم الشَّيْبَانِي الْجَزَرِي، المعروف بابن الأَثِير، المَتَوَفَّى سنة ٦٣٠هـ-١٢٣٣م.
الناشر: مكتبة المُنْتَهَى ببَغْدَاد.

* لَحْظُ الْأَلْحَاط: ابن فَهْد. انظر: تَذْكِرَةُ الْحَفَاط.

* لِسَان الْعَرَب: أَبُو الْفَضْلِ جَمَال الدِّين مُحَمَّد بن مُكَرَّم، بن مَنْظُور الإفْرِيْقِي، المَتَوَفَّى سنة ٧١١هـ-١٣١١م.
دار صادر ببيروت، سنة ١٩٦٨م.

* لِسَان الْمِيزَان: شَهَاب الدِّين أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَد بن عَلِيَّ بن مُحَمَّد الْكِتَابِي، المعروف بابن حَجَر الْعَسْقَلَانِي، المَتَوَفَّى سنة ٨٥٢هـ-١٤٤٩م.
الناشر: مؤسَّسة الأعلَمِي للمطبوعات ببيروت، سنة ١٩٧١م، وهي مُصَوَّرَةٌ عن الطبعة الأولى المطبوعة بمطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن، سنة ١٣٢٩هـ.

* لَقْطُ الدَّرَر. انظر: حَاشِيَةُ لَقْطِ الدَّرَر.

* اللَّمْع فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الرِّيَغِ وَالْبِدْع: أَبُو الْحَسَنِ عَلِيَّ بن

إِسْمَاعِيل بن أَبِي بَشَرٍ إِسْحَاقَ الْأَشْعَرِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٣٢٤هـ-٩٣٦م.
صَحَّحه وَقَدَّمَ له وَعَلَّقَ عليه: همودة غرابة.

الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة، دار التوفيق النموذجية بالقاهرة.
* الْمُؤْتَلَف والمُخْتَلَف: الإمام أبو الحَسَن عَلِيّ بن عُمَرَ الدَّارَقُطَنِيّ
الْبَغْدَادِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٣٨٥هـ-٩٩٥م.

دراسة وتحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر.
الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي ببيروت، لُبْنَان سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
* مَالِك: الشيخ مُحَمَّد بن أَحْمَد أبو زُهْرَةَ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٩٤هـ-
١٩٧٤م.

دار الفكر العربي بالقاهرة.

* الْمُجَدِّدُون في الإسلام على أساس كتابي: التَّنْبِيْهُ بِمَنْ يَبْعَثُهُ اللهُ عَلَى
رَأْسِ كُلِّ مِئَةِ السُّيُوطِيّ، وَبُغْيَةُ الْمُفْتَدِينَ وَمِنْحَةُ الْمُجِدِّينَ لِلْمَرَاغِيّ
الْجُرْجَاوِيّ: أَمِين الْخَوْلِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.
الطبعة الأولى، القاهرة، سنة ١٩٦٥م.

* الْمُجَدِّدُون في الإسلام من القَرْنِ الأولِ إلى الرابع عشر ١٠٠هـ-
١٣٧٠هـ: عبد المتعال الصَّعِيدِيّ، الْمُتَوَفَّى بعد سنة ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.
المطبعة النموذجية بالقاهرة.

* مَجْمَعُ الرِّوَايَاتِ وَمَنْبَعُ الْفَوَائِد: الحافظ نور الدِّين عَلِيّ بن أَبِي بَكْرٍ
ابن سُلَيْمَانَ الْهَيْثَمِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٠٧هـ-١٤٠٥م.
بتحرير الحافظين الجليلين: العراقيّ، وابن حَجَر.

الطبعة الثانية، الناشر: دار الكتاب العربي ببيروت، سنة ١٩٦٧م، وهي طبعة
مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطبعة المِصْرِيَّة.

* الْمَجْمَعُ الْمُؤَسَّس لِلْمُعْجَمِ الْمُفْهَرَس: شَهَاب الدِّين أَبُو الْفَضْلِ

أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِتَانِي، المعروف بابن حَجَرِ الْعَسْقَلَانِي، الْمُتَوَفَّى
سنة ٨٥٢هـ-١٤٤٩م.

تحقيق: الدكتور يُوسُفُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَرْعُشَلِي.

الطبعة الأولى، دار المعرفة ببيروت، سنة ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

* مَحَاسِنُ الْأَصْطِلَاحِ. انظر: مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ.

* الْمُحَبَّرُ: أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبِ الْبَغْدَادِي، الْمُتَوَفَّى سنة
٢٤٥هـ-٨٦٠م.

رِوَايَةُ أَبِي سَعِيدِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ الشُّكْرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٢٧٥هـ-
٨٨٨م.

اعتنت بتصحيح الكتاب: الدكتورة ايلزه ليختن شتير.

منشورات المكتب التجاري ببيروت، وهي الطبعة الْمُصَوَّرَةُ عَلَى طَبْعَةِ الدَّائِرَةِ
الْعُثْمَانِيَّةِ بِحيدر آباد التي طُبعت سنة ١٣٦١هـ.

* الْمُحَدَّثُ الْفَاصِلُ بَيْنَ الرَّاويِ وَالْوَاعِي: الْقَاضِي الْحَسَنُ بْنُ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَلَّادِ الرَّامْهُرْمُزِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٣٦٠هـ-٩٧١م.

تحقيق: الدكتور مُحَمَّدُ عِجَاجُ الْخَطِيبِ.

الطبعة الأولى، دار الفكر ببيروت، سنة ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

* مُخْتَصَرُ صَحِيحِ مُسْلِمَ: الْحَافِظُ زَكِيُّ الدِّينِ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ الْقَوِيِّ
الْمُنْذِرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٥٦هـ-١٢٥٨م.

تحقيق: مُحَمَّدُ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِي.

الطبعة الثالثة، المكتب الإسلامي، سنة ١٩٧٧م.

* مُخْتَصَرُ طَبَقَاتِ الْفُقَهَاءِ: مُحْيِي الدِّينِ أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ
شَرَفِ بْنِ مُرِّي النَّوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٧٦هـ-١٢٧٧م.

تحقيق: عادل عبد الموجود، وعليّ معوض.

الطبعة الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، سنة ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

* الْمُخْتَصَرُ فِي أَخْبَارِ الْبَشَرِ: أَبُو الْفِدَاءِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ، الْمَلِكُ الْمُؤَيَّدُ صَاحِبُ حِمَاةٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٣٢هـ-١٣٣١م.

دار الكتاب اللبنانِي ببيروت.

* مُخْتَلَفُ الْقَبَائِلِ وَمُؤَلَّفُهَا: أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبِ الْبَغْدَادِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٤٥هـ-٨٦٠م.

بعناية المستشرق فرديناند فيسنفيلد.

الناشر: مكتبة المثنى ببغداد، وهي طبعة مُصَوَّرَةٌ عَلَى الْمَطْبُوعَةِ فِي مَدِينَةِ غَوْتَا، سَنَةَ ١٨٥٠م.

* الْمَدْخَلُ إِلَى الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ: الدُّكْتُورُ مُنِيرُ حَمِيدِ الْبِيَّاتِيِّ، وَالدُّكْتُورُ قَاطِنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدُّورِيِّ.

الطبعة الأولى، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقيَّة، دار الحرِّيَّة ببغداد، سنة ١٩٧٦م.

* مِرْآةُ الْجَنَانِ وَعِبْرَةُ الْيَقْظَانِ فِي مَعْرِفَةِ مَا يُعْتَبَرُ مِنْ حَوَادِثِ الزَّمَانِ: أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَسْعَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْيَمَنِيُّ الْمَكِّيُّ الْيَافِعِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٦٨هـ-١٣٦٧م.

منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ببيروت، سنة ١٩٧٠م، وهي طبعة مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبعةِ الْأُولَى بِحَيْدَرِ آبَادِ الدِّكْنِ سَنَةَ ١٣٣٧هـ.

* مَرَاوِدُ الْأَطْلَاعِ عَلَى أَسْمَاءِ الْأَمَكِينَةِ وَالْبِقَاعِ، وَهُوَ مُخْتَصَرُ مُعْجَمِ الْبُلْدَانِ لِيَقُوتَ: صَفِيُّ الدِّينِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ عَبْدِ الْحَقِّ الْبَغْدَادِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٣٩هـ-١٣٣٨م.

تحقيق: عَلِيٌّ مُحَمَّدُ الْبَجَاوِيِّ.

الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربيَّة، عَيْسَى الْبَابِي الْخَلْبِيُّ بِمِصْرَ، سَنَةَ ١٩٥٤م.

* المٌزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ-١٥٠٥م.

تحقيق: محمد أحمد جاد المؤلي، وعلي محمد الجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم.

دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، بلا تاريخ.

* المسامرة بشرح المسيرة: كمال الدين محمد بن محمد بن أبي بكر، المعروف بابن أبي شريف القدسي الشافعي، المتوفى سنة ٩٠٦هـ-١٥٠٠م.

والمسيرة في العقائد المنجية في الآخرة، لكمال الدين محمد بن همام الدين عبد الواحد بن حميد الدين عبد الحميد السيواسي السكندري الحنفي، المعروف بالكمال بن الهمام، المتوفى سنة ٨٦١هـ-١٤٥٧م.

وبهامشه:

شرح المسيرة، لقاسم بن قطلوبغا الحنفي، المتوفى سنة ٨٧٩هـ-١٤٧٤م.

ونتائج المذاكرة بتحقيق مباحث المسيرة، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المتوفى سنة ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

المكتبة التجارية الكبرى بمصر، مطبعة السعادة بمصر.

* المستدرك على الصحيحين: الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المتوفى سنة ٤٠٥هـ-١٠١٤م.

وفي ذيله:

تلخيص المستدرك، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قايماز التركماني الدمشقي الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ-١٣٤٨م.

الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، طبع في بيروت، شركة علاء الدين. وهي طبعة مصورة على طبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن.

* مُسْتَفَاد الرِّحْلَةِ وَالْإِغْتِرَابِ: الْقَاسِمُ بْنُ يُوسُفَ الشَّجِيئِيِّ السَّبْتِيِّ،
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٣٠هـ-١٣٢٩م.

تحقيق: عبد الحفيظ منصور.

الدار العربيّة للكتاب، ليبيا - تُؤَسَّس، سَنَةَ ١٩٧٥م.

* الْمُسْتَنْدُ الْمُعْتَمَد. انظر: الْمُعْتَقَدُ الْمُنتَقَد.

* مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٤١هـ-٨٥٥م.

وبهامشه:

مُنْتَخَبُ كَنْزِ الْعُمَالِ فِي سُنَنِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ، لِعَلَاءِ الدِّينِ عَلِيِّ
الْمُتَّقِيِّ بْنِ حُسَامِ الدِّينِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ قَاضِي خَانَ الْهِنْدِيِّ الْبُرْهَانَ فُورِي،
الشَّهِيرَ بِالْمُتَّقِيِّ الْهِنْدِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٧٥هـ-١٥٦٧م.

نشر المكتب الإسلامي ودار صادر ببيروت، سَنَةَ ١٩٦٩م، وهي طبعة مُصَوَّرَةٌ
عَلَى الْمَطْبُوعَةِ بِالْمَطْبَعَةِ الْمَيْمَنِيَّةِ بِمِصْرَ سَنَةَ ١٣١٣هـ.

* مَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ: مُحَمَّدُ بْنُ حَبَّانَ بْنِ أَحْمَدَ، أَبُو حَاتِمِ الْبُسْتِيِّ،
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٥٤هـ-٩٦٥م.

صَحَّحَهُ: م. فَلَاشَهْمَر.

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، سَنَةَ ١٩٥٩م.

* الْمُسْتَبَيِّهُ فِي الرِّجَالِ: أَسْمَائُهُمْ وَأَنْسَابُهُمْ: شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قَائِمَازِ التُّرْكَمَانِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الذَّهَبِيِّ، الْمُتَوَفَّى
سَنَةَ ٧٤٨هـ-١٣٤٨م.

تحقيق: عَلِيُّ مُحَمَّدَ الْجَاوِي.

الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربيّة، عَيْسَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ بِمِصْرَ، سَنَةَ
١٩٦٢م.

* الْمُسْتَرْكُ وَضَعًا وَالْمُفْتَرِقُ ضُعْمًا: شَهَابُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
يَاقُوتُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَمَوِيُّ الرُّومِيُّ الْبَغْدَادِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٢٦هـ-١٢٢٩م.

يطلب من مكتبة المُتَنَّى ببغداد ومؤسسة الخانجي بمصر، وهي طبعة مُصَوَّرة على الطبعة الأوربية التي طُبعت سنة ١٨٤٦م بعناية فرديناند وستنفيلد.

* مَشِيخَةُ النَّعَالِ الْبَغْدَادِيَّ صَائِنِ الدِّينِ مُحَمَّدَ بْنِ الْأَنْجَبِ، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٥٩هـ-١٢٦١م.

تخريج الحافظ رشيد الدين محمد بن عبد العظيم المُنْذِرِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٤٣هـ-١٢٤٦م.

تحقيق: الدكتور ناجي معروف، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، والدكتور بشار عَوَّاد معروف.

مطبعة المَجْمَعِ الْعِلْمِيِّ الْعِرَاقِيِّ، سنة ١٩٧٥م.

* الْمِصْبَاحُ الْمُنِيرُ فِي غَرِيبِ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ الْفَيُّومِيِّ الْمُقْرِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٧٠هـ-١٣٦٨م.

والشَّرْحُ الْكَبِيرُ، هُوَ فَتْحُ الْعَزِيزِ عَلَى كِتَابِ الْوَجِيزِ، لِلْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَزْوِينِيِّ الرَّافِعِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٢٣هـ-١٢٢٦م.

وكتاب الْوَجِيزِ، هُوَ فِي فِقْهِ الشَّافِعِيَّةِ، لِلْإِمَامِ أَبِي حَامِدٍ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٠٥هـ-١١١١م.

الطبعة الأولى، دار الكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ ببيروت، سنة ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

* الْمَطَالِبُ الْعَالِيَّةُ بِزَوَائِدِ الْمَسَانِيدِ الثَّمَانِيَّةِ: شِهَابُ الدِّينِ أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيِّ، المعروف بابن حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٥٢هـ-١٤٤٩م.

تحقيق: الشيخ حَبِيبُ الرَّحْمَنِ الْأَعْظَمِيِّ.

دار الكتب الْعِلْمِيَّةِ ببيروت، وهي طبعة مُصَوَّرة على الطبعة الأولى التي قامت بطبعها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكُوَيْت سنة ١٩٧٣م بالمطبعة الْعَصْرِيَّة بالكُوَيْت.

* مَعَالِمُ الشُّنَنِ، لِلْحَطَّابِيِّ. انظر: سُنَنُ أَبِي دَاوُد.

* الْمُعْتَقَدُ الْمُتَقَدِّدُ: الشَّاهُ فَضْلُ الرَّسُولِ بن عبد الحميد العُثمانيّ الأُمويّ القَادِرِيّ البرَكاتِيّ البَدائِيُونِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّى سنة ١٢٨٩هـ-١٨٧٢م.

وطبع معه تعليق:

المُسْتَنَدُ الْمُعْتَمَدُ بناء نِجاة الأَبَد، للإمام المُجَدِّد أَحْمَد رِضَا خان القَادِرِيّ البرَكاتِيّ الحَنَفِيّ البرِيلَوِيّ، المُتَوَفَّى سنة ١٣٤٠هـ.

الناشر: مكتبة ايشيق بإستانبول سنة ١٩٧٥م، وهي طبعة مُصَوَّرة على المطبوعة بالهِنْد التي نشرها مُحَمَّد أنوار الإسلام السُّنِّي الحَنَفِيّ القَادِرِيّ الرُّضَوِيّ، مكتبة حَامِدِيَّة بِلَاهُور.

* مُعْجَمُ الأَعْلَام. (وهو مُخْتَصَر كتاب الأَعْلَام لِلزُّرْكَلِيّ): بِسَام عبد الوَهَّاب الجَابِيّ.

الطبعة الأولى، الجَفَّان والجَابِيّ للطباعة والنشر، سنة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

* مُعْجَمُ البُلْدَان: شِهَاب الدِّين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحَمَوِيّ الرُّومِيّ البَغْدَادِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٦٢٦هـ-١٢٢٩م.

دار صادر ببيروت، سنة ١٩٧٧م.

* مُعْجَمُ السِّفَر: الحافظ صدر الدِّين أبو طاهر أَحْمَد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد السُّلَفِيّ الأَصْبَهَانِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٥٧٦هـ-١١٨٠م.

تحقيق: الدكتورة بهيجة الحَسَنِيّ.

وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العِراقِيَّة، دار الحُرِّيَّة للطباعة، سنة ١٩٧٨م (الجزء الأول).

* مُعْجَمُ الشُّبُوح. انظر: المُعْجَمُ الكَبر لِلدَّهَبِيّ.

* المُعْجَمُ العَرَبِيّ الأَسَاسِيّ: جَمَاعَة من كبار اللُّغَوِيّين العَرَب.

المنظمة العَرَبِيَّة للترية والثقافة والعلوم، توزيع لاروس، سنة ١٩٨٩م.

* المُعْجَمُ الكَبر: الحافظ أبو القَاسِم سُلَيْمَان بن أَحْمَد بن أَيُّوب

الطَّبْرَانِي اللَّحْمِي، المُتَوَفَّى سنة ٣٦٠هـ-٩٧١م.

تحقيق: حَمْدِي عبد المَجِيد السَّلَفِي.

الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف العراقيّة.

ظهر منه اثنا عشر جزءاً. الأجزاء ١-٥ طُبعت ببغداد في مطبعة الدار العربيّة، والأجزاء الباقية ٦-١٢ في مطبعة الوطن العربيّ، ما بين سنة ١٩٧٨م - سنة ١٩٨٠م.

وظهر أيضاً الجزء السابع عشر، طبع في مطبعة الأُمّة ببغداد، سنة ١٩٨١م.

* المُعْجَم الكبير: شمس الدّين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَائِمَاز التُّرْكْمَانِي الدَّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٤٨هـ-١٣٤٨م. مُصَوَّرَةٌ مخطوطة دار الكُتُب المِصْرِيَّة رقم ٦٥ مُصْطَلَح الحَدِيث، في خزانة الأستاذ الدكتور بَشَّار عَوَّاد معروف.

وطُبِع الكتاب باسم (مُعْجَم الشُّيُوخ، المُعْجَم الكبير)، بتحقيق: الدكتور مُحَمَّد الحَبِيب الهَيْلَة. الطبعة الأولى، مكتبة الصّديق بالطائف، المملكة العربيّة السُّعُودِيَّة، سنة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

* مُعْجَم المُؤَلِّفِين - تَرَاجُم مُصَنِّفِي الكُتُب العربيّة: عُمَر رِضَا كَحَّالَة، المُتَوَفَّى سنة ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

الناشر: مكتبة المُثَنَّى ودار إحياء التُّراث العربيّ ببيروت، وهي الطبعة المُصَوَّرَةٌ على الطبعة الثانية التي طُبعت بمطبعة التُّرُقِي بِدِمَشَق. ويليّه:

تَكْمِلَة مُعْجَم المُؤَلِّفِين، وَفَيَات ١٣٩٧-١٤١٥ هـ / ١٩٧٧-١٩٩٥م: مُحَمَّد خَيْر رَمَضَان يُوسُف.

الطبعة الأولى، دار ابن حَزْم ببيروت، سنة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

* المُعْجَم المُخْتَصَّ (بالمُحَدِّثِينَ): شمس الدّين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَائِمَاز التُّرْكْمَانِي الدَّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّى

سنة ١٣٤٨ هـ - ١٣٤٨ م.

تحقيق: الدكتور مُحَمَّد الحَبِيب الهَيْلَة.

الطبعة الأولى، مكتبة الصديق بالطائف، المملكة العربية السعودية، سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

* معرفة علوم الحديث: الإمام أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله، الحَاكِم النَّيْسَابُورِي، المَتَوَفَّى سنة ٤٠٥هـ - ١٠١٤م.

تحقيق: الدكتور مُعَظَّم حُسَيْن، جَامِعَة دَكَة بَنَغَالَة.

منشورات المكتب التجاري ببيروت، طبعة مَصَوَّرَة.

* مُعِيدُ النِّعَمِ وَبُيْدُ النِّقَمِ: تاج الدِّين أبو نَصْر عبد الوَهَّاب بن عَلِيّ بن عبد الكافي السُّبُكِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٧١هـ-١٣٧٠م.

حققه: مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ النَّجَّارُ، وَأَبُو زَيْدٍ شَلْبِي، وَمُحَمَّدٌ أَبُو الْعِيُونِ.

الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي بمصر، القاهرة، سنة ١٩٤٨م.

* المَعِينُ فِي طَبَقَاتِ الْمُحَدَّثِينَ: شمس الدِّين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَائِمَاز التُّرْكْمَانِي الدَّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّى سنة ١٣٤٨هـ-١٧٤٨م.

تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد.

الطبعة الأولى، دار الفرقان في عمان، الأردن، سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

* الْمُغْنِي فِي صَبْطِ أَسْمَاءِ الرِّجَالِ وَمَعْرِفَةِ كُنَى الرِّوَاةِ وَالْقَابِمْ وَأَنْسَابِهِمْ:
الشيخ مُحَمَّد طاهر بن عَلِيّ الهِنْدِيّ الفَتْنِيّ، صاحب مَجْمَعِ الْبَحَارِ فِي لُغَةِ
الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٨٦هـ - ١٥٧٨م.

دار الكتاب العربي ببيروت، سنة ١٩٧٩ م.

* مِفْتَاحُ السَّعَادَةِ وَمِصْبَاحُ السِّيَادَةِ فِي مَوْضُوعَاتِ الْعُلُومِ: أَحْمَدُ بْنُ مُصْطَفَى بْنِ خَلِيلِ الرَّؤُومِيِّ الْحَنْفِيِّ، الشَّهِيرُ بِطَاشٍ كُبْرِي زَادَهُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٦٨هـ-١٥٦١م.

مراجعة وتحقيق: كامل كامل بَكْرِي، وعبد الوَهَّاب أبو النُّور.
الناشر: دار الكُتُب الحَدِيثَة بالقَاهِرَة، مطبعة الاستقلال الكبرى بالقَاهِرَة،
سنة ١٩٦٨ م.

* مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ وَاخْتِلَافُ الْمُصَلِّينَ: الإمام أبو الحَسَن عَلِيّ بن
إِسْمَاعِيل بن إِسْحَاق الْأَشْعَرِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٣٢٤هـ-٩٣٦م.
تحقيق: مُحَمَّد مُخَيّ الدِّين عبد الحميد، المُتَوَفَّى سنة ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المِصْرِيَّة، مطبعة السعادة بِمِصْر، الجزء الأول
سنة ١٩٥٠م، والجزء الثاني سنة ١٩٥٤م.

* مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح: تَقِيّ الدِّين أبو عَمْرٍو عُثْمَان بن عبد الرَّحْمَن بن
عُثْمَان الكُرْدِيّ الشَّهْرَزُورِيّ الشَّافِعِيّ، المعروف بابن الصَّلَاح، المُتَوَفَّى سنة
٦٤٣هـ-١٢٤٥م.

ومعها:

مَحَاسِنُ الاِصْطِلَاح وَتَضْمِينُ كِتَاب ابن الصَّلَاح، للحافظ سِرَاج الدِّين
عَمَر بن رَسْلَان بن نَصِير البُلْقِينِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٠٥هـ-١٤٠٣م.
توثيق وتحقيق: الدكتورة عَائِشَة عبد الرَّحْمَن (بنت الشاطي).
الهيئة المِصْرِيَّة العامة للكتاب، مركز تحقيق التُّراث، مطبعة دار الكُتُب، سنة
١٩٧٤م.

* الْمَقْصَدُ الْأَرشَدُ فِي ذِكْرِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَد: برهان الدِّين إبراهيم بن
مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن مُفْلِح، المُتَوَفَّى سنة ٨٨٤هـ-١٤٧٩م.

تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرَّحْمَن بن سُلَيْمَان العثيمين.
الطبعة الأولى، نشر مكتبة الرُّشد بالرياض، المملكة العَرَبِيَّة السُّعُودِيَّة،
مطبعة المَدَنِيّ بالقَاهِرَة، سنة ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

* الْمُقَفَّى الكبير: تَقِيّ الدِّين أَحْمَد بن عَلِيّ بن عبد القادر بن مُحَمَّد

المَقْرِيزِي، المَتَوَفَى سنة ٨٤٥هـ-١٤٤١م.

تحقيق: مُحَمَّدُ اليَعْلَاوي.

الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي ببيروت، سنة ١٤١١هـ-١٩٩١م.

* المُتَنَع في علوم الحديث: سراج الدّين عُمَر بن عَلِيّ بن أَحْمَد

الأنصاري، المشهور بابن المُلقّن، المَتَوَفَى سنة ٨٠٤هـ-١٤٠١م.

تحقيق ودراسة: عبد الله بن يُوْسُف الجُدَيْع.

الطبعة الأولى، دار فَوَاز للنشر، المملكة العربيّة السُّعُودِيّة، الإحساء، سنة

١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

* مِلءُ العَيْبَةِ بما جُمِعَ بطول الغَيْبَةِ في الوَجْهَةِ الوجْهَةِ إلى الحَرَمَيْنِ

مَكَّةَ وَطَيْبَةَ: أبو عبد الله مُحَمَّد بن عُمَر بن رُشَيْد الفِهْرِي السَّيْتِي، المَتَوَفَى

سنة ٧٢١هـ-١٣٢١م بفاس.

تقديم وتحقيق: الشيخ الدكتور مُحَمَّد الحَبِيب ابن الخوجة.

الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي ببيروت، سنة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

* المِلْك والنَّحْل: الشَّهْرَسْتَانِي. انظر: الفصل في المِلْك والأَهْوَاء

والنَّحْل.

* مُنَادِمَةُ الْأَطْلَالِ وَمُسَامَرَةُ الْحَيَال: عبد القادر بن أَحْمَد بن مصطفى،

الشهير بابن بَذْرَانَ الدَّمَشَقِي، المَتَوَفَى سنة ١٣٤٦هـ-١٩٢٧م.

بإشراف: مُحَمَّد زُهَيْر الشاويش.

الطبعة الأولى، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق، سنة ١٣٧٩هـ.

* مَنَاقِبُ الإمام أَحْمَد بن حَنْبَل: الحافظ جمال الدّين أبو الفَرَج

عبد الرَّحْمَن بن عَلِيّ بن مُحَمَّد التَّيْمِي البَكْرِي القُرَشِي البَغْدَادِي الحَنْبَلِي،

المعروف بابن الجَوَزِي، المَتَوَفَى سنة ٥٩٧هـ-١٢٠١م.

الطبعة الأولى، الناشر: مُحَمَّد أمين الخانجي، مطبعة السعادة بمِصْر، سنة

١٣٤٩هـ.

* مَنَاقِب الشَّافِعِيِّ. (مُحَمَّد بن إِدْرِيس، المُتَوَفَّى سنة ٢٠٤هـ-٨٢٠م):
أبو بَكْر أَحْمَد بن الْحُسَيْن بن عَلِيّ الْبَيْهَقِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٤٥٨هـ-١٠٦٦م.
تحقيق: السَّيِّد أَحْمَد صَفَر.

الطبعة الأولى، مكتبة دار التَّراث بالقَاهِرَة، دار النَّصْر للطباعة، سنة ١٩٧١م.
* الْمُنتَقَى من السُّنَنِ الْمُسْنَدَةِ عن رسول الله ﷺ: الحافظ أبو مُحَمَّد
عبد الله بن عَلِيّ بن الجَارُود النَّيسَابُورِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٣٠٧هـ-٩١٩م.
ومعه كتاب:

تيسير الفَتَّاح الْوُدُود في تخرِيج الْمُنتَقَى لابن الجَارُود، للسَّيِّد عبد الله هَاشِم
الْيَمَانِي الْمَدَنِي.

الناشر: السَّيِّد عبد الله هَاشِم الْيَمَانِي الْمَدَنِي، بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، مطبعة
الفجالة الجديدة بالقَاهِرَة، سنة ١٩٦٣م.

* الْمُنْذِرِي وكتابه التَّكْمِلَة: الدكتور بَشَّار عَوَّاد معروف.

النجف، سنة ١٩٦٨م.

* مِنْ دُيُول الْعَبَر:

(الذَّيْل الْأَوَّل من سنة ٧٠١-٧٤٠هـ)، لشمس الدِّين أبي عبد الله مُحَمَّد بن
أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَائِمَاز التُّرْكْمَانِي الدَّمَشْقِيّ الدَّهَبِيّ، المُتَوَفَّى سنة
٧٤٨هـ-١٣٤٨م.

(والذَّيْل الثَّانِي من سنة ٧٤١-٧٦٤هـ)، لِلْحُسَيْنِي الدَّمَشْقِيّ، شمس الدِّين
أبي الْمَحْسِن، مُحَمَّد بن عَلِيّ بن الْحَسَنِ، المُتَوَفَّى سنة ٧٦٥هـ-١٣٦٤م.

تحقيق: مُحَمَّد رشاد عبد الْمُطَّلِب. مراجعة: د. صَالِح الدِّين الْمُنْجِد،
وعبد الستار أَحْمَد فَرَّاج.

وزارة الإرشاد والأَنْبَاء في الْكُوَيْت، مطبعة حكومة الْكُوَيْت.

* الْمَنْهَل الرَّوِّي فِي مُخْتَصَرِ عُلُوم الْحَدِيث النَّبَوِيِّ: بَذَر الدِّين

مُحَمَّد بن إبراهيم بن سَعْد الله بن جَمَاعَة الكِنَانِيّ الحَمَوِيّ المِصْرِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٣٣هـ-١٣٣٣م.

تحقيق: د. مُحْيِي الدِّين عبد الرَّحْمَن رَمَضَان.

الطبعة الثانية، دار الفِكر للطباعة والتوزيع والنشر بدمشق، المطبعة العِلْمِيَّة بدمشق، سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

* المَنْهَل الصَّافِي والمُسْتَوْفَى بعد الوَافِي: جمال الدِّين أبو المَحَاسِن يُوسُف بن تَغْرِي بُرْدِي الأتَابِكِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٧٤هـ-١٤٧٠م.
مركز تحقيق التُّراث، الهيئة المِصْرِيَّة العامة للكتاب.

ج ١ و ٢ تحقيق: د. مُحَمَّد مُحَمَّد أمين، وتقديم: د. سَعِيد عبد الفَتَّاح عاشور، سنة ١٩٨٤م. و ج ٣ تحقيق: د. نَبِيل مُحَمَّد عبد العَزِيز، سنة ١٩٨٥م.
و ج ٤ تحقيق: د. مُحَمَّد مُحَمَّد أمين، سنة ١٩٨٦م. و ج ٥ تحقيق: د. نَبِيل مُحَمَّد عبد العَزِيز، سنة ١٩٨٨م. و ج ٦ تحقيق: د. مُحَمَّد مُحَمَّد أمين، سنة ١٤١٠هـ-١٩٩٠م. و ج ٧ تحقيق: د. مُحَمَّد مُحَمَّد أمين، سنة ١٩٩٣م.

* المَوَاعِظ والاعتبار بِذِكْرِ الخِطَط والآثار في مِصْر والقَاهِرَة والنِّيل وما يَتَعَلَّقُ بها من الأخبار، المعروف بِالخِطَط المَقْرِيْزِيَّة: تَقِي الدِّين أَحْمَد بن عَلِيّ بن عبد القادر بن مُحَمَّد المَقْرِيْزِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٤٥هـ-١٤٤١م.

الناشر: دار صادر ببيروت، وهي طبعة مُصَوَّرَة على طبعة دار الطباعة المِصْرِيَّة بِبُؤْلَاق القَاهِرَة التي طُبعت سنة ١٢٧٠هـ.

* المَوَاقِف: عَضُد الدِّين عبد الرَّحْمَن بن أَحْمَد الإيجِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٥٦هـ-١٣٥٥م.

وطُبِعَ معه:

شَرْح المَوَاقِف، للسَّيِّد الشَّرِيف عَلِيّ بن مُحَمَّد بن عَلِيّ الجُرْجَانِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٨١٦هـ-١٤١٣م.

وعليه:

حَاشِيَةُ عَبْدِ الْحَكِيمِ بْنِ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ السَّيَالِكُوتِيِّ اللَّاهُورِيِّ
الْبَنْجَابِيِّ الْهِنْدِيِّ الْحَنَفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٦٧هـ-١٦٥٦م.

وَحَاشِيَةُ الْمَوْلَى حَسَنِ جَلْبِي بْنِ مُحَمَّدِ شَاهِ بْنِ حَمْزَةِ الرَّؤُمِيِّ الْحَنَفِيِّ
الْفَنَارِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٨٦هـ-١٤٨١م.

صَحَّحَهُ: مُحَمَّدُ بَدْرُ الدِّينِ النَّعْسَانِيُّ.

الطبعة الثانية، منشورات الشَّريف الرَّضِيِّ، مطبعة أمير - قُمْ، سَنَةَ ١٤١٥هـ،
وهي مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبعة الأولى التي طُبِعَتْ بِنَفَقَةِ مُحَمَّدِ أَفَنْدِي سَاسِي التُّونُسِيِّ
بِمَطْبَعَةِ السَّعَادَةِ بِمِصْرَ سَنَةَ ١٣٢٥هـ-١٩٠٧م.

* الْمَوَاهِبُ اللَّدْنِيَّةُ عَلَى الشَّمَائِلِ الْمُحَمَّدِيَّةِ: حَاشِيَةُ الْعَلَّامَةِ الشَّيْخِ
إِبْرَاهِيمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْبَيْجُورِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٧٧هـ-١٨٦٠م.

وَالشَّمَائِلُ الْمُحَمَّدِيَّةُ، لِلْإِمَامِ التِّرْمِذِيِّ أَبِي عِيْسَى مُحَمَّدَ بْنِ عِيْسَى بْنِ
سَوْرَةَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٧٩هـ-٨٩٢م.

الطبعة الثالثة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمِصْرَ، سَنَةَ ١٩٥٦م.

* الْمَوْسُوعَةُ الْعَرَبِيَّةُ الْمِيَسَّرَةُ: بِإِشْرَافِ: مُحَمَّدِ شَفِيقِ غَرْبَالِ.

دار الشعب بالقاهرة، ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، مُصَوَّرَةٌ عَلَى طَبْعَةِ
سَنَةِ ١٩٦٥م.

* مُوطَّأُ الْإِمَامِ مَالِكٍ. انظر: تَنْوِيرُ الْحَوَالِكِ.

* الْمُؤَقِّظَةُ، فِي عِلْمِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ: شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قَايِمَازِ التُّرْكَمَانِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الذَّهَبِيِّ، الْمُتَوَفَّى
سَنَةَ ٧٤٨هـ-١٣٤٨م.

تحقيق: عبد الفتَّاح أبو غُدَّة، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

الطبعة الثالثة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحَلَبَ، طبع دار البشائر
الإسلامية ببَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٤١٨هـ.

* مَوْقِف ابن تَيْمِيَّة من الْأَشَاعِرَةِ: الدكتور عبد الرَّحْمَن بن صَالِح بن صَالِح المَحْمود.

الطبعة الأولى، مكتبة الرُّشد للنشر والتوزيع بالرياض - المملكة العَرَبِيَّة السُّعُودِيَّة، سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

* مِيزَان الاعتِدَال في نَقْد الرِّجَال: أبو عبد الله شمس الدِّين مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَائِمَاز التُّرْكْمَانِي الدَّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٤٨هـ - ١٣٤٨م.

تحقيق: عَلِيّ مُحَمَّد البجاوي.

الناشر: دار المعرفة ببيروت، وهي مُصَوَّرَةٌ على الطبعة الأولى المطبوعة سنة ١٩٦٣م بمِصر.

* النُّجُوم الزَّاهِرَةُ في مُلُوك مِصر والقَاهِرَةِ: جمال الدِّين أبو المَحَاسِن يُوْسُف بن تَغْرِي بُرْدِي الأَنْبَكِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٧٤هـ - ١٤٧٠م.

الجزء ١-١٢ طبعة دار الكتب المِصْرِيَّة، المُصَوَّرَةٌ بمطابع كوستاتسوماس بالقَاهِرَةِ.

والجزء ١٣-١٦ طبعة الهيئة المِصْرِيَّة العامة للكتاب، سنة ١٩٧٠-١٩٧٢م.

* نَزْهَةُ النَّظَرِ شَرْح نُحْبَةِ الْفِكْرِ في مُصْطَلَح أَهْلِ الْأَثَر: كلاهما لِشَهَاب الدِّين أَبِي الْفَضْلِ أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الْكِتَانِيّ، المعروف بابن حَجَر الْعَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٥٢هـ - ١٤٤٩م.

الناشر: المكتبة الْعِلْمِيَّة في الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، مطبعة البيان ببيروت.

* نَشْوء مَذْهَب الْكِرَامِيَّة في خُرَاسَانَ: الدكتور آدموند بوزورث.

ترجمة: الدكتور عَوَّاد مجيد الْأَعْظَمِيّ.

مُسْتَلَّ من المِجْلَةِ التَّارِيخِيَّة، التي تُصَدِّرُهَا الْجَمْعِيَّة الْعِرَاقِيَّة لِلتَّارِيخ والآثار.

العدد الأول، السنة الأولى، بَغْدَاد، مطبعة أسعد، سنة ١٩٧٠م.

* نَظَم العَفِيَّان في أَغْيَان الأَعْيَان: جَلَال الدِّين عبد الرَّحْمَن بن أَبِي بَكْر السُّيُوطِي، المُتَوَفَّى سنة ٩١١هـ-١٥٠٥م.

حَرَّره: الدكتور فيليب حتي.

الناشر: مكتبة المُنْتَهَى ببغداد، وهي طبعة مُصَوَّرة على المطبوعة سنة ١٩٢٧م في المطبعة السورية الأمريكية في نيويورك.

* نَفَح الطَّيْب من غُصْن الأَنْدَلُس الرَّطِيب وذَكَر وَزِيرها لسان الدِّين ابن الخطيب: شَهَاب الدِّين أَحْمَد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد المَقْرِي التِّلْمَسَانِي، المُتَوَفَّى سنة ١٠٤١هـ-١٦٣١م.

تحقيق: د. إحسان عَبَّاس.

دار صادر ببيروت، سنة ١٩٦٨م.

* النُّكْتُ على كتاب ابن الصَّلَاح: شَهَاب الدِّين أَبُو الفَضْل أَحْمَد بن عَلِي بن مُحَمَّد الكِنَانِي، المعروف بابن حَجَر العَسْقَلَانِي، المُتَوَفَّى سنة ٨٥٢هـ-١٤٤٩م.

تحقيق ودراسة: د. رَبِيع بن هادي عُمَيْر.

الطبعة الأولى، من منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - المجلس العلمي - إحياء التُّراث الإسلامي، سنة ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

* نِهَاية الأَرْب في معرفة أَنْساب العَرَب: أَبُو العَبَّاس أَحْمَد بن عَلِي بن أَحْمَد القَلْقَشْنَدِي، المُتَوَفَّى سنة ٨٢١هـ-١٤١٨م.

تحقيق: عَلِي الخاقاني.

مطبعة النجاح ببغداد، سنة ١٩٥٨م.

* النِّهَاية في غَرِيب الحديث والأثر: مَجْد الدِّين أَبُو السَّعَادَات المُبَارَك بن أَبِي الكَرَم مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الكريم الشَّيْبَانِي الجَزْرِي، المعروف بابن الأَثِير، المُتَوَفَّى سنة ٦٠٦هـ-١٢١٠م.

تحقيق: طاهر أَحْمَد الزاوي، ومحمود مُحَمَّد الطناحي.

الناشر: المكتبة الإسلامية، وهي طبعة مَصَوَّرة على الطبعة المِصْرِيَّة التي طبعت سنة ١٩٦٥م.

* نِيل الْأَوْطَار شَرْح مُنْتَقَى الْأَخْبَار من أَحَادِيث سَيِّد الْأَخْيَار: مُحَمَّد بن عَلِي بن مُحَمَّد الشُّوكَانِي. المُتَوَفَّى سنة ١٢٥٠هـ-١٨٣٤م.

وَمُنْتَقَى الْأَخْبَار من أَحَادِيث سَيِّد الْأَخْيَار، لشيخ الحَنَابِلَة أَبِي الْبَرَكَات مَجْد الدِّين عبد السلام بن عبد الله الْحَرَانِي، المعروف بابن تَيْمِيَّة، المُتَوَفَّى سنة ٦٥٢هـ-١٢٥٤م، وهو جَدُّ شيخ الإسلام تَقِي الدِّين أَحْمَد بن عبد الحلِيم بن عبد السلام، المشهور بابن تَيْمِيَّة، المُتَوَفَّى سنة ٧٢٨هـ-١٣٢٨م.

الطبعة الثانية، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمِصْر، سنة ١٩٥٢م.

* هَذِي السَّارِي مُقَدِّمَة فَتَح الْبَارِي. انظر: فَتَح الْبَارِي لابن حَجَر.

* هَدِيَّة الْعَارِفِينَ أَسْمَاءُ الْمُؤَلِّفِينَ وَأَنَار الْمُصَنِّفِينَ: إِسْمَاعِيل بَاشَا ابن مُحَمَّد أمين بن مير سَلِيم الباباني أَصْلًا وَالبَغْدَادِي مَوْلَدًا وَمِسْكَنًا، المُتَوَفَّى سنة ١٣٣٩هـ-١٩٢٠م.

طبع بعناية: مُحَمَّد شَرَف الدِّين يالْتَقَايَا، ورفعت بيلكه الكليسي.

منشورات مكتبة المُنَنَّى ببَغْدَاد، وهي الطبعة المَصَوَّرة على طبعة إِسْتَانْبُول، سنة ١٩٥١م.

* أَبُو هُرَيْرَة رَاوِيَة الإسلام: مُحَمَّد عجاج الْخَطِيب.

أَعْلَام الْعَرَب ٢٣ سلسلة تصدرها وزارة الثقافة والإرشاد القومي بمِصْر، مطبعة مِصْر، سنة ١٩٦٣م.

* الْوَافِي بِالْوَفَايَات: صَلَاح الدِّين خليل بن أَيُّبْكَ بن عبد الله الصَّفَدِي، المُتَوَفَّى سنة ٧٦٤هـ-١٣٦٣م.

باعثناء: هلموت ريتز.

الطبعة الثانية، دار النشر: فرانز شتاينر بَقْسِبَادَن، سنة ١٩٦١م، (الجزء ١-٤).

والجزء الخامس: باعتناء: س. ديدرينغ. النشرات الإسلامية أسسها هلموت ريتز، يصدرها الجمعية المستشرقين الألمانية ألبرت ديتريش، دار صادر ببيروت، سنة ١٩٧٠م.

* وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ وَأَنْبَاءُ أَبْنَاءِ الزَّمَانِ: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلّكان، المتوفى سنة ٦٨١هـ-١٢٨٢م. تحقيق: د. إحسان عباس.

دار صادر ببيروت، سنة ١٩٧٧م.

* يَتِيْمَةُ الدَّهْرِ فِي مَحَاسِنِ أَهْلِ الْعَصْرِ: أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الشعاليّ النيسابوريّ، المتوفى سنة ٤٢٩هـ-١٠٣٨م.

تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المتوفى سنة ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

الطبعة الثانية، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة بالقاهرة، سنة

١٩٥٦م.

* الْيَوَاقِيتُ وَالذَّرَرُ فِي شَرْحِ شَرْحِ نُخْبَةِ ابْنِ حَجَرٍ: محمد عبد الرؤوف

ابن تاج العارفين بن عليّ المناويّ القاهريّ الشافعيّ، المتوفى سنة

١٠٣١هـ-١٦٢٢م.

وَنُخْبَةُ الْفِكْرِ فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَثَرِ، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن

عليّ بن محمد الكِنَانِيّ، المعروف بابن حجر العسقلانيّ، المتوفى سنة

٨٥٢هـ-١٤٤٩م.

وَشَرْحُ نُخْبَةِ الْفِكْرِ هُوَ نُزْهَةُ النَّظَرِ، لابن حجر الذي تقدّم ذكره آنفاً.

تحقيق: الدكتور المؤتضى الزّين أحمد.

الطبعة الأولى، مكتبة الرشد بالرياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، سنة

١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢- فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الصفحة	رقم الآية	
		من سُورَةُ الْاِنشَارِ
٨١	٢	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
		من سُورَةُ الْبَقَرَةِ
٦٥٣	١٢٥	﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾
	٢٢٥	﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾
٥١٨	٨٩ / المائة	و
٥٦٥	٢٥٦	﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾
٨٠	٢٦٦	﴿أَيُّدُ أَخَذَكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ...﴾
١١	٢٨٦	﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا...﴾
		من سُورَةُ الْاِنشَارِ
١٢٦	٦١	﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ...﴾
٦٠٧	٨٩-٨٦	﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا...﴾
		من سُورَةُ الْاِنشَارِ
٥٣١	٦٥	﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ...﴾
١٢٧	١٤٠	﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا...﴾
		من سُورَةُ الْاِنشَارِ
٥٩٩	٥-١	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ...﴾
٦٢٨	٦٦	﴿أَلَسَنَ حَقَّقَ اللَّهُ عَنْكُمْ...﴾
		من سُورَةُ الْاِنشَارِ
١٣٩	٩٣-٩٢	﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ...﴾

الصفحة

رقم الآية

من سورة الاحزاب

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ...﴾ ٨٥ ٦٠٤

من سورة الكافرون

﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا...﴾ ١٠٩ ٦٠٤

من سورة الحج

﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ...﴾ ٤٧ ١٣٧

من سورة الفرقان

﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ...﴾ ١٠١ ١١٠

من سورة الاحزاب

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ...﴾ ٣٦ ٧

من سورة الحجرات

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ﴾ ٢ ٣٦١

﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَبِ﴾ ١١ ٤١٥

من سورة المائدة

﴿وَمَا ءَاتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ...﴾ ٧ ٧

من سورة التين

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ...﴾ ٦ ١٣٧

٧٠٨ سورة الاحزاب

٧٠٨ سورة التين

٧٠٨ سورة التين

٣- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار

الصفحة

٦٨٤	أَبْغُونِي الضُّعَفَاءَ
٦٥٠	أَتِمُّوا الصَّفَّ الْمُقَدَّمِ
٧١٠	أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: عَلَيْكَ السَّلَامُ
٦٠٣	أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ
٦٦٠	أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَا وَأَبِي
٦٠٢	أُتِيتُ لِلْحُبْلَى وَالْمُرْضِعِ
٥٤٩	اِثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ
٤٩٢	اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَثَرًا
٥٧٨	أُذْرِجْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَوْبٍ حَبْرَةٍ
٧٠٩	إِذَا أَحَبَّ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَلْيُخْبِرْهُ أَنَّهُ يُحِبُّهُ
٥٤٦	إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ
٦٩٢	إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا
٦٩٩	إِذَا تَعَطَّرَتِ الْمَرْأَةُ، فَمَرَّتْ عَلَى الْقَوْمِ
٥٢١	إِذَا تَقَرَّبَ الْعَبْدُ إِلَى شَيْءٍ
٥٠١	إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ
٥٤٠	إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ
٤٩٤	إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ
٥٤٨	إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ
٤٩٧	إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ

الصفحة

- ٤٨٩ إذا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ
- ٥٣٥ إذا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ
- ٥٥٥ إذا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَاسْتَعْجَمَ
- ٥٥٥ إذا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَقْتَتِحْ
- ٥٢٠ إذا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ
- ٦٥٦ إِزْرَةُ الْمُسْلِمِ إِلَى نِصْفِ السَّاقِ
- ٦٥٠ اسْتَعِينُوا بِالرُّكْبِ
- ٤٩٢ اسْتَفْتَى عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ، أَيَنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟
- ٥٢٦ اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا
- ٥٢٧ اصْبِرُوا، فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ
- ٦٧٩ اصْنَعُوا لِأَلٍ جَعْفَرٍ طَعَامًا
- ٥٩٧ اغْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعَ عُمَرِ
- ٦٨٨ اغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ
- ٦٧١ اقْتُلُوا شُيُوخَ الْمُشْرِكِينَ
- ٥٥٠ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ
- ٥٢٤ أَكَانَتِ الْمُصَافَحَةُ
- ٦٨٧ امْتَرَى رَجُلٌ مِنْ بَنِي خُذْرَةَ
- ٦٧٥ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ
- ٥٠٠ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءِ
- ٥١٨ أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾
- ٦٥٩ انْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي نَحْوَ النَّبِيِّ ﷺ فَإِذَا هُوَ ذُو وَفَرَةٍ

الصفحة

- ٥٣٩ إِنَّ أَحَبَّ أَسْمَائِكُمْ إِلَى اللَّهِ
- ٥٣٧ إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيباً
- ٥٨٢ أَنَّ امْرَأَةً رَكِبَتْ الْبَحَرَ فَتَذَرَتْ
- ٦٣٨ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي افْتُلِثَتْ
- ٥١٥ أَنَّ إِهْلَالَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ
- ٥٩٤ إِنَّ بَيْنَ يَدَيَّ السَّاعَةِ فِتْنَةً
- ٦٠٩ أَنَّ جَارِيَةً بِكَرّاً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ
- ٧١٢ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ ابْنِي مَاتَ
- ٦٦٠ أَنَّ رَجُلًا زَنَا بِامْرَأَةٍ
- ٦٤٣ أَنَّ رَجُلًا قَامَ يَوْمَ الْفَتْحِ
- ٥٧٩ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِدَأَبَةٍ
- ٦٥٢ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَجَمَ عَلَى وَرْكِهِ
- ٦٢٥ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ قَتِيلَةً
- ٥٥٧ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ
- ٧١٦ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبَلَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ
- ٥٤٢ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِيَمِينٍ وَشَاهِدٍ
- ٥٩٣ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ جَافَى
- ٥١٤ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَدْعُ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ
- ٥٢٩ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ
- ٥٠٢ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ رُكْعَتَيْنِ
- ٥٥٠ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي

الصفحة

- أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ ذَكَرَ ٦٥٨
- أَنَّ شُهَدَاءَ أَحَدٍ لَمْ يُغْسَلُوا ٦٤١
- أَنَّ أُخْتِ عُقْبَةَ نَذَرَتْ ٥٩٠
- أَنَّ عَمْرُو بْنَ أَقْيِشٍ كَانَ لَهُ رِبَاً فِي الْجَاهِلِيَةِ ٦٤٧
- إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَاباً يُقَالُ لَهُ: الرَّيَّانُ ٤١٩
- إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَشَجَرَةً ٥٢٣
- أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ دَخَلَ فَسَكَبَتْ لَهُ وَضُوءًا ٧٠٠
- أَنَّ كَانَتْ الْأُمَّةُ مِنْ إِمَاءِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ٥٢٥
- إِنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ لَتُجِيرُ ٥٦٦
- إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِمَّا تَدَاوَيْتُمْ ٦٣٩
- إِنَّكُمْ لَتَعْمَلُونَ أَعْمَالًا ٥٢٨
- إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ مِنْ قَبْضَةٍ ٧٠٢
- إِنَّ اللَّهَ قَالَ: إِذَا ابْتَلَيْتُ عَبْدِي بِحَبِيبَتِيهِ ٥٢٠
- إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لَهُنَّ الْأُمَّةَ، عَلَى رَأْسِ ٩٦، ٩٢
- إِنَّ لِي جَارَيْنِ، فَلِإِيَّاهُمَا أُهْدِي؟ ٥١٩
- إِنَّمَا الْأَسْتِيزَانُ مِنَ النَّظَرِ ٦٢٩
- إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ١٥٥، ١٥٤
- إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ ٤٧٨
- أَنَّ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ٦٣٢
- أَنَّ الْمُهَاجِرَيْنِ قَالُوا: ٦٦١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى ٥٠٤

الصفحة

- ٦١١ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْطَرَ بِعَرَفَةَ
 ٥١٦ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَّ عَلَى رَحْلِ
 ٦٠٦ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ
 ٥١٧ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا - أَي: جُؤَيْرِيَّة - يَوْمَ الْجُمُعَةِ
 ٦٣٥ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى خَمْسَ صَلَوَاتٍ بِمِنَى
 ٦٥٣ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾^ط
 ٦٦٦ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى نَاشِئاً
 ٦٤٠ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَأَ
 ٥١٣ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ
 ٥٥٧ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَزُورُ أُمَّ سُلَيْمَ
 ٥٦٣ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُشِيرُ فِي الصَّلَاةِ
 ٥٤٢ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعَلِّمُهُمْ هَذَا الدُّعَاءَ
 ٦٤٢ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْ أَرْبَعٍ
 ٦١٣ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَلْحَظُ
 ٦٤٢ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِحَمْرَةَ وَقَدْ مُثِّلَ بِهِ
 ٥٨٩ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كَبْشاً كَبْشاً
 ٦٤٦ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُتَعَاطَى السَّيْفُ مَسْلُولاً
 ٧١١ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُضْحَى بِعَضْبَاءٍ
 ٦٨١ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً
 ٥٧٢ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ
 ٥٩٤ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ لَبَنِ الْجَلَّالَةِ

الصفحة

- ٦١٦ أَنْ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُجَثَّمَةِ
- ٥٦٧ أَنَّهُ سَمِعَ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ
- ٦٦٦ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ
- ٣٢٣ أَنَّهُ عَقَلَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَجَّةً مَجَّهَا
- ٥٨٩ أَهْدَيْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ نَاقَةً
- ٤٥١ إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ
- ٤٨٠ أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟
- ٤٨٢ أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ
- ٥٠٦ أَيُّ الْعَمَلِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟
- ٥٤٣ الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا
- ٤٨٣ آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ
- ٦١٠ أَيْنَ دِرْعُكَ الْحُطَمِيَّةُ؟
- ٥٤٧ أَيْنَ الْمُتَحَابُّونَ بِجَلَالِي؟
- ٤٨٤ بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ
- ٥٥٤ بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا
- ٤٩٤ الْبُرَاقُ فِي الْمَسْجِدِ حَاطِيَّةٌ
- ٥٧٧ وَبَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَمَى النَّقِيعَ
- ٤٧٩ بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ
- ٥٧٠ تَدَاوَوْا
- ٥٩٨ تُؤَفِّي النَّبِيُّ ﷺ، وَدِرْعُهُ مَرَهُونَةٌ
- ١٩٠ ثَلَاثَةٌ يُظْلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ ظِلِّهِ

الصفحة

- ٥٠١ جاء رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
- ٦٤٩ جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ
- ٦٤٣ جَلَبْتُ أَنَا وَمَخْرَفَةُ الْعَبْدِيِّ
- ٥١٦ حَجَّ أَنَسٌ عَلَى رَحْلِ
- ١٥٥ حَدِيثُ التِّيمَمِ
- ١٦٩-١٦٧، ٩٠ حَدِيثُ الْقُلَّتَيْنِ
- ١٥٨ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي السَّهْوِ
- ٥٠٨ الْحَرْبُ خُدْعَةٌ
- ٦٢١ الْحَيَّةُ مِسْحٌ
- ٦٨٢ الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ
- ٧٠٨ خَرَجْنَا فِي لَيْلَةِ مَطَرٍ
- ٥٣٤ خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى
- ٦٢٣ الْخَيْرُ مَعَ أَكَابِرِكُمْ
- ٤٥ الدُّعَاءُ عِنْدَ الْمُلتَزِمِ لَا يُرَدُّ
- ٧٠٥ الرُّؤْيَا عَلَى رِجْلِ طَائِرٍ
- ٥٧٦، ١٥٧ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي صَدْرِهِ أَزِيْرُ
- ٥٠٥ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ
- ٧٠٤ الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ
- ٥٣٠ رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا سَمَحًا
- ٦٦٩ رَسُولُ الرَّجُلِ إِلَى الرَّجُلِ إِذْنُهُ
- ٥٦٤ رُصُّوا صُفُوفَكُمْ، وَقَارِبُوا بَيْنَهَا

الصفحة

- ٦٤٠ رُمِيَ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فِي صَدْرِهِ
- ٦٧٣ سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ: مَا لَا يَجُوزُ فِي الْأَصْحَابِ؟
- ٦٩٣ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّبُعِ
- ٤٨٤ سَبَّابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ
- ٥٦٠ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِهِ فِي بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِقٍ
- ٥٧٠ صَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي السَّفَرِ وَأَفْطَرَ
- ٤٩٨ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةُ الْفَذِّ
- ٥٣٨ صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا
- ٥٨٨ صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى بَعِيرٍ مِنَ الْمَغْنَمِ
- ٥٧٩ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةٍ
- ٦٩٠ صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
- ٦٨٩ صَلَّيْتُ مَعَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
- ٦٢٧ طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَبْعًا
- ٦٩٤ الطَّيْرَةُ شِرْكٌ
- ٥٧٨ عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ وَجَعٍ كَانَ بِعَيْنِي
- ٣٢٣ عَقَلَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَجَّةً مَجَّهَا
- ٥٠٩ عَلَّمَنِي دُعَاءَ أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي
- ٦٧٧ عَنِ الْعُلَامِ شَاتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ
- ٦٢٧ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ أَنْ لَا يَفِرَّ وَاحِدٌ مِنْ عَشْرَةٍ
- ٥٦٠ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَهَاتَ عَنْهَا
- ٦٠٤ قَالَتْ قُرَيْشٌ لِيَهُودَ أَعْطُونَا شَيْئًا نَسْأَلُ هَذَا الرَّجُلَ

الصفحة

- قال الناس: يا رسول الله غَلَا السَّعْرُ ٦٤٥
- قَضَى رسول الله ﷺ في المُكَائِبِ يُقْتَلُ ٦٠١
- قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ ٥٢٩
- الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ ١٣٨
- قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: حَسْبُكَ مِنْ صَفِيَّةَ ٦٦٣
- قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: اذْغُ عَلَى الْمَشْرِكِينَ ٥٥٤
- كَافِلُ الْيَتِيمِ لَهُ أَوْ لغيره ٥٤٧
- كَانَ بَيْنَ مُعَاوِيَةَ وَبَيْنَ الرُّومِ عَهْدٌ ٦٧٢
- كَانَ جِذْعٌ يَقُومُ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ ٥٣٢
- كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ أَسْلَمَ، ثُمَّ ارْتَدَّ ٦٠٦
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْحَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ ٥٦٢
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً ٥٠٧
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُضْحِي بِكَبْشٍ أَسْوَدَ ٦٣٧
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ الشُّكَالَ مِنَ الْخَيْلِ ٥٥٢
- كَانَ كَلَامُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَلَاماً فَضْلاً ٦٦٢
- كَانَ لِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ دَيْنٌ فَقَضَانِي وَزَادَنِي ٥٨٤
- كَانَ مِنْ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ ٥٣٩
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْحَلَاءَ قَالَ: ٤٨٧
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُورُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ ٤٩١
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمُ عِيدٍ خَالَفَ الطَّرِيقَ ٥١٤
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ ٥١٥

الصفحة

- ٥١١ _____ كان النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ
- ٤٩٠ _____ كان النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ التَّيْمُنَ
- ٥٠٤ _____ كان النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ
- ٥٦٣ _____ كان يُشِيرُ فِي الصَّلَاةِ
- ٥٦٥ _____ كانت المرأةُ تَكُونُ مِقْلَاةً
- ٥٨١ _____ كانوا يَعْقِرُونَ عِنْدَ الْقَبْرِ
- ٥٨٠ _____ كَسَّرَ عَظْمَ الْمَيِّتِ كَكَسْرِهِ حَيًّا
- ٦٧٨ _____ كُلُّ غُلَامٍ رَهِينَةٌ بِعَقِيدَتِهِ
- ٥٠٣ _____ كُلُّ اللَّيْلِ أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
- ٦٩١ _____ كُلُّ الْمَيِّتِ يُخْتَمُ عَلَى عَمَلِهِ
- ٥٣١ _____ كُنَّا إِذَا صَعِدْنَا كَبَّرْنَا، وَإِذَا نَزَلْنَا سَبَّحْنَا
- ٦٤٧ _____ كُنَّا إِذَا نَزَلْنَا مَنْزِلًا لَا نُسَبِّحُ حَتَّى تُحَلَّ الرِّحَالُ
- ٦٨٠ _____ كُنَّا حَمَلْنَا الْقَتْلَى يَوْمَ أُحُدٍ
- ٥٨٣ _____ كُنَّا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُسَمِّي السَّمَاوَةَ
- ٥٧١ _____ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَيْشٍ فَأَصَبْنَا ضَبَابًا
- ٥٢٤ _____ كُنَّا نَبْكَرُ إِلَى الْجُمُعَةِ ثُمَّ نَقِيلُ
- ٥١٢ _____ كُنَّا يَوْمًا نُصَلِّي وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ
- ٥٧٣ _____ كُنْتُ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ، فَضَرَبْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِمِنْطَحٍ
- ٦٩٨ _____ كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدَهُ مَيْمُونَةٌ
- ٦٩٥ _____ كُنْتُ وَافِدَ بَنِي الْمُتَنَفِقِ
- ٥٤٩ _____ لِأَنِّي أَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ

الصفحة

- لا أدري أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر أم لا؟ ٦٠٢
- لا تأمرن على اثنين، ولا تلين مال يتيم ١٣٨
- لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً ٥٤١
- لا تجوز الغيبة إلا في ستة ١٨٩
- لا تُرقبوا ولا تُغمروا ٥٨٧
- لا تسبوا الأموات ٥١٩
- لا تصحب الملائكة رفقة فيها كلب ولا جرس ٥٥١
- لا تُغزى هذه بعد اليوم إلى يوم القيامة ٥٧٥
- لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد ٦٥١
- لا تكذبوا عليّ فإنه من كذب عليّ فليج النار ٤٨٦
- لا تلاعنوا بلعنة الله ٧٠٤
- لا تمنعوا نساءكم المساجد ٥٥٩
- لا حسد إلا في اثنتين ٤٨٥
- لا حمى إلا لله ولرسوله ٥٧٧، ١٥٨
- لا سبق إلا في نضل ٣١٤
- لا صرورة في الإسلام ٧١٧
- لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس ٤٩٧
- لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ٤٩٩
- لا عقر في الإسلام ٥٨١
- لا غرار في الصلاة ولا تسليم ٥٦٣
- لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه ٤٨٠

الصفحة

- لا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ١٥٥
- لا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ٥٧٤
- لا يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلَا مُسْتَكْبِرٍ ٣٧٥
- لا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى ٧١٤
- لا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً ٦٨٢
- لا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ٥٣٨
- لا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ ٦٦١
- لا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ ٤٩٣
- لَتُؤَدَّنَ الْحُقُوقُ إِلَى أَهْلِهَا ٥٥٦
- الَّذِي تَفَوُّتَهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَكَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ ٤٩٥
- لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلَ يَلْبَسُ ٦٥٧
- لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ ٥٩٢
- لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ٥٥٣
- اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْحُبْثِ وَالْخَبَائِثِ ٤٨٧
- لَمَّا تَزَوَّجَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ ٦١٠
- لَمَّا خَرَجَتِ الْحَرُورِيَّةُ ٦٥٤
- لَمَّا نَزَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ...﴾ ٥٣٠
- لَمْ يَأْكُلِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى خِوَانٍ ٥٢٣
- لَمْ يَبْقَ مِنَ النَّبُوءَةِ إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ ٥٣٣
- لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا ٥٣٤
- لَوْلَا آخِرُ الْمُسْلِمِينَ مَا فَتَحَتْ قَرْيَةً ٥٦٩

الصفحة

- ٤٨٦ لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرْعَةِ
- ٥٥٩ لَيْسَ لِوَلِيِّيْ مَعَ الثَّيِّبِ أَمْرٌ
- ٥٢٢ لَيْصِبَنَّ أَقْوَاماً سَفَعُ مِنَ النَّارِ
- ٥٦٧ مَا أُوتِيَكُمْ مِنْ شَيْءٍ
- ٦١٣ الْمَاشِي أَمَامَ الْجَنَازَةِ
- ٥٧٤ مَا كَانَ ضَحِكُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا تَبَسُّماً
- ٧٠٣ مَا مِنْ شَيْءٍ فِي الْمِيزَانِ أَفْضَلُ مِنْ حُسْنِ الْخُلُقِ
- ٦٦٢ مَا مِنْ قَوْمٍ يَقُومُونَ عَنْ مَجْلِسٍ
- ٥٢٦ مَا مِنَ النَّاسِ مُسْلِمٌ يَمُوتُ لَهُ ثَلَاثَةٌ
- ٥٤٥ مُعَقَّبَاتٌ لَا يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ
- ٥٧٧ مَنْ أَحْيَى أَرْضاً مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ
- ٥٥٢ مَنْ أَخَذَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ طَوْقَهُ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ
- ٤٩٦ مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رُكْعَةً
- ٥٦٦ مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَزْنَاهُ
- ٦١٧ مَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ
- ٦٦٩ مَنْ اطَّلَعَ فِي دَارِ قَوْمٍ
- ٥٨٥ مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا أَقَالَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَشْرَتَهُ
- ٥٤٦ مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ
- ٦٦٤ مَنْ تَسَمَّى بِاسْمِي
- ٥٨٢ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ مَضْبُورَةٍ
- ٥٩٥ مَنْ خَبَبَ زَوْجَةً أَمْرِيٍّ أَوْ مَمْلُوكَةً فَلَيْسَ مِنَّا

الصفحة

- مَنْ رَقَّ وَجْهُهُ، رَقَّ عِلْمُهُ ٣٧٥
- مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا ٥٥٣
- مَنْ سَلَّ عَلَيْنَا السَّيْفَ فَلَيْسَ مِنَّا ٥٤٤
- مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ ٤٨٠
- مَنْ سَمِعَ سَمَعَ اللَّهُ بِهِ، وَمَنْ رَأَى رَأَى اللَّهُ بِهِ ٥٤١
- مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَعْدَ ٤٨١
- مَنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ فَلْيُخَالِفْ بَيْنَ طَرَفَيْهِ ٥٣٣
- مَنْ ضَرَبَ غُلَامًا لَهُ حَدًّا ٥٤٠
- مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْمُحَارَبَةِ ٤٤٧
- مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ ٤٩٨
- مَنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا فَلَهُ مِنَ النَّفْلِ كَذَا وَكَذَا ٥٩٩
- مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فُوقًا ٦٨٤
- مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ ٥١١
- مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ ٥٦١
- مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا ٥٥١
- مَنْ عَرِجَ أَوْ كُسِرَ ٥٩٦
- مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرِجَ ٥٩٦
- مَنْ مَسَّ أَنْثَى بَنِيهِ وَذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ ٣٠٣
- مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ ٥١٧
- مَنْ نَزَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةِ ٥٣٧
- مَنْ نَصَرَ قَوْمَهُ عَلَى غَيْرِ الْحَقِّ ٦٦٧

الصفحة

- مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِّينَ ١٣٣
- مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُصِبْ مِنْهُ ٥٣٦
- نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا، سَمِعَ ٣٥٢
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ ٥٤٨
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدَ الْقَيْسِ عَنِ الْمُرَاءِ ٦١٩
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ عَنِ الْخُلُوةِ ٦١٤
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشُّغَارِ ٥٤٨
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ٥٤٠
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ ٥٥٠
- نَهَى أَنْ يُضْحَى بِعَضْبَاءِ الْأُذُنِ وَالْقَرْنِ ٧١١
- نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً ٦٨١
- نُهِىَ عَنْ طَعَامِ الْمُتَبَارِئِينَ ٦٣٣
- نَهَى عَنِ الْمُرَاءِ ٦١٩
- نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ ٦٩٧
- وَاللَّهِ إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ٥٣٥
- وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ ٤٤٩
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْكَ قَدْ شَبَّتْ ٦٠٧
- يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا فِي دَارٍ، كَثِيرٌ فِيهَا عَدَدُنَا ٦٥٢
- يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَّمَنِي شَيْئًا يُجْزِينِي عَنِ الْقُرْآنِ ٥٩١
- يَا رَسُولَ اللَّهِ مُرْنِي بِكَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ إِذَا أَصْبَحْتُ ٧٠٦
- يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا تِينِي الرَّجُلُ ٥٨٦
- يَا نَبِيَّ اللَّهِ، عَلَّمَنِي شَيْئًا أَنْتَفَعُ بِهِ ٥٤٤

٤- فِهْرِيسُ الْأَعْلَامِ (١) والجماعات

- أَبَان بن أَبِي عِيَّاش ٢٥٤ .
 إِبْرَاهِيم عليه السلام ٦٥٣ .
 إِبْرَاهِيم بن أَحْمَد بن ناشئ ٦٤ .
 إِبْرَاهِيم بن الْحَجَّاج ٦٢١ .
 إِبْرَاهِيم بن زِيَاد ٤٦٢ .
 إِبْرَاهِيم بن زِيَاد ٤٦١ .
 إِبْرَاهِيم السَّكْسَكِي ٥٩١ .
 إِبْرَاهِيم بن يَزِيد الْخُوَزِي ٢٥٥ .
 إِبْرَاهِيم بن يَزِيد النَّخَعِي ٢٢٣ .
 أَبِي اللَّحْم ٤٥٦ .
 أَبِي ٤٥٧ .
 الْأَتْرَاك ١٦ .
 أَتَش ٤٥٧ .
 ابْن الْأَثِير (عِمَاد الدِّين) ٧٤ ،
 ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ .
 أَجْرَم بن نَاهِس ٤٦٣ .
 أَجْمَد بن عُجَيَّان ٤٥٦ .
 أَحْمَد ٤٥٦ .
 أَحْمَد بن أَبِي بَكْر بن عَرَّام ٦٤ .
- أَحْمَد بن حَنْبَل ٨ ، ٨٣ ، ١٣٦ ،
 ١٥٥ ، ٤١١ .
 أَحْمَد بن السَّيِّد ١٢٢ .
 أَحْمَد بن عبد الدائم ٤٩ .
 أَحْمَد بن عبد السلام ٥٠ .
 أَحْمَد بن فَرْفُور ٣٢ .
 أَحْمَد بن مُحَمَّد الْأَرْمَنِي . انظر:
 شمس الدِّين .
 أَحْمَد بن مُحَمَّد بن الْجَبَّاب ٥٢ .
 أَحْمَد بن مُحَمَّد بن الْحَجَّاج ٢٥٧ .
 أَحْمَر بن جَزْء ٥٩٣ .
 الْإِخْنَائِي ٦١ .
 الْأَدْفُوي ٤٤ ، ٤٦ ، ٦٣ ، ٦٧ ، ٦٨ ،
 ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٠ ،
 ٩١ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٦ ، ١١٨ ،
 ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ،
 ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ،
 ١٥٧ ، ١٦٣ ، ١٨٠ ، ١٨٤ .
 آدَم ٧٠٢ .
 ابْنَا آدَم ٥٩٤ .

(١) رُتِبَتْ الْأَعْلَامُ بِحَسَبِ الْحُرُوفِ الْهِيَجَائِيَّةِ بِلَا اعْتِبَارٍ لِكَلِمَةِ (أَبُو، أُمُّ، ابْن، بِنْتُ، أَلْ، أُخْتُ، ذُو).

الأصْبَهَانِي ٦٨ .
 أصحاب الحديث. انظر: أهل
 الحديث.
 أصحاب العلوم الظاهرة ٤٤٥ .
 الأصوليون، أهل الأصول ٢١٥،
 ٢٩٨، ٣٢٨، ٣٢٩ .
 ابن بنت الأعز ٢٦، ٦٨، ١٢٧،
 ١٣١، ١٣٣ .
 الأعمش ٢٢٣، ٤٠٢، ٦٢٨، ٦٢٩ .
 الإفرنج ١٦، ٢١، ٢٢ .
 الأكراد ١٦، ٢١ .
 أبو أمانة ٢٥٩ .
 إمام الحرمين. انظر: الجويني.
 أنس ٨٦، ٨٧، ٢٥٤، ٤٥٧، ٤٨٠،
 ٤٨٧، ٤٩٤، ٥١١، ٥١٣، ٥١٥،
 ٥١٦، ٥٢٠، ٥٢١-٥٢٣، ٥٢٧،
 ٥٥٧، ٥٦٢-٥٦٤، ٥٨١، ٦٤١،
 ٦٤٢، ٦٤٥، ٦٤٧، ٦٤٩-٦٥٢،
 ٦٦١، ٦٨٩ .
 الأنصار ٤٥٩، ٤٦٤، ٥٦٥، ٦٠٦،
 ٦٦١ .
 أهل الأندلس ١٢٧ .
 أهل الأهواء ٤٤١ .
 أهل البيت ٢٤٧ .

بنو آدم ٧٠٢ .
 أرباب الصلاح والقلوب ٢٩٠ .
 أرسطو ٨٤ .
 الأرمن ٢٢ .
 أسامة بن شريك ٥٧٠ .
 إسحاق بن بشر ٤٧٠ .
 أبو إسحاق السبيعي ٢٨٩، ٦٧٥ .
 بنو إسرائيل ٥٧١ .
 الإسفرائيني أبو حامد ٩٤ .
 إسماعيل باشا ١٥٣، ١٧٢، ١٧٤،
 ١٧٨ .
 إسماعيل بن محمد بن القيسراني
 ٦٥ .
 الأسنوي ٧٧، ٩١، ١٣٠، ١٦٤ .
 الأسود بن عامر ٦٢٨ .
 الأسود بن يزيد ٢٨٩ .
 الأشاعرة ٩٩ .
 الأشرف إينال ١٩، ٣٢ .
 الأشرف برسبائي ١٩، ٢١ .
 الأشرف خليل ٢١، ٣٠ .
 الأشعث بن قيس ٦٢٥ .
 الأشعري (أبو الحسن) ٩٩، ١٠٠ .
 ابن أبي الإصبع ٧١، ٧٩، ٨٠ .

البُخَارِيَّ ٨، ١١٧، ١٥١، ١٥٨،
١٩٨، ٢٢٢، ٣٩٣، ٤٠٣، ٤١٧،
٤١٨، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٦، ٤٢٨،
٤٢٩، ٤٣٢، ٤٦٩، ٤٧٨، ٥١١،
٥٨٨، ٦١٣، ٦٣٥، ٦٣٧، ٦٧١ .

البَرَاء بن عازب ٦٧٣ .

البِرْزَالِيَّ ٧٤ .

أبو بَرْزَة ٥٤٤ .

بَرْسَبَاي. انظر: الأشرف بَرْسَبَاي.

بَرْقُوق. انظر: سَيْف الدِّين بَرْقُوق.

أبو البَرَكَات ابن تَيْمِيَّة ١٥٦ .

برهان الدِّين المِصْرِيَّ ١٢٤ .

البرهان بن نَصْر ١٢١ .

بَرْوَع بنت وَاشِق ٥٦٠ .

بروكلان ١٧٢، ١٧٦، ١٨١، ١٨٣،

١٨٤، ١٨٨، ١٩٠ .

بُرَيْدَة بن الحُصَيْب ٥٦٦ .

بُرَيْرَة ١٨٠ .

البَرَّار ٦٠٨، ٦١٤، ٦١٦، ٦١٨،

٦١٩، ٦٢١، ٦٢٣، ٦٢٥، ٦٢٧،

٦٢٨ .

بَشِير وبُشَيْر ٤١٢ .

بَشِير بن يَسَار ٥٦٧ .

أهل الحَدِيث (المُحَدِّثُونَ، أرباب

الحَدِيث) ٢٧، ٢١٤، ٢١٦،

٢١٧، ٢٢٢، ٢٣٢، ٢٨١، ٣١١،

٣١٨، ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٣٦، ٣٥٦،

٤٢٤، ٤٥٤ .

أهل السَّلَف ١٠٠ .

أهل العَرَبِيَّة ١٥٥ .

أهل العِلْم ٣٣٦ .

أهل القِبْلَة ٤٣٩ .

الأَوْزَاعِيَّ ٤١١ .

أَوْس بن حَجَر ٤٥٩ .

أَوْس بن حُجْر ٤٥٩ .

ابن أَبِي أَوْفَى ٥٩١ .

إِيَّاس بن سَلَمَة ٥٤٤ .

إِيَّاس بن عبد المُرْنِيَّ ٥٧٢ .

إِينال. انظر: الأشرف إِينال.

أَيُّوب السَّخْتِيَّانِيَّ ٢٢٦، ٦٠٩،

٦٢١ .

أَيُّوب نجم الدِّين ١٦ .

الْأَيُّوبِيُّونَ ١٥، ١٧ .

البَالِسِيَّ ٦٠، ١١٩ .

بَاهِلَة ٤٦٧ .

بَحِير ٤٥٧ .

التَّجِيبِي ٣٩، ٤٤، ٤٥، ٦٥، ٧٠،
٨٦، ٨٧، ٩١، ١١٣-١١٥، ١٣٦،
١٦٦، ١٧١، ١٨١، ١٨٣ .
التُّرْكَمَان ٢٢ .

التُّرْمِذِي ٨، ١٥٨، ١٨٧، ١٩٨،
٢٣٣، ٢٤٠، ٥٦٠، ٥٦٢، ٥٧٤-
٥٧٧، ٥٨٣، ٥٨٦، ٥٩٣، ٥٩٤،
٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٩، ٦٠٦، ٦١٢،
٦١٣، ٦١٦، ٦٣٧، ٦٤٤، ٦٥٣،
٦٦١، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٧١، ٦٧٢،
٦٧٤، ٦٧٦-٦٨٥، ٦٨٧-٦٩١،
٦٩٣-٦٩٥، ٦٩٧، ٦٩٩، ٧٠١-
٧٠٥، ٧٠٧-٧١١، ٧١٣ .

تَزِيد ٤٥٨ .
تَزِيد بن جُشَم ٤٥٩ .
ابن تَعْرِي بَرْدِي ٢٨ .
تَقِي الدِّين بن ضياء الدِّين ١١١ .
تَقِي الدِّين المَقْدِسِي الجَمَاعِيْلِي
١٥٠، ١٥١ .

التَّقِي العُمَرِي ١١٦ .
تُورَان شَاه ١٦ .
بنت التيفاشي ١١٣ .
ابن تَيْمِيَّة أبو البركات . انظر: أبو
البركات .

البَصْرِيُّون ٢٥٢ .
أبو بَكْر الشاشي ١٥٣ .
أبو بَكْر الصَّدِّيق ٢٤٨، ٥٠٩،
٦٠٧، ٧٠٦ .

أبو بَكْر الفَارِسِي ١٧٧ .
أبو بَكْر بن نَافِع ٦٥٨ .
بَلْبَانَ الحُسَامِي ١٢٣ .
البُلْقِينِي سِرَاج الدِّين ٩، ٢٨ .
بهاء الدِّين القِفْطِي ٤٤، ٤٥، ٤٨،
٥٧، ١٢٢ .

بَهْز بن حَكِيم ٣٧ .
بِئْبَرَس ١٧، ٢٠، ٢١، ٢٦، ٣٠،
٣١ .

البَيْقُونِي ٩ .
البَيْهَقِي ٨٣ .
تاج الدِّين الدُّشَنَوي ٥٩، ٨٦،
١٢١ .

تاج الدِّين، أخو ابن دَقِيق العِيد
١١٣ .

تاج الدِّين، والد ابن بنت الأعز
٣١، ٦٨ .

التُّبْرِيزِي ١٧٧ .
التتار ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٥، ١١٧،
١٣١، ١٤١ .

- جَعْفَر بن أَبِي طالب ٦٧٩ .
 جَعْمَق ١٩ .
 جَلال الدِّين الدُّشَنَويّ ٧١ .
 جَلال الدِّين (والد تاج الدِّين) ١٢١ .
 الجَلال العسلوجي ١٢٥ .
 ابن جَماعَة (بَدْر الدِّين) ٩ .
 الجمهور ٢٦٤ .
 ابن الجُمَيْزِيّ ٤٨، ١٧١ .
 الجُوكُنْدَار ١٣٠ .
 جُوَيْرِيَة ٥١٧ .
 الجُوَيْنِيّ ١٠٠ .
 ابن أَبِي حَاتِم ٤٢٦ .
 ابن الحَاجِب ٩٨، ١٧٥-١٧٨ .
 حاجي خليفة ١٥٣، ١٧٤، ١٧٩،
 ١٨٤ .
 الحَارِث الأَعور ٢٤٧ .
 الحَارِث بن شَبْل ٢٥٢ .
 الحَارِث بن مَالِك بن البَرَصاء ٥٧٥ .
 أَبُو حَازِم ٤١٨ .
 الحَاكِم ٨، ٢٤٦، ٦١٣، ٦٣٥،
 ٧١٧ .
 حَامِد نعمت ١٩٥ .

- ابن تَيْمِيَّة تَقِي الدِّين ٢٦، ٢٨،
 ٧٥، ١٥٦ .
 ثَابِت بن أَسلم ٥٥٨ .
 ثَابِت بن وديعة ٥٧١ .
 ثُمَامَة بن عبد الله ٥١٦ .
 ثَوْبَان ٥٧٩ .
 جَابِر بن عبد الله ٥٠١، ٥٠٨،
 ٥١١، ٥١٤، ٥١٥، ٥٢٩-٥٣٢،
 ٥٧٧، ٥٨٤، ٥٨٧، ٦٤٠، ٦٤٣،
 ٦٤٦، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٦٠، ٦٦٤،
 ٦٨٠، ٦٩٣ .
 جَابِر بن يَزِيد الجُعْفِيّ ٢٤٧ .
 جَابِر بن يَزِيد بن الأَسود ٦٩٠ .
 الجَا حِظ ١٠٩ .
 ابن الجارود ٥٩١ .
 الجاهلية ٦٤٧ .
 جُبَيْر بن مُطْعِم ٣٢١ .
 جَرِير بن حَازِم ٦٠٩، ٦٢٨ .
 جَرِير بن عبد الحميد ٦٢٩ .
 جَرِير بن عبد الله ٤٨٤ .
 جُرَيّ بن كُليب ٧١١ .
 أَبُو جُرَيّ الهُجَيْمِيّ ٧١٠ .
 الجَزَائِرِيّ ٩ .

أَبَوِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِيكَ ٨٤ .
 أَبَوِ الْحُسَيْنِ الْجَزَّارِ ١٣٢ .
 الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ . انظر: الوَزِيرِ
 الْمَغْرِبِيِّ .
 حَسِينِ بْنِ عَمْرٍو ٤٦٠ .
 الْحُسَيْنِ بْنِ مَهْدِيِّ ٦٢١ .
 أَبَوِ حَفْصِ بْنِ شَاهِينِ ٨١، ٨٢ .
 حَفْصِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ ٢٤٩ .
 حَفْصِ بْنِ عُمَرَ الْعَدَنِيِّ ٢٥٦ .
 حَفْصِ بْنِ غِيَاثِ ٦٢٩ .
 أَبَوِ حَفْصِ الْمَيَّانِشِيِّ . انظر:
 الْمَيَّانِشِيِّ .
 الْحُكَّامِ ٤٥٤ .
 الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ ٢٥٦ .
 حَكِيمِ بْنِ حِزَامِ ٥٨٦ .
 حَمَّادِ بْنِ زَيْدِ ٦٦٩ .
 حَمْدِي السَّلَفِيِّ ١٦٧ .
 هَمزة ٦٤٢ .
 حَمَلِ بْنِ مَالِكِ ٥٧٣ .
 حَمِيرِ ٦٧٢ .
 الْحَنَابِلَةِ ١٥٠ .
 أَبَوِ حَنِيفَةَ ١٥٥ .
 حَيَّانِ ٤١٢ .

حَبَّانَ وَحَيَّانَ ٤١٢ .
 حَبِيبِ بْنِ عُبَيْدِ ٧٠٩ .
 حَبِيبِ الْعَجَمِيِّ ١٣٨ .
 الْحَجَّاجِ بْنِ رِشْدَيْنِ ٢٥٧ .
 الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو ٥٩٦ .
 الْحَجَّاجِ بْنِ يُوسُفَ ٥٢٧ .
 ابْنِ حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ ٩، ٢٧، ٢٨،
 ٨٤، ١٢٣، ١٦٦، ١٩٦، ١٩٨ .
 حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ ٤٩١ .
 أُمُّ حَرَامِ ٥٥٧، ٥٥٨ .
 الْحَرُورِيَّةَ ٦٥٤، ٦٥٥ .
 ابْنِ حَزْمِ ١٥٥ .
 حُسَّامِ رِيَاضِ ١٦٢ .
 الْحَسَنِ ٥٨٩ .
 أَبَوِ الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ . انظر:
 الْأَشْعَرِيِّ .
 الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ٢٨٨، ٢٨٩، ٦٧١،
 ٦٨١، ٧٠٤، ٧١٢ .
 الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ التَّيْمِيِّ ٤٩ .
 أَبَوِ الْحَسَنِ الْمَقْدِسِيِّ ١١٦، ٤٠٥،
 ٤٢٨ .
 الْحُسَيْنِ ٥٨٩ .
 حُسَيْنِ إِسْمَاعِيلِ الْجَمَلِ ١٦١،
 ١٦٢ .

ابن حَيَّان الأَنْدَلُسِيّ ٥٨، ٧٣، ٧٤،

٨٥، ٩١، ١٢٧-١٢٩ .

خالد الحَذَاء ٦١٨، ٦٢١، ٦٢٤ .

خالد بن مَخْلَد ٤١٨، ٤٢٠ .

خالد بن يُوسُف ٥٣ .

خُتْعَم ٤٦٤ .

بنو خُذْرَة ٦٨٧ .

الخُرَّاسَانِيُّونَ ٢٦١ .

الخَضِر بن الحَسَن السَّنْجَارِيّ ٥٦ .

الْخَطَّابِيّ ١٨٧، ٢٢٧، ٢٣٣ .

الْخَطَّابِيَّة ٤٤١ .

الْخَطِيب البَغْدَادِيّ ٨، ٩، ٨٣،

٣٣٦، ٤٣٦، ٤٧٢ .

ابن خَلَاد ٣٥٧ .

ابن خَلْدُون ٢٨ .

أبو داود ١٥٨، ١٨٦، ١٩٨، ٤٠٣،

٥٦٠، ٥٦٢، ٥٦٨، ٥٧٦، ٥٨٣،

٥٨٤، ٥٨٦، ٥٩٣-٥٩٧، ٦٠٠-

٦٠٣، ٦٠٩، ٦١١، ٦٢٩، ٦٣٧،

٦٤٤، ٦٤٨، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٥-

٦٥٨، ٦٦١-٦٦٤، ٦٦٦، ٦٦٧،

٦٦٩، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٤، ٦٧٦-

٦٨٥، ٦٨٨-٦٩١، ٦٩٣-٦٩٥،

٦٩٧، ٦٩٩، ٧٠١-٧٠٥، ٧٠٧-

٧١١، ٧١٣، ٧١٤ .

داود بن الْمُحَبَّر ٢٥٤ .

داود بن أَبِي هِنْد ٦٢٥ .

داود بن يَزِيد الأَوْدِيّ ٢٥١ .

الدَّرَاوَرْدِيّ ٤٧٠ .

أبو الدَّرَدَاء ٦٨٣، ٧٠٣ .

ابن دَقِيق العِيد (تَقِيّ الدِّين مُحَمَّد

ابن عَلِيّ) ٥، ١٠، ١٣، ١٥،

٢٦، ٢٨، ٣٢، ٣٣، ٣٧، ٣٩-

٤١، ٤٤-٤٨، ٥١، ٥٢، ٥٤،

٥٦-٥٨، ٦٠، ٦١، ٦٥-٩٤،

٩٦-١٠٠، ١٠٣-١٤٥، ١٤٧-

١٥٧، ١٥٩-١٦١، ١٦٤، ١٦٧-

١٧٤، ١٧٦-١٨٠، ١٨٣، ١٨٥-

١٩٠، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٥-١٩٩،

٢١٣، ٢٢٩، ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٤١،

٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٧١، ٢٨١،

٢٨٦، ٣٢٧-٣٣٠، ٣٣٦، ٣٣٨،

٣٤١، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٦٢-٣٦٥،

٣٦٧، ٣٧٢، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣٨٢،

٣٨٥-٣٨٨، ٣٩١، ٣٩٧، ٤٠٠،

٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١٤،

٤١٥، ٤١٧، ٤٢٨، ٤٣٩، ٤٤٠،

٤٤٥، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٧٧، ٧١٧،

٧١٨ .

الدولة الأيُّوبِيَّة ١٥، ١٦، ٢٥ .

الدولة الفَاطِمِيَّة ١٥ .

- الدولة المماليك ١٥ .
 أبو ذَرَّ الهَرَوِيِّ ٣٩٣، ٣٩٤ .
 ذَكْوَان السَّمَان ٦٥٧، ٦٦٩ .
 الذَّهَبِيُّ ٢٨، ٦٠، ٧٢ .
 الرَّازِي ٩٤ .
 رَافِع بن مُحَمَّد بن هَجْرَس ٦٠ .
 الرَّافِعِيُّ ٨٣ .
 الرَّامَهُزْمِي ٨ .
 رَبِيعِي بن حِرَاش ٤٨٦ .
 رَبِيعَةَ ٤٦١ .
 رَبِيعَةَ ٤٦١ .
 ابن رَزِين ٦٨ .
 أبو رَزِين ٧٠٥ .
 ابن رُشَيْد ٦١، ٦٦، ٦٩، ٨١، ٨٢، ١١١ .
 رِفَاعَةَ بن رَافِع ٥١٢ .
 ابن الرُّفْعَةَ ٢٧، ٦٣، ١١٩، ١٤٤ .
 رُقَيْة بنت تَقِيٍّ الدِّين بن دَقِيقِ الْعِيد ٦٥ .
 رُكْن الدِّين بِيْبَرَس ١٢٣ .
 أبو رُمَّة، وأبوه ٦٥٩، ٦٦٠ .
 ابن رَوَاج ٥٣، ٨٧ .
 الرَّوَّافِض ٤٤١ .
- الرُّوم ٦٧٢ .
 أبو الزُّبَيْر ٦٤٠، ٦٤٦، ٦٥٢ .
 ٦٦٠، ٦٦٤ .
 الزُّبَيْر بن الحَرِث ٦٢٨، ٦٣٣ .
 الزُّبَيْر بن عَدِيٍّ ٥٢٧، ٥٢٨ .
 الزُّبَيْرِي ١١٨ .
 أبو زُرْعَةَ (ولي الدِّين) ١٨٥، ١٩٦ .
 الزُّرْكَشِي (بذر الدِّين) ٩ .
 الزُّرْكَلِي ١٧٢، ١٧٧ .
 زُكْرِيَّا الْأَنْصَارِي ٩، ١٩٦ .
 زُكْرِيَّا بن عَدِيٍّ ٦١٤ .
 زُهايم ١٩١ .
 ابن الزُّمْلَكَانِي ٧٥ .
 أبو زُمَيْل ٦٥٤ .
 الزُّهْرِي ٤٠٨، ٤١١، ٥٧٧، ٦٤١ .
 زُهَيْر بن مُعَاوِيَةَ ٦٦٧، ٦٧٥ .
 الزُّوْلِي جمال الدِّين ١٥٦ .
 زِيَاد بن فايد ٤٦٢ .
 زَيْد بن أَرْقَم ٥٧٨ .
 أبو زَيْد المَخْزُومِي ٢٥٣ .
 زَيْن الدِّين إِسْمَاعِيل ٨٥ .
 زَيْن الدِّين (الصاحب) ١١٧ .

سُفْيَان بن عُيَيْنَةَ ٨، ٢٧٤، ٤٠٢ .
سَلَّار ١٤١ .

السَّلَامِيّ. انظر: رَافِع بن مُحَمَّد
ابن هَجْرَس .

السلطان سَلِيم خان. انظر: سَلِيم
خان .

ابن السَّلْعُوس ١٣١ .

السَّلَف ٣٠، ٣٥٥، ٣٦٥، ٣٦٨ .

السَّلَفِيّ ٣٦٦، ٤٠٥، ٤٠٦ .

ابن بنت السَّلَفِيّ. انظر: سِبْط
السَّلَفِيّ .

أُم سَلَمَة ٦٥٨، ٦٩٨ .

سَلَمَة بن الْأَكْوَع ٥٤٤ .

سَلَمَة بن عَمْرٍو ٤٧٥ .

أُم سُلَيْم ٥٥٧، ٥٥٨ .

سليم خان (السلطان) ١٩٤، ١٩٥ .

سُلَيْم بن عَامِر ٦٧٢ .

سُلَيْمَان بن بِلَال ٤١٨ .

سِمَاك بن حَرْب ٦٤٣، ٦٦٧ .

سَمُرَة بن جُنْدُب ٦٧١، ٦٧٨،
٦٨١، ٧٠٤ .

سَهْل بن سَعْد ٤١٨ .

سُهَيْل السَّمَان ٦٥٧، ٦٦٩ .

سِبْط السَّلَفِيّ (عبد الرَّحْمَن) ٥٢،
٤٠٥، ٤٠٦ .

السُّبْكِيّ (تَقِيّ الدِّين) ٢٦، ٧٥،
٧٧، ٨٥، ٩١، ٩٦، ٩٩، ١١٨،

١٥٧، ١٦٠، ١٦٦ .

السَّحَاوِيّ ٩، ٢٨، ٩١، ١٥٣،
١٨٥، ١٩٦ .

سِرَاج الدِّين الدرندي ٦٣ .

سِرَاج الدِّين الدَّنْدَرِيّ ٨٣ .

سِرَاج الدِّين يُونس الأَرْمَنِيّ ١٢٥،
١٤٠ .

السَّرِيّ بن إِسْمَاعِيل ٢٥١ .

ابن سُرَيْج ٩٤ .

ابن بنت أَبِي سَعْد ٥٩ .

سَعْد بن مُعَاذ ٦٤٨ .

سَعْد بن أَبِي وَقَّاص ٦٢٩ .

سَعْدُون الساموك ١٩١ .

أَبُو سَعِيد الخُدْرِيّ ٤٨١، ٤٩٦،
٤٩٧، ٦٣٧، ٦٥٦، ٦٨٧ .

سَعِيد بن أَبِي عَرُوبَة ٦١٠، ٦١٦ .
السَّفْطِيّ ١٤٠ .

سُفْيَان الثَّوْرِيّ ١٣٦، ٤٠٢، ٦٢٩،
٦٦٧ .

- سَوَيْد بن قَيْس ٦٤٣ .
 السَّيرامي (علاء الدِّين) ٢٦ .
 سَيْف الدِّين بَرْقُوق ٢٨، ٢١، ١٨ .
 سَيْف الدِّين قَلَاوون ٢١، ١٧ .
 السُّيُوطِي ٩، ٢٨، ٩١، ٩٣، ١٨٢، ١٩٦ .
 ابن سَيِّد الناس ٤٧، ٥٩، ٦٩، ٨٨، ٩٢، ١٠٣، ١٠٤، ١١٦-
 ١١٨، ١٢٧، ١٣١ .
 الشَّافِعِي ٤٨، ٥٥، ٨٢، ٨٩، ٩٠، ٩٤، ١٥٥، ١٧٧، ٤٤٠ .
 الشَّافِعِيَّة ١٥٣ .
 ابن شَاكِر الكُتَيْبِي ٧٦ .
 الشَّامِيُون ٢٥٩ .
 ابن شَاهِيْن. انظر: أَبُو حَفْص بن شَاهِيْن .
 أَبُو شُجَاع ١٧٦ .
 شَجَرَةُ الدَّر ١٦ .
 شَرَف الدِّين الإخْمِيْمِي ٥٩، ١٢٣ .
 شَرَف الدِّين مُحَمَّد بن الصَّاحِب ٨٤ .
 شَرَف الدِّين المُرْسِي ١١٩ .
 شَرَف الدِّين النَّصِيْبِي ١٤٨ .
 ابن أَبِي شَرِيْف ١٧٤ .
- شَرِيْك ٢٥٣ .
 شُعْبَة بن الْحَجَّاج ٨، ٣٤٣ .
 شُعَيْب بن أَبِي شُعَيْب ١٤٨ .
 شُعَيْب بن مُحَمَّد ٧١٤ .
 شمس الدِّين أَحْمَد بن مُحَمَّد الأَرْمَنِي ٦٤ .
 شمس الدِّين مُحَمَّد (ابن أَخِي الشَّيْخ تَقِي الدِّين بن دَقِيق العِيْد) ١٢٤ .
 الشُّمْنِي ٩ .
 ابن شَهَاب. انظر: الزُّهْرِي .
 شَهَاب الدِّين أَحْمَد بن أَبِي بَكْر ١١٦ .
 شَهَاب بن خِرَاش ٢٥٥ .
 شَيَّان ٦٠٨ .
 ابن أَبِي شَيْبَة (أَبُو بَكْر) ٤١٨، ٤٢٠ .
 صائِن الدِّين النَّعَال ٤٩ .
 الصَّاحِب زَيْن الدِّين ١١٧ .
 صَالِح بن سَعِيد ٤٦٠ .
 صَالِح بن سَعِيد ٤٦١ .
 صَباح بن عَتِيْك ٤٦٤ .
 صَخْر ٤٦٤ .

ابن أبي الطاعة (جَدّ والد تَقِيّ الدِّين

ابن دَقِيقِ العِيد) ٣٧، ٣٩ .

الطَّبْرَانِي ٨٣، ٦١٩، ٦٢١، ٦٣٢،

٦٣٣ .

طَلْحَة بن تَقِيّ الدِّين بن دَقِيقِ

العِيد ٦٥ .

طَلْحَة بن مُصَرِّف ٦٢٨، ٦٢٩ .

الطَّوَّاشِي ١٤٤ .

طَيِّئ ٤٦٧ .

أبو الطَّيِّب ١٠٩ .

الطَّيِّبِي ٩ .

عَائِشَة ٢٥٢، ٤١١، ٤٩٠، ٥٠٣،

٥٠٦، ٥٠٧، ٥١٤، ٥١٩-٥١٧،

٥٦٦، ٥٧٨، ٥٨٠، ٦٣٨، ٦٤٢،

٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٦، ٦٨٢ .

عَائِشَة عبد الرَّحْمَن (بنت الشَّاطِئ)

١٩٦، ١٩٧ .

عَاصِم بن عُمَر ٢٤٩ .

عَاصِم بن لَقِيط بن صَبْرَة ٦٩٥ .

عَامِر بن تَقِيّ الدِّين بن دَقِيقِ

العِيد ٦٥ .

عَامِر بن رَبِيعَة ٥٠٥ .

عَبَّاد بن تَمِيم ٥٠٤ .

عَبَادَة بن زياد ٤٦٩ .

صدر الدِّين بن الوكيل ٨٠ .

صَدَقَة الدَّقِيقِي ٢٤٨ .

الصَّعْب بن جَنَامَة ١٥٨، ٥٧٧ .

الصَّعِيدِيّ. انظر: عبد المُتَعَال.

الصَّفَدِيّ ٤٥، ٤٧، ٧٣، ٧٥، ٧٦،

٨٤، ٨٩، ٩٢، ٩٤، ١٠٤، ١٠٨،

١٠٩، ١١٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٩،

١٣٣ .

صَفِيَّة أُمّ المؤمنين ٦٦٣ .

صَفِيَّة بنت أبي عُبَيْد ٦٥٨ .

ابن الصَّلَاح ٨، ١٠، ١٩٦، ٢٣٥،

٢٣٨، ٢٣٩ .

صَلَّاح الدِّين الأيُّوبِي ١٥ .

الصليبيون ١٧، ٢٥، ٢٦ .

الصَّنْعَانِيّ ٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٦٨ .

الصُّوفِيَّة ٤٤٦، ٤٤٧ . وانظر:

المُتَصَوِّفَة.

صَجْر بن الحَزْرَج ٤٦٤ .

الصَّحَّاك بن مُزَاحِم ٢٦١ .

الضياء الحافظ ١٥٦ .

ضياء الدِّين أَحْمَد بن مُحَمَّد

الْقُرْطُبِيّ ٩٩ .

ضياء الدِّين متصر ١١٠ .

عَبْدَرِيّ الشُّوسِيّ ٧٣، ١١٤،
١١٥ .

عبد الرزّاق بن همّام ٥٨١، ٦٢١ .
عبد الصمد بن عبد الوارث ٦١٩،
٦٢٧ .

عبد العزيز بن صهيب ٤٨٧ .
عبد العزيز بن المختار ٦٢١ .
عبد القيس ٦١٩ .

عبد الكريم بن مالك ٦١٤ .

عبد اللطيف بن إسماعيل البغداديّ
٥٠ .

عبد اللطيف بن القفصيّ ١٢٤ .
عبد الله بن أحمد بن حنبل ٦٢١،
٦٣٣ .

عبد الله بن بُرَيْدَة ٥٦٦ .

عبد الله بن جَعْفَر ٦٧٩ .

عبد الله بن الحارث بن جزء ٥٧٤ .

عبد الله بن حُبَيْب ٧٠٨ .

عبد الله بن دِينَار ٣١٨ .

عبد الله بن رُبَيْعَة ٤٦١ .

عبد الله بن زَيْد ٥٠٤ .

عبد الله بن الشَّخِير ٥٧٦ .

عبد الله بن عامر ٥٠٥ .

عُبَادَة بن الصّامِت ٤٩٩ .

عُبَادَة الواسِطِيّ ٤٦٩ .

ابن عَبَّاس. انظر: عبد الله بن
عَبَّاس.

بنو العَبَّاس ١٥، ١٧ .

أبو العَبَّاس العُمَارِيّ ١١١، ١١٢ .

عبد الأعلى بن عبد الأعلى ٦٢٥ .

ابن عبد البرّ. انظر: أبو عَمْر بن
عبد البرّ.

ابن عبد الحق ٦٢ .

عبد الحق الإشبيليّ ١٧٣، ٢٤١ .

عبد الحليم بن أحمد الحلّمي ١٩٥ .

عبد الحميد بن محمود ٦٨٩ .

عبد الرّحمن بن الأسود ٢٨٩ .

عبد الرّحمن بن بَحِير ٤٥٧ .

عبد الرّحمن بن بِشْر ٢٧٤ .

عبد الرّحمن الصّالِح ١٩٣ .

عبد الرّحمن بن عبد الله بن مَسْعُود
٦٦٧ .

عبد الرّحمن بن مَسْعُود الحارثيّ
٦٠ .

عبد الرّحمن بن يَعْقُوب ٦٥٦ .

عبد الرحيم محمود مُحمّد ١٩٢ .

عبد الله بن مَسْعُود ١٥٨، ٢٢٣،
٢٥٣، ٤٨٣، ٤٨٥، ٥٦٠، ٥٩٢،
٦٦٧، ٦٩٤ .

عبد الله بن مُوسَى الزواوي ٦٤ .

عبد الله بن ميمون ٢٥٥ .

عبد المُتَعَالِ الصَّعِيدِي ٩٧، ٩٨ .

عبد المُحْسِن بن إبراهيم القُوصِي
٥٣ .

ابن عبد الهادي ٧٢ .

عبد الوارث بن عبد الصمد ٦١٩ .

عبد الوَهَّاب الثَّقَفِي ٦١٨ .

عبد الوَهَّاب بن الحَسَن الدَّمَشَقِي
٤٩ .

عَبِشْمَس بن عَدِي ٤٦٧ .

أَبُو عَبِيدَةَ بن عبد الله بن مَسْعُود
٢٨٩ .

عَبِيدَةَ بن عَمْرٍو ٢٢٥ .

عُبَيْد بن فَيْرُوز ٦٧٣ .

عُبَيْد الله بن زُحْر ٢٥٩ .

عُبَيْد الله بن عَمْرٍو ٦١٤ .

عُتَيْق بن مُحَمَّد ٤٦٩ .

عُثْمَان بن أَبِي شَيْبَةَ ٦٢٩ .

عُثْمَان بن أَبِي العَاتِكَةِ ٦٠٣ .

عبد الله بن عَبَّاس ٢٥٥، ٢٥٦،

٢٦١، ٥٠٠، ٥٤٠-٥٤٣، ٥٥٩،

٥٦٥، ٥٧٠، ٥٧٣، ٥٨٢، ٥٨٩،

٥٩٠، ٥٩٤، ٥٩٦-٥٩٩، ٦٠١،

٦٠٢، ٦٠٤، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٩-

٦١١، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٦، ٦١٧،

٦١٩، ٦٢١، ٦٢٣-٦٢٥، ٦٢٧،

٦٢٨، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٥، ٦٥٤،

٦٥٥، ٦٨٢، ٦٨٨، ٦٩٢، ٧١٦،

٧١٧ .

عبد الله بن عبد الرَّحْمَنِ بن مُلَيْحَةَ

٢٦١ .

عبد الله بن عُمَر ٢٢٢، ٢٢٣،

٣١٨، ٤٧٩، ٤٩٢، ٤٩٥، ٤٩٨،

٥٠١، ٥٠٢، ٥٣٧-٥٤٠، ٥٥٩،

٦٨٢ .

عبد الله بن عُمَر بن حَفْص ٢٤٩،

٢٥٠ .

عبد الله بن عَمْرٍو ٧٠٤، ٧١٤ .

عبد الله بن عَوْن ٢٢٦ .

عبد الله بن أَبِي قَتَادَةَ ٤٨٩ .

عبد الله بن المُبَارَك. انظر: ابن
المُبَارَك.

عبد الله بن مُحَمَّد القِيرَاطِي ٦٢ .

أَبُو عبد الله بن مرزوق ١٧٦ .

عُكْرَمَة ٢٥٥، ٢٥٦، ٥٩٦، ٦٠٩،
٦١٠، ٦١٤، ٦١٦، ٦١٨، ٦١٩،
٦٢١، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٧، ٦٢٨،
٦٣٢، ٦٣٣ .

عَلَاء الدِّين الباجي ١١٩ .
عَلَاء الدِّين عَلِيّ بن بَلْبَان ١٦٢ .
الْعَلَاء بن عبد الرَّحْمَن ٦٥٦ .
أبو الْعَلَاء الْفَرَضِيّ ٦١ .
عَلْقَمَة بن قَيْس ٢٢٣ .
عَلَم الدِّين أَحْمَد الْأَشْفُونِيّ ٩٠ .
عَلَم الدِّين الدَّوَادَارِيّ ١١٨ .
عَلِيّ بن إبراهيم العطار ٦٣ .
عَلِيّ بن أَحْمَد الْمَقْدِسِيّ ٤٩ .
عَلِيّ بن تَقِيّ الدِّين بن دَقِيق الْعِيد
٦٥ .

عَلِيّ بن رَبَاح ٤٦٧ .
عَلِيّ بن أَبِي طَالِب ٢٢٥، ٢٤٧،
٤٨٦، ٦١٠، ٦٥٤، ٦٧٥، ٦٩٧،
٧١١ .

عَلِيّ الْقَارِي ٩، ١٩٦ .
عَلِيّ بن مُحَمَّد الباجي ٦٨ .
عَلِيّ بن مُحَمَّد بن أَبِي بَكْر
الأنصاريّ ٦٤ .

عُثْمَانُ مُحَمَّد بن عُثْمَان ١٩٠ .
العُثْمَانِيُّون ١٩ .
عُثْم بن الرِّبْعَة ٤٧٠ .
ابن عَدْلَان ٤٤، ١٢٠، ١٣٠، ١٣٥،
١٦٤ .

ابن أَبِي عَدِيّ ٦١٦ .
ابن الْعَدِيم ٣٢ .
الْعِرَاقِيّ (رَيْن الدِّين) ٩، ٢٧،
١٨٤، ١٩٥، ١٩٦ .

الْعَرَب ٢١ .
عُرْبَان الْحِجَاز ٢٢ .
الْعَزَّ الْحَرَانِيّ ٥٠ .
الْعَزَّ بن عبد السلام ٢٦، ٢٨، ٥١،
٧١، ٨٨، ١٤١، ١٤٢، ١٤٧،
٣٨٨ .

عَزَّ الدِّين أَيْبَك ١٦، ١٧ .
عَزَّ الدِّين بن سَيْف الدِّين بَرْقُوق
١٩ .

ابن عَسَاكِر ١١٦، ٤٢٠ .
العَصْرِيُّون ١٠٥ .
عَطِيَّة بن عَطِيَّة الله الْمُزَيْنِيّ ١٩٣ .
عُقْبَة ٥٩٠ .
أُخْت عُقْبَة ٥٩٠ .

- عَمْرُو بْنُ أَقْيَشَ ٦٤٧، ٦٤٨ .
 أُخْتُ عَمْرُو بْنِ أَقْيَشَ ٦٤٨ .
 عَمْرُو بْنُ دِينَارَ ٥٠٨ .
 عَمْرُو بْنُ شُعَيْبَ ٧١٤ .
 عَمْرُو بْنُ شَمِرَ ٢٤٧ .
 عَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ ٥٨٨، ٦٧٢ .
 عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسَ ٢٢٥ .
 بَنُو عَمْرُو بْنِ عَوْفَ ٦٨٧ .
 عَوْفُ بْنُ مَالِكَ ٦٠٣ .
 عَوْنُ بْنُ عُمَارَةَ ٤٧٠ .
 عِيَاضُ (القاضي) ٨ .
 عِيَاضُ بْنُ حِمَارَ ٥٨٩ .
 عَيْثُ بْنُ عَمْرُو ٤٦٤ .
 عَيْسَى عليه السلام ١٠٩ .
 عَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَاشِمِيُّ ٤٧٢ .
 الْعَيْنِيُّ ١٩٨ .
 غَازَانُ ١٤١ .
 الْغَزَالِيُّ ٨٣، ٩٤ .
 غَنْثُ بْنُ أَفْيَانَ بْنِ الْقَحْمِ بْنِ مَعَدَّ
 بْنِ عَدْنَانَ ٤٦٦ .
 غَنَمَ ٤٧٠ .
 الْغُورِيُّ ٢١، ٢٢ .
 غِيَاثُ ٣١٣ .
- عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَوَيْيَ ٨٥ .
 عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهِنْدِيُّ ١٥٢ .
 عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ ٨، ٤١١ .
 عَلِيُّ بْنُ نَضَرَ ٦٣٣ .
 عَلِيُّ بْنُ هَبَةَ اللَّهِ الْأَسْنَائِيِّ ٦٣ .
 عَلِيُّ بْنُ وَهْبٍ (مَجْدُ الدِّينِ وَالِدُ
 تَقِيِّ الدِّينِ) ٣٧، ٣٩، ٤١،
 ٤٤، ٤٥، ٤٨، ٦٨، ٨٨، ١١١-
 ١١٣، ١٢١ .
 عَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ ٢٥٩ .
 عِمَادُ الدِّينِ مُحَمَّدُ الدَّمِيَّاطِيُّ
 ١٣٠ .
 عَمَّارُ بْنُ يَاسِرَ ١٥٥ .
 عَمْرَانُ بْنُ حُصَيْنَ ٥٨٢، ٧١٢ .
 عُمَرُ ٨١، ٨٢ .
 ابْنُ عُمَرَ . انظر: عبد الله بن عُمَرَ .
 عُمَرُ بْنُ حَفْصَ ٢٤٩ .
 عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ٢٤٩، ٤٧٨،
 ٤٩٢، ٥٦٩، ٥٧٣ .
 أَبُو عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ ٤٣٧ .
 عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ٩٤، ٤١١،
 ٤٦١ .
 الْعُمَرِيُّونَ ٢٤٩ .

القَاسِمِي ٩ .
 قَتَادَةَ ٤٠٨ ، ٤٩٤ ، ٥٢٤ - ٥٢٦ ،
 ٦١٦ ، ٦١٩ ، ٦٢٧ ، ٧١٢ .
 ابن أبي قَتَادَةَ ٧٠٠ .
 أبو قَتَادَةَ الأنصاري ٤٨٩ ، ٧٠٠ .
 أبو قَتَادَةَ السَّلمِي ٤٩٤ .
 قُتَيْبَةُ بن سَعِيد ٤١٨ ، ٤٢٢ .
 قُتَيْبَةُ أُخْتُ الْأَشْعَثِ بن قَيْس
 ٦٢٥ .
 قَحْطَان عبد الرَّحْمَنِ الدُّورِي ٦ ،
 ١١ ، ١٥ .
 ابن قُدَامَةَ شمس الدِّين ١٦٢ .
 القَرَافِي ٦٨ ، ٨٥ .
 قُرَّة بن عبد الرَّحْمَنِ بن حَيَوِيل
 ٢٥٧ .
 قُرَيْش ٦٠٤ .
 قَسَامَةَ بن زُهَيْر ٧٠٢ .
 قُسْر بن سَاعِدَةَ ١٣٣ .
 القُسْطَلَانِي ١٩٨ .
 قُشَيْر بن كَعْب ٣٧ .
 ابن القَصَّار ٨٣ .
 قُطَب الدِّين الحَلَبِي ٥٩ ، ٧١ ،
 ٨٧ ، ١١٢ ، ١٣٠ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ،
 ١٦١ ، ١٦٦ ، ١٧٦ .

فارس ٢٢ .
 فاضل بيات ١٩٥ .
 فاطمة الزهراء ٦١٠ .
 الفَاطِمِيُّونَ ١٥ .
 أبو الفَتْح الطَّبْرِي ١٠٠ .
 فخر الدِّين التُّوَيْرِي ١٥٦ .
 أبو الفِداء ٧١ .
 الفِرْبَرِي ٣٩٣ ، ٣٩٤ .
 فَرَج بن سَيْف الدِّين بَرْقُوق ١٩ ،
 ٢١ .
 ابن فَرْحُون ٧٨ ، ١٥٣ ، ١٧٢ ، ١٧٦ .
 فَرَقْد السَّبَخِي ٢٤٨ .
 أبو فَرَارَةَ ٢٥٣ .
 فَضَالَةَ بن عُبَيْد ٦٩١ .
 فَضْل الله الأمين فَضْل الله الإمام
 ١٩٣ .
 أُمُّ الْفَضْلِ الهَلَالِيَّة ٦١٢ .
 الْفُقَهَاء ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٨ ،
 ٢٩٨ ، ٣١٨ ، ٣٧٠ .
 أبو قَابُوس ٧٠٤ .
 القَاسِم بن عبد الرَّحْمَنِ ٢٥٩ .
 القَاسِم بن عبد الله بن عُمَر بن
 حَفْص ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

- الْكَمَالُ بْنُ الْهُمَامِ ١٥، ٢٧ .
 الْكَمَالِيُّ ١٣٠ .
 كِنْدَةُ ٤٧٥ .
 ابْنُ الْكُوَيْك ١٢١ .
 لَاجِئُ حُسَامِ الدِّينِ ١١٤، ١٢٥،
 ١٣٠، ١٤٤ .
 لَقِيطُ بْنُ صَبْرَةَ ٦٩٥، ٧٠٥ .
 لَوَيْسُ التَّاسِعِ ١٦ .
 اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ٤٠٢ .
 الْمُؤَرِّخُونَ، أَصْحَابُ التَّوَارِيخِ ٣٣٤،
 ٤٢٥ .
 الْمُؤَيَّدُ (السلطان) ٢٨ .
 ابْنُ مَاجَه ٥٦٠، ٥٦٢، ٥٧٠،
 ٥٨٣، ٥٨٦، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٦،
 ٥٩٧، ٦٣٧، ٦٤٤، ٦٥٣، ٦٧٤،
 ٦٧٦، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٣، ٦٨٨،
 ٦٩٣-٦٩٥، ٦٩٧، ٧٠١، ٧٠٥،
 ٧١١، ٧١٤ .
 الْمَازِرِيُّ ٨١، ٨٢ .
 مَاعِزٌ ٦٣٢ .
 مَالِكُ ٨، ٤٨، ٨١، ٨٢، ٨٩،
 ١٣٦، ١٥٥، ٢٢٢، ٣١٨، ٣٦١،
 ٤٠١، ٤٠٢، ٤١١، ٤٢٢، ٤٥٨ .
 مَالِكُ بْنُ يَحْمَرٍ ٦٨٤ .

- قُطْبُ الدِّينِ الْخَضِيرِي ٣٢ .
 قُطْبُ الدِّينِ بْنِ الشَّامِيَّةِ ١٢٣ .
 قُطْرُ ١٧، ٢٠، ١٤١، ١٤٢ .
 ابْنُ قُطْلُوبَغَا ٩ .
 ابْنُ الْقَمَّاحِ ٥٨، ٨٦، ١١٩، ١٥٦ .
 ابْنُ الْقُوبَعِ ٨٨ .
 الْقُنُوتِيُّ ٥٨، ٩٠، ١١٩ .
 قَيْسُ بْنُ أَبِي غَرَزَةَ ٥٨٣ .
 ابْنُ الْقَيْمِ ٢٨ .
 الْكَافِيحِيُّ ٩ .
 أَبُو كَامِلٍ ٦٢١ .
 كَبْشَةُ بِنْتُ كَعْبٍ ٧٠٠ .
 ابْنُ الْكَتَّانِيِّ ٨٢ .
 كَثْبُغَا ١٣٣ .
 ابْنُ كَثِيرٍ ٩، ٧٨ .
 الْكَرَامِيَّةُ ٤٤١ .
 كُرْتُ ١٤٢، ١٤٣ .
 أُمُّ كُرْزٍ ٦٧٧ .
 أَبُو كُرَيْبٍ ٦٠٨ .
 كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ ٥٤٥ .
 كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ ٧٠٠ .
 كَمَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ الْهَمْدَانِيُّ
 ١١٧ .

٣٨٤، ٣٩٠، ٤٠٤، ٤١٥، ٤٤٧،

٤٤٨، ٤٥١، ومن ص ٤٧٨-٧١٧

إلا صفحات قليلة.

مُحَمَّد بن إبراهيم الجزري ٦٢ .

مُحَمَّد بن أَثَّش ٤٥٧ .

مُحَمَّد بن أَحْمَد الشَّاشِي ١٥٣ .

مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عَدْلَان ٥٨ .

مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عَلِي الشَّافِعِي

١٨٩ .

مُحَمَّد أمين حَقِّي ١٩٥ .

مُحَمَّد بن جَمَاعَة ١٢١ .

مُحَمَّد بن الْحَجَّاج ٢٥٧ .

مُحَمَّد بن الحواسيني ١٢٠ .

مُحَمَّد بن رَزِين ٥٦ .

مُحَمَّد سَعِيد المولوي ١٥٩-١٦١ .

مُحَمَّد بن سلطان الْقُوصِي ٥٣ .

مُحَمَّد بن سُلَيْمَان بن أَحْمَد ٦٣ .

مُحَمَّد بن سَهْل بن عَشْكَر ٦٢٣ .

مُحَمَّد بن سِيرِين ٢٢٥، ٢٢٦ .

مُحَمَّد بن عَبَادَة بن الْبَحْرِي

٤٦٨ .

مُحَمَّد بن عَبَادَة بن زياد ٤٦٩ .

ابن الْمُبَارَك ٨، ٣٥١، ٦٢٣ .

المتأخرون ١٠٤، ١٠٨، ٢٨٦، ٣٠٩،

٣٢٣، ٣٢٥، ٣٣٢، ٣٩٧، ٤١٧،

٤٤٩، ٤٢٠ .

الْمُتَّصِفَة ٤٤٥ . وانظر: الصُّوفِيَّة.

المتقدمون ١٠٨، ١٧٢، ٢٤٥، ٣٠٩،

٣٣٤، ٣٤١، ٣٥٥، ٣٦٩، ٤٣٧،

٤٣٨، ٤٣٩، ٤٥٠ .

الْمُتَنَبِّي . انظر: أَبُو الطَّيِّب.

مُجَاهِد ٧١٦، ٧١٧ .

مَجْد الدِّين بن الْخَشَّاب ١٣٠،

١٤١، ١٤٢ .

الْمِجَر بن رَبِيعَة ٤٧٣ .

الْمُجَر سَلَمَة بن عَمْرُو ٤٧٥ .

مُجِير الدِّين بن اللَّمَطِي ١٤٨ .

مُحَارِب بن دِثَار ٥٨٤ .

الْمُحَبَّر بن قَحْدَم ٢٥٤ .

الْمُحَدِّثُونَ . انظر: أَهْل الْحَدِيث.

مُحَمَّد ﷺ ٥، ٧، ٢٧، ٣٢، ٣٩،

٤٥، ٨٦، ٩٢، ٩٧، ١٠٠، ١٣٨،

١٥١، ١٧٢، ١٩٠، ١٩٣، ٢١٣،

٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٧٧، ٣٠١-

٣٠٣، ٣١٢، ٣١٣، ٣٢١، ٣٣٨،

٣٥١، ٣٥٢، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٨،

- محمود الكاتب ١٠٣، ١٠٤، ١٠٩ .
 مَخْرَفَةُ الْعَبْدِيِّ ٦٤٣ .
 المخلص البهنسي ١٣٧ .
 ابن مخلوف ١٧٢ .
 مُرَّة الطَّيِّب ٢٤٨ .
 المِزِّي ٦١ .
 مُسَدَّد ٦٦٣ .
 مَسْرُوق ٥٠٦ .
 ابن مَسْعُود. انظر: عبد الله بن مَسْعُود.
 مُسْلِم ٨، ١١٦، ١٥١، ١٥٧،
 ١٥٨، ٢٧٩، ٣٣٨، ٤٠٣، ٤١٧،
 ٤١٨، ٤٢٠، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٢،
 ٤٧٨، ٥٨٨، ٦٣٧، ٦٧١ .
 مُسْلِم بن صَبِيح ٤٦٢ .
 مُسْلِم بن صَبِيح ٤٦٢ .
 المسيح الدجال ٥٤٢ .
 المشاركة ٣٩٢ .
 المِصْرِيُّون ٢٥٦ .
 مصطفى صدقي ١٩٥ .
 مصطفى قورت ١٩٥ .
 أبو مُصْعَب ٤٢٢ .
 ابن المُصَفِّي ٦٨٥ .

- مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَنِ بن بَحِير ٤٥٨ .
 مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَنِ بن ثَوْبَان ٥٢٩ .
 مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَنِ العُثْمَانِي ١٢٣ .
 مُحَمَّد بن عبد الرحيم ٦١٤، ٦٢٨ .
 مُحَمَّد بن عبد الوَّهَّاب الأَسْنَائِي ٦٢ .
 مُحَمَّد بن عَلِيٍّ المحمودي ٥٣ .
 مُحَمَّد بن أبي القُضَل المرسى ٥١ .
 مُحَمَّد بن القَاسِم ٢٤٩، ٢٥٠ .
 مُحَمَّد بن أبي القَاسِم التُّونُسِي ٥٨ .
 مُحَمَّد بن قَيْس المصلوب ٢٥٩ .
 مُحَمَّد بن قَلَاوُون ١٨، ١٩، ٢١،
 ٣٠، ١٣١، ١٤١ .
 مُحَمَّد بن القَمَّاح. انظر: ابن القَمَّاح.
 مُحَمَّد بن المُثَنَّى ٦١٨، ٦٢٥،
 ٦٢٧ .
 مُحَمَّد بن محمود الأَصْفَهَانِي ٥١ .
 مُحَمَّد بن المُنْتَشِر ٤٦٣ .
 محمود بن الرَّبِيع ٣٢٢ .

- الْمُطَرِّزِي ١٧٨ .
 مُطَرِّف بن عبد الله ١٥٧، ٥٧٦ .
 مُظَفَّر بن أَحْمَد التَّبْرِيزِي ١٧٧ .
 مُعَاذ بن جَبَل ٦٨٤ .
 مُعَاذ بن عبد الله بن حُبَيْب ٧٠٨ .
 الْمُعَاوِي بن عِمْرَان المَوْصِلِي ٢٩٠ .
 مُعَاوِيَة ٤٧٣، ٦٧٢ .
 مُعَاوِيَة بن هِشَام ٦٠٨ .
 مَعْقِل بن سِنَان ٥٦٠ .
 مَعْمَر ٦٢١ .
 مَعْوِيَة بن امْرِئ القَيْس ٤٧٢، ٤٧٣ .
 معين الدين أَحْمَد بن نُوح ١١٠ .
 المغاربة ٣٠٩، ٣٩٢ .
 المَعُول ٢٥ .
 الْمُغِيرَة بن شُعْبَة ٨٧، ٦١٣ .
 الْمُفْتَرَح (مُظَفَّر بن عبد الله) ٤٠، ١١٢ .
 الْمُقْدَام بن مَعْدِي كَرِب ٧٠٩ .
 الْمُقْرِيزِي ٢٨، ١٨١ .
 مُقْسَم بن بُجْرَة ٦٣٥ .
 ابن المُقَيَّر ٥٢، ٨٧ .
 ابن أُم مَكْتُوم ٦٩٨ .
 المَكِّيُون ٢٥٥ .
 ابن المُلَقِّن ٩ .
 الملك الصَّالِح . انظر: أَيُّوب
 نجم الدين .
 المالِك ١٦، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٩-٣١ .
 المُنَاوِي ٩ .
 بنو المُسْتَفِق ٦٩٥ .
 ابن مَنْدَة ٤٠٧ .
 المُنْذِرِي ٤٨، ٨٦ .
 المنصور عَزَّ الدين ١٩ .
 المنصور قَلَاوُون ٢١ .
 مَنكُوتَمُر (سَيْف الدين) ١٢٥، ١٢٦، ١٤٢-١٤٤ .
 ابن المُنَيَّر ٢٨، ٧١ .
 أَبُو مُوسَى الأشْعَرِي ٤٧٩، ٥٩٤، ٦٩٩، ٧٠٢ .
 مُوسَى بن عَلِي ٤٦٨ .
 مُوسَى بن قُرَيْر ٤٧٢ .
 مُوَفَّق الدين الحَنْبَلِي ٨٣، ١٥٦ .
 المَهَاجِرُون ٦٦١ .

النَّصَارَى ١٤٤ .
 نَصْر بن عَلِيٍّ ٦٣٣ .
 نَصْر بن مُزَاحِم ٤٦٩ .
 أَبُو نَصْر الوَزِيرِي ٢٧٤ .
 نَصِير الدِّين بن الطَّبَاخ ٧١ .
 بنو النَّصِير ٥٦٥ .
 أُمُّ النَّعْمَان الكِنْدِيَّة ٢٥٢ .
 ابن نُعَيْم . انظر: الحَاكِم .
 نُعَيْم بن حَمَاد ٦٢٣ .
 نَهْشَل بن سَعِيد ٢٦١ .
 نور الدِّين عَلِيٍّ بن جَابِر القُرَشِي
 الهاشِمِي ١٧١ .
 النَّوَوِي ٩ .
 هُروَن بن مُوسَى ٦٣٣ .
 أَبُو هُرَيْرَةَ ٩٢، ٢٥١، ٢٨٨، ٢٨٩،
 ٣٣٨، ٤١١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٦،
 ٤٩٣، ٤٩٦، ٤٩٨، ٥٠٤، ٥٣٣-
 ٥٣٦، ٥٤٦-٥٥٦، ٥٦١، ٥٦٣،
 ٥٦٧، ٥٧٩، ٥٨٥، ٥٩٥، ٥٩٦،
 ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤٧، ٦٤٩، ٦٥٧،
 ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٦، ٦٦٩، ٧٠٦ .
 هُزَيْل ٦٢٨ .
 هِشَام بن خَالِد ٦٨٥ .

المَهْدِي (الخليفة) ٣١٣، ٣١٤ .
 المَيَّانِي ٨١، ٨٢ .
 مَيْمُونَة ٦٩٨ .
 ابن نَاصِر الدِّين الدَّمَشَقِي ٧٨،
 ١٦١ .
 النَّاصِر مُحَمَّد بن قَلَاوُون . انظر:
 مُحَمَّد بن قَلَاوُون .
 ناظر الجيش ١٢٨ .
 نَافِع ٢٢٢، ٣١٨، ٤٩٢، ٦٥٨ .
 نَبْهَان، مَوْلَى أُمِّ سَلَمَة ٦٩٨ .
 نجم الدِّين أَحْمَد القَمُولِي ١٨٠ .
 نجم الدِّين أَيُّوب ١٦ .
 نجم الدِّين حُسَيْن ١٤٤ .
 النجيب الحَرَائِي ٥٠ .
 النَّسَائِي ٨، ١٥٨، ٣٦٣، ٥٥٩،
 ٥٦٠، ٥٦٢، ٥٦٥، ٥٧٦، ٥٨٣،
 ٥٨٤، ٥٨٦، ٥٩٣، ٥٩٥، ٥٩٦،
 ٥٩٩-٦٠١، ٦٠٧، ٦١٢، ٦١٣،
 ٦٣٧، ٦٤٤، ٦٤٩، ٦٥٣، ٦٥٦-
 ٦٥٨، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٧٢، ٦٧٤،
 ٦٧٦، ٦٨٠-٦٨٣، ٦٨٨، ٦٩٠،
 ٦٩٣، ٦٩٥، ٦٩٧، ٦٩٩، ٧٠١،
 ٧٠٩، ٧١١، ٧١٣، ٧١٤ .

يُوسُف بن حَسَن الحَمَوِيّ ١٦٢ .
ابن يُوسُف ٥ .

هَشَام الدَّسْتُوَيّ ٦١٦ .
هَمَّام بن مُنَبِّه ٣٣٨ .
هَمَّام بن يَحْيَى ٦١٩، ٦٢٧ .
الوَاحِدِيّ ٨٣ .
ابن الوَزْدِيّ ٢٨، ٧٤ .
ابن الوَزِير ٩ .
الوَزِير المَعْرِبِيّ ٤٦٠، ٤٧٠، ٤٧٣ .
وَكْنَع بن عُذُس ٧٠٥ .
ولي الدِّين أَحْمَد العِرَاقِيّ. انظر:
أبو زُرْعَة.
الوليد بن مُسْلِم ٦٢٣ .
اليَافِعِيّ ٧٦، ٨٩، ٩١، ١١٨ .
يَحْيَى بن عبد الرحيم القُوصِيّ ٦٤ .
يَحْيَى بن عَلِيّ العطار ٥٠ .
يَحْيَى بن مُحَمَّد القُرَشِيّ ٥٠ .
يَحْيَى بن مَعِين ٨، ٢٢٣ .
أبو يَحْيَى الهَوَّارِيّ ٦٢ .
يَزِيد بن الأسود ٦٩٠ .
يَزِيد بن عبد الرَّحْمَن الأَوْدِيّ ٢٥١ .
يَعْلَى بن حَكِيم ٦٣٢ .
اليَمَانِيُون ٢٥٦ .
يَهُود ١٤٤، ٦٠٤ .

٥- فهرس الأمكنة

- | | |
|------------------------------------|------------------------------------|
| أحد ٦٨٠، ٦٤٨، ٦٤١ . | أحد ٦٨٠، ٦٤٨، ٦٤١ . |
| إخميم ٢٨٧، ١٣٧ . | إخميم ٢٨٧، ١٣٧ . |
| أدفو ١١٠ . | أدفو ١١٠ . |
| أرسوف ٢١ . | أرسوف ٢١ . |
| إستانبول ١٩٥، ١٩٣، ٥ . | إستانبول ١٩٥، ١٩٣، ٥ . |
| الإسكندرية ١٦١، ٧١، ٤٦، ٤٠ . | الإسكندرية ١٦١، ٧١، ٤٦، ٤٠ . |
| أشنا ١٢٢، ٥٧ . | أشنا ١٢٢، ٥٧ . |
| أسوان ١١٠ . | أسوان ١١٠ . |
| آسيا ١٧ . | آسيا ١٧ . |
| الأعظمية ١١ . | الأعظمية ١١ . |
| ألمانيا الغربية ١٩٢، ١٩٠ . | ألمانيا الغربية ١٩٢، ١٩٠ . |
| الأندلس ١٢٧، ٢٢ . | الأندلس ١٢٧، ٢٢ . |
| أنطاكية ٢١ . | أنطاكية ٢١ . |
| باب الخرق ١٤٧ . | باب الخرق ١٤٧ . |
| باب اللوق ١٤٧ . | باب اللوق ١٤٧ . |
| البادرائية (مدرسة) ١٨٩ . | البادرائية (مدرسة) ١٨٩ . |
| بانياس ٢١ . | بانياس ٢١ . |
| بجاية ١٧٣ . | بجاية ١٧٣ . |
| البحر الأحمر ٤١ . | البحر الأحمر ٤١ . |
| البحر المتوسط ٢١ . | البحر المتوسط ٢١ . |
| بدر ٥٩٩ . | بدر ٥٩٩ . |
| برلين ٢٠٤، ٢٠٣، ١٩٠ . | برلين ٢٠٤، ٢٠٣، ١٩٠ . |
| بغداد ٢٥، ٢٢، ٢٠، ١٧، ١١ . | بغداد ٢٥، ٢٢، ٢٠، ١٧، ١١ . |
| ٢٦، ١٩١، ٢٨٧ . | ٢٦، ١٩١، ٢٨٧ . |
| بغراس ٢١ . | بغراس ٢١ . |
| بلبيس ١٤٠ . | بلبيس ١٤٠ . |
| البهنسا ١٤٠ . | البهنسا ١٤٠ . |
| ببلاق ١٩٨ . | ببلاق ١٩٨ . |
| البيت الحرام ٤٥، ٢٥ . | البيت الحرام ٤٥، ٢٥ . |
| بيت المقدس ٦٤٣ . | بيت المقدس ٦٤٣ . |
| بيروت ١٦٢، ٢١ . | بيروت ١٦٢، ٢١ . |
| بيسان ٢٠ . | بيسان ٢٠ . |
| تبوك ٦٠٣ . | تبوك ٦٠٣ . |
| جامع الحاكم العبيدي ١٨٣ . | جامع الحاكم العبيدي ١٨٣ . |
| الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة | الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة |
| ١٩٣، ١٩٢ . | ١٩٣، ١٩٢ . |
| جامعة بغداد ١٩١ . | جامعة بغداد ١٩١ . |
| جامعة آل البيت ١٩٥، ١٩٣ . | جامعة آل البيت ١٩٥، ١٩٣ . |
| جامعة فرانكفورت ١٩١ . | جامعة فرانكفورت ١٩١ . |
| جامعة القاهرة ١٦١ . | جامعة القاهرة ١٦١ . |

- جبت ٢١ .
 جبلة ٢١ .
 الجعراثة ٥٩٧ .
 الحجاز ٢٢، ٢٥، ٤٦، ٤٧، ١٠٦ .
 الحديبية ٥٩٧ .
 حصن الأكراد ٢١ .
 حصن عكا ٢١ .
 حصن المرقب ٢١ .
 حلب ٢٠، ٢١، ٢٨٧ .
 ذو الحليفة ٥١٥ .
 حبيب ٥٦٨، ٥٦٩ .
 دار الحديث بقوص ٥٧ .
 دار الحديث الكاملية ١٧١، ١٨٣ .
 دار الفكر بدمشق ١٥٩ .
 دار المعراج الدولية ١٦١ .
 دجلة ٢٨٧ .
 دمشق ٣١، ٣٢، ٤٦، ١٥٩، ١٨٩ .
 راغبة خاتون ١١ .
 الركن اليماني ٧١٦ .
 الرياض ١٦١ .
 زبيد ٢٨٧ .
 زمزم ١٠٦ .
- السابقية (مدرسة) ٨٣ .
 سلمية ١٣١ .
 سوق الخيل ١٤٧ .
 الشام ١٥، ١٦، ٢٠-٢٢، ٢٥، ٢٧، ٤٧، ١٣١، ١٤١ .
 الشريفة (مدرسة) ١٤٧ .
 الشقيف ٢١ .
 صافيا ٢١ .
 الصاحية ٥٧، ٨١ .
 الصعيد ٣٨، ٣٩، ٧١، ١٢٢ .
 صفد ٢١، ١٢٣ .
 طبرية ٢١ .
 طرابلس ٢١ .
 طرسوس ٢١ .
 الظاهرية ١٥٩ .
 العراق ٢٠، ٢٨٧ .
 عرفة ٦١١ .
 عكا ٢١ .
 عكاظ ١٣٣ .
 عين جالوت ٢٠، ١١٧ .
 غيظ العدة ١٤٧ .
 الفاضلية ٥٤، ٨٣، ١٢١ .

كُلِّيَّة الدراسات الفقهية والقانونية
بجامعة آل البيت ١٩٣ .

مؤسسة الكتب الثقافية ببغروت
١٦٢ .

ما وراء النهر ٢٨٧ .

المجدية ٥٧ .

المحلة ١٣٥ .

المدرسة البادرية. انظر: البادرية.

المدينة المنورة ٣٩، ١٩٢، ١٩٣،
٤١٦ .

مراكش ٥ .

المرقية ٢١ .

مركز السنة للبحث العلمي ١٦٢ .

مركز اللغات بجامعة آل البيت
١٩٥ .

مسجد الرسول ﷺ ٦٨٧ .

مسجد قباء ٦٨٧ .

مصر ١٥-١٧، ١٩-٢٢، ٢٥، ٢٧،

٣٢، ٣٨، ٤٧، ٥٥، ٧١، ٧٢،

٨٥، ١٣٣، ١٣٤، ١٧١، ١٨٣،

٤٥٣ .

المطبعة الأميرية ببغداد ١٩٨ .

المطبعة السلفية ١٥٢ .

فرانكفورت ١٩١ .

فرنسا ١٦ .

القاهرة ١٧، ٢٦، ٢٩، ٣٩، ٤٠،

٥٧، ٦٥، ٧٣، ٧٦، ٨٥، ١٢٠،

١٢١، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٢، ١٦١،

١٦٢، ١٧١، ١٨٣، ٢٨٧ .

قباء ٦٨٧ .

قبرص ١٩، ٢١ .

القرافة ٥٥، ١٤٧، ١٥٠ .

القرين ٢١ .

قسم التاريخ ١٩٥ .

قسم الدين ١٩١ .

القصير ٢١ .

القلعة ١٤٣، ١٤٤ .

قوص ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٤-٤٧،

٥٧، ٧١، ٨٣، ٨٥، ٨٨، ١١١،

١١٧، ١١٩، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٢،

١٣٥، ١٤٠، ١٤٨، ١٧٩، ٢٨٧ .

قيسارية ٢١ .

الكاملية ٥٦، ١١٥، ١٢١، ١٢٣،

١٢٤، ١٧١، ١٨٣ .

كُلِّيَّة الآداب بجامعة بغداد ١٩١ .

كُلِّيَّة الآداب والعلوم بجامعة آل

البيت ١٩٥ .

- الْمُقَطَّم ١٤٧ .
 مَكَّة الْمُكْرَمَة ٣٩ ، ٤١ ، ٤٥ ،
 ١١١ ، ٤٥٢ ، ٥٧٥ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ .
 المكتبة الأزهرية ١٦٧ .
 مكتبة الإسكوريال ١٦١ .
 مكتبة برلين ١٩٠ .
 المكتبة البلدية بالإسكندرية ١٦١ .
 المكتبة السليمانية بإستانبول ٥ ،
 ١٩٣ ، ١٩٥ .
 مكتبة السنة بالقاهرة ١٦٢ .
 المكتبة الظاهرية ١٥٩ .
 مكتبة لاله لي ٥ ، ١٩٣ .
 مكتبة المتحف البريطاني ١٨٧ .
 مكتبة ابن يوسف بمراكش ٥ ، ١٩٢ .
 الملتزم ٤٥ .
 منى ١٠٦ ، ٦٣٥ .
 المنصورة ١٦ .
 منفلوط ٣٨ .
 الناصرية ٥٥ .
 النجبية (مدرسة) ٥٧ ، ٨٣ .
 النقيع ٥٧٧ .
 نيسابور ١٠٠ .
- هجر ٦٤٣ .
 الهند ٢١ ، ١٩٨ .
 يافا ٢١ .
 اليمن ١٢١ ، ١٢٢ ، ٦٥٤ .
 ينبع ٣٩ ، ٤١ ، ٤٥ .

٦- فهرس الكتب

- الإبانة ١٠٠ .
 إحكام الأحكام ١٥٠-١٥٢، ١٦٨ .
 الأحكام الصغرى ١٧٣ .
 الأحكام الكبرى ١٧٣ .
 الأربعون في الرواية عن رب العالمين ١٧٢، ١٧١ .
 الأربعون النووية ١٧٢ .
 إرشاد الساري ١٩٨ .
 أغنيان العصر ١٨٣ .
 أصول الدين ١٧٤ .
 الأغلام ١٨١ .
 الاقتراح ٥، ٦، ١٠، ١٣، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٠-١٨٥، ١٨٧-١٩٥، ١٩٧-١٩٩، ٢١١ .
 اقتناص السوانح ١٧٩ .
 ألفية العراقي ١٨٢، ١٨٤ .
 الإلماع ٨ .
 الإمام ١٢٩، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٩-١٦١، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٩ .
 الإمام ١٦٣، ١٦٤، ١٦٦-١٦٩ .
 إملاء على مقدّمة كتاب عبد الحق ١٧٣ .
 الاهتمام ١٥٩، ١٦٢ .
 الإيضاح شرح نظم الاقتراح ١٨٥ .
 الإيناس ٤٧٠، ٤٧٣ .
 بدائع الزهور ١٨٢ .
 البدر الطالع ١٨٢ .
 البديع ٧١، ٧٩ .
 برنّامج الشّجّبيّ ١٨١، ١٨٣ .
 برنّامج الوادي آشي ١٨١ .
 البسيط ٨٣ .
 التاج المكلّل ١٨٢ .
 تاريخ الأدب العربيّ لبروكلمان ١٨١، ١٨٣، ١٨٨، ١٩٠ .
 تاريخ البحاريّ ٤٢٦ .
 تاريخ بغداد للخطيب ٨٣ .
 تاريخ ابن أبي حاتم ٤٢٦ .
 تحفة الأخوذّي ١٩٨ .
 تحفة اللبيب في شرح التقريب ١٧٧ .
 تذكرة الحفاظ ١٨٣ .
 التشديد في الردّ على غلاة التقليد ١٨٠ .
 تصنيف في أصول الدين ١٧٤ .

شَرْحُ الْعُمْدَةِ فِي فُرُوعِ الشَّافِعِيَّةِ
١٥٣، ١٥٤ .

شَرْحُ الْعُنُونِ فِي أُصُولِ الْفَقْهِ ١٧٨ .

شَرْحُ عُيُونِ الْمَسَائِلِ ١٧٧ .

الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلرَّافِعِيِّ ٨٣ .

شَرْحُ كِتَابِ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي الْأُصُولِ
١٧٧ .

شَرْحُ مُخْتَصَرِ التَّبْرِيزِيِّ ١٧٧ .

شَرْحُ مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ ٩٨ .

شَرْحُ مُخْتَصَرِ أَبِي شُجَاعٍ ١٧٦ .

شَرْحُ مُقَدِّمَةِ الْمُطَرِّزِيِّ ١٧٨ .

شَرْحُ مُنْتَهَى السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ
(مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي

الْأُصُولِ) ١٧٧، ١٧٨ .

السَّمَائِلُ ١٥٨، ٦٠٦ .

الصَّحِيحَانِ ٤٢٨، ٤٢٩ .

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢٨، ١١٧، ١٩٨،

٣٩٣، ٤٣٢، ٤٧٨، ٥١١ .

صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ ١٩٨ .

صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١١٦، ٤٣٢، ٤٧٨ .

الضَّوْءُ الْلَامِعُ ٢٨، ١٨٢، ١٨٥ .

الطَّلَعُ السَّعِيدُ ١٨١ .

طَبَقَاتُ الْحَقَّاطِ ١٨٢ .

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلشُّبْكِيِّ ١٦٠،

١٨٢ .

التَّقْرِيبُ ١٧٦ .

التَّوْرَةُ ٦٠٤ .

الْجَامِعُ بَيْنَ الْأَمْهَاتِ ٩٨ .

الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ لابْنِ أَبِي حَاتِمٍ
٤٢٦ .

جَمْعُ كُلِّ مَنْ سُمِّيَ بِحَافِظٍ ١٨٠ .

حُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ ١٨٢ .

الدَّرَرُ الْكَامِنَةُ ٢٨، ١٨٢ .

الدِّيْبَاجُ الْمُذْهَبُ ١٧٢، ١٨١ .

دِيَوَانُ حُطَبٍ ١٧٩ .

زَجَرُ الْمُفْتَرِيِّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ
الْأَشْعَرِيِّ ٩٩ .

سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١٨٦، ١٩٨ .

السُّنَنِ الْكَبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ ٨٣ .

شَجَرَةُ النُّورِ الزَّكِيَّةِ ١٨١ .

شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ١٨٢، ١٨٣ .

شَرْحُ الْأَحْكَامِ الصَّغَرَى ١٧٣، ٢٤١ .

شَرْحُ الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ ١٧٢ .

شَرْحُ الْإِلَامِ ٨٠، ٨٦، ٩٧، ١٠٥،
١٦٥، ١٦٦ .

شَرْحُ بَعْضِ مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي
الْفَقْهِ الْمَالِكِيِّ ١٧٥ .

شَرْحُ عُمْدَةِ الْأَحْكَامِ ٧٤، ٨٠،
١٥٢-١٥٤، ١٦٨ .

- مُخْتَصَرُ التَّبْرِيزِيِّ ١٧٧ .
 مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي الْأُصُولِ
 (مُنْتَهَى السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ) ١٧٧ .
 مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي الْفَقْهِ
 الْمَالِكِيِّ ٧٥ .
 مُخْتَصَرُ أَبِي شُجَاعٍ ١٧٦ .
 مُسْتَفَادُ الرَّحْلَةِ ٦٥، ١٦٦، ١٨١ .
 مُسْنَدُ الْبَزَّازِ ٦٠٨ .
 الْمُعْجَمُ الْكَبِيرُ لِلطَّبْرَانِيِّ ٨٣ .
 مُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ١٨٣ .
 معرفة علوم الحديث ٨، ٢٤٧ .
 الْمُفْتَرَحُ ٤٠ .
 مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ ٩، ١٩٦ .
 مُقَدِّمَةُ الْمُطَرِّزِيِّ ١٧٨ .
 الْمُقَفَّى ١٨١، ١٨٢ .
 الْمُنتَقَى لِابْنِ الْجَارُودِ ٥٩١ .
 مُنْتَهَى السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ ١٧٧ .
 منظومة الاقتراح ١٨٤، ١٩٥، ١٩٦ .
 النَّبَذُ فِي علوم الحديث ١٨٧، ١٨٨ .
 هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ١٨٣ .
 الْوَافِي بِالْوَفَيَّاتِ ١٨٣ .
 الْوَجِيزُ ١٧٧ .
 الْوَسِيطُ لِلْعَزَالِيِّ ٨٥ .

- الْعُدَّةُ ١٥٢، ١٦٨ .
 الْعِقْدُ النَّضِيدُ ١٧٤ .
 عقيدة ابن دَقِيقِ الْعَيْدِ ١٧٤ .
 عُمْدَةُ الْأَحْكَامِ ١٥٠، ١٥١، ١٥٣،
 ١٥٤ .
 عُمْدَةُ الْقَارِي ١٩٨ .
 عُتْوَانُ الْوُصُولِ فِي الْأُصُولِ ١٧٩ .
 عُيُونُ الْأَدِلَّةِ ٨٣ .
 عُيُونُ الْمَسَائِلِ ١٧٧ .
 عَوْنُ الْمَعْبُودِ ١٩٨ .
 غَايَةُ الْاِخْتِصَارِ ١٧٦ .
 فَتَحُ الْبَارِي ١٩٨ .
 فَوَائِدُ حَدِيثِ بَرِيرَةَ ١٨٠ .
 فَوَاتُ الْوَفَيَّاتِ ١٨٣ .
 الْقَوْلُ الْمُفِيدُ فِي إِيْضَاحِ شَرْحِ
 الْعُمْدَةِ ١٥٣ .
 كِتَابُ الْوَزِيرِ الْمَغْرِبِيِّ ٤٧٠، ٤٧٣ .
 كِتَابُ الْأَلْقَابِ ٤١٥ .
 كِتَابُ التَّوَارِيخِ ٤١٥ .
 كَشَفُ الطُّنُونِ ١٨٢ .
 الْمَجْمَعُ الْمَوْسَرُ ٢٨ .
 الْمُحَدَّثُ الْفَاصِلُ ٨ .
 الْمُحَرَّرُ ١٦٢ .

٧- فهرس الشعر

الصفحة	آخره	أول البيت
٣٦٦	الإملاء	فأَجَلْ أنواعِ الحَدِيثِ...
١٠٩	عِيسَى	أو كان صادَفَ...
١٠٧ (٣ أبيات)	بِنابه	وقائلة مات الكرام...
٩٩ (٤ أبيات)	ويطلُبُ	فلا عَدَمَ الإسلام...
١٠٨ (بيتان)	حَبِيبُ	مُقْبِلُ مُدِير...
١٢٢ (٣ أبيات)	وَشَتَاتِ	لَعَمْرِي لقد قاسيت...
١١١ (بيتان)	يُنْتَجُ	هُنَّتْ بالبر...
١٠٨ (٥ أبيات)	ولا نستريح	كم ليلة فيك...
١٢٨	حَسَادَا	إن العَرَانِيْنَ...
١٤٣	لكم عِنْدُ	يقولون هذا عندنا...
٩٩ (٣ أبيات)	ولا تَهْدِي	أَسِيرَ الهوى...
١٣٣	الأخبارُ	فهو الذي بَجَحَ...
٧٦	الأسعارُ	فهو الذي بَجَحَ...
١٠٧ (بيتان)	مزاره	تمنيْتُ أَنَّ الشَّيْبَ...
٦٩	على هَجَر	إذا قال لم يترك...
١٢٤ (بيتان)	تُظْهِرُ	وَلَيْتَ فَوَلَّى الزُّهْدُ...
١٠٠ (٣ أبيات)	في المَفَاوِزِ	تجاوزتُ حَدَّ الأكثرين...
١٢٤	نحسه	قاضي القُضَاة...

أول البيت	آخره	الصفحة
يا سَيِّدَ العلماء...	والْحُفَافِ	(٦ أبيات) ١٣٢
وكان من العلوم...	بالجميع	٧٠، ٦٩
سيطوْلُ بعدك...	المذروفِ	(بيتان) ١٤٩
والسابع الرَّاقِي...	بِاتِّفَاقٍ	٩٣
ثلاثةٌ ليس لهم رابع...	في شَكِّ	(٣ أبيات) ٧٥
قَفِي قَبْلَ وَشَكِّ...	جَمالِكِ	١٩٤
ومن عند الطَّوَّافِ...	هنالكُ	(بيتان) ٤٥
سحابُ فكري...	راجلا	(بيتان) ٨٤
قل لِلتَّقِيِّ الذي...	عمله	(٣ أبيات) ١٢٥
كُلُّ ابنِ أنثى...	محمولُ	١٩٣
ألا كُلُّ شيءٍ ما خلا الله...	زائِلُ	١٩٣
ومستعبدِ قلبِ المُحِبِّ...	في الحُكْمِ	(٣ أبيات) ١٠٨-١٠٧
تجادلُ أربابُ الفضائل...	في الثَّمَنِ	(٣ أبيات) ١٢١
أعْنَتِ الشيخَ بالسؤال...	بالرَّاحَتَيْنِ	(بيتان) ٣٧٣
صَبًا للعلم صَبًّا...	الصَّيِّ	(بيتان) ٨٩
يَهيمُ قلبي طرباً...	الحِجَازِيَا	(٤ أبيات) ١٠٦

٨- فهرس الموضوعات

مُقَدِّمَةُ الطبعة الثانية ٥ .

مُقَدِّمَةُ الطبعة الأولى ٧ .

القسم الأول: الدراسة

عَصْرُ تَقِيِّ الدِّينِ بنِ دَقِيقِ العِندِ

الحياة السياسية في هذا العَصْر ١٥ أصل الممالك ودولتهم ١٥ أشهر سلاطينهم، والسلاطين الذين عاصروهم تَقِيِّ الدِّينِ بنِ دَقِيقِ العِند ١٧ انتقال الخلافة إلى مِصْر ١٧ حَسَنَات الممالك ٢٠ سيئاتهم ٢٢ .

الحركة العِلْمِيَّة: عواملها الداخلية والخارجية ٢٤ .

القَضَاء ٣٠ .

حياة تَقِيِّ الدِّينِ بنِ دَقِيقِ العِندِ

اسمه ونسبه ٣٣ ألقابه ٣٧ أبواه ٣٩ ولادته ٤١ نشأته ورحلاته ٤٦ كان مُعْرِى بالكيمياء ٤٧ .

شيوخه ٤٨ تدريسه، المدارس التي درس بها ٥٤ .

تلاميذه ٥٨ إجازته لرؤاته ٦٦ .

مكانته العِلْمِيَّة، وثناء الأكابر عليه ٦٧ تمكنه في العلم، وقدرته على الاستنباط وفطنته ٧٩ مطالعته وتتبعه العلمي، سَهْره، حفظه، معرفته قدر نفسه ٨٢ تدقيقه وتحقيقه ٨٦ .

مذهبه الفقهي ٨٨ الفقيه المجتهد ٩٠ تَقِيِّ الدِّينِ بنِ دَقِيقِ العِند على رأس

الملة السابعة ٩٢ اعتراض الشيخ عبد المُتَعَالِ الصَّعِيدِيَّ على اعتباره مجددًا ٩٧ .

عقيدته ٩٩ مذهبه في التأويل ١٠٠ .

أدبه: نشره وشعره ١٠٣ نقله الأدبي ١٠٩ .

خِفَّة رُوحه ١٠٩ .

وَرَعه، ومحاسبه نفسه ١١٠ تشدده ١١٢ تصوّفه وكراماته ١١٦ اعتقاده

الحَسَن في المشايخ ١١٨ عزة نفسه ١١٩ تحرّيه الصدق ١١٩ كَرَمه ١١٩

وفاءه لأصحابه ١٢٢ تسامحه ١٢٣ بين الشيخ تقيّ الدّين وابن حَيّان ١٢٧ .

مقامه ومهابة السلطان فمن دونه له ١٢٩ تخليصه ابن بنت الأعزّ من الموت ١٣١ .

مديح الشعراء له ١٣٢ .

توليه القَضَاء ١٣٣ آثاره في القَضَاء، ورسالته إلى قاضي إخمِيم ١٣٧ .

شفقته وتقديمه المصلحة العامة ١٣٩ .

هو أول من عمل المودع الحكمي ١٤٠ .

صلابته في الحق وبعض مواقفه ١٤١ .

بيته: تَسَرُّيه، أولاده ١٤٥ .

وفاته ومدفنه ١٤٥ رثاؤه ١٤٨ .

كُتِب تَقِيّ الدّين بن دَقِيق العِيد ١٥٠ .

١- إحكام الأحكام شَرَح عُمْدَة الأحكام: إملاؤه، طبعه، طريقتة ومنهجه ١٥٠ .

٢- الإمام بأحاديث الأحكام: منزلته، إكماله، طبعه، محتواه، اعتناء العلماء به ١٥٦ .

٣- الإمام: أهميته، الاختلاف فيه، الراجح من الأقوال فيه، منهجه ومسائله ١٦٣ .

٤- الأربعون في الرّواية عن ربّ العالمين ١٧١ .

٥- إملاء على مُقَدِّمة كتاب عبد الحق ١٧٣ .

٦- تصنيف في أصول الدّين ١٧٤ .

٧- شَرَح بعض مُختَصَر ابن الحَاجِب في الفقه المالِكيّ ١٧٥ .

٨- شَرَح مُختَصَر أبي شُجاع في فقه الشّافعيّة ١٧٦ .

٩- شَرَح على مُختَصَر التّبريزيّ في فقه الشّافعيّة ١٧٧ .

- ١٠- شَرْحُ عُيُونِ الْمَسَائِلِ ١٧٧ .
- ١١- شَرْحُ كِتَابِ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي الْأُصُولِ ١٧٧ .
- ١٢- شَرْحُ مُقَدِّمَةِ الْمُطَرِّزِيِّ فِي أُصُولِ الْفَقْهِ ١٧٨ .
- ١٣- اقْتِنَاصُ السَّوَانِحِ ١٧٩ .
- ١٤- دِيَوَانُ خُطْبِ ١٧٩ .
- ١٥- جَمْعُ كُلِّ مَنْ سُمِّيَ بِحَافِظٍ ١٨٠ .
- ١٦- فَوَائِدُ حَدِيثِ بَرِيرَةَ ١٨٠ .
- ١٧- التَّشْدِيدُ فِي الرَّدِّ عَلَى غُلَاةِ التَّقْلِيدِ ١٨٠ .
- ١٨- لَهُ تَعَالِيقُ كَثِيرَةٌ ١٨٠ .
- ١٩- كِتَابُ أَحْضَرَ مَادَّتِهِ وَلَمْ يَظْهَرِ ١٨٠ .
- ٢٠- الْاِقْتِرَاحُ: اسْمُهُ، الْاهْتِمَامُ بِهِ، مَضْمُونُهُ، وَصِفُ نُسْخِهِ الْمَخْطُوطَةِ ١٨٠ .
- عَمَلِي فِي التَّحْقِيقِ ١٩٧ نَمَازِجُ مِنْ صُورِ الْمَخْطُوطَاتِ ٢٠١ .
- القِسْمُ الثَّانِي: نَصُّ كِتَابِ الْاِقْتِرَاحِ

مُقَدِّمَةٌ ٢١٣

الباب الأول

فِي مَدْلُولَاتِ أَلْفَاظٍ تَتَعَلَقُ بِهَذِهِ الصَّنَاعَةِ

- الْلَفْظُ الْأَوَّلُ: الصَّحِيحُ: تَعْرِيفُهُ ٢١٥ زَادَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ أَنْ لَا يَكُونَ شَاذًا وَلَا مُعَلَّلًا، وَفِي هَٰذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ نَظَرُ ٢١٦ الْاِخْتِلَافُ فِي أَصَحِّ الْأَسَانِيدِ ٢٢٢ .
- الْلَفْظُ الثَّانِي: الْحَسَنُ: تَعْرِيفُ الْخَطَّابِيِّ ٢٢٧ اعْتِرَاضُ ثَقِيِّ الدِّينِ بْنِ دَقِيقِ الْعَيْدِ عَلَى عِبَارَةِ الْخَطَّابِيِّ ٢٢٩ الْإِشْكَالُ فِي قَوْلِهِمْ إِنْ الْحَسَنُ يُجْتَجُّ بِهِ ٢٣٠ تَعْرِيفُ التِّرْمِذِيِّ ٢٣٣ مَا يَرِدُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِشْكَالِ ٢٣٤ تَقْسِيمُ ابْنِ الصَّلَاحِ لِلْحَدِيثِ الْحَسَنِ ٢٣٥ مَنَاقِشَاتُ وَإِيرَادَاتُ ٢٣٨ .

- اللفظ الثالث: الضعيف: تعريفه ٢٤٦ الاختلاف في أوهى الأسانيد ٢٤٧ .
- اللفظ الرابع: المرسل: تعريفه ٢٦٢ .
- اللفظ الخامس: المعضل: تعريفه ٢٦٢ .
- اللفظ السادس: المنقطع: تعريفه ٢٦٣ .
- اللفظ السابع: المقطوع: تعريفه ٢٦٤ .
- اللفظ الثامن: الموقوف: تعريفه ٢٦٥ .
- اللفظ التاسع: المرفوع: تعريفه ٢٦٥ .
- اللفظ العاشر: الموصول: تعريفه ٢٦٦ .
- اللفظ الحادي عشر: المسند: تعريفه ٢٦٧ .
- اللفظ الثاني عشر: الشاذ: تعريفه ٢٦٨ .
- اللفظ الثالث عشر: المنكر: تعريفه ٢٦٩ .
- اللفظ الرابع عشر: الغريب: رجوع غرابته إلى اللفظ، أو الإسناد ٢٧١ .
- اللفظ الخامس عشر: المسلسل: المراد به ٢٧٣ فائدة المسلسل أمان ٢٧٧ .
- اللفظ السادس عشر: المعنعن: تعريفه، اختلاف العلماء في لقاء الراوي لشيخه ٢٧٨ .
- اللفظ السابع عشر: التذليس: تعريفه، بين التذليس والكذب ٢٨٣ الأغراض من التذليس ٢٨٥ قد يكون التذليس خفياً جداً، وضرب لذلك مثالين ٢٨٨ للتذليس مفسدة ومصلحة ٢٨٩ .
- اللفظ الثامن عشر: المضطرب: تعريفه ٢٩٦ هو أحد أسباب موجبات الضعف للحديث ٢٩٦ انقسام الأمر فيه ٢٩٧ .
- اللفظ التاسع عشر: المدرج: تعريفه والكلام عليه ٣٠١ .
- اللفظ العشرون: في التمييز بين ألفاظ الأداء في المضطرب: حدثنا، حدثني، أخبرنا، أنبأنا... ومتى تستعمل؟ والاختلاف فيها ٣٠٥ .

اللفظ الحادي والعشرون: الموضوع: المراد به، القرائن، إقرار الراوي بالوضع ٣١١ .
اللفظ الثاني والعشرون: المقلوب: المراد به، مثاله ٣١٧ .

الباب الثاني

في كيفية السَّماع والتَّحْمُل وضبط الرِّوَاية وآدابها

المسألة الأولى: تحمُّل الحديث لا يشترط فيه أهلية الرِّوَاية... حديث جُبَيْر بن مُطْعِم ٣٢٠ .

المسألة الثانية: سِنّ سماع الحديث، ومناقشة بعض ما قيل فيه ٣٢٢ .
المسألة الثالثة: اصطلاح المتأخرين في التصرف بأسماء رُوَاة الكتاب المُصَنَّف، إلى أن يصلوا إلى المُصَنَّف، فيتبعون لفظه من غير تغيير. وفيه بحثان ٣٢٥ .

المسألة الرابعة: تسامح بعض المتأخرين حين يقول: سمعتُ فلاناً يقول فيها قرأه عليه، أو سمعه من القارئ عليه، وهو خارج عن الوضع ٣٣٢ .

المسألة الخامسة: جرت عادة المتقدمين إذا رَووا كتاباً عن شيخ نسبوه في أول حديث، ثم أدرجوا عليه اسمه... والخلاف فيه ٣٣٤ .

المسألة السادسة: لأهل الحديث نُسَخَّ بإسناد واحد ٣٣٦ .

المسألة السابعة: اختصار الحديث هل يجوز أم لا؟ ٣٣٨ .

المسألة الثامنة: تقديم متن الحديث على إسناده ٣٤٠ .

المسألة التاسعة: إذا أخرج الشيخ الكتاب، وقال: أَخْبَرَنَا فلان ويسوق السَّنَد، فهل يجوز لسامع ذلك منه أن يقول: أَخْبَرَنَا فلان، ويذكر الأحاديث كلاً أو بعضاً؟ ٣٤١ .

المسألة العاشرة: إذا رَوَى الحديث بإسناد، وأتبعه بإسناد آخر، وقال: مثله. فهل يجوز أن يروى هذا الثاني بلفظ الأول؟ والمختار من الأقوال ٣٤٢ .

المسألة الحادية عشرة: إذا كان السَّماع على صفةٍ فيها بعض الوهن، فَلْيُبَيِّنْ

٣٤٥ المُقَابَلَة ٣٤٦ .

المسألة الثانية عشرة: إذا رُوِيَ الحديث عن شخصين ولم يميّز لفظ أحدهما عن الآخر في أثناء الحديث ٣٤٨ .

الباب الثالث

في آداب المُحدِّث وآداب كتابة الحديث

المسألة الأولى: العُمدة العظمى في كل عِبادة تصحيح النية ٣٥٠ التعبد بكثرة الصلاة على النَّبِيِّ ﷺ، وقصد الانتفاع والنفع للغير ٣٥١ .

المسألة الثانية: تصدي الشخص للرّواية إذا احتيج إليه ٣٥٤ سنّ التَّحديث، وما قيل فيه ٣٥٤ .

المسألة الثالثة: يُستحب أن لا يُحدِّث ببلدٍ فيه من هو أولى منه لِسَنِّه أو لغير ذلك، ولا بد أن يكون ذلك مشروطاً بعدم معارضته ما هو مصلحة راجحة عليه ٣٥٨ .

من آداب المُحدِّث ٣٥٩ إذا التمس منه ما يعلمه عند غيره ٣٥٩ أن يُحدِّث على طهارة ووقار وهيبة وتمكّن ٣٦١ لِيُقْبَلَ على القوم بوجهه، ولا يُورد الحديث سرّاً ٣٦٢ استحباب عقد مجلس الإملاء ٣٦٥ ومن آدابه: افتتاح الكلام بحمد الله تعالى والصلاة على رسوله ﷺ ٣٦٦ من عادتهم أن يقول المُستَملي: مَنْ ذَكَرْتَ ٣٦٧ لِيُثْنِ على شيخه في حال الرّواية عنه ٣٦٨ متى انتهى إلى ذكر النَّبِيِّ ﷺ قيل: يرفع الصوت ٣٦٩ إذا جمع بين جماعة من شيوخه في الرّواية عنهم أن يُقدِّم من يستحق التقديم ٣٦٩ الاختيار في الانتقاء ٣٦٩ ما يُتجنب في الإملاء ٣٧٠ ما يتخير لجمهور الناس ٣٧٠ ختم مجالس الإملاء ٣٧١ .

آداب طالب الحديث ٣٧١ حُسن النِّيَّة والأخلاق المَرْضِيَّة ٣٧١ يجتد في الاجتهاد ويبدأ بالسَّماع من شيوخ أهل مِصره مُقدِّماً للأوّل ٣٧١ يرحل إلى غير أهل مِصره ٣٧٢ لا يتساهل في التَّحْمُل والسَّماع ٣٧٣ لِيُعْظَمَ الشيخ ولا يُثْقَلَ ٣٧٣ لِيُفَدَ الطلبة بعضهم بعضاً ٣٧٤ لا يمنعه الحياء والكِبَر

٣٧٤ ليكتب ما يستفيده ٣٧٥ ليسمع الأجزاء والكُتُب على التمام ٣٧٥
ليقدّم العناية بالكُتُب الستة ٣٧٦ ليُتقن ما أشكل عليه ٣٧٦ لتكن عنايته
بما يؤدي إلى معرفة صحيح الحديث ٣٧٧ من الخطأ الاشتغال بالتتمات مع
تضييع المهمات ٣٧٧ .

الباب الرابع

آداب كتابة الحديث

ينبغي ضبط الإسناد والمتن، وسبب ذلك ٣٧٨ الاختلاف في ضبط كل ما
يكتب، أو ما يُشكّل فقط ٣٧٩ من عادة المُتقنين المبالغة في إيضاح الشكل،
وسُبل ذلك ٣٧٩ الاعتناء بأسماء البلاد الأعجمية والقبائل العربيّة ٣٨١
كراهة الخطّ الدقيق، جعل علامات الإهمال والإعجام ٣٨١ ينبغي أن لا
يصلح الإنسان مع نفسه اضطرّاحاً لا يعرفه غيره ٣٨٢ ينبغي أن يجعل بين
كل حَدِيثين دائرة تفصل بينهما، وتكون عُقلاً، فإذا عارض أو قرأ نَقَطَ فيها
نُقطةً أو خَطَّ في وسطها خَطّاً ٣٨٢ الأدب في كتابة الأسماء المُعَبَّدة ٣٨٣
الأدب في كتابة الصلاة على النَّبِيِّ ﷺ ٣٨٤ المُقَابَلَة بأصل السَّماع ٣٨٦
إن وقع إشكال كُشف عنه وضُبط ٣٨٧ إن وقع في الرُّوَاية خلل في اللفظ، فلا
يُغيّر، وسببه ٣٨٨ التَّضْيِيب وكتابة الصواب في الحاشية ٣٨٨ رأي العزّ بن
عبد السلام أن اللفظ المُخْتَل لا يُروى على الصواب ولا على الخطأ وسببه ٣٨٨
مقابلة الشخص بنفسه لفرعه بالأصل، ورأي تَقِيّ الدِّين بن دَقِيق العِيد فيه
٣٩١ هل يكتفي بالمقابلة بأصل شيخ شيخه، لا بأصل سماعه من شيخه؟ ٣٩٢
إن وقع سَقَطٌ ٣٩٤ التصحيح والتمريض ٣٩٦ .

الباب الخامس

في معرفة العالي والنازل

عظمت رغبة المتأخرين في طلب العُلُوّ ٣٩٧ العالي والنازل، أيهما أولى؟
٣٩٩ أنواع العُلُوّ ٤٠٠ العُلُوّ المعنوي والصوري ٤٠٦ .

الباب السادس

في معرفة بقايا من الاصطلاح سوى ما تقدم في الباب الأول

الأمر الأول: الفرق بين الغريب والعزیز ٤٠٧ .

الأمر الثاني: معرفة المذبج ٤٠٩ .

الأمر الثالث: معرفة المؤتلف والمختلف ٤١٢ .

الأمر الرابع: معرفة المتفق والمفترق ٤١٣ .

الأمر الخامس: الألقاب، الاحتياج إليه ٤١٤ التسامح بذكر اللقب، مع النهي عن التنازع بالألقاب، إذا كان التعريف بالشخص متوقفاً عليه لشهرته ٤١٥ .

الأمر السادس: الموافقات، وحرص المتأخرين عليها ٤١٧ التصنيف فيه ٤٢٠ .

الأمر السابع: الأبدال ٤٢١ .

الباب السابع

في معرفة الثقات من الرواة

العدالة التي يجب معها قبول الرواية والشهادة ٤٢٣ المستور الحال ٤٢٤ طرق معرفة كون الراوي ثقة ٤٢٥ .

الباب الثامن

في معرفة الضعفاء

الاختلاف في أسباب الجرح والتحقيق فيها ٤٣٥ .

أ- الكلام بسبب الهوى والغرض والتحامل ٤٣٦ .

ب- المخالفة في العقائد ٤٣٨ لا نكفر أحداً من أهل القبلة إلا بإنكار

متواتر من الشريعة ٤٣٩ رواية المبتدع ٤٤٢ .

ج- الاختلاف الواقع بين المتصوفة وأصحاب العلوم الظاهرة ٤٤٥ .

- د- الكلام بسبب الجهل بالعلوم ومراتبها والحق والباطل منها ٤٤٩ .
هـ- الخلل الواقع بسبب عدم الوَرَع والأخذ بالتوَهُّم والقرائن التي قد تتخلف ٤٥٠ .

الباب التاسع

في ذكر طَرَف من الأسماء المؤتلفة والمُختلِفة
وهو فن محتاج إليه لدفع مَعَرَّة التصحيف ٤٥٥ وضرب لذلك أمثلة عديدة.

الخاتمة

ذِكْر أحاديث صحيحة منقسمة على أقسام الصحيح: المُتَّفَق عليه

والمُختلَف فيه

القسم الأول: أربعون حَدِيثاً مُتَّفَقاً على إخراجها في صحيحي البُخَارِيِّ ومُسْلِمٍ رحمهما الله تعالى، واللفظ للبُخَارِيِّ ٤٧٨ .

القسم الثاني: أربعون حَدِيثاً، في أفراد البُخَارِيِّ من مسانيد الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ٥١١ .

القسم الثالث: أربعون حَدِيثاً، في أحاديث انفرد بها مُسْلِمٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بحسب مسانيد الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ٥٣٧ .

القسم الرابع: أربعون حَدِيثاً، في أحاديث رواها من أخرج له الشيخان في صحيحيهما ولم يخرجها تلك الأحاديث، وذلك بحسب مسانيد الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ٥٥٧ .

القسم الخامس: أربعون حَدِيثاً، في أحاديث رواها قومٌ خَرَجَ عَنْهُمْ البُخَارِيُّ في الصحيح، ولم يخرج عَنْهُمْ مُسْلِمٌ، رحمهما الله، أو خَرَجَ لَهُم مع الاقتران بالغير، والمراد بهم من دون الصَّحَابَةِ ٥٨٨ .

القسم السادس: أربعون حَدِيثاً، في أحاديث أخرج مُسْلِمٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن رجالها

في الصحيح ولم يحتج بهم البخاري ٦٣٧ الحديث الأربعون: بياض.
 القسم السابع: أربعون حديثاً، في أحاديث يصححها بعض الأئمة ليست من
 شرط الشيخين، واللفظ فيها لأبي داود إلا ما بُيِّنَ ٦٧١ .

الفهارس العامة

فهرس المصاير ٧٢٣ فهرس الآيات القرآنية الكريمة ٧٨٤ فهرس
 الأحاديث النبوية الشريفة والآثار ٧٨٦ فهرس الأعلام والجماعات ٨٠١
 فهرس الأمكنة ٨٢٣ فهرس الكتب ٨٢٧ فهرس الشعر ٨٣٠ فهرس
 الموضوعات ٨٣٢ .

الأثار المطبوعة للمؤلف

الكتب

- ١- الاحتكار وآثاره في الفقه الإسلامي. الطبعة الأولى بمطبعة الأمة ببغداد سنة ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م. والطبعة الثانية بدار الرشيد بالرياض سنة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م. والطبعة الثالثة بدار الفرقان بعمّان - الأردن سنة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٢- الشورى بين النظرية والتطبيق. الطبعة الأولى بمطبعة الأمة ببغداد سنة ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- ٣- صفوة الأحكام من نيل الأوطار وسبل السلام. الطبعة الأولى بمطبعة دار السلام ببغداد سنة ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م. والطبعة الثانية بمطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية - جامعة بغداد - كلية الشريعة. والطبعة الثالثة بدار الفرقان بعمّان - الأردن سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٩م. والطبعة الرابعة بدار الفرقان بعمّان - الأردن سنة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ٤- الكمّال بن الهمّام، (المُتوفى سنة ٨٦١هـ-١٤٥٧م)، وتحقيق رسالته: إعراب قوله ﷺ: كلمتان خفيفتان على اللسان... . الطبعة الأولى بمطبعة جامعة بغداد سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- ٥- القرآن الكريم كلماته ومعانيه (ج ٢٧-٢٨). الطبعة الأولى بمطبعة الخلود ببغداد سنة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، وزارة التربية العراقية.
- ٦- الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أُضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصّحاح: تقيّ الدّين مُحَمَّد بن عَلِيّ، ابن دَقِيق العِيد، المُتوفى سنة ٧٠٢هـ-١٣٠٢م، دراسة وتحقيق. الطبعة الأولى بمطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية - إحياء التّراث الإسلامي. والطبعة الثانية هي طبعة كتابنا هذا.
- ٧- عقْد التّحكيم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي. الطبعة الأولى بمطبعة الخلود ببغداد سنة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية - إحياء التّراث الإسلامي، سلسلة الكتب الحديثة. والطبعة الثانية بدار الفرقان بعمّان - الأردن سنة ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

- ٨- الحركات الهدامة في الإسلام - الرَّأُونْدِيَّة، البَابِكِيَّة. الطبعة الأولى بمطابع دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد سنة ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، وزارة الثقافة والإعلام العراقيَّة.
- ٩- التَّحَدِّي في آيات الإعجاز. الطبعة الأولى بدار البشِير بَعْمَان - الأردن سنة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ونشر أصله في مجلة جَامِعَة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر - العدد الرابع سنة ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- ١٠- أُمِّيَّة الرسول مُحَمَّد ﷺ. الطبعة الأولى بدار البشِير بَعْمَان - الأردن سنة ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ونشر أصله في مجلة جَامِعَة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر - العدد الخامس سنة ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

الكتب بالاشتراك مع آخرين

أ- لوزارة التعليم العالي العراقيَّة:

- ١- المدخل إلى الدِّين الإسلامي. بالاشتراك مع الدكتور منير حميد البيَّاتِي. الطبعة الأولى بدار الحرية للطباعة ببغداد سنة ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.
- ٢- أُصُول الدِّين الإسلامي. بالاشتراك مع الدكتور رشدي عليان. الطبعة الأولى بدار الحرية للطباعة ببغداد سنة ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م. والطبعة الثانية بمطبعة جَامِعَة بَغْدَاد ببغداد سنة ١٤٠١هـ-١٩٨١م. والطبعة الثالثة بمطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م. والطبعة الرابعة بمطابع دار الحكمة ببغداد سنة ١٤١١هـ-١٩٩٠م، وهذه الطبعات الثانية والثالثة والرابعة نشرتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقيَّة - جَامِعَة بَغْدَاد. والطبعة الخامسة بدار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بَعْمَان - الأردن سنة ١٤١٦هـ-١٩٩٦م. والطبعة السادسة بدار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بَعْمَان - الأردن سنة ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- ٣- قواعد التلاوة. بالاشتراك مع الدكتور فرج توفيق الوليد. الطبعة الأولى بمطبعة جَامِعَة بَغْدَاد سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م. والطبعة الثانية ببغداد. والطبعة الثالثة بمطبعة وزارة التعليم العالي ببغداد سنة ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- ٤- علوم القرآن. بالاشتراك مع الدكتور رشدي عليان وكاظم فتحي الراوي. الطبعة الأولى بمطابع مؤسسة دار الكتب بالموصل سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- ٥- علوم الحديث ونصوص من الأثر. بالاشتراك مع الدكتور رشدي عليان وكاظم فتحي الراوي. الطبعة الأولى بمطبعة جَامِعَة بَغْدَاد سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٦- التفسير. بالاشتراك مع الدكتور محسن عبد الحميد. الطبعة الأولى بدار المعرفة سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

ب- لوزارة التربية العراقية:

٦-١ التربية الإسلامية (للمدارس الإسلامية). ستة كتب، للصفوف: الرابع والخامس والسادس الابتدائي، والأول والثاني والثالث المتوسط، بَعْدَ سنة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٧-١٢ الحديث الشريف وعلومه (للمدارس الإسلامية). ستة كتب، للصفوف: الأول والثاني والثالث المتوسط، والرابع والخامس والسادس الإعدادي، بَعْدَ سنة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٣- التربية الإسلامية (للفصل السادس من المدارس الشعبية). المجلس الأعلى للحملة الشاملة لمحو الأمية الإلزامي، بَعْدَ سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

١٤- علم التجويد (للمدارس الإسلامية). بالاشتراك مع الشيخ جلال الحنفي والدكتور فَرَج توفيق الوليد، بَعْدَ سنة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

البحوث

١- عقد التحكيم في الفقه الإسلامي. نشر في مجلة كلية الدراسات الإسلامية - العدد الرابع سنة ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م بَعْدَ، وطبع ضمن كتاب عقد التحكيم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي.

٢- التسعير في الفقه الإسلامي. نشر في مجلة كلية الدراسات الإسلامية - العدد الخامس سنة ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م بَعْدَ، وطبع ضمن كتاب الاحتكار وآثاره في الفقه الإسلامي.

٣- مُحَمَّد عبده - المصلح الأستاذ. نشر في تسع مقالات في مجلة الرسالة الإسلامية بَعْدَ سنة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٤- مُحَمَّد رشيد رضا. نشر في مجلة دراسات عَرَبِيَّة إسلامية - العدد الثالث - السنة الثالثة، بَعْدَ سنة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، أصدرتها اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري - مطبعة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية.

٥- الادخار. نشر في مجلة الرسالة الإسلامية، العدد ١٦٠-١٦١، بَعْدَ سنة ١٩٨٣م.

- ٦- علوم الحديث الشريف. نشر في كتاب (حضارة العراق) ج ٧ و ج ١١ .
بغداد سنة ١٩٨٥م، وزارة الإعلام العراقية.
- ٧- تأثير المُحدّثين العراقيين في خارج البلاد العربيّة. نشر ضمن كتاب
(العراق في موكب الحضارة - الأصالة والتأثير) سنة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، وزارة
الإعلام العراقيّة ببغداد.
- ٨- مُصطلح (ثَمَن). نشر في الموسوعة الفقهية التي تصدرها وزارة الأوقاف
بالكويت سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ٩- مُصطلح (مُقايضة). الموسوعة الفقهية الكويتية أيضاً سنة ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- ١٠- الحركات الهدّامة في الإسلام. نشر ضمن بحوث ندوة (النُصيرية حركة
هَدْمِيّة)، من منشورات كلية الشريعة ببغداد، مطبعة الإرشاد ببغداد سنة
١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، وطبع ضمن كتاب الحركات الهدّامة في الإسلام - الراونديّة، البائيّة.
- ١١- التَطَرُّف الدِّيني. نشر ضمن بحوث ندوة (التَطَرُّف الدِّيني) من منشورات
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ببغداد سنة ١٩٨٦م، لكلية الشريعة ببغداد.
- ١٢- الإسلام والإرهاب. نشر ضمن بحوث ندوة (الدِّين والإرهاب) من منشورات
منظمة المؤتمر الإسلامي الشعبي، مطبعة الرشاد ببغداد سنة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ١٣- الحركة الباطنيّة - الوسائل والغايات. نشر ضمن بحوث ندوة (الحركة
الباطنيّة ودورها التخريبي في الفكر العربيّ الإسلامي) من منشورات كلية
الشريعة ببغداد، ببغداد سنة ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- ١٤- البحث الفقهي. نشر في مجلة جَامِعَة الأمير عبد القادر للعلوم
الإسلامية بالجزائر، العدد الخامس سنة ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- ١٥- الضمير أنا في القرآن الكريم. نشر في مجلة البيان - جَامِعَة آل البيت
بالأردن، المجلد الأول - العدد الرابع سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ١٦- مفهوم الإيمان عند الفرق الإسلامية. نشر ضمن بحوث (الملتقى العلمي
الأول حول تراث سلطنة عُمان الشقيقة قديماً وحديثاً)، الذي نظّمته وَحْدَة
الدراسات العُمانيّة ببغداد، من منشورات جَامِعَة آل البيت - الأردن
سنة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.